



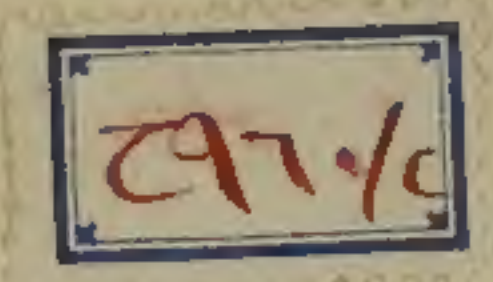
670

2631113

Ms. A. 527



BOX HAW. No 5141



V

670

2631, 11, 1

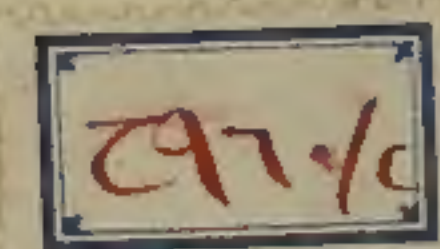
Yah. Ms. Ar. 527



BCX

HAW. No

5141



V

من مال الله تعالى

و هو من عظمى ما لا يخرج من الزوج
 على الزوج و به يفتي من الفوائد
 و هو من عظمى ما لا يخرج من الزوج
 على الزوج و به يفتي من الفوائد

ان النماء والزيادة في مال البيت
كله من مال البيت لان النسيئة التي هي
بعد الله في حكم ملك البيت
فخذ الزيادة فخصه
كله ملكه ايضا

الموت فاجل الموت وبعد
الموت سواء
الموت سواء

في القاضى ان يأخذ الزوجه
النسبه وان كان لا يجزى
فصل على القضاء
من قسمه المرامد

ضممان على الودع الا في ثنت اليها
تقخير في حفظها وخطمها
علا لا يكون التخيير ومنعها
اذا تكلمها عند الطيب خزان

الاصول اختلف ورثته
في الموضع الى خمسة
فهرم القيمة في الخامس
ورثته الثمانية

ويمنع الاندفاع ولا تعاد
توحيه والمناسخ يوجر
مار ويودع ولا يبرهن
عاريه تدفع ولا توحيه
في المناسخ في العارضة

لزم بلاد الزوم ^{دور في خط}
 عليه لا يتعلق بها الزوم
 فخير ^{والدائنا}
 عليه غير لازم ^{فقد روي}

ولو قال اي الشاهد ان اقر عند ثلثه
باعتها منه واستوفى الثمن فهو جائز
في البيع طاق باب السماء

بينة الوفاء اولى من بينة الباطل
 بينة الابنة اولى من بينة العارية
 بينة البقرة اولى من بينة الدفنة
 بينة الفرض اولى من بينة المضاربة
 بينة المجنون والمعنونه اولى من بينة العاقل
 بينة الملك اولى من بينة الغصب
 بينة القديم اولى من بينة الحديث
 بينة الزهدة اولى من بينة الاجارة
 بينة التملك اولى من بينة العارية
 بينة الفاء اولى من بينة الصنع
 بينة التدبير اولى من بينة الكفاية
 بينة الاقامة اولى من بينة الحنفية
 بينة كونه المتصرف اولى من بينة كونه مجنونا
 بينة الوقف اولى من بينة الملك

وَوَيْتَ الْكَلْبَ التَّرْعَ فَقَرَعَ مِنَ الطَّعَامِ مِنَ الْهَدَايِمِ أَدْعَتْ عَلَى زَوْجِهَا ضَرْبًا فَاحْثًا وَثَبَّتْ ذَلِكَ بِعِدِّ الزَّوْجِ
وَكَلَّمَ الْمَعَامَ لِيَسْلُوهُ إِنْ يَضْرِبُ الْقَبِيلَانِ ضَرْبًا فَاحْثًا وَإِنْ فَعَلَ يَفْعِدُ نَزْزِيَةً رَجُلٌ قَالَ لَا مَرَأَةَ أَدْعَتْ
سُبْحًا يَغِيرُ أَذْنِي فَأَنْتَ طَائِقٌ فَدَفَعَتْ مِنْ مَالِهَا بَعْضًا لَمْ يَقْبَعْ مِنْهُ

وحكمه الاثم لمن علم انه مال الفير. ورد العيين قاعة والغرم هناك من الور
٣٨٢

قوله عليه السلام فعلمهم ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا منهم مكلفون محتاجون كما للمسلمين ضرورة
وصى باع ضيعته بدينهم من فلكس يؤجل القاضى المشتري ثلاثة ايام فان نقد الثمن واوقف البيع نظر للنسيم اختيار ربح مختار

مسند عربيه مسند

فتاویٰ صدقہ نک مسائل شتا

سئل شيخ الاسلام رحمه الله عن

وَأَجَابَ عِيَاذُ اللَّهِ تَعَالَى خَيْرُ

علايم حله ل' الارواح الخبيثة

فلا بأس به انتهى

مسند غریب

زید روچی است. غضب هادی
و در روضه ولری اولوب منفی

خوفی اولیحق عدم وقوعه وجه و

الحمد لله

فتاویٰ کبریہ و وجیزہ
 زوہرہ کتبہ اسمہ ذکریہ

اولمات زبر احين عقد

ذكر اولفق نجه شرط الى طه

جامع الفتاویہ رمہ اولمشر

بموجب القضاء اهتوا شریع

قبیلندہ اولور کرج مفتی

مستور او طمان
کیم عیلام

من طلبة

و فراسم المراء

وَيُغَيِّرُ اسْمَ الْأَمْرِ

فصل اول در بیان اسباب و علل طلاق

سماوی بکیر والوح

—

فصل فی بیان

وہو

نوع القوم

سلاخ سی و رضا شریف
ایند سی یوم چهارشنبه
اول دینی و شرف بند

سلاخ سی و رضا شریف
یوم اکتبه عید یوم یازدهم

سلاخ سی و رضا شریف
یوم اکتبه عید یوم یازدهم
سلاخ سی و رضا شریف
یوم اکتبه عید یوم یازدهم

سلاخ سی و رضا شریف
یوم اکتبه عید یوم یازدهم

شع سی و رضا شریف غریبی

یوم پر شنبه راه و بشته م

اشیات سلاخ سر و رضا

شرف غریبی یوم حال اشیات

سلاخ سی و رضا شرف غریبی

یوم و رتک اشیات فیدل

بر بته م

شع سی و رضا شرف غریبی

یوم شنبه راه و بشته م

اشیات سلاخ سر و رضا

یوم شنبه راه و بشته م

✓

لان مجرد القول ليس بحجة
في ابطال حق الغير
الجامع للمصير.

[illegible][illegible]

[13]

[illegible][illegible]

والله اعلم
وبدونه لا يفتي
من المجتهد اليه

[illegible]

اولاً بکلیت ستم بلا ستم مرکز اولی و حسن و عفاف بلا امر مستقیم اولی 4- اولی
یستم از حسن و عفاف فی بدترین کمال و یستم فی بدترین و از حاکمان و عفاف من المبتدئ و غیر

الوديعة بامر من





تملكه الفقيه حسن بن محمد
سيفه الله عن قتيبة بن سعيد
عن عمار بن محمد بن عمار
عن عمار بن محمد بن عمار

افتاح

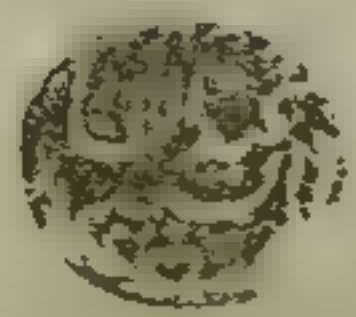
بلك انك تفتوح التفتوح
شريكك بدمي بدني بدمي
وهم اغتورك في بدني بدني
عبد القادر ورد نيايه كذب واجب
حضرتي عالم وعلم عامل وكامل وفاضل
ابنسون وطول عمر ايم عمر ورزق واسع
ايم ورزق ايم ايم بحرمه سيد المرسلين

يوم صلي الله عليه وسلم
ووالله اعلم
معهوم

بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح

مسئلة ضرر وعصر وعشا وورد ركعتي فرض اولي بوجه الكبر
ركعتي فرض اولي الحجاب قبل الهجرة الكبر فرض اولي بعد الهجرة
الكبر فرض اولي سفوف فرض اولي اوزر ترك اولي الحجاب
وورد اوزر متفرق اولي وفيه حديث عابث رضى الله تعالى
في الصحيحين قال رضى الله تعالى عنها فرضت الصلوة ركعتين
فاقرت صلوة التسفين وزيد في صلوة الحضر وفي لفظك قالت فرضت الله
تعالى الصلوة حين فرضها ركعتين اتمها في الحضر واقرت صلوة السفر
على الفريضة الاولى وفي لفظك الباري قالت فرضت الصلوة ركعتين
ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت اربعاً
فركعت السفر على الاول فتح القدير في صلوة المسافر

بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح
بلك انك تفتوح التفتوح



الحمد لله الذي جعل أحكام الشريعة القوم بحكم كتابه . واعلى علم الدين
 المستقيم بمفهوم خطابه . والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله
 واصحابه . المتطهرين عن النقايس بغير مسج وجوههم بصعيد باب
باب فانه من المقدمات المقررة عند اولى الاصول
 والمتكاثرات المحررة لدى ذوي الاستبصار انه شرف الانسانية
 في الدارين وتبليغ درجات الكمال في الكونين انما هو مختلف
 انظاره بالاعمال الصالحة الدينية بعد تكميله الباطن بالعبادة والامانة
 البقية فالعلم المكتسب بتعريف الاولي وبيانها والمختص من بين
 العلوم بالايمان بشانها بكونه من اولى العلوم بالاشغال واحكام المعنى
 عليه وعقد الباطن وهو علم الفقه الذي اعني به علماء الامة
 النقية وبذل العرس في شهادته كان عظام الملة المحنقة فانما
 تعالى لما جعل نبي عليه الصلوة والسلام خاتم الانبياء والرسل
 والموفق لا قوم المناسج والسبل وكانت حوادث الامام حارجه
 عن التقاد ومعرفة احكام الامة الى يوم التنازع ولم يبق طواه
 النصوص بيانا بل لا بد من طريق الاوافق بشانها اقتضت الحكمة
 الالهية جعل مثل هذه الامة مع علمهم كمثل نبي اسبغ عليهم
 فجل فخرها هذه الامة ائمة الاعلام وقد ما هذه الامة ائمة كالاعلام

الله

وكتبه الشريف بن علي بن ابي طالب
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٢٠
 في مدينة بغداد

فخرهم قواعد الشريعة وشيعة بنيانها الاسلام واقض بايديهم مقتضيات
 الاحكام ليشارك الشرائع فيما يتبعهم اليوم القيام انما هم حجة قاطعة
 واختلافهم رحمة واسعة لغنى التعدي بانوار افكارهم وبما هم
 اذ على اقبالهم مدار الاحكام وبما هم يفتي فقهاء الاسلام وحققهم
 الامام الاعظم والرهام الاقدم سراج الامة والدين الثابت الامام
 اباحيفه لغمان بن ثابت بواة الله تعالى اعلى عرف اجتهاده وافاض
 على مر فقه الشريعة سيجال الفخران بكثرة الاجتهاد في المناسك بمذموم
 وغارة مستطابة وعدوته مشيرة فانه ما افاده من الاحكام بحكمته
 الامواج بل لا ما طهيرة الضلال سراج المراج ولقد كنت من ابائه الام
 وعشقوا العزم من غير فانه ذلك البجر واصوله متفصلا عن سائر ابواب
 وفصله بالاستفادة عن المنسوبين اليه والافادة على الطالبين
 الكليتين عليه وابتليت في اثباته ببلقاء القضاء بل ارغبت فيه
 ولا رضاه واعده ما عفى فيه من عري عيشة وفي لطة العوام وفي طلبة
 غيرة الاسلام حيث كان يحل في خلده واما انه غير لائق بحا في
 وكنت اسأل الله تعالى ان يبدل محبة ما لي مع ذكركم كمن ذكركم انما
 حابيا عن حكمته ولا عاربا عن فائده وصالحة حيث كان سببا لشيء احكام
 جزئيات الوفايع والنوازل والعشور على تعقيد اطلاقات المتنوع في لغز
 المثل فصار باعنا على كتب مزية حاشية لافادته وحاد عن الزوائد
 موصوف بصفا مذكورة في خطبة واعينه كمال الرجال الى خطبة جري
 فيه ثم كتب العرق على الخط الحوي والوجه الاسمين فخلصت
 قرصا من بين الاشغال واشتهرت نورا مع نور البكال وحين قرب
 انما مودته تعين بالاجتنام خاتمة حلقتي به تعالى من بلاد النصف
 اذ بلغه حصول كرامه بالابتلاء بخلص من البلاد فوجبت شكره في اتمامه

هو الله عز وجل

[illegible][illegible]

على سبيل ما حجة الكمال أي المظهر لصاحب أي محسب قلبه عن متعلق بصاحب
 التمجيد أي بقصد ما سوى الآلام من دين بيانه لما وعلى له واصل به المجاهد
 في رفع آيات آيات لدقائق حقائق الحق المبين الحق المبين
 بهي الشريعة المصطفوية وحقايق الأحكام المنسوبة إليها من العبادات
 والأعتقاد والعبادات والوصايات وحقايق حقايقها الأولى
 النفسانية المعنوية والآيات تلك الدقائق طرق الاستدلال
 بها في العبادة والآثار والدلالة والاعتقاد ورفع آياتها
 الظاهرة تلك الطرق للمبتدئين وافتدائها بين المستبين حتى
 قدوة واعية في استخراج ما لم ينظر منهم ولا يخفى ما في قوله والمعتلين
 ونسبهم وكذا ذلك ثم رعايته بمرعاة الاستدلال والآثار إلى أنواع
 العبادات الخمس أما بعد فانه في أهم المطالب الشئ أي العلية
 وأنتم المار بجمع ما رتبة بمعنى الحاجة الستمية أي الرفيعة التي يجب
 أن توجه لها في جهتها عنان العبادات ووصفها
 اعمار أهل الهداية في البداية والنهاية علم العقيدة أهم في قوله
 فانه الذي هو سبب نظام المعاش ونجاة المعبود وفلاح العباد
 بسبيل المداووم التمسك وأي يوم القية فاعلم في الذكر حتى به لانه يوم
 نيا وأي اصحاب الجنة اصحاب النار وبالكس ولقد كنت
 صرقت شروع في بيانه سبب الاقدام على التصفية شطرا أي
 بعضا من عنقوان الشباب إلى تدبر أي تفكر لطايفه وتدرج
 ابرعنا والتصريح بقول تصفحت الشئ اذا نظرت في صفاته ما فيه
 من الكتب والابواب حتى أجهت انه كتب فيه منها كما في الاصول
 وهو مرعاة الوصول إلى علم الاصول ببدء أي الآلهة عوابع الدهر
 عاقبة ابركت المن عن الوصول حتى ما في زمان حين رما في

مملته
اعتقاده
نوعه
العلم
الحق
الحق
الحق
والله

بما رآه في إشارة الى ما عرض له من مرض الطاعون عام الرواء الاكبر وهو سنة
 اثنين وسبعين وثمانمائة وهو من قبيل الاسناد الى المجرى الى الامم عرفت
 متعلق بقوله سابقه على انه تعالى وعطى سليمان انه امم مخلصه من هذه
 الافه بحيث اقدر على قطع المفتة بما به المعارف والعلوم ومفاوز
 الادراك والقدوم المتأخر جمع منه بمعنى الصفاء والمعارضة بمعنى موضع الفوز
 مستحق الصواب تعالى لا اصراف جزاء لقوله انه خلاصه خلاصه من بغيته
 عمر اليهودية الى ابدان ما في طردى اى قلبى بطنه بغيته من ذبته بنيت
 بقوله بانه اصنف فيه اى فى الفقه مشا مشا اى توبار بيا اى
 معجبات نظامه اى ترتيبه وارصيف اى ارتب وهو فى الاصل عقد
 الحجازه بعضه بالبعض للاحكام بنيان وهو ما ركب وسوى كالحا
 رصيف اى حكما انبضا وهو ايضا بمعنى معجبات انتظامه خالبا غير الروايات
 الضعيفة خالبا اى قريبا باليقود المذكورة فى الشروح والفتاوى
 لاطلاقات المتن والاثبات الى الواقع فى المتن من الكتب
 والامارات الشريفة اللطيفة من قبيل اللط والنسب محفويا
 على ما نيل بهات حلت عنها المتن المشهورة ومنطوقا على
 قضايا ملات اى وقابح كملته كانت الاحكام فيها اى فى المتن
 المشهورة مسطورة معجبات فطمة الفخر الاديب اى الماهة فى العلم
 العربية ومنطوقا فواه الفقهه الارنب اى العاقل ولا كفى لطف
 توصيف الفصيح بالاديب والفقيهه بالارنب فلما احسن مع الى
 بما طه ازاله ما بين من السقامه والبسنى من حوائى راقته حلة
 السلامه شعث فيها اروت ويدات بما قصدت وراعت
 ما ذكرت من انصاف المتن بالصفات المذكورة بعد الامكان
 مستغنى عن ذلك بالاك المسمى وعرفت انه اسميه بقدر الاحكام

الخزف فوق الدرع
والخزف فوق الدرع

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

بعد ان يتبين ان في الاختتام متبعا اليه انما يحيل حاله الوجه الكرم
 وانما يوقف الاختتام انما هو الوجه الكرم انما هو الذي وقع في الاختتام
 وصرف عن العوائق عما تامل مع ابتداء بكثرة المشاوه والمث على
 وتقام الموانع على والشواغل والمنول في الحظ من ان يوقف الاختتام هذا الشرح
 ايضا فانه انما يتبين ان لم يكن الاخر انما تخلصه اياتي من تلك الموانع فخصا
 واليه انصرف انما يتبين بفضله وعونه ويطبق بجماله في الطيفه لوعنه
 انما ثابت وقدم وباجابة رجاء المؤمنين جدير **كتاب الصلاة**
 الكتاب لغة اما مصدر بمعنى جمع تسمى المفعول للمبني او فعال به
 للمفعول كالابس وعلى التفسير يكون بمعنى المجمع واصطلاحا ما سئل
 اغيرت منقولة شملت انما اولها والعلامة مصدر مطلق الشئ
 يفتح الاء ونحوها والاول اضع وهي لغة النفاقة وضلوا في الدنوس شيئا
 المنطوقه المحصورة المستوعبة الى وضوء وغسل وتيمم وغسل البدن واليدين
 وكفوفه وانما وحده لا ياتي في الاصل مصدر متناول التمسك والقبضه ومن
 جملتها قصد التمسك به فرض الوضوء الوضوء لغة النفاقة وشدها على
 الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس والنفس لغة القطع والتقصير
 وشدها حكم فزم بدليل قطعي وحكمه انما يتجلى العقاب تاركه بلا عذر وكيف
 جاحده وقد يقال لا يثبت اجزاء الوضوء كالوتر يثبت بوضوءه جوارضه
 التي للمذكوره والاولى تسمى فرضا اعتقاديا والثاني فرضا علميا والمراو
 ههنا المعنى الاول للثبوت بالثبوت فاقبل اية الوضوء قدنية بالانقضاء
 والصلوة فرضت بحكمه فيلزم كون الصلوة بلا وضوء الا حين نزولها
 قلنا لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وعنه غير ما به رضاء عنه انه لو شامخ
 على خفيه فقبل له الفعل هذا فاقبل في معنى انما مسح وقد رایت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قالوا انما ذلك قبل نزول المائدة قال ما اسلمت الا بعد نزول

المائدة ولا قال في جمع البيان روى انه النبي عزم او احدث اشنع من الاعمال
 كما لا يخفى انه لا بد وجواب السؤال حتى يظهر للصلوة الى ان ثبت هذه الآية
 فيجوز ان يثبت الوضوء بالوجه الغية المشدود او لاخذ من الشئ من اب بقية
 كما يدل عليه ما روى انه عزم حين قوضا وثلاثا ثلثا قال هذا وضوء وضوء
 الالباب وجميعه قبل او اثبت الوضوء بهذه الطريقة فما فائدة
 نزول الآية قلنا قلنا بغير امر الوضوء وبنيته فانه لا يمكن عبادة مستقلة
 بل تابعا للصلوة احمل ان لا يهتم الامة بشئ من دينها بل هو في مراعات
 شرايطه واركانه بطول المهد على ومن الوجه وانقاص الناطقين يوما فاما
 بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر اياتي في كل ما على كل سائر وايضا
 اذا ورد فيه الوجه المتكسر ياتي باختلاف العلماء الذي من جهة وكيفية
 هذا المقام على هذا السلوب مما تفرقت به غسل الوجه عرفا لانه امر غلبوا
 لا يدل على التكرار وسماى الوجه ما بين منبت الشعر غائبا هذا القدر يخرج
 الشرحين وبما جانب الجبهة ينحصر الشعر عنها فانه لا يجب غسلها بالوضوء
 لانها لا يثبت الشعر محل ثبوت غائبا سواء ثبت اولاد بين اسفل الذقن
 والاذنين وبينهم كزيد الوجه يجب الطول والكوفن ولما اقتضى هذا الجواب
 بعد قوله فرض الوضوء غسل الوجه انما يجب الملحق المتضمن غسل ما تحت العذار
 والارب والواجب واللجنة الى اسفل الذقن مع انه كتب الغسل مستحونه ثبوت
 غسل ما تحتها لا يجب ارا ووقعه بقوله والعذار الى اخره عذار اللجته جانبها با استقبال
 من عذار الدابة وهما ما على خديها من اللحم لا يسلط حكم ما وراه وهو يوجب بين
 العذار والاخر تسمى العارض وحكمه وجوب غسله فانه العذار لا يسلطه خلافا
 لابي يوسف بل ينقل حكم ما تحتها وهو وجوب الغسل اليه اي العذار حتى يغسله
 كالشارب واي يجب حيث ينقل حكم ما تحتها اليها حتى يغسلها ولا يجب
 اتصال الماء الى ما تحتها واللجنة تنقل حكم ما تحتها اليها لا يسلط البشرة منها

المائدة ولا قال في جمع البيان روى انه النبي عزم او احدث اشنع من الاعمال
 كما لا يخفى انه لا بد وجواب السؤال حتى يظهر للصلوة الى ان ثبت هذه الآية
 فيجوز ان يثبت الوضوء بالوجه الغية المشدود او لاخذ من الشئ من اب بقية
 كما يدل عليه ما روى انه عزم حين قوضا وثلاثا ثلثا قال هذا وضوء وضوء
 الالباب وجميعه قبل او اثبت الوضوء بهذه الطريقة فما فائدة
 نزول الآية قلنا قلنا بغير امر الوضوء وبنيته فانه لا يمكن عبادة مستقلة
 بل تابعا للصلوة احمل ان لا يهتم الامة بشئ من دينها بل هو في مراعات
 شرايطه واركانه بطول المهد على ومن الوجه وانقاص الناطقين يوما فاما
 بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر اياتي في كل ما على كل سائر وايضا
 اذا ورد فيه الوجه المتكسر ياتي باختلاف العلماء الذي من جهة وكيفية
 هذا المقام على هذا السلوب مما تفرقت به غسل الوجه عرفا لانه امر غلبوا
 لا يدل على التكرار وسماى الوجه ما بين منبت الشعر غائبا هذا القدر يخرج
 الشرحين وبما جانب الجبهة ينحصر الشعر عنها فانه لا يجب غسلها بالوضوء
 لانها لا يثبت الشعر محل ثبوت غائبا سواء ثبت اولاد بين اسفل الذقن
 والاذنين وبينهم كزيد الوجه يجب الطول والكوفن ولما اقتضى هذا الجواب
 بعد قوله فرض الوضوء غسل الوجه انما يجب الملحق المتضمن غسل ما تحت العذار
 والارب والواجب واللجنة الى اسفل الذقن مع انه كتب الغسل مستحونه ثبوت
 غسل ما تحتها لا يجب ارا ووقعه بقوله والعذار الى اخره عذار اللجته جانبها با استقبال
 من عذار الدابة وهما ما على خديها من اللحم لا يسلط حكم ما وراه وهو يوجب بين
 العذار والاخر تسمى العارض وحكمه وجوب غسله فانه العذار لا يسلطه خلافا
 لابي يوسف بل ينقل حكم ما تحتها وهو وجوب الغسل اليه اي العذار حتى يغسله
 كالشارب واي يجب حيث ينقل حكم ما تحتها اليها حتى يغسلها ولا يجب
 اتصال الماء الى ما تحتها واللجنة تنقل حكم ما تحتها اليها لا يسلط البشرة منها

92

[illegible]

و احسن رای امره ادرجوه كالطین لایمنع الطهارة لطعام بین الارض
وضد و كانت او غشی لانه لایمنع نفوذ الماء و اختلف فی مثل الجبین او الطین
بعضهم

و ان شاء الله تعالى

[illegible][illegible]

۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱

این نهضت الفقهیه
تولد خانه اربعه العالیه
لویه الضعف فیه من فی خط

بقية من اوراقه - ١٨٨٧ - ١٨٨٨ - ١٨٨٩ - ١٨٩٠ - ١٨٩١ - ١٨٩٢ - ١٨٩٣ - ١٨٩٤ - ١٨٩٥ - ١٨٩٦ - ١٨٩٧ - ١٨٩٨ - ١٨٩٩ - ١٩٠٠ - ١٩٠١ - ١٩٠٢ - ١٩٠٣ - ١٩٠٤ - ١٩٠٥ - ١٩٠٦ - ١٩٠٧ - ١٩٠٨ - ١٩٠٩ - ١٩١٠ - ١٩١١ - ١٩١٢ - ١٩١٣ - ١٩١٤ - ١٩١٥ - ١٩١٦ - ١٩١٧ - ١٩١٨ - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤ - ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - ١٩٧١ - ١٩٧٢ - ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠ - ٢٠٣١ - ٢٠٣٢ - ٢٠٣٣ - ٢٠٣٤ - ٢٠٣٥ - ٢٠٣٦ - ٢٠٣٧ - ٢٠٣٨ - ٢٠٣٩ - ٢٠٤٠ - ٢٠٤١ - ٢٠٤٢ - ٢٠٤٣ - ٢٠٤٤ - ٢٠٤٥ - ٢٠٤٦ - ٢٠٤٧ - ٢٠٤٨ - ٢٠٤٩ - ٢٠٥٠ - ٢٠٥١ - ٢٠٥٢ - ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤ - ٢٠٥٥ - ٢٠٥٦ - ٢٠٥٧ - ٢٠٥٨ - ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ - ٢٠٦١ - ٢٠٦٢ - ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤ - ٢٠٦٥ - ٢٠٦٦ - ٢٠٦٧ - ٢٠٦٨ - ٢٠٦٩ - ٢٠٧٠ - ٢٠٧١ - ٢٠٧٢ - ٢٠٧٣ - ٢٠٧٤ - ٢٠٧٥ - ٢٠٧٦ - ٢٠٧٧ - ٢٠٧٨ - ٢٠٧٩ - ٢٠٨٠ - ٢٠٨١ - ٢٠٨٢ - ٢٠٨٣ - ٢٠٨٤ - ٢٠٨٥ - ٢٠٨٦ - ٢٠٨٧ - ٢٠٨٨ - ٢٠٨٩ - ٢٠٩٠ - ٢٠٩١ - ٢٠٩٢ - ٢٠٩٣ - ٢٠٩٤ - ٢٠٩٥ - ٢٠٩٦ - ٢٠٩٧ - ٢٠٩٨ - ٢٠٩٩ - ٢١٠٠ - ٢١٠١ - ٢١٠٢ - ٢١٠٣ - ٢١٠٤ - ٢١٠٥ - ٢١٠٦ - ٢١٠٧ - ٢١٠٨ - ٢١٠٩ - ٢١١٠ - ٢١١١ - ٢١١٢ - ٢١١٣ - ٢١١٤ - ٢١١٥ - ٢١١٦ - ٢١١٧ - ٢١١٨ - ٢١١٩ - ٢١٢٠ - ٢١٢١ - ٢١٢٢ - ٢١٢٣ - ٢١٢٤ - ٢١٢٥ - ٢١٢٦ - ٢١٢٧ - ٢١٢٨ - ٢١٢٩ - ٢١٣٠ - ٢١٣١ - ٢١٣٢ - ٢١٣٣ - ٢١٣٤ - ٢١٣٥ - ٢١٣٦ - ٢١٣٧ - ٢١٣٨ - ٢١٣٩ - ٢١٤٠ - ٢١٤١ - ٢١٤٢ - ٢١٤٣ - ٢١٤٤ - ٢١٤٥ - ٢١٤٦ - ٢١٤٧ - ٢١٤٨ - ٢١٤٩ - ٢١٥٠ - ٢١٥١ - ٢١٥٢ - ٢١٥٣ - ٢١٥٤ - ٢١٥٥ - ٢١٥٦ - ٢١٥٧ - ٢١٥٨ - ٢١٥٩ - ٢١٦٠ - ٢١٦١ - ٢١٦٢ - ٢١٦٣ - ٢١٦٤ - ٢١٦٥ - ٢١٦٦ - ٢١٦٧ - ٢١٦٨ - ٢١٦٩ - ٢١٧٠ - ٢١٧١ - ٢١٧٢ - ٢١٧٣ - ٢١٧٤ - ٢١٧٥ - ٢١٧٦ - ٢١٧٧ - ٢١٧٨ - ٢١٧٩ - ٢١٨٠ - ٢١٨١ - ٢١٨٢ - ٢١٨٣ - ٢١٨٤ - ٢١٨٥ - ٢١٨٦ - ٢١٨٧ - ٢١٨٨ - ٢١٨٩ - ٢١٩٠ - ٢١٩١ - ٢١٩٢ - ٢١٩٣ - ٢١٩٤ - ٢١٩٥ - ٢١٩٦ - ٢١٩٧ - ٢١٩٨ - ٢١٩٩ - ٢٢٠٠ - ٢٢٠١ - ٢٢٠٢ - ٢٢٠٣ - ٢٢٠٤ - ٢٢٠٥ - ٢٢٠٦ - ٢٢٠٧ - ٢٢٠٨ - ٢٢٠٩ - ٢٢١٠ - ٢٢١١ - ٢٢١٢ - ٢٢١٣ - ٢٢١٤ - ٢٢١٥ - ٢٢١٦ - ٢٢١٧ - ٢٢١٨ - ٢٢١٩ - ٢٢٢٠ - ٢٢٢١ - ٢٢٢٢ - ٢٢٢٣ - ٢٢٢٤ - ٢٢٢٥ - ٢٢٢٦ - ٢٢٢٧ - ٢٢٢٨ - ٢٢٢٩ - ٢٢٣٠ - ٢٢٣١ - ٢٢٣٢ - ٢٢٣٣ - ٢٢٣٤ - ٢٢٣٥ - ٢٢٣٦ - ٢٢٣٧ - ٢٢٣٨ - ٢٢٣٩ - ٢٢٤٠ - ٢٢٤١ - ٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ - ٢٢٤٤ - ٢٢٤٥ - ٢٢٤٦ - ٢٢٤٧ - ٢٢٤٨ - ٢٢٤٩ - ٢٢٥٠ - ٢٢٥١ - ٢٢٥٢ - ٢٢٥٣ - ٢٢٥٤ - ٢٢٥٥ - ٢٢٥٦ - ٢٢٥٧ - ٢٢٥٨ - ٢٢٥٩ - ٢٢٦٠ - ٢٢٦١ - ٢٢٦٢ - ٢٢٦٣ - ٢٢٦٤ - ٢٢٦٥ - ٢٢٦٦ - ٢٢٦٧ - ٢٢٦٨ - ٢٢٦٩ - ٢٢٧٠ - ٢٢٧١ - ٢٢٧٢ - ٢٢٧٣ - ٢٢٧٤ - ٢٢٧٥ - ٢٢٧٦ - ٢٢٧٧ - ٢٢٧٨ - ٢٢٧٩ - ٢٢٨٠ - ٢٢٨١ - ٢٢٨٢ - ٢٢٨٣ - ٢٢٨٤ - ٢٢٨٥ - ٢٢٨٦ - ٢٢٨٧ - ٢٢٨٨ - ٢٢٨٩ - ٢٢٩٠ - ٢٢٩١ - ٢٢٩٢ - ٢٢٩٣ - ٢٢٩٤ - ٢٢٩

كَلَامُ نَبِيِّهِمْ وَتَمَّ وَطَأَ الْجَانِبَ الْأَخْرَجَ مِنْ غَيْبِهِ وَأَدَامَ

مردک و غیره

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الآلة الثانية ذكره في مجمع الفتاوى وغيره ولا يمتنع وزعمنا فيه سورة قالوا المداوي
 الآلة الثالثة وأنه جاز قرائة ترقى في الحديث بين الآلة والنس لانه أحدث حل
 وروى النعم في كيب غسل البعد لا النعم واستويا في اجنب واحياض لانه اجنبية
 واحيض حل النعم والبعد فيجب لهما زعمنا ولا يرد العين لانه اجنب حل نظيره
 المصروف بل قرائة كذا في الكافي وكرهه المحدث مسجدا ثم لم يجد وطرا
 بالكنة كذا في التمار خاتمه وانما لم يحرم لانه حرمتهما في احكام الحديث لا كبر
 كالحيض واجنبية فرض الغسل المداويها ما يتناول العرض والاعتقاد
 والعلم وهو ما يفتقر لحوار بعدة غسل النعم والنافع وسأله البعد في
 داخل القلفة في الاصح وغسل السرة والشارب واجب وجميع اللحية
 ايركب ايضا الماء الى انشاء اللحية كما يجب الى اصولها اذا خرج فيه كذا في الخط
 والفرج اخرج ذكره في الخصة وذلك لانه قوله فطيرة واصيفة مباينة
 تقتضيه وجوب غسل ما يليه في ظاهر البدن ولو في وجهه كالشعر المذكورة
 لا غسل ما فيه خرج كالعين وثبت النعم لانه خرج بقوله لم وما جعل عليه
 في الدين ثم خرج في المحيط انه كان لا يغسل الماء الى ثقب القوط الا بكفا
 وكذا اذا انظم بعد نزاع القوط وصار بحيث لا يدخل القوط فيه الا بكفا
 لا يتكلف ايضا كذا في العين في اخرج ففتق طرفيها وبها فيه اشارة
 الى انها لو كانت منفصلة كحجبها وكفى بل اصلها وقعا للنجس لا في طمعية
 حيث يجب احبا لانه في الكافي وسنة اي الغسل البدن بما ذكره في الوضوء
 في اليشة والتمتة وغسل اليدين وغسل فرجه وحيث بدنه انه كان
 حيث والنوع المسمى الماء في جميع اعضاء الوضوء الاجلية وهذا
 التفسير احسن مما قبل اي يغسل جميع اعضاء الوضوء الاجلية لا
 جميع اعضاءه كالمسحولة ببعضها مسحوة وفي لفظ النوع اشارة الى انه
 بمسح به انه كافي وضوء الصلوة وهو ظاهر الرواية لو كان رجلا منع

[illegible]

اي محرم ما رخصه كونه على سطح يفسد ما ثم تثبت حجب حتى لو لم تثبت
 لم يكن الغسل مستوفيا فانه نال احد ثلث شئوب حجب البدن حال كونه باويا
 في الغسل بمكبب الايمن ثم الايسر ثم ركنه في المخرج احتراز عما قاله في مخرج
 اليد وقيل يبدأ بالاجن ثم بالراش ثم الايسر وقيل يبدأ بالراش
 ثم ببقية رجليه اي بجمع القصب المستوجب بغسل رجليه كسبيل للوضوء وتنظيفها
 لها غير ان المستعمل لم يغسل رجليه بمر لا فوج يكون في سبيل قوله
 باويها وليس معنى خمسة ايضا الركبتان لانه الشئ اكمال الوضوء
 في محله وهو الركبتان وضع رجل على ركبة عند الوضوء الركبتان اذا تقارب
 البنية ووضو الركبتان لا يتساويا فوضو الركبتان عند خروج من وضو
 متفصيل عن وضو سجدة قتيلا لانه اذا خرج يحمل ثوبه يغسل رجليه
 خلا لثوبه فاني وان لم يخرج اليه ظاهر البنية با اربعة ركعتين ولم يذكر
 المرفق لانه ليس بشئ من رجليه ومحمي وفوضو عند ايلاج اي اوفا
 او من احتراز عن محرم في المحيط لوقال الشافعي في معنى ما بينه وبين
 في نفسه ما اجد اذا جازعته فوجر لا غسل عليها لانه لم يوجب غسلها ولا يباح
 او انما احتل حشفة او فخذ باية مقطوعا متعلق بغيره لانه احد متعلق
 بايلاج سبيلي او في احتراز عن ركنه يد ايلاج انت فانه اذا خال في احد
 سبيلي اليها لم لا يوجب غسل رجليه لانه ركنه حتى احتراز عما قاله
 في احد سبيلي ميت فانه ايضا لا يوجب غسلها على كل حال متعلق
 بوضو الميت في ايلاج وان لم ينزل ميتا لانه الميت في شئ لا ينزل
 ميتا ميتا لا عند بنية مستند ميتا او ميتا بسكنى ازال المحرم ما ذكره
 ابليس خرج عند رجليه الاصل من ايلاج وان لم تذكر على لانه الظاهر انه متى رقى
 هذا احايه لا يفيض انه تذكره اي احرم ذكره لانه لا ينزل الا بالركبتين لانه
 مذكور في النعم كافي ليقطع بالانكسار في الذخيرة او استيقظ في النوم فوجد على فخذ
 لانه تذكره الذكر الذكر فلو كان

بدنه

في وضو الايمن المذكور في احد سبيلين
 في وضو الايمن المذكور في احد سبيلين
 في وضو الايمن المذكور في احد سبيلين

في وضو الايمن المذكور في احد سبيلين
 في وضو الايمن المذكور في احد سبيلين
 في وضو الايمن المذكور في احد سبيلين

الذكر

الذكر

او فرأته بل لا ان تذكر احتلاما وتيقن ان منى او منى او شك ان منى او منى
 فعليه الغسل وان تيقن ان منى فلا غسل عليه وان لم يتذكر احتلاما وتيقن
 ان منى فلا غسل عليه وان تيقن ان منى فعليه الغسل وان شك ان منى او منى
 فكذلك يعني يجب الغسل عندهما وقال ابو يوسف لا يجب حتى يتذكر الاحتلام
 لان الاصل براءة الذمة فلا يجب الا بتيقن وهو القياس وبما اخذ بالا احتياط لان
 الشك عاقل والمنى قد يرق بالهوى فيغير من الذي يجب عليه الغسل احتياطاً لانه المرة
 في الاصح احتراز عما قيل لو احتلمت المرة ولم يخرج منها المنى ان وجد لذمة
 الانزال فعليه الغسل لان ماءها ينزل من صدرها الى رجليها بخلاف الرجل حيث
 يشترط الظهور في حق الغسل كذا قال الزبيدي او لجها اي الحشفة لمفوض بخلاف وجب
 الغسل ان وجد لذمة الجماع ووضو عند انقطاع حيف ونفا من لا عند خروج منى ووضو
 يكون الذل المرحلة ماء عظيم ينزل عقيب لبو وحشفة عطف على خروج منى ولا
 عند ادخال الاصبع ويجوز في الذكر ووطئ البهيمه لا ينزل لذمة الرغبة كما مر في
 اتي عذراء ولم ينزل عذرتها يعني رجل امرة عذراء فانها لم ينزل عذرتها لانه
 عليها ما لم ينزل لان العذرة يمنع من التعاء المتعاقبين كذا في المبني ووجب الغسل
 لميت اي وجب على الحي ان يغسل الميت وجوباً بطريق الكفاية حتى لو فعل البعض
 سقط عن الكل والاعم الكل وعلى من اسلم جنبا او حائضا وقيل بائنا وان اوبع
 لا يسق بل لا ينزل في الاصح قيد الجموع وقيل لا يجب في البلوغ لان الوجوب بعد البلوغ
 والبلوغ بعد الانزال فلو وجب به لزم تقدم الحكم على السبب قلنا لا ينزل دليل تكامل
 الفتوى فيكون مظهر للوجوب بلزم ذلك او ولدت ولم تر ما فاتها لوز ان كان
 فرضا لا وجبا كذا في القرية وسن لصلوة الجمعة هو الصلوة لا ما قبل ليوم الجمعة ولعيد
 واحرم وعرفة اعاد اللام لئلا يفهم كونه سنة لصلوة العيد وندب لمن اسلم طاهر
 او بلغ سن سبيلي في كتاب الجبر ان الفتوى على ان سن البلوغ في الصغير والصغير
 خمسة عشر سنة وافاق عن جنته ولكن ومزدلفة وكسوف واستقاء اختلف في
 وجوب ثمن ماء غسلها على رجليها غيبة كانت او قبيح وحرم على جنب دخول

انما في وضو الايمن المذكور في احد سبيلين
 انما في وضو الايمن المذكور في احد سبيلين
 انما في وضو الايمن المذكور في احد سبيلين

۱۲۷

بالحكم على ما سبق ودرج المصنف للمصنف لانه في كل منهما بالوصف حجابهم وفي ما قبله
الى البين في نقل حفظ القواعد فحققت للضرورة ثم لا فرغ من الوصف
والفصل شرع في بيانه ما يحصل منه به فقال ويجوز ان يحاط الوصف والفصل
بما البحر والعيان والبناء والمطر والثلج الذائب وجاء قصد تجميعه
ان يجمع ما بين الشمس وقيل كونه قائلة ان في والبحسن التجميع وفي
فعله قصد اشارته الى انه لو لم يقصد لم يكن اتفاقا ويجوز ان يمارى فيغيره
المع كذا ان يعمد المذاهب لا بما في الملح اي حاصل بذو بانه الملح لئلا في
لعل الفرق بينهما ان الاول ياتي على طبيعة الاصلية والثاني يتقلب
على طبيعة اخرى وان مات غيره وموتى اركونه بالمياه المذكورة
على تقدير ان يموت اي ان واحد من تلك المياه غير موصى اي
ان لا ادم له سائل كالزبور والعقرب والبق والذباب وكوبا او
ما في المولود كالسمك والسرطان والصفير وكوبا والصفير البري
والبحري سواء وقيل البري يفسد او خارجة عطف على فيه اي وان
مات خارجة فالق في فيه يعني لا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء
او خارجة فالق في فيه لا ما في السمك وبري المولود عطف على ما في المولود
كالبط والاورق فانه مودة في الماء يعني كذا اي الماوسية الماوسية
في الحكم المذكور او غير اوصافه عطف على مات اي اوصاف واحد
من تلك المياه وهي اللينة والطعم والرائحة ملك او طاهر جامدا حار
غليظ وسبائ في بيانه قد وضعت عبارة كثيرة من التلخيص هكذا او غير
احد اوصافه طاهر فتدبرهم بعض شراح الهداية انه لو نظر الاحد احراز
عمارة حتى قال ان اقية الوصفين لم يحجز الوصف به وليس كذلك
كما قال في التلخيص لو وقع اخفض او الباقلاء فتغير لونه وطعمه وزكه
يجوز به الوصف قال في النهاية المنقول عن الاساتذة جواز حتى ان

فقد رزق المعصوف الشيء الذي كان يظن اذا
تبعه من الابداء وانه لم يكن الا
بصرف اجابته

[illegible]

انه اوراق الاشجار وقت الخريف تقع في ارض خفيفة ما بها من حيث اللون
والطعم والرائحة ثم انهم يتوحدون منها في غير كثير واشتد في تخرج الطما
البيضاء لونها ان يكون باقيا على رقة اما اذا غلب عليه غيره وصار
تخفيف فلا يكون كما سبقت كما لا يخفى والزعفران وفاكهة وورق
في الاصح اشارة الى ما نقل من البصل ينع والتما به انه يعني رقة قديمة
المذكورة وقوله بخلاف متعلق بقوله او غير او صافه ما غير احد ما اي احد
او صافه نجيب بانه المراد بالوصول قوله عليه السلام اما طهوا لا نجس
بشيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه فهو نجس لانه الطاهر لا نجس طاهرا
او بجار عطف على ما ينعقد واختلف في تعصية الماء والجاري فاختير
هنا فخرنا بالهداية والكافي وهو ما يذهب بشيئة وقع محبة حسن لم يرى
المراد برك الله وهو اللون والطعم والرائحة حتى انه راى لم يجز مشيئة
اي حكمه ارجا بر وهو عشر في عشر اي عشرة افرع في عشرة بذر الكرم
حجب الطول والعرض واختلف في قدر العمق والصحة ان يكون
بحيث لا يجس اي لا يكتشف ارضه بالوقوف للنفوس وقيل لا اعتدال
واذا لم يجس كله لم يجس موضع الوقوع انه كانت مرشبة بنجس وال
فلا وعند مسح العراق بنجس منها وقد يعبر ما هو بعدد ما كان يكون
له طول وعمق ولا عرض لكنه لو بسط صار عشرة في عشر لم يذكر حكمه في طاهر
الرواية بل قال ابو سليمان لا ينوضا به لانه النجاسة تصل الى الارض
وقال ابو بصير ينوضا به لانه اعتدال العرض وانه اوجب النجس لانه اعتدال
الطول لا يوجب فلا نجس هو اي لونه طاهر وهو محض لا ما قال ابو سليمان
كذا في عيون المذاهب والظاهر انه احوط اذا كان اقل من عشر في عشر
لكنه عميق فوقع فيه النجاسة حتى يتنجس ثم انبسط وهاهنا عشر
فهو نجس ولو وقع فيه النجاسة وبعده عشر في عشر ثم اجتمع الماء فصار

في كل عشرة

اقول

اقل من عشر في عشر فهو طاهر كذا في الثاني رجا به احوط المدور بعينه فيه ستة
وطهونه وراعا هو الاصح فانه هذا المقدار اذا رتق كان عشرة في عشر لانه الدائمة
او سبع الاشكال عند الحس وهو مدح عند الحس كذا في الطهارة لا اي لا يكون
بما الرواية بالقصر على انها موصولة اعتدله مشيئة واختلف في القول بالمشيئة
في الهداية ما يقصر في الكرم يجوز الوضوء به وفي المحيط لا ينوضا به بما سبيل
في الكرم كمال الامتناع او اعتدله مشيئة لانه كلاً منهما ليس ماء مطلق او لا
البيد الذين عند الاطلاق ولا يجوز انما ايضا بما مال طبعه وهو السيل
والاداء والاشبات بالطنخ كشاب الرباس مثال لما اعتدله مشيئة
العبارة احسن فاقبل كالاشارة فانه على عمومه مشكل واغل مال ما اعتدله
مشيئة والمرف مثال لما زال طبعه بالطنخ او بقلية غيره عليه ولم يعتدله
لانه عبارات المقوم فيه تحلضه ورواياتهم في الطاهر متي لفظه فلا بد
منه بطل يعرف بحقيقة الحال فاستخرج لما شاع عليك من المقال وهي
انه المظهر هو الماء المطلق فزال طلاقه اما بحال الامتناع او بقلية المشيئة
الاول اما بالطنخ بطلان لا يعقد به التطهير او بنجس البناس
بحيث لا يخرج بطلاه والاشابة اما ان يكون احيى الطاهر او ما عا فالاداء
انه جرح على الاعضاء فالغالب الماء والاشابة اما ان يكون المي الطاهر او ما عا
فالاول انه جرح على الاعضاء فالغالب الماء والاشابة اما ان يكون المي الطاهر او ما عا
من اللون والطعم والرائحة او بخلافه في جميعها او بعضها والاول كما لا يخفى
على قول من قال بطلان المشيئة من اشبات بالطنخ بعينه فانه لا جوار
والاشابة انه غير الشك او التثنية لم يجز الوضوء به والا جاز وانه خالفه
في ضفة او صفين بعينه الغلبة في ذلك الوجه كاللبن مثلاً في لفظ اللون
والطعم وانه كان لونه وطعمه غالباً فيه لم يجز الوضوء به والا جاز وكذا ما
الطنخ ونحوه بعينه الغلبة بالطعم فعمل هذا ينبغي انه يحل جميع ما جاز منهم

الوجه الثاني

بج

بج

بج

على ما يليق به او بما يستعمل لغيره او رفع حديث الماء لغيره عند الحاجة
رحمة الله عليه و عليه يوسف بكل في الغزاة وازالة المحدث فاذا التوضا وحدث وضوءه
غير منوي لغيره عند الحاجة ولو توضا بغير المحدث وضوءه منوي لغيره عند الحاجة
بالثاني فقط وان كان الماء مستعمل طائفة في الموضع اخذت عا روي الحسن
غير ان حنفية ان يحسن نجاسة غليظة واما قال ابو يوسف وهو روي عنه
ان يحسن نجاسة خفيفة وقد روي محمد عن ابي حنيفة انه طاهر غير طاهر فليس
الفتوى الا باب وهو جلد غير مبرون يظهر بالبرقع فهو ما يمنع الثنتين
والفناء واما كاي شئنا او شئنا الا باب فغيره والادوي قدم
مختبره لكونه المقام للمائة اما الاول فليختار عنه واما الثاني فليكره
واما جلد يظهره ابر بالبرقع يظهر بالزكاة لانها تعمل على الدباغ في ازالة
الوطبات البنية قال في الهداية والوفاء وما يظهر جلده بالبرقع يظهر
بالزكاة اقول فيه تناسخ لان الظاهر ان جلد يظهره الثاني راجع الى ما هو
فقد لا يقتضيه استندالك قوله الا انه وكذلك يظهر لهما وان رجع الى
جلده لزم التعديك في العبارة ما ذكرنا بخلاف جهة في الصحيح كذا في
الكافي نقلا عن الاسرار وان كان في الهداية خلافا ذكره في المحلى غير ان
ان المختبر اذا فرج طهر جلده بالبرقع شعر المني وعظمها وعصبها وحافها
وقربا وشعر الابنة وعظمه ودم السمك طاهر اما البنية الادوية
فلا يجوز الاحتكاك واما الاخيرة فلا لبس بدم حنيفة بدليل انه يبيض
اذا اخف كذا شعر المختبر عند كفه ورة في استعماله فليست بالارثوثة
فيه وعند ابي يوسف فنجس الماء والكلب نجس العين صرح به
الامة في مبسوط قال في معراج الدارانية الصحيح من المذهب عندنا ان العين
نجس ما رايه محمد في الكتاب وحيل لانه لو نجس ما رايه ليقولون
غنية ليجس ونسب لونه بطايرة جلده بالبرقع وقال في البحر ينجس

ايضا

الشرع

قوله لا يجوز الاحتكاك قبل قوله في المحلى
اوله قبل قوله في المحلى
الاحكام الادوية لا ينجس العين
لغيره البنية

طاهر

نجس العين عند الحاجة خلافا لابي حنيفة وجعل جلده نجس شعره طاهر
في فتاوى ابو الليث الكلب اذا دخل الماء ثم خرج وانقضت فاصاب
توب ان من اخذه ولواضاه ماء مطر وبقي المسئلة كمالا لم يشده
لانها اعمار قد اصاب جلده وجلده نجس وفي الثاني اصاب شعره وشعره
طاهر وثالثه المسك طاهر الا انه ان يكون رطبة ولغيره المذبول حتى
لو كانت رطبة لكنها لئلا يوجهه في طاهره ولو كانت لغيره المذبوجة
لكنها باب في البقا طاهره والمسك طاهره خلال كذا في النجاسة
وذا وقوله خلال اذا لم يلزم من الطهارة حمل كافي الذاب وبول ما يוכל
لحمه نجس وقال محمد طاهر ولا يشرب اصلا لانه لا يورثه وقال
ابو يوسف يجوز للشراي وقال محمد يجوز مطلقا وهو ادلى **فصل**
بينه وبين غيره في غير قبيح لانه لو كانت عشة في غيره لاجتسالم شجرة
لونه الماء او طعمه او ريحه ذكره قاضي خاتمة وغيره وهو مبتدأ وغيره الا انه
يخرج وقع فيها نجس خاتمة على خور حرام او عصفور ونقا طهر بول كروم
الاميرة حتى لو كان كبر متا لم ينجس وغبار نجس وبغراب ابل او غنم
يشتر الى انه الشد كبره كان نقل عن الامام الترمذي ووجه العفو ان الابه
في الغلوات ليس على روث حاضرة والابل والغنم بغير حرام فتليقه
الرياح فيها فلو كان القليل لزم الاحتج وهو مدفوع فتلى هذا فوقع
بين الرطب واليابس الصحيح والمنكسر والبغير والنجس والروث المتبول
الضرورة ولا فرق ايضا بين ابار المصير والغلوات في الصحيح لشمول الضرر
في الجمل كذا اذا وقع في نجس فوميا الفاء بدل على الفور قال في المبسوط
لا ينجس اذا رميت من ساعته ولم يبق لها لونه للضرورة لانه في عاوتها
انما ينجس عند الحلب او انقضى فيها حيوانه وهو قبيح لما سبق ان الام
له اذا انقضى او قسح في الماء او العصور لم ينجس لم يذكر القسح لانه حكمه بغيره

في الانتقال بطريق الادوية او مات نحو اوى يخرج الواقع في البدن فيخرج
كلما اى كل ما كان في مكانه من غير الماء طارداً له وقال في الثانية اشارة
الى انما تطهيره من غير توقف على غسل الاجزاء ونقل الا وقال في ثالثة
تعتبر فيخرج كلما فقد ما في اى فيخرج قدر ما في الماء فيفوض في يخرج
ما في الى ذوى بعبارة ارجلين لما شعور ومعرفة في حال الماء فاقى من
قال انه في البنية يخرج ذلك المقدار وهو الاصح الاشبه بالفقه لكونها
نصاب الشبادة المذكورة ولان الاصل الرجوع الى اهل العلم عند ابتلاء بام
قال انه في سئلوا اهل التذكار ان كتم لا تعلمون وقيل بعد ما في روى غير
يوسف فيه وجانه احدهما ان يحضر حفرة عموا ودورا مثل موضع الماء فيها
ويجفف ويصيب الماء فيها فاذا امتلأت فقد يخرج ما واما والثالثة ان يترك
خبيثه في الماء ويجعل علامة لمبلغ الماء ثم يخرج عشرة دلاء مثلاً ثم يداو القويبة
فينظرون ان تنقص فانه انتقص العشرة فداوية ولكنه لا يقيم الا اذا
كان دور البنية في اول حال الماء الى قعر البنية متبوا وقيل يخرج ما في الى
الثلثة مائة وهو مروي عن غير محجة افني عايشا هدمي بعد اذ لانه اباها
كثيره الماء لمجاورة وجلة وانه مات نحو حمامة او دجاجة فاربعون ولو الى
سبعين الاربعون بطريق الوجوب والعشرة من السكون بطريق الاستحباب
وان مات نحو فارة او عصفر فعشرة من السكائن هو ايضا كما مر وما جاور
الوسطه احتسب ثم ما بين الفارة والحمامة كالقارة فيخرج عشرة دلاء الى
ثلثين وما بين الدجاجة والبق كالدجاجة فيخرج اربعون الى سبعين كذا فيكون
الرباعي ولو وقع اكثر من فارة فيقال للربع يخرج عشرة دلاء ولو وقع فاربعون
الى النصف ولو عشر فجميع الماء ولو كانت فارتان كهيئة الدجاجة فاربعون
وفي السدس يخرج كلما كذا في الطهارة ويجتنب ان يترك في وقت الوقوع
ان علم ذلك الوقت والاعتماد يوم وليلة انه لم ينقص في حق الرضوخ حتى يفرغهم

اعادة

اعادة الصلوة اذا توفضا واما في حق غيره فيحكم بنجاستها في الحال لانه
غير باب وجوب النجاسة في الثوب حتى اذا غلب الشيا بالبريم الى
غلبها الصحيح كذا قال الربيعي بوجه ما قال في مواج الدراية انه الصباغ
يغنى عنها وانه انتفخ او تنفخ منتهى اى تحتها منذ ليلة ايام ولها
ذكر ههنا التنفخ لانه مذكور في الاية من الانتفاخ لا في التنفخ انه اذا
للماء من الانتفاخ فكان ينبغي ان يكون ما قدر له من المدة كانه حادثة للانتفاخ
فلما اقتصر في قدر هذه المدة على الانتفاخ ليقومهم ان التنفخ يغني عن مدة
اكثر من مدة الانتفاخ ولو عكس فيقومهم ان الانتفاخ يقتضي اقل من هذه
المدة فيجب بنيتها بياناً للكم ودفعاً لجهلهم فقلنا ان عبارة الوقاية ليست
كما ينبغي حيث جمع في الاول بين الانتفاخ والتنفخ واقصر في الثاني
على الانتفاخ وكان الواجب العكس وقال لا تحتها منذ وجد حتى لا يلزم اعاد
منه في الصلوة بل غسل ما اصابه ما واما ولو خرج الجذابة الواقع في اللبة
حيثما حال لونه غير جنس العين اى غير اخضر وبه والكلب عند من يقول بنجاسته
عينه ولا به حيث لا يجتنب حتى اذا كان طاهراً كان في وجوبه او نجس لا ينعى
كالبحار والبغل والهره وسائر السباع ولم يكن في بدنه نجاسة خارجة حيثما
لا يتنجس بها اما الطاهر طاهراً واما النجس للعينه فلما قال في المجمعة وانه كان
حيواناً لا يוכל لحمه لسباع الوحوش والطير اختلفوا فيه فالصحيح انه
لا ينجس فلهذا البحار والبغل لا يصبى الماء من كذا فيه لانه بدنه طاهر
طاهراً لانه مخلوق لنا استعمالاً وانما ينجس بنجاسته بالبول الا انه يدخل حوله
اى فيه فيجوز حكمه اى حكم الماء حكم لعابه فانه كان لعابه طاهراً فالأمر
طاهراً وانه كان نجساً فالأمر نجس يخرج كله وانه كان نجساً طاهراً
ينزع كله وانه كان نجساً فتركه فتركه نجس تركه وسور الاوى الطاهر ثم
سواء كان نجساً او طاهراً او نجساً او طاهراً او سوراً او طاهراً او نجساً

الربيعي

والماء الذي في الارض اذا كان في
 حيز واحد لم ينجس بالنجاسة
 التي في حيز اخر

في لغة القصد وشرعا استعمال الصعيد بعقد التطهر حازه ولو قبل الوقت
 خلا فالت في ولا كثر واحد وغيره يعني يصبى به ما شاء من الترابين و
 والنواقل وغسل في يتيم لكل فرض وبعث في الغسل ما شاء من الترابين
 بجاز وجب وحاقين ونف بجواز الماء الذي يغني الحارة حتى انه لا يشترط
 في النوم فحدا وكان له ما يغني للوضوء ولا الغسل يتيم ولم يجب عليه الوضوء في
 خلا فالت في اما اذا كان مع اجنبية حدث بوجوب الوضوء بالحدث بعد التيمم
 ونجس عليه الوضوء فان تيمم الجنبية بالانقاء واذا كان للحدث ما يغني غسل
 بعض اعضائه فلو انقضا على اختلاف بعده اي الماء متعلق بجواز ام لا
 ويبرئ تلك العرش اربعة آف خطوة او عرض لا يبرئ معه على استعمال الماء
 او افا استعمال اشترط منه ولا يشترط خطوه القطف خلا فالت في
 او يبرئ ويؤدي الى الهلاك او المرض ولو في المصحة حلقا لها او عقد وادى
 بينه وبين الماء وانما بالنفس الى التملكه حرام فيحقق العجز او عطلت
 يحصل له اولد ابنة او عدم له كالدلو واجبل او خوف فوت صلاة كما
 اذا استقل بالوضوء لغير الاولى يعني اذا خاف غيبه الاولى بالامامة
 وهو من لا يكون مسلطاً او قاضياً او والياً او اماماً حتى فوت صلاة
 اجبازه انه استقل بالوضوء جاز له التيمم للبناء يعني اذا شرع في صلاة
 للبناء لا اي لم يجز التيمم لغوت الوقتة والحجبة لان فترتها الى خلف
 ويبرئ الظاهر والقضاء بنسبة الصلاة او سجدة التلاوة متعلق بقوله
 جاز فالمعتبر انه يتوى عبادة مقصودة لا يقع الا بالضرورة حتى
 لو تيمم عند فخذ الماء لدخول المسجد والاذا نه او الامامة لا يبرئ
 به الصلاة خلفا اي اذا شرب طبا فلو تيمم به لا يشترط ثم سلم جازت
 صلواته به لغيره يتيم متعلق ايضا بجاز ان استوعبنا اي الضرعية
 والمراد البعدان المقتضيان على الارض وان لم يكن فيما يقع وجوه

استعمل في كل موضع من الارض
 ما يغني عن الماء في كل موضع
 من الارض

في كل موضع من الارض ما يغني
 عن الماء في كل موضع من الارض

في كل موضع من الارض ما يغني
 عن الماء في كل موضع من الارض

بلا

والصعيد الذي في الارض اذا كان في
 حيز واحد لم ينجس بالنجاسة
 التي في حيز اخر

وبدیه برقعته حتى لو بين شئ قليل لا يجزیه والا ای وان لم يصبها أصلاً
 اي يلزم ضربة ثالثة ليحصل الاستيعاب بالنقع او ليد المضروبة على
 الارض انه لم يكن لو على هذا لا يبرئ وما يبرئ على قول صدر الشريعة ثم اذا لم يخل
 القيا وبين اصابعه فعليه ان يخل اصابعه فيحتاج الى ضربة ثالثة لتخلها
 من ان هذا يقتضي اشتراط النقع وقد قال المصنف بعده ولو لم يقع فبغيره
 على طاهر متعلق بغيره من غير الارض كالتراب والرجل والحجر والكل
 والزرنيخ والذهب والفضة المختلطين بالتراب وحفظه وشعبه عليها
 عباد ويخرج عنه الملح المالح لانه ليس من جنس الارض وهو لا يقطع اي
 لا يلين احتراز عن الذهب والفضة والحدید وكذا ولا يبرئ من اي الصبر
 ما اذا بالاحراق كالشجر وذلك لان الصعيد اسم لوجه الارض باجماع
 اهل اللغة فلا يتناول ليس من جنسها او ليطهر او يبرئ من ذلك
 بل يقع اي غيرا وعليه يحذف على قوله على طاهر والغيب للنقع اي وضربته
 على النقع بل لا يجز الصعيد كما اذا كف من واداهم حائط او كما لم تحطه
 فاصابته جهه وذراعيه غبارا تيمم حتى اذا لم يمسح لم يجز وجب عليه اي الماء
 بحيث لا يبرئ من اقله وهي مقدار ثلثه ذراع الى اربعه اذ يبرئ
 انه اذا كان الماء بحيث لو ذيب اليه وتفرق ذيب القاطلة وتيمم بغيره
 كانه بعيد اجاز له التيمم وبمسحه من المصط ان طين قربة الماء والافلا عليه
 طلبه وندب لراجه الى الماء الصلوة اخر الوقت فلو صلى بالنيم في اول الوقت
 ثم وجد الماء والوقت باق لا بعيد ما وصعه اي الماء في رجله او ارجله به اي
 موضعه به فمضى بغير التيمم لم بعد الصلوة الا عند الي يرف ولو وصعه عليه
 او اعطاه فقبل جاز التيمم وفافا وقبل هو ايضا فحذف فيه طلبه رقيقه
 فانه منعه واعطاه باكثر من ثمن المثل او اعطاه به اي ثمنه المثل ويبرئ
 عن التيمم والا ارا انه لم يمنعه واعطاه بغير المثل وهو منعه فلا يبرئ

وتس

في كل موضع من الارض ما يغني
 عن الماء في كل موضع من الارض

وقبله اقبل عليه منه قيل جاز النسيم اختاره في الهداية وقيل لا اختاره في المفسر
ولم يجز النسيم على ارض تحت ذال اثره لان ما لم يكن طينته وان طهرت
تخلط بالصلوة اذا طهرت كافيته فيها وما قصه ناقض الوضوء لانه
حلفه والعدو على ركاك لعله لانه احدث السابغ بغيره حتى يسهل
طهرته التراب لانه من اسباب النقص لانه ليس يخرج كسب الحقيقة
وحكماء فاذا قدر على الماء وحدث حدثا يوجب الوضوء فليس له ان يمسح
الماء ما يكفيها بطل تيممه في كل واحد منهما وان لم يكف لاحدهما لم يفي في
حدهما وان كفى لاحدهما بعينه عكسه ويسمي النسيم في حق الآخر وان كفى
لكل منهما منفردا غسل للمعة لانه اجباة اغلظ فضل على حاجته فانه لو كان
مستقلا بايديه العوض كان في حكم الدم وناقضه ايضا حروا ان كان
اربا النسيم على الماء حتى لو حركه السابغ بنقص بالنسيم لا يبرر وعلى الماء كما
كالمستغسل كما تنقضه حروا المستغسل على الماء لا الروق فانما لا تنقض
حتى اذا تيمم المسلم ثم اراد العباد بانه من ثم لم يمسح صلوته به يخرج الكثرة
او لو كان الكثرة اعضاء الوضوء منه وجوز في احدث الاصغر او اكثر جميعا
في احدث الاكبر نسيما لانه لا كثر حكم الكل والآخرة لم يكن الكثرة حروا غسل
الاعضاء في الوضوء والغسل ولا جمع بينهما اي من النسيم والغسل لانه فيه
جمع بين البدل والمبدل ولا نظيره في الشئ ولو كان باكثر موضع الوضوء
جراحة لغيره الماء وباكثر موضع النسيم حروا لغيره النسيم لا يصح
وقال ابو يوسف لغسل ما قدر عليه وقيل في العبد كذا قال الربيعي المالك
من الوضوء لو كان من قبل العباد كانه نسيما الكفار من الوضوء وجوز
في السجدة ومن قبله ان ترصوات قتلته جاز له النسيم ولغيره اي
الصلوة اذا زال المانع له **بالمسح** على الخفين جاز في المسح
فيجوز بها الزيادة على الكتاب فانه موجه غسل الرجلين ويكفي من لم يمسح

قوله جاز النسيم
قوله جاز النسيم
قوله جاز النسيم

قوله جاز النسيم
قوله جاز النسيم
قوله جاز النسيم

قوله جاز النسيم
قوله جاز النسيم
قوله جاز النسيم

من لم يمسح منه لم يمسح اخذ بالفرقة كانه ثيابا مال في الكافي فانه
قلت هذه رخصة انما عرف في اصول الفقه فيمنع ان لا ثياب بانيته
الفرقة اذا لم يمسح الفرقة مشروعة اذا كانت الرخصة لا تسقط كما في قصر
الصلوة قلت الفرقة لم يمسح مشروعة ما دام متحفظا والثواب باعتبار
النسيح والغسل اذا نزع صارت مشروعة وقال الربيعي هذا سبب في الغسل
مشروع وان لم يمسح خفيه ولا جل ذلك يبطل مسحه اذا خاض الماء ووصل في
انحف حتى تقتل الكثرة ولولا انه الغسل مشروع كما يبطل بغسل البعض
من غير نسيح ولذا لو كان يغسل رجليه من غير نسيح انحف اجزا غير الغسل
حتى لا يبطل بانقضاء الممسح اقول القول بان هذا سبب في مراد صاحب
الكافي بالمسح وعينه يجوز في نظره ان لا يمسح بغيره عليه الثواب
لانه يثبت عليه حكم من الاحكام الشرعية بدل لغيره تنقية لغسل الصلوة
فانه العامل بالفرقة عنه ما يمسح اربعاً وقد عيى الركعتين باثم معانه وفنه
يتم وكيفية جوابه انه الممسح ما دام متحفظا لا يجوز له العمل بالفرقة فاذا
زلا له النسيح جاز له ذلك فانه الممسح ما دام متحفظا لا يجوز له الانعام
حتى اذا اقتحمها بنيت الرابع قطعا والافتتاح بركعتين كما سبأ في
في صلاة الممسح فاذا اقتحمها بنيت السنتين ونوى الاتق في انشاء
الصلوة تحولت الى الرابع والمتحفظ ما دام متحفظا لا يجوز له الغسل حتى
اذا انكأ وغسل رجليه من غير نسيح اثم وانما اجزا غير الغسل واذا نزع
انحف وزال النسيح صا الغسل مشروعة ثياب عليه والعجب ان هذا رخصته
مع وضوئه لمن تدرب في لبس الاصغر كيف خفي على من العلم القول
حرة اذ الممسح في المسح السكارة لانه في الغسل للمباينة في التخليف
والمسح ليس له ولو كان الممسح امرأه فلهه ويل جوارحه لم يعرف بينهما
وبين الرجل ونحوه في عموم الخطاب لاجبا لانه المسح يثبت على خلاف

قوله جاز النسيم

قوله جاز النسيم

برجیہ جامعہ

[illegible]

قول المنفل ما وضع احد على امر فله كما فعلت في سلكا انانية
اجواب المنفل ان كانا من جنس واحد لم يكونا في كونه خارجا
فما به ان كانا من جنسين بل يكونان في جنس واحد
مسئلة الكلب في اخف بل يكونان في جنس واحد
على ما ذكره الشرح قبيل هذا القول

في موضع اليد والرجل
في موضع اليد والرجل

ما قيل للدين الوقع البرد او غلب الصبر وانما لم يجر عليها لانه لو وقع الخرج
في نزعها لكانت لو مسحت على خمارها لوقعت البلية الى راسها حتى ابتلى قدر
الربع جاز لكان في موضع الدراية وقضه ارفق من المسح على الخفين قدر
ثلاث اصابع اليد من كل رجل على حدة حتى لو مسح على احدى حليمة مقدار
اصبعين وعلى الاخرى مقدار ثلث اصابع لم يجر ولو مسح باصبع واحدة
ثلاث مرات بمياه جديدة جاز للحصول المقصود ولا تجديد لاول اصابع
موضع المسح ما دونه قدر ثلاث اصابع جاز كذلك الوضوء في حشيش مثلاً
بالعلم او الطل او اصابع الخف ظل قدر الواجب وذكر الله اذ نزع اصابع
الرجل كما روي الكوفي وسنة مدعى اي الاصابع حال كونها متفرجة ثم اصابع
القدم الى ابى هذه العبارة منقولة عن المشايخ يشهد بالتبعية فتاوى
بما قال صدر الشريعة وما زاد على مقدار ثلاث اصابع اليد انما هو كما سبق
فلا اعتبار له وذلك لانه قد لا يصح الى ابى اذا كان منسجماً كجمل
الاباء المطهرة وقد اتفقوا ان الماء المستعمل غير مطهر وانما اتفقوا ان
الماء ما دام في الوضوء لم يكن مستعملًا فكيف يقع ما ذكره في قدر
ثلاث اصابع من ثلاث اصابع القدم الاصابع عنبه اي المسح وهو جاز
قوله حرق اعتبر اصابع القدم لانا اصل في القدم حتى تحت الدية
بعضها لا كيف ولا كنه حكم الكل ولا يابا الكفاية واعتبر الاصابع
للاحتياط هذا اذا كان حرق الخف غير مقابل للاصابع وفي غير موضع
العقب اما اذا كان مقابلها لانا فالمعتبر ظهور ثلاث اصابع فما وقعت
في مقابلة اخرى لانه كل اصبع في موضع واحد اذا كان في موضع العقب
لا يمنع ما لم يظهر اكثره واخرى فوق الكعب لا يمنع اذ لا عبرة للبدن
وظهور الا انما لا يمنع في الاصح بل المانع قدر ثلاث اصابع بكاملها وانما
يمنع اخرى الكبير اذا كان متفرجاً برياً ما كنهه فانه لم يبرأ كنهه لصلابة

جاء في نسخة
في نسخة
في نسخة

جاء في نسخة
في نسخة
في نسخة

جاء في نسخة
في نسخة
في نسخة

الخف

في نسخة
في نسخة
في نسخة

انخفض لكنه اذ فعل فيه الاصابع دخلت لا يمنع ولو بدا حال المشي لا حال
وضع القدم يمنع لانه المشي ليس وحيداً في حلق لا ينهاه بي اذ كان
في حلق واحد حرق لثمة تحت ابى بحيث لو وقعت بيد واحدة العقد المذكور
يمنع المسح لانه يمنع السفر به لو كان هذا العقد في خفيه لم يمنع لانتفاء المكان
على السفر واخرى المعصية ما يدخل فيه مشي وما دونها كالعدم كحل المشي
لمتفرقة حيث جمع وانما كانت في خفيه او ثوبه او بدنه او مكانه او في مجموع
وتحذف الاستحسان في الكشف العورة بالتفرق كالنكاح في ثوب مفرق
المراة وشي من ظهرها وشي من بطنها وشي من فخذيها وشي من راسها حيث
يجمع يمنع جواز الصلوة المعذور ومبانيه تنبيهه مسح في الوقت لا بعد
خلافاً لفرق الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء للبر حتى اذا وجد حال
لا لبس او لبس في حاله لم مسح بعده وناقضه اي المسح ناقض الوضوء
لانه بعضه وينزع الخف لانه احدث الى القدم حيث زال الخلق فيجب
نزع الاخر او لا يجمع غسل والمسح في طليقة واحدة ولو كان في النزع خروج
الكثرة القدم الى ابى لانه موضع المسح فارق مكانه فكانه ظاهره فيجب
لانه لا كنه حكم الكل كذا في الكافي والاخر لا يخرج خروج القليل منه لانه
ربما يحصل من لا يقيد بغيره اخرج وقيل اكثر العقب وهو قول ابو يوسف
وعنه محمد بن يحيى من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلاث اصابع لم يبطل حكمه
وعليه اكثر المشايخ وانما كان القدم في موضع العقب بدخل مخرج لم يبطل
مسحه كذا في الكافي وناقضه العقب مضي المدة لانه لو ناء لم يخف في باب
رجله يعني اذا انقضت مدة المسح وهو من فربان في باب رجله من اليد
لونه خفيه لانه المسح كذا في الكافي وعنه ما لم يدايب ولغيرها اي بعد
النزع والمضغ غسل وطليقة معط لبرية احدث ابى بين اليها وشم بالاعضا
قبيل وبلغ الماء اللب وقيل اصابعه الكثرة القدم قال في الفتاوى التناجاة

اراد في الوضوء البقاء

في نسخة
في نسخة
في نسخة

اذا مسح على الخفين ودخل الماء انحف وانزل من رجله قدر ثلاث اصابع او قل
 لا يبطل مسح ولو انزل جميع القدم من الماء انحف بطل المسح روى ذلك عن
 حنيفة رحمه الله ويجب غسل الرجل الاخرى ذكره في ذخيرة الفقهاء وغير الشيخ
 الامام ابو جعفر اذا اصاب الماء النجس احدى رجله تنقض مسح ولو لم يمسح
 النفس وبه قال بعض المشايخ وفي الذخيرة وبه الواقع وبعض منحنى
 قالوا لا ينقض المسح على كل حال وقد اقتضوا في الغت المشهورة على
 النواقض الثلاثة المذكورة فكانتم اختلفوا والرواية الاجرة نزع
 جرمه موقفة على حقيقته لانه المسح عليه ليس حيا على الخفين لا تنقض
 لهما على الخفين بخلاف المسح على خف ذي طاقين لو نزع احد طاقيه او
 قشره فله ظاهرا خفين حيث لا يبعد المسح على ما تحته لانه كجسم واحد
 للامتناع ايضا كحلق بغير مسح ولو نزع احدهما بطل مسح الآخر ولو
 الآخر مسح انحف لانه الامتناع في الوظيف الواحدة لا يتوحي فاذا
 سني احدهما تنقض في الآخر وقيل نزع اجموع الآخر لانه نزع احدهما كنهما
 لعدم التخي والاول مسح من مسح فاقبل تمام يوم وليلة اتم مدة
 السفر ابرئ من الاول الى الثاني بحيث لو لم يخرج ثلثة ايام وليلا ولو
 سافر بعدهما اي بعد يوم وليلة نزع لان الحديث يترى الى القدم وسفر
 لا يرفع وبما فرقام بعدهما نزع وقيل ما بينهما اي اليوم والليله لانه
 رخصة السفر لا يبقى بدونه فاقبل انما ايام في المصنفين او يومين المسافر
 فكل منهما اما قبل تمام يوم وليلة او بعد المسح على الجبهة وبه يعمد ويجوز
 الفطم المسافر وحرقه الفرصة وبه ما يرفع الفرقة موضع الفصد والعصا
 ما يشد به لئلا ينقطع كالنعل لما تحتهما فلا يتوقف مدة كالنعل ويجوز
 اي بالنعل ولو كان مسحا كما لا يخفى به لنعل احد قدميه مسح احد خفيه
 وجاز المسح على الجبهة ولو نزلت الجبهة بلا وضوء لانه في اعتبارها في ذلك

فلا يتوقف

اما خرجا وترك المسح على الجبهة انه من الماء قليلا وانما يجوز المسح على الجبهة
 اذا عجز عن مسح الموضع اي موضع الجبهة بانه كانه يفرقه الماء او كانت مذكورة
 بقية حلا بما اذا كانه قادرا على مسحها فليجوز مسح الجبهة وفي المحيط يفتي
 انه يحفظ منها عانة النجس عنه غايلونه ولا يبطله المسح سقوطا اي
 الجبهة الا عن غير ما فان سقطت في الصلوة عنه اي غير ما يبطل المسح و
 وانما سقطت الصلوة وانما سقطت غير ما وانما سقطت غير ما لانما سقطت الصلوة
 لكنه لا عن غير ما اي فلا يبطل المسح فلا يستأنف الصلوة ولا يستأنف
 في مسح اي مسح الجبهة والفرقة والعصا به التثبيت والفتية قال الرازي
 لا يشترط في التثبيت في جميع الروايات وليس التثبيت عند البعض اذا
 لم يكن على الارض ويكفي المسح على النجاسة ولا يشترط فيه الاستصحاب
 بالوضوء كذا في الكافي فصد ووضع خرقة وثمة العصابة فيل لا يجوز
 المسح على الجبهة وقيل انه لانه مشد العصابة بلا عانة لم يجوز الا
 جاز وقيل انه كانه مل العصابة وغسل ما تحتهما بقية احواله جاز والافلا
 وكذا الحكم في كل خرقة جاوزت موضع الفرقة وانما لم يفرق حلا بل نزعها
 عن موضع احواله بقية حلا وقيل ما تحتهما الى موضع احواله فبطل مسح
 موضع احواله وعامة المشايخ عليه جواز مسح عصابة المقتصد واما الموضع
 الظاهر من اليد ما يلي بين القدمين من العصابة فالواقع انه يكفي مسح
 اذ لو غسل بيشل العصابة فربما يغسل الماء موضع الفصد **باب ما**
تحقق بالنسبة وهي ثلثة خفيف ونجس واستخففة الجفنة وم
 رجم بالبقية اي بنت ثلثين اجرة ز بالرم غير الاستخففة لانه دم عوف
 لادم رجم وغير الخفاف والدما الحار جرة من اجراته وعامة احواله فانه
 لا يخرج من الرجم لانه انه نزع اجري عاده انه لانه اذا جلت بنت دم الرجم
 فلا يخرج منه شي لا ياربيا اجرة به غير ما ينفذ الرجم لمضي كالولادة وكذا ما قاله

في مسح على الخفين ودخل الماء انحف وانزل من رجله قدر ثلاث اصابع او قل
 لا يبطل مسح ولو انزل جميع القدم من الماء انحف بطل المسح روى ذلك عن
 حنيفة رحمه الله ويجب غسل الرجل الاخرى ذكره في ذخيرة الفقهاء وغير الشيخ
 الامام ابو جعفر اذا اصاب الماء النجس احدى رجله تنقض مسح ولو لم يمسح
 النفس وبه قال بعض المشايخ وفي الذخيرة وبه الواقع وبعض منحنى
 قالوا لا ينقض المسح على كل حال وقد اقتضوا في الغت المشهورة على
 النواقض الثلاثة المذكورة فكانتم اختلفوا والرواية الاجرة نزع
 جرمه موقفة على حقيقته لانه المسح عليه ليس حيا على الخفين لا تنقض
 لهما على الخفين بخلاف المسح على خف ذي طاقين لو نزع احد طاقيه او
 قشره فله ظاهرا خفين حيث لا يبعد المسح على ما تحته لانه كجسم واحد
 للامتناع ايضا كحلق بغير مسح ولو نزع احدهما بطل مسح الآخر ولو
 الآخر مسح انحف لانه الامتناع في الوظيف الواحدة لا يتوحي فاذا
 سني احدهما تنقض في الآخر وقيل نزع اجموع الآخر لانه نزع احدهما كنهما
 لعدم التخي والاول مسح من مسح فاقبل تمام يوم وليلة اتم مدة
 السفر ابرئ من الاول الى الثاني بحيث لو لم يخرج ثلثة ايام وليلا ولو
 سافر بعدهما اي بعد يوم وليلة نزع لان الحديث يترى الى القدم وسفر
 لا يرفع وبما فرقام بعدهما نزع وقيل ما بينهما اي اليوم والليله لانه
 رخصة السفر لا يبقى بدونه فاقبل انما ايام في المصنفين او يومين المسافر
 فكل منهما اما قبل تمام يوم وليلة او بعد المسح على الجبهة وبه يعمد ويجوز
 الفطم المسافر وحرقه الفرصة وبه ما يرفع الفرقة موضع الفصد والعصا
 ما يشد به لئلا ينقطع كالنعل لما تحتهما فلا يتوقف مدة كالنعل ويجوز
 اي بالنعل ولو كان مسحا كما لا يخفى به لنعل احد قدميه مسح احد خفيه
 وجاز المسح على الجبهة ولو نزلت الجبهة بلا وضوء لانه في اعتبارها في ذلك

ابن المبارك العشرة بعد ظهر يوم ثمانية حيفن وعنه محمد العشرة بعد ظهر
يوم سبعة حيفن وعند ابن سبيل السنة الاولى من هذه العشرة حيفن
الحسن الاربعة الاخيرة حيفن وما سوى ما حكم كل محنة يكون حيفن
عند ذلك الحكم ففي كل صورة يكون القطر الناقص فاصلا في هذه الاقوال
انه كان احد الدين نصبا كان حيفن وان كان كل منها نصبا فالاول حيفن
وان لم يكن حتى منها نصبا فكل واحد من الاول والثانية مستحي منه ونقص
صورة بينهم في الاقوال بسهولة وهي عشرة اول عشرة بعد ليلة
عشرة بعد ثمانية عشرة بعد سبعة
بعض الملوك العلم والنفس وم يعرف الولد وهو في الاصل ولادة
المرأة اذا وضعت فحفي نف او نسوة نف او رجل الكلام ففلا
يرجع على مثال غير نف وعينه وكذا في الحيض ولا حد لانه لا يخرج
الولد اما رقة بينة على انما في الرحم فلا حاجة اليه بوجهه لو كان في الرحم
بخلاف حيفن اذا لم يوجد هناك ما يدل على انما في الرحم ففلا الامتداد
مخرجي واكثره اربعون يوما لانه عليه الصلوة والسلام وقت للنفس
اربعين يوما وكل من حيفن والنفس يمنع استحياء ما تحت الازهار
كالعشرة والتجنية وتخل القبلة وملاسة ما فوقه وعنه محمد حيفن
موضع الدم فقط والصلوة والصوم للملجاء عليه ونقصه فقط ايرتفع
الصوم لا الصلوة لان حيفن يمنع وجوب الصلوة وصحة اوامه ولا يمنع
وجوب الصوم فنقص وجوب ثابته ونقص صحة اوامه فيجب القضاء اذا طهرت
وقطع وبطلان ما يقطع عنه لانه لا يقطع لانه لا يقطع او يقطع عليها وقت
صلوة يسع الغسل والجمعة ارسل وطى من انقطع وقا لانه حيفن او النفس
لاوطى من انقطع لاقول انما اكثره بنه ينقطع حيفن لاقول عشرة والنفس لاقول

عشرة اول عشرة بعد ثمانية عشرة بعد سبعة

عشرة بعد ثمانية عشرة بعد سبعة

لاقل من اربعين آلا اذ مضى اذ في وقت صلوة يسع الغسل والجمعة
بكل ولما وان لم تقبل لانه الصلوة صارت دنيا في وقتها فطهرت
كلما فاذا انقطع لاقول العشرة بعد ثمانية ايام او اكثر فانه كانه انقطع
فيما دونه العادة يجب ان يؤخر الغسل الى وقت الصلوة فانه خافت الغوث
اغسلت وصليت والمراة اخر وقت الصلوة المستحي لا وقت الكراهية وان
كانه انقطع على راس عاودها او اكثره او كانت مبتدأة فتؤخر الغسل
استحياء وان انقطع لاقول من ثلثة اخوت الصلوة الى اخر الوقت فاذا كانت
الغوث توفيات وصليت ثم في الصور المذكورة اذا عاودها الدم في العشرة
بطل الحكم عليها ربا مبتدأة كانت او مقصورة واذا انقطع بعشرة او اكثر فنقص
العشرة بكم يلزمها ويجب عليها الاغتسال وقد ذكر انه من عادتها ان تروى
وما يروى ما طهرت في عشرين ايام فاذا رأت الدم تركت الصلوة والصوم
واذا طهرت في الثانية توفيات وصليت ثم في الثالثة تركتها وفي الرابع
اغسلت وصليت بهذا الى العشرة ويكفر مستحله اي وطى الحيفن لانه
حرمته يثبت بنقص طهر والنقص مبتدأ خبره لانه مستحي منه غير اقل
ايضا الثلثة والراية على اكثره العشرة او على اكثره النفس اربعين
او على عادة عرفت لهما وجاوزه اكثره فيهما اياها عادة عرفت لحيفن وجاوزه
العشرة او النفس وجاوزه الاربعين فاذا كانه لا عادة في حيفن كبسة
مثلا فزات الدم اثني عشرة يوما مجترة ايام البدر سبع حيفن واذا كانت
لاعادة في النفس ومن ثلثون يوما مثلا فزات الدم خمسين يوما في العشرة
الى بعد الثلثين مستحي منه هذا حكم المقصورة ثم اراوا انه يبين حكم المقصورة
فقال او على عشرة حيفن من ثلثين حيفن او على اربعين حيفن او مارات
حامل في الدم اربع ايام الثلثة الاولى فذلك الشرح لما بين اصل حيفن والدة
واكثره النفس علم انه النفس عن الاقل والراية على اكثره لا يكون حيفن ولا نقا

ارسل

وإذا كان في وقت الصلاة

فيكون استحيضة بالبرودة وأما الرابع فلما ورثه من الأحاديث بأنه تنوع
الصلاة أيام أقاربا وتصل في غير ما جعله الله الزايد على أيام أقاربا وأما الخامس
والسادس فلهذا المبتدأة التي نلت من فحة جبهتها من كل شهر عشرة
أيام وما زاد عليها استحيضة فيكون من طهر عشرة أيام وأما النكاح فإذا
لم يكن للمرأة فيه عادة فتغيبها أربعين يوما والزايد عليها استحيضة وأما
السبع فلما عرفت في أول الباب ثم بين حكم الاستحيضة فقال لا يمنع صلوة
وصوما ووطئ لقوله لم يستحيضة فوضعي وصلي وإنه قطعه الدم على كعبه
فثبت بحكم الصلوة عبارة وحكم الرطبي والصوم دلالة لا تعقلا والاجماع
على أنه ومنه من يمنع الصوم والصلوة والوطئ ودم العرق لا يمنع شيئا
منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلوة علم أنه دم عرق لا دم رحم فثبت حكمها
الآخر أنه دلالة والنكاح لا يمنع الصوم والوطئ ولما لم يمنع من واحد يكون
بين ولا بينهما أقل من ستة أشهر من الولد الأول خلافا لما في محمد ورفعه
والغضاء العدة من الآخر وفاقا لما لا يملكه من قبل يكون وهو من الرحم ولذا
لا ينقض العدة إلا بوضع الماء ولما جاء النكاح فهو دم خارج عن كعب
الولادة وهو كذلك فصار كالدخول خارج عن كعب الولد الواحد والنقض
العدة متعلق بوضع حمل مصداقها فثبتنا ذلك إجماعا وسقطت يرى بعض طلبة
كبد أو رجل أو أصبع أو ظفر أو شعر وكذا فتكون به نفث وتنفض العدة
ونصير الأمة أم ولد وحديث لو كان علق بمينة بالولادة وأما الأياس
فتقبل لا يجد عدة بل هو أن تبلغ السن ما لا يفيض منها فإذا بلغت هذا
المبلغ وانقطع دمها بحكم بابها فما رآه بعد الانقطاع حقيقا وإذا لم يجد
فإنه رأت بعد ذلك وما كان حقيقا فيبطل الاعتداد بالاشهر وقيل لا
وقيل كذا واختلف فيه فتقبل كمن حجب من منة وهو من حيث عاين ربه
وفي اليوم لغيره يتبين على من أبى بارتقاء الحيض لبطول العدة وقيل كذا

وإذا كان في وقت الصلاة
وإذا كان في وقت الصلاة
وإذا كان في وقت الصلاة

بأنه

بجس ومنه وبه أفق مشايخ بخارا وخوارزم وغزو وقيل كذا بسبب
سنة وهو مروي عن محمد بن الحسن ومعه عند أكثر المشايخ واختلف فيما
رأته بعد ما امر بعد مدة الأيام وظاهر المذهب أنه لا يكون حقيقا والمختار أنها
أنه رأت وما قربا كالأمومة ولا حقا في كانه حقيقا ويبطل به الاعتداد
بالشهر قبل التمام وبعده لا أنه رأت أصغرا واخفها أو ثبنا في استحيضة
صاحب العذر ابتداء من استحيضة عذره تمام وقت الصلوة ولو كان ما
بأنه لا يجد في وقت الصلوة زمانا يتوضأ ويصلي فيه خاليا عن الحدث وفي
البقاء كفي وجوده في حوزة الوقت وفي الزوال بشرط استيعاب الانقطاع
حقيقة قال الفضل السبكي في الغاية لم يرد في الذخيرة والفتاوى
المعنية بهذه الواقعة وأما وهي وخبر مطلوب وجامع المختار والمناقض
وأما ما ثبت أنه لا يثبت حكم الاستحيضة فيها حتى يشترط بالدم وقت صلوة
كامل ولا يستوجب الوقت كله ويكون البتة مثل الانقطاع في اشتراط
الاستيعاب قال الربيعي بعد ما اطلع على كلام الغاية ونفقه وفي الكافي
لما فظ الدين وإنما يصير صاحب عذر إذا لم يجد في وقت صلوة زمانا
يتوضأ ويصلي فيه خاليا عن الحدث ثم قال فلهذا عامة ثبت احقيقه كما
شراه فكان هو لا يظهر وأراد به الرد على الكافي بأنه كلامه مخالف لتلك
الكيف قول في لغة بينهما لانه الماد وما ذكر في تلك الكتب من استيعاب
بثوث العذر تمام وقت الصلوة عين ما ذكر في الكافي بدليل أنه شراح
إجماع المختار في قوله لا زال العذر باستيعاب الوقت كالبتة
أنه الانقطاع الكامل معتبر في البطال رخصة المذود والقاص غير معتبر
اجتماعا فاحتج إلى حد فاصل فعدنا بوقت الصلوة كما قدرنا به بثوث
العذر ابتداء فانه يشترط لبثوثه في الابتداء ودوام السيل من أدل
الوقت إلى آخره لانه انما يصير صاحب ابتداء إذا لم يجد في وقت صلوة زمانا

يتوضأ فيه ويصلي خالياً غير محدث الذي ابتلي به ولما شاة الى فرضه
 الا بعد ان قلت اولاً ولو حكماً واخراً حقيقة وهو اي صاحب العذر يتوضأ
 الوقت كل فرض ويصلي به اي تلك الوضوء فيه اي في ذلك الوقت ما
 من فرض ويصلي وعندها ان في يتوضأ لكل فرض ويصلي التواضع بتبعيته
 الغرض ويتوضأ اي وضوء المحدث خروج الوقت لا دخوله وعنده زواله
 وعنده اي يوسف كلاهما فيصلي الموضوء قبل الزوال الى آخر الوقت الفاعل ضا
 لما لوجده ودخل الوقت لا خروجه ولا يصلي بعد طلوع الشمس من وضوءه وجعل
 طلوعها وبعد طلوع الفجر لوجده وخروجه لا الدخول **باب تطهير الالبس**
 يطهر المتنجس ثوباً كان او غيره عن نجاسة عينية به والعيان زوال
 اية ما كاللون والرائحة انه لم يبق زواله به لا يحتاج الى الصابون وكونه
 خارج الآلة المبيدة لتعلق النجاسات من الماء فاذا احتجج الى شئ آخر شق عليه
 ذلك فلا يكلف بالمعالجة به بالآلة متعلق بقوله به والى خارج قبل اى
 حيث انه الازالة بان يكون اذا غصرت الغبرة كالحل وكونه كالماء والورق
 كوالدين كالدين فانه فيه رسومه لا تنصرف عن الثوب فيبقى نجس في الثوب
 ولا يزيل عنه ويطهر المتنجس عن غيره اي غير المكنة بالفضل الى غلبته من
 الطهارة فانه غلبته الطن من الاول الشعة وقدره بالفضل والعصر ثلث
 في المنصرف اي من مات نه ان ينصرف كالثوب وكونه مباحاً في المرة الثالثة
 بحيث لو غصرت طهارة لا يزيل منه الماء ولو لم يبالغ فيه صيانة للثوب
 لا يطهر وتثبت الحفاف عطف على العصر اي وقدره بالفضل وتثبت
 الحفاف في غيره اي في غير المنصرف والماء بالحفاف انقطاع التعلق لا
 البس ثلثاً كما نباح اعلم ان ما لا ينصرف او نجس لا يطهر عند محمد ابداً
 لان النجس انما يزيل بالبصر ولم يوجد وعنده اي يعرف بطله نجسه وكيفية
 ثلث مرات بحيث لا يثبت له لونه ولا رائحة وبه يفتي فاذا كانت الحنطة

في ثوبين ليس لهما رائحة ولا لون
 في ثوبين ليس لهما رائحة ولا لون

والن

في ثوبين ليس لهما رائحة ولا لون
 في ثوبين ليس لهما رائحة ولا لون

واللعن مقل بالمال والنجس فطهر عن غسله وكيفية ان تقع الحنطة في الماء الطاهر
 حتى يشرب ثم تجفف وتبلى اللحم في الماء الطاهر ثم يبرؤ وتبلى ذلك فيهما
 ثلث مرات ولو كانت الكسب مقل بالمال النجس يبق في الماء الطاهر ثلث
 الى مكانه والدين يصب الماء فيبلى فيبلى فيبلى الماء فيرفع يديه هكذا يفعل
 ثلث مرات ثم ان المنيث لما كان غلبته الطن بالطهارة كان حصوله خفيفاً
 بحسب اختلاف الماء وابتن بعضه اراوانه ياتن بعضه آخر فقال وعنه
 المتنجس اي بطله المتنجس بالمتنجس ثوباً كان او بذاً بطله رطباً كان او جافاً
 او قسرك يابسه انه طهر من النجاسة حتى انه لم يكن طاهره لم كيف الترك
 بل يجب الغسل ولا فرق فيه بين الثوب والبشر في طاهر الرواية في رواية
 احسن لا يطهر الكبد بالبرك ويطهر الخف عن نجس ذي جرم جف عليه
 اي على الخف بالبرك بالارض كذا رجلة او رجلة الخف ايضا عن نجس ذي
 جرم رطب على الخف بالبرك اذا لم يبق فيه ارض البرك ويطهر الخف عن غيره
 اي نجس غيره ذي جرم بالفضل ويطهر الصنديل كالمات والبرك والكتين
 وكوباً بالمسح وانما غيرهما بالصنديل لانه كان خفيفاً او متيناً لا يطهر بالمسح
 ويطهر البس بحجرى الماء عليه قبل يوم وليلة كذا في الرواية نجس اطرافه اي
 البساط يصلى على الطرف الطاهر منه مطلقاً اي سواء كانت طرفه الاخر نجس
 او لا وفيه رواية قال انما يفيض على الطرف الاخر اذا لم يترك احد طرفيه
 يتجربك الآخر ويطهر الارض بالبيس وذهب بالاثرة للصلوة لا للبيس
 لانه البيس يفيض صعيداً طيباً وفي الصلوة يلقى الطهارة كذا الاجم الموضوء
 وكحص وهو السدة التي يكون على السوط من العصب وشعر وكلاء قاعاً
 في الارض فانما تطهر بالبيس وذهب بالاثرة والمقطوع من الشجر والكلاء
 يفلان ولا يلقى فيها البيس وذهب بالاثرة ثم لما فرغ من تطهير النجس
 شرع في تقبيلها الى القليلة وكيفية وبيانه ما هو منه ما قال وعنه

قدرة الدم وهو متقال النجس الكسيف يعني انه المراد بالدم الكسيف الكبير
 وهو المتقال كما ذكر في الهداية للامام كونه عشرة منبقة مشابة قبل كما هو مشهور
 وعرض مع الكسيف وهو داخل مفاصل الاصابع في النجس الرقيق روي عن محمد
 انه نارة اعين من حيث الورق وهو قدر الدم الكبير ونارة اعين من حيث النجس
 وهو قدر عرض مع الكسيف فوضع ابو جعفر الهندواني بينهما ما ذكره من غلط مستل
 بعد ذلك الدم كسوف لا يكون له لون صغير وقع لونه انما هو صغير لم يكن له لون طاهر
 او غايط ودم وحم وخر ووجابة وروث وخبث وخبث ما دون روث روي عن محمد
 المراد به ربع اذ في ثوب يور فيه الصلوة وقيل ربع موضع اصابع كس كالبذل الذي
 وقدره ابو يوسف شبرا في ثوب ما خف كسوف قوس وبول ما دخل وحز طير ما دخل
 كذا اي غشي ايضا بول او بول ما لا يدخل فيه ما يدخل مختلف فيه اشترط في روثه
 وما راو عليه ما روي على قدر الدم من الغليظ وما دونه ربع ما يخفف لا يعني الوارد
 اي الماء الذي يور على النجس كالمرور وادى كالماء الذي يور عليه النجس كالماء
 في غلة النجس وهي اختلاط النجس بالماء لا ما قد يور في ثوبه كانه حار انا
 لب نجس ليدل حقيقة فيها ماء الا عينا يظهر بالكتي كالميتة او اصابها
 والعذرة او اصابها نديا وانما خلا وخوف ذلك يصلي على ثوب غير مصد
 بطلان نجس كونه كونه مصد لم يخرج عن ذلك لم يخرج مطلقا كما يصلي على ثوب
 اي جاز ان يصلي على ثوب يظهر فيه ثوب نجس هذا النجس فيه
 اي في الثوب الاول لكنه لا يكون ظهور البتلة فيه كما لو عصار الثوب قطرت
 تلك البتلة منه فانه اذا كان كذلك لم يجز الصلوة فيه كذا اي كالثوب الملتصق
 فيه في جواز الصلوة فيه لو وضع الثوب حاكونه رطبا على جدار ليس طاهر
 بما فيه سريان او نجس عطف على وضع طرف منه اي ذلك الثوب نجس
 اي وقع النجس على طرفه اخر منه بلا حركه كالبال حركه على يده وسه
 وهو ما يقتضيه او غسل بعضه حيث يظهر البتلة وان لم يوجد الثوب على النجس

اي في هذا مقدار

المرئ

في النجس

المرئية غير الثوب في اجابة حتى رأت البنية او غير ما لثا اي غسل غير المرئ
 غير البنية ثلث مرات في ثلث اجابات او في اجلة بعد غسل مرتين وعصر كاح
 انما يشا ما لثا في الثالثة طهر الثوب استحسانا ماء التيمم او لا يطهر الا بطلان عليه
 او الغسل في الماء الجاري للنجس الماد باول الماء ثم الاجازة والمياه التي غسل بها الثوب
 نجس لا تنقل النجس من الثوب الى الماء لكن تلك المياه في النجس كالحل حال
 اللقا راعين ملاقا الماء رابة وانما لاله لا طار الانفصال عنه في الاطراف احرار عما
 فرب اليه البعض وهو رواية غير الطحاوي انما نجس الماء كنجس المحل عند انفصال
 الماء عنه فظهر بانه على الاظهر النجس الاول اي النجس بالنجاسة الاولى التي انفصلت
 الى الماء باول الغسل فيما اصاب ذلك الماء ثوبا او عضو بالثلاث اي بالغسل
 ثلث مرات والوسطى بشين اي النجس بالنجاسة التي انفصلت الى الماء بالثلاث
 الثانية بجله بالغسل مرتين والاخرى بمررة اي بطله المتنجس بالنجاسة التي
 انفصلت الى الماء بالثلاث الاخرة بالغسل مرة واحدة كما هو حكم المحل عند ملاقا
 الماء وبكذا لا يظهر الا جازية الاولى الا بالغسل ثلثا والثانية مرتين والثالثة
 بمررة وعلى غير الاظهر بطله ما نجس بالماء الاول بالغسل مرتين وبالماء الثاني
 بالغسل مرة وبالماء الثالث بمررة العصر على ما هو حكم المفسر عند الانفصال وكذا
 بطله الاجازة الاول بمرتين والثانية بمررة والثالثة بالاراحة **فصل**
الاستنجاء في محمل النجس البجوا ما يخرج من البطن والاستنجاء بطلب الغرض فيه
 عنه وغيره بقاء او تدرب من نجس يخرج من البطن كالبول والغائط والمذي
 والمني والدم الخارج من احد السبلين كذا في التامارة خائفة فليس في من الرج
 لانه ليس بنجس وان خرج من البطن ولا يسمى تطهير ما يخرج من غير السبلين
 استنجاء بنحو كدر حطب وتدرب لا اي لم يسبق العدول بدرب كذا
 في الوفاية بعد قوله بلا عد وديب بمرح الاول الى اخره غير عليه انه غير مرتبط
 باقبله لانه العدوا وانفي وان كان المراد انفي منية لم يناسب ذكر العدو

يقوله ببحر الاول ولهذا قال هذا لا يعدو ثم اضرب بقوله بل استجب ثم قال
 يدبر بالاول ويستقبل بالثاني الاول بآداب الذباب الى جانب الدبر والاقبال
 ضده يدبر بالثالث صيفا ويقبل بالاول والثالث ويدبر بالثاني شتاء
 فانه في المسح بالاول او بالثاني او بالثالث في الشقبة وفي الصيف يدبر بالاول
 لانه اخصيه منه لانه في الصيف اذا غلبت الحرارة ثم يقبل ثم يدبر بمبالغة في الشقبة
 ولا كذلك في الشتاء فيقبل في الاول لانه ابلغ في الشقبة ثم يدبر ثم يقبل
 للمبالغة والمرأة في الوضوء اي الصيف والشتاء مثله صيفا يعني يدبر
 بالاول اية الصلاة يتلوها فربما والغسل بعده اي الحج الاول اياه يمكن ان لا يغسل
 لعمدة يقبل يدبر ثم يدبر ثم يخرج بمبالغة انه لم يكن صابغا كذا في الظاهر وفيه
 بين اصبح انه احتجج الى زيادة او كذا انه احتجج الى ازيد ولصعد الرجل
 يصعد الوضوء على سائر الاصابع صعودا قليلا في ابتداء الاستنجاء
 ويقبل موضع ثم يصعد بقصده اذا غسل ثلث مرات ثم يصعد بقصده ثم يمسح
 ويغسل موضع حتى يطهر قلبه والمرأة تصعد بقصدها ووسطها جميعا
 مقام تغسل كالرجل لانه لو بدأت باصبع واحدة كالرجل على شقها
 فربما تستلذذت فيجب عليها الغسل وهي لا تستلذذ كذا في الظاهر ويقبل يدبر
 ثانيا ويجب اي غسل بمجاورة ما فوق الدرع ثم الجنب المخرج مقبول الحاقه
 الى انه ينبغي منطلق بيجب ولو بما اراد لو كان الغسل بمقدار فوق الثلث
 فانه المعتبر هو الاثنا لا العدد حتى لو غسل بواحد كفي ولم يحصل بثلاثة
 زاد عليها بغسل المستنجي الدبر او لا عنه باليمين وعنهما ثانيا وكذا في
 لانه زادوا حتى كادوا في الحديث وطعام ثلاثه ما فيه من خصية المار الحرام
 شربا وللبايم كالحشيش لما فيه من تخسيس الطاهر بل ضرورة وروى
 لانه نجس فينبغي الشقبة واجز وحذف وحذف وحذف ثم يمسح بين اليدين
 كحرقه الدجاج وكذا لانه ينافي الاحرام مع وركود النجس على الكفاية المذكورة

يدبر بقصده
 في الشتاء او الصيف

اليمين

ويستنجي للنجس عنه ايضا الا ضرورة بان يكون يسرا مقطوعا او باجراحة ولو
 استنجى باليمين المذكورة جاز لانه النجس نجس في غيره فلا ينافي المسح وعتبة
 في الجملة وكذا استقبال القبلة في البول والغائط كذا استند به باليمن
 لا مطلقا بل كنيته العمدة لمؤلة عم اذا استنجى بالغائط فمطلقا قبله اي
 لا يستقبله بالاول لانه يدبرها ولكنه شرعا او غير ذلك في صياحاته الى ما ذكر
 في الانجاس انه اذا لم يكن للحديث بل لازالة لم يكن مكرها ولو في البنية لانه القبل
 لم يفرق وكذا في الغائط اي البول والغائط في الماء والظل اي كل قوم يستنجون
 فيه والطهرى وكنت شجرة ثم يفرغ غير المشرى للمشرى في جميع في الحديث البستر
 طاهر والنكاح عليها للنجس عنه ايضا والبول فاما الاكراه كذا في التناجاة
 ويجب الاستبراء بالمشقة والتنقيح او الذم او الاصل على شقبة الابر
 حتى تستقر قلبه على النقط العود كذا في الظاهر وقيل كفي بمسح الذكر
 واجتذابه ثلث مرات والصحيح انه طبع النفس وعادته فمختلفه فنه
 في قلبه انه صار طاهرا بانه استنجى لانه كل احد اعلم بحاله كذا في
 التناجاة ومع طهارة المفسول يطهر اليد كذا في الملقط والله اعلم
كتاب السلق شرط لوضوئها الاسلام والعقل والبلوغ كالنظر
 في الاصول انه مدار التكليف بالغرض هذه الثلاثة وان وجب حجب
 ابن حشر اصبحت مرتبة عشر سنين عليها اي على نكاحها لا روي عنه ام
 انه قال حرها اولادكم بالصلوة وهم اثنا عشر واضربهم عليها وهم اثنا
 عشر سنين ومكرها اي شكر الصلوة المكتوبة بمعنى شكر فرضها كما في التوبة
 بالادلة القطعية التي لا اجتماع فيها فحكم المرد ونكاحها عند الحاجة
 اي تكاسلا فاسق كجس لصلته لانه كجس كجس العبد حتى انه لو اخطأ
 وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم مبالغة في الذبح وكما ما سدم فاعلها
 باجاعة بغية الكافر او اصله كحاجة حكمه باسدامه عندنا خلافا لثالث في

مسح باليمين

رحمته لانه قد فرضه بهذه الامة بخلاف الصلوة مفردة وسائر العبادات
 لوجودها في سائر الامم فالرغم من صلواتها واستقبال قبلتها فلو كانت
 قائلوا انما يقول صلوات الصلوة بالجماعة على الهيئة المخصوصة لوجود الصلوة
 بدون الجماعة في الكوفة ايضا ولا يجزى فيها النيابة اصلا اي لا بالنفس
 كما صحت في الحج ولا بالمال كما صحت في الصدم بالقدية في حق الشيخ الفاضل
 لانها انما تجوز باذن الشارع ولم يوجد ويجب باول الوقت على غيره من غير
 لوجود السبب كما تقرر في الاصول ويجب عليه اي على المولى كعبه بلغ
 وكافر وجنوني ومنه عليه انما في اوجافين ونفسا طهرا بما خذ لانه
 لانه السبب في حقه ولا يجوز قبله لا متتابع تقدم المصيب على السبب فثبت
 الجرح فثبت لانه اول اليوم ومن تقدم النظر فظهر الى ان الصلوة فيه اول الواجب
 فيه الصبح الثاني وهو البياض المنتشر في الاقوى المتسمى بالصبح الصادق الى
 طلوع الشمس لا روي انه جبريل عم امير المؤمنين عم في حين طلوع
 الفجر في اليوم الاول في اليوم الثاني حين اسفر جدا وكذا في الشمس
 تطلع ثم قال ما بين يدين وقت لك ولا تمك ودقت الغلغلة في زوال
 الشمس الى بلوغ انظر عتيليه اما الاول فلو لم تقع اتم الصلوة لكانت الشمس
 اي زوالا وعليه الاكثر ولا ممانه يجبر في اليوم الاول وقت الزوال واما الثاني
 فلما ماته عم في اليوم الثاني في تلك الوقت وعندها آخره اذا صار الظل مثله
 سور القبة اي في زوال الفضة لغة الرجوع وعرفا ظل راجع من المغرب
 لا المشرق حين يقع الشمس على خط نصف النهار واذا ضاقت الى الزوال لا في
 ملا بنة كجسوله عند الزوال فلا يثبت في وقت العصر منه اي طلوع الظل
 مثليه الى غروب اي الشمس اوله فالله كعبه ههنا قول المحقق رحمه وعندهما
 اذا صار الظل مثله وقبل وقت المغرب وهو منبهي على خروج وقت الظل على
 القديين واما آخره فلو لم يعم من ادرك ركعة في وقتها قبل ان تغرب الشمس

وقيل

الظل عند

فقد ادرك العصر رواه البخاري وسلم ووقت المغرب منه اي غروبا الى غروب
 الشفق وهو عند المحيضة رحمه البياض الذي يعقب احمره وعندها احمره
 وبه يفتح لا كبقا اهل البيت عليه فته ثقل انه الامام رجع اليه لما ثبت عنه
 من حمل عامة الصلوات الشفق على احمره وفي المبسوط قولها اوسع وقوله احوط
 ووقت العشاء والوتر منه اي غروب الشفق الى الصبح اما اوله فقد يجوز ان
 انه يفضل عقيب الشفق على اختلافهم فيه واما آخره فملا جماع السلف
 انه يبقى الى طلوع الفجر الا يبرى انه اي ابيض اذا طهرت بالليل قبل طلوع
 الفجر يجب عليها فقنا والعشاء بالاجماع فلو لا انه الوقت باق لما وجب
 عليها هذا عند المحيضة رحمه وعندهما وقت الوتر بعد العشاء بلا خلاف في الاخر
 وهذا اختلاف منبهي على انه الوتر فرض عند ركنه عندهما كما سيجي فائدة
 اختلاف في غلغلة في موضعين احدهما انه لو صلى الوتر قبل العشاء ناسيا او
 صلاهما فظهر في العشاء ولا الوتر فانه الوتر يصح ويعد العشاء وحده
 عنده لانه الترتيب يسقط بمثل هذه الغلغلة وعندهما يعيد الوتر ايضا لانه
 تابع لما فلا يصح قبلها والثاني انه الترتيب واجب بينه وبين غيره من
 حتى لا يجوز صلوة الفجر ما لم يصلي الوتر عنده وعندهما يجوز اذ لا ترتيب
 بين الترابيع والسنة ولا يجزى اي العشاء والوتر لقاعدة وقتها بما
 من لم يجد وقت العشاء والوتر به كان في بلد تطلع الفجر فيه كما يغرب الشمس
 او قبل ان يعقب الشفق لم يجبا عليه لعدم السبب وهو الوقت ووقت
 الترابيع بعد العشاء الى الجرح قبل الوتر ولعله لانه اذا قل من العشاء
 هو الاصح وقبل بين العشاء والوتر حتى لو صلا ما قبل العشاء او بعد الوتر
 لم يجره ما في وقتا وقبل الليل كله قبل العشاء وبعد ما وقبل الوتر ولعله
 لانه قيام الليل لا يفرغ من بينه اصل او في الصلوة شرع في بينه الاوقات
 المستحبة فقاما بسبب تأخير الفجر كما يمكن فيه ترتيب اربعين اية اعادة

في صلاة الجماعة

صلا ما قبل العشاء

انه لو ثبت بان ظهر في وقت صلاة غم اسفوا بالبحر فانه اعظم المأجور وسبب
 تأخير طهر الصيف للامير او لقوله عم اسفوا بالظلم فانه مشددة المحرم في كل
 وتأخير العشاء الاخر الثلث الاول بان يكون ابتداء ما قبل آخر الثلث انما
 في آخر الثلث ولو بالبحرين وبه يوفى بين قول القدرى الى ما قبل ثلث الليل
 وقول صاحب الكنز الى ثلث الليل وتأخير الرواية الى فجر اللواتي بالانتباه وان
 لم يبق اذ قبل النوم لقوله عم من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر اوله ومن طلع
 ان يقوم آخره فليوتر آخره ويستحب تحصيل هذه الشاء كما روي في غير الشئ فرواه
 عم كان يصلي الظه في ايام الشتاء ما يدرى اما ذهب من اناءه الكه والبق منه
 رواه احمد وتجييل المغرب لما روي انه يوم كان يصلي المغرب اذا غابت الشمس
 وتوارت بالحجاب رواه البخاري ومسلم ويوم غيم تجييل العصر والعشاء ولان
 في تأخير العصر احتمال وقوعه في وقت المكروه وفي تأخير العشاء يقتل الجماعة
 على اعتبار المطر والطين ويؤخر غيرهما بين الغر والظلم والمغرب لانه يخرج الظلم
 لانه امة في تأخيرهما والمغرب بخلاف وقوعه قبل المغرب لشدة الانقباض لا يصح
 صلوة وسجدة السجادة كانت تلك السجادة في الوقت الكامل وصلوة
 جنازة حضرت قبل ما قبل الاوقات التي ذكرت بقوله حال الطلوع والاختار
 والمغرب وهو قوله لا يفتح الا غير لومه مستثناة من قوله لا يفتح صلوة في
 احواله لا يكون وقت المغرب لان احواله كما وجبت له من العجوب احواله
 انه لم يبق قبله ما اذا احواله كما وجبت له من فعلها فيه وانما يكون تأخيرها اليه كما
 لا يكون فعله بعد خروج الوقت وانما يحرم لغو فيه قالوا المراد بسجدة السجادة
 ما تلاها قبل هذه الاوقات لانها وجبت كاملة فلا يتأذى بالنقص اذا
 تلاها فيها فجاز احواله بانها لا كراهية لكن الفضل تأخيرها ليوصل في الوقت
 المستحب لانها لا تقوت بالتأخير بخلاف العصر وكذا المراد بصلوة الجنازة
 ما حضرت قبل هذه الاوقات فان حضرت فيها جازت بلكراهية لانها اوتيت

طرف

لا بد من

كما وجبت اذا وجب بالبحر وهو فضل وما يتأخر مكرره وانما لم يجز
 المذكورات في هذه الاوقات للشمس الوار وغنا في الحديث بناء على انها
 اوتيتا يقيد فيها عبدة الشئ كذا اي كما جاز العصر وقت الغروب
 جاز لطلوع بداويه فيها اي تلك الاوقات اوتيتا احواله فيها وقضا يطوع
 بداويه فيها فافسده لما تفراته ما وجب ناقصا يوتى ناقصا ولا يكمل
 في الاوليين يعني قطوعا بداويه فيها اوتيتا احواله فيها القطع والقضاء في الوقت
 الكامل فذكره الزيلعي وكره بعد طلوع الغر واذا وصلوة العصر الى احواله
 المغرب النقل سوى سنة البحر فانها لا يكون وكره المنذور وكذا في
 وما يدور به فافسده لا يكون الغايبة في بين الوقتين الا في وقت الاحوال
 فانه القضاء فيه مكرره ولا صلوة اجازة وسجدة السجادة منها
 وكره ما سوى الغايبة عند خروج الامام اي صعوده الى المنبر للخطبة فلهذا
 لتباعد كل من خطب خطبة الجمعة والعيد وخطبة في الحج وغيره في الزيلعي
 وشرح الهداية حتى يفرغ من الصلوة لا يخرجوا خطبته وسبب في تحققة
 في باب صلوة الجمعة انه مشا والله تعالى وانما كره لما فيه من الاشتغال
 غير استماع الخطبة قال ضد الشريعة بكرة القوايت وصلوة الغايبة
 تجوز وقت الخطبة من غير كراهية واخبره من بقوله لكن الاعتماد
 عليه اكثر لا يجمع فرضا في وقت لعذر خلافا لما في فانه يجوز
 اجمع بين الظه والعصر وبين المغرب والعشاء بعد المطر والمريض
 والسفر بل حج فانه ايجاج جمع بين الظه والعصر في وقت الظه في وقت
 وبين المغرب والعشاء في وقت لفته ظهرت في وقت عصر احواله
 تقضيها فاقطع وعندها في تقضي الظه مع العصر والمغرب مع العشاء
 بناء على انه وقت الظه والعصر واحد وكذا وقت المغرب والعشاء
 ولذلك اجوز الجمع بالعذر كما مر صراحا في آخر الوقت ليعقبه لاخرها

اجازة وسجدة السجادة في وقت الخطبة وقال صاحب الزكاة

السبب
 او لقصد في
 عند غروب الشمس
 حتى لو سلم الكافر
 او بلغ الصلوة وطهرها
 الخاوط لم يفسد الوقت
 سنة ما نزلت فيه

فيه عندنا لا يعقبة خلافا له وقد نقرر في الاصول **باب الاذان** هو لغة
 الاعلام وشعر على اعلام وقت الصلوة بوجه مخصوص ويطلق على الاذان
 المحصورة من منة موكدة للترايق وهي الزوايا الخمس وقضاء بها
 واجبة بخلاف الدنو وصلوة العبد والكسوف والخسوف والاستسقاء
 واجبة في الزوايا والسنن والوافل في وقتها اي لا قبله ولا بعده الا للقضاء لانه
 وقت القضاء فانه فاش وقت الاذان لقوله عم فليصلها اذا ذكر ما كان
 ذلك وقتها اي وقت قضاء ما فيها ولو اذن قبله اي قبل وقته يبرع
 المكتبة متعلق بقوله من بداء بان في ابداء الاذان الله اكبر الله اكبر
 الله اكبر الله اكبر بلا حرج وهو التقية ولا يترجم وهي ان يحضن ما يكملون
 صوته ثم يبرع ويبرع بها صوته ليشع المؤذن اصبعيه وجاز وضع يديه في اذنيه
 في اذنيه لما روي انه عم قال للبلال اجعل اصبعيك فانه ارفع لصوتك
 وان تترك فلا يسمع لانه ليس بشيء اصلية ويترسل اي يتمهل ولا يسرع ولا يلقه
 في الجنبين بحيث يربوا انهم امكن الاستماع بالثبات في مكانه لما روي انه
 بلا اذن لم يبلغ حتى على الصلوة حتى على الضلوع حوا وجهه بيمينه ويا
 ولم يستدر وكيفيته انه يلوذ الصلوة في اليان والقلاع في اليا وقيل
 الصلوة في اليان واليا والقلاع كذلك والصحيح الاذان كذا قال الرطبي
 والاستعداد في موضعه يعني اذا كان المنيذنة بحيث لو قرأ وجهه مع ثبات قدمه
 لا يحصل الاعلام استعدادا في الخارج كمن الكوة البنية ويقول حتى على الصلوة
 ثم يذهب الى الكوة اليسرى ويخرج راسه ويقول حتى على القلاع ويقول بعد القلاع
 اذان الصلوة خير من النوم مرتين لما روي انه بلا اذان جاز الى رسول الله
 صلعم فوجدناه نائما فقال الصلوة خير من النوم فقال النبي نعم ما احسن هذا
 اجعله في اذانك وخص العجزة لانه يودي في حال النوم والفتنة فخص بزيادة
 الاعلام كما خص بطلون الفؤاد كذا اي كالاذان الاقامة في عدد الكلمات

لأن

الكلمات لكن فرق بينهما بان الاقامة يكون بلا وضع الاصبع في اذنيه
 ويكون مجرد وهو الاسراع ضد التسلسل ويزاد في دعاءات الصلوة بعد
 قضاها اي بعد قوله حتى على القلاع مرتين وانما لم يقل على القلاع في الجنبين
 لانه لو قال كذلك لغرم عدم اجواز اصلا وقد قال الامام الكشي لا يجوز
 في الاقامة الا لانه يتعذر في وقتها اي الاذان والاقامة العبدية
 ولا يتكلم في شأنها ويتوب التوب العود الى الاعلام بعد الاعلام
 وتوب كحل لمدة على متعارف اي لا يجلس بينهما اي بين الاذان
 والاقامة الا في المغرب استثناء في قوله ويتوب ويجلس بينهما اما الاذان
 فله التوب لا اعلام الجماعة وبيهم في المغرب حاضرة في الضيق وقته
 واما الثاني فلهما التوب فلهما مكررة فيكتفي بما ذكر في الفصل اخر اذ اعنه وبأن
 المصلي بهما اي الاذان والاقامة لغاية واحدة واولي القوايت وخير
 فيه اي الاذان لباقي خيرا القوايت وقته اشارة الى انه لا يجزى الاقامة
 بل ياتي بها في الكل جاز الاذان للمحدث والحيي المراهق والعبد ولد
 الزنا والاعمى والاعراية وكراه للجنب وصبي لا يقبل والمرأة والمجنون
 والسكوان والناسي والقاعد اي غير يؤذونه قاعدا الا انه يؤذونه لنفسه
 مراعاة لسنة الاذان وعدم الحاجة الى الاعلام ولما دللنا الاخيرين
 وبما القاعد والممنون كذا اي كذا كراه اذانه السبعة المذكورين كراه اقامتهم
 واما المحدث لكنه لا يقرأ اقامتهم لعدم شرعية تكرار الاقامة وبأن بهما
 اي الاذان والاقامة المأفود والمصلي في المسجد جماعة وفي بيته بمحض
 ذكره لادل اي المأفود كذا اي الاقامة ولما في اي المصلي في المسجد
 تركه اي الاذان ايضا اي كالاقامة بخلاف الثالث اي المصلي في بيته
 بمحض حيث لا يكره له تركها ما في القاية وبأن بهما المأفود والمصلي
 في المسجد جماعة او في بيته في مصر وكراه تركها للمأفودين الثالث وانت

اجتمع في المفهوم منه كراهية ترك كل واحد منهما ليس في المقتضى المنسحب
 في جافته وامان ترك واحد منهما حكم لغو منه ولهذا عرفت عباية ههنا انما تسمى
 وكذا اي الاواني والاقامة للثبوت لانها من جنس الجماعات المسببة اقام
 غير من اذنه بقبضته المؤونة لم يكره وانما اقام كجفونه كره انما يكره انما يكره
 وحسنه السامع للاواني والاقامة بقوله انما كالمؤونة الا احملين فان
 فانه مضاهيا اسرها الى الصلوة واسرها الى ما فيه نجاسة فيشبه اعاده
 الاستمرار وقوله الصلوة خير من النوم فانه ايضا كذا فكيف بل يقول في
 الاواني لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم او ما شاء كان في الشا في
 صدقت وبركت ويقول عند قوله قد قامت الصلوة اقاما واداءا
 الى يوم القيمة رجل في المسجد يقرأ القرآن فيسمع الاذان لا يترك الفلاة لانه
 اجابة بالحنونة ولو كان في منزله يترك الفلاة ويجيب كذا في الفقرة
باب شروط الصلوة الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا بد من
 فيه ولم يقل التي تنفذ لانه قال جل جلاله صفة كاشفة لا ممتدة او ليس في
 الشرط ما لا يكون مقدما فيكون اخر اذا عرفت ما ظهر في موضع ومكانه من حيث
 وظهر بدنه منه ومن حيث هذه العبارة حسن من عبارة الكثرة والرفاهية كالا
 يخفى على اهل الدراية عادم ثوب صفة فاما بركوع وسجود لانه في العود
 سعة العود العليقة وعدم اداء الاذان في القيام كشفا واداء
 الاذان في السجود الى اتمام الشاء وتربيت قاعد موشيا بهما لانه السجود حب
 الصلوة وصلى الناس والركوع والسجود لم يجبا الا لحق الصلوة وكيفية
 العقود بعد ما قام رجلية الى القبلة ليكون استروا واداءا كماله
 او اقل من ربعه طاهر ندب صلوة فيه لانه فرض السجود لا يخص بالصلوة وفي
 الطهارة يختص باو واحد ما ربعه طاهر لا يقبل عرابا لان ربع الشيء يوم
 مقام كل كافي الاحكام فيجعل كانه كله طاهر في موضع الضرورة بتعديبه

في قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 في قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 في قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 في قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

ما كان

مانع عن الصلوة بان يكون ثوب مثلاً نجس قدر درهمين وثوب نجس
 قدر ثلثه درهم فلما اى انما اقل نجاسة احب للصلوة فيه وانما لم نجس
 ربع احد هما ثوب الاخر للصلوة فيه لانه لا يرفع حكم الكل كما هو ولو لم يكن احد
 نجسا وربع الاخر طاهر ليقين الاخر لما قرأنا وجدك عرابا ثوبا بستان
 بدنا وربع راسنا نجس ستمها حتى لو تركت ستر الراس لم يجر صلواتنا لا عرفت
 انه لا يرفع حكم الكل فصارت تاركه سنة الراس مع الامكان ولا يجب السجود في اقل
 من ربع الراس حتى لو تركت ستر الراس جاز صلواتنا او لبس الاوثر الربع حكم الكل
 ولكن السنة الاولى تقيد بالاكتمال فعدم غسل العنق سواء كان في بدنه
 او ثوبه او مكانه يقبل مع النجس لا بعد الصلوة لانه التكليف بحسب الراس
 ومنها اي وفي الشروط سنة العود وهي اي العود للرجل تحت سترته
 فالسنة ليست بعدة الى تحت ركبته فالركبة عورة ونحوه الامة اي يكون
 عورة كمن من الرجل يكون عورة من الامة مع ظهرها وبطنها فانما في الرجل لب
 بعورة وبها عورة ونحوها اي الامة المكاتب والمديرة وام الولد في كونه
 ظهر من وبطن من ايضا عورة اخرة اي جميع اعضانها عورة الا وجهها
 وكيفية وديمها فانما لا تجده بدنه من اوله الا شيا بيدها وفي كفيها زيادة
 ضروره وفي الحاجة الى كشف وجهها خصوصا في الشداوة والمحاكمة والنكاح
 وتضطر الى المشي في الطرقات وظهور قد يراها خصوصا العورات منها
 ويومئذ قوله تعالى قالوا لا ما ظهر منها اي ما جرت العادة واجبة
 على ظهوره ويدوي ثوب القدم عورة تفد الصلوة كشف ربع عضة هو
 عورة علية كالتبيل والدير وحقيقة كما عداها من البطن والخذ وعند
 الى يوسف بعثها كشف نصفه ذكر العورتين اشارة الى النسوية بينهما
 في الحكم ولهذا قال صاحب الهداية والعورة العلية على هذا اقل تحت بعد ما
 ذكر الخلاف في الكشف المانع انه مقدار الربع او النصف وكل من ذكره وانثية

نفس

[illegible]

اي يصلي الى ابي جهة قدر عليه ونحوه حتى المقصلي النعمي بذل المجهود لتبيل المقصود
للاستبانه اي استبانه القبلة عليه بالظايس الاعلام او تدرك
الظلام او تمام النعم وعدم المنجز باقائه الا صاحب رضوانه الله
عليهم اجمعين تحروا وصلوا ولم ينكر عليهم الرسول عم والنعم وتبيل احوار
ولم بعد الصلوة انه اخطأ لانه التكليف بحسب الوسع ولا يسع
في اصابة اجهة حقيقة خسارت جهة النعمي فلهذا جهة القبلة للكتاب
عندنا وقد قبل قوله تعالى فانياتو لو فتمته وجهه الله اي قبلة الله نزلت
في الصلوة حال الاستبانه فعدت ان يخرج فيها بلا حجة لانه قبلة جهة حجة
ولم يوجد وان علم فيها اي في الصلوة اصابة لانه بناء النعمي على الضيف
فانه وحاله بعد العلم النعمي من حاله قبله وللعلم اصابة بعد ما اي بعد الصلوة
صحت صلوة الحصول المقصود لانه ما وجب لغيره لا يعبر حصوله بل حصول
الغير كما انتهى الى الجملة ولو علم خطاه فيها اي في الصلوة او تحول رابعة
بعد الشروع بالنعمي استدارته الاول الى جهة الصلوة وفي الثاني الى جهة
تحتول رابعة اليها اخرى كل في المصليين جهة يعني انه رجلا ام نوحا في نسوة
مطلبة فنعمي وصلي الى جهة ونحوي النعم وصلي كل منهم الى جهة انه لم يعلم
المفتدي مخالفة امامه ولم يفهمه اي المفتدي الامام في الواقع جاز
فصل كل واحد لانه قبلتهم جهات مخترعات ولم يقف المخالفة كجوف القبلة
والا اي وانه علم انه مخالف لامامه او قدم عليه الواقع فلا يجوز فعله
اما الاول فلانه الحنفية امامه على اخطا ومخالف جوف القبلة لانه الكل
قبلة واما الثاني فلانه فرض الامام كما اذا وقع في جوف القبلة والظاهر
انه مراد من جوب الوقاية بقوله وبهم خلفه بيانه كونهم خلفه في الواقع لانهم
يعلمون انهم خلفه للبحر قوله على التا بل كما حمله صدر الشريعة عليه نعم
في قوله لامن علم حاله بل لانه عليه بحاله لا يعبد عدم احوال بل لانه يعلم

وفاقیہ کی تعلیم کا علم

للابام ولهذا غيرت العبارة الى ما ترى ومنها اي فرض الشرط والنية لقوله
انما الاعمال بالنيات وهي الارادة وهي صفة فريضة ناسخ اصدلت بين
علي الاخر لا العلم قال في الجمع القنوي قال عبد الواحد في صلوة اذا علم
صلوة يصلي قال محمد بن مسلمة هذا القدر نية وكذا في الصلوة والارادة
لا يكون نية لانها غير العلم الا بغير العلم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمنا
اذا علم الاقامة لا يصير مقبلاً ولو نواه لا يصير مقبلاً وفي الهداية النية هي الارادة
والشرط ان يعلم بقبليته اي صلوة يصلي اما الذكر باللبس فلا يعتبر به
ذلك لا يقع عن عمدية وانما فرض عليه بان هذا يقع في النية بالعلم
وهو غير صحيح واجيب بان مراده ان يخرج من تخصيص الصلوة التي يدخل فيها
وتعتبر ما غير فعل العزم ان كانت لفلاً وعما يشترطها في احق اوصافها
وهو الغرضية ان كانت فرضاً لانه تخصيص التمييز بدفع العلم لا يتصور
اقول هذا الجواب يعقوب الا غرض ولا يدفعه لا يخرج علم خاص بل الصلوة
في الجواب انه مراده ببيان المعبر في النية مبي الارادة عمل القلب النازم
للا رادة وهو يعلم بداهة اي صلوة يصلي وان لم يتدر على الجواب الا
بتأمل لم يجز صلوة ولا عبرة بذكر اللفظ في كل من الاغراض والحوادث
الفعله غير قوله اما الذكر باللبس فلا يعتبر به والتلفظ مستحب لما فيه
من تحضير القلب لاصح الغرضية ولا يفصل بشيء اي النية وبين التسمية
بغير لابي الصلوة كالاكل والشرب وكسوة واما نحو الوضوء والمشي والاسجد
فلا يضره وقتها الا فضل ان يفارغ الشروع بان يتقبل بالتوجه هذا
ظاهر الرواية وقبل تصحيح النية ما دام المصلي في الشاء وقبل تصحيح الركوع
وقبل تصحيح قبل رقع راسه غير الركوع وفائدة هذه الرواية ان المصلي اذا
غفل عن النية امكرك التذكر فانه حسن في ابطال الصلوة لا بد لمصلي
التدبير كالرواية الخمس والجمعة والواجب كالوتر وصلوة العبد

كالوتر وصلوة العبد والجمعة والوتر من تعييبه كمن ترك كل من عاقب له
في احق اوصافه وهو الغرضية او الوجوب وهو تعييب عدد الركعات
لانه لما نوى الظاهر مثلاً فقد نوى عدد الركعات واحطاً وفي عدد ركعاته
حتى لو نوى الجهر اربعاً او الظاهر ركعتين او ثلث حاز ولو غرضية التعييب كذا
في انما ينفذ بخلاف المستقل متعلق بقوله لمصلي الغرض فانه مطلق النية
كاف فيه لانه اذ في انواع الصلوة فينصرف مطلق النية اليه ولو كان من
ذلك النقل يتوهم واللبس الموكف فانه مطلق النية كاف فيها ايضا
عند الجمهور لانها لو اخل في الاصل في الغرض تفصيل لقوله لا بد لمصلي الغرض
اه يعني ينوي في الغرض ظهر اليوم مثلاً ولو نوى ظهر الوقت والوقت
باقى جاز لوجود التعييب ولو كان في الوقت قد خرج ويؤيد علمه كجز لا فرض
الوقت من غير الظاهر ولو نوى فرض الوقت جاز اللاحقة لا خلاف في فرض
الوقت فيها فبها صلوات اي ينوي في الجمعة صلوة الجمعة والاحوط ان يصلي
بعدها المظلم اي بعد صلوة الجمعة قبل شئها فانما نويت آخر ظهر او ركعت
وقته ولم اصله بعد الا الجمعة التي صلها اي لم يخرج فعلية الظاهر وان جازت
اجزائه الاربع غير ظهر غايته عليه ثم تعييب اربعاً بنيت السنة لانا حسن
من مطلق النية وينوي في الوتر صلوة اي الوتر لا الوجوب لا خلاف
في وجوبه وينوي في اجازة الصلوة لله تعالى والدعاء لهذا الميت وآ
اشبهه انه ذكر او انشئ قال فريضة انه اصلي مع الامام الصلوة على من يصلي
عليه وينوي في قضاء النقل الذي شرع فيه فاقده قضاء اي قضاء
نقل فريضة وينوي في العبد صلوة اي صلوة العبد المعقدي بالامام
ينوي صلوة اي صلوة نف وينوي اقتداءه بالامام او لزمه النقل
من جهة امامه فلا بد من التزامه ولو نواه حين وقف الامام موقف الامام
جاز عند عامة المشايخ ولو نوى الاقتداء به ولم يعين الظاهر او نوى الشروع

فيما يشترط

فوقها آية لقوله تعالى فاقروا ما يتسم منه وما دونها خارج بالاجماع وعندنا ثلثة
آيات قصار اذ اية طه طه والكسفي يا مبيح لما سجد في اية فراه القاحلة ومنهم من
او مقدارها اربع ارجب وفيه تركه وتجاوز القاحلة ويسمى اي يقول بسم الله الرحمن الرحيم
سراً وفيه فقط لا يسمى سورة بعده وبوشت آمن ليدنا اي بعد القاحلة سراً
سواء كان اماماً او مأموراً او منفرداً وفيها اي القاحلة سورة او قلت آيات
منها سور قش و ما سوى القاحلة والقسم سنة فيكون التسمية مكررة لزيد
قال في مراح الدرابة روي الحسن بن عمار بن حنيفة المصلي سبي اول صلوة ثم لا يبدى
لانا شرفت لافتح الصلوة كالنقود والشاء وبها اي القاحلة والقسم واجبة
قراءة القاحلة ليست بركن عندنا وكذا في سورة البها خلا قال في
في القاحلة ولما يك فيهما لقوله عليه السلام لا صلوة الا بالقاحلة الكتاب لذي في الهداية
معها ولت في قوله عليه السلام لا صلوة الا بالقاحلة الكتاب لذي في الهداية
واعرف الامام الحسين على قوله ولما يك فيهما بان احدى لم يقل انه في سورة
ركن وخطا صاحب الهداية فيه ولنا قوله في فاقروا ما يتسم منه القاحلة
والزيادة عليه خبر الواحد لم يجر لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبها لكن القاحلة
اوجب حتى يفر بالاعادة بتركها وفي سورة وثلت آيات تقوم مقام
السورة في الايجاز فكذا هنا وكذا الآية الطويلة وستتبع اي سنة القاحلة
في السفر تجل القاحلة واي سورة شار وامن به خبر البروج والتشفت في القاحلة
استحسن في الخبر والظاهر طه اللفظ والعصر والبيت اواسط والمغرب
وقصاره وفي الضرورة بعد احوال من اجازات فكل الابرار ومما اورد
اللم لم يمت منها قصار الاخر ومنها اي التواضع الركوع كبره ما نقص اي
منها لانه عم كان يكره عند كل خفض ورفع ويعتمد بديه على ركبتة مؤخرها اجابة
اي لا يندب التعرج الا في سنة احواله باسقاط ظهره حتى يصب الماء على ظهره كالمغفر
لا رافعا من ولا ثلث ولطائف في اي الركوع سبي اي تأبلا سبي ربه

في سنة احواله باسقاط ظهره حتى يصب الماء على ظهره كالمغفر لا رافعا من ولا ثلث ولطائف في اي الركوع سبي اي تأبلا سبي ربه

الغيم

الغيم ثلثا هي اذناه لقوله عليه السلام من قال في ركوعه سبي ربه العظم ثلثا فقدم
ركوعه وركعت اذناه وفيه قال في سجوده سبي ربه الا على ثلثا فقدم ركوعه وركعت
اذناه ويكره ان ينفق منها ولو رفع الامام ركعت قبل ان ينفق المقدي ثلثا اذنا في رواية
والصحيح انه يتابعه وكلما زاد فهد الا فضل للمنفرد ولما يكره ان ينفق على غيره واما
الامام فلا يند على وجه يمل القوم ثم يسمع اي يقول بسم الله لمحمد رافعا راسه
من الركوع والامام يكتفي به اي بالتسليم والمفتدي يكتفي بالتسليم كقوله ربنا
كنت احمد ما روي انه عم قال اذا قال الامام سبي ربه لمحمد فقلوا ربنا لك
احمد رواه البخاري ومسلم ثم ينها العنة بيا في السجدة وفي المحيط اللهم
ربنا لك الحمد افضل لزيادة الشار والمنفرد قبل كالمفتدي يعني يكتفي بركعت
قال الزبيدي عليه كثر المشايخ وفي المبسوط هو الصحيح لانه التمام حيث لم يفته الحمد
وليس من غيره ليجت عليه وقيل المنفرد كجدها اي التسليم والتسليم وهو رواية
احسن عن حنيفة قال صاحب الهداية في الاصح ويقوم سبوا بعد رفع راسه
وما سوى الاطميناء وهو يكتفي بجوارح في الركوع حتى يطأين مفاصله وما سواه
تكبير الركوع ولفح الاصابع والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم
وهو الاطميناء في الركوع الذي هو من تعبد الراكع واجبه لانه شرع
للتكبير كمن مقصود بخلاف العزيمة بعد رفع الرأس من الركوع وبين السجدين
فانه الاطميناء في سنة لانا شرفت للفرق بين الركعتين فاي صل ان يركل الغرض
واجب ومثل الواجب سنة ومنها اي في الركعتين السجدة بركته لانه عليه السلام
كان يكره عند كل خفض ورفع الا عند رفع ركعتي الركوع ويضع ركبتة على الارض
لم يقل ما فضا كما قال في الركوع فافضا لانه التكبير لغيره انخفض هناك ولا يبارك
الوضع هناك يضع يديه ممتدا على راحتيه لانه وايلاً من سجدة وانكا على راحتيه
ورفع يديه وركبتة ثم قال هكذا كان بسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يضع وجهه
بين كتيبه ويديه ممدودتين لانا قالوا بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد

في سنة احواله باسقاط ظهره حتى يصب الماء على ظهره كالمغفر لا رافعا من ولا ثلث ولطائف في اي الركوع سبي اي تأبلا سبي ربه

وضع يديه خداما فنه وما روى انه عليه السلام اذا سجد وضع يديه خداما فنه
 محمول على حالة العذر كبر او مرضي فضا ما اصابه لا يندب العزم الا ههنا مذهبنا
 اي من خلا عصبه مبعده الطنة عن مخدته لا يثبت انه عليه السلام كان يفعل هكذا
 وقيل لا يفعل انه كان في القصف ضررا فاضا راجيا واراضا عليه على الارض
 متوجها اصابها نحو القبلة لقوله عليه السلام اذا سجد العبد سجد كل عضد منه
 فليتوجه مراعضائه القبلة ما استطاع والمرأة تتخفى وتختبى بطنها
 بمخدتها لانه ذلك اسرها فيسجد عطف على بكته بانف وجبهة لمواظبة
 عليه السلام قدم الانف على الجبهة وانه كانت اقوى في السجود ولقوله الا يرضى
 اذا سجد على ما يجده جمعة واستغفر فيه جهته وهذا الاستغفار انما اوصى
 بالغ لا ينكر ان السجود من ذلك فلا يجوز على العوض المخلو والمخلو والذرة
 وكذا ما الا انه سجد على الارض فجاز السجود على كور عمامته ارجو ربا
 وما ضل ثوبه حكمه وقيله اذا وجد حجم الارض وجاز على ظهره فيصلي صلاته بان
 يصبها الظلمة مثلا حتى اذا لم يصبها او صبها عليه غير صلوة الساجد لم يجز له ان
 يضره في السجود في السجدة وان كرهه الا ان السجود على الكور وفصل الشيب
 كالانكسار بالانف في السجود فانه يجوز عند بعضه مع الكراهة بخلاف الجبهة فانه
 السجود عليها وحدها غير مجوز عند بعضه لما كراهه كذا في السجود والخفة فتقول
 صاحب الكثرة وكراهه ما جدها منظره في السجود ومشيها اي قائلا
 سجدة ربه الاعلى مرات ثلث هي ادناه لما روي في الركوع وندب انه يركع
 على الثلث في الركوع والسجود ونحوه بالوتر كما اخبر السبع لانه عليه السلام
 كان يجتم بالوتر وانه ام لا يطول على وجهه يمل القوم وقالوا ينبغي للامام ان يقول
 في ثلث كبره في القوم من الثلث ويرفع ركعته مكبرا لما روى عليه السلام كان
 يكبر عند كل خفي ورجع قبل في مقدار الرفع انه اذا كان في السجود اقرب
 لم يجز لانه بعد ساجدا اذ هو اقرب الى الله من السجدة فانه كان لا يجزى

في السجود على الارض
 في السجود على الارض
 في السجود على الارض
 في السجود على الارض

في السجود على الارض
 في السجود على الارض
 في السجود على الارض
 في السجود على الارض

اقرب جاز لانه بعد جاز فيتحقق السجدة الثانية وقيل اذا رايت جهته
 من الارض بحيث يرى الرجب بين جهته وبين الارض جاز غير السجدة فيكون
 مطمئنا بعد السجدة وسجد مطمئنا فانه قبل فرضه الركوع والسجود ثبت
 بقوله تعالى اركعوا وسجدوا والامر لا يوجب التكرار ولهذا لم يجب تكرار
 الركوع فيها اذا ثبت فرضه تكرار السجود ولما ذكر قلنا في قوله انما الصلوة
 مجتمعة وبينها المجل فذكر يكون بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقد يكون بقوله وقوله
 تكرار و ثبت بفعله المنقول عنه قوله اؤكل من فعل صلوة الرسول عليه السلام
 نقل تكرار سجوده واما وجه تكرار فقبل انه يقبل لا يطلب المعنى كاعدا والركعات
 وقيل انه السجدة احر بسجدة فلم يفعل فسجد مرتين نزعيا له وقيل الا
 اشارة الى اننا خلقنا من الارض والثانية الى اننا لغاها بها مال السجدة
 منها خلقناكم وفيها نعيدكم ثم نكرمكم للقيام ويرفع راسه ثم يديه ثم ركعته
 على السجود ويقدم مستويا بلا اعتماد على الارض كما ذهب اليه ان في ركعة
 ولا يعود وقيل القيام يسمى جلوسا كراهية كراهية التثنية والركعة
 الثانية كالاولى لكن لا تشاء ولا تقود ولا رقع يديها اي يفعل في الركعة الثانية
 كما يفعل في الاولى لكنه لا يستفتح ولا يتقعد لانها لم يبرعها الا مرة ولا رفع
 يديه كما يرفع في الاولى وفيه اشارة الى انه ياتي بالنسبة ترك السجدة
 الثانية فتذكر قبل السلام او بعده وقبل التكلم فضا ما في الصلوة يعني اذا
 ترك السجدة ثم تذكر ما قبل ان يسلم او تاسم وقيل انه يكلم سجدة سواد
 علم انها من الركعة الاولى او غيرها لانها كانت من محلات الاصل والركعة الصلوة
 بقوله تعالى عنه لرجوه المحل في الجملة لقيام النجاسة فلا بد من قضاها لا يارسى لوم
 حتى يخرج غير الصلوة فحدثت وتشهد عقب السجدة لان العود الى السجدة لا
 يرفع التشهد لانه يتبين انه وقع في غير محله فلا بد من التشهد ولو تركه لم يجز
 صلواته لانه العدة الاخرة فرض فيشهد ويسلم فليس له ان يترك تشهد

في السجود على الارض
 في السجود على الارض
 في السجود على الارض
 في السجود على الارض

بفتح اوا تترك سجدة ثم تذكرها قبل ان تسلم او بعد ما تسلم وقبل ان تكلم بسجدة
 سواء علم انما هي الركعة الاولى او غير لانها كانت في محلها الا صلى ولم يقعد الصلاة
 بنوايا عنه لوجوب المحل في الجملة لتمام الركعة فلا بد من قضاها لانها ركن لو لم يقض
 خرج من الصلاة فسدت وتشهد عقيب السجدة لانه العود الى السجدة
 الاصلية يرفع الشاهد لانه يتبين انه وقع في غير محله فلا بد من الشاهد لو تركه
 لم يجز صلوة لانه العدة الاخيرة فرض في تشهد وتكلم في السجدة ثم تشهد
 ثم تكلم في البصايع وبعد سجدتها بقدر شريط البصر في مجلسين على قنينة
 بمناه واضعاً يديه بسوطتين على فخذه متوقفاً اصابع يده ورجله نحو القبلة
 لما روت عاتبة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يقعد العدة بين علي هذا وتشهد
 كابن مسعود رضي الله عنه وهو التجنات لله والصلوات والطيبات السلام عليك
 ايا النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد
 انه لا اله الا الله واشهد انه محمد عبده ورسوله التحيات جميع بحجة وهي الملك
 وحيل البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلام اي السلام على الآدمي وجميع وجوه
 النقص قال ابن قتيبة انما تجتمع التحيات لانه كل واحد من ملوكهم كان له حجة
 تجتبي بها فقبلت قولوا التحيات لله اي لانها الدالة على الملك حقيقة لله تعالى
 والصلوات قال ابن منذر وبعض التحيات هي الصلوات الخمس وقيل كل
 الصلوات وقيل الرحمة وقيل الادعية وقال الذهري العبادات والطيبات
 قال الاكثر من الكلمات الطيبة وهي ذكر الله تعالى وقيل الاعمال الصالحة
 ويقصر عليه منها اي في العدة الاولى يعني لا ياتي بالصلوات ولكن في الفاتحة
 فيما بعد الاولين عبرة لبنينا ولصلوة المغرب وانما تسبح فيه او سكت جاز لك
 انه سكت عمداً اساءه وانما ساءه وجب سجود السهو في رواية الحسن بن حنيفة
 قال لا حوط انه لا يتركها وانما كان العدة ليس واجب وما سوى وضع الرجلين والسجود
 الاوليين للفراقة والاطمئنان في السجود والعدة الاولى تشهد بها اي العدة

في كل ركعة من ركعاتها

والاشهاد

والاقتضا عليه في الاولى اي ترك الصلاة عليه النبي عليه السلام سنن اربابها
 سوا المكثرات تكبيرة السجود وتبجيل ثلثا ووضع يديه على ركبتيه واقتضت عليه
 اليسرى ونصب اليمنى والقومة ويجل فائنا سنن والا اول اي وضع الرجلين
 فرض في رواية وهي رواية العذري في انه اذا سجد ورفع اصابع عليه على الارض
 لم يجز له ان يذكره الكوفي والجصاص ولو وضع احدهما جاز قال ما يضيئه ويكره وذكر
 الامام النعماني انه السدي والعذريين سواء في عدم الغرضية وهو الذي يدل عليه
 كلام شيخ الاسلام في منبسط وهو كذا في الغيبة والبقا واجبة وبه يثبت
 اه في لواحق القيام الى الثالثة بزيادة على الشاهد قدر ما يؤدى فيه ركن وقيل
 حرف عدا انما اوسموا السجدة منها اي في العدة الاخيرة قدر ما تقرأ
 فيه الشاهد اليه عبيد ورسوله لقوله عليه السلام الصلاة والسلام لابن مسعود رضي الله
 عنه حين علمه الشاهد اذ قلت هذا او قلت هذا فقلت هذا فقلت هذا فقلت هذا فقلت هذا فقلت هذا
 فراء اول قولنا لانه معنى قوله اذ قلت هذا اي قرات الشاهد وانت قاعدا لانه قرات
 الشاهد لم تنسج الا في العدة وقوله اذ قلت هذا اي قرات الشاهد وانت قاعدا لانه قرات
 التخيير في القول لا الفعل لانه ثابت في الحالين كما بينا والمعلق بالشرط غير ملزم في وجود
 الشرط ولانه الصلاة متناهية وانما لا يكون الا بالتمام والتمام لا يكون الا بالتمام
 وهذا ما تعلم ببساطة مع وقد بين فيه فيكون فرضاً فانه قبل لا يثبت الغرضية
 بحجة الهم احد قلنا نعم لا يثبت به ابتداء اما اذا بين المحل به فثبت كما مر من قبل
 العدة المفروض من العدة ما ياتي فيه بالشرع والاصح ما اجتمع في الكافي
 وذكره من انما اذا تشهد عند الاطلاق بنصفه اليه وبه اي العدة الاخيرة
 كالاول في اقتراض رجل اليسرى ونصب اليمنى لكنه من غير هذا الصلوات
 على النبي عليه السلام وبه سنة عندنا وفرض عندك فعل وكيفية الصلاة انه
 بقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك
 على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وارحم محمد وآل محمد كما رحمت

الله محمد وآله وصحبه وسلم

ونحن على اجمع وعلى اجمع انك حميد مجيد وكله بعضهم ايقال اللهم ارحم
محمد اه لا نبوتهم تعصب الانبياء عليهم السلام اذا رجمت كنون بآية ما سلام عليه
والصحيح انه لا بكرة كذا قال الربيعي وغيره من المؤمنين وهذا اولى ما قبل
ودعا لنفسه لانه لم يسمع انه لا يفتن نفسه بالدعاء بشبه الغزاة اى عابثه لفظا
ومعنى كانه يقول اللهم اغفر لي ولو اذى او يقول اغفر لاني اذ امارت عطف
على شبه الغزاة اى بالمروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يقول اللهم اني
ظلمت نفسي ظلمًا كبيرًا فانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك رحمني
انك انت الغفور الرحيم لا كلام الناس اى لا بدعوا شبه كلام الناس لا يبعد
الصلوة والاصل فيه ان كل ما يستعمل سواه في العبادة فهو كلامهم وما يستعمل
بكلهم ثم المنع ان لا يبعد اذا لم يقعد قد استشهد في آخر الصلوة واما اذا
فقد فصلت تامه لوجود خروج بعضه كما سبانه ولكن المارة تنوركت اى
تخرج رجلها من الجانب الايمن وتكون ركبها من الارض لانه استراها ومنى حالها
على السرة فيما اى في العقد بين والصلوة والدعاء مستند الاول فرض
عندك ففى ومنها اى من الغزاة من ترتيب القيام اى قد يجهل بعضه ترتيب
على الركوع والركوع على السجود فخرى لركوع قبل القيام او سجد قبل الركوع لم يجز
لان الصلوة لا توجد الا بذلك كذا في الكافي وخلفه ان الصلوة من الافعال الشرعية
فلا ما يهتد به كونه شرعا من اجزاء ما دية بين القيام والركوع والسجود ووجهه في
بين الائمة الحاصلة من تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود ولم يرد الوفاء
مع انما لا جزاء المادية الضياء اذ لا دخل له في حصول الجزاء الصوري لان
الشرع لم يبين له محضه من طبعه لوجوه التوضيح كما عين لباقي الاركان على
جعلها فرضا في الصلوة مطلقا حتى لو تركت في الاولين ووجدت في الاخيرين
صحت الصلوة وانما لا يقع لو تركت بالكلية فهذا السرد في صيد اعراض
الترتيب بين التواضع والركوع من الواجب لا الواجب وانقصه الى التيسر لوجوب

انما لا بدعوا شبه كلام الناس لا يبعد
انما لا بدعوا شبه كلام الناس لا يبعد
انما لا بدعوا شبه كلام الناس لا يبعد
انما لا بدعوا شبه كلام الناس لا يبعد

اغية

التواضع والركوع

وعاينه الترتيب في الاركان على هذا المثال بويده قال صاحب الكافي في اخبار
احدث في الصلوة انما احدثت شرعية براء على وجوده صوره ومضى في فعله لانه
كذلك شرع فاذا عتبه فقلت الفعل وعلمت وقتك للشرع باطل ومضى كحقيق ما قال
صاحب الهداية عند الواجب واما الترتيب فشرع مكررا في الافعال فانه اراد بالركوع مكررا
ما شرع مكررا في الركعة الواحدة كالسجدة فانه ترك الثانية سائت وقام
وانم صلوة فتذكر فعله في سجدة السجدة المندوكة وسجد لله كما قرأوا حذره على
شرع غيره مكررا فيها كالركوع فانه اذا وقع بعد السجود والافتقار لركعة معتد بها
بالاجزاء ذكره شرح الهداية حتى قال في الجملة الترتيب فرض فيما احدثت شرعة
في كل ركعة كالقيام والركوع وليس فرض فيما تعدت شرعة في كل ركعة كما تجده
حتى لو تكررت في ركوع الركعة الثانية انه ترك سجدة من الركعة الاولى فاختار ركوع
فجدد ما لا بدعوا عليه عادة الركوع فانه قبل السجدة الثانية فرض كالاولى ومنه
الاجزاء المادية فانه شرع جعل مراعاة الترتيب بينهما واجبا لا فرضا فلما لم يشر
انه اصل السجدة ثابت لكونه اسجد واغترار بفعل الرسول عليه السلام كما سبق
فاذا وجد الاول في فعلها فقد حصل الترتيب المفروض لوجوه مقتضى النص ولو فرض
الترتيب بين السجدين لزم مساواة ما ثبت بالفعل لما ثبت بالنص مع
انه الاول اعطى رتبة مما لا شافى ولم يعلم ايضا كحقيق ما قال في الذخيرة اما تقدم الركن
تكونه ركن قبل القراءة فلا حرجا في الترتيب جبهه عند صاحبنا الثلثة خلافا
لرفقائه معناه ان مراعاة الترتيب هي سنة الصلوة حقا واجبة عليهم وفرض عند
فانه يقبض على الاركان كانه المرتبة كالقيام والركوع والسجود وهم يفرقون بينها
وبين تلك الاركان ما ذكرناه ولم يعلم من جميع ما ذكر في هذا المجل ان كلام صدر الشريعة
منها محض اما لا فلا قوله فيما ذكره ليس فيها او مخالف للصحاح شرح الهداية
انه احراز عما شرع غير مكررا الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع بعد السجود
لا يقع معناه واما ثانيا فانه اريد بهم لتنظيم تقدم الركن الركوع قبل القراءة

كركعة الركعة الاولى

الاركان

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

حتى يركبها بيضاء فلهذا الاسبوع نادوا بخطيب السلام عليكم القوم واخفوه ساعداً
اي نبوي بالسلطنة الاول من غير عينية غير الرجال والنساء واخفوه وقيل لا نبوي
النساء في زماننا لانهم لا يحضرون المسجد غالباً وبالثانية من غير عينية
منهم لانه يستقبلهم بوجهه وتجاوهم بلباسه فينبغي ان يكونوا في السلام قربته
والاعمال بالنيات وتنادوا بالامام في حبابه وفيها ما انما حاداه يعني نبوي ائمة
لانه من اخاف من الله وواحد منهم لانه احسن اليهم بالانعام صلواتهم عليه وفي
قائه كان الامام في الجباب الامم نواه فيهم ولون في الاسبوع نواه فيهم ولو كان
نواه في الاول عند ابي يوسف او تارض ابا بكتام فرج البهمن وعند محمد وهو رواية
عن ابي حنيفة فينبغي في التسلطين والمراد خطباها القوم واخفوه وان المفرد
نادوا بها اخفوه فقط او كبعض سواهم ولا تصح خطاب الغائب وهو لفظ السلام
واجب والبولامي حسن وبهي ظاهرة ولا اي للصلاة واجبت اخر كذا الترتيب
فيما ذكر في كفة كاسجدة وقد عتبانة ونكر التكبيرة فيما فرض غير مكر
كالركوع حتى لو كرهه عدائهم او سجدوا وجب السجدة وقنوت الوتر وتكبيرات
العبد واجهر والاسبوع فيما تجهر وبسر بقدر ما يجوز في الصلاة وقيل ما يستفاد
حتى لا يجب سجود السجدة بغيرهما ولا ادا ب هي لفظه في موضع سجوده حال القيام
والاظهر قدميه حال الركوع والارتيبة حال السجود والاعجزة في قعوده والاشكالية
حال التسلطنة الاول والاسبوع عند الثانية لا المقصود ان يمشي ونكر التكليف
فاذا انكره وقع بصره في هذه المواضع فخذ اوله فيعيد كذا قال الرضائي والظاهر عند
التساوب اي ستره لقوله عليه السلام التساوب في الصلاة لم يسطر فاذا
فاذا تساوب احكم فليكنظم ما استطاع واخراج لينة تركية عند التكبير لانه اقرب
الى القنوت والبعيد التسمية بما يجابرة ورفع السعال ما استطاع لانه مع كونه
ليس في افعال الصلاة لو كان في غير ذلك ما ينجبه ما امكن والعتب
عند جعله الاول يعني حين تبارح على الصلاة لانه اخرها ومنعها عنهم واقتل

نا اجمع على التفاوض في كل ما ذكرنا في هذا التوقيع
في ١٢/١٢/١٤٢٨ هـ

[illegible]

نسخ ذكره تبينه اي سورة لها اي صلوة مثل ان يقرأ الم تنزل السجدة كل
 في صلوة النحر يوم الجمعة وسورة الجمعة والمنافقين في صلوة الجمعة وانما كونه
 في يوم الجمعة قالوا هذا اذا رآه جنتا بحيث لا يجوز غيرهما وراى غيرهما
 انما لقراءتهما على غير ما يقرأه عليه السلام فلا كراهة فيه لكنه يشترط
 ان يقرأ غيرهما احيانا لئلا يظن اجماعا بل انه غير ما لا يجوز سوى الفاتحة فانها
 متعينة للفرازة في كل صلوة بلا راية وان لم يتعين لجوازها المومئ لا يقرأ
 خلف الامام بل يسمع وينصت وانه قراء الامام آية ترغيب او ترهيب
 لقوله نوح فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تهتدون فانه اكثر اهل
 التقية على انه جعل للمعتدين ومنع من فعل على حالة الخطية ولا تنافي
 بينهما فانما امروا بجماعهما لما فيهما من قراءة القرآن كذا الخطبة اي المومئ
 يسمع الخطبة وينصت وانه صلى النبي عليه السلام الا اذا قراء
 صلوا عليه فيصلي المومئ مرة او وقت البشارة في الكثرة والوقاية هكذا لا يقرأ
 المومئ بل يسمع وينصت وانه قراء امامه آية ترغيب او ترهيب او خطبة
 او صلى النبي عليه السلام فاعلم من عليه النبي صلى الله عليه وسلم قوله او خطبة
 مقطوف على قراءه فلا يفتقر في المعنى لانه يقتضي انه يكتمه الا انما وجب
 قبل الخطبة والصلوة على النبي عليه السلام وهذا الا عارض كان ممكن الدفع
 بان يكون المومئ بمعنى من حيث انه ان يقرأ ويجعل قوله او خطبة عطف على قراء
 الحمد وف بعد قوله لا يقرأ المومئ فالمعنى لا يقرأ المومئ اذا قراء امامه
 بل يسمع وينصت وانه قراء آية ترغيب او ترهيب لا يقرأ المومئ اذا
 اماما وصلى على النبي عليه السلام بل يسمع وينصت لكنه غيرت العبارة
 فقلت كذا الخطبة او كذا غير قراء الامام والبعيد عن الخطبة كما لم يرد
 في وجوب الاستماع والاقتداء **بجماعه** **مؤكد** وقبل فرض للرجال
 وسبب ان جماعه النساء وكراهة ولا يكره الجماعة في سجدة باذان

والله

خطبة
 في يوم الجمعة
 في صلاة الجمعة

وقائمة بينه اذا كان له مسجد امام وجماعة مملوكة فصلى بعضهم باذانهم واما
 لا يباح لبايهم كراهة بها كمن لو كان مسجد الطابقين يباح كراهة ولو كرر عليه
 بدونها جاز الا اذا صلى بها اي باذانهم وقائمة فيها ولا يقرأ بعد الصلاة
 لا يخطب بفصل غيرهم او صلى بها فيه او لا يخطب من غير فاته الا اذا كان له مسجد
 يكونه عذر ابايهم والاحق بالامانة بين اي شخص الا علم اي اعلمهم بالعلم
 الصلوة صحيحة وف دأ بعد ما كسب من قراءة الفاتحة قدر ما يجوز به الصلوة لانه علم
 الحاجة الى العلم كذا بالنظر الى غيره فلا قراء اي آية وواني العلم فالا
 بيا اكثرهم قرائنا ويجوز بقراءة الفاتحة لانه ركن في الصلوة فالأول مع اي آية واما
 في العلم فالأول في اي استمرهم خوفا من الترفع واجتنابا عن الشبهات قال
 عليه السلام من صلى خلف عالم نقي فكأنما صلى خلف نبي فالكس اي
 انما ت ووافيه فالأول اي اكثرهم شاكرا وحي انما النبي عليه السلام قال
 لا يسمع ابي فليكنه ليقول كما اكبر كما شئت فالأول حسن خلفا اي انما ت واما
 فيه فالأول استمرهم معاشا بالدين فالأول حسن وجاء اي اكثرهم صلوة
 بالليل للروى ان النبي عليه السلام قال من كثر صلواته بالليل حسن وجهه بالنيار
 قال شرف شيئا فالأول نظف ثوبا لانه في هذه العتمة كثر الحاجة وانه
 استودعوا ثوبه او اجنار الى القوم كذا في معراج الدانية وكراهة امامه عليه السلام لا يفتقر
 للسمع فيصلي بجهل واعرابه وهو الذي يكتمه في البادية عربيا او حيا
 لانه الغالب على الجهل وقبح لانه لا يهتم لاحد دينه وانما لانه لا يتقوى الجاهل
 ولا يهتم الى العيلة بنفسه ولا يقرأ على سبيل الرضوخ غائبا ومبتدع
 اصحاب هوى لا يقره صاحبه حتى اذا كفر به لم يجر اصلا ودلوا الرما
 اوله ان يقره فيصلي بجهل وانه قد عدا جازع الكراهة لقوله عدم
 صلوا اكل بقر وفاجو وكراهة تطويله اي الامام الصلوة لقوله عدم فقام قوما
 فليصل بهم صلوة اضعفهم منه فيهم المريض والكبير وذات جرح وكراهة

في صلاة

والله اعلم بالصواب
 والله اعلم بالصواب

الشاء وقد من اذ لم يفرق احد المخطوبين قيام الامام وسط الصف
 وسيد مكره او تقدم الامام ويبدأ ايضا مكره في حقن ولو فعل لم يقدّم
 الامام بل تقف وسطهم اذ بعض الشرايين من بعض كالمواضع جمع
 عارفانهم اذا صلوا لم يتقدم امامهم وكره حضور انبة كل جماعة
 في الصلوة الحسن والحقة لما فيه من خوف الفتنة وحضور العجز الطاهر
 اي الظاهر والعصر واجبة لانه العسقة كجفوت في اوقافنا وفقط يتقدم
 قد جعلهم على رتبة العجايز وفي العجز والعش وبنامون وفي المغرب العجايز
 مشغولون واجبة من متعة فيمكننا الاعتدال غير الرجال فلا يكره ويقف
 الواحد عن عتبة اى يمين الامام لانه عدم صلى بيمين عيسى فاقامه عن يمينه
 ولا يباخر غير الامام في ظاهير الرواية وعن محمد انه يرفع اصابعه عند عقب
 الامام وانه كان المقتدى اطول فرفع سجوده امام الامام لم يفر
 لانه العبرة لموضع الوقوف لا المكان السجود وانه صلى في ياره او خلفه
 جاز واسباء فيهما في الاصح لما في السنة ويقف الاثنان خلفه لانه
 عدم فعل ذلك والمقتدى متوضي بمقتضى طاعة مطلقه عندنا كالوضوء
 ولهذا لا يتقدم بقدر الحاجة والمقتدى على ما في الحديث لا يفر من سلة
 احدث الى القدم وما حل في الخفين بزيلا المسح وقام بقاءه لانه عدم
 صلى آخر صلوة قاعدا والقوم خلفه قيام وقوم يقوم لا يكون لهم في
 الا انه يولي الموقوف قاعدا والامام يصليها ومسفل لا يسويها في الحال
 بخالف يعني خلف رجله كل منهما انه يقف ركعتين فاحدى احد هما بالآخر
 صح كافتداه المستفل بالمستقل خالف بنا زرين نذر رجل انه يصلي ركعتين
 والاخر خلف يمينه لاصليين ركعتين واخذت في الحال بالناذر جاز لانه
 كافتداه المستقل بالمقتضى بلا عكس اى لا يقتدى نادر بخالف
 لانه قد اقتداه المقتضى بالمستقل لانه بنا زرين نذر رجل انه يصلي

في غيرهما في غيرهما في غيرهما

لانه يتقدم

او لا يفر من سلة
 او لا يفر من سلة
 او لا يفر من سلة

الكون

ركعتين واخذت ذلك فاقضى احد هما بالآخر لا يجوز لانه كل منهما كونه
 فرضا آخر الا انه يولي تلك المندورة بانه نذر رجل انه يصلي ركعتين
 وقال له على انه احصل تلك المندورة ثم اقتدى احد هما بالآخر جاز لوجود
 الاشتراك ولا رجل بالمرأة او جبهة اما المرأة فلقوله عدم اخذت من
 من حيث اخر من انه فلا يجوز اقتدى بها واما البقية فلانه مستقل فلا يجوز
 اقتداء المقتضى به ولا طاهر بمندور وقارى باجى ولا بس لعار
 وغير موم بموم ومقتضى بمقتضى لانه في كل منهما بناء القوي على الضعيف
 وهذا لا يجوز وبغيره فرضا آخر لا نقض الاشتراك ولا ما في
 بمقتضى بعد الوقت فيما يتغير بالسر كالظلم والعصر والعش وسواء
 كانت كحمة المقيم ايضا بعد الوقت او كانت في الوقت فخرج الوقت
 فاقضى المسافر بخلاف ما اذا كان في وقتها في الوقت فخرج وهما في الصلوة
 او كانت الصلوة مما لا يتغير كالنحر والمغرب فانه يقع وانما لم يذكر
 لانه فيه بناء الوضوء على غير الفرض حكما اما في العقدة انه اقتدى به في
 الاول او العقدة فرض عليه لا على الامام او في حق الواحدة او اقتدى به في
 الثاني فانه العادة فيه نقل على الامام فرض على المقتدى بل في الوقت
 اقتدى المسافر بالمقيم فيما يتغير في الوقت لا سيما حاله في الاخر ارض
 والتقل او يجب على المسافر يكمل صلوة الرابعة حال الاقتداء بالمقيم
 لانه بمنزلة نيته الاقامة لانه يصير معناه في هذه الصلوة بنهالا ما
 فلم يلزم اقتداء المقتضى بغير المقتضى في حق العقدة الاولى وفي التواة
 في الاخرين اذ العادة فرض في ركعات التقل وسبب في هذا زيادة
 كتحقق في باب صلوة المسافر انما وانه فله ان اقامه محدث اعاد
 اى اقتدى امام ثم خلاه امامه محدث اعاد المقتضى صلوة لقوله عدم
 ايا رجل صلى يقوم ثم تذكر جنابته اعادوا اعادوا اقتدى به وقارب بانه

مع تنفسه في الوقت

وفرضه انما

او استخلف امينا في الاخرين فحدث صلواتهم اما صلوة القاري قلنا
 تركت المرأة مع العذرة عليها واما صلوة الاميين فلانها لما رغبت
 في الجماعة وجب ان يعتد بها بالعماري ليكون قرائة قراة لها فذكرنا المرأة
 المتدبرة مع العذرة عليها ولو استخلف امينا في الاخرين فحدث لكل
 لانه المرأة وجبت في كل الصلوة حقيقة او تعديرا ولم توجد خص الامم
 بالذكر لرفع توهم ان يصلح الا في الاخرين للاستخلاف لعدم وجوب
 المرأة فيهما ويصف الرجال خلف الامام لقوله عز لم يبينني منكم اول الامم
 والنهي اي ليقرب منه الباقون فالصبيان والنحساء في رفع الخمار جمع
 اخنشي كما اجبالي جمع احميل فدم الصبيان لتخصهم بالذكر فالت
 لو حاذرت فذكر كن اعلم ان كونها حاذرة المرأة مفيدة للصلوة
 مشروطة بما هو الاول الكثرة في مكانة الحاذرة فداوا وكن حتى
 لا ينفردا ما دون ذلك كونها الحاذرة مشبهة بان كانت في جماعة فالت
 للجماع الصحيح والمراد كونها من اهل الشادة في الجملة حتى لو كانت مجنونة
 او صغيرة لان شهادتها لا ينفردا ولو كانت محرما او مجنونة ينزل عليها
 نفس الثالث كونها صلواتها ذات ركوع وسجود وان كانا يصلبان
 بالاياد حتى ان الحاذرة في صلوة اجنابة لا تغد والراجح كونها الصلوة
 مشتركة بينهما ما دونه بان يكونا احدهما اماما والاخر فيما يوديانا او يكون
 لهما امام فيما يوديانا فيشمل الشراكة بين الامام والمأموم والامم
 ثم انما اشتراكهما في الصلوة قد يكون حقيقة كما في الذكر والفتاة وقد يكون
 حكما كما في الاخر فانه فيما يفتي كانه خلف الامام كما سبانه وايضا
 انه انما في الاداء والقضاء والتماريق وغيرها كصلوة العيد والارواح
 والوتر في مصانها فانه الحاذرة في جميع ذلك مفيدة اتمس كونها
 في مكانة واحد بلا حائل لانه يرفع الحاذرة وادناه فذكر من غير الرجل لانه

فانما في الصلوة
 انما في الصلوة
 انما في الصلوة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

اذ في الاحوال القبول فقدر اذنا به وفيلطه كلفظ الاصح والفرجة تقوم مقام
 الحائل ولهذا لم يفردهما بالذكر وادناه فذكرنا يقوم فيه الرجل كذا قال الربيعي
 كون جهتها متحدة حتى لو اختلفت لا تغد ولا يقصور احدهما
 الا في جوف الكعبة او في ليلة المظلمة وصل على كل النحر كذا قال السروجي
 في باب الصلوة في الكعبة **س** ان يبنى امامها وامامته النساء
 وقت الشروع لا بعده ثم انه الحاذرة لا يجب كونها جميع الاعضاء بل يكفي
 كونها ببعضها قال ابو علي السفي حد الحاذرة انما يجازي عضو منها عضوا
 حتى لو كانت المرأة على الظلمة والرجل بجذاتها اسفل منها انما كانه كذا
 الرجل شيئا منها فحدث صلوة قال الربيعي المعبرة في الحاذرة **البا**
 والكعب على الصحيح وبعضهم اعبر القدم اذا عرفت هذا فاعلم انه قوله
 فاعل حاذرة اي حاذت مشهات رجلا مقدارا يودى فيه ركن من
 اركان الصلوة ولو كانت تلك الحاذرة **بعض** واحد فكونه قوله
 فذكر كن اشارة الى الشرط الاول وقوله مشهات وكذا ما بان يفتي
 اخذت او ابنته او نحو ذلك اشارة الى الشرط الثاني وقوله صلواتها الكالة
 اشارة الى الشرط الثالث وقوله المشتركة ما دونه اشارة الى الشرط
 الرابع ولم يقل او اسفل يتوهم مقابلتها القضا وقوله مكانة بلا حائل
 متعلق بقوله حاذرة واشارة الى الشرط الخامس وانجذت جهتها
 اشارة الى الشرط السادس وقوله ان يبنى امامها وامامته النساء
 اشارة الى الشرط السابع قوم صلوا على ظهر ظلمة في مسجد وكثرت فاجم
 من راولي لم يجز صلواتهم لانه الطريق وصف النساء مانع من الا
 كذا اخرنا به ولو جحدتهم فمقتات جازت صلوة من كانه على الظلمة
 او ليس بينهم وبين الامام فذكرنا حاذرات ههنا كما ذكرنا في مكانة
 صلواتهم كرجل واحدة صليبا صلوة واحدة وبنيها حابط المصلي على رفوف

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

المسجد ووجد في صحته مكانا كرهه والافلا ومنع الاقتداء بالطريق الواسع
 بين الامام والمعتدي وهو الذي يجري فيه العجلة والاقطار والتهديد الكبير
 وهو الذي يجري فيه الزور في المسجد حال الطلوع والتهديد لا يمنع
 الاقتداء القضاة الواسع فيه الى المسجد كذا في اخباره ومنع الاقتداء
 ايضا وقد ما يمكن الاصطفاق فيه حال كونه في الصحراء وقيل يمنع الاقتداء
 في جهة قدر ثلثه افرغ في الصحراء واجبا انه عند صلوة العبد كالمسجد حال
 لو قتل بالناس صلوة العبد اجبا انه جازت صلواته وان كان بين الصفين
 قضاة وان كانا اجبا انه عند اداء الصلوة لا يحكم على من بينهما اي الامام
 والمعتدي لو كان بحيث يشبه به ارسبه حال الامام بمنتهى اي الاقتداء
 والا اي وان لم يشبه فلا يمنع الا ان يختلف الكائن قال قاضي خراساني
 على اجمار الذي يكون بين داره وبين المسجد لا يشبه عليه حال الامام
 يصح الاقتداء وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يقتداء
 وان كان لا يشبه عليه حال الامام يصح الاقتداء وان قام لانه بين المسجد
 وبين سطح داره كثرة المتخلل فصار الكائن مختلفا اما في البيت مع المسجد
 لم يتخلل الا الحاجط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء اذا
 اشبه عليه حال الامام حال القضاة الامام اذا فرغ من الصلوة يستحب ان يتحول
 الى عين القبلة وعين القبلة ما يكون هذا باب المستقبل وبالقابلة
 ما يكون هذا عين المستقبل بكلمة هذه لمباح الاقتداء المذكور في
 في الاصطلاح من صلى الركعات مع الامام والمبوق من تسعة الامام با
 اي بالركعات كلها باج اورك الامام بعد رفع ركعة الركوع الاخير
 او في التشهد او بغيره باج اورك بعد الركعة الاولى في الثانية او الثالثة
 في الثالثة او الثالثة في الرابعة والاصح في كل ركعة
 او بعضا بعد الاقتداء باج اورك الامام في الركعة فبعضه احدث حيث

في كل

واذ

وترضا وجاء بعد فراغ الامام فشرع يقبل الاربع بالتمام او بسبعة احدث
 بعد اداء ركعة او ركعتين او ثلث فشرع يقبل ما شاء وسبانه بين حكمه
 المبوق فيما يقضي له حيث نه حجة الاقتداء حقيقة فانه ما يقضي ليس
 حال التفرغ مع الامام وجهه الاقتداء صورة حيث بنى محرمته على حجة
 الامام قبل النظر الى الجهة الاولى كانه كالمنفرد حتى يتبين اي بانه بالثناء
 اذا قام الى قضاة ما سبق به اذا اورك الامام في التوارة الى بجهه ربا
 ويتقوؤ وتوارة ولفد ما يقضي به ترك التوارة لا بالمحاذاة وتغير
 الى الاربع ما يقضي به اقامة ويلزمه السجدة بالسجدة اي فيما يقضي
 وكل ذلك من الاحكام المنفرد وبالنظر الى الجهة الثانية كانه كالمعتدي
 حتى لا يوترق اي لا يجوز الاقتداء به لانه يترق في حق التهمة بخلاف المنفرد
 وانما صلح الخلاف اي لا يحمله امامه حقيقة له اذا احدث ويطول
 الاقتداء بحجته لو كثر تاويا استنباف صلوة وقطعا بغيره شافيا
 وقاطعا بخلاف المنفرد ويلزمه السجدة سجدوا امامه يعني لو قام الى قضاة
 ما سبق به وعلى الامام سجدا تسود عليه انه يعود ولو لم يعد كما عليه
 انه يسجد في آخر صلواته بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجود بسجدة
 وان لم يحضر المبوق في سجدة اي سجدوا امامه وباني المبوق يتكبر
 الشتر في بخلاف المنفرد والاصح ليس له اجتهاد في كل حال خلاف
 الامام حتى لا يتغير فرضه بنية اقامة ولا باني بقراءة ولا سجدوا
 سجدة سجدا سجدوا ولا ما ابي لا باني بما تركه امامه بالسجود
 ما يقضي بالمحاذاة وعلى خطا القبلة مما امامه وكل ذلك من احكام
 المعتدي المبوق يقضي اول صلوة في حق التوارة واخر في حق السجدة
 حتى لو اورك ركعة من المغرب مع الامام ففي بعده ركعتين وقضيل
 بعبدة لانه اذا قضي ركعة فكانه صلى ركعتين بالنظر الى الشتر

في الاستنجاء يمنع البناء الا انه يصح ايضا والعراة ذاهبا وجائيا قبل
 لو فراد ذاهبا لنفسه وانما لا وقيل بالعكس والصحيح انهما لا في الاول
 ادى ركنا من الحدث في الثنا في المشي بخلاف التسبيح والتسليم والركوع
 اذ ليس فيها اداء ركن وطلب الماء بالاشارة عطف على الحدث العراة العراة
 وشراؤه بالثعاطف فيد به لظهوره في الصلوة بصرح الاجابات القبول
 والكلت قد راوا ركن بعد سبق الحدث الا اذا كانا اي احدثت والكلت
 نائما اي في حال نوم الحدث فانه ذلك لا يمنع البناء واخرج في المشي
 الصلوة في غيره كالصلاة بعد ما ظن انه احدث ثم ظهر طهره وعمل على الجدة
 بغير تشهد منافي الصلوة تحت الصلوة لوجوده في الصلوة ولو وجد
 منافي الصلوة بعده بلا صفة بطلت الصلوة لوجوده في الماني قبل تمامها
 خلافا لما في بطل الصلوة بقدره المتيم في الصلوة على استعمال الماء
 ورواية اي وبطل ايضا برواية المتوضي المقتدى بالميتيم الماء قال في الكفر
 وبطلت انه راى ميتيم ماء قال الربيعي المراد بالرؤية العذرة على الا حال
 حتى لو راى ولم يغير على استعماله لا تبطل ولو قدر بلارؤية بطلت فدار
 الامر على العذرة لا غير واعتقده بالميتيم لبطلان الصلوة عند رؤية الماء
 غير معتد لانه لو كان متوضي لصلته خلف ميتيم فرائي المقتدى الما بطلت
 صلوة لعلمه في الامام قادر على الماء باخباره وصلوة الامام تامة لعدم
 قدرته ولهذا غيرت تلك العبارة الى ما ترى ونزع الماسح خلفه
 بعمل سبر بانه كان واسفا لا يحتاج الى المعالجة في النزع وانما كان النزع
 بفعل عنيف تحت صلوة لوجوده واخرج في الصلوة وموقفه مدة مسحة
 انه وجد الماء وجعل مطلقا او تعلم الا في آية اي تذكره او حذر بامسح
 في غيره بلا اشتغال بالعلم والآتت صلوة لوجوده واخرج في الصلوة من
 في المتن المشهورة لفظ سورة مكان آية ولا يقيم الا على قولها

في

وقيل العاري ثوبا اي ثوبا يحوز فيه الصلوة وقدره المومي على الاركان
 فانما هو صلاته في ثوب فلا يحوز بناؤه على الضيق وتذكر فائتة عليه
 وهو صاحب الترتيب وكذا اذا كانت فائتة على الامام فقد كثر ما
 المؤتم بطل صلوة المؤتم وحده كذا قال الربيعي ولقد تم العاري امينا
 وطلب في المشي في الجود وخول وقت العصر للجمعة وزوال عذر المعدور
 وسقوط اجبة غير غيره ووجدان المصلي بالبغس ما يزيله ودخول الوضوء
 المذكور على مصلي القضاء وعدم ستر اجابة عورتها اذا كانت مصلي
 بغير خلع فاعتقت فانه هذه الاشياء مفعدة للصلوة بلا صفة عنده
 خلافا لما هو مبني على انه يخرج بصفته فرض عنده لا عند ما كما حرر
 ركن او سجدة فحدث او ذكر سجدة فحدث فانه في اعادها احدث
 فيه فلهذا وما ذكر فيه ندبا في انه فحدث في ركوع او سجدة وقضا
 وبنه فلا بد انه بعيد الركوع والسجود الذي احدث فيه لانه انما الركن
 انما هو بالانقار وهو مع الحدث لا يفتق فلا بد منه الاعادة ولو كانا
 فقدم دام المقدم على الركوع والسجود لا مكانه الا تمام بالاكتمال وان
 تذكر في ركوع او سجدة انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقتضا لا يجب
 عليه عادة الركوع والسجود ولكن انه اعاد يكون منه وبالبيع الصلوة مرتبة
 بعد ان كانا ام واحد فحدث الامام فلو كانا المقتدى رجلا فقام
 اي ذلك المقتدى امام بلا آية اي متعين بخلافه الاول انه لم يفر
 لما فيه من ضمان الصلوة كما ترى اول الباب ولعين الامام لقطع
 المراجعة عند الكثرة ولا حرام فيها ويتم الاول صلوة معتد بانه كما
 اذا استخلفه حقيقة والآي وان لم يكن ذلك الا صدر جلال صيا
 او احارة او خشي في صلوة في رواية لا يستخلفه في لا يصلح الامام
 وقيل لا في نفسه اذ لم يوجد منه لا استخلف قصدا وكذا الحكم فيما اذا كان

ذلك الواحد متينا او متفقا خلف المفسر او مقبلا خلف المفسر او في العضا
 اخذه رعا في كل الى انقضاء عهده ثم توفاه ودينه ولا يجيب الاستيناف في باب
 ما يوجب الصلوة **وهو بركه** **جاء** **بفد** **السلام** **عند** **الصلوة** **لانه** **السلام** **سواء**
 غير مفيد لانه ما لا ذكره في غير العبد كجمل ذكره في العبد ككلامه **وهو** **لانه** **لم** **يجد**
 بالعبد لانه ليس الا ذكره بل هو كلامه وتخطي بغيره **لانه** **الكلام** **مطلقا** **اي**
 سواء كان عذرا او سبعا او شيئا ما او قبيلا او كثيرا او ناديا **بما** **بشبه**
 كلاما متاخذا للهم البس في ثوبه **لانه** **السلام** **ذو** **جنت** **فلانه** **وعند** **السلام** **في** **لا** **يوجد**
 والا يوجب وهو يقول **انه** **في** **الكافي** **في** **ابن** **يوسف** **انه** **لا** **يوجد** **سواء** **كان** **موجعا**
 او ذكر جنبة او نارا او النار **وهو** **لانه** **يقول** **انه** **نفس** **فيها** **وهي** **النار** **لانه**
 سئل محمد بن مسلمة عن ذلك فقال لا يعطى في الغيبة قالوا لاخذ بهذا
 احسن للمفتوى لانه مما يتصلح المرفى اذا ارشد عهده **والنار** **قبيح**
 وهو انه يقول **اي** **والبكاء** **يصوت** **لوج** **او** **مصيبة** **لا** **تذكر** **الجنبة** **والنار**
 لانه الاين وكفه اذا كان من ذكركها صار كأنه يقول **السلام** **انه** **استلكت**
 الجنة واعوذ بك من النار ولو صح به لا يوجب **لانه** **كان** **موجعا** **او** **مجبنا**
 صار كأنه يقول **انا** **مصاب** **فخر** **وهي** **توضح** **به** **نفس** **كذلك** **في** **الكافي** **في** **موجعا**
 بل عذر بانه لم يكن مدفوعا اليه **اي** **مضطر** **لانه** **كان** **لنفس** **الصوت**
 انه ظهر حرف نحو **اي** **والنفس** **بعد** **السلام** **في** **مضطر** **لا** **اجتماع**
 البراق في طرفة لا يوجب كالمطاسر فانه لا يعطى **وان** **حصل** **كلام** **لانه** **موجعا**
 اليه طبقا واما اجبت **لانه** **حصل** **به** **حرف** **لم** **يكن** **مدفوعا** **اليه** **لانه** **يعطى**
 وانه كان مدفوعا اليه لا يعطى **كذلك** **لانه** **كان** **وتمت** **عاطس** **بالنفس**
 والثاني اوضح وهو انه يقول **برجك** **الله** **وجاف** **وهو** **لانه** **كلام** **النفس** **يعطى**
 به التماثل بينهم ولو قال **عاطس** **الله** **مع** **الله** **لانه** **ليس** **حرفا** **اعرفا**
 ولو قال **عاطس** **الله** **مع** **الله** **لانه** **لنفس** **برجك** **الله** **لانه**

بالفتوى

لانه

لانه بمنزلة قوله **برجك** **الله** **وهو** **لا** **يوجد** **لانه** **الطهارة** **وجواب** **خبر** **شعر**
 بالستر جاع بانه يقول **لانه** **وانا** **اليه** **راجعون** **بانه** **يقول** **الله** **وعجب** **بجمله**
 بانه يقول **بجانب** **الله** **والهزيمة** **بانه** **يقول** **الله** **الا** **الله** **ذكر** **اجواب** **لانه** **للم**
 بالتجديد ونحوه **اجواب** **بل** **اعلامه** **بانه** **في** **الصلوة** **جاز** **صلاته** **اتفاقا** **وقوله**
 بالتجديد ونحوه **لانه** **اجواب** **بالنفس** **بشأن** **من** **اتفاقا** **وقوله** **لانه**
 مضمون **لانه** **يتعلق** **في** **المصنف** **فأشبه** **النفس** **من** **غيره** **وهي** **على** **غيره**
 لانه تعليم وتعلم مكانه **كلام** **النفس** **قوله** **على** **غيره** **اما** **بشأن** **من** **المفتي**
 على المفتي **ويجوز** **غير** **المصلح** **على** **المصلي** **وحده** **مرفوع** **الامام** **والمفتي** **و**
 على **الشيخ** **كما** **في** **كل** **ذلك** **من** **الا** **اذا** **اقتضيه** **التلاوة** **وهي**
 الفتح نظره **ما** **لو** **قبل** **بما** **كانت** **فقال** **النجيل** **والنفا** **والجبهة** **فانه** **يفد** **صلاته**
 ان اراد به جوابا **والا** **فلا** **وان** **فتح** **على** **امامه** **لا** **يوجد** **استحسانا** **وقيل** **انه** **قوله**
 ما يجوز به الصلوة **لانه** **لا** **ضرورة** **اليه** **وقيل** **انه** **انتقل** **اليه** **ايه** **اخرى**
 ففتح عليه **نفس** **صلوة** **الفتاح** **وكذلك** **صلوة** **الامام** **انه** **يقوله** **لعدم** **الحاجة**
 اليه **ويستغنى** **للمفتي** **ايه** **لا** **يتعلق** **بالفتي** **اذ** **ربما** **ينكر** **الامام** **فيكون** **المتعلق**
 بلا حاجة **والامام** **ايه** **لا** **يجب** **اليه** **بل** **يرجع** **اذا** **قرا** **فقد** **الغرض** **والا** **انتقل**
اليه **ايه** **اخرى** **والكل** **وشره** **لانه** **بينا** **في** **الصلوة** **ولا** **قوى** **بين** **العهد**
والنبي **لانه** **حالة** **الصلوة** **فذكر** **هذا** **اذا** **لم** **يكن** **بين** **استانته** **ما** **كول**
اما **اذا** **كان** **فان** **تلاوه** **لا** **تف** **صلوته** **كما** **سبانه** **وسجوده** **على** **كسبه** **وهي**
ايه **يوسف** **نفس** **سجدة** **لصلوة** **في** **لوا** **عاد** **بما** **على** **موضع** **طاهر** **لانه** **اذا** **اداء**
على **البنية** **كالعدم** **لانه** **الصلوة** **لا** **يجزى** **في** **اذا** **اف** **بعضها** **فكلام**
بجفاف **وضع** **يديه** **وركبته** **عليه** **فانه** **صلوته** **يجوز** **لانه** **وضعها** **عليه** **كذلك**
الوضع **اصلا** **ونكرت** **وضعها** **لا** **يجزى** **بجفاف** **الوجه** **فانه** **نكرت** **وضعها**
بمنعه **واذا** **ركن** **اذا** **كان** **بكتف** **عورة** **او** **جانبه** **لانه** **لو** **كشفت** **عورته**

وساير محله

فانه المصنف ما اذا ركعت وضعا على الارض
 لا يخرج جوار الصلوة بخلاف الوجه فانما عليه

صلى الله عليه وسلم في الحجاب والركعة او الارض

للصور المذكورة في قوله قيام الامام في المحراب وحده لانه يشبه بالكتاب
 لا قيامه في المحراب وسجوده فيه لا تنقأ سبب الكراهة وكذا يكبره قيامه على راسه
 وحده والقوم على الارض انتهى عنه ايضا وللتبني وكذا في الحج لا يشبه
 اختلاف المكانين فكانت شبا ولا في قبة ودرا بالامام ثم قدرا لارتقاء قبة
 ولا بابس بها ودرا ذكره الطحاوي ورواية غير له يوسف وبعل مقدار فذراع
 وعلمه لاعتقاد وان كان مع الامام بعض القوم لا يكبر في الحج والارض للمعنى الموجب
 الكراهة والقيام خلف صيف فيه اي في ذلك الصيف رغبة للهيمنة
 وليس ثوب فيه تقاوير لانه يشبه حامل العلم وان يكبر بين ثورا وكافون
 فيمنار كمن يشبه بعبادة المجهول لا نعم يعبدون الحجر او يكون فوق راسه
 او خلفه او بين يديه او تحته صورة لمحدث جبريل عليه السلام انما لا دخل شيئا
 فيه كلب او صورة وارتداد كراهة انه يكون امام المصلين ثم فوق راسه ثم على
 ثم على باره ثم خلفه وفي النهاية انه كان التمثال في موضع الظهور لا كونه لانه لا يشبه
 عبادة وفي اجماع الصغير اطلاق الكراهة الا انه يكون صغيرة او مقطوعة الرأس
 او غير ذى روح فانما اذا كانت كذلك لا تعبد فلا يكبر وصلاته حاسرة راسه
 لتكامل وعدم المبالة لا لتدليله لو كانت لم يكبر او لصلاته وهو مرفوع
 الاختين اي البول والغايط وهو جملة حالته اي حالته حال مدافعة لهما
 اخرج للنهي عنه وصلاته في ثياب البذلة وهي ما تلبس في البيت ولا يشبه
 بالاكابر وسجده من الدراب للنهي عنه ايضا لا اي يركع قنل حية وعرب
 في الصلاة لمحدث ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام امر بقتل الاسوديين
 في الصلاة بحجة والعقوب ثم قيل انما يقتل اذا تمكن من قتلها بفعل كبير لغرب
 واذا احتاج الى المعالجة لم يشف فتفد وذكر في المبسوط انه لا تعقب في الصلاة
 رخصة كالمشي في الحديث والاستغفار من البزور ولا الصلاة الى جمل فاعده يمشي
 وقيل كونه الصريح ما ذكرنا لا روي انه عليه السلام اذا اراد ان يصلي في الصلاة امر بركعة ثم

الاطل

الركعة الاولى لا عليه السلام
 امر بركعة وهو في الصلاة
 ان يجلس بين يديه او اداها

ان يجلس بين يديه ويصلي الى مصحف او سيف متعلقين لانهما لا يعبدان
 فالكراهة باعتبارها وان قال بعض كبارهم ان اول السجدة لانه الجوس لا يشبه
 اللاب بل الحجر او عراب طينه تقاوير لانه امانه وكثرة للصورة وليس
 بتعظيم انه لم يسجد عليها اي الصورة بانه كانت في موضع جلوس وقبائه
 فان السجود عليها تشبه بعبادة الاوثان كذا النقط كذا ههنا كالفصل في
 في عبادة الكثر ووجه الفصل بين الكلامين انه الثاني في غير متعلق بالصلاة
 بكبره الوطى والبول والنجس والنفوس فوق سجدة لانه ثباتي احترامه
 لانه سطح المسجد حكمه لو قام عليه معتد بالامام صح ولو صعد اليه المكنتف
 لم يفت اعتكافه ولم يحل للحائض والحيتب الوقوف عليه لا فوق بيت
 فيه سجد واما ادعاءه للصلاة في البيت بانه كان له محراب لانه ليس
 بسجد حتى جاز بعبادة فلم يكمل حرمة المساكن كذا في الكافي وكبره غلق بابيه
 لانه مصلى المسلمين فلا يقع منه عنهم قالوا هذا في زمانهم وفي زماننا
 لا بابس به في غير اوان الصلاة او لا يؤمن على مناع المسجد لا كونه تشبه
 بالبحر وسجده بترتيب مقوم بحلب من الهند ومار الذهب بحاله
 ارسل الباني واما المنوي فيمنع قيمة مازنيه به اذا فعل ذلك في مال
 الوقف فراء بعد النكاح من وسط السورة لا كونه وقيل كونه فراءه خاتمة
 السورة في ركعتين يكبر وكذا خاتمة سورة في ركعة او سورتين في ركعتين
 وقيل لا يكبر فيهما جميع بين سورتي ركعة لا يكبر وقيل يكبر ولو كرر سورة
 في الركعتين يكبر الا في النقل ويشق انه لا يفصل بين الركعتين بسورة
 او سورتين وانما يفصل بسورة كونه في الغيبة فراء في الركعة الاولى
 المعقودتين قال بعضهم ثراء في الثانية بخاصة وشي من البقرة وقال
 بعضهم يعيد قل اعوذ برب الناس في الثانية كذا في اخباره فراء
 في الاولى قل اعوذ برب الناس فراء في الثانية ايضا فراء بعض السورة

لا يعبدون

مجلس في زمن الحسين عليه السلام في الصلاة

والقنوت في الوتر بعد الركوع ولنا انه منسوخ لما روينا ولا متباعدة
 في المنسوخ فصار كما لو كانت في المحاذرة حيث لا يتبعه كل ركعة
 فاما لتباعدة فيما يجب متباعدة وقيل بقيد حقيقة التي هي لانه ان كانت
 شريك الداعي والاول اظهر فوجب المتابعة في غير القنوت ومنه
 لم يحسنه القنوت بسبب انه يقول اللهم اغفر لي مرات ثلثا وهو اختيار
 الامام ابو الليث او يقول اللهم ربنا آتنا الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقتنا غدا بئنا وهو اختيار سائر المشايخ كذا في معراج الدار
 تذكر انه ترك القنوت في الركوع متعلق بتركها والقيام منها
 الركوع الركوع لم يقف فيه اي الركوع لانه ليس محلا للقنوت ولو قف
 في القيام بعد الركوع لم يعد الركوع لانه الركوع فرض والقنوت واجب لا يجوز
 رخص الغرض لا قامة الواجب وسجد السجود والاقنوت من محله
 الاصل ركع الامام قبل فراغ المقتدي منه اي القنوت متباعدة اي
 قطع المقتدي القنوت وركع الامام لانه ترك المتابعة بغير الصلوة
 وركع ترك القنوت بخلاف التشهد بغيره اذا سلم الامام قبل فراغ
 المقتدي من التشهد لا يقطع التشهد ولا يتابعه السلام اول لا يلزم
 هنا من تركها في الصلوة او ترك المقتدي الامام في الركوع من ثلثة
 اي الركعة الثالثة من وتر رمضان كما في المقتدي بتركها للقنوت لانه
 ادراك الركوع او ركعة في القيام قنوت في الركعة الاولى او الثانية سجدا
 لم يقف في الثالثة لانه تكرار القنوت غير مشروع لما في غير احوال الوتر
 شروع في بيانه احوال النوافل فقال سن سنة موكدة ركعتين قبل الفجر
 وبعد الظهر والعشاء وستين اربعين بسلامة حتى لو اداها بسلامتين
 لا يكون معتدا بها ولهذا لو نذر ان يصلي اربعين بسلامة فصلى اربعين بسلامتين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

لا يخرج عن الله وبالعكس يخرج كذا في الكافي قبل الظهر والجمعة وبعد ما ارجحة
 والاصل فيه قوله عليه السلام من ثلثة عشر ركعة في اليوم والليلية
 بنه الله تعالى ببيان اجتهد وفتر ذلك صلى الله عليه وسلم على نحو ما ذكرنا وبث
 اربع قبل العصر والعشاء وبعد العشاء بسلامة وست بعد المغرب
 بسلامة وكذا في باقي نفل النهار على اربع بسلامة والليل على ثمانية لانه
 وردت في صلوة الليل ثمانية وفي صلوة النهار اربع ولم يرد
 بالزيادة فكسره لانه لا دليل عليه لا يثبت والافضل فيها اربع الليل
 والنهار ربيع اربع اربعة وعندهما في النهار ربيع وفي الليل ثلثة وعند
 ان افق فيهما ثلثة لا يصح على الية عدم في القنوت الاولى في اربع قبل
 الظهر والجمعة وبعد ما ارجحة واذا قام الى الثالثة من فوات الاربع
 المذكورة لا يستفتح اربعا بغير سبب فانك اللهم لانها كذا كانت
 الغرض من هذا الاختلاف في وجوب سجدة السجود على غير زاد على التشهد
 فيها وفي البواقي من فوات الاربع وهي ما سطر المذكورات يصح في
 لانه كل شفع منها بغير صلوة مستقلة لانها شبه العزيمة فيها ملول
 القيام اول من كثر السجود وقوله عليه السلام افضل الصلوة طول القنوت
 اربع القيام ولانه القراءة تكثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود وبكثرة
 التسبيح والقراءة افضل منه وستين تسبيح المسجود وهي ركعتان قبل العشاء
 لقوله عم اذا دخل احدكم المسجد فوجد خمسين ركعة فليصل ركعتين واذا الف من
 بنوب عنها كذا قال الربيعي ونذرك ركعتان بعد الرضوة لقوله عليه السلام
 ما من احد يتوضا ويحسن الرضوة ويصل ركعتين يقبل بقلبه ووجهه
 عليهما الا وجبت له الجنة واربع فصا عدا في الضحى لما روت عائشة
 رضي الله عنها انه عليه السلام كان يصلي الضحى اربع ركعات ويتردد ماشا
 فوض القراءة في ركعتي الغرض بغير ان القراءة فرض في ركعتين في الغرض

غير متيقن في لو لم يقرأ في الكلي أو قرأه ركعة فقط فسدت واجبة الأولى
 حتى لو تركها فيها وقراءته الأخرى جازة صلاة ويجب سجود السجود سبها
 وبأنه عند وفرة في كل النفل والوتر ما النفل فله كل شفع منه صلوة على
 والقيام منه إلى الثالثة بمنزلة حرمة مبتدأة ولهذا لا يجب التوجه الأول إلا
 ركعتان في المشهور في الصلاة ما دام الوتر فلهما جازيا كما ذكرنا في النفل مشروع
 وقد احتراز على مشروع فلهما كما إذا ظل أن لم يصل فرض الظهر فشرع فيه
 فتذكر أنه قد صلاه ما شرع فيه نفلا لا يجب أنما أنه حتى لو نقصه لا يجب النفل
 ولو عند الغروب والطلوع والاستدأ فوجب الغناء بالاقاء وقد
 تحققت في أول كتاب الصلاة ما في الأربع ففي ركعتين لو نقص الأول
 أو الثاني بينه أو شرع في أربع ركعات النفل أو في الشفع الأول
 فخطأ لأنه أفده ولم يشرع في الثاني وكل شفع من النفل صلوة على حدة وبأن
 لم يشرع وقعه على الركعتين وقام إلى الثالثة وأما بقية الشفع المبني
 فقط لأنه الأول فقدم وأما الثاني فقدم فضاؤه أو لم يقرأه ههنا
 الشفعين لأنه الأصل عندنا حيث أنه تركت القراءة في الركعتين يبطل التوجه
 في إحدى الركعتين لا يفسد الأولى فإذا لم يقرأ في الشفع الأول بطلت الركعة
 أو لم يقرأ في الشفع الأول فأنشأ بغيره يبطل التوجه فلهما به يلزم
 فضاؤه لا يبطل التوجه لم يشرع في الثاني أو في الشفع الثاني لأنه الشفع
 الأول فقدم والثاني فقدم فضاؤه وبقي التوجه فتح الثاني أو في إحدى
 الركعتين الشفع الثاني لأنه الأول فقدم وفي الثاني فقدم فضاؤه أو لم
 في الشفع الأول واحد الركعتين في الشفع الثاني لأنه الأول يبطل التوجه
 فقدم فضاؤه ولم يشرع في الثاني لا يبطل التوجه وفي ركعات أربعاً أنه لم
 لم يقرأ في إحدى الركعتين لأنه إذا لم يقرأ في إحدى كل منهما فضاؤه
 كل مع صحة مشروع فقدم فضاؤه الركعات أو تركت القراءة في الشفع الثاني واحد

فترم فضاؤه الشفع الأول لم يشرع في
 لا الثاني فضاؤه الشفع الأول يبطل التوجه
 التوجه في
 آتية أحد الركعتين الشفع الأول
 لأنه عند فترم فضاؤه صح

الركعة

ركعة الأولى لأنه لما تركت في أحد الأول فضاؤه وبقي التوجه فضاؤه مشروع
 في الثاني وإذا لم يقرأ في الثاني فضاؤه ولو لم يقرأ في الأربع ولا فضاؤه
 أنه لم يقرأ فيهما أربعاً فضاؤه ولو لم يقرأ في الأربع ركعات من النفل ولم يقرأ في الشفعين
 كأنه ينبغي أن يقرأ في الشفع الأول ويجوز فضاؤه لأنه لكل شفع من النفل صلوة
 ومع ذلك لا يفسد قياساً بالوتر كما سبنا في تحقيقه في باب سجود السجود
 أو نقص بلكه تشهد أو لا يزال يقرأ في أربع ركعات من النفل في كل ركعة
 بعد التشهد ثم نقص لا فضاؤه عليه لأنه ما وجب أو لم يشرع في الشفع
 الثاني فيجب فضاؤه ويتنقل فاعدا مع قدره القيام ابتداء وكره بقائه
 إلا بعد أربع قدره على القيام جازاً أنه يشرع في النفل فاعدا وأنه شرع
 فيه فأنما يذكر أنه بعد فترم القدرة على القيام وإذا عجز له عذر لم يكبره
 ويتنقل ركباً خارج المصروع وكل موضع يجوز له أن يقرأ في الصلاة فيه
 وسبباً في التفتيد به في الشرايط السفر ويجوز في المصروع موضعاً يكون
 سجوده أخف من ركوعه ولو كان صلوة لا غير القبلة لأنه النفل غير تحققة
 بوقت فلو التزموا السجود واستقبلوا القبلة انقطع عنه النافلة بخلاف
 الغرضين فأنها تحققة بوقت فلا يجوز على الدابة إلا الضرورة وكذا الرجا
 من الوتر والمندور وما شرع فيه فضاؤه وصلوة الجماعة وسجدة تكبيرة
 على الأرض وأما ما في الروايات فتوافل وغيره حيث أنه ينزل سنة العجز
 لأننا أذكره غيرنا وبني تنزيهه يعني إذا أخرج ركباً ثم نزل في الركعة يعني
 إذا أخرج غير ركبت ثم ركب لا يبيح لأنه أفده ما شرع فيه لأنه في الأول
 يؤديه الحلال ما وجب وفي الثاني انعقد التوجه موجهة للركوع وسجود الركعة
 أو أخره بالإباء وسبباً في زيادة كلام فيه بالصلوة على الدابة أي السجدة
 المتروكة جمع تركه ويصح الأصل اسم للركعة وسبباً في تركه لا سبباً
 الخامس بعد أربع ركعات بالجلوس ثم سميت كل أربع ركعات تركه تركه جازاً

لما في آخرها من التروكة وهي سنة رسول الله عليه السلام أو قد وقع عليه السلام
 أقامها في بعض البيات وبين العز في ترك المواقفة عليها وهو حشبة البيت
 علينا ثم وأقلب عليها الخلفاء الراشدون وقد قال عمر عليكم سنة وسنة
 الخلفاء الراشدين من بعدني وهي سنة لأجل والفتا قال بعض الروا
 سنة لأجل فقط وأجماعة مما أي التروك سنة على الكفاية حتى لو ترك
 أهل المسجد أساؤا ولو أقاموا البعض فالمتخلف تارك العزيمة ولم يكن
 مبنيا أو قد تخلف بعض الأئمة وغيره يوسف ~~عنه~~ قد عاها يصلي في
 كما يصلي مع الإمام فضيلة في بيته أفضل والجمع في الجماعة في البيت فضيلة
 والجماعة في المسجد فضيلة أخرى فمنها حال واحد الفضيلين وترك العزيمة
 الزائدة كذا في الكافي وإن كانت لا يقع أصلا إلا بالجماعة ولا منفرد
 لأنه القضاء من خواص الفرض وما يتبعه من الموكدات وسببنا خبرنا إلى
 أنها ثلاث الليل الأولى هي خمس من وجبات لكل أي لكل من وجبة
 تسليمنا فيكونه التسليمات عشرة والإمام والقوم يأتون بالنشأ
 في كل كبيرة الأفتتاح ويجلس بين الركعتين قدر تركه كذا أبي
 والوتر لأنه المتوارث من العجالة منوانه الله عليهم أجمعين إلى يومنا هذا
 ويريد على التشهد الإمام يريد على التشهد الصلوة على النبي عليه السلام
 الأثر على القوم في بيوتهم والسنة الخمسة مرة وكيفية ليلة البعث والعشرين كثير
 الأجواز أنا ليلة العذر ولا يترك الختم لك أي القوم وقيل القائل من
 الاختيار الأفضل في زماننا قد رما لا يتقبل عليهم صلوات الله وحده عليه
 يصلي التروك بالإمام ولو تركوا العجزة الفرض لم يصليوا التروك جماعة ولو لم
 أي التروك بالإمام صلى الوتر ولا يوتر أي لا يصلي الوتر جماعة خارج منضما
 بالاجتماع ولا يصلي لقلوبا جماعة الإحياء رصفته وغيره من الأغنياء في
 أنه التطلع بالجماعة أغنيكوه إذا كان على سبيل الدعاء أو لا اقتدى واحدا وانما

بأحد لا يكون وإذا اقتدى ثلثه بأحد اختلف فيه وإن اقتدى أربعة بأحد
 كره اتفاقا كذا في الكافي **باب أدراك الرقبة** استسرع بها علم
 أنه الأصل في نفق العبادة قصدا بلا عذر حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم
 وإنه النفق للأكمال الحال منته فيجوز كنفق المسجدة للإصلاح ونفق الظلم
 بالحق والصلوة بجماعة عزية على الصلوة منفردا فجاز نفق الصلوة
 منفردا لأجل أن فضل الجماعة إذا اقتدر هذا فاعلم أنه من شرع في ونفق منفردا
 إذا أقيمت أي شرع الإمام في تلك الرقبة قطعها جبر لقوله الشرع
 واقتدى بالإمام أنه لم يسجد للركعة الأولى لأنما يحمل القطع للأكمال أو يسجد ويح
 في غير رباي لأنه لم يقطع وصل ركعة أخرى ثم الصلوة في الثاني ولو
 الأكثر في الشافعي ولا أكثر حكم الكل فقبلة شعبة الفرائض وحقبة لأجل النفق
 فكذا استبرهنة أو قبلة أي الرباعي كمن قسم إليها أخرى لتبصر ركعتين نافلة
 ويجوز فضل الجماعة بقطعه وإن صلى ثلثا منه أي الرباعي أتم أي قسم الربا
 أخرى لأنه قد أدت الأكثر ولا أكثر حكم الكل فلا يجزئ النفق لأتم أي
 اقتدى مستقلا إلا في العصر لأنه النقل بعده مكره والشرع في النقل لا يقطع
 لأنه ليس للأكمال واختلف في سنن الركعة إذا أقيمت وجمعة إذا حطب
 فقبل يقطع على رأس الركعتين لأنها نوافل ركعتين بروي ذلك في الجماعة
 وقيل بتمها أربع لأنها بمنزلة صلوة واحدة والقطع هنا ليس للأكمال بخلاف الظاهر
 لا يخرج أحد من سجدة في غير غيراته يصلي فيه إلا مقيم جماعة أخرى أير
 من ينظم به أمره بأن يكون مؤذنا مسجدا أو اماما أو من يقوم بأمر جماعة يتبعون
 أو يعلون بغيره وفي النهاية أنه يخرج يصلي في مسجد حثية مع الجماعة فلا بأس
 مطلقا من غير قبة بالإمام والمؤذن والأصلي الظهر والعشاء ومرة بغيره
 كان صلوة فرض الوقت لا يكون من بعد الصلاة لأنه قد جاب أي الله تعالى
 حرة فلا بأس في تركه بناء ولا يخرج من مسجد أحد عند الحاجة لأنه من خرج منهم في لغة

فمنه ما مشقة

أنه لا يصلي جماعة إلا في الصلاة

الجماعة عينا ما اذ تجتمع ان لا يري جواز الصلوة خلف اهل السنة المعتبرين
 اي منجم جماعة اخرى فلا يثبت سجدة ومصلح الفجر والعصر والمغرب حرة
 فانه لا يخرج من الجماعة كراهية النفل بعد ما كان سبوق لا مصلح الظهر والعشا
 فانه لا يخرج بعد الاقامة لجواز النفل بعدها خاتمة فوات الجماعة في الفجر
 بترك سنة ويقتضى لانه ثواب الجماعة اعظم والوعيد بتركها اشد فكأنه احوال
 فقتلها اولى ومدرست ركعة منه اي الفجر صلايا ارسنه يعني انه من يتوقع اذ كان
 ركعة من فرض الفجر صلى السنة وانه فوات عنه الركعة الاولى ولا يفتقر الى سنة
 الفجر الا بتعاقب الفرض اذا فوات معه قضاها مع الجماعة او وحده والعين
 في السنة انه لا تقضى باختصاص الفضا بالواجب لكن ورد في بعض النسخ
 قبل الزوال تنعكس للفرض وهو ما روي انه عزم قضاها مع الفرض عذارة ليلة
 التعر يس بعد ارتفاع الشمس فيبقى ما وراه على الاصل وفيما بعد الزوال
 اختلاف المساجد واما اذا فوات بلا فرض فلا تقضى عندها وقال محمد
 احب الي ان يفتقر الى الزوال ولا يقضى قبل طلوع الشمس لا جاز كراهية
 النفل بعد الصبح وفي الظهر تركها مطلقا ارسوا ادرت ركعة منه ولا يس
 الظهر فقتل سنة الفجر في قالوا لو كان العالم مرجحا للفتوى له تركت سائر
 السنن الا سنة الفجر كذا وقضاها قبل شعيرة اي الركعتين اللتين بعد الفرض
^{سجدة} وهذا عند البيهقي وعند محمد قضاها بعدهما ونفل حرام الدين القليل
 الاختلاف على العكس ولا يقضى غيرهما الى السنن فانها لا تقضى بعد الوقت اجماعا
 واختلفوا في قضاها بتعاقب الفرض والوجه ان لا تقضى وفي اختصاصه لوصلي سجدة
 او الرابع قبل الظهر ثم اشتغل بالبيع والشراء او الاكل فانه بعيد السنة اما
 باكل لقمة او بشربة ما فلا يبطل السنة وقبل الظاهر انه لا يعيد بترك
 سنن الصلوات الخمس انه لم يرها حقا كقوله الا انتم كذا في الكافي مدرست
 ركعة من فوات الرابع كالظهر والعصر والعشا مدرست فضل الحائلي

با واختلف في مدرست الثلث والاصح يعني انه من ادرت ركعة منها ادرت
 فضل الجماعة لوجود الاشتراك معهم كمنه لم يثبت باجماعه اذ فاته الاكثر ولهذا لم
 لا يصلي الظهر مع الامام ولم يدرت الثلث لا بحيث لان شرطه ان يصلي
 مع الامام وقد انفرد عنه بثلاث ركعات وانه ادرت معه ثلث ركعات وفاته
 ركعة فخطا له الجواب لا بحيث لانه بحيث ببعض المخوف عليه بخلاف الاصح
 لانه خلف الامام حكاه وهذا لا يقرأ فيما سبق به وذكر شرطه ان يصلي لانه لا
 حكم الكل وروى عن ابي يوسف انه الاصح ايضا لا بحيث الا ان يقول صليت
 الامام وهو ايضا كذا قالوا ولم يتفرعوا لمدرست ركعتين اقول وجه عدم التفرض له
 انه حكمه بغير حكم الاخرين فانه مدرست ركعة اذا ادرت فضل الجماعة فاجب ان يدرت
 مدرست ركعتين واذا اختلف في كون مدرست الثلث مصليا بالجماعة فاولى ان
 لا يصلي با مدرست الركعتين فتدبر من امن فوات الوقت ينقطع قبل الفرض
 يعني انه من فاته الجماعة فما راد ان يصلي الفرض منفردا فهل ياتي بالسنة في حال
 لا ياتي بها وانه فاته الجماعة الا اذا ضاق الوقت في بترك اقتضى بترك فوفى
 حتى رفع الامام ركعة فانه الركعة يعني اقتضى بامام بالرفع فوقف الامام راسه
 لم يدرت ركعة لغزوت المشرقة فيه المستند لغزوت الركعة بخلاف ترك الركعة
 امامه فيه يعني اقتضى بامام فركع قبل الامام فوقف حتى لحقه اياه جازلا فالركعة
 لوجود المشرقة ركعة في جوه **باب فساد الترتيب بين الفروض**
 والتمتراد في وقفاة فرض على معنى ما يفرق اجماعا بكونه وقد مر ان لا ينعى ان
 الكل ان كانا فائتا لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينها وبين التمر
 وكذا ان كانا البعض فائتا والبعض وقتا لا بد من رعاية الترتيب فبقية الغائبة
 قبل الوقتية وعندهما لا ترتيب بين الفروض والتمتراد لانه سنة عندهما ولا ترتيب
 بين الفروض السنة والاصل في لزوم الترتيب قوله عليه السلام من نام عن صلوة
 او نسيها فلم يذكرها الا وهو يقبلي مع الامام فليصل اليه هو فيها ثم يفيض اليه

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

تذكر ثم يعيد إلى صلي مع الامام وقد صرح شيخ الهداية بأنه خبر مشهور عن عتبة العلماء
بالقول فيثبت به النقص العيني كما في الحديث الوارد في الحجازة فانه مطلق على قوله
الترتيب بين العوض فرض حصة من العوض ذكرها فاضا ما ينافي ذلك
الحصة فسادا موقوفا عندا في حيفه وضدت عندهما بلا توقف لكن عندا
فسد وصف العوضه وعند محمد اصل الصلوة انه ادى فرضا سادس كل
ابر السنة عنده من وصف الفرضية وان قضاءه اي ذلك القابيل قبل
الادس بطل فرضية الخمس فيصير نفلا عندا في حيفه كما كانت كذلك عندا
قبل قضاءه لهما انما احسنت ادبت مع قلها بلا ترتيب فعدت فلا تنقلب
صحيحة والكثرة المحاصلة باب ادس انما توتر فيه وفيما بعده حيث يعيها اتفاقا
لا في الحصة الماضية كما ان العكس المعلوم اذا تركت الاكل ثلث حرات يثبت لكل
فيما بعد الثلث لا في اوله في القول بغير الحصة ملاحظة وجوب الترتيب
فيما دون السنة وفي القول بالتوقف ان وجوب الترتيب انما هو القليل
دون الكثير فلما احتل على انه يودي الى ادس فيبلغ الى الكثرة فلا يراعى الترتيب
فتمت الحصة وانما يقع القابيل قبل ادس ويبقى قليلا فيراعى الترتيب
فيعد فصار لم يقع اجزاه بالالف ومع ان الكثرة الموجبة لسقوط الترتيب
قائمة بجميع السنة مستندة اولها كبر المستندات فكانه صلى الله عليه وسلم
حال سقوط الترتيب فوقع صحيحه وانما لم يبطل الاصل عندا في حيفه ولا في
لا يبطل الوصف بما يخصه لا بوجوب بطلان الاصل كما في صوم كفارة
مفسر اذا ايسر حيث لا يقع بل يصير نفلا فلم يخرج من ذكره انه لم يوتر
نفع على قوله بين العوض والوتر وفيه خلاف لهما بناء على انه الوتر واجب
عنده وتسنة عندهما ويسقط الترتيب بفوت سنة من العوض فانه القابيل
من يبلغ الكثرة بخروج وقت الادس فيكون واحدا من العوض مكررا فيصير
ان يكون سببا لتخفيف سقوط الترتيب الواجب بينها انفسا وتبنا وادس
فراى كثره
اعبارها

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

اعبارها بالاصل فيه القضاء بالاغناء ثبت انه علقا رخصا عنه انما عليه قبل
من يوم وليلة ففقط الصلوات وعار بن ياسر انما عليه يوما وليلة قضاه
وعبد الله بن عباس رخصا عنه اكثر من يوم وليلة فلم يعين قول على انه التكرار
معتبر في التخفيف ويسقط ايضا بعض الوقت فانه بقي منه اي الوقت
ما يسع بعض الغزوات مع الوقية بعض ما يسعه من الغزوات مع اربع الوقية
كما اذا خانت العشا والوتر لم يبق من وقت العشاء الا ما يسع خمس ركعات
يقض الوتر ويؤدي العشاء عندا في حيفه واذا خانت الظهر والعصر لم يبق من وقت
المغرب الا ما يسع فيه سبع ركعات يعلى الظهر والمغرب ويسقط ايضا ما يسع
فيعيد العشا والسنة لا الوتر من علم انه صلى العشا بلا وضوء والاخرين به
يقض انما في ذكره الوقت انما صلى العشا بلا وضوء والسنة والوتر به يعيد السنة
اذا لم يقع او السنة قبل العوض مع انما ادبت بالوضوء لا مانع للوضوء اما الوتر فمطلوب
مستقلة عنده ففقد اداؤه لانه الترتيب بين العشا وفرض لكنه اور الوتر بغير
انه صلى العشا بالوضوء فكانه يابسا ان العشا وفيه تسقط الترتيب عندهما
يقض الوتر ايضا بغير للوضوء لانه سنة عندهما ويسقط ايضا بالطن المعبر فاذا
الظهر فاذا تركت العشاء فافاض في العشاء وحصل العصر فاذا ظهر حارة
العصر فخرج على قوله بالطن المعبر فانه اذا صلى الظهر ويذكر انما لم يصح العشاء
ظهر فاذا فاض في العشاء وحصل العصر وهو ذكر لظهر كجوز العصر اذا فاض عليه فله
حال اداء العصر وهو من معتبر لانه معتبر فيه ذكره الزيلعي اجتمعت الحديث والبدعة
جارت الوقية بتذكر الحديث ولا يعود الترتيب ليعود الكثرة الى الظاهر
وقد ترك صلوة شهر متلاحق سقط الترتيب فاخذ يودي الوقية
فترك فرضا قوله فيخرج الى نفع على قوله اجتمعت الحديث والبدعة لانه فانه
اذا اخذ يودي الوقيات صارت غزوات الشهر وقية وهي مطلقة
للترتيب فاذا ترك فرضا يكون من ذكره اداء وقية او قية صلوة شهر

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

الا اذا عذر او شين عطف على قوله ترك صلوته شدة وتفرغ على قوله والا يعود
 الترتيب الى اي وضع وقته من فقه صلوته شدة الا واطرة او شين فانه اذا عذر
 كذلك قلت الغوايب ولا يعود الترتيب فتصح اداء الرقبة ومن بعض المتأخرين
 انه قلت بعد الكثرة عاد الترتيب رجاء له غير التاويل بالصلوة والاول اختيار
 شمل الاثني وخز الاسلام وقال ابو حفص الكبير وعليه الفتوى اذا كثرت الغوايب
 فاشتمل لغنا يحتاج الى تعيين الغلة والعصر وتكونها وينوي ايضا ظهر يوم
 كذا وعصر يوم كذا اذ عند اجتماع الظاهر في الذمة لا يتعين احدهما فاصلا
 الوقت كاختلاف السبب واختلاف الصلوة فانه اراد تسهيل الامر عليه
 نوى اول ظهر عليه واجزه اي اخر ظهر نوى الاول وصح فيما يليه يصير اول وقتنا
 لو نوى اخر ظهر عليه وصح فيما قبله يصير اخر فيحصل التعيين كذا الصوم اي كما
 يحتاج الى التعيين في الصلوة يحتاج اليه ايضا في الصوم لو كان ما عليه من
 من رمضان فينوي اول صوم عليه من رمضان الاول او الثاني او اخر صوم
 من رمضان الاول والثاني والا اي وان لم يكن من رمضان فلا يحتاج الى
 التعيين في لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد ففقه يومين من رمضان
 جاز لانه السبب الصوم واحد وهو شهر وكان الواجب اكمال العدد والسبب
 في الصلوة مختلف وهو الوقت وبما خلا السبب الواجب فلا بد
 من التعيين كذا في اختلاف الصلوة وشرح جمع الفتاوى اذا وقع الغائبة
 ينبغي ان يفرضها في بيتة لاني المسجود لا يقف الناس على ذلك لانه يافض
 الصلوة غير الوقت معصية فلا ينبغي ان يطلع عليه غيره وفي قوله رجل فانه صلا
 كثره في حال الصوم ثم فرض فرضا بفترة الوضوء فكان يصلي بالبيت ولا يقف على
 الركوع او السجود ويصلي بالايام فاذا في الغوايب في فرض هذه الصلوة جاز
 ولو قف على القضاء ليقط القضاء **باب** اذا عذر القيام لم يحصل
 قبلها الصلوة او غيرها او خاف ربا دبره لم يرض او خاف بطله الرتبة اي سبب القيام

او

او خاف دوران الاس او عذر للقيام كما شديدا فقد جازب اذا عذر كيف شئت
 على الترتيب وعذر وصلى فاعدا بركوع وجود وان قد رخص القيام قائم باي كان فاذا
 على التكبير قائما او على التكبير وبعض المرأة فانه يوتر بالقيام قال الشيخ الاية المذهب
 الصحيح ولو ترك هذا خفت انه لا يجوز صلوته وان عذر اي الركوع وجود للقيام
 او في فاعدا وهذا افضل من الايام قائما ولكن سجوده اخفض منه ركوعه لانه الايام
 قائم مقامها فخذ حكمها ولا يرفع اليه شئ اليس عليه لقوله صلوا لم يرض دخل عليه
 عارضا انه قد ترك السجدة على الارض والسجدة والافاوم وكذا رفع اليه شئ
 وخفض راسه او سجد على لا يجزئ ولا يسقط جسامته جاز ركوعه والايام
 والا فلا وان عذر اي العقود او من سئلها ورجله نحو العملة لقوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم يصلي المرفوض قائما فانه لم يسقط قاعده احاطا لم يسقط نقاه يوفى اياما
 فانه لم يسقط فانه باحق بقبول العذر منه وينبغي ان يوضع تحت راسه
 وبادة ليستب القاعده وتبين من الايام اذ حقيقته الاستلقاء يمنع الايام
 للصحيح فكيف للمريض كذا في الكافي وان عذر الايام اخذت الصلوة فداشاة
 الى ان لا تسقط ولا يبرى بعينه وحاجبه وقيل له لا رونا وفيه خلاف زفر من
 في صلوته يتم ما قد رخصه من بعض صلواته قائما ثم فرض بينهما فاعدا بركوع وسجد
 او يبرى انه لم يقدر او مستغنيا انه لم يقدر على العقود لانه نية والا دونه على الاصل
 كما فتوا المذهب بالصحيح فيها ابر الصلوة ركع وساجد فاعدا المنع انه فرضها عجز
 عن القيام فصلى فاعدا بركوع وسجد او اصرح بينه قائما لانه البناء كالا فتدا والقائم
 يقبض بالقاء عكذا المنفرد بينه آخر صلوته على اولها وعدم ذلك اي صحيح
 لا ينبغي بل يستأنف لانه افتداء الركوع والركع بالموتى لم يجز فكذا الميت يطوع
 القيام يجوز ان يسكن على شئ كعصا او حائط او يقعد اية اية لانه عذر مهنه
 مسئلة في مسئلة النكاح ومسئلة العقود وكل على نوعين بعد زوال عذر
 اما الايام بعد رفقة مكرهه اجاعا وبغير عذر كذلك عند الجحفة وعند حاكمه

خفت
 فيكون
 فيكون
 فيكون

واما القعود بعدد فغير مكره وبغير عذر جاز ذكره عنده ولم يخرج عن حجة جن او غي عليه
 يوما وليلة في خمسة ايام زاد وقت صلوة لا ذكرنا في باب فضل العوايت اعليا
 رخص الله اغني عليه اقل من يوم وليلة وقضا من وعاد من باب اغني عليه يوما وليلة
 فقصا من وعاد من باب اغني عليه اكثر من يوم وليلة فلم يعين في ذلك انما التكرار مع غيره
 واحتسب كالاناء فما رواه ابو سليمان بن يحيى بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
 الزيادة من حيث الساعات ابرار منته لا ما توافقه اهل اليوم نال عقله في
 او يخرج من القضا فان طال ازال العقل لانه سوط القضا عوف بالان
 اذا حصل ما في سماء وية فلا يقاس عليه ما حصل في فعله قطعت بهاء ورجلا
 في المرقق والكعب لغت ونشر لا صلوة عليه كذا في الكافي وقيل انه وجد
 في موضعين باخرة لبفس وجهه وموضع القطع وموضع ذرته الا موضع وجهه
 في موضعين الماء او عبيد وجهه وموضع القطع على خمار فحصل كذا في النفاذ كذا
 باب **العبادة على الدابة** كل موضع يجوز للسافر قصر الصلاة فيه
 اى في ذلك الموضع وهو يخرج عن ان مقامه سواء كان مقامه قصر او قربة
 كما سبقت في صلوة المسافر جاز في المسكنة اي بعدد حال في حاله
 اذا حصل على الدابة بعدد رايه لم بعدد على الاقفا جاز الا بما عدا ذلك كانت
 سيرة فانه قد لم يجز لاختلاف المكان سيرة ما وفي القينة اذا سيرا
 راكبا لا يجز في الغرض ولا النطوع وهو اي العذر ان يخاف في التناول
 على نفسه او دابة ثم سبع اولق او كان في طين لا يجز مكانا جافا
 او كان عاجزا لغيره او ضعف مزاجه او نحو ذلك ورواه مجموع
 لوزن الابر كعب بلامعين كذا في الظاهر او كان في البادية على الراحلة والعا
 سيرة فانه يخاف على نفسه وثيابه لو نزل كذا في الكافي وينزل للضرورة
 لا كالباب **باب الصلوة في القينة** الاصل فما روى انه صلى الله عليه وسلم لما بعث
 جعفر بن ابى طالب الى الحبشة اعرأ نساء القينة فاما الا انه يخاف العرق

ان ذلك الموضع ليس في القينة على الدابة
 باب حيث نزلت الدابة فكل مكان او لا يكون عذرا
 جاز النطوع في غير عدم العذر جاز في جميع

وعن سويد بن عقبة قال سألت ابا بكر وعمر رضي الله عنهما عن الصلوة فيها فقالا ان كانت
 جارية فصل قاعدا وان كانت راسية فصل قائما يتوجه المصلي فيها القبلة بان يد
 وحدها باليد كيف ما دارت السقينة عند الاقفا وفي الصلوة لانه يمكنه الاستقبال
 ثم غير مشقة بخلاف الدابة او لا يمكنه الاستقبال الى القبلة مع سيرة الدابة الفاء
 على القيام في السقينة والقادر على الخروج عنها صلى قاعدا فيها لف ونشر الى القادر
 على القيام فيها صلى قاعدا والقادر على الخروج عنها صلى فيها حازت تلك الصلوة
 يعني انه كقضا لا يلزم لان الغالب العجز واسود العين والغالب الكاين
 لكنه تركت افضل والا فضل القيام في الاول ان يخرج في الثاني لا يجز الصلوة
 قاعدة المربطة في الشط بالرجاء الا انه يدور في سيرة في يجز لا يقدر اهل
 سقينة ما دام في سقينة اخرى لاختلاف المكان الا انه تقترنا في يجوز لا في
 المكان كلما خالف ما اذا كانا على الدابتين المتقتر على الشط والامام هما اي
 بالسقينة او بالمكانين بينهما مانع من الاقفا كالطريق او طائفة من الزمر
 لم يجز الاقفا او الا جاز **باب المسافر** من جاوز بيت مقامه الى موضع
 اقامته اتم من البلدة والقرية فانه يخرج من قربة للسفر فوا ايضا هذه العبارة
 حسن ثم قولهم بيت بلده جمع البيوت او لوقى اقامته سبب لا يكون ما اذا صلا
 قطع مسافة فمن جاوز ولم يقصد او قصد ولم يجز لم يكن ما فوا لقطع اي
 منبت في تلك المسافة لقطع سيرة وسط اعجز في الوسط للسير سيرا لابل
 والراجح الجواز عند الرجوع للجبل ما يبق به في ثلثة ايام مع الكسرة كما معنى قول
 علمائنا اذ مدة السفر مسيرة ثلثة ايام ولما كان السير الذي يكون في ثلثة ايام
 ولما كان مع الاستراحات التي في ذلك لانه المسافر لا يمكنه ان يجتهد واما
 بل يمشي في بعض الاوقات ويسير في بعضها وبالكامل وبشر كذا في المحيط ولكن
 السبل من اوقات الاستراحة تركت في بعض الكتب وذكر في بعضها
 وببر حصن له ابرس فلو كان عاصيا في سفره قطع الطريق وعقوق الوالد

باب حيث نزلت الدابة فكل مكان او لا يكون عذرا
 جاز النطوع في غير عدم العذر جاز في جميع

وسفر المرأة إلى بلحريم وسفر العبد إلى بلد مولاه وغدا في هذا السفر لا يغيب
 الرخصة قصر الفرض الرباعي فاعلم أن شخصاً يقيد بالفرض أو لا يقيد بالسنن وبالرباعي
 يخرج الفجر والمغرب لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الصلاة فرضت في الأصل ركعتين
 فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة قسم الأكل صلوة مثلاً غير المغرب لها وتر النهار
 ثم زيدت في الحضر واقترنت في السفر بركعتين فمقامه غايته لقوله وبرخص أو يتوى
 أقامة نصف شهر أو أكثر ببلدة أو قرية يقبضه بها إشعاراً بأنه شبه الأقامة
 لا تقع في المفاد ولا في الهداية لكن قال في الكافي قالوا هذا إذا سار ليلة أيام
 ثم نوى الإقامة في موضعها فإنه لم يسير ليلة تقع في قصر أي إذا كان مدة الإقامة مقدره
 بنصف شهر لم تقع شبه الإقامة فيما دونه فيقصر أنه نوى الإقامة في أقل من ذلك
 في نصف شهر أو فيه لكن بموضعين مستقلين ملكة ومن فاته بقصر فلا يصير
 مقبلاً فاما إذا نوى أحدهما الآخر فإنه كانت القرية قريبة من الموضع بحيث يجب أن يجمع
 على ساكنها فإنه يصير مقبلاً شبه الإقامة فيهما فيتم بدخول أحدهما لانهما في الحكم موضع
 واحد كذا في التحفة أو دخل ببلد أو لم يبق إلا الإقامة ثم لم يزل غداً أو ليلة
 وبقى سبيل فإنه أيضاً يقصر على غير يقصر أي يقصر على ركعتين داخل دار
 الحرب ولو نوى أي الإقامة بدار الحرب نصف شهر أو أكثر فإنه حاصر حصناً
 فيها أو دار الحرب ليست موضع الإقامة لا تخفى بين كقار والفار لكن في داخل فيها
 بامان ونوى الإقامة في موضع الإقامة بحيث لا يتركها أو نوى بدارها وحاصر
 البغاة في غير موضعها أي موضع الإقامة فأنهم أيضاً يقصرون ولا يجوز إقامتهم
 إلا أهل أجنبية عطف على غير يقصر أي لا يقصر الصلاة أهل الأجنبة كالاعراب
 والأتراك وهرج وهرج جباة وهرجيت من وهرج ووصف نوى أي الإقامة
 في موضع غير عشر بزمان الأصح احترازاً عما قيل لا يجوز إقامتهم بل يقصرون
 لأنهم لا يصح الاتيان بالمصار أو القوي والأصح المقتضى ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 إذا كانوا في مثل حال المفاد وكانوا مسلمين إلا إذا نزلوا جريحاً وغرموا

على الإقامة

على الإقامة فيه خمسة عشر يوماً في استحسن أنه اجتمع معتمدين وأنه لم يقصر عطف
 على قوله فيقصر والعبد ليس في أي أنه لم يقصر المسافر بل إنهم الأربع فإنه قبله الأولى
 ثم فرضه لأنه فرضه ثلثاً في العقدة الأولى فرض عليه فإذا وجدت يتم فرضه لكنه
 استأجره السلام وتركه واجباً هو تكبير الافتتاح في النقل وشبهه
 عدم قبول صدقة الله تعالى ولأنه القصر عندنا رخصة استغناء وكما أنه بائع العامل
 بالفرقة وما رآه على الركعتين نقل الأربعة لم يقصر الأولى بطل فرضه وأقبل
 الكل لثلاثاً ما عرفت أنه تركت الفرض على من بنى حتى افتتحها المسافر شبه
 الأربع أعاد وجب يقبضها بينه الركعتين قال الرازي هو قولنا لأنه إذا نوى أربعاً
 فقد خالف فرضه كنية الفجر أربعاً ولو نوى ركعتين ثم نوى أربعاً بعد الافتتاح
 فهي ملغاة كمن افتتح الظهر ثم نوى العصر كذا في شرح الزايدى واختلف في السنن
 فقيل الأفضل هو تركت تركتها وقيل الفعل فقرأ وقال الرمذ والى الفعل
 حال النزول والترك حال السبر قبل يقبل سنة الفجر خاصة وقبل سنة المغرب
 أيضاً كذا في المحيط اقتضى ما فرمى في الوقت مع اقتداؤه وانما ما شرع فيه
 لأنه قصد الاقتداء به في المقيم كونه بمنزلة في الصلاة في حق وجوب التكبير
 لا بعده فيما يتغير أي لا يقدر المسافر بالمقيم بعد الوقت في فرض يتغير
 بالسفر وهو الرباعي واحتراز به في الفجر والمغرب فإنه اقتداؤه به فيما يصح
 في الوقت وبعده وانما لم يصح بعد الوقت فيما يتغير لاستدراجه ببناء الفرض
 على غير الفرض حكاهما في العقدة أنه اقتضى به في الشفع الأول أو القعدة فرض
 على المعتدي ونما كحقيقة في شروق الشمس يجمع الكبير وحكاهما أي اقتضى المقيم في
 صح بمهما الوقت وبعده لأنه المقيم لا يتغير عما كان في الوقت فإنه لو اقتضى ما كان
 في الوقت كان في حق العقدة اقتداء المشتغل بالمقصر وكذا لو اقتضى بعد الوقت
 ثم أنه المقيم المعتدي بالما إذا قام إلى الانمام لا يقرأ في الأصح لأنه كاللأصح
 حيث أدرك أول صلوة مع الإمام وفرض القراءة صار مودياً بقراءة العامة

على الإقامة أو في الصلاة أو في وقتها
 فإنه لا يقرأ

بطلت الجمعة فتصادف وقتا وشروط صحتها ايضا الجماعة واقلها ثلثة رجال
 سوى الامام فان نفروا الى تفرق الجماعة قبل سجوده الامام بطلت الجمعة
 لانها شرطها ولزم البداء بالنظر وانما يفي ثلثة او نفروا بعد سجوده اتمها
 لان الجماعة شرط الاتفاق وقد انعقدت فلما بشرطها واما لانها
 ليست شرطها وشروط صحتها ايضا الاذنه العام اذ ذكرا في الامير
 للناس اذنا عاما في لعل باب قصره وصلى اصحابه لم يجز لانها شرطها
 الاسلام وخصائص الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشتراك وانما في
 باب قصره واذنه للناس بالداخل جاز وكره لانه لم يقض صلى الله عليه وسلم
 الجماعة وشرط وجوبها عطف على قوله شرطا صحتها الاقامة بمصر والصحبة
 والحرية والذكورة والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل فلو فقد
 ارفق هذه الشروط ونحوه كالمختفى في السلطنة الظلم والمسيون
 انه صلاها بغير فرض لان السقوط لا جلة كتحقق فاذا تحققت جاز في فرض
 الوقت كالمسافر اذا احصا جازت الجمعة في مواضع من مصر وهو
 قول المجتهد ومحمد بن ابي القاسم لان في الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة
 حرجا بشيا وهو موقوف الصالح للامانة في غير ما صالح فيها جازت للمسافر
 والعبد والمرضى وقال زفر لا يجوز لانها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة
 ولان انهم اهل الامانة وانما سقط عنهم الوجوب كتحققا للرخعة
 فاذا حضره البيع فرضا كالمسافر اذا احصا بخلاف الصبي لانه غير
 اهل والمرأة لانها لا تملك اما للرجال ومنعقد الجمعة بهم ان يحدوهم
 في لو لم يجز فبهم جازت لانهم صلوا الامانة فادلى انه يقطعوا الما فادلى
 وكره يوم الجمعة بمصر اخر از غر السواد ظهر معذور مسجون ومساخر واهل
 مصر منهم الجمعة بجماعة بقوله طهر معذور وانما كره لما فيه من الاخلال
 بالجمعة لانها جامعة للجماعة بخلاف اهل السواد اذ لا جمعة عليهم ولو صلوا

اخوانهم

في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة

اجرائهم لاستيعاب شرائطه ومنه يعلم كراهية طهر غير المعذور بطريق الاولى وكره
 طهر غيرهم ارغى المعذور المسجون والى غير ذلك الجمعة لما قرره الاخلال
 فانه قدم واراد ان يجزى وسعى اليها والامام فيها بالصلوة بكل طهره
 بمجود سعيه اليها سواء اذكرها ولا وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام لا حتى
 دون النظر فلا ينعقد بعد تمامه حاله فوجهه فيقفه فصار كالمتوهم في فراغ
 الامام والله السعي الى الجماعة من خصائص الجمعة فيتمثل منه في حق المتعاضدين
 النظر احتياجا بخلاف ما بعد الفرائض لانه ليس على الا ولا ينعقد الا بالجمعة
 في التشهد وسجود السهو فيها لانه من ادرك الامام يوم الجمعة جليل مؤدب
 وقب عليه الجمعة عند التولية يوم ما اذكرتم فصلا وما فاكم فاقضوا وقال محمد بن
 ادركت مكة كثر الركعة الثانية في عليها الجمعة وانما ادركت اقلها في عليها الجمعة
 لا يستخلف الامام للخطبة اصلا والصلوة ابتداء يعني انه لا اختلاف للخطبة لا كغيره
 ولا للصلوة ابتداء بل يجوز بعد ما حدث الامام وهذا مذهب ما قال في البداهة في
 ادركت الجمعة على شرف النوات لتوقية بوقت يفتت الاداء بالتحصان في مكان
 لتوقية في مكان الاحرية اذ لا يبالى بالتوقف وقد قال شارح كونه ايم يستخلف لان
 ادركت الجمعة على شرف النوات لتوقية بوقت يفتت الاداء بالتحصان في مكان
 الاحرية في الخطبة اذ لا يبالى بالتوقف دلالة لاني انما يجوز اذا كان في ذلك الغرض
 الخطبة لاني في شرائط الجمعة ووجهه في الخطبة والامانة بعد ما من افعال
 السلطنة كالقضاء فلم يجز لغيره الا باذنه فاذا لم يوجد لم يجز وحقيقة ما قال في
 ابو الميمن في شرح الحاشية لا يجوز استخلاف القاضي الا اذا فوض السلطان ذلك
 اليه لانه استخافا والقضاء بالاذن في حق عالم بوقن يفي على مكانه قبل الاذن
 ويجوز استخلافه بعد فوض اليه لانه ملك ذلك باذنه السلطنة كما ملك القضاء
 بنفسه بين الناس واعتبر بهذا ما وكيل بالبيع اذا وكل غيره بخلاف المنع حيث
 كانه لانه يعتبر لانه المانع بحدوث ملكه فيملك ذلك من غيره فيكون منصرفا

ارغم جواز التوقف في الزمان

في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة

في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة

بحكم الملك بخلاف ما نحن فيه فانه منصرف بحكم الاذن فيملك بعده ما اذن
 له ثم قال وعرفت بخبرنا عن هذا وقالوا لا مقام غيره لغيره لا يكون له ان يقم
 غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان له ان يقم غيره مقام نفسه
 والغفلة ما بينا فانه قيل هل يجوز خطابة النائب بحضور الاصل عند عدم الاذن
 كما جاز حكم النائب وتعرف الوكيل عند حضوره في كل واحد عند عدم الاذن
 قلنا لا لان مدارها حضور الراي فاذا وجد جاز بخلاف الجملة اذا دخل للراي
 في اقامتها الا اذا اذن اراكون استخلف لهما اذا كانا ما دوننا في السلطة
 لا استخلاف في جود ذلك وهذا يجب حفظه فانه ان سر عنه غافلون بالاداء
 الاول وجب السعي ذكره السبع لقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا
 الى ذكر الله وقيل بالاذن الثاني لانه الاول لم يكن في زمن النبي عزم والاول
 اخرج لانه لو توجه عند الاذن الثاني لم يمكن في السنة قبله ومنه امتناع الخطبة بل
 تجتنب عليه فوات الجمعة لم يقبل وحرم السبع وانه قال في الهداية في وجوب السعي
 وحرمه السبع لانه السبع وقت الاذان جائز ولكنه مكره كما نقرر في كتب الفروع
 والاجل لهذا اور في بعض الشرح لفظ الكراهية بدل المحرمية ونخرج الامام ابي
 سعوده الى المنع من الصلاة والكلام في تمام الصلاة لم يقبل الى تمام الخطبة
 كما قال في الهداية لا يخرج من الخطبة وغاية البيان انها مكرهة من حين خروج الامام
 الى ان يقع في الصلاة ومن كان في صلاة وانه كانت سنة الجمعة بقطع عارفين
 الركعتين فانه قيل ركعة ضم اليها ركعة اخرى وتسلم وانه كان في الثالثة اتم
 الاربع فاذا اجلس المنبر اذن بين يديه وسن ان الخطيب خطبتين بينهما
 جلوس فاما طاهر لانه المأثور المتوارث واقم بعد عام لا ينبغي ان يصلي
 انه غير الخطيب لانه الجمعة من الخطبة كشي واحد فلا ينبغي ان يقتضا اثنان وانه قيل
 جاز خطب جميعه بآفة السلطة وصلي بالغ جاز كذا في المحل لا بأس
 في السفر بها اذا خرج من مكان البلد قبل خروج الوقت اذ وقت الظاهر لانه الجمعة

انما

هذا هو الوقت او بعده لا قبله لا في الاول
 من صلاة بل في المصير في ذلك الوقت

انما يجب في آخر الوقت وهو ما عرفه القوي اذا دخل المصير يوم الجمعة انه نوى
 ان يحل ثم يوم الجمعة بل منه الجمعة وانه نوى ان يخرج في ذلك اليوم وفي الثاني المصير
 واذا قدم المصير المصير يوم الجمعة ما لم يتوكل الاقامة خمسة عشر يوما قاله في
 حاشية كل ليلة فتحت بالسيف عنق الخطيب على منبره بالسيف فيهم انا
 فتحت بالسيف فاذا جعتم غير الامام فتحت بالسيف في ايدي المسلمين فتوكلتم
 حتى ترجعوا الى الامام وكل ليلة اسلم اصحابا طوعا خطيبا خطيبا فيها بالسيف
 ومدينة الرسول عليه السلام فتحت بالسيف في خطيب الخطيب بالسيف ومكة فتحت
 فيخطبون بالسيف كذا في التارخانة **باب** في خطبة خطيب خطيب خطيب خطيب
 عليه الجمعة بشرا لهما وجوب رواية علي حنيفة والقرآن وما نقل عن محمد بن عبد الله
 اجتماع يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ما دل عليه وجوبها ثبت السنة
 سوى الخطبة فانها ليست من شرائط العبدل سنة وهي تخالف خطبة الجمعة بانه
 الجمعة لا تقع بدونها بخلاف العبد وبان في الجمعة متقدمة على الصلاة بخلاف العبد
 ولو قد كان في العبد ايضا جاز ولا يعاد الخطبة بعد الصلاة كذا في الفتاوى وتقدم
 على صلاة الجماعة اذا اجمعتا وانه كان العباس كذا في وقته صلاة الجمعة
 على الخطبة كذا في القنينة ونزول يوم الفطر الاكل قبل الصلاة والاستسكان
 والاعتكاف في القنينة وليس احسن الشايب صلح كان يفعل كذا في ذلك
 وفي يوم النحر لا ياكل حتى يرجع فياكل من ارضيته واداء الفطرة ثم الخروج الى الجبل
 لقوله عز اغنواهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم وفي التقييل تغني قبل الفطر
 للصلاة والخروج اليها سنة وانه وسعاهم مسجد لا بأس باخراج المنبر اليها في زماننا
 كذا في الاختيار ولا يكثر حذر في طريقتها خلافا لما نقل الزيلعي عن ابي جعفر انه قال
 لا ينبغي ان تمنع العامة من ذلك لقلة رغبته في الخيرات ولا تنقل قبل صلواته
 لانه عزم لم يفعل مع حرمته الصلاة ولو جاز لفعل تعلبا ليجوز وقتها في الارض
 للشمس الزوال لانه عزم كان يصلي العبد على قدره او محبين ورؤي انه قوما

40

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من هذه
الكتاب من كتبنا التي هي
مما نكتبه من كتبنا التي هي
مما نكتبه من كتبنا التي هي

[illegible]

[illegible]

العلماء

الصلوة خلف النبي عزم وهذا المصنف القدم بعده وجوز أن يأتى الصلاة ركعتين أو ثلثاً
أما ما بعده صلوات النبي عزم وهو يخفف بعده أيضاً فإذا خفف مرة واحدة أو سبع
مات من أثره إلى ما قاله الخوف الذي تجزئ الصلوة على وجه العزيم متى إذا كان العزم
يقرب منهم بطريق الحقيقة ويقتضاهم ما إذا كانوا يبعدونهم أو طردوا عدوهم
رواها أسوداً أو غيراً فصلوة الصلوة الخوف فظهر غير ذلك لم تجز صلواتهم على الأمام
طائفة بأما الخوف وصلى ما جازي ركعة لو كان مسافراً أو في الخوف أو الجمعة أو
العیدین وصلى ركعتين لو كان متعباً في غير التلاني هكذا قال تساول صلوة الركوب
فإن حكمنا حكم الرباعي ومنضماً إلى الخوف وجاز الأخرى وصلى جميع ما بقى غير عزم
في الرباعي وركعة في التلاني وثبت الأمام وحده وقد جزمنا أي بهذه الطائفة
التي هي الخوف وجاز الطائفة الأولى وأما صلواتهم على فواة وسلموا
لأنهم لا يخون فكانهم خلف الأمام ثم جاز الأخرى وأما صلواتهم على فواة
لأنهم سبوقون وإن أشد خوفهم صلواتهم كقائماً فرادى بالجار إلى جهة قد منهم
فإن قدروا على توجه القبلة توجهوا إليها وإلا فإلى ما يبعدون على التوجه إليه
وتفصل صلواتهم بالتلاني والمشي والركوب لأنه عمل كثير ^{باعتدال}
صح فيها التلاني وفاء والعرض خلاف ذلك في منفرداً أو جماعة وأما خلفت
وجوههم إلا لمن حضاه إلى وجه الأمام فإنه لا يجوز لأنه تقدم أمامه ومن سواه
لم يتقدم وتوجه إلى القبلة كذا لو تعلقوا أي صح صلواتهم فيها ولو كان بعضهم قد أم
الأمام سقبيل وجهه إليه اقتداءً من جوابت لو بعضهم أو ب أي الكعبته
من الأمام جاز اقتداؤه إلا لمن في جانبه كتقدمه على الأمام بخلاف من في جنب
أخوه لأنه خلف الأمام حكماً فلا يتغير الغيب إليها اقتداءً من خارج باباً فيها وأما
منفرد جاز اقتداءً ونعم لأنه وخوف الأمام فيها وباباً منفرد كخوفه في الحرب
في سائر المساجد وركعت الصلوة خوفها وإن جازت لأنه بنا في تعظيماً
باب مجرد أسوداً وانك تحب البر السوء وتقبل ثبوت الصحيح الأول بعد التلاني

اللهم اسقنا عيشاً مقيماً هنيئاً مريئاً مريعاً غدقاً
مجلداً سيعاً عاماً طيباً اللهم اسقنا الفيت ولا تجعلنا
من القامطين اللهم ان بالبلود والعباد والخلق من الله
والضنك ما لا تشقوا اليك اللهم انبت لنا
الزرع وادرننا المخرج و اسقنا من بركات
السماء وانبت لنا من بركات الارض اللهم انا
نستغفرك انك كنت غفاراً فارسل السماء
عليتنا مدرراً

4

9

اختاره صاحب الهداية وشمل في الامام ابو اليسر والامام الطاهر الدين
 المصنف في اوستية اختاره صاحب الكافي وخبر الاسلام وشيخ الامام خواهر
 زاهد صاحب النفاذ قال في شرح الهداية ذكر في نسخة انه سلم
 تسليمين وبها في نسخة لانه قول كبا النفاذ كبر وعبد ابن عوف ومحمد بن العلاء
 والآخذ برواية صحابة كانوا قريبا من رسول الله صلى الله عليه وسلم والرواية الاخرى
 عن عائشة وسهل بن سعد وعائشة كانت في صف النساء وسهل بن سعد
 كان في الصفين فيجوز انهما لم يسبقا للتسليم الثانية لانه صلى الله عليه وسلم كان في الصف
 اخفض من الاول في الموضع المكتبة المشهورة وسوق كلام الفرقين يدل على
 انه القولين للامام الاظم في الموضع المشتهر الثاني في الموضع الاول اليها وما وجدته
 في كتاب الامام فله صاحب مخرج الدراية بغيره على كونها قوله في كتاب
 المختار المنفرد تسليمين والامام تسليم لانه اذا سلم شيئين ربما شتم
 بعض الجماعة ما ياتي في الصلاة سجدة واحدة فاعلى كبر تشهد وسلام منيما
 بترك واجب او في العمدة ولا يجب سجدة ركوع قبل القراءة فانه قد
 على الركوع واجبر لا فرض خلافا لفرقة واما تقدم القيام على الركوع والركوع على سجدة
 ففرض كما سبق في نسخة في باب صلاة الصلاة بالاعتماد عليه وتاخر القيام لا الله
 بزيادة على التمسك قبل كبر الصلوة بعد ركوع في ركعة واحدة في انحصار
 على الواحد واجتنب الزيادة عليه في ركعة واحدة فيما يجازت وكل واحد اختلف
 في مقداره والاضح قد يركب في الصلاة في الفصلين وتترك العنود الاول
 وسائر الموجهات المذكورة في صلاة الصلاة وانه يركب في ركعة الواحدة
 يعني يجب سجدة واحدة على تقدير ترك ترك الواجب منفردا فيجب
 وعلى مقدم سجدة واحدة في سجدة واحدة وانه لم يركب في ركعة واحدة في سجدة
 التشرين كما حرمه بابه لا بسجدة اركب على المعقدي بسجدة اركب بسجدة واحدة
 خالف امامه وانه سجدة واحدة لا تسلم الا بركعة واحدة ولا يصح على النبي عز وجل

التي

الثاني والاحوط التصلية فيما اى التشديد كذا في الطهارة المبسوقة بسجدة
 مع امامه وانه كان سهوة فيما فات عنه ثم يعقب ما فات والاولى انه
 لا يقوم قبل سجدة الامام ولو قام سجدة فغلبه في سجدة لم يسجد معه انه لم يعيد الركعة
 بالسجود وانه قيد بابه لا يعود ولو سجد في ركعة فغلبه في سجدة ما قبلها
 السجدة الثانية يعني كعبته بسجدة والامام ما يركب في حال عدم المعقدي
 او ذهابه الى الوضوء لانه بمنزلة المصلي خلفه سجد في العنود الاول في
 الرابع او الثالث من العنود احترزه في النقل لانه العنود الاولى فيه كالعنود
 الثانية في العنود في سجدة يعود الى الاحالة وانه استوفى قائما وذكره العنود
 الاول بعد اية ابي العنود اقرب بانه لم يركب ركبة عاد ولا سهوة والاولى
 قام وسجد للسهوة وقبل بعد العنود ما لم يستقم قائما وبما يصح كذا قال
 الرضوي وانه سجد في الاجرة قام الى النجاسة في الرابعة والثالثة
 والثالثة في الثانية عاد ما سجد لانه فيه اصلاح صلوة وامكنه ذلك
 لانه ما دون الركعة ليس محل الركن وسجد للسهوة لانه اخر فرضا وانه سجد
 بقوله لم يسجد صار فرضه نفلا وقيم في الركعة السادسة ايماءا فانه
 لانه نقل في شريح فيه قصدا فلم يكمل اتمامه وركعتا في الصلاة اربع لا يحتاج
 الى الختم اذ الركعات الثلاث يقيم الرابعة اليها تحوالت الى النقل فحصلت
 الصلاة التامة وركعتا في الصلاة اربع لا يحتاج الى الختم اذ الركعات
 الثلاث اثنان لا يحتاج الى الختم اذ الركعات اربع لا يحتاج الى الختم
 عطف على قوله وانه سجد في الاجرة قام سهوا ولم يستلم عاد ولم الاية
 بسجدة في الركعة الرابعة في الثلاثي فيتم فرضه كوجوب العنود
 الاخر وقيم السادسة في الركعة لم يقبل ههنا انه شاع كما قال في الاول
 انه لو قطع لافضا في الصدورين لا يضم السادسة ههنا اذ لم يركبها ههنا
 لانه فرضه قد تم ههنا لكن تباعضا سلام كيجوز السهو ولو قطع ما بين الركعتين

بأنه لا يسجد السجدة تركت الواجب ولو جلس من القيام وسجد السجدة لم يترك
 سجدة السجدة على وجه المذنب فلا بد أن يعزم سادسة وكيل على الركعتين وسجد
 للسجدة كذا في المسئلة الأولى فانه الفريضة ثم لم يبق ليعتاج إلى تركه نقصانها ولا
 عوارضه إلى ضعف ما قبل لا يعزم في العصر كراهة النفل بعد وقبل يعزم لا يقرأ
 ليس بقصود النهي عن النفل بل العصر تنبأ وللمقصود فلا يكون بدونه وهو لا يصح
 كذا في الزبلي ويعزم خاصة في الثاني ليس الركعتين في الصوتين فلهذا
 لم يقرأ سنة الفجر والمغرب لأنه موافقة السنة عموم على ما كانت بخرامة
 مستداه وليس عطف على قوله ويعزم للسجدة كراهة السلام ومقتدبه
 جهتها الركعتين الزاويتين في الصوتين صلاتهما بتبعيته الامام وقضاها
 ان اقتصد لانه مشروع قصدا وفي العصر الصلوات لا يعزم رابعة كراهة النفل
 بعده كما كره قبله مطلقا وفي العصر كره بعده اذا شفع بالفضل لا قبله مطلقا
 كما في غير بيان حال الغرض النظر إلى السجدة العقود واراد بيان حال النفل
 فيه تنبها لاف لام فقال ترك العقود الأولى النفل سجدوا سجدة ولم يترك
 وكانه العباس انه لم يترك وهو قول فرور واية غير محمد وفي الاستحباب لا يترك
 ويجب سجدة السجدة تركها سابقا لانه التطوع كما شفع ركعتين شفع رابعة
 ايضا فاذا تركت العقود وقام إلى الشفع الثاني امكتا انه يجزئ الكل صلوة
 واحدة وفي الواحدة من ذلك الرابع لم يفرض الا العقود الاخرة وهي
 ائمة والتخلل كما في الظاهر بخلاف صلوة البعد لانها شرعت ركعتين لا غير
 ايضا وفي الشفع الثاني لا يصير لكل صلوة واحدة وهذا القصد وهو ان العقود
 الاخرة ليست من الاركان وكذا فرضت للحنم لا جنة الموقوف فرض واذا
 لم يكن العقود الأولى فرضا فاذا قام إلى الثالثة هي ما صارت الصلوة من ذلك
 الرابع فلم يكن العقود الأولى للحنم فلم يبق فرضا كما في الغرض كذا في موجز الدابة
 تنقل ركعتين وهي سجدة لا يقرأ الا بصلية هذه التحريم صلوة بلا تجديد بخرامة

في الصلاة
 في الركعة الأولى

في الصلاة
 في الركعة الأولى
 لانه السجدة وقع في خلال الصلوة ولو بني على بقاء التحريم ولكن احاده السجدة
 لانه ما أتى به التحريم وقع في خلال الصلوة فلهذا لم يترك سلامه قبله السجدة ووجهه هو
 لا قطعاً حتى يصح الاقتداء به ويطلب وضوءه بالعرفته ويصير فرضه رابعة شبيهة الا
 انه سجد شرط لتولية صح والآن وان لم يسجد فلا يترك عليه احكام المذكورة وسلامه اي
 سلامه عليه السجدة لا يقطع ارشده قطع الصلوة لا يقطع لاق لتغير المشرع
 قبله كما لو بني الظاهر على عليه السجدة بقاء التحريم بخلاف ما اذا سلم
 وهو ذكر السجدة العينية حيث تنص صلوة والفرق بين سجدة السجدة ولو بني به
 في حرمه الصلوة وبين باقيه والصلية يوتي با في حقيقته وقد بطلت بالسلام
 ما لم يتحول إلى العبد او يكلم فانها يبطل في التحريم وقبل لا يقطع بالتحول ما لم يكلم
 او لم يخرج من المسجد الاصل السجدة قبل انه يكلم او يخرج وان شئت واخرف
 غير العبدية وبه حال بعض المشايخ كذا في انما به حصة الظاهر سلم على الركعتين
 بتوحيهم الامام اي توحيهم انه انما أي انم الظاهر رابعة وسجدوا سجدة على عليه
 السلام فعل ذلك بخلاف ما لم سلم على من انما فرادى الجماعة او كان
 المصلي قريب العهد بالسلام فظن ان الظاهر ارفقه ركعتان او كان في البيت
 فظن انما التزوج حيث تبطل صلوة في جميع هذه الصور لانه سلم عامدا لا بسجدة
 لك بالجمعة والعبد ينشكك في الشك عاونة وقع في عبادة العبد
 شك اول مرة قال في الكافي معناه انما الشك ليس لعبادة له لانه لم يسه
 في غيره فلهذا انه لم يسه متعلق بالشك انما انما وان كسر الشك بمحل واجب
 ظنه وان لم يقبل ظنه اخذ بالافق فقدر كل ما ظنه اخرا في الصلوة شك في
 ابر صلوة ففكر في ذلك حتى استيقن انه طال ففكر في ما يمكنه او امكن
 ثمار كان الصلوة وجب سجدة عليه ولو لم يكن طول ففكر في ذلك والتدبر كان
 ووجه لا يجب سجدة لانه الظاهر الطويل ما يخر الا كان غير ماضيا والظاهر الغلب
 مما لا يمكن الاخران عنه فمحل كان لم يكن كذا في تحفة العقلاء باب سجدة العداوة

في الصلاة
 في الركعة الأولى
 في الركعة الأولى

تكتب موسى عندي يوسف وفي رواية عن الامام وثمة رواية عن
 كذا في الغاية سجدة فاعل تكتب فيها انك السجدة السجدة السجدة
 بسبوط الصلوة وقد تقدمت بين كثيرين متعلق بسجدة بلان في يد بعض
 اراد سجودها كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع راسه اعتبارا بسجدة الصلوة
 المروية عن ابن مسعود رضي الله عنه ولا تسجد ولا سلام لان ذلك للتحليل وهو
 يستدعي سبق التسمية وغدوتها على غير ما اية متعلق تكتب ولو بالقبلة
 ذكره فافيه خانه ثمانية عشر المروية وهي في آخر الاعراف في الزيد
 والنخل وبنو اسرائيل وجرهم واولي الحج والفرقان والنس والسجدة ومن
 السجدة والنجم واشتقت واخرها من بين يمينه قوله على من بين يمينه اذا انما
 السجدة من تكبيرة الصلوة اداة وقصة وجعلت السجدة في الاسم اذا تلا
 لانه اهل الاداء واجبت والمحدث والكران اذا تلاوا لا يسمون السجدة
 على الكافر والمجنون واليهي والحيض والنفس لانهم ليسوا اهلها او يحرمها
 عطف على قوله لانه لم يصبه السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة
 سجدة ذكره فافيه خانه ثمانية عشر متعلق بسجدة بلان في يد بعض
 قال فافيه خانه وان سجدت في غير موضعها وجب الاكراه لا يكرهها في غير موضعها
 المطبق والصدئي والموتى بعد الموت لقراءة الفاتحة منهم كقراءة المسمع
 كقراءة المسمع اما الثلثة الاول وظاهرة واما الرابع فلان الموتى تجوز عن القراءة
 لنفاذ تصرف الامام عليه وتصرف الحجر لا حكم له بخلاف الجنب واليهي
 ونحوهما لانهم منتهون والنهي غير حجر قال في تحصيل المحام الكبير المسموع من الموتى
 كمنه المجنون والبطر والصدئي لا يوجب شيئا وقال فافيه خانه تكتب عليه الصلوة
 اذا قرأ اية السجدة او سجدت عليه الصلوة او لا يجب كبعض او نفاس
 او جنون او كفر او صغر وبينهما مخالفة ظاهرة في حق المجنون اقول في الجنب
 انه مراد في المجنون المجنون الغير المطلق ومراد صاحب التلخيص المجنون

المطلق

في سجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة
 في سجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة
 في سجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة
 في سجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة

السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة

السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة

السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة

المطبق بغيره ما نقل ازاجري غير النوار المجنون اذا قصر فكان يوما ليلة
 او اقل من ثلثه عما اذا سجدت فالمتحقق المجنون على مراتب قاصر كما ذكره وكامل فمطلق
 وهو الذي ذكره في ذلك لكنه قد يزول وكامل مطبق هو الذي لا يزول
 والاشخاص الاضطرار الى سجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة
 بتلاوته وتسمعا عنه على غيره سجدة وشبه المجنون القاصر وهو المذكور في النوار
 وتبينها لا يلزم تبلاوته على سجدة لكنه يلزم سماعا منه على غيره ومنه المجنون
 الكامل غير المطبق وهو الذي ذكره فافيه خانه ثمانية عشر تبلاوته في نفسه لا عليه
 وعلى غيره بالسمع منه وهو الذي ذكره صاحب التلخيص هذا ما يتسرى في هذا المقام
 يكون له الملك القلام احمد عليهم الصلوة واليهي والحيض واليهي واليهي
 سجود السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة
 لها السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة
 قراءة الآية انه لو اراد ركوع سجود السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة
 الصلوة كذلك اربع الفورة وان لم يثبوت في سجدة السجدة السجدة السجدة السجدة
 وانما سجدة قام فقراء لان المتصور في سجدة السجدة السجدة السجدة السجدة
 يحصل بالركوع ايضا وتباؤي بسجدة الصلوة لانا نوافقا في كل وجه لا في الجنب
 وقال في خلاصة مجموع السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة
 واختلنا في الركوع قال الشيخ الامام المعروف بكنزها زاده لا بد للركوع في
 سجدة يوجب غير السجدة نفس عليه محمد بسجدة الموتى تبلاوة الامام وان لم
 لانه من متابعته ولو تلا الموتى لم يسجدوا الامام والموتى لما عرفت ان الموتى
 حيث يحل عليه لان الحجر ثبت في حق المصلين فلا يبعد فيهم سماع المصل الاية عنه
 لم يسجدوا لانها ليست بصلوة لانه سماعهم بهذه السجدة ليس بفعال الصلوة
 بل سجدة بعد اية الصلوة لمتحقق سجدتها ولو سجد فيها لم يجز لانه من غير افعال
 ما ليس في الصلوة فيها وقد وجبت السجدة كاملة بسبب خارج الصلوة فلو ادعى

في سجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة السجدة

فيا نفع نافعا فخرج به غير العدة بل اعاده السجود ووقتها الصلوة لان محرو
 الصلوة السجود لا ينافي احرام الصلوة سمح رجل ما قام ليس هو في الصلوة ولم يبق
 به اصلا او اتم ركعة اخرى سجدا خارجا اي خرج الصلوة لوجوب السجود وعدم الاداء
 وان اتم فيها الى سجودا قبل سجودا مائة سجدة لانه لو لم يكن سجدا سجد مائة سجدة
 من هذا اولى وان اتم فيها بعد سجودا مائة سجدة مطلقا لان في الصلوة ولا رجا
 لانه صار يدركها بركعة كانت الركعة وسجدة تحلها الصلوة لا تقع خارجا لانها صلوة
 ولا حزية الصلوة فلا تأتي بانها قد لم يقبل سجدة وجبت في الصلوة احراز
 عما وجبت فيها وعلى اداها خارجا كما اذا اتم السجود في سجدة واحدة واخذت به
 في ركعة اخرى فلا خارجا الصلوة تسجد واعادها سجدا اخرى لانه اذا سجد قبل
 لا يقع عما وجبت في الصلوة وان لم يسجد اولا كفته واحدة لان الصلوة تكتفي
 غير ما ادا وان لم يسجد لم يكن ركعة ما في مجلس حيث كنت واحدة سواء
 حررت ثم سجد او قار و سجد ثم قار ما في ذلك المجلسين فانه تكرارها فيها
 بركعة سجدة وتكون بدلا او قار ما بدل الآية الاولى الى اخرى في مجلس
 واحدة بل وجب سجدة في الاصل ان يسهل السجدة على الداخل فقام السجود وهو
 في البيت لا يخرج من البيت بالعبادة المباحة والباقي بالعقوبات لا يخرج
 صاحب الشرع وامكانه التدخل عند الحاجة والجلوس جازما للمنفق فاذا
 من غير ان يسهل السجدة على الداخل فقام السجدة على الغرض بتدليل الجود
 الاختلاف حقيقة وعدم الجواز كما في ركعة زوايا المسجد والبيت فانما علم
 مكانه واحد بدليل صحة الاقتداء بالالفعل القليل بينه وبين كماله حيث
 كنت سجدة واحدة سواء وقعت بعد الفعل كانه لا قيام ثم في سجدة واحدة كان
 تلا سجد ثم قام فتنه وقتية خصوصية او طولية واكل لغة وسرير شربة او
 فتكلم بكلام يسير وكوبا على لا يتبدل المجلس كالوقوف والابتعاد والركوب
 والنزول خلاف ما اذا تلا آية سجدة اخرى او نسي قبل كثر في خطوات

فانها

فانما لا يكفي كرها ركبنا حال كونه غير متصل بركعة السجدة لانه سجد الدابة يضاف
 الى الركعة بحيث يحل ما نطف الدابة فاجبة مكانه الارض لا حلية الدابة وانما قال
 غير متصل لانه حرمه الصلوة تجعل الامكنة مكانا واحدا ولو لاه لما صحت صلوة ادا
 المكان من غير اتصال وفي ذلك ركعة وكيفية لا ينفك لو كان في ذلك لا يتكرر السجدة
 وان لم يكن في الصلوة لانه التمسك كالبيت او جوبا لانه لا ينفك اليه قال في هذا
 وجوبه بركعة ولو تكرار المصلي في ركعة سجدة فبات واستحسانا لا تحاد المجلس ولو
 في ركعتين فلكل ركعة في يوسف تبدل المجلس مع لا التمسك بركعة سجدة اخرى
 عليه اي السمع لا على ارشاد مجلس التمسك لا بركعة سجدة اخرى على السمع
 ولا يرفع السمع راسه قبل التمسك لانه كالامام له ركعة واحدة امام من في
 اركعه اماما ان يقرأ ما في صلوة يجفت فيها لانه يؤدي الى اشتباه الاخر كنوم
 الا انه ينوي في ركعة على الفور وكذا ان يقرأ آية واحدة الباقى لانه يعلم
 الاستنكاف والفوار غير لزوم السجدة عليه ونذر جملة اية او اكثر الرب
 دفعا لزم التعجيل واخفاها على السمع شفقة عليه والقيام ثم السجود
 روى ذلك غم غاشية رضى الله عنه ولا يخفى وجوبه لكل باحتياط
 جمع جنازة وهي بالفتح المبتدأ بالكلية سرير من توجيه المصلي الى جهة القبلة
 الى القبلة على شقة اليمين اعتبارا بحال الوضع في القبلة لانه ان يركع عليه وجاء
 الاستلقاء وقدماه الى القبلة لانه ان يركع في الركعة والاول هو
 وخرج راسه قبل كعبه وجهه الى القبلة لا السماء ويلحق بذلك السجدة
 عنده لانه الاولى لا تقبل بدونه الثانية ولا يجوز ما في حافة ايمته في ركعة واحدة
 شد كعباه وتعمد عنده بذلك جري التوارث وفيه تحريم من
 ولا يارس باعنام الناس موته ويجلي في جريدته فيوضع على تحت مخبره او على
 لما فيه من فوهم المبتدأ واجتبا بالوتر لقوله عز انما به وتر يحب الوتر ويجوز
 على ثيابه وليس بعودته الغليظة وقيل مطلقا ولو ضا بها مخضفة واستشاق

والتمسك ان يمسك الرجل بركعة واحدة بالتمسك
 صغيرة ولا يشترط ما من ان يمسك الرجل بركعة واحدة
 ووتر الصبي الذي لا يشترط ما من ان يمسك الرجل بركعة واحدة

وَحَسْبُ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

خان

انما رتبة الركن تحت البقعة واجتنب انتشاره الركن عند طرفه
 القيس ويجوز بدعيه لا رجاءه الثاني ولا بأس بالبرود والبيان وفي الثاني
 بالبرود والمرغف والمقصود ان الركن سوا ما لا يملكه على من يجب عليه
 واختلف في النزع والانعرج على كذا في النظره وان لم يوجد من يجب
 نفقته ففي سبب المال صلوة ومن كفايته انه ادى البعض استطاع الكل
 والا انم الكل يصلي على كل مسلم مات الا البقعة وقطع الطريق اذا قيل في الحور
 هذا القيد شارة الى ما ذكره فافهم انما اهل البيت اذا قيلوا بعد ما مضى اجاب انما
 يصلي عليهم وكذا قطع الطريق انما اخذهم الامام ثم صلهم يصلي عليهم كذا المكاتب المص
 ليل بالسلام لا يقبل عليه اقل في كفايته كانه غدا فاني نفسي يصلي
 عليه لا على ما في احد اليه رجوال وهي اى الصلوة اربع تكبيرات برفع يده الاولى
 فقط غلظت فهي في كل واحد منها بعد الاولي كانه سائر الصلوات و
 على التي صلح بعد الثانية كما يصلي في سائر الصلوة بالتشهد ودعاء
 بعد الثالثة الدعاء للبايعين هذا اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وعابثا
 وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واسنانا اللهم من اجبته منا فاجبه على الاسلام ومن قوسيه
 منا فخرقه على الايمان وتسلمين بعد الرابعة وغلظت فهي بسلام واحده يدا
 بايديه يمينه وكفهما في ساره مدقرا وجهه لا وادقها وغلظت فهي بقران الطائفة
 ولا تشهد لو كبر الامام بكبره احاط لم شيخ لا يفتن في الاستغفار المصغر الكبير
 الثالث ليحيى ومجنون اذ لا ذنب لهما بل يقول بعد الدعاء بما يدعو اليه البايعين
 كما امر الله اجعل لنا فرحا ارجوا بقصدنا اللهم اجعل لنا ذكرا ورضيا يا قبا اللهم
 اجعل لنا شافعا مشقعا ومثولا شجاعا ويوقم الامام بآراء عبد الميت مطلقا
 ان ذكره كانه وان شئ لانه مرفوع القلب وفيه نذر الايمان فيكون القيام عنده شارة
 الا الشفاعة لا باينة ليجنوا انما اجتمعت فالافراد بالصلوة اجب ثم الاول
 ان يقدمهم الافضل منهم وانما اراد الجمع بان الصلوة في الصلوة على الجميع مرة

مكتبة المكتبة الوطنية في القاهرة

جعلها اي اجنبية صفاً طوا لا ياتي القبلة بحيث يكون صدق كل قدام الامام وراعي
 الترتيب بانه يضع الرجل يمينه الى الامام فاليمين فالحنا في حالتها فالتصبيح
 والبصير فيقدم على البعد والجهد على المرافعة ثم تليها في كيفية الوضع من حيث المكان قال
 ابن ابي ليلى يوضع رجل خلف رجل راس الاخر اسفل من راس الاول ويصنعون هكذا
 وروى غيرهم انهم وضعوا راسهم على راس من خلفه وصاحبه رخص فيكون كذلك وانما وضعوا
 راسهم هكذا لئلا يفسد راسه لانه المقصود حال الصلوة عليهم يسبق المقبل بغير
 صدق من الامام وكثير من ينظر الكبير الامام فاذا سلم الامام فحقه المصداق عليه
 من التكبير قبل رفع الجنازة لانه صلوة الجنازة بدوفا لا يتصور ولا ينظر لها من
 يضع لكانه حاضر اول من كان الامام لا ينظر الثانية لانه كالمركب فان جازع بعد ما كبر
 الامام الرابعة فانت الصلوة عند الجنبه ومحمد وعنده يورسف يكبر واحدة اذا
 سلم الامام فحقه ثلث تكبيرات كما لو كان حاضر اخلف الامام ولم يكبر في كبر الامام
 الرابعة الصحيح قولها اول وجه لانه يكبر واحدة لانه كل تكبير فيها ركعة من الصلوة
 والامام لا يكبر بعد الثانية والاقبل في الباب عندهما المصداق يدخل في تكبير
 الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة فذكر عليه الدخول وعنده يورسف يدخل
 او بقيت التحجيم كذا في البداه الاولى بالامامة السلطانية او بانيه وهو
 امير البلد وقال ابو يوسف والى الميت اول وجه الاول انكس
 له على رجليه عنه ثلث تكبيرات فذكر رخصه عنه قدم سعد بن العاصي فقال لولا انك
 لما قد تمكنت وكان سعيد والى المدينه لم يمتد فالتا في تمام الحق فالولى لا يمس
 باوثة الاولى وليا كان غيره لانه التقدم حقه فتملك الباطل ببقية غيره ولم يقل الولي
 لينا والى السلطان وغيره لغيره جازاى الصلوة فانه صلى عليه غيره غير الاول
 يعيد باى الاول ايشا لتصرف الغير في حقه وانه صلى الاول لا يصلى غيره
 بعده لانه الرخص يباى بالاولى والتفعل با غيره مشروع ووقن لا صلوة صلى على
 غيره مالم يقبل لنفسه والمعتبر فيه اكثر الراى على الصحيح لانه يخلف باصل الرخص

والمكان

هذا المكان والاشخاص وقبل قدر ثلثة ايام ولم يجز صلواتا ركبا استثنى من العدة
 على النور والبقاع لم يصلوا قاعدين من العدة على القيام والقياس الجواز لانه
 وعاء وكركفت في مسجد يوحى له ان يكبر في رواية وتنزيه في اخرى اما الذي يجر
 لصلوة الجنازة فلانكوه فيه واختلف في المخرج بناء على اختلافهم انه الكراهة
 لاجل التلوث اولاه المسجد للكونيت لا لصلوة الجنازة ولدت انما استعمل
 الاستعمال لم يكون منه ما يدل على الجوة من مكان او تحريك عضو شئ وغسل وضوء
 والاى وان لم يستعمل غسل في ظاهر الرواية واخرج في حرقه ووقن ولم يكن
 غلبه كعبه سبي باعد ابيه ولورسبي بدونه او به فاسلم هو او البصير صلى عليه
 لانه مسلم كما كانت عبد اكانه او حوا نيكه وليه سلم من قبله او قارب
 لا كالمسلم اى لا على كفى المسلم وبقية في حرقه وبدقته في صفة من الجنازة
 يوضع مقعداً ثم مدخرها على الكتف اليمين كذا الب - يعني تحمل موضع مقعدتها
 ثم مدخرها على الكتف اليسرى وسرع بالاختيار يمشون با مسرع على بلا عذو
 كره الجسد من قبل وصدا عن الاكثاف لقوله صلى الله عليه وسلم من منى الجنازة فلا تكلس
 حتى توضع وتذبح الحنيفة فلما لا رونا ولقوله صلى الله عليه وسلم الجنازة مبروكة ولا تله
 ابلغ في الاتفاظ بالالتقاء في حملها انما جازى اليه ليجد العبرة ولا يشق لقوله
 صلى الله عليه وسلم لنا والشق لغيرنا الا في ارض رخرة فلا يمس بالشق وانما وتابوت
 ثم حجر او حديد ويغرس فيه الدراب ويدخل من قبل القبلة ويقول اضيع بسم الله
 اى وضعتك ملتبى بسم الله وعلى ملكه رسول الله اى سكتنا على ملكه صلى الله عليه وسلم
 وتوجه اليها القبلة اذ به امر الله صلى الله عليه وسلم ويحمل المقعدة التي على الكتف كخوف
 الا انشأ لا صلى الله عليه وسلم ولا من حمله الا انشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم والغصب لا يكتب
 والا جود جود في ارض رخرة كذا في الكافي وسيجي خبر ما لا يقره لانه حاله
 على الاستئذان بخلافهم وبما لا يراى عليه التوارث ويستم القبر ولا يبرع ولا
 يجصص لغيره عنها ولا يخرج الميت منه اى القبر الا ان يكونه الارض مقصورة او جود

حامل مات وولد له على حيا تسعة أشهر وكان الولد يجر في بطنها قد فئت ولم يثقل بطنها ثم روت في المنام أنها تقول
ولدت لأبنتي العترة لاني الطاهر أنا لوددت كان الولد ميتا ويكره القود على القود ويكره قطع الحبل واحتشيش في المعقرة
فانه كان يابسا لا يثقل لانه ما دام رطبا يثقل فيوتس الميت عسر في هذا قال لا يستحب القطع فاحشش الرطب في غير راحة
فانضت

بالشفقة وطلب المالكين في حج مات به السنية فيل ويكنى ويصلي عليه في حيا
به في الحج كذا انظره مات حيا ولد ياتي فيثقل بطنها فيجبنا الابسر في الحج
ولم يكن كذا انظره في حيا ايضا ويستحب في القتل والميت دفنه في المكان الذي
مات في مقابر اولئك المسلمين وان قتل قبل الدفن الى قد رمل او ميلان
من يابس به وكذا لو مات في غير طه يستحب تركه فانه مثل الميت اخر لا يابس به
لا يكسر عظام اليهود ويختمهم اذا وجد في قبورهم ويكره القود على القود وقطع
الشجر احتشيش في المعقرة ولا يابس في اليكس **باب الشهيد** يسمى به لانه مشهود له
باجته بالنفس او لان الملائكة يشهدون موته اكراما له ولانه حي عند الله تعالى
خاضع اعلم انه الاصل في هذا الباب شهداء اخذ فاتهم كغنائوا وحمل عليهم ولم يقتلوا
لانه صلى الله عليه وسلم في صفة من يذبحهم بكلمة وهم وذكابهم ولا تقتلهم حديث
وكل من معناه يثقل بهم في عدم النفس وان لم يقتل فثقل ظمما او مات
حرقا او غرقا او مبطونا فثقل بهم ثواب شهدائهم مع انهم يقتلون وهم شهداء
على سائر رسول الله صلى الله عليه واله في انه عمر وعليا رضي الله عنهما في بيتهما بعد الطعن
وغدا وكانا شهدين بقوله عليه السلام كذا في الكافي والمقصود منهما توثيق
شهادتهما في شهادتهما احد رضوان الله تعالى عليهم اجمعين في ترك القتل
ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه واله من احراز عن وجب القتل كالحب والنفاء
والاحراز عن الجيب قتل ظمما اخذ رز عنه قتل هذا او حصا حيا ولم يجزئ
القتل حال اخذ رز عن قتل وجب مال وانما قال بنقض القتل لانه الاب
اذا قتل ابنه كجديده ظمما يكون الابن شهيدا لان المال وان وجب كجيب
بنقض القتل بل لسقوط العصا لشهادة الابوة ولم يثبت على البناء بنقض القتل
بقال رتب الحج اي حل في المعركة وبه روى والارثا في الشرع اي في
بغير رافعي كجديده او يثبت حكمه في احكام الاحياء كما سيأتي بيانه سواء
قتل باع او حربي او قطع الطلوع ولو بغيره حيا رجة لانه الاصل في شهادة احد
فلا يجرى

كما عرفت ولم يكن كاتم قتل السيف والسلاح فقتلهم من قتل بالسيف فقتل با
وقد علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامم ترك القتل او قتله عندهم با الحج رجة
فانه مسلم قتله مسلم غير باع عطف او غير فاطم الطريق ومما قتله في حيا رجة
ظمما يكون شهيدا او وجد عطف فقتل ظمما جرحا ميتا مع كرم اي موكة
الباع او كونه وشرط اجماعه ليعلم انه قتل لا ميت حنف انفع فيمنع عنه
غير الصالح للكفن كالغزو وكشود العسوة والسلاح وانحرف فاما ينزع
ويبرأ وان تقص وتقص انه ناولتم الكفن ولا تقبل للميت عنه كما هو في
اكرامه له وتظلمما ودفن بدنه لانه من شهداء احد وقد مر انه عليه السلام
نهي عن غسلهم والشافعي بخالف في الصلوة فيقتل في وجد قتيلا في مصر
فيما اجماع كجب اذا وجد فيه القتل العتق اخذ رز منه اي مع الشروع
ولم يعلم فانه قال في الهداية ومن وجد قتيلا في المصغر لانه الواجب فيه العتق
والدية تحف انظر الظلم اذا علم انه قتل كجديده ظمما لانه الواجب فيه العتق
وقال صد الشريعة اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكرته الذخيرة لانه رواية
الهداية فيما اذا لم يعلم فانه لانه على وجوب العتق ولا قتل الا اذا
لم يعلم القاتل ففي صورة عدم العلم بالقاتل اذا علم انه القتل كجديده في رواية
الهداية لا يفسل لانه نفس هذا القتل اوجب العتق واما وجوب الدية في
ظلم رض الجرح فاقامة القصاص فلا يخرج به هذا العارض غير ان يكون شهيدا او اما
على رواية الذخيرة فيفسل بعبارة الذخيرة هذا وان حصل القتل كجديده
فانه لم يعلم فانه كجب الدية والقوم على اهل المحلة فيفسل وان علم فانه
لم يفسل عندنا في الذخيرة ولم يثبت نفس القتل فوجوب الدية وان كان
بالعارض اخذ رز عتق شادة في الميتين اخذ بهذه الرواية اقول كان لم يبال
في عبارة الهداية ولم ينظر في شدة ما فهم صرحوا بانه قوله الا اذا علم
انه قتل كجديده ظمما محمول على ما اذا علم فانه عتق وان لم يظن العتق لانه لا

قتل
اراد غير واحد وقطع الطلوع

بمن القتل

اراد العتق

قال الواجب فيه العصاص ولا قصاص كمال على القاتل المعلوم وقال في
الشرعية جسد الشرعة في شرح قوله طمأ أي وعلم قاتله وفي كتابه اليه
لأنه إنما كان طمأ إذا كان القاتل معلوما حتى لو لم يعلم جانيه لم يكن هو مقتدرا فلا يكون
القتل طمأ وأما قول صاحب المصنف أنه لا يرد جسد قاتله المصنفه على ما عرفت
به صدر الشرعة وهو جسد قاتله في المصنف والمقتول في قوله لا يرد جسد القاتل
والدية والكفارة يقتضيان الأول فيقتضيان أن لا يقتل في الدنيا ولا في الآخرة
يقتضيان أن لا يقتل في الدنيا ولا في الآخرة في قوله لا يقتل في الدنيا ولا في الآخرة
رواية صريحة ومثلهما في قوله لا يقتل في الدنيا ولا في الآخرة في قوله لا يقتل في الدنيا ولا في الآخرة
في الهداية قبل الآخرة ما ذكره كعبه فتدبر وأنه لا يرد إلى السبيل وهو
جسد ونعم الكفيل أو قتل أحد أو قصاص فإنه يقتل لأنه لا يقتل بسبب نظم
أو خروج أو ارتكبت بانه أكل أو شرب أو نام أو تدابى أو أدهم أو ضمه أو مضى
وقت صلوة وهو يقتل ويقتل على الأداة في جسد العصاص بتركه فيكون
بذلك من أحكام الدنيا أو تقتل في الموكلة أو الخوف وطريق التمسك في لا يكون
القتل منافيا للشهادة هذا الاستثناء ذكره الزبيدي أو أوجه ما مور الدنيا
أو الآخرة وهو قول لا يرد في خلاف المصنف وقيل الأصل بينهما في الرتبة
بأمور الآخرة لا يكون مرتبة بالاجتماع أو اشتراكي أو كل كلام كثير
وقيل بكونه يقتضيان الشهادة فيقتضيان أنه بذلك يصير خلقا في عالم
الشهادة وبنال شيئا من مراقي الجنة فلا يكون في معنى شهداء أحد لانهم
ما توارعوا في الكائنات بل هم خرافة يقتضيان الشهادة هذا أي كون ما ذكر
في بيان الارتباط موجباً للقتل أو جديداً بعد انقضاء الحب ولو دبر
لا يرد ما ذكر في الحب لا يكون مرتبة في ذلك كذا قال الزبيدي ويصل
عليهم عطف على قوله ويقتضيان جسد المصنف عقيب الصلوة بالركعة
اقتداء بقوله لا يقتل في الدنيا والآخرة وقوله لا يقتل في الدنيا والآخرة

مؤمن

الركعة

يقتضون تملكك بعض مال جماعة عيشة أي ذلك البعض ان ربح قال في الكثرة هي
تمليك المال من فقير مسلم غير ما شئ إلى أخوه أو من التوفيق بينا ولا مطلقا الصدقة
ولا تخصيص بالركوة بخلاف ما اختبر بهما فانه قوله عيشة ان ربح يقتضيان
أولا تعيين في الصدقة وأيضا قال الزبيدي بوجوب الكفارة إذا تملك لأن
التمليك بالوقف المذكور موجود فيها ولو قال تملك المال على وجه لا يرد له المقتضى
عنه لأن الركوة يجب فيها تملك المال فقلت جواز تملكه عليه ذلك فانه مقتضى قوله
بلا اتصال في نفي بغير التملك كالاباحة فانه الكفارة في نفي لا يقتضي
التمليك بخلاف الركوة لأنه بقوله تعالى أو الركوة والاباحة كما قالوا يقتضي
التمليك ولا ينادى بالاباحة في لو كفى بيتا فانفق عليه بانه المذكورة لك
بخلاف الكفارة ولو كان بجزيه لوجود التملك بغير معلق بالتمليك
مسلم غير ما شئ ولا مولاة أو غير النفع والكافر والراشع ومولاة فان ربح
رفع الركوة اليهم مع العلم لا يجوز كما سباني مع قطع المنفعة عن المالك من وجه
أخر غير النفع إلى غيره أو غلبا وأصوله دأبوا ومكانه ورفع أحد الركعتين
إلى الآخر كما سباني لله تعالى لأنه الركوة عبادة فلا بد لها من الاطلاق تعالى
وما أوردوا إلا ليعبد الله فخصوا له الدين في شرط وجوبها العقل والبلوغ
أو لا تكليف بدونها والإسلام لأنه شرط لصحة العبادات كلها وهو مقتضى
التمليك لأنه الرقيق لا يملك بملكك وجوبه أرسب وجوبها
التمام بانه يكون بذات فقط كما في مال الكائنات نه ملك المعلى حقيقة قد تقرر
في كتب الأصول أنه يجب وجوب المالك المذكور وأنه عده في الكثرة شرطا لوجوبها
لنصاب اعتبره النصاب لأن عم قدر السبب فانه غير الدين المراد به دين
له مطالب من جهة العبادات لا يمنع دين الذم والكفارة وجميع دين الركوة
حال بقا النصاب ولا بعد الاستعداد لأن الامام يطالب في الأموال
الظاهره وقواته في الأموال الباطنة وهم الملاكات فانه الامام كانه باخذها من
أرضها المال وهو الزوال السلطنة

وكرر

التملك منه

عثمان رفر وهو فخرنا الى اربابنا في الاموال الباطنة قطعاً لعل الخلقة فيها فكان
 ذلك توكيلاً منه لاربابنا ولا فرق بين ابي كوفى الدين بطريق الماشي واكتفاه ذكوة الريس
 وغيره وقد تم صدر الشريعة الزكوة الى العذر والكفارة وهو ما نص لغيره
 فكانت بصدقه الشريعة الاولى في الحاجة الى الكسب كذا في السكينة ونحوها وسباني بام
 ولو تعدت النما اما جيتى بالتوالد والتناسل والتجارات او تعدت الى يكون لها
 من الاستثناء بان يكون في يده او يد يابنة خلفاً فاذا اخذ لم تجب الزكوة من
 تفرغ على قوله الملك التام على مكاتب لان ليس ملكاً في كل وجه بل يفتق
 ويدون للبعد تفرغ على قوله فارغ من الدين بعد دينه متعلق بقوله فيجب
 فانه اذا كان له اربعة درهم وعليه دين كذلك لا تجب الزكوة ولو كان
 دينه مائتين ولا في ذلك تفرغ على قوله والى جهة الاصلية ونحوها كتاب
 البدن واثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمه وكتب العلم لاهله
 وآلات المحرفين والواصل من مال العمار تفرغ على قوله بام ولو تعدت الى العمار
 مال تعدد الوصول اليه مع قيام الملك كابق ومغفود ومغفود في المكن عليه
 ومال ساقط في البحر وموقوف في مفارقة شئ مكانه ومال اخذه السلطان مصادرة
 وذبيحة شئ الموقوف وهو ليس بمعارضة ودين محو لم يكن عليه شئ ثم صارت
 له بعد سنين بانه اقر عند الناس فانه اذا وصل اليه بعد سنين لا تجب زكوة السنين
 الماضية لان تقار النما ولو تعدت الى خلاف ما على امر ولو كان مائة او مائة
 ابتداء او بواسطة التخصيص او مفلساً او محكوماً بملكه او على جاحد عليه شئ او علم فانه
 فانه هذه الاموال اذا وصلت اليها ككاتب زكوة السنين الماضية ولا تجب في ذلك
 لالتسكن تفرغ على قوله بام ولو تعدت الى ان يكون ملكاً في كل وجه بل يفتق
 ودواب لا تتركب وعبيد لا يخدم وكتب العلم لغير اهله ونحو ذلك ولم يفرق في
 لا تقف النما التقدير في حال الهداية وعلى هذا كانت على التجارة لا تجب زكوة
 ايضا وان كثرت لعدم النما وما بعد ذكر الامل في حق محرف الزكوة فانه اذا كا

تجب زكوة مائتين

الماضية

اقول لا يملكها وقال في الزكاة لاهلها
 غير مفيد لما اتم ان لم يكن في يدها وليس

اعطاء الزكاة

لئلا يتاوى ما يتيه درهم وهو محتاج اليها للتدريس وغيره يجوز صرف الزكوة اليه
 واما اذا لم يخرج اليه من ذبيحة ما في درهم لا يجوز صرف الزكوة اليه كذلك
 آلات المحرفين وسبب وجوب ادائها تفرغ على قوله تعالى ان الزكوة
 وهو عقيب حولان المحول عنه في بقول انه وجوبه فوترى وفي آخر العزم بقول
 انه عزمي وسباني بيانه وشروطه ابرش شرط وجوب ادائها المحول الى محول
 بتمينه المال كالدراهم والدنانير والسوم او شئ التجارة اذا لم يوجد هذه الاشياء
 لم يبرجده الخطاب بل ياتم بالثمن وشروط ادائها ان يكون موداة شئ لا يباع
 فلا يقع بل ياتم مقارنته لاداء بالملح المصدري او مقارنته لغيره لا وجوبه
 اذا غل في النصاب قدر الواجب بما في الزكوة وتصدق الى الفقير لا بشئ سوط رونه
 او تصدق كله عطوف على شئ فانه اذا تصدق بكلمة دخل الجزء الواجب فلا حاجة الى ان
 استثنى وان تصدق ببعضه سقطت رونه عند محمد وعبد الله يوسف واما وجوبه
 فوعيل عزمي اي يجب على الراعي لانه جميع العروق والآباء والبنات الغنم بذلك
 النصاب بعد الترويض وقيل فوري اي واجب على الغنم لا على مقتضى الامر
 المطلق وهو قول الكوفي فانه ياتم بآخر الزكوة بعد الترويض وروي عن محمد بن جعفر
 عن غيره عن محمد بن عيسى عن شاذان لا يسبق للتجارة با اشتراها لها ففوى خدمته ثم يهر
 للتجارة وان نواه ليا ما دام لم يبيع مثلاً اشترى امه للتجارة ففوى بالخدمة
 بطلت الزكوة لان اتصال الشئ بالامساك للاستخدام وان نوى التجارة بعد
 لم يكن للتجارة في بيعها فيكون زكوة الزكوة ان كان دراهم او دنانير لعدم اتصال
 بالعمل لانه لم يتجر في بيعه شئ وهذا يصح في مقيمتها تجرد الشئ ولا يكون المعظم
 مساعداً بالاب لا بغير ما وروى لا يكون للتجارة بالبيع لا الشئ لم يتقبل بالعمل لانه
 المورد وث بصير ملكاً للوارث جبراً بل طعه ولهذا يترك الجدين وان لم يتصور
 منه العمل حتى يتصرف فيه لان فدان الشئ بالعمل لا الذهب والفضة كذا في غاية
 البيان وما ملكه بهمة او وصية او نكاح او طلق او صلح او غيره فانه لا فدية انما يعمل

التجارة بالبيعة

بغير
 الزكوة

هي التي أعدت للحمل الاثقال وعوامل هي التي أعدت للعمل كنافذ الارض فانما
 من الحول الاصلية وعلمه بفتح العين هي التي تعطي العكف فلا يكون ساعته وقيل
 وحاصل التجارة لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيها شيء والمعايير ثبتت
 بخلاف ما اذا كانت للتجارة لانه الزكوة يتعلق بالمالية كسائر اموال
 التجارة ولا محل لفصل ولا محل لاتباع صورة المسئلة نوع اشكال لانه
 الزكوة لا يجب في المحل ولا بعد المحل لم يبق اسم المحل والفصل في المحل في صورة
 رجل اشترى ثمنه وعشرين من الفضل وثلاثين من البقي جيل او اربعين من المحل
 او وجهه في ذلك بل يتعد عليه المحل ولا في صورة الخليفة ومحمد لا يتعد عند
 غيرهما يتعد حتى لو حال المحل عليها من حين ملكها وجبت الزكوة وقيل اذا كان له
 نصاب ثمانية فمضى عليها سنة اشترى فمضت الدت على عدد ما في ملكه الاصول
 وبقيت الاولاد وهل بقي حول الاصول على الاولاد وعندهما لا يبقى وعند
 الباقيين يبقى ولا في مال الصبي وعلى المأدبة ما على الرجل منهم لانه الصبي قد جرى
 على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من المسلمين لاجبائهم جاز في دفع الزكوة
 في الزكوة وكفارة غير الاعناق والعشر والنفقة بين اداء القيمة مكانه المنصوص
 عليه الصورة المذكورة جاز لا على القيمة بدل غير الجواز المصير اليه بدل الجواز
 عند عدم المال واداء القيمة مع وجود المنصوص عليه في ملكه جاز في مكانه الجواب عند
 احدهما اما المعين او القيمة ويحقق هذا المقام في الاصول لا يؤخذ الا الوسط رعاية
 للجانين بلا جبر اي اذا امتنع غير اداء الزكوة لا باخذها كمالا لانا عبادة فلا تؤخذ
 الا بالاختيار وعندك في باخذها كمالا لانا من الفقير فصار كدين وجب للدين
 لا من تركته ان لو كان عليه الزكوة لا يؤخذ من تركته الا ان يوصي في بعثته الثلث
 وعنده يؤخذ من تركته لم يوصي من وجب من موقوفه سمي بها صاحبها ولو
 انما يكون في الدواب دون الانسان لانه لا ينفق من وقع المالك الا في
 مع الفضل او الا على وروى الفضل او وقع القيمة مال في البداية اخذ المصدق اعلى

منها

منها وروى الفضل واخذ وروى واخذ الفضل وقال صاحبها طاهر ما ذكره في الكتاب بل
 يدل على انه اجزاء للمصدق وهو الذي باخذ الصدقة ولكن النصاب اختيار القيمة وهو موقوف
 عليه ان يجزأ شرع فقامت عليه الواجب والرقم انما يتحقق بتجزيه فكانت اربعة اجزاء بالدينار
 اذا سمحت بتقسيمه عليه اذا انظر من حال المسلم انه يختار ما هو رفق به من النصاب
 وبوافقه كلام الكافي ولذا قلت فرفع مكانه اخذ المالك ما واثبه المحل من بين
 النصاب بغير اليه بين ان كان له نصاب فاستفاد منه انما المحل من بين
 قيم اليه وزكاه بمن كان له ما في درهم في اول المحل فحصل في وسطه مائة درهم
 بغير المائة الى المائتين وبطلت زكوة الكل والزكوة في النصاب لا العفو عنه
 والى يرسف فاذا ملك مائة شاة فالواجب عليه وهو شاة انما هو اربعين
 والمجموع في لو ملك ستون بعد المحل فالواجب عليه واحد وعشرون وروى في بعض النسخ
 وهلكه النصاب بعد المحل يسقط الواجب وهلك النصاب حصته وروى
 المالك الى العفو او لا فانه لم يجاوز المالك العفو فالواجب عليه كما اذا
 ملك بعد المحل عشرة من مستين شاة او واحد من مستين من الابل حيث يبقى
 وجوب شاة ثم الى نصاب بغيره انما جاوز المالك العفو صرف الى النصاب
 بغيره كما اذا ملك خمسة من اربعين بغيره فادبه تصرف الى العفو ثم اربعة عشر
 الى النصاب الذي بغيره هو ما بين خمسة عشر الى اربعين وثلاثين فيجب
 بنت محاض ولا نقول المالك تصرف الى النصاب والعفو حتى نقول الواجب
 في اربعين بنت لبون ومنه هلك خمسة من اربعين وبقي خمسة عشر ومنه
 فيجب نصف وثمانية بنت لبون ولا نقول ايضا ان المالك الذي جاوز العفو
 بصرف الى مجموع النصاب بقول بصرف اربعة الى العفو ثم يعرف اربعة عشر
 الى مجموع ستة وثلاثين اربعة الواجب في ستة وثلاثين بنت لبون ومنه
 اربعة عشر وبقي خمسة عشر ومنه فالواجب ثلث بنت لبون وربع بنت لبون
 ثم وثم الى ان ينهي كما لو ملك من اربعين بغيره عشرة ومنه فادبه تصرف

الى العفو واحد عشر النصاب يل العفو في النصاب على هذا النصاب
 حتى ينفق اربع شياه وتنفق عليه اذا هلك من عشرة ومن اهلك من
 وتنفقون اخذ البقاة زكوة السواك والعشر والنحو ليداد غير النجاس اذا لم ينفق
 في حقه فانه ولاية اخذ النجاس لتمامه وكذا اخذ الزكوة في الاموال الطاهرة وهي
 عشر النجاس وزكوة السواك وزكوة اموال التجارة ما دامت تحت طائلة العشر
 فانه اخذ البقاة او سلاطين زمانها النجاس فلا اعادة على المالك لا ينفق
 النجاس المتعاقبة منهم لانهم يجادون الكفار وان اخذوا الزكوة المذكورة
 فانه صرفوا الى مصادر قوا الا في ذلك ما خلا اعادة عليهم والاعادة
 الى مستحقها فيما بينهم وبينهم فانما غصب لطلبه مالا وخطا على صاحبه
 له حتى وجبت الزكوة ووددت عنه كذا في الكافي على هذا النصاب
 او لغصب جاز قد عرفت انه سبب وجوب الزكوة المال النجاس
 شرط وجوب الاداء وقد تقرر في الاموال انما سبب اذا وصدق الاداء
 وان لم يجب فاذا وجد النصاب صح الاداء قبل ان يحواله فاذا كان له
 نصابا اجزاه ما ادى من قبله وكذا له نصاب واحد فادى لنفسه
 حتى اذا هلك النصب اشنا بالحوال فبعد ما تم احوال اجزاه ما ادى لا ينفق
 منوط غير منقطع ارائه فصر عليه الزكوة في الاداء حتى هلك النصاب
 سقط عنه الزكوة ولا ينفق فدرها وحال ان فني لا ينفق ويخفى وكذا هلك
 بغيره لانه النصاب صح في حق الواجب حتى يصاحب الحق فصار مستهلكا
 فنفق ما فيه من باب زكوة الاموال المراد بالمال غير السواك والنام اشارة
 فيه الى المذكور في قوله نعم ما تدارج عشر اموالكم فان المراد به غير النجاس
 ربع العشر نصاب الذهب حتى وزن مثقالا والفضة ما بين درهم ودينار
 اي يكون كل عشرة منها وزنه سبعة مثاقيل والفضة ما بين درهم ودينار
 اربعة عشرة مثاقيل والفضة ما بين درهم ودينار على علم

على نصاب واحد كافي درهم مثاقيل فادى
 جاز حتى اذا هلك في كل منها

انما

ربعه عنه فخلقة فمما عشرة درهم على وزنه عشرة مثاقيل او عشرة مثاقيل
 مثاقيل عشرة على خمسة مثاقيل فاخذ غير درهم نوبل نوع ثلثا كلبا ليطهر المحصنة
 في الاخذ والاعطاء ثلث عشرة ثلثه وثلثه وثلثه ستة اثنان وثلث
 خمسة درهم وثلثه فالجميع سبعة وانه ثلثه كل جمع فيكون احدا
 وعشرة وثلثه فالجميع سبعة وكذا النجاس الدرهم وزنه سبعة وفي معدود
 كل جنس متبادر هو قوله الا في ربع عشر ومعموله ولو صلبا وهو ما ينجس به من الذهب
 والفضة مطلقا اسواء كانه مناج الاستعمال او لا وعند ان فني لا يجب
 في كل النجاس وفاقم الفضة للرجال لانه مناج الاستعمال فاشبهه بنجاس اليد
 ولما ما روي انه عزم قال لا يربط في ايديها سواران من ذهب او ذبان زكوة
 فالتا لا فخال عزم اذ ياد لونه وبنه وعرض تجارة قيمته بهم مع ما بعده صفة
 وهو يكون الاداء مناج لا يدخل الكيل ولا الوزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا
 كذا في الصحاح واما العوض فيعوضها فمما الدنيا وتبادل جميع الاموال فلا وجده عرض الفروج
 منها لعملة متبادلا للذهب والفضة نصاب من واحد منهما الذهب والفضة قال
 الربيعي قوله في عوض التجارة ليس يجزى على الملاقاة فانه لو اشترى ارض خراج ونوى
 التجارة لم يكن للتجارة لانه النجاس واجب بها وكذا اذا اشترى ارض عشر وزرها
 او اشترى بذرا للتجارة ووزرها فانه يجزى العشر ولا يجزى الزكوة لانها
 لا يجتمعان اقول هذا الكلام منه في غاية الاستبعاد اما اولا فلما عرفت ان العوض
 غير الارض لا ياتى بالعقار والعوض يعامل بالعقار واما ثانيا فلان عدم وجوب
 الزكوة في البذر انما حدث بعد الزراعة وذلك لا يقصر لانه حادثة واحدة
 اذا استوط وجوب الزكوة في العبد اشترى للتجارة كحمار قبان فيسقط النصف
 الاقوى من البنية اولى متوقفا بالانفع للفقير ربع عشر اياه كانه التقيم الدرهم
 النفع للفقير قوم عوض التجارة بناء كانه بالذباير النفع قوم كما تم في كل سنة
 زاد على النصاب ربع عشر حيا فانه الزكوة في الكسور لا يجزى الا اذا

فمن النصاب فاذا زاد على ما في درهم اربون درهمان في الزكاة درهم وفي
 ثمانين درهمان ولا شيء في الاقل ما غلبت عليه خالص اى في حكم النصاب فيها
 او فضة وما غلبت بغيره لانه في حكم العروض واختلف في المساي في بيعها كان
 الغش والفضة سواء ذكر ابو نعيم انه يجب الزكاة احتياطا وقيل لا يجب وفي
 درهمان ونصف نقصان النصاب ما يحول به من لا يحول لا ينقص الا على
 النصاب ولا يجب الزكاة الا في النصاب فلا بد منه في البداية والنهاية ولا عذر
 لما بينهما فلما سبق المال حولا عليه لانه لا بد من بقا شي من النصاب ليضم المستفاد
 اليه لانه يملك الكل بطلان العقد ويحول اذا لا يمكن اعتباره بلا مال يضم قيمة
 العروض اليه الثمنين يضم اذ ملك مائة درهم او عشرة درهم او مائة درهم
 مائة درهم او عشرة درهم وجب عليه الزكاة لانه الكل للتجارة واختلف في
 الاعداد والثمانية للتجارة وضعت والعروض جعلت ليضم اليه الغنم قيمة
 الاجزاء وعند ما اجزاء في مائة درهم وثمانية مائة درهم وثمانية مائة درهم
 يحسبها لا عند ما اجزاء في مائة درهم وعشرة درهم او مائة درهم وثمانية
 وثمانية مائة درهم وعشرة درهم او مائة درهم وثمانية مائة درهم
 عند كمال الاجزاء لانه قيمة اجزاء في مائة درهم وثمانية مائة درهم
 ما انقص قيمة اجزاء في مائة درهم وثمانية مائة درهم وثمانية مائة درهم
باب العاشر هو من يصب في انصب الامام على الطريق لاخذ صدقة
 التجار ليا منوا للصوم وكما يجزها من الاموال الطاهرة ياخذها من الدولة التي
 مع التجار كما ينبغي في صدق باليمن من حال لم يتم احوال ارجل في العاشر
 من اموالهم احوال وحلف او قال على دين او ادبت الى عاشر آخر
 انه كان ارجل آخر في تلك السنة لانه ادعى وضع الامانة فيها
 وانه لم يكن لم يصدق كذبه يعني كذا ارجل في صدق باليمن قوله ادبت الى عاشر
 آخر الاجر السوي لا يحق الاخذ منها لسلطانها كمن عليه اجرة او اخرج

اذا

اذا صرح بالالمعانة بنفسه وكن او بغيره ثبت مال للفقراد وادبر الى رجل ما يعرف
 اليهم فصرقه الوارث بنفسه اليهم حيث لا يجوز كذا في شرح البداية لشيخ
 الشريعة الاموال الباطنة بعد الاخراج كالمطامير حتى لو قال انا ادبت زكوتها
 بعد ما اخرجتها من المديونة لم يصدق لانها بالاجراج المحقق بالاموال الطاهرة فكان
 الاخذ منها الى الامام فيما صدق المسلم صدق الذي لانه ما يؤخذ منه ضعف
 ما يؤخذ منها والحق فيه وجب تضعيفه لا يتبدل شيء منه فيها وراي التضعيف
 كما في التضعيف على بنى تغلب الا في قوله ادبت الى فقير لانه ما يؤخذ
 من الذي جزيه وجزا لا يصدق اذا قال ادبتا انا لانه فقير اهل الدولة في
 بمصارف هذا الحق وليس له ولاية العرف المستحقة وهو صاحب السلطان
 كذا قال الربيعي ولا بد من هذا الاستثناء المستوف خالصة عنه لا يجزى اراي
 اجزى في شيء من ذلك الا في ام ولد له اى جارية يقول هي ام ولدي فيصدق
 لانه كونه حرييا لا ينافي الاستتلاذ واقراره ينسب منه في بدو صحته فكذا
 بامته الولد يؤخذ من اربع العشر ومن الذي يصبه ويجزى العشر هكذا
 امر عمر رضي الله عنه سعيها بياض بلع ماله نصيبا ولم يعلم خبر ما اخذوا اراي
 محبوب منا وانه علم اخذ مثله لو كان ما اخذ امينا وانه لم يبلغه اراي نصيبا
 لا يؤخذ منه شيء وانه اراي في البصاة بنية لانه الوجوب فيها بده
 ولا يؤخذ شيء منه اراي انه لم ياخذوا شيئا مما لبسوا عليه ولا اراي
 منهم ما يكافى عشرين اراي من اجزى العشر في المصارف العشر عشرة مائة
 ثم من قبل احوال انه لم يدخل داره لم يفسد لانه اخذ في كل مرة استبصال المال
 ومن الاخذ لحفظه وعشر ثمانية جارية داره لانه رجح بامانه جديدا والقبيل
 الاخذ بعده لا يفسد الاستبصال بعشر اراي من يؤخذ العشر من قيمتها لا يجزى
 اذا اقر بها في لانه العتمة في ذوات العتمة لها حكم العين والجنس منها بخلاف
 ذوات الامثال والجنس لا يباعه وهر مال مع ما يكون بوجه غيره وانما لم يشتر

في كل من الرضاة وحرث الوارث
 لا يجزى

في كل من ادا راجع لا يصدق

لأنه ليس بمالك ولا ياب عنه وكسب ما دون مديونه وليس معه مولاة
 أو غيره ما دون مديونه لا يؤخذ منه شيء ولا ملك له مولاة فلو كان له مولاة
 وثني أو غيره لم يورثه شيء إذا ترك على علة البقاء فمشتروه ثم ترك على شيء العدل
 يؤخذ منه ثانياً لأنه التقصير منه حيث تركهم بخلاف ما إذا غلبوا على بلاد أو
 الركنة وغير ما حيث لا يؤخذ منهم ثانياً إذا دخل عليهم الإمام لأنه التقصير في إقام
باب الركا وهو مال تحت الأرض مطلقاً رسوا كانت خلقته أو
 البقايا والحدود خلفي والكثرة مدفون خمس معدة تعد وهو الزحف
 وحديد وكثرة كالصفر والنحاس وكثره في أرض من خارج أو عشر سباني بانيها
 وباقيها لا تكون أي الأرض التي ملكت ولا أيا وانه لم يملك فلو وجدوا في قبلي
 وانه لم يملك المعدية انه وجده في داره وفي أرضه وروايات في ياقوت
 وزمر وغيره وجده في جبل لقوله عم لا تقس في الحجر ولذا لا يجب جميع
 الجواهر والعصا من الحجارة إلا أن يكون دفن لها بنية فبنيها لحسن أو لشر
 في الكثرة إلا المالية كونه غنينة كذا قال الزبيدي ولو لو وعنه وكذا جميع كسبه
 من الجوز الذهب والفضة بانه كان كثره في قعر البحر كثره فيه بسم الله السلام
 كالكتف عليه كلمة الشهادة كاللفظ وسباني حكما في موضعها وما فيه سمه
 الكثر كالمتقوس عليه الضم فيه وباقيها لا يملك أول الترخ فانه كان حيا
 اخذه والا فوارته لو حيا والافيت المال انه ملك ارضه ولا يورثه ان لم
 كالمعارة ولجبل فلو وجد حيا كان او عبدا مسلما او ذميا صغيرا او كبيرا غنيا
 او فقيرا لانهم من اهل العينة غير الجوزي مستأثرا فانه لو وجد اذ كان حيا متنا
 يسترد منه ما اخذ الا اذا غلب في المعارة بالاذن من الامام على شرطه في المشروط
 وانه غلب في العلامة بعينه جازيا لانه الكثرة غالبها في الكثرة وقيل في زمانها
 وهو كاللفظ او قد طال عهد الاسلام رجل وقيل وارثه ووجد رجا
 في صحراء وارثه بغير فله ولا خمس سوار وقيل بان اولادها كان له السبق

والأصل في الركا ما هو مال تحت الأرض مطلقاً رسوا كانت خلقته أو البقايا والحدود خلفي والكثرة مدفون خمس معدة تعد وهو الزحف وحديد وكثرة كالصفر والنحاس وكثره في أرض من خارج أو عشر سباني بانيها وباقيها لا تكون أي الأرض التي ملكت ولا أيا وانه لم يملك فلو وجدوا في قبلي وانه لم يملك المعدية انه وجده في داره وفي أرضه وروايات في ياقوت وزمر وغيره وجده في جبل لقوله عم لا تقس في الحجر ولذا لا يجب جميع الجواهر والعصا من الحجارة إلا أن يكون دفن لها بنية فبنيها لحسن أو لشر في الكثرة إلا المالية كونه غنينة كذا قال الزبيدي ولو لو وعنه وكذا جميع كسبه من الجوز الذهب والفضة بانه كان كثره في قعر البحر كثره فيه بسم الله السلام كالكتف عليه كلمة الشهادة كاللفظ وسباني حكما في موضعها وما فيه سمه الكثر كالمتقوس عليه الضم فيه وباقيها لا يملك أول الترخ فانه كان حيا اخذه والا فوارته لو حيا والافيت المال انه ملك ارضه ولا يورثه ان لم كالمعارة ولجبل فلو وجد حيا كان او عبدا مسلما او ذميا صغيرا او كبيرا غنيا او فقيرا لانهم من اهل العينة غير الجوزي مستأثرا فانه لو وجد اذ كان حيا متنا يسترد منه ما اخذ الا اذا غلب في المعارة بالاذن من الامام على شرطه في المشروط وانه غلب في العلامة بعينه جازيا لانه الكثرة غالبها في الكثرة وقيل في زمانها وهو كاللفظ او قد طال عهد الاسلام رجل وقيل وارثه ووجد رجا في صحراء وارثه بغير فله ولا خمس سوار وقيل بان اولادها كان له السبق

عالم

عالم مباح وانما يجب الخمس لانه اخذه منقوصا غير مجاهر ولو دخل جماعة
 ممنون اقليم منقصة غلبة فطغوا على كنفهم فخرجوا منه وجده الركا منقصة
 في الارض مملوكة لاهل الحرب روة الركا كما حذر أعز العذر والنجاسة ولو لم يرفه
 واخرجه منها ارضا اسلام مملوكة لاهل الحرب كالمملوك بشرائه فاسد او وجد
 الركا في ارض مملوكة في دار الحرب غيره ارض مستأمن لم يرد ولا خمس عليه
 لانه اخذه منقوصا كذا في غايه البيان وجد متاعهم في ارضه غير مملوكة
 خمس الباقى للواجد فان الزكاة دانه وجد ركا متاعهم في ارضه من ملك
 خمس وباقيها للواجد الظاهر انه مرادة نقل مسئلة ذكر في الهداية في آخر
 الباب لقوله متاع وجد ركا في ارضه لاهل الحرب وجده وفيه خمس الى آخره كذا في
 لاهل الحرب ذلك لانه انما هو ارضه لاهل الحرب وجد على صيغة للجنة للفاعل وغيره ليج
 المستأمن بدليل السباني والسباني وضرب متاع راجع الى دار الحرب فله
 انه وجد المستأمن ركا متاعهم في ارضه من دار الحرب غير مملوكة خمس وفيه
 للواجد وهذا كونه غير مطابق للعبارة الهداية غير صحيح في نفسه الا في الاول
 فظاهر واما الثاني فظاهر شراح الهداية وغيرهم انه الخمس انما يجب ان يكون
 في ماله الغنينة وهو فيها كان في اهل الحرب ووقع في ايدي المسلمين
 بايجاب الخيل والركاب والمذكور في الوقاية ليس كذلك لانها المستأمن
 كالمستصن والارض من دار الحرب لم يبق في ايدي المسلمين فالصواب
 انه يقطع وجد عاقبه ويقراء على البناء المفعول في ترك لفظ متاعه في
 الارض لاهل المسلمين ولذا عذبت العبارة الى ما شرى **باب العينة**
 يجب العشرة على ارض عشرة وسباني ثمانية كتاب الجواهر وادع على جبل
 وانه قبل العمل وعنه الزكاة ما وجد في الجبال والبراري والموات التمس
 والفاكته انه لم يحكم الا عام فهو كالصيد وانه حيا فبني العشرة لانه مال مقصود وعنه
 الى يوسف لانه عشرة فباني باق على الاباحة وقيل في مطير او سحر الماء او دابة

بلا شتر لا يقابل وهو شتر اوسق والوسق ستون صاعا والصاع ثمانية
ارطال والارطال اثنتا عشرة اوقية والادقية اربعون درهما ولا يشترط بقائه
بين سنة حتى يجب ان يخرس وان قال لا يجزى في السنة باقية بل يخرس
الا ان يكون له شتر في السنة ونصفه غطيف على شتره يجب وجوبه
او وجب نصف العشرة من شتره او وجب الباقي من المون اربع عشرة
ونصفه الثاني بل يرفع اجرة العقال ونفقة البقر وكري الا ان ياروا جرة
وتخو ذلك وبلا اجراج البذر فانه شراج الهداية وغيرهم حرروا بوجوب
العشرة كل الخارج ويجب نصفه عشرة تنسب في كونه او شرا او سلم او شرا
منه سلم او في ثمانية العشرة يؤخذ من اربعة اطفال لنا فيؤخذ نصفه من اربعة
الاطفال ولا يقطع عنهم العشرة المضاف بالاسلام ويجب ان يخرج في عشرة
شرا او في وقته لم يكره في الوقاية والكسرة العقبين وشروط الهداية لان
الخارج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة وذلك بالقبض ويجب العشرة على علم
بشفقة او روت عليه نفاذ البيع او جفارة الشرط او الروية او العيب
بشفقة او متعلق بقوله روت يعني اذا اشترى في من سلم عشرة ثم اخذ منه
سلم بالشفقة او روت عليه نفاذ البيع او جفارة عادت عشرة كما كانت
وتحذف في جعل داره بيتا خارجا كذا المسلم ان سقاها ماء ولو سقاها ماء العشرة
عشرة وبيان بيان المباح ايضا كتاب الجهاد ولا يشترط في عين جرة ونقط
مطلقا ارسوا كانت العين في ارض عشرة او خارجية وفي حررها الصالح للزراعة
خارج لو كان حررها خارجا وقته اوقية اخذ العشرة عند ظهور الشتر عند الجنيضة
واما عند يوسف فوقته وقت ادراكه وعند محمد عند حصوله في الحفرة وعشرة
اختلاف في غير ذلك وجوب الضمان بالانفاق كذا قال الربيعي **باب المصارف**
بم الفقير هو من له مال دون الثياب المسكين هو من لا شيء له والعامل اي
عامل الصدقة فيعطى بعد عمله وهو ما يكفيه واعوانه غير مقدم باليمن وان استقرت

ان الشرا او سلم او شرا
او جفارة عادت عشرة
كما كانت

كفاية
في المصارف

كفاية الركوة لا تراو على النصف قال الربيعي والمكاتب لفكهم والفقراء من زمرته
دين ولا يملك ثيابا فاضلا غير دينه او كان له مال على الناس لا يملكه اخذه
وفي سبيل الله منقطع التزاة عندنا يوسف الفقراء منهم ومنقطع الحاج
عند محمد الفقراء منهم وانما افرزوا بالكرام وخولوا الفقراء والمساكين زيادة
حاجة بسبب الانقطاع وابن السبيل هو الذي فرس من الضرورة الطريق
في زلزلة الاخذة الركوة قدر حاجة وان كان له مال في بلده ولم يبد عليه في الحال
ولا يجزى له ان يأخذ اكثر من حاجة فالحق به كل من غاب غيبا له وان كان في بلده
ويصرف الحكم وبعضهم على ان لا يعطى الا باحة وقال ان في لا يجوز
الا ان يعرف ان له ثمنه كل منصف لا الى بناء مسجد لا يجوز ان يبنى بالركوة
مسجد لان التملك شرط فيها ولم يوجد وكذا انباء القضاة واصلاح الطرقات
وكذا انما لا يوجب الجهاد وكل ما لا يملك له فيه وقفت ميت وقفا ودينه
ولو قضي دين حي والمديون فقير فانه قضى فقيرا بغير امره كان متهما ولا يخفى
منه زكوة ماله ولو قضي بامره جاز كانه يصدق على اليوم فيكونه التماس كالكامل
في قبض الصدقة وتحت ما يفتق ان لا يشترط رغبة ليعتق لان اتمام التملك
فما لا الى سهم ولا الى ارضه وان عدا وقرعه وان يفل او روجية او لا يعطى
زوجته ولا زوجة زوجها لا يشترط في المصافح عادة وملكوك المولى اي
مدبره ومكاتبه وام ولده وعبد اعنى المولى ليعتق لانه بمنزلة مكاتبه وعبد
اعنى التملك المعسر حقة يعني اذا كانه العبد بين اثنين فاعتنق
احدهما وهو معسر نصيبه لغير التملك الاخر دفعه فكونه اليه لا يسع له نصيب
لكاتبته وقال لا يجوز لانه حر مملوك عندنا قال في الهداية ولا الى عبد قد اعتنق
بعضه عند الجنيضة لانه بمنزلة المكاتب عنده وقال لا يدفع اليه لانه حر مملوك
والفقير شرا على انه قوله قد اعتنق بعضه لا يجوز ان يكون مبيعا للعمال ويرجع
حزيرة الى المولى لانه لا يبا سب قوله وقال لا يدفع اليه لانه حر مملوك عندنا

مكة عارضة

ايضا يجب من مات قبل ان يطلع فجر الفطر او ولد بعد ادا سلم لا يجزئ
 لانقاذ السبب بالنظر الى كل منها وفتح اداء الفطرة لو قدم الاداء على وقت
 الوجوب لانه ادعى بعد فطر السبب وهو ليس بمؤنة وعلى عليه فاسته التجهيل
 في الزكوة ولا فرق بين مدة وجدة او اخر عرفة ولم يسقط فليس اخرا لا لا
 العربة فاما مقبول وهو سدة فليكن المحتاج فلا يتقدر وقت الاداء فيها كجواز
 الاضحية فاما العربة فاما اراقة الدم وهي لم يفعل فدية فيقتصر على مورد النص
 وذهب بجواز الاداء او قبل الخروج الى المصلى بقوله صلى الله عليه وسلم اغنهم عن المسئلة
 في مثل هذا اليوم فانه يدل بشارته على انه الاولى او قبل الخروج الى المصلى
 يستغنى الفطر عن السؤال وكيفية المصلى فارغ البال من فضة الاكل والعيال
 ووجب دفع كل شخص قطرة الا فقير واحد في لوفرة لا فطر من لم يجد لانه
 المنصوص عليه الاغنيا لا امر ولا يستغنى بما دون ذلك وقيل ان الغنى الكفوي
 جاز وقيل لا فطر من لكن الا على هذا الادل ويجوز دفع ما يجب على جماعة لا فطر
 واحد ذكره الربيعي **كتاب الصوم** عقب الزكوة بالصوم اقتداء بجديث
 حيث قال عن النبي الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وانه محمد رسول
 واقام الصلوة واتيان الزكوة وصوم رمضان هو اربعة الامساك وشرب
 تركت الاكل والشرب والجماع من الصبح الى المغرب لم تغل بآء كما قال بعضهم
 لانه قد يطلق الغنى على ما بعد طلوع الشمس الى غروبها كما قال عليه السلام صلوة النهار
 حجة زينة فانه الاعمال بالنيات فما هي الا احرازها بغير النية والكفاية
 وهو ما فرض وهو نوعان في متين كصوم رمضان اداء وقضاة وفرضية
 ثابت بالكتاب والسنة والجماع وغير معين كصوم الكفارة او كفارة
 السمين والظهار والعتق وجزاء العبيد وفدية الاذنة في الاحكام كاستغ
 انما داه واما واجب كالنذر المعين والمطلق وتغل كعقود في الهبات
 انه صوم رمضان فريضته لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فرضية انعقد الجماع

النذر

ولهذا يكفر جاحده والمندوز واجب لقوله تعالى وليؤذوا نذرهم وقوله
 تعالى واؤذوا بنذرهم اذا عاهدتم فانه قيل فوجب انه يكون المندوز ايضا
 فرضا كبقية الكتاب اجيب بانه الكتاب عام فمن منه باليس من جنس واجب
 كعبادة المريض كجذب الوضوء عند كل صلوة ونحو ذلك واعترض عليه من
 بانه المندوز اذا كان في العبادات المتصوفة كالصلوة والصوم والحج وكذا
 فلو ثبت ثابت بالاجماع فيكون قطع الشكوت وانه كان سنة الاجماع طيبا
 وهو العام المخصوص فنبغي ان يكون فرضا اقول اجماعا انما المراد بالوضوء هنا
 التوضي لا اعتقادى الذي يكفر جاحده كما يدل عليه عبارة الهداية والغرضية
 بهذا المعنى لا يثبت بالجماع بل بالاجماع على الوضوء المتقوى بالتواضع كما
 في صوم رمضان ولما لم يثبت في المندوز نقل الاجماع على فرضية بالتواضع يعني
 في مرتبة الوجوب فانه الاجماع المتقوى بعد بين الشهادة او الاقاراد بغير الوجوب
 ودون الفرضية بهذا المعنى كما في الحديث على ما تقدم ذكره كبت الاصول صح صوم
 والنذر المعين والتفعل بنية من الليل الى الصبح الكبرى لا عند ما ناهى النهار
 الشرعي من الصبح الى الغروب والصحوة الكبرى مشقة فوجب ان يوجب الله تعالى
 ليكون موجودة في اكثر النهار فتوجد في كل مكان وهذا هو الوجه لا ما قيل في الزوال
 لانه مشقة ناهى عن غير طلوع الشمس الى غروبها وضع الصوم بمطلوعه ونية التفعل
 ويحيط الوصف في اداء رمضان لانه في الاصول ان الوقت متعين لصوم
 رمضان والاطلاق في المتعين متعين والخطا في الوصف لا يبطل في اصل
 النية فكان في حكم المطلق فظاهرة المتقوى في الدار او النوبة بيا رجل او باسم
 غير اسمه يدايه ذلك بخلاف قضاة رمضان حيث لا يتعين في وقت الا
 اذا وقع النية من غير صوم او من غير حيث يحتاج الى التيقن والجمع في
 بل يقع عما تولى لعدم التيقن في الوقت بالنظر اليها والنذر المعين يقع
 عنه واجب ناه مطلقا اراد ان يذرع صوم يوم متين فتوى في ذلك اليوم واجبا

على الفرضية نفيه نفع
 في نذر المعين

اهل اخوى كجاءه بصومها روية اوليك كيف ما كانه على قول من قال
 لا جرة باختلاف المطلق واما على قول ثمانية فبغيره فبغيره كانه بينهما
 تغارب بحيث لا يختلف المطلق كجاءه وانه كانه بحيث يختلف
 لا كجاءه واكثر المتنج على انه لا يعتبر قال الزيلعي والاشعري انه يعتبر لانه
 كل قوم يجابون بما عندهم وانفصال الهلال غير شجاع الشمس فبغيره
 باختلاف الاقمار كما انه دخول الوقت وحروجه يختلف باختلاف
 اقوال بويته ما ترى اول كتاب الصلوة انه صلوة الغداة والوتر كجاءه
 لغاده وفيها **باب موجب اداء ارباعه** او ارباعه واجب الا اذا كان
 كالاكل والشرب وكحوها وموجب ارباعه او ارباعه واجب الا اذا كان
 والكفارة او الغضا فقط اعلم ان الافعال الصادرة عما يصام فيها يتبعها
 بهذا الباب ثلثة اقسام الاول ما يتوهم انه مفسد له وليس كذلك والثاني
 ما لا يعتبر ولا يوجب الكفارة والثالث ما لا يعتبر ولا يوجب الكفارة فبغيره
 بين الاقسام بالترتيب وذكر الاول بقوله انه اكل او شرب او جامع
 فبغيره للثبته المذكورة اذا حتم او انزل بفطره او اوصى او اقل او اجتمع
 اغتصاب من الغيبة او دخل حلقه غبارا او دخانا او دباب وكوكان
 ذكرنا للصوم او اخرج او صب او حلقه وجزا واداء ذكره الزيلعي او في اداء
 ما اخرج من الاصل فانه صبه بها فقطر فقله الزيلعي في خزانة الاكل او
 الغنة فحاطب فاستثني ما دخل حلقه ولو عمد ان شاء الله لم يعتبر صومه
 جزاء بقوله انه اكل وذكر الثاني بقوله وانه احل حلقه وبيانه يكون
 ذكرنا للصوم فاحل غير قصد له كما اذا مضى ودخل الماء في حلقه او كرم
 وفيه لفظ اخطا رة الا في وصومه او اكل ناسيا ووطن انه فطره فاكل
 عمدا او اضيق او استوطى او صب الدماء في الغنة فبغيره الا في حلقه او فطره

ان من هذا او دوا او جاذبة ارجحة بلغت اجوف او اتمته هي تسبعت ام اللوام
 فوصل الى الدوا او الجوف او دوا فادخل وجعل صفة اوله من غير ان يرضى بجملة
 صفة ولا فطر او اصبغ غير ما للصوم فاكل او دخل من غير ان يرضى بجملة
 ميتة او ميتة او اخذ من غير ان يرضى بجملة اي ميتة في البطن او قبل او بعد
 فيقولوا طي او حتى لو لم يزل في هذه الصورة لا يلزم القضاء او ان غير صوم
 يعني او انه حتى لو اكل القضاء او دوا غير مضام يجب الكفارة لانها وردت
 في حديث جده رضي الله عنه ان اخذ من غير الصوم كجاء جرة من الزمان او طئت
 مخبوءة بغير ثوب الصوم لم يزل حلت في الزمان وطئ صفة فاجابها رجل والا كيف
 يكون صائمة وهي مخبوءة او تامة او تسحر اي اكل السحور او افطر في اخر النهار فظن اليوم
 ليلا اي فعل من الفعلين فظن الوقت ليلا والفجر طلع في الاول والشمس لم تغرب
 في الثاني قضى فقط جوا الفلو وان افطر خطاه والاحقر اي من تسحر من افطر فظن
 اليوم ليلا بمسكان فبقي له ما كسر فاقام وحاش اولف ظهرت ومخبره افاق
 ورفق صبح وصبي بلغ وكافر مسلم وكلهم يقضون الاخيرين يعني صبي بلغ او كافر
 مسلم الاصل انه في صبح حاله الزمان حاله الشهادة الشهادة برؤية الملا في بعض اليوم كذا
 في غاية البيهقي وانما لم يقض الاخيرين وانما افطر له السبب في الصوم هو الجواز الاول
 من اليوم والاحقية معه ومنه عنده بخلاف الصلوة فان السبب فيها هو الجواز الثاني
 بالاداء او جوا سبع ما بعده الطهارة والخبرية وذكر الثالث بقوله وان جامع اذا
 نكح صائم احرازه قضاء او جتمع في احد السبيلين او اكل او شرب غدا او دوا
 احرازه الزمان والآخر عدا فيقولوا ذكر من قوله جامع ايضا او اجمعت فظن انه فطره
 فاكل عدا قضى وكفر جوا الفلو وان جامع هو وانما وجب الكفارة في صورة الاتجام
 لان في الصوم بوصول الشيء الى البطن لقوله عليه السلام افطر من دخل ولم يوجده لا
 اذا افتتحت بفساد وصومه لم ياكل كفاية عليه لان الواجب على العاقل ان يخذل بفساد
 المفتحة فيصلي الفسوق شعبة في حقه وانما كانت خطا في نفسه وانما كان سماع الحديث

لو كان عملنا اول النهار لم نلزمه الصدمه
قضاء الحق الوقت نبيها بالصياحه
النفوس والالواح تنفذ في الحظوظ

وهو الحديث وهو قوله نعم افطر الحاجم والمجروح واعتقد على ظاهره قال محمد لا يجب
الكفارة لانه قول سوان صلا الله عليه وسلم اولى واما الحديث فقد ادرته
بانه يوم تربوا وهو يعني بان اخذ فقال نعم ذلك اريد يجب ثواب صومها
بالتبني بدل عليه انه يوم سوي بين الحاجم والمجروح والاختلاف في انه لا يند صوم
الحاجم كالمضاجر واخاره اعتاق ربيعة وان عجز عنه فضمه بشهر من مضاهي
وان عجز عنه فاطعام سبعمائة مسكنا ودرعه اى عليه وسبعة في كل طعام او ماء او فدية
مخرج لم يقطر الماء ثم ادلا لتولده ثم من درعه التي قد عسل فيها ومنه استقوا
عند اقله قطن وسبعة في كل درهم وما دونه فانه ملا اى الف درهم وادناه وهو الكرم
انه صام لم يقطر في الصحيح هو قول محمد كذا في النهاية اذ لم يوجد صورة الاطراف وهو لا يتكلم
والا فانه لا لا يتكلم به عادة او اعادة افطر لاجل لوجود الاداء كما بعد كونه في جنح
صورة الاطراف وان لم يكن لم يقطر لما رويناه وانما اعادة في الصحيح فانه انما اعاد القدر
فيه من يومه عند لوجود الصنع ولا يفسد عند اية خوف لعدم كونه في جنح وهو الصحيح ذكره
الزمخشري استعاضا لما افطر بالاجماع لما رويناه في تقييد التوبة والاعادة لانه افطر
بالقوى او اقل من ملا في افطر عند خروجه لا طلاق ما رويناه في تقييد التوبة والاعادة لانه افطر
بفطر في الصحيح وهو قول ابي يوسف لعدم كونه في جنح والتوبة على قوله لانه قال في حاشية
القوى بنفسه لم يقطر لما ذكرنا او اعادة فدية رويته في رواية لا يفسد لعدم كونه في جنح
وفي اخرى لا يفسد لكثرة الصنع واما البلغم فلا يفسد عند اية خوف ومعه عند اية خوف لا يفسد
اذ املا الفم بناء على الاختلاف في انقضاء الطهارة اكل لما بين جهات من جنس حصى
ولا كفارة في الاقل الا اذا اخرج فاكل اكل مثل سمسة يفسد الاضغفة حيث كانت
كره ذوق مشي ومضغ جازع اما كراهية الذوق فلا يفسد لاف وصومه وذكره
بعضهم انه زوج المرأة اذا كان يسمى كحلي لا بأس لذهنها بلسانها قالوا ايدانه الضيق
واما في الطلوع فلا يكره واما كراهية المضغ فلما فيه ايضا التوفيق لاف وادناه كما
بعد رايه لم يجد المرأة من مضغ لبيها الطعام مما لا يصوم ولم يوجد طحا ولا لبس حليها

حليها فلا بأس بالضرورة ولو كان المضغ على كفا فيه اي توفيقا ولانه تبين ان افطر
فانه من رايه بعيدة بطلان اكل قبل اذا كان مضغوا اذ لا يفسد منه شي وانما كان مضغ
بفسد لانه يفسد ويصل منه شي ارجوه وذكره القبلة انه لم يات به الا من انشأ رب
والسواك ولو كان السواك عتي وعذات فلي يكره عتي لانه يزيل خلوة الفم
فعل **فمن افطر** خاف على نفسه او وكدها ومن عجز خاف الزيادة والى
افطر واذ اخبر قوله حالي وانما جاز الا فطر لوجود العذر وقصدا ما فيه
اي ان لم يعلم ففسا صوم ايام مضت بعد ما اذكر ان ايام زوال العذر
لنوم الغضا وجوب الوضوء بالاطعام عند فدية الغضا بلكافارة لانه
افطر بعذر ولا فدية لانه وردت في الشية التي تجزئ الغنم فغيره
لا يباين عليه الفدية نصف صاع من تمر وصاع من تمر او شعبة ودرهم صوم
ما حرر لا يفرض لقوله تعالى وانه تصوموا خير لكم واما قوله نعم لسنن البر الصيام
في السفر فاحول على حاله المشقة فانه ما توافقه اى في ذلك العذر فلا فدية لا يجب
الوضوء بالفدية ولو كانوا البذر وله اى العذر فدى عنه اى غير الميت ووليته
بعذر ما حرر عليه الميت وفات عنه فانه الثالث اذا كان عشرة ايام فاما
بعذر رمضان حمت ايام ثم مات فانه كما يصح في ايام الاقامة فعليه فدية
تلك الايام دون ما سواها اى اوصى الميت متعلق بقوله فدى عنه فيكون
ار ما فده الولي ثم الثالث وانما يترفع وليته اى ما جاز فانه جاز وانما صام
او صلى عنه لا لقوله نعم لا يصوم احد غير احد ولا يصلي احد غير احد ولكن يطعم
عنه رواه النبي في كذا كفارة العيدين والقتل بغير الاعناق يعني
اذ اترع ما لا طعام والكسوة في كفارة العيدين والقتل جاز ولم يخرج الترفع
ما لا اعناق لما فيه من الزام الولد للميت بغير رضا بغير رمضان ولو تفضل
بغير يجوز فيه الوصول والفصل والمستحب الوصول من رحمة الاستسقاء الواجب
ولم يجره رمضان احصاه لانه وفية ثم فية الاول لانه وفية الغضا
ار وقيل بغيره

خرف رايه ثم

بما قد رتبة لانه وجوب القضاء على الرأى في كانه انه يتطوع وعليه فنى
 يجب الغنية وفدية كل صلوة حتى الوتر كصوم يوم بل العجم وقيل فدية صلوة
 يوم واحد كفدية صوم يوم والشح العالي الذي لا يقدر على الصوم اقطر
 وفدى اى اطعم لكل يوم مسكنا كما يطعم في الكفارات وقضى انه قدر
 على الصوم او يبطل في حكم الفداء لانه شرط لمختلفة استمرار العجز بزم نقل
 شرع فيه مصداق قد سبق في حقه صلوة النفل اذ وفاءه اى يجب انما
 عليه فانه قد قبله القضاء لانه الايام المهمة مائة الشروع فيها غير ملزم وهي
 خمسة ايام عيد الفطر والاشحى من ثلثه بالاشحى ولا ينظر الشروع في النفل
 بلا عذر في رواية لانه ابطال العمل وقد قال انه لا ينظر في احوالهم وفي رواية
 اخرى يجوز لانه كفارة خلفه فلا ابطال والضيافة عذر بغيره على الاصل
 وروى الحسن بن محبوب انه ليس لعذر وهذا الحكم يشمل المصنف والمصنف
 نزل في الاقطار واقام ونوى الصوم في وقتها اوقفت النية وهو
 الى الضميمة الكبرى لا قبل الزوال والمراعاة بالصوم اعم من الغرض والنفل
 ولذا اصح لانها لا تختلف في الصحة وانما تختلف في الوجوب وعدمه
 واذا كان ذلك في رمضان يجب الصوم لانه السفر لا ينافي وجوب الصوم
 كما يجب على المقيم اتمام صوم يوم منه ارمضان سخرية الحاشي ذلك
 الصوم ولا كفارة جهات ارض اقامه المسافر وسقط المقيم بالاقطار لوجوب
 الشهادة وهو السفر في ادله واخره كما سقط في الفاسد للشبهة يفتى
 ايام الاغيار ولو كانت كل شهر لانه نوع عرض لبعض القوى ولا ينزل
 العقل في بيان الوجوب ولا الاداء الا بما حدثت الاغيار فيه او في
 بعلية فانه لا يفضيه لوجوب الصوم فيه اذ الظاهر انه ينوي التمسك بالكل حال
 المس على الاصل حتى لو كان منها كفارة الاكل في شعبان ففى رمضان
 كله لعدم النية وجوب السبب وبقية ايام حيون افاق بعد ما في الوقت

بالاسباب واليد بشر قد وجدوا بينه نفس الوجوب بالذمة وهي حقيقة بل ما
 بتعيين القضاء ولا يفتى كل شهر المستوجب به اى يجوز لانه يفتى
 الخروج بخلاف الاغيار لانه لا يستوجب الشهر عادة ويجوز بسبقه
 كثيرا مطلقا ارسوا من فحشا او عافلا ثم جرت نذر صوم ايام المهمة
 او السنة صح لانه نذر بصوم مشروع والنهي لعينه وهو ترك اجابة دعوة
 الله تعالى فصيح نذره ولكنه اقطر با احراز اعلم المعصية المجاورة وقضاه
 استقاما للواجب وانه ضاحا اجزاء مخرج غير العدة لانه اداة كما التزمه
 فانه لم يوسئ اى يقول الله تعالى على صوم هذه اليوم والسنة وهذه المسئلة
 على وجوه سنة ايامه لا ينوي شيئا او نوى النذر فقط ووجه البهتان
 او النذر ونوى انه لا يكون عينا كما نذر اقطر لانه نذر بصيغة وقد نذر
 بعينه وانه نوى البهتان وانه لا يكون نذرا كما نذر عينا لانه البهتان محتمل
 كلامه وقد عينه ونهى غيره وعليه الكفارة انه اقطر كما هو حكم البهتان وان
 نواهها او البهتان بل انفى النذر كانه نذرا وعينا حتى لو اقطر يجب القضاء
 للنذر والكفارة للبهتان لانه نذر بصيغة وبهتان بموجبه وبهتان اشكال
 مشهور نذكر في ثبت الاصول لا حاجة الى ايراد ما هنا نذب تعري
 صوم السنة في شوال يعني انه صوم ايام السنة بعد الاقطار متتابعة منهم
 من كرهه وهو ما كانت رحمة الله ومنهم من لم يكرهه وانه غير متتابع شوال نذر
 البعد من الكراهة والتسعة بالدفاء كذا في النجاشة نذر صوم شهر
 غير معين متتابع فاقطع يوما مستقيلا لانه اقل بالوصف لا في تعيين
 امر لونه صوم شهر بعينه واقطع يوما لا يستقبل ويتحقق في الابعاد كله
 في غير الوقت كذا في الكافي لا يفتى نذر غير متعلق بزمانه ومكان
 ودرهم وفيه اما الزمان فانه يقول الله تعالى انه صوم رجيا او عتقكف
 رجيا فصام واعتكف شهرا قبله اذكر الصلوة على هذا الوجه جاز

في النذر فقال محمد بن حمران وزفر الجوزي ولو قال له علي انه انصدق بكذا غدا فيصدق
 به اليوم جاز عندنا خلافا لرواياتنا المكية فانه لو نذر ان يصلي او يعتكف
 او يصوم او يتصدق بمكة ففعل في غيرها جاز عندنا خلافا لرواياتنا الداريم
 والنضر فانه يقول له علي انه انصدق بكذا الداريم او علي هذا الفقير نصف
 بعينه جاز عندنا خلافا لرواياتنا الفخرية المعاني كمن نذر ان ياتي مكة
 ففعله انه يصدق ان يصوم او يصلي او يعتكف ففعل قبله لم يجز والفرق
 انه النذر سبب في الحال والداخل تحت النذر ما هو مرفوع وهو اصل الصدقة
 ووجه التقين ففعل التقين ولو نذر الغزاة تجوز في المعاني لان التقين
 يمنع كونه سببا فلم يجز التبعيل قبله نذر صوم رجب ففعل رجب
 وهو مرفوع لا يستطعمه أي الصوم الا بصرا ففعل رجب كرمضان او فضل
 رجب هو لغة الكلب والدوام على الشيء وشراعتا ثبت على
 في مسجد جماعة او امرأه في بيتا بنية أي الاعتكاف وهو واجب
 في النذور وسنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان وسنة فيما
 سواه العشر الاخير والصوم شرط لصحة الاول لغير الوجوب الثاني
 المستثنى فافعله اقل الاعتكاف المستثنى عن شرط الصوم وهو
 ظاهر الرواية غير الامام ومختارهما سنة ليس لأحد معين في لو فعل
 المسجد ونوى الاعتكاف الا ان يخرج منه صبح لانه من النفل على المسألة
 وقبل الصوم شرط فيه الضيق وهو رواه الحسن بن محبوب فافعله يوم
 فمن قطعه فيه أي في اليوم يفتي نذر شرع فيه فصدا وبطله لا يخرج
 المسجد الا لاجابة الالباب كالبدول والغايط لانه التابت بالضرورة
 يتعدى لغيره ما وجبه لانا ايم حاجاته فيباح له الخروج لاجل حاجته
 وقت الروايات منسكفة قريباً من اجماع بحيث لو انشطره والشمس
 لا ينعوت بخطبه ومن بعد منزله فوقاً بذكرها أي محبة بين لا ينظر روال

في مسجد جماعة او امرأه في بيتا بنية أي الاعتكاف وهو واجب في النذور وسنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان وسنة فيما سواه العشر الاخير والصوم شرط لصحة الاول لغير الوجوب الثاني المستثنى فافعله اقل الاعتكاف المستثنى عن شرط الصوم وهو ظاهر الرواية غير الامام ومختارهما سنة ليس لأحد معين في لو فعل المسجد ونوى الاعتكاف الا ان يخرج منه صبح لانه من النفل على المسألة

المعنى

الشمس لا ينعوت بخطبه ومن بعد منزله فوقاً بذكرها أي محبة بين لا ينظر روال
 بل يخرج في وقت يمكنه ان يصلي اجماع ويصلي ركعتين في المسجد وارجع ركعتي
 سنة واجد جميعه بمكة بذكر ما يصلي السن على الوقت أي ارجع ركعتي
 عند مجيئه وسما عند مجيئه ولا يملك اكثر من ذلك لانه يخرج للحي وهي باقية
 في حق السنة لا يانما بنية للفرق ولا حاجة بعد الزوال فيها ولا ينعوت بمكة
 اكثر منه ولو رما وبيلة لانه المعتمد له الخروج من المسجد لا يملك فيه كونه لا يجب
 لانه التزم الاعتكاف في مسجد واحد فذا ينبغي ان يتنزه مسجد كذا
 في الكافي وانه خرج من المسجد عتق بلا عذر اعمكافه لانه يخرج من
 البيت وما ينافي الشيء بسبب منه قليل وكثيره كالاكل في الصوم والحدث
 للظلمة وانه لا ينعوت ما لم يخرج اكثر من نصف يوم ويصلي باكل او قرب
 ونوم فربيع وشراؤه منه بين بفعل المعتكف هذه الافعال في المسجد
 ووجه غيره ولكن كره احضار المسج منه اذ لا ضرورة فيه والصمت
 لانه صلى على غير صوم الصمت وسئل ابو حنيفة عن صوم الصمت فقال أي الصوم
 ولا تكلم احد قال الامام حميد الدين هذا اذا اعتقد الصمت قربة الا
 فلا يكبر ليقوله عزم من صمت بخارواه عبد الله بن عمر عنهما والكلام الاكبر
 فانه قوله تعالى قل لعباد الله الذين آمنوا منكم فليسوا بغير الله لا يكلم
 غير المعتكف خارج المسجد الا بخير فافعله بالمعتكف وبطله أي
 الاعتكاف الرطل يفرج المسجد او خارجة ولو سئل لانه يبطل كل الاعتكاف
 بخلاف الصوم او ما سبب لانه طاله العاكفين مذكرة فلا ينعوت بالبيت
 وبطله الرطل في غيره أي غير الفرج انه انزل لانه من الجاهل في نفسه به
 الصوم وانه لم ينزل البعد كما لا ينعوت الصوم كذا القبلية والشمس يعني انه
 انه انزل بها بطل اعكافه لانها البضاعة من اجماع وانما في حرم الكحل
 للمعتكف يعني الرطل والقبلة والمسكن انزال لانه في روال الرطل نذر اعكاف

لا اكلت

اذا كان

ايام لزمه بليها لان ذكر الالباب على سبيل التيقن واللباسي بيان ما رايته
 منذ ايام والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ما رايته
 اعتكاف بزمين لزمه بليها لانه في المشي من المجمع فليجمع احتياطا
 في العبادة وصحة الصدورين بنيت في الشهر خاصة لانه نوى الخليفة
 تذا اعتكاف رمضان فصامه اى رمضان بزمين امر الاعتكاف
 وجب فصاوة الاعتكاف بضموم قصدي في تركها سائر الايام
 بالاعتكاف في قضاء هذا الصوم لبقا الاعتكاف بصوم الشهر كما خرج
 به في اجماع الكبراء واصول الشرائع وانما وجب قضاء الصوم لمعصية ولو شرط
 الاعتكاف وبه الصوم لقوله عدم الاعتكاف الا بالصوم الى الكمال ^{الصلوة}
 وهو ان يجب متعلا مقصودا بالنداء المبرج للاعتكاف ^{في كل يوم}
 اخوه لانه رابع العبادات المبرج بين العبادات المبرجة والبدنية هو كلفة
 القصد وشراها زياره مكانه مخصوص في زمان مخصوص بمقتضى مخصوص
 وسما في تقصدها ان شاء الله تعالى فرض مرة لانه في كل عام مرة
 راجع البيت كما نزل قال النبي عم آيا الناس حجوا فقالوا لا في كل عام مرة
 واحدة فقال لا بل مرة واحدة ^{لانه} وجوب البيت كما نزل في الاصول ^{لانه}
 بالغير عند ابي يوسف وفي العمر عند محمد وقيل في اصطلاح الاصحاب
 يسمى متعلا لانه فيه جهة المعيارية والظرفية فمن قال بالغير لا يقول بان
 مرة واحدة بلونة فعله قضاء وفيه قال النضر لا يقول بان مرة واحدة في العام الاول
 لا بان في اصل كما اذا اخذ الصدقة في الوقت بل كونه المعيارية راجحة
 عند القائل بالغير في انه من آخره فيسبق وبودته كانه كان اخرج بالآخر
 كانه اداء لا قضاء او بجهة الضرعية راجحة عند القائل بخلافه في اداء
 بعد العام الاول لان ما في التاخير لكن لو كان لم يخرج اثم عنده ايضا على من متعلق
 بقوله فرض مسلم مكلف صحيح بعينه راو ورا حله فقل انما رايانا لا بزمين

والحادي

والحمد لله واثبات البيت والنياب وكذا ذلك وغيره تقصده عماله الى عود
 مع امن الطريق لان الاستطاعة لا يثبت دونه وحرم اذ روج لامة
 في مسيرة سفر الحزم في كل حال على التأييد بقراءة او مصا بمرارة فلو
 احرم صبي ضلع او عبد فعنق محض لم يسقط فرضها لانه احرامها العقد
 لا اداء النفل فلا ينقلب لاداء الوض وكيفية البصر البالغ احرامه للوض
 قبل وقوفه مسقطا للواجب لا العتق فانه بزمين غير مسقط لانه احرام
 المص لم يكن لازما لعدم الاثنية واحرام العبد لازم فلا يمكن اخرج عنه
 بالشرع في غيره وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيادة
 فاذا خات واحد منها بطل الحج ودفع القضاء في العام القابل والاول شرط
 كالخروج في الصلوة والباقيان ركعتان وعذات في الاول ايضا
 ركن وثمره اختلاف يظهر فيها اذا احرم قبل الشروع جازعنا
 لا عذره وواجبه الوقوف بمزدلفة وتسمى جميعا ايضا سمي لانه
 آدم عليه السلام اجتمع فيها مع الحيوان وازدلف اليها اى ذنا وتسمى
 ورعى الحمار وطواف البصرة لانه في المحل واذا ترك شيئا
 منها جازجه وعليه الدم وغيره ^{لانه} واداب وسبجي لقوله الكلام ^{فيها}
 في موضوعها ان شاء الله تعالى وانشاء سوال وفود القعدة بفتح القاف
 وكسر ما وعشر دى حجة فله بفتح اذا كان هذه استلذه كره الاحرام له
 ارجح قبلها والعمرة سنة وهي طواف وسعي وجازت في كل سنة
 وكومت يوم عرفة واربعه بعدة كونا اذ كانت الحج وثوابه مواقت
 الاحرام اى الموضع التي لا يتجاوزها الا ان شاء الله تعالى والحمد لله
 ودوات عرق اللوامي وقرش في القرب كونه الاء وفي الصبي فتم
 للنجدي ولباسه للبيني لا يلبس الا لاهل هذه الموضع ولكن حرما اى من
 اهل جازجا وجاز تقبلا الاحرام على اهل المواقيت لا اخره عنها

حياة جازاي عرفة

لما قصد متعلق بقوله جازيحه وتوكل مكة ولو لم يكن في الحج والعمرة اولى حاجة
 اخرى في قصد الدخول لانه لو لم يقصد ذلك لم يكن عليه حج قال في النجاسة
 اعلم انه السبب لما كان منقلا من غير ما فعل له حصن وهو مكة فحججه وهو الحرم
 والحرم حرم وهو الواجب فيه لا يجوز لمن وصل اليها ان يجاوز الا باحرام
 الا ان يكون العاصد من داخل الميعات فله ان اذا كان من داخل الميعات
 ودخل مكة فالميعات له محل الذي بين الواجب ومن لم يحرم ومن لم يحرم الحج والعمرة
 من العرفان وهي محل فاحرامه من الحرم والعمرة من الحرم فاحراما من محل يحصل
 نوع سفرهما اذا احراما ركبه حرم فوفاء وعكس احب ليس الا اذا روي
 دارا من بين وتطيت وصلى شفا وقال المفسر في ذلك انهم اذا روي فاحراما
 وتقبله مني ثم لي ونوي بالحج وهي التلبية انه يقول ببيتك ورو
 بلفظ التلبية والمراد بكثرة الاجابة مرة بعد اخرى ومعناها انا انتم
 في طاعتك اخامة بعد اقامة من البيت بالكانه وليت به اذا اقام
 ولزيمه ولم يفارقه اللهم ببيتك لا شريك لك ببيتك انه المحمد والحمد
 لك والملك لك لا شريك لك ولا ينقص منها وان راو جاز
 وغيره من ان عنه انه كان يقول ببيتك ذوالنهار والغسل احسن لبيتك
 مرغوبا ومرهوبا اليك واذا البني تاويل الحج والعمرة او قلته بدنة فقل التلبية
 يربط فتلادة على عنق البدنة فيصير به حراما كما بالتلبية او بدنة نذر احرام
 صبيدا وكفه كالدابة الواجبة بسبب اجابة في السنة الماضية وكونه
 منعها ارادته بر من حج حال غير حجة توجه او بعثا ثم توجه وحققا او بعثا
 لم يتبع توجه بنية الاحرام وان لم يتبعها فقد احرم جزاء لقوله واذا البني
 تاويل الحج اصل في ذلك انه الشروع في الحج لا يحصل بحج التلبية لانها تصح اذا صاد
 فعلا فاذا صادفت التلبية صححت وصار حراما واذا صادفت
 التلبية مع التوجه صار حراما لان اتصال التبية بفعل هو خصا بصل الاحرام

لانه الحج

لانه

بجاء اول كتاب الاحكام
 في كتاب الاحكام

التي قلنا في السوف في افعال الحج فداور صاحب الرقابة قوله او قلته بدنة
 تنقل الى اخرى في آخر الباب وليس ذلك موضعه المناسب كما لا يخفى
 ولولا شعره اي شق شعره باليد او باليد او جلدنا اي التي انجل عاظها
 او بعثا لغيره من غير ولم يحجها او قلته بدنة لا يكون حراما وبعده اي بعد الاحرام
 تبقى الرقبة وهو حجة قال انه لكان احل لكم ليلة الصيام الرقبة الى
 نكاحكم وقيل الكلام الفاحش لانه من ذوا عيبه فيحرم كالحج والعمرة
 يقع المناهي وهي حرام مطلقا لكن احرمه في الاحرام انشد بكس احرم
 في الصلوة بعبادة النوائف واجبال وهو من مع الرفاء والمخدم والمكاري
 وقيل صبيدا بقوله تعالى عليكم صبيدا البر ما فمهم حراما والارادة الى الالة
 عليه الاشارة بقتل المحذور والدلالة الغيبة والتطيت وقيل الا
 وستر الوجه والراش وغسل الرأس والحجبة بالخطي فبديه لانه راحة
 طيبة بمعد الى حنقه فصا رطبا وعند ما يتقبل الدعاء فيحجبه وشمرة
 الحذاف بغيره وجوب الدم فحنده يجب الدم لانه طيب وعندهما
 الصدقة ويتبع قصتها ارلحة وخلق رأسه وشعر بدنه ونسج حنقه
 وسراويل وقبادة وعمامة وخفين الا ان يجد لعلين فيقطع عن كل
 وقوبا ضيق باله طيب الا بعد ذواله لا لا يتبقى الاحكام والاعتقالات
 بيت في محل نزع الملبس الاول وكس الثيابه والبعس الروع الكبر وشدة
 هيمان في وسطه بغير كونه حنقا لا بائس بشده على حنقه والنية
 من الصوت مني صلى او على شرفا او جبهة او دبا او لبي ربنا ما او احمر
 واذا دخل مكة بذوا بالمسيح وجن راي البيت كبر وهلل ثم استقبل بالحج
 مثلا راقعا بديه كالصلاة واستلمه اي تناول بيده وبالعقبلة او سجده
 بالكف انه قد ربا لا ابداء اي بلا ابداء مسلم تراجعه والاعتقالات في بدنه

تليد

التي قلنا

فذا حال اذا لمثل له وانما انجب قضا في الصلوة فعدا ما في الوقت
فلما وجه للقفاء وصلوا العجوة بغيره هو الظلمة في آخر الليل ثم وقف وكبر
وهليل وصلوا ودعا هذا الوقوف عز وجل في واجب حتى يكبر بكبره
دم واذا اسفر الفجر منى ورفى حجرة العقبة في بطن الوادي سبعا
اي سبع حصيات خذا بالي المجمع روى احصا بالاصابع وفي المغرب
يهو ان يصح طرف الايام على طرف السبابة في الرمي وكبر بكل
فيقول اللهم والى كبر رغا لا شيطان وحرمة الله جعل محي مبدوا
وسمى مشكورا او ذنبي مغفورا وقطع تلبسته باولها ثم فزع ان شاء وانما
قاله لانه الدم ياتي به المبرد وقطوع والكلام في المبرد ثم قصه وقلعه افضل
وحل له عبد الله وخطب الامام كافي الساج هذه هي طه ان الله يعلم
فيما الشفيع وهو خروج الحاج من منى وطواف الصفة ثم طواف للزيارة
فدحر انه العرض يوم ثمانية ايام السبعة اشواط بلا رمل وسقى
انه قيل ان الرمل والسقى قبل الاقيمتا ثمانية احوه اي طواف الزيارة
عنها اي ايام النحر وجب دم وسنتين في باب الجحاشا انما الله
فعالي واول وقته اروق طواف الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو
ابر الطواف حبه اي يوم النحر افضل فيه ابر الطواف حل الف ثم اتى من
ورمى لجبار التلثة بعد زوال ما في النحر سبعا عايلي من الجحيف ثم جابلية ثم باب العقبة
سبعا سبعا وكبر بكل اي بكل حصاة رماها ودفعه اروق فحده الله
واثنى عليه وهليل وكبر وصلى على النبي يوم بعده رمى فقط اي بعد
الاول والثاني لانه الله ولا بعد يوم النحر ودعا الحاجة رافعا يديه ثم خذا
كذلك وبعده كذلك انه كثر وهو اي الملك احب وانه رمى قيسل
الروال فيه الرعدة جازولة الشفيع اخرج من منى قبل فجره اي اليوم الرابع
لا بعده فانه انه وقف ثم طلوع النحر وجب عليه رمي الجمار وجاز الرمي راما

وهو الجحيف

وهو الاولين

وهو الاولين اي ما يلي مسجد الحنيفة ثم جابلية مشيا افضل الى العقبة بالجح
عطف على الاولين وكبره انه لا يثبت منى لبا الى الرمي لانه النحر عزم بات فيها
وعرضه مكانه فزاد على ترك المنام با وكبره ايضا فعدى ثم تلبسته اي متاعه
وحواجه الى مكة واقامته منى للرعي لانه يوجب شغل قلبه واذا رجع الى مكة رجع
بالحنيفة اسم موضع يقال له الرمي ثم نزل به رسول صلح عليه لم ثم
للصدرة وهو واجب الا على اهل مكة سبعة اي سبعة اشواط بلا رمل وسقى
ثم يشرب ثم يترجم قبل العقبة اي عبته الكعبة وموضع صدره ووجهه
على الملتزم وهو ما بين الحجر والباب ونبت اي عتقت بالاسنان
اي استار الكعبة ساعة ودعا جنتها وكفى في فراق الكعبة مرجع ثم روى
من خرج من المسجد جاز ترك طواف القدوم للوقوف بعرفات قبل دخول
مكة ولا شئ عليه منه كونه لانه سنة من وقفت بها اي بعرفات عتقت رزاق
يوم عرفه يصح يوم النحر او اجتناب بالدم والاعشاء او قبل انما اي تلك
الارض عتقت صح وفوقه لانه ما هو الركن قد وجدوه هو الوقوف في اي صح
ايضا لانه ربيعة عتقت لانه لا قدم عقد الرقعة فعد استعان بكل منهم
فيما النحر مباشرة بنف والواجب منصرف بهذا السفر مكانه الا ان ياتي ثانيا
والالة فانه اذا اذنت ان ثابا به يوم عتقوا انما عليه نام فاحرم منى بالوقوف
فكذلك هذا في افاق او استيقظ وانما ما يقال الحج جاز فيصير الرضوي
فخر ما في الاصله وعنه بالنباتة ومن لم ينعف فورا عرفات فافرحه ففدت
وسقى وتحلل وقضى ثم قابل ارحام بعد الملاءة في جميع ما ذكره كالرجل كسرت
كسفت وجهها الاراسها ولا تلبس حبة ولا ترمي لالنس من الملبس ولا تلبس
وتعقد وتلبس المحيط ولا تلبس الحجر الرغام وحيضا لا يمنع من كسرة الطواف
لانه لا يجوز دخوله كما يرض وهو اي كسيف بعد ركبته اما الوقوف بعرفات

وهو الجحيف

وطواف الزيارة تسعد الصدر وهو طواف العرواح الذي يجمع بينه وبين
والتي هي الهدى منها ولم الغنم كما سألني **باب التمتع**
التي هي الهدى منها ولم الغنم كما سألني **باب التمتع**
وهو أن يبيت بالعمرة والجمع بين التمتع والحق والحق
من التمتع من أن يبيت بالعمرة والجمع بين التمتع والحق والحق
قبل أن يصل إلى الميقات جاز فصار قارنا ولذا قلت هنا التمتع
أو قبله أو بعده أو في الكافي يقول بعد الصلوة في التمتع
الذي يفتله حرم الأحرار اللهم إلى أريد الحج والعمرة فيسهرهما إلى وتبتهما
منه وطواف للعمرة سبعة مائة للثلاثة الأولى ويسعى بلا حلق في كل
التمتع في كل أي بدار بأفصال الحج فيطوف طواف القدوم ويسعى كما حرم
في المفرد وكره طوافان وسعيان لهما بانه طواف أربعة عشر سوفا سبعة
للعمرة وسبعة للطواف القدوم في كل سعي لهما وانما كره لانه آخر سعي العمرة
وقدم طواف القدوم فوجب للقرآن بعد رمي يوم النحر وأما حج عن الحج صام
أيام آخر ما عرفت سبعة أيام الشهران أي من أي سواء صام في مكة أو غيره
وانه خات الثلثة فبين الدم وبالقوف قبل العمرة بطلت وتقصت
بالعمرة ووجب دم الرضخ وسوط دم القرآن قوله التمتع عطف على قوله
في أول الباب القرآن الحج بين الحج والعمرة في سنة واحدة بلام
بأهل المأوى حتى يشهدا فالج الهداية التمتع الفرق بأداء النكاحين في سفر
واحد من غير أن يبيت بأهل المأوى حتى وحال غايه البيان الذي كانه
صاحب الهداية لا يتم من التمتع لانه الفرق بأداء النكاحين إذا حصل
من غير المأوى بأهل المأوى حتى لا يبيت تمتعا إذا كانا أحدهما من غير التمتع
والآخر فيها وكذا لا يبيت تمتعا إذا كانا النكاحين في التمتع لكن أحدهما

حصل

حصل في التمتع من هذه السنة والآخر الأخرى ولم يوجد المأوى صحيحا
وأبده بكلام الامام أبي بكر الرازي ثم قال فإذا لا بد من التمتع بانه يقال التمتع بين
الحج والعمرة في التمتع سنة والحق من غير المأوى بأهل المأوى صحيحا واجاب
هذه صاحب الغني بانه ذكر المص هو تفسيره وانما كونه الفرق في التمتع من عام واحد
فقد شرطه وسدقة أقول فيه بحيث لا يفسد اللفظ بحسب ما صطلح في الكلام إلا
لغيره اسميا فيكون جازما وانما كما توفى منه فإذا دخل فيه بالبيت أو كحدوث
ولم يكن بالبيت كونه صحيحا فلهذا اخترت هنا تلك العبارة فيجوز التمتع بالبيت
بعمره فيطوف لهما ما طافا التبتية أول طواف للعمرة ويسعى ويحلق أو يفتل فيصعد ما
منها أحرم من حرم وتكون الميقات في كل يوم التبتية وقبله أفضل من حج كالمفرد ولكنه
بمر من طواف الزيارة ويسعى بعده لانه أول طواف الحج كطواف المفرد لانه قد سعى
مرة ورجع ويهدم التمتع ولم تنبئ الاضحية عنه وانما حج عن الحج صام بالقرآن
أثر الثلثة أيام من الحج وسبعة أوج وجاز صوم الثلثة بعد أحادها بالعمرة لا قبله
أثر الأحرام وندب آخره لا عرفه بانه أسرى الحج وقت الصوم الثلثة لكن في
السبب وهو الأحرام وكذا الحال في القرآن لكن التأخير أفضل وهو يصوم ثلثة
متتابعة أخر ما عرفت لانه الصوم يدل على الهدى يستحب تأخيرها لا أخا وقتها
أنه يقدّر على الأصل وانما التمتع سوف يذبح أحرم وفي وهو أفضل من قوده تيات
الآن إذا كانت لا تتفكر في يهوديا وتلقه بذنه وهو أولى من التمتع أي العا بجل
على طهر بالانه لا ذكر في القرآن حيث قال الله تعالى والهدى والعتابا وكذا
استفادها وهو شق شيئا من الأسماء هو التمتع بالصوم فانه التمتع صل عليه
قد طعن في الجانب اليسار فصدوا في الجانب اليمين اتفاقا وانفرد رحمه الله
أنما كره هذا التمتع لانه في قوله وانما فعل النبي عليه السلام لا يشركون
لا يمتنعون عن تعرضه إلا بعد أو قيل انما كره أشعار أهل زمانه لمبا لغتهم

فيه حج بخلاف هذه السراة وقيل انما كرهه ايشاره على التقليد واعتبر في فعل
 افعال العمرة ولا تجل منها اي العمرة اذا ساقه اما اذا لم يسبقه فيتحلل منها
 كما قرئ احرم المتيقن يوم النحر وقيل احب كما قرئ بمصلحة يوم النحر في الحج
 لانه احل في كل شيء كالحج كالسلام في الصلوة المكي لغزو فقط اي لا تمنع له
 ولا قران لانه شرعها الله فيه باستطاعته احدى السفرين وهذا في حق الاثافي
 في اعتمر بلا سوي ثم عاد الى بلده فقد اتم اي ابطال تمتعه في قبيل ذكر المذموم
 وارادة اللانم او قد عرفت معنى التمتع فالتى اعتمر بلا سوي المهدى ثم عاد
 الى بلده صح المأمة فيبطل تمتعه وسوي تمتع فانه اذا ساق المهدى في الحج
 المأمة صحى اذا لا يجوز له التحلل فيكون عوده واجبا فاذا عاد واحرم بالحج كما
 تمتع فانه طاف لاقبل في اربعة قبل اشهره ونمما فيها تمتع لانه لا يحرم
 عندنا شرط فيتمتع بتقديمه على اشهر الحج وانما يعبر اداء الافعال فيها وقد
 الاكثر وله حكم الكل ولو طاف اربعة قبلها اي لا يشترط لا يكون متمتعا لانه
 ادنى الاكثر قبل اشهر الحج كونه مبتدأ خبره قوله لا اتي متمتع من عمرته فيها
 ار الاشهر وسكن بمكة او بصره وحج في عامه ذلك متمتع لانه السفر الاول
 لم يقته بوجوه الى بصره فصار كأنه لم يخرج من الميقات ولو اتي بعمرة واقف
 مرجع من بصره وقصدا بالحج لا يكون متمتعا لانه لم يسفر الاول المأمة بالرجوع
 الى بصره كأنه لم يخرج من مكة ولا تمتع لك فيها الا اذا لم يلبث ثم الى باقائه اذا
 لم يلبث ثم رجع واتي بالعمرة والحج كان هذا ان سفره انما بالسفر الاول
 بالامام فما جمع نسكان في سفر واحد فيكون متمتعا واتي افسدته بلادم اي
 من اعتمر في اشهر الحج وحج في عامه فابها افسد مضى فيه ولا يمكنه الخروج غير عمرة
 الاحرام الا بالافعال وتسقط دم التمتع لانه لم يترفع باو النكاح في سفر
 واحد العوان افضل منه اي التمتع وسهر اي التمتع افضل من الاخر فيكون

الحج

واي

العوان

العوان افضل منهما اما الاول فلانه فيه جمعا بين العبادتين فاشبه الصوم
 والاعتكاف واما الثاني فليس له تعالى وصلة النبي واما الثاني فيلان
 في التمتع جمعا بين العبادتين في اجلة فاشبه التمران **باب احكام**
 لما في غيبان احكام المحرمين شرع فيها بغيرهم في العوارض من الجبايات والاحصار
 والنوبات ومبى جمع جنابة والمراد بافضل ما ليس للمحرم ان يفعل ثم انه الواجب
 باق يكون وما هو يكون دين وقد يكون تصدقا وما قد يكون غير ذلك
 فاما وتصيبه فقال وجب دم على محرم بالغ انه طيب عصفرا كاملا فما زاد
 كالاراس والساق والنخذه وكوبها او خضب راسه بجنانه لانه طيب او
 او صحن اي استعمال المصنوع في عضو من راسه او حل ولو كانا حاصليين فاما الذي
 المصلي كصحن البنفسج وكوبه يوجب الدم اتفاقا واما الذي ليس فيه
 عند البخينة وعندهما الصدقة او ليس فيهما او ستره لهما كاملا
 وانه كانه اقل منه فعليه صدقة وعند ابي يوسف انه اذا ليس اكثر من نصف
 يرم فعليه م او خلق ربع راسه او خلق في اجمه او احدى ابعليه او عاتقة
 او رقبته او فخذ اطفالا يديه ورجليه فليس يد او رجل فينه فانه الكل اذا كان
 في مجلس احد لانه او على م واحد لان الجنابة من نوع واحد وانه كانه في مجلس
 يجب اربعة وما انه قبل في كل مجلس يدا او رجلا لانه الغالبية مع العباد
 فيستفيد الله اقل بالحق والمجلس مكانه انه السجدة وانه قص يد او رجلا فينه اي
 في مجلس واحد فعليه دم اقامة للحج مقام الكل كانه اخلق وانه قص اقل حصة
 اظا فيه فعليه صدقة كما سأل في اوطاف للقدم او للصدر جنبا او للعرض كذا
 ولو له جنبا فبذنه اي لو طاف للعرض جنبا فبذنه واجب لانه الجنابة
 اغلظ من احدث فيجب فيه نقصا بالبدنه اظا باللتفات بينهما
 وكذا اذا طاف النرجس لانه لا كثر حكم الكل او افاض من عفات قبل الامام
 او ترك اقل سبع الوضوء وترك ثلثة استوا او اقل من طواف الزيادة

وبترك الكثرة اي اربعة اشواها او اكثر حتى يطوفه او ترك طواف الصدر
 او اربعة منه او السعي والوقوف حتى يفرغ من كل واحد او في يوم او في ايام
 او اكثره اي في حجرة العقبة يوم النحر او في بيعة عطف على ترك او قبل او
 الخلق او طواف الرحمن على ايام النحر او قدم شكاً على امر كالحلق قبل الدعي
 ونحوه الفار في قبل النحر والحلق قبل الذبح او خلق حاجباً او معتمراً اي خلق في ايام
 النحر واما اذا خرج ايام النحر فخلق في غير الحرم فعليه ان عند بحيفه ذكره الركن
 او خرج حاجباً لم يحرم قبل القيل ثم عاد خلقاً من غير حرم ثم عاد فخلق لا يلزمه
 دم قال في الوقاية او خلق في كل حج او عمره ثم حل ثم قصر او قبل او لم يحل قبل
 فخلق برجوه الاول انه مما يقول في الحج او عمره لاجل الحرج من ايام حج او عمره
 ولا يخفى ما في دلالة اللفظ عليه من التكلف ولهذا قال بعضهم في تعليق بحرمه
 انه طيب محرم في اول الباب وانه لم يطابق الواقع الثاني انه لم يطوف عليه لقوله
 لا في معتمراً غير فاهم وانه كان المراد طاهراً او معتمراً في الحج من الحرم ثم عاد اليه
 وقصر لم يلزمه دم بل حتى العبادة انه يقول او خرج من الحرم قبل التحلل ثم عاد اليه
 لا يستترجحه الثالث انه ظاهر قوله او قبل يومهم عطفه على قصره انه معطوف
 على خلق ولذا عذرت العبارة فاهمنا الى ما نرى واما ان عطف على قوله
 دم في قوله وجب دم في اول الباب على طهارة خلق قبل ذبحه دم للخلق قبل
 ادائه ودم لتأخير الذبح عن الحلق وعلى طهارة طواف لركن جنباً او للصدر في آخر
 ايام التشريق طاهراً ولو محدثاً الاول على ما ترى في طواف للزيادة جنباً
 وطواف للصدر في آخر ايام التشريق طاهراً اي يجب واما عند الذبح وقال لا دم
 ولو طواف للزيارة محدثاً وطواف للصدر في آخر ايام التشريق طاهراً اي يجب
 دم واحد اتفاقاً والفرق انه طواف الصدر في الوجه الثاني لم ينتقل الى
 طواف الزيارة لانه طواف الصدر واجب واعادة طواف
 الزيارة بالحدث مسجحة فلم ينتقل اليه في الوجه الاول وجب نقل طواف

ما في معتمراً

الصدر

الصدر الى طواف الزيارة لانه الاعادة واجبة في اقامة هذا الطواف تمام
 طواف الزيارة فائدية استعاطا البذرة عنه وقد وجدت العزيمة في ابتداء
 الاحرام للافعال على الترتيب المشروع فبطلت نيته على خلاف وجوب صرفه
 الى ما عليه من عليه حجة القلبية اذا استشهد بصحة طواف الصلابة ووجه
 السهو فبصير كانه طاف طواف الزيارة في آخر ايام التشريق ولم
 الصدر منجب دم لذلك طواف الصدر ودم لتأخير طواف الزيارة
 على ايام النحر على حيفه وقال لا يجب دم لذلك طواف الصدر ولا شيء بتكرار
 طواف الزيارة ولقد عطف على ما حل وجب اول البنا او على قوله واما
 بنصف صاع منه بترانه طيب اقل من عصا او ستره او لبس اقل من يوم
 او خلق اقل من ربع او قضى اقل من خمسة اطلقا راوحت متوفرة او قدوم
 او للصدر محدثاً او ترك ثلثة من سبع الصدر او احدى حمار ثلث او خلق
 رأس غيره اي محرم آخر وذبح او تصدق عطف على قوله تصدق ثلثه
 اروع طعام على ستة مكابن او صام ثلثة ايام على من يجزى من يذبح
 الثلثة انه طيب او خلق بعذر قوله ووطنه ولو تابها قبل وقوف ورض
 متبداه خبره قوله بعد حجه وعيسى وذبح وبعثه في قابل ولم يغفر اي
 ليس ان يغفر قارة فضاء ما انشده ووطنه بعد وقوفه اي وقوف
 الغرض لم يغفر وجب بدنه وانه وطى بعد الحلق لم يغفر ايضا ويجب شاة
 ووطنه في عمره قبل طوافه اربعة بعد ما اي العمة كينمضي وذبح وبعثه
 وانما وطى في عمره بعد اربعة ار بعد طوافه اربعة فوج ولم يغفر الوطن
 عمره انه قتل محرم صيداً او دل عليه قاتله مطلقاً اي سواء كان اول حرة
 او لا او كان سبواً او عمداً فعليه جزاءه ولو كان الصيد سباعاً غير عال
 ولا شيء في الصائلي ولو كان الصيد مستأنف او حماماً ممد ولا بهر الذي
 في عليه يريش كالسراويل قال مالك انه لو قف مستأنف فصار كاللبط

فلما هو صيد باصل الخنقة وانما لا يطير لشدة او هو مفضل الى اكله باليد او غيره
وسيد اخرج اذ هو ما قومه عدلاء في مقتله او فارق مكانه منه وانما لا يطير
لا يترك على شاة وان كان اكله منها ثم اكل اللحم ان يشترى به يدا وبذبحه
بكله او طاماً ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من بهر او صاع من غير
او شعير لا اقل منه او بصوم غير طعام كل مسكين يوماً وان فضل من طعام مسكين
طعام المسكين نصف صاع وما فضل يكون اقل منه تصدق به اربعاً فضل
او صاع يوماً بدله وكبب ما نقص كجره ونيف شعره وقطع عضوه
اي لو جرح صيداً او نيف شعره او قطع عضوه منه فانه لا ينقص اعتباراً
للبعض بالكل كما في حقوق وكبب القيمة اربعة الصيد كاملة بنصف
ريشه وقطع قوائمها حتى يخرج عن جز الانشباع لانه فوت عليه الامم بتفويت
آلة الانتفاع بنصفه لغيره وكسر بنصفه اربعة القيمة البض بغيره لانه
اصل الصيد وله عرضة ان يصير صيداً فنزل منزلة احبنا ما لم يفسد
فانه قد ران صار مدرة لم يربح بنصفه وكسره وفروجه خرج ميت
يعني اذا خرج بعد كسر البض خرج ميت كجبة الفرج جارية المسئلة
لا يخلو انه علم انه كان حياً او مات بالكسر او علم انه كان ميتاً او لم يعلم
انه ميت بسبب الكسر او لا فانه كان الاول صفة قيمته وانه الثاني مكان
وان كان الثالث فالقياس انه لا يبرم سور كقيمة لانه حيوة الفرج غير مملوكة
وفي الاستحسان يجب عليه قيمة الفرج جارية لانه البض معد للخرج الفرج
اسم والكسر قبل اوانه سبب لموته فيجوز ان عليه جارية لانه الفرج
وفروجه احوال صيد الحرم اربعة قيمته قيمتها ويتصدق بها وسبع فائدة
التقيد باحوال وحلبه اربعة قيمته من حلب صيد الحرم قيمة لبنة لغيره
الصيد فاشبهه كله وقطع حشيشه وشجرة النابت بنفسه وليس
ما ينبت اربعين حشيش ما ينبت الشس ولو كان ذلك الشجر ملكاً لاشارة

لا انا ومن

الا انه ما وقع في الوقاية وغيره من قولهم غير مملوك غير مفيد لانه شرايع الحب رتبة
وغيرهم قالوا ان شئ من اللحم وشجره على نوعين شجر البنية الان شجر بنفسه
وكل منهما على نوعين لانه اما ان يكون من حشيش ما ينبت الشس او لا يكون والا اول شجرة
لا يوجد الجاهل والا اول شجرة كذلك وانما الجاهل في الثاني منه وهو ما ينبت بنفس
وليس حشيش ما ينبت الشس وبسوي فيه ان يكون مملوكاً لان باء ينبت في ملكه
او لم يكن حتى فالواط رجل ينبت ام غيلان فقطعه ان انضامه قيمتها لا كذا
وعليه قيمة لغيره كحق الشرح الا ما جف حيث يجوز قطعه بما غرم ولا يصوم لاربعة
او لا يصوم في فرج احوال صيد الحرم وحلبه وقطع حشيشه وشجره بدل البنية لانه
ما وجب بهنا من القيمة غرامة وليس بكفارة فاشبه ضمان الاموال فدايته
بالصوم وانما قال فرج احوال لانه الناحج لو كان محرماً بئانه كفارة بالصوم ذكره
في النهاية لا يبرح حشيش الحرم ولا يقطع الا الاذخر لقوله حرم لا يخلى خلافاً لما
شؤنا وانما الاذخر فقد استثناه رسولهم من يجوز قطعه ورعيه والكلمات
فانما البنت من اجل النبت ويجب صدقة وان قلت بدلت فمالة او جردة ولا شيء
بقتل غراب وحدان وعقر وجبة وفارة وكلب عقور قد ذكر الذين بعض
الروايات وانما اذ بالكلب العقور الذئب والبعض من برغوث وقواد وسكنفاة
وله فرج البقرة والثف والبغير والدجاج والبط الا يلى واكل ما صاده حلال
فذلك بما دلالة الحرم واهله به حلال فدخل الحرم فانه الحداية ومن دخل الحرم لصيد
الافرة وفار صاحب النهاية وهو حلال حتى يظهر خلاف ذلك فني فانه في الحرم
لا يتوقف وجهاً لآخر على دخول الحرم فانه عليه الا ان يجوز الاوامم بالانقار

ولقد اقلت خلال خل احرم بصيد في يده اي يده الحقيقة التي هي انما حجة خذ اذا
كان في حله او قفصه لا يجب الا بال ذكره نافع الشريعة ارسله اي عليه السلام
وروي عنه اي المبعوث الذي راي به بعد دخوله في الحرم انه لم يشرى والآخر
اي اعطى فتمت كسب المحرم صيده ابره والمحموم المسبوح ان كان قائما وكسب الغنم ان كان
قائما سواء باعته بمحرم او حلال لا يصيد عطف على صيده ارسله في بيته او قفصه معه
انه الحرم اراء الحرم وفي بيته او قفصه صيده عليه السلام لا يباح ما لم يكن
الصيد ومما فطنة بخلاف المسئلة الا ان كان الصيد ميتا صار صيد الحرم فنجيب
نزل النور ان ارسله صيدا في يد محرم انه اخذ حلالا ضمنه والافلاضل محرم صيد
مثلته بخبري كل لانه الاخذ متوقن للصيد يتوقن الامن والقائل مفر بذلك
والنقير كالابتداء في حق النقيض كشهد الطلاق قبل الدخول اذا رجعا
وبرج اخذه على ما لم يكن بالقتل فعل لاخذ علة فيكون في معنى مبارة
على العلة فيجوز بالبضمان اليه به دم على المفرد فحق القارن به وما دم لم يجر
ودم لعمره الا يجوز الميتا غير محرم قال الواجب عليه عند ميتا لعلم واحد الفعلي
غير شيخ الاسلام وجوب الدمين على القارن فيما اذا كان قبل الوقوف
بعرفة واما بعده فبالاجماع عليه دمان وفي غير المحظورات واحد شبي
جزاء صيد قتل محرم ان كان جزاء الفعل وهو متقد ورتجد لو قتل صيد الحرم
حلالا ان كان جزاء صيد الحرم جزاء المثل وسهر واحد بطل بيع المحرم صيدا وشراه
وحرم ذبحه وغرم قيمته ما كان لا يحرم لم يذبحه اكله محرم لم يذبحه ففعله لا يحرم
عطف على غيره غرم وجاز للفصل ولدت فلبية لفرجن في الحرم وما ناعزهما انما

والولد

والولد لا يصيد بعد الاخراج من الحرم بقى مستحقا الامم شرعا ولهذا وجب في الامنة
وهذه ضفة شرعية فتسر الا الاولاد وكما في احبة عارفة والكفاية وكفوها
وانه ادعى جوا بما تم ولدت لم يجره اي ليس عليه جزاء الولد اذ لم يجره الام
لم يبق امنه لانه وصول الخلف كوصول الاصل افاق اراد بجمه والعمره فبذرا وادها
او لم يرد شيئا منها لا يجب شيئا بمجاورة الميتا وجاز بمبقاة لزوم دم فان عاد
فاحرم او حرما اي انه عاد الى الميتا حال كونه محرما كما في سقوط الدم عند مجامعها
فلا بد في العود ومما مبيها سقط اي الدم اللازم والافلا اي جازم لم يجره الميتا او عاد
ولكن ما شرع في ذلك بانه ابتداء بالطواف او سئل لم يجره فلا يسقط الدم على من يجره
ومتنع فرغ عن عمرته وخرجا من الحرم واحرمات بالمسئلة المتقدمة في لزوم الدم فان
لهرما المكي والمنع العمرة لما دخل مكة وايضا العمرة صار مكيا ولهرامة الحرم فمعليها دم
بمجاورة الميتات بل العمام دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة بل العمام
ومبقاة البستان كالبتانة بستانه عامر موضع داخل الميتا خارج الحرم
فاذا دخله لحاجة لا يجب الاحرام كونه غير وجه التعظيم فاذا دخله التقي بابله
ويجوز لاهله دخول مكة غير محرم لكن انما ادخله بمبقاة البستان اي جميع المحل
الذي بالبتستان والحرم كالبتان ولا تسنى عليهما الربان وفي قوله انه لهرما
فيه محل ودقفا بعرفات لانها لهرما بمبقاة فله دخول مكة بل العمام لم يجره او عمره
وضم منه امره لزم بسبب دخول مكة بغير لعمام لم يجره في عاتق ذلك لا الميتا ولهم
وجع مما عليه في ذلك العام لا بعده وقال في ذلك لا تصح وهو ليس اعتبارا بالزمن بسبب
الذنب وصار كما اذا تحولت السنة ولنا انه تدارك المتروك في وقته فانه لو اخطأ

وهو كذا في
واما قال ولذا احذر
من قولها فان العود الى
المبقات فحاص

ان يكون محرماً عن دخول مكة تعظيماً لهذه البقعة لانه يكون له امره لدخول مكة على التقيين
 بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار ديناً في ذمته فلا يتأني الا بالاحرام مقصوداً
 كافي الاعتكاف المنذور فانه ينادي بصوم رمضان من هذه السنة والقيام الصلاة
 كما تر جاز مبقاة بلا احرام منه في القضاء على طواف لعمرة مشوطاً فاحرام الحج رخصته
 ابر عليه ان يرضى عن الحج بناء على انه المكي منتهى عن الجمع بين الايامين وعندها
 يرضى العمرة وعليه دم لاجل الرضى وحج وعمرة لانه كفاية للحج من حيث انه عجز عن الطواف
 في الحج بعد شروعه وعلى فائت حج وعمرة ولو غفل عن ذلك لانه اذا ادى بها ما التزمها لكنه
 منهي عنه والمنهي عن الافعال الشرعية تحقق المشروعية ولكن في التخصيص وهذا
 دم جبر وفي الآفاق دم شكر من احرم الحج وحج ثم احرم يوم النحر باخر اي حج لغيره فان خلق
 الاول لعمرة الاخر حتى يفتي في العالم بل لا دم والا رواه لم يخلق الاول فله ان يذبح
 الاخر بالدم قصر للاحرام انما اولا اصل هذا الحج بين احرام الحج او العمرة بدعة فاذا
 اخلق في الاحرام الاول انما الاحرام الاول فلم يصير جامعاً بين تحجنتين فلا يجب دم الجمع
 فاذا لم يخلق في الاول صار جامعاً بين احرام الحج والعمرة فبصدقه ان خلق تخلق على الاول
 وجب على الثاني لانه في غير اوانه فلو دم اجاباً وان لم يخلق حتى خرج في العام الثاني فعليه دم
 عند الحج لتأخر اخلق في الاحرام الاول وهذا من قوله والآفة قصر او لا آية بعمرة اي
 بافعالها الا اخلق فاحرم باخرى فحج لانه جمع بين احرام الحج والعمرة وهو مكروه
 فله دم اخافى احرام به اي الحج ثم بار بالعمرة لانه لا يجمع بينهما مشروع للامكان
 كالقوان وبطلت العمرة بالوقوف قبل افعالها لا بالنوبة الى عرفات وان طاف له اي
 للحج بين طواف القدوم ثم احرم باي بالعمرة فحج عليها فحج لانه بان افعال العمرة

له ان يذبح يوم النحر
 في يوم النحر
 في يوم النحر

على افعال

على افعال الحج وندب رخصتها لانه احرام الحج نالذبح من اعماله بخلاف ما اذا لم يطف
 حج ثان رخصت من افعال الشروع فيها وندب لرفض الحج فاحرام لعمرة يوم النحر او
 تملكه تملكه لعمرة ما جمع بين احرام الحج والعمرة صحيح ورفضت اي لم يذبح
 لانه قد ادعى ركن الحج وهذا الوقوف فيصير بانها افعال العمرة على افعال الحج
 في كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام ايضا ورفضت مع دم للرفض وانما
 رخص وكجب دم لا ارتكاب فعل مكروه فائت اهل به او بار رخص رخصه وندب اي
 فائت الحج فليجلب هذا ثم يفتي بالعمرة به لصلح الشروع وينح وانما يرضى احرام الحج
 لانه يصير جامعاً بين احرام الحج من رخص الثاني وانما يرضى احرام العمرة او يجلب
 عمرة القوانس فيصير بالاحرام جامعاً بين العمرتين في رخص الثاني وانما يجلب دم
 للمخلل قبل اوانه بالرفض **باب دم حصر الاحصار لغة المنع مطلقاً يقال**
حصرو العدو واحصره فرض من الشرع منع اخوف والمرض منه وصول المحرم الى
 تمام حجة فاذا احصر بعد او عرض جازله التخلل في بوث المفرد دما والغارن
 ومن لا حنجا للالتخلل في احرامين وعين يوم النحر اروا عنه ببعثه يوماً بعينه
 يذبح فيه في الحرم لا احل ولو كان يوم النحر قبل يوم النحر وعندهما ان كان محصراً
 بالعمرة فذلك ذلك وان كان محصراً بالحج لم يجز له الذبح الا يوم النحر ويذبحه قبل ما خلق
 ونقصير وهذا قول الوقاية قبل خلق ونقصير وعليه ان دخل من حج وندب
 لعمرة بالحج بالشرع والعمرة بالتخلل لانه في منتهى فائت الحج وندب عمرة هي
 وندب قران حجة وعمران امحج واحد بها فلا في منتهى فائت الحج كما تر في المفرد
 واما الثانية فلخروجها فيها بوجه الشروع واذا زال احصاره ار الغارن والمنة

في اوقات الحج او عمرة يجب ان يرضى
 للاولم ويختار بافعال العمرة لان فائت الحج

أدرك الهدى وتوجه أي أنه التوجه لا دأول ولا آخر ولا يمتلئ لأنه كان المعز
عن أدرك الهدى مكان في حكم البدل قد قدر على الأصل قبل حصول المقصود
بالبدل فيسقط اعتبار كالمكفر بالصوم المعز عن العتق إذا قدر على الرقبة قبل
أنه يفرغ من الصوم فإنه يعطى العتق كذا إذا وضع بالهدى ثألاً لأنه ملكه وقد
كان عنه بجهته فاستغنى عنها مع أحدهما فقط وبدونها لأنه يمتلئ فان أدرك
الهدى لا يمتلئ فبطلت لأنه عجز على الأصل وكذا لو أدرك الهدى لا الهدى أسحباً
لأنه لو لم يمتلئ لصنع ماله مجاناً وحرمة المال حرمة النفس فيمتلئ كما إذا فسخ
وكذا لو لم يدرك واحداً منها لغوات المقصود ومنعه أي منع المحرم عنه عن كل شيء
يعني الطواف والوقوف بعرفات أحصاه له إذا تعد عليه الوصول إلى الأفعال
فكان محصراً كما إذا كان في محل لا عن أحدهما بين إذا قدر على أحدهما لا يكون محصراً
أما على الطواف فلأن فائت الحج يمتلئ به والدم بدل عنه في التحلل وأما على الوقوف
فلوقوع المأمور في القوائيم عجز عن الحج بنفسه فخرج أي لم يفره بانحج عنه
أنه مات من غير الحج ونواه أي المأمور عن العاجز فإذا وجد الشيطان مع العاجز
والتألف قال فليس فان هذا إذا كان الأمر عاجزاً برحى زواله كالمريض والمجنون
وكذا ذلك فان كان لا برحى زواله كالزمانة والعلم جازاً أي ما يغيره من الحج عن الميت
بالأمر يقع عنه كالميت الصحيح وقيل لا يقع عنه ويكون له ثواب النفقة الصحيح
هو الأول لأنه لا تأثر تدل عليه لهذا بشرط البينة عن الحج عنه وبذلك الحاجة في التوبة
فيقول اللهم إني أريد الحج فيستره لي وتقبله مني وفي فلان وإذا أمضى المأمور بالحج
في الطريق ليس له دفع المال إليه غيره ليجز ذلك الغير من الميت إلا إذا قبل له أي المأمور

دفع المال

وقت الدفع اصنع ما شئت من جاز دفعه مرض ولا لأنه صار وكبلاً مطلقاً
صحيح الحج ومات الطريق وأوصى به عنه أنه خسر شئ فالأمر على خسر ولا
عند الحج كحج عنه فبطلت أنه وفي ثلثه وعند ما يحج من حيث مات هذه المسائل
في فتاوى شيخنا أوصى بالحج فتطوع عنه رجل لم يحج كذا أي التجديد من حج عن أمه
بينه رجل أمه رجلان بان يحج عنها فحج لم يقع عنها بل وقع عنه أي كما مر وضمن
مالها أنه العتق منه لأنه صرف نفقة الأمر الحج نفقة ولا يجعله أي لا يقدر المأمور أن
يجعل الحج عن أحدهما ولكن جاز عن أحدهما به فانه أي حج عنها جاز له أن يجعله عن أحدهما
شأنه لأنه بمنع يجعل ثواب عمله لأحدهما أو لهما وفي الأول يفعل حكم الأمر وقد خالفه
في منع عنه ودم الاحصاء على الأمر وفي ماله ميتاً لأنه الذي أدخله في هذه الورقة فينبغي عليه
تخليصه ودم القرآن واجتباية على الحاج المأمور القرآن فلتأته وجب كالمأذونة أنه
لكن في جميع بين التوكيد والمأمور تخفف بهذه النفقة لأن حقيقة الفعل منه هذا إذا
أذله الأجر بالقرآن والآية فيصير مخالفاً فيضمن النفقة وأما دم اجتناب فلتأته
اجتناب فينبغي عليه كفارة وضمن الحاج الغير النفقة أنه جامع قبل وقوفه وعليه الحج من قابل
بمال نفسه وأنه مات أحاج غير الغير أو سرق نفقته في الطريق يحج عنه من المأمور
بثلاث ما يفي بماله وعند محمد يابني على المال المدفوع إليه المقر للحج أنه يفي به وأما بطلت
الوصية اعتبار الوصية بقسمته الموصي له فانه لو قرع في حياته مالا ودفعه
إلى رجل الحج عنه ومات فذلك المال في يد الميت لا يؤخذ غيره هكذا إذا قرره
الموصي لأنه قائم مقامه وعبد له يعرف كحج عنه يابني بثلاث الأول لأنه محل نفادة
الوصية الثلاث فمات بقسمته شئ ينفذ لأجل حاشية الوصية وعزله المال لا يصح

في الحج

وفي الشرح اسم الجوزان مخصوص بسبب بنية الغربة في يوم مخصوص عند
وجود الشرط وسببها وسببها وسببها وسببها وسببها وسببها وسببها وسببها
صدقة الفطر وسببها الوقت وهو ايام النحر والنفاس ما يجوز ذبحها حتى شاة
من غزو وذبذبة حتى يعبر او بقره كما مر منه اي من واحد الى سبعة والنفاس انه لا يجوز
البدنة كلها عن احد لانه الا رقة قريبة واحدة وهي لا يخرجني الا انما تركناه بالانحر
وهو مروي عن جابر انه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبعة ولا فسخ
في الشاة فنبقت على اصل النفاس ويجوز عن ستة او ثلثة ذكره محمد
في الاصل وانما يجوز سبعة انه لم يكن لاحد من اهل البيت حتى اذا ما رجل وترك
ابنًا وامراة وبقرة وضجتا باللمح بجزءه نصيب الابن ايضا كقوات وصف الغربة
في البعض وعدم تجزئ هذا الفعل في كونه قربة كذا في الكفا وفيه لواط ^{النفاس} ستة
اي عاينهم شركا له في بدنة مشربة اشتراه ذلك الواحد لا ضجته استنجا وفيه
النفاس لا يجوز وهو قول في خلافه اعده للغربة فلا يجوز سببا وجه الا في انه قال
فدجدة بقره سبعة ولا يجزئ الشريك وقت الشراء تمت احاجته الي هذا وقت
كونه ارأى شراكه قبل الشراء ليكون البعد في الخلاف وعن صورة الرجوع في الغربة
وليس اللحم وزنا لا حرا فاذا اضمم معه ما كان معه او جلدته او يكون في كل جانب
من اللحم ومنه الاكل او يكون في كل جانب من اللحم ومنه الجلد او يكون في جانب اللحم
والكلع وفي الفم وجلده في يجوز فالا ليجزئ كذا اجبت في وجب وفي الجمع
عليه يعرف انها ستة وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي انها ستة مؤكدة
على قول في يرف ومحمد رهماه ووجه وجوب قوله عدم منه وجدسة فلم ينفذ

والبدنة
عن النبي

قوله

سببها

سببها

فلا يغير من مصلنا نارواه محمد وابن ماجه ومثل هذا الوعيد للفقير انما ترك
الواجب على حرقنا قربة مالية فلا ينافي الا بالملك والمالك وهو من مسلم
فانه الغربة لا يتصور الا للمسلم مقيم فان اداء ما يختص به سببها حتى على
وتفوت بمضي الوقت فلا يجزئ دفعا للخروج عنه كالحجعة موسر بار العطرة فان
العبادة لا يجب الا على القادر وهو الغني ومقداره ما يجب به صدقة الفطر لنفسه
متعلق به لا بملكه اي لا يجب عليه الا اداءه الصغار لاننا قربة محضه والاصل في لعباد
انه لا يجب على احد بسبب غيره بخلاف صدقة الفطر فان فيها معنى المونة والسبب
رأس المونة ويلى عليه وهذا المعنى يتحقق في حق الولد وزوي الحسن
على حنفية انه الا يجب له تج عليه لولده الصغير لانه في معنى نفسه بل يفتي ابو
عنه من مال له اي مال الطفل انه كانه له مال او يفتي وصيه بعده اي بعد الاب والكل
وباقية يبدل ما ينتفع بعينه من آلات البيت وكسبه في الهداية الحج انه يفتي في
وما كل منه ما امن وبتناج عاين ما ينتفع بعينه وفي الكفا الاصح انه لا يجب ذلك
وليس للاب ان يعقله في مال ابرار الصغير لان الحج الا حجة في المصير قبل الصلوة اي صلوة
العبد وتخرج في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر الى غروب اليوم الثالث فانه اول وقت
بالصلوة في قبل المصير وبعد طلوع فجر النحر في حق غيره واخره قبل غروب اليوم الثالث
في ايام النحر واعتبر الاخر للفقر والغنى والولادة والموت فانه اذا كان غنيا في
الايام فقيرا في اخرها لا يجب عليه وفي العكس يجب وانه ولد في اليوم الا يجب عليه وانه
ما ن فيه لا يجب ولوجه النحر ليل او نهار لا ضمان لفظه ظلمة الليل تركت
الا حجة ومضت اياها ما اعلم ان ايام النحر ثلثة واما يوم الشروق ايضا ثلثة والكل محض

صاحبه قيمة لمح ثم تصدق بملك العينة لانا بدل غم اللحم وصحت النضحية بشار
 الفصيص المودعة وضمتها للصحة في الاول لاني انا الملك في الغضب ينبت
 من وقت الغضب وفي المودعة بصير غاصبا بالزنج فتقع الزنج في غير الملك هكذا
 في الهداية والكتاب وسائر الكتب المعتمدة قال المذ الشريعة بصير غاصبا بمقتدات
 الزنج كالاضجاع وشدة الرجل فيكون غاصبا قبل الزنج اقول حقيقة الغضب
 كما تفر في موضعه ذاك البهجة واثبات البهجة وبغاية ما يوجد في الاضجاع
 وشدة الرجل اثبات البهجة ولا يحصل به ازالة البهجة وانما يحصل ذلك
 بالزنج كما ذهب اليه جمهور كتاب الصيد اورده ههنا الزكوة في كتاب الحج
 وهو لغة الاصطلاح وتسمى الصيد صيدا اسمية للفقير بالمصدر كضرب الجمل لكل
 ذي ناب من اسباع وكلب في الطيور المخلب فطر الطائر في السوط المراد من ذي ناب
 الذئب بصيد ثيابه ومن ذي خلب الذئب بصيد ثيابه لا كل ذي ناب وخلق فان كان
 لا خلب والبصير له ناب الاول لكلب وتد والثاني نحو بار وكحو ما في سائر
 والطيور وبشرط لا يؤكل اي كبراز كلما يؤكل في الصيد امور بخلاف ما لا يؤكل فان شئنا
 منها البشيرة في جواز صيده كما سببان منها علمها اي علم ذي ناب وذي خلب
 كيفية الصيد لقوله تعالى وما علمتم في الجوارح مكليين تعلمون مما علمكم الله وقوله
 الشعية ما صدت بكليكم المقلم فذكرت اسم عليه فكل ما صدت بكليكم
 الغير المقلم فذكرت زكوة فكل رواه البخاري وحكم ومنها جرحها اي موضع
 منه وهو ظاهر الرواية في لو خنق الكلب الصيد ولم يجره لم يؤكل ويحل في ذلك
 انه لا يشترط ومنها ارسل لم او كتابي ايها ارسل له التوحيد دعوى واعتقادا

طالع

كالعلم او دعوى لا اعتقادا اي لو كتابي وسببان في الذبائح فانه انبعث
 الكلب البازر على ان الصيد بغير ارسل فانه اخذ وقته لم يكل ومنها التسمية ان الله
 بقوله مسيبا اي غير مارك للتسمية عدا والاصل فيه قوله نعم لذي بن ما غم اذا ارسلت
 كلبك المقلم وذكر اسم عليه فكل وان اكل منه فلا تأكل ومنها انه يكون الصيد مشعا
 منوحث ان الله بقوله على منحن مشوش بالول اي من شانه انه يؤكل ومنها عدم
 كلب الجمل صيده كلب غير مقلم او كلب المجوسي او كلب يرسل للصيد او ارسل وترك
 التسمية عدا ومنها عدم قول وقته تد ارسله فانما ان طالت بعده لم يكن الا صطيحا
 مضافا الى الارسل الا اذا مكن الغند فانه حليته في الاصطلاح فيقولون مضافا الى
 الارسل قال الامام شمس الاثمة الحسني قلا عن شيخه الامام شمس الاثمة الحسني للغند
 خصال ينبغي لكل عاقل ان يافذ ذلك منه منها انه يمكن للصيد حتى يتجان منه وهذه
 حيلة منه للصيد فينفي للعاقل انه لا يجي به بخلاف في عدوه ولكن بطلب الغرض
 حتى يحصل مقصوده فيغير اتفاقه ومنها انه لا يتعلم بالضرب ولأن يضرب الكلب
 بين يديه اذا اكل في الصيد فيتعلم بذلك وهكذا يمكن للعاقل ان يتعظ بغيره كما قال
 السعيد في وعظ بغيره ومنها انه لا يتناول اجنبية وانما يطلب فيه صاحب
 اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول الا الطيب ومنها انه يشب
 ثلثا ما وضع فان علك في الصيد فيها والا نركه ويقول لا اقل نفسي فيما على
 لغيره وهكذا ينبغي لكل عاقل ويعلم المقلم بترك اكل الكلب ثلث مرات ورجع
 البازر يدعاه وهو مرقى عن ابن عباس رضي الله عنهما ولان بدن الكلب كبد
 الضرب فيمكن فيه حتى يترك الاكل وبدن البازر لا يحتمل فاكتم بغيره فانه
 علم المقلم فان في طبعه نفورا ويعلم زواله برجوعه وباللغة والغند وكحوه بها

طريق فضال الطيب

بفتح الهمزة ونحوه كجيش الضرب وعادة الافتراض بغيره والنفور غيب شرا
 فيه ترك الأكل والاحتياط كذا في الاختيار ولا يؤكل مما أكل الكلب أو الغنم
 لأنك قد عرفت عن تعلقه بترك الأكل وسبب أنه إذا أكل علم أنه لم يتعلم
 فيجوز صيده بخلاف البذر لا تعرف أن تعلم ليس ليكون صيده وليس الحمل ولا يؤكل
 أيضا ما أكل الكلب أو الغنم منه بعد تركه ثلث مرة لأنه علم أنه حمل ولا يؤكل أيضا
 ما صاده بعد أي بعد ما أكل بعد تركه ثلث مرة حتى يتعلم أو قبله أو لا يأكل ما صاده
 قبل ما أكل بعد تركه لو بقي في ملكه فإن ما تلف لا يظهر فيه حرمة لأن عدم الحلية
 وما ليس بحزبان كانه في المفازة بعد ثبت فيه حرمة اتفاقا والمخوض في بيته
 يحرم عنده قتلها فالهنا وشرط العمل بالبري التسمية وعدم تركها عمدا
 وأجوز لقوله صل عليه وسلم لعدي بن قاتم إذا رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله
 فإن وجدته قد قتل فكل إلا أنه تجده قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتله
 أو سهمك أو عدم العقود عن طلبه لو غاب متحاشيا سهمه أي رمي فغاب عن يده
 متحاشيا سهمه فإن أدركه ميتا فإن لم يقعد عن طلبه حال أكله لبدله وسعيه وإن وقع
 حرم إذا كان في ملكه أنه يطلبه وقد قال عزم لعلي بن همام الأرض قتلتها فإن أدركه
 المرسل إلا أني حيا بحياة أقوى فالمنبج حل بالركات ولو شلها حل بدونها
 أي كالحياة بحياة مثل حيوة المنبج لا يجب تركه بل يجب بدونها ولا عبرة لتلك
 الحيوة وأما المترتبة والمفودة المنقضة والنطيحة وما نقر ذيب بطينة
 وحيوة والثاة المرضية والفتوى على أنه حيوة وأنه قلت معتبرة حتى
 لو ذكها وفيها حيوة فليقله بجل لقوله صلى الله عليه وآله ما ذكبتهم وحرم عطف على ما ذكوة

أي يؤكل

أي حرم الصيد أن تركها أي الزكوة عمدا مع القدرة عليها فإما لأن حيوة لما كانت
 أقوى مما للمنبج كان ذكوتها واجبة فاذا تركت حرم كذا أي يحرم أيضا إذا
 عن التذنية في ظاهر الرواية لأنه العجز عن مثل هذا لا يحمل الحرام وقيل حل وهو رواية على
 وأبي يوسف وفلان أن أرسى عطف على تركها مجوسية عليه فخره مسلم فأنتم أي
 اغراه بالصباح فاشتدأ وقيل معارض بغيره وهو سهم لا يرش له سمي لا يصيب
 الشيء بغيره فاذا كان في أرض حرة فاصاب بجده بكل أو بندقة فقتله أو
 حدة أما حرم لا خيال قتلها يتعلم ما لو كانت خفيفة باحدة بكل ليتقن الموت
 يلجأ أو رمي صيدا أو وقع في ماء لا خيال أنه الماء قتله يتعلم كما ورد في الحديث
 أو وقع على سطح أو جبل فتردى منه إلى الأرض لأنه المترتبة وأكله فرفع
 ابتداء على الأرض لا امتناع إلا خضر عنه وكذا العلف على السطح أو جبل
 أو الصخرة أنه لم يتركها أو أرسل مسلم عليه فاغراه مجوسي فاخذ ولم يرسل الكلب
 فاغراه مسلم فاخذ أي حل أنه إذا اجتمع الأرسال والاعراء فالبدرة للأرسال
 فإن كان للأرسال في المجوسي والاعراء لم يرسل حرم كما سبق في العلف حل وإن لم
 الأرسال ووجد الاعراء فإن كان لم يرسل حل ولو لم يرسل حرم إذا أخذ أي أكل
 أن أخذ الكلب بمنزلة ما أرسل عليه لا امتناع التعليم حيث يأخذ ما عنده وإن
 أرسله فقتل صيدا ثم أكله كما لو رمى بهما إلى صيد فاصابه وأصاب
 آخر وكذا لو أرسل على صيد كثير وسمى حرة واحدة بخلاف فيجوز أن يأن
 بتسميته واحدة كذا يؤكل صيده رمي فقطع عضو منه لا العصفو لقوله صلى الله عليه
 وسلم ما بين مني حتى تموت ميتة وكذا يؤكل ما قطع إلا ما ذكروه مع حجة أي

أي يؤكل

كسهم ما لا يحل

اي قطعة قطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الراس والثلثان في طرف العجز
او قطع نصف الراس او اكثره او قدره نصفين فان كل واحد لا يمكن في هذه الصور
حيوة فوق حيوة المذبوح فلم يتناول قوله عزم ما بين مناحي فهو ميت بخلاف ما اذا كان
الثلثان في طرف الراس والثلث في طرف العجز لا مكانا لحيوة في الثلثين فوق
حيوة المذبوح وبخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الراس لا مكان المذكور في صيدا
اور ما لم يقتله الاخر فان الحنة الاول الرضيه عن غير الامتناع فتؤكل اي
ملك الاول وحرم سبب التلذذ وفيه الثاني له قيمة حال كونه محرما بهرمي الاول
والا اذ رآه لم يتخذه الاول فلذلك لانه صاده وحل لانه ذكوة اضطرارته كما
سببته ويصاد اي يجوز صيدا ويؤكل ويصا وغيره لان صيده بسبب
الارتفاع بجلده او شعره او ريشه او الاستدفاع بشعره وكل ذلك مشروع
وبه اي بصيد يظهر لحم غير جوف العين لانه ذكوة حكما حتى يجوز صلوة حامله فلا
طاهره وان لم يؤكل ويظهر جلده ايضا حتى يجوز به الصلوة عليه **كتاب النجاسات**
جمع ذبحة وهي حيوان من شاة او كبش فيخرج السمك واجزاؤه ليس بها
الذبح فيحلال بلا ذكوة ويدخل المزدنية والنطيحة ونحوها فلا تحل العقدة الزكوة
تحل المأكول اي خبر شاة انه يؤكل لقوله تعالى الا ما ذكيتم ولا يابا الميمنة للدم المحرم
في اللحم الطاهر وتظهر غير السمك فانها كما تغيب محل بعيد ملاءمة المأكول وغيره
لانها دتحا التيمم ثم انها نوعان ضرورية واختيارية وضرورية منها جرح العضو
وسببته والاختيارية في جرح الخلق وهو ما بين اللبنة واللجين واللبنة
منزعة الغلاظة من الصدر ولو كان الذبح فوق العقدة لكان في اقل الحلقوم وقيل

بعضه مؤنس

كتاب النجاسات

وجعل لا اي لو كان فوقها لم يكن ذكوة وفي الحجام الصغيرة لا يسبب الذبح في اخلق كله وسطه
واعلاه وسفله الاصل فيه قوله عزم الزكوة ما بين اللبنة واللجين وهو يتوقف جوار الذبح
فوق اخلق قبل العقدة لانه وان كان قبلها فهو بين اللبنة واللجين وهو دليل
ظاهر لمن يقول بالحل فيما اذا بقي عقدة الحلقوم ما بين الصدر ورواية المبسوط
البيان لتأخذه ولكن صح في ذبائح الذبحة اذا وقع اعلى الحلقوم لا يحل وكذلك
من فتاوى اهل سمرقند لانه ذبح من غير الذبح وهو مخالف لظاهر الحديث كما
نرى ولان ما بين اللبنة واللجين مجرى العروق والمجرى من جعله بالفعل فيه انما
الدم على ابلغ الوجوه وكان حكم الكل سواء ولا عبرة بالعقدة كذا في الفتاوى وعرفه
الحلقوم والمري والودجان في المغرب الحلقوم مجرى النفس والمري مجرى العلف
وفي الهداية بالعلم وحل تقطع ثلث منها اي من العروق الاربعة اي ثلاث
كانه اقامة للذكر مقام الكل بكل متعلق ينقطع ما قطع الاله وواج واسأل الدم
ولو قشر القصب وجوا فيه صدقة الاستنا او ظفرا فامتن كنز الله ثم ما فلا الظفر
والسن فانها من مدي الحية وبالمسح على بكرة او على شاة في جرح ما رونا
ونحن نحمل على غير المنسوخ فانه الصاد لم يجز وندب احد او شفرة قبل **كتاب النجاسات**
وكره بعدة كورود الاثر فيها وازفاد المذبوح ذكره بغير جليها الا الذبح ونحوها
فمقتضاها فان بقيت جنة بقطع ثم قطع الاوداج عروقها لوجود الموت بما هو ذكوة
فيحل وبكره لانه فيه زيادة الالم بلا جنة مضار كما اذا جرحها ثم قطع الاوداج والا
اي وان لم يبق حية قبل قطع العروق حرمت لوجود الموت باليسن تركوة فيها
وكره النزع اي الذبح الشديد حتى تنزع النخاع وهو بالهاتمة مغزول السخ قبل

الاوداج

ان يبرأ اي سلب من الاضطراب وكره ترك المنوعة الى العبدية وقلت كذا في
 الذخيرة وشرط في كل المنوع كون الذبح مسلماً حلالاً لا يخرج الحرام ان كان صيداً
 او كتاباً لانه يدعى التوحيد والاصل فيه قوله الحكم الا ما ذكيتم وقوله نوع وطاقم الدين
 او توا الكتاب حل لكم والمراد به طاقم بحفة الزكوة من جبريتهم لانه يخص اهل الكتاب
 بالذكر وفيما لا بحفة الزكوة بسنوي الكتابي ويجوز كذا في السمك وغيره ذمياً
 او جبرياً والمتولد من كتابي وغير كتابي يحل صيده وذبيحته لانه الولد يتبع خيرة الابوين
 ذنباً كذا في الكافي يعقل التسمية اي يعلم انه حل الذبح يتعلق بذكر اسم الله عليها والذبح بيعة
 اي يعلم شرائط الذبح من فري الا وواج وحقه وبقدر على فري الا وواج وحقه
 القيام به ولو كان الذبح مجنوناً او مبيناً فانما اذا انعقلا التسمية والذبح وقدا
 كانا كالعقل البالغ او احراده او اقل او خرس فحرم ذبيحة وشئ وجوزي وحرر
 اذ لا مله لانه ترك ما عليه وما انتقل اليه لا يبر عليه بخلاف الكتابي اذا تحول اليه
 غير ذنبه لانه يبر عليه عندنا ويعتبر ما يد عليه عند الذبح لو تجس بهودي او نصراني
 لم يحل صيده ولا ذبيحته بمنزلة ما كان مجوسياً في الاصل وان عكس لو حل كالمجوس
 عليه الاصل كذا في الكافي ويجوز ذبيحة تارك التسمية عمداً ولو تركها نسياناً حلت
 ذبيحته وقال ان فحل في الوجبين وقال مالك حرمت في الوجبين وحرر
 انه ذكر الذبح مع اسم الله غيره عطفاً نحو باسم الله واسم فلان او فلان لانه اهل به
 لغيره كما فلم يوجد التوحيد وهو شرط وكره وصله بلا عطف ولم يحرم كواب اسم الله
 محمد رسول الله لانه الشبهة لم توجد لعدم العطف فلم يكن الذبح وافقاً له لكن كره
 لوجود النوان صورة فيتنصور بصورة المحرم هذا اذا فري محمد بالرفع واما اذا فري

يجر او النصب فحرم كذا في غايه البيان ولا يشك اذا فصل صورة ومعنى كالدماء
 قبل التسمية والاضحية كما روي انه النبي عزم ضحى بكنت بين المجهين احد هاتين
 والاخرى غيرة امته فوجهها نحو القبلة عند الذبح وقال رجفت وجهي للذبح فطر
 السموات والارض حنيفاً وما انا اهل الميثاقين انه صلواته ونسب وحجباي وحجباي
 لله العالمين لا شريك له امرت وانا اول المسلمين ثم ذبح وقال عند الذبح
 باسم الله والله اكبر اول بعد الذبح كواللهم تقبل مني وهذا ايضا لا يشك به لاروي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عني فانه محمد من شدة ذلك
 بالواحدانية وربه بالمبدا والشرط في التسمية هو الذبح كما قال عن شوب الدعا
 وغيره فيقول اللهم اغفر لي لا يحل لانه محض عار كجدا في احمد الله او سبحان الله بقصد
 التسمية فانه ذكر خالص فلو عطف فقال احمد الله لا يحل لعدم قصد التسمية المشهور
 المتداول في السنة وهو باسم الله واسم الله متقول عن ابن عباس رضي الله عنه تدب
 نحو الابل وكره ذبحها على البقر والغنم اما الذبيحة في الصور بين فلموافقة السنة
 المتوارثة ولا جماع الموقوف في النحر وفيها من الذبح واما الذكاة فانهما اشته
 وهي بمنزلة غيره فلا يمنع اجوازها وحل ذبح صيد استأنس ويمكن جرحه فمحمول
 او سقط في نهر ولم يكن وجهه لانه ذكوة الاضطراب انما يصار اليها عند الفجر عن كوة
 الاختيار كما مر والنحر موجود في الثاني لا الاول لانه اذا نذت خارج المص
 يحل بالمعرة واذا نذت في المص لا يحل به لانه لا يرفع من نحره فحين اخذنا المص
 عادة فالتحقق العجز عن ذكوة الاختيار يخرج المص والمص كما رجه في البقرة
 والبصير لانها يدفعا عن غنفسها فلا يدر على اخذها وانه نذ في المص فتحقق

والاجتماع

مطابق روح الكتب من صرح عندكم

العجز والصبا كالنذر اذا لم يقدر على اخذه حتى لو قتلته المصول عليه مبدأ المذكورة حتى
اكله لا تنكح جنين بدكوة حتى لو خرقا قنينة او فرج بقرة او شاة يخرج بطنها
جنين ميت لم يؤكل لا نكح ذوات من السباع او تحلب من الطيور قد قرأ المراد
بها حيوان يصيد نباته وحيوان يصيد بحلبه واحتلت من صغاره ودراب
الارض والحر والابنية بخلاف الوحشية فانما تحل والبغل والخيول ومنه ما يحل
قبل كرامته انجيل عنده كرامته تنزهه لانه كرامته لمنه الكرامة كبد كبد ما جنة
تقبل الاله اجماعا وكذا كان سورة طاهر ان ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا ذكره
فخر الاسلام وابو المعين في جامعهماء وقبل كرامته تحريم وكل من عبد الرحمن الكرمي
انه قال كنت مترددا في هذه المسئلة فزيت اباي في المنام يقول كرامته
تحريم يا عبد الرحمن واليه مال صاحب الهداية وروي عن ابي حنيفة كرامته في سورة
كما في لينة وقبل لا بأس به من شربة تقبل الاله اجماعا وكذا في الكفا والهداية
والا الضيق والتعذيب والفتنة وفيها خلافت في دار النبوة والحقائق فتلو باغي
والا يبيع الاكل للحييف واليدافع شياء بزررك والقبيل والبر بوع واهل
الاقربة والحيوان المأبى في الاسم كالم بطخ السمك والطائر وهو الذي يموت
في الماء وحيت انفسه بلا سبب ثم يلبوا فيظهر واحدا بنا كره حيوانا الا مطلقا الا
سما كالم بطف واما جوا ابن السليل وما لك دانت في وسخني بعض الاليت
كلب الماء وحسنه واهل آية وانفس في السبع والاكل واحد الاصل في السمك
عندنا انه ما منه سبب في حلال كالم خوذ منه وما في غير سبب لا يحل كالم طين
وانه ضرب سحكة ففقط بعضنا يحل ما بين وبينه لانه مودة بسبب ابيه في مخرج كالم

شيئا فميتة حلال للذبيح وكذا انه وجد في بطنها سمكة لغري لانه يتيق المكان سبب
لموتها وكذا انه قتلها شئ من طير الماء او ماتت في قبة بار او جوعا في حفرة لا يستطيع
الخروج منها وهو بعد على اخذها بغير صيد فماتت فيها لانه يتيق المكان سبب لموتها
واذا ماتت في السمكة وهي لا يقدر على التخلص منها او اكل شيئا الفاعل المالك
فماتت منه او ربحها في الماء فماتت وانجمر الماء فماتت بهي الجهد وماتت بكل ما ماتت
بجرح الماء او بمرده يؤكل في رواية لوجود السبب لموتها وفي لغري لانه الماء لا يقبل
السمك حيا كانه اوبار وكذا في الكفا ومنه امره السمك المأكول الجريح والماء
ما بين حوضها بالذكريات في الماء لا يقبل في المغرب غير محمد انه جميع السمك حلال
غير الجريح والماء ما بين حوضها في غابة البيان انه بعض الروافض واهل الكتاب
يكرهونه اكل الجريح ويقولون انه كانه وثنا يدعوا الناس الى حليته فماتت به وكل
اجزاء والنوع السمك بلا كوة لكنه ينهها فرق وهو انه اجزاء يؤكل مات حنف انفسه
بخلاف السمك كما مر سئل علي رضي الله عنه عن رجل اذا أخذ الرجل من الارض
وفيها الميت وقبضه فقال كانه حله وهذا اعد من فضيحة وحل غراب الذرع والاربع
سليد والعقن بجاء ابرار كوة فرج شاة لم يعلم حيوة فتحركت او خرج الدم حلت والآلة
فلا والله حلت حينئذ حلت الشاة فانه عدا اي الحركة وخروج الدم لا المقصود
منها الاستدلال على حيوة فاذ حلت لم يحجج اليها كتاب **الجماد** ولا في غير العباد
الاربع التي لغري لم تحجج وعما يناسبه من الاضحية والصيد والذبايح شرع الآن في حاشية
العبادة وهي اجماعا فقال هو فرض كفاية بداء اي ابتداء يعني يجب علينا ان
نبداهم بالقتال وانه لم يقاتلونا فانه الرسول عزم كان ما نور انه ابتداء الاخر الصنف

والاعراض عن المكين كما قال الله تعالى فاصبح الصبح بحميل وفوقه لعل واعرض المكين
 ثم امر بالدعاء الى الدين بالحق المستحسنة حيث قال الله تعالى سبيل
 ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجاء لهم ملك يهيئ لهم ثم امر بالقتال اذا كانت
 البداية منهم بقوله تعالى اذ الذين يقاتلون بانهم ظلموا اي اذن لهم في الوضع ثم امر
 بالقتال ابتداء في بعض الاوقات بقوله تعالى فاذا انسأتم الايام احرهم فاقتلوا المكين
 حيث وجدتمهم ثم امر بالقتال مطلقا في الاوقات كلها والا ما كن باسرها بقوله تعالى
 وقاتلوهم حتى لا يكون فتنة وقال المكين كافة وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
 واليوم الآخر الى غير ذلك من الايات وجه كونه فرض كفاية انه لم يشترع لعينه لانه
 قتل واقتل في نفسه بل شرع لاعلاء كلمة الله تعالى واعزاز دينه وفتح
 عن العباد فرح انه اقام به البعض في كل زمان سقط الفرض على الكل لحصول المقصود
 بذلك لصلوة الجنازة ودفنها وورد السلام فان واحدا منها اذا حصل بعض
 الجماعة سقط الفرض من باقيها والآية وان لم يبق به بعض بل خلا من الجماعة
 في دار السلام انما هي ثم المسلمون عليهم تركهم خصا عليهم كما اذا ترك الجماعة
 كلهم صلوة الجنازة او دفنها او رد السلام انما هي على صبي وعبد وامرأة واعلى
 ومعتق واضطاع لانهم عاجزون والتكليف بالقدرة وفرض عين انما هو على
 الكفار على غير ثغور الاسلام فيصير فرض عين على من قرب منه وهم يقدرون على
 قتال صاحب النهاية عن الذخيرة انه اجاب اذا جاء النضر انما يصير فرض عين على من
 قرب من العدو فاما من وراءهم ببعد من العدو ففرض كفاية عليهم حتى يبعثهم
 تركه اذا لم يخرج اليهم فاذا اجتمع اليهم بانهم من كان يقرّب من العدو من المعاناة

وجدهم

لا كذا

من العدو او لم يخرجوا عنها لكانت كالمجاور واخا من معترض على من عليهم
 فرض عين كالصوم والصلوة لا يبعثهم تركه ثم وهم الى ان يفرض على جميع اهل الاسلام
 شرا فورا على هذا التدريج ونظيره الصلوة على الميت فانه مات في ناحية من نواحي
 البلدة فعلى جيرانه واهل محلة ان يقيموا باسبابه ليس على من كانه سبدا للميت
 انه يقوم بذلك وان كان الذر سبدا من الميت يعلم انه اهل المحلة فيستقون خوفه
 او يخرجون عنه كان عليه ان يقوم بخوفه كذا هنا فتخرج المرأة بلا اذن من الزوج
 لانه لا يملك المقصود ولا يحصل الا باقائه الكل فيجب عليهم فرض الزوج والموت لا يظهر
 في فرض عين كالصلوة والصوم بخلاف ما قيل فيغير او يغير كفاية فله ضرورة
 في ابطال خبرها ذكره اجعل وهو ما يجعل العالم في عمله والمراد ما يجعل الامم على راس
 الاموال سيما بلا طلب انفسهم بنفوسهم به النواة فانه مكره مع في اي مورد
 من ثوب المال وبدونه اي اذا لم يوجد في لا يكره اجعل فان حاضراهم دعوتهم
 الى الاسلام فان ابوا اي استغوا عن الاسلام فاعلى اي خذ عودهم الى الجبهة فانه قبلوا الجبهة
 فلهما مالنا وعليهم ما علينا بهذا الحكم على عمومهم لانه لا يصح في حق العباد اهل المراء
 انما كنا نتعرض لدمائهم واموالهم قبل قبولهم الجبهة فبعد ما قبلوا ما اذا تعرضنا
 لهم ونعرضنا لنا يجب لهم علينا ويجب علينا عليهم ما يجب لبعضنا على بعض من الفرض
 بما يؤتونه اسندنا لهم عليه يقول على رضى انما بذلوا الجبهة لبلون دماهم كذا
 واموالهم كما مواتنا ولا نقابل منهم بل نبلغه الدعوة الى الاسلام وغيره فانهم قبلوا
 انهم للنهي عنه ولم يعزم لانهم غير معصومين ونذب كجديد ما ليس بفتنة فانه ابوا
 حاربناهم نجنيق ونخربق ونغربي ورجي ولو لم يسلّم او تترسوا به اي بالمسلم

والصديق

بما يؤتونه

الدين

بشيء مستعلق بالزبي لا يثبت ليلزم الاثم وانه اصابوا منه فلما دية ولا نفارة وقطع
شجرهم وفساد نزع بلا غدر وغلول لانه حرم نهي عنهما وكلها خيانة لكن الغلول
في المغنم حاشية والغدر اعم يشمل نقص العدد ومثلية اسم غير مثل به بمثل مثلاً كقتل
بقتل قتل اي نكل به يعني جعله نكالا وجعده لغيره كقطع الاعضاء وتسويد الوجه في
شرح البخاري المثلية المنهية بعد الظاهر بهم ولا يثبت حاج قبله لانه ابلغ في اذلالهم
قال الزبيلي وهذا حسن ونظيره الاحراق بالنار وبلا قتل غير مكلف كالصبي المجنون
وسيج فان واعى ومعتد وامارة للنهي عن كل ما في الحديث الا انه يكون ما حرم
مغفلا او ذاما لي بحيث به او ذاما في ابي في احوال ملكا في يقتل وبلا قتل ابكلا
بداء اي لا يجوز للابن ان يقتل ابا له الكافر ابتداء لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا
معروفا وليست البداية بالقتل في المعروف لانه شبيه حيوة فلا يكون سبيها
لا فناء وانما قال بداء لان الاب ان قصد قتل الابن ولم يمكنه دفعه الا بقتل جاز قتل
لانه هذا نوع عن نفسه فانه اياه المسلم اذا قصد قتله جاز له قتله فالكافر ايو يقتله
غير انبه وابنه لا يمنع عنه وبلا الفراج مصحف وامارة في سيرة نجات عليا لما فيه
من ترضي المصحف على الاحتقان والمرادة على الضيق والعضاض ويصالحهم اي
اي يصالح الامام اهل الحرب انه كاه الصلح خير للمسلمين والام لم يجز لانه ترك
اجزاء صورة وموت ولو جاز ياخذ المسلمين منهم لانه اذا جاز بلا مال فيه
اولا ان اجتنابا اليه وان لم ينجح لم يجز لانه ترك اجزاء صورة ومعنى واما اخذ
من المال بصرف مصائب اجزية لانه ما اخذ بقوة المسلمين كاجزية الا اذا انزلوا
بداهم للحرب فيكون غنيمته لكونه ما اخذ ابا القهر وطمع معروف ولو حاصر الكفار المسلمين

والموت

سورة الاحزاب

بشيء

وطلبوا الصلح بالباخذونه للمسلمين لا بفعله الامام لانه فيه احواف المذلة والخذل
ليس للمؤمن ان يذل نفسه الا اذا خاف الهلاك لانه دفعه بايدي طريق المكن حجب
وينبذ ان خبر اي لو صالحهم الامام ثم رآي نقص الصلح اصلح بنده اليهم اي سئل اليهم
خير النقص فبما لم يقبل بنده لو كانا بداء اي فلو قبل رسل خير النقص بداء
باخيانة ويصالح المرتدين والبايعين حتى ينضروا في امرهم لانه ترك القتال لانه
فجاء كما وفق اهل الحرب بداء المال لانه اخذ المال منهم فترد عليهم على ذلك وذا لا يجوز
ولا راداه اخذ المال في الرد عليهم معونة لهم على القتال لا ببيع سلاح وجعل مخرجهم
ولو بعد صلح لانه في مخرجهم على الحرب حتى امان حر وحررة للمسلمين كافر او كفارا او اهل
حصن او مدينة حتى لم يجز لاصحاب المسلمين قتلهم فان كان الصلح شرابا لالا واوجب
مسئل الامان لا يصح امان فني لانه منهم بهم وكذا الاول لانه على المسلمين الا انه ما من
المسلم كراهة لو منهم في جاز ذكره الزبيلي ولا امان اسيرهم معهم وما جزم مسلم منهم
متأخر ان تحت ايدهم فلا يخافونها الا امان يفتن محل خوف ولا امان منهم اسلم
ثم ولم ياجر البنا لا ذكرنا وجب وعبد مجبورين وجنون اما البصية فاذا لم يعقل اهل
امانة كالمجنون وانه عقل وهو مجبور عن القتال فكذا عند مجنفة مثلا فالحمد وانه كان
ما دون امان في القتال فالاصح انه يقع بالاتفاق واما العبد فاذا اخرج عن ايمان لم يصح
امانة عنده خلافا للحمد وانه اذن له فيترجى امانه **باب المغنم وتسميته** اذا فتح الامام
بلدة صلح المجري ار الامام على موجبه لا بغية هو ولا يبعده من الاراء وارضاها
ينقل على ملكهم ولو نفعها عنوة اي خيرا فهو في حقها خيرة ان شاء ختمت عام قسمها
بشيء يفتي بن الناعين فتكون ملكا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر وضع

اليهم

عليها العشرة ولا يجوز وضع الخراج ابتداء على المسلمين كإسباني أو اقترابها عليها
 أي أي شيء من قبل أهلها وتركهم أحوار الأصل فمئة للمسلمين والأرض مملوكة لهم
 بجزية أي بوضع جزية عليهم ووضع خراج على من كان أرضهم كما فعل عمر رضي
 الله عنه فخرج سواد العراق حيث من على أهلها وترك دورهم وقفارهم في أيديهم فبعض
 الجزية على دورهم والخراج على أرضهم ولم يعسر ما بين الغائين قالوا الأول أولى
 عند حاجة الغائين وأما عند عدمها فيكون ذخيرة لهم في السنة التي كان الغنائم
 منها وانزلنا قومًا كفريين ووضع عليهم الخراج لو كانوا كفارًا كذا في القصة يعني
 وضع عليهم خراج الأرض وعلى أنفسهم الجزية وفعله لو كانوا كفارًا أثارة إلا أن
 العودم الآخرين لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم إلا العشرة لا ابتداء ^{على المسلمين} وروى
 والآمام في حق أهل ما فتح من غير نصيباً ^{أي أي شيء} من قبل الكفرة لأنه عوم قسدهم وإن
 فيهم مادة الشريعة واسترحم توفير المنفعة على المسلمين أو تركهم أحواراً
 فمئة لنا لا مشركي العرب والمزنيين أو لا يقبل منهم إلا الآلام أو البيعة وحرم
 منهم وهدايتهم ترك الكافر الأسير بلا أخذ شيء منه وهدايتهم وهو أن يتركه
 وباخذ منهم مالا أو أسيراً أسيراً في مقابلته وفي المتن خلاف أن أفعى والغداة
 فقبل الغزاة من الحرب جاز بالمال إلا بالأسير المسلم وبعده لا يجوز بالمال عداوتنا
 وبالنفس عند الحرب ويجوز محمد وعلي بن أبي طالب وعتباتهم في يجوز مطلقاً
 وردهم لا وادهم لأنه فيه نوبة لهم على المسلمين وحرم عقوبة دابة شق قتلها
 يعني إذا أراد الآمام العود إلى دار الآلام ومعه مواسم ولم يتركها على قتلها
 إلى دار الآلام لا يعقرها خلافاً لما كنت ولا يتركها خلافاً لما كنت في فديج وخرق

أي كما كان يخبرنا ما لهم

أما الخراج

أما الخراج فلا نه جانية لمصلحة وإما في الغنم بهم ثم أفوي المصالح وأما الخراج فليس
 ينتفع بها الكفار فصار كخريب البنيان وقطع أشجاره ولا يجوز قبل الخراج
 لا يعذب بالنار إلا أن ينها ويجرق السلحة أيضاً وما لا يجوز كما عديد بدفن
 وحرم قسمة غنم ثم أي قسمة غنم في دار الحرب قبل إخراجها إلى دار الآلام وقال
 ابن أبي جبوز بعد استقرار الذمة وهذا بناء على أنه الملك لا يثبت قبل الإقرار
 بدار الآلام عن ذنبا وعنده يثبت ^{أي التقصيف} في بيعة هذا الأصل من كل كثيرة الأبيات
 قبيحة ولنا وبنا وبنا ذلك إذا لم يكن للآمام نصيب المال جولة تجل عليها الغنائم
 فيقسمها بين الغنائين قسمة أيادٍ ليجلوا إلى دار الآلام ثم يستردها منهم
 فأنه أبو الهيثم يجلها أجدهم على ذلك باجر المثل في رواية الشيخ الكبير لأنه دفع ضربه
 عام بتجمل ضرر خاص كالو سناجر دابة شق قسمة المدة في المعازة أو سناجر
 سفينة قسمة المدة في وسط البحر فأنه ينفق عليها اجارة لغري باجر المثل
 ولا يجبرهم على رواية الشيخ الصغير إذا لم يجبر على عقد الاجارة ابتداءً كما أنفق
 دابته في المعازة ومع رفقة دابة لا يجبر على الاجارة بخلاف ما استشهد به فإنه
 يجره وليس ابتداءً وهو سهل منه وحرم ببيع أي الغنم قبلها العشرة
 للفرق عنه في الحديث ولأنه قبل الإقرار بالدار لم يملك كالمتر وبعده نصيبه مجبول
 جباله حاشية فلا يمكنه أن يبيعه والبرذلة الرعون ومدونتهم في كفاي في الخراج
 الغنم لا تسبق للمعاينة ولا غنم لعدم الملك وبيع قسمة غنم ما هيها ^{أي الملك}
 وإنما كانت عاملاً على ما أوردنا وطعام وعلف وحب ودرهم وسلاح وغيره
 بالقسمة لا ربحاً من عرضي عنه كذا نصيبه معازينا العمل بالعبث فكله

طال به

قوله بخلاف ما تشهد به وهو ما
 من مسئلة الدابة والسفينة

الحكم

ولا تفرقه رواه البخاري وهو يدل على انه عاودهم الانتفاع بما يجنبون اليه بعد خروج
لوزال المبيح وهو الضرورة لانه حرقهم قد نكح بورت نصيبه فلا يجوز الانتفاع به
ولا سيما وموتوا ايراي الطعام ونحوه لاننا لم نملك بالافذ وانما سيج الشا والضر
فان باع احدكم رد الغنم الى المغنم ورر وتفضل اي باقى ما اخذ في دار الحرب لنفع
الى المغنم بعد خروج الى دار الاسلام لزوال حاجته هذا قبل تسية ولبدان ان كان غنيا تصدق
بعينه لو فاما لو كان فقيرا والفقير ينفع بالعين ولا عليه ان يهلك ومما سلم
نما اهل الحرب ارث دار الحرب عظم نفه وطفله لانه صار مسلما بشا فلا يجوز قتله
واسر فاقم وعصم الاموال او دمه ^{مقتول} او وضعه امانه عند موصوم مسلما كان او مدنيا
لانه فيه حكما لا ولدهما الكبير وعمره وطفله لانه جنة الام وعقاره لانه محبلة والحرب
وهو في دار اهل الدار وعنده ثيابا وماله مع حربه لغضب وبيعة ويعينه الاستحقاق
سهم الفارس او الرجل وقت المجاورة اي مجاورة مدخل دار الحرب ثم دخل دارهم
فارت قبضت فرسه ارباب خشمه الواقعة راجلا عليه سهران سهم فارس
ومدخل راجلا فشره وقت شهد الواقعة فارسا فله سهم راجل ولهم بغيره
واحد ارباب سهم لفرسين ولا راجلة ولعل ولا يعبد وصبي وامرأة وزوجه في كلهم
الرفع اعطاه في قليل والمراة هنا قدر ما يراه الاما نخر نصيا لهم على القتال وانما
يتفرغ لهم اذا باشر القتال او كانت المرأة ثارا رجلا وتقوم بمصالحهم فيكون
جهاذا بما يليق بجبالا اذ دل الذم على الطريق لانه في الدالة منفعة للمسلمين
الرفع السهم لانهم لا ياب وون الجنب في الجهاد الا في الدالة في قانه بذا السهم
اذا كانت في الدالة منفعة عظيمة لانه الدالة ليست في عمل الجاهل بل في منه التسوية

في الجهاد

في الجهاد اذا ما باخذ في الدالة بمنزلة الاجرة فيعطى بالغا ما بلغ للمسلمين
وابل سبيل وقدم فقراء ذوي القربى عليهم ولاشي الغنيهم وذكره في قوله تعالى
فان الله غني عن العالمين لا فتتاح الكلام بمركا باسره كانه الكلال وهو غير محتاج
الاشي وسهم النبي عوم سقط بعده لانه عليه السلام كان يستحق بالركة ولا رسول الله
كالصني وهو ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصطفيه لنفسه الغنيمة يستعين
به على امور المسلمين من دخل دارهم فباغوا حرس الامن لا منعة له ولا اذن فالحسن
انما يؤخذ من الغنيمة وهي ما يؤخذ من الكفار حرا وبيدا ما بالمنية او باذنه الامام فانه
في حكم المنية لانه بالاذن التزم نصرته للامام فانه ينقل التفتيل اعطاه في
زائد على سهم الغنيمة وقت القتال حتى اى اغراء فيقول من قتل قتيله عليه
وسبانه في السلب وهو مشدود اليه لقوله تعالى يا ايها النبي حرص المؤمنين
على القتال او يقول باخذ شيئا فهو له وبسحق الامم النفل سخا ما في قوله
فمن قتل قتلا فله سلبه اذا قتل الامم قتلا لانه ليس من باب القضاة وانما هو
من باب استحقاق الغنيمة وهكذا بدخل فيه كل من تسحق الغنيمة سها او ضحا
فلا يترهم به لاسيما اي لا تسحق الامم النفل اذا قال من قتلته انا فله سلبه
لانه حصل نفسه قصا ومتهما ولا اي لا تسحق الامم النفل ايضا اذا قال قتلته
لانه ميت بنفسه منهم ودا اي استحقاق السلب اما يكون اذا كان القتيل
مباح القتل حتى لا تسحق بقتل النفس والكسبان والمجاين لانه التفتيل لهم لغير
على القتال وانما يتحقق ذلك في المقاتل حتى لو قاتل الصبي فقتله المسلم استحق
سلبه لكونه بالقتال مباح الدم وبسحق السلب بقتل المريض والاجير منهم والقاتل

المرد منهم بنو هاشم وعبد المطلب

حتى يكون حكم الشخص على نفسه

لا يعبد والبصير والمرأة والذي

بعضه

في عسكرهم والذقي الذي نقض العهد وخرج لان يثبتهم حالته للقتال وهم متناولون
 برأيتهم او يقول عطف على قوله فيقول اي يقول الامام السريه وصي اربعة الى
 اربعة من المقاتل لا يحرك حركته لكم او قدرا منه نقل في النهاية على سبيل الجبر
 من انه الامام اذا قال اهل العسكر جميعا ما اصبتم فلكم فلان بالسوية لغيره فخذوا
 الجوز وكذلك اذا قال ما اصبتم فلكم ولم يقل بعد ذلك وان فعله مع السرية جاز
 لانه مقصود بالتفصيل التخصيص على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص بعضه
 وفي التعميم ابطال تفصيل الفارس على الرجل والبال الخيل ايضا اذا لم يستثن
 بعد الاحراز بها الامم الخمس اي يجوز ان يفضل بعد اقرار الغنيمة بدار الامم بالدار
 ولهذا يورث منه لو مات فلا يجوز ابطال حرقهم وسلبه معه من ثيابه وسلاحه
 وماله على وسطه حتى مركبه وما عليه من السلاح والالة وحقيقته مع ما فيها
 من ثياله وهو ابر السلب للكل اي جميع اجساد ان لم ينقل الامم والقتال خير
 فيه سواء **باب** **سلب** اهل الحرب اذا سبق اهل الذمة من
 دارنا لا يملكونهم لانهم اعداء في احوالهم الصلح بينهم واذا اصاب بعضهم
 اموالهم او عبيد لهم او غلبوا على مالنا وارضوه بدارهم ملكه ولو كان مالنا
 عبيدا مومنا او امة مومنة ذكره في الكافي وغيره في شرح المسئلة الابنة وهي ما اذا
 ابتاع مستغني عبيدا مسلما وادخله دارهم اه وانما قال وارضوه بدارهم
 لانهم قبل الاحراز بالاملا يملكون شيئا من احوالهم ان شر منهم ما جاز شيئا مما اخذوا
 قبل لارضهم با ووجهه ما لكانه في يد ارضه بدارهم ولا جازنا الخضر وندبرنا
 وام ولدنا ومكاتبنا لو كان اهل الحرب اخذوا من دارنا وارضوه بدارهم

اذا دخلها الكفار للقتال الا ان
 لان حق الغنائم قدنا كذب
 بالاحراز صح

بعضه

الله بالغية والتشديد كتمك
 وقابض يقال انما الجبين
 نداوندوا اخ

عظمت

مطلبه لا ينال الا بالدار الحرب

ثم خلدنا عليهم فمكناهم قبل ستمه وبعد بدارهم لان الاستيلاء انما يكون سبي
 للملك اذا اتى في محلة قابلا بملكه وهو المال المبيع والحر ليس يحمل للملك وكذا في سوا
 محبتهم من وجه وعبدنا اي عبدنا في دارنا سواء كان مسلم او ذمي ذكره شرح الهداية
 انما دخل اليهم اخذوا من اهل الذمة من دار الاسلام فانهم يملكونه اذا استولوا عليه
 وانما قال وانما اخذوه اشارة الى انهم لا يملكونه الا من دارهم اذا اخذوه وقبضوا عليه
 عندهم خلافا له لانهما انما يملكونه في دارهم لقيام بدارهم وقدرت ولهذا لو اخذوه في دار
 الاسلام ملكوه كما قرئ في انه يدره ظهرت على نفسه بل خرج من دارنا لانه سقوط اعتبار
 لبيحق بدارهم عليه يملكونه من دارنا انتفاع به وقدرت بدارهم على نفسه
 وصار موصوفا بنفسه فلم يبق محلا للملك بدارهم الميزور ولان بدارهم في دارهم عليه
 حكما لقيام بدارهم لدارهم عليه فمكناهم بدارهم بدارهم ولهذا لو ووجه لانه الصنف
 ملكه ولو ووجه بعد دخوله دار الحرب عليه وملكه بالقبلة عليهم حرقهم وندبرهم
 وام ولدهم ومكاتبهم وملكهم فانما الشرح سقط عصمتهم جزاء على جنابهم فانهم
 لما انكروا على حدانية الله تعالى واستنكفوا عن عبادته جازاهم الله كما عليه في جعلهم
 عبيد عبيدهم ونزع مالهم رفا بهم ثم ان الكفار بعد ما غلبوا علينا واخذوا مالنا
 اذا غلبنا عليهم واخذوا لغنا عنون منهم ما اخذوا منا ممن وجدنا ماله في الغنائم
 اخذوا مجازا قبل ستمنا الغنيمة بين الغنائم واخذوا بالغنيمة بدارهم اي
 لار وبار بن عباس اهل المشركين اخذوا ناقة رجل المسلمين بدارهم ثم وضعت
 في الغنيمة فخاصم فيها المالك القديم فقال عمر انه وجدتها قبل الغنيمة اخذتها
 بنبرشي وان وجدتها بعد الغنيمة اخذتها بالغنيمة ان شئت وانما فرق بين الذين

لا مال الملك القديم بتضرر بزوال ملكه عنه بلا رضاه ومنه مرض العبد في نصيبه بتضرر بالخذ
 منه مجازاً لانه استحق عوضاً عن سهمه في الغنمة وقتلنا بحق الاخذ بالقيمة جبراً للضرر
 بالعذر الممكن وقيل القيمة الملك فيه للعامة فلا يصيب كل فرد منهم ما يبال في القوة
 فلا يتحقق الضرر وانما قلت قبل قسمتنا لبر ما وقع من الخلع وشتره للمحصل قبل فيه
 واذا اظهرنا عليهم قبل قسمته قلت لا ربا يا اوليها اخذوا ما بالقيمة ان شاء الله
 الشرح اذا ظهر المسلمون على الكفار فوجدوا اموالهم بأيديهم قبل ان يقسموا ما في الاربعين
 بغير شئ وان وجدوا ما بعد ان قسموا اخذوا ما بالقيمة ان اختاروا فان حصل
 على قسمه الكفار مخالفاً لجميع الكتب كما لا يخفى على اولي الابصار واخذوا ما بالقيمة
 ان اشتراه منهم من دار الحرب باجر واخرجوا الى دارنا فان المال الملك القديم ان وجد
 ماله في ملك خاص فان كان ذكراً فملكه بمعاوضة صحيحة اخذه بمثل المعوض ان كان
 متلباً او بغيره ان كان قتيلاً لانه بالخذ منه مجازاً لانه كضرر به لانه وقع في
 بمقابلته وان كان ملكه بعقد فله ارجح في عوض بانه ومحبوه لم اخذ بغيره
 ماله ان كان قتيلاً وان كان متلباً لا يخذ لانه لو اخذه بمثل فله بغيره وان اخذ
 ارضه عينية مفعولة بني اذا استردوا عبداً فاشتره مسلم واخرجوا الى دارنا ففقت
 عينه واخذ المسلم ارضها ما لم يملكه القديم اخذ العبد من اخذه به في العدة ولا تفرق ولا يخذ
 الارش لانه حصه في العيان المستبوع عليها ولم يرد الاستيلاء على الارش ولم يتولد العبد
 بتكرار الشتر والشتر بان اسر الكفار عبداً فاشتره رجل بالف درهم فاسرده ثانياً فاذا
 دار الحرب فاشتره بغير درهم واخرجوا الى دارنا فملكه القديم اخذه المشتري الثاني
 لان الشتر لم يرد على المكيل اخذ المشتري الاول في المثل في ثمنه لو ردد الاسر ملكه

في قوله لا مال الملك القديم
 في قوله لا مال الملك القديم

قوله لا مال الملك القديم
 في قوله لا مال الملك القديم

ثم اخذ الملك

ثم اخذ الملك القديم المشتري الاول بالثمنين ان شاء الله لانه العبد قادم على المشتري
 الاول بالثمنين فلم يخط منه شئ صيانة لحقه وقيل اخذ الاول منه الملك لا يخذ
 الملك القديم من الثاني وكذا اذا كان المأمور منه الثاني غنياً للمساكين اخذ
 اعتباراً بحال حضرته وان ابي المشتري الاول لا يخذ الملك القديم لانه حق الاخذ
 بالثمنين انما ثبت للمالك القديم في ثمنه يعود ملك المشتري الاول فاذا
 لم يثبت المتحقق لا يثبت في غيره اني عبد بمقتضى ما اخذها الكفار فشرها منهم
 رجل اخذ العبد مجازاً لانه لم يملكه لانه غير بالثمن لانهم ملكوه ابتاع منه
 عبداً مسلماً وادخله دارهم مهنه فمساكين لم يثبت في حكمه بلا اعتد احدهما
 هذه فانه يجوز دخوله دار الحرب لعين اقامته لثبائ الدارين مقام الاعان
 وذكر الثاني بقوله او استولوا عليه وادخلوه فينا ابر دار الحرب فالتوا
 وخرج الى دار الاسلام وذكر الثالث بقوله او سلم عبدهم وجائنا وذكر الرابعة
 بقوله او ظهرنا عليهم وذكر الخامسة بقوله او خرج ابر عبد المسلمين الى دارنا
 العبد في جميع الصور ولا يثبت الاول انه احد لانه هذا عتق حكمي ذكره في غاية البيان
 نقلاً عن شرح الطحاوري في ثمانية امور من يدخل غير داره بامان
 مسلماً كان او حربياً لا يتعرض تاجرنا ثم لدمهم وما لهم لانه المسلمين عندنا
 وقد شرط بالاستيذان انه لا يتعرض لهم فالتعرض بعده فخر فما اخرج به ملكه
 حراماً اما الملك فلو ردد الاستيلاء على مال مباح واما الحرمة فلحصوله بسبب
 العذر احكام فتبصر في به تفرغاً لزمته عنه الا اذا اخذ ملكه ثم استثناء
 من قوله لا يتعرض اوجبه هو او حصل ذلك غيره بعلمه ولم يمنعه لانهم يدعون ان يقض

اي اخذ لالا والمساكين

العهد والاتزام يكون مقيدها بشرط خلاف المصلحة حيث يباح له التوضيح ولا يكون
 وان غدره لا يخلو طوعا غير متضمن ولم يوجد منه الاتزام ولا يستتبع خروجهم لان
 الغرض لا يحل الا بالملك ولا يملك قبل الاحراز كما اذا وجد امرأة الماسورة
 او ام ولد او مدبرة لا يملكها من لم يطاها حتى اذ لو كانا ووضوهم
 ووطاء المالك لزم اشتباه النسب لا ائمة الماسورة مطلقا الى البطاء يا
 واما لم يطاها حتى لا يملكها اذ انتهى حرجه ارجع الى المتضمن مدونة بقدر
 او ليس اي اذ انتهى من حرجه او غصبها من الاخر مالا لا يملكها اذ انتهى
 حرجه لم يقض لاحد منهن اما الادانة فلا تقضي بعينه الولاية ولا ولاية
 الادانة اصلا ولا وقت القضاة على المتضمن لانه لا يملكه علم الاسلام فيما مضى
 من افعاله وانما التضمن في المستقبل واما الغصب فلا يملكه لفاصل المستوفى
 عليه لصداقة مالا غير مضموم كما ركز احريان فعد ذلك وجا امستاميان
 لا ذكرنا فان قام مسلمين فغصب بينهما بالدين لا الغصب اما الدين فلا يرفع حجة
 لو غصب بالتراضي والولاية ثابتة حال القضاة ولا لزمهما الاحكام بالاسلام واما الغصب
 فلما ذكرناه ملكه ولا يثبت في ملك الحرج ليوثر بار وقيل مسلم متضمنه ابرخ والحرز
 مشكلا من متضمنه عمد او خطأ ودعي ابريد طر الدية منه ماله فيها الرعمد اخطا
 وكفر لخطا واما الكفارة فلو لم يخطئ فيقتل مؤثما خطا فمقتور رغبة مؤثمة
 لا يقيد بدرا اسلام او حرج اما تخصيصها بالخطا فلا لانه لا كفارة في العمدة
 واما الدية فلا العصة الثانية بالاحراز بدرا لم يخطئ في عارض الاستيمان
 واما عدم القود في العمد وهو ظاهر الرواية وفيه القود لا يمكنه استيفاءه الا بمقتضى
 انما القصاص

لأنه لو

مقتضى الدية في ذل الحرج

لانه الرشد قايوم الواحد غالباً ولا منقصة الا بالام واهل الاسلام ولم يوجد
 في ذل الحرج فلا فائدة في الوجوب فلا يجب كالحكم واما وجوب الدية في ماله في العمد
 فلا في الواجب لا تقضي العمد كما تفرغ في موضعه وفي الخطا اذ لا قدره لم يخطئ
 مع تباين الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها وفي الكسبر اذ اختلف
 احدهما الآخر كقصر فخط في الخطا ابريد برخطا وكاش في العمد اصلا فخطا
 وكذا اذا قتل مسلم تاجر اسير ائمة فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطا عمنه
 وقال في الكسبر الدية في الخطا والعمد لا العصة لا تبطل بعارض الاسير كما تبطل
 بعارض الاستيمان وامتناع القصاص لعدم المنفعة وكجب الدية في ماله اذ بالاسير
 صار تباعا لهم كصبر ورثة من هو لانه ابدىهم ولهذا يصير مقبلا باقائهم ومساغرا
 بنفهم فبطلت به الاحراز اصلا وصار كالكسب الذم لم يجر البناء وحسن اخطا
 بالخطا به لانه لم يقتل مسلم مسلم ثم حيث لا يجب بفعله الا الكفارة في الخطا
 فخطا لا يمكن حرجه فدل البناء من متضمنه سنة ونهال انما اقتت من سنة
 او شجر انفع عليك الهجرة فان رجع الى داره قبل ذلك القدر سنة او شهر
 فيها لم يثبت وجزاء الشرط محذوف والآتي وانه لم يرجع فهو في اعلم الحرج
 لا يمكن من اقامته وائتمه في دارنا انما يستحقاق او حرجية لتلا يصير فيها لهم
 وعونا علينا ويمكن في الاثم البسيرة لانه في منها قطع جلب الحولج وسد
 باب التجارة ففصل بينهما سنة لانه مدة نجب فيها حرجية فيكونه الاقامة
 لمصلحة الحرجية فانه رجع بعد قول الامام قبل تمام السنة الى وطنه فلا يسيل
 عليه وانه مكث سنة فهو في لانه لما اقام سنة بعد قول الامام صارت مقبلا
 للحرجية ولما اقام انه يوقت ما دون السنة كالشهر والشهرين واذا اقام

قال ذلك
 خصلتي

اي في حجة هذه الخصلة ونعت الخصلة في وان
 العين ديدان والجاسوس كذا في الكفاة

تلك المدة بعد وفاة الامام بصير ذميا لما ذكرنا لا يترك ان يخرج الى دار الحرب
 لانه عقد الذمة لا ينقض لانه خلف عن الاسلام والاسلام لا ينقض فكذا خلفه كذا
 اي بصير ايضا ذميا لا يترك ان يخرج اذا اقام هناك سنة قبل التقدير
 او تقدير الامام فانه اذا لم يقدّمه فالمعتبر هو الجول لانه لا سلا والعذر والجول
 كذلك كما في تأجيل العيش كذا في الزمان فكذا في الجسور كذا في اخرجته موضع
 بل سنة في الصورة بين اربيد التقدير وقيل الاية سنة في اخذها اي اخرجته
 بعد اربيد سنة في الصورة الاية اي بعد التقدير ويقال فكذا في سنة او شهر
 في اخذ سنة كانت السنة الاولى وكذا بصير ذميا اذا اشتهر في ارضها
 موضع عليه من ارضها سنة الى انه بصير ذميا بشراء ارض اخرج في موضع عليه
 اخرج عليه ارضا كان المشر ذميا وضع عليه اخرج لزم عليه جنة سنة
 من وقت الموضع فيكون سنة قبله او تحت عطف على ارضها ايركون اجبته سنة
 اذا انكف ذميا منها كذا ما بعد لزومها بل كس او يمكن ان يطلق فيخرج
 الى وطنه سنة من ما يهل احب رجح الهم على فمه بالرجوع لانه ابطال لانه وما
 دار الاسلام في حاله على خطر فان لم يهرب منه او ظهر عليه اي اهل احب فقتل سقط
 دين كانه له في موصوم ايرسل او ذمي لانه اثبات البعد عليه بوسطة الخطا لانه سقطت
 ودين عليه سبع من بد العاقبة مختص به فسقط واقعي ارضها في ذمة ودية
 له عن اير موصوم لا ياب في بد التقدير لانه بد المودع كبد في بصير خبا يتقيا
 لنفسه وغلبه كوفاء الودية نصير للمودع لانه يديه با سبق فيجوز با حق
 واخذ من رهن رهنه بد منه عبد كوف وبيع وبيع في ثمنه الدين والفضل لبيت
 المال عند محمد ذكره الرطل وان مات او قتل بلا غلبة عليهم فالدين والودية

جماعة قادر وليوب ذكره
قوله كمين

قوله على خطر اي تردد وتوقف

الاستان

قوله

لورثته لا يحكم الا بالان باق لعدم بطلانه في ذمة على ورثته لقيامهم مقامه حرب
 ذميا كغيره من اولاد ذمة مع موصوم وغيره فاسلم فظير عليهم فكله في اماره
 واولاده الكبار وما في اطفالها وعقاره فلما ذكر في باب النكاح واما اولاده صغار
 فلان الصغار اما تتبع آباءه وبصير سلا باسلا اذ كان في ذمة وحت ولابنه موضع نكاح
 الدارين لا يحصل ذلك واما امواله لم يقتر تحوذة با حوازن نفسه لا خلاف الدارين
 ثم هو في حاله لا ذكر وكونه مسلما لا يفي الرضا لما عرفت من موضعه ذكره الرضى
 وانه اسلم منه وجاد منها وظهر عليهم فطفله حر مسلم لانه لا اسلم في دار الحرب فطفله
 لا تحاد الدار ووديعه مع موصوم مسلم او ذمي يكون له لانه في يد صبيحة مختبره
 في بد وغيره فمعي وهو اولاده الكبار وعقاره ووديعته مع حرب
 اسلم حربته ثم اي دار الحرب ولورثته مسلمون فيها فقتلهم فكلهم عليه
 الكفارة في الخطا وكس في العمد وفعلهم وجهه باخذ الامام دينه مسلم الاولي ودية
 من ثمنه اسلمها اير في دار الاسلام ثم حاقلة خطا لانه قتل نفس موصومة فقتلوا له
 النصوص الواردة في قتل الخطا وهو من قوله اخذ الامام ان اخذ اليه البضعة بالمال
 لانه نصيب ناطقا للمسلمين وهذا ينظر ويقتل الامام او ياخذ الدية في عده بينه
 انه كان القتل عدا فالامام باختيار بين القود واخذ الدية بطريق الصلح لانه موجب
 العمد القود وولاية الامام نظرية في نظر فيه فابها را بر صلح فعل فقتل في الدية
 في هذه الصورة النفع في القود والخذ لا يعفو الا في حق اللعان وليس في النظر سقط
 عنهم بلا عوف من ثمة لهذا البحت بنين فيها كونه دار الحرب دار الاسلام و
 دار الحرب بصير دار الاسلام باجراء احكام الاسلام فيها كاقامة الحج والاعباد

قوله على خطر اي تردد وتوقف
قوله كمين
قوله على خطر اي تردد وتوقف
قوله كمين

في تعليل قتل ما شئت
قائله
مثله

وهو الكسب الذي لا يخرج من الارض

بالارض كما وضع عمر رضي الله عنه كسب و هو ستون ذراعاً من سبيل كسبي
 وهو سبع قبضات و ذراعاً من تحت سبع قبضات او اصبع قائمة وعند
 اربع وعشرون اصبعاً والاصبع تحت شعيرات مضمومة يعلون بعضنا
 وقيل ما ذكره جريب سواد الوافي وفي غيره يعتبر المقدار عندهم ببلغه الماء
 صفة جريب صاعاً مفعول وضع منبر او شعير و درهما عطف على صاعاً وجريب
 الرطبة من راسم وجريب الكرم والنخل متصلة منقعهما ولا سواء كزعران
 وبستانا وهو ارض يحوطها حائط وفيها خيل طمح كرم ما يطبق اذ ليس نصف
 عمر رضي الله عنه وقد عثر الطائفة في ذلك فتعتبر بما فيها لا تضيف فيه قالوا
 ونصف اخرج غابة الماء لا يتراد عليه لانه التضيف غابة الانصاف
 ونقص انه لم تطلق وضيفت بالاجماع ولا يتراداه اطافت عند ابي يوسف
 وهو رواية غريبة في نفسه ويزاد عند محمد اعتباراً بالنقص والارب يوسف
 انه اخرج التضيف مقدار ربعا و اتباع الصحابة فيه وجب لانه المقادير لا تعرف
 الا تقريباً والتقدير يجمع الزيادة لانه النقصان يجوز اجماعاً فتمت من
 الزيادة للانحلال التقدير عن الزيادة ولا يخرج لو انقطع الماء عن روضه او غلب
 لا تنفاد التمام التقدير بالمعتبر في اخرج وهو التمكن في المزارعة او صاحب
 المزروع افة لانه الاصل اذ اهلك اطلق ما يتعلق به وقالوا انما يسقط اذا
 لم يسقط اذا لم يبق السنة مقداراً ما يمكنه ان ينزع من الارض ما بناه وما
 اذا بقي فلا يسقط وجب اخرج انه عطلها ابر الارض ما لكها لانه التامس كان
 ما بناه وقد فونه وبني اخرج انه اسلم المال كذا لانه فيه من المونة فيعتبر مونة

كل شيء جريب

منزلة واشجار واعناق ويمكن
 زراعة ما بين الاشجار فان كانت
 الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة
 الرضهاج

فيها

في حاله البقاء فاما كسب ابقاؤه على المسلم او شرا منه اهل اخرج مسلم كما ذكرنا
 وقد صح انه الصحابة رضوا عليهم اشتروا اراضيهم اخرج وكانوا يودون فواضها
 ولا عشرة فخرج ارضه ارض اخرج لقوله عمر لا يجمع عشرة فخرج فارض مسلم
 ولانه احد ائمة العدل واجبور لم يجمع بينهما وكفى باجمعهم كجة وتكرار العشر
 بتكرار اخرج لانه العشر لا تحقق عشر الا بوجوبه في كل اخرج لا اخرج الموقوف فانه
 لا يتكرر بتكرار اخرج في سنة لانه عمر رضي الله عنه لم يوظفه مكرراً وانما قيد اخرج بالموقف
 لانه خرج الخامسة بتكرار اخرج كجيب العشر في الارض الموقوفة والرضيان
 والمجاين لو كانت عشرة واخرج لوجوبه لانه العشر الارض النائمة
 بحقيقة اخرج وسبب اخرج الارض النائمة بالتمكن ولا عبدة بالحب
فصل في اجزية وهي نوعان اجزية وضعت بالصلح والراضي فيقدر بحسب ما يقع
 عليه الاتفاق و اجزية بضعة الامام اذا غلب عليهم ما وضع من اجزية بصلح لا بقدر
 اي لا يكون له تدبير في الشارح بل كل ما يقع عليه الصلح عليه يتبين ولا يغير بزيادة
 ونقص ما وضع ليدما قبلوا واخروا على املاكهم فيه اشارة لانه ما ابدى بهم
 في العتار وغيره يكون املاكهم ليدما اخروا عليها بقدر على قبله وجوبه
 ووشى عتي طرد غناؤه بانه ملك عشرة الا درهم فصاعداً والامم لكل
 سنة متعلق بقوله بقدر وقوله ثمانية واربعون درهمها ما على بقدر بقدر
 منه في كل سنة اربعة دراهم وزنه سبعة بقدر على متوسط ملك ما في درهم
 الى عشرة آلاف نصفها اربعة وعشرون يؤخذ في كل سنة درهمان وعشرون
 لا يملك المائتين ولكن يكسب ابرو من اهل الكسب ربها اربعة عشر يؤخذ

مطلوبه

في كل سنة ودرهم لا على وثنين عربي فان لم يكن عليه نيرب وطفله في ولا على من دون القبل
 منهما الا الاسلام والسيف لانه لو كان قد غلبت اما وثنين العربي فلانة النبي عرسا
 بين اظهروهم والقرآن نزل بلغتهم فالجزة في حقهم اظهر واما المنة فلانة كغيره بعد
 يدرى كلاما ووقف على تاسين ولا على اربع لا يحاط وروى محمد بن يحيى عن ابيه انه وضع
 عليه اذا كان يدر على العمل وهو قول له يوفى وصيه وامرأة ومملوك واعلى وروى في حق
 لا يكتب ليعطى الجزية بالموت واما السلام لانه شرح العقوبة في الدنيا يكون للرجل من قدر
 بهما وتبدل الجزية بالتكرار في اذالم تؤخذ منه الجزية حتى حال عليه حولا لا يسقط عنده
 وعنده لا وهو قول ان في لا تجزى ببيعة وكيفية وبيت باربع كنيته اليهودي
 لم يتبعهم وكذلك البيعة مطلقا في الاصل وانه غلب استعمال الكنية لم يتبعهم اليهود
 والبيعة لم يتبعه النصارى كذا في النجاة والصورة للتخلف فيها بمنزلة البيعة نجف
 موضع الصلوة في البيت لا يترى في صلواتنا ارض دار الاسلام ولهم عادة المنه من العلم
 انه ينوب في ذلك الموضع على قدر البناء الاول لا يمنع منه بل يتركها الى موضع اخر لانه
 احداث الذي اذا اشترى دارا ابراد شرا ما في المصير لا ينبغي ان يباع منه فلو اشترى
 سجد على بيوتهم لم يقبل كجواز الشراء ولا يحجب على البيع الا اذا كان ذلك في
 تراض فان تميز الذي في رتبة وركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب شيئا ولا يركب شيئا ولا يركب
 ويظهر الكسبي هو خيط غليظ بعد راسه لا يصنع من صوف او شعر بته الذي على
 وهو غير الزار فانه من الابريش ويركب سرجه كالكاف وميزت ناسهم
 في الطرق والحمام ويعلم على دودهم لئلا يستفزعهم وتقتض عهده حتى استحق القتل

بالكرى بالان
 بالكرى بالان
 بالكرى بالان

على احوالهم

بالكرى بالان

انه غلب على موضع حرمنا او لم يحج بدارهم لانهم صاروا حرمنا فيعزى عقد الزمة
 عن الغائبة وهو دفع شر احوال وصار كمن في الحكم بعبودية بلحاظ لكن لو اثير سبق
 فالمرتب يقتل ما قرو سبانه الا انه يرجع فيسلم لا آبي لا ينقض عهده ائتمن
 على الجزية او زينة بمسلمة او قتل مسلما او سب النبي عرسا قال ان لا ينقض
 العهد بانه عقد الزمة خلف غم الايمان في افادة الامان فما ينقض ط الخلف
 الا دني بطريق الادب ولنا انه ما انتهى به القتال التزام الجزية وقبولها الا اذا
 والالتزام باقي فسقط القتال كذا في النجاة والكافي اقول فيه اسكالان
 منى الامتناع على الجزية النصح بعد ما دام كما انه يقول لا اعطى الجزية بعد هذا
 وظاهرا انه بنا في بقا ما التزام الا انهم الا انه يراى بالالتزام باخبرها والتعلق في
 ادائها ولا يخفى بقية وتسبب النبي عرسا والكفر المفارئة لا يمنع عقد الزمة
 فالظاهر كيف يدفعه مع انه الدفع اسرانه الرفع وايضا قال يهودي
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم اباي عليكم فقال اصحابه يقتله فقال رسول
 صلى الله عليه وسلم لا يرواه البخاري واحمد هذا اذا سبه كافر واما اذا سبه
 او واحد من الانبياء صلوات الله عليهم وسلم فانه يقتل حدا ولا توبة له اصل
 سواء بعد القدرة عليه وشهادة اوجاد تائبا غير قبل نفسه كالذي يرق لانه
 حد وجب فلا يسقط بالنوبة ولا يتيسر خلافة لاحد لانه يعلق به حق العبد
 فلا يسقط بالنوبة كسائر حقوق الا دمي وكذا الغذف لا يزول بالنوبة
 بخلاف اذا سب الله صلى الله عليه وسلم ثم تاب لانه مقامه ولانه النبي عرسا
 جنب بلحقه المنة الا انه الرمة منه نوح والبارر لانه منزه عن جميع المعائب

اي الكفر
 بطاري
 عقد الزمة

كتب النبي عليه السلام
 الاصل ينقض
 وهو الايمان

والصلوات بالامتناع

على احوالهم

اي عيب

ووجبات الارزاد شتى فيكون حق الغيرة قتلنا اذ اشته سكران رغبى
وتقتل ايضا احد هذا مذهب ابي بكر الصديق رضي الله عنه والامام الاعظم
والثور والكوخي والشمسور مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا اعلم احدا
من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذ كان مسلما وقال ابن سحنون المالكي الجمع
العلماء اثنان ساعة كافر وحكم القتل من ترك في عذابه وكفره كفر كذا في الفتاوى
البرازية وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الكتاب المسمى باب صف المسلمون
منه كتب الرسول عزم يؤخذ من اهل الف تبلي وتقليد نصف ركونا لانه عمر
رضي الله عنه صالحهم علي ذلك بمحض الصحابة رضوا بما لا يؤخذ من اطفالهم الا صلح
على الصدقة المضاعفة والصدقة لا تجب على الاطفال فكذا المضاعف لا تجب
المراة فانما اهل الوجوب يؤخذ من مولاة اخرجية لنفسه وانما لا رخصة لغيره
من العزب حيث يؤخذ من اخرجية وانما يخرج وقوله عزم مؤلفا لغيره من مولاة
المصدرة فيجعل مولاة الحاشي كالهاشي في هذا الحكم لانه لو كانت ثبتت بالثبات
وجها اخرجية وانما يخرج ومال الثقبلي وهدية اهل الحب وما اؤتمنهم بلا حرب
يعرف بمصالحها كدفعه ونبا خطرة وهي يكون خيرا وجبردها
خلاصا مثل ان يهدى السفن وكفاية العلماء والقضاة والعمال ورزق المفاكلة
وزرارة رعيهم في نصف السنة حرم من يعطى باقائه صلة تلك قبل القبض
ذكر في العدة امام المسجد اذ ارفع الفكة وذهب قبل منية السنة لا يبر وممن
غلة بعض السنة والعبدة لوقت الجهاد فان كان الامام وقت احصاء يوم من الجهاد
بسحق فصار كالأخرجية وموت الحاشي في خلال السنة وفي فوايد صدر الاسلام طاهر

عصاة العرشد
أبكي قات زكوة
الور

ای عشق کور

أي في حكم حرمة الصدقة والتي

شفا بالترکی
حصان

وغير ذلاليهم راجع الى جميع ما ذكر
او راجع الى ذرية المعادلة فقط

محمود قرية فيها ارض الوقف على امام المسجد بصرف اليها غلتها وقت الادراك
فاخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب غم تلك القرية لايسترو منه
حصته باثني عشر سنة وهو نظير موت الكاشي في اخذ الرزق وجعل للامام اكل
باثني عشر سنة ان كان فقيرا وكذلك احكم في طلبته العلم في المدارس في فوائده
صاحب المحطة المؤذن والامام ان كان لهما وقف فلم يستوفيا حتى ماتا فالتقط
لانه في مصلحة وكذا الكاشي وقيل لا يقط لانه كالاجرة **باب**
شمارته العبد باب به عرض عليه الاسلام وكشف بسترته وجلس ثلثة ايام انما
وتجمل مطلقا اي وانه لم يستحل فانه ناب البهري عن كل دين سوا الاسلام
او عما انتقل اليه فيها ونعمت **والا** اي وانه لم يثبت قتل لقوله عزم من بدل دينه
فاقتلوه رواه احمد والبخاري وغيرهما ويكره اي قتله قبل العرض ففيه الكراهة
مهما ترك الذنب بلا ضمان لانه الكفر فيه والعرض بعد طوع الدعوة غير
ولا يستحق وانه لم يحق بدرا حوب اذا لم يشترع قتله الاسلام والسيف
لقد شتموا بقاتلهم او يسلون وكذا الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين في زمر ابي بكر
ولانه استرقاق للقتل الاسلام واسترقاق المرتد لا يبيع وسبيله لا امر
بخلاف المرتدة اذا لحقت بدرا حوب فانما يشترع قتلها ولا يجوز
ابقاء الكافر على الكفر الا مع الجزية او الرق والجزية على السنون فكانت بقاؤها
على الكفر والرق انفع للمسلمين من ابقائها غير شئ الكفر مله واحدة خلافا
لما في قتلها من ضرر يهودي او عيسى ترك عليه حاله ولم يجبر على العود ووردة
احد الرويين من سنن النكاح عبد جنيته عليه يوفى لاطلاقه وقد ورد في الوجود

مطهره الزهراء

[illegible]

من مذهب المختار
 لا يرفع الخمر عنه ويرى
 العادة والحرم مع عافا
 الشهادة لبيد فذلك حكم
 الزنا وانما اني حكمته
 الحاشية زنا وولد له ولد
 ويكفي لبيد ذلك وطول
 فله عاقبة لا
 من مذهب المختار
 من يرفع الخمر عنه ويرى
 العادة والحرم مع عافا
 الشهادة لبيد فذلك حكم
 الزنا وانما اني حكمته
 الحاشية زنا وولد له ولد
 ويكفي لبيد ذلك وطول
 فله عاقبة لا

قتل على ايد الزوج وبيرول ملكه عن كاله موقوفاً فان سلم عاد وان مات او قتل
 او لحق بدار الحرب وحكم به عنق مدبره وام ولد له وحل عليه فانه يحكم الميت
 والدين الموقل بصير حالاً بموت المدبرين وكسب الامه لوارثه المسلم فانه قيل
 المسلم لا يرث الكافر فكيف يرثه المسلم قلنا انه ملكه في كسبه بعد الردة باق لما
 عرفت انه موقوف فينتقل كسبه الاسلام الى وارثه لا مكان استناده لوجوده
 قبل الردة ولا يمكن الاستناد في كسبه كسبه كسبه قبلها وفي شرط الاستناد
 وجود الكسب قبل الردة فيكون تورث المسلم في كسبه وكسب رده فيجب
 وقته دين كل حال من كسبه اورد من حال الاسلام بقية من حاله ودين حاله
 من كسبه حالها وصح طلاقه فانه النكاح لا انفسج بالردة كانت المرأة ممتدة
 فان طلقتا ربيع وكذا اذا ارثا امواً فطلعتا فاسلما معاً فان النكاح لم ينفسج
 فتقع الطلاق ويستتلاوه فان امته اذا ولدت فادعى ثبت نسبه
 ويرث مع ورثته وتكون الامه ام ولد له لا زوجة اذ لا دين له وتوقف مغاوة
 لانها ينفق عليها واذا في الدين ولا دين له لكنه يحتمل الرجوع وطبيعة المرأة
 وصيته واجارته وبديره وكنايته ووصيته لانها تنفخ الملك والمغور
 اى سلم نقد وان ملك ابر قتل ومات او لحق بدار الحرب وحكم به اى لموت
 بطل كل واحد من تلك الاحكام فاء جاورسما قبله اى قبل الحكم فكافة
 لم يرد حتى لا يعقب مدبره وام ولد له ويضمن الوارث ما انفسج فان قلنا
 انفسج بشرط لبطلان هذه الاحكام لانه كونه المرتد ميتاً بالحق بدار الحرب
 مجتهد فيه اوان فقي محالف فلا بد من القضاء ليتأكد به وان جاورسما

ل

مسلماً بدينه وماله منع وارثه اخذته لانه الوارث انما يخلفه فيه يستغفبه
 لكونه كالميت واذا عاد مسلماً احتج اليه وانه اذا لم يترك له لا باخذة اربعة
 اذ لا ضمان بالتلاف مال مباح ويبقى عبادة تركها في الاسلام قال ثم لا يحل ولا
 عليه قضاء ما ترك في الاسلام لانه ترك الصلوة والصيام ومعيته والمعصية
 تبقى بعد الردة ذكره فافهمه فان وما ادى منها ابر من العبادات فيه اى الاسلام
 يبطل ولا يقضى الا الحج فانه بالردة صار كأنه لم يترك كانه كافر افاستلم وهو غيب
 فعليه الحج وليس عليه قضاء سائر العبادات كذا في المحل من كسبه اى ما لا يورث
 بحسب به القصاص او احد او الدية ثم ارثها او اصابع وهو مرد في دار الاسلام
 ثم صح ومارس المسلمين زماناً ثم جاور مسلماً اخذ بكلمة ولو اصابه بعد ما لحق من دار الاسلام
 لا اى لا يورث من كسبه في ذلك بل كله موقوف عنه لانه اصابه ذلك وهو جوري في دار الاسلام
 واجري لا يورثه بعد الردة لانه اصابه حال كونه محارباً للمسلمين ذكره في حاله
 اجبرت امرأه بارثا وادوزجها لها التزوج باخر بعد العدة كما في الاخبار بموت
 وتطبيقه لا يقتل مرتدة خلا فالت فقي وان قتلها احد لا يضمن شيئاً حرمت
 او امة عال في النجاسة كذا في المبسوط وحسب من كسبه لانها امتعت عن ايقاض
 تعالى بعد الاقرار فتجبر على انبايا باحبس كما في حقوق العباد حرمة كانت او امة
 وآالمة يجبر بمولاه وبيروي تضرب كل يوم مبالغة في الحمل على الاسلام صح
 نصرتها وكسبها لورثتها اى الكسب الاسلام وكسب الردة فو لدت امته مسلمة
 كانت او نصرانية فادعاه فهو ابنه حر ايرثه في مسلمة مطلقاً اى سوا وكان بين
 والولادة اقل من ستة اشهر او الثلث لانه الولد يتبع خير الابوين وبنياً فينتسب لأم

لغيره من العبادات
 ارثها

مطالع المرأة

مطلقة نكاح
على الاسلام

فكان مسلماً والمسلم يورث المرتد ان مات مات ولو لم يدار الحرب كذا في النسخة
 يعني اذا اولدت فادعاه فهو ابنه حراً يورثه الا اذا جازت به سنة ائمة او اكثر فقد
 ارتد فانما اذا جازت به لا قتل بسنة شهر كان العلوق في حالة الاسلام فيكون مسلماً
 يورث المرتد وان جازت لأكثر منه كان العلوق نكراً المرتد فمتبع المرتد لانه اقرب
 الاسلام في الام لا ينجبه الظاهر عليه ان يورثه اذا كان مرتداً الا يورث لانه المرتد
 لا يورث المرتد ولو جاز الحرب بملكه اي مع ماله وظهر عليه في حق اي انفس لانه المرتد
 لا يورث في حق ولا يورث في الاسلام والى الف وبجواز ان يكون المال في حق النفس
 فكثير في العرب ولو جاز بدونه اي بدونه ماله وحكم الكتاب في حق الاسلام
 فالحق بدار الحرب ثانياً به اي مع ماله فظهر عليه في لوارثه قبل سنة بالغاين
 لانه الاول لم ينجبه الارث والى ان نقل الى ورثته بملكه في الجاهلية فكان
 الوارث ماله كما قد يما قضى بعبد لم يورثه نصفه من ثلثه لانه نصفه
 يعني يعني اذا لم يورث بدار الحرب لعبد فقص به لانه فكانت ابنة ثجا المرتد مسلماً
 قبلها اي يورث الكتاب والاول والاب اذا لزم له بلان الكتاب لنفوذ ما
 بدليل من غير جعل الوارث هو خلقه كالوكيل من جهة وحقوق العقد فيه ترجع
 الى الموكل والاولا لمن يقع العتق عنه قتل مرتد رجلاً خطأ ولو لم يورث على ردة
 فدينه في الاسلام لانه الوارث لا يقتل المرتد لانعدام النصرة فيلزم في ماله المكتسب
 في الاسلام لنفوذ نصرة دول الجب في الردة لتوقف نصرة قطع يده اي بملكه
 عمداً فارتد والى العيال بالية ومات على ردة منه اي القطع ولو جاز في حق
 مسلمات منه ضمن العاطف نصف الدية من ماله لو ارثه لان القطع حل محلاً
 لغيره

وهو قضاء القاضي
 بلحاظه 1

موصوماً

موصوماً والى سارية حلت محلاً غير موصوم فاعتبر القطع لا السرية فيجب نصف
 الدية ويجوز ماله لانه العاقلة لا تتحمل العمد كما ترى ولجيب العتصا ص سنة
 الارثداد وان لم يلمح القطع يورث المرتد بل سلم منها مات منه اي في القطع
 ضمن العاطف كلها اي كل الدية لكونه موصوماً وقت القطع ووقت السرية مكاناً
 ارتد فلمح والعتب لا تأخذ بماله والى ان يورثه فقتل فبذلها اي بدل الكتابية
 سيرة والى لوارثه لانه المكاتب انما يملك الكتاب بالكتابة والرد فلو
 في الكتابة فكذلك الكتاب به رجوعاً ارتد فلقها فجلت المرأة في المودة في دار الحرب
 فولدت حراً ولداً ثم ولد الولد فظهر عليهم اي الزوجين والولد وولد الولد جميعاً
 فلو لم يكن ان اي ولد فمات في اي يكونان رقيقين لانه امرته سترق والولد سترق
 الام وكذا ولد الولد والولد الاول يجبر على الاسلام لا ولد لانه الاول لا يتبعون
 الاباء في الدين فيجبر على الاسلام كما يجبر ابوه عليه وقيل يجبران اي ولدهما وولد ولدهما
 وهو رواية احسن على حنفية انه يجبر تبعاً للجد مع ارتداد جده يعني يورث
 فلا يورث ابوه الكافر ويجبر عليه اي الاسلام بلا قتل ان لم يورثه عند حنفية ومحمد
 وقال ابو يوسف ارتداه غير معتبر وسلمه معتبر وقال فروان في كل اهما
 غير معتبر ولنا ان عتقاً رضى عنه سلم في صباه والبن عزم صحاح مسلم وكان
 رضى الله عنه مفتوحاً به حتى قال بقتلهم على الاسلام طراً غداً كما يلفظ او ان طم من الهنج
باب بقاء البغاة هم قوم مسلمون خرجوا طاعة الامام فبعضهم
 الى العود وكثفت بينهم فان تحبوا اي اتخذوا حيزاً اي مكاناً مجتمعين
 فيه حل لنا قتالهم بداء حلفا فالت فمات فقتل المسلم ابتداء لا يجوز ولنا

ان الحكم يدور على دليله وسوق كثرهم واجتماعهم فان سبر الامام لا ينفك زبنا
 لا يمكن دفع شرهم وتقتل حرجهم وفيه خلاف ان فني ايضا ونسبهم
 اي مؤثرهم لو كان لهم فئنة اي جمعية وفيه ايضا خلاف ان فني وان لم يكن
 لم تفعل ما ذكرنا لان جواز القتل كان لاجل اخوف واما اخوف لعدم الفئنة فقتل
 لكونه مسلما ولا فئنة في ذنبهم وجب ما لهم حتى يتوبوا لانه الاسلام يوجب النفس
 والمال والحبس كما لا دفع شرهم وسبهم اي الامام سدا عنهم وحيلهم عند الحاجة
 لانه الامام لا يفعل ذلك في مال العادل عند الحاجة فني مال الباغى او كذا
 بقتل بلوغ مثله انه ظهر عليهم لا تقطع ولاية الامام عنهم غلبه على مصر فقتل مصرى
 قوله ان لم يجرى بعضهم الياء والواو في مثله فظهر على مصر فقتل الفاعل به اي قتلته مثله او لم يجرى اي البغاة قبه
 اي مصر حكاهم افرح لم يكن ولاية الامام منقطعة على مصر فجرى احكامه بخلاف
 ما اذا اخرجوا فقتل حكاهم قتل عادل باغيا او قتلته اي العادل بلغ مدعا
 ذلك الباغى حبيته ورثة الفاعل عا دلا كانه او باغيا يدعي الحقيقة اما الاد
 فولاية العادل اذا اتلف الباغى لوماله لا باغى به ولا يضمن لانه المحاربة تبطل
 العصمة كما قد اثيرنا بقوله لولا قتالوا اليه تبقى قصاص قتلهم حتى يقتل
 اهل الحرب فلا يوجب حرمان الارث كما لو قتل مؤبرة بقود لمصلحة خيرا فقتل اهل الحرام
 فلا يباح بقتل مباح واما الثاني فولاية الباغى اذا قتل العادل باغى ولا يضمن
 عندها وانما قيل العاصم ينزل منزلة العصمة في دفع الضمان اذا ضمن المصلحة المصلحة
 اهل الحرب المباح بقتل الضمان لم يوجب حرمان الارث بسبب بالقرابة واذا قتل الباغى
 مترا بطلا لا يارث لانه اذا اخرج بالطلاق يجب الصما فيلزم الحرمان لم يبلغ سدا

انوار كنت على حق وانا الآن على حق

فان قيل لا ارث صح

قوله فلا يباح اي لا يتعلق والى

قوله انما ويل الضمان دعواه
 على حقيقته

انما قال هذا انما على بطلان

ما قيل

لا يكره

من اهل الفئنة لانه اعانة على المعصية وانه لم يدر انه مسهم لا ابي بكره لانه
 الاصل عدم الكراهة ولا صارف عنه قال في مجمع الفتاوى وقال ابو جعفر اذا اذنت
 الناس على امام المسلمين وهم امنون والسبيل امنة خرج من اهل البيت على ما
 فبقي للمسلمين ان يعينوا لانه قد روي عليه الا فالواجب على كل مسلم ان يعين
 الفئنة ويقعد في شبه كتاب اخبار الموات

طائفة

كتاب احياء الموات لما فرغ من كتاب احياء المذكور في بعض
ابوابه احياء الموات عقبه به والموات لغة حيوان مات وميت
والمستعار له ارض لم تملك في الاسلام او ملكت فيه ولم يعرف مالكها
وتعد زرعها باقطاع الماء عنها او غلبت عليها او نحوها كما اذا نزلت اوصاف
سبعة وبعدت من العام بحيث لا يسمع صوت من اقصاه ملك
ان ملك الارض محبها باوثة الامام عند الجنيضة رحمه الله وعند ما يلاذنه ولو
كان محبها فميتا ولا يملكه محبها التجر من حجر نفخ الجبل او حجر يكون سيرة لانه
كانوا يقيمونه بوضع الاحجار حوله او يعلونه بحجر عظيم عن احيائها فيبقى
غير مملوك كما كان في الصحيح ثم انه قد يكون بين الحجر بان غرز حوله اغصانا
يا بنة او ثقي الارض واحرق ما فيها من الشوك او حصده ما فيها من خشيش
او الشوك وجعله حولها وجعل الذاب عليها فغيره انتم المنة فلو حجر ما
نفوخ على الحجر لا يبعد الملك يعني اذا لم يملك الحجر كوحدة وترك
ثلاث سنين وفعلا الامام الى غيره كقول عمر رضي الله عنه لبس الحجر ثلث
سنين من قالوا بهذا ديانة فاما اذا احياه غيره قبل منتهى هذه المدة
ملكه الموفق احياء ومنه دون الاول وما عدل عنه الماء او موضع ماء
زال عنه الماء واكتشف الموضع وامتنع عوده اليه فموات ان لم يكن حرمها
لمحمد فان جاز عوده لم يجز احياءه لان حق المسلمين قائم فيه احياء
مواتا ثم احاطوا احياءه بجوابه الاربعة بالنسبة فطريق الاول في الار
الاربعة على ما روينا عن محمد رحمه الله لانه اذا سكنت في الاول والثاني والثالث
صار الباقي طريقا له فاذا احياه الباقي فعد احيى طريقه كحبيب الموضع فيه
فيكون له فيه طريق حفر بئر في موات بالادون فله حرمها للوطن وهو من
بناح الابل حولها وتسقي والتارضح ويهد بئر يستخرج ماءها بئر الابل
ونحوه اربعون ذراعا عن كل جانب اما قال في الاصح اخرازا عما قيل ان يكون

علمه

في حرمها

في حرمها

ذرا عما وكل جانب انما قال في الارض اخذنا ما قبل اربعون متر جميع الجوانب
 وللعين حسامة كذلك في كل جانب لقوله صلى الله عليه وسلم حرم الدين حسامة
 فزارع ولان العين بسبح للزراعة فلا بد من موضع كجرفه الماء ومن حوض
 يجمع فيه الماء ومن موضع كجرفه من المزرعة فلهذا بقية بالزيادة والتقدير
 حسامة بالدينين والاصح ان حسامة في كل جانب ومنع غيره من الحفر
 فيه اي في الحرم لانه صار ملكا لصاحب البئر ضرورة ممكنة من الانتفاع بافكان
 منقذيا بغيره في ملك غيره فان حفر فلان اول البئر ولا يضمنه النقصان
 وآية باخذة كجرفه احتقره لان ازالة جفاه حفره به كانه كاسية
 بلعها في دار غيره يؤخذ بدفوعا وقبل تضمنه النقصان ثم كجرفه كما اذا
 يهدم جدار غيره وهذا هو الصحيح وان حفر الثاني بئر ابا والامام في غيره حرم
 الاول فربية منه فذهب ما يبرر الادلة وعرف انه ذبا به مرجع الثاني
 فلهذا عليه ان غير منقذ فيها صنع والماء تحت الارض غير مملوك لاحد
 فليست له في حفره كجرفه الماء البئر الى البئر الثاني كالتاجر اذا كان له حانوت
 فاختار آخر كجرفه حانوتا بمنزلة تلك التجارة فكسدت تجارة الاولى بملك
 لم يكن له ان يخام الثاني كذا في الكافي وله ان لا يضر حفره واداهم منقذ
 بجرف البئر الاول في الحرم من ثلاث جهات سر جانيه الاول ليس
 ملك الحافر الاول فيه وان اراد الثاني التوسعة عليه حفره بعد ان حرم الاول
 البئر الاول وللقناة حريم قدر ما يقبلها القناة مجرى الماء تحت الارض
 ولم يقدح حريمه بشئ يمكن ضبطه ومحمد راجع ان بمنزلة البئر استحقاق
 الحريم وقيل بهذا عندنا وعند الخليفة رحمه الله لا حريم له الا في حرم الارض
 ولا حريم للبئر الا حريمه في حفره في حرمه فليس حرم عندنا حريمه رحمه الله
 الا ان يقيم بنية على ذلك وقالا له مسناة النهر منبسط عليها ويلي عليها طائفة
 واذا لم يكن له حريم الا حريمه مسناة منبسط غيره قوله الا ان لصاحب الارض

وقوله

مجلس الامام

الشيخ

الشيخ

وقوله بين نهرين منصفه مسناة وارض لاخر وليست ملك المسناة في يد احد
 الرعي لاحد بها عليها عرش او طين ملقى يكون تلك المسناة لصاحب الارض اما اذا
 كان لاحد بها عليه فملك صاحب الشغل اولى لانه يجب ايده فصل اعلم ان نوعان
 احدهما الشرب والثاني الشقة وقد خلط بينهما في الكحت ومثلهما
 فيمن اول الشرب واحكامه ثم الشقة واحكامه حيث قبل الشرب نصيب
 الماء بشرك الكلى في ما اوديه غير مملوك كدجلة ونحوها في عدم المنافع كجرفي
 نهر ونصيب رعي اذا كان في ارضه ولو في ارض غيره لم يجز بل اضره لعمامة فانها
 مباحة في الاصل لكن ان كان بغير البعامة فليس ذلك لانه وقع الضرر عنهم
 واجب في ذلك بانه يميل الماء الى هذا الجانب اذا انكسر طرف النهر فتغرق
 الثور والاراضى صرح دعواه ان الشرب المحجوب بالارض استحقاقا لانه في ملكك
 بدونه انما وقد سباع الارض ويتبع الشرب له ويهدر غوثه وقسمت
 بقدر اراضيه قوم خصموا فيه كجرفه اذا كان نهر بين قوم قوم وخصموا في الشرب
 ولم يعلم كيف اصل الشرب بينهم كان بينهم على قدر ارضهم لان المقصود
 الانتفاع ببقية فبقية بقية ما يختلف الطريق لانه مقصود الطريق وهو
 في الدار الواسعة والضيقة على غلط واحد ومنع الاعلى منهم من شرب النهر
 بدونه ان يسكر بغيره ان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له
 ذلك لانه فيه ابطال حق الباقيين فان تراءى فمنا جلا ان يسكر الاعلى حتى يشرب
 بخصه او اصطلحوا على ان يسكر كل رجل منهم في نوبة جاز لان الحق لهم وكلهم
 عطف على الاعلى امرئ كل منهم في شرب نهر امين اصل النهر ونصيب رعي او
 والية او حريم عليه لا اذن شره لانه فيه كسر طرف النهر وشغل موضع مشرب
 بالبناء الا ان يكون رعي نصيب ملكه غير مقبر بالنهر والماء لانه تصرف في ملك
 نفسه لا تصرف غيره ومنع من توسيع النهر من نهر في ارضه لانه يكسر طرف
 اصل النهر ويهدر على مقدار حقه فراض الماء ومنع الضيافة الغنية بالايام وقد كا

الشيخ

الشيخ

انك سبكت ففحق كذا في كذا
 نهرين صوبين باغلف يقال سدت
 النهر سدا سدا من باب الاول
 او سده ومنه انتقوا

ان نصيب النهر يحد ونصف
 النهر الاول

يكوي بكسر الكاف جمع كوة بنتها وقد بقيت الكاف في المعز والحق كوي كوة
 وعري وهي روكن البيت المستطير للثقب التي تنقب في الخشب ليجري الماء
 فيه الماء من السطح او الجدران او من السقف او من القبة على قديمه ومنه ايضا من سق
 يشبه الى الارض اخرى ليس له ثقب لانه قد ادم العبد ولبس عليه حقة
 ويوصف بنفخة النفس ولا ينج ولا يجر ولا يهرب ولا يصدق به ولا يحيل حذر
 ويبدل طع وصلح والفرق بين الكوة والعتبة ان العتبة مقامة في حوق
 المبيت والعتبة جازاة ليعتدوا مقامه فيما لا يجوز عليك كالمعاوية والعتبة
 كالدين والعصا من الخرافات تملك بالارث وكذا البئر والوصية
 الميراث بخلاف البيع والابارة والهيئة والصدقة بنف الشئ في حوق
 لا يجوز للغير او للجماعة او لعدم الملك فيه لئلا لا يفسد حال متغير ولو
 تنزع مما شرب لغير ارض فالنكاح جائز ولا شرب لها لانه بدون الارض
 لا يملك التملك بعقد المعاوضة ويجب من المثل لانه محمول جباله فانه
 فلم يفسد تسميته ولا يفتقر من ملاء ارضه فثبت ارض جارية او غير ثبت
 لانه مستحب غير متقد كما في البئر ووضع الحجر فانه فعله ارضه مباح فلا يفسد
 قالوا هذا اذا سقى ارضه سقيا مقادرا يحتمل ارضه عادة واما اذا سقى سقيا
 لا يملكه فبعض لانه اجري الماء الارض غيره لغيره الكافي ولا يفسد
 سقى في شرب غيره في رواية وهي رواية الاصل وفي رواية اخرى يفسد
 وهو مختار فخر اسلام ذكره الكافي كذا في كتابه من بيت المال لانه من حجة
 العامة وان لم يوجد في بيت المال شئ فله العامة وللامام ان يجبر الناس
 على كونه لانه نصب ناضرا وفيه من غير عام وكره النهر المملوك على اهله
 البئر المملوك الذي دخل ماله تحت القسمة اما عام واما خاص والعرفا بينهما
 انه ما سقى صاحبه البئر كايان فانه لا يفسد عام وما يستحقه عام
 وكرهها على اهلها لانه لا يملك المال لانه المنفعة تعود اليهم على الخصوص فيكون

من كوي كوة بنتها
 كوي كوة بنتها
 كوي كوة بنتها

من كوي كوة بنتها
 كوي كوة بنتها
 كوي كوة بنتها

مؤنة

مؤنة الكوي عليهم كركب لانه الغرم بالغنم لما فرغ غنيان الشرب واحكامه
 شرح في بيان الشقة واحكامها فقال والشقة شرب بن آدم واليهام وكل
 من بن آدم واليهام حقا من الشقة في كل ماء لم يجز بغيره في شرب كونه فيها
 الشقة فقط اربلا شربك لهم في الشرب فاما الاصل فيه قوله عليه السلام الشئ
 شربك في الماء والكلاء والنار في شربك الشرب والشقة غم
 خص من الشرب بعد دخول الماء في المقاسم بالاجماع فبقي الشقة ولانه البئر
 ونحوها لم يفسد لاجاز والمياه لا يملك بدونه كالطبخ اذا انكسر في ارضه انا
 محله من بئر وحوض وقناة ولما كانت الشقة مشاولة لشرب الدواب
 وكان القول بانها ان فيها مقتضا للقول بجواز سقي الدواب من هذه المياه
 اسند كونه بئر لكن لا يفسد دوابه من غير غيره ان جف تجزئ لغيره الدواب
 ولا يفسد ارضه وشجره منه ومن فناءه وشجره الا باذنه وبسقي شجره وخضرا
 في داره محلا بغيره في الاصح وقال بعض ائمة الحديث انك لا باذنه صاحب
 طاب الشقة ان لم يجد ماء الا في ملك شخص صلاه ارضه في ذلك الشخص الطيب
 لياضه او اخرجته اليه بينه اذا كان ابنه او العين او الحوض او النهر في ملك
 رجل له ان يبيع من بئر الشقة من الدخول في ملكه اذا كان بجدة ماء آخر يورثه
 وانه لم يجد قبيل لصاحب النهر اياه لقطعة الشقة او شربك ما جده بنفسه وانما
 قال في ملك شخص لانه اذا احتقر في ارض موات ليس له بئره لانه لم يملك
 كانه مشركا ونحوه لاجبا في مشرك فلا يقطع الشركة في الشقة فانه
 صاحب الماء عنها التولية والاخراج وطال الماء يخاف على نفسه او غيره فانه
 باسلام لانه مضيد للاقامة بمنفعة حقه وبه الشقة والماء في البئر مباح غير
 محذور وفيما يجز في الامانة ونحوه فانه لا يملك الشئ بل يفسد ونحوه لانه
 اتركب معصية فقام ذلك مقام التغير لانه كطعام عند خصمه فانه لطلبه في حرام
 بلا سلام كتاب الكراهية واستحب ما فرغ من العبادات الخمس وما يتبعها

الشئ بالتركيب يورثه بغلقه اخرى

الكراهية ضد الامانة
 والرضا الذي اتفق

قال بعض الافاضل في الفصل من الشئ والتزوي
 ان الكراهية المذكورة في الكتاب الصلوة وما يتعلق
 بها من رتبة وما ذكر في كتاب العبد والخط
 والاباحة فتحرمة

باعتبارها بهذا الكتاب

باعتبارها بهذا الكتاب لانه ما له ثبوتها ببعضها ببعض ثبوتها
وبعضها ثبوتها بالثبوت كراهية التحريم حرام عند محمد ولم يلقها به
لعدم القاطع فاذا استعمل الكراهية في كونه اراوية احوام وعند جملة احوام
اقرب فثبتت للاحوام كسبة الواجب الاكوفض اما المذكورة كراهية
الشريعة فالي ايجل اقرب **فصل** فرض الاكل بقدر دفع الهلاك
واجب بقدر ما يقدره على صلاته فانما وصومه وانما الاكل بغيره
قوته وحرم ما فوقه الا لعقد قوت عدم العدا ووقع استجها بشفقة
وكرهه لم الامان ولينها وهي انما انما الاكل على الاكلين متولد في الاكل
فصار مثله كخلاف انما الوضوء فانه ولينه حلال ولم يحرّم لانه فيه طهارة
ما لك كذا لم يخل ولينه مكرهه عفيف قبل كراهية تحريم وقبل كراهية تنزيهية
حلالا لهما وحرم بول اللابل واكل وشرب وادمان ونظمت من انا وفيه
وقضية للرجال والنساء قبل عذرة الايمان انه ما يخذل زينة الذهب
والفضة ونصبت الذهب منه على الراش اما اذا دخل بده فيها واخذ
الذهب ثم نصبت على الراش فلهذا كراهية كراهية نكاح عن الذخيرة واعتراض
عليه بانه يقتضي انه لا يكره اذا اخذ الطعام من اية الذهب والفضة علمه
ثم اكله وكذا الراضن بيده واكله منها ينبغي انه لا يكره ثم قبل ولكن لا يثبت
بمنه الرواية لتلا شفع باب استعمالها يقول من ثابته النفع له غير عادية
المصلحة وعدم الوقوف على ما رويها اما الاول فلان من في قوله كراهية الذهب
ابتدائية واما الثاني فلانه ما رويها انما الادوات المستعملة في محرمات
انما يحرم استعمالها اذا استعملت فيها صنعت له تحريم متعارف العاشر
فانه الادوات العجيبة في المصنوعة من الذهب والفضة لاجل اكل الطعام انما يحرم
استعمالها اذا اكل الطعام منها باليد او بالملقعة لانها صنعت لاجل
ابتداء الاكل منها باليد او بالملقعة في الوصف واما اذا اخذتها ووضع

باعتبارها بهذا الكتاب

بكره للجنب وحلا كان او امرأة ان اكل طعاما
او شرب شرابا قبل خصال الفم والدين ويكره
ذلك للحنافس ونسبته لغيرهم فجميع
المواضع فاصحان

والاكل والشرب في آواني المشركين يكره
والاكل مع الكفار لو ابتلى به العسل ولا بأس
مرة او مرتين اما الدوام عليه يكره بزيادة

في الوصف

على موضع مباح فاكل منه لم يحرم لانتفاء ابتداء استعمال منها وكذا الادوية
المصغرة المصنوعة لاجل الادمان ونحوه وانما يحرم استعمالها اذا اخذت
وصبت منه الذهب على الراش لانها صنعت لاجل الادمان منها بذلك
الوجه واما اذا دخل بده فيها واخذ الذهب ونصبت على الراش في اليد فلهذا يكره
لانها ابتداء استعمال منها فلو لم يكره يراهم ان يكون ابتداء استعمال المتعارفة
من ذلك المحرم ويؤيده ما سببنا في منسلة الاناء المفضض السرير المفضض
بجميع ملاحظة فوهم متغيرا موضع الفضة فتدبر وكذا الاكل بمعلقة او بالكل
بمبداها ونحوها من استعماله وحل الاكل لانا وخصا من زجاج وبكر وعقيق وانا
مفضضين وحل كل على سرير وسير مفضض متغيرا موضع الفضة فانه الاكل
والشرب فيما لانا المفضض والجلوس على الكرسي او السرير والتبرج او نحو مفضضا
انما يحل اذا اتقى موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع الفم عند الاكل والشرب
وفي موضع اليد عند اخذها وفي موضع الجلوس على السرير فان لم يكن مستعملا لها
على الوجه المذكور فحلت ما اذا لم يتق موضعها وكذا الاناء المفضض بالذهب
والفضة والكرسي المفضض باحدهما هذا كله على حقيقته وقال ابو يوسف يكره
كله وقول محمد يروي مع ابى حنيفة ويروي مع ابى يوسف وهذا الخلاف
فيما اذا تخلص واما الممونة فلا بأس بالاجماع روي انه هذه المسئلة فعت
في مجلس جعفر الدواني وروي وائمة عصره حاضرون فقالت لائمة يكره
وابو حنيفة ساكت فقبل لم ياتقول فقال في وضع فاه موضع الفضة يكره
والا فلا فقبل لم ياتين لك فقال رايت لو كان في اصبعه فاه موضع فضة فشر

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون الكفر

شكك في كونه ذلك فوقف الكل فتعجب ابو جعفر من جوابه وهذا الجواب الضيق يورثه
ما ذكرنا وقيل قول الكافر ولو كان مجوسا شرب الخمر من قبل او كتابه فحل
او شرب الخمر من مجوس فحرم قال في الكفر وقيل قول الكافر في الحل والحرمه وقال
الزبيدي هذا اسهل من الحل والحرمه من الديانة ولا يقبل قول الكافر في الديانة
وانما يقبل في المعاملة خاصة للضرورة اقول ليس صحيحا صاحب الكفر لانه اذا
بالحل والحرمه ما يحصل في المعاملة لا مطلقا بل في الحل والحرمه كما تقوم بدليل انه
تأخر الثاني ويقبل قول الكافر في الحل والحرمه حتى لو كان له اجير مجوسي او خادم مجوسي
فما ركب له بشيء لم يحل ما شرب وقال شرب الخمر من مجوسي او نصراني او مسلم فمباح
اكله وانه كان غير ذلك لم يسله ثم قال واصلة خبر الكافر في المعاملة مقبول
بالاجماع لصدوره عن عقل ودين مانع من الكفر في ما يحل في قبول الكثرة المعاملة
وكونه فيما يدل الشهادة في محله فيظهر انه مراده ما ذكرناه والتعجب ان بعد اعراض
عليه بهذا الاقرار من نقل فصول كلام الكافر في ما يحل في قبول الكثرة المعاملة
الا اعراض اذ بان الحل والحرمه ما يحصل في المعاملة وكما في كلام الكافر في قبول الكثرة
فليشأمل وقيل قول الكافر ولو كان او انشأ او فارغا او عبدا في المعاملة لانها
تكثر بين اجناس الناس فلو شرط شرطاً زائداً أدى الى ايجاف فقبل قوله
افضوا للمرجوع وفي التوكيد بان اجتهاد في كسب فلهذا في بيع هذا حيث يجوز الشراء
منه وقيل قول العبد والبيعة في المحدثه والادوية كما اذا جاز بحدية وقال
ابن البراءة فلهذا هذه المحدثه يحل قبوله منه او قال انما ما ذكرناه في التجارة
يقبل قوله وشترط العدل في الديانة المحضه كاجرة عتق جارية الاماء فان اجترأ

وعند كل من يجهل الكذب ولذا قال ودين مانع من الكذب

له

مسلم عدل ولو عبداً قبل قوله وشترط العدل في الديانة المحضه كاجرة عتق جارية الاماء فان اجترأ
او اجترأ فاسق او تورط في عمل يعاقب فلهذا في المعاملة لا يسله ثم قال واصلة خبر الكافر في المعاملة مقبول
بالاجماع لصدوره عن عقل ودين مانع من الكفر في ما يحل في قبول الكثرة المعاملة
وكونه فيما يدل الشهادة في محله فيظهر انه مراده ما ذكرناه والتعجب ان بعد اعراض
عليه بهذا الاقرار من نقل فصول كلام الكافر في ما يحل في قبول الكثرة المعاملة
الا اعراض اذ بان الحل والحرمه ما يحصل في المعاملة وكما في كلام الكافر في قبول الكثرة
فليشأمل وقيل قول الكافر ولو كان او انشأ او فارغا او عبدا في المعاملة لانها
تكثر بين اجناس الناس فلو شرط شرطاً زائداً أدى الى ايجاف فقبل قوله
افضوا للمرجوع وفي التوكيد بان اجتهاد في كسب فلهذا في بيع هذا حيث يجوز الشراء
منه وقيل قول العبد والبيعة في المحدثه والادوية كما اذا جاز بحدية وقال
ابن البراءة فلهذا هذه المحدثه يحل قبوله منه او قال انما ما ذكرناه في التجارة
يقبل قوله وشترط العدل في الديانة المحضه كاجرة عتق جارية الاماء فان اجترأ

قوله مستند يعني لا يعلم حال
اعاد ام فاسق

وينبغي ان يحق بعبادة الله تعالى
النسوج كونه من حريم غيبية
الحريم اقرب من حريم غيبية
زور ووزن ووزن ووزن
قوله المختار في حرمه من حرمه
ولا يظهر ان الربية

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون الكفر

الابا لفضة وقال في الهداية وهذا نص على انه التختم بالحجر والحديد والصفر حرام
 ووافق صاحب الكافي وزاد عليه قوله ومن الناس من يطلق الشيب في الثياب لشم الرائحة
 التي تخرج من ثوبه فانه قال في الرضا انه لا بأس بالعتيق فانه عزم كانه يتختم بالعتيق
 وقال تختموا بالعتيق فانه مبارك في قوله عليه صاحب الهداية والكافي انا
 لانت كونه تلك العبارة نصا على ما ذكرنا كيف وقد قال الامام قاض
 في شرح اجماع الصغير طاه الغطف الكتاب يقتضي كراهية التختم بالحجر الذي يقال
 له شيب والاصح انه لا بأس لانه ليس بذهب ولا صفر وقد روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تخطم بالعتيق وقال في فتاواه طاه في لفظ العتيق
 كراهية التختم بالحجر الذي يقال له شيب والاصح انه لا بأس به لانه ليس بذهب
 ولا صفر ولا صغر بل هو حجر وعمر رسول الله صلى الله عليه وسلم انه تخطم بالعتيق
 ولو سلم انه نص لكانه لا بأس بالاحمال الناقول والتخصيص كما يقرر في الاصول
 فيحتمل انه يرد بالقصة في قوله لا يتختم الابا لفضة القصة لاقتبال الذهب
 فانه المتبادر عند ذكره حتى اذا اطلق الحجر انه لا يرد الا بالذهب لفضة ولو سلم
 انه صحيح في نفي الحجر لكان اذا ثبت انه الرسول عزم تخطم بالعتيق الذي يرد
 وقال تختموا بالعتيق فانه مبارك كانه التختم بالحجر جائز بقوله وفيه كيف
 بعارضه عبارة اجماع الصغير واحتمل انه التختم بالفضة جلال الرجال بالحدس
 وبالذهب والحديد والصفر حرام عليهم بالحديث وبالحجر حرام على ائمة الامام
 شمس الاعنة والامام قاض ان اخذنا من قول الرسول في قوله لانه جل العتيق
 لما ثبت بها ثبت جل سائر الاحجار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحجر وحجر

عبد الهداية

صاحب الهداية والكافي اخذنا من عبارة اجماع الصغير المختارة لانه يكون العتق
 فيها بالاصافة الى الذهب لا يخفى ما بين المأخذين من التفاوت وتركه لغيره
 اولى لانه انما يتختم بالحاجة الى التختم وغيره لا يحتاج اليه ولا يشترط بالفضة
 اني من ثوبك سنة يشترط بالفضة وعند محمد لا بأس بالذهب ايضا وكذا لا بأس
 بالصبر ذهبيا او حديد لانه حرمة اللبس لا يثبت في حق المذكور محرم الا بالباس
 ايضا كالنحو لما حرم شربها حرم سقيها وجاز جوقه لوضوءه ونحوها ونحوه
 لانه المسلمون قد استعملوا في حامة البلد ان يثا ويل الوضوء واخرق
 للمخاض ما وسج العرق وما رآه المسلمون حراما نحو عرق الحنظل ولو حملها
 بالاحاجة بكرة كالزنج والالتكاء لا يكرهان الحاجة ويكرهان بدونها والرمم
 وهو خيط التذكر يوقد في الاصبع قال الك عراذ المكين حاجاتنا في لغوكم
 فليس يفتن عنك عهد الزمان ^{فصل} في نظر الرجل الى الرجل الا العورة
 وهي من تحت سرة الى تحت ركبته فالركبة عورة لا الشرة ثم حكم العورة
 في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى ينظر عليه
 في كف الركبة وفي الفخذ يعنف وفي السرة يضرب ^{ببرق} انما اضرة المرأة المرأة
 والرجل كالرجل للرجل انما ينظر المرأة الى المرأة والرجل كمنظر الرجل الى الرجل
 حتى يجوز المرأة ان تنظر منها الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه منها الرجل
 اذا امنت الشهوة لانه ما ليس بعورة لا يختلف فيه النساء والرجال
 وينظر الرجل الى الرجل زوجة وامته لقوله عمن غشي بصرك الا انما منك
 وامراتك واحمال قيد به لانا اذا حرمت عليه لامة الجوسية او المستركة

في قوله
 في قوله
 في قوله

ولو قال لغير الحاجة لكان اولى

الوضوء بغير الوضوء البيل
 في الوضوء على الاعضاء كما في اوله

الاض
 لا ينفعك اليوم ان قلت
 كثره يا توحى وتغفار

في قوله

او كانت امه او اخته في الرضاع او ام امرأته او بنتها فلا تجل له النظر الى فرجها
 مطلقا اي بسهوة او بدونها وينظر الرجل الى الوجه والرأس والصدر
 والاساق والعضد محرمة لانه البعض يدخل على البعض بلا استئذان
 والمرأة في بيتها في ثياب بذلتها عادة فلو حرم النظر الى هذه المواضع
 ادبى الى الجرح وانه غير فاضل فان حكم المحرم كضرورة رزقيتها في ثياب البذلة
 وهي تناول المديرة وام الولد والمكاتبه انه امن سلهوته والا فلا ينظر
 الا الى ما ينظر اليه الظهر والبطن والعجز كامة عبده او لا ضرورة في كثرها
 بخلاف ما سبق وما ظهر منها اي في حرمه وانه غير محل له الحاجة
 اليه المأخوذة والمخالطة وله من ذلك اي عضو جاز النظر اليه من الامة
 انه اراد سترها وانه خاف شهوته للضرورة وامة تستهي وتجلع
 منها لا تعرض على البيع في ازار واحد المراد به ما يستر ما بين السرة
 والركبة لانه ظهريا وظهرها عورة ومنه يعلم حال البالغة وينظر الرجال الى
 الاجنبية وكيفية ثقل لانه في ابداء الوجه والكف ضرورة لما جبق الى المأخوذة
 من الرجال اخذوا عطاؤهم ونحوها كذا السجدة اي لمولها انه ينظر الى وجهه سديته
 وكيفية لا قد قبحها وانه خاف اي الرجل او المملوك الشهوة لا ينظر الى وجهها
 الا في حاجة لقوله عزم من نظر الى محاسن امرأة اجنبية عن شهوة صحت في عينه
 الا في يوم القيمة فاذا خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة تحزنا عن شهوة
 المحرم فاحض يحكم عليها ويبدي شهيد عليها فان نظر الى وجهها جائز فانه خاف
 الشهوة الى احيا وحقوق الناس كالعشاء واداء الشهادة ولكن ينبغي ان يقصد

الحاجة

بالحاجة

بالحكم عليها واداء الشهادة لا قضاء الشهوة تحزنا عن قصد العيش ومنه ينظر
 امرأته حيث جاز انه ينظر اليها وانه خاف الشهوة لا روى انه عزم قال للفقهاء
 اذا ارادت ان تنظر في امرأته البصر ما فانه احري ان يورد من ينظر الى رجل يرد
 فينظر الى موضع مرضها بقدر الضرورة وينبغي ان يعلم ان هذا لا ينظر الى
 الاجنبية اخف الا يرى انه المرأة نفس المرأة بعد موتها ووجه الرجل اخف والمجرب
 والمختص في النظر الى الاجنبية كالعجل اما المختص فيقول عابث رضى عنها انحصار
 مثلها فيلزم بيعها ما كان حراما قبله وقيل هو اشتد الناس جماعا لانه الله لا ينظر
 بالانزال واما المجرب فلانه يستحي فينزل وانه كان محبوبا قد خفي ماؤه فقد
 رفضت بعض من اخفا اختلاطه بالنساء في حقه والاصح انه لا تجل ولا تغيزل
 عن ممة الغزل لبطا فاذا قرب الى الانزال اخرج ولم ينزل في الفرج بلا ادخا
 لقوله عزم لم يلح الامة اعزل عنها ان شئت ولا يغزل غير زوجة به اي بافها النهميه
 عزم غي الغزل عن كحة الا باذنا فليس في ذلك مكاف امة بشراء او نحوه كهيبة ووصية
 وميراث وخلع وصح وخنودك ولو كانت لبارية يكره او شرية لبارية
 او عيبه اما اذا كان عيبه فظاهر واما اذا كان عبده فكذا اذا كان مائة
 له مستغنيا بالدين عيبه خفيه وعندها لا يجب فان اصل العبد اذا
 كان عليه دين تغرق في المملوك لا يملك ملكا سبية وعندها يملك والله شري
 فيه مكاتبه فكذا لانه لا يملك مكاتبه سبية فخرجها او مال الجيبه مائة
 باعه ابوه او وصيه وكذا الحكم اذا اشتراه من مال له الصفة ذكره في حابة البيع
 حرم عليه اي على المالك وطها وودعته في العيلة والنظر الى فرجها محرم

ولا تجل بلثة الوقاع للموطنة الكافي

اي يحسنه

لا يجرم الدواعي لانه الوطن انما هو محل الاختلاف الآراء وبسبب النسب وهذا معدوم
 في الدواعي ورد بان الوطن حرام لاحتمال وقوعه في ملك الغير ايضا بانه كانت
 عند البيع قد يدعى البائع الولد فبشره بها فيظهر ان وطئه صادف ملك الغير
 وهذا المعنى موجود في الدواعي حتى يستبرأ المالك اي يتعرف براءة رحمها
 فيمن تحيض وبشره في صدقها اي الصغيرة والآيسة والمنقطعة اجبض في شهر
 قائم مقام اجبض في العدة فكذا في الاستبراء واذا احتضت في اثباته بطل الاستبراء
 بالامام لانه العدة هي الاصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل حكم البدل كالعدة
 اي الشهر اذا احتضت وانه ارتفع حيضها بانه صارت معدة في الظاهر وهي بمنزلة
 تركها في شيئين انما ليست بحائل ثم وقع عليها ولينفس نفذ في ظاهر الرواية وقال
 يستبرأ شهرين فمستبرأ بهم والفتوى عليه لانه هذه المدة هي صالحة
 للتعرف عن شغل نفوسهم بالنكاح في الاما فلا يفيق للتعرف عن شغل نفوسهم
 البين وهو دونه ابو كذا في الكافي ويوقع الحمل في حامل في الاصل في هذا الباب
 قوله عدم في سبائيا او طلاق الا لا توطأ اجبالي حتى يضمن حملين ولا اجبالي قصه
 حتى يستبرأ بجيضة واحديث ورد في المستبينة لكن سبب الاستبراء عند
 المالك والبدل لانه الموجود في المنصون عليه والاستبراء للتعرف براءة الرحم لئلا
 يختلط ماؤه بما في الغير اذ لو وطئها قبل ان يتعرف براءة رحمها فجاؤت بولد
 فلا بدري انه منه او غيره فوجب التعرف صيانة للمباه عن الاختلاط والاب
 عن الاستبراء والاولاد على هذا لانه عند الاستبراء لا يدعى الولد فيها لكن
 لعدم نفوسهم بترتيبه وذلك عند حقيقة الشغل او لو تمت لكنه امر خفي فادبر الحكم

سبائيا جمع مبية

بلا اطلاق
 في قوله
 الاستبراء

على انظر ظاهر وهو بخلاف الحكم وانما كان عدم وطئ المولى معلوما كما في الامور
 المعدودة فان حكمه احكم من اعلى من اجنس لان كل فرد فرد فان قيل اذا علم عدم
 المولى كيف يتوهم شغل الرحم لئلا يضره اختلاط الماء وشبهة النسب قلنا
 لا يلزم ان يكون المولى لجوازا ان يكون من غيره وكذا النوع في الكبر ثابت لا الشغل
 يتصور بدون زوال العدة كذا في الكافي اقول به وعليه بانه الشغل اذا كان
 من غير المولى كان من الزنا وقد توهم ~~انه نكاح المنة~~ ووطئها جارية كبرياء
 عند الحج واية يورث فكيف يوجب توهم الشغل من الزنا الاستبراء ويمكن دفعه
 بان الشغل اذا كان من غير المولى لا يجب كونه من الزنا لجواز ان يكون زوجها باقر
 كما سبانه واعترض على قوله حكمه احكم من اعلى من اجنس لانه كل فرد فرد بانه احكمه
 لا تتراعى في كل فرد لكن تتراعى في الانواع المضمومة فاذا كانت الامه بكرا
 او مشربة جنة لا تثبت زواجه منه بانه يكون الولد ثابت النسب من غيره
 بانه تزوج المولى من رجل محض ثم طلقها وبعد القضا عذرا باعها من رجل مكاتب يعني
 انه لا يجب الاستبراء على المشتري لا يجل ثابت النسب فلا يلزم اختلاط المياة واما
 النسب واجيب بانه انما ثبت بمجرد في سبائيا او طلاق كما عرفت ولا يخفى انما
 لم يخل فيه ان يكون فيها بكرا او مشربة من امرأة ونحو ذلك مع هذا الحكم البينة
 عم حكما في تحيض بالحكمة كما انه لا يبين الحكمة في حرمة الخمر بقوله لعل اغاير السبيل
 انه يوقع الابنة فلا يمكن ان يقول احد اني استبرأ بحج لا يقع العداوة ولا يصح
 على صلوة فاذا كانت المصلحة غالبية في تحريمها فالشروع حرما على العموم لا ان
 في التحضين ما لا يخفى من الجنب ونجاسة النفس بحيث يرتفع حكمه فاذا ثبت الحكم

في قوله
 الاستبراء

وهي الملك واليد

في السبب على العموم ثبت في سائر ابواب الملك كذلك في باب فاء العلة يملكون
ثم ياتي ذلك بالاجزاء ولم يكف حبضه ملكا فيها لانه الواجب عليها حبضه وهي
اسم للكماله ولان الملك قبل القبض لا يوجد في عينه قبل علقته وهي الملك
والبدن جميعا فلا يعتبر احدهما او بعد البيع قبل الاجازة في بيع المبيع وان كانت
في يد المشتري او بعد القبض الشراء الكلي قبل ان يشترها صحيحا ولا اي ولم يكف
ايضا ولادة كذلك اي حصلت بعد الملك وقبل القبض لا تنفع العلة
لا سبب وكنت حبضه بعد القبض وهي محبوسية او مكاتبية ثم سلمت او حوت
بين اشتراكية محبوسية او مسلمة فكانت قبل ان يشترها ثم حاضت المكاتبية
حالتا بنها او حاضت المحبوسية حال محبوسيتها حبضه ثم حوت المكاتبية او
سلمت المحبوسية اخرا ت تلك حبضه من الاستبراء لانا وجدت بدسب
وحرمه الوطى مانع كما في حالة حبضه من غير عده الماذون من حاضته عنده
اي عند العبد ان لم يسترق دينه كنت تلك حبضه من الاستبراء لانا دخلت
والا اي وان استرق بينه في ملك المولى وقبضه من وقت الشراء فلا اي الكيفي تلك حبضه على حبضه
خلافها ونجيب الاستبراء بشر او حبسه شريكه في اجارته المشتركة لانه
السبب قد تم في ذلك الوقت واحكم بفاف في تمام العلة لا عند عود
الابنة وراة المفضولة والمستأجرة ذلك المهره لا انتفاء استحداث
الملك وخص جيلة استقطه غلبت في خلاف المحرم ونفقه بالاول
انه عام عدم وهي بايعها في ذلك الطهر والثاني الوطى وهي اي جيلة انه
ينزوجه المشتري قبل الشراء انه لم تكن كحمة حرة فيه لو كانت لم يجر

نظام

سورة التوبة في سببها

بعد تسليمها اليه هذا القيد لانتم

نظام الامة كما سياتي في كتاب النكاح ثم يشترها اذ النكاح لا يجب الاستبراء
ثم اذا اشترى زوجة يبطل النكاح ويجعل الوطى وليسقط الاستبراء ثم اذا
اشترى زوجة يبطل النكاح ويجعل الوطى وسقط الاستبراء قال في الفتاوى
الصغرى قال ظاهر الدين رايت في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه يحل للمشتري
وطئها في هذه الصورة لو تزوجها ووطئها ثم اشترى بالانكاح بملكها وصح
عده اما اذا اشترى قبل ان يوطئها فكما اشترى بطل النكاح ولا نكاح حال
ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو استحداث كل الوطى
بملك اليمين قال في هذا المذكر في الكتاب ^{اي قد وري} وهذا دقيق حسن الى هنا لفظ
الفتاوى في الصغرى وانه كانت كحمة حرة فهي اي جيلة انه ينزوجه البائع
قبل البيع او ينزوجه المشتري قبل القبض في يوثق به مفعول به زوجها
اي ينزوجه لانه بطلان ثم يشترها المشتري ويقبضها ثم يطلق الزوج لا يجب الاستبراء
لانه اشترى منكوبة الغير ولا يحل وطئها فلا استبراء فاذا اطلقها الزوج قبل الدخول
حل على المشتري ولم يوجد حدوث الملك فتقوله فيطلق الزوج متعلق بما قبله
انما من قبل شهوة احدي دواعي الوطى بامته لا كجفتان نكاحا صفة
امته سواء كانتا اختين او امرأتين لا يجوز لمحض بينهما نكاحا حرم عليه
وطئ واحدة منهما ودواعيه تجرم احديهما عليه انه من له امتان كما ذكر
فتبعها مثل شهوة عامة لا يجمع واحدة منهما ولا يقبلها ولا يمسها
بشهوة حتى يملك فرج الاخرى غيره بملك او نكاح او يقبضها حال قبل فيه قوله
وانه تجوز بين الاختين عطف على انما كنتم في قوله كحمة حرة عليكم اما كنتم ونباكم

لا فلا يشترط او ينزوجه المشتري
و2 لم يوجد قبل القبض من يوثق
ويقبض قبل يطلق الزوج فان
الاستبراء يجب بعد القبض و2
لا يحل الرطى واذا اهل بعد طلاق
الزوج ولم يوجد حدث الملك صح

مطلوب في الاختين

قوله وكبره تقبيل الرجل لم يقدره بموضع من جسده فشكل كما قال في الهداية ويكره ان يقبل الرجل فم الرجل اويده او شيئا منه
وهذا قول ابي حنيفة وقال لا بأس بالتقبيل والمعاندة وقال في الفاتية عن سفيان تقبيل يد العالم سنة وتقبيل يده غيره
لا يرضى فيه انتهى سريلا

ثم المراد منه تحريم من حق قضاء شهوة وسبابه بالاجماع وكبره تقبيل الرجل
وعناقه في زيار واحد ولو عليه بمبصل وجبة لا يكره وعن عطاء سأل ابا عبد الله
عن المعانعة فقال قولته عانني ابراهيم خليل الرحمن عزم كان بمكة فاقبل الرباؤدين
فلما وصل بالليل قبل له في هذه البلدة ابراهيم خليل الرحمن عزم فلم عليه ابراهيم
واعتقه وكان هو اول من عانني وقد ورد في الحديث في النهي عن المعانعة
وتجوزها والشيخ ابو منصور المازندراني وافق فيها فقال لا يكره منها ما كان
عليه وجه شهوة واما عليه وجه التبر والكرامة فمخايرة وقد فصل الشيخ الامام شمس
الاعمال في بعض المساجير تقبيل يد العالم او المتزوج عليه سبيل التبرك
كما نحت فانما لا يكره لاروي انس رضي عنه انه قال قلنا لسواك
عليه وسلم اني نجي بفضنا لبعض قال لا قلنا اباؤنا لبعضنا بعض قال لا قلنا
ابننا لبعضنا بعض قال نعم ويكره بيع العذرة حرة وهي جميع الادنى
ومرعى في الصحيحين حلوته بن ارب اورما وغالب عليها كسب الشرفين حيث جاز
في الصحيحين ومع الانقاع فجلوطة في الصحيح كذا في الهداية وقال الربيعي في حقه
انه الانقاع بالعدرة الخاضعة جاز وجاهد اخذ دين علي كافر من شجرة كجاف
المسلم يعني اذا كان دين مسلم علي كافر فباع المديون حراً واخذ ثمنها جاز لم
اخذه لدينه وانه كان البائع المديون مسلماً لم يجر اخذه لانه يبيع باطل فالثمن حرام
وجاز حمله المصنف لانه تقبيله وتسميته ونقطة لانه التواؤة والاي
توصيية لا مدخل للراي فيها فيما تعبير حفظ الآي بالنقطة حفظ الاعراب
والالهي الذي لا يحفظ القرآن لا بعد على التواؤة الا بالنقطة وما روي عن سفيان

فقال ذو القرنين ما ينبغي
ان اركب في بلدة فيها ابراهيم
خليل الرحمن فنزل ذو القرنين
ومشى الى ابراهيم عزم

قال في الجامع الصغير والاصح
ان يضع يده على ربه من غير حائل من ثوب
او غيره ثم وقال صلى الله عليه وسلم
من ضاع اخاه المسلم وحرك
يده تناكرت ذنبه

الانقاع ص
الانقاع ص

موقوف على السمع

المرحوم

تنبه لم يتعوض للقيام للغير وقال في مذهب الرحمن يحرم تقبيل الارض بين يدي العالم للتحية وقيام التالى للداخل عليه
الا لاستاذة او ابنة ويكره الاخذ بالسلطان او غيره قيل والقيام للتعظيم كتقبيل يده او يد الخياط عند
السلام انتهى وقال في الفاتية لم يذكر القيام تعظيماً للغير وروي انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب
القيام وعن الشيخ الحكيم ابي القاسم رضي الله عنه انه كان اذا دخل عليه احد من الاغنياء يقوم له ويعظمه ولا يقدم
رضي الله عنه انه قال جردوا القرآن فذاك في زمانهم لانهم كانوا يتقنون على الله عزم

كما انزل كما انت العروة سماً عليهم ويرون النقطة تحفظ الامور والتعظيم
لحفظ الآي ولا كذلك المصحف زماناً فيمنع من هذا الايسر بكتابة آي
السور وعدد الآي فهو وان كان في محذوف من غير شئ فيختلف باختلاف
الزمان والمكان كذا قال الامام الترمذي وجاهد دخول النبي المسجد ولا يكره وعنده
وان في يكره وجاهد عيادة اذ ارض وضاد اليها من وانه لم يجز عيادة رجل
وسبع الامة وام الولد والمكاتبه بل احرم فان من اعطى ثوبه الاركان كسب حرم
الكافي قالوا هذا في زمانهم فليقله اهل الصلح فنه واما في زماننا فلا فليقله اهل
فيه ومثله النهاية مثلاً في شرح الامام جاز في وقم واهم وتلقط ما لا بد
لطف في جرح اصله التصرف في الصغير ثلثة انواع نوع هو نوع محض فيمكنه
في يده وثباته او لا يقبل الهبة والصدقة ويملك بنفسه اذا كان من نوع
هو ضرر محض كالاقاق والطلاقي فلا يملكه هو ولا احد عليه ونوع هو متروك
والضرر كالبيع والاجارة لا يستباح فلا يملكه الا بالاب واجده وصيهما وان لم
الصغير في ايديهم لا تخم متصرفون بكلمة الولاية عليه فلا يشترط كونه في ايديهم كذا
في الكافي واستبحار الطير من النوع الاول وثمته نوع رابع وهو الاكل فيجب
من كل عصبية ومن ذوى الارحام عند عزمهم كما سبنا في كتاب الحكماء في بيان
وجاز اجارة امه فحفظ ذوى المذكورين لانها يملك فلا منافعة فيه عوض باستخراجه
ولا يملكه هو لا وحده رواية جمع الصغير وفي شرح الطحاوي الولاية في مال الصغير
بالاب وصية ثم الاب وصية فان مات الاب لم يوصى الى احد فالولاية لاب

عامة من في الموضع

نحوه في الموضع

ثم الى وصيه ثم الى وصيه فان لم يكن فالتقاضي ومن نصيبه وهو لا يحل له ولا لغيره التجارة
 بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفل على المال جميعا ومنه المنفعة
 والنفقات جميعا فان كان بيعهم واجارهم بمثل القيمة او باقل بمقدار ما يتفان ^{المنفعة}
 فيه جاز ولا خلاف ولا يتوقف على الاجارة كغيره لان هذا عقد لا يجر
 له حال العقد وكذلك يستجاء بهم للصغير وشراهم له ان كان عليه المهر جاز ^{الصغير}
 والصغيرة وان كان اكثر قدر ما لا يتفان ^{المنفعة} فيهم ولا يجوز عليها واذا ادرك
 الصغير والصغيرة في مدة الاجارة قبل القضاء والمدة فان كانت الاجارة على النفل
 فله ان يحلها رات ابطال ونشأ امضاها وان كانت على املاكه فلا خيار له وفي
 غوايه صاحب المحل اذا اجر الاب واجد او الكس الصغيرة في عملها اعمال قبل ان تجوز
 الاجارة ولو بالافل وذكر في كماله بلكا ان يعبر وكده الصغير ^{الصغير}
 ان يعبر ما له قال وما يؤيد ان كان ذلك في تعلم الحرفة بانه دفعه الى استاذ ليعلم الحرفة
 ويجزم استاذها ان كان بخلاف ذلك لا يجوز كذا في العضول العمادية وجاز بيع
 الصغير من ثمره ^{الصغير} حر الا في المعصية لا تقوم بعينه بل بعد تغيره بخلاف بيع السلاح من اجل
 القننة كما تر وجاز حمل حره في باجر خلا فاله لا ابي لا يجوز اجارة بيت بالار
 ويقرأ نال يتخذ بيتا للمجوس او كنيسة او بيعة لليهودي والنصارى او بيع
 قبة حر وانما قال نورا اذا قد نفل غير صغيره انه يجوز ما ذكر في السواد لكن قالوا
 مراده سواد الكوفة لانه غالب اهل الذمة واما في سواد بلاد ما فاعلام
 الاسلام فيها ظاهرة فلا يمكنون فيها البقاء وهو الصحيح كذا في الكس وجاز بيع بناء
 بيوت مكنة بالاجاع لانها ملك من بناء الا يبري انه من بني على الارض الوقف

اذا كانت الاجارة
 بامر النفل في الاجارة
 احدهم باقل منه لم يجز
 والصحيح ان يجوز الاجارة

لانه العصب فعينه ليس بالالفاد
 وانما يكون بعد تقية بخلاف السلاح
 فان عينه لا تقير فكله بيعه
 من اهل الفتنة لا يملك

مطلوب في البيع

مطلوب في البيع

مطلوب في البيع

جائز

جائز بغيره فخذ كذلك واحلف في بيع ارضها جوزه ابريوسف ومحمد وهو احد
 الروابطين غيايه حيفه وجاز تعبيد العبد اخذ اذ اهل الاباء والتمرد بخلف
 القتل اي قبل القتل في عتق العبد حيث لم يجر لانه عادة الظلمة ومنه القنينة
 لا يمس بوضع الرأية يعني القتل في عتق العبد في زماننا القنينة الا بالخصوص
 في الهنود وجاز قبول هدية احوال دعوتهم واستغارة دابة والعبد لا يجوز
 الكحل لانه يتبع ^{طال من القنينة} والعبد ليس له هبة لكن يجوز ان يبيع له الصغير ضرورة استحقاقه لانه لا يجد
 بغيره كالمصاغة ليجتمع اليه المجازين ويوجب قلوب المعاملين فكان
 من ضرورات التجارة ومنه ملك شيئا ملك ما هو فيه ضروراته وكذا كسوته لوبا
 واهداوه ^{الصغير} لا تنفع الضرورة وكذا استحقاقه لانه فيه تحريض
 الناس على احصاء ولانه لا يبري عن الحاجة الفاء وكذا اعراض قبال راحهم
 لباخذ منه ما شاء لانه فرض جبر نفعا وهو منتهى عنه وينبغي ان يسود عنه درهم
 ياخذ منه ما شاء ^{الصغير} فخره او فانه ليس فيه من يملك كسبه على الاخذ وكذا كسوته
 اللقب طريق والنزد وكل ما هو لقوله عزم كل القنينة ثم آدم حرانم الا كسوته مدابة
 الرجل اهله وادبته بغيره ومفاضلته لقنينة وواجب ان يقع السطح بغيره
 ولا خلاف في حفظ الواجبات لانه فيه شجيرة الحلال والحلال عليه ما روي في الاباء
 بالبيعة في الرقي والغرس والابل بشرط المال جازيت واحد بانه يقول
 احدها لصاحبه انه سبقتني فلك فلك كذا وان سبقتك فلك شي
 لي لقوله عزم كسبن الا في خفي اي بغير او تفصيل في ربي او حافر اي غرس وعزم كسبن
 من اجابته بانه يقول ان سبقتك فلك فلك كذا وان سبقتك فلك شي فاعطني

بغيره الكاف مصدر اي تملك الشئ بغيره
 المصدر في الموضعين مضاف الى العمل
 وهو بعد

امر الله في خالف البيت
 حرام في حرام

مطلوب في البيع

الاول اذ لا ثالث بينهما وقال لثالث انه سبقتنا فالاولان لك وان سبقتك
 فلكشي لنا عليك ولكن ايها سبع اخذ المال المشروط وكذا المتفقته اذا
 شرط للرجوع الذي هو الصواب صحيح وان شرط كل واحد منهما على صاحبه لم يخرج كما في المتفق
 ذكره في عناية الله لك بمقتضى العزم من عرشك بروي بعباين الالباب العترة
 والثانية لم يفتقد ولا شك في كراهة الثانية كاستحالة معناها على الله تعالى وكذا الاول
 لاننا نعلم تعلق عزة بالعرش والعرش حادث وما تعلق به بهذا الوجه يكون حادثا
 ضرورة وعرفنا الله تعالى فيمن لا يفتقد عنه ازل ولا ابدا وقال ابو يوسف لا ينبغي له وبه
 الفقيه بوليت لا روي انه عزم كانه عناية الله لك بمقتضى العزم من عرشك
 ومنتهى الرحمة في كتابك وجدك الاعلى وكلما كنت العامة ولعل البشر بها
 جواز جعل العزة صفة للعرش لانه العرش موصوف في القرآن بالمجد والكرام فكذلك البهر
 ولا ينبغي على احد انه موضع الهيبة واظهار كمال القدرة وانه كان الله تعالى مستغنيا
 عنه وكره قوله في عناية الله تعالى فلا ان وكذا يحسن انسانك واولياك او شريك
 وكبح البين او المشرك اذ لا حق للخلق على الله تعالى وانما يختص برحمته من حيث
 بلا وجوب عليه وقال رجل لغيره تجني الله تعالى او بالله ان تفعل كذا لا يجيبه انه ياتى به
 وانه كان الاول ان ياتى به وكره احتكاك قوة البشر والهاجم به بل يضر به قوله
 اجمال حقوق والمتحكر ملعون ولانه تعلق به حق العامة وفي الامتناع على البيع
 ابطال ختمه ويجب ان يامر الله بسبع ما فضل عن قوته وقوت اهل فاه لم يسع
 عزه والصور ان الله بسبع انه امتنع اتفاقا ومدة الجس قبل اربعون يوما وكل
 الراجح انما وقيل شهر وهذا اذ من المعاقبة في الدنيا لكنه باثم وان قلت

المدة

وهذا فتعالين كراي حسن والمراد
 حبس الاقوات مضمنا للقال

مطالع شمس و القمر

المدة لا غلبة ارضيه ويحتمل به من يلد له لانه خالص حقه ولم يتعلق به حق العامة ولا يسع
 حاكم الا اذا تعدي الاربعة القيمة تعديا فاحش فيسعر بمسيرة اهل الراي يكون
 الحكم ان كان يضر الناس وكرهه فاحش وفي الفينة فمحمدا مملوكة بطلت فوفى سطح
 مطلقا على عورات المسلمين وبكسر زجاجة الناس بدمية تلك الحكم بغير عزم
 استد المنع فان لم يمنع فبجها المحتسب ويستحب قلم اطفاءه يوم الجمعة قال
 رجل وقت لعل اظفاره وحلق راسه يوم الجمعة قالوا انه كان يهرى جواز ذلك
 في غير يوم الجمعة وكفرة بل يومها تاخير فاحش كانه يكرهها لانه من كان ظفرو طويلا يكون
 رزقه ضيقا فانه لم يجاوز احد وكفرة بتركها بالاجزاء فمستحب لا روي عابث
 روي عن عينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم اظفاره يوم الجمعة اعادته
 نفعه شيا بل بالجمعة الاخرى وزيادة ثلثة ايام ويستحب طلق عانته وتنظيف
 بدنه بالاغسل في كل اسبوع مرة في الفينة الا فضل انه يعلم اظفاره ويحفي شاربه
 ويحلق عانته وينظف بدنه بالاغسل في كل اسبوع مرة وانه لم يفعل ففعل كل
 عسر يوما ولا عذر في تركه فلو ان الاربعين فالاسبوع هو افضل من خمسة الا ومرت
 والاربعون الا بعد ولا عذر فيما ورا الاربعين ويستحب الوعيد في المحيط ذكر ان
 عمر بن الخطاب كتب انه وخرقوا الا اظفاره ارض العدو فانها سلاح وهذا مندوب
 للمجاهدين والارب وانه كان قص الاظفار من الفطرة لانه اذا سقط السك
 من يده وقرب العدو منه ربما يتمكن من دفعه بالاطافير وهو نظير قص الشارب
 فانه سنة وفي حق الغازي في دار الحرب انه يوفى شاربه بحدود اليك
 ان يبيت عمن العدو رجل تعلم علم الصلوة او نحوه ليعلم الناس واخر ليعلم به

مطالع شمس و القمر

ذكر بعد الصلوة افضل
 مطالع علم افكاره يوم الجمعة

قالوا لفضل الله منفعته عليهم خلق الكثر جازي الشرائع فذكر الله العلم عتاشا خيرا حيا
 ليلة كذا في فناء وايضا في خان وفتحاً رجل خرج في طلب العلم بغير اذن والده فلما باس
 فلم يكن عتوقاً قبل هذا اذا كان ملتجئاً وانه كان امره فدا بانه يمنع من الخروج من ارضه
 بالعلم العلم السري وما ينتفع به فيه ووجه علم الكلام وفتحاً لماروي عن الامام
 رضي الله عنه انه قال لا ينبغي ان يعتد بالكلمات خبره بل بلغا بعلم الكلام فاذا كان
 حال علم الكلام المتداول في زمانهم كذا فما تلك بالكلام المخلوط بهذه बात الفلسفة
 المعنوية بين ابا طههم المخرقة وفتحاً ايضا رجل علم ان فداً بتعطى المنكر بل له
 انه يكتب اليه ابوه بذلك قالوا انه كان يعلم انه لو كتب اليه بمنفعة عن ذلك وفقد
 عليه تحلل ان يكتب والافعال يكتب كيد لا ينج العداوة بينهما وكذلك فيما بين
 الرجلين وبين السلطان والرقية والحشم انما الجلب للبر بالمعروف اذا علم انهم يسمون
 الرجل اذا كان بصوم ويطهر بالنس باليد والادب فذكره بما فيه لا يكون غيبة
 وانه اخبر السلطان بذلك ليزجره فلما اتم عليه رجل نكروا ووجه العلم عليه
 الاهتمام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة طرد وجه الغضب بغيره كسب حكي عن النبي
 انا حفظ كنت افيته بسلامة اسبلاء رجعت فيها كنت افيته انما الجلب للعلم بالاجرة
 على تعليم التمران وكنت افيته انما ينبغي للعالم ان يدخل على السلطان وكنت انما ينبغي
 لصاحب العلم ان يخرج الى التمران فيذكرهم ليعلموا شيئا فوجت غير ذلك كله مصلحة
 العلم واجبة ولو بسلم وحقبة ومهنية وهي معاونته الاقارب والاهل اليهم
 وكذا لطف بهم والمجاسنة اليهم والمكاملة معهم ويزور ذوالالارام غيباً فانه بالعلم
 ذلك يزد الغنة وتجايل يزور اخرا بانه كل جمعة او شهر ويكون كل قبيلة وعشيرة

مطالع علم الكلام

ان يذكره

مطالع علم الكلام

بداية

واحدة في التناص والتطامير على منسوخهم في المطايع ولا يبر بعضهم حابة بعض
 لانه القبطية في الحديث صلة الرحم تزيده العزم وفي حديث آخر لا ينزل الملكة على قوم
 منهم فاطم رحم وفي بعض الاحاديث انه انما يقبل منه وصل رحمه ويقطع من قطره
 في الذخيرة انما يعلم منقحة الايمان وبيان خصائص اهل السنة والجماعة في علم الامور
 والسلف رحمهم الله تعالى في ذلك تصانيف ومختصرات يقول امره ان الله تعالى به يقبله
 وما يملك عند شتمه عن فدا اعتقد ذلك بقلبه واقر به لانه ايمان
 صحيحاً وكان مؤمناً بكل وقية اذا قال الرجل لا ادري ارجح ايماناً ام فحداً
 خطاً الا اذا اراد بغيري انك كنه يقول كنه نفيس لا ادري ارجح اخطم
 لا تترك في ايمان او قال يا مؤمن انما الله هو كما فرانا انما يا مؤمن فقال لا
 ادري اخرج من الدنيا مؤمناً لا يكون كفواً وفي الخطب ما في بلفظة الكفر عليه
 انما كفو ان كان عن غفلة لا يترك انما يكفر وان لم يعنفه او لم يعلم انما لفظ الكفر
 ولكن انما باع اخصاً ففقد كفر عن عامة العلماء ولا يذير بالجهل فانه لم يكن بهذا
 في ذلك بانه اراد ان يلفظ الكفر في جمل من لفظ الكفر فانه اراد ان يقول كفى
 انك توحداي وما يندكان توخرني على انما اعد فلا يكون وفي الاجتناب في محمد
 ايضا انما اراد ان يقول اكلت فقال كبرت انما لا يكفر قالوا هذا محمول عليه
 وبما به لوح فاما الكفر فلا يصدق وفيه اخص الكفر اوهم به فلو كان كفواً لم يكن
 طائفاً وقلبه مطمئن بالايمان فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لانه الكافر غير
 بما ينطق به فاذا انطق بالكفر كان كافراً عندنا وعند من تخرج كذا في الخطب
 سب الاجناس من علمه انما خبره بالكفر كان كفره كافراً وتكلم بكلمة الكفر

نظر في خطيبا لشيخنا قويدا

هذا الذي استشهد به في كتابه

وضحك غيره يكفر الضاحك لما ان يكون الضحك ضرورة بان يكون الكلام مضحكا ولو كان
 بها غير ذلك وقبل الغوغ ذلك منه فقد كفر واذا الرضا بكفر نفسه كذا بالانفاق واما الرضا
 بكفر غيره فقد اختلف فيه وذكر شيخ الاسلام خواجه زكريا بن محمد بن ابي اسير انه اذا كفر
 الغير بما يكون كافرا اذا كان يستجبه الكفر او يستحسنه لما اذا لم يكن له ذلك لكنه
 اهل الموت او القتل على الكفر لم يكن كافرا بشرط ان يكونوا باطعية حتى ينتقم الله منه فخذوا
 كفرا وفيه ما لم يزل قوله تعالى ربنا اظهر على اعدائنا من كل فجوة وسد على قلوبهم فلا يؤمنوا بشيء
 ما ادرينا وجه هذا اذا دعا على ظالم وقال يا نبي الله صلى الله عليه وسلم انا قد سلبت الله
 منك الايمان وكجوته فلهذا انه كان مراده ان ينتقم الله منه على ظلمه وابتدائه اخلو
 قال صاحب الدرر فوجدنا على الرواية علمه بحقيقة ان الرضا بكفر الغير كفر غير
 تفصيل وفيه خطر بباله سيما نوجب الكفر ان تكلم بها وهو كاره لذلك لغيره
 وهو محض الايمان وما اعتقد اخلال حراما او بالعلم بكفر اذا كان حراما لعينه
 واذا كان كافرا لغيره لا يكفر وانما اعتقده وانما يكفر اذا كان حراما ثابتة بدليل قطعي
 وانما لو كان باجرا لا حراما فلا وقد استوفى الكلام في هذا الباب في النواحي فلي
 الطالب ان يراجعها ويتبعني للمسلم يتقود هذا الدعاء صباحا ومساء فانه
 العصمة على الكفر بدعاء سيد البشر عزم اللهم اني اعوذ بك من ان اسرك بك
 شيئا وانما اعلم واستغفر كما لا اعلم انك انت علام الغيوب ثم اذا
 لم يمسك الله وجوه توجب الاكفار ووجه واحد يمنع عيل العالم الى ما يمنع من الحج
 الوجوه على الواحد لانه لا يخرج لانه لا ينع بكثرة الادلة ولا احتمال انه اراد الوجه الذي
 لا يوجب الاكفار ثم ألمر طوره العنادي انه نوبة الياس مقبولة دونه ايمانه

اعني المحرمة عين ذلك في كتاب
 الحشر والاشهاد وغيره واما حرام لغيره
 كما قال الغير في الحرام لغيره الا قبل هذا
 الحشر حرام يكون حراما باطلا قاسم الحلال
 على الحال اي انما حرام وانما قبل المصلحة
 حرام معناه منشا والمحرمة الح
 نوضح

الكل

هذا الذي استشهد به في كتابه

دونه ايمان الياس لانه الكافر اجنبية غير عارف بانه تكا وابتداء ايمانا وغفرا
 والفاشي عارف وحال حال البقاء والبقاء سهل ثم الابتداء والديزل
 على قبولها مطلقا اطلاق قوله تكا وهو الذي يقبل التوبة عن عبادة
 وفي الفتاوى انه لا يوجب التوحيد في كماله اذ قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا
 قال محمد رسول الله يصير مسلما او قال دخلت في دين الاسلام اما اليهودي او النصراني
 اذ اقالها اليوم فلا يحكم باسلا لانهم يقولون ذلك فاذا استغفرت
 بقول محمد رسول الله اليكم فلا يدل هذا على ايمانه ما لم ينضم اليه بغيري فاما هو
 عليه واذا قال النصراني استشهدنا لا اله الا الله واعتبره عن النصرانية
 لا يحكم باسلا لجواز انه دخل في اليهودية او اليهودي يقول ذلك ايضا
 وانه ناد وقال دخل في دين الاسلام نال الاحتمال وكذا اذا قال اناسلم
 لم يكن مسلما لانه معناه اناسلم للحق وكل ذي دين يزعم انه دينه لذلك
 وعن الامام رحمه الله اذا قال نصراني او يهودي اناسلم او سلمت يمين
 اي شيء يريد ان قال اردت به تركت دين النصرانية او اليهودية او
 بدين الاسلام صار مسلما وانه قال اناسلم في ديني لم يكن مسلما وانه لم
 حتى صلي جماعة كانه مسلما وانه مات قبل ان يكتم او يصلي لم يكن مسلما
 وانه قال لو شئني استشهدنا لا اله الا الله او قال شهدنا محمد رسول الله
 صار مسلما لانه منكر للاعتراف جميعا فبانه شهد دخل في دين الاسلام
 ونصراني تنازع في شهادته فقبل ان يباع المسلم لانه النصراني فقال
 النصراني اناسلم لا يصير مسلما الا اذا قال اناسلم مثلك قالوا ينبغي ان يصير

من يقر بالتوحيد اي ما عدا اليهودي
 والنصراني فان حكم ما يحكي بعينه هذا وان
 كذا لو قال ابتداء محمد رسول الله صح

هذا الذي استشهد به في كتابه

لغات اللغات

والكلام بالعقد اعم الى العقد ودرجات العقد من العقد الى العقد

卷之四

ثم **باب النكاح** لما فرغ عن الكراهية والاستحسان شرع في النكاح
لأنه مادة يستحسن واخرى يكره واختلف في مناهة ليلة واحدة وجب
المحيط وتبعه صاحب الكافي وسائر المحققين أنه النكاح ولو لم يشرع في
أن العتور نكاح الاباء والجدوة الارامل النكاح اي تضم جميع النساء
سوى النكاح نكاحا لما فيه من ضم اصد الزوجين الى الآخر شرعا ابا وولدا
او عند احتج صار ابيه كصراعي ثاب وزوجي خفي ومعناه شرعا
عقد موقوف ملك **المنفعة** اي قبل استمتاع الرجل بالمرأة وهو خراج
عن البيع فانه عقد موضوع ملك اليقين وأنه ينفع في بعض الصور ملك
المنفعة فلا حاجة الى زيادة قولنا في قلها كما زيد في الزباية اخذ اراعي
العلمان والبايهم فان تمكينا ليس سببا ملك المنفعة التي هي الوطء
والمراد بالعقد المأصل بالمصدر وهو ارتباط اجزاء التعريف الشرعي بالاجزاء
المرتبطة بخوز وجب وتزوجت وكذا البعت واشترت فان النكاح
عقد قبل بعض المركبات الاخبارية انما يثبت اذا وجد وجزمه
معنى شرعي ينسب عليه حكم شرعي مثلاً اذا قبل زوجت وتزوجت وعقد
معنى شرعي هو النكاح ينسب عليه حكم شرعي هو ملك المنفعة وكذا اذا قبل
بعث واشترت وعقد معنى شرعي هو البيع ينسب عليه حكم شرعي هو
ملك اليقين والبايهم **اللفظ** **الاثبات** ومعناه من العلاقة القوية
حيث لا يختلف عنه المعنى لانه الاثبات **الاجابة** معنى بلطف بقرينة في الوجود
واريد بها الاجاب والقبول ولهذا اطلق النكاح ما ينشأ على العقد
انه العقد موضوع للنكاح شرعا كما عرفت فظهر انه العلم ملك المنفعة
ليست ضللة للوضع بل للناية فكما قبل عقد موضوع لم ينسب عليه ملك المنفعة
وانما هنا عللاً اربعاً الفاعلية المتعاقدة والمادية الاجاب والقبول والقوة
الارتباط والغائية الاستمتاع هذا تحقيق ما ذكره صدر الشريعة وأنه كان

المعبد
التي في سنة مسجد
معه روضه
منعقدة بالاعمال
على

ووقع صاحب المحيط الخ وفي المبر وشمال البصرين وغلام ثعلب علي الكوفي فقرأ فيه عبارة علي بن ابي طالب والظاهر ان هذا هو الذي مر عليه في قوله قال ابن سعد ان العترة فنزل الامام في الفتوة الارامل البنات الالوي جمع ايهم وهذا الذي لا نزاع له والظاهر لا يقال رجل ايم وامرأة ايم ايضا فكانت اوشيا سوادا فانه تزوج من قبل ايم ولم يتزوج كذا في عراج الاسماء ورجل اربيل وامرأة كرملة وهذا الذي لا نزاع له واجمع اربيل كذا في عراج الاسماء والظاهر ان جمع يسيم كالا بنامه ولم يخذ المصطلح في ذلك على هذا القول الا انه كدر في هذه رعاية البياض وتبع هذا والصيغة الاصح البتة البتة بضم الباء وكسر الهمزة وسكون

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

[illegible][illegible][illegible][illegible]

قوله وتبين انوارها بذلك اثر الجوار والمجور متعلق بالاقرار مترابط بين الفعل والمفعول التبيين وان

قوله كونه وتلك اعترض عليه بأنه ليف يتعقد النكاح بلفظ
الهيئة والفرقة تقع به اذا قال الزوج لاحرائه وميت ^{نفسك}
لك واجيب ^{بانه} منقوض بلفظ التزوج فانه النكاح يتعقد به
بالاتفاق مع انه اذا قال الزوج لاحرائه تزوجني ولو لم
الطلاق المطلق ثم قيل ويمكن اجواب بوجه آخر وهو
انه يقال انه الهيئة انما تكون في الحفاظ الطلاق
اذا صدرت من الزوج والكلام فيما صدرت
من المرأة ثم قيل وقد يجاب ^{بالجواب} انما يقال الكلام
فيما اذا كان في الكذب متباينين ^{بالحقيقة} ليس لذلك
اشترط ^{والجواب}

وانه اقرا الزوج انها امرأة كبره فذلك نكاحا رخصت اخوارها بذلك ^{الطلاق} وقسم
النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرا بغيره لم يكن فانه كذب محض ^{اعمال} ولا ينفقه
ايضا ^{بما يقضى على} وهذا انه لا يذكر العاقدان شيئا من الكجاب والعتول بل
نرا فيها في قدر غير المهر ويصدق الزوج او وكيله وماخذة المداوة او وكيلها
وتسلم المداوة نفسها وانما لم ينفقه به مبالغة في ضيائه ^{بما يقضى على} الا في بيع عمر الزناك
واخر ما شانا وبنفقه به البيع اذ يرضى هذا المعنى ولهذا قال بعضهم ينفقه به
في حبس النفيس وانما يقع بغير النكاح والزوج وما وضع ^{تلك}

العين كناية عن ملكية وصحة وسبق وشراء فلا يصح لفظ الاجارة
 والاعارة لانها وضعت للملك الحقيقي لا الخلفي فلا يصح لفظ الوصية لانها
 وضعت للملك بعد الموت وفي غاية البيان هذا اذا ثبتت الوصية
 بما بعد الموت او اطلقت واما اذا قال وصيت بانيته فلانة لك
 الا انه بخبر لم يشهد وقال الرجل قبيلت يكون نكاحا وفي التنازع انه
 لفظ موضوع للملك العين فيعقد به النكاح اذا ذكر المهر والقبالة
 بشرط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر او لولا لم يتحقق الرضا منه
 اطرافين فلا ينعقد النكاح وقد عرفت انه لا ينعقد بالكتابة في الحاضر
 فلا بد من سماع العيادة وبشرط البصا **حضور حزين او حر وحزين**
مكفين معين معا قولهما وقبل الشرط حضورا لا يدين لا سماعها
 والصحيح هو الاول فلا ينعقد بحضور الاصبين ويثبت بين لم يثبتا كلاهما
 ولا ينعقد بحضور الشكاري اذا اتموا وان لم يذكروا البتة الصحيح وان يسمع
 احدا لا يدين فاعيد على الآخر فسمعه وونه الآخر لم يسمع الا في رواية
 عن ابن بكير استخفا اذا اخذ المجلس وكوا احدهما اتم فاحاد عليه
 عليه حتى يسمع ثم يجز ولم يسمع احدهما كلام الزوج والاخر كلام المرأة
 ثم اعيد وانكس السماع لم يجز عن العائمة واجاز ابو بعل انه اخذ المجلس

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

قال لا والله اني قد كنت
في الصورة من ايام
الاولى

[illegible]

التي تخرج من معصرة السمك والخطاة لا ذكون ايضا وقد اغفلت كما يغفلون في السر والعلانية على ما ينبغي
منضطر الحمار

صورت اولی شفا قندانی و یا قندانی شفا رضا و الدین الموحی جانیور
 صبا و الدین الموحی جانیور بصورة ثانیة رضا و الدین الموحی جانیور
 الرضا بالفتح مق اللین من اللدی لغة و سترعا مصی لیبی رضیا من ثدی الادیة
 فی قیمة سبب احتمیه به اجزیة الثانیة بنشور العظم و انبات اللحم کالاجزیة
 بالاعلاق فی حرمة المصاهرة ^{الحی علی}
 نیمیة الرضا و یذا یشمل انما کنت الاخت مثلاً یشمل النبت الرضا
 للاخت النسبة و النبت النسبة للاخت الرضا جیة و النبت الرضا
 للاخت الرضا جیة و حریم البیة تزوج اصل حزینة و انما علت و اصل حسنة
 شهوة و مانعة و ما یطری فی ذکره و المنظر بشهوة البیة فی الدلی
 و لو کان نظره من زواج او ما یحی الرضا جیة الی الدلی و حریم البیة تزوج
 فروعتن اذ بانها ثبت حرمة المصاهرة عندنا طلاقاً فلی لا
 البیة تزوج المنظر الی خیر الداخل من امرأة او ما یحی البیة نکاح
 یعنی اذا نظر الی خیر الداخل من زواج او ما یحی البیة نکاح و اما اذا نظر
 الی امرأة او ما یحی البیة الداخل بالانکاح لیس نکاحاً لکذا فی قنای و امر
 قاضی خان و اختصاصه فیل ام امرأة ثم امرأة مالیه فیها عدم الشهوة و فیما
 اراد امس ام امرأة ما یحرم ما لم یجاء الشهوة لانه یقبل النکاح غالباً یکون
 غیر شهوة و المعافاة بمنزلة التقبیل کذا فی قنای قاضی خان و ما دون
 تسع سنین شیئة فانه یثبت تسع سنین قد کون من شهوة و قد لا یكون
 فانه یختلف یفطم النجیة و صغیراً و اما قبل بلوغها تسع سنین فلا یكون من شهوة
 و به یعنی کذا انما یحرم تزوج اصل حزینة و کونها کذا حریم جمع نکاحاً
 و عده ای فی النکاح و العدة و لو كانت العدة من طلاق یا بن و فیها طلاق
 الشاخص و جمع و لیس بکلیت من قوله بین امرأتین متعلق بالجمع انیهما تزوجت
 و لا یخل له الا انه یمنع من جمع بین امرأتین فی النکاح بانه یشترک
 بعقد او معتدین او بتزوج احدیهما عن الاخری سواء كانت العدة
 غیر یائس او رجعی و انما یطایرهما ملکوتین لا یمسح بینهما یفطم الی قطعه الرحم
 او المعادات معنایة بین الضرائر فاجتمع بین امرأة و بنت و بها الذی
 کانه لا یقبل اذ لا قرابة بینهما و لا رضاع فانه یثبت الزوج لو فرضت
 ذکراً کانه ابن الزوج و هو حرام اما امرأة الاحقر لو فرضت ذکراً فلیحرم

[illegible]

ای الکاح
فی الدار

في هذا الموضع من الكتاب
 الذي هو كتاب الفقه
 في معرفة النكاح والطلاق
 والحكم في ذلك
 وهو من كتب الفقه
 في معرفة النكاح والطلاق
 والحكم في ذلك
 وهو من كتب الفقه
 في معرفة النكاح والطلاق
 والحكم في ذلك

8

قوله ولا اضع قدمي الى الحسب قبل عباد الله العار فيه الا انا الى الحسب قبل انظر هذه التفسير والى

والاضافة نعم الذي يطرد في هذه الاما ذرية الجوارح بصورة الاضيق ايضا وان كانت الاصناف لا يصح
التعليق او في الجملة لانها تدعى بالاضيق وانما خبر بان ذلك سيمر بطريق صحيح وقوله عموما في الجوارح
وهو قوله لا يملك فليست الا بالاضيق الجوارح في الجملة لانها تدعى بالاضيق وانما خبر بان ذلك سيمر بطريق صحيح وقوله عموما في الجوارح

قوله لا تقرأ التعليق بالشرط تختص استعاطا اه لتعليل لعدم صحة التعليل
الثاني قيل معنى اختصاصه بما عدم صحة ما ليس منها به كما هو الحكم في جميعها
منها كما ذكر صاحب الدرر فقال كانه التعليل لا يصح وانما هو التعليل
الاصح قال في المصباح المفسر حرمت الشيء تحكما وبالمعنى
عليه لا يصح التعليل بالعام كخالف الصفة والاول جمل
بما لا ينافي له في الاستدلال بهما مثل الجرم والديوان ولا يجوز دخولهما
حلله **رواية** **والمأخوذة** **في علم** هذا عند المجتهد وهو قول ابو يوسف الاول
وفي رواية الاخر وهو قول محمد لا يسهل الوصل وهو قول ابن قتيبة لا يصح افتراض
حجة اذا شهدت وكذا في قصاص كما اذا شهد انهم عبيد وكفار ولا يصح ما روى انه
ربلا انما هي على اربعة اقسام **حجة** بين يدين على من ادعى عنه خفي على ذلك
فقال المأخوذة انه لم يكن ثمة **حجة** بين يديه **حجة** بين يديه **حجة** بين يديه
ولو لم ينفذ النكاح لا جازا بما طلبت **الفتح** **فان قيل** **الشرط** مثل ان يقول النسبة
انه دخلت الدار زوجات فلانا وقال فلانة تزوجتها فانه التعليل لا يصح
وانما يصح النكاح لا تقرأ التعليل بالشرط مختص بالانكاحات المحضة التي
يخفى ما كالمطلاق والعتاق ولا يتعداها والنكاح ليس منها **ولا انما**
الامر المستعمل مثل ان يقول في المحرم مثلا تزوجها فلانا في الصغير
وقال فانه قبلتها **يصح** **النكاح** **ويقبل** **الشرط** **دونه** اي دون النكاح
الا انه يجوز **الشرط** **كائنا** **تعلق** **في** **العمادة** **غرض** **جميع** **النوازل** **التعليل**
النكاح بشرط معلوم كالحال يجوز ويكون خفي بانه قال الاخر وزوجه شيئا
فقال انه تزوجها قبل هذا فانه في نفسه يكون صدقه انما طلب فقال ابو البت ان
لم يكن تزوجها فانه في نفسه تزوجها كمنك وقيل الاخر وظاهره انه لم يكن
زوجه ينصفه هذا النكاح لانه التعليل بشرط كائين يكتفي فيكون تبخرا
في بانه خفي في نفسه **باب** **الولي** **والعهد** **الولي** **شرط** **النكاح**
في المفسر والمجذون **والرفيق** **لانه** **علة** **الاجتناب** **اليه** **المحرم** **وهو** **موجود**
فيهم **ولما** **علم** **من** **كونه** **الولي** **شرط** **صحة** **النكاح** **في** **الصغير** **وكونه** **عدم** **استراط**
في صحة العقد **النكاح** **اضداد** **هم** **فرع** **عليه** **قوله** **ينصف** **نكاح** **حق** **مكافئة**
اي عاقلة بالغة بكرة كانت او شيئا **بل** **الولي** **فانه** **اتحة** **المكافئة** **اذا** **ادت**
تفها فنصف البجينة واي يوكف ينصف وفي رواية غير اب يوكف لا ينصف
الابولي وعصم ينصف موقوفات على اجازة الولي وعمل كذلك وان قيل لا ينصف

[illegible]

صارت بالابن فلا ولاية له على ما المكونة وعلى العتق من العتق كالاحتساب
 حيث لا ولاية له على احتساب المكونة على تيب المات اربعه اجزاء
 سفل ثم الاصل وهو الاب وأجد ابوه وأنه خلا ثم الاب ثم أم ثم الاب
 ثم ابن الاب ثم ابن الاب ثم ابن الاب ثم ابن الاب ثم ابن الاب
 ثم ابن الاب ثم ابن الاب ثم ابن الاب ثم ابن الاب ثم ابن الاب
 الاب **باب** اي لا بعد محجوب بالاقرب بشرط حرية وتبني فلا ولاية
 للعبد وصغير ومجنون على غيرهم اذ الولاية على الغير فرع الولاية على نفسه
 ولا ولاية له على نفسه فلا ولاية له على غيره **باب** في حق مسلم
 ارادت التزويج **باب** في حق مسلم قوله تعالى ولو يتبعك الله لكافين على المؤمنين
 سبيلا وكذا الولاية لمسلم على كافر وسبني انه يقال لا يكون مسلم
 سبدا مية كافرة او سلطانا ذكره الزيلعي ثم اي الولي لمسلمه المكونة
 الام ثم الاخت **باب** ام ثم الاب ثم **باب** في حق كافر
 ثم مولد المولادة وهو من لا وارث له والى غيره على انه ابي جني فارت عليه
 وانه مات بميراثه له ثم السلطان لقوله صلح عليه سليمان والى من
 لا ولي له ثم قاضي كتيب في منشوره اي كثره المعنى في قبل السلطان فالت
 اي تزويج من لا ولي له الا بعد اركونه للولي الا بعد التزويج **باب** في حق كافر
 غيبة منقطعة منسوبة بعضهم بان يكون في بلد لا تصل اليه التوافل في السنة
 الامرة واحدة وهو اختيار القدرودي وقيل اذ في منه السفر فيسقط
 القصر او ليس لا في منه السفر ثمانية فاجتبه الادوية وهو اختيار القاض
 ابو علي النخعي وسعد بن معاذ المروزي وصدر الامام البيهقي
 والعبد شهيد عليه القنوي كذا في الكافي وقيل لم ينظر الكفو في طلب
 اجير منه اختاره شمس الامنة الحنفي حيث قال لا يلزم انه اذا كان في موضع
 لو انظر حضوره او استطاع رايه بغير الكفو الذي حضره فالغيبة منقطعة

ذكره كان الولي

والاولا لانه ولاية نظرية ولا نظرية القاء ولاية حسيه ولا بطلان لونه
 بين ما ثبت الولاية لما بعد اذ ازوجها ثم حضر الاقرب ليس له ان يزوج
 لانه العقد عقد بولاية تامة وقد حصل العترة على الاصل بعد حصول العترة
 بخلاف **باب** في حق صغير او صغيرة او وكيل رجل او امرأة او ولي العبد
باب في حق لم يثبت واحد منهم عند ابي حنيفة لكونه اقرا على الغير الا ان يشهد
 اثنان او يزوج النكاح او يدرك الصغير او الصغيرة فيصده او يصدق
 الموكل او العبد وعندهما يصدق بلا شهود وتصديق وصورة انه يدعي
 عند القاضي رجل على الصغير انه زوجه منه والاب به بين يد القاضي
 فانه لا ينفذ بالنكاح ما لم يثبت الزوج بينه وبينه ثم على ادعاء
 وينقض ما في الصغيرة حتى تنكح النكاح فينقض عليه البينة او تدرك الصغيرة
 فيصدق في الرجل والاب في ينفذ بالنكاح **باب** في حق المامة فانهم لم يزوجوا
 على المولى اذا اقر بنكاح امته بعد ما ادعى رجل نكاحها بغير نكاحها بغيره
 وبينة لانه يترفع عنه لانه نكاح نكاحه بغيره وبغيره بغيره فانك
 نفسه ففقد ما فرغ غدا على شرع في العترة فقال الكفاة هي لغة كونه الشيء
 نظرية كونه في النكاح بين الرجل والنساء للزوج النكاح خلافا لما في
 نساء العرب فانهم يسمون ابائهم **باب** في حق القاء بعضهم لقوا
 لبعض والعرب بين ما سوا قريش القاء قبيلة لقبيلة وليسوا بقبيلة
 لغرض والموالي يعني العجم سمو بذلك لانهم نصر والعرب على قتال اهل
 الحرب والناصر يسمونهم قال تعالى وانه الكافرين لا يؤمنون الا بالفساد
 رجل الرجل امر لا يعتبر بهم وليسوا بقبيلة للعرب ويعتبر ايضا **باب** في حق
 مسلم يبيع لغيره الذي اب واحد منه اي الام والابوان
 فيه كما يار يعني كانه له ابوان في الاسلام فهو كونه له اباء وفيه التزويج
 يقع بالابوين فلا يعتبر الزايد ويعتبر ايضا **باب** في حق كونه

قوله في التزويج بالابوين اذ بالابوين الا في تزويج زالت ما اذا شهد
 عليه في حق كافر بغير ابي حنيفة فانه لا يزوجها الا في حق كافر
 قوله في حق كافر بغير ابي حنيفة فانه لا يزوجها الا في حق كافر
 قوله في حق كافر بغير ابي حنيفة فانه لا يزوجها الا في حق كافر
 قوله في حق كافر بغير ابي حنيفة فانه لا يزوجها الا في حق كافر

قوله في مكانه لا يطلق عليها احد غيرها فانها قاله الكافي والكاظم الذي يصح في المخلوطة انه ما ينفذ
 قوله اول ما يطلق عليها احد لطلقة قال الزيني وكذا في المخلوطة على سطح الدار
 فذكره في المتن مطلقا قالوا اذا لم يكن على حوائطها سائر المخلوطة قوله سائر المخلوطة
 كذا ذكره القدر في شرحه على فاسد ما له شراد في المجلد والحق ان قوله لا يكون موقفا على
 اذا كانت في المخلوطة وما ذكره صاحب الدرر
 بهذا ذلك العكس عني
 المتسمى بعد العقد ولا الزائد على المتسمى بعده بل يجب المنفعة في الاول ونصف
 المتسمى عند العقد في الثاني **بسيط الزيادة** في الثاني وفي متعلق
 بقوله لا ينصف وانما لم ينصف لان المتعين للوجوب بالعقد وهو
 هذا المثل في ذلك لا ينصف فكذا ما زل من لانه وانما ينصف الزائد
 لكنه الطلاق قبل الدخول فانه كل الم ستم بالعقد فيطلق الطلاق قبل الدخول
 حتى لو كان بعد وجوب الزيادة المتسمى **بسيط الزيادة** ارجح للمراعاة من
 مثله **عنه** اي عز وجل لا المهر بغيره وانما لا يطلق عليها احد لطلقة وكونه
 مبتدأ وجبه قوله الا في كالوطى والمراد باجماعها بحيث لا يكون موقفا
 عاقل في مكانه لا يطلق عليها احد غيرها فانها لا يطلق عليها احد لطلقة وكونه
 الزوج عاقل ما بان امراته **بما** مانع وطى حيا او طلق او شرعا الاول كونه في
 لاحد من متبع الزوج والى الثاني كونه في فاسد ولا ينافيه كونه مانعا شرعا
 ايضا والثالث كونه لغرض او قبل وصوم فوض وهو صوم رمضان
بما لو كان في كونه موكدة للمهر وكان الزوج **بسيط الزيادة** او حيا او ميتا
 في الاصح او صائم نذر في رواية والصلوة حاله صوم رمضان
 المخلوطة مع صلوة الغرض كما في الصوم النورس ويكون صحيح في الصلوة
 النفل كما في الصوم النفل **بسيط الزيادة** في كماله ما ذكره في
 المخلوطة مع صلوة الغرض او فائدة اجتنابا لتعقيم النفل **بسيط الزيادة** في كماله ما ذكره في
بسيط الزيادة في كماله ما ذكره في
 ثم طلقا قبل الدخول رجوع عليها بحسب ما ان لم يصل الى الزوج عين
 ما استوجب بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به نصف المهر والمقبوض
 ليس بمهر بل عوض عنه لانه المهر دين في الذمة والمقبوض عين فصار حصة
 المقبوض كسنة مال الغرض من الزوج في سلامة نصف المهر ولم يملك قبل الرجوع
 وكذا اذا كان المهر موكدا او مؤثرا فخر في الذمة لانه ايضا دين غير معين
 الاردم

قوله في مكانه لا يطلق عليها احد غيرها فانها قاله الكافي والكاظم الذي يصح في المخلوطة انه ما ينفذ
 قوله اول ما يطلق عليها احد لطلقة قال الزيني وكذا في المخلوطة على سطح الدار
 فذكره في المتن مطلقا قالوا اذا لم يكن على حوائطها سائر المخلوطة قوله سائر المخلوطة
 كذا ذكره القدر في شرحه على فاسد ما له شراد في المجلد والحق ان قوله لا يكون موقفا على
 اذا كانت في المخلوطة وما ذكره صاحب الدرر
 بهذا ذلك العكس عني
 المتسمى بعد العقد ولا الزائد على المتسمى بعده بل يجب المنفعة في الاول ونصف
 المتسمى عند العقد في الثاني **بسيط الزيادة** في الثاني وفي متعلق
 بقوله لا ينصف وانما لم ينصف لان المتعين للوجوب بالعقد وهو
 هذا المثل في ذلك لا ينصف فكذا ما زل من لانه وانما ينصف الزائد
 لكنه الطلاق قبل الدخول فانه كل الم ستم بالعقد فيطلق الطلاق قبل الدخول
 حتى لو كان بعد وجوب الزيادة المتسمى **بسيط الزيادة** ارجح للمراعاة من
 مثله **عنه** اي عز وجل لا المهر بغيره وانما لا يطلق عليها احد لطلقة وكونه
 مبتدأ وجبه قوله الا في كالوطى والمراد باجماعها بحيث لا يكون موقفا
 عاقل في مكانه لا يطلق عليها احد غيرها فانها لا يطلق عليها احد لطلقة وكونه
 الزوج عاقل ما بان امراته **بما** مانع وطى حيا او طلق او شرعا الاول كونه في
 لاحد من متبع الزوج والى الثاني كونه في فاسد ولا ينافيه كونه مانعا شرعا
 ايضا والثالث كونه لغرض او قبل وصوم فوض وهو صوم رمضان
بما لو كان في كونه موكدة للمهر وكان الزوج **بسيط الزيادة** او حيا او ميتا
 في الاصح او صائم نذر في رواية والصلوة حاله صوم رمضان
 المخلوطة مع صلوة الغرض كما في الصوم النورس ويكون صحيح في الصلوة
 النفل كما في الصوم النفل **بسيط الزيادة** في كماله ما ذكره في
 المخلوطة مع صلوة الغرض او فائدة اجتنابا لتعقيم النفل **بسيط الزيادة** في كماله ما ذكره في
بسيط الزيادة في كماله ما ذكره في
 ثم طلقا قبل الدخول رجوع عليها بحسب ما ان لم يصل الى الزوج عين
 ما استوجب بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به نصف المهر والمقبوض
 ليس بمهر بل عوض عنه لانه المهر دين في الذمة والمقبوض عين فصار حصة
 المقبوض كسنة مال الغرض من الزوج في سلامة نصف المهر ولم يملك قبل الرجوع
 وكذا اذا كان المهر موكدا او مؤثرا فخر في الذمة لانه ايضا دين غير معين
 الاردم

ولا

قوله في مكانه لا يطلق عليها احد غيرها فانها قاله الكافي والكاظم الذي يصح في المخلوطة انه ما ينفذ
 قوله اول ما يطلق عليها احد لطلقة قال الزيني وكذا في المخلوطة على سطح الدار
 فذكره في المتن مطلقا قالوا اذا لم يكن على حوائطها سائر المخلوطة قوله سائر المخلوطة
 كذا ذكره القدر في شرحه على فاسد ما له شراد في المجلد والحق ان قوله لا يكون موقفا على
 اذا كانت في المخلوطة وما ذكره صاحب الدرر
 بهذا ذلك العكس عني
 المتسمى بعد العقد ولا الزائد على المتسمى بعده بل يجب المنفعة في الاول ونصف
 المتسمى عند العقد في الثاني **بسيط الزيادة** في الثاني وفي متعلق
 بقوله لا ينصف وانما لم ينصف لان المتعين للوجوب بالعقد وهو
 هذا المثل في ذلك لا ينصف فكذا ما زل من لانه وانما ينصف الزائد
 لكنه الطلاق قبل الدخول فانه كل الم ستم بالعقد فيطلق الطلاق قبل الدخول
 حتى لو كان بعد وجوب الزيادة المتسمى **بسيط الزيادة** ارجح للمراعاة من
 مثله **عنه** اي عز وجل لا المهر بغيره وانما لا يطلق عليها احد لطلقة وكونه
 مبتدأ وجبه قوله الا في كالوطى والمراد باجماعها بحيث لا يكون موقفا
 عاقل في مكانه لا يطلق عليها احد غيرها فانها لا يطلق عليها احد لطلقة وكونه
 الزوج عاقل ما بان امراته **بما** مانع وطى حيا او طلق او شرعا الاول كونه في
 لاحد من متبع الزوج والى الثاني كونه في فاسد ولا ينافيه كونه مانعا شرعا
 ايضا والثالث كونه لغرض او قبل وصوم فوض وهو صوم رمضان
بما لو كان في كونه موكدة للمهر وكان الزوج **بسيط الزيادة** او حيا او ميتا
 في الاصح او صائم نذر في رواية والصلوة حاله صوم رمضان
 المخلوطة مع صلوة الغرض كما في الصوم النورس ويكون صحيح في الصلوة
 النفل كما في الصوم النفل **بسيط الزيادة** في كماله ما ذكره في
 المخلوطة مع صلوة الغرض او فائدة اجتنابا لتعقيم النفل **بسيط الزيادة** في كماله ما ذكره في
بسيط الزيادة في كماله ما ذكره في
 ثم طلقا قبل الدخول رجوع عليها بحسب ما ان لم يصل الى الزوج عين
 ما استوجب بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به نصف المهر والمقبوض
 ليس بمهر بل عوض عنه لانه المهر دين في الذمة والمقبوض عين فصار حصة
 المقبوض كسنة مال الغرض من الزوج في سلامة نصف المهر ولم يملك قبل الرجوع
 وكذا اذا كان المهر موكدا او مؤثرا فخر في الذمة لانه ايضا دين غير معين
 الاردم

وان لم ينفذ او قبضت نصفه فوجبت الكل او بائني او عرض المهر
 قبل القبض او بعد فلا ينفذ انما وجبت قبل ان يقبض شيئا منها طمعا
 قبل الدخول لم يرجع الزوج عليها بشئ او سلك له عين ما يستحقه بالطلاق
 قبل الدخول فلا يستوجب عليها شيئا لفرغائه انما هذه السكينة حصلت
 بسبب غير الطلاق ولا يملك بالطلاق الا السكينة عند سلامة المقصود وكذا
 لو قبضت حصة مائة ثم وهبت الالف كلمة المقصود وقبضه او وهبت البقية
 في فريضة الزوج ثم طلقا قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ ايضا اذ وصل العين
 ما يستحقه كما لو قبضت اكثر من النصف كسنة او وهبت البقية ثم
 طلقا قبل الدخول فعنده رجوع عليها بماية وعندهما ثلثمائة ولو قبضت اقل
 من النصف ما ينفذ مثلا لا يرجع بشئ عليها عند رجوعها بماية وكذا
 لو تزوجها على ما يتبعين بالتعيين كالعرض فوجبت نصفه او كل قبضة
 او لانه طلقا قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ لانه حصة سكة نصف المقصود
 بلا عوض منه جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه لانه ما يتبعين
 فكما ان الموهوب عين المهر فسلم له مقصوده بكل حال فلا يرجع بشئ
 بل كما بالف على انه يخرجها عنهما او لا يخرجها عنها او يملكها على النصف
 انما اذا كانا دون النصف انما يخرجها عنه او لا يخرجها عنها او يملكها على النصف
 يتزوج عليها وتقام اي فاما يملك بالف انما اقام وبالعين انما اخرج فاما
 الالف والآخر المثل اما الالف في صورة الوفا والمثل في صورة
 عدمه فله المهر صلح للمهر وقد تم رضاها به واما المثل في عدمه فتارة
 يشبه ما لا يقبض فعند فوايه يقدم رضاها بالالف فيكمل مهرها
 هذا عند الحجة فعنده الشرط الاول صحيح لا الثاني وعندهما الشرطان صحيحان
 وعند فاسد انما كان لا يرد المهر الى سكة الاخرة وهي قوله بالف
 انما اقام فانه اذا فرجا وجب مهر المثل لكنه اذا كان اكثر من العين لم يجب

والمهر
 والمهر

ماؤز

[illegible]

۵۷۹

20

مؤلفه في ترتيب على الثابت من جهة واليمين الكسور على

بالرجوع ونحوه ان لم يوجع كله وانما اجل كله او جعل منه على ما شرط حتى كان له ان يفسد
 نفسه الى استيفاء كله فيما اذا اجل كله وليس له ان يفسد ما فيها اذا اجل كله
 لانه النسخ اعم من الدلالة والنفقة عطف على قوله منعه ان ينفق بنفسه
 والسفر والرجوع من بيت زوجة الحاجة ولا زيادة اهلها بل اذنه متعلق
 بقوله السفر ما لم يقضه كله لانه متى حبس بنفسه المسكن وليس له حق
 الاستيفاء قبل الايفاء وبقرابة بلارضا بعد اذنه ان يفسد ما فيه
 او قد يوجب كسرها لقوله كما سكت من بيت حيث سكته وقبل لا اى
 لا بقرابة الى بلد غير بلد لانه القربة توفى وبه ينشأ الحق به النفقة
 ابو الليث واختاره ابو القاسم الصغار ونسبها فيما دون مدته
 امر من السفر اتفاقا اذ في قري المص القرية لا يتحقق القرية اعلم انه المهر المذكور
 هنا ما توفى به تجب له فيه لا يكون الا ان يفسد نفسه فيها فتوفى ما فيه
 الى الميسرة او الموت او الطلاق لانه المتعارف كالمشروط وذلك
 يختلف باختلاف البلدان والازمان والاشخاص وهذا اذا لم يفسد
 على التجبيل والتأجيل واما اذا انصت على تجبيل جميع المهر او تأجيله فهو على شرط
 كما ذكره الزيلعي اختلفا في المهر ففى اصله تجب مهر المثل بينه قال ابو الزين
 لم يسم مهر وقال الآخر قد يسمه فانه اقام البينة قبلت والاختلاف المذكور
 فانه نكل ثبت دعوى التسمية وانما عطف كجب مهر المثل قال ابو القاسم التسمية واما
 عليه تجب بغيره ان لا يكتف لانه لا يكتف في النكاح فوجب مهر المثل اقول فانه
 بحت لانه لم يسم مسئلة النكاح بل هو مسئلة المهر وفيها اختلاف
 بالاجماع والجب انما المقص قاله اوائل كتاب الدعوى وكذا في النكاح
 اذا ادعت مهرها وقال الشافعي ثمة ان ادعت المهر في النكاح فليكن
 المال كالمهر والنفقة فانكر الزوج كلف فانه نكل بغيره المال فاذا صح
 ذلك لم يصح ما ذكره بهنا وفي قدره ان كان اختلافهما في قدره

قوله النفقة ونحوه انما اذا انصت نفسه باقتدارها
 النفقة لا يثبت ما يشترط لانه الاختصاص بين الزوجين
 النفقة لها لانها مشتركة كما في الكافي

قوله انما لا يثبت النفقة لانه لا يثبت ما يشترط لانه الاختصاص بين الزوجين
 النفقة لا يثبت ما يشترط لانه الاختصاص بين الزوجين
 النفقة لا يثبت ما يشترط لانه الاختصاص بين الزوجين

فادعى

قوله النفقة ونحوه انما اذا انصت نفسه باقتدارها
 النفقة لا يثبت ما يشترط لانه الاختصاص بين الزوجين
 النفقة لا يثبت ما يشترط لانه الاختصاص بين الزوجين

فادعى انه تزوجها بالف وادعت انه بالعين حكم مهر المثل في ان اقام النكاح قبل
 من شهد له مهر المثل بمبينة اراء كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج او
 اقل منه فالقول للمبينة وانه كان مساويا لما تدعيه المرأة او اكثر منه
 فالقول لا مع مبينة وادعى برهنة قبل سداد مهر المثل له او لا لانه المرأة
 تدعى الزيادة فانه اقامت بينة قبلت وانه اقام الزوج قبلت ايضا
 لانه البينة لقبول لرد البين كما اذا اقام الموقوف بينة على رد الوديعة الى
 المالك قبلت وانه برهنة بينة من لا يسهل له ان يقبل بينة انه شهد
 مهر المثل له وبينة انه شهد له لانه البينات شرعت لاثبات فلت
 الظاهر واليمين لا ينافي الاصل والاصل في النكاح كونه مهر المثل فادعى
 خلافة بينة اولى وانه كان مهر المثل بينهما مخالفا فانه خلفا او برهنة
 به انما مهر المثل وانه برهنة احد ما قبل برهنة واطلقت قبل الوطى عطف على قوله
 خام النكاح حكم منعه المثل اراء كان منعه المثل متساوية لنصف ما يدعى الرجل اقل
 منه فالقول وانه كانت متساوية لنصف ما تدعى المرأة او اكثر منه فالقول
 لا وانه اقام بينة قبلت وانه اقاما بينة انه شهد له وبينة انه شهد له
 وانه كانت امر منعه المثل شيئا مخالفا وبعد اي بعد النكاح وجبت اى
 منعه المثل وموت احدهما كجهنهما حكما اى احوالهما كاجابات حال جهنهما
 حال قيام النكاح في الاصل والقدر لانه مهر المثل لا يسقط اعتباره بموت احدهما
 الاثرى اى الموقوفة مهر المثل اذ مات احدهما وبعد مدهما ففى الاصل والقدر
 القول لورثة عند تجبيله ولا يحكم مهر المثل لانه اعتبارا ويسقط عنه بعد موتهما
 وفى الاختلاف فى اصل القول المذكور التسمية عنده ولا يقضى منه الا ان
 يقوم بينة على مهر مستمر اذ لا حكم لمهر المثل عنده بعد موتهما كما حرر وعندهما قضى
 بمهر المثل كما في حال الحيوة وبه يفتى قال من يخاف هذا كله اذ المثل لم يفسد
 فانه سلبت ثم وقع الاختلاف في الحيوة وبعد ما فانه لا يحكم مهر المثل بل يقال

لا انا اني نعتي ما اخذت والا تكن عليا بالتعارف في التجل ثم يعمل
 في الباقي كما ذكرنا لاننا لم نعلم نفسها الا بعد قبض شئ من المهر عادة ذكره
 الزمعي بعت اليها شيئا ثم اخذت مهرية وقال هذا قول له مع
 بمينة انه لم يكن لا بينة لانه فكانه اعرف بجملة التملك كما لو اكر التملك
 اصلا وكما اذا قال ودعتك هذا البتة فخاله بل ومهية له ولانه الظاهر
 شاهد له لانه اداء المهر واجب والا بهداه يتبرع والظاهر انه يسئل في
 استحقاق الواجب عن قيمته الا فيما هيئ للكل فانه الظاهر المهية للكل
 كالتبرع والحق المشوي لا يكون مبرا جبال لانه الظاهر به بكنة قاله قولها
 فاما سائر الاموال فتد يكون مبرا وقد يكون مهية فالبينة البيان خطب
 ثبت رجل وبعث اليها شيئا ولم يزوجها ابويا فخاله بعت المهر شيئا
 اربعين فاما وانما تغير بالاستعمال لا يملك عليه قبل المالك فلا يلزم
 في مقابلة ما انتقص يستعمله شئ او قيمته كما كانا معا وضعت ولم يزوج
 فجاز الاسترداد وكذا اكل ما بعت المهر شيئا لم يزوج مهية وهو قائم في ذمها
 والمستهلك لانه قبض منه الهبة رجل زوج ابنته وهاهنا كانت فزعم
 ابو يمان ما وقع اليها من امانه وانما لم يهبها وانما اعادها فبها قول
 قول الزوج وعلى الاب البينة لانه الظاهر ان المهر لزوج لانه في الظاهر ان
 الاب اذا زوج ابنته مضع اليها بطريق التملك والبينة الصحيحة ذلك
 انه يشهد عند التسليم الي البنت انه انما اعطيت منه الاموال البتة
 عارية او بكتب نسخة معلومة ويشهد البنت على قرار ما اخرج في مهية
 النسخة ملكة والبرقارية منه في يد ركنه هذا يصحح للعنف
 لا لا حجة الجواز انه اشترى هذه الاشياء في حالة الصغر فبهذا
 الاقرار لا نصير للافتقار بنية وبها لا تملك والاجتيا ان يشترى ما في
 هذه النسخة بثمن معلوم ثم انه البنت بتزوجه عن الثمن كذا في المادة

المهر

رأى

بكنة في ذمته او حرمية ثم اراد ان يزوج بمهية او دم او مخرجها او مهر
 بكنة في المهر بكنة المهر لانه في كل منها يرجع للاعتقاد وهم وهاهنا
 انه النكاح في هذه الصور جازعهم فوطت او طلقت قبله او قبل الرطل او ما
 الزوج عنها فلا مد لها ان النكاح صحيح ولا يجب المهر بهذا المذهب وهو قولنا
 احسين واما في الذميين فلا مد لها انه دخل بها او مات عنها زوجا والمتعة
 انه طلقتا قبل الدخول بها وهو قول الشافعي ايضا وقال زفر لا مد للمنفق في المهر
 ايضا لانه اخطأ عام والنكاح لم يشرع بغير مال ولما انه اهل ارب غير مكرهين
 احكام الاسلام ودلاية الاثر في منطقة البتة الدارين بكنة اهل الذمة فانه
 احكام الاسلام جارية عليهم ولا يجب فيه انه المهر مضع فانه والكافر غير مخاطب به
 بخلاف سائر الاحكام فصح النكاح لانا انما انكره وما يدعون ولم يجب
 المهر كما ذكرناه وانما يجب المهر او ضرر مدين فاسما او سلم اصدقا فاما هو المهر
 وفي غير المتدين فبما يخرجه من ارضه فبما اذا كان المهر مخرجا او مدرا مثل مهية
 ارضه او مخرجه لانه المهر عندهم مثل كائن عندنا فلا يملك اخذها فاجاب البينة يكون اعراضا
 عن المهر واما المهر من فرائد القيمة عندهم كانت عندنا فاجاب البينة لا يكون
 لمرضا عنه فبما يخرجه من ارضه عن المهر من نكاح الرقيق والكافر وقت
 نكاح الرق هو المملوك كلاً او بعضاً والرق هو المملوك كلاً والمكاتب
 والمذنب والامنة وام الولد باذن المولى متعلق بقوله وقف وهذه العبارة الحسن
 في عبارة الكفر وحل لم يجب نكاح العبد لانه جازع لكمة موقوف انه اجاز امر
 المولى فعند امر النكاح فانه رد بطل فاقبحوا به ارضه لانه كان المهر والنفقة حلالا
 امر على الرق وغيره وبمذنبهم سقط امر المهر والنفقة لغوا في الاستيفاء
 والمهر على الرق بعد العتق ان كان المهر بغير الادب وان كان به ارضه لانه متعلق
 المهر برقبته امر الرق ودفع الضرر عنها فانه ذمته ضعيفة فلو لم يتبين برقبته
 لتضررت بخلاف اذا تزوج بلا ذم مولاه ودخل بها جئت لا يباع به بل يلب

يعني اخذت
 الخنزير
 وحببت
 له

بعد العتق كما اذا اراد المولى بالدين باقاره فبيع فيه المهر متى اراد ان لم يقرب منه
 لم ينع تأنيلا بل طهرت ببقائه بعد العتق لانه بيع كبيع المهر وبيع فيه الى النفقة
 سارا لانما تحت سعة فعتق فلم ينع البيع بالجميع هذا اذا تزوج العبد
 باجنتيه واما اذا تزوج المولى امته فاختلف المثل فيه منهم من قال
 ببيع المهر ثم سقط لانه وجوبه حق الشرع ومنهم من قال لا يجب بحالة
 وجوبه للمولى على عبده لا فضا به ايجابا له عليه اقوال بوجه القول الثاني
 انه النقل المفيد لوجوب المهر لا يتنازل العبد وهو قوله تعالى اهل لكم
 ما وراء ذلكم ان يبتغوا ما مولاكم فان هذا اخطا به لربا بالاموال والعبد
 ليس ملك للمال والاحزان امر المكاتب والمذنبين بعبادته في المهر
 والنفقة لانها لا تجعلان النقل في ملك المالك مع ابقاء الكفاية
 والتدبير وبكسب عطف على قوله برقبته بعد ما فصل كسبه من ربي
 التجارة فانه فيها مقدم على دين المهر ان ثبت المهر باقرار المولى
 وانه ثبت بالبينة سوي المداة الفراء في مهرها كذا في التحفة
 قوله اي قول المولى لعبده الذي تزوج بلا اذن مطلقا رجعية اجازة
 لانه الطلاق الرضي لا يكون الا في نكاح صحيح فيكون اجازة لا فولا طهرتها
 او قارنها امر لا يكون اجازة لاحتمالها الرد لانه رد هذا المعقود
 بتمس طلاقا ومناقضة وهما سبق كمال العبد ثم ردوه او يردونه فكان
 احمل عليه اول والا ذمة للعبد بالنكاح ببناء وللقاسد ايضا امر كما
 تبنا وللعبد بهذا على حقيقته وقال لا يتنازل الفاسد وشره ان خفف
 فغير في امرين ذكر الاول بقوله فبيع المهر بانه وطنا بغيره اذا
 تزوج امرأه نكاحا فاستاد وفضل بالزم العقد عنده في الحال فبيع
 فيه وعندهما لا يابط الا بعد العتق وذكر الثاني بقوله ولو ملكا تابنا
 او اخر بعدد ولو محببا وقف على الا ذمة بينه اذا تزوج امرأه نكاحا

لا ينع من الشراء والطلاق دفع به الشراء كذا في المحققين

في المهر ما اذا اراد المولى ان يبيع المهر في بيعه

قوله وسات المداة غرامة قال صدر الشريعة اي ان يبيع العبد نفسه بغير غرامة والمداة باحقة فتأخذ حصة من ثمنه كانه امرأه قبل من ماله
 او سواها اما اذا كان تابنا فعلا تأخذ بحصة ما زاد عن قوله مثل هذه الصور بعد زيادة من صاحب المهر على كلام
 الكافر قبل يداخره من ثمنه المولى بامته انتهى قد سبق انه فيه قولين ويكون بناء هذا الاثر على القول الآخر على كسبه من

نكاحا فاستاد وفضل حاجته الى الا ذمة عندها حتى لو ملكا تابنا او ملكا لغيري
 بعد ما محببا فعتق عندها ولم ينع عنده بل وقف على الا ذمة زوج عبده ما فزوا يدونا
 صح وسات المداة غرامة ارغما بالعبد من مهره كذا في النكاح فلاته
 ينع على ملك الرقبة فيجوز تخفيفها واما المهر فلاته لانه كلما سبب الامر قوله
 وهو صورة النكاح لانه فيه مشروع بلا مهر في مثل هذه الصورة ولو تزوج المولى
 على اكثر من مائة الف دينار بطلت بعد استيفاء الغرامة كدس الصحة مع دس
 من زوج امته لا يجب البتة وهي في نكاح بنينا وبين زوجها ولا يستخذما
 مصدر بزيادة منزلا ونوبات كذا اذا ميات له منزلا والمولى وانه لم ينع له
 منزلا تستند اليه البتة لتكتمه فيها واذا لم يجب فعتقه امرأه مولاها وانما
 لم يجب لانه حق المولى اقرب من حق الزوج لانه يملك ذاتا ومناقضا بخلاف
 الزوج ولو وجب البتة لبطل حقه في الاستخدام وحق الزوج في الوطى لا يبطل بانكاح
 او بقاء الزوج انه مطلق بالكن يجب با ارب البتة النفقة والسنة على الزوج
 لانه ذلك جزاء الاجتناس وصح الرجوع بعد ابراء اراد استخرا ما بعد كبتونه
 فله ذلك لانه حقه لا يقطع باحالا بقاء بالنكاح وسقطت النفقة به اي الرجوع
 لما رانا جزاء الاجتناس فاذا زال سقطت ولو خدعته بلا استخدام امر لو خدعت
 المولى بلا استخدام بعد كبتونه لا ينفذ النفقة من الزوج وله اجبار عبده وامته
 على النكاح من الاجبار منها فذا نكاحه عليها بلا رضاهما وعندها في الاجبار
 في العبد وهو رواية على حقيقته واي يكره وانما حاز لانه مملوكة رقبته ويدها
 فيملك عليه كل تصرف فيه صيانة ملكه ويمنع المهر بقبوله امر المولى امته
 قبل الوطى متعلق بالنقل بهذا على حقيقته وقال لا ينفذ اعتبارا بموتها
 جفت انفسها فانه المقتول متب باجله ولا يبي حقيقته انه المولى ان ينفذ المعقود عليه

ولو خطا به

اعققت عنه بالف فاعققت النكاح وكذا الوفاة رجل نكحت امة لولاءها عتقها
عنه بالف فعتق الامة ونكحت النكاح وليست في المسئلة الاولى المهر لا حالة
وجوبه على عبدها ولا يستعقل في الثانية وعند زوال نكاح النكاح لعدم الملك ومقتضى
اختلاف انه البدل اذا ذكر ثبت الملك بالانقضاء وعندنا فصار كما لو نكحت
بعده منه بكذا ثم اعققت عنه وقول المولى اعققت بمنزلة قوله بعته منك واعققت
عنه فاذا ثبت الملك الانقضاء في النكاح وزوال بقوله لا انقضاء
فلا يثبت الملك فلهذا النكاح عنده ونكاح تفتت في الاصول والولاء لها بدل
ويستعقل عن كنفارها ان كانت كنفارنا معتقة ولو تركت امة البدل ان لا تقول
بالف لم يثبت النكاح لعدم الملك والولاء لانه المعنى هذا المعنى ومحمد
ثم لما فرغ من نكاح الرقيق شرع في نكاح الكافر فقال سلم المنزوجة بغير شهود
او في عتق كافر معتق ذلك اخر اعليه ولو كانا ار المنزوجة بلا شهود او في
نكاح كافر الذماء اسلما محرمين او اسلم احد الحرمين او ترافعا ارعضا امرها النسا
وبها حل الكفر فرق بينهما لعدم المحلنة للمحرمية وبإرجاع المحل لستوى قبل الذماء
والنساء بخلاف ما مر وبما رقت احداهما لا ابي لا يفرق اذ ابرأه احداهما لا يبطل
حق الآخر لعدم التنزه احكام الاسلام وليس صاحبه ولاية التنزه بخلاف ما اذا اسلم
لانه الاسلام يعلو ولا يعلى الولد يبيع خير الابوين وبها فان كان احداهما مسلما
فالولد مسلم او كتابيا والآخر مجوسيا فهو كتابي لانه انظر له وهذا اذا اختلف
الدار بانه كانا في دار الاسلام او في دار الحرب او كانا الصغير في دار الاسلام واسلم الوالد
في دار الحرب لانه خيا من الاسلام حكما واما اذا كانا الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام
فاسلم لا يتبعه ولده ولا يكون مسلما او لا يمكن انه يجعل الوالد في اهل دار الحرب
بخلاف العكس فذكر الزنطن والمجوس ومثله كالروثي وسائر اهل الشرك ثم في النكاح

۱۲۱

اذ لم دين سماوي وقوم مؤمنون لهذا أبوكل ويحمله ويجوز نكاح من لم يدين
 المجوسي شرحة اذا ولد بينهما ولد يكون كتابيا تبعا وفي اسلام احد الزوجين
 المجوسيين او امرأة الكتابي يرض الاسلام على الآخر فان سلم فلهما والافرق
 بينهما بعد الاباء هذا احسن من قول الكثرة اذا سلم احد الزوجين يرض الاسلام
 على الآخر لانه يستقيم في المجوسيين اذ باسلام احدهما مطلقا يغرق بينهما بعد
 واما اذا كانا كتابيين فانه اسلمت بعرض عليه السلام وانه اسلم لم يعرض كتابيا
 لجواز زواجهما للسلام ابتداء وكذا اذا كانت كتابية والزوج مجوسي فاسلم لما
 ذكرنا واما بآية طلاق الابا واما تبينه اذا افترق القضي بينهما فانه كانه الاباء
 من طرف الرجل كانه التفرق طلاقا وانه كانه من طرف المرأة كانه منسحا لا طلاقا
 لانه الطلاق من الرجال النساء ولا حرج في هذا ايرانا الا للتمطوة لانه تمطوة
 فترت المبطل قبل نكاحه البطل فاشبه الرودة والمطوعة واما في صورة ابار
 الزوج فانه كانت موطوءة فلا كل امره والا فتنفضه لانه التفرق هنا طلاق
 قبل الدخول ولو كانه ذلك اير اسلام احد المجوسيين او امرأة الكتابي منه ابي
 في دار الحرب لم تبين حتى تبين ثلث قبل اسلام الآخر لانه الاسلام ليس سببا للفرقة
 وعرض الاسلام متقدرا لقصور الولاية ولا بد من الفرقة دفعا للفساد فاقنا شرطها
 وهو مفق الحيف مقام السبب كما في خبر النبوة وانما قلنا او امرأة الكتابي لان السلم
 اذا كانه الزوج وهي كتابية منها على نكاحها اسلم زوجه الكتابية لم تبين او كونه
 التفرق با ابتداء فالسما وادلى تبين الدارين سبب الفرقة لا السبب كونه
 احدهما ابنا مسلما او ذميا او اسلم او عقد عقد الرمة في دارنا او سبي او دخل
 فيها وقعت الفرقة بينهما ولو سبيا معا لم تقع وعندنا في سببها السبب
 لا التبائن فان كل من عقد حامل ما حرت من دار الحرب ابنا مسلما او ذميا او سلمت

بسم الله الرحمن الرحيم

المصنف والمحرر والمترجم والمصحح والمطبع

قوله والتمسوا العلم بالفقه لانه قوله فيك والوالدات يضعن اولادهن
حولين كالميلين كجوز عند البضا على منة يخافان لبعنة الرضاع
وان

[illegible]

لوگوں کی

لأن الجماعة كلها محبة بل يستحق
حقها بخرقة ويجب دأته أحيانا ولا يبلغ
مدة الأيام الأبرضاها ويؤمر المتعبد بضمتها
أحيانا وقدره الطياري بيعوم وليته من
كل أربع الحرة وسبع لامة ولو تضررت
من كثرت جماعه لم يكن الزيادة على قدر
طاقتها والراي في نفس المقدار القاصي
بما ينطق طاقتها وزاد الحنفية

واما المملوكات فالف مشهور انه لا قسم
فيهن لكن وجدت في القنيه ان
رجال له زوجة وجارية تبست
عند الزوجة خمرا ليل من الاسبوع
وليلتين عند الجارية الخ جلي

[illegible]

قواماً، و زحمت و فداى دین در برابر سبب مصلحت و طمأنینه، اما منتقل حکاماً از این مصلحت

لا ان الكراهة في ذوات الحيض لنقوم بجعل وهو منقود هنا وذكر الثالث بقوله
وثالث مبتدأ خبره قوله الاتي بدعي او ثلثان بكرة او مرتين في ظاهر لا رجعة فيه
او واحدة في ظاهر وطلبت فيه او واحدة في حيز موطوءة بدعي لانه محال
للحسن والاحسن فلا بد ان يكون بدعياً صحيحاً والاصح وجوب الرجعة في الاخرة
اي المطلقة في حالة الحيض عملاً بحقيقة الامر ودفعاً للمصيبة بالقدرا الممكن
برفع اثرها وهو العدة وعند بعض ما يجنب بسببها فاذ اظهرت طلقاً انشاء
والا مسكاً قال لموطوءة حال كونها من حيض طلقاً ثلثاً للثبوت
بلائنه او نذر ان يقع عند كل طهر طلقة يقع عند كل طهر طلقة لانه مطلق مبتدأ
الكامل وانما قال من حيض لانا انه كانت من ذوات الاشهر يقع للحال
طلقة وبعد شهر لغير ذلك الاحمال انه لم يكن له شية او نذر كذلك وانما كانت
غير موطوءة وخفت للحال طلقة ثم لا يقع عليها قبل التزوج شية لانه نذر بهن
الكلام انت طالق ثلثا لوقت السنة وان لم ينجب في غيرها وقت السنة لعدم
العدة الا ان ينوي الكل اي وقوع الكل الان او ينوي واحدة عن كل شية يقع
ما نوي لانه جعل كلامه لانه شية وقوعاً اذ وقوع الثلث حكمة عرفية
بالسنة لا ان يقع كلامه لانه شية بنصف الى الكامل كما هو هو
وقوعاً وايضا عاين طلاق كل زوج عاين بالجماع او بعد لقائه عليه ولم لا يملك
العبد والمكاتب الا الطلاق ولو لم يكن فان طلاقه صحيح لا اقراره بالطلاق او
بازلا وهو النذر لا بقصد حقيقة كلامه او شبهة خفيف العقل او سكران زائل
العقل فان طلاقه مرقع وكذا اخلعه اعتاقه او اخرسه البنات هذا اذا
ولد اخرس او طري عليه وقام رايه لم يدم لان طلاقه باثارة المهرودة فانه
اذا كان له ثارة تعرف في نكاحه وطلاقه مبرور شرعاً في كونه من الناطق

قوله من حيض لان الحيض من ذوات الاشهر يقع للحال
قوله من ذوات الاشهر لان الاشهر من ذوات الاشهر يقع للحال
قوله من ذوات الاشهر لان الاشهر من ذوات الاشهر يقع للحال

قوله من ذوات الاشهر لان الاشهر من ذوات الاشهر يقع للحال
قوله من ذوات الاشهر لان الاشهر من ذوات الاشهر يقع للحال
قوله من ذوات الاشهر لان الاشهر من ذوات الاشهر يقع للحال

الحق

سخت كذا في الكافي او سائياً بانه اراوا فيقول سبج الله مثلاً فخر
انت طالق تطلق لانه صحيح لا يحتاج الى اثبة فلا يقع طلاق المدل ان يطلبنه
امارة عبده لانه ليس بزوجه والمجنون والصبي لقوله صلح عليه السلام كل طلاق جائز
الا طلاق الصبي والمجنون والمبرم ثم قال برسام بلس الباطلة معروفة كاجنون
والقمل عليه والمعنونة من العتية وهذا خلاف العقل كسب بخلط كلامه في شبهة بكرة
كلام العقلاء ومرة كلام المجانين والناقم وانما لم يقع طلاقهم لعدم تمثيرة او العقل لهم
اذا ملك احداهما ارضا الزوجين الاخر كله او بعضه بطل النكاح لانه المالك لثبته
تناق في ابتداء النكاح فيمنع بقاءه ولو حررت المرأة زوجها المملوك حين ملكته
فطلقها في العدة وخرجت احرية فمزاها لم يملكه ثم خرج زوجها مملوكاً فطلقها في
عدتها الفاء ارا الطلاق اريد في افعال لا يقع الطلاق في المستلبين واقعة
ار الطلاق اريد في افعال لا يقع الطلاق في المستلبين واقعة
عدده بالنسبة فطلاق احدة ارجع طلاقاً ثلثه فحراً كانه زوجاً او عبداً
وطلاق الامة اثنان فحراً كانه زوجاً او عبداً ومنع الطلاق بلفظ العنق
منه اذا حال حرة اعفيتك تطلق او نذر او دل عليه احوال او اقال المالك
لا تعني لان ازالة الملك اتم من العتية والاولى لازمة للثانية فلا يقع
استفارة الثانية لثابتها ولا يملك العتية الا في طلاق نوعاً صحيحاً
وكنايته الصحيح عند الصوابين باظهار المزاوية طهرت من صاير مكشوف المزاوية
بجيش يسبق الى فهم السمع مجرود النكاح حقيقة كانت او مجازاً صريحاً او لفظاً
لم يستعمل الا فيه كلففتك وانت طالق وطلقة وطلاق قال الشافعي
فانت طلاق والطلاق عرية فانه ههنا لا فاعلم يستعمل الاتي الطلاق يقع
به امر الصريح واحداً قوله انت طالق فاما في البداية اية نعت فخرجت فليس

قوله من ذوات الاشهر لان الاشهر من ذوات الاشهر يقع للحال
قوله من ذوات الاشهر لان الاشهر من ذوات الاشهر يقع للحال
قوله من ذوات الاشهر لان الاشهر من ذوات الاشهر يقع للحال

قوله من ذوات الاشهر لان الاشهر من ذوات الاشهر يقع للحال
قوله من ذوات الاشهر لان الاشهر من ذوات الاشهر يقع للحال
قوله من ذوات الاشهر لان الاشهر من ذوات الاشهر يقع للحال

لا يملك

اول ایلدین دوشنبه

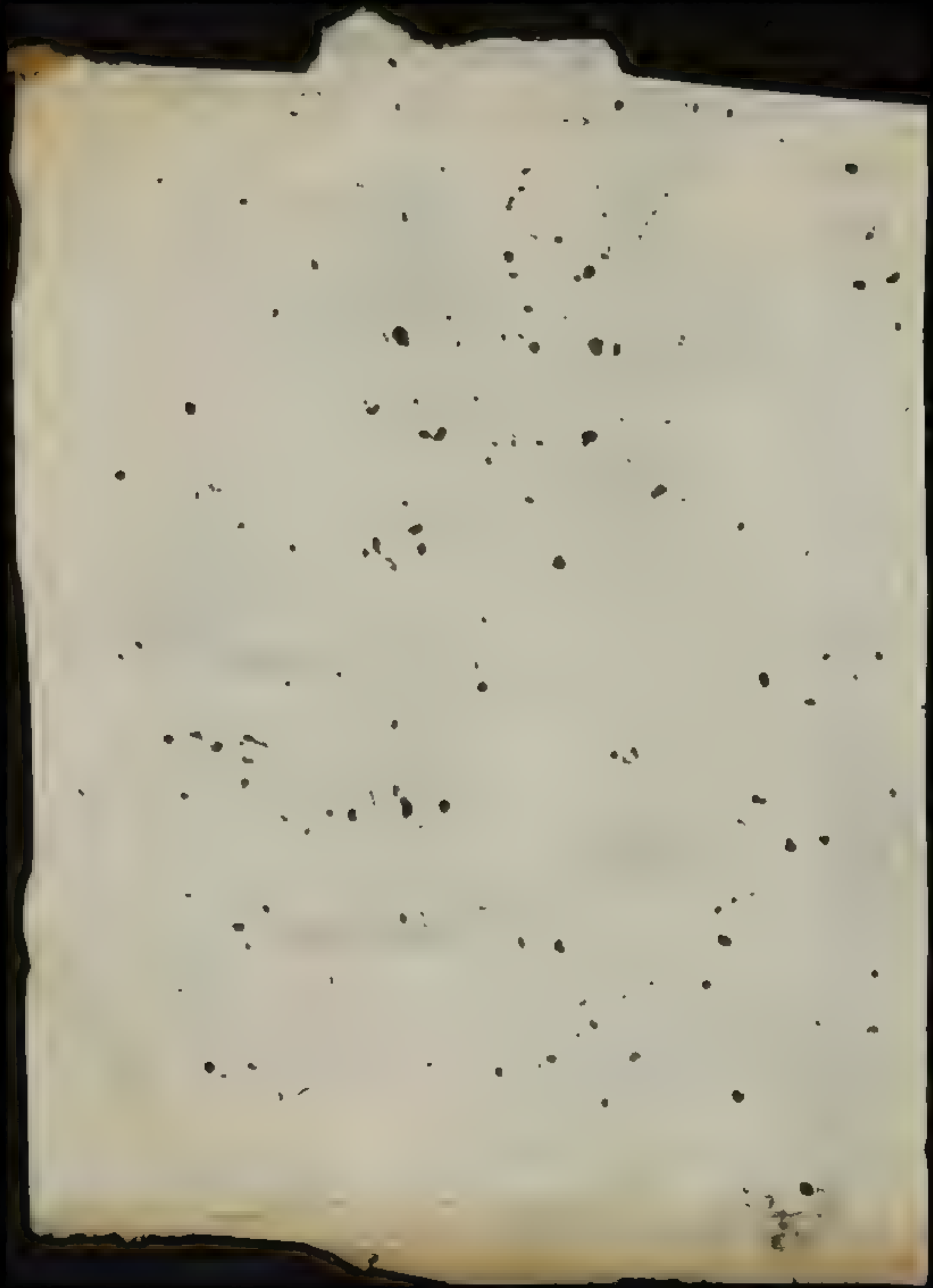
عمل آنرا هرگاه چه یوسه شرط اینست و کله که تا ایند دخی طلاق واقع اوله

ذکر اولست قوالده معاریت فتم اهل ذراصله نه در بین یوریه **جواب** الوب الی جم یوسه
اولسون دیکلک معتم الا فتم الودغم وقت یوش اولسون دیکلک معتم الا فتم الودغم
الودغم وقت یوش اولسون دیکلک معتم الا فتم الودغم الودغم وقت یوش اولسون
اولسون دیکلک معتم الا فتم الودغم الودغم وقت یوش اولسون دیکلک معتم الا فتم
عبادته فتم اولست اوزره کله معتم الا فتم الودغم الودغم وقت یوش اولسون
ایده نکر در معتم الا فتم الودغم الودغم وقت یوش اولسون دیکلک معتم الا فتم

فجر اولست زید اگر فتم فعلی استلوس الوب الی جم یوش اولسون یوسه زید اولست
ایلیوب یوسه زید همدس توج انکله همدس زید یوش اولسون زید همدس توج
توج الی همدس زید یوش اولسون یوریه **جواب** اولان کله الودغم الودغم
معتم الا فتم الودغم الودغم وقت یوش اولسون دیکلک معتم الا فتم

فجر اولست زید بعد کیوم فتم فعلی استلوس الوب الی جم یوش اولسون یوسه زید
اولسون یوسه زید اولست فعلی استلوس الوب الی جم یوش اولسون یوسه زید
یوش اولست فتم وارمیدر **جواب** فتم الودغم الودغم وقت یوش اولسون دیکلک معتم الا فتم

کله الودغم
معتم الا فتم



من قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق انكلمت فلانا فكلتم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها ولو لم تلم ثم تزوج ثم
 لم تلم طلقته ثم تزوج بعد الكلام الملعون كذا القدر ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق
 انكلمت فلانا فتزوج ثم لم تلم ثم تزوج اخر ثم لم تلم لا تطلق الثانية ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق
 كلما كلمت فلانا فتزوج امرأة وكلتم طلقته فان تزوج امرأة اخر ثم لم تلم طلقته المنكوبة الاولى المطلقة
 اخر هذا الكلام ان كانت في العدة ولا تطلق الثانية من قضيته في باب التعلق

زيد مجرد فله فعل اي رسم اليمين واليمين بوشى ما سون ريس بعد فعل مهور او ريس
 صكه هذه نكاح ايوب بوشى اولد قده صكه زينبه نكاح ايليه شعا زينب دغى بوشى
 اولد مرسى جواب ايله علم اولد بوسورن زينك هو نكاح ايتدوك عورت بوشى
 اولد مرسى بوسيله جواب ايله علم اولد اما بوشى اولدانه تكرر نكاح ايليه اولد بوشى اولدانه
 ايل طلاق ايله منكوب اولد سكه الصغر او كعود
 عصى

زيد مجرد ايلين الريفه سنة اي رسم الووب اليمين اوج طلاق بوشى اولد سون ريسه اولد
 ايليه زينك الووب اليمين اوج طلاق بوشى اولد مرسى جواب اولد مرسى بوسيله
 مرسى زينك الووب اليمين بوشى اولد سون ريسه بوشى اولد مرسى بوسيله
 زينبه هذه مرسى نكاح مرسى بوشى اولد مرسى جواب اولد مرسى بوسيله
 اولد مرسى بوسيله نكاح مرسى بوشى اولد مرسى جواب اولد مرسى بوسيله
 اولد مرسى بوسيله نكاح مرسى بوشى اولد مرسى جواب اولد مرسى بوسيله

وَلَيْسَ لِلْكَوْثِ الْخَفِيَّةِ أَنْ يَصْلَحَ مَكَلَّةً
وَلَا يَكُونَ
وَلَا يَكُونَ

مؤله لانه غير مفردة ذاتية وانما مفردة في النطق حقيقة فانه قبل التعليل والطلاق مصدره وانما في اثره لاول فليس ان يجوز التعدد في اثره
كما جاء في الاول كالسهم والانسار فانه في تعدد المصدر الثاني بلا حرة قلنا هذا اذا كان في التعليل صريحا اما اذا كان في اقتضاء فلا يعتبر
تعدده لانه ثابت بالاقضاء ثابت ضرورية والضرورية بعدد مبتدرا على انه لا يتعدى قبول النطق التعدد وعدم قبول الطلاق اياه
كما قال ابرج الاعتناء في قبول النجس والعنى لا يقبله وان

[illegible][illegible]

البر الطلاق الرضى الارث اصلا لا في الصحة ولا في المرض وصديق في نية الزنا
 وبانة يمينه اذا قال انت طالق ونور الطلاق عن وثاق لم يصديق قضاء
 لانه خلاف الظاهر والمرادة كالباضي لا كالحل لما اخرجناه اذا سمعت منه ذلك وشبهة
 شاهد عدل عندها لكن يعتبر نية بينه وبين الله تعالى ولو صرح به ارفا انت
 طالق عن وثاق صدق مطلقا احوال لم يقع في القضاء ايضا شئ لانه صرح بما يجمله
 اللفظ فيصدق وبانة وقضاء وفي نية العمل لم يصديق اصلا لا وبانة ولا
 قضاء لانه لرفع التعبد والمرادة غير مقيدة بالعمل كما ذكر في الصور ورفع
 الطلاق انت الطلاق او طالق الطلاق او طالق طلاقا او طالق تطليقة لكن
 يقع بها ابر بغير الصور واحد رجب انه لم يشهد ونور واحدة لما مرانه ظاهرا المراد
 اوشنتين لما مرانه عدد وحض فلا يتناوله المفرد وانه نوى تمام العدد وهو الثلث
 في احوحة والثثان في الامة صح لما تقرره الاصول في كلف المصدر مفعول لا بد
 على العدد والثلث واحدا اعتبارا من كونه تمام جنس وكذا الثثان في حق الامة
 واما في حق احوحة فقد وحض فلا تقع شيئا ان اخذ الطلاق بها المرادة فلا
 انت طالق مثلا او لا باعتبار به فيها كالرقبة لقوله تعالى فتحرير رقبة والعنق لقوله
 تعالى فطقت اعناقهم لها خاضعين والروح يقال ملك روحه والبدن وبدر
 والفرج لقوله عليه الصلوة والسلام لعن الله الفروج على السروج والوجه يقال
 يا وجه العرب والرائس يقال فلان راس القوم او الوجه شئ من نفسه
 وتعلقها وقع الطلاق خبر الكتولة انه اضاف فانه احوحة الشئ من محل كسره
 المقررات كالبيع وغيره فيكون محققا للطلاق لكنه لا يخرج من محل الطلاق
 فيثبت في الكل ضرورة وانه اضافته الى اليد والرجل والظاهر والبطن والقلب
 لا الا لانتقل اذ لا يعتبر باع الكلى فانه قبل اليد والقلب عبرتهما عن جميع لقوله

[illegible]

تعالى ثبت بدا اليه لرب وقوله عليه السلام على اليد ما اخذت وقوله تعالى
 فانه اثم قلبه وقوله تعالى ما الفت بين قلوبهم ارسبهم ولهذا حال كما ولكن الله
 الف بينهم حبيب بانه لم يعرف استمرار استعمال اللفظ ولا عرفا وانما جاء على وجه
 المندرة حتى اذا كان عند قوم يعبرون به عن كلمة مرفوعة الطلاق اى مفسد كان
 ذكره التليق وتقع بنصف طلقة او ثلثا وفاعل يقع المقدر قوله لانه واحدة
 يعني اذا اطلقها نصف التليقة او ثلثا وقعت واحدة وكذا كل حروف لان
 ذكر بعض ما لا يخفى كذا كلمة وتقع ايضا بقوله انت طالق واحدة الرشتين
 او ما بين واحدة الى رشتين واحدة والثلث اى يقع بقوله انت طالق واحدة
 الرشت او ما بين واحدة الى رشت شيان هذا عند المخرج فان العاية الاولى
 عند نزل تحت المغيب لا الثانية وعند ما نزل الغائبان حتى يقع في الاول
 شيان وفي الثانية ثلث وعن زرارة لا يدخل الغائبان حتى لا يقع في
 وفي الثانية يقع واحدة وتقع بثلاثة انصاف طلعتين ثلاث
 لانه نصف الطلعتين طلقة واذا وقع بثلاث انصاف يكون ثلث طلعتين
 لا نصف الطلعتين بل ثلث طلعتين انصاف الطلعتين بل ثلث طلعتين
 ضروري وتقع بثلاثة انصاف طلعتين لانه ثلثه انصاف طلعتين
 ونصفا فتكامل النصف فتحصل طلعتان وقبل يقع ثلاث لان كل نصف
 يتكامل فتحصل ثلث وبواحدة بالنصب اربع بقوله انت طالق واحدة
 رشتين واحدة انه لم يتوكله صريحا او لور الضرب لانه لا يرب شيان المضروب
 وانه لو رشتين فثلاث لانه محتمل اللفظ هذا الذي ذكرنا كانه في الموطوءة
 وفي غير الموطوءة اى اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة في رشتين
 ونفر واحدة ورشتين تقع واحدة كواحدة ورشتين اى اذا قال لغير
 الموطوءة انت طالق واحدة ورشتين حيث يقع واحدة ولا يقع للرشتين

ثلاث فانه اذا كان عند قوم يعبرون به عن كلمة مرفوعة الطلاق اى مفسد كان
 ذكره التليق وتقع بنصف طلقة او ثلثا وفاعل يقع المقدر قوله لانه واحدة
 يعني اذا اطلقها نصف التليقة او ثلثا وقعت واحدة وكذا كل حروف لان
 ذكر بعض ما لا يخفى كذا كلمة وتقع ايضا بقوله انت طالق واحدة الرشتين
 او ما بين واحدة الى رشتين واحدة والثلث اى يقع بقوله انت طالق واحدة
 الرشت او ما بين واحدة الى رشت شيان هذا عند المخرج فان العاية الاولى
 عند نزل تحت المغيب لا الثانية وعند ما نزل الغائبان حتى يقع في الاول
 شيان وفي الثانية ثلث وعن زرارة لا يدخل الغائبان حتى لا يقع في
 وفي الثانية يقع واحدة وتقع بثلاثة انصاف طلعتين ثلاث
 لانه نصف الطلعتين طلقة واذا وقع بثلاث انصاف يكون ثلث طلعتين
 لا نصف الطلعتين بل ثلث طلعتين انصاف الطلعتين بل ثلث طلعتين
 ضروري وتقع بثلاثة انصاف طلعتين لانه ثلثه انصاف طلعتين
 ونصفا فتكامل النصف فتحصل طلعتان وقبل يقع ثلاث لان كل نصف
 يتكامل فتحصل ثلث وبواحدة بالنصب اربع بقوله انت طالق واحدة
 رشتين واحدة انه لم يتوكله صريحا او لور الضرب لانه لا يرب شيان المضروب
 وانه لو رشتين فثلاث لانه محتمل اللفظ هذا الذي ذكرنا كانه في الموطوءة
 وفي غير الموطوءة اى اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة في رشتين
 ونفر واحدة ورشتين تقع واحدة كواحدة ورشتين اى اذا قال لغير
 الموطوءة انت طالق واحدة ورشتين حيث يقع واحدة ولا يقع للرشتين

لانه واحدة بانه لم يتوكله صريحا او لور الضرب لانه لا يرب شيان المضروب
 وانه لو رشتين فثلاث لانه محتمل اللفظ هذا الذي ذكرنا كانه في الموطوءة
 وفي غير الموطوءة اى اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة في رشتين
 ونفر واحدة ورشتين تقع واحدة كواحدة ورشتين اى اذا قال لغير
 الموطوءة انت طالق واحدة ورشتين حيث يقع واحدة ولا يقع للرشتين

لانه واحدة بانه لم يتوكله صريحا او لور الضرب لانه لا يرب شيان المضروب
 وانه لو رشتين فثلاث لانه محتمل اللفظ هذا الذي ذكرنا كانه في الموطوءة
 وفي غير الموطوءة اى اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة في رشتين
 ونفر واحدة ورشتين تقع واحدة كواحدة ورشتين اى اذا قال لغير
 الموطوءة انت طالق واحدة ورشتين حيث يقع واحدة ولا يقع للرشتين

محل وانه لو رشتين فثلاث لانه محتمل اللفظ وتقع رشتين اى بقوله انت طالق
 رشتين في رشتين بنية الصرب رشتان لما عرفت انه لا يرب شيان المضروب شيان
 اذ لم يكن له بنية وانه لو رشتين فثلاث اى رشتين رشتين رشتين رشتين
 ثلاث لانه محتمل اللفظ وتقع رشتين اى بقوله انت طالق رشتين اى رشتين
 رجبية وقال زرارة بانه لانه وصف الطلاق بالثلاث لانه اذا وقع مرفوع
 ولو قال كذلك لكان باثنا كذا انها قلنا لا بل وصفه بالثلاث لانه اذا وقع مرفوع
 من الا ما كان كذا وصف الطلاق لا يجعل القصر لانه ليس سم وقصر علمه كونه رجب
 وقوله انت طالق كونه وفي مكة وفي الدار تجزى مرفوع للحال لانه الطلاق لا يقتضى مكانا
 ولو وقع به التليق صدق وبانه لا قضاء لانه الاضار خلاف الظاهر وكذا قوله
 انت طالق في ثوب كذا تجزى ولو تكرر التليق لا يصح في قضاء وكذا قوله
 في الظل الشرب وقوله انت طالق اذا وقعت مكة وقوله انت طالق في
 وقوله انت طالق في مكة وقوله انت طالق في مكة وقوله انت طالق في مكة
 للظرف والفعل لا يصلح للظرفية حقيقة فيجوز على معنى الشرط المنكبة بهما
 لكونه كل منهما للجمع فانه المضروف بجامع الظرف ولا يوجد بدون ذلك
 الكثرة وجامع الشرط لا يوجد بدون الشرط يكون بقا على الكثرة وط
 وكذا الظرف يكون بقا على المضروف فتقاربا فجاز الاستحارة وبانت
 اى بقوله انت طالق عند اى عند يقع اى الطلاق عند الصبح كوجود المعلق به
 وصح في الثاني اى قوله في غدرته العصر كونه لغير النهار ومراوده في القضاء
 واما ديانته فيصدق فيها هذا عند اى اما عند ما خلا يصدق فيها قضاء
 ويصدق فيها ديانته واما طالق اليوم عند اى عند اليوم بغير الاول
 ويلحق الثاني بغيره فطلق في الصادرة الاولى في اليوم ويلحق في الثاني

ثلاث فانه اذا كان عند قوم يعبرون به عن كلمة مرفوعة الطلاق اى مفسد كان
 ذكره التليق وتقع بنصف طلقة او ثلثا وفاعل يقع المقدر قوله لانه واحدة
 يعني اذا اطلقها نصف التليقة او ثلثا وقعت واحدة وكذا كل حروف لان
 ذكر بعض ما لا يخفى كذا كلمة وتقع ايضا بقوله انت طالق واحدة الرشتين
 او ما بين واحدة الى رشتين واحدة والثلث اى يقع بقوله انت طالق واحدة
 الرشت او ما بين واحدة الى رشت شيان هذا عند المخرج فان العاية الاولى
 عند نزل تحت المغيب لا الثانية وعند ما نزل الغائبان حتى يقع في الاول
 شيان وفي الثانية ثلث وعن زرارة لا يدخل الغائبان حتى لا يقع في
 وفي الثانية يقع واحدة وتقع بثلاثة انصاف طلعتين ثلاث
 لانه نصف الطلعتين طلقة واذا وقع بثلاث انصاف يكون ثلث طلعتين
 لا نصف الطلعتين بل ثلث طلعتين انصاف الطلعتين بل ثلث طلعتين
 ضروري وتقع بثلاثة انصاف طلعتين لانه ثلثه انصاف طلعتين
 ونصفا فتكامل النصف فتحصل طلعتان وقبل يقع ثلاث لان كل نصف
 يتكامل فتحصل ثلث وبواحدة بالنصب اربع بقوله انت طالق واحدة
 رشتين واحدة انه لم يتوكله صريحا او لور الضرب لانه لا يرب شيان المضروب
 وانه لو رشتين فثلاث لانه محتمل اللفظ هذا الذي ذكرنا كانه في الموطوءة
 وفي غير الموطوءة اى اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة في رشتين
 ونفر واحدة ورشتين تقع واحدة كواحدة ورشتين اى اذا قال لغير
 الموطوءة انت طالق واحدة ورشتين حيث يقع واحدة ولا يقع للرشتين

قوله لا يمتنع ان يتقبل التخيير المحصور كلام واحد وان كان متخييرا لا يكون تعليقا وان كان تعليقا لا يكون تخييرا ولا يلزم
ان يتقبل التخيير لان التخيير خلاف الاصل وانما قوله وذكر اليوم لبيان وقت التعليق وجب ان يكون اذا كان ضارفا
لنفس الطلاق كبقية كونه ببيان الوقت التعليق الا ان يقال وجب جعل اليوم موقفا للحكم العاقل على الالفاء واعترض
بانه لو لم يجعل عند اطلاق الطلاق في وقت التعليق كلام العاقل واجبا بانه انما يقع طلاق فيه يتوقف على ان يكون
وهو يقع الطلاق في وقت واحد مع ان كتاب التفسير في قوله لا يمتنع ان يتقبل التخيير المحصور كلام واحد وان كان متخييرا لا يكون تعليقا وان كان تعليقا لا يكون تخييرا ولا يلزم
تطلق في القدر ويلفون ذكر اليوم فانه اذا ذكر ثبت حكمة تعليقا او تخييرا فلا يتقبل التفسير
بذكر الثاني لان المتعلق لا يتقبل التخيير المتخير لا يتقبل التعليق بخلاف ما اذا
قال انت طالق اليوم اذا جاء عند حيث لا يقع قبل غده لانه متعلق بمجي غده
فلا يقع قبله وذكر اليوم لبيان وقت التعليق انت طالق واحدة او لا
اوجع موقفي اوجع موقفي كقوله الاول فلهذا الوصف من قرن بعدد كان
الوقوع بذكر العدد كحاسب فيلونه الشك في اخلاف الابطاع فلا يقع واما
ان كان في خلافه اخلاف الطلاق الى حالة منافية له لانه موقفي ببيان اهلية الابطاع
وموقفي ببيان محليته الوقوع ولا بد منهما كذا انت طالق قبل ان تزوجك
او امسرتك اليوم لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مالكا له فيه فلفظ
كما اذا قال لا انت طالق قبل ان اخلق او قبل تخليق او طلقك وانا صبي
او نائم بخلاف ما اذا قال بعد ان انت طالق قبل ان تستنكح او انت حراس
وقد استراه اليوم حيث يمتنع عليه لاقراءه ليهجرة قبل ملك الابرى انه من
قال لعبد النضر عتقه مولاه ثم استراه يمتنع عليه لما قلنا ذكره الزيلعي وانه
ثمما قبل امس وقع الا لانه لم ينعقد الى حالة منافية ولا يمكن تصحيح اخبار
غير طلاق نف ولا عن طلاق غير لانها جميعا فتنين الا انه لا قدرة له
على الاستنكاح فتنين الا ان كان حال حال انت طالق قبل موته بشرى
او في اكثر من وقت قبل موته شهرين لم تطلق لانتهار الشرط وانما مات
بعد طلقت لوجود الشرط ولا ميراث لانه العدة قد تنقضي شهرين
بشكات جميعا لانه البعير يشرح اجماع الجبة قال انت طالق ما لم تطلقك او منته
لا تطلقك او منته ما لم تطلقك وكنت طالق لانه اضاف الطلاق الى الزمان
خال عن التعليق وقد وجد حين كنت فانه من مخرج في الوقت لكونه خارجا عن

قوله وكنت قال فيمنع في مخرج الوقت لانه لو لم يكن
بل قال انت طالق موقفي لانه انت طالق في مخرج الوقت
الطلاق فانه لا يقع قوله انت طالق في مخرج الوقت
وهو انت طالق في مخرج الوقت لانه لو لم يكن
المستند اليه ذكر ما يتوقف عليه من مخرج الوقت
مسئلة السكوت حرم

الزمان

قوله لا يمتنع ان يتقبل التخيير المحصور كلام واحد وان كان متخييرا لا يكون تعليقا وان كان تعليقا لا يكون تخييرا ولا يلزم
ان يتقبل التخيير لان التخيير خلاف الاصل وانما قوله وذكر اليوم لبيان وقت التعليق وجب ان يكون اذا كان ضارفا
لنفس الطلاق كبقية كونه ببيان الوقت التعليق الا ان يقال وجب جعل اليوم موقفا للحكم العاقل على الالفاء واعترض
بانه لو لم يجعل عند اطلاق الطلاق في وقت التعليق كلام العاقل واجبا بانه انما يقع طلاق فيه يتوقف على ان يكون
وهو يقع الطلاق في وقت واحد مع ان كتاب التفسير في قوله لا يمتنع ان يتقبل التخيير المحصور كلام واحد وان كان متخييرا لا يكون تعليقا وان كان تعليقا لا يكون تخييرا ولا يلزم

الزمان وما يصحاحيل فيه وكما قال انت طالق انتم اطلقك لا اطلاق السكوت
بل عمدة الكلام حتى عمدة احد ما قبل ان تطلق فتقع الطلاق فيسبب الموت لانه
الشرط فيحقق واذا اودا ما بلانية كانه عنده وقت عند ما وقدر حكمها وانه لو لم
الوقت او الشرط فذلك لا احتمال للفظ كلامها وفي قوله انت طالق ما لم تطلقك
انت طالق تطلق بالاجرة معناه اذا قال لك موقفي لا والعين لا يقع شتان
ان كانت مدخولا بها وهو قول زفر لانه اضاف الطلاق الى زمان خال عن التعليق
وقد وجد ذلك وانه كانه فليلا وهو زمان اشتغاله بالطلاق قبل ان يزوج منه
وجه الاستحسان انه زمان البهر فخر داخل في اليقين والمقصود به ولا يمكن حقيقة الا ان
ذلك القدر على اليقين واصل الخلاف فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس
ذلك كحاسب انما شانه تعالى وفي قوله انت طالق يوم تزوجك فذلك
ليلا حيث بخلاف الامر باليد اعلم انه اليوم اذا قرن بفعل محذورا او كالتنكير
واذا قرى بفعل غير محذورا مراد به مطلق الوقت لانه ظرف الزمان اذا تعلقت
بالفعل بلا لفظ في يكون معيار القول من سنة بخلاف صمت الى سنة فاذا كان
الفعل محذورا كالام باليد كانه المعيار محذورا فغيره او باليوم النهار واذا كان غير
محذورا كرفع الطلاق كانه المعيار غير محذورا فغيره او باليوم مطلق الوقت وتمام حقيقة
في التاميم وهذا وضعا في حواشيه وفي انت طالق شثنين مع غنق سيدك
فاعتق كسيدا له امر للنزوح الرجعة يعني رجل تزوج امته غيره فقال لا يمسسه
العبادة فاعتقها الممل فطلعت شثنين وكان الظاهر انه لا يملك النزوح
الرجعة لانه الشثنين في حق الامه كالممل كونه مملكا لانه اعان في المول شرط
للتطبيق ولا ينافيه لفظ ممل لانه يستعمل في معنى بعد قوله لك فانه مع المسر
فيستعبد عليه فيقع الطلاق وحي حرة فلا يكون تمام طلاقا شثنين بل يكون
طلاقا

قوله لا يمتنع ان يتقبل التخيير المحصور كلام واحد وان كان متخييرا لا يكون تعليقا وان كان تعليقا لا يكون تخييرا ولا يلزم
ان يتقبل التخيير لان التخيير خلاف الاصل وانما قوله وذكر اليوم لبيان وقت التعليق وجب ان يكون اذا كان ضارفا
لنفس الطلاق كبقية كونه ببيان الوقت التعليق الا ان يقال وجب جعل اليوم موقفا للحكم العاقل على الالفاء واعترض
بانه لو لم يجعل عند اطلاق الطلاق في وقت التعليق كلام العاقل واجبا بانه انما يقع طلاق فيه يتوقف على ان يكون
وهو يقع الطلاق في وقت واحد مع ان كتاب التفسير في قوله لا يمتنع ان يتقبل التخيير المحصور كلام واحد وان كان متخييرا لا يكون تعليقا وان كان تعليقا لا يكون تخييرا ولا يلزم
تطلق في القدر ويلفون ذكر اليوم فانه اذا ذكر ثبت حكمة تعليقا او تخييرا فلا يتقبل التفسير
بذكر الثاني لان المتعلق لا يتقبل التخيير المتخير لا يتقبل التعليق بخلاف ما اذا
قال انت طالق اليوم اذا جاء عند حيث لا يقع قبل غده لانه متعلق بمجي غده
فلا يقع قبله وذكر اليوم لبيان وقت التعليق انت طالق واحدة او لا
اوجع موقفي اوجع موقفي كقوله الاول فلهذا الوصف من قرن بعدد كان
الوقوع بذكر العدد كحاسب فيلونه الشك في اخلاف الابطاع فلا يقع واما
ان كان في خلافه اخلاف الطلاق الى حالة منافية له لانه موقفي ببيان اهلية الابطاع
وموقفي ببيان محليته الوقوع ولا بد منهما كذا انت طالق قبل ان تزوجك
او امسرتك اليوم لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مالكا له فيه فلفظ
كما اذا قال لا انت طالق قبل ان اخلق او قبل تخليق او طلقك وانا صبي
او نائم بخلاف ما اذا قال بعد ان انت طالق قبل ان تستنكح او انت حراس
وقد استراه اليوم حيث يمتنع عليه لاقراءه ليهجرة قبل ملك الابرى انه من
قال لعبد النضر عتقه مولاه ثم استراه يمتنع عليه لما قلنا ذكره الزيلعي وانه
ثمما قبل امس وقع الا لانه لم ينعقد الى حالة منافية ولا يمكن تصحيح اخبار
غير طلاق نف ولا عن طلاق غير لانها جميعا فتنين الا انه لا قدرة له
على الاستنكاح فتنين الا ان كان حال حال انت طالق قبل موته بشرى
او في اكثر من وقت قبل موته شهرين لم تطلق لانتهار الشرط وانما مات
بعد طلقت لوجود الشرط ولا ميراث لانه العدة قد تنقضي شهرين
بشكات جميعا لانه البعير يشرح اجماع الجبة قال انت طالق ما لم تطلقك او منته
لا تطلقك او منته ما لم تطلقك وكنت طالق لانه اضاف الطلاق الى الزمان
خال عن التعليق وقد وجد حين كنت فانه من مخرج في الوقت لكونه خارجا عن

كانت
عند
الملك

الرجعة بلا شئتين ولو خلق على البناء للمنفول عنها وطلقنا بالرجعة قال الملك
اذا جاء الغد فانت حرة وقال الزوج اذا جاء الغد فانت طالق شئتين محال في الفسخ
لا أي ليس له الرجعة لانه وقوع الطلاق مقارن لوقوع العتق فيقع الطلاق وهو امر
بخلاف المسئلة فانه العتق هناك مقدم رتبة كما عرفت وعند محمد ملك الرجعة
لانه العتق اسرع وقوعا لكونه رجوعا الى الحالة الاصلية وهم امر حسن بخلاف الطلاق
فانه البعض المبني على تعدد كاحرة بالاتفاق لا بحيث يطلق المرأة بانا ابرئول
الزوج اما منك باين او عليك حرام انه نور لا بانا منك طالق وانما
لانه الطلاق لازالة العتيد وهو فيجوز ووجه الزوج ولو كان لانه الملك
فدعها لانها محكومة له والزوج مالك بخلاف الابانة لانها لازالة الوصيلة
وهي مشتركة بينهما وبين النجس لانه لازالة الحمل وسهوا بغير شئ
فصحت ايضا فيهما اليها ولا يصح اضافة الطلاق ولا يصح الا اليها وانما
لم يذكر ما قاله الوقاية ولا طلاق بعد ما ملك احدها صاحبه او تستقصه الكفا
بما ذكره في باب ابتاع الطلاق انه احدها اذا ملك الآخر بطل النكاح
فانه اذا بطل لم يخل الوقوع فيقع بانك طالق هكذا يشترط الا يصح
بعد ومثلي يقع المقدر المنشور امر المنصوب منه الا يصح ويقع بما
مشيرا بظهوره بعد والمفهوم فانه اذا اشير بالاصح المنشور فالعادة ان يكون
بطن الكف في جانب المحاط فيعتبر عدد المنشور واذا عدا الا يصح يكون بطن
الكف في جانب العاقد فيعتبر عدد المفهوم اعتبارا بطريق محبت في عرفهم
من يقع بانك طالق بان اوشد الطلاق او فحش او اخبث او طلاق الشكا
او طلاق اليدرة او طلاق كالجبل او كالف او ملا البيت او تطليقة شديدة
او طليقة او رخصة بلا نية ثلاث يشترط ما اذا لم يرد عدد او نور واحدة

او شئتين

بل انتما في الاتفاق كما انك انتما في الاتفاق
اولا في الاتفاق مع كذا فانه صاحب الوقاية
فانه لا يفسد الرجعة لانه وقوع الطلاق مقارن
لوقوع العتق فيقع الطلاق وهو امر بخلاف
المسئلة فانه العتق هناك مقدم رتبة كما
عرفت وعند محمد ملك الرجعة لانه العتق
اسرع وقوعا لكونه رجوعا الى الحالة
الاصلية وهم امر حسن بخلاف الطلاق
فانه البعض المبني على تعدد كاحرة
بالاتفاق لا بحيث يطلق المرأة بانا
ابرئول الزوج اما منك باين او عليك
حرام انه نور لا بانا منك طالق وانما
لانه الطلاق لازالة العتيد وهو فيجوز
ووجه الزوج ولو كان لانه الملك
فدعها لانها محكومة له والزوج
مالك بخلاف الابانة لانها لازالة
الوصيلة وهي مشتركة بينهما وبين
النجس لانه لازالة الحمل وسهوا
بغير شئ فصحت ايضا فيهما اليها
ولا يصح اضافة الطلاق ولا يصح الا
اليها وانما لم يذكر ما قاله
الوقاية ولا طلاق بعد ما ملك
احدها صاحبه او تستقصه الكفا
بما ذكره في باب ابتاع الطلاق
انه احدها اذا ملك الآخر بطل
النكاح فانه اذا بطل لم يخل
الوقوع فيقع بانك طالق هكذا
يشترط الا يصح بعد ومثلي يقع
المقدر المنشور امر المنصوب منه
الا يصح ويقع بما مشيرا بظهوره
بعد والمفهوم فانه اذا اشير
بالاصح المنشور فالعادة ان يكون
بطن الكف في جانب المحاط فيعتبر
عدد المنشور واذا عدا الا يصح
يكون بطن الكف في جانب العاقد
فيعتبر عدد المفهوم اعتبارا
بطريق محبت في عرفهم من يقع
بانك طالق بان اوشد الطلاق او
فحش او اخبث او طلاق الشكا او
طلاق اليدرة او طلاق كالجبل
او كالف او ملا البيت او تطليقة
شديدة او طليقة او رخصة بلا
نية ثلاث يشترط ما اذا لم يرد
عدد او نور واحدة

عانت زوجة طليقة فانت حرة بالملكته اصلح بغير ذلك
ثلاث تطليقات لا يقع ما لم يقبل بغير خلاف

او شئتين وهذا في احرة واما في الامه فثنتان بمنزلة الثلاث ولم يذكره الكفا
بما عرفت ا واحدة بانية فاعل يقع المقدر في اول المسئلة يعني اذا وصفت
بغير من الزيادة او اشد كانه بانا لانه وصيفه بما يحمله فيكون هذا الوصف
لنعيين احد المحملين ويقع به امر بنية الثلاث ثلاث لما عرفت انما عام
فيحتملها المنط فيحمل عليها بالنية قال غير الموطوءة انت طالق ثلثا وقص
امر الثلاث وقال الحسن البصري اذا قال انت طالق ثلثا وقعت واحدة
واذا قال وقعت عليك ثلاث تطليقات وقص لا بنية بنية بقوله انت طالق
لا لبعده وقوله ثلث بصادقها وهي اجنبية فصار كالموطوءة بخلاف قوله انت
عليك ثلاث تطليقات ولنا انه في ذكر العدد كانه الوقوع بالعدد كما سبقت
بخلاف العطف وهذه العبارة حسن من عبارة الوقاية واليكز لانه في
اشارة الى اختلاف المذاهب بخلافها كالاجنبي على الناظر فيهما فليست له حرة
امر الطلاق لغير الموطوءة بانك قال انت طالق واحدة واحدة او انت
طالق طالق او انت طالق انت طالق بانك بالابوة لانه عدة
لكنها غير مدخولة ولم يقع الثانية لانها في المحل ويقع امر الطلاق بعد فون
به امر الطلاق لانه يعني اذا قال انت طالق واحدة يقع الطلاق بواحدة
لا بانك طالق لانه صدر الكلام موقوف على ذكر العدد فلا ينفذ الحكم قبله كما نرى
في الاصول فلو مات قبل ذكر العدد كان قوله انت طالق فلم يقع الطلاق
قبه بموتها او يموت الزوج قبل ذكر العدد ويقع واحدة لانه وصل لفظ الطلاق
بذكر العدد في موتها وذكر العدد وحصل بعد موتها وفي موت الزوج ذكر لفظ
الطلاق ولم يصل به ذكر العدد فبقي قوله انت طالق وهو عام بنفسه
في وقوع الطلاق الا انه لانه لو قال لامرأة انت طالق بريد ان يقول لثلاث فاخذ

الرجعة بلا شئتين ولو خلق على البناء للمنفول عنها وطلقنا بالرجعة قال الملك
اذا جاء الغد فانت حرة وقال الزوج اذا جاء الغد فانت طالق شئتين محال في الفسخ
لا أي ليس له الرجعة لانه وقوع الطلاق مقارن لوقوع العتق فيقع الطلاق وهو امر
بخلاف المسئلة فانه العتق هناك مقدم رتبة كما عرفت وعند محمد ملك الرجعة
لانه العتق اسرع وقوعا لكونه رجوعا الى الحالة الاصلية وهم امر حسن بخلاف الطلاق
فانه البعض المبني على تعدد كاحرة بالاتفاق لا بحيث يطلق المرأة بانا ابرئول
الزوج اما منك باين او عليك حرام انه نور لا بانا منك طالق وانما لانه الملك
فدعها لانها محكومة له والزوج مالك بخلاف الابانة لانها لازالة الوصيلة
وهي مشتركة بينهما وبين النجس لانه لازالة الحمل وسهوا بغير شئ
فصحت ايضا فيهما اليها ولا يصح اضافة الطلاق ولا يصح الا اليها وانما
لم يذكر ما قاله الوقاية ولا طلاق بعد ما ملك احدها صاحبه او تستقصه الكفا
بما ذكره في باب ابتاع الطلاق انه احدها اذا ملك الآخر بطل النكاح
فانه اذا بطل لم يخل الوقوع فيقع بانك طالق هكذا يشترط الا يصح
بعد ومثلي يقع المقدر المنشور امر المنصوب منه الا يصح ويقع بما
مشيرا بظهوره بعد والمفهوم فانه اذا اشير بالاصح المنشور فالعادة ان يكون
بطن الكف في جانب المحاط فيعتبر عدد المنشور واذا عدا الا يصح يكون بطن
الكف في جانب العاقد فيعتبر عدد المفهوم اعتبارا بطريق محبت في عرفهم
من يقع بانك طالق بان اوشد الطلاق او فحش او اخبث او طلاق الشكا
او طلاق اليدرة او طلاق كالجبل او كالف او ملا البيت او تطليقة شديدة
او طليقة او رخصة بلا نية ثلاث يشترط ما اذا لم يرد عدد او نور واحدة

رجل فانه فلم يقبل شيئا بعد ذكر الطلاق بفتح واحدة لانه الوقوع بلفظة واحدة
كذا في مراح الدار بفتح في غير الموطوءة بواحدة ارايت طالق واحدة
وواحدة او قبل واحدة او بعد واحدة طلقة واحدة اما الاول فظاهر
الباقى فلهذا الواحدة الاولى فيها وصفت بالتبعية فلما وقعت لم يبق
لثانية محل ففتح بواحدة ارايت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة
او مع واحدة او معها واحدة طلقتان اثنتان اما الاول فلانه التبعية
صفة الثانية لا اتصالا بحرف الكسبية فاقضيت ابتاعها في الما والبيع
الاولى في الحال لانه الابتاع في الماضي ابتاع في الحال فيقتزمان فيقتزمان
واما الثاني فلان التبعية صفة لا محل فاقضيت ابتاع الواحدة في الحال فيقتزمان
الاخرى قبل هذه فيقتزمان واما الثالث والرابع فلهما مع الترتيب ففتح
بانه دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة طلقة واحدة انه دخل
الدار لانه التعلق بالشروط كالمبخر عند وقوعه وفي المبخر بفتح واحدة ارايت
لثانيه اثبات محل فلهذا هنا وانه اخو الشرط وقال غير الموطوءة انت
طالق وطالق انه دخلت الدار اثنتان لانه ايجابين يتعلقان بالشرط ففتح
فيقتزمان كذلك وفي الموطوءة اثنتان في كل ما بقا انما الحكم لوجود العدة
انما هو الحكم لهذه العبارة وقد وقعت في الوفاة في غير محال ارايت طالق وله اثنتان
او ثلث طلقات واحدة لانه الزوج خيار التعيين فهو صحيح اخذنا عما قبل بفتح
على كل واحدة من طلاق والصحيح هو الاول لانه الركن في لفظ بالابلية من طلق
اذا انة قبل الدخول لك وقص لانه قوله انت طالق لثانيه ابتاع لمصدر محذوف
تقديره طلاقا لثانيه فيقتزمان جملة وليس قوله انت طالق ابتاعا على صفة لانه
في الاختيار لا يقال النص في المدح والثناء في حقك زوجا غير لانا نقول

وقد اختلف في ذلك في زوجة غير النكاحية اهل الطلاق المذموم فيها قبلها محسلا على طلاق المدعوى
غير ثبات فانه النكاح لا يتم على الزوج الا في صورة التلقين ثلث سوا كانت المرأة مدخولا او لا على ما هو صحيح واراوه الاحتلال فهو
بأنه في النكاح فيه محمول على الزوج بالبيع فحينئذ انما هو وطء زوج الثاني وكلما مضى وقول الزوج الاول ليس الا بهذا ظاهرا عوي

قوله لا يقال في النكاح الا في صورة التلقين ثلث سوا كانت المرأة مدخولا او لا على ما هو صحيح واراوه الاحتلال فهو
بأنه في النكاح فيه محمول على الزوج بالبيع فحينئذ انما هو وطء زوج الثاني وكلما مضى وقول الزوج الاول ليس الا بهذا ظاهرا عوي

قوله لا يقال في النكاح الا في صورة التلقين ثلث سوا كانت المرأة مدخولا او لا على ما هو صحيح واراوه الاحتلال فهو
بأنه في النكاح فيه محمول على الزوج بالبيع فحينئذ انما هو وطء زوج الثاني وكلما مضى وقول الزوج الاول ليس الا بهذا ظاهرا عوي

قوله لا يقال في النكاح الا في صورة التلقين ثلث سوا كانت المرأة مدخولا او لا على ما هو صحيح واراوه الاحتلال فهو
بأنه في النكاح فيه محمول على الزوج بالبيع فحينئذ انما هو وطء زوج الثاني وكلما مضى وقول الزوج الاول ليس الا بهذا ظاهرا عوي

قوله لا يقال في النكاح الا في صورة التلقين ثلث سوا كانت المرأة مدخولا او لا على ما هو صحيح واراوه الاحتلال فهو

بالتواقي في النكاح او اختار لنفسه في امر لغو فانما لا يصلح للرد والتمتع فيكونان
 جوابا لسؤال الطلاق ومراودها متى لفتة كانه وفي الاخيرين بين قول امرئ برك
 واختار لا تطلق المرأة ما لم تطلق نفسها كما سكت في الباب الذي يليه وذكر ان
 بقوله واما صلح الجواب عن سؤال الطلاق والرد لسؤالها كما حكي اى من عندي
 لانه طلقك او اخفى ولا تطلب الطلاق وكذا اذ هي قولي واما تعقل فاما التمتع
 وهو الخاء اس ستمتر لاني طلقك او من الفاعلة امر اقضي بما رزقك الله
 تعالى فنه من لم المعيشة ولا تطلب الطلاق وكذا اخبر استمر واما غيرة فني
 الغيرة اراخرا رغبة لانه طلقك او لته ذريرا يهلك وقيل غيرة واما
 من الغيرة وهو النجوة عن الزوج او من بعد اراخرا رغبة او البعد عنى لانه
 طلقك او لته ذريرا يهلك ولا تطلب الطلاق ترخي ايشي الزوج الاني
 او الجلي النساء اذا الزوج مشترك بين الرجل والمرأة ولا تطلب الطلاق الخ
 باهلاك ارا لانه طلقك او انت لك ولا تطلب الطلاق جيلك على عايتك
 الغارب ما بيل السام والعتق ارا فذهبي حيث شئت لانه طلقك او لته
 تطلب الطلاق وفي معناه سخرت ولذا لم يفز بالذك كسبيل له عليك النكاح
 بينه وبينك لا ملك له عليك احتمالا لطلاق ظاهر واما احتمال الرد
 فلان كلامه لا يجوز للنكاح فلا يكون طلاقا بل كذا كما سكت فوجب الحمل على الرد
 ببلغ وجه ومراودها متى لفتة كانه وذكر ان ثالث بقوله واما صلح الجواب
 والتمتع كخاتبة بريبة بنته بئله باين فارقت حرام احتمالا لطلاق ظاهر
 واما احتمال التمتع فلما زانه براد انت خاتبة على اخبر لاجبا لك بريبة عن الطلاق
 والمعاد بنته بئله باين كلاما بمن المتطوعة منقطعة عن كل رشد او عن الاخلاق
 احسنه فارقت مفارقة صورية حرام للصحة العشرة ثم انه الاحوال الص
 لا

ولو قال لا اريد ان يكون بيننا نكاح ولا طلاق
 بين ثلثة لو قال لا يكون بيننا نكاح ولا طلاق

ولو قال لا اريد ان يكون بيننا نكاح ولا طلاق
 ولو قال لا اريد ان يكون بيننا نكاح ولا طلاق

تحت حال الرضا وحال مذكرة الطلاق بانتهال من طلاقا او من لا يجتنب
 وحال الغيب فني حال الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها الا بالنية للاحتمال
 والقول من يمينه في عديم النية وفي حال مذكرة الطلاق يقع الطلاق بالصلح
 للجواب والرد بالنية لانه احتمل الجواب والرد بقت الاول بدونه النية وهو
 الرد لانه البقاء ما كان عليه ما كانه واذا وجدت تعين الجواب وتوقع الطلاق
 بالباقيين وهما القسم الاول الصالح للجواب فقط والثالث الصالح للجواب
 والتمتع بدونهما امر بلا نية اما الاول فلهذا حال الجواب محمل عليه بدلالة
 احتمال نصا رطافا وكذا الثالث لانه احتمال لا يصلح للتمتع فتعين الجواب
 وفي حال الغيب يقع الطلاق بالصلح له الجواب فقط بدلالة لانه يصلح
 بطلاق الذرير على الغيب ولا يصلح للرد والتمتع وتنع بالباقيين وهما قسم
 الثاني الصالح للجواب والرد والثالث الصالح للجواب والتمتع يا امر بالنية لانه
 لما احتمل الجواب وغيرة احتج الى ما يخرج الجواب وهو النية وتطلق المرأة بئله
 الاول لانه اعتدرك ستمتر رحمت انت واحدة واحدة ربيعة اما عند فلات
 حقيقة الامر باحب ويحمل انه براد اعتدرك نعم الله تعالى او على عليك او اعتدرك
 نية النكاح فاذا انور الاخير زال الاباهام ووقع به الطلاق بعد الدخول اقتضا
 كانه قال انت طالق فاعتدرك وقبل الدخول جعل شعرا اطل الطلاق لانه سببه
 ويجوز استعداده احكاما لاسبب اذ كان احكاما مختصا به كما تقرر في الاصول والطلاق
 معتقب للرجعة واما استبرأ فلا يسهل منه الاعتقاد لانه نصريح بما هو المقصود
 بالعدة فلهذا بمنزلة لم يسهل الاستبراء ليطلق في حال خراج رحمها اى تخرج من
 رحمت لاطلاقك واما انت واحدة فلا يسهل انه براد به انت واحدة عند
 فواتك ومنفوعة عند لربك معك خبرك ونحو ذلك وانه يلو نية لنفسه

الجواب

اي انت طالق للغة واحدة وقد مر ان عوام الاعراب لا يعرفون بين وجه الاعراب
 فاذا زال الابهام بالنية كانه والله على الصريح لا عاملاً بموجبه والصريح يعقب الرجعة
 ولا يصح في هذه التثنية نية الثلاث لانه قوله انت طالق ثبت اقتضاءه في
 اعتدروا سبباً من حيث قوله انت واحدة ولو كانه مصرحاً لم يقع به
 الا واحدة فاذا كان مقتضى الامر او كما انه لا يقع به الا واحدة فانه قبل
 لما كانه مضافاً قوله انت واحدة وجب ان يقع نية التثنية فكن التثنية على
 الواحدة يتنافى نية التثنية كذا في الكافي وتطلق بغير ما في الكتاب
 طلقة واحدة بنية واحدة وان تورثت ثنتين اما البيونة فلانها لم تكن كناية عن طلاق
 بل عن الطلاق على وجه البيونة واما امتناع ارادة الثنتين فلما تقررت ان الطلاق
 مصدر لا يجعل محض العدد ونصح نية التثنية في غير ما في الكتاب الا في اختيار
 لما سبب في الباب الذي يليه انه الاختيار لا يتصور وهذه الاستثناء لا بد منه
 ولم يقع في الكثرة قال عند ثلثا ارفا قال عند رعد رعد رعد ونور ارفا قال ثلث
 بالاول طلاقاً وباباً في جنس صدق في النفاذ لانه نور حقيقة كلامه وان لم يجر
 ارفا لم يجر في سبباً مثلث لانه لا تسمى بالاول الطلاقاً حال
 حال تذكروا الطلاق فتعقبين الباقى للطلاق فلا يصدق في نفي النية لسبب
 بامارة يعني انه قول الزوج لامرأته لستك باماراة وكذا قوله لا انا لستك
 بزواج طلاقاً بان انواه وقال لا يكون طلاقاً لانه نفي النكاح وهو لا يكون طلاقاً
 بل تدباً لكونه الزوجية معلومة نصاً كما لو قال لم اترجك او سئل لم يكن
 ارادة فقال لا ونور الطلاق لا يقع فكذا هنا وله ان هذه الالفاظ تصلح لانكاح
 النكاح ويصلح لان الطلاق الا برأيه يجوز ان يقول لستك بامارة لانه
 طلقها كما يجوز ان يقول لستك بامارة لانه ما تزوجها فاذا تزوج الطلاق

فقد نور

هذا هو الوجه في قوله لا يكون طلاقاً لانه نفي النكاح وهو لا يكون طلاقاً بل تدباً لكونه الزوجية معلومة نصاً كما لو قال لم اترجك او سئل لم يكن ارادة فقال لا ونور الطلاق لا يقع فكذا هنا وله ان هذه الالفاظ تصلح لانكاح النكاح ويصلح لان الطلاق الا برأيه يجوز ان يقول لستك بامارة لانه طلقها كما يجوز ان يقول لستك بامارة لانه ما تزوجها فاذا تزوج الطلاق

فقد نورى محتمل لفظه فتصح كما لو قال لكاح بيني وبينك طلقها واحدة جعلها ثلث
 صارت ثلثاً وقال لا يكون الا واحدة لانه الواحدة لا يتصور ان يكون ثلثاً وله ان الواحدة
 تكون ثلثاً بانظام الثنتين فيجعل على هذا نصيحتي كلامه طلقها رجعياً فجعله اى فقال
 قبل الرجعة جعلت في لك الطلاق بابياً صار بابياً وعلمت رجعيه لا بصير بابياً
 لانه قصد تغيير المبرور وهو ابطال ولا يابى الرجعة بعد ثبوتها فيلغو ولها ان ذلك
 للطلاق بوصف البيونة ابتداء لوجود الحاجة فيصح الحاق هذا الوصف
 بتعدياً لتصرفه وتخصيصاً لوضعه وانما قال قبل الرجعة لما قال في المحط هذا اذا كان
 قبل الرجعة لانه لو ارجعها ثم قال جعلها بابية لاصح اتفاقاً لانه بالرجعة ابطال الطلاق
 فتعد رجعيها بابية الصريح بلحى الصريح اى اذا قال انت طالق انت طالق
 او قال انت طالق وطالق طلق ثنتين وسهواً هر والصريح بلحى البائى اى
 اذا باناً ثم قال انت طالق يقع الطلاق لانه كما قال فلا جناح عليهما فيما اتفقا
 به بين اخلع ثم قال فانه طلقها فلا يحل له ان يعده من ثلث نوحاً غيره والفاء للتعقيب
 مع الوصل فيكون هذا نصاً على وقوع الثالثة بعد اخلع الذي هو طلاق بائن
 وقد حقق هذا في التلويح واوضحناه في حواشيه من ارادة فليبرج منه والباين بلحى
 بلحى الصريح يعني اذا قال للمطلوعة انت طالق ثم قال انت بائن يقع
 الطلاق البائن لا البائن اى بلحى البائن البائن الا اذا كانه معلقاً
 بانه قال له دخلت الدار فانت بائن ثم قال انت بائن ثم دخلت الدار في الوقت
 فانها تطلق اما لحوق البائن الصريح فظاً لانه القيد كى باقى بقاء العدة واما
 عدم لحوق البائن البائن فلان مكانه جعله ضرباً عن الاول وهو صادق فيه ملازمة
 الى جعله انت لانه اقتضاء خبره في قوله عنت البيونة الغليظة او حرمة
 الغليظة يعني انه يعتبر ويثبت به حرمة الغليظة لانها ليست بابية في المحل

بشرط العدة في المثلثين

اي قصدت

والطلاق واحدة بنية واحدة
 سارحت رجعة او بنية ثم قال طلقها
 ثلث صارت ثلثاً بنية واحدة ولو جعلها بابياً
 لا يصير رجعة المسئلة بهذه العبارة ووجه
 طلاقه لفظ التلويح فانما سبباً

الصريح كما اذا قال انت طالق طالق
 الصريح كما اذا قال انت طالق طالق
 الصريح كما اذا قال انت طالق طالق

هذا يمكن جعله اجابة عن ثبوت فيجمل انت ضرورة ولذا يقع المعلق كما ذكر

اذ لا يمكن جعله اجابة عن ثبوت فيجمل انت ضرورة ولذا يقع المعلق كما ذكر
كذا في الكافي وغيره اقول قولهم حتى لو عني به البينة الغليظة لا تعرفه بدل قطعي على ان
اذا ابا نغم قال في العدة انت طالق ثلثا يقع الثلث لانه احرمه الغليظة
اذا ثبتت محو البينة بلا ذكر الثلث لعدم ثبوتها في المحل فلا يثبت اذ اصرح
بالثلث اقول وتدل عليه ايضا انه الصريح يلحق البائن لانه قوله انت طالق ثلثا
صريح بانه ثلث ومنه قولهم انت طالق ثلثا لعين البينة الغليظة لا يغيب
احرمه الغليظة والفرقة الكاملة لا البينة المتفاداة مما لو كان طلق امراته
قبل الدخول ثلثا وقعن لانه قوله انت طالق ثلثا يقع بمصدر محذوف
تقديره طلاقا ثلثا فيقعن جملة وليس قوله انت ايقاما خاصة كذا في اختار
اقول يظهر به انه مانع عن المشكلات انه طلق امراته ثلثا قبل الدخول لا يقع
لانه الآية نزلت في حق المودة باطل محض من اوه الفعلة عما لقاعدة المودة
في الاصول اذ خصوص سبب النزول غير معتبر عندنا خلافا لث في رحمة
باب التفويض اذ قال الامر طلق نفك او امرتك بك
او اخبار روى بها اي بالقول بين الاخيرين الطلاق فينبه لانهما من كلام
الطلاق فلا يعلم انه بآية لم يصح رجوعه اي لا يملك الرجوع عنها لانه عليك
لا توكيل لا مناعه في حق نفك ولا يقيد بمجل علمي فانه كانت تسمع بعينه جليها
فذكر في الانجيل بلوغ اجرة اليها فاه طلق في المجلس صحح والافلا او المجرة
خيار المجلس طاع الصحابة وآنه وصلينه طال الى المجلس بيان بانه اذا زاد
على قوله طلق نفك واختاره استثناء من قوله يقيد بمجل علمي فانه ثبت او من
ما ثبت او اذا ثبت او اذا ما ثبت اما من وميما فلانها عموم الماديات

هذا يمكن جعله اجابة عن ثبوت فيجمل انت ضرورة ولذا يقع المعلق كما ذكر

طاعة

هذا يمكن جعله اجابة عن ثبوت فيجمل انت ضرورة ولذا يقع المعلق كما ذكر

كانه قال اي وقت شئت فلما يقتصر على المجلس واما اذا واذا فانهما
ومع سواء عندنا واما عند من يثبتون الشرط كما يستعملونه لفظ
لكن الامر صافي في هذا فلا يخرج بالثبوت وفي طلق فترك او طلق امراته
على ما يقع اذا قال الامر طلق فترك فترك اذ قال لا حتى طلق امراته
صريح الرجوع لانه توكيل محض لا يتوجه عليك فيمقتد بالمجلس كما هو حكم التوكيل
الا اذا قيد بالمشيئة صح لم يقع الرجوع ولا يقتصر على المجلس وقال آخر رحمه
هو الاول سواء لانه توكيل كما لا اول وعامل الغيرة وبذلك المشيئة لا يكون
عاملا لنفك وما كما لانه التوكيل يتصرف عيشية سواء ذكرها الموكيل او لا
فصار كالوكيل بالبيع اذا قال له بعه اني شئت ولنا في الامر اصلح وكذا
وما كما لانه التوكيل يتصرف برأي غيره والمالك من يتصرف به ابرئ
سواء تصرف فيه لنفسه او لغيره فاذا قال له طلقها اني شئت كان عليك
لانه فوض الامر الى رايه والمالك هو الذي يتصرف عيشية واما التوكيل
فمطلوب من الفعل شاء او لم يشاء وقوله لانه توكيل يتصرف عيشية
الغيرة فلما المراد بالمشيئة مشيئة من شئت بالصفة واما ذكر الميراث فثبت
كذلك وانما شئت من عدم القدرة على الارام وكلما كان موجبة
فانه لم ينو في الاول متعلق باول الكلام يعني اذا قال الرجوع طلقني المجلس
فانه لم ينو شيئا او نوى طلقة واحدة فطلقت نفك فانه اي المجلس
وقعت طلقة رجعية لانه فوض اليها الصريح ولو نوى ثلثا فطلقت
واحدة وقعن ارا ثلث لانه امر بالطلاق لغة فيقتضي مصدر هو اسم
جنس فيقع على الاكس مع افعال الكل كسائر اسما الاجناس وفي قوله
اختار امره اختارت نفك بانه قالت اخترت نفسي بانه بواحدة
والقبول لا يقع به شيء وانه نور الرجوع الطلاق لانه لا يملك الانقطاع
بهذه اللفظة حتى لو قال اخترتك نفك او اخترت نفسي نفك لا يقع شيء

هذا يمكن جعله اجابة عن ثبوت فيجمل انت ضرورة ولذا يقع المعلق كما ذكر

امر واحدًا وتخلل اللبلة لا يفضلها لأنه النور قد يكون إلى شدة في الجاهل البليد لا ينقطع
 مسدود ثم وجب لهم قوبرها من العدم كما جئنا بها الزوج رد امر غلط لم يبق
 لا انجبار في العدم لما قرأه امر واحد فلا يبقى لها انجبار بعد الرد كما افاد قال لا امرت
 بغيرك العدم فردته في اول النهار لا يبقى لها انجبار في لغة قال خلق نفسك
 وطلعتنا ثلثا انه نوابا اي الزوج الثلث وقوت ولا اى وان لم تكن سوا
 لم يبق اصلًا او نوبى واحدة فوجبه ولغائبه الشئين لأنه قوله خلق معناه
 اقبل طلاقًا والطلاق لفظ فرد يجمل الواحد لا اعتبارى وهو الثلث لأنه ثلث
 كما قرأ العدد والمحض وهو شتان كذا اى كما يلغونه الشئين يلغوا ايضا قولها
 امرت نفسي في جواب طلق نفسك حيث لا يقع به الطلاق لأنه ليس باللفظ
 وقع يا بنت نفسي جمعة لأنها حاله في جواب طلق نفسك ليس يقع
 البانين بل طلق الطلاق فطلعت طلق الابانة لم تطلعت واحدة فواحدة
 لأنها ملكك ابتاع الثلث فملكك ابتاع الواحدة ضرورة لأنه من ملكك شيئ
 ملكك كل جزء من اجزائه ولما علمت امرها قال لها طلق نفسك
 واحدة فطلعت ثلثا لا يقع شيء عندك حفه احدها وعندها كطلق واحدة
 امرت بالبانين او الرجب فقلت اى قال لها الزوج طلق نفسك واحدة فطلعت كذا
 بانينا وقع ما امرت به الزوج ويلغوا وصف لأنه الزوج فوض اليها ذات العلقاق تأمل في
 مع الوصف وانما انت بذات ما فوض اليها وحالوت في الوصف فصار
 مخالفة في الوصف موافقة في الال لا يجوز البطل الاصل بالوصف شفع الاصل ان الطلاق
 ويستنع الوصف المذكور الزوج ولا يقع الطلاق بطلق نفسك ثلثا انه
 لم تطلعت واحدة ولا يقع بعد ايضا وهو ان يقول طلق نفسك واحدة فطلعت
 ثلثا اما الاول فله معنى انه ثلث الثلث فصارت مثية الثلث شرها
 لو فزع الثلث لأنه مثل هذا الكلام يعزهم منه البناء على كسقي واذا انشأ عليه
 بنين الشريعة الثلث لم يوجد الثلثية الواحدة ولها بالشرط

لا ينقسم على أجزاء المشروط فلا يقع بخلاف المرسلة وهي مسألة المتقدمة لانه لا يقع
مكلاها الثلث هناك ولم يعلق وضوحا بمشبهة الثلث فلما انه توقع بعض ما كانت
ولو قالت في هذه المسئلة شئت واحدة وواحدة وواحدة فانه كان بعضها
متصلا ببعض طلعت ثلثا دخل بها اولالا بمشبهة الثلث فتوجدت في الطلاق
لا يقع الا بمشبهة الثلث ومشتبهها لا توجد الا بعد الغرغ من اكل خوجرت
مشبهة الثلث وهي نكاحه فبانث ثلثات جملة وانما كان بعضها متصلا
عن بعض بان سكت عند الاول والثانية ثم شارت اليها لا يقع شيء اذ لم
يوجد مشبهة الثلث لكونه السكوت فصلا واما الثاني فانه كذا لو رها قول
ابن حنيفة رحمه الله وعنهما يقع واحدة وهذا بناء على تقدم انه يقع الثلث
التي تقع الواحدة عندهما وعن الله ولا يقع ايضا بانث طالق ايه شئت
شئت ايه شئت فقال شئت بنوى الطلاق حيث يبطل الامر لانه علق
طلاقها بالمشبهة المرسلة وهي انت بالمعلقة فلم يوجد شرط وابتداء بالمعلقة
استغفال بما لا يفيها فيوجب خروج الامر من يدك ولا يقع الطلاق بقوله شئت
وانما نواه اذ ليس كلام المرأة ذكر الطلاق ليدونه الزوج شيئا طلاقا والنية
لا تفعل في غير المذكور حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذ انوي لانه يقع مبتداء
اذا المشبهة تنبني عن الوجود بخلاف قوله اردت طلاقك حيث لا تنبني عن الوجود
وكذا اكل ثلثين بمقدوم كما اذا قال شئت شيئا ايه او شئت انه كان كذا
لا امر لم يجز بعد لامر انه انما به مشبهة معلقة فلا يقع الطلاق ويبطل الامر
بخلاف الموجود فانما لو قالت قد شئت انه كان كذا الا انه قد وقع طلعت لانه
التعليق بشرط كائنه تنجز انه علم باب التعليق بشرط صحة الملك
كقول الزوج كزوجته انه ذهبت فانث طالق او الاضافة اليه اي التعليق بالملك
كانه تزوجت فانث طالق فانه التزوج ليس ملكا لكونه سبيبا للملك او قيمه
وانما اشترط اصحابه لانه اجزاء لا يتجزأ لانه خفيضا ليحقق معية المهر وهو التقوى على
من الغافله

فان قلت طالق ثلثا فآذا انه نزل الدار ولا يقع ثلثه انه بطلان واحد ونقص
عذرا فدخل الدار حتى يبطل البين ولا يقع الثلث ثم تزوجها فآذا دخل الدار
لا يقع شيء لبطلان البين وانما قلنا ونقص العدة لانها انه دخل الدار العدة
ينبغي الثلث اخلافا في وجود الشرط فالقول له الا انه يخرج من الدار لا يثبت
بالاصل وهو عدم شرط ولانه يكره وقوع الطلاق وزوال الملك المرأة تدعيه
وفي شرطه لا يلزم الا انها كانت حصة فانت طالق وقلنا صدقت في حصة
اذا قالت حصة فخطا اي لانه حق ضرته والعين لانه لا صدق في حق نفسها
الا لانه شرط فلا صدق فيه كانه الدخول وجب الاخصاء انما امينة في حقها
اذا لا يلزم ذلك الا من جهتها فيقبل قولها كفي في حق العدة والوجه كسها بة
في حق ضرته بل من منته فلا يقبل قولها في النكاح عن كسر الطي وي آذا
بذا ليس محجوزا في عموم بل من اجبا اذا كثرها الرجوع في قولها حصة واما اذا صدقنا
فبيع الطلاق عليها جميعا فيحكم بالطلاق بعد الدم ثلثة ايام ثم ولو كانت اذ ارات
اليوم لم يقع الطلاق حتى تستمر ثلثة ايام لانه لا ينقطع وزنا لا يكون حصة فاذا
تمت ثلثة ايام حكم بالطلاق فحين حاض لانه بالامتناع وعرف انه من الدم فكان
حصة من ابتداء وبان حصة اذا قال حصة حصة فانت طالق تطلق اذا
ظهرت لانه احب حصة بالاهل والكملة منها وكالا بائناها وذلك بالبرهان
تمت يعني اذا قال انه صحت يوما فانت طالق تطلق اذا عرفت الشمس
في اليوم الذي تقوم فيه لانه اليوم اذا قرنه بفعل عند اربعه بياض النهار
بخلاف ما اذا قبل انه صحت ولم يقل يوما لانه لم يقدر بعبار وقد وجد الصوم
بركنه وهو المكث وشمله النهار والنية خلق طلقة بولادة ذكر وطلقتان
بلثه يعني اذا قال لمراته اذا ولدت خلا ما فانت طالق واحدة واذا
ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يعلم الا دل طلقت واحدة
فصا وثلثين تنزها امر اجبتا وانقضت العدة بالاجرة الولدين فانما

فان قلت

فان قلت طالق ثلثا فآذا انه نزل الدار ولا يقع ثلثه انه بطلان واحد ونقص
عذرا فدخل الدار حتى يبطل البين ولا يقع الثلث ثم تزوجها فآذا دخل الدار
لا يقع شيء لبطلان البين وانما قلنا ونقص العدة لانها انه دخل الدار العدة
ينبغي الثلث اخلافا في وجود الشرط فالقول له الا انه يخرج من الدار لا يثبت
بالاصل وهو عدم شرط ولانه يكره وقوع الطلاق وزوال الملك المرأة تدعيه
وفي شرطه لا يلزم الا انها كانت حصة فانت طالق وقلنا صدقت في حصة
اذا قالت حصة فخطا اي لانه حق ضرته والعين لانه لا صدق في حق نفسها
الا لانه شرط فلا صدق فيه كانه الدخول وجب الاخصاء انما امينة في حقها
اذا لا يلزم ذلك الا من جهتها فيقبل قولها كفي في حق العدة والوجه كسها بة
في حق ضرته بل من منته فلا يقبل قولها في النكاح عن كسر الطي وي آذا
بذا ليس محجوزا في عموم بل من اجبا اذا كثرها الرجوع في قولها حصة واما اذا صدقنا
فبيع الطلاق عليها جميعا فيحكم بالطلاق بعد الدم ثلثة ايام ثم ولو كانت اذ ارات
اليوم لم يقع الطلاق حتى تستمر ثلثة ايام لانه لا ينقطع وزنا لا يكون حصة فاذا
تمت ثلثة ايام حكم بالطلاق فحين حاض لانه بالامتناع وعرف انه من الدم فكان
حصة من ابتداء وبان حصة اذا قال حصة حصة فانت طالق تطلق اذا
ظهرت لانه احب حصة بالاهل والكملة منها وكالا بائناها وذلك بالبرهان
تمت يعني اذا قال انه صحت يوما فانت طالق تطلق اذا عرفت الشمس
في اليوم الذي تقوم فيه لانه اليوم اذا قرنه بفعل عند اربعه بياض النهار
بخلاف ما اذا قبل انه صحت ولم يقل يوما لانه لم يقدر بعبار وقد وجد الصوم
بركنه وهو المكث وشمله النهار والنية خلق طلقة بولادة ذكر وطلقتان
بلثه يعني اذا قال لمراته اذا ولدت خلا ما فانت طالق واحدة واذا
ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يعلم الا دل طلقت واحدة
فصا وثلثين تنزها امر اجبتا وانقضت العدة بالاجرة الولدين فانما

فان قلت

فنا

هو الألف

في المتن شرح الخ في الجواب بقوله تعالى لا يفتنهم في لغوهم
في المتن شرح الخ في الجواب بقوله تعالى لا يفتنهم في لغوهم

فذلك

فلا اى لا يكون رجعة لانه متزوج ولا يثبت له ولا يملك انشاؤه في احوال وصحة
منكرة فالقول قول المنكر ولا يمين عليه كما بان في كتاب الدعوى انه الرجعة في الا
اليمين فيها كما في راجعت ارجا لا يكون رجعة اذا قال راجعت بردي
الانثى فقالت مجيبة له مضت عدتي لانه هذه الرجعة صادفت قال
انقضت العدة فلا يقع وهذا لانها اتمت في الاجار فوجب قول قولها
فاذا اخبرت دل على سبق الانقضائه واقر احواله حال قول الزوج
راجعت فيلزمه مفارنا لانقضائه العدة فلا يقع بخلافه اذا كنت
ثم اخبرت بالانقضائه لانه اقرب احوال فيها حال السكنى فيصير اليه
وكما في زوج اتمه اخبر بعد ما ابر بعد العدة بالرجعة وصدره سيد ما وكذا في
الامه فانه القول لا فانه صلى الرجعة بناء على قيام العدة والقول في العدة
قولا بقاء وانقضائه فكذا فيما بين عليه وقالت الامه مضت عدتي
واكلوا اى المكر الزوج والسيد في العدة فان القول لانها اعرفت انها تنقطع اى العدة
اذا طهرت في الحيض الاخير عشرة وهو الحيض الثالث من العدة وان لم تنفس حتى لو كان
منه الوقت بعد الانقطاع ما يمكن فيه من الاغتسال من تحريم الصلوة فذهب ذلك الفخري
بطاها زنا لا ينجس الا بريرة العشرة فيقتل بها ويحجب حتى لا ينقطع الحيض
وانقطعت الرجعة اذا طهرت منه اقل من عشرة لا اى تنقطع العدة حتى تنفس او
وقت صلوة او تحم وتنجس مكتوبة او فلو عافاته اذا انقطع فيما دون ما يجمل عود الدم
فلم تنفس بخروجها من الحيض اذا كانت في ذلك حيا لانه من الاغتسال ينجس اذا كانت
اباها اقل من عشرة فالاغتسال فيكونه لا ينقطع وكذا في وقت الصلوة او تحم
صارت الصلوة دينية وقتها وهذا احكام الطاهرات لانها لا تصبر دنيا الا على
الطاهرة على الحيض واذا لم تنذر على الماء بعد ما طهرت واناها دون العشرة
تثبتت وصلت فقد انقضت الرجعة لانها كانت بطاها رجعت حرمنا صلواتها
بالبنعم حيث لخصه راجع الزوج وصيت ما دونه اردوه عفو لا ارجع

في المتن وشرح الخ وفي الجوامع بقية كلام
مدرسة الخ

فرد هذه العبارة حسن من عبارة الوقاية اه واصل المسئلتين انه لو طلق امرأته منكرا وطلعا لا يخلو اما ان يكون طلاقا قبل الولادة او بعد ما كان طلاقا قبل الولادة فلو كان راجعا في مدة الحمل علم صحة الرجعة بعد الولادة لوقوعها ولا يضره انكار الوطى لوجوده وتكذيب الشرح اياه بشيوع النسبة وان كان الطلاق بعد الولادة فيجوز له ان يراجع قبل انقضاء العدة ولا يضره ايضا انكار الوطى لوجوده التكذيب قبل الشرح هذا ان كان لا يضره كذا في الطلاق فانه لا يضر المسئلتين في جواب واحد رومالا مختصرا قال فله الرجعة نعم بموجب لما على منعه له الرجعة الواقعة فيما مضى وبما سببه في حكم الملكة

وهذا استحسان والتيسير في العضو الكامل ان لا يبنى الرجعة لانما غلبت الكثرة البدن والتيسير فيما دونه انه يتبع لانه حكم الجنابة وليس في التجري وفيه استحسان وهو الفرق انه مادون العضو يتبع كراهية الجفاف لثقلته فلا يتبع لعدم وصول الماء اليه فخلل بانه ينقطع الرجعة ولا يخللها التزوج اخذ بالاختصاص في الرجعة والتزوج بخلل العضو الكامل اذا لا يتسارع اليه الجفاف ولا يغفل عنه عادة فافترقا طلاق حاملًا منكرا وطلعا راجعا فولدت لاقل المدة فصاعدا

صحت الرجعة بغيره له امرأة حامل طلقها وانكر وطبقها ثم راجعها ثم ولدته لاقل مدة الحمل ثم وقت النكاح صحت رجعتها ولا عمة بالكاره للوطى لان الشرح كذبته يجعل الولد للفراش وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية والكثرة لانها خالية عن سبب محتم ذكرها صدر الشيخ وطلعت منه ولدت لاقل المدة فصاعدا قبل ان قبل الطلاق منكرا وطلعا قبل الرجعة بغيره له امرأة فولدت لاقل المدة وانكر وطبقها جاز له ان يراجعها ولا عمة بالكاره لان الشرح كذبته وانما خلا بها خلوة صحيحة فانكر الوطى قلنا لا يضر رجعتها لانه انكر الوطى ولم يكذب الشرح فيكون انكاره حجة عليه فان طلقها اربعين يوما فلا يكره وطبقها انه طلقها فراجعها فولدت لاقل مئتين

صحت الرجعة فانها اذا ولدت لاقل مئتين وقت الطلاق شئت نسبا الولد لانها لم تغير بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فلا بد منه انه يجعل الزوج واطلق قبل الطلاق البعد لانه لو لم يطا فبطلت الملكة بنف الطلاق فيكون الوطى بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعله المسموم فاذا اجعل واطلق قبل الطلاق تقع الرجعة قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ولدا ثم ولدت ولدا اخر ببطون كذا رجعة المراد

ببطون ان يكون بين الولادتين سنة شهر او اكثر اما اذا كان اقل لم يكن ببطون واحد وانما يشب الرجعة لانه طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية

ولت

فرد هذه العبارة حسن من عبارة الوقاية اه واصل المسئلتين انه لو طلق امرأته منكرا وطلعا لا يخلو اما ان يكون طلاقا قبل الولادة او بعد ما كان طلاقا قبل الولادة فلو كان راجعا في مدة الحمل علم صحة الرجعة بعد الولادة لوقوعها ولا يضره انكار الوطى لوجوده وتكذيب الشرح اياه بشيوع النسبة وان كان الطلاق بعد الولادة فيجوز له ان يراجع قبل انقضاء العدة ولا يضره ايضا انكار الوطى لوجوده التكذيب قبل الشرح هذا ان كان لا يضره كذا في الطلاق فانه لا يضر المسئلتين في جواب واحد رومالا مختصرا قال فله الرجعة نعم بموجب لما على منعه له الرجعة الواقعة فيما مضى وبما سببه في حكم الملكة

ولت عدته راجعا بعد الولادة الاولى ليعتد الوطى حلالا اما اذا كانت الولادة ببطن واحد فلا تشب الرجعة لانه علوق الولد الثاني كانت قبل الولادة الاولى وقال كلما ولدت فانت طالق فولدت فولدت ببطون تقع طلقات ثلث والولد الثاني والثالث رجعة فانها طلقت بالولد الاول وصارت معدة وبالولد الثاني صار راجعا في الطلاق الاول ويجعل العلوق بوطى حادث في العدة حملا لا طهر على الصراح وطلعت ثانيا بالولد الثاني لانه البين عقدت كليا وبالولد الثالث فتعقد بغيره لانها حائل من ذوات الاقارب حين وقع الطلاق الرجعي في الطلاق لا يجرم الوطى كبقاء اصل النكاح كما مر في الوطى لا يجرم العقر وقال الثالث في جرمه كجرم العقر وطلقة اي مطلقه الرجعي تنزيه كبر في الزجر في رجعتها ولا يبرأ بها استشهاده على رجعتها لقوله في لا يخرجون من بيوتهم الاية تركت في المعتدات من الرجعي سببا في قوله في فاذا طلقت النكاح وصحح الطلاق رجعي بالابجاع يتبع الزوج مباشرة بلائس في العدة وكذا لان قبل الحمله باق لانه زواله متعلق بالطلاق الثالثة فيبعدم قبلها ومنع العدة المدة بلجدها لاستنباه النسب استنباه في حق ولا مطلقه بها اربا لثلاث لوجوه وبالشبهة لوامه في بطا ما عرفة لقوله في فانه طلقها فلا يخلل له من بعد رجوعه في رجعة والمعاد منه المطلقه الثالثة والثانية في الامة كالثالث في احوه لانه الرق منصف لكل المحبته على ما عرف النكاح في الاية لكل على العقد ولزوم الوطى ثبت كحديث مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب وهو حديث عسيلة وقد حقق هذا البحث في كتب الأصول واوضحناه بوجوه المتكلمين في شرح الفرقات وحواشي التلويح بما لا حيز عليه ولو كان ذلك العذر متهما غير صالح لانه في التحلل كالبايع لانه الشرط الاطلاق دون الانزال وهو موجود فيه في نكاح صحيح متعلق بقوله بطا ما وكيفية عطف على بطا ما عدة اربعة الزوج الثاني لا سيما عطف على غيره يعني انه وعلى السبعة

في تزويج سبعة وبنوق في سبعة

فرد هذه العبارة حسن من عبارة الوقاية اه واصل المسئلتين انه لو طلق امرأته منكرا وطلعا لا يخلو اما ان يكون طلاقا قبل الولادة او بعد ما كان طلاقا قبل الولادة فلو كان راجعا في مدة الحمل علم صحة الرجعة بعد الولادة لوقوعها ولا يضره انكار الوطى لوجوده وتكذيب الشرح اياه بشيوع النسبة وان كان الطلاق بعد الولادة فيجوز له ان يراجع قبل انقضاء العدة ولا يضره ايضا انكار الوطى لوجوده التكذيب قبل الشرح هذا ان كان لا يضره كذا في الطلاق فانه لا يضر المسئلتين في جواب واحد رومالا مختصرا قال فله الرجعة نعم بموجب لما على منعه له الرجعة الواقعة فيما مضى وبما سببه في حكم الملكة

لا يكون محققا كغيره ملك النكاح للتحليل بالنقض ذكره النجاشي الثاني في
 بشرط التحليل وانما حلت الاول بانه قال في وجوب طهارة احكام او كانت
 المرادة ذلك او وليها اما لو اضمرك ذلك فليها ما عندك بكونه عندك المالك وهدم
 الزوج الثاني ما دون الثالث اي حكم ايضا كالحاكم بدم حكم الثالث يعني اذا
 طلق احوه تطليقا وتطليقتين ومضت عدتها وتزوجت بزوجه اخرى عاد
 الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات وهدم الزوج الثاني حكم ما دون الثالث
 من جهة اخرى كانه بدم حكم الثالث في احوه التطليقة عند حيفه وان يكون
 رجما ابيه وعنده محمد وزفر واث في لا يهدم ما دون الثالث وهذا الوجه
 ايضا ذكره مستوفى في الكتابين المذكورين مطلقا الثالث اجبرت
 العدين عدة من الزوج الاول وعدة من الثاني والعدة بحكمه اي بمقتضاها
 في كفاها العدة انه مضى ان كان كحيض فاقبل ما تصدق فيه عنده شران
 في كفاها العدة في وقتها ولو ما كذا في الزوج الاول تصديقا ان طلق عدتها
 لانه امان المصالح ليكون البضع مقبولا عند الدخول والديانة لتعلق الحمل
 وقول الواحد مقبول منهما العلم **باب الايلاء** هو ان يخطب
 في وقتها حلف على ترك قربانها مدة وطهارة بانيه ان يبر والخطابة
 واجزاء ان حثت واجزاء الحرة اربعة اشهر ولامه شهر اخر ولا حلال
 فلا ايلاء لو حلف على اقل من الاقلين بانه قال الحرة والله لا اقربك شهر
 او ثلثه شهر فلو قال والله لا اقربك او لا اقربك اربعة اشهر
 الاول مؤبد والثاني مؤقت او انه قريبك فعلى حج او نحوه او فاني
 طالق او غيره حرقه فانه حرة حثت واذا حثت فني احلف بانه
 وجبت الكفارة وفي فترة وجب اجزاء وسقوط الايلاء والاروان لم يبرها
 بانته بواحدة وسقوط احلف المؤقت فانه اذا كانه مؤقتا بربعة اشهر
 ولم يبرها بانته بواحدة وسقوط احلف في كونها فلم يبرها بعد ذلك لا يبين

في وقتها حلف على ترك قربانها مدة وطهارة بانيه ان يبر والخطابة
 واجزاء ان حثت واجزاء الحرة اربعة اشهر ولامه شهر اخر ولا حلال
 فلا ايلاء لو حلف على اقل من الاقلين بانه قال الحرة والله لا اقربك شهر
 او ثلثه شهر فلو قال والله لا اقربك او لا اقربك اربعة اشهر
 الاول مؤبد والثاني مؤقت او انه قريبك فعلى حج او نحوه او فاني
 طالق او غيره حرقه فانه حرة حثت واذا حثت فني احلف بانه
 وجبت الكفارة وفي فترة وجب اجزاء وسقوط الايلاء والاروان لم يبرها
 بانته بواحدة وسقوط احلف المؤقت فانه اذا كانه مؤقتا بربعة اشهر
 ولم يبرها بانته بواحدة وسقوط احلف في كونها فلم يبرها بعد ذلك لا يبين

سواء كانت
 حرة او
 حرة او
 حرة او

لا

بحرف الجمع وهو الواو قوله فصار كجمعه بلفظ الجمع فطاعة قال اربعة اشهر
 لا اقربك شهرين ثم قال بعد يوم والله لا اقربك شهرين بعد شهرين الاولين لم يكن مؤبدا لانه احلف في اليوم
 الاول كانه علة شهرين وفي اليوم الثاني علة اربعة اشهر الا يوما واحدا كذا قالوا اني يوقف عبارة الحائض
 والله علة شهرين محققا حاصل

لا اي بسقوط احلف المؤبد وفتح عليه بقوله فلو لم يأتها ثانيا وثالث ومضت العدة ان
 بلا اي اي بلا قربان بانته يا فريدين يعني اني لم يأتها ولم يبرها اربعة اشهر بين
 ثانيا ثم اني لم يأتها ولم يبرها اربعة اشهر بين ثالثا فانه لم يأتها بعد زوج ولم يبرها
 اذ لم يبق الايلاء وانما وطها كغير البقاء البين انه كانه احلف بغير طهارة
 وانما كانه لا يبرها عرفت انه نجية الثالث يبطل بطلانها قوله والله لا اقربك
 شهرين ولا بعد شهرين ايلاء لان من حثت بينهما بحرف الجمع فصار كجمعه بلفظ الجمع
 فيتحقق العدة لا قوله بعد يوم والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد
 اشهرين الاولين لانه لما فصل بين الشهرين الاولين والاشهرين
 الاخيرين بيوم لم يتكامل مدة الايلاء وهي اربعة اشهر وكذا قوله والله
 لا اقربك سنة الا يوما لا يكونه ايلاء لا يستثنى يوم منك فيه انما يحكم
 اي يوم شاء فلا تفر عليه يوم من ايام السنة الا ويكمنه انما يحكمه المستثنى
 وكذا اذا قال لا ايلاء اقربك فيه لا يكونه مؤبدا لان من حثت كل يوم يبرها
 فيه فلا يتصور ان يكونه موقعا ابد او كقربان يوما والباقي اربعة اشهر
 او اكثر صار مؤبدا لسقوط الاستثناء لانه اليوم المستثنى لما فيه لا يكونه
 قربانها الا كفارة وكذا قوله بالبعثرة والله لا ادخل كوفه واحرانه بها
 لا يكونه ايلاء لا مكانه قربانها بل لزوم شئ بانه يخرجها من الكوفة المطلق
 الرجعية كالزوجة فيه ارض حق الايلاء لبقاء الزوجية بينهما كما مر لا
 ولا اجنبية لكونها بعد اربعة اشهر الايلاء فانه لا يتصور رجوعها لاي مكان
 من حيث لنا بالنقض وهي ليست شئ فلم يقع موجبها للطلاق حتى
 تزوجها بعد ذلك لا يكونه مؤبدا وتحققه ان الايلاء بمنزلة تمليك العلق
 بفتح الزمان فلا يصح الا ان الملك او مضافا الى الملك كما سبق بان قال
 انه تزوجت فوالله لا اقربك ما لم يوجبه ولو وطها كغير عن
 لانا منقذة في حق وجوب الكفارة عند حثت عجز كل من وطها من احد هما

في وقتها حلف على ترك قربانها مدة وطهارة بانيه ان يبر والخطابة
 واجزاء ان حثت واجزاء الحرة اربعة اشهر ولامه شهر اخر ولا حلال
 فلا ايلاء لو حلف على اقل من الاقلين بانه قال الحرة والله لا اقربك شهر
 او ثلثه شهر فلو قال والله لا اقربك او لا اقربك اربعة اشهر
 الاول مؤبد والثاني مؤقت او انه قريبك فعلى حج او نحوه او فاني
 طالق او غيره حرقه فانه حرة حثت واذا حثت فني احلف بانه
 وجبت الكفارة وفي فترة وجب اجزاء وسقوط الايلاء والاروان لم يبرها
 بانته بواحدة وسقوط احلف المؤقت فانه اذا كانه مؤقتا بربعة اشهر
 ولم يبرها بانته بواحدة وسقوط احلف في كونها فلم يبرها بعد ذلك لا يبين

في وقتها حلف على ترك قربانها مدة وطهارة بانيه ان يبر والخطابة
 واجزاء ان حثت واجزاء الحرة اربعة اشهر ولامه شهر اخر ولا حلال
 فلا ايلاء لو حلف على اقل من الاقلين بانه قال الحرة والله لا اقربك شهر
 او ثلثه شهر فلو قال والله لا اقربك او لا اقربك اربعة اشهر
 الاول مؤبد والثاني مؤقت او انه قريبك فعلى حج او نحوه او فاني
 طالق او غيره حرقه فانه حرة حثت واذا حثت فني احلف بانه
 وجبت الكفارة وفي فترة وجب اجزاء وسقوط الايلاء والاروان لم يبرها
 بانته بواحدة وسقوط احلف المؤقت فانه اذا كانه مؤقتا بربعة اشهر
 ولم يبرها بانته بواحدة وسقوط احلف في كونها فلم يبرها بعد ذلك لا يبين

卷一

[illegible]

۱۲
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

المستأنى ضيقاً إلى الرفقة من حيث اللفظ ومعناه
الآن أنا المملوك ولذا كنت تبارك على اسم
انست أو صاغت تبارك على تبارك

پہلے

[illegible]

فانما اذا اجتمعوا في الشايع
فانما اذا اجتمعوا في الشايع

قوله والعش والنفق والمدة الطام وهي خلاف الغداء والنفق كسب الغنم ونحو ذلك المحتجب والمدة ما يتقدي به كذا في الجوهري والنفق
والاساس الغداء بالالف الملهة طام الغدوة ولم يذكر في الغداء فمتبر فيه لعدم مولاة المقصود هذا هو الصواب في المحاسبة لكنه لم يجره
في نسخة اصطفاً لظاهر انه سقط من قلم المصنف رحمه الله

فيهما واما في الوطى فلهذا الوطى على صوم شهرين متتابعين قبل التمس
ومن ضرورة كونها حيلة اخلا فيها عنه اما لو وطى غير التي ظاهر منها ما سبنا
فلا يفرض كذا في النخبة لا الاطعام انه وطى جلالة ارايه وطى التي ظاهر منها
في خلال الاطعام لم يستأنف لانه النقص في الاطعام مطلق غير مقيد بما قبل التمس
يوم الاضرب اي قبل غروب الشمس في اليوم الاضرب بشره انما في الاضرب
ولم يستأنف كغيره بالصوم فكانه صومه نطوعاً والافضل ان يصوم اليوم الاضرب
وانه افطر فلا يفرض عليه ذكره الرطبي وانما يجوز اي المكفر عنه اي لا عناق اطعمه
اي غير الظاهر به اي المظاهر او نائية ستمين مكينا يعني ان يجزى ان يطعمه
عن ظاهره ففعل لبقاره اعلم انه انما شرع بلفظ الاطعام او الطعام كجزءية
التملك والاباء وما شرع الاباء والاداء بشرط فيه التملك فذكر
صورة التملك بقوله اطعم عنه من او نائية ستمين مكينا كذا في القدر
او قيمة وعذات دفعه رحمه الله لا يجوز دفع القيمة غير المنصوصة الاشياء
المنصوصة كالبقرة وبقية وسوقه والزبيب والتمر والشعير وغير ما كان له الكس
والذرة وكذا ما كان ربع صاع من التمر اذا سادى نصف صاع من الشعير
قيمة لم يجر دفعه بخلاف الارز والعدس لانه مثلاً فان ربع صاع منه اذا سادى
نصف صاع تروا صاع شعيرة قيمة جاز دفعه وهو منبني على اصل مقدر في خروج
الجماع الكبير المنصوص لا ينوب عنه او اطعم واحداً شهرين اي اعطى الطعام
كله مكينا واحداً ستمين يوماً جاز عندنا لانه المعصود في فسخه المكين
وردد جوعته وذا يتجدد بمتجدد الايام فكانه شهر اليوم التمس كسكين آخر المتجدد
سلك استحقاق لانه يوم قدر شهرين الا عن يومه سواء كان بدفعه او
دفعات لانه الواحد لا يستوفي في يوم واحد طعام ستمين مكينا فلم يجز
العدد المعروف حقيقة وطما لعدم تجدد الحاجة وذكر صورة الآية بقوله

قوله لا عناق الاطعام والنفق والنفق كسب الغنم ونحو ذلك المحتجب والمدة ما يتقدي به كذا في الجوهري والنفق
بالا طام هذا هو الصواب في المحاسبة لكنه لم يجره في نسخة اصطفاً لظاهر انه سقط من قلم المصنف رحمه الله
قوله لا عناق الاطعام والنفق كسب الغنم ونحو ذلك المحتجب والمدة ما يتقدي به كذا في الجوهري والنفق
قوله لا عناق الاطعام والنفق كسب الغنم ونحو ذلك المحتجب والمدة ما يتقدي به كذا في الجوهري والنفق
قوله لا عناق الاطعام والنفق كسب الغنم ونحو ذلك المحتجب والمدة ما يتقدي به كذا في الجوهري والنفق

وذكر

واذا اشبعهم اتمسكتين مكينا وانه قل ما اكملوا بالغذاء وسهل الطعام قبل نصف
النهار مرتين لموت اي اشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين
قال في الاطعام طام الاباحة اكلان لكل سكين غذاء وعش والغذاء
بجنية والعش انه كذلك والعش كسب الغنم كذا في ذلك واذا عذها
الغذاء والعش والمعتبر فيه الشبع لا المقدار والمعتبر في التملك المقدار لا
الشبع وسجود قد يصلح للاستيفاء فاقم مقام الغداء واما اعتبر الاكلان
لقوله تعالى فاطعام ستمين مكينا والراجح في الكس وهو الاكلان لان
الاكثر في العادة ثلث مرات والافضل مرة كذا في فقه السبائك كذا في القدر
شعبه بالادام فانه يستوفي منه حاجته الا بالادام بخلاف صاع الشعير او صاع
على شعبهم طما ربع صاع تروا صاع شعيرة او من ربع صاع تروا صاع شعيرة
جاز جزاء لقوله اذا اشبعهم ما عطف عليه فان ربع صاع تروا صاع شعيرة
شعبه او تروا صاع شعيرة نصف صاع تروا صاع شعيرة او من ربع صاع تروا صاع شعيرة
ومنوب شعيرة او تروا صاع شعيرة نصف صاع تروا صاع شعيرة او من ربع صاع تروا صاع شعيرة
كان هذه الاشياء متحدة اجنس لانه الكل من حيث الاطعام جنس واحد جاز
تكميل احدهما بالآخر ولا كذلك القيمة كما عرفت بخلاف عناق نصف رقة
وصيام شهر تكميل احدهما بالآخر لاختلافهما معنى فان الفسق شرع
لتخلق الرقة والصوم لتجميع النفس بخلاف الاطعام نصف صاع تروا صاع شعيرة
من عدم جواز ادائها وهو من الاعداد المنصوصة اذا كان اقل قدر اما قدره
الشرع وانه كان اكثر من الآخر او مثل قيمة اطعمه اتمسكتين مكينا طما
منهم صاع برغم طما رطل لم يصح الا غير احدهما وغير الاطعام وطما رطل عناق لانه الشعير
تعمل عند اختلافهما كالاطعام والاطعام اكلان بها فاذا عرفت النسبة بين
يصح لكفارة واحدة لانه نصف الصاع من اذن المعادير فالقودى وسهل
الصاع كفارة واحدة فلا يصلح لجعلها لظواهرين بل لظواهر واحد بخلاف

والعناق وهو الطعام بعد نصف النهار او عناق اي اشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين

لتخلص

قوله لا عناق الاطعام والنفق كسب الغنم ونحو ذلك المحتجب والمدة ما يتقدي به كذا في الجوهري والنفق
قوله لا عناق الاطعام والنفق كسب الغنم ونحو ذلك المحتجب والمدة ما يتقدي به كذا في الجوهري والنفق
قوله لا عناق الاطعام والنفق كسب الغنم ونحو ذلك المحتجب والمدة ما يتقدي به كذا في الجوهري والنفق
قوله لا عناق الاطعام والنفق كسب الغنم ونحو ذلك المحتجب والمدة ما يتقدي به كذا في الجوهري والنفق

قوله في شبه التعلق بالبرهان المشتمل الاضرة كما يظهر من كلامه ومبطله خبار التبيين فلا نسب في التعلق المذكور
عليها كما لا يخفى ثم وجه عدم ايجاز في الاضرة ان الجنب اذا اختلف يجب نيته التبيين عند التعلق فاذا لم توجد لم تقع من واحد
منها الصلوات شرطا للصحة وتبين التبيين بعد التعلق كخروج الاحر عنه قوله
قوله وانما اعتق هذا اذا كانت مؤمنة وانما كانت كافرة جاز عن الظاهر استحسانا كما في التبيين

قوله لا يثبت فيه فغيره انما يثبت في غيره
قوله لا يثبت فيه فغيره انما يثبت في غيره

فوق في الرفع فانه في الرفع الثانية في حكم مسلمين لغير الصوم اربعة اشهر
او اطعام مائة وعشرين مسكينا او اعتاق عبد بن عبد الله بن فانه
صحح وانما لم يبين واحدا لانه لا يثبت في الظاهر من مذهب التبيين
ولا للظاهر من اعتناق عبد عنهما او عموم شهرين ايمانيين لاي منهما
شاه وانما اعتق عيقل وظاهر لم يجر غير واحد لانه شبه التبيين في اجنس
المختل لكونه في المختلف معينه فاذا التفت بغير مطلق النية فلم يبين
ايها شاه كما لو اطلق في الابتداء توضيحه انه لو نوى قضاء يومين
من رمضان لجره غير يوم واحد ومنه ما عدها لغير الصوم فوط اي صوم شهرين
والعقارة لا يجره غير واحد منها عدها لغير الصوم فوط اي صوم شهرين
اذ لا ملك له فلم يكن يسهل التكبيرة بالمال وقال النخعي لغير الصوم شهرا
اعتبارا بالعبودية لانه شرع زاجرا كما حدوده كاسبه عنه بالمال باء اعتق
عنه او اطعم لم يجره لانه ليس يسهل الملك فلا يصير بالمال تبليكه
بل هو بعبودية من اللعن هو الطرد والابعاد شرعي لا في التملك بل في التبع
وغير قبول المرأة غفرت عليها المسلمم اللعن شرعا شيئا وان ملك
لا يملك الايمان معروفة بالملن فانه مقام حد القذف في حقه يجمع انها اذا اتفقا
سقط عنه حد القذف ومقام حد الزنا في حقه يجمع انها تلاعنا سقط عنها حد الزنا
والدليل على انه قائم مقام حد القذف في حقه انه يهلل من ايمته جازر الرسول
صلح عليه وسلم وقال عتب غم امراته سنتين فلما روت وجدت على لحن
امراته الشريك بزيه با فقال رسول الله صلح عليه وسلم ايتي بامرئ
والا تجلده على ظهرك فقال يهلل رايت بعيني يا رسول الله وانما
هذه المقالة ثم قال ولان لا رجوع من الله تعالى ان يجعل له مخرا فانزل الله تعالى
هذه الايات فدل ذلك على انه اللعان قائم مقام حد القذف في جانب الزوج
حيث لم يجده يهلل بقذفه ثم الدليل على انه قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة

قوله لا يثبت فيه فغيره انما يثبت في غيره
قوله لا يثبت فيه فغيره انما يثبت في غيره

بعض اجماعهم فيهم الاعضاء كذا طلبه الطلبة عوي
بعض اجماعهم فيهم الاعضاء كذا طلبه الطلبة عوي

انه هو لا تاراما بالشريك في السجدة حيث قال وحدث علي بن ابي
الشريك بزيه با قال رسول الله صل الله عليه وسلم انما جات به لغيره على نية
فهل لحدال وان جات به اسود وجهه اجماليا فلو شريك فجات به على النية
المكروه فقال عليه السلام لولا الايمان بسبقت لكان له ولها شأن وهذا
الى انه اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة كذا في المبسوط وطه حرمه
الوطي في الاستنساخ بعد التعلق عن حصول البينة التي وشرط قيام الزوجية
انما اذا اطلقا بائنا او ثلثا تسقط ولم يجب اجماع وسبانه بيانه في كفايا
انما شاه انه تملكه وكونه النكاح صحيحا فمن قذف بارا زوجة العفيفة
اي البزرة غير الزنا غير منهته به يمين يكون معا ولدا لا يكون له امعوف وصلى
اي الزوجين لاداء الشهادة على المسلم حقه لا يجري اللعان بين الكافرين
ولا بين كافر ومسلم وانما صلح شاه على مثله كما سبانه لانه نفي عطف
على قذف وكذا اخبر عن نفي اهل كما سبانه وطالبت به اي بموجب
القذف وهو كونه فانه حقا فلا بد من طلبها كبر خوفها ولا يشرط
اللعان واذا لم يكن عفيفه ليس له المطالبة لغوات شرطه وهو العفة لا يخفى
حيث لقوله من قذف فانه اي الزوج غير اللعان حصة بل عن او يكذب نفسه
فيحد لانه اللعان خلف غير اجماع فاذا لم يأت بالخلف وجعله الاصل
فانه لا عن الزوج لا عن المرأة بالنقض لكنه يبداء بالزوج لانه المصطفى
لجنة اولاء والآية وانما لم تلعن من حيث هي فلا عن او تصدقه قال الربيعي
وفي بعض نسخ القدوري او تصدقه فتحد وهو غلط لانه اجماع لا يجب
مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق اربع مرات
لانه التصديق ليس باقرار قصد فلا يعتبر في حق وجوب اجماع ويعتبر في حق
فحينئذ به اللعان ولا يجب اجماع ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا يلعن
وهو ولد بها لانه النسب انما ينقطع حكما باللعن فلم يوجد وهو حق الولد فلا يلعن
باللعان عبادة الزنى على الكون

قوله لا يثبت فيه فغيره انما يثبت في غيره
قوله لا يثبت فيه فغيره انما يثبت في غيره

باللعان عبادة الزنى على الكون

قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
الافتقار الى ما ينفق من مال مولاه في قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
كما يوجد في بعض النسخ القول على ما هو في قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
في قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه

المحضات الآتية فانه كان من غير المصير
اولا ثم صار للمالك خلقا عنه في قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
الزوج عند وجود الشرا فاذ لم يصير
لان اللعان تعدل لغيره من غير ان يصير الى الموجب الاصل وهو ان كانت بمولاه
فقال والذين يبرمون المحضات الآتية ولا يتصور ان يكون الزوج كافرا وحده
مسلمة الا اذا كانا كافرين مسلمين ثم قد فيها قبل عرض الاسلام عليه اتم
لها اي الزوج للشهادة وهي لا تصلح لباية كانت امية او كافرة او مجنونة
في قذف او حبة او مجنونة او لا تجوز قاذفها باية كانت رابنة فلا عليه
كما اذا قذفها اجنبية ولا لعان لانه خلف عنه وصورة اي صورة اللعان
ما تطلق به النقص يعني القرآن وصحبه ان يقول الزوج او اربع مرات
اشهد بانه ابي صادق فيما رتبنا به من الزنا وفي الحاشية لونه انه عليه
كان كافرا في شمارها به من الزنا شيئا الباطل كله ثم يقول هي اربع مرات
اشهد بانه كاذب فيما رتبنا به من الزنا وفي الحاشية لونه انه عليه
صادق فيما رتبنا به من الزنا فان لم يستعمل اللعان في كل مرتبة كذا
احد اثبت انك تكفي في اللعان وتكفي في القسمة وتكفي في حرمه اللعان
ولا يثبت قبله لو كانت احدهما قبل ورثة الآخر ولو زالت اهلته اللعان
في هذه الحالة باية كذب نفسه او قذف ان نأخذ له او نحو ذلك لم نفق
بشيء من نفسه في قذفها به واللعنة بانه وبات بطلقة وشروطه ان يكون
المولود في حال حوران اللعان بينهما حتى لو غلبت امه او كافرة غير معتقة
او است لا ينفق او لا ينفق لانه لا ينفق على ما ينفق على ما لا ينفق قطعه فلا يتغير
بغيره فانه الذي ينفق حذر لافواه بوجوب اجتهاد عليه فلا يبدى حذر له
انه يتزوجها ومنه قوله عليه السلام المستلغ غسان لا يجتمعان ابدا انما لا يجتمعان
ما واما مستلغ غسان كما يقال المصلى لا يتكلم ابدا اي ادام مصليا كذا انه قذف

قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه

قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه

غيره بعده اي بعد التدين فحده او زنت فانه اذا قذف العتف لم ينفق ابدا
للعيان وكذا المرأة بعد الزنا لم ينفق ابدا لانه يتزوجها وانما لم ينفق او زنت
فحده كما وضعه الحداية وغيره لانه مجرد زنا لا ينفق احصاها فلا حاجة الى
ذكر احد بخلاف العتف او لا ينفق به الا حصان حتى كذب روي في العتف
الحكمة انه كان يقول زنت بنت عبد الله اي نسبت غيره الى الزنا وهو
العتف فيسقط هذا يكون ذكر العتف فيه شرا كما ذكر ولا ينفق لان الحال لا يعان
بعتف الاخرى لانه قائم مقام حد العتف وقذفه لا ينفق عن شبهة
واحد وتذكر في با ولا ينفق احل لانه فيلزمه من احل غير معلوم لافعال لونه
استغنا وانما ولدت لاقبل المدة وقال لا يجب بغيره اذا جازت ليقولها
وتلا عنها بنسبت وهذا احل منه لوجود العتف منه صرحا بقوله زنت
ولا ينفق القاضي احل اي نسبت احل في القاذ لانه تلا عنها كان يقول زنت
لا ينفق احل نفي الولد عند التهنيت ومدة سبعة ايام من حيث العادة
كذا في الحاشية او سبعة ايام الولادة صح وبعده لانه قبول التهنيت او سبعة ايام
عند التهنيت او سبعة ايام الولادة او سبعة ايام عن النفي عند ذلك الوقت
اخر ايامه ان الولد منه لانه اذا لم يكن منه لم يحل السكوت عن نفيه بعد الولادة
فلا ينفق نفيه بعده كالمولود لا ينفق صرحا ولا عن غيرها اي فيما صح نفيه
وفيما اذا لم ينفق لوجود العتف بنسب الولد اول التوفيق وبها اللذان
بين ولا ينفق اقل من ستة اشهر ووافقا لحد لانه ان نفيه برعوكا
الثاني وانه عكس ما في قول من قال ان العتف لا ينفق لانه قاذف ينفق انما
ولم يرج عنه والافواه بالغة سابق على العتف فصار كانه اقر بغيره في قوله
بانه نافي صح نسبا اي نسب الولد من قبلها اي نسبتين لانها خلفت
واحد فثبتت نسب احدهما يلزم ثبوت نسب الآخر اجتماع شرايط اللعان فيها
اي الزوجين ثم قلنا باننا اوتنا سقط اي اللعان ولم يجز ليعرف

قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه

قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه
قوله وبه يظهر عدم صحة قول من قال ان العبد لا ينفق من مال مولاه

توكله وغيره اراد بغيره المحبوب والحق والقرينة عرفه القوام فلا يرد عليه ما قيل انه يشمل القادر على الحجاج فلا وجه له والوجه ما بيننا
توكله بهما العنين لانه لو قال والعين بالانظار لما اولى لخطوط قوله وغيره بين العنيد والحق قوله وعن وهو صيغة المفعول قوله
اذ جعل العنة اذ العنة بهذا المعنى بضم العين كما انه العنة اسماء من العنين كذلك على ما يظهر من الصحاح والمصباح المنير عن

انه شرط قيام الزوجية فاذا انتقضت انتفى كذا لو تزوجها بعد ذلك لانه
الانقضاء لا يعود ولو طلقها رجوعا لا يسقط كما عرفت من بقاء اصل الزوجية
انما علم بالصلب **باب العنين وغيره** كالحصني والمجوس والعين
ثم لا يقدّر على الحجاج مطلقا او يصيل الى الشب لا الا بالجار او لا يصيل الى احواله
واحدة بعينها من عن او يصيل العنة وهي خيرة الابل وحيت زوجها
هو منقطع الذكر واحصنين فرق بينهما في حال طلب التفريق لانه في المرأة
ولا فائدة في التاجيل بخلاف العنين كما سببنا وفيه اشعار انه لم
يعدا وصيل الى الاخبار لانه اذا صار عينا بعد ولا فرق في هذا بين
الزوج مريضا او صغيرا لما ذكره في العنين حيث ينظر بلوغه او بزره
لا احتمال الزوال كما اذا كانت المرأة صغيرة وهو مجوس او عني حيث
ينظر بلوغها لاحتمال انه ترضى او وجدت زوجها عينا او حصنا وهو
منقطع احصنين فقط قال قرأ بعد ما وصرت عينا او حصنا انه اقرانه
لم يصيل اليها اجل اي الزوج بوجاهة الله بركات او شيا سنية
في الصحيح وهي اني شريها ومدها ثلثمائة واربعه ومسون يوما ذلك
يوم وذلك في شهر يوم وفي رواية الحسن من له حنفه انه يوجل سنية
وهي مدة وصول الشمس الى القطب لانه فانقضا في ذلك اليوم وذلك
في ثلثمائة وخمسين يوما وربع يوم لانه المرض يزول غالبا وفيه لانه يكون
لقلبه البرودة او الحارة او البسوة او الرطوبة فوصول الشمس يشبه
عليها فالربع حار رطب والصيف حار يابس والخريف بار يابس
بارد رطب فاذا مضت السنة ولم يزل المرض ظاهرا خلق سورة
ومرضها بخلاف مضته وايام حنفها فانما داخله في السنة انه لم يكن رقا
فقد قوله اجل فانما اذا كانت رقاة لم يبدل اصلها اذا كان الزوج
مجوسا فانه وطى بها وموت والا اعماء لم يطا بآنت بالتفريق اي تفريق

والثاني بعد الله بعد الوضوء
في موضعين احدهما بعد الوضوء
والثاني بعد الوضوء

ثم لا يصيل الى العنة واحدة
بينا انما يصيل الى العنة واحدة
بينا انما يصيل الى العنة واحدة

او العنم في الشب والرجوع
او العنم في الشب والرجوع
او العنم في الشب والرجوع

او العنم في الشب والرجوع
او العنم في الشب والرجوع
او العنم في الشب والرجوع

الشيء بينهما وكان تفرقة طلاقا باينا في المعتود منه دفع الظلم عنها لا يحصل الرضا بالثبوت
لما امر به فيها ولا كل المهر انه طلاقا لا يخلو العنين مجتبه ويجب العدة لاجل طلاقه والاحتياط
عطف على قوله فانما امر اي اختلف الزوجان فادعت المرأة عدم الوصول الى الزمان وكما
يشاع او لم تظفرت اليه فقلن ثبت خلع اي الزوج لانه الشبهة ثبت بقولان
وليس بضرورة ثبوت الشبهة الوصول اليها لاحتمال زوالها بشيء اخر فيختلف بخلاف
البحاجة فانه بعد ما يفي الوصول اليها ضرورة فتخير بقولان فانه خلع الزوج بطل
صرا فكلونه امرانه كما لو اخطرت من العنف او لغيره فانما اذا اخطرت زوجها
بطل احتجاجه بطلب التفريق لانه المتخير بين الشبين لا يكون له الا احدهما ولا يملك
الزوج او قلن انها بطلت الزوج سنة فانه اختلفا اي بعد التاجيل سنة
انه ادعت المرأة عدم الوصول الى الزمان فالحكم كما لا شك انه صدقها حيث
وانه انكر نظرت اليها الشب فانه قلن بطلت حيث وانما قلن ثبت قال قول
له بيمينه فان خلع فخص امرانه كذا ما جرت به سنة حيث اجل الزوج سنة
لانه المقصود بالتاجيل ثمة حصول العلم بالغة لتخبر المرأة وقد حصل العلم
بها فتخيرت ثم اذا قامت غير مجرب بها او اقامها اعوان الله قبل ان يختار
شبا بطل خيارها لانه هذا بمنزلة تخيير الزوج فلا يتوقف على ما وراء
المجلس بل بطلان القيام واذا اخطرت العدة امر الله الزوج
انه يطلعا طلاقا باينة فانه اية فرق الله بينهما وقيل يقع العدة بينهما
باجتارها بنفسها ولا يحتاج الى القضاء كخيار العتق ولو فرق بينهما فتر
لما لم يكن الاجتار لرضاها بحاله وانما ترفع امره لغيرها وهي عالمة
بحاله ذكره الاصيل انما لا يخبرها لعلها بالعبوب وذكر انما انما
اخبار لانه الجرح غير وطى امره لا يدل على الجرح غير ما في الفتوى على اول
ولا تخيير احدهما بالعبوب الا خلا فالت في رحمة الله في العيوب
وهي اجنونة واجذام والبرص والرنق والهرن وهو ما يمنع سلوك الذكر

او العنم في الشب والرجوع
او العنم في الشب والرجوع
او العنم في الشب والرجوع

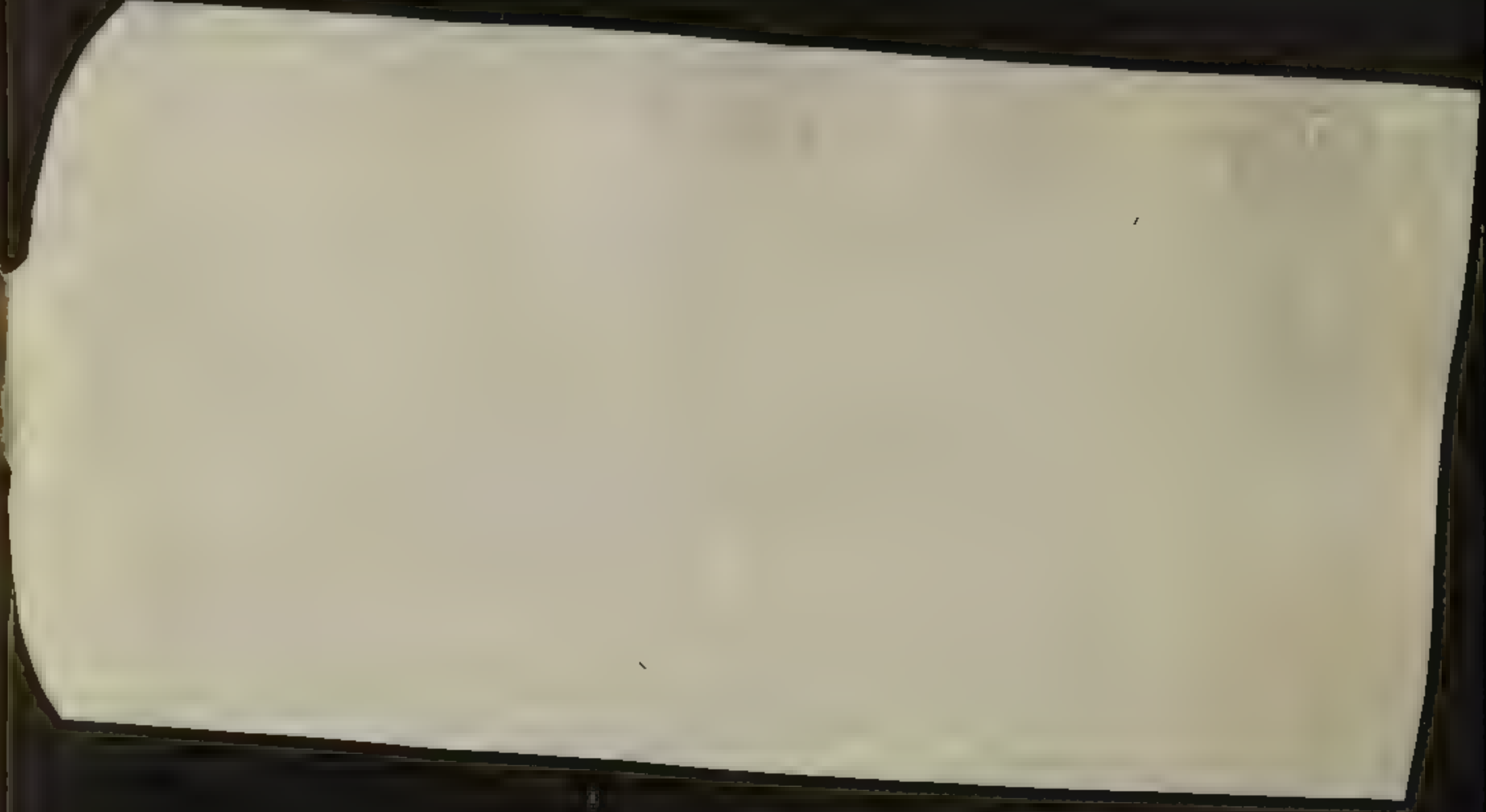
او العنم في الشب والرجوع
او العنم في الشب والرجوع
او العنم في الشب والرجوع

قوله في عشرة ايام فاشارة الى ان حق التعبير في كل عشرة ايام لانها عبارة عن ايام الا ان الفقهاء قالوا ان ذلك صوابا
لأنهم اشتبهوا في التعبير به كما في ذلك وانما وقع في النظم كذلك في باب الالباب والابام داخله فيها محمد الوكيل

في الموت

مستحق بالموت بوجه شبهة والطلاق الحالك فانه العدة فيها ثلاث خصال سواء مات الزوج
او وقع بينهما فقرة وتبين عطف على حرة اي العدة في حرة لم تحض لصغير او كبر وولدت لم تحض
ثلاثة اشهر لقوله في ذلك في بطن الحرة لانه ان ولدت لأمه لعدة بالطلاق
قبل الدخول لموت عطف على الطلاق ومنه اربعة اشهر وشرأب عشرة ايام
مطلقا اي سواء ولدت او لا لقوله في ذلك والذين يتوفون منهم ويدعون ازواجه
الاية وفي حق امة تحض عطف على فوفية حرة تحض بعين امة حرة تحض بعين حرة
امة تحض للطلاق والعنف حيثان لقوله عليه السلام طلاق الامة الطلاق
وعدها حيثان ولان الرق منصف الحرة لا يخرج من حيثان فصارت حيثان
وفي قوله تحض ايام عدها زوجها نصف الحرة اي عدها للطلاق والفرج
شهر ونصف شهر والموت شهران وفي ايام لما عرفت انه الرق منصف
وفي حق امة او الامة وان مات عنها صبغة اي داه كان زوجها الميت
حيثا وضع حملها لا طلاق قوله فيقال واولات الاجال قبل ان ينفق حملهن
وتبين حيث بعد موت الصبي عدة الموت لانها لا يمكن حاملها وقت موت
الصبي تبين عدة الموت ولا نسب فيها اي بما جلت قبل موت الصبي وبعد
لان الصبي لا ماله فلا يتصور منه العلو في النكاح فيوم مقابلة موضع النقص
وفي حق امرأة الفار لكباين البعد جليين من عدة الطلاق وعدة الوفاة
فانه انقضت عدة الطلاق وهي ثلاث حيض مثلا ولم ينقض عدة الموت فلا بد
ان تنقض الوفاة عدة الموت وانه انقضت عدة الموت ودون عدة الطلاق
شهر ونصف الطلاق ولا يرجع للموت لانها ما ورثت حمل النكاح فانما
الى الوفاة اذا ارثت لان الآية فيكون في حق العدة بل اولي لانها يجب التاك
دونه الارث خصا كما المطلقة رجبا وتبين ان عدة في صومته انقضت
في عدة في عدة حرة لانه النكاح باق في الرعي فوجب انقال عدة في عدة
اخر ابر والعدة في حرة اتمت في عدة من او موت كامة اي كامة امة

في الموت



قوله لانه الطلاق اه لنقول لا يخفى عليك في هذا التعديل من الجفاف في دلالة على القصد والاكوا في الهداية فانه لم ينتقل
عنه لانه لو كان الطلاق بالبيعونة والتموت بمخلاف الرض لقيام النكاح في كل وجه وقوله لم يكن اي ايسرها
لم يكن خلفا او انه اعتدوا بالشر لم يكن خلفا عما لا اعتدوا بالحيض مرة واحدة

لان الطلاق في الملك الناقص لا يوجب عدله ان ينقل عدتها ابشر رأت
الدم بعد عدة اشهر تناف بالحيض يعني انه المرأة اذا كانت ابشر رأت
بالشهر ثم رأت الدم على عادتها المروفة انقضى مضي عدتها وعليها ان ينقل
العدة بالحيض لانه عودا بطل الايسر فيظهر انه لم يكن خلفا لانه شرط لبقية
تحقق الايسر في ذلك باستدانة الجزالة الحاث كالعدة في حق الشيخ الفقيه
فعلنا في هذا التفسير انما ما وقع في عبارة صدر الشريعة من قوله فيقبل النكاح
كانه كسر في النكاح والعدول بعد انقضاءها بها كانت تناف بالشهر في وقت
تبعته ثم ابشر رأت في وقت حيض او في وقت غير حيض في وقت حيض
في سن الايسر تناف بالشهر احرازه في جميع بين العدول والمعدل في الهداية
فانه العدة بالشهر بدل العدة بالحيض فكل من اجل ان رأت قبل الايسر
متمثلة على الوقت لكونه محسوبا كعدة بحيث انه وقت لازم لجميع المنوع
والجواب في صدر الشريعة انه عبارة الهداية بعد ما وقع كما قلنا كيف قال في الاستنباط
مشكلا لانه لو ظهر انه عدتها بالشهر من وقت الطلاق فالحقيقة ان رأت قبل
الايسر تملك على الوقت فيجب ان يكون محسوبا في عدة من حيث انه وقت معتدة
طلاق وطلبت بشبهة وقد مر بيانها وهو مبتدأ خبره قوله عليها عدة كغيره في
السبب وتداخلنا اي العدتان فانه اذا تداخلتا يكون ما تراه محسوبا
بعد الوطى بشبهة منهما اي العدتين واذا اتم العدة الاولى ولم تكمل الثانية
فعلينا انما اذا وجبت على المرأة عدتان فاما ان تكونا من طهر او من
واحد فانه كانه الثانية كما اذا اطلقا ثلثا وقال وطلت انما تملك او طلقا
بالفاظ الكتابية فوطئها في العدة فلا شك ان العدتين تداخلتا وان كان
الاول فكلنا جنس بين كالمستوفى عنها زوجها اذا وطلت بشبهة كما
سبانه او من جنس واحد كالمطلقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها ان
و فرق بينهما تداخلتا عندنا ويكون ما تراه المرأة لم يحض تحت سبانهما

قوله لانه الطلاق اه لنقول لا يخفى عليك في هذا التعديل من الجفاف في دلالة على القصد والاكوا في الهداية فانه لم ينتقل
عنه لانه لو كان الطلاق بالبيعونة والتموت بمخلاف الرض لقيام النكاح في كل وجه وقوله لم يكن اي ايسرها
لم يكن خلفا او انه اعتدوا بالشر لم يكن خلفا عما لا اعتدوا بالحيض مرة واحدة

بطل

جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها اتمام العدة الثانية
وصورتها انه الوطى الثاني انه كان بعد ما رأت حيضه يجب عليها بعد الوطى الثاني
ثلث حيض فالحقيقة الاولى في العدة الاولى وحيضتان بعد ما تراه العدة
فيتم العدة الاولى وتجب حصة رابعة لقيم العدة الثانية فانه كان قبل ما رأت
حيضه فكلت عليها الاثنتان حيض وهي تنوب عن ثلث حيض ومعتدة وفاف
وطئت با اربعة اشهر تعتد بالشهر وتجب ما تراه لم يحض فيها اي الشهر
قال في المبسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثانية ففرق بينهما فليها
بقية عدتها من الاول اتم اربعة اشهر وتجب ما تراه لم يحض فيها اي الشهر
بما حاض بعد التفرق من عدة الوفاة ايضا فالحقيقة الشاذل بعد الامكان وهذا
في العدة غير مذكورة الوفاة والكنز وعدة الطلاق والموت تنقضي وان حملت المرأة
بها الطلاق والموت حتى انه الزوج اذا كان غائبا عنها وبلغها خبر طليقة ايام
بعد ما رأت ثلث حيض وموت بعد مضي اربعة اشهر وعشر كانت عدتها
منقضية وابتدوا بما اي ابتداء عدتها فحسبها اربعة اشهر الطلاق والموت لا يغيب
عليها بهما لان الله تعالى اوجبهما على المطلقة والمتوفى عنها زوجها وهما يتصفان
بهما عقبيهما وابتدوا بما في نكاح فاسد عقيب لفرقة افرق الله
او عزمه على ترك الوطى بان يقول تركت او طلقت سبيلك
ونحو ذلك لان عزم العزم ذلوه الريلين قالت معتدة عدتها ولذا في الزوج
خلقت فان القول لا مع البين لانها اتمت فيما تحب وقد مر في جواب
الرجعة نكح معتدة من باين اي ابشر امراته بادون الثلث ثم تزوجها
في العدة وطلق قبل الوطى وجب عليه مهر مأم وعليها عدة مبتدأة لانها
مقبوضة في يده بالوطنة الاولى وبني اثره وهو العدة فاذا اجدد النكاح
وهي مقبوضة نأ ذلك العقب في العقب الواجب هذا النكاح كالوطى بشرى
منصوبا في يده فبصير فابضا بمجرده العقد فيكون مطلقا بعد الدخول لانه على

ايضا

قوله لانه الطلاق اه لنقول لا يخفى عليك في هذا التعديل من الجفاف في دلالة على القصد والاكوا في الهداية فانه لم ينتقل
عنه لانه لو كان الطلاق بالبيعونة والتموت بمخلاف الرض لقيام النكاح في كل وجه وقوله لم يكن اي ايسرها
لم يكن خلفا او انه اعتدوا بالشر لم يكن خلفا عما لا اعتدوا بالحيض مرة واحدة

اي جاز ان يترك الزوج الاول مضيها الى العدة لو كانه جيف فاقبل ما اى مده تصدق
المراة فيه شهران على جيفه وعندها تسعة وتكون يوما لا حال
انه يقع الطلاق قبل اول حيضة فيكون مدها ثلثة وتطهر بعد
العدة وزاد شيخ الاسلام ثلث ساعة للاغتسال بناء على كونها
الاغتسال في الحيض وله ان يوتئها هكذا انا درة فلا يجزى عليها اى الشعر
كل الاثم الا غلب فيه اكثر مده الحيض واقل مده الطهر ليقف لا يكلو
ثلث حيض شهر او الطهر بينهما شهر **باب ثلث الحيض** اكثر مده حمل
تكون عايشة رضى الله عنها الولد لا يقع في البطل اكثر من سنتين ولو نزل
واقلها سبعة اشهر لقوله صلى الله عليه وسلم ثلثون شهرا ثم قال انزل فضالة
في عاين فبقي الحمل سبعة اشهر فثبت نسب ولد مده الرضى وان ولد
من اكثر من سنتين مالم يفرغ من العدة لاحتمال العلوق حال العدة لكونها مده
الطهر وبانت في الاقل مده اذ اجازت به لاقبل من سنتين بانه مده زوجها
لانقضاء العدة وثبت نسب لوجود العلوق في الكاح ارضي العدة ولا يصير
مراجعا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك
وكانه مراجعا الاكثر مده اذ اجازت به لانه من سنتين كانه مراجعا لان
العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منه لانقضاء الزمان لم يبق فيه مرجع
كذا مستوفى ولدت من قبل من كانت نسبا له مبنية اذ اجازت به لاقبل من
بلا عوة لاحتمال كون الولد فانما وقت الطلاق فلا يفتق بزوال النكاح وثبت النسب
اجنبا كما لو لم تهاجلا ارا اذ اجازت به لتمام سنتين من وقت الوقوع لم يثبت
نسبه لانه لم يحد حدث بعد الطلاق فلا يكون منه طهر الا بدعوة لانه الكفره
وايضا يحتمل انه بطا في العدة وكذا امر اربعة اشهره سنه من خصال
المراس اى قبل العلوق كما صح في الحديث قوله ولا يثبت نسبا له
قوله ولا تهاجلا لانه مده مباحة لم يظهر فيها امارات البهر في ميث نسب له اذ اولدت لاقبل من تسعة اشهر
بلا عوة لانه مده مباحة وكذا الحكم في سورة ما انت
صاحب الكفره والافلا اخرج منها وان قصه الرضى

منه مده مباحة لانه مده مباحة وكذا الحكم في سورة ما انت
صاحب الكفره والافلا اخرج منها وان قصه الرضى

منه مده مباحة لانه مده مباحة وكذا الحكم في سورة ما انت
صاحب الكفره والافلا اخرج منها وان قصه الرضى

منه مده مباحة لانه مده مباحة وكذا الحكم في سورة ما انت
صاحب الكفره والافلا اخرج منها وان قصه الرضى

الحال الجاهل والفتنة

السبع بغير الضرورة حتى لا يثبت مما لا ركانه والشرايط الا ما لا يجعل سقوط
اصلا وان كان الزوج اقربا بجل ثم علق طلاقها بالولادة فتعالت المرأة
ولدت وكذا الزوج تسع الطلاق بغير شهادة عند الحنفية وعند مالك بن نضر
شهادة القابلة لانها تدعى حنيفة فلا بد من حجة وانه ان اقراره بجل اقرار
بما يغني عنه وهو الولادة تلج امته فظننا حشرها فانه ولدت لا قبل من ستة
اشهر من شراها لوفه الولد والا فلا يلزم لان الولد في الوجه الاول
ولد المعتدة او المولود سابقا على الشراء فانه الثاني ولد الملكوت
اذا احادث بضاف الى اقرب منه فلا بد من الدعوة قال لامنه انه كان
في بطنك ولد فهو مني فشددت امره على الولادة لا قبل من ستة اشهر
مذاقهم ام ولده لانه سبب ثبوت النسب هو الدعوة فلو وجد من
يقوله فهو مني وانما الحاجة الى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة
اتفاقا وانما قال لا قبل من ستة اشهر مذاقهم لانها لو ولدت لكانت من ستة اشهر
لا يثبت النسب لاضمالها لكانت بغير مغالة المولى فلم يكن المولى يدعيها
هذا الولد بخلاف الاول لليقين بقيام الولد في البطن وقت القول
الدعوة والطفل عطف على قوله لامنه اي لو قال لطفل هو لبيته ومات
المتر فقالت امه امي ام الطفل هو لبيته وانما زوجته بيزانية اي يرث
الطفل الام من المهر لان المسئلة فيها اذا كانت معروفة باحرية
ولكونها ام الطفل لا سبيل الى شقوة الطفل له الا بتكاح امه لكان
صحح لانه الموضع للحمل وانه قال وارثه انت ام ولده وجرى له حشرها
لا تترك لانه ظهور الحرة باعتبار الدار حرة في دفع الزحف لا استحقاق
الارث زوج امته من حشرها فارت بولد فادعاه المولى لم يثبت
نسبه لانه يثبت نسب بغيره فسخ النكاح وقد ثبت انه النكاح
لعدم ما لا يقبل الفسخ بخلاف السبع فانه المولى اذا باع امته وولدت

غاب عنه امرأة فتزوجت باخر وولدت
اولادا ثم جاء الزوج الاول قال اولاد
لثاني على المذهب الذي رجح اليه الامام
وعليه الفتوى كافي الثانية والوجه الثاني
وغيرها وفي حاشية شرح المنار لان الحنفية
وعلى الفتوى ان احكام الحال كفي في آخر
دعوى الجمع حتى اربعة اقوال ثم افني ما اعتده
اعصم وعلمه ابن ملك بانه المستثنى من حقيقة
فالولد للمراش الحقيقي وان كان فاسدا
وتعانه فيه فراجعه ذلك المختار

هذا الولد بخلاف الاول لليقين بقيام الولد في البطن وقت القول
الدعوة والطفل عطف على قوله لامنه اي لو قال لطفل هو لبيته ومات
المتر فقالت امه امي ام الطفل هو لبيته وانما زوجته بيزانية اي يرث
الطفل الام من المهر لان المسئلة فيها اذا كانت معروفة باحرية
ولكونها ام الطفل لا سبيل الى شقوة الطفل له الا بتكاح امه لكان
صحح لانه الموضع للحمل وانه قال وارثه انت ام ولده وجرى له حشرها
لا تترك لانه ظهور الحرة باعتبار الدار حرة في دفع الزحف لا استحقاق
الارث زوج امته من حشرها فارت بولد فادعاه المولى لم يثبت
نسبه لانه يثبت نسب بغيره فسخ النكاح وقد ثبت انه النكاح
لعدم ما لا يقبل الفسخ بخلاف السبع فانه المولى اذا باع امته وولدت

عند المولى

قوله بخلاف السبع فانه المولى اذا باع امته وولدت

قوله بخلاف السبع فانه المولى اذا باع امته وولدت
بشئ نسبه اه كجئ منه هذه المسئلة في باب دعوى النسب في كتاب الدعوى
بانه باع امته فولدت لا قبل من ستة اشهر فثبت نسبه اسمها عمر

عند المولى اذا باع امته وولدت بغيره فثبت نسبه ونسب السبع وعنى ان الولد
لانه ملك المولى وقد اقر ببنوته فلم يحرره وانه لم يثبت المهر كما اذا
اقر ببنوته عبد المولى فثبت النسب ونسب الامه لم ولده لا واره بكن
ولدت امته الموطورة له ولدا لم يثبت نسبه بغيره فانه العز
على ثلث مراتب فموت وهو فخرش النكاح وجده يثبت بالنسب لا دعوة
فلا يثبت حشره بالنسب لان النكاح الصحيح اذا لان في الكمال كما
وقصيف وهو فخرش الامه وحكمه لا يثبت بالنسب الا بدعوة
لشعبه وموت وهو فخرش ام الولد وحكمه يثبت بالنسب لا دعوة فثبت
بمجرد النسب لكن ببنوته بلا دعوة انما يكون اذا قل للمولى وطنها واما لم يجل
فلا يثبت بلا دعوة كام ولدا كانت مولدا وانه مشركه بين اثنين
استولدا ثم عادت بولد لا يثبت نسبه بغيره فانه حرة
المعتق **باب احكام النسب** من ضمن الطاهر بيفته بفضله
الامه النفس تحت حياضه وكذا المرأة اذا حشنت ولدا هي للام
ولو ولد الطلاق مالم تنزع كمن بروج كغيره محرم للطفل كما سبق وانما كان
لها لا باع الامه عليه ولانها اشفق من غيرها الا انه تكون مرته فانها تحبس
وتعذب فلا تنزع للحضنة او فاجرة كذا ان الكافي بلا جرم على اخذ
الولد اذا ابت او لم يطلب لاضماله لانه تجز غير حضنة الا اذا لم يثبت
بانه لا ياخذ الولد بغيره كما لا يكون له ذوم محرم سورا الام فنجبر على الحضنة
اذا الاجنبية لا شقوة لها عليه ثم ام ارام الام وانه علت لانه هذه الولد
شفا ومقبل الاحاث ثم ام امه ارا بالولد كذا ان الكافي
لانها لا تترك لهذا فخر ميراث الامهات ان شق لانها او فخر شقوة
لاجل الولاد ثم اخبة لا يرث لانها اشفق ثم اخنة لام لانها قريبة لاجلها
في هذا الام ثم اخنة لا يرث لانها بنات الابوين ولان بنات الاجداد
انما بالحضنة

قوله لام بنات الابوين او بنات الجد
فليس لهن ميراث الا بنات على فحالة والعمه

على الوجه
حق الجملك وان

فوطي والبرق مناجية الارسع
الحق الصغيرة المشهارة وانه لم يجل

والله اعلم بالصواب

The image shows the front cover of a book. The cover is a dark, solid color, possibly black or a very dark brown, with a slightly textured appearance. On the right side, the spine of the book is visible, showing a lighter, possibly cream-colored, material. The book is positioned horizontally, and the lighting is somewhat uneven, with the right side (spine) appearing slightly brighter than the left. There is no text or any other markings visible on the cover.

على الوجه فان المانع من كونه ولو كانا صغيرين لا يطبقان اجماع لانفقة لها لا يمنع
 من جازم فيها فقاينة ما في الباب انه يجعل المانع من قبله كالمعذور فاما المانع
 من قبلها قائم من قيام المانع من قبلها كاستحى النفقة كذا في النهاية فقيرة
 او غنية فان غناها لا يبطل صحتها في النفقة على زوجها موطوءة او لا
 كما اذا كان الزوج صغيرا لا يندر على الوطء وصغيرة لا يندر حالها متعلق
 بقوله فتجب وهذا اختيار اخصاف وعليه الفتوى وبنيته بقوله الموسرين
 نفقة البسار والموسرين نفقة العسر والمختلين بانه يكون احدهما موسرا
 والاخر معسرا وهو يتناول صورتي احدهما ان يكون معسرة والزوج موسرا
 والثانية عكسها بين الذين ان نفقة دون نفقات الموسرات وفوق نفقة
 المعسرات وقال الدرر في تعبته حال وهو قول الشافعي قال صاحب البدائع
 الصحيح وقال صاحب المحرر المعبر حاله البسار والا عسر ظاهر الرواية
 وكوفي في بيت اسبها قال في الهداية اذا استتمت نفسها الى منزله فليقيم نفقتها
 وقال في النهاية هذا الشرط ليس يلزم في ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط
 وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة لها وان لم تنقل الى البيت
 الزوج ثم قال قال بعض المتأخرين من ائمة بلخ كاستحى النفقة اذا لم تنزل
 الى بيت زوجها والفتور على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم تنزل
 او فرضت في بيت الزوج فان لها النفقة والقياس عدوها اذا كانا
 عرسا يمنع اجماع لغوت الاحتباس الاستمتاع وهو الاحتباس انما لا
 قائم قاينة بناتس بها وبمسما وتحتفظ البيت والموانع لعارض كسبه
 اجماع وعن ابى يوسف انها اذا استلمت نفقاتها ثم مرضت يجب النفقة لتحقيق
 التسليم ولو مرضت ثم سلمت لا يجب لانه التسليم لا يصح واستحسنه في الهداية
 لا اي لا يجب النفقة لئلا يترتب وبنيته بقوله خرجت من بيتي اريد الزوج
 بلا حق حتى تعود الى منزله لانه فوت الاحتباس فيها واذا عادت

كذلك
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

على الوجه فان المانع من كونه ولو كانا صغيرين لا يطبقان اجماع لانفقة لها لا يمنع
 من جازم فيها فقاينة ما في الباب انه يجعل المانع من قبله كالمعذور فاما المانع
 من قبلها قائم من قيام المانع من قبلها كاستحى النفقة كذا في النهاية فقيرة
 او غنية فان غناها لا يبطل صحتها في النفقة على زوجها موطوءة او لا
 كما اذا كان الزوج صغيرا لا يندر على الوطء وصغيرة لا يندر حالها متعلق
 بقوله فتجب وهذا اختيار اخصاف وعليه الفتوى وبنيته بقوله الموسرين
 نفقة البسار والموسرين نفقة العسر والمختلين بانه يكون احدهما موسرا
 والاخر معسرا وهو يتناول صورتي احدهما ان يكون معسرة والزوج موسرا
 والثانية عكسها بين الذين ان نفقة دون نفقات الموسرات وفوق نفقة
 المعسرات وقال الدرر في تعبته حال وهو قول الشافعي قال صاحب البدائع
 الصحيح وقال صاحب المحرر المعبر حاله البسار والا عسر ظاهر الرواية
 وكوفي في بيت اسبها قال في الهداية اذا استتمت نفسها الى منزله فليقيم نفقتها
 وقال في النهاية هذا الشرط ليس يلزم في ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط
 وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة لها وان لم تنقل الى البيت
 الزوج ثم قال قال بعض المتأخرين من ائمة بلخ كاستحى النفقة اذا لم تنزل
 الى بيت زوجها والفتور على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم تنزل
 او فرضت في بيت الزوج فان لها النفقة والقياس عدوها اذا كانا
 عرسا يمنع اجماع لغوت الاحتباس الاستمتاع وهو الاحتباس انما لا
 قائم قاينة بناتس بها وبمسما وتحتفظ البيت والموانع لعارض كسبه
 اجماع وعن ابى يوسف انها اذا استلمت نفقاتها ثم مرضت يجب النفقة لتحقيق
 التسليم ولو مرضت ثم سلمت لا يجب لانه التسليم لا يصح واستحسنه في الهداية
 لا اي لا يجب النفقة لئلا يترتب وبنيته بقوله خرجت من بيتي اريد الزوج
 بلا حق حتى تعود الى منزله لانه فوت الاحتباس فيها واذا عادت

جاء الاحتباس فوجب النفقة بخلاف ما اذا امتنع المتكفل من التكفل
 قوله وان لم يكن فيها ما كانت عايزة اولى من ان يكون الزوج قادرا على الوطأ جبرا وقوله
 بل لا يوجب احتراز عن خروجها كذا اذا لم يوطأ من المثل فخرجت من بيته وجبته
 بغيره لانه الاحتباس جاء من قبلها بالجماع لانه لم يكن منها بانه كانت
 عايزة فليس منه وجوب نفقة لم تنزف اى لم تنزل الى منزل زوجها لعدم
 الاحتباس لاجل الاحتباس ونقصه بغيره اخذ ما رجل كرها فذهب بها
 فان النفقة جاز الاحتباس في بيته وقد فات وجوبه برونه اى
 بلا زوج ولو مع محرم لانه فوت الاحتباس منها ولو ساخرت به اى الزوج
 فنفقة احتباس الواجب هي لانه الاحتباس قائم لقيامه عليها لا غير اى لا نفقة
 الشغل ولا الكسب ولا الواجب عطف على قوله اول الباب لزوجة لو كان
 الزوج موسرا لانه كفايتها واجبة عليه وهذا من جملة ما لا يفسد في الاصح لا
 يفرق بينهما اى الزوجين لانه اى الزوج عنها اى النفقة ولا لعدم البقاء
 اى الزوج حال كونه غائبا عنها مفعول البقاء ولو كان الزوج موسرا علم ان
 مجوز الفسخ عند ذلك في امر ان احدهما ايسر الزوج وطريقه اى يفسخ
 امره عند الحكم فيمهلكه ثلثة ايام ويحكمها منه بغيره الرابع كذا في غايه
 وثانيا عدم البناء الزوج الغائب عنها من النفقة ولو موسرا قال في شرح
 قوله لا نفقة فيها ارض هذه الصورة وهي عدم البناء
 الغائب مع بقاء الزوج في حقها فظاهر الوجهين انه لا نفقة فيها ولكن يثبت الحكم الحالك بل لا
 ليطالب البقاء كانه مريضه معلوما والثاني بغيره الفسخ والبيع المجمع اى
 وافقوا بذلك للمصاحفة وقال في شرح المحاور وهو اختيار الفقهاء الطبري
 الصياغ وعن الرواية وابن خبيرة من جهة المصلحة والفنوى به وقد
 لا اختلاف الا في قوله بغيره منها والى الثانية بقوله ولا لعدم البناء
 اقول قد علم ما قيل من ثبوت الفسخ الموقوف على الحكم بالجماع عند ذلك في

انما

انما هو بالنظر الى المحاضر واما الحكم بالنظر الى الغائب فيعدم الاتفاق وكل
 فيه العجز وعدم الاتفاق يكون معلوما بالضرورة فلا وجه لما ذكره في الرد على
 في شروح الصداقة وغيره بان العجز عن النفقة انما يظهر من الزوج واما
 اذا كان غائبا عينة منقطعة فلا يعرف العجز ليجوز ان يكون قادرا
 فيكون هذا اثر الاتفاق لا العجز عن الاتفاق فانه رفع هذا العجز
 الى خافه لو فاجاز قضاءه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضاء
 ليس بخبر فيه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت نعم يرد هذا على ما لا يعرف
 مذهبه من ثبوت الفسخ وبحكم على الغائب بالعجز عن الاتفاق لما علم في
 ولا على من يعمل بجهل من الفسخ فالتأويل وتوهم اى المرأة بالاستدانة
 اى يتوهم الفسخ استدني على زوجها اى شترى الطعام سنة
 على نفقة الثمن من ماله فخرض نفقة الفار لكونها مفسدة فظهر
 الزوج ثم لها نفقة ياره ثم طلت لان النفقة تختلف باختلاف العار
 وما قضى به فغيره لنفقة لم يجب لانما يجب شيئا فشيئا فاذا ابتدل حاله
 فلها المطالبة بنهاج حوا وهو ما دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعتز
 ونسقط ما مضى من النفقة الا لو كانت ارضيا لانه ارضيا لانه على
 لا نفقة صلبة يحتاج به تزويجها بالانفصال اى فخرض نفقة الفار لكونها
 ملكا لا يملك الا بمؤبد وهو العقب والصلح كالقضاء لانه ولا يملكه على
 اقوى من وثايق الفسخ بخلاف المهر فانه عوض عن الملك ويختص بغيره
 او طلاقها لنقوط المفروضة يعني ان مات اصدقا بعد ما فرض عليه النفقة
 لكن لم توثر المرأة بالاستدانة ومضت شراره ولم تأخذ ما سقطت
 المفروضة لانه انما صلبة والصلح لنقوط بالموت كالبنت تسقط
 بالموت قبل العقب ان اذا استدان بامر الله لانما تأخذ كآمر ولا
 تسترد المجهلة انما عجلها نفقة نسبية مثل اثم مات اصدقا قبل مضى المدة

قوله لا نفقة فيها ارض هذه الصورة وهي عدم البناء
 الغائب مع بقاء الزوج في حقها فظاهر الوجهين انه لا نفقة فيها ولكن يثبت الحكم الحالك بل لا
 ليطالب البقاء كانه مريضه معلوما والثاني بغيره الفسخ والبيع المجمع اى
 وافقوا بذلك للمصاحفة وقال في شرح المحاور وهو اختيار الفقهاء الطبري
 الصياغ وعن الرواية وابن خبيرة من جهة المصلحة والفنوى به وقد
 لا اختلاف الا في قوله بغيره منها والى الثانية بقوله ولا لعدم البناء
 اقول قد علم ما قيل من ثبوت الفسخ الموقوف على الحكم بالجماع عند ذلك في

عالم

محرم الحرام سنة ثمان مائة وثمانين

صفة او اتى بالغية او ذكر عا جز بانه كان زمنا او اعنى او جنيونا فقرأه حال الجمع
 من لو كانوا اغنيا لم يجب نفقتهم على غيرهم وانما وجبت لانه اصله الترتيب
 الترتيبية واجبة دون البعدية والتمسك انه يكون ذلهم محرم وقد قال الله
 على وعلى الوارث مثل ذلك وفي قراءة ابن مسعود على الوارث ذلهم المحرم
 مثل ذلك وقراءة مشهورة فصار بمنزلة اجرة المشهور كما عرف
 في الاصول مجاز لقبير اطلاق الكتاب يتم لا يتم الحاجة والصغر واللاتمة
 والزمانه والعلی اماره الحاجة لتحق العجز فان القادر على الكسب غني بكم
 بخلاف الابوين كما سبق بقدر الارث متعلق بتجب الكسب وانما اعتبر
 قدره اخذ من قوله على وعلى الوارث مثل ذلك فان تترتب الحكم على الوارث
 مشعر بعلية ولا في الشرع بالعلم فوجب عليه على الاتفاق لا بناء على سخي فجب
 نفقة البنت لانه الميراث الباتلة والابن الذين الباتل على ابويهما
 اثلاثا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث لانه الميراث لهما على سندا
 المقدار وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى المولود وله
 ازواجهن وكسوتهن وفي غير الوالدين يعتبر قدر الميراث رداية واداء
 وقع عليه كونه نفقة من ارضية له اقوات متفرقات موسرات
 عليها اقامت كارتة ثلثه انما على الاخ لا بام وحسبها
 على الاخ لا بام حصة ما على الاخ لا بام على قدر ميراثين ويعتبر فيه امره في
 الرعم المحرم ابنيه الارث بانه لا يكون محرم ولا لا ينفقته بانه لا يكون محرم الميراث
 لانه لا يعلم الا بعد الموت وخرج عليه كونه نفقة من امره في حاله ابن عم
 لم ينجح فلا نفقة عليه حال محرم فبكونه النفقة عليه لا نفقة مع اختلاف
 دينا لانه الاستحقاق انما يثبت باسم الوارث وحصل الدين يمنع التوارث
 فلا يجب النصرة نفقة اخيه لم نفقة اخيه النصرة الا للزوج لا نصرا
 المستلزم على الاقارب لكونهم

صفة او اتى بالغية

من لو كانوا اغنيا

الترتيبية واجبة

على وعلى الوارث

مثل ذلك وفي قراءة

ابن مسعود على الوارث

ذلهم المحرم

في الاصول مجاز

لقبير اطلاق

يجب باعتبار المسخى بعقد النكاح وذلك لفائدة صحة العقد لا اتحاد الملة
 حتى لا يجب بالنكاح المسخى ولا الوطى بشبهة والاصول لقوله تعالى واصحابها
 في الدنيا معروفا وقسمها اليه عم بحسن العشرة وقد جرت به والاصول
 ومجرات كالا بوبن عامة ولا يجب المسخ على انفاق البوبه احببتين ولا يجب
 على انفاق ابنيه مسلم او الذمي لانه الاستحقاق بغير انفاق الصيلة والحرية لا يجب
 لهن من غير حق كقوله تعالى انما ينسلكم الله الذين يقاتلونكم في الدين ولهذا
 لا يجبر الارث بين من هو غني وارثا وبينهم وانما اخذت منهم والعوم لان
 جرده ونفقة اجرة لا تمنع بالكفر كنفقة نفس الدينين فبذبحه اخذوا
 عن الجدة والميتاتين اما الاول فلاننا نثبتنا عن البر في حق من نقاتلنا
 كما نرى واما الثاني فلاننا نثبتنا انما يجرى بدار الحرب يسع الاب عرض ابنيه
 لا عقاره لنفقته اكره له بيعه لنفقته لانه له ولاية الحفظ في ماله له
 الغائب او للوصي ذلك فلا بد اول لوضو نفقته وبيع الموقوف
 من باب الحفظ اذ جئته عليه التكف ولا كذلك العقار لانه محفوظ
 بنفسها وبخلاف غير الاب من الاجانب اذ لا ولاية لهم اصل في النقص
 حال الصغر ليس في اثره بعد البلوغ ولا في الحفظ بعد الكبر بخلاف الاب واداء
 جاز ببيع فالتن من حيث حقه وهو النفقة فله الاستيفاء منه لا ان لا يجوز
 بيع الاب عرض ابنيه ليدل اي للاب عليه ان الابن غني بما ابر غير النفقة
 هذا عند الحنفية واما عندهما فلا يجوز ذلك كله وهو كغيره من ذل الولاية
 له لا نفق عليها بالبلوغ ولهذا لا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في
 دين سور النفقة ووجه الاستدلال ما ذكرنا قال الركن في المسئلة نوع
 اشكال وهو انه يقال ذالك لانه للاب حال غيبة ابنيه ولاية الحفظ اجماعا
 فلما منع له منه البيع بالنفقة عندهما او بالدين عند الكل اقول لا اشكال
 اصلا لان منها مقدمتين احدهما انه للاب حال غيبة ابنيه ولاية الحفظ

النفقة او ما يترتب عليه
 النفقة او ما يترتب عليه
 النفقة او ما يترتب عليه

قوله تعالى واصحابها
 في الدنيا معروفا
 وقسمها اليه عم بحسن العشرة

احدها

نفقة او اتى بالغية
 من لو كانوا اغنيا
 الترتيبية واجبة

شیر

المختار في تاريخ العرب

بنی ملاکیرتج منه ولم یذکر فی صورۃ احمد
لونه هذا اصطلافاً لاسم
الاولی الخ الامیر الخ

الاول في الاكل والشراب واللباس والنفقة

الاول في الاكل والشراب واللباس والنفقة

الرواية في الرواية
 الا اذا حال في النسب لابل لامل قال في البسوط انه اختلا في الروايتين في الاصل انما كان
 اذا ذكره مطلقا بان قال هذا في خاتما اذا ذكره معينا قال هذا في لابل اولي في مقتضى
 بلائته ودلائله مطلق الاخرة مشتركة وقدير او با الاخرة في الدين قال الله تعالى
 انما المؤمنون اخوة والمؤمنون اخوة لا يكون حجة فاما اذا قيد بما ذكر فيقتبين امر او
 فانه قيل البتة ايضا مشتركة بين النسب والرضاع فكيف ثبت العتق بطلاق قوله
 هذا ابنه فكلنا مثل هذا المجاز لا يارض لخصه فاذا امتنع بعبارة المجاز يكون بينه
 وبينها علاقة وهو هذا اخر فانه لحيته لازمة للبنة ويكون الانتقال المذكور
 الى اللزوم كذا ان قوله هذا جدر حيث لا يمتنع الا اذا قال ابو ابي فانه هذا
 الكلام لا يبعد العتق الا بوجه اذ لا موجب في الملك الا به كما سبق من ملك
 مبتدأ خبره قوله لانه عتق عليه فارجم الرحم في اصل وعاء الولد بطن امه
 القرابة من جهة الاولاد ورحما ومنه ذوالرحم فالحق ان شخصان لا يجوز التكاثر
 بينهما لو كان احدهما ذكرا والاخر انثى وهو موصوفه ذوالرحم لجوارح اصل فيه قوله
 عزم من ملك ذالرحم محرم منه فلهذا واللفظ بمجموعه يتناول كل قرابة مولدة
 بالتحريم ولا اذا كانت او غيره ولا فرق بين ما اذا كان المالك مملوكا او حرا
 في دار الاسلام لم يحرر العلة والمكاتب اذا استراخاه لا يكاتب عليه اذ ليس
 ملك يقدره على الاعناق واللزوم من القدرة ولو وصليته كان المالك صبي
 او مجنون فاعتق العتق على ما عند الملك اذ تعلق به من العبد فاشبه النفقة
 او اعتق عطف على ملك كوجه الله لكان ذلك طاعة او للضم فانه ايضا
 يمتنع لوجود كس الاعناق في المصلحة فحجة ووصف القرابة في اللفظ الاول

قوله ورحما في الاخرة في الدين فانه لا يمتنع
 ايضا ذلك يقال خبر الاباء مع عتق
 صل عليه سلم امهات المؤمنين
 قوله فكلنا مثل هذا المجاز لا يارض لخصه
 في قبيل ان يمتنع ان يكون في قبيل المجاز
 بين السداد وجواب فكلنا يقول الاخرة
 ما يرد بانها لا يمتنع في الملك الا به كما سبق
 قوله اذا لموجب في الملك الا به كما سبق
 كذا عبارة في الباب
 ولا اذا اخرج وان في الجملة في التكاثر
 العتق ان في الصلوات في باب الاعناق
 وهو الولد ملكا او حرة والاصل في الاعناق
 وان كل من ملك الرجل حرة وانه ملك
 والعبد اذا ملك - فانه يملك
 اباه او ولده
 فملك ذالرحم محرم منه
 فمضى في سائر ما عليه من اوجه
 بن مسعود وقاية رضى عنهما

قوله في الاعناق لانه يمتنع من مضمون احدهما انه لئلا يمتنع
 في الاعناق لانه يمتنع من مضمون احدهما انه لئلا يمتنع
 وانما في الاعناق لانه يمتنع من مضمون احدهما انه لئلا يمتنع

من غير الوالدون بعينه فترى الميراث رداً واحدة اربع سببها البنت البنته والابن الزم البناغ كما في قوله
 من الدار والفقير ولسان الصواب وفي غير الميراث كما في قوله تعالى اذا كان من ذرية نساء احل الله لهن ميراثاً من اموالهن
 التي كن يكتسبن من غير الوالدون بعينه فترى الميراث رداً واحدة اربع سببها البنت البنته والابن الزم البناغ كما في قوله
 من الدار والفقير ولسان الصواب وفي غير الميراث كما في قوله تعالى اذا كان من ذرية نساء احل الله لهن ميراثاً من اموالهن
 التي كن يكتسبن من غير الوالدون بعينه فترى الميراث رداً واحدة اربع سببها البنت البنته والابن الزم البناغ كما في قوله

كجوهها قال قال

قوله فانه الميراث من غير الوالدون بعينه فترى الميراث رداً واحدة اربع سببها البنت البنته والابن الزم البناغ كما في قوله
 من الدار والفقير ولسان الصواب وفي غير الميراث كما في قوله تعالى اذا كان من ذرية نساء احل الله لهن ميراثاً من اموالهن
 التي كن يكتسبن من غير الوالدون بعينه فترى الميراث رداً واحدة اربع سببها البنت البنته والابن الزم البناغ كما في قوله

(بعض ما يكون بالاب والابن من الميراث من غير الوالدون بعينه فترى الميراث رداً واحدة اربع سببها البنت البنته والابن الزم البناغ كما في قوله

او اصاب غنقه الى ملك وشرط ووجد غنق قوله ابي اقرابة بسببهم وقوله
 محرم صفة ذارجه للميراث وقوله الى ملك نحو ملكك بعد ان يزوج او شرط ووجد غنق
 انه قد غنق فله فعهده من غنقه بشرط ان يكون البكر ملكه
 وقت التخليق كما عرفت
 زيادة فلا يخيل الغنق في الاخيرين بعد ماله بل يكون المعين عاصباً لانه ذلك شأنه
 في فعل الكفره وعقبة الاصنام او اعنق مكرها او سكرانه فانه اعناهما
 صحيح لصدوره على هذه مضاعفاً الى محله ولا يشترط في الاستفاضة الرضا
 وبالاكرام بنعدم الرضا ولا تارة غير له في العلم الحكم الا بغيره الى ما روي
 عنه عن ثلث جهتين جد وميراثين جد النكاح والطلاق والعنف
 والهازل لا يرضى بالحكم او اصاب عطف اعنق غنقه الشرط ووجد
 ان الشرط بانه قال انه وضعت الدار فانت طالق فدخل غنق عليه
 ارعك من ملك والذكور بعده كعبد لرجل خرج البنا مسلماً فانه يعنق لغيره
 في عبيد الطائف جابن خروج الية سلمين بهم عتقاء انه ولانه لغيره
 وبسبب ولا استرقاق في ملك ابتداء والحمل يعنق بعتق امه بغيرها
 لانها له بيا ولا يرضى بغيره وبه لانه التبع لنفسه في الهبة والعترة
 عليه البيع ولم يوجد بالامتنان الى الحمل وشئ منه ما ليس في الاعان ثم
 قيام الحمل وقت الاعناق اعنا يعرف اذا ولدت بعد غنقها لائق به
 لانه اقل منه الحمل كما علم المرطوب في كتب النجوم انه يحمل يعنق باعناق الام
 بغيرها مطلقاً فانه اعنقت وهي حامل بانه ولدت بعد غنقها لافل
 يعنق الحمل ولا ينجز ولادته وان اعنقت وصل قبل معلوم الحمل بانه ولدت
 لساكنه يعنق بغيره لانه بغير ولادته الى موت الاب كما روي هذا المعنى
 انه في عبارة صدر الشريعة حيث قال اعلم انه الحمل يعنق بغيره لانه
 البتة بل بطريق الاصل لا ينجز ولادته الى موت الاب وهذا اذا ولدت بعد غنقها

ما في كبره من النسخة ولا يملكه الا بالاب والابن
 من الميراث من غير الوالدون بعينه فترى الميراث رداً واحدة اربع سببها البنت البنته والابن الزم البناغ كما في قوله

نسخة الاموال

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

موتوا من ذلهم واللات دما هذا في النسخ المندرد له ولكن السواب فاجباه على صفته الشبه اذا الكلام في ادماعنا صا وانه المكن ما وولد غير التكاليف فتولد باه ولد
صطفى المولد مشتركه وكنه

قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 ولكن تأكلوا أموالكم بينكم بال
 طيبات ذلك خير مما تجمعون
 بالباطل لا تعلمون
 وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 ولكن تأكلوا أموالكم بينكم بال
 طيبات ذلك خير مما تجمعون
 بالباطل لا تعلمون

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

كيف لا وقد قال في الهداية وهذا كله اذا شهد ان صحة علقه اعنى احد عبديه
وقال كونه اما اذا شهد انه اعنى احد عبديه في مرض موته او والباقى لم ينل صاحب
الهداية انه اكد على هذا الموضع او نأى به بل جعل الموضع مدعىا ونأى به مدعى عليه كما بينا
يؤيد ما ذكرنا قال في غاية البيان لا كما في العتق في مرض الموت او التدبير وصية كماله
المقتضى له معلوما لانه انهم في تنفيذ الوصية هو الموصى به وهو معلوم وعينه خلف
وهو الوصى او الوارث فقبلت الشهادة له مجهول واوجب من قول صدر الشريعة
ما قال في الكافي وبنقله الرضائي وجه الاستحسان اما العتق في مرض الموت وصية في
اعتبه من الثلث التدبير وصية سواء كان في الصحة او في مرض الموت انهم في تنفيذ
الوصية هو الموصى لانه وجوب تنفيذ الوصية لحقه ونفعه يعود اليه وانكاره مردود
لانه سيقع وهو معلوم وعينه خلف وهو الوصى او الوارث فيتحقق الدعوى من كل وجه
انما يستغنى

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

卷

الحمد لله الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

۱۰۰

قوله في قوله لا يجوز المبدل في العود وصورتها انه يقول اعتققتك
على ان تحضه كذا سنة واما اذا قال ان تحضه كذا مائة فانت حر لا يصدق منه
بخدمه لانه ملحق بشروط الاول معاوضة وكرهه ارفقت اخذته العبد ان لم
له المبدل فلم يملك عليه المبدل فان مات هو ابر العبد او مولا به قبل اخذته
تجب قيمته عليه ولو اخذ منه ثلثه انه كان الميت هو العبد عند الجحفة وان يوف
وعند محمد عليه قيمة اخذته في المدة كسبع عشرين ليعين فذلك العبد يجب قيمته
اخذته العبد يعني انه هذه المدة من ثلثه على خلافه لغيره هي قال العبد بعت
نفسك منك بهذا العبد فذلك العبد يجب قيمته العبد عندهما وقيمة العبد
عند محمد كذا سنة معاوضة مال غير مال لانه نفس العبد ليس مال في حقه او لا يملك نفسه
فصار كالموتى في امره فليس له ما يبيع فاشترى فاما ترج عليه قيمة العبد ولا بقيمة البضع
وهو المثل ولما انه معاوضة مال مال لانه العبد مال من المولى وكذا المتلف هو
مالا بايراد العقد عليها فصار كالموتى في امره فاشترى فاما ترج عليه قيمة العبد ولا بقيمة البضع
فانه البائع يرجع عليه قيمة الاب لا بقيمة الامة قال رجل لبي امة اعتقها
بالف على ان تزوجنيها ان فعلت ارفعها المولى وايت ارامتغت الا على النكاح
عقبت الامة فكس على علمه ار على الفاعل لانه اشترط المبدل على الراجحة جازية
في الطلاق لا العناق حمار ولو قسم الفاعل عنه وقال اعتقها عن بالف على
انه تزوجنيها قسم الالف على بنتها وهو مثلها فحصة القيمة عليه وحمته المهر
نسقط فما احباب القيمة ادا والامر وما احصا المهر نسقط لانه لا قال على نفس المرأة
اقتضاء كما عرّض لفر باب نكاح الرقبى فاذا كان كذلك فمقتضى ما قبل الالف بالقيمة
شراء والبضع نكاحا فانقسم عليها وعلى حصته ما سلم له وهو الرقبى وطلب عنه
حصته ما لم يملك له وهو البضع ولم يطل البيع بشرط النكاح لانه مقتضى صحة

يقع ما في غير مال اى ليس من مال اى ما في الكفاية

قوله عني في كل ما قاله الله ان العبد في هذه الصورة يتيقن بمطلق موت المولى وسهر مع ذلك مدبر متدبر في كل ما
بيعه ذكره في الكسار انتهى قال في اخراصة يتيقن قبل موته بشهر كما قال في التيقن في كل ما له من قول المجتهد رحمه الله
وقال ابو بكر في محله انه يكون في هذا هو بعد موت مولاه من ذلك ما لا يولد له من اجزاء
قوله ولومات قبله من قبل لم يتيقن قال في اخراصة بطل هذا القول فلم يعمل شيئا على

في كل ما له يعني رجل صحيح قال بعده هذا الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم عني في كل
ما له وقال بعضهم يتيقن في جميع ما له وهو الصحيح لانه التيقن على قول لا يتيقن في كل ما له
اول شهر قبل الموت وهو كانه صحيحا في ذلك الوقت كذا في اخراصة ولومات
بعد موته قبل شهر لم يتيقن لانه مدبر متدبر والعبد لم يوجد ولو قال انت حر
وجود المولى يبرهن بيقينه الوصف او الوارث او الكسار لا انتقال الولاية بعده لهم
كذا في النسخة قيمة المدبر المطلق نصف قيمته لو كان قنا والمعتق يقوم قنا
اختلفوا في قيمة المدبر قبل قيمته نصف قيمته لو كان قنا وقيل ثلثا قيمته لو كان قنا
وقيل ينظر في كل مستخدم منه عمره من حيث الحر والظن فيجعل قيمته ذلك علم سنه
وقال النسخة ابو الليث نصف قيمته لو كان قنا وهكذا ذكره الشيخ الامام المعوف
بخواهر زوجه لانه للفقن منفعتين منفعة البيع ومات كلاً في التملك بالدين
والامهار وغير ذلك والثاني منفعة الاجارة والاستخدام والتبديل في وقت
الاول ويبقى الثانية فيكون قيمته نصف قيمته لو كان قنا ولو كان التدير

معينة قنا كذا في اخراصة **باب الاستيلاء** سهر لونه طلب الولد وشرا
طلب الولد من امه بالوطى امه منبذ اذ فيه قوله الاتي لم تملك ولدت
من مولانا باقاره اربا اربا المولى بانه الولد منه ولو كان اخراره حال كونها حاملا
في بول حمل هذه الامة منى او ولدت من مولانا بانه زوجه المولى من قبل ولدت
منه فاشترى الزوج لم يملك اي لم يكن مملوكا ملكا تاما وان بقي فيها الملك في جملة
ملكها اي حكم السنولة كالمديرة وقد مر لكنا اركان الفرق بينهما انه السنولة تفتق
لم يثبت نسب بل دعوة او دعوة الاول يثبت الولد متصوفا عنها فصار
ان

قوله والتمس في وقت
قوله والتمس في وقت
قوله والتمس في وقت

قوله حيث اخبره الظن اخبره الظن اخبره الظن
قوله في كل ما له يعني رجل صحيح قال بعده هذا الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم عني في كل
ما له وقال بعضهم يتيقن في جميع ما له وهو الصحيح لانه التيقن على قول لا يتيقن في كل ما له
اول شهر قبل الموت وهو كانه صحيحا في ذلك الوقت كذا في اخراصة ولومات
بعد موته قبل شهر لم يتيقن لانه مدبر متدبر والعبد لم يوجد ولو قال انت حر
وجود المولى يبرهن بيقينه الوصف او الوارث او الكسار لا انتقال الولاية بعده لهم
كذا في النسخة قيمة المدبر المطلق نصف قيمته لو كان قنا والمعتق يقوم قنا
اختلفوا في قيمة المدبر قبل قيمته نصف قيمته لو كان قنا وقيل ثلثا قيمته لو كان قنا
وقيل ينظر في كل مستخدم منه عمره من حيث الحر والظن فيجعل قيمته ذلك علم سنه
وقال النسخة ابو الليث نصف قيمته لو كان قنا وهكذا ذكره الشيخ الامام المعوف
بخواهر زوجه لانه للفقن منفعتين منفعة البيع ومات كلاً في التملك بالدين
والامهار وغير ذلك والثاني منفعة الاجارة والاستخدام والتبديل في وقت
الاول ويبقى الثانية فيكون قيمته نصف قيمته لو كان قنا ولو كان التدير

قوله عني في كل ما قاله الله ان العبد في هذه الصورة يتيقن بمطلق موت المولى وسهر مع ذلك مدبر متدبر في كل ما
بيعه ذكره في الكسار انتهى قال في اخراصة يتيقن قبل موته بشهر كما قال في التيقن في كل ما له من قول المجتهد رحمه الله
وقال ابو بكر في محله انه يكون في هذا هو بعد موت مولاه من ذلك ما لا يولد له من اجزاء
قوله ولومات قبله من قبل لم يتيقن قال في اخراصة بطل هذا القول فلم يعمل شيئا على

قوله عني في كل ما قاله الله ان العبد في هذه الصورة يتيقن بمطلق موت المولى وسهر مع ذلك مدبر متدبر في كل ما
بيعه ذكره في الكسار انتهى قال في اخراصة يتيقن قبل موته بشهر كما قال في التيقن في كل ما له من قول المجتهد رحمه الله
وقال ابو بكر في محله انه يكون في هذا هو بعد موت مولاه من ذلك ما لا يولد له من اجزاء
قوله ولومات قبله من قبل لم يتيقن قال في اخراصة بطل هذا القول فلم يعمل شيئا على

قوله عني في كل ما قاله الله ان العبد في هذه الصورة يتيقن بمطلق موت المولى وسهر مع ذلك مدبر متدبر في كل ما
بيعه ذكره في الكسار انتهى قال في اخراصة يتيقن قبل موته بشهر كما قال في التيقن في كل ما له من قول المجتهد رحمه الله
وقال ابو بكر في محله انه يكون في هذا هو بعد موت مولاه من ذلك ما لا يولد له من اجزاء
قوله ولومات قبله من قبل لم يتيقن قال في اخراصة بطل هذا القول فلم يعمل شيئا على

قوله عني في كل ما قاله الله ان العبد في هذه الصورة يتيقن بمطلق موت المولى وسهر مع ذلك مدبر متدبر في كل ما
بيعه ذكره في الكسار انتهى قال في اخراصة يتيقن قبل موته بشهر كما قال في التيقن في كل ما له من قول المجتهد رحمه الله
وقال ابو بكر في محله انه يكون في هذا هو بعد موت مولاه من ذلك ما لا يولد له من اجزاء
قوله ولومات قبله من قبل لم يتيقن قال في اخراصة بطل هذا القول فلم يعمل شيئا على

ان لم يكن العلوق في ملكها باء ولدت لا قبل خمسة اشهر من وقت الشراء كان دعوة خبير لا دعوة استيلاء
فيعتق كولو ولا يثبت الاستيلاء لان دعوة الاستيلاء وان يكون العلوق في ملك الكدعي ويستند بحجة
فيها الى وقت الدعوة كذا في غاية البيان عرشي قوله فصاحا بملكه على الآخر هذا عبارة الهداية والفظ
الكنز وتبصرا قال الزيلعي في تعليقه لعدم فائدة الاحتفال بالاحتياط ثم انه اذا كان نصيب احد من نصيب
الآخر فباخذ منه الزيادة او الميزان يجب لكل واحد منهما بقدر ملكه فيها كالمركب في ملكه نصيبا
ومقتضاها ان اجلبت في ملكها وكذا اذا اشتريا باجل لا يختلف في من ينوبت عرشي
النسب وانما يختلف في حق وجوب العقر والولادة وضمان قيمة ام الولد في ملك
على كل واحد منهما العقر لصاحبه لعدم الوصل في ملكه ويكفي نصف قيمة الولد ان كان
الكدعي واحدا او يثبت لكل واحد منهما قيمة الولد كانه خبير على ما عرف وانما كان
منهما لا استواءهما في سبب خفي فيمنوبت فيه وهي ام ولد بها لصحة دعوة
كل منهما في نصيبه في الولد فيصير نصيبه ام ولد له شيئا لولدها وعلى كل منهما نصف
عقرها فصاحا بملكه من الآخر ويرث الابن من كل من يترك ابن
كامل لانه اقر بميلانه كله وهو حجة في صحة دورنا منه ارباب واحد لا استواءهما
في السبب كما اذا اقاما البينة على البتة ادعى ولد لامة مكاتبه بين اهل الموكل
حاربة ملكا بقتل فحازت بولد فادعاه وصدقة ارباب مكاتب الموكل لانه عقرها لانه ولى
بغير نكاح ولا بملات بين وقد سقط عنه احد الشبهة وازمة من الولد لبقاء وتمامها
على ذلك فصار كالموكل في نسب ولد جارية الاجنبية فصدقة وفيه اربعة اقسام الاول يدوم
لانه في منتهى الضرر حيث اعتمد ويهدى كسبه فلم يرض بكونه فقيحا فيكون كسبه
قرا بالبينة يثبت النسب كانه المذمور اعتمد ويهدى وهو المكاتب ظاهر وان لم يكن
حقيقة لا امانة او لا ملك له فيها حقيقة وقاله في الحق كالفصحى الاستيلاء فلا حجة
في النقل وتقدم الملك بخلاف امة الابن او ليليل فيها حقيقة المكاتب ولا حجة
وانما له حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتمل ان انعقد الملك
الاب ليصح الاستيلاء وخلافه وان لم يصدقه ارباب المكاتب الموكل في دعوته
فقد يثبت نسبه ارباب الموكل وقال ابو يونس يثبت لانه اجارية كسبه
فصار لجارية الابن بل اولي لانه ليليل في المكاتب ملك الرقبة بخلاف الابن
ووجه الفرق انه ليلال ان يملك مال ابنه اذا احتج اليه ولحقه الاجابة عقرها

قوله في منتهى الضرر حيث اعتمد ويهدى كسبه فلم يرض بكونه فقيحا فيكون كسبه قرا بالبينة يثبت النسب كانه المذمور اعتمد ويهدى وهو المكاتب ظاهر وان لم يكن حقيقة لا امانة او لا ملك له فيها حقيقة وقاله في الحق كالفصحى الاستيلاء فلا حجة في النقل وتقدم الملك بخلاف امة الابن او ليليل فيها حقيقة المكاتب ولا حجة وانما له حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتمل ان انعقد الملك الاب ليصح الاستيلاء وخلافه وان لم يصدقه ارباب المكاتب الموكل في دعوته فقد يثبت نسبه ارباب الموكل وقال ابو يونس يثبت لانه اجارية كسبه فصار لجارية الابن بل اولي لانه ليلال في المكاتب ملك الرقبة بخلاف الابن ووجه الفرق انه ليلال ان يملك مال ابنه اذا احتج اليه ولحقه الاجابة عقرها

قوله في منتهى الضرر حيث اعتمد ويهدى كسبه فلم يرض بكونه فقيحا فيكون كسبه قرا بالبينة يثبت النسب كانه المذمور اعتمد ويهدى وهو المكاتب ظاهر وان لم يكن حقيقة لا امانة او لا ملك له فيها حقيقة وقاله في الحق كالفصحى الاستيلاء فلا حجة في النقل وتقدم الملك بخلاف امة الابن او ليليل فيها حقيقة المكاتب ولا حجة وانما له حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتمل ان انعقد الملك الاب ليصح الاستيلاء وخلافه وان لم يصدقه ارباب المكاتب الموكل في دعوته فقد يثبت نسبه ارباب الموكل وقال ابو يونس يثبت لانه اجارية كسبه فصار لجارية الابن بل اولي لانه ليلال في المكاتب ملك الرقبة بخلاف الابن ووجه الفرق انه ليلال ان يملك مال ابنه اذا احتج اليه ولحقه الاجابة عقرها

قوله في منتهى الضرر حيث اعتمد ويهدى كسبه فلم يرض بكونه فقيحا فيكون كسبه قرا بالبينة يثبت النسب كانه المذمور اعتمد ويهدى وهو المكاتب ظاهر وان لم يكن حقيقة لا امانة او لا ملك له فيها حقيقة وقاله في الحق كالفصحى الاستيلاء فلا حجة في النقل وتقدم الملك بخلاف امة الابن او ليليل فيها حقيقة المكاتب ولا حجة وانما له حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتمل ان انعقد الملك الاب ليصح الاستيلاء وخلافه وان لم يصدقه ارباب المكاتب الموكل في دعوته فقد يثبت نسبه ارباب الموكل وقال ابو يونس يثبت لانه اجارية كسبه فصار لجارية الابن بل اولي لانه ليلال في المكاتب ملك الرقبة بخلاف الابن ووجه الفرق انه ليلال ان يملك مال ابنه اذا احتج اليه ولحقه الاجابة عقرها

والله اعلم

قوله فان احل بالموكل اه تفرع هذه المسئلة على ما يجوز من اجابة احد التلعة المذكورين موافقا لما في الجاية والفرع الرابع
ولو ولدت منه جارية غيره عرشي قوله ولو صدقة في احد من نصيب هذا يثبت النسب في احد من نصيب
في كسبه وعقره انه لو لم يصدقه في الاجل لا يثبت النسب اما قوله وان كان كونه الموكل ثم ملكا كونه يثبت النسب في كسبه
وضعت على الفرج اجارية من الملك ثم ملكها فلا يثبت لها من نصيب المسئلة لانه قبلها وفي ظنه منها فقط فخطه
ثبت ثم انه انما يتطامح الى كونه الموكل في موضع موافق لما في اجابته ولو فقه فانه صدقة في الامرين جميعا
ثبت النسب والفرع الثاني استمر وان كان في كلام الرقيم موافق ما نقل في كسبه وعقره حيث قال اول
ولو صدقة في الاجل لا يثبت النسب في كونه الموكل في موضع موافق لما في اجابته ولو فقه فانه صدقة في الامرين جميعا
ولا قيمة الولد ونصير ام ولد له ولو كسبه انه يملك مال مكاتبه لانه بالعقد عقرها
في نصيبه والحقها بالاجابة ولحقه الاجابة عقرها وفيه ولد له ولا نصير ام ولد له
في شرطه فصدقه بخلاف ما اذا ولى المكاتبه فحازت بولد فادعاه حيث يثبت
نسبه ولد اشتراها نصيبها لانه رقبته مملوكة له الا اذا ملكه ارباب الموكل في
يثبت نسبه منه ونصير ام ولد له ايضا اذا ملكها لانه الاقرار باق وهو الموجب
وزوال حق المكاتب وهو المانع ولى جارية ام ولد له او ولد له او صدقة لولده او ام
لا يثبت النسب ويترار عنه احد الشبهة فانه قال في كسبه لانه لا يثبت النسب
الا انه بصدقة الرقيم وفيه انه الولد منه ولو صدقة في احد من نصيب لانه لا يثبت
النسب وان كان كونه الموكل ثم ملكها بولما يثبت النسب لبقاء الاقرار كما مر كذا في
كتاب حتمية او ردها ههنا لانه الكفاية من ثواب العتق كالتيدير
والاستيلاء ذهنية القوم والجمع ومنه الكفاية للجنس العظيم والكتب جميع الحروف
في الخط وشرع جميع حرة الرقبة مالا مع حرة البدن لا فناء المكاتب بالملك
بدا ومملوك رقبة وسبانه بيانه وركنها الا بيجاب والقبول كانه
يقول العبد انه اذيت الا الف فانت حر او كما يملك على الف فقبل لا يامنه
فلا بد من الا بيجاب والقبول وشرطها كونه البديل مملوكا مالا كانه او عمل او اما
كونه ممتحا او موقلا فليس شرطا في كونه الكفاية على احوال احوال والقبول وعند
ان فاض لا يجوز الا موقلا بنجيين وعلما في جانب العبد انفسا حجر وشركه
في من البدن الرقبة في يكون الحق بخلافه ومكاسبه لانه الفرض في الكفاية
وهو المولى الى بدنها والعبد الى اجرة باءانه وذا لا يتحقق الا بذلك وفي جانب
المولى ان رقبته العبد على ملكه وينوب حق المطالبة ببدنها من شاة وسر واد
الى ملكه اذا عجز اذا كانت في فقه ولو صغيرا يعقل البيع والشراء فانه اذا عمل

قوله في منتهى الضرر حيث اعتمد ويهدى كسبه فلم يرض بكونه فقيحا فيكون كسبه قرا بالبينة يثبت النسب كانه المذمور اعتمد ويهدى وهو المكاتب ظاهر وان لم يكن حقيقة لا امانة او لا ملك له فيها حقيقة وقاله في الحق كالفصحى الاستيلاء فلا حجة في النقل وتقدم الملك بخلاف امة الابن او ليليل فيها حقيقة المكاتب ولا حجة وانما له حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتمل ان انعقد الملك الاب ليصح الاستيلاء وخلافه وان لم يصدقه ارباب المكاتب الموكل في دعوته فقد يثبت نسبه ارباب الموكل وقال ابو يونس يثبت لانه اجارية كسبه فصار لجارية الابن بل اولي لانه ليلال في المكاتب ملك الرقبة بخلاف الابن ووجه الفرق انه ليلال ان يملك مال ابنه اذا احتج اليه ولحقه الاجابة عقرها

قوله في منتهى الضرر حيث اعتمد ويهدى كسبه فلم يرض بكونه فقيحا فيكون كسبه قرا بالبينة يثبت النسب كانه المذمور اعتمد ويهدى وهو المكاتب ظاهر وان لم يكن حقيقة لا امانة او لا ملك له فيها حقيقة وقاله في الحق كالفصحى الاستيلاء فلا حجة في النقل وتقدم الملك بخلاف امة الابن او ليليل فيها حقيقة المكاتب ولا حجة وانما له حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتمل ان انعقد الملك الاب ليصح الاستيلاء وخلافه وان لم يصدقه ارباب المكاتب الموكل في دعوته فقد يثبت نسبه ارباب الموكل وقال ابو يونس يثبت لانه اجارية كسبه فصار لجارية الابن بل اولي لانه ليلال في المكاتب ملك الرقبة بخلاف الابن ووجه الفرق انه ليلال ان يملك مال ابنه اذا احتج اليه ولحقه الاجابة عقرها

قوله في منتهى الضرر حيث اعتمد ويهدى كسبه فلم يرض بكونه فقيحا فيكون كسبه قرا بالبينة يثبت النسب كانه المذمور اعتمد ويهدى وهو المكاتب ظاهر وان لم يكن حقيقة لا امانة او لا ملك له فيها حقيقة وقاله في الحق كالفصحى الاستيلاء فلا حجة في النقل وتقدم الملك بخلاف امة الابن او ليليل فيها حقيقة المكاتب ولا حجة وانما له حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتمل ان انعقد الملك الاب ليصح الاستيلاء وخلافه وان لم يصدقه ارباب المكاتب الموكل في دعوته فقد يثبت نسبه ارباب الموكل وقال ابو يونس يثبت لانه اجارية كسبه فصار لجارية الابن بل اولي لانه ليلال في المكاتب ملك الرقبة بخلاف الابن ووجه الفرق انه ليلال ان يملك مال ابنه اذا احتج اليه ولحقه الاجابة عقرها

قوله في منتهى الضرر حيث اعتمد ويهدى كسبه فلم يرض بكونه فقيحا فيكون كسبه قرا بالبينة يثبت النسب كانه المذمور اعتمد ويهدى وهو المكاتب ظاهر وان لم يكن حقيقة لا امانة او لا ملك له فيها حقيقة وقاله في الحق كالفصحى الاستيلاء فلا حجة في النقل وتقدم الملك بخلاف امة الابن او ليليل فيها حقيقة المكاتب ولا حجة وانما له حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتمل ان انعقد الملك الاب ليصح الاستيلاء وخلافه وان لم يصدقه ارباب المكاتب الموكل في دعوته فقد يثبت نسبه ارباب الموكل وقال ابو يونس يثبت لانه اجارية كسبه فصار لجارية الابن بل اولي لانه ليلال في المكاتب ملك الرقبة بخلاف الابن ووجه الفرق انه ليلال ان يملك مال ابنه اذا احتج اليه ولحقه الاجابة عقرها

قوله او قال قلت عليك الفاتورة بخير ما ذكره بقوله او من بعد ثبوت حكم الكتابة بلغها وما يورث
منها ثم الكتابة اما عن النفس خاصة او عنها وعن المال الذي يورثها القيد فكلها جائز ولو كان ما في هذه ال
منه بركا وليس للموتى التبدل الكتابة لا غير كمال السراج سرسل

لأن من اهل القول والتصرف نافع في حق فبعضه بالمال او مولى سنة او سنتين
او ثلاثا او نحوها اي موثقت باذنه معينة اخذنا التوقيت بطريق النسخ ثم شاع
التوقيت او قال قلت عليك الفاتورة بخير ما ذكره بقوله او من بعد ثبوت حكم الكتابة بلغها وما يورث
فانت حر وان عجزت فتن وقيل اي الشئ عطف على قوله كما تبين من قولنا وبن
المال فلا بد من التزامه جواب اذا كانت ارضع عقد الكتابة سواء عطف على
الكتابة او بما يورث موداه لوجود ركنه وهو الايجاب والقول وعنى
الغن ان ادر طرأ وانه وصليته لم يعل اذا اوتينا فانت حر لانه موجب الكتابة
هو العتق عند الاداء لانه يثبت عن حج حرية اليد الى حرية الرقبة عند الاداء
وفيه خلاف الشافعي في محج عطف على ما خرج كذا اذا ارضع عقد الكتابة
خرج المكاتب منه اراد المولى ان يفتني الكتابة مالكية البند في المكاتب
المساواة بين المتعاقدين واصل البديل كيب في ذمة نفسه العقل
لكنه ضعيف لا يتم ملكه فيه الا بالقبض لانه يثبت في ذمته مع المتعاقدين
لا يثبت على عبده وبنه ولهذا لا يصح الكفالة به فيثبت للعبد بمقابلته مالكية
ضعيفة ايضا فاذا اتم المولى المكاتب بالقبض ثم المالكية للعبد ايضا وتام مالكيته
لا يكون الا بخرية فيعتق ضرورة المالكية فيحقق المساواة بذلك ابتداء
واشترها وعنى جانا اي بلا بديل انه اعنى مولا لا كعاطفة من غير المولى العتق
انه مولى ملكية او ارشح الكتابة انه عتقها او على ولدها او مولى اموال اموال او قيمته
انه عتقها مالا لانها بعد الكتابة خرجت من يد المولى فصار كالا حرة وصار
اخر نفسه وولدها وما لها اذا كانت على قيمته بانه ادب الى قيمته ثم له فانه ادب الى
فانت حر او كاتبتك على قيمته او على عين كغيره بانه قال كاتبتك
لا بد من سرسل

على هذا العبد وهو لغزو هذا في ظاهر الرواية ومن عتقه انما يعتق في اذ ملكها
وسلمها عتق وانما يخرج من الرق يفتين بالتعدين اخرا من رايهم
الغير دونانير فانه الكتابة عليها جائزة لعدم ثبوتها او على ما تراه من
او الدناير لير ومولاه البند وصيها ارخا دما عبدا كان او امته لو سلم
انه يرد عبدا ميتا او امته معينة صح او لم يصح عطف على مغير كاتبت
وجاز للفصل على من ارضع قوله فبعضه جواب اذا كانت ارضع العقد في هذه
المعقود اما الاولي فكلما الغنة مجهولة قدر اوجبت ووصفا فتعاشت
بجملته واما الثانية فلحجة عن كليم ملك الغير واما الثالثة فكلما هذا
عقد تشتمل على بيع وكسبه لانه ما كان من المانية باذار الوصف الذر بركة
المولى بيع وما كان منها باذار رقة المكاتب كتابة فبكونه صفقة وصفية
فلا يجوز للمولى فيها كذا قال الرطبي وبنه وعليه انه يفتني عدم صحة العقد اذا
شروط انه يرد عليه عبدا مقبلا او امته معينة والقوم صرحوا بخلافه
فالصواب ما في الكافي انه يبدل الكتابة في هذه الصورة مجهول القدر
فلا يصح كمال كاتبت على قيمة الوصف وهذا لا يمكن استناده
من الدناير وانما يثبت قيمته والغنة لا يصح ان يكون بديل الكتابة لجملتها
قدرا فكذا لا يصح ان يكون مستثنى من بديل البذل واما الاربعة فكلما اخبر
ببسن مال في حاكم فلا يصح للعوض حق المعاوضة وعنى فيها ان
واختبره بينه في ادائها لانها مال بجملة فاما ان اعتبر من العقد فيه وموجبه
العتق عند اداء العوض المشروط ثم ارسل ما عتق باذار المستثنى من قيمته
نفسه وقال فر لا يفتق الا باذار قيمته نفسه لانه البديل هو الغنة قال في الكتابة
ومن سخر الحداثة لا يفتق الا باذار قيمته اخرا وانه شكل جبرها كلف لعامة روايات

قوله او قال قلت عليك الفاتورة بخير ما ذكره بقوله او من بعد ثبوت حكم الكتابة بلغها وما يورث
منها ثم الكتابة اما عن النفس خاصة او عنها وعن المال الذي يورثها القيد فكلها جائز ولو كان ما في هذه ال
منه بركا وليس للموتى التبدل الكتابة لا غير كمال السراج سرسل

المسئلة الاولى عشر
الحجب فانه فيما لا يفتق الا باواذ فتميزه لا ينقص منه ويراو عليه هذه مسئلة
لها نوع ثلث بافتقها غير مختصة بافتق العينة في الكتابة الفاسدة اذا كانت
مختصة بالكتابة في العينة او بالكتابة في العينة او بالكتابة في العينة او بالكتابة في العينة
مختصة بالكتابة في العينة فان كانت مخصصة عن سمي لا ينقص منه وانه كانت زائدة زيدت
عليه في الواجب عليه رد رفته لفتق العينة وقد تغذر بالفتق فوجب رفته منفتق
بالفتق ما بلغت لانه المول لم يرض بالفتق وان العبد رضى بالزيادة لم يرض
ببطل حصة في الفتق فوجب ذلك على المولى ولو على مينة وهو ما يطل الى عقد فله اذ زادت
الكتابة لانها ليست بالمال فلا يلزم على الكاتب شيء وصحت الكتابة على حيوان ولو الرقيق
وذكر جنسه كالعبد فوفقا الى النوعه وصفته ولو في العينة او في العينة فانه كل واحد اصل في

قوله والبن ووصيف واللف وخدمية سنة في المصنف والكتاب
 الى غريبه واللف ووصيف واللف وخدمية سنة وخدمية ابتدا بالار لا يكون
 بهذا الآية مناف لمقتضى العقد فانه المقصود من الكتابة كونه المملوك كالكتاب اذا ولو
 في بعض الازمان ليكون مالكا مطلقا بعد ذلك كان الكتابة على اخدمية سنة
 وهذا ايضا فيه لا تنفذ الكتابة بشرط الا ان يكون الشرط في طلب العقد
 قال في الهداية الكتابة تشبه البيع بعينه استثناء لانها مبادلة المال بالمال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الدنيا دار فناء
والآخرة دار بقا

[illegible]

موله ای صاحب مزید به معنی تائید نیز وجه بیاورن احوال است

قوله والنفقة في الابن يسير يعني في المال قول قال في البديع حتى لا يجوز له ان يعطي نفقة او ربحا
ولا ان يمسوه ثوبا وكذا لا يجوز له ان يمس الماشية قليلها ما كان استثنى وقال في جرحه
ولا يمس ولا ينفق في الابن يسير يعني في المال فينفق ونحوه والبصل والملح وكذا في ان يمس
وفي غير ذلك اذا اوجبه او نفقه في به ثم عتق رذاله حيث كانت الهبة والنفقة لان
هذا عقد لا يجوز له حال حقه فلا يوقف كذا في البديع **سرسلا**

او مدبرا لا يملك شيئا من امواله ملك المال لكنه رقبته مملوكة ولا ينفق اذ هو المولى
ولا الهبة ولو لم يرض والنفقة في الابن يسير والنكاح والافراض واعناق عبده
وكذا في بيع نفسه اذ العبد منه اى العبد لانه هذه بركات فلا يملكها المكاتب
الا والوصية في رقبتي الصغير كالمكاتب اكل تصرف بملك المكاتب عبده بملكه
في رقبتي الصغير وما لا فلا فانها ملكان فيه تصرفا يحصل به المال للصغير كالمكاتب
بملك كسب المال حكما بملكه كناية به عبده لا اعاقه على مال وبيع عبده بغير
وملكه بغير ائنه لا اعاقه على مال ولا يملك شيئا منها مضارب
وشريك شركة معاوضة او عنان لانها لا يملكها الا بالتجارة والتفويض
والكتاب بغيره ليس شركا ويكاتب عليه ليس اذ يمسها ولا يملك المكاتب
شيئا اهل ان يكتات وانه لم يكن اهلا للعتق فيحصل كل منهم مكانا معاوضة
للصلة بقدر الامكان واقواهم دخول الولد المملوك في كناية عن الولد المستتر
ثم الاموان وعن هذا يتقوا ونون في الاحكام فان المملوك قد كناه بعبودية حرة
فلم يمسه في اذ اقامت ابوه ولم يترك وقاد يمس على حكم ابيه والولد
المستتر يورث بغير الكفاية قالا والاراد الارق والولد المستتر يورث الارق
كما مات ولا يورثان حالا ولا موطلا وانما كان كذلك لانه الولد المملوك قد
في الكفاية بتعبته ثابتة بالملك والعتق ثابت حقيقة وقت العقد والولد
المستتر بعبته ثابتة بالملك وبالبعضنة بينهما حكم في حق العقد
لا حقيقة في حقه اذ لا يعضنة بينهما حقيقة بعد الانفصال والولد ان يعضنة
باعتبار الملك لا البعضنة فانها ليس ببعض له فاختلف الاحكام
لذلك لا غير ولو جاز ما كان والتم هذا بملك وقال لا يكتات عليه في حجب
الصلة يشمل الترابية المحرمية ولهذا يعتق على آخر كل ذي رحم محرم منه
الجب

٢٠٢

وجب لفتنهم عليه ولا يرجع فيها وبه حكم ولا يقطع يده اذا سرق منهم
الى غير ذلك من الاحكام قوله انه يملك كسبا لا ملكا حقيقة لوجود ما
يخاصية وهو الرق ولهذا اذا اشترى امرأته لا يفسد نكاحه ويجوز من
الركوة اليه ولو وجب كسبا الا انه الكسب يكتسب في الصلة في الولد الا يورث الا الكسب
على الكسب بخلاف بنفقة الوالد والولد ولا يكتسب في خبر ما في لا يخطب
الا بنفقة اجته الا اذا كان موسرا والدخول في الكفاية بطريق الصلة
فيختص الزوج بمحكمة حتى جاز له ان يملك كسبا بغيره لانه لم يملكه كسبا
يكتسب بغيره لانه الكسب اذا ادى البذل عتقا لانه كسبا بغيره موقوف
عليه ولا سعاية عليهم لانه صار كشرى الغريب ابتداء اشترى المكاتب
ام ولده لو كانت معه اى مع ولده لم يمس بغيره لانه الولد لا دخل في كسب
امتنع بغيره لانه في شقته امته فامتنع بغيره لانه لا يمس له قال عمر اعقبا ولدهما
والا اى وانه لم يكن ولدهما معا جاز اى معها عند حبيبه رحمه الله وعن
لا يجوز لانها ام ولده فلا يجوز بغيره وله ان العيش جواز بغيره وان كان
معا ولده لانه كسبا بغيره موقوف فلا يتعلق به ما لا يكتسب العتق اما اذا
كان معا ولدها فامتنع بغيره بغيره الولد للمدث وبدون الولد لو ثبت
ثبت ابتداء والعكس بنفقة زوج المكاتب امته من بعده فكان بينهما فولدت
منه ولدا دخل من الولد في كسبها وكسبه لانه بغيره الام ارجح ولهذا
يشعره احبة والرق كما مر مكاتب او ما دونه نكح بالاذنية حرة لاني الواقع
بل بغيرها حيث قالت انا حرة فولدت المملوكة ولذا فامتنع مولدها
عبد عمر المحضر وابو بكر وقال محمد بن حبان لانه لا يورث من سبب

قوله والنفقة في الابن يسير يعني في المال قول قال في البديع حتى لا يجوز له ان يعطي نفقة او ربحا
ولا ان يمسوه ثوبا وكذا لا يجوز له ان يمس الماشية قليلها ما كان استثنى وقال في جرحه
ولا يمس ولا ينفق في الابن يسير يعني في المال فينفق ونحوه والبصل والملح وكذا في ان يمس
وفي غير ذلك اذا اوجبه او نفقه في به ثم عتق رذاله حيث كانت الهبة والنفقة لان
هذا عقد لا يجوز له حال حقه فلا يوقف كذا في البديع **سرسلا**

او مدبرا لا يملك شيئا من امواله ملك المال لكنه رقبته مملوكة ولا ينفق اذ هو المولى
ولا الهبة ولو لم يرض والنفقة في الابن يسير والنكاح والافراض واعناق عبده
وكذا في بيع نفسه اذ العبد منه اى العبد لانه هذه بركات فلا يملكها المكاتب
الا والوصية في رقبتي الصغير كالمكاتب اكل تصرف بملك المكاتب عبده بملكه
في رقبتي الصغير وما لا فلا فانها ملكان فيه تصرفا يحصل به المال للصغير كالمكاتب
بملك كسب المال حكما بملكه كناية به عبده لا اعاقه على مال وبيع عبده بغير
وملكه بغير ائنه لا اعاقه على مال ولا يملك شيئا منها مضارب
وشريك شركة معاوضة او عنان لانها لا يملكها الا بالتجارة والتفويض
والكتاب بغيره ليس شركا ويكاتب عليه ليس اذ يمسها ولا يملك المكاتب
شيئا اهل ان يكتات وانه لم يكن اهلا للعتق فيحصل كل منهم مكانا معاوضة
للصلة بقدر الامكان واقواهم دخول الولد المملوك في كناية عن الولد المستتر
ثم الاموان وعن هذا يتقوا ونون في الاحكام فان المملوك قد كناه بعبودية حرة
فلم يمسه في اذ اقامت ابوه ولم يترك وقاد يمس على حكم ابيه والولد
المستتر يورث بغير الكفاية قالا والاراد الارق والولد المستتر يورث الارق
كما مات ولا يورثان حالا ولا موطلا وانما كان كذلك لانه الولد المملوك قد
في الكفاية بتعبته ثابتة بالملك والعتق ثابت حقيقة وقت العقد والولد
المستتر بعبته ثابتة بالملك وبالبعضنة بينهما حكم في حق العقد
لا حقيقة في حقه اذ لا يعضنة بينهما حقيقة بعد الانفصال والولد ان يعضنة
باعتبار الملك لا البعضنة فانها ليس ببعض له فاختلف الاحكام
لذلك لا غير ولو جاز ما كان والتم هذا بملك وقال لا يكتات عليه في حجب
الصلة يشمل الترابية المحرمية ولهذا يعتق على آخر كل ذي رحم محرم منه
الجب

قوله وهما بقية متاخرة الى ما بعد العتق الام لم يرد الله عنه ما يتوكل به العتق لانه لا يرد الله عنه
كاحق به من شدة الجوع العتق منه فيتم الاولاد عنه اي يخرجوا من اذنه الى ما بعد العتق فلهذا
المنع عن اخذ ما لم يرد الله عنه من العتق بالسخي بالتأخير الى ما بعد العتق سرسلا
قوله لانه حق المولى اي الحق الامة التي ظهرت من تحتها هناك الامة الى ما بعد العتق سرسلا

ثبوت هذا الحق وهو الفروع فانه لم يرد الله عنه ما يتوكل به العتق لانه لا يرد الله عنه
ولما انه في رقبته فيكون رقيقا وقد مر ان الله لا يرد الله عنه ما يتوكل به العتق لانه لا يرد الله عنه
واحدة كان ترك هذا الاصل في المعزور باجاء الصيانة وهذا ليس بمعناه
ليست به لانه حق المولى هناك مجبور ببقية ناجزة وهما بقية متاخرة
الى ما بعد العتق فبقي على الاصل ولم يلحقه وطى المكاتب امة اشترا با
فاسدا فودت على مولا با او اشترا با اشترا صحت فاستحق ضمن غير ما حال
اروخد حال الكتابة كما لا يكون بالجماعة فانه اذا فعل هكذا يعين عونا
حالا كما لا يكون فاستحق ضمن العتق بعد عتقه والفرق انه في الاول ظهر
الدين في حق المولى لانه التجارة وتوابعها واخلة تحت الكتابة وهذا العتق
توابعها اذ لو الشري لم يقطع احد ومالم يقطع لا يجب العتق في الثاني لم يظهر
في حق لانه النكاح ليس في الاكتاب فلا بد من الكتابة قال صدر الشريعة
ونفا على ان يقول ان العتق ثبت بالوطى لا بالشري والاذن بالشري ليس بالوطى
لا بالشري ابتداء لكن الوطى مستند الى الشري والوطى ليس بالتجارة في شدة
فلا يكون ثابتا في حق المولى اقول جوابه اننا سلمنا ان العتق ثبت بالوطى لا بالشري
ابتداء لكن الوطى مستند الى الشري اذ لو لا كان الوطى حراما لم يشهد قضا
به العتق وكيف فيكون الاذن بالشري اذنا بالوطى والوطى نفسه وان لم يكن
من التجارة لكن الشري منها فيكون ثابتا في حق المولى المولى بدبره اي يجوز للمولى
المكاتب ان يدبره فان عجز بني مدبره او لا سعي في ثلث قيمته او ثلث البدل
بموتة معسرا بين ان المكاتب بعد التدبير مجبر اما ان ينج نفسه ويكون مدبرا
او ينج على الكتابة فانه مضم على فوات المولى ولا مال سواه فهو باختيار اما ان
يسعى في ثلث قيمته او ثلث البدل الكتابة وانما قال معسرا لانه اذا مات معسرا

بالموت

قوله وهما بقية متاخرة الى ما بعد العتق الام لم يرد الله عنه ما يتوكل به العتق لانه لا يرد الله عنه
كاحق به من شدة الجوع العتق منه فيتم الاولاد عنه اي يخرجوا من اذنه الى ما بعد العتق فلهذا
المنع عن اخذ ما لم يرد الله عنه من العتق بالسخي بالتأخير الى ما بعد العتق سرسلا
قوله لانه حق المولى اي الحق الامة التي ظهرت من تحتها هناك الامة الى ما بعد العتق سرسلا

قوله وهما بقية متاخرة الى ما بعد العتق الام لم يرد الله عنه ما يتوكل به العتق لانه لا يرد الله عنه
كاحق به من شدة الجوع العتق منه فيتم الاولاد عنه اي يخرجوا من اذنه الى ما بعد العتق فلهذا
المنع عن اخذ ما لم يرد الله عنه من العتق بالسخي بالتأخير الى ما بعد العتق سرسلا
قوله لانه حق المولى اي الحق الامة التي ظهرت من تحتها هناك الامة الى ما بعد العتق سرسلا

قوله وهما بقية متاخرة الى ما بعد العتق الام لم يرد الله عنه ما يتوكل به العتق لانه لا يرد الله عنه
كاحق به من شدة الجوع العتق منه فيتم الاولاد عنه اي يخرجوا من اذنه الى ما بعد العتق فلهذا
المنع عن اخذ ما لم يرد الله عنه من العتق بالسخي بالتأخير الى ما بعد العتق سرسلا
قوله لانه حق المولى اي الحق الامة التي ظهرت من تحتها هناك الامة الى ما بعد العتق سرسلا

بجيش خرج المدبر من ثلثه فانه يفتق بالتدبير وليقطع عنه بدل الكتابة ويستولى
عطف على بدبره اي المولى يجوز ان يستولى ما كانه بناء وطحا فولدت فادى
الموت فصبه ام ولد له ومضت عليها او عجزت وكانت ام ولد اي خربت بين
انه ينج على الكتابة ولو تولى البدل فتعق قبل موت المولى وتأخذ القيمة
وبين ان ينج نفسه فتعق بعد موت المولى ويكاتب عطف على بدبره او يستولى
ام ولد له ان يكاتب ام ولد له وعققت بموتة فتعق عنها بموتة مجانا اي سقط عنها
بدل الكتابة لانه الفرض في الجارية العتق عند الاداء فاذا عتقت قبله لا يمكن
توفير الفرض عليه ومدبره عطف على ام ولد له اي يجوز له ان يكاتب مدبره
وسل في ثلثي قيمته او كل البدل بموتة اي مولا معسرا هذا عند حنفية رحمه الله
وعلى الجدة يسرى في الاقل منها وعند محمد يسرى في الاقل في ثلث القيمة او ثلث
البدل والاختيار وعدم فرع العتق وعدمه كما هو وبصالح المولى مع مكاتب
سالمين موجب على الف مال والعتق ان لا يجوز لانه اعتناض عن الاجل
بالمال وجه الاحتسان انه الاصل في حق المكاتب مال منه وجه لانه لا يقدر على
المال الا به وبدل الكتابة ليس مال موصى حتى لا يقع الكفالة به فاعتدلا مات
مريض كاتبت عبده في مرضه وليس مال سور العتق على نصف قيمته بانه كان
قيمه الف فكاتبته على الفين باجل حرة ورثة هذا التصرف ادى المكاتب
ثلث البدل حالا وباقية مؤجلا او سرق يعني انه العبد مخير بين ان يورث
ثلث البدل حالا وباقية مؤجلا وبين ان يارث فيسرق وهذا عند الحنفية
واي يكره وعند محمد يورث ثلث الالف حالا وباقية مؤجلا لانه المريض
ليس التاجر يجلد في ثلث القيمة او لاق له فيه وفيما وراءه يجلد له التاجر يجلد
ولما ان جميع المستحق بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالبدل فلا يجوز التاجر

قوله وهما بقية متاخرة الى ما بعد العتق الام لم يرد الله عنه ما يتوكل به العتق لانه لا يرد الله عنه
كاحق به من شدة الجوع العتق منه فيتم الاولاد عنه اي يخرجوا من اذنه الى ما بعد العتق فلهذا
المنع عن اخذ ما لم يرد الله عنه من العتق بالسخي بالتأخير الى ما بعد العتق سرسلا
قوله لانه حق المولى اي الحق الامة التي ظهرت من تحتها هناك الامة الى ما بعد العتق سرسلا

والتاخير كونه لا يستطع ذلك انما ثبت لم يبق التاخير ايضا
ايضا ولم يبق التاخير في حق المستطاع
ولا في حق التاخير كذا في العباد
فوله ولو كانت على نصيبها اي الى اجل ولا يجوز الورثة
اذا في حق العينة حالا او ورفقة فاقولهم عينا
في ثلثة ولو كانت الميراث على نصيبها اي نصف قيمته بانه كاتبة على الف وقيمة الثا
اذا في ثلثها حالا واستطاع الباقى العينة او استرق يعني انه مخير بين الامرين لانه
المجابه وقعت في المقدار وفي التاخير فينفذ بالثلث لا الثلثين حر كما
عن عبد بالف واذا عتق العبد ولا يرجع امر عليه وانه قبل العبد في
صورته انه يقول قول المولى العبد كاتبة عبدك على الف ورجع علي ان اديت
اليك الف فادعوك وكاتبة المولى على ذلك يعنى بادايه بحكم الشرها واذا
قبل العبد صار مكانيا لانه الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقبوله
اجازة ولو لم يقبل على ان اديت اليك الف فادعوك فادى لا يعنى قبل
لانه الشرط معدوم والعقد موقوف والموقوف لا حكم له ويعنى استحسانا
اذا اضر للعبد الثوب في تعليق عتقه باداة القابل فيقوى في حق هذا الحكم
ويوقف في لزوم الالف العبد ولو ادى الى البديل لا يرجع على العبد لانه منزع
كوبت عبد حاضر وعائب وقبل احاضر العقد فادى منها ادى البديل
قبل المولى ذلك البديل جبرا وعتقا صورته رجل له عبد اذ قال احدهما
كلتني بالف عن نفسي وعن فلان ففعل وقبل احاضر فالتاخير ان يعرج
في حصة احاضر ويتوقف في حصة الثا على قبوله وجه الاستحسان ان احاضر
ماضاه العقد الى نفسه ابتداء جعل نفسه فيه صيدا والغائب بنقائه
كوبت دخل اولادها بنقائه عتقوا باداة الثا وليست عليهم من البديل شيء فاذا
صحت على احاضر فلم يزل ان ياخذ به بكل البديل لاصالته فادى الى جبر المولى
على القول ما احاضر فلكونه البديل عليه اما الغائب فلانه بنال شرف احواله
وان لم يكن البديل عليه وصار كغير الرهن اذا ادى الدين جبر الميراث على القول
لحاجة التخليص دينة وانه لم يكن الدين عليه وايضا ادى لم يرجع على الثا لانه منزع
لا وقع في عبادة الثا في الرهن والارثى

والا

في حق الآخر وقيل الغائب لم يولد له ولد من قبله لانه لا ولد له من قبله
اي عتق المولى الغائب سقط من احاضر حصة من البديل لانه الغائب دخل في العقد
مقصودا فكان البديل متعينا عليها وانه لم يكن قطائيا بخلاف الولد المولود
في الكتابة حيث لا يسقط عن الامة شيء من البديل بعينه لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن
يوم العقد موجودا وانما دخل في الكتابة بنقائه ولد له الميراث وانه حر المولى
المكاتب احاضر او مات احاضر سقط حصة احاضر واذا الغائب حصة حالا والا
ردقنا كما انه واخذه العقد مقصودا بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث بقي
على جوارم والده اذ مات كوكبتا مة وطفلا له وقيل فادى ادى لم يرجع
وعتقوا المارة المسئلة الاول العلم بالكتابة العتق
اذن لاخر كاتبة حصة اي حصة الف وقيمة اي نصف الف ففعل
بعضه موله ان للباقي ان عجز المكاتب فعلا هو مكاتب بينهما وما ادى
بينهما فان الكتابة عندهما غير مشتركة فالاولى كاتبة نصيبه اذ في كاتبة الكل
اصيل في البعض المقبوض من شريك بينهما فيقول كذا في كاتبة وعنده من قبله
الاولى مقبوض على نصيبه وقايدته انه اذ لم يولد له فله حصة في الاول
لا يبقى لذلك واذا لم يولد له بالقبض اذ في للعبد بالاداء اليه فيقول من عا
في نصيبه على القابل فيكون له ولو قبض عليه ففعل نصيبه امر القابل من كاتبة كلين
جارت بولد فادعاه احدهما ثم وطى الآخر فادعاه ففعل في ام ولد الاول
لانه احدهما لا ادعى الولد صحت دعوته لقيام ملكه فصار نصيبه ام ولد له لانه المكاتب
لا يقبل النقل من ملك الى ملك فمقتصر امومة الولد على نصيبه كما في الميراث
المشتركة واذا ادعى الآخر ولده الثاني صحت دعوته ايضا لقيام ملكه ثم اذا
عجزت كاتبة كاتبة كان لم يكن وبنين ان الامة كلها ام ولد لاول لانه
عنا به لكتابة

هذا من وادى لشريكه بالقبض اذ في للعبد
وقايدته انه الموقوف لبيع فادعاه بالقبض كما هو قوله
من الشريك قال الرهن ولو كان به بغير اذ في كاتبة
صار نصيبه ملكا بنا عنده وعندهما صار ملكا متبا

قولاً لانه تلك نصيبه استكمل الاستعداد هذا عبارة العبدية بعينها
ولفظ الكافي لانه تلك نصيبه لتكامل الاستعداد اسما في مبدئية الفكر
انه العبارة لا بالكسر اللام وتختصا ليم لا غير

الاول
الان من الانتقال قد زال ووطئه سابق ومن لاخر نصيبها لانه تلك
نصيبه لا استكمل الاستعداد ونصف عمرها لو طئه جارية مشتركة ومن شريكه الآخر
عمرها بالتمام لانه وطئ ام ولد الغير حقيقة فلهما كمال العمر وقبة الولد بين الولد
الثاني وهو ابنته لانه بمنزلة المفور لانه حين وطئها كان ملكه قاضيا ظاهر
وولد المفور ثابت النسب وحر بالقيمة كما عرف واتى دفع اليها العقر
من لانه الكتابة ما دامت باقية فحق القبض لها لا اختصاصا بمنافاتها والى
واذا عجزت تروى الى المولى لاختصاصه وانما دبر الثاني ولم يطأ بها
فخرجت لطل التديبر لانه لم يصادف الملك ما عجز بها فظاهر لانه كسول
عليها قبل العجز وانما عجزه فلا يثبت بالعجز تبين انه تلك نصيبه من وقت الوطئ
فتبين انه مضاد فملك غيره والتديبر يثبت الملك بخلاف النسب فانه
يثبت المفور كما تروى وهي ثم ولد لاولا لانه تلك نصيبه شريكه وكل
الاستعداد والولد له لانه وعونه صحيح لقيام المصير ومن شريكه نصف عمرها
لو طئه جارية مشتركة ونصف قيمتها لانه تلك نصيبها بالتمام وبذلك
بالقيمة فانه حر ما يقع انما كانا كائنا ما هم حرة او احدهما غيبا فخرجت من حجر
نصف قيمتها شريكه ورجع الصامن به عليها عنده وعندهما لا يرجع وهذا
على ما تروى انك انت اذا خضعت للمعتق يرجع عنه لاعتقها بها عبر لرجلين
دبره احدهما حره الاخر غيبا او على امر حرة احدهما غيبا ثم دبره الاخر
اعتق التديبر او استسقى بينهما بالصورتين او من شريكه في الادب فقط
وهي اذا دبره احدهما اولاً فانه اذا دبره اولاً فله شريكه نصيبه او اعاق
حصنه او الاستعداد من العبد على محض رحمه الله فاذا اعتق لم يبق له ولاية
التفويض والاستعداد واخر نصيبه لغيره فله ان يعتق او ينسب او يضمن

ثم

منه لانه تلك نصيبه استكمل الاستعداد هذا عبارة العبدية بعينها
ولفظ الكافي لانه تلك نصيبه لتكامل الاستعداد اسما في مبدئية الفكر
انه العبارة لا بالكسر اللام وتختصا ليم لا غير

منه لانه تلك نصيبه استكمل الاستعداد هذا عبارة العبدية بعينها
ولفظ الكافي لانه تلك نصيبه لتكامل الاستعداد اسما في مبدئية الفكر
انه العبارة لا بالكسر اللام وتختصا ليم لا غير

مدبر او من نصف قيمته فانه او تملك ما كاتروا بالضان لا يملكه لانه لا ينقل ملك
الملك وفي الصورة الثانية وهي صورة العبد في الاول فلا يملك
الثالث عنده فاذا دبر لم يبق ولاية التفويض بل ولاية الاعاق او الاستعداد
فولاية الاعاق او الاستعداد ثابتة في صورتين والتفويض يختص بالاولى عنها
اذا دبرها احدهما فاعاق الاخر باطل لانه التدبير لا يخرج عندهما فملك نصيبه
بالدبر وتضمن نصف قيمته فانه مؤسرا كان او مسرا لانه ضمان تلك فلا يختلف
بالدبر والبر وانما اعتقه احدهما فالتدبير الاخر باطل لانه الاعاق لا يخرج
عندهما فتضمن نصف قيمته ان كان مؤسرا او مسرا العبد ان كان مسرا لانه ضمان
اعاق فختلف بالبر والبر باب الحرة وانما مكاتب يخرج من حجر
التي لم يطل ثم سمى الوقت لانه يعرف به ثم سمى ما يورث فيه لانه يثبتها
لو كان مال سهيل لم يجره الحاكم اي لم يملك بجره الى ثلثة ايام نظرا للجانبين
فانما مدة قربت لابلاد الاغذار كما مال الحكم للذبح والمكاتبون للقضاء والا
اي ان لم يكن له وجه يوصل حجة هذا عندهما وعنده يرضى لا يجره حتى يتوالى
نجمان ونسختا في نسخ الحاكم الكتابة بعد عجز المكاتب لطلبه لاه او نسخ
مولاه برضاة ابي رضا المكاتب وانما لم يرض العبد فلا بد من القضاء بالنسخ
لانه عقلا لازم ما لم يرض من القضاء والرضا كاخ الرجوع عن الهبة وفي بعض
الروايات ينفذ المولى بالفسخ ولا يشترط رضا كما اذا وجد شري
عينا قبل القبض فاية ينفذ بالفسخ كذا في الكافي اعلم انه حكم الكتابة
الفاسدة انه يكون للمولى الحرج واعادته الى الرق في غير رضا العبد
وللعبد ان يفسخ في الجائزة والفاسدة بغير رضا المولى كذا في الهادية وعاد
رقه لا يفسخ الكتابة وما في يد من الاكساب لمولاه او ظاهره كسبه

منه لانه تلك نصيبه استكمل الاستعداد هذا عبارة العبدية بعينها
ولفظ الكافي لانه تلك نصيبه لتكامل الاستعداد اسما في مبدئية الفكر
انه العبارة لا بالكسر اللام وتختصا ليم لا غير

تكون فانه كلما شئهم شيعة الكتابة وليتقون بعبقة فيه بحيث ظاهرا ولا باطنا ذلك المسئلة المبررة
والاصواب ما قاله الرسل فانه اذا حكم بغير احدى في وقت حكم بغير الاخر في ذلك الوقت
فضرورة اتحاد العقد على ما بينا فيصير حرامات على من حر

وان مات غيرة لم يفسخ الكتابة وعند ذلك ففسخ لعقود المحل ونحن نقول
بفسخ الكتابة لا ما قبل الموت وفسخ بداره منه وحكم بموته حر او الارث منه
او كبر اجرة اركبته واحدة فان كلا منهم يبعث في الكتابة وليتقوا وان
لم يترك وفاء فمن كتابته سعى على نجومه وباداه حكم بغير ابيه
قبل موته وليتقوا ارضى الولد لانه داخل في كتابته وكسبه في كل شيء الا اذا
وصار كما اذا ترك وفاء ترك ولدا شرا فيها انا كتابته او تر الولد
البدل حالا او رد رقيقا عنده وعند ما يوديه الى اهل اعتبارا بالمولود والكتابة
وله انه الاجل ثبت شرطا في العقد فيدخل في حق من دخل تحت العقد والشرط
لم يدخل اذ لم يصف اليه العقد ولا يبرر حكمه اليه لانفسه بخلاف المولود
في الكتابة لانه منقول وقتها فسر حكم اليه واذا دخل في حكمه سعى على نجومه

ترك ولدا من حرة ووليا يفي البدل فحسب الولد وفسخ به ارمي بجنابة
على عاقلة امة يمكن لعجز الابه لانه هذا القضاء بغير الكتابة لانها تقتضي ايجابي
الولد بمول الام والاحكام العقل عليهم لكن على وجه يجعل ان يفتق فينجر الولد
الاموال الاب القضاء بما يبرر حكمه لا يكون لعجز او انما قال وبنينا يفي البدل
لانه ان كان جنبا لا يبا في القضاء بالام لا مكان الكفر في الحال
وان اقتصم قوم امة وابه في ولاية ففرض به لغوم امة ما يجوز لانه القضاء
يكون ولاد المولود لمول الام ان الاب مات رقيقا والفسخ الكتابة فيكون
القضاء في جنبة فيه فينجز وينسخ الكتابة طاب لمولاه صدقة او ابا اليه
فجز بغيره ان مولاه اذ لم يكن مفعولا للصدقة زكاة كانت او غير ما فاحكام الكتاب
الزكاة مثلا لكونه من المصارف واداه الى المولى غير بدل الكتابة ثم عجز فظهر انه

الام

فان كان المولود ولدا واداه الى المولى غير بدل الكتابة ثم عجز فظهر انه

فان كان المولود ولدا واداه الى المولى غير بدل الكتابة ثم عجز فظهر انه

المولى اخذ الزكاة غنيا ومع ذلك تطيب لانه اخذه عوضا عن الصق زمان
الاخذ والعبد فاداه صدقة ومن الاصول المعززة انه بدل الملك قائم مقام
بندل الذات اخذ انما قوله لم يبرره حتى لك صدقة ولنا مذهب جنة المكاتب
جنابة او جنابة على ما عليه حاله ارجح المكاتب كسبه على مولاه لانه
المكاتب مملوك للمولى رقة وذاتا وحرية او تصرفا فبا عتبار ان مملوك
رقة يكون موجب جنابة على المولى وابعبار انه حر او كسبه يكون
موجب جنابة عليه لا على المولى فجعل موجب جنابة في كسبه يكون موجب
جنابة في كسبه من كسبه موجب جنابة على مولاه لانه له حقان النسابة
وقد نذر دفعه بسبب الكتابة وهي خصالها فوجب العتمة في مالها الا قبل
من قيمته وفي الارش لانه المكاتب عبد لكن تغير وضعه في الكتابة ولو كان
ممكن الدفع بخلص المولى بدفعه وان كان الارش اكثر من قيمة العبد
فاذا نذر دفعه بخلص بدفع قيمته كما في الدبر وان تكررت قبل القضاء
لرقة فتمت واحدة ولو جنى ففرض عليه ثم جنى لغوى بقضى عليه لغوى
لانه جنابة المكاتب لا تصير دينا الا بالقضاء او الصلح او الباش
عن الدفع باء يفتق او يموت فتوقف وجوب العتمة على ما يوجب تأكيد
باجد الاشياء الثلاثة اخرج جنابة خطا لرقة في كسبه يفي لاقول المكاتب
بجنابة خطا لرقة وحكم با عليه لانه جنابة في كسبه وهو احق
بأن به فينجز اقراره كاحر واذا لم يكلم عليه عجز طلت كذا في العاقبة
حتى عجز فكانت مولاه جاهلا بجنابة فيجوز اوجبه مكاتب ففرض
اي موجب جنابته فيجوز دفع المولى العبد الى وليه اجنابة او قدرى
الموجب بجنابة العبد في الاصل ولم يكن عالما بجنابته حتى يصير محمرا

فان كان المولود ولدا واداه الى المولى غير بدل الكتابة ثم عجز فظهر انه

[illegible][illegible]

لا
 معنوا معنوا ابر الولد لا يجز
 الولاء من المعنق

عن لواعق ابي الولد لايحز
الولاء من المصنق مريم

[illegible]

والله اعلم ولا والله العافية قوى معتبر في حق الاحكام حتى اغتبرت العفارة
بالنسبة بينهم والضعيف لا يعارض القوى بخلاف اذا جاءه الاب عربيا
فقد اتفقوا على ان لا يقاتلوه

الحجبا لا ولا عليه لغوم الاب وبرت مغيث الام وعقبته خلا فالاي بوبك انتم اهل الام
اعلم انم لفظ اخر الاصل شغل عند الفقهاء في منسبين احدهما من لم يحج على نفسه
وقال قوله مغيثه لدمه شغل شغل وقت النكاح والعنف او من

[illegible]

١٠٠٠
 ١٠٠٠

الام رقا لا يتصور على الولد ولاه وانما اللفظ اذا كان قطعيا في ملكية حبيب الدارية اذ قيا ولا ميتة فانما كل ميتة
انما جعل عليه الظاهر المحتمل له واغبر وانما المطلق كحل على المعبر في الروايات اذا فالولاد والميراث بينهما فانما في الاب مقتضا
والام حرة الاصلية فزول ميتة الولد على الولد

الباب مُعْتَقاً لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهُ التَّوَلَّدَ شَيْخُ الْأَمِّ فِي الرِّقِّ وَاجْتَرَبَهُ وَالْوَلَدُ الْأَصْلِيُّ عَلَى الْأَمِّ
 فَلَا وَلَدَ عَلَيْهِ وَلَدٌ فَإِنَّهُ أَرَادَ بِاجْتَرَبَهُ الْأَصْلِيَّةَ اجْتَرَبَهُ بِأَلْفِغِ الثَّانِي تَجَرَّبَهُ فَوَلَدَ
 وَلَدًا وَلَدًا وَالْأَصْلُ عَلَى الْأَمِّ وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ عَلَى زَوَالِ الْمَلَكَاتِ وَزَوَالِ
 الْإِبْرَةِ

لم يثبت على الولد ملك فلا يثبت عليه ولا وداخلة كلام الشيخ زكي الدين
 محسن النيسابوري في شرح التكملة وكلام صاحب المحيط في مختصر المحيط وكلام
 الشيخ زكي الدين في شرح التكملة وكلام صاحب المحيط في مختصر المحيط وكلام

وكانت الامم من قبله لا تعلمون الا انهم كانوا من الامم
وكذا اذا كانت الامم من الامم الاصل لا تعلمون الا انهم كانوا من الامم
لم يجد عليه عتق فاما عتق الامم من الامم الا انهم كانوا من الامم
وكانت الامم من الامم الا انهم كانوا من الامم

والباقى كذا في خط المصنف رحمه الله تعالى
والسابق وكذا يدل عليه كلامه في رسالة الفروع

الكتاب الثاني
في التوسيع

هذا ما ذكره صاحب البيان

حيث لا يرث الا الاعلى واخر مولى المولاة عن ذر الرحم لان المولاة عقد
عقد بها فلا يلزم غيرهما وذو الرحم وارث شرعا فلا يمكن ابطاله ولا فحل النفل
عنه الى غيره اى يجوز للاسفل ان ينقل ولاؤه عن الاعلى الى غيره ما لم يعقل عنه
فانه اذا عقل عن الاسفل ليس له ان يحول ولاؤه لتعلق حق الغيرة او لمن ولده
فانه في حق الولاء كشخص واحد ولا على البتة عنه اى عن ولده الاسفل بخبر منه
اى الاعلى قال في الهداية للاعلى ان يبرأ عن ولده لعدم لزوم الا انه يشترط في
في هذه ان يكون بخبر من الآخر كما في علي الوكيل صدق بخلاف ما اذا عقد الاسفل
مع غيره بغير مخبر من الاول لانه نسخ حكمي بمنزلة العزل الحكمي في الكالة المتفق
لا يوال احد الا ان ولده العاقبة لازم لا يحتمل النقص وانك امرأة اى عقدت عقد
ولاء المولاة مع شخص فمردت مجهول النسب اى ولده لا يعرف له اب صحيح هذا
العقد ويتبعها ولدها ويصير ان مولى ذلك الشخص كذا الوقت به اى بعقد المولاة
او انشائه وهو اى الحال ان ولده بالكل النسب معها فانه صحيح ايضا ويتبعها
ولدها عند ابي حنيفة رحمه وقال لا يتبعها لان الام لا ولاية لها في ماله فاقول ان لا يكون لها
في نفسه ولا ان الولاء كالنسب فهو نفع محض في حق صغير لا يدري له اب فتملكه
الام كقبول ابته قال في المحيط والى ذى مسلما او ذى جاز وهو مولاة لانه يجوز ان
يكون للذنى على المسلم ولا العاقبة فكذا ولاد المولاة وان اسلم على يد جرتى وولاه
هل يصح لم يذكره في الكتاب وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز ان يكون للحرجى ولاد
العاقبة على المسلم فكذا ولاد المولاة كما في الذنى وقيل لا يصح لان في عقد المولاة
مع الحرجى تناقض الحرجى وموالاة وقد بينا عنه بخلاف الذنى او كل ظاهره مشكك
لان الارث لازم للولاء وقد تقرر ان اختلاف الدينين مانع من الارث اللهم الا ان
يقال معناه ان سبب الارث يثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر مادام على حالهما

فاذا زال

فما زال المانع يعود المنع كما ان كفر العصبية او صاحب الفرض مانع من الارث
فاذا زال قبل الموت يعود المنع الله اعلم **باب الايمان** ذكر ما عقيب العقاب
بما يستبها له في عدم تأخير الهزل والاكراه فيها **البين لغة القوة** وشرعا تقوية النظر
بذكر اسم الله نحو والله لا فعل كذا او الله لا فعل كذا او التعلين يعنى تعلين الخبر
بالشرط كذا ان فعلت فكذا وان لم افعل فكذا والمقصود منه تقوية عدم الخالف
على الفعل او الترك وهذا ليس بيمين ومنعنا وانما سمى بها عند الفقهاء لمحصل
معنى اليمين به وهو الحيل او المنع والمعتبر من القسم الاول ثلثة اى الايمان الخ
اعية بالشرع ورتب عليها الاحكام ثلثة انواع والا فطلق اليمين اكثر منها كما بين
على الفعل الماضي صاذا والماد بترتب الاحكام عليها ترتب الموافقة الخيرية
على العنوس وعدمها على اللغو والكفارة على المتعقبة احدا باليمين العنوس
سميت به لانها تنفس صاحبها على الاثم في الدنيا وفي الآخرة في العقبي وفي حكمة
على كاذب يعلم كذبه حتى لو لم يعلمه وطلع صدقه يكون لغوا كاسياني كوا الله
ما فعلت كذا عالما بفعله والله ما علم له دين عالما بخلافه والله انه ريد
عالمنا بانه غيره المشهور في عبارة القوم ان الفوس حلف على فعل او ترك
ماض كاذب باعدا وقد صرح الهداية وغيرهم ان ذكر الفعل والمضى ليس بشرط
بل هو بناء على الغالب وايراد المثاليين الاخيرين اشارة الى هذا فلا حاجة
الى تكلف ارنكه صدر الشريعة حيث قال فان قلت اذا قيل ان هذا حجر
كيف يصح ان يقال هذا الخلف على الفعل قلت فقد ركبة كان او يكون
ان اريد في الزمان الماضي والمستقبل على ان اعتبار الحال والمستقبل في هذا
الخلف باطل لتعقبي ارادة الحال وبين حكم العنوس بقوله وبما غم هذا الخلف
بقوله صلى الله عليه وسلم من حلف كاذبا دخله الله النار يومئذ باليمين اللغو

والله

سميت ^{لانها} لا يعبر بها فان اللغو اسم لما لا يعبر يقال لها اذا اتى بشئ لا فائدة
 فيه وهي حلفه كاذبا بظنه صادقا كما اذا خلف ان في هذا الكون ماء جافا على انه
 رآه كذلك ثم ايقن ولم يعرف وبين حكمها بقوله ويرى عفو فان قيل
 فليقل عدم المواخذه بالرجاء وقد قال الله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم
 قلنا نعم لا شك في نفي المواخذه في اللغو المذكور في النفس وانما الشك
 في كونه الصدقة التي ذكرنا لغوا فان اللغو عند الشافعي انه يجري على لسانه
 بلا قصد سواء كان في الماضي او الآتي بانه قصد النسيج جاز على لسانه اليقين
 مثلا وانما ثبت اليقين المنفردة وهي حلفه على شئ آت في المستقبل فعلا
 كانه او نكر كما قال صدر الشريعة فانه قلت احلف كما يكون على الشك والآتي
 يكون على الحال ايضا فلم يذكره وهو من اقسام الحلف قلت انما لم يذكره في وقتي
 وهو ان الكلام يحصل اولاً في النفس فغير عنه باللسان فالأخبار المتعلقة
 بزمان الحال اذا حصل في النفس وغير عنه باللسان فادامه التغيير باللسان
 انفق اليقين زمانا كما اذا خلف في الحقيقة صار ما فيها بالنسبة الى زمان انقضاء
 اليقين فاذا قال كتبت لا بد من الكتابة قبل ابتداء النكاح واذا قال سوف اكتب
 لا بد من الكتابة بعد الفراغ من النكاح يعني الزمان الذي من ابتداء النكاح الى آخره
 فهو زمان حال بحسب العرف وهو زمان المسمى بالنسبة الى ان الفراغ وهو انقضاء
 اليقين فيكون الحلف عليه الحلف على الماضي بالنسبة الى ان الفراغ اقول حاصل
 الجواب ان ما يظن من كون الحلف على حال فهو في الحقيقة حلف على الماضي
 وهو لا يوجد الحلف على حال حقيقة ولذا لم يذكره وفيه بحث لان الحال المقابل
 في الماضي والمستقبل على ما ذكره رضي الدين وبتبعه من بعده من المحققين اجزاء
 من اواخر الماضي واول المستقبل بغير امتداد بالحسب العرف حتى قالوا ان زيدا

اذا

اذا صلى فهو في حال الصلوة مادام مصليا واذا كتب فهو في حال الكتابة مادام
 كاتباً واذا قال حين كذا بته واسمته اني كاتب يكون عينا على الحال بلا مرتبة
 ولا يمكن اعتباره ما فيها فالسؤال باق بل الصواب في الجواب ان يقال لا وجه
 بهذا السؤال بعد ما قال اولاً ان مطلق اليقين اكثر من الثالث فتدبر وبين
 حكم المنفردة بقوله وكفر فيه شئ في هذا القسم فقط اي دون الاولين لقوله
 تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته الآية والمراد به اليقين على المستقبل
 بدليل قوله تعالى واحفظوا ايمانكم ولا تتصوروا طفلاً عن الحنث والانسكاب الا
 في المستقبل ان حنث الحالف وقوله فقط اشارة الى خلاف الشافعي في
 الغموس فان الكفارة تجب فيها ايضا عنده ولو كان الحالف مكرها او سبيها
 او مخطيا كما اذا اراد ان يقول اسقني الماء فقال والله لا اشرب الماء وقيل
 زاهلا عن التلفظ به بان كل قيل له الا تاتينا فقال بل والله غير فاصيد
 لليمين وانما وجب فيها الكفارة لقوله عم ثلث جدهم جدهم وبنوهم
 جدهم النكاح والطلاق واليمين في اليقين او الحنث اي يجب الكفارة في
 المنفردة سواء كان الاكراه او النسيان في اليقين او الحنث لان التحقيق لا ينفك
 الاكراه والفضل والنسيان وكذا الاغما والجنون فيجب الكفارة بالحنث كيف
 ما كان والعقمة بابتداء باسم اخر من اسمائه تعالى كالرحمن والرحيم والحق و
 جميع اسماء الله ذلك سواء تعارف الناس حلف به او لا هو الظاهر نذهب
 اصحابنا وهو الصحيح وقال بعضهم كل اسم لا يسمى به غير اسم الله كالرحمن فهو
 يمين وما سمي به غيره كالعليم والعليم والقادر فان اراد به يمين فهو يمين والا
 فلا كذا في الكافي والحق في اسماء الله تعالى قال الله تعالى ان الله هو الحق المبين
 او بصفة حلف بها من صفاته كقوله الله تعالى وجلاله وعظمته وقدرته فان الايمان

الفعلي

مبنية على العرف فما عارف الناس اطلق به من صفاته تعالى يكون يمينا وما
لا فلا لان اليقين انما تنفقد للحمل او المنع وذا انما يكون بما يعتقد الخالف تعظمه
وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله تعالى وصفاته وهو يجمع صفاته معظمة خصارت
حرمته ذابته وصفاته حاملا الخالف او مانعا وذا انما يكون اذا كان الخالف
بها متعارفا واما اذا لم يكن متعارفا فلا لاي لا يسم بغير الله تعالى كالتبني والقرابة
والكعبة لقوله صلى الله عليه وسلم من كان منكم حالفا فليحلف بالله او ليدز
هذا اذا قال والنبي والقرآن واما لو قال انا بركي من القرآن او النبي فانه يكون
يمينا لان البراءة منها كفر وتعلق الكفر بالشروط يميني ولو قال انا بركي من
المصحف لا يكون يمينا ولو قال انا بركي مما في المصحف يكون يمينا لان ما
في المصحف قرآن فكانت قال انا بركي من القرآن كذا في الكافر ولا يصفه
لا يحلف بها عرفا كرحمة وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه لمسبق ان
مبنى اليمين على العرف واما قوله لعمر الله جواب اما قوله الا الاي فمستم وجه
كون عمر الله قسما ان عمره بقاءه والبقاء صفة وهو مرفوع بالابتداء واللام
للتوكيد الابتدائي والخبر محذوف والتقدير لعمر الله قسمي ومعناه اخلص
ببقاء الله ودوامه فكانه قال والله البقاء كذا في الصحاح وايم الله معناه عند
الكوفيين ايم الله وهو جمع يمين وحذف نونه لكثرة الاستعمال وعند البصريين
من ادوات القسم ومعناه والله وعهد الله وميثاقه فان العهد يميني لانه
تعا قال واذا عهد الله اذا عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيده
والميثاق بمعنى العهد واسم وحلف واسم واشهد واعزم وان لم يقل باسم
فان هذه الالفاظ مستعملة في حلفه فجعل حلفا في حال سواء قال باسمه او لا
وعلى نذر او يمين او عهد فان كلامها يكون قسما وان لم يصف الى الله تعالى

اذا قال

اذا قال ان فعلت كذا فعلى نذر فان نوى قرينة من القرب التي يصلح النذر بها
لزمت وان لم يغير فعله كفارة يمين وكذا قوله على يمين لان معناه على موجب
يمين والعهد بمعنى اليمين كما مر وان فعل كذا فهو كافر فانه قسم يستوجب الكفارة اذا
حدث ان كان في المستقبل واما ان كان في الماضي لشي قد فعله فهو نفوس ولا يفر
فيما روي عن ابي يوسف اعتبار اليمين بالمستقبل لانه قصد به اليمين ولم يقصد به
تحقيقه بل ان يقصد في مقابلة وقال محمد بن مقاتل كيف لانه علق الكفر بما هو
موجود والتعلق بامر كائين تنجز فكانه قال هو كافر والاصح ان الحالف لم يفر
في الماضي والمستقبل ان علم انه يمين وكفر ان كان جاهلا اعتقده انه كفر في الماضي
والمستقبل لانه اذا قدم على ذلك الفعل وعنده انه يمين به فقد رضي بالكفر وسكن في
حودم كجداي فقسم لانه الحال لاحقا لان المنكرية اذ به تحقيقا الوعد ومعناه افضل
هذا الاحالة فلا يكون يمينا ولو قال والحق يكون يمينا ولا حق الله فانه يكون يمينا
عند ابي حنيفة ومحمد وهو رواية عند ابي يوسف لان الحق اذا اضيف الى الله تعالى اريد
به طاعة الله اذ الطاعة حق وكما ورد في الحديث فيكون يمينا بغير الله ولا حرمته
اذا يحلف بها عرفا وسكن حودم كجداي قيل لا يكون يمينا لانه وعد او يقول
سكن حودم بطلاق ان فانه ايضا لا يكون يمينا لعدم التعارف وقوله او اشارة
الى ان لفظة بالخاصية الواقعة في عبارة الواقعة مكان او غير صحيحة فتدبر وان
فعله فعلية غضبه او سخطه او لعنه او فانا ان اوسار في او شارب في او اكل ربوا
فان كلامها لا يكون يمينا لانه دعاء على نفسه ولا يتعلق ذلك بالشروط ولا في غير متعارف
وحروفه اي حروف القسم الواو والواو والباء نحو بانه والتاء كانه لان كلامها
معهود في الايمان وذكور في القرآن وقد تضمن الحروف فيكون حالفها كاتبة لا فاعلم
فان عبارة العرب حذف حرف الجر لا يبارز ثم قيل نصب شئ في الجافض وقيل خفض

ان الالف الموحدة لا تنافي لها

واليمين على العرف فما عارف الناس اطلق به من صفاته تعالى يكون يمينا وما لا فلا لان اليقين انما تنفقد للحمل او المنع وذا انما يكون بما يعتقد الخالف تعظمه وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله تعالى وصفاته وهو يجمع صفاته معظمة خصارت حرمته ذابته وصفاته حاملا الخالف او مانعا وذا انما يكون اذا كان الخالف بها متعارفا واما اذا لم يكن متعارفا فلا لاي لا يسم بغير الله تعالى كالتبني والقرابة والكعبة لقوله صلى الله عليه وسلم من كان منكم حالفا فليحلف بالله او ليدز هذا اذا قال والنبي والقرآن واما لو قال انا بركي من القرآن او النبي فانه يكون يمينا لان البراءة منها كفر وتعلق الكفر بالشروط يميني ولو قال انا بركي من المصحف لا يكون يمينا ولو قال انا بركي مما في المصحف يكون يمينا لان ما في المصحف قرآن فكانت قال انا بركي من القرآن كذا في الكافر ولا يصفه لا يحلف بها عرفا كرحمة وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه لمسبق ان مبنى اليمين على العرف واما قوله لعمر الله جواب اما قوله الا الاي فمستم وجه كون عمر الله قسما ان عمره بقاءه والبقاء صفة وهو مرفوع بالابتداء واللام للتوكيد الابتدائي والخبر محذوف والتقدير لعمر الله قسمي ومعناه اخلص ببقاء الله ودوامه فكانه قال والله البقاء كذا في الصحاح وايم الله معناه عند الكوفيين ايم الله وهو جمع يمين وحذف نونه لكثرة الاستعمال وعند البصريين من ادوات القسم ومعناه والله وعهد الله وميثاقه فان العهد يميني لانه تعا قال واذا عهد الله اذا عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيده والميثاق بمعنى العهد واسم وحلف واسم واشهد واعزم وان لم يقل باسم فان هذه الالفاظ مستعملة في حلفه فجعل حلفا في حال سواء قال باسمه او لا وعلى نذر او يمين او عهد فان كلامها يكون قسما وان لم يصف الى الله تعالى

قوله قد فرض اي شرع لم يخلد بالافادة او بالاعتناء

ليدل على المحذوف ثم كما وقع عن بيان موجب اليقين شرع في بيان موجبها
وهو الكفارة كثرها موجبها عند الانقلاب لان العيب لم يشرع لكفارة بل تغلب
اليها عند الانتقاض بالحنث فقال وكفارة اعتناق رفته او اطعام عشرة
مسكين كما هما في الظهار وقد يتباها منه او يسوهم بحيث يكون لكل من تلك
العشرة ثوب بستر عاتية بدينه فلم يجز السراويل لان لا يسهى عريان في العرف
هو الصحيح المردى عن ابراهيم واليوسف لا ماردى عن محمد ان اونا با ما يجوز فيه
الصلاة فان عجز عنها اي عن الاشياء الثلاثة وقت ارادة الاداء صيام ثلثة ايام
والا اصل فيه قوله ثلث كفارة اطعام عشرة مسكين الآية ولم يفر قبل
حنث يعني لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث وقال الشافعي يجوز اذا كانت
تأجل لانه اذا ما بعد السبب هو اليقين لانها تنضاف الى اليقين يقال كفارة
اليقين والاضافة دليل السبب والاداء بعد السبب جائز اتفاقا فاشبه التكفير
بعد الحج قبل الموت ولما ان الكفارة تستر الجناية ولا جناية ههنا الا انها تفسد
بهنك حرمه اسم الله تعالى بالحنث فيكون هو السبب دون اليقين لان اقل مرتبة
السبب ان يكون مفضيا الى الحكم واليدين غير مفضي الى الكفارة لانها تجت
بعد نقضها بالحنث وانما اضيف اليها لانها تجت بحنث بعد اليقين كما يضف
الكفارة الى الصوم بخلاف الحج لانه مفضي الى الموت حلف على معصيته لعدم
الكلام مع ابيه وترك الصلاة وكفه حنث وكفه اي ينبغي ان يحنث وكيف
لقوله عليه السلام من حلف على عيبين ورأى غير باخيه منها فليأت بالذي هو خير
ثم ليكفر يمينه لا كفارة في حلف كافران حنث مسلما لانه ليس باهل لليمين
لانها تعد لتعظيم امر الله والكفر ينافي التعظيم ولا اهلا للكفارة لانها عبادة
وان تبعها مع العقوبة من حرم ملكه لا يحرم اي من حرم على نفسه شيئا مما يملكه

وقت الاداء اي ح

بأنه لا يحنث في الكفارة الا بعد الحنث في العيب

قوله عليه السلام من حلف على عيبين ورأى غير باخيه منها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر يمينه لا كفارة في حلف كافران حنث مسلما لانه ليس باهل لليمين لانها تعد لتعظيم امر الله والكفر ينافي التعظيم ولا اهلا للكفارة لانها عبادة وان تبعها مع العقوبة من حرم ملكه لا يحرم اي من حرم على نفسه شيئا مما يملكه

قوله قد فرض اي شرع لم يخلد بالافادة او بالاعتناء

قوله قد فرض اي شرع لم يخلد بالافادة او بالاعتناء

لم يصح حراما عليه وان استباحه اي غافل به معاينة المباح كقوله قال في
لا كفارة عليه بين يمين الا في النساء والجوار لان تحريم الحلال قلب المشرع
واليقين عقد مشروع فلا ينعقد بلفظ هو قلب المشرع كقوله هو تحليل
الحرام ولما قوله تعالى يا ايها النبي لم حرم الي قول قد فرض امر لم يخلد اياها لم
ثم قبل حرم اليقين عليه السلام العسل على نفسه وقبل حرم مائة علف والنسك
على الاول ظاهر وكذا الثاني لان العبرة لعدم اللفظ لا بخصوص السبب كل
حل اي اذا قال الرجل كل حل على حرام يحمل على الطعام والشراب الا ان يثب
غير ذلك والقياس ان يحنث عقيب واغنه لمباشره فضلا مباحا هو التقص
او كونه محاذيا اليه زجر حرام وجه الاستحسان انه المقصود ويؤاخذ
لا يحصل مع اعتنا العموم واذا سقط اعتباره يعرف الى الطعام
والشراب المعروف والغنوي على بسنونة امراته بلانية لغلبة الاستعمال
فيه كذا قوله حلال يروج حرام للغلبة ايضا كمنه وزاذا كان له اصل
في العرف لزم النذر كالصوم والصلاة والصبي والاعمال وما لا اصل
له الفرض فلا يلزم النذر كعبادة المذموم وشيخ اجازة ودخول حكم
وتباعد الفطرة والرباط والسقاية وكقوله هذا هو اصل الكل نذر مطلق
كقوله على الصوم هذا الشهر او حلف بشرط مبردة كقوله على كذا انه قدم علف
فوجد الشرط محققا عليه الوفاء في الصور بين القول عزم من نذر وشي
فعلية الوفاء بما شئ او نذر متلفا بما ارشده لا يبرده كانه زنيب فعل كذا
وقى او كقر عوبه يمينه اي خلق نذره بشرط لا يبرده بشوته كالزنا وكقوله
خبر بين الكفارة وبين الوفاء بما النذر وهو قول الشافعي رحمه الله اجده موانع
وزور ان ابا حنيفة رجع اليه قبل مائة سبعة ايام وبه يفتي الامام شمس الماع

قوله قد فرض اي شرع لم يخلد بالافادة او بالاعتناء

قوله قد فرض اي شرع لم يخلد بالافادة او بالاعتناء

رحمة الله عليه من ليل العتمة وذلك لانه كلامه نذر بظاهره يبين بمبناه
 لانه قصد به المنع عن ايجاد الشرط فيميل الى اي وجهين شاء بخلاف ما اذا
 علق بشرط يربطه بغيره لان معنى البين وهو قصد المنع غير موجود فيه
 لان قصده اظهار الرغبة فيما جعله شرطا قال صدر الشرع رحمه الله اقول
 انه كان الشرا حراما كان زينة مثلاً ينبغي ان لا يجبر تخفيف واحرام لا يوجب
 التخفيف اقول ليس الموجب للتخفيف هو احرام بل وجود دليل التخفيف
 لانه اللفظ لما كان نذراً منه وجبه وبمقتضى ما يوجب ان يعمل بمقتضى الوجوب
 ولم يجز اهدار احد بها فلهذا الغيرة الموجب للتخفيف بالضرورة فنذكر وانما
 نذر بمقتضى رغبة يملكها وفيها والاثم ولا يجبر الله على ما لو قال الله علي
 انه اعطى هذه الرغبة وهو يملكها فلهذا ينبغي به ولو لم يف به باثم ولكنه
 لا يجبر الله نذر لغفراء ملة جاز الصرف الى غفراء غير ما لا يقصود
 التعقيب الى الله كما يرفع حاجة الفقير ولا مدخل فيه خصوصاً لما كان
 قال الفقيه ابوالليث رحمه الله وهو قول علمائنا التمسك وقال زفر رحمه الله
 لا يجوز الا الصدق بمكة نذر بصدق عشرة دراهم خبزاً فتصدق
 بغيره خبزاً قارباً وعشرة دراهم او بصدق بثمانه جازاً اما الاول فغيره
 فلا يخصص الخبز لا مدخل له في دفع الحاجة واما الثاني فلان الثمن النفع
 للفقير قال في التبرع في هذا ذبح شاة لم يلزمه الا ان يقول
 فلهذا على انه اوجب لانه لا يلزم الا بالذبح والادال عليه الثاني
 لا الاول نذر بصوم شهر بعينه لزمه متتابعاً لكن اذا افطر يوماً فخصه
 ولا يلزمه الاستقبال يعني لو قال الله علي ان يصوم شعبان مثلاً فافطر
 يوماً فضاء ولا يلزمه وحده ولا يستعمل وانما نذر متتابعاً لانه

لا يفتقر

حرمه

الشرع

هذا هو الوجه في نذر متتابع
 وهو ان يذبح شاة في شهر
 بعينه لزمه متتابعاً
 لا ان يذبح شاة في شهر
 بعينه لزمه متتابعاً
 لا ان يذبح شاة في شهر
 بعينه لزمه متتابعاً

التتابع في شهر بعينه لغو لانه متتابع للتتابع الايام وايضا لا يمكن الاستقبال لانه
 معين نذر بتصدق الف درهم من ماله وهو لا يملك الا ماله لزمته فقط
 وهو الصحيح اذ فيما لا يملك لم يوجد النذر في الملك ولا مضافاً الى سبب الملك
 فلا يصح كما لو قال مالي في المسكين صدقة وليس له مال لا يصح نذر ان يتصدق
 بهذه المائة يوم كذا على فلان فتصدق بمائة اخرى قبل ذلك اليوم على غير اخر
 جاز لما عرفت ان هذه الخصومات لا تقهر بعد حصول دفع حاجة الغني قال
 علي نذر فسكت ولا يثبت له لزمه كفارة يمين كذا في النذور واصل بخلفه ان شاء الله
 بطل اي خلفه يعني اذا حلف على فعل او ترك وقال بعد مضي ايام ان شاء الله
 لا يثبت لما روي عن العباد ليه الثلثة موقوفاً ومرفوعاً خلفه يمين وقال
 ان شاء الله فتصدق استثنى ومن استثنى فلا حث عليه ولا كفارة لكن لا بد من الانفصال
 لانه بعد الانفصال رجوع ولا يصح الرجوع في الايمان وعن ابن عباس رضي الله عنهما
 انه كان يجوز الاستثناء المنفصل الستة اشهر لقوله تعالى واذكر ربك اذا نسيت
 اي اذا نسيت الاستثناء المنفصل فاستثنى مفعولاً قال من يحنو فصح الاستثناء
 المنفصل اخراج العقود كلها من البيوع والائتمار وغيره ما عدا ان تكون مكرمة ولا
 محتاجة الى الحيل لان المطلق يستثنى اذا نذر واما قوله تعالى واذكر ربك ان نسيت
 فمعناه اذا لم تذكر ان شاء الله في اول كلامك فاذكره في آخره موصولاً به
 ان محمد بن اسحق صاحب المعاني كان يحذف المنيصور وكان يقرأ هذه المعاني
 وابو جرح كان حاضر افاد ان يعقوب الحليفة عليه فقال ان هذا الشيخ يخالف
 جدك في الاستثناء المنفصل فقال له بلغ من قدرك ان يخالف جدك فقال
 ان هذا يريد ان يفسد عليك لانه اذا جاز الاستثناء المنفصل فالناس يفتنون
 ويخلفون ثم يخرجون ويستثنون ثم يخلفون ولا يثبتون فقال نعم ما قلت وحب

هذا هو الوجه في نذر متتابع
 وهو ان يذبح شاة في شهر
 بعينه لزمه متتابعاً
 لا ان يذبح شاة في شهر
 بعينه لزمه متتابعاً
 لا ان يذبح شاة في شهر
 بعينه لزمه متتابعاً

هذا هو الوجه في نذر متتابع
 وهو ان يذبح شاة في شهر
 بعينه لزمه متتابعاً
 لا ان يذبح شاة في شهر
 بعينه لزمه متتابعاً
 لا ان يذبح شاة في شهر
 بعينه لزمه متتابعاً

الملك قائم مقام بدل الذات اخذ من قوله عليه السلام لم يرد من ملك
 صفة ولنا هدية المشا واليه ال اخوة ناش عن الفضيلة من معنى الوصف عن النقلة
 وقدم ان البناء وصف في الدار كما صرح به الهداية واما ثالث فلان قوله
 ثم هذا المعنى يوجب الى اخوة علقه نحن ناش من عدم التفرقة بين البيت
 والدار وايضا البيت ليس بوصف البيت لانه كما عرفت عبارة
 عن امر زايد على الذات قائم بها والبيت ليس كذلك بل على غاية
 لسانه بخلاف الدار فان البناء زايد على الدار التي هي العروة واما رابعا
 فلان حصل قوله ثم قالوا لا يدخل هذه الدار الى اخوة ان الدار اذا كانت
 عبارة عن العروة كان ينبغي ان يحث فيما اذا بنيت حاتا لوجود العروة
 وهو فاسد لان الدار تطلق على العروة المجردة وعلى عروة مع ما بني عليها
 من بناء الدار واما اذا بنى عليها بناء غير الدار او تفرقت فيها تفرقا يردل به اسم
 الدار عنه عرفا فلا يكون دارا كان هذا الفاضل لم ينظر في الفاظ الهداية وعباراته
 فضل عن التأمل والتفكر في اعتباراته الخ ليرى الصواب واليه المرجع
 والمآب كذا الوقوف على سطحها فانه ايضا يوجب الحث لان السطح من الدار
 لا يبرأ من الدار ان المعتكف لا ينفك اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد وقيل في
 بعضنا لا يحث كما لو جعلت الدار منسوبة او حاما او بيتا او بيتا حيث
 لا يحث لانها لم تنق دارا لاعتراض اسم آخر عليه او دخلها بعد هدم
 الحام وانتباهه لان اسم الدار لا يعود به وبهذا البيت ينع اذا حلف
 لا يدخل هذا البيت فدخل منه ما سحر او لم يحث لزوال اسم البيت فانه
 لا يبات فيه حتى لو بقيت الجيطان وسقط السقف فحث او يبات فيه والسقف
 وصف فيه او دخله بعد ما بني بيتا اخر لم يحث ايضا لان الاسم لم يبق بعد الانهدام

او حلف

في قوله لا يدخل هذه الدار الى اخوة ان الدار اذا كانت
 عبارة عن العروة كان ينبغي ان يحث فيما اذا بنيت حاتا لوجود العروة
 وهو فاسد لان الدار تطلق على العروة المجردة وعلى عروة مع ما بني عليها
 من بناء الدار واما اذا بنى عليها بناء غير الدار او تفرقت فيها تفرقا يردل به اسم
 الدار عنه عرفا فلا يكون دارا كان هذا الفاضل لم ينظر في الفاظ الهداية وعباراته
 فضل عن التأمل والتفكر في اعتباراته الخ ليرى الصواب واليه المرجع
 والمآب كذا الوقوف على سطحها فانه ايضا يوجب الحث لان السطح من الدار
 لا يبرأ من الدار ان المعتكف لا ينفك اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد وقيل في
 بعضنا لا يحث كما لو جعلت الدار منسوبة او حاما او بيتا او بيتا حيث
 لا يحث لانها لم تنق دارا لاعتراض اسم آخر عليه او دخلها بعد هدم
 الحام وانتباهه لان اسم الدار لا يعود به وبهذا البيت ينع اذا حلف
 لا يدخل هذا البيت فدخل منه ما سحر او لم يحث لزوال اسم البيت فانه
 لا يبات فيه حتى لو بقيت الجيطان وسقط السقف فحث او يبات فيه والسقف
 وصف فيه او دخله بعد ما بني بيتا اخر لم يحث ايضا لان الاسم لم يبق بعد الانهدام

قوله اخذ من النقلة اتول الوفا المصنف فاخذ من النقلة والنزول كما
 في المسوط بعطف الاخيرين على النقلة لانه المعنى هو النزول
 في مقدمات هذه الافعال بانها لا تحصيل تلك الافعال لانها لا تنزل من
 انما البين اذ اوقت في النقلة فحاف ولم يخرج من الصبح لم يحث وكذا لو سئل
 بطلب دار اخرى لينقل اليه فلم اياما لم يحث على الصبح كذا لو سئل
 او حلف لا يدخل هذه الدار فحلف في باب دار لو اعلق الباب كان خارجا في مقدمات النزول او ملك في كل

لم يحث لان الباب لا حوازل الدار وما فيها فلم يكن خارجا من الدار او حلف
 لا يبيتها اي هذه الدار وهو ساكنها او حلف لا يبيت اي هذا الثوب
 وهو لا يبيت او حلف لا يبيتها اي هذه الدابة وهو ساكنها فافخذ والنقلة
 في الدار في الاول ونزع الثوب في الثاني ونزل من الدابة في الثالث
 بلا مكث قبل الثلاثة فانه لا يحث في شيء من الصور وقال زفر يحث لوجود
 الشرط وان قل ولنا ان البين تعقد للبر في شئ من زمان تحقيقه فان
 لبث على حال ساعة حث لان هذه الافعال لها دوام يتجدد امثالها
 حتى يضرب لها مدة يقال ركب يوما ولبث يوما بخلاف الدخول اذ لا
 يقال دخلت يوما بمعنى المدة والنوعية وان جاز بمنع الظرف ولو نوى
 ابتداء اللبس مثلا يصدق لانه محتمل كلامه فلا يحث باللبس او حلف
 لا يدخلها وهو فيها ففقد فيها فانه يحث بالقعود والابواب وجه ثم دخوله
 والقياس انما ان يحث بالقعود لان الدوام له حكم الابتداء وجهه الاحتياط
 ان الدخول لا دوام له لانه انفصال من الخارج الى الداخل وفيه لا يبيت
 هذه الدار او البيت او المحلة لا يبيت حواجه باهله وجميع مناعه حتى لو بقي
 وتحت حث هذا عند ارجح وقال يوجب معتبر نقل الاكثر لان نقل الكل قد يتغير
 وقال محمد معتبر نقل ما يقوم به كتحذيره لانه ما رآه ذلك ليس من السكن قالوا
 هذا حسن وارتقى بالناس مجاز في المصير والقرية فان البئر لا يتوقف فيها
 على نقل المتاع والاهل لانه لا يبعد ساكن في الذي انتقل عنه عرفا بخلاف
 الاول وحث في لا يخرج ان محل واخرج بامرة لان فعل المأمور مضاف
 الى الامر محصارا كما ركب دابة فخرجت به وبدونه اي بدون الامر بان يركبه عليه

انما حلف لا يدخل هذه الدار الى اخوة ان الدار اذا كانت
 عبارة عن العروة كان ينبغي ان يحث فيما اذا بنيت حاتا لوجود العروة
 وهو فاسد لان الدار تطلق على العروة المجردة وعلى عروة مع ما بني عليها
 من بناء الدار واما اذا بنى عليها بناء غير الدار او تفرقت فيها تفرقا يردل به اسم
 الدار عنه عرفا فلا يكون دارا كان هذا الفاضل لم ينظر في الفاظ الهداية وعباراته
 فضل عن التأمل والتفكر في اعتباراته الخ ليرى الصواب واليه المرجع
 والمآب كذا الوقوف على سطحها فانه ايضا يوجب الحث لان السطح من الدار
 لا يبرأ من الدار ان المعتكف لا ينفك اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد وقيل في
 بعضنا لا يحث كما لو جعلت الدار منسوبة او حاما او بيتا او بيتا حيث
 لا يحث لانها لم تنق دارا لاعتراض اسم آخر عليه او دخلها بعد هدم
 الحام وانتباهه لان اسم الدار لا يعود به وبهذا البيت ينع اذا حلف
 لا يدخل هذا البيت فدخل منه ما سحر او لم يحث لزوال اسم البيت فانه
 لا يبات فيه حتى لو بقيت الجيطان وسقط السقف فحث او يبات فيه والسقف
 وصف فيه او دخله بعد ما بني بيتا اخر لم يحث ايضا لان الاسم لم يبق بعد الانهدام

في قوله لا يدخل هذه الدار الى اخوة ان الدار اذا كانت
 عبارة عن العروة كان ينبغي ان يحث فيما اذا بنيت حاتا لوجود العروة
 وهو فاسد لان الدار تطلق على العروة المجردة وعلى عروة مع ما بني عليها
 من بناء الدار واما اذا بنى عليها بناء غير الدار او تفرقت فيها تفرقا يردل به اسم
 الدار عنه عرفا فلا يكون دارا كان هذا الفاضل لم ينظر في الفاظ الهداية وعباراته
 فضل عن التأمل والتفكر في اعتباراته الخ ليرى الصواب واليه المرجع
 والمآب كذا الوقوف على سطحها فانه ايضا يوجب الحث لان السطح من الدار
 لا يبرأ من الدار ان المعتكف لا ينفك اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد وقيل في
 بعضنا لا يحث كما لو جعلت الدار منسوبة او حاما او بيتا او بيتا حيث
 لا يحث لانها لم تنق دارا لاعتراض اسم آخر عليه او دخلها بعد هدم
 الحام وانتباهه لان اسم الدار لا يعود به وبهذا البيت ينع اذا حلف
 لا يدخل هذا البيت فدخل منه ما سحر او لم يحث لزوال اسم البيت فانه
 لا يبات فيه حتى لو بقيت الجيطان وسقط السقف فحث او يبات فيه والسقف
 وصف فيه او دخله بعد ما بني بيتا اخر لم يحث ايضا لان الاسم لم يبق بعد الانهدام

يعني جعله كونه اوجزة ولغيره بان لم يصدر منه فعل الخروج
 هذا هو المراد لانه لو خرج بنفسه لم يكن خافا منه بقدره المكرة
 لانه لم يثبت ما عرفت انه المكرة لا يعود الفعل عنه

لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر ولو كان راضيا بالخروج
 لان الانتقال يكون بالامر لا بمجرد الخروج ومثله لا يدخل في حكمه فاقسام
 ان يخرج بامر ولا يأمه اياكم باوراضيا وحكم الحث والاول وعدمه والاخيرين
 ولا يثبت في قوله واستمر لا يخرج من داره الا الى جنازة ان خرج اليها ثم اتى الى امر
 اخر لان خوجه لم يكن الا الى جنازة وقال في الوقاية ان خرج اليها ثم اتى الى امر اخر
 وكانت سهون النسخ الاول لانه يقتضي خوجه الى غير جنازة فيسقط الحصر
 بحيث لا يثبت ثم اتى الى امر اخر كما قال في الهداية فخرج اليها ثم اتى الى امر اخر
 اخي وحث لا يخرج الى مكة فخرج لها ورجع لوجود خروج على قصد مكة وهو
 الشرط لا اي لا يثبت في لا ياتيها حتى يدخلها لان الايمان انما يكون بالدخول
 واما به خوجه يعني لو حلف لا يذهب الى مكة قبل هو كالاتيان وقيل
 كما في خروج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال وحث لا يثبت مكة اي طوف
 ليا يمين مكة فلم ياتيها حتى مات حث فخرج من اجزاء حيا لانه البر
 قبل ذلك مر كجواب الناس حينئذ يحصل وحث ولما يتنه عن ان
 استطاع ان لم يات به عند الامانة يعبر ما نفعكم من اوسطان ودين
 بنية الحقيقة اي ان قال اريد الاستطاعة الحقيقة المقارنة للفعل
 كما تقر في الكتب الكلامية صدق ديانة لا قضاء لا انها تطلق في الزمان
 على سلامة الاسباب والالات والمعنى الاخر خلاف الظاهر حلف
 لا يدخل دار فلان يراى به نسبة السكنى بدلالة العبادة وهي ان الدار عادة
 لا تعادى ولا تهجر لذاتها بل بغير سكنها الا ان السكنى قد تكون حقيقة
 وهو ظاهر وقد تكون دلالة بان يكون الدار ملكا له فيمكن من السكنى فيها
 فيحتمل بالدخول في دار تكون ملكا لفلان فلا يكون هو سكنها فيها سواء كان

غيره

هذا هو المراد لانه لو خرج بنفسه لم يكن خافا منه بقدره المكرة
 لانه لم يثبت ما عرفت انه المكرة لا يعود الفعل عنه
 لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر ولو كان راضيا بالخروج
 لان الانتقال يكون بالامر لا بمجرد الخروج ومثله لا يدخل في حكمه فاقسام
 ان يخرج بامر ولا يأمه اياكم باوراضيا وحكم الحث والاول وعدمه والاخيرين
 ولا يثبت في قوله واستمر لا يخرج من داره الا الى جنازة ان خرج اليها ثم اتى الى امر
 اخر لان خوجه لم يكن الا الى جنازة وقال في الوقاية ان خرج اليها ثم اتى الى امر اخر
 وكانت سهون النسخ الاول لانه يقتضي خوجه الى غير جنازة فيسقط الحصر
 بحيث لا يثبت ثم اتى الى امر اخر كما قال في الهداية فخرج اليها ثم اتى الى امر اخر
 اخي وحث لا يخرج الى مكة فخرج لها ورجع لوجود خروج على قصد مكة وهو
 الشرط لا اي لا يثبت في لا ياتيها حتى يدخلها لان الايمان انما يكون بالدخول
 واما به خوجه يعني لو حلف لا يذهب الى مكة قبل هو كالاتيان وقيل
 كما في خروج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال وحث لا يثبت مكة اي طوف
 ليا يمين مكة فلم ياتيها حتى مات حث فخرج من اجزاء حيا لانه البر
 قبل ذلك مر كجواب الناس حينئذ يحصل وحث ولما يتنه عن ان
 استطاع ان لم يات به عند الامانة يعبر ما نفعكم من اوسطان ودين
 بنية الحقيقة اي ان قال اريد الاستطاعة الحقيقة المقارنة للفعل
 كما تقر في الكتب الكلامية صدق ديانة لا قضاء لا انها تطلق في الزمان
 على سلامة الاسباب والالات والمعنى الاخر خلاف الظاهر حلف
 لا يدخل دار فلان يراى به نسبة السكنى بدلالة العبادة وهي ان الدار عادة
 لا تعادى ولا تهجر لذاتها بل بغير سكنها الا ان السكنى قد تكون حقيقة
 وهو ظاهر وقد تكون دلالة بان يكون الدار ملكا له فيمكن من السكنى فيها
 فيحتمل بالدخول في دار تكون ملكا لفلان فلا يكون هو سكنها فيها سواء كان

غيره سكن فيها او لا لقيام دليل السكنى التقديرى وهو الملك صرح به في الثانية
 والظاهرية لكن ذكر شمس الائمة ان غيره لو كان سكن فيها لا يثبت لان قطع النسبة
 بفعل غيره او حلف لا يضيغ قدمه في دار فلان حث بدخولها مطلقا اي سواء
 كان راكبا او ماشيا حافيا او مستغلا فان المعنى الحقيقي ههنا محض راد لوانحط
 ووضع قدمه في الدار حيث يكون في باقى جسده خارج الدار لا يغني العرف
 انه وضع القدم في الدار فاذا ابرج الحقيقة اريد معنى مجازي وهو الدخول مطلقا
 بغرضه العرف وشرط للبر في لا يخرج الا باذن لكل خروج اذن لانه استثناء
 مفعول ومعناه لا يخرج خوفا باذني والنية في سباق النفي نعم فاذا خرج
 منها بعض بقى ما عداه على العموم لا في قوله لا يخرج الا ان اذن لك فانه لا
 يوجب لكل خروج اذنا ولا يمكن حمله على حقيقة الاستثناء لان الاذن ليس من
 الخروج فحمل على الغاية لمناسبة بينهما فان الغاية قصر الامتداد الغيا وبيان
 لانها لم تكن ان الاستثناء قصر شئ منه تبيان لانها حكمة في هذا المقام حيث
 شترقية اور دنا في شرح المرات في ارادها فليطلب شرط الحث في
 ان خرجت مثلا كمرية خروج فعله فور ايض لوارادت المرأة خروج مثلا فقال
 الزوج ان خرجت فانت طالق فليست ساعة ثم خرجت لم يثبت وانه
 شتمى يمين الفور ففرد ابو حنيفة باظهار ما وجبه ان مراد النظم الزجر في ذلك
 خروج عرفا ومنه الايمان على العرف وشرط للحث في ان نفذت بعد
 قول القائل تعال تعذمي قوله تعذيه معه قائم مقام مفعول المفرد في
 اذا قال زيد ليكر اجلس فتعذمي فقال بكر ان نفذت تعذركم اذ خرج الى منزله
 فتعذري لم يثبت لان كلامه خرج محض الجواب فينطبق على السؤال فيصرف
 الى لغو المدعوا اليه وان ضم اليوم وقال ان نفذت اليوم كفي في الحث

هذا هو المراد لانه لو خرج بنفسه لم يكن خافا منه بقدره المكرة
 لانه لم يثبت ما عرفت انه المكرة لا يعود الفعل عنه
 لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر ولو كان راضيا بالخروج
 لان الانتقال يكون بالامر لا بمجرد الخروج ومثله لا يدخل في حكمه فاقسام
 ان يخرج بامر ولا يأمه اياكم باوراضيا وحكم الحث والاول وعدمه والاخيرين
 ولا يثبت في قوله واستمر لا يخرج من داره الا الى جنازة ان خرج اليها ثم اتى الى امر
 اخر لان خوجه لم يكن الا الى جنازة وقال في الوقاية ان خرج اليها ثم اتى الى امر اخر
 وكانت سهون النسخ الاول لانه يقتضي خوجه الى غير جنازة فيسقط الحصر
 بحيث لا يثبت ثم اتى الى امر اخر كما قال في الهداية فخرج اليها ثم اتى الى امر اخر
 اخي وحث لا يخرج الى مكة فخرج لها ورجع لوجود خروج على قصد مكة وهو
 الشرط لا اي لا يثبت في لا ياتيها حتى يدخلها لان الايمان انما يكون بالدخول
 واما به خوجه يعني لو حلف لا يذهب الى مكة قبل هو كالاتيان وقيل
 كما في خروج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال وحث لا يثبت مكة اي طوف
 ليا يمين مكة فلم ياتيها حتى مات حث فخرج من اجزاء حيا لانه البر
 قبل ذلك مر كجواب الناس حينئذ يحصل وحث ولما يتنه عن ان
 استطاع ان لم يات به عند الامانة يعبر ما نفعكم من اوسطان ودين
 بنية الحقيقة اي ان قال اريد الاستطاعة الحقيقة المقارنة للفعل
 كما تقر في الكتب الكلامية صدق ديانة لا قضاء لا انها تطلق في الزمان
 على سلامة الاسباب والالات والمعنى الاخر خلاف الظاهر حلف
 لا يدخل دار فلان يراى به نسبة السكنى بدلالة العبادة وهي ان الدار عادة
 لا تعادى ولا تهجر لذاتها بل بغير سكنها الا ان السكنى قد تكون حقيقة
 وهو ظاهر وقد تكون دلالة بان يكون الدار ملكا له فيمكن من السكنى فيها
 فيحتمل بالدخول في دار تكون ملكا لفلان فلا يكون هو سكنها فيها سواء كان

هذا هو المراد لانه لو خرج بنفسه لم يكن خافا منه بقدره المكرة
 لانه لم يثبت ما عرفت انه المكرة لا يعود الفعل عنه
 لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم الامر ولو كان راضيا بالخروج
 لان الانتقال يكون بالامر لا بمجرد الخروج ومثله لا يدخل في حكمه فاقسام
 ان يخرج بامر ولا يأمه اياكم باوراضيا وحكم الحث والاول وعدمه والاخيرين
 ولا يثبت في قوله واستمر لا يخرج من داره الا الى جنازة ان خرج اليها ثم اتى الى امر
 اخر لان خوجه لم يكن الا الى جنازة وقال في الوقاية ان خرج اليها ثم اتى الى امر اخر
 وكانت سهون النسخ الاول لانه يقتضي خوجه الى غير جنازة فيسقط الحصر
 بحيث لا يثبت ثم اتى الى امر اخر كما قال في الهداية فخرج اليها ثم اتى الى امر اخر
 اخي وحث لا يخرج الى مكة فخرج لها ورجع لوجود خروج على قصد مكة وهو
 الشرط لا اي لا يثبت في لا ياتيها حتى يدخلها لان الايمان انما يكون بالدخول
 واما به خوجه يعني لو حلف لا يذهب الى مكة قبل هو كالاتيان وقيل
 كما في خروج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال وحث لا يثبت مكة اي طوف
 ليا يمين مكة فلم ياتيها حتى مات حث فخرج من اجزاء حيا لانه البر
 قبل ذلك مر كجواب الناس حينئذ يحصل وحث ولما يتنه عن ان
 استطاع ان لم يات به عند الامانة يعبر ما نفعكم من اوسطان ودين
 بنية الحقيقة اي ان قال اريد الاستطاعة الحقيقة المقارنة للفعل
 كما تقر في الكتب الكلامية صدق ديانة لا قضاء لا انها تطلق في الزمان
 على سلامة الاسباب والالات والمعنى الاخر خلاف الظاهر حلف
 لا يدخل دار فلان يراى به نسبة السكنى بدلالة العبادة وهي ان الدار عادة
 لا تعادى ولا تهجر لذاتها بل بغير سكنها الا ان السكنى قد تكون حقيقة
 وهو ظاهر وقد تكون دلالة بان يكون الدار ملكا له فيمكن من السكنى فيها
 فيحتمل بالدخول في دار تكون ملكا لفلان فلا يكون هو سكنها فيها سواء كان

والله اعلم
بالحق

مردم اورنگ

الارز والوردة مفاداً ايضاً وبالفكرته التفاح والبطيخ وشبش لا العنب
 والمان والعنار واجندار عبد الجيف وعندهما العنب والمان والوطب فالكه
 ويداد بالشرب من نهر الكرخ وهو تناول الماء من موضع النخ من لوطف لا سب
 من وجلة فشرب منها باماء لم يثبت حتى يكرج فيها رغا خلافا لما لا يثبت فيه اي
 لا يداد بالشرب من نهر الكرخ بل يثبت بالشرب منه باماء ونحوه لانه بعد ان
 ابقى منسوباً اليه ولو شرب ط لا يثبت في حلقه لا ياكل من هذا البسر كل طلبة او
 اللين باكله ثم اوشير اذا لانه هذه صفات واعية الالبين فتعقد بالحق
 بالوطف لا ياكل لحم هذا الحيوان ولا يحكم هذا البسر او هذا البسر فاكل حصار
 كيت او كالم بعد ما شاف فانه يثبت لانه تلك الاوصاف غير واعية الالبين
 لا بالشعر آخرنا بالنحل الغنيان ومدارة الصبيان وقصر في الكافي وغيره
 ان الصفة اعين لقولنا اذا كانت واعية الالبين كما في سلة الرطب اذ رتبها
 بصفة الرطب لا التمر ولا كيت لا ياكل بسراً باكل الرطب لانه ليس سر والفرق بين هذه
 المسئلة وبين ما قبلها انه صفة البسورة وصفة وجدانته في المعين وكان
 مقتضى قولهم الصفة في المعين لقولنا كونه لقولنا لم ينف لكونه الصفة واعية
 الالبين وهرنا وجدت في المنكر والصفة فيه معتبرة فظهر من هذا انه قول
 الشريعة فاعلم انه لا فرق بين قولنا لا ياكل من هذا البسر وكله رطباً وبين قولنا
 لا ياكل بسراً فاكل رطباً بناء على انه الرطب البسر من اسماء الاجناس فاذا صار
 صارت هبة لقوى كما يتبادر لا يدخل شيئاً مع كونه متبشياً على كلامه المرتب
 في اول الباب مخالف الكلام الهداية والكافي وغيرهما صفة البسورة والرطوبة
 واعية الالبين فانه اعتبار صفة البسورة ونحوها بنا في اعتبار كونه البسر ونحوه
 من اسماء الاجناس وانما كان البسر كونه اجنيساً الواقع فثبت وانهم ولا يثبت

والاصل في النطق اذا تناول افراد في بعض ما يقع تصور لا يدخل فيه خصة ولم يسمك فيه تصور لانه اللحم من الخوام
والانعام بالاشهاد والاشهاد بالدم والدم في السمك ضعيف من العوائد كونه ولاد لم ولحمه يباح بكونه
ولو كان له دم لما ابيع وهو مطلق الاسم تناول الكامل لا القاصر والنقص محمول على الجازم كما في بينه انه ناقص في معنى
الاجتهاد لانه اللحم ينشأ من الدم وسيد لم ينشأ من الدم لانه الدموى لا يسكن الماء فلا يدخل تحت المطلق لانه تناول
في الاكل كما ياكل سمك والخيال ان كانت لا تنتمي في القرآن كما وجه الاحتمال
ان السجدة مجازية لانه اللحم ينشأ من الدم ولا دم له السلوة في الماء ولا كانت
بجنت في الاكل كما او شحا باكل البهائم لانا نوع ثالث في استعمال اللحم
والشحم ولا كانت في لا يشترى رصدا باشتراء او باكل البهائم كسب
بسر قبا رطب لانه الشراء بغيره لا يخلو ببيع ولو كان البهائم على الاكل
بجنت لانه الاكل صادق بجملة المخلوب ببيع ولو كان البهائم على الاكل كانت
كله الاكل صادق شيئا فشيئا فكان كل واحد منهما مقصودا او صار كما اذا
حلف لا يشتر شيئا او لا ياكل باكل في شري حنطة فيها حبات شعير واكلها
بجنت في الاكل لا الشراء لا ذكره كانت في الاكل رطب او بغيره اياكل نبت
البهائم المذنب بكسر النون الذي اكثره بسره في رطب والارطب المذنب
عكس انما كانت لانه اكل الحلف عليه وزيادة فحنت وحنت في الاكل
كما ياكل كبد او كرش لان منشأ هذه الاشياء من الدم والاختصاص باسم آخر لا
لنقصان كالرأس والذراع قال صاحب المخطوط هذا عرف اهل الكوفة وقرونا
لا كانت لانه لا يقع في استعمال اللحم او لم يضره او ان كان كلا
منها لم يضره وذكر العبداني انه لا كانت وعليه الفتوى كذا في الكا في الادام ما
يصلح به كالحل والملح والزيت لا اللحم والبيض والجبن يبيع لو حلف لا ياكل
ولا يشترى له فكل شيء يصلح به الجوز هو ادم وكما لا فلا يذاعن ايه حنطة واد يوسف
وقال محمد ما ياكل مع الجوز فبالا هو ادم وهو رواية ايه يرخ الغداء الاكل من مطلق
الجوز الى الظاهر كذا في العرف والعش منه الى نصف الليل لان ما بعد الزوال
يسمى عشا وسحر منه الى الفجر لانه مأخوذ من السحر فاطلق على ما يغرب منه فمن
حلف لا تغد او لا تغشى او لا استجر او بها هذه المعاني قال ان اكلت او شربت ادب

الكل من اللحم
الناقص في النطق
لا ينشأ من اللحم

ادولس
في الاكل
بجنت في الاكل
لا الشراء لا ذكره
كانت في الاكل
رطب او بغيره
اياكل نبت
البهائم المذنب
بكسر النون الذي
اكثره بسره في رطب
والارطب المذنب
عكس انما كانت
لانه اكل الحلف
عليه وزيادة فحنت
وحنت في الاكل
كما ياكل كبد او
كرش لان منشأ
هذه الاشياء من
الدم والاختصاص
باسم آخر لا
لنقصان كالرأس
والذراع قال صاحب
المخطوط هذا عرف
اهل الكوفة وقرونا

لا كانت لانه لا يقع
في استعمال اللحم
او لم يضره او ان كان
كلا منها لم يضره
وذكر العبداني انه لا
كانت وعليه الفتوى
كذا في الكا في الادام
ما يصلح به كالحل
والملاح والزيت لا
اللحم والبيض والجبن
يبيع لو حلف لا ياكل
ولا يشترى له فكل
شيء يصلح به الجوز
هو ادم وكما لا فلا
يذاعن ايه حنطة واد
يوسف وقال محمد ما
ياكل مع الجوز فبالا
هو ادم وهو رواية
ايه يرخ الغداء الاكل
من مطلق الجوز الى
الظاهر كذا في العرف
والعش منه الى نصف
الليل لان ما بعد
الزوال يسمى عشا
وسحر منه الى الفجر
لانه مأخوذ من السحر
فاطلق على ما يغرب
منه فمن حلف لا تغد
او لا تغشى او لا استجر
او بها هذه المعاني
قال ان اكلت او شربت
ادب

ولم يترك

ولم يترك مغفولا وتولى ما كولا او شربا او ملبوثا معينا لم يقصد في النطق
ما يمينه هذه الافعال لا دلالة لها على المغفول الا انقصاء وقد تقرر من الاصول
ان المغفول لا يعمم له عتق ليقع شبه التخصيص اصلا في الاقصاء ولا ديانة ولو
ضم طعنا او شربا او ثوبا او دين ارضى وديانة لاقصاء في الملوطة عام فيقبل
التخصيص لكنه خلاف الظاهر فلا يقصد في قصاء امكان البشرط صحة الحلف
بينه البهائم انما تغد عند ايه حنطة ومحمد اذا كان المحلوف عليه ممكن الوقوع
سواء كان حلفا عليه او الطلاق او العناق خلافا لاي يوجب حنطة حنطة
اي البهائم عندك ان العتق والشرعة فلا بد له من محل ومحل عتقه جبره لا يقبل
سواء حلف عليه ام حلف او لا الا ترى ان البهائم على السواء او يحل الجوز فيها تغد
لانه تغد على حنطة لا يقبل ان لم يقد عليه وعند ما حنطة حنطه رجا البصق
لان حنطه لا يكون قابلا للحكم وحكم البهائم البهائم وهو لا يتحقق فيما ليس رجا
الصدق فلا ينعقد اصلا كيهن النعوس في قوله والله لا شرب من ماء هذا الكوز
اليوم او قوله ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فكذا اياك فيه وكان
فيه ما حنطه كما يقبل الليل او اطلق الحلف ولم يقبل اليوم ولا ما حنطه
لم كانت عند ما لعدم صحة الحلف لا اشتاء بشرط وهو امكان البهائم وعند ما حنطه
رحمته بجنت لصحة الحلف عنده وان كان فيه ماء وحنطه حنطه لانه البهائم
وجب عليه اذا فرغ من التكليم ان يمتنع بشرط انه لا يقوله في عمره والبهائم
ممكن عند الفراغ منه فان فقد البهائم حنطه لو امتنع بانه حنطه لما عقيب
البهائم بل ان تراخ لا تغد فانه قبل لم ينعقد البهائم على ما توجهه قوله في الكوز
فانه ممكن قلنا ذلك لما ليس الماء الذي تغد البهائم عليه فانه قبل امكن
القول بان فقد البهائم موجه للبهر على وجه يظهر في حق الحلف به الكفارة قلنا

فان لم يترك مغفولا
وتولى ما كولا او شربا
او ملبوثا معينا لم يقصد
في النطق ما يمينه هذه
الافعال لا دلالة لها على
المغفول الا انقصاء وقد
تقرر من الاصول ان المغفول
لا يعمم له عتق ليقع شبه
التخصيص اصلا في الاقصاء
ولا ديانة ولو ضم طعنا او
شربا او ثوبا او دين ارضى
وديانة لاقصاء في الملوطة
عام فيقبل التخصيص لكنه
خلاف الظاهر فلا يقصد في
قصاء امكان البشرط صحة
الحلف بينه البهائم انما
تغد عند ايه حنطة ومحمد
اذا كان المحلوف عليه ممكن
الوقوع سواء كان حلفا
عليه او الطلاق او العناق
خلافا لاي يوجب حنطة
حنطه حنطه حنطه حنطه
اي البهائم عندك ان العتق
والشرعة فلا بد له من محل
ومحل عتقه جبره لا يقبل
سواء حلف عليه ام حلف او
لا الا ترى ان البهائم على
السواء او يحل الجوز فيها
تغد لانه تغد على حنطة
لا يقبل ان لم يقد عليه
وعند ما حنطه حنطه رجا
البصق لان حنطه لا يكون
قابلا للحكم وحكم البهائم
البهائم وهو لا يتحقق
فيما ليس رجا الصدق فلا
ينعقد اصلا كيهن النعوس
في قوله والله لا شرب من
ماء هذا الكوز اليوم او
قوله ان لم اشرب الماء الذي
في هذا الكوز اليوم فكذا
اياك فيه وكان فيه ما
حنطه كما يقبل الليل او
اطلق الحلف ولم يقبل
اليوم ولا ما حنطه لم
كانت عند ما لعدم
صحة الحلف لا اشتاء
بشرط وهو امكان
البهائم وعند ما
حنطه رحمته بجنت
لصحة الحلف عنده
وان كان فيه ماء
وحنطه حنطه
لانه البهائم
وجب عليه اذا
فرغ من التكليم
ان يمتنع بشرط
انه لا يقوله في
عمره والبهائم
ممكن عند
الفراغ منه فان
فقد البهائم
حنطه لو امتنع
بانه حنطه لما
عقيب البهائم
بل ان تراخ لا
تغد فانه قبل
لم ينعقد
البهائم على ما
توجهه قوله في
الكوز فانه
ممكن قلنا ذلك
لما ليس الماء
الذي تغد
البهائم عليه
فانه قبل امكن
القول بان فقد
البهائم موجه
للبهر على وجه
يظهر في حق
الحلف به الكفارة
قلنا

فان لم يترك مغفولا وتولى ما كولا او شربا او ملبوثا معينا لم يقصد في النطق ما يمينه هذه الافعال لا دلالة لها على المغفول الا انقصاء وقد تقرر من الاصول ان المغفول لا يعمم له عتق ليقع شبه التخصيص اصلا في الاقصاء ولا ديانة ولو ضم طعنا او شربا او ثوبا او دين ارضى وديانة لاقصاء في الملوطة عام فيقبل التخصيص لكنه خلاف الظاهر فلا يقصد في قصاء امكان البشرط صحة الحلف بينه البهائم انما تغد عند ايه حنطة ومحمد اذا كان المحلوف عليه ممكن الوقوع سواء كان حلفا عليه او الطلاق او العناق خلافا لاي يوجب حنطة حنطه حنطه حنطه اي البهائم عندك ان العتق والشرعة فلا بد له من محل ومحل عتقه جبره لا يقبل سواء حلف عليه ام حلف او لا الا ترى ان البهائم على السواء او يحل الجوز فيها تغد لانه تغد على حنطة لا يقبل ان لم يقد عليه وعند ما حنطه حنطه رجا البصق لان حنطه لا يكون قابلا للحكم وحكم البهائم البهائم وهو لا يتحقق فيما ليس رجا الصدق فلا ينعقد اصلا كيهن النعوس في قوله والله لا شرب من ماء هذا الكوز اليوم او قوله ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فكذا اياك فيه وكان فيه ما حنطه كما يقبل الليل او اطلق الحلف ولم يقبل اليوم ولا ما حنطه لم كانت عند ما لعدم صحة الحلف لا اشتاء بشرط وهو امكان البهائم وعند ما حنطه رحمته بجنت لصحة الحلف عنده وان كان فيه ماء وحنطه حنطه لانه البهائم وجب عليه اذا فرغ من التكليم ان يمتنع بشرط انه لا يقوله في عمره والبهائم ممكن عند الفراغ منه فان فقد البهائم حنطه لو امتنع بانه حنطه لما عقيب البهائم بل ان تراخ لا تغد فانه قبل لم ينعقد البهائم على ما توجهه قوله في الكوز فانه ممكن قلنا ذلك لما ليس الماء الذي تغد البهائم عليه فانه قبل امكن القول بان فقد البهائم موجه للبهر على وجه يظهر في حق الحلف به الكفارة قلنا

لا كانت لانه لا يقع في استعمال اللحم او لم يضره او ان كان كلا منها لم يضره وذكر العبداني انه لا كانت وعليه الفتوى كذا في الكا في الادام ما يصلح به كالحل والملح والزيت لا اللحم والبيض والجبن يبيع لو حلف لا ياكل ولا يشترى له فكل شيء يصلح به الجوز هو ادم وكما لا فلا يذاعن ايه حنطة واد يوسف وقال محمد ما ياكل مع الجوز فبالا هو ادم وهو رواية ايه يرخ الغداء الاكل من مطلق الجوز الى الظاهر كذا في العرف والعش منه الى نصف الليل لان ما بعد الزوال يسمى عشا وسحر منه الى الفجر لانه مأخوذ من السحر فاطلق على ما يغرب منه فمن حلف لا تغد او لا تغشى او لا استجر او بها هذه المعاني قال ان اكلت او شربت ادب

هذا هو شرط البينة
في الدخول في المصاهرة

شرط انعقاد البين حتى اختلف احتمال الانعقاد من حق الاصل ولا اضمحلال
بها لعدم امكانه البتة وفي البين السمار او البين هذا المحرر
حيث الحال وعند زفر رحمه الله لا يثبت كاحالة البتة عادة ولنا انه لا يصح
الى السمار يمكن من وقوع لبس لا بغيره واجبت حيث قال وانما لنا السمار في
الآية وكذا قلب المحرر فيها ممكن في نفسه وواقع لبس الاجبار واذا ارضع
امكن البتة بغير البين فيثبت في حال العجز عن تحقق البتة ظاهر وهذا
لا يثبت كذا البين في حالنا عالمنا بغيره او بغيره فلهذا بعد احياء البتة
فيثبت البين في حيث في حال ما اذا لم يكن عالمنا بغيره فلهذا بعد احياء البتة
ولما كان ميتا كان ذلك ممثلا حقيقة شرع على ان سبها وحلف
ليقتلته فصر على حقيقة فانه قتل بغيره والاحتساب له السيف الاله ولو
عصا وحلف ليقولته فعله ان حلف ينفع على ايدائه لا حقيقة القتل فان لم
يتر والاحتساب لان العصا ليس بالقاتل بل لا يلام بالضرر كذا في شرح
الكبير للصدر الشريف سليمان تحليف الوكيل ليعمله كل ما يولى في معتد
بحال لآيته يعني اذا حلف الوكيل رجلا له شعور على اهل الف ليعمله كل
بجى في البلدة كان ذلك معتدا بحال ولا يثبت الوالي قال عليه حال لآيته تر والاحتساب
وبعد اعزل لم يلزم الاعلام والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه كونه
يعني لو حلف على ضرب فلهذا او كسوته او الكلام معه والدخول عليه كان ذلك
معتدا بكيوته في لو فعل هذه الافعال بعد موته لا يكون بار آلاء الضرب اسم الفعل
فولم يتصل بالبدن والايلام لا يتحقق في الميت ومن بعد موته فتره يرضع فيه
فد زفر بكيوته وكذا الكسوة اذ يراد به التغطية على اللطاف وهو في الميت لا يتحقق
الا انه يترتب بالستر وكذا الكلام لانه المقصود منه الاتهام والموت بياضه وكذا

الدول

هذا هو شرط البينة في الدخول في المصاهرة
في حال العجز عن تحقق البتة ظاهر وهذا لا يثبت كذا البين في حالنا عالمنا بغيره او بغيره فلهذا بعد احياء البتة في حيث في حال ما اذا لم يكن عالمنا بغيره فلهذا بعد احياء البتة ولما كان ميتا كان ذلك ممثلا حقيقة شرع على ان سبها وحلف ليقولته فصر على حقيقة فانه قتل بغيره والاحتساب له السيف الاله ولو عصا وحلف ليقولته فعله ان حلف ينفع على ايدائه لا حقيقة القتل فان لم يتر والاحتساب لان العصا ليس بالقاتل بل لا يلام بالضرر كذا في شرح الكبير للصدر الشريف سليمان تحليف الوكيل ليعمله كل ما يولى في معتد بحال لآيته يعني اذا حلف الوكيل رجلا له شعور على اهل الف ليعمله كل بجى في البلدة كان ذلك معتدا بحال ولا يثبت الوالي قال عليه حال لآيته تر والاحتساب وبعد اعزل لم يلزم الاعلام والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه كونه يعني لو حلف على ضرب فلهذا او كسوته او الكلام معه والدخول عليه كان ذلك معتدا بكيوته في لو فعل هذه الافعال بعد موته لا يكون بار آلاء الضرب اسم الفعل فولم يتصل بالبدن والايلام لا يتحقق في الميت ومن بعد موته فتره يرضع فيه فد زفر بكيوته وكذا الكسوة اذ يراد به التغطية على اللطاف وهو في الميت لا يتحقق الا انه يترتب بالستر وكذا الكلام لانه المقصود منه الاتهام والموت بياضه وكذا

الدخول فانه المقصود منه زيارته وبعد الموت بمرار قبره لا سهر الاقل في حلق
على غسل فانه لا يتعبد بكيوته لانه الغسل بعد الموت وممناه التطهير ويتحقق
في الميت والعرب معتد بما دون الشهد في البينين وبنه الى قريب
قال شهر وباراد عليه بعيد ولذا يقال عند بعد الموت ما لغسل ميتا
مدر شربا وحقنبا وعصيا كغصبا يعني لو حلف لا يضرب امرأة فمدر شربا
او حقنبا او عصيا حيث لانه اسم لفعل مومل وقد تحقق الايلام وقيل لا يثبت
في حال الملازمة لانه يسمى ملازمة لا ضربا قال امرأة انه ليست بغيره كذا في
اي فاللبس صدقة يتصدق بها في مكة فاشترى الزوج فعلن فعلنه
المرأة ونسج وحنيطه وليس الزوج فعلنه ليس مدي على حنيطه
وقالا لعليج انه يلد في نخله فعلنه ملكه يوم حلف لانه النذر اما الصحيح
في الملك او مضافا اليه سبه ولم يوجد لآله ليس فعلنه المرأة ليس
منه سباسبه وله انه غزل المرأة عادة يكون فعلنه الزوج والمعتاد هو
المراد وذلك بسبب ملكه وكذا حيث اذا غزلت فعلنه مملوك
وقت النذر لانه القطن لم يذكر حتى اذا ذكر بانها اضافة الى نفسه وقال
انه ليست بغيره فعلنه فعلنه بالاجماع وانه اضمن اليها وقال انه ليست
بغيره فعلنه فعلنه لم يكن مدي بالاجماع عقدا ولو لم يرضع وخاتم
ذهب خن لا خاتم فضية يعني لو حلف لا يلبس حليا فعلنه عقدا ولو لم يرضع
غيره حرم لم يثبت غدا بغيره رحمه الله وقال لا يثبت لانه حلف حقيقة في
سمى في الغوان وكذا انه لا يثبت في غيرهما الا مريضيا ومبني لا يمان على الوفاء
وقيل هذا احصله عسر وزمان ونسج بغيره لا يثبت به منفردا مقننا
وانه تختم بخاتم ذهب حيث لانه حلفي وكذا لا يثبت استعماله للرجال وانه

هذا هو شرط البينة في الدخول في المصاهرة
في حال العجز عن تحقق البتة ظاهر وهذا لا يثبت كذا البين في حالنا عالمنا بغيره او بغيره فلهذا بعد احياء البتة في حيث في حال ما اذا لم يكن عالمنا بغيره فلهذا بعد احياء البتة ولما كان ميتا كان ذلك ممثلا حقيقة شرع على ان سبها وحلف ليقولته فصر على حقيقة فانه قتل بغيره والاحتساب له السيف الاله ولو عصا وحلف ليقولته فعله ان حلف ينفع على ايدائه لا حقيقة القتل فان لم يتر والاحتساب لان العصا ليس بالقاتل بل لا يلام بالضرر كذا في شرح الكبير للصدر الشريف سليمان تحليف الوكيل ليعمله كل ما يولى في معتد بحال لآيته يعني اذا حلف الوكيل رجلا له شعور على اهل الف ليعمله كل بجى في البلدة كان ذلك معتدا بحال ولا يثبت الوالي قال عليه حال لآيته تر والاحتساب وبعد اعزل لم يلزم الاعلام والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه كونه يعني لو حلف على ضرب فلهذا او كسوته او الكلام معه والدخول عليه كان ذلك معتدا بكيوته في لو فعل هذه الافعال بعد موته لا يكون بار آلاء الضرب اسم الفعل فولم يتصل بالبدن والايلام لا يتحقق في الميت ومن بعد موته فتره يرضع فيه فد زفر بكيوته وكذا الكسوة اذ يراد به التغطية على اللطاف وهو في الميت لا يتحقق الا انه يترتب بالستر وكذا الكلام لانه المقصود منه الاتهام والموت بياضه وكذا

قال البعيد.

وجهه الشامل ان معني
وان ذكر منكرا

قال العبد ان لم اجد العام فانت حر فشهد اني بكوفة لم يبق العبد عندها
وقال محمد رحمه الله يعني لانا شهادته على امر معلوم وهو التضيعة وفيه ضرورة شهادته
في تحقيق الشرط ولما اقامت على النفس لا يتم المقصود منها في الحج لا اثبت
التضيعة اذ لا مطالب فيها كما اذا شهد انه لم يحج العام غايته ان هذا
النفس ما يحبط به علم ان يدركه بمنزلة من نفس محض عليها حكم واحد
بتيسر الكذا في الصلاة والكافي وغيرهما في كتب الفروع لكنه مخالف لما تقدم في كتب
الاصول كذا النفس اذا كانا مخصوصا احاط به علم ان هذا كان مثل الاثبات في الصوم
حجت بصوم عن غايته يعني لو حلف بانه لا يصوم فنوى الصوم صيام عن غايته فحلف
من يومه حجت لوجود الشرط اذ الصوم هو الامساك عن المفطرات في النهار
على قصد التقرب ولو قسم يوما او سوفا لا يحث حتى يتم يوما لانه امر آدى للصوم
التمام المعبر شرعا وذلك بانعامه الاخر اليوم ولا يصلي حث بركعة لا با
يعني لا يحث بالقيام او القراءة او الركوع او السجدة مع ذلك ثم قطع حث
والقياس ان يحث بالافتتاح اعتبارا بالشروع في الصوم وجه الاحتياط
عبارة عن الاركان المختلفة فالحال بان يتكلم في صلاته بخلاف الصوم
لانه ركن واحد وهو الاك وبكره في باقي الاجزاء ولم يتم صلاته فيشفع لا
اذا بردها الصلوة المعبرة شرعا وانما ركعتان للشهادة عن الشهادة وبان
ولدت فانت كذا يحث بولد ميت يعني اذا قال لامرأة انه ولدت ولدت ولدت
طالق فولدت ولدا ميتا طلقت وكذا لو قال لامرأة انه ولدت ولدت فانت حرة
فولدت ولدا ميتا لا يولد ولده حية ويسمي به في العرف ويعبر ولدا
في الشرع حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفيس وامه ام ولد له فيحقق
الشرط وفي انه ولدت ولدا فهو الولد حر عتيق ابي انه ولدت ميتا ثم جاز

[illegible]

عنده وثق لا يثبت لانه الشرط تحقق بولاده الميت كما ذكرنا فاعلمت العين لا الى جزاء ما خلعت
لانه الميت ليس محل للحرية ولانه الشرط مطلق اسم الولد ليقيد بعضه بغيره تصحيا للكلام
الفاعل اولو لم يتغير به لولا انه قيد اثبات الحرية جزاء وجملا ثبت في الميت فثبت به ان يكون
كما اذا قال انه ولد ابنا بخلاف جزاء الطلاق وحرية الام لانه لا يصلح للتغير
ففي البقيتين دينه اليوم وقضاه زيوفا او شبهة او مستحقة او باع به شيئا وقضيه
بنه اذا حلف البقيتين ملانا دينه اليوم وقضاه ثم وجد فلان بعضها زيوفا او شبهة
او مستحقة لم يكن لانه الزيادة عيب والعيب لا يعدم الجنس لهذا الوجه به صار
مستوفيا لدينه فوجد شرطا البر وكذا البندية وقضيه المستحقة صحيح ولا يمنع
ببرده البر المتحقق وكذا العواجب من الدائن عبدا بدنيه وقضيه بانه قضاء الدين
طريقه المقايضة لانه الديون تقضى باشتاها لا اعيانا وقد تحققت بالسبع وكانه
شرط القبض لينفرد القضاء به ولو كان باقضا مستوفى او رصا صبا
او دمية اي الدين له لا للديون لا لابر لانه انما المستوفى والرصاص ما لا يلب
حسن الدراهم حتى لا يجوز لها في الصرف والسلم واما الجبة فليعدم المقايضة
وقى لا يقض به درهمين درهم لا يثبت حتى يقض كله متفرقا غير ضروري
بنه اذا حلف لا يقض به درهمين درهمين درهم لا يثبت حتى يقض كله متفرقا
فقبض بعضه لم يثبت حتى يقض كله متفرقا لانه الشرط قبض الكل يومض التفرق
لانه اضاف القبض الى دين موقوف بالاقتضاء الى نفسه فيصرف الى كله
ملا يثبت الاية فان قبض به في فريدين لم يثبتا فليست الا بطل الوزن
لم يثبت لانه ليس بتفريق اذ قد يتبدل قبض الكل وقعة في العادة فيمكن
هذه القدر مستثنى منه واليه لا يتولى غير ضروري ولا في ان كان له الاية
مكذرا ولم يملك الا من بينه اذا قال انه كان له الامانة درهمين مكذرا ولم يملك
الابن

عصور الوسطى

عصور الوسطى

قوله ان ملكك فانك قد اشتراه باختيار لا يفتق لانه شرط اجبت وهو العتق
 الملك لم يوجد لانه لم يشترى باختيار لا يملكه عند البيع فليزول اجماعه وانما ملكه
 بيعا بانما لا يفتق لانه البيع كما تم زال الملك والجماع لا ينزل في غير الملك حيث
 بالفساد والموقوف بينه او اختلف لا يبيع بحيث باي بيع الكسندر لوجوده في بيعه
 في حقه وهو التملك والملك من الجانبين لا الباطل لا يفتق حده وحده
 في انه لم يبعه فكذا افاق عتق او بغير لوجود المعلق عليه وحده بفعله وفعل عليه
 في حلف النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح عن دم العبد الحقيق
 والصدقة والغرض والاستعراض اقول غنم الاستعراض منها مشكل لانهم حوا
 بان التوكيل بالاستعراض باطل فيجب ان لا يترتب عليه بحث لانه البطل لا يترتب
 عليه حكم والابداع والاستيلاء والاعازة والاستغارة والذبح وضرب
 العبد وقضاء الدين وقبضه والبناء والنجس والكسوة والحمل يعني اذا قال
 انه تزوجت فكذا افاء تزوج بنفسه لو تزوجه وكيفية بحث وكذا حال ما يترتب
 الصور ووجهها ان التوكيل فيها مستقيم حتى انه الحقوقي نرجع الى الامر فكان
 الامر فعل بنفسه وحده بفعله فقط اذ هو فعل كيد في حلف البيع والشراء
 والاجارة والاستيلاء والصلح عن مال والخصومة والعتبة وضرب العبد
 وانت حبيب بان ما يرد في الاستعراض وارد منها وضرب الولد لانه النص
 فعل شي لا يتقل من محل الى آخر الا اذا وقع التوكيل وصحة في الاموال فتخرج
 بالنظر الى العبد ويبطل بالنظر الى الولد ولا يثبت في لانه حكمه في اقرار العوان
 او سبي او هتك او كبر في صلوة او خارجا عن ذلك لانه لا يسمي متعلما عرفا
 وشترعا وعاش في ربه كنه بحيث وهو الكهنس يوم اكله على الملوك
 يعني اذا قال عبده حر يوم اكله فلما يقع على الليل والنهار لما قرأه اليوم اذا قرأ

ينبغي

قوله ان ملكك فانك قد اشتراه باختيار لا يفتق لانه شرط اجبت وهو العتق

قوله ان ملكك فانك قد اشتراه باختيار لا يفتق لانه شرط اجبت وهو العتق

قوله ان ملكك فانك قد اشتراه باختيار لا يفتق لانه شرط اجبت وهو العتق

بفعل غير محتمل يرد به مطلق الوقت وصحة نيته النفاذ لانه مستعمل فيه ايضا
 عن ابي يوسف لا يصدق قضاء لكونه خلاف المعتاد وكيفية اكله يبيع
 على الليل خاصة لانه الليل لا يفتق في مطلق الوقت الا ان الغاية كحتم في
 لا اكله الا انه يقدم زيد او حتى يقدم حيث انه حكمه قبل مدومه والالفه صدر الكفة
 لا يكلم عبده ارضا قال لا يكلم عبدا في اوله لا يلبس ثوبه او لا يدخل داره او لا يخل
 طعامه او لا يركب بته انما اراد المضاف بانه قال عبده هذا مثله وزالت
 اضافته بانه لخرجه عن ملكه لانه البين عتقت على عين مضاف اليه فخره اضافة
 ملك فلا يبنى البين بعد زوال الملك كما اذا لم يشتر لانه هذه الاعيان
 لا يفتق هجرانها لذواتها بل لا يفتق من ملكها والبيان يفتق كمن يفتق في نفسه
 فصار لانه قال مادام لعدله كما لم يجدد يفتق لا يثبت انه يجدد الملك
 في هذه الاشياء اجماعا بانه اشترى فله عبدا او ثوبا لفراد دارا او دابة
 لفرى وان لم يشترى اى مضاف اليه فله ولم يشتر الملك لا يثبت بعد الزوال
 ارضا والامانة لانه عقد يمينه على فعل واقعه في محل مضاف اليه فله ولم يفتق
 فلا يثبت ويثبت بالبعد وارجح بحث بالفعل في العتق ويكفي لانه اللفظ ملك
 فيجوز على اطلاقه وفي الصديق والروضة بحث في المثل رايه بعد الزوال ارجح
 لا يكلم صديق فله هذا او روضة فله هذه وكلهم بعد زوال الصدقة والروضة
 بحيث اجماعا لانه يفتق بالهجران فكانت الاضافة للتعريف المحض الذي
 كنه في المضاف اليه غير ظاهر لانه لم يفتق اكله قبل الاكل صديق فله لانه فله
 في ماله بشرط دواها بخلاف ما قرأنا لانه ملك الاعيان لا تخرج لذواتها
 اما غير العبد فقط وكذا العبد على ظاهر الرواية لانه محتمل وسقوط فله
 الحق باجماع فكانت الاضافة مستبرة فلا يثبت بعد زوالها وهي غير اى

قوله ان ملكك فانك قد اشتراه باختيار لا يفتق لانه شرط اجبت وهو العتق

قوله ان ملكك فانك قد اشتراه باختيار لا يفتق لانه شرط اجبت وهو العتق

عشق الثالث و صفت
ارادہ کند خیر و صلاح
لا اله الا الله

الملك اخايت القضاء عوا حكم

قوله لوجود الاضافة الى الفقه يعني ان كل واحد من هؤلاء الاضافات سواء كانت الملك ثابت فيهم رتبة ويراود اللاحق
كذلك دخلوا جميعا تحت كلمة كل فيعتقون من التوارد ولو قال اردت الحال خاصة لصدق ديانة الحق لفظ
المملوك تذكر اوضاعا ولا يصدق فضاة لاستعماله عند الاختلاف في المنة العام عرفا ولو قال اردت
السود لا يصدق البتة خاصة لا يصدق اصلا فيسودر القدره لانه نور التخصص بوصف ليس باللفظ
ولا عموم له رتبتي كانه المملوك حقيقة للذوق دون الاناث فانه الانثى يقال لا مملوكه لكنه عند الامام

الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

ولا عموم له رتبتي كانه المملوك حقيقة للذوق دون الاناث فانه الانثى يقال لا مملوكه لكنه عند الامام
الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

او شرب لك

قوله لوجود الاضافة الى الفقه يعني ان كل واحد من هؤلاء الاضافات سواء كانت الملك ثابت فيهم رتبة ويراود اللاحق
كذلك دخلوا جميعا تحت كلمة كل فيعتقون من التوارد ولو قال اردت الحال خاصة لصدق ديانة الحق لفظ
المملوك تذكر اوضاعا ولا يصدق فضاة لاستعماله عند الاختلاف في المنة العام عرفا ولو قال اردت
السود لا يصدق البتة خاصة لا يصدق اصلا فيسودر القدره لانه نور التخصص بوصف ليس باللفظ
ولا عموم له رتبتي كانه المملوك حقيقة للذوق دون الاناث فانه الانثى يقال لا مملوكه لكنه عند الامام

الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

الاختلاف لا يستعمل منهم لفظ التذكية عارضة
لما يقع التبعين عند التوارد من اجزاء
ممكنة بنية لغوا

وقوله ان في العتق وهو الانجاز بسبب لا عقدة له لانه عليا رضي الله عنه لما اراد
ان يقيم احد كسر عقدة وينزع ثيابه لانه ابلغ في اتصال العالم اليه ومنه في الاحتار
على الشدة في الضرب ان الارزاق لانه فيه كشف العورة ويترك الضرب بدنه
لانه اجمع في عتق واحد يقضي الى التلف وهذا الاحتار زجر لا متلف الارزاق
وفوجه ووجهه لقوله عليه السلام للذي امره بانه يضرب الحق الوجه والمذاكير
ثامنا في كل حد من حدوده لانه فيه اقامة احد على التشهير والقيام ابلغ فيه بل
قبل هو ان يلقى على الارض ويمر رجلاه كما يفعل في زماننا وقيل انه يجر السوط
فيضربه الضارب فوق راسه وقيل انه عمدة بعد ضربه وكل ذلك زيادة على ما في
فلا يفعل وعبد اعطى على قوله حراً نصفها ويخمسون سوطا لقوله كما فعلوا في النفي
نصف على المحضات من العذاب نزلت في حق الامام ولا يجد اي العبد سيرة بل اذ
الامام لانه احد في حق الله كما لا يمتنع ومنه خلا العالم على الف والهدا لا يتقسط
باسطة العبد في توفيه العيب عن الشرع وهو الامام او نائبه بخلاف النفس لانه
حق العبد ولهذا يفر القبي وقطع عنه ولا يشرع ثيابه الا للفرد وحده
لانه في تجرده يكشف العورة والغزو وكشف عيبان وصول الامر الى المعصية
وحده جالب لانه استراها وحاز احقرها للرحم لانه عليه السلام جبر لغايتها
وعلى رضي الله عنهما لانه نزلت لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه
لانه لانه عليه السلام لم يخف لما غر ولا يجمع في المحسن بين حله ورحم لانه عليه
السلام لم يجمع ولا في البكر بين حله ونفي وان في رحمة الله بجميع بينهما
في جلد مائة ونفر بنية لقوله عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة ونفر بنية علم
ولنا قوله تعالى فاجلدوا حيث لم يذكر العزيب والسكوت في موضع الحاجة
الى البيان كما نفي في الاصول ما رواه منسوخ الكسبية فان الامام اذا اراد

وقوله لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه

وقوله لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه

وقوله لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه

وقوله لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه

وقوله لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه

وقوله لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه

وقوله لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه

جائز في جميع الاحكام ما خلا احد ودون القصاص وانما سبب الالف في العتق اذا لم يطعن احد منهم الا وهو الاحتار
في قول حنيفة وفي قول ابو يوسف في الاحتار في جميع الاحكام ما خلا احد ودون القصاص وانما سبب الالف في العتق اذا لم يطعن احد منهم الا وهو الاحتار
في جميع الاحكام ما خلا احد ودون القصاص وانما سبب الالف في العتق اذا لم يطعن احد منهم الا وهو الاحتار
وفي ما دونها القصاص عليه بالدية والارش لا يقتضي قول الاحتار في جميع الاحكام ما خلا احد ودون القصاص وانما سبب الالف في العتق اذا لم يطعن احد منهم الا وهو الاحتار
فلا يقتضي لا يقتضي وانما يقتضي فيما دون النفس فانه يقتضي تحت في الاحتار
فيه مصالحة عزت بقدر ما يرى لانه يعين في بعض الاحوال ويرحم في بعض الحسن زنة انما حاله في الاحتار
لانه شرع اطلاقا فلا يمنع بسبب البض ولا يجلد في بعض ماله في الاحتار لانه شرع لم يمتنع في الاحتار
زاجر الا متلفا ولا يجلد في بعض رجا يكون متلفا وحامل زنت لم تحت في الاحتار
لان فيه اضدادا بالولد الذي لم يكن والمخلوق من ناسا محترم كعبدة فان كان في الاحتار
الرحم نزع جين وضعت لانه التأخير لاجل الولد وقد خرج والمرض لا ينافي انما في الاحتار
الرحم وان كان حدهما يجلد بجلد واحد لانه نوع مرض فينظر البرم في الاحتار
باب وكل يوجب احد او لا الشبهة وازية لانه لقوله عليه السلام ادروا
باشبهات ما استلظمت هذا حديث ثلثه الامة بالقبول وانما اختلفوا في ثبوت
الشبهة وقيل فيحتاج الى تحديد وتوحيها فنقول الشبهة ما يشبه الثابت
وليس ثابت وهي ثلثة انواع احدها شبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه
وهي شبهة تثبت في الفعل نطق غير الدليل اي غير دليل الحق وليلا وهي
تنتفيق في حق الشبهة عليه لانه لم يشبه عليه فلا بد من الظن ليجتنب الاشبهة
كقوم شفقوا تحت من علم منهم انه خير لا من لم يعلم فلم يجد من ظن احل عمانية
موضع ذكر ما يقوله في وطن امة البويه فان اتصال الاملاك بين الاصول والفروع
بعيد نطقا انه لا بين ولاية وولاية وطى جارية الاب كما في العكس وامة امراته فان غنى
الزوج بماله وجبة المستفاد من قوله كما ووجدت عالما فاغني اي مال حبيبه
رضي الله عنها قد بورت شجرته انه مال الزوجية ملك للزوج وامة سيدة فان
احتياج العبد الى اهل الموالي او ليس لهم مال شفقون به مع حال الانسب بين
ماليك مولى واحد ومع انهم معذورون بالجهل بظنية لا اعتقادهم كل وطى اما
المولى ووطى المولى الامة الموهونة فان مال كنية المولى الموهونة ملكا يبعد
ظن كل وطى الموهونة وبقاء اثر النكاح وهو العقد لا يبعد ان يصير سببا لا يشبه

وقوله لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه

وقوله لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه

وقوله لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه

وقوله لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه

وقوله لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه

وقوله لا يملك لانه عزم لم يضر به وهي خورة ثيابه

الحمد لله

الحج فكل من التفت قلبه لله
وعلمه ان الله لا يهدي
القوم الضالين

من الكثر في خط خطه ابو الحسن
في الورق من ياتر الملبين كما يلبس المهور
حول فايد كحي مهور افلا ينعل مهور ايضا لا

[illegible]

بل أنت حدالة مثله لابل أنت لأن ولو قال ليرى فقلت به حدثت
 ولا لعان لانه كلما منهما قد زنى الآخر وقد زنى بوجوب اللعان وقد نكحها بوجوب
 احدى قبيلته بالجملة لانه في بدايته فائدة البطلان للعان لانه المحذور في القذف
 ليس بابل اللعان ولا بطلان على لانه الملاءمة بحد القذف لانه احصائه
 لا يبطل اللعان والمحدود في القذف لا يملك السقوط الشهادة فيمخال للرفع
 اللعان لانه في معنى احدى وزنيته بك حد زنيته اذا قال لا ياربني فقلت
 زنيته بك فلا حد ولا لعان لو وقع الشك في كل منهما لاحتمال ان اراوت
 الزنا قبل النكاح فيجب احدى اللعان واحتمال ان اراوت زنا بعد الذي كان
 منك بعد النكاح لا ياتي ما كنت احدا غيرك وهو لو اراوت مثل هذه الاحالة
 وعلى هذا يجب اللعان لا احدى لوجود القذف منه لا يفي بما في الشك اخر بولد فتعني منها
 لا عن وان عكس حتى لانه النسب ثبت باقراره ثم بالنسبة صار قاذفا قاذف
 اللعان واذا نكح ثم اخر فقد كذب نفسه فوجب احدى والولد ان يني ولدا
 اخر بغير نكاح وولد نكاحه ثم اقر به كذا يثبت نسبها منه لا اقراره قال الامارة
 بآراء حد ورجل باثباته لا كذا في تحفة الفقهاء ولا يثبت نسبها منه ولا بابنيك
 لانه نفي الولادة ولا يصير به قاذفا ولا حد بقذف منه لا ولد لابل في لقيام
 اماره الزنا منها وهي ولادة ولد لابل ففانت العفة نظرا اليها او بقذف
 من لا عنت بولد والولد في او قذفها بعد موت الولد لقيام اماره الزنا منها
 كما مر بخلاف الملاءمة بل انفي الولد حيث بحد قاذفها لا انتفاء الامارة او
 بقذف رجل وطئ بغير ملكه بكل وجه او بوجه كالا لانه المشتركة فانه الولد في
 حرام بعينه والاصل انه موطئ وطئا حراما لعينه لا يوجب بقذفه او وطئ فيه
 ملكه المحترم ابدال كالمته هي اخته رضاها او من زنت عطف على رجل وطئ اى لاصد

لأن

بقذف من زنت به كذا لمحقق الزنا منها شرعا لانعدام الملك والزنا حرام
 الا وبان جميعهم في جميع اول القذف مكاتب مات عن قاذف لثمن الشهادة في حرمة
 الاختلاف الصحابة فيه رضيهم عنهم وقدرنا من قذف مسلما هنا اي دار
 الاسلام لانه فيه حق العبد وقد التزم ايضا حقوق العباد وقد قاذف واطن عرسه
 حايضا لكونه احرمة موقنة او وطئ جارية مملوكة حرمت موقنة كامة المجوسية
 او مكاتبته وقاذف مجوسي يلعن امته فاسلم فانه كحد عند الجنيته خلافا لما
 فيها من جنس على ما سبق انه تزوج المجوسي بالمحرم له الحكم الصحيح فيما بينهم خلافا
 لما اذا اخر القاذف بالقذف يطلب الرافد بالبنية على كون القذف
 زانيا فانه اقام اربعة على زنا به او اقراره به اربا زنا كما ترى اربعة كمال
 حد القذف وان عجز عن قامة البينة للمال استأجل لاحضار شهوده في القصر
 بوجوب القيام المجد فان عجز حد ولا يكتفى به في طلبهم بل كجس ونبال البعث
 اليهم اي من تخبرهم كذا في تحفة الفقهاء كذا حد واحد بجبايت احدى جنسها بخلاف ما اذا
 اختلف اى جنسها وقد تم تفصيله **فصل** التعزير نادى في العفاف العزير
 المنع ومنه التعزير لانه منع من معاودة الفروج دون احدى اى دين قدرا من حد
 قد يكون بالحبس او بالعتق او بالادب او الكلام العنيف او لفظ القذف اليه
 بوجه عبوس او الضرب من التعزير شدة وتكون سوطا واقله ثلثة لانه التعزير
 ينبغي ان لا يبلغ حد احدى اقل احدى اربعون ويوجد حد القذف والشرع في العزير
 اعتبر حد احوار لانهم الاصول في ثمانون سوطا ونقص عنها سوطا في رواية حمزة
 في لفرى وانما كان اقله ثلثة لانه ما دونها لا يقع به الزجر ولا يوقى الضرر على الاعضاء
 منها ارض التعزير كما تفرق في احدى كاسبان والتعزير على اربعة مراتب تعزير اشراف
 الاشراف كالفقهاء والعلماء وتعزير الاشراف كالمهاتمة وكبار التجار وتعزير

بمثل الشدة والوجه والاولا

هذا هو حد القذف في الزنا
 وهو حد القذف في الزنا

اوتط الشئ وتوزن الخ بس فالاول الاعلام لاغير وهو ان يقول انك بلغني انك
 تفعل كذا وكذا والشئ الاعلام والجرال باب القاضى وتعتبر الادب وحكم
 الشوقية الاعلام والجرال باب القاضى واحبس وتعتبر الخ بالاعلام والجرال باب
 القاضى واحبس الضرب وضوح مع ضربه اذا احيى الى زيادة تاويز وضربه
 اشد من ضربه لانه التعنيف جري فيه بحيث العدد مخفف من حيث الوصف
 كبدل بوزى الاقوت المقصود ولذا لم يخفف من حيث التعريف على الاعضاء وتعتبر
 فانما في ازار واحد ثم الضرب للزنا اشد من البغى لانه ثابت بالكتاب وقدر الشرب
 يثبت باجماع العقابة رضي الله عنهم حيث قال صلى الله عليه وسلم اذا شرب كروا واسكروا هذا
 اخرى وعلى المغفرين عانون جلدة وعليه اجماع الصحابة ثم للشرب ثم للزنا
 لانه جنابة الشرب مقطوع با وجنابة القذف الاحتمال كونه العادى صادقا
 في قذفه وتجهه عن قامة البينة لا يدل عليه كذبه لاحتمال غيبته شهوده او ابائهم
 عن ادانها ولانه شارب اخر قلما يخلوا غير القذف فيصير كل شارب حائما بين الشرب
 والقذف فينتجق منه جنائبان ومن العادى جنابة واحدة فلهذا كان ضربه
 اخف من ضارب الشارب وانه كان منصوبا عليه كذا في الكافي فافهم ما قال
 صد الشريعة اقول حدة القذف ثابت بالنقص وهو قوله كما فاجلدوهم عابا
 جلدة وحد الشرب قيس على حد القذف لانه حد الشرب لم يثبت بالقياس
 بل باجماع الصحابة ثمانية ائمة سند الاجماع القياس وقد تقرر في الاصول انه احكم
 بسند الاجماع للسند وعقد بغيره مملوك عبدا وامة او ام ولد او
 كافر بنا لانه جنابة قذف وقد امتنع وجوب الحد لافقدها فوجب التعزير
 ولهذا يبلغ في التعزير غايته وفي الصورة الائمة الراى الى الامم وصورتان اخرا
 يجب فيها البلوغ في التعزير غايته احدهما اذا اصاب من الاجنبية كل حرام

في الحرام
 كالغاية والامس به

غير الحرام والثانية ما اخذ اسارى بعد ما جمع الغنائم قبل الاخراج كذا في الكافي وعمر
 بقذف مسلم بيا فاسق الا انه يكون معلوم العشق في لا يبرز ذلوه فافهم فان
 قال لا ما اذ انبأه لرفع التعزير لا يسمع لانه شهادة على الحق المجزى بخلاف اذا
 قال ما اذ انبأه فارد اثباته حيث يسمع لانه يثبت عليه به وهو من الله فلا يكون
 جرحا مجردا كما بان في كتاب الشهادة عزز بيا كما في باجبت يارقي بافما تحت
 باخاين بالوطى يارزنيق بالصل الا انه يكون لصا كذا في النجاسة باوثب سهم
 لا يبار على ان يهلك باو طمان وهو منعت قلتيان مرادف دتوث باثاب
 اخر باكل الربوا بابن النجبة في القناوى الطبرية النجبة الزانية ماخوذ من النجاس
 ولو سعال وكانت الزانية في الوطى اخر با رجل سعلت لبغض منها حاجنة
 فسميت الزانية لهذا تحبة وقيل هو يكون يمتنا الزنا وقيل هي تحبس الزانية
 لانه الزانية قد تغفل تراو ما تف منه والنجبة من تجاير به بالاجرة اقول يرد
 على ظاهره انه مقتضى هذه الممانى انه يكون في النجبة من الزنا مع زيادة امر في شئ
 انه يجب فيه كما وجب بابن الزانية كما مر اللهم الا ان يقال انه امة انما يجب
 اذا قذف بصريح الزنا او بما هو في حكمه بانه يدل عليه اللفظ اقتضاها كما اذا
 قال لست لابيك اولست بابن فلان ابيه في الغضب كما مر وكذا في النجبة
 لم يوضع بحسب الزانية بل استعمل فيه بعد وضعه بعينه كذا مر ولا يدل عليه
 اقتضاء ايضا وهو ظاهر ليربده ما قال الرطبي لا يقال يجب بقوله لغيره
 لست لابيك وهو ليس بصريح في الزنا لاحتمال ان يكون من غيره بالوطى بالسببه
 لاننا نقول فيه سببه امة الى الزنا اقتضاها والمقتضى اذا ثبت ثبت بجميع اوارمه
 فوجب الحجة اذا ثبت اقتضاها كالتأنيث بالعبارة هذا فانه ما يمكن في هذا
 المقام لكنه بعد موضع تأمل بابن النجاسة فانه تباشر كل معصية فلا يكون

بالشرع
 او كسرلا

في معنى الزانية ولا في حكمه فلا حد به انك تأذي اللصوص وانت تأذي الزواني
 يا من يلعب بالبيان ما حرام من معناه المتولد من الوطى الحرام وهو نعم من انما كمال
 حاله الجحش من العرق لا يراد الا ولد الزنا وكثيرا ما يراد به الجحش الذي لا حد له
 عزز فيها لانه اذا سلموا الحق الشين به ولا فضل للقياس احد ووجب
 التعزيز لا اي لا يعز بياضه باخترت بالكل ما يشين امر ذيا حرام بانته اى الحجام
 وابوه ليس كذلك يا من لا يفرق بينه وبين لو جاز اهل الزنا لكنه ليس به متعدي
 المتعارف بل يحسن الموجه فلا تعزير فيه بايقا فانه جسيم العوام ولا يقصدون
 معينا بافتخار بوزن النقطة فيضجك عليه بالنس وبوزن الثمرة فيضجك
 على الناس بسخره ونحوه ايضا كذلك وقيل في عرفنا يعز به بالكل ما جاز
 باخترت بياضه اذ يراد به الشتم وتباعدون به وقيل انه كان الملبس في الشرف
 كالغفراء والعلوية يعز لانه الوجهة بل يجهل بذلك وانه كان من العامة لا يعز للثبته
 بكذبه وهذا حسن كذا في الكافي ادعى عند القاضي على رجل سرقة وعجز على ثباته
 لا يعز لانه مقصود المدعي تحصيل ما له لا الشتم بخلاف دعوى الزنا فانه اذا
 لم يثبت بحد كافر وتبرج حق العبد اى حق العبد عال فيه فيجوز فيه الابداء واللعو
 واليمين والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين بخلاف هذا الذي
 هو خالص حق الله تعالى حيث لم يجز فيه شيء من ذلك يعز المولى عبده والزوج
 زوجته على تركها الزنية وتركها على اخصائه وعلى اخراج من المنزل وترك
 الاجابة الى امره لا اي لا يعز الزوج زوجته على ترك الصلوة والاب
 يعز الابن عليه قال في النهاية انه انما يضر به بالمنفعة يعود اليه بالمنفعة يعود
 اليها الا ترى انه ليس له ان يضر بها على ترك الصلوة ولكنه ان يضر بها على ترك الزنية
 ونحوه من حد او عزز فمات يدرؤ منه لانه فعل ما فعله الشرع فيكون مستوبا

لا اله الا الله

بطل ما كان حرام

الى الآخر مكانه مات حنف انقضت الاحكام عزز بها زوجا فماتت فانه ذمها لكونها
 هذرا لانه تأذيه مباح فيستعبد بشرط السمت ادعت على زوجها ضربا حشا
 ويثبت ذلك عليه يعز وكذا المعلم اذا ضرب الجني ضربا فاحشا يعز
 كذا في مجمع الفتاوى راجي رجالا مع امراته او مع محرمه وهما مطاوعا قتل الرجل
 والمرأة جميعا كذا في المنيته **كتاب السرقة** هي كونه اخذ شيء من الغير خفية
 اى شيء كانه وشرعا اخذ مكلف اى عاقل بالغ خفية قدر عشرة دراهم مضروبة
 بجيدة مخزاة خمسة قدر او حال عنه مكانه او حافظ قدر زير على الجني اللغوي
 او صافي شرعا منها في السارق وهو كونه مكلفا ومنهات المسروق وهو كونه مالا
 منقوما منة او منتهات المسروق منه وهو كونه حرز او بيان بيا ناه سابه
 كمال والجني اللغوي مراد به اى فيها اما ابتداء وانتهاء كما اذا باشر بالخذ خفية
 واخذ خفية او ابتداء فقط كما اذا انقب لحدار خفية واخذ المال له المالك مكانه
 على احواله ثم انما اما صغري وهي السرقة المشهورة وفيها مسارقة عين المالك
 او من يقوم مقامه واما الكبرى وهي قطع الطريق وفيها مسارقة عين الام لانه
 المتقصد لحفظ الطريق باعوانه وشرط كونه سارقا مكلفا لانه اجنبية لا
 بد منه العقل والبلوغ والقطع بخلاف اجنبية وشرط كونه المأخوذ عشرة دراهم
 مضروبة بجيدة فصاعدا او قدرها قيمة لانه النص الوارد في حق السرقة
 مجمل في قيمة المسروق وقد ورد في حديث في بيانه في الجملة حيث قال لا يقطع
 السارق الا في ثمنه المحقق وقال اصحابنا المحقق الذي قطعت اليد فيه على عمله
 عزز كانه باب عشرة دراهم رواه ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وشرط كونه ما وزن سبعة مثاقيل لانه المعبر في وزن
 الدراهم في غالب البلدان

والنهي على الزنا بالثقة مع جوارق
 لا يقيد فاضح في احوالها زوت
 ولو اقر ثم رجع ضمنت المال ولم يقطع به
 تجرد في ثباته

وكونها مضروبة لانها المشاولة عرفا لاسم الدرع وهو ظاهر الرواية وهو لا يصح لو سرق
عشرة بنزالات او عشرة مضروبة لا يجب القطع لانه شروط العقوبة شرعية
في وجودها بعصبة الكمال والبراقص المضروبة فيه ولهذا شرطوا الجوده في
لو سرق عشرة مضروبة لم يقطع عند الجففة وزرع وشروطه لانه لا يقطع في سرقته فيه
لأنه يذره بالبهات لا يستوفي بهيمة ولا يجره قبله بالكانه وقد يكون له الجافظ
وسبانه بيانه فيقطع السارق اي يمينه افر مرة كل في الفصل من حد الفذف
وبه وباعلي يوجب عدم القطع الا باعادة مرتين او سدد جلدان كما ساق في سائر
الحقوق ويسأل عما يثبت من الاثم كيف هي وما هي وجبته هي واجبة
وكم هي ومن سرق وبنينا بالزيادة الاجنب كما مر في الحدود ويجوز ان يثبت
على السارق لثمة ثم حكم بالقطع وان شارك جميع في السرقة واصاب كل
قدر نصيب به عشرة دراهم قطعوا وان اخذ المال كله لم يجر بعضهم لانه لم يصاد
بين السارق انه يتولى بعضهم الاخذ ويستعد الباقون للرفع فلو اقتصحت
بمسألة لا تمنع القطع في اكثر السارق فيا ذى الرخخ بالفساد ويقطع باب
خرب من قوم يجلب في الحصد والغنائم والاشنوس حيث صلبت العجاج
شجر طيب الرجة والعود والمكرك والادمان والورد نبات كما سقم
ليس الا بالبنه بنزع فيبقى عشرين سنة كذا في العاموس والرخوان
والعنب والعصود احضر كانا الزرد والياقوت والبرصود واللؤلؤ
واللعل والغير وزرع وبالحمل كل ما يهضم عز الاموال وانفسها ولا يوجد
في دار السلام حيا الاصل غير غوبضا واما دباب فخر في كاهنسة

فهي

خيرها غلبت على الاصل في النجاس بالاموال النفيسة وانما ينقطع في الباب
اذا كان محمزا غير منصوب على احد خارج البيت وكان حقيقا لا يتقبل على الوا
حمله لا ابا لا يقطع بتأنيده ايا خيرة يوجد من حارة وازنا حشيش حشيش
وسمك وميدوز زنج ومقرة وهي الطين الاحمر ونورة ولا يقطع سربها
كلين ومحم وفاكته رطبه وخر عكس لدم الاحراز ويطبخ وزرع لم يجبد
لعدمه فيها ايضا ولا في سرته مطهرة والآلة له وصب من ذهب فضة
وسطرحة ونور لانه من اخذ تناول الكسر نجف وانهم عليها التماس لانها اعدت
للمعبودات للتمول فلا يثبت فيها ما يؤكل الكسر وباب مجد لدم الاحراز
لانه ليس بحجر للتمول واخذ تناول العزاة وجب حرقه لانه ليس كاللؤلؤ
المعروف والصبه محلين لانه ما فيها لم يلع لها فلا يعنبر وعبد جبر لانه اقله غيب
او اختاع لاسرقة ودفا بتر غير حب لانه لم يقطع وما فيها وهو ليس كاللؤلؤ
انه كانت شرعية فكتب التفسير والحديث والفقه فحق بالمعروف وانه كانت
اسباو مكرهه فحق كالطهور واما دفاتر حب فاما لكونه الكافي
المراد دفاتر منجى حب لانه ما فيها لا يقصد بالافذ واما الكعصود والكوكب
فيقطع ان بلغت نصبا او في المحيط سرق دفاتر حب ان لم يستكملها
بعض المال فمقتها وهو ان ينظر كم يستمر ذلك وهو نظير في خرف
صكوك ان في حقه حقيقته الصكوك مكنوا على قول اكثر المشايخ ولا ينظر الا المال
وكله فحده لانها يوجد في مباح الاصل وخيانة لانه يجوز الكودع ملك يده كشي
المانون وخلص يوانه ماخذ من اليد بر حرة يها وابل سوان ياخذ على

علانية فخر من ظاهر بلدة او قرية كذا المستصفي ونشأ لقوله لم تقع
على المختص وهو النباشين بلغة اهل المدينة وما لعمامة كمال سبب المال
وما لفيه شركة ومثل حقه حالاً او مؤجلاً بان كان له على فرد درهم حالاً او مؤجلاً
فخرق منه مثله لم يقطع لانه استيفاء لحقه واحال والمؤجل فيه سواء لان
التأجيل لتأخير المطالبة ولو اخذها يد على حقه لانه عقداً حقه يكون شركاً
فيه ويهدى شرايع وان سرق منه عوضاً يقطع اذ ليس ولان الاستيفاء
الابيعا بالراضى وما قطع فيه ولم يتغير يعني من سرق عينا قطع فرداً
ثم عاد فسرقتها وهي كالحال لم يقطع لما سببان حتى اذا تغير فسرق
قطع ثانياً كمنزل قطع فيه سرق فسرق ولا يقطع بسرقته من ذي ربح
محرم ولو كان المسروق مالاً في الربح او مالاً غير الربح يقطع بسرقته
بذل خاله اى مال المحرم اذا سرق من بيت غيره حيث يقطع لتحقيق الربح مالاً
مطلقاً اى سواء سرق من بيتا او بيت غيره حيث يقطع لتحقيق الربح ولو كان
من زوج وعرس ولو كان سرقته الربح من حوز خاص له اى الزوج فان
بسوقته اليد لكل منهما مال الاخر مانع من القطع ولا بسرقته عبداً مسدود
او عرس اى عرس عبده او زوج سببته لوجود الاذن بالداخل عادة
في هذه الصور ولا بسرقته المحل من مكانه لانه في الكتاب بمقتضى عادة
كضيف من ضيفه لانه البيت لم يبق حوزاً له حقه كونه ماذوناً في دخوله
ولا بسرقته من مكنون لانه فيه نصيباً وحجماً بخلاف الوجود الاذنه في الاول
وجنيفة في الثاني فاخلل الحوز وكذا حواشيت التجار وان كان الا اذا سرق

مال غيره يعني ان السرقة في

منها لئلا

منها لئلا تفتايت لاحتراز الاموال الاذنه مختص بالنهار او سرق سبباً
ولم تجز من الدار لا يقطع فيه أيضاً لانه الدار كلها حوز واحد فلا بد من الرضا
منها او دخل بيتاً وناول من بيتها حيث لا قطع عليها لانه الاول لم يخرج
لا اعتراض بدمية على المال قبل ضروجه والثاني لم يترك الحوز فلم يتم
السرقة من كل واحد ونفبت بيتاً فادخل يده واخذ لصاً با حيث لا قطع
لما روي عن علي رضي الله عنه اللص اذا كان ظليفاً لا يقطع وفيه سرقة بهذا
او طرفة خارجة من كمينه قال في النهاية الصرة وعاد الدرهم والمراد
منها نكس الكمين وانما كان الحكم هذه الالة الرباط في خارج فبالطريق تحقيق الاخذ
في الظاهر فلم يوجد هناك الحوز وانما كانت الصرة داخله فخطراً واخذها
قطع لانه الرباط في داخل فبالطريق تحقيق الصرة داخل الكمين فيوجد الاخذ في الداخل
ولو كان مكانه لخل الرباط ينعكس الحكم لان الكمين على كمينه او سرق جملته من
او جملته حيث لم يقطع سواء كان معه سابقاً لبقوة او قايلاً لعوده او لا لان
مقصود السائق والتايد السوق والقود وقطع اما في الحفظ وقطع
سارق الجمل والجمل انه حفظ صاحبه او نام عليه فانه القوم على الجمل او غلب منه
حفظه او شق الجمل واخذ منه شيئاً يبلغ النصاب فانه الجمل حوزاً واخلل
يده من صندوق غيره او كنه او حبيبته للاخذ واخذ قدر النصاب واخرج
من مقصورة دار فيها متاع صير لصاً او سرق صاحب مقصورة من مقصورة اخرى
بين دارين حارات يسكن في كل منهما لانه لا يملك له ما يحرق اليه يسكن فيها
ولا يملك له ما يحرق اليه يسكن فيها لانه لا يملك له ما يحرق اليه يسكن فيها

لانه

فصل في قطع السرقة
في السرقة لا يقطع الا في السرقة
التي هي سرقة في السرقة
والتي هي سرقة في السرقة

وخداه وبنيتهم انبساطا والقي شبا من حرز الطين ثم اخذ لاني
حيلة ثيونا وها السارق لا غرض فاسدة فيه ولم يميز عليه يد معتبرة
فاعتبر الكل فعلا واحدا فقطع ما اذا الفرج ولم ياخذ فخر من لا سارقا
فلا يقطع او حمله على جوارحه فاحرجه لانه سيرة مضاف اليه يسوقه
في المنية للامام ان يغفل السارق سيرة لعيبة الارض بالمفساد
فصل يقطع مبيع السارق اما لقطع فبالنقص اما البهائم فلفراة ابن
رضي عنه فاقطعوا ايمانها والعراة المشهورة بغيرها عن هذا
من رنده لانه النبي عزم امر بالقطع **السارق** من الزند ورجل لثمن لعموم
واخذ الا في حرره وشد يد بخلاله ربما ينفذ الى التلف واخذ
لا تملك ثم رجله اليسرى انه عاد فان عاد لا اي لا يقطع ورجل حتى يرب
وعذر ايضا وقال الشافعي يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة
رجله اليمنى لقوله من سرق فاقطعوا فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه
ولن اجماع الصجاجة حين ختمهم على رضي عنه بقوله لاني استحي من الله
لكل اء لا ارفع يدا ببطشها ورجلا يمشي بها ولم يخرج احد منهم بالجديث
نقل عليه عدله وقال الامام الطحاوي ومعنا هذه الآثار فلم نجد من اهل
ولو وقع على السجما والشيخ قال لانه جواب عن الشارح قوله الآتي
لم يقطع اما عدم القطع فيما اذا كان يده اليسرى او اياها او اصبعا
او رجله اليمنى مقطوعة او سلكا فلان فيه نفوت جنة المنفعة والبطش
او المنية بخلاف ما اذا كانت اصبع واحدة سوى الايام مقطوعة او سلكا

لانه

انه قويا لا يمنع القطع في ظاهر الرواية واما عدمه فيما ذكر بقوله او رده الى ملكه
قبل الخصومة فلان الدعوى لا يمكن فلا يظهر السرقة واما فيما ذكر بقوله
او ملكه بآية مع القبض اجمع او تعقت خيمته من النصاب قبل القطع
هذا عند الملك والنقطة معا فلان قيام الخصومة عند استيفاء
شرط القطع وقد استغن في الاول وقيام كمال النصاب عند الامضاء شرطا
القطع ايضا وقد استغن في الثاني واما فيما ذكر بقوله او سرق وسلكه
شاهدان فادعى كونه المسروق بملكه وانه لم يسرق من فلانة الشبهة
وارية للحد وثبت بحجج الدعوى للاختلال واما فيما ذكر بقوله او اخرا
اي السارقان بالسرقة وادعاء اي الملك احدهما وانه لم يسرق حيث
لا يقطعان فلان الرجوع على من حق الرجوع ومورث للشبهة في حق
الاخر لانه السرقة مثبت باقرارهما على السرقة قال في الوقاية
وسرق فادعى ملكه او احدا رقيق اقول فيه بحث لانه المفهوم
من العبارة غير مطلوب والمطلوب غير مفهوم منها اما الاول فان قوله
عطف على ضمير فادعى فالتعريف او سرقا سارقان فادعى احدهما وهو ليس
بمطلوب واما الثاني فلانه المطلوب انه يقر ان سارقا وادعى الملك
احدهما كما هو المذكور في الهداية والكافي وغيرهما وهو ليس بيلزم ادلا
في العبارة بالاقرار واما فيما ذكره بقوله او لم يملك الملك وانه اخرا
فلان الدعوى شرطا فلا بد من المطالبة سرقا وغاب احدهما فثبت على سرقتهما
قطع احدهما لانه السرقة اذا لم يثبت على الغائب لانه اجنبيا وبدوور الاجنبية

في حق الخاص

لا يشترط السرقة ولا في احتمال دعوى المالك في السرقة فلا يعتبر وقطع السارق
بخصوصه ذي يد حافظة كاب ووضي وموقع وغاصب وصاحب ربا وغير
ومتاجر ومضارب وقابض على سؤم الشراء ومخزن ومستبضع وخصومة
المالك ايضا من سرق منهم مفعول خصوصه اما خصوصه ذي يد حافظة فلا
السرقة موجبة للقطع في نفسه وقد ظهرت عند القاطن في سرقة بناء على
خصوصه معتبرة فيستوفي القطع ولهم في سرقة وهي مقصوده كالمالك فاذا
ازلت كانه لم انجاسا على نفسه كسر داما اصاله لا نيابة لانه كانه
امينا لا يمكن منه اداء الامانة الا به وانه كانه ضيفا لا يمكن منه اداء الامانة
لا يمكن من شئ الضمان عن نفسه الا به بان يقول سرق مني فاذا كانه اصيلا لم خصوصه
وجب عند الثبوت بلا حصر المالك لانه القطع سواء كان بخلاف الغصاص
واما خصوصه المالك من سرق منهم فلا له حفيضة الملك وهي اقوى من اليد الحافظة
فاذا اجازت بالثابت فلا يوجب بالاك لا اي يقطع من سرق من سارق قطع
بني اذ اسرق رجل شيئا فقطع به وبقي المسروق في يده وسرقه من السارق
الاخر لا يقطع الثاني لانه السرقة انما توجب القطع اذا كانت منه يد المالك
او الامين او الضامن لا اترافا ولم يوجد شئ منها مهننا اذ السارق
الاول ليس بالملك ولا امين ولا ضامن فله لو انقصه لا يقطع كما سببانه
انه سارقا بخلاف ما اذا سرق قبل القطع حيث يكون له وارتب بالقطع
لانه في معنى الغاصب وقطع بعد اقر سرقة لانه اقره سرقة حيث اقره
لانه لواء انما يجب عليه بسبب انما ينفق بركطة التكليف والتكليف

فانما

انما ينفق في حيث انه اقر سرقة لانه مال ثم يتعدى الى المالبة فيصح
في حيث انه مال اذ لا يهتمة فيه الا بقرانه قوله مقبول في هلال رمضان لعدمها
وما قطع به مطلقا برسوء كانه المقتطوع حر او عبدا انه بقي رد الى صاحب
لبنائه على ملكه والا لا ينفق وانه انكف قوله عم لا نعم علي السارق بعد ما قطعت
بمنه قوله وانه انكف اشارة الى اقراره او ما روي الحسن في قوله ان الضمان يجب بالانكف
ولا من سرق عطف على ضمير لا ينفق وجاز للفضل مرات فقطع ولو كانه القطع ببعضها
ابر بعض السرقات شيئا مفعول لا ينفق منها اي من تلك السرقات ينفق ان سرق
سرقات فحضر واحد من اربابا وادير حقة فابث فقطع فيها فلو يجيبها ولا ينفق شيئا
عند لوجه وانه حضر واجمعا فقطعت يده بخصوصه لا ينفق شيئا بالوفاق ولا
ابر لا ينفق ايضا قاطع سارقا لم يقطع بمنه سرقة لانه انكف واخلف حنيفة
ما هو جرمه فانه قبل البينة لم يحصل لقطع ليسر بل كانت من حقة الا انكف
فيقطع ليسر بل كانت فصلا كما حصل له به قال انما سارق هذا الثوب بالاجابة
وقطع لكونه اقرا بالسرقة ولو قال انما سارق هذا الثوب بدونه ابر بدونه
بل يتوبين سارقا لا اي لا يقطع لكونه عدو لا اقرا او قطع من شئ ما سرق
في الدار فاجرة وهو بد الشئ يساوي العشرة احرشرة وراهم مصر وبنه
فبعد بعدين انه يكون الشئ في الدار وانه يساوي المسروق عشرة درهم
بعد الشئ في الدار لانه اذا اقره غير شقوق وهو يساوي عشرة درهم
فانقص قيمته بالشئ من عشرة فانه يقطع قولاً واحداً او اثنى في الدار
وانقص قيمته ثم اقره لم يقطع لانه السرقة تمت على البصا الكاملة الا اذا

مطلوب

كانت حاصلة قبله قلنا لا ينفق

مطلوب

لا الثاني فظهر انه القيد الثاني لا بد منه ولذا ذكر في الحداية والكافي وغيرهما وقد ذكر
 في الوقاية والكنز لا اي لا يقطع من سرق شاة قد خرج من حوزها خرج لانه السرقة
 تمت على اللحم وقد سبق انه سرقة لا توجب القطع ونحوه جعل ما سرق من الغنصه والحيث
 قدر النصاب دراهم او دنانير قطع السارق وروى الكدرهم والدنانير المسروق
 عند البيع وقال لا يرد بنا وعلى ايا صنعة متقومة عندها خلا قاله وانه حره الرب
 الذي سرقة فقطع فلا رد فلما كان عندهما وقال محمد يؤخذ منه الثوب ليعطى ما راد
 الصنيع فيه لانه من ماله قائم بكل وجه وهو اصل والصنيع ربع فكانه اعتبارا بالاصل
 اولى ولما انه الصنيع قائم بصورة لا معنى لزوال التقدم بالقطع كما سرقه في السارق
 اخذ بالخرج وانه سرق السارق الثوب رد على المسروق عند البيع لان
 السواد نقصان فلا يوجب انقطاع من المالك سرقته ولا يسلط عليه
 ليس له ان يفر قطعه او لا ولاية له على من ليس تحت يده **باب** **المسروق**
 لما فرغ من بيان سرقة الصغر شرع في بيان سرقة الكبر فقال في قصده
 اي قطع الطريق سواء كان جماعة متمسكين بمطاعة الامام فقصده او واحدا
 بقدر على الامتناع فقصده وهو مبتدأ خبر قوله الآية حبسوا امرئ حال
 كونه العاصد بمصدم الدم بانه كان مسلما او ذميا فانه ان كان مستدينا
 فحق اقامته عليه خلاف على مصدم متعلق بالقبض البارز في قصده ابرصه
 القطع عن سلم او ذمى حتى لو قطعه على مستدين لا يجلب احد فاخذ ارضيا
 قبل اخذ شئ من المارة وقيل قبل لواحد منهم واكثر حبس بعد التفرغ لمباشر
 منكرا حتى ينوب لا يجوز القول بل بانه يغار فيه سببا للصالحه وانه

ان:

وانه اخذ امر المصد مالا ونصيب كل منه نصاب قطع يده ورجله من خلا
 انه كان صحيح الاطراف كذا في تحفة الفقهاء وانه قتل بلا اخذ قتل حدا
 لا قصاصا فلا يعفو عنه ولا يترك عليه كونه حدا ولو كان قصاصا لكان
 ولي القصاص وانه قتل واخذ قطع ثم قتل او صلب عطف
 او قتل عطف على قطع اي قتل ابتداء بلا قطع ثم قتل او صلب قتل
 بطنه بخرج حتى يموت وانه قتل فنية قوله كما انما جاء الذين يجارون الله
 ورسوله الآية اي يجارون اولياء الله على حذف المضاف لانه اخذ الجار اليه
 كما لانه المفسر في البرابر والغياب في امان الله تعالى وحفظه فالتفرض له
 كما يجار الله كما قاله ابيه التوفيق على الاحوال كما قاله فيقولوا اقتلوا
 الى الغرة لا التحية كما قال المالك من شئنا انما به اذ وثبت ذلك بقوله عزم
 في اخذ المال قطع ومن قتل قتل ومن اخذ المال وقيل صلب فذكر في الخبرين
 عزم نزل بهذا التفسير في اصحاب ابي برة وشرك مصلوبا بملكه يوم
 يعتبر به غيره لا اكثر منها لانه يتغير بعد ما قتل من الناس وما اخذ قتل
 او انكف لا يقينه اذا قتل الناطع فلا ضمان عليه مال اخذه اعتبارا بالسرقة الصغرى
 وخرجه وقيل احد من خذ الآية خراج الحاربة وهي تحقيق بانه يكون البعض **باب** **المعصية**
 للبعض حتى اذا زال اقدامهم اخذوا اليهم والشرط هو العقل من واحد منهم وقد ورد
 وحجروا عصا لهم كالسيف لانه قطع الطريق يحصل بالقتل باي الة كانت بل
 اخذ المال والاخافة وانه خرج واخذ المال قطع ايا قطع بدو رجله من خلافة
 وخرجه لانه احد لما وجب على الله كما سقطت عصية النفس كما سقطت

الضمان
على القطع
لا يجتمعان

بمصر

الى الاولياء

عمدة المال لانه القطع مع الضمان لا يجتمعان وانه خرج فقط ابي لم يقبل ولم يأخذ
مالاً خيراً من الشرط قوله لانه فلا حد او قتل عمداً بجديرة واخذ المال فتاب قبل
انه فسيكف او كان منهم غير مكلف اي صبي او مجنون او ذورهم محرم من المارة او قطع
بعض المارة على البعض وقطع الطريق ليلداً او نهاراً او مصرين متقاربين فلا حد
اما سقوطه اذا خرج فقط فله ان يخرج اجنبية ليس فيها حد فلا يسقط حق العبد سقوطه
في منته استيفاء واحد ولم يوجد فيبقى حقه فله ان يقتص من ان كان له اجنبية
ما فيه القصاص والارث ان كانت ما فيه الارث في الاكس الصور المذكورة
وهي اذا اخرج فقط واما سقوطه اذا اخذ للبدن تاب وقد قتل عمداً فلقوله
كل الا الذين تابوا من قبل ان تغدروا عليهم فاذا سقط ظلم من العبد فيه
ويكون له ان يقتص من القود او قتل الفاطم او العفوة غير ما في الصور المذكورة
واما اذا كان منهم غير مكلف او ذورهم محرم فلا حد اجنبية واحدة قامت
بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم موجباً لكانه فعل الباقي فبعض العلة وفيه لا يجيب
الحكم واذا سقط احد صار القتل انشاؤا قتلوا وانه شاؤا عفووا واما
اذا قطع بعض المارة على البعض فله ان يخرج واحد فصار القاقلة كذا واما
اذا قطع ليلداً او نهاراً بمصر او بين مصرين متقاربين فله ان يقتص من حقوق الفوت
الا انهم يؤخذون ببرو المال ايضا لا للمال المستحق ولو دون وجوب
لا تركابهم اجنبية ولو قتلوا فالاحمال الاولياء ومن لم يوص انهم لو كانوا
في المصر ليلداً او فيما بينهم وبين مصر اقل من مسيرة سفر يجبر عليهم احكام قطع
الطريق قال في الاختيار وعليه العفو لمصلحة الناس وهي شريعة المتفطنة والمصلحة

في حق

في حق

وقل اجنوح بكسر النون مصدر جنح جنحاً فله ان يقتص من ذبته وسبانه
وجهه من اجناباته انما ساء له كذا ومن اعاده في المصر فله ان يقتص من لانه صار عيباً
في الارض البني فبغيره شتره بالقتل مع القطع امراده فقتلت واخذت
المال ومن الرجال لم يقتل المرأة وقتل الرجال عشر سنة فطعن فطعن
اخذ المال وقتل فقتل وقته المال كذا في المنة شارب
لا يجني وجهه من سبته لكتاب الجحد ودو القوم اخذوه الى اخر الكتاب وهو جمع شراب
والشراب لغة كل ما يشرب مكرراً كان او لا وشرعاً ما يباع بكره اعلم انه جمع
منه الا شربه اربعة العنب والنمر والرنجب والحبوب كالحنطة والشعير والذرة
ثم لا يستخرج منها حالان في قتلها ويطبخ في قتلها حتى يبقى ثلثه ويطبخ
حتى يبقى ثلثاه وقد يطبخ حتى يبقى نصفه واحكام من الاثربة ايضا اربعة واحكام الضا
اربعة اما احكام فبائن الاول منه بقوله حرم لحمه وانه قتل وهو الكلب ثم ما العنب
اذا غلب واشتد وقذف باليد حصن من الاجسام بهذا الشراب باجماع اهل اللبنة
وقيل كل مكر خمر لانه سبب الخمر المحاربة للفعل وسبب الخمر كذا
قلنا لان لم ذلك بل انما سميت به لاختيارها قال ابن الاعراب سميت
خمر لانها تترك فاختمرت واختارها تغير ربحا كذا في الصحاح ولو لم يكن قتلها
انه رعاية الجفنة سبب لكونه بل سبب للوضع وتبرجج الاسم على الغير فان
البارورة سميت بالانوار المارة فيها ولا يطلق على الدن والكوز وقد نوز
في موضع القياس لا لغيره في اللغة ثم القذف باليد بشرط عنده وعند ما اذا
استد صار مكرراً قذف باليد او لا وبين انما بقوله كذا الطلاء وهو عيب

في حق

طنج قد ذهب اقل من ثلثه كذا في الهداية والكامي وقال في المحيط الطلاء وسم
 للمثلث وهو ما يلحق من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه وصار كذا قال الزيلعي
 وهو الصواب كما يرى ان كمال الصبابة رخص عنهم فانوا يشربون في الطلاء ما ذهب
 ثلثاه وبقى ثلثه وغلظا اي اخفروا ذهب ثلثه بكمية اما اخفروا فليستوا بالادلة
 القطعية حيث سماها الله تعالى رجاء وهو ليس للحرام الغلب العيني كذا في الكافي
 وورد الاحاديث المتواترة المعينة فيه واما ما ذهب اقل من ثلثه فلانه حرام
 يكون في حكم الحرام وبين الثالث بقوله حرم السكر ويؤثر في ثلثه والركن في الابدان
 والكامي وبين الرابع بقوله يقع الرنيب اي اذا غلبت ابر الطلاء والسكر والنفيع
 واشتد وقويت بالبدن فانه هذه الاشربة انما حرم غلبت بحدوثها من هذه
 الصفا اشيدت وعندكم كما يكفي الاستدلال كافي اخفروا حرم اخفروا في حرمة الثلث
 الباقية ليستوا بدلائل لا شبهة فيها اصلا كما ترى فيكم مستحلا ولم يجز بغيرها
 ولم يصح مطلقا الا انه يكون لذي وتجد شاربا ولو فطرة وساب غير ما انه سكر
 فبين الاول بقوله وحل المثلث البقية وهو ما يلحق من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقى
 ثلثه وانه على واشتد وسكن من الغلبان هذا عند بعضه وايه يوسف وعند محمد
 وما لك وان في قليله وكثيره حرام سئل ابو جعفر الجبيري عنه فقال لا يحل شربه
 فقبل عاقبت ابا جعفر وابا يوسف فقالا لا نهانما يحلان لا سكر ولا طعام والسكر في هذا
 يشربون للسكر والسكر في هذا اذا قصد به التوفيق فاما اذا قصد به التلذذ
 فلا يحل اتقاوا والذرة تصيب عليه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطلح حتى يترك غم يطبخ
 او يخلط حكمه المثلث لانه صلب الماء لا يبرده الا ضعفا نجلا ما اذا صلب الماء

ما في هذا من
 ما في هذا من

هذا في هذا
 هذا في هذا

على العصب

على العصب ثم يطبخ حتى يذهب ثلثا الكحل لانه الماء يذهب اول اللطافة او يذهب
 منها فلا يكون الذي ذهب ثلثي ماء العنب وبين الثاني بقوله وحل يبيد النمر والذبيب
 مطبوخا او في طنجته وانه على واشتد وسكن من الغلبان عندكم وعند محمد وان في
 حرام والكحل فيه كالكلام في المثلث المذكورة وبين الثالث بقوله وحل الخليلان
 وهو انه يجمع بين ماء النمر والذبيب مطبوخا او في طنجته ويترك الى ان يفي واشتد
 فانه ايضا يحل اذا شرب بالمسكر بالجوهر ومارب وبين الرابع بقوله ونسب
 والتبين والتبر والتعير والذرة وانه لم يطبخ ويحل في هذه الاشربة اذا سكرها
 قبل لا يجد قالوا انصح انه يجد بل تفصيل بين المطبوخ والي لانه الغاي يجمعون
 عليه في زماننا كما جتمعهم على سائر الاشربة المحرمة بل فوق ذلك وكذا المتخذه
 اذا اشتد اذا شرب قبل لعله حل اي هذه الاشربة الاربعة اذا شربت لم سكر
 واذا سكر واحد منها فانه النجس الاجز حراما لا للمفسد بل لاهو وطرب متعلق بقوله
 شرب وهذا العبد غير مخفف بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من المساقا بل هو
 ومارب على حصة الفسقة حرمت اعلم انه السكر حلاله يعرض الا ان لم يمتلا
 وما في حرم الوجوه المتصاعدة اليه فيعطل معه عمله المميز بين الامور المحسنة في القسمة
 وهو حرام بالاجماع لكن لطريق المقتضى اليه قد يكون ايضا حراما كافي الاربعة
 وقد يكون مباحا كافي الاربعة اللاحقة وسكر المصطرل يسهل الحجي والسكر حاصل
 من الادوية والاعذية المتخذة من غير العنب فانه قبل احل والحرمه من صفات الافعال
 الاختيارية حتى انه الحرام يكون واجبا للترك والسكر على ذكره ليس بفعل فاعلم انه كونه
 اختياريا قلنا معنى كونه حراما حرمة المباشرة الى التحصيل واكتسابه كسبا حلالا

محل سكر
 والسكر في حرمه

سباب

كما قالوا في بيان وجوب الايمان وحرمة الكفر فانها من الكيفيات النفسانية دون
 الافعال الاختيارية فمذنبه رجل انجر عطف على المثلث اي قتل رجل المحرم اي قتل الذي يتحول في
 اليه ولو كان تحوله بغيره كما قالوا في المثلث مثلها اليها ولا يكون تحوله اليها وقالوا ان
 يكون ولا يحل قتل من كان في الفاء في نفسه قولاً وان كان بدونه فله ان قتل قولاً
 والابتداء اي قتل اتحاذ البنية في التوبة وهو القوم والحقن وهو اجرة احضار والمرفق
 وهو الطرف المظلي بالرفق واليقين وهو طرف في الخشب المنقور فان هذه الظروف
 كانت مختصة بالخمر فاذا اخرجت الخمر من النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف
 اما لان فيه تشبيهاً بشرب الخمر واما لان فيها انه خمر فلا مضى مدة رواج النبي عزم
 استعمالها وايضاً ببلوغه ابتداء تحريم شئ ويشد وليكره النسوة فاذا ذكره
 واستقر الامر به في التثديد وكره شرب وروى الخمر والامتناع به اراوا بالكرام
 احرمته لانه فيها اجزاء الخمر وعبره لعدم العاطف فيه كما ترى في اول كتاب الكرامة والاشرف
 ولا يجد شارب به بل كراهته وجوبه في قتل الخمر يكونه داعياً الى الكبر والردى
 ليس كذلك فاجبة حقيقة السكر **باب** لا يخفى فيه مناسبتة هذا الكتاب
 لكتاب الجود والاشربة اجنبية اسم لفعل حرم شرعاً سواء تعلق بالانفس
 وفي اصطلاح الفقهاء خفيت بالتعلق بالنفوس الاطراف وخص القصة والسرقة
 بما تعلق بالاموال القتل وهو فعل مؤثر في اضرار الروح وهو على ما ذكره الجسوطي
 اقسام عمد وخطا وسببه عمد ولما في البكر الاذي يقول في حقه عمد وسببه
 وخطا وجار مجر الخطا وقيل بالسبب اختاره المتأخرون والمراد به بيان انواع
 قتل تتعلق به الاحكام الابنية والافعال النوع كقصة كالبعض والقصاص وقيل

القتل

الكتاب

القتل صلباً في حق قطع الطريق بين الاول بقوله ما عمد وهو قتل او قبي
 قصداً احترزه في غير الخطا ولا يخفى ما في قول الوقاية ضربه قصداً على السامح
 بنحو سلاح ونحوه في تعريف الاجزاء فان القصد فعل القلب لا يوقف عليه فافهم
 الآلة القاتلة غالباً مقامه تبييناً كما اقيم السفر مقام المشقة فكيفية فنانا في الجرح
 ومحمد وخب ومحمد ومحمد فان الآلة القاتلة غالباً هي المدة لانها هي المعدة للقتل
 حتى لو ضربه بحجر كبير او خرب كبير او بصخرة حديد او نحاس لا يجنب القصاص فغيره حنيفة
 وسبانه في شبه العمد وفي الجناية انه لا يجوز الا في شرائط في الجدي وما سببه
 كالنحاس وغيره في طاهر الرواية وسرطه ابر شرط القتل العمد كون العالم مطلقاً
 اي عافياً بالتمام لا تفرق في اول الحدود وانما غير المكلف ليس به لا للمقتول وقال المحقق
 في الجنب والمجنون عمد وهو خطا ومنها ما ذكره المقتول معصوم الدم ما في عموم المسلمين
 او ذمماً ابداً احتراز على من فاته عصمة دمه موقت الى وجوه بالنظر الى القاتل
 احترازاً عما اذا قتل زيد بكراً عمدًا حنيفة وجنب القصاص ثم قتل بشرب زيدا الكسنة
 كان معصوم الدم بالنظر الى بشرب ابداً ولذا وجب بغير القصاص ان كان قتل زيدا
 عمدًا والدية انه كان خطا كما سبانه وانما لا يكون بينهما اي بين القاتل والمقتول
 شبهة ولا ذم شبهة ملك كما سبانه انه القاتل لا يكون عمدًا لئلا يترب
 عليه القصاص وحكمه لانتم تقولون في قتل مؤمنًا مستعداً بخراجه جهنم حاله انما
 ابداً وقد ورد فيه احاديث كثيرة والعقد عليه الاجماع والقود عينا وقال الكشي
 وهو غير متيقن بل الولي محبة بينية وبين اخذ الدية ولنا قوله تعالى كتب
 عليكم القصاص في القتل والمراد به العمد لانه لو جرح الخطا الدية لقوله تعالى

اي بسلاح
 المصلحة بالخطا فان قيل
 فاشترط
 فاشترط
 فاشترط

فان زيد لم يكن معصوم الدم بالنظر
 الى اولياءه بل كره

والمراد بالخطا المكث الطويل

رجل رأى رجلاً يزني بامرأة أو ما فرأه رجل آخر فهو محض خضاج به فلم يهرب ولم يمنع عن الزنا حتى يهتد الرجل
قتله وإن قتله فلا قصاص عليه وكذا إذا رأى رجلاً سرق ماله خضاج به فلم يهرب أو رأى رجلاً يفتق
حائطه أو طائط غيره وهو معروف بالسرقة خضاج ولم يهرب حمله قتلته ولا قصاص عليه ولا منع عما يرى من الخيانة
ومن قتل مؤمناً خطأ الآية ولأنه قال النبي عزم العمد خوفاً من وجه القود فان
نزل العمد لا يكون خوفاً أو خوفاً من كل من الدليلين أشكال أما في الأول فإنه من القود
المفردة في الأصول أنه التحريض بالذكور لا يترك على المحصر فتخصيصه بالذكور
لا يدل على قصر الدية على الخطأ بل يجوز أن يكون الدية مشتركة بين العمد والخطأ
كما في المطالبات في واما في الثاني فهو أن القواعد المفردة في الأصول هي أن
تقتل المطلق نسخ وهو لا يجوز بحجة الواحد والطاهر أن هذا الحديث كذا في
ادعى الشهادة فعليه البيان وأنه تخصيص عام الكتاب بحجة الواحد قبل أن يخص
بكلام مستقل موصول بالجواز ولو فظ القتل في الآية أما مطلق أو عام وعلى التقديرين
لا يجوز العمل بحجة الواحد بل الوجه أنه يقال إن الآية بنفسها بعضها بعضاً فقولها
ولو قال المجرم لم يجر حتى فلا يتم ذلك في القصاص جنة بدل عليه أنه موجب العمد هو القصاص فخطأ لا يغير الآية
ليس له رتبة خروج أنه يزعم على ما ذكره التفسير وكذا المعاني أنه القاتل إذا لاحظ أنه قتل قاتل ارتكب
الجلج بحد السب سب كل الأكام بالضرورة على القتل وإذا لم يقتل لم يقتل فيقتل على الجبوة وظاهر هذا
تفادع فيه فخص العمد فأن القاتل في الخطأ لا يقتل بل يخلص بالدية وبه يظهر الدية على
ولو كان القاتل اثنين فيقتل فيقتل فبما ذهب فلينبأ ما كان مما تفرقت به أحسنه ما هو المصداق إليه المرجع والكتاب
الذي غير أحد ما قلناه فيقتل الآخر الآية يقول عليه السلام لا يصلح بديل لأن أخاه وحكمه أيضاً كسحرمان الأرض حرمان
فأما عفوت عذوم المقول سقط عنها عناية في أول الفصل كما يقول عزم لا ميراث لقاتل ولا كفارة فيه أمر في العمد عندنا سواء كان عمداً
في الجناية عني الولي في نصف بقتل القصاص ولا كالأب يقتل ابنه عمداً أو رجل قتل نساء في الحرب
القصاص سقط الكل ولا يقتل ولم ياجر البناء عمداً كذا في النهاية وقال في حجة الكفارة لأنها شئت
البر ما لا يقتل في باب الأمر الفير كما سماها حجة الأثم والأثم في العمد أكثر فكان أدعى إلى إيجاب الكفارة ولنا
باجتبابه في كتاب الحناء

الكفارة

من قتل مؤمناً خطأ الآية ولأنه قال النبي عزم العمد خوفاً من وجه القود فان نزل العمد لا يكون خوفاً أو خوفاً من كل من الدليلين أشكال أما في الأول فإنه من القود المفردة في الأصول أنه التحريض بالذكور لا يترك على المحصر فتخصيصه بالذكور لا يدل على قصر الدية على الخطأ بل يجوز أن يكون الدية مشتركة بين العمد والخطأ كما في المطالبات في واما في الثاني فهو أن القواعد المفردة في الأصول هي أن تقتل المطلق نسخ وهو لا يجوز بحجة الواحد والطاهر أن هذا الحديث كذا في ادعى الشهادة فعليه البيان وأنه تخصيص عام الكتاب بحجة الواحد قبل أن يخص بكلام مستقل موصول بالجواز ولو فظ القتل في الآية أما مطلق أو عام وعلى التقديرين لا يجوز العمل بحجة الواحد بل الوجه أنه يقال إن الآية بنفسها بعضها بعضاً فقولها ولو قال المجرم لم يجر حتى فلا يتم ذلك في القصاص جنة بدل عليه أنه موجب العمد هو القصاص فخطأ لا يغير الآية ليس له رتبة خروج أنه يزعم على ما ذكره التفسير وكذا المعاني أنه القاتل إذا لاحظ أنه قتل قاتل ارتكب الجلج بحد السب سب كل الأكام بالضرورة على القتل وإذا لم يقتل لم يقتل فيقتل على الجبوة وظاهر هذا تفادع فيه فخص العمد فأن القاتل في الخطأ لا يقتل بل يخلص بالدية وبه يظهر الدية على ولو كان القاتل اثنين فيقتل فيقتل فبما ذهب فلينبأ ما كان مما تفرقت به أحسنه ما هو المصداق إليه المرجع والكتاب الذي غير أحد ما قلناه فيقتل الآخر الآية يقول عليه السلام لا يصلح بديل لأن أخاه وحكمه أيضاً كسحرمان الأرض حرمان فأما عفوت عذوم المقول سقط عنها عناية في أول الفصل كما يقول عزم لا ميراث لقاتل ولا كفارة فيه أمر في العمد عندنا سواء كان عمداً في الجناية عني الولي في نصف بقتل القصاص ولا كالأب يقتل ابنه عمداً أو رجل قتل نساء في الحرب القصاص سقط الكل ولا يقتل ولم ياجر البناء عمداً كذا في النهاية وقال في حجة الكفارة لأنها شئت البر ما لا يقتل في باب الأمر الفير كما سماها حجة الأثم والأثم في العمد أكثر فكان أدعى إلى إيجاب الكفارة ولنا باجتنابه في كتاب الحناء

إذا امر عبد غيره بالزنا أو قتل مؤمناً خطأ الآية ولأنه قال النبي عزم العمد خوفاً من وجه القود فان نزل العمد لا يكون خوفاً أو خوفاً من كل من الدليلين أشكال أما في الأول فإنه من القود المفردة في الأصول أنه التحريض بالذكور لا يترك على المحصر فتخصيصه بالذكور لا يدل على قصر الدية على الخطأ بل يجوز أن يكون الدية مشتركة بين العمد والخطأ كما في المطالبات في واما في الثاني فهو أن القواعد المفردة في الأصول هي أن تقتل المطلق نسخ وهو لا يجوز بحجة الواحد والطاهر أن هذا الحديث كذا في ادعى الشهادة فعليه البيان وأنه تخصيص عام الكتاب بحجة الواحد قبل أن يخص بكلام مستقل موصول بالجواز ولو فظ القتل في الآية أما مطلق أو عام وعلى التقديرين لا يجوز العمل بحجة الواحد بل الوجه أنه يقال إن الآية بنفسها بعضها بعضاً فقولها ولو قال المجرم لم يجر حتى فلا يتم ذلك في القصاص جنة بدل عليه أنه موجب العمد هو القصاص فخطأ لا يغير الآية ليس له رتبة خروج أنه يزعم على ما ذكره التفسير وكذا المعاني أنه القاتل إذا لاحظ أنه قتل قاتل ارتكب الجلج بحد السب سب كل الأكام بالضرورة على القتل وإذا لم يقتل لم يقتل فيقتل على الجبوة وظاهر هذا تفادع فيه فخص العمد فأن القاتل في الخطأ لا يقتل بل يخلص بالدية وبه يظهر الدية على ولو كان القاتل اثنين فيقتل فيقتل فبما ذهب فلينبأ ما كان مما تفرقت به أحسنه ما هو المصداق إليه المرجع والكتاب الذي غير أحد ما قلناه فيقتل الآخر الآية يقول عليه السلام لا يصلح بديل لأن أخاه وحكمه أيضاً كسحرمان الأرض حرمان فأما عفوت عذوم المقول سقط عنها عناية في أول الفصل كما يقول عزم لا ميراث لقاتل ولا كفارة فيه أمر في العمد عندنا سواء كان عمداً في الجناية عني الولي في نصف بقتل القصاص ولا كالأب يقتل ابنه عمداً أو رجل قتل نساء في الحرب القصاص سقط الكل ولا يقتل ولم ياجر البناء عمداً كذا في النهاية وقال في حجة الكفارة لأنها شئت البر ما لا يقتل في باب الأمر الفير كما سماها حجة الأثم والأثم في العمد أكثر فكان أدعى إلى إيجاب الكفارة ولنا باجتنابه في كتاب الحناء

إذا امر عبد غيره بالزنا أو قتل مؤمناً خطأ الآية ولأنه قال النبي عزم العمد خوفاً من وجه القود فان نزل العمد لا يكون خوفاً أو خوفاً من كل من الدليلين أشكال أما في الأول فإنه من القود المفردة في الأصول أنه التحريض بالذكور لا يترك على المحصر فتخصيصه بالذكور لا يدل على قصر الدية على الخطأ بل يجوز أن يكون الدية مشتركة بين العمد والخطأ كما في المطالبات في واما في الثاني فهو أن القواعد المفردة في الأصول هي أن تقتل المطلق نسخ وهو لا يجوز بحجة الواحد والطاهر أن هذا الحديث كذا في ادعى الشهادة فعليه البيان وأنه تخصيص عام الكتاب بحجة الواحد قبل أن يخص بكلام مستقل موصول بالجواز ولو فظ القتل في الآية أما مطلق أو عام وعلى التقديرين لا يجوز العمل بحجة الواحد بل الوجه أنه يقال إن الآية بنفسها بعضها بعضاً فقولها ولو قال المجرم لم يجر حتى فلا يتم ذلك في القصاص جنة بدل عليه أنه موجب العمد هو القصاص فخطأ لا يغير الآية ليس له رتبة خروج أنه يزعم على ما ذكره التفسير وكذا المعاني أنه القاتل إذا لاحظ أنه قتل قاتل ارتكب الجلج بحد السب سب كل الأكام بالضرورة على القتل وإذا لم يقتل لم يقتل فيقتل على الجبوة وظاهر هذا تفادع فيه فخص العمد فأن القاتل في الخطأ لا يقتل بل يخلص بالدية وبه يظهر الدية على ولو كان القاتل اثنين فيقتل فيقتل فبما ذهب فلينبأ ما كان مما تفرقت به أحسنه ما هو المصداق إليه المرجع والكتاب الذي غير أحد ما قلناه فيقتل الآخر الآية يقول عليه السلام لا يصلح بديل لأن أخاه وحكمه أيضاً كسحرمان الأرض حرمان فأما عفوت عذوم المقول سقط عنها عناية في أول الفصل كما يقول عزم لا ميراث لقاتل ولا كفارة فيه أمر في العمد عندنا سواء كان عمداً في الجناية عني الولي في نصف بقتل القصاص ولا كالأب يقتل ابنه عمداً أو رجل قتل نساء في الحرب القصاص سقط الكل ولا يقتل ولم ياجر البناء عمداً كذا في النهاية وقال في حجة الكفارة لأنها شئت البر ما لا يقتل في باب الأمر الفير كما سماها حجة الأثم والأثم في العمد أكثر فكان أدعى إلى إيجاب الكفارة ولنا باجتنابه في كتاب الحناء

وما دون النفس ليس كذلك وذكر الثالث بقوله وما خطا وهو اما في القصد كرمية سلم
ولو عبدا يظنه صيدا او حربيا فانه لم يخطا وفي الفعل حيث اصبا ما قصد رمية
واما اخطا وفي القصد اي في الظن حيث ظن الا في صيدا والمسلم حربيا واما ما قال
ولو عبدا لرفع توهم انه العبد مال وضمان الاموال لا يكون على العاقله فان المعتبر
آدمية لا مالبة او خطا وفي الفعل كرمية عرضا فاصبا او ميا فانه اخطا وفي الفعل لا القصد
فيكون معذورا لا خطيب المحل بخلاف ما اذا تمت الضرر موضع ما جسد فاصبا
بموضع كرمية فمات حيث يجب الفصل اذ جميع البدن محل واحد فيما يرجع الى القصد
فلا يعذر واما صار اخطا ونوعين لانه الا ان يتصرف بفعل القيد والحوار
فبجمل كل منهما اخطا وعلى الافراد كما ذكرنا والاجتماع بانه يرمى آدميا
يظنه صيدا فاصبا غيره فيه الشك وذكر الرابع بقوله واما جار مجرمي
كناثم القلب على جل وسقوط السطح عليه فعنده فانه هذا البطل حقيقة
وجعل ضمان ما انقض كفعل الطفل فجعل كخطا لانه معذور كما لم يخطا وحكما
اي حكم اخطا واجار مجرمي مجراه الاثم واثم القتل اما الاثم فترك التحوز
فانه الافعال المباحة لا يجوز مباشرتها الا بشرط انه لا يؤدي احد اذا
اذي فقد ترك التحوز فاعثم واما كونه دونه فله عدم القصد والكفارة الدية
اما كونهما حكم اخطا فبالنقص اما كونهما حكم اجار مجرم اذ خطا به واما حرمان الارث
لا حمالا انه بقصد استعجال الميراث واظهار من ينفه القصد الى محل لفر وانه يكون
متناهما ولم يكن ثامنا بقصد الاستعجال لارث وذكرنا في سنن قوله واما قتل سبب
اي يكون سببا للقتل كما لانه بحضر البر او وضع الحجر في غير ملكه بغير قصد القتل والوضع

لعدم قصد النائم الى شيء حتى
يكون خطا لمقصوده لكن
لما وجد فعله حقيقة

او دفع

او وضع حشبة على فارعة الطريق ونحوه مما هو سبب القتل الا انه يمتنع الا بالاك
عليه اي على البره ونحوه بعد ملكه بالحجر ونحوه في لا يلزم شئ على الجاه ونحوه وحكم الدية
العاملة لانه العاقل سبب التأليف وهو متعمد فيه فكانه موقع البر ووقع على حجر فوجب
الدية وهي على الوفاة بالكتابة ولا اثم القتل لانه القتل منه معدوم حقيقة والموت به اخطا
في حق الضمان فسبق في حق غيره على الاصل واما قال لا اثم القتل لانه ياتم بالحجر غير
ملكه ولا ارث الا هنا لانه احرمان بسبب القتل ولا قتل هنا بسبب القتل
بسبب القتل مقتوم الدم عمدا عند القتل بشرطه ذكرت من كون القتل
مكلفا لا لغوه فيقتل احرمانا تمام المالكه بالعبدة وعندك فلي لا يقتل احرمانا
لقوله كما احرمانا والعبدة لغيره ولنا اطلاق قوله كما احرمانا بالنفس والنفس
بالذكر لا ينبغي ما عداه لان قال لو قتل وجب ان لا يقتل العبد لانه ان في كجيب
بانه تفاوت الى النقص فلا يمتنع وبه يرفع قال صدر الشريعة على انه ان
قل كجيب انه لا يقتل العبد لغيره لقوله كما العبد لغيره ولم يمتنع بالدية وعندك فلي
لا يقتل لقوله عزم لا يقتل مؤمنه بكافرا ولنا ما روي انه قتل مسلما بذنبي وقول
على رضى عنه انما اعطى الجزية لكونه امولا كما موانا وروايت كدنا وروايت
باروي احرمانا بسياسة ولا ذوق عهد في عهد والمطف للمفانية فكانه قال
لا يقتل مؤمنه ولا ذنبي بكافرا فيكون مستأجرا ضرورة ولا هما اي لا يقتل
مسلم وذنبي بمسلمان غير مقتوم الدم على التائب كما تبرل به وبسبب
اي لا يقتل لانه مالم يمتنع قيا سببا للقتل واما بينهما ولا يقتل خنا
لقيام به القتل ولا يقتل العاقل المجنون والبالغ بالصبية الصحيح بالاعمي والرمي

على انفسه

على من

وما قص الاطراف والرجل المرأة تلموث والفرج باصله وانما على المذموم خطا
 اي لا يقتل الاصل لفرجه تينا والارب الام واحد واحد لقوله لا يقاتل والد الولد
 ولا سيد عبده ومذنبه ومكاتبه وعبده ولده لانه لا يستوي بنفسه القصاص
 على نفسه ولا ولده عليه وعبده نفسه لانه القصاص لا يجزى ولا اي لا يقتل
 قاتل عبد الرحمن حتى يجمع عاقده اي الراجح والمرخص لانه المرخص لا ملك له قاتله
 القصاص والرحمة لو تولاه لبطل حق المرناس في الرحم فشرط اجتماعها ليستقط
 حق المرناس برضاه وذكر في العيون واجمع الصغير لغير الاسلام وغيرهما ان القصاص
 لا يثبت لهما وانما اجتماعا كذا في الكافي ولا قاتل مكاتب في الوضوء قاتل
 عمدا عن قاتل اي وقد تركت ما يعني ببدله وعن مارت وسيد واما اجتماع
 اي الوارث والتبديل لانه الصيانة وضحي عنهم اختلفوا في مائة حجر او قتيلا
 فقل الا قول العلي هو الوارث وعلى يمينه المولى فاستبته في الحق وانفع
 القصاص فانه لم يترك وارتا غير تبديله او ترك ولا وفاء واقامه
 لتقينه لا قود يقتل مسلم مسلما ظنة مشركا بين الصنفين بل يكفر ويدين
 امر عطي الدية لانه ليس بمذموم بل خطا ومات شخص بفعل نفسه بانه يترشح نفسه
 وفعل يزيد بانه سحر واسد بانه عقره وحية بانه لدغته ومنه زيد ملك
 الدية لانه فعل الاسد واجبة جنس واحد فيكونه هدر ثا في الدارين وفعل
 نفسه هدر في الدنيا معتبر في الآخرة حتى ياغم بالاجتماع وفعل الاجنب معتبر
 في الدارين فصارت الافعال لثمة اجناس فيشترع غيرة النفس
 اثلاثا فيكون السالف بفعل الاجنب ثلثا فيكونه ثلث الدية لكنه في ماله

اي في مال الزيد الا في مال العاقلة

مطلوع

لانه عمد والعاقلة لا يفعل العمد كما سبانه ان شاء الله تعالى سبنا على المسلمين
 وجب قتله لقوله عزم من سحر على المسلمين سبنا فقتل اقل دمه اي يدره وانما
 وجب لانه دفع الضرر واجب كذا في اي يقتله وانما قاله بعد القول بالوجوب
 لجواز ان يجزى قتله لرفع الشر وجب يقتله شئ كانه اجمل الصائل والمجنون كما سبنا
 كذا اي يجب ايضا قتل صاحب سلاح على رجل لطف اي ليدل او نهارا في مصر
 او غيره او شاهر عصا كيدان مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه عمدا
 حيث لا يجزى عليه شئ لما تربع سارقته المخرج سرقة ليدل وقتله جائز ولا يجب
 بقتله شئ لقوله عزم قاتل ذون مالك اذ تبيين اي القاتل لحد صر له واذا
 لم يتبين لم يجز فكذا اذا قتل قبل الاخذ اذا قصد الاخذ ولا يتكس منه دفعه
 الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل بالسلاح فقتل على صاحب الدار لانه قاصد لقتله
 قتل قتله سحر عصا نارا في مصر قتل من قتله عمدا لانه العصا بالسلاح والظاهر
 لحوق الموت بنهارا في مصر فلا يقتل القاتل سحر سحر فقتل قاتل
 فقتله المصروب بقاء والقاتل لانه الضرف عاد وممنه الزانية بالضرر فاذا
 قتل من قتل معصوما فقتله العود ومنه قاتل مجنون وجب شئ من السحر
 ولو كانه قتل عمدا لدية مفعول منه في ماله لما قرأه العواقل لا يفني العمد ومنه قاتل
 مجل ماله عليه العينة وذلك لانه فعل المجنون والبصير والدية غير متصف
 باخطئه فلم يقع بغيره فلا يستقط العينة ومقتني قتل النفس المعصومة في الادبي
 وجوب القصاص لكنه امتنع لوجود المبيع وهو دفع الشر في الدية فيه والعينة
 في الدية يقتضى نكاح ثبث عينا او برادة جعله مجرما وذا فرس حتى مات

اي لا يقتل عليه العاقلة

مطلوع

مطلوع

بجمله
بني انه طريق ثبوت القصاص سوير الاقرار او ان احد هما انه يجر رجل مختصر
جماعة فمات منها والشيخ انه يشهد رجلان انه جعله مجروحاً وذا فؤاد ش
حتى مات ولو كان جرحه اياه بنحو سكة بكسر الميم وثدي الدمام ابرة عظيمة
يقال لها بالفارسية جوالدوزل بنحو ابرة وانه نعم لانها ليست من السلاح
الا ان تقرر الابرقة في مقتله اي في موضع يقتل بغير الابرقة فيجب القصاص كذا
في الكافي وجد عطف على سكة اي يقتل ايضا بجر حديد وهو بالفارسية
كلنك لانه في معنى السلاح لا قلعه وانه ليس كذلك وروى عنه اذا جرح وجب
به القصاص ولا عقوبة او منقل او خنق بكسر النون مصدر قولك خنقت خنقة كذا
في العمدة او تعزق او سوط والى في ضربه فمات لانه وجوب القصاص يقتضي بالعمد
المحض وفي اياه بياض القتل بالنه وهي آلة ابراجحة لانه ابرج يعمل في فضل البنية
ظاهراً وباطناً وغيره ينقضها باطلاناً ظاهراً وقوامها بالظاهر والباطل كل ما
هو جنس احد كالعصا والخماس والرصاص والذهب والفضة والآنك كما حديد
لو كان له حدة ترقى لانه يكون في معنى السلاح وماه بمعدار حديد يقتل به اي
من شأنه انه يقتل به بخرجه او لا فمات منه قتل كذا لو ضرب به بعصا رسته مضرب
بالحديد وقد اصاب به احد يد بخرجه او لا او ضرب به بيد حديد او قنطرة او عموده فمات منه
كذا انه البسوط وروى الطحاوي عن علي بن ابي حمزة انه لا يجب القصاص اذا لم يجر بالواضحة
بالعصا والكبير اذا جرح المدور ولم يجر لا يجب القصاص في قول علي بن ابي حمزة
وفي ظاهر الرواية في حديد وما يشبهه كالنحاس وغيره لا بشرط بل لا يجب لو جرح
القصاص قتل ضربه ولي واخذ فله ابر ذلك الولي قتل العاقل قصاصاً قبل قصار

کے

فصل فی بیان احوال و عیال و احوال و عیال

الاضحية بالقصاص بنفسه فقتل القاتل اي اليه يقتل بنفسه القاتل وامر
 الغير به فلا ضمان عليه اي على ذلك الغير اذ اكان الماخر طاعة اذ اقتدر جميع ما سبق
 يعني اذ اقتل رجل رجلاً بمخبر طاعة وكان له وكي واحد جاز له قتل القاتل بنفسه
 لو كان متعدداً فان القتل اكانوا كالأفراد الواحد والآخر بمخبر القتل وجاز البضاعة بالآخر
 يقتله لانه قيد الجواز القصاص قبل القصاص فلما مر جواز القصاص بجمع ثبت
 عياناً واما لانه قيد الجواز الاخر به فلانه لما جاز للقاتل ان ياتيه الغير مثابه واما لانه
 قيد عدم الضمان عليه فلانه جواز القتل لظهور الامر بجمع الضمان واما اذ قتل
 اي الاجنبى وقال الولي امرته لم يصدق ويقتل الاجنبى لا انتفاء شرط جواز القتل
 وهو ظهور الامر وبلى القصاص من غير ثبوت اركان ثبوت المقتول فله وللايه القصاص
 ولو كان زوجاً او زوجة كذا الدية اي بسخى الدية لكل سخي الارث وليس من
 الورثة استيفاء اذ اكانوا كباراً حتى يجمعوا الاضمان عفواً لعيب وصحة
 الصفة ويستوفى العيب قبل الصفة لانه حق النجوى الشبهة بسبب النجوى وهو التوبة وضمال
 المقتول والصالح الصفة منتقطع فيثبت لكل واحد مكانه وللايه الانكاح والابن والابن
 باستيفاء القصاص من نصيبه المقتول على كل باب لانا نذكر بى باب ثبات شبهة
 العفو ثابتة حال غيبته بل بعد الظاهر للندب الشرع قتل رجل عدواً رجلاً لا ولي له
 للامام قتله والصالح لانه اسلمه والى وليه لا العفو لانه فيه ضرر للمقتول
 اب المقتول فاطع يده وقال قريبه يعني اذ قطع رجل يد المقتول محمد او قتل قريب
 كوله فابو المقتول يعيد فيجابه لانه لا يبيد ولا يبيد ولا يبيد ولا يبيد
 لانه انفع للمقتول من الاستيفاء فلما ملك الاستيفاء مائة عليك الصالح اولى هذا

١٤٠٥

اذا صلح على قدر الدية اذ اكثر منه والا لا يصح وتجب الدية كاملة ذكره الزعمى لا يثبت
 لانه ابطال الحقة ولو لم يصب حقه لانه ولاية القصاص تابعة لولاية النفس وهي مختصة
 بالاب والابن والقبيل كما لمعه والى كالا ب من الاحكام المذكورة ويسقط حق
 النفس ما دونها ورثة على ابيه بانه قتل ابوه امة عدا او قطع يد عدا لا يثبت
 ابنه بل يسقط بحقة الابوة وموت القاتل لغوات المحل ويسقط الاولاد ولو قتلهم
 على مال وان قتل لانه جرمه فيجوز نصره كيف شاء او كجبالا وان لم يترك القاتل والقاتل
 لانه مال اوجب بالقدر والاصل في امثاله المحل كالمدر والتمن ويسقط ايضا بصلحهم
 وعنده لانه القود اذا ثبت للجمع فكل منهم يتكفل الفسخ والعفو من ضرره وسقوط
 حتى البعض في القود سقوط حق الباقيين فيه لانه لا يخرج في دية في حصته فليدبره لانه
 استيفاء القصاص تدر لمعنه في القاتل ويثبت عصبته لعفو البعض يجب
 المال كما في الخطا وان العجز عن القصاص فله في القاتل ويسد كونه خاطئا ولا
 حصنة للماعى كاستغا حقة صالح بالف وكيل مولى عبده وقدر قتل ابي العبد
 واخر بالصلح متعلق بكيل عن مولى ابي الورد الواجب عليهما به ارب بالالف يرضف
 بينهما الالف بينه ان قتل مولى عبده رجلا عدا جنة وجب عليهما الدم فكل
 اخر ومولى العبد رجلا ان يصلح عن مولى العبد فالف ففعل فالالف على المولى
 العبد نصفان وينتقل بغيره بغيره اذا قتل جماعة واحدا عدا ينتقل على غيره
 الصحابة وبالكس بينه لقتل واحد جماعة قتلهم عدا ويتعلق به ابي
 الجمع ولا شيء فيما كان له حصن وليايم وقال ان من قتل لاول منهم ايتهم
 بالتعاقب ويعقني بالدية لمن بعده في تركته لانه العاقلة لا تعقل العدة

فهم

مطالع كقود بالوع

لا تعقل للعقد وان قتلهم جميعا معا او لم يعرف الاول بفرع بينهم ويعقني
 بالقود لمن خرج له الفرقة والدية للباقيين وقيل لهم جميعا وينقسم الدية بينهم
 لانه الموجود منهم قتل والموجود منه قتل واحد فلا تأمل وهو العكس في الفصل
 الاول لكن ان كانه للاجماع ولنا انه كل واحد منهم قابل على الكمال فحصل التأمل
 كما وجب ولو حضر ولى لواحد من المقتولين قتل القاتل ويسقط حق البقية
 اى حق اولياءه ببقية المقتولين كقوت القاتل اى كما يسقط بموت القاتل صفة ان
 لغوات محل الاستغناء كما عرفت قود بين اثنين فعفا احدهما ثم قتل الاخر علم ان
 عفو البعض يسقط له بقاؤا والا فلا ينعى اية القصاص اذا كان بين اثنين فعفا احدهما
 ووطن صاحبه اية عفو اخيه لا يوفى حقه فقتل القاتل فانه لا يباد منه ومعلوم ان
 قتل بغير حق ولكن لما كان متساويا ومجهدا اخيه اذ عند البعض لا يسقط القصاص
 بعفو احدهما فصارت ذلك التأويل مانعا وجوب القصاص كذا في المحيط رجل حرم رجلا
 فاستهدم المجرع على نفسه انه قتلنا لم يجره ثم مات المجرع فله شيء على قاتل ولا يقبل
 الكسبة عليه وان عفى المجرع او الاولياء بعد اخرج قبل الموت جاز العفو استخفا
 كذا في فتوى المعنوي لا يجب القود بقتل مولى عدا كذا في المحل ولا يباد
 الا بالكيل اير لا قود بالكيل يثبوت في الابا ليل والمراو بالكيل السلاح
 يكذا فامت الصحابة ورضي عنهم وقال اصحاب ابن مسعود رضي الله عنه لا قود
 الا بالسلاح وانما كفى بالكيل سلاح كذا في الكافي
 ان من يربها يكن حبه حفظ المأنة فيقاد قاطع اليد عدا من القصاص حقه
 اذا كانه نصف العدا لم يقبل لا من المأنة ولو كان يده اكبر منها كذا في المطالع

الا بركانه الواجب قتل واحد
 جماعت هو القصاص ولو لا القاتل

لقد عزم لا قود الا بالسيف

دية النفس سمانه بينهما نصفين اما بثبوت القطع لهما فكانت سمانه
 الاستحقاق بوجوب الباء والاعتراف في التقدم والتأخر كالفرق بين الزكوة
 وذلك لانه حق كل واحد منهما ثابت في كل البعد لتعذر السبب في الثاني
 ولهذا لو كان الفاعل لهما عبداً استويا في استحقاق رقبته واما بثبوت
 الدية لهما فلما عرفت ان الاطراف هي من اهل حكم الاموال وعرفت ايضا ان القود
 ثابت لهما على الكمال لكن كل منهما لم يستوف حقه كما يدعى فانه بالضرورة
 اعتبار مالته الاطراف كل منهما لم يستوف حقه كما يدعى فانه بالضرورة
 اعتبار مالته الاطراف ايضا كيدل على حق المظلم على الظالم ولهذا وجب
 الدية بخلاف ما اذا كان الفاعل من النفس حيث يقتضي فيه بالقتل لهما بدون
 الدية فبذلك ينبغي رجلين لانه لو قطع بممن جلد وبأخر قطع يدها وكذا
 اذا قطعها لواحد فان حضر احدهما اي احد المقتولين وقطع يدها فلكل واحد
 اي دية يد واحدة لانه للحاضر استوفى حقه ولا يجلب عليه التأخر ليجزى الآخر
 لثبوت حقه بيقين وحق الآخر متردد لاحتمال انه لا يظلم له بعفو جانا او
 صلحا فاذا استوفى الاول تمام حقه بالقود بقي حق الثاني في تمام دية يد
 واحدة لانه الاطراف ليست كالنفس كما مر مني عمداً فاستغنى به عن تكرار
 فلما يقتضيه الاول لانه عمد وعلى فلكنه الدية للثاني لانه خطا وقطع رجل يد
 رجل آخر ثم قبل اخذ اي الفاعل بجما اي بموجب قطعه وقسمه في عمدين
 ومختلفين بانه قطع عمداً وقيل خطا او عكس يدرى بينهما او لا متعلقين
 بالعمدين والمختلفين امانة العمدين فانه يدرى بينهما يقتضيان القطع ثم

بالنفس

ثم بالقتل وانه لم يدرى فكذا عنده لانه المثل صورة ومعنى وعندهما يقتل
 ولا يقطع فبذلك خواء القطع في جزاء القتل واما في المختلفين فانه اذا قطع عمداً
 ثم قبل خطا يقتضى للقطع ويؤخذ دية النفس في كل يؤخذ الدية للقطع
 ويقتضى للقتل لاختلاف الجانيين لكونه احدهما عمداً والاخر خطا واخذ
 بجما البضاعة خطا بين بينهما يدرى اي يجب دية القطع ودية القتل واحدة بدية
 واحدة في خطاين اي خطا والقطع وخطا والقتل لانه بينهما لانه دية القطع
 انما يجب على من احكام اثر الفعل وسواء يعلم عدم السرية والفرق بين هذه الصورة
 وبين عمدين لانه بينهما انه الدية مثل غير معقول فالاصل عدم وجوبها بخلاف القصاص
 فانه مثل معقول فالاصل انه القتل اما عمد او خطا والقطع كذلك صار اربعة ثم اما
 ان يكون بينهما برأء او لا صار عمانية وقد بين حكم كل واحد منهما كما في ضرب مائة
 سوطا بغيره سبعين ولم يبق اثر ومات خمسة حيث يقتضي دية واحدة
 فانه لما برأء من سبعين لم يبق معتبرة الا في حق التعزير وكذلك كل حراة اذ
 ولم يبق لهما اثر على المحضر وعن اليك بوجهه شك حكومة عدل وعن محمد بن جرير الطبري
 وعن الادوية وانه بقي اي الاثر وجب حكومة عدل وسبيل في بيانها
 في الديات ودية للقتل عفا المظلم عن الفاعل فمات منه ثمنه دية
 يعني رجل قطع يده رجل عمداً فمضى المظلم عن الفاعل ثم مات منه فمضى
 الفاعل الدية في ماله ولو عفى عما يحدث منه ايضا او عن اجنبية فهو عفو عن النفس
 ولا شيء عليه اي على الفاعل والخطا وفي الثالث والعهد في العمل يعني انه
 كانت اجنبية خطا وقد عفى عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر عن الثالث لا الدية

اي او يلق

طاهر بن العباس

بالحق المردية بتعلق بها والعفو صفة من التلذذ وأما العمد فموجبه العقود وهو
 ليس بالعلم بتعلق به حق المردية فتصح العفو عنه على الحال هذا عنده وعند
 العفو عن القطع عفو عن النفس أيضا كذا الشبهة يعني أن العفو عن الشبهة كالعفو عن القطع
 عنده وعندهما عفو عن النفس ^{أيها} قطعت امرأة يد رجل عدا فتكلم على يده ثم مات
 فلما مر المثل وعليها دية في مالها وعلى عاقلتها لو خطأ، هذا عند الجراح للعفو
 عن اليد والقطع لا يكون عفوًا عما يحدث منه فكذا التزويج على اليد والقطع
 لا يكون تزويجًا على ما يحدث منه عنده ثم أه كاه القطع عدا كأنه تزويجًا
 على القصاص في الطرف وهو يربى مال على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير التزويج
 أو لي فلا يصلح للمهر فربما عليه مهر المثل فإنه قيل قد سبق أن القصاص
 لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يصح تزويجها عليه قلنا المهر
 لا يصلح للمهر القصاص لا إطلاق قوله كما وجوه قصاص وإنما سقط التقدير
 ثم يجب عليها الدية لأنه التزويج وأنه تغني العفو لكن من القصاص في الطرف فإذا
 سري بيمين أنه قيل ولم يتناول العفو في الدية لعدم صحة العفو عن النفس وهو ما لا
 لأنه عدا والعاقلة لا تحمله فإذا وجب الدية ولها المهر فإما أنه استوبا وأنه كاه
 أحدهما أكثر رجع صاحبه على الآخر وأنه كاه القطع خطأ، كاه تزويجها على المثل
 اليد وإذا سري إلى النفس بيمين أنه لا ارش للبدن وإنما هي معدوم فوجب
 مهر المثل كما إذا تزويجها على ما في يده لم يربى مالها والدية هي وجبة بنفس
 القتل لأنه خطأ، وللبيع المفاضة لأنه الدية على العاقلة أقول ينبغي أن يقع
 المفاضة على القول المختار في الدية وهو عدم وجوبها على العاقلة بل في القاتل

طائفة

كما سبانية تخفيفه ولو كرها على يده وما يحدث منها بغير السراية أو على أجنبية مما
 منه فلما مر مثلها لو عدا لأنه كاه على المثل القصاص وهو ليس بمال فلا يصلح
 فوجب مهر المثل كما إذا أنكرها على غيره أو خنزير وكسرى عليها أي لأدبية ولا مفاسد لأن حق القصاص
 وفرض سقطه على أنه يصير مهرًا وهو لا يصلح له حفظ أصل ورفع على ما قلناه قدر
 مهر مثلها لو خطأ، لأنه إذا تزويج على الدية وهو يصلح للمهر فإنه سوي أي مهر
 المثل الدية ولا مال له سواء أي سوي مهر المثل الدية ولا مال له سواء أي سوي
 مهر المثل فكأنه عليهم أرا العاقلة لأنه التزويج في المثل كالحج الأصلية فيغير تزويج
 المال وهم لا يفرمون شيئًا منه إلا أنهم إنما يجهلون غنا بجنبتها فكيف
 يفرمون لها ومن لا أكثر أي إذا كاه مهر المثل أكثر من الدية لم يجب الزيادة لأنما نصبت
 بأقل مهر المثل والراية في الأقل أي إذا كاه مهر المثل أقل من الدية يرفع عن العاقلة
 مهر المثل والراية منها وصية لهم أي للعاقلة وتصح لأنهم من الأجانب فإنه كان
 يخرج من التلذذ يرفع عنهم الضمان والاعتقاع عنهم قدر التلذذ وأدوا الفضل إلى
 الولي إذا لا ينفذ الوضبة إلا في التلذذ قطعت يده بغير قطع زيد مثلاً بغير
 فاشبه بكر عند الشئ فاحر بالقصاص فما نقص زيد له أي ليكر بأنه قطع بغير زيد فما
 المقطوع الأول وهو بكر قبل المقنن منه وهو زيد به أي يقطع به نقلاً
 أو بيمين بالسراية أو أجنبية كما نت فلما عدا وأنه حق المقنن للمقتض
 في النفس أما استيفاء القطع من مقتض منه فلا يوجب سقوط المقنن
 في القتل وظنه بنية النفس منه قطع بنفسه بغيره خوداً فسري
 يعني أنه لم يرب القصاص في الطرف إذا استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم ثم سري

الى النفس مات ضمن دية النفس عند جيفه وعند جلا لا يضمن وهو قول الكوفي
 لانه استوفى حقه وهو القطع سقط حكم سريته اذا احتراز عن السرية خارج عنه وسعيه
 فلا يتقيد بشرط السرية كذا ينسب الى القصاص كما لا يخفى اذ قطع السارق
 وسرقة النفس ومات وكما انزاع والعقائد والحجج واختان وله انه قتل
 بغير حق لانه حقه في القطع الموجود قتل الآء القصاص سقط لمصلحة
 لانه في معنى الخطي لانه قصد استيفاء حقه لا القتل وقتل خطأ لوجب
 الدية بخلاف ما ذكره والمسلم انما اوجب الحكم فيها بالقصاص على القاصي
 بتقلده والعمل على النزاع ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا بتقيد بشرط
 السمة كالرأي الى الجرب وفي سكتنا هو مخير بين الاستيفاء والفعول
 القوم مذوب فيستفيد استيفاءه بشرط استمالة كالمسلم الى الصيد هذا ما قلناه

حيوان ذكاته

ويرد على ظاهره انه استيفاء القصاص بنفسه في هذه الصورة اذا اوردت
 شبهة سقطت بها القصاص كانه يثبت انه يورث حكم القصاص في الصورة الاولى وهو ما قطع
 شبهة سقطت بها القصاص لانه حكم القصاص ليس دية من كفاية نبضه قول في دفعه
 انه حكم القصاص لا يورث شبهة يرفع بها القصاص بل ما يوجب القصاص على من قطع وهو البكر
 لانه اذا ادعاه وابنته عند القصاص كان موجبا عليه حكم به فبأنه المدعى في حكم القصاص
 القصاص كما يكون المستوفى بنفسه حكم الخطي بل يكون مكررا حقيقة بمقتضى تعريف
 الاكرام وهو حمل الغير على فعل ما يعجز عنه رضاه به لا اختياره فاذا كان حكم
 المكره او مكررا وجب القصاص عليه لانه القصاص يكون له ويكون ذلك
 كما لمباشرة للقتل العمد كما تقرر في موضعه وارسل اليه عطف على قوله دية

النفس اي يضمن ارسل اليه قطع يضمن له عليه قتل نفسه فغفا عن النفس
 اي عطف على القتل بغير القتل في دية اليه عند جيفه وعند جلا لا يضمن لانه استوفى القصاص
 بغيره انما فالتف البعض فاذا عطف فهو عا سوي من البعض لانه استوفى غنجه ولكن يجب القصاص

باب الشهادة

باب الشهادة في جيفه واعتبار حيايته ايجاله القتل القود يثبت للورثة
 براءة لا ارمنا اعلم ان من ينشأ طريقا احدهما طريق اختلافه وهو ان يثبت الملك
 للورث ابتداء بسبب القصد في حق المورث كما اذا اتمم العبد فان الملك يثبت
 ابتداء للمولى بطريق اختلافه عن العبد لانه العبد ليس له الملك والملك
 بطريق الوراثة وهو ان يثبت الملك للمورث ثم للورث بالانتقال اليه
 فذهب الامامان الى الثاني قول بان القصاص موقوف في الميت حتى
 يجري فيه سهام الورثة وتصح عقوبة قبل الموت وتقطع وبوجه منه
 اذا انقلب مالا ويقتضيه وصاياه منه كما في الدية وفيه ما دام الى الابد
 قول بان القصاص غير موقوف لانه يثبت بعد الموت بالثبوت في وقت
 الثناء وان ثبت ليس فيه اهل وانما يثبت للورثة بطريق اختلافه بسبب

الملك

الاعتقاد للميت اي يقومون مقامه في حق الابدان غير ان يثبت للميت
 لانه القصاص ملك الفعل في المثل للموت المجرور ولا يتصور الفعل للميت
 ولهذا صح عقوبة الورثة قبل موت المجرور وانما تصح عقوبة المجرور لانه السبب في العقد
 له وقوله كما ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا نفس على القصاص
 يثبت للورث ابتداء بخلاف الدين والدية لانه الميت اهل الملك المال لهذا
 لو نصبت ملكة فتقتله بغيره بغير موته بملكه واصل الاختلاف راجع الى انه
 استيفاء القصاص في الورثة عنده وحق الميت عندهما فاذا كان القصاص
 يثبت حقا للورثة عنده ابتداء فلا يصير احد من حصصه من الباقي في اثبات سهمهم
 بغيره وكالتي منهم وباقامة الحاضر البينة لا يثبت القصاص في حق الغائب فلو جاز
 احد من بقية اخيه على قتل ابيه محض اللاح الغائب يبيد ما يكتسب من الاستيفاء
 وجب على القاتل اذا اقام الحاضر البينة بالاجماع لانه صار متما بالقتل والمنكح من

الاعتقاد
 قوله بسبب القصد في حق المورث فيكون احولا بالنظر في
 وان

الاعتقاد
 وان

حاشيتها
 قوله لانه القصاص ملك الفعل في المثل للموت
 انه ملك القصاص كجواز ان يثبت للميت بطريق الاختلاف
 فانه اذا مات من ذلك اوجب براءة ملك القصاص
 وان

لا ينجبها صار مالا والفاعل بقوله وان كذبها اي كذب الفاعل والشريك
المخبرين فكأنه لا ينجب لانها ما جبارهما اسقط حقهما في القصاص فالتكذب مالا
ولا مال لهما التكذيب الفاعل وكشريكها ثلثها لانه حق المخبرين لما سقط في القصاص
سقط حق شريكها فيه لعدم خبره وانتقل الى المال وسقط حقهما في المال ايضا لما
فكر فيبقى حصته شريكها ومثلت اليد والثالث بقوله فانه صدقهما الفاعل وحده
اي كذبها الشريك فكمل منهم ثلثها لانه لما صدقهما افرأها ثلثي الدية فليزوم
وايضا لطلان حق الشريك فلم يقبض فتحو مالا وخرج الفاعل الدية اثلثا
والرابع بقوله وان صدقها اي المخبرين الشريك فقط اكرزتها الفاعل فله اي

روح المسكونين عليهم قاتل المومنين
الحق الذين هم المومنين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

هذا اللفظ موقوف على رفعه عن موقوفه الى اليمين صرح عليه ولم والى فيها
 امر الدية كما لم يولد له ذمة كل ذي عهد في هذه الف ذمة وبه قضى ابو بكر رضي الله عنه
 وفي النفس به وما عطف عليه من قوله الآية ذمة والارواح والانس من النطق او اداة
 التزاحوف والذكر والخشعة والعقل والسمع والبصر والشم والذوق واللمبة ان خلقت
 ولم ينبت وشعر الرأس ايضا خلقت ولم ينبت ذمة اعلم ان كان في ذمة فالتزاحوف
 جنس منفعة على الكمال او انزال الخصم في الدية من كمال الجاهل كجلب كل الذمة لالتلاف
 قوله في الرجل على رجل اربع ذمة فيكون له الغريب التي بال عنها
 ذمة له اربع ذمة فيكون له الغريب التي بال عنها
 ذمة له اربع ذمة فيكون له الغريب التي بال عنها

لوقلنا بذلك يزيد على ذمة واحدة اذا اتلف كل الانسان لالتلاف الغالب
 اثنان وثلاثون سنة وفي التلاف كلها اتلاف النفس من وجه تنقيب جنس المنفعة
 لا يفسد كمالها لكنه من وجه التلاف من وجه لا يجوز ان يزيد على التلاف
 من كل وجه قلنا هذا ثابت بخلاف القياس بالنسبة فلا بد من السؤال في غاية
 البيان واذا ثبت هذا بخلاف القياس كان غير مقول المنة فلا يجب ان يترك
 وجه مقول وانما اريد ذلك بطريق الشرح فالوجه ما ذكره صدر الشريعة انه عدد
 الانسان وانما كانه اثنين وثلاثين فالاربعة الاخيرة وهي سنان اجلم
 قد لا ينبت لبعض الناس قد تنبت لبعضهم بعضها وللبعض كلها فالعدد المشروط
 للانسان ثلثون ثم للانسان منفعتان الزينة والمضغ فاذا استوفى
 بمنفعتهما بالكلية ونصف منفعة السن التي تعاقبها ومنفعة المضغ وانما كانه
 النصف الآخر وهو الزينة باقية واذا كانه العدد المشروط لثلاثين فثمنه
 الواحدة ثلث عشرة ونصف المنفعة السبعون ومجموعها نصف العشرة ومكمل
 عضواً لثمنه ضرب ذمة كيد شلت وعين عميت وصلب انقطع
 لانه وجوبه يتعلق بنقيب جنس المنفعة ولا عبرة للصورة بلا منفعة الا
 اذا جردت عن المنفعة عند التلاف فيجب حكومة العدل ان لم يكن فيه جمال
 كالبدن لثلاثة اوارثه كماله ان كانه ذلك كالذمة ان كانت خصة وذكره الزبيدي
 في المسائل لا يورث في الشجاج الا في الموضحة عند ابي الياس فوضع العظم اي تشبهه لا يورث
 اعتبارا لما داة فيها بان يفسد عذرها بالاسنان ثم يفسد عذرها بغير ذلك فيقطع
 با مقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب الفصا من فيها ايضا ذكره محمد في المسائل
 وهو الصحيح لا يمكن اعتبارا لما داة فيها ايضا بان يفسد عذرها بغير ذلك فيقطع
 خطا نصف عشر الذمة وفي الخامسة عشر ذمة في العظم والمنفعة عشر ذمة ونصف
 قوله في الرجل على رجل اربع ذمة فيكون له الغريب التي بال عنها
 ذمة له اربع ذمة فيكون له الغريب التي بال عنها
 ذمة له اربع ذمة فيكون له الغريب التي بال عنها

لوقلنا

هذا اللفظ موقوف على رفعه عن موقوفه الى اليمين صرح عليه ولم والى فيها
 امر الدية كما لم يولد له ذمة كل ذي عهد في هذه الف ذمة وبه قضى ابو بكر رضي الله عنه
 وفي النفس به وما عطف عليه من قوله الآية ذمة والارواح والانس من النطق او اداة
 التزاحوف والذكر والخشعة والعقل والسمع والبصر والشم والذوق واللمبة ان خلقت
 ولم ينبت وشعر الرأس ايضا خلقت ولم ينبت ذمة اعلم ان كان في ذمة فالتزاحوف
 جنس منفعة على الكمال او انزال الخصم في الدية من كمال الجاهل كجلب كل الذمة لالتلاف
 قوله في الرجل على رجل اربع ذمة فيكون له الغريب التي بال عنها
 ذمة له اربع ذمة فيكون له الغريب التي بال عنها
 ذمة له اربع ذمة فيكون له الغريب التي بال عنها

لوقلنا بذلك يزيد على ذمة واحدة اذا اتلف كل الانسان لالتلاف الغالب
 اثنان وثلاثون سنة وفي التلاف كلها اتلاف النفس من وجه تنقيب جنس المنفعة
 لا يفسد كمالها لكنه من وجه التلاف من وجه لا يجوز ان يزيد على التلاف
 من كل وجه قلنا هذا ثابت بخلاف القياس بالنسبة فلا بد من السؤال في غاية
 البيان واذا ثبت هذا بخلاف القياس كان غير مقول المنة فلا يجب ان يترك
 وجه مقول وانما اريد ذلك بطريق الشرح فالوجه ما ذكره صدر الشريعة انه عدد
 الانسان وانما كانه اثنين وثلاثين فالاربعة الاخيرة وهي سنان اجلم
 قد لا ينبت لبعض الناس قد تنبت لبعضهم بعضها وللبعض كلها فالعدد المشروط
 للانسان ثلثون ثم للانسان منفعتان الزينة والمضغ فاذا استوفى
 بمنفعتهما بالكلية ونصف منفعة السن التي تعاقبها ومنفعة المضغ وانما كانه
 النصف الآخر وهو الزينة باقية واذا كانه العدد المشروط لثلاثين فثمنه
 الواحدة ثلث عشرة ونصف المنفعة السبعون ومجموعها نصف العشرة ومكمل
 عضواً لثمنه ضرب ذمة كيد شلت وعين عميت وصلب انقطع
 لانه وجوبه يتعلق بنقيب جنس المنفعة ولا عبرة للصورة بلا منفعة الا
 اذا جردت عن المنفعة عند التلاف فيجب حكومة العدل ان لم يكن فيه جمال
 كالبدن لثلاثة اوارثه كماله ان كانه ذلك كالذمة ان كانت خصة وذكره الزبيدي
 في المسائل لا يورث في الشجاج الا في الموضحة عند ابي الياس فوضع العظم اي تشبهه لا يورث
 اعتبارا لما داة فيها بان يفسد عذرها بالاسنان ثم يفسد عذرها بغير ذلك فيقطع
 با مقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب الفصا من فيها ايضا ذكره محمد في المسائل
 وهو الصحيح لا يمكن اعتبارا لما داة فيها ايضا بان يفسد عذرها بغير ذلك فيقطع
 خطا نصف عشر الذمة وفي الخامسة عشر ذمة في العظم والمنفعة عشر ذمة ونصف
 قوله في الرجل على رجل اربع ذمة فيكون له الغريب التي بال عنها
 ذمة له اربع ذمة فيكون له الغريب التي بال عنها
 ذمة له اربع ذمة فيكون له الغريب التي بال عنها

المفصل بين الميم وكسر الصاد
 احد مفصل الاعضاء والمفصل
 بكسر الميم وفتح الصاد اللسان
 فوج اندك

من قبل السرانية بل الدية فيها لا تارة الفصل في سقوط وجب ارش كل منهما لكونهما عسرين
 متقابلين او اصبح اي لا قود ايضا في اصبح متعصلا الاعلى فمثل ما بقي لانه ايضا
 من قبل السرانية بل دية الفصل لانه مقدرا شرعا فقط اجماعا لم ينفع باقيا والحكومة
 فيما بقي لا نقاشا والنقد بالشرعي فيه انه يقع به وانما كذلك لكونها عضوا واحدا
 فكونه الزكبي ولا قود ايضا بغير نصف استود باقيا او احر او اخضر او دلا عيب
 بوجه ما يجب كل دية السن كذا في الكافي وقال في الحاشية ثم فيما اذا حضرت او سوت
 او احرمت انا يجب الدية اذا كانت منفعة المضع والآفلو كانه السن مما يرى حال التكلم
 يجب اي الدية ايضا الاول والآفلو كانه السن مما يرى حال التكلم
 واختلف في الاضرار والخمار الدية كما في سائر الاخوان كذا في الحاشية اقاو
 بغير نزع رجل من رجل فاشترى المنزوعة سنة سن النازع فثبت السن الاول
 او قلعا اي قطع رجل من رجل فزوت الى مكانا ونبت عليها اللحم وجب السن
 في السورين اما في الاول فلا تارة تبين انه الاستيفاء كانه بغير حق لكن لا يجب
 الفصل للثبوت فيجب المال لانه الموجب في المنيب ولم يثبت حيث نبت مكانا
 لغرض فافوت اجنبية واما في الثانية فثبت نيات اللحم لا اعتبار له لانه العروق لا تود
 كذا الا دية بغير اذا قطع اذنه فالصفا فالجرح بالبركس لانا لا تود لانه ما كانت
 عليه لا اي الجرح بالبركس اي قطع سن فثبت لغرض لانه اجنبية فزالت لهذا
 لو قطع سن ميتة فثبت مكانا لغرض لا يرد شي بالجمع لعدم في المنيب
 حيث نبت مكانا لغرض فلم يثبت المنفعة ولا الزينة او النعم كسنة بغير نزع
 رجلا فالنخت ولم يبق الا ان تروى الشعر سقط الارش لروا الكسب الموجب
 او جرح بغير بغير ان ضرب رجلا مائة سوط مثلا جرحه فبرأ ولم يبق اثر سقوط
 الارش لروا الشين ولم يبق اثر فبذل للمصون من جرحه ضرب سن جرحه فزالت

نظر

يتطرق بلوغ المضروب ان يبلغ ولم يثبت تجب على عاقلة الدية ولو لم يبلغ فحق ماله
 كذا في الحاشية وسبب في ذلك ان المتعاقلة انما تليح لطم رجل رجلا فليكن بعض سنة
 يستحق المضروب من سن الضارب ذلك القدر كذا في الحاشية وطبقه انه يبرأ
 بالميز وحيث يكون سنة مثل سن المضروب فانه قلت هذا البعد بل شبهه بغير
 انه لا قود فيما دونه العمد قلت قدر ايضا ان شبه العمد فيما دونه النفس فلا تغفل
 لا يحد وجع الا بعد برئ لقوله عزم يستأن في اجزائها سنة ارش فطر ولانه اجزائها
 بغيرها ما لا لا حالها لا حال السرانية لا النفس فطرحه فمثل وانما يستقر الامر
 بالبراءة المحزون والحبس خطأ وعلى عاقلة الدية كما روى علي رضي الله عنه انه جعل
 عقل المجنون على عاقلة قال عمره وخطاه سواء ولانه الحبس فطنة والعاقلة الى طلي
 لا تستحق التحقيق حتى وجب له على العاقلة فالصبي وهو عذر او له بهذا
 التحقيق انه لم يكن من العجم وانه كانه منهم فحق ماله لما قرأه الخمار بالعارية لا يملكها
 شتاره ولا ذنب له ما شتره لانها مرفوعة العلم وخرمان الارث لانه عقوبة
 في حاشية ضرب بطن امرأة محرقة من بطن امرأة محرقة خراز
 عن الامه وسبب ان عليها فالقت جنة ميتا وجب هي نصف عشرة دية الرجل من سن
 مائة درهم لو كان اجنبين ذكر او عشرة دية المرأة لو كان اجنبين اشقي وهو ايضا خمسة
 درهم كما روى انه عزم قال في اجنبين غرة عبدا او امه فتمتة مائة وروى او غرامة فثلثون
 الغرة نصف عشر الدية انما تسمى الرقيق غرة لانه غرة ما يملك اي جرحه واخضر او اطلق
 الغرة وهو العبد على الجملة كما قيل رقة كذا في العاقلة سنة لا روى في حاشية ان قال
 ان سولح عزم جعل على العاقلة سنة ونفسه بين در ثمنه سولح فدا دية كانه وارثا
 بالامانة العالي لا يرث والكاره علية الضارب لانه فيها من العقوبة وقدرت في النعوس
 المطلقة فلا يبعد ايا ودية قطف على غرة ارضية دية واحدة لانه جازات لانه ائلف

في حاشية ضرب بطن امرأة محرقة من بطن امرأة محرقة خراز
 عن الامه وسبب ان عليها فالقت جنة ميتا وجب هي نصف عشرة دية الرجل من سن
 مائة درهم لو كان اجنبين ذكر او عشرة دية المرأة لو كان اجنبين اشقي وهو ايضا خمسة
 درهم كما روى انه عزم قال في اجنبين غرة عبدا او امه فتمتة مائة وروى او غرامة فثلثون
 الغرة نصف عشر الدية انما تسمى الرقيق غرة لانه غرة ما يملك اي جرحه واخضر او اطلق
 الغرة وهو العبد على الجملة كما قيل رقة كذا في العاقلة سنة لا روى في حاشية ان قال
 ان سولح عزم جعل على العاقلة سنة ونفسه بين در ثمنه سولح فدا دية كانه وارثا
 بالامانة العالي لا يرث والكاره علية الضارب لانه فيها من العقوبة وقدرت في النعوس
 المطلقة فلا يبعد ايا ودية قطف على غرة ارضية دية واحدة لانه جازات لانه ائلف

والاعطار بسبب الحكمة الفعلية صفة لا فائدة لها

الابن بل توطأ اي دخل الى الابل واخذ زمام واحد منها حتى وحده ما عطف بها هو
خلقه ويضمان ما عطف بها بين يديه لانه العائد لا يعود ما خلف السابق لا
الزمام والسابق يسوق ما كان امامه قتل بعير رطب على خطا رطب بلا علم فائدة
متعلق برطب رجلا مقول قتل حتى عاقلة العائدة الدرية لانه فائدة لكل فيكون فائدة ذلك
البعير والسوق بسبب لوجوب الضمان ومع تحقق سبب الضمان منه لا يقطع الضمان
بجمله وجوب العاقلة بالارادة على عاقلة الرابطة لانه الرابطة هو الذي اوقعه
في هذا الضمان حيث رطب بالوطار وهو متعذر فيما وضع فصار التعذر به واجباً
فلوربط والقطار واقف ضمنتها اي الدرية عاقلة العائدة بل يرجع لانه قاذو بعير
بلا اذنه لانه لا دلالة فلا يرجع بها لغيره على احد غاية الامر انه متعذر بالربط
والايقاف على الطريق لكنه زال بالعود فصار كما لو وضع حجراً وحوله غيره
كذا اذا علم العائدة بالربط لا يرجع على عاقلة الرابطة بالتحريم الضمان لا العاقلة
رضية به والتلف قد انقضى فلهذا يصح به ارسال كلب او طير او قمار الى
خلقه معه وان لم يمت خلفه فما دام في حوزة فهو سابق في الحكم فيلحق بالسوق وانه
تراجعي انقطع السوق ذكره الربيعي فاحسب في حوزة من في الكلب ما خلفه لانه
محمول عليه من جهة فاضيف فعله اليه كما كرهه بضاف فعله الى كرهه فيما يصلح
الذلة لا اي لا يفتقر في الطير البازر والورق انه الكلب كجمل السوق فاعبره سورة
والطير لا يجنبه فصار وجود السوق وحده سواد ولا كلب لم يفتقر لعدم سبب
ضمان ولا دابة منفصلة الانكسار بالناسخ
والضمان ولا دابة منفصلة انكسار بالناسخ او ما لا يلبس او نكاح القول عدم
خرج العجا وجب انما هو وهي المنقولة ولانه الفعل لم يضاف اليه ولم يجر
ما يوجب النسبة اليه من الاسال والسوق وكومها كلب باكل عنب الذرور
فان شئ عليه فيه فلم يحفظ في اكل العنب لم يفهم وانما يفهم اذا استمد عليه فيما

بخاف

والاعطار بسبب الحكمة الفعلية صفة لا فائدة لها

فوله وضعه في حوزة عين شاة العصب فالحق الخفاته بها
فالحكم في كل شاة والنصب بعينه وحكمه كل بقرة ومبيد
فالحكم في حوزة اخوار وجوزة وهو ربع العينة والدين الواحدة
منها والعصب في شاة وانما وضعه في حوزة بقرة اخوار
وجوزة كبد بنوعه انما استدل بالعلم فلو كان حكمها حكم

نخاف نكف بن آدم كما حاط المابل ونطخ الثور وعقر الكلب المعقور فيضن اذا
لم يحفظ ضرب دابة عليها راكب او حمار اي ملحقها بنوعه وكيفية نصحت لغيره
او ضربت بيد ما شحها لغيره الطاعن او لغرت من ضربه او حبه
قصود وقيلته فحم هو الضارب او الخس لا راكب لانه المروى
عن عمر وابن عود رضى ولانه الجنس متعذر في السبب والراكب فعله
غير متعذر في حيزه في التعزيم في لو كانه متوقفاً دابة على الطريق كلب الضمان
على راكب الجنس نصين لانه متعذر بالابقاف ايضا فانه لغت الجنس
فما ملكته كانه دمه مد لانه كالجاني على نفسه وانه القات راكب فقتلته
كانت دية على عاقلة الجنس لانه متعذر في سببه ثم الجنس فاما يضمن اذا
كانه العطار في حوزة النخس فيكون السوق مضافا اليه واذا لم يكن في حوزة النخس
على راكب لا يقطع ان النخس في السوق مضافا الى راكب في حوزة
عين شاة العصب ما نقصها لانه المعقود منها اللحم فلا يعتبر فيها النقصان
الا بجزء وضعه على بقر جزار وجوزة اي يلبه وكحمار والبغل والعرس
ربع القيمة لا زوى انه عزم فضع في عين الدابة ربع القيمة وهكذا فضع عمره
لانه اقامة العمل انما يمكن بربع اعين عينا ما وعينه السبعين بها فصار
كانها ذات اعين اربع فيجب الربع نفقات احد ما **حاشية الفرق**
في عجب عدل في النفس كجمل السوق وكما انما يبيع في اربع الصلح بالول
والهوى او يفتن او يقع المعقود للهوى ولم يجر الاسترقاق لكونه مباح الدم وشبه
العتود باخاره ابر العبد لا اخوار الهوى لانه هذا الاخوار في العبد لانه فيه كونه عابداً
عليه بالضرر فيقبل وهو كجبر على اصل الحرية باخوار الا وقيمة فيما يرجع الى الدم فليجهد
لا يقبل اخوار الهوى عليه بجهة ولا فضايل وانه كانه هذا الاخوار فيضايل في حق الهوى

فوله وضعه في حوزة عين شاة العصب فالحق الخفاته بها
فالحكم في كل شاة والنصب بعينه وحكمه كل بقرة ومبيد
فالحكم في حوزة اخوار وجوزة وهو ربع العينة والدين الواحدة
منها والعصب في شاة وانما وضعه في حوزة بقرة اخوار
وجوزة كبد بنوعه انما استدل بالعلم فلو كان حكمها حكم
فوله وضعه في حوزة عين شاة العصب فالحق الخفاته بها
فالحكم في كل شاة والنصب بعينه وحكمه كل بقرة ومبيد
فالحكم في حوزة اخوار وجوزة وهو ربع العينة والدين الواحدة
منها والعصب في شاة وانما وضعه في حوزة بقرة اخوار
وجوزة كبد بنوعه انما استدل بالعلم فلو كان حكمها حكم

والاعطار بسبب الحكمة الفعلية صفة لا فائدة لها

وفضل، وهو الميراث بغير
 عسكركم
 منقح
 الميراث من كون الولاية لوفيل العبد



بیر

بسبب الحجة من جهة الغائب فصار كأنه لم يرد نصف العبد لأنه رد المستحق بسبب
عند الغائب كذا ودفعه إلى الأول أي دفع المولى نصف القيمة الذمارة من الغائب
إلى الأول اجنبية الأول على حقه وأبى كيف وقال محمد لا يدفع إليه لأنه الذمارة
يرجع المولى إلى الغائب عوض ما سلم لولي اجنبية الأول لأنه أمارج على الغائب
بسبب ذلك فلا يدفع إليه لئلا يجتمع البدلان في ملك واحد ولما أنه من
الأول في صلب القيمة لأنه حين جني عليه زواجه أحد حتى كلاً وأما ينقص باعتبار
مزاومة الثاني فإذا وجد شيئاً بدل العبد المالك فأرغاباً أخذه
منه لقيم حقه ثم يرجع به على الغائب يعني إذا دفعه المولى إلى اجنبية
الأول والمولى أخذه منه يرجع المولى بما أخذه على الغائب لأنه استحق منه بدله
بسبب كونه في يد الغائب ولعل بينه وبينه عند المولى فخاراً ثم غصبه
رجل فخره عند ولا يرجع المولى لأنه اجنبية الأول كانت في يده والقن في
بينه إذا جني عند غاصبه ثم عند مولاه أو لعل كالمذبح لكن الفرق بينهما أن المولى
يدفع القن ثم قيمته المذبح فإذا دفع القن يرجع بنصف قيمته على الغائب والم
للمالك عند محمد وعنده لا يسلم له بل يدفعه إلى الأول وإذا دفع إليه يرجع الفصل
الأول على الغائب في الكس لا تدبر غضب من بين يديه في كل مرة يعني رجل غضب
مذبحاً فخره عنده ثم رده على مولاه ثم غصبه فخره عنده جنباً له فخره مولاه ثم
لما المولى اجنبية لأن منع عاب العبد عن القن بالتدبير فوجب عليه قيمته كما تروى
بأنه يملك القيمة على الغائب لأنه اجنبية كائن في يده فاستحق المولى كله
بسبب كونه في يد الغائب فخرج عليه بكل بخلاف المسئلة ارتفع فإن هناك
استحق النصف بسبب كونه عنده والنصف بسبب كونه في يد الغائب ووقع أبي
المولى نفسه ما أنصف القيمة المأخوذة من الغائب ثانياً إلى الأول أي إلى اجنبية

كما في سائر الدعاوي فان الظاهر يشهد للمدعي عليه فان الاصل في الذم البراءة
 والظاهر يشهد للمدعي عند قيام اللوث في قرب القتل فيلون البهائم حجة البهائم
 ولكن في هذا الحجة نوع شريفة والعصا من عقوبة تسقط بافلاض او حبس الدية
 في الجرح ولو ان قوله من البينة للمدعي والبهائم على انكر وروى ابن الميثيب
 انه عزم ببراءة باليهود بالقتل فحلف على الدية عليهم لوجود القتل بين اظهرا
 ولانه البهائم ليس بحجة لا تحقيق فليس يكفى بكنة حجة لا تحقيق نفس
 والبهائم عندنا ليظهر القتل بخروجهم من الكاذبة فيعروا فيجب العصا من
 واذا حلفوا حصل البراءة على العصا من ثم يفتى على ايها اهل المحلة بالدية لوجود
 القتل بينهم وقد ثبت انه عزم جمع بين الدية والقتل وكذا عزم على
 وان ادعى ولي القتل على واحد منهم سقط القصة عنهم ليعرف اذا ادعى
 ولي القتل قتل رجل من غير اهل المحلة كان ذلك ابراء منه لاهل المحلة
 حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك عليهم وان منهم قتل اهل اولى على واحد منهم ليعرف
 لا تبطل القصة والدية في اهلها وعلى حليفه في دية يكون ذلك ابراء منه في القتل
 لاهل المحلة كذا في النجاشية وان لم توجد اهل الخمسون في اهل المحلة كره الحلف عليهم
 انهم اهل الخمسة ومن كل منهم حلف حلف لا يحلف فيه وجب نظما لاهل الدم وهذا
 يجمع بينه وبين الدية بخلاف النكاح والاموال لا يحلف فيها على اصل حقه وهذا
 يسقط ببذل المدعي ومنها لا يسقط ببذل الدية ويحلف قال قتله زيد حلف بانه
 ما قتلته وما عرفت فان لا غير زيد لانه يربطه ان يخطب من نفسه بقوله ما قتلته
 فيحلف على ما ذكر لانه لا اقرار بالقتل مما يستثنى عن البهائم فيقتل حكم من سواه يحلف
 عليه ولا يقتضيه على شئ ويجوز لانها ليس في اهل القول الطلوع لا عرفت والبهائم
 قول واحدا ودية وعبد لانها ليس في اهل النضرة والبهائم اهلها ولا دية

على اهل محله

على احد من ميثيب ميت لا اثر به اوضح دم منه فله اوائفة او دية او ذكره
 لانه لم يثبت اذ لا بد من اثباته على كونه قتيلا وهو ما ذكر في اول الباب
 بخلاف ما ذكره هنا لانه الدم يخرج من هذه المواضع عادة بل فعل احد ما تم
 خلاصة كالجيرة ابي ذؤيب وشوط تام اخلق به اثر في امار المذكورة في الجيرة
 في الاحكام المذكورة لانه الظاهر انه تمام اخلق به انفسه جيرا رجل سوق دية
 عليها قتل ضمن عاقلة الرجل بنية اردته القتل لاهل المحلة لانه في هذه
 كانه وجد في داره كذا لو قاده او كبرها خانه اجتمعوا ابي العابد واسحق
 والاكب ضمنوا لانه في ايديهم ذكره الرطب ولوبين فرينين او قبيلتين
 فعلت اربها لانه قتيلا وجد بين فرينين على عهد النبي عزم فامر ان يجر
 بينهما فوجد لاهل العرينين اخرب فقتل عليهم بالقصة والدية وروى
 عن عمر رضي الله عنه انه استوثق من العرينين او القبيلتين فقتلهم
 انه كان اهل القتل في موضع يسمع منه الصوت لاهل العرينين في الصورة الاولى
 واهل القبيلتين في الصورة الثانية لانه اذا كان بحيث يبلغ الصوت بحقه
 الصوت فيمكنهم النضرة وقد قصروا اذا كان في موضع لا يسمع منه الصوت
 لا يلزمهم النضرة فلا ينسبون اليه التقصير فلا يجعله قاتلا من تقدر جدا
 ابر قتل في دار رجل فعليه القصة وتبر عاقلة اذا ثبت ان اهل المحلة
 لانه التدبير في حفظ الملك انما هو في المالك والدية على عاقلة لانه
 نصرة وقوته بهم وهذا اذا كان له عاقلة ولا فعليه كانه مرارا لا يجز
 البتة لو كان به كذا تبر عاقلة ولا نفسه ولو وجد قتيلا في دار
 نفسه وتبر عاقلة ورثته علك لانه الدار جال ظلم القتل
 لورثته طالعية على عاقلة وعندها وعند زفر كاشي فيه وبه يفتى

على احد من ميثيب ميت لا اثر به اوضح دم منه فله اوائفة او دية او ذكره
 لانه لم يثبت اذ لا بد من اثباته على كونه قتيلا وهو ما ذكر في اول الباب
 بخلاف ما ذكره هنا لانه الدم يخرج من هذه المواضع عادة بل فعل احد ما تم
 خلاصة كالجيرة ابي ذؤيب وشوط تام اخلق به اثر في امار المذكورة في الجيرة
 في الاحكام المذكورة لانه الظاهر انه تمام اخلق به انفسه جيرا رجل سوق دية
 عليها قتل ضمن عاقلة الرجل بنية اردته القتل لاهل المحلة لانه في هذه
 كانه وجد في داره كذا لو قاده او كبرها خانه اجتمعوا ابي العابد واسحق
 والاكب ضمنوا لانه في ايديهم ذكره الرطب ولوبين فرينين او قبيلتين
 فعلت اربها لانه قتيلا وجد بين فرينين على عهد النبي عزم فامر ان يجر
 بينهما فوجد لاهل العرينين اخرب فقتل عليهم بالقصة والدية وروى
 عن عمر رضي الله عنه انه استوثق من العرينين او القبيلتين فقتلهم
 انه كان اهل القتل في موضع يسمع منه الصوت لاهل العرينين في الصورة الاولى
 واهل القبيلتين في الصورة الثانية لانه اذا كان بحيث يبلغ الصوت بحقه
 الصوت فيمكنهم النضرة وقد قصروا اذا كان في موضع لا يسمع منه الصوت
 لا يلزمهم النضرة فلا ينسبون اليه التقصير فلا يجعله قاتلا من تقدر جدا
 ابر قتل في دار رجل فعليه القصة وتبر عاقلة اذا ثبت ان اهل المحلة
 لانه التدبير في حفظ الملك انما هو في المالك والدية على عاقلة لانه
 نصرة وقوته بهم وهذا اذا كان له عاقلة ولا فعليه كانه مرارا لا يجز
 البتة لو كان به كذا تبر عاقلة ولا نفسه ولو وجد قتيلا في دار
 نفسه وتبر عاقلة ورثته علك لانه الدار جال ظلم القتل
 لورثته طالعية على عاقلة وعندها وعند زفر كاشي فيه وبه يفتى

لما قالوا انه الدار في يده حاكم القتل فيجعل كانه قتل نفسه فكان هدر آ
وانه كانت الدار للورثة فالعاقلة انما يتحملون ما يجب عليهم تحقيقا لم
ولا يمكن الا يجاب على الورثة للورثة القمتى على اهل الخطه اى على اصحاب
الاملاك الغدنية الذين كانوا يملكونها حين فتح الامام البلدة وسمي
بين الغامضين بخط خطه ليشتمروا انصبا وثمره لان السكان اى لا يدخل السكان
يرى المستأجرين والمستعيرين مع الملاك في القمتى عند البيع وحمدا
ابويوسف هو عليهم جميعا لانه ولآية التدبير يكونه بالسكن كما يكون بالملاك
الا بمرارة النبي عزم جعل القمتى والدية على اليهود وانه كانوا سكانا نجس
ولما ان الملاك هو المختص بنصرة البقعة لا السكان واهل خيبر يعرفون
على املاكهم ولا المشترين عندها ايضا وقال ابو يوسف كلهم مشتركون
لانه وجوب الضمان بشرك الاحتفظ منه له ولآية الاحتفظ وهي بالملاك قد
استودا فيه ولما انه ضابط هو المختص بتدبير المحلة وهي شئ الى المشترين
وقد انجزه المشترى في التدبير والقيام بحفظ المحلة فكان هو المختص بالقمتى
والدية لا المشترى وقيل انما اجاب ابو حنيفة بهذا بناء على ما ثبت من
عادة اهل الكوفة في زمانه انه ضابط خطه في كل محلة يقومون بتدبير المحلة
ولا يشار لهم المشترى وفي ذلك فان باع كلهم يعني انه بقي واحد من اهل
الخطه فلكذلك الحكم لانه المشترى من ابناء اهل الخطه فيما بقي شئ من اهل
يكون الحكم له دون الشبع وانه لم يبق بل باع كلهم فعلى المشترى اتفاقا
لزال منه بقية منهم عندهما او غيرهم عنه فاعلمت عندهما البهيم فانفقت
دخلت عنده لهم وجد قبيل في دار مشتركة بين قوم لبعضهم اكثر
بانه كان نصفه لرجل مثلاً وعشرة لرجل وباقيها لآخر فصح على الرسول لا يستبر

الامانة والايضا

قدر الانبياء استواء صاحب القليل والكثير في الحفظ والتقصير وانما سمعت
 دار ولم يقبض حتى وجد فيها قاتل فعلى ابي الدية على عاقلة البائع وفي البيع
 اجبار فعلى عاقلة ذي اليد عند البيع وعند ما لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري
 وانه كان فعلى عاقلة من تصير له الدار سواء كان اجبارا للبائع والمشتري فانه يضمن
 اليد وصاحب المال وانه وجد القاتل في المالك القاتل والدية على مرقية ثم الزكاة
 والملاحين والمالك وضيقه فيه سواء وكذا العجلة وفي سجد محلة وشا عطا ابي
 المحلة اخذ من شرع الاظم كما سبأني على ايديها لانهم اخذوا النسيان بالقدبر
 فيه وفي سوق مملوك على المالك وفي غيره ابي عبد المملوك والشرع الاظم
 والسجن واجماع لا قسمة لانه معتقو بانفسهم تحمة القتل وذو التحقيق في حق
 القسمة والدية على بيت المال لانه العزم بالغنم اعلم ان الطريق ينقسم ابتداء
 الى قسمين احدهما طريق خاص وسهوا يختص بواحد واكثر ويكون له مدخل خاص
 كما ذكرناه بحث الزاينة المستطيلة والآخر طريق عام وهو لا يختص
 بواحد او اكثر ويكون له مدخل وخرج وتسمى هذا بالسبع ويكون ايضا قسما
 احدهما شارع المحلة وسهوا يكون المخرج منه اكثر بالاهل المحلة وقد يكون
 لغيرهم ايضا وهذا ما قاله البناء وفي سجد محلة على ايديها كالموجود
 في شارع المحلة والآخر الشارع الاظم وسهوا يكون مرور جميع الطوائف
 فيه على كسوة كالطريق الواسعة في الاسواق وخرج البلدان وهذا ما قاله
 في الهداية ومن وجد في اجماع والشرع الاظم فلا قسمة فيه بل يجب
 ان يعلم ان المقام حتى يرفع الشبهة ويضمحل الادعاء وفي قوم التقوا بسيف

لغة العرب

وقلوب عن قتل اي نرقوا فظهر في موضع اجتماعهم قتل على اهل المحلة لا يحفظ
 المحلة عن قتل ذلك وحب عليهم فاذا لم يعرف من يباشره جعل عليهم القوم
 والدية الا ان يدعى الولي على القوم او على بعض منهم فلم يكن على اهل المحلة
 شيء لانه هذه الدعوى تضمنت برائتهم عن قتلها ولا على القوم حتى يعموا
 البينة اذ يخرج الدعوى لا يثبت الحق لكن يستطاع الحق غير اهل المحلة لانه قوله
 حجة على نفسه وجد قتل في بترية لا عارة بغيرها ومنه القوم على سبب
 سماع الصوت او في غير كبره وهو بالبين احد ولا ملكه كالنوازل مثلا بجلد
 النهر الذي يستحق به الشفعة لا يختص اهلها به لقيام يدعي عليه في الشفعة
 والدية عليهم قول الوقاية او ما يبرره ليس على اهلها اطلاقا ولا محذور لانه اذا
 كان بهذه الحالة لا يخفى الموت من غيره فلا يوصف بالتقصير ولو كان القتل
 محسنا بالاصل فيلحق اقرب الغرمي من ذلك الموضع على التقدير المذكور
 للغرم ولو في ارض او دار موقوفين على ارباب معلومة فاعلمهم لا تخفى اهلها
 بالتدبير فيها ولو كانت موقوفة على مسجد فكل من سجد في اي مكانه كالوحد
 في المسجد وقدره ولو وجد من سجد في فلاة غير مملوكة في غنى اخيه في فلاة
 على ساكنها وفي خارجها ان كانوا اي ساكنوا خارجها قبائل فعلى قبيلة
 وجد القتل فيها ولو بين القبيلتين كان كما بين القرنيين وقدر بباية
 وان نزلوا اجلة مختلفين فعلى اهل العسكر كلام لانهم لما نزلوا اجلة
 صارت الامكنة كلها بمنزلة محلة واحدة منسوبة اليهم فوجب ما وجد
 في كل واحد من اجاباتهم ولو كانت الارض اليه نزل فيها العسكر مملوكة فعلى

المالك

المالكات اي الفم والدية بالاجماع لانهم سكان ولا يرحمون في المالكات
 في القوم والدية يخرج حتى يقتل اليه اهلها فيبقى ذراعا من ثيابها
 والدية على المحي خلافا لاي يوصف لانه اخرج اذا اتصل بالموت صار قتل
 ولهذا وجب القصاص بخلاف ما اذا لم يكن صاحب فراش رجل معبر صرح فيه
 من قتل لغيره اليه اهلها فمكث زمانا فمات لم يضمنه اهلها في قول ابي يوسف ومحمد
 وفي قياس قول ابي حنيفة يضمنه لانه يده بمنزلة المحلة فوجوده جري جريا
 في يده كوجوده فيها رجلا في بيت بلاتك وجد احدهما قتيلا ضمن الآخر
 دية عبد الله يوسف خلافا لمحمد فانه لا يضمنه عنده لاحتمال انه قتل نفسه
 ولا يي يوصف انه الظاهر ان الاذن لا يقتل نفسه وجد قتل في قرية امرأته
 كرا خلف عليها ونذري عامتها عند ابي حنيفة ومحمد وعبد الله يوسف القوم
 ايضا على العاقلة لانها على اهل الضرر والمرأة ليست منها فاشبهت
 بالعبية ولها ان القوم لنفس التهمة والتهمة من المرأة منقصة بطلانها
 اهل المحلة يقتل غيرهم يعني اذا ادعى الولي على غير اهل المحلة وسجد من اهل
 من اهلها لم يقتل عبد الله حنفية ولا يقتل لانهم يصدوانه بصير واخصما او قتل
 بدعوى الولي القتل على غيرهم فتقبل الشبهة كالوكيل بالخصومة اذا عزل
 قبل الخصومة وله ان يخاصم وبيان الحكم فالتامين للتقصير الصادر منهم فلا يقتل
 شهادتهم وان خرجوا بالخصومة كالوكيل اذا خرج من الوصاية ليدأ قتلها
 ثم شهدا وعلى واحد منهما اي بطلان شهادتهما على واحد منهما ليدأ اذ عي
 المولى القتل عليه بعينه لا بالخصومة فامتنع الكل على ما ذكره في قوله يذبحها

اي بقية الشفعة

اي في قرية وجد فيها امرأة فقط

مما ذكره في قتلها

كتاب المعاقلة جمع معقولة بنوع الميم وضم القاف بمعنى العقل اي الدية سميت
لأنها تقبل الدماء من غير تنكح ومنه العقل لا يمنع القربان المعاقلة هم الذين يتسم
عليهم دية القتل خطأ اهل الديوان من يهود منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين
من وقت القضاء وهم الجبلين الذي كبت أسامهم في الديوان هذا عند ما ولى
على العشرة لاروي ان النبي عزم عليهم ولا نسخ بعده ولا تفاصلة فالاقارب
اولي بها كالارث والتفقات ولنا قضية عمر رضي الله عنه لانه لما دونه الديوان الدواوين
جعل الدية على الديوان بمحض النجابة من غير نكح منهم فكان اجاعا وليس في ذلك
بنسخ بل تقدير ميثاق لانه العقل كان اهل البصرة وقد كانت بانواع كالولاء والخص
والعدة وسواء بقدر رجل من قبيلته وهو عهد عمر رضي الله عنه صار بالديوان
جعلها على اهلها ابتاعا للدين ولهذا قالوا لو كان الدم قوم يتناصرون بالخرق
فما قلتهم اهل الحرفة فما له والدية صلة كما قال النبي في لكتة ابي بانه اصول
اموالهم لاننا اخف وما تخلف العاقلة الا للتوضيف ^{التي تدرج} ثلث سنين مروي النبي
عليه السلام ومحمد بن النبي عزم عمر رضي الله عنه كذا ما يجب بال عالمي الدية
بينه يؤخذ في ثلاث سنين عندها ويجب حالاً على من في دية امثلة
انه شاء الله تعالى وان خرجت اي العطايا بالاكثرة منها اي ثلث سنين او اقل
منها يؤخذ منه اي الاكثر او الاقل وانما عطف على اهل الديوان اي العاقلة البعيدة
لمن ليس منكم اي انما اهل الديوان موقع عبادة الوفاة هكذا وجبة لمن ليس منهم
سواء من النسخ لانه الغيرة فيه ولا وجه لاجاعه البهة الصواب وانما لم يلبس منهم
يؤخذ من كل واحد اي كل واحد من احاد العاقلة في جميع ثلث سنين ثلثة درهم

يقال فلان عدو فلان من سكن فدار
قوم بعد منهم وان لم يكن لفرقة كالبليس
اللعين كان يشتغل بالعبادة فيما بينهم
حتى يعود منهم وان لم يكن من جنسهم حقيقة
وان كانوا يتناصرون بالحلف

او الدية

او اربعة قوط بحيث يؤخذ من كل واحد منهم في كل سنة درهم لبيك انما يؤخذ
في ثلث سنين ثلثة درهم مع ثلث اي ثلث درهم لبيك الماخوذ في ثلث
سنتين اربعة درهم وان لم يتبع لم يمت اليه اقرب الاحياء ^{نحو الاقرب}
فالاقرب كان في المعصيات واما الاباء والابناء فاختلف في دخولهم واليهال
كما هم لانه اجاب في ثلثه لآخرهم وفيه خلاف في العاقلة للمعقولة
لانه نصرتهم بغيره قوله عزم على القوم منهم ولم يلبس المولاة مولاة الذي عاقده
وحية اي قبيلة مولاة لانه العرب يتناصرون بهم فاشبهه بمو العاقلة ويحمل
العاقلة ما يجب على القتل الاصل في اجاب الدية بالخطا والعمد قوله عزم
لاولياء الضاربة فمواخذوه من الدية قال الجبلين ضربت امرأة بطن امرأته
فالتقت جنتا فزاعوا الامر اليه عليه السلام ولانه انما على مذور وكذا الجبارة
بالجبل لانه الالة للناديب القتل للنف اضرار لا يجوز اهدارها ولا وجه لبيك
القود عليه وضم العاقلة فكانوا مقصرون في ترك مراقبته فخصوا به
وقدر ارشش موشحة فصاعدا لانه فضل الشجاعة الوهاب الموشحة فصاعدا
الدية وهي على العاقلة لا التي تحمل العاقلة ما يجب بصلح او اقرار لم يعدهم العاقلة
او عمد سقط قوده بشبهة او قبيلة ابنه عمدا ولا جناية عمدا او عمد ومادون ارس
موشحة لاروي انه عليه السلام قال لا يعقل العواقل عمدا ولا عبدا او صلي ولا اصرافا
ولا مادون ارشش الموشحة ولانه التحمل للقتل عن الاستيصال في العليل والتقدير
الفاصل عوف بالسمع وما نقص عنه لا يتحمل العاقلة بل الجبلين ولو صدق العاقلة
اجابني لانه الدية لانا ثبتت بتصادقهم والامتناع لانه لقتلهم ولهم ولاية

انما يؤخذ من كل واحد
في ثلث سنين
نحو الاقرب
على العاقلة

ولا استيصال

على انفسهم شئ عظيم ومن ليس له ديوان ولا حق فاقلة بيت المال في طاعة الدولة
وعليه الفتوى كذا في المحلة وقال عصام روي محمد بن يوسف بن جعفر انه يجب
في مال الجاني ولا يجب في بيت المال لا جوار ولا في اخلاصة ولا عاقلة ^{للمخرج} ولا
لو كان الرجل في الجحيم من الشمس لانه يخلو فيه انة الائمة خلتوا فيه قال في عاقلة لا يهل
الجحيم وهو اختيار الفقيه بن جعفر قال وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين
المرغيناني **حاشا** لا يخفى مناسبه لكتاب اجناس ونوابها وهو
مذكور في ماله قصدا تدبر هذه لتعاد عليه لانه فيه اجابة مالهية وللحال حرمة
كالنفس واعانة مولاه واختلاف في الضال قيل اخذه افضل اجابة له لاحتمال
الضياع وقيل تركه افضل لانه لا يخرج مكانه فيلقاه مولاه وانه عرف الواجب
مولاه فالاول انه يوصل اليه فيباني اى الاخذ به اى بالابق الى الكفاية فيجيبه
له ولانه لا يؤمن من الابان ثانيا ولهذا لا يجره انة كان له منفعة وينفق عليهم
في سبب المال ويجعلها دنيا على ماله فباخره اذا جاء او من ثمنه اذا باع فيجره
الى محي مولاه فاذا جاء وافام البينة انه له قيل على القضي وقيل على من يصبه
القضي لحظ الاوابن ونحو ما يخلصه اى القضي او يصبه المولى بانه ما خرج به ملكه
برجوعه من الرجوع فيدفعه اليه قبل يدفعه باليمين لزيادة الاحتياط وقيل لا لكونه
الرفع بعد الاثبات وانه لم يبرأ عطف على افام البينة واعتراف العبد انه عند
او وصف المولى علامته وحليته وقعة القضي اليه باليمين وانه انكر المولى
اباقه مخافة اخذ الجمل منه بخلف بانه ما ابق ويضع اليه فانه طال مجبته
ابرجي المولى بانه القضي وانه علم مكانه لئلا يتضرر المولى بكثرة النفقة

ولا يجلس الضال لانه لا يستحق
التعزير ولا يابق وان كان له منفعة
آجرو وانفق عليه من اجرة

عنه

مطلوب القول

ثمنه وانفق عليه اى الابن منه اى المنة ورضع البنت اى المولى اى اشتبه
انه له بالبينة او بين اهل بيته والعلامة وليست اى للمولى فتشبه اى من رجع
رأه بغيره بامر الشرع حكمه لا ينقض وانه زعم المولى انه كان كاتبة او دبره لم يصدق
على نفسه المبيع كذا في فتاوى المستوفى ولو علمه اى لا و الاوابن الى مولاه
سواء كان الاوابن عبدا محجورا او ما ذونا او دبرا او ام ولد لانهم مملوكون يحصل
اجابة المالبة من هذا الوجه بخلاف المكاتب لانه احق بمكاتبه لانه غير مملوك بدارا كما
سبأته منه مدة سفر او اكثر متعلق بالموصل اربعون درهما وانه لم يبدل اى
وانه كان قيمته اقل منه اى شهدته اخذه للرد وانه لم يشهد فله كما سبأته
ولو وصله قبل منقضاء اى مدة السفر بقية اى يجب لانه الوضوء يوزع على الموض
ضرورة التعاقب ومن الاخيرين اى المدة و ام الولد اذا مات المولى قبل
البينة فلا جعل له لانه ام الولد تعين بموته فيكون حرة ولا جعل له احر وكذا المذبح
انه خرج من الثلث وانه لم يخرج فله كذا عندها لانه حر مديون اذا اعاق
لا يخرج عندها عن مديونية مكاتب ولا جعل له المكاتب كما سبأه ماء الله
اى اخذ الاوابن بانه اخذه ليرد ماله مولاه وابق منه لم يضمن لانه امانة عنه
ولم يصد والا اى لم يشهد صحت لانه غاصب ولا يرضى من الوجهين اما
في الاول فلانه لم يرد المولى واما الثاني فلانه يترك شيئا وصار صا
هذا عندها واما عنديك ليرف فلا يضمن ويصح اجعل اذا رده لانه اشأ
عنده ليس شرط فيه ولا في القطة لا جعل له المكاتب لانه ليس بمملوك بدارا
وعلى الممنوع جعل الرهن لانه وجوب اجعل للمراد باصا ماله العبد وماله

خبر لقول الآتي اربعون درهما

وتنفذ هذه الوفاة ثم تنزوت ان شئت وميت عطف على من في حق
غيره فلا يرث في غيره ولا يترى ما اوصى له اذا مات الموصي بل يوقف فسطحه من مال
مورثه وموصيه الى موت اقرانه في بلد اخلاف من تقدير مئة حيوة فقط
 الرواية ما ذكرها فان ما يقع الحاجة الى معرفة حظيرة في الشرع الرجوع الى المتك
 كقيم المتكافؤ وهو مثل النسيء وبقيته بعد كل اقرانه نادر وبناء الاحكام
 الشرعية على الظاهر الغالب واعتبر اقرانه في بلد له التخصيص حال الاقران
 في كل البلد ان يخرج عن الامكان وقال الربيعي المختار انه يجوز ان يراى الامام
 لانه يختلف باختلاف البداو فكلما غلبت الظن بختلاف باختلاف الاشغال
 فان المالك العظيم اذا انقطع خبره يغلب على الظن في اقرانه مئة سنة مات
 لا سيما في دخل مملكة ولم يكن سبب اختلاف الناس في مدته الا اختلاف
 آرائهم فيه فلا معنى لتقدير المدة له فانه فله فبذلك اي قبل موت اقرانه حيا فله
 ذلك الوفاة الموقوف وبعد اي بعد موت اقرانه بحكم مئة سنة في مال له يوم
 تمت المدة الطرف متعلق بماله اي بحكم مئة سنة في مال له الذي في يده وتحت
 تصرفه حقيقة وكلما يوم تمام المدة فتتبدل حصة لانه كانت الآن مات للموت كانت
 بعينه اربعة اشهر وعشر ماله بين من يرثه الا ان ولا يرثه وارث مات
 قبل المدة وفي مال غيره عطف على ماله اي بحكم مئة سنة في حق مال غيره من حين موته
 حتى لا يكون بعد ذلك اي من مال كمال الغير لانه كانت ميت والميت لا يملك
 مالا فبذلك ما وقف له اليه من يرث مورثه عند موته لا يترى في هذا المال
 الموقوف الى الابد وذلك تغير في الاصول انما الصحابي وهو ما مر
 لا تغز

على المتكافؤ

وقسم

احوال

احوال حجة واقعة لا مثبته فالمفقود قبل المدة حتى فلا يرث الوارث الذي كان
 حيا وقت فقده ومات قبل الحكم بموته لانه الظاهر انه كان حيا فبذلك حجة لرفع
 انه يرثه الغير وفي مال غيره ميت لانه الظاهر لا يصلح للحي لا يجاب اقرانه فيرد
 ما وقف للمفقود اليه من يرث مورثه يوم موته ليس للقاضي ان يبيع امة العبد
 والمجنون وعبد حرا وله ان يكاتبها ويبيعها كذا في الفصول العبادية **كتاب**
اللعن وهو لنة ما يلفظ اي يرفع من الارض فيقول لعنة من غلبت
 المكنته باعبار ماله لانه يلفظ وشرعا مولود طرحة اهل خوخة فيقول له او فرأ
 نية التهمة قد بقتة انه لم يخف هلاكه بانه يوجد في الامصار لانه فيه اظهار
 الشفقة على الاطفال وهو من افضل الاعمال ووجب انه اخيف هلاكه
 بانه وجد في منازرة وكحو ما في المالك كمن راي اعلى يقع في البر ونحوه
 يجب عليه حفظه عن الوقوع وهو فرض كفاية لحصول المفقود ببعض وهو حر
 الابدية رقة لانه الاصل في بني آدم احرية كقولهم اولاد آدم وحواء لانه الاصل في دار
 السلام ايضا احرية نعم انه حر في جميع الاحكام حتى انه قاذفه بحدة لا قاذف
 امة لوجود ولد منها لا يعرف له اب لغفنة وجنابته في بيت المال وانه
 له لانه الغرم بالغنم اتفاق الملقط عليه بشرع لا يكون دنيا عليه اي اللقطة
 وانه امره اي الملقط القاضي به اي بالاتفاق في الاصح الا انه يقول على
 انه يكون دنيا عليه فيكون دنيا على اللقطة يرجع به الملقط عليه لانه
 ولاية عليه وانما قال في الاصح لانه مجرد امر القاضي بالاتفاق عليه كمن في
 الاذا حرة بما ذكر لانه مطلق فيكون للحيث والترغيب فلا يرجع عليه لانه

انما حكمه نفي لانه
 في غير ما اوصى له اذا مات الموصي بل يوقف فسطحه من مال

انما الحكم

انما الحكم

على اللقطة فيما ذكره الطحاوي كما اذا
 قضى دنيا على شخص بامر فانه يرجع

فانه ادعى الملتقط الاتفاق كما ذكر اي بقول الله تعالى يكون دنيا عليه فكنية اي
 اللقب الملتقط لا يرجع الابنية اليه الملتقط انه ينفق عليه وال الله اي اخذ منه
 فانه اي الله لا يقبله اي اللقب الابنية عليه كونه لقباً لانه تم الاحتمال
 ان يكون ولده او بعض من يريه نفقة واحتمال بهذه الجملة ليدفع النفقة نفس
 واذا قاما قبلها الله بلا خصم حاضر وبعد ما اي بعد البنية ^{الاولى} في قبوله
 ان علم عجزه ابرح الملتقط فان بعده ابر بعد ما قبله انه وضعه الله عند طلبه
 الاول من الله في خبر بين الدفع وعدمه لا يؤخذ في كونه لسببه في الله وان دفعه
 اي اخذ منه لغيره ليس له الاخذ منه لا سقاً حقه ونسبه بين من ادعاه
 ولو كان المدعي رجلين فيكون ولداً لهما كما في اجارة المشتركة او ثبت من نصف
 منها ارجلهم المدعين علامة به فانه يكون ولداً للواصف دون الآخر او اذا
 زوج عطف على رجلين اي ولو كان المدعي امرأة ذات زوج عطف على رجلين
 اي ولو كان المدعي امرأة ذات زوج فانه يكون ولداً لهما انه صدقها اي زوجها
 او برهنت على انه ولداً او كان المدعي امرأتين فبرهنت كل عليانه ولداً
 فانه يكون ولداً لهما او عبداً اي لو كان المدعي عبداً ثبت نسبه منه فيكون حراً لا لهما
 في دار الاسلام لحرية او ذمياً ثبت نسبه فيكون مسلماً ان لم يكن في مصرهم اي مقر
 الذميين بل في مصر مصر المسلمين او غربة في قراهم او موضع فيه كانوا
 او ذمياً لانه فيه اي مقر الذميين بانه وجد في غربة في قراهم او موضع اهل الذمة
 او سبيته او كنيته ما شهد عليه من المال او على دابة يهود عليها اي اللقب
 اعتبار الظاهر صرفه اي الملتقط ذلك المال اليه اي اللقب بامر الله لانه مال

بخلاف الوصي اذا انفق على
 الصغير حيث يصدق في
 الاتفاق المتعارف ولا يحتاج
 الى بيينة

ضامه

ضامه وتلفه ولا به صرف مثله اليه وقيل بدونه لانه للقبط ظاهر اوله ولا
 الاتفاق عليه الملتقط قبض منه ابراً وحب للقبط لانه نفع محض وتلفه
 ذكروه في كتابه في حرفة لانه فيه ما يورثه وحفظ حاله لا انكاحه
 لانقار سبب الولاية في القرابة والملك والحكومة ولا تصرف ماله كالام فان
 ولاية القرف ليشتمل المال وهو يحصل بالراي وهو يحصل بالراي الكامل الشفقة
 الوافرة والوجود في كل منهما احدهما ولا اجارته لانه لا يمكن ان يترك
 منافع فاشبهه العلم بخلاف الام فانها تنكح كما ذكره كتاب الكراهية في البيع
 اختار انما قبيل يجوز اجارته لانه يرجع الى ذميه والاول رواية ابراهيم الصغير
 ولانه كجنته فان فعل ذلك به من كان في الجانية **كل الملتقط** ربي ام
 اللقب في المني لكن غلب استعمال اللقب في الادنى واللقب في غيره نذب
 رفها ليصاحبها لانه انه تزاها ربما يصير اليها بدخائنه فيمكنها عنه ما لم ينضج
 ماله فكانه رفها وسبيله اليه البصا الحق المسخى ولهذا قالوا يجب ان يفت
 الضلع كما في فاء شهادته بانه اخذه لبره على صاحبها وعرف في مكانه
 وجدت فيه وفي الجمل مع بانه نيا ويرى وجدت لقطه لا ادري مالها فليكن
 مالها وليصونها لا ردوا عليه اليه علم انه صاحبها لا يعلمها او انما نفق
 انه بعيت بعد هذا كالا طعمة المعقة للاكل وبعض الثمار كانت امانة عنده
 حن اذ امكن بل انعم لم يضمن قلث او كثرث واخذت منه محل او الحرم وعنده
 يجب تعريف لقطه احرم اليه كج صاحبها فيستغفر ابر الرفع يا ابر للقطه الصغير
 ولا تصدق يا علي فغير ولو على صلة منه الاباء والامهات الفقراء ومروعه

كنا الملتقط

والفقر فانما هو صفة
الفاقر لا صفة
الغني

من الاولاد واولادهم الفقراء كانت قائمة والاصح صاحبها الاخذ او الفقير
بما يرجع بينهما يعني المخرج الاخذ لا يرجع على الفقير وان خرج الفقير لا يرجع وان
لم يشهد عطف على قوله فان شهد فانه اخر اى الملتقط باخذها لنفسه
ضمنه وفاقا فانه ملك في يده لانه متعدد وان تصادقا اى الملتقط والمصاحب
على اخذها لصاحبها لم يضمنه وفاقا لانه تصادقا فاما حجة في حقها وصار لبيته كالبيته
وانه اخذها بانه قال الملتقط اخذها لك وقال صاحب اخذها لك
ضمنه عبد الله بن حنيفة ومحمد بن الحسن بن يوسف بل القول ليس في اخذه للرد
وانه لم يجد من يشهد او وجد لكنه تركه خوفا من اخذ المطالم اياها قالوا
لم يضمنه ذكره الربيعي لانه البهية في الاحكام المذكورة وما اتفق الملتقط
عليها اذ البهية بلا اذن الكاشف تبرع وبه اى اذنه دين على صاحبها فاذا
حضر باخذه منه الملتقط بحكم الكاشف واجرا لغيره فانه لا يقع اى ينفع به
بالاجارة كالزوس والبغل والحمار والثور وانفق عليه منته بيمين او لئنه
بقدر ما يقع عنه انه المالك لو كان جبا خسر لانه فيه ابقاء الويل على ملكه
بقا الزام الدين عليه قال في الهداية والكافي في هذا المقام وكذلك يفعل بالان
ولم اجده في غيرهما بل وجدت في المحيط والبدائع والتمهات خلافا حيث قالوا لا يجوز
اجارة الابن لاحتمال انه بائن ولهذا تركته وما لا يقع له فيه البهائم كانت
وتحوي اذنه الكاشف بالاتفاق عليها وسرط الرجوع على صاحبها كما قرأه الناس
انه كان الاتفاق هو الاصلح والاخر ابتداء في بيعها وحفظها لانه النفقة
الدارم حسن صلة والمنفق بسببها اى منع البهية من صاحبها لا ينفقها

الملتقط

لان

لانه بقاها الى الاكابر بنفقة فصار كانه استفاد الملك منه فانه ملكك
بجانب سقطت لانه في معنى الرهن فيه ملكك باجته به وجعله اولا لتعلق به
وانما باخذ حكم الرهن عند اختياره بين مدعيها علامتها محل الوقع لقوله
عليه السلام فان جاز صاحبها وعرف غنا فقربا وعدوفا فادفعها وهذا
الامر الملاحة لانه وجوب الوقع انما هو بالبيته عملا بما يشهد به وهو قوله
البيته للمدعي واليمين على من انكر ولا يجب بلا حجة لا ذكرنا وعلمت فيجب
ببيان العلامة رجلان بالبادية يتلوا في بيعة بيع متاعه وماله وحمل منه
اهله كذا في الفصول العمانية خطب وجد في الماء انه كان له قيمته فلقطه برأى
فيه خيرا والاعمال اليه اخذ كناية المباهلة **قال** لا يضمنه
فانه وقف الذر مصدره الوقف متعدد معناه ما ذكره وقف الذر مصدره
الوقوف لازم وشرا حبل العين على ملك الواقف والنفذ في بالمنافع
بمنزلة العارية خلافا لهما فانه عندهما جبال العين على حكم ملكه فيزول
ملك الواقف عنه الى الله تعالى عليه وجه يعود نفعه الى العبد فيلزم ولا يباع ولا يوهب
ولا يورث لانه امر عرضي عنه قال يارسل الله انه استفدت مالا وهو
اقا تصدق عند نفيس افا تصدق به فقال نعم تصدق باصلها لا يباع ولا يوهب ولا يورث
وكس ينفق ثمره فقد نفق عليه انه لازم ولله قوله عدم السلام لا جبر غير ارض
انه كمال الجبال مجبش بعد موت المالك غير متمية بين ورثة فانه قال بانه
لا يبقى غير ملكه بل يورثه القول لا جبر غير ارض الله تعالى وقيل الغنير على قولها كذا
في الكافي وقرع على قوله والنفذ بالمنافع بقوله فلم يورث في رواية ينفذ او ضمنه

مخارجه

الاصولية

الوقف

مطلوب
علامتها

مطلوب
الوقف

الوقف

اد اصدق نفي

الوقف
فمنه بالحيث

2646

۲۹

[illegible]

والوجه؛

لا يفيد خروجه $\frac{1}{2}$

مطالع وقف

مطالع وقف، مباح

يعني بالترك نوبته استعمال
ملك ٣٢

ذكر المسجد لان ذكره اولاً في بقائه
موجبات لزوم ذكره ههنا
لخالفه احكام سائر الاوقاف

هذا كله على قول محمد اما على قول ابي يوسف يجوز الوقف كلها لانه الوقف عند يجوز
غير مقبوض وغير مقبوض وبعض مشايخ رمانا افترى القول بكونه وقف وبه
واذا ائتم الوقف وتم الوقف لا يملك اي لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك
اي لا يقبل التملك لغيره بالسبع ونحوه لاستحالة تملكه اخرج عن ملكه
ولا يوار ولا يورثه كافتقارها للملك ولا يقسم الا عيدها اذا كانت
القسمة بين الواقف والمالك اي اذا قضى قاض يجوز وقف المباح
ونفذ خضاؤه وصار متفقاً عليه سائر المختلفات فانه طلب بعضهم
القسمة فعنده القسمة وتباينون وعندهما يفرغ اجمعوا العمل لو كان قوفاً
على الارباب ما رادوا القسمة لا يقسم لانه المحبط وهو معنى قوله لا الموقوف
عليه ثم لانه القسمة تمينر واقرار ولا يسع ولا يملك فيجوز ولما كانت
سبع معنى كشمالاً على الافراز والمبادلة وجهة المبادلة راجحة عن غير
المشليات ازال ابو يوسف المسجد عن ملك الواقف بقوله جعلته سجداً
لانه التسليم شرط عنده لانه سقلاً كالاعناق وشرطاً للصلاة كما
مراعاة عدم اشتراط التسليم المملوك عند محمد ومنع الشيوع عند ابي يوسف
وخروجه عن ملك الواقف عند ابو جعفر انه لم يحكم به الحاكم وانه جعل تحت سر دابة
وهو معرب سر دابة وهو بيت يتخذ تحت الارض لتبريد كصاله جاز كما
في بيت المقدس وجعل لغيره او جعل فوقه اي فوق المسجد بيتاً وجعل
بالسجد الا الطريق وعزله عن ملكه فلا اي لا يكون سجداً له بغيره وبورث عنه
اذا مات لا يورثه بغيره ولم يخلص منها لبقاء حق العبد متعلقاً بملكه

او بآله

او بآله فلا يثبت احكامه وغيره بكونه وقف لانه يجوز الوجهين حين قدم تقدير
ضرورة ضبط المنازل وغيره لانه حين دخل الرعي اجاز ذلك كله للضرورة
كما لو جعل وسط دائرة سجداً واذن للصلاة فيه حيث لا يكون سجداً
ولم يبيعه وبورث عنه لانه ملكه محبط بجوانبه فكان له حق المنع ولا يكون
لاحد فيه من المنع قال الله تعالى ومن ظلم من منع رجلاً ان يذبح ذبيحته باسمه
ولو ضرب ما حوله واستغنى عنه بقي مسجداً عند ابي حنيفة وابي يوسف
ولا يعود الى ملكه بانيه انه كان سجداً الى ملكه وارثه انه كان متباً وعاد
الى الملك عند محمد لانه عتبه لغيره متعينة فاذا انقضت عماد الى ملكه كالمحصن
شيخ اذا بنى بالهدى ثم زال الاحصار وادرك الحج كان له ان يضع بجديته
ما شاء ولما اناه العربة التي قصد ما لم تنزل بخراب ما حوله اذ انزل من المصل
سواء فيصلي فيه المأفون والمارة ويهدي الاحصار لم ينزل عليه
قبل الذبح ومثله حصير مسجد وحشيشه اذا استغنى عنها حيث لا
في الملك عندها خلافاً للحد والرباط والبرء اذا لم ينفع بها فانها
ايضاً على هذا الخلاف فيصرف وقف المسجد والرباط والبرء والافراز
مسجداً ورباطاً او بئر آنية تنوع على قولها اذا اتحد الواقف والجهة
بانه يني رجلين وحين لمصالح كل منها وفقاً وقيل رسوم بعض الموقوف
عليه بانه انتقض رسوم امام احد مسجدين او مؤونة مثلاً بسبب
كونه وقفه خراباً جاز للحاكم ان يعرف من فاضل الوقف الاخر آنية لانها
ركن واحد وانه اختلفا احدتها بانه يني مسجدين او جلا ومدة وقفاً

رجلاً
مسجداً

لها اذ فاقا فلا اى يجوز للحاكم ان يعرف من فضل وقف احد هلال الاخر كذا في الزاوية
 وقف منسقة على الفقراء وسما الى المتكلم ثم قال لو مبدع عظم غلظنا فلانا كذا فلا
 كذا اقل ما رأيت من الصواب فعمله لم يخلل كانه الوقف لم يسجل خراج غير ملكه
 ولا يقدر ومبديه على التعريف فانه اذا كان شرط في الوقف قبل تسجيل
انه يعرف اى الوافف غلظنا الى غلظنا كذا في الخاتمة جاز جعل
 شىء الطريق سجداً وعلمه كذا في الكتاب الكرامية من انما
 وفي الفصل العاشر في العمانية وجاز ايضا جعل الطريق سجداً الا ان
 اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرور في مسجد كذا في العمادية وجاز ايضا
 اخذ ارض بجانب المسجد اذا ضاق على الناس بالقبعة كذا في المجمع الفقاهي
 وجاز ايضا جعل الواقف الولاية لنفسه لانه المتولى يستفيد الولاية
 منه فيكون له ولاية ضرورة لكنه بعد ذلك ان كان غير مؤمن على الوقف
 فلقاضى ان ينزعه من يده نظر الفقهاء وكذا لو شرط ان لا يخرج من سلفه
 او قاض من يده ولو على غيره لانه شرط مخالف لحكم الشرط وازا اوقف
 جعل غلة الوقف لنفسه كعني اذا وقف وشرط الكل والبعض
 لنفسه دام حيا ولده للفقراء وبطل الوقف عند محمد وبطل الوقف
 معنى القرية بازالة الملك الى الله تعالى وقال ابو يوسف يصح اعتبار الكفاية
 بالانها فانه يجوز على جهة ينقطع فيعود الى ملك المالك وشيخ
 ربلغ اخذوا يقول ابو يوسف وعليه الفتوى من غيبا للنفس في الوقف
 كذا في الخاتمة وغيرها وازا ايضا شرط الواقف ان يستبد له او يهبه

والشأن

مطلوب

ويشتري بتمنه ارضا لفرى اذا شاء فاذا فعل صارت الثانية كالاولى
 في شرائها بلا ذكر ما ثم لا يستبدلها بثالثة واما بدون الشرط فلا يملكه
 اى الاستبدال الا انما كذا في الخاتمة ثم وقف الفقهاء بغيره والكرية
 وهم عبيده وسائر الات احرارة تنفع للفقراء لا المنقول لانه لا يتأبد
 وعن محمد صحته في المتعارف وقضية كالتقسيم والمير والقدوم والمنشأ
 والحيثية وشبابا والقدوم والمراد اذ اوقف على اهل مسجد لقراءة القرآن
 ان كانوا يحضون جاز وان وقف على المسجد جاز ولغيره فيه ولا يكون
 مقصورا عليه واما وقف الكتب وكان محمد بن سلمة لا يجزى ونصير
 بجنى كجزة ووقف كنية والفقهاء ابو جعفر بجزة وبه نأخذ كذا في الخاتمة
سئل عن الانصارى وكان في اصحابهم من وقف الدراهم او الطعام او
 ما يكال او ما يؤذن يجوز ذلك قال نعم قبل وكيف قال يدفع الدراهم
 مضاربة ثم يتصدق بفضله في الوجه الذي وقف عليه ما يكال ويؤذن
 ببيع فيه ثم مضاربة او بضاعة كالدراهم فعلى هذا المكنة محظرة
 كذا في الخلاصة بنى على ارضه فوقه اى البناء بدونها اى الارض لم يجز لانه
 الاصل منه الفقار لانه مما يتأبد والحق به ما يتبعه وما ورد فيه الا انما رماه
 وفيه التعامل فيبقى البناء على اصل العيانش وقيل جاز في الكفاية ولو وقف
 البناء قصد الم يجوز في الصحيح وفي القاعدة عن ابن حنيفة رضي الله عنه انه
 اجاز وقف المقبرة والطريق كما اجاز المسجد وكذا القنطرة وتجوز
 رجل للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثا كورثة ثم قال

وقف زراعي

وقف القرية والعراق

وهذا المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل وذكر في الاصل
 انه وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز وبني على ارض موقوفه لجهة
 فوقفه اي البناء لها اي لتلك الجهة جاز بالاجماع لا تخاد اجمته ولو وقفه
 لغيرها اختلف فيه قيل يجوز وقيل لم يجوز ثم الوقف اذا اخرج الى العمارة
 تجب عمارته سواء بشرط الواقف العمارة او لا فانها ان لم يكن مشروطة
 نقضاً فهي مشروطة اقتضاءً ولان مقصود الواقف اذ اراد الغلة متبلاً
 على المصارف وهذا انما يحصل باصلاحها وعمارها فيثبت شرط العمارة
 اقتضاءً والثابت به كالثابت نقضاً على الموقوف عليه مسلك يجب
 اي يجب عليه عمارته بالانفس ولا يؤخذ من الغلة شيء لو كان معيناً بان
 وقف داراً على سكنه او لادته مثلاً لانه المستفاد به والغرم بالغنم ولهذا
 يكون نفقة العبد الموصى بخدمته على الموصي بها والاعمال اي دانه لم يكن متبلاً
 ببداء بها اي بالعمارة من غلته اي غلة الوقف لانه الموقوف اذا كان
 غير معين لم يكن مطالباً بنسبها لكثرته وغلة الوقف اقرب اموالهم فيجب
 منها ولم يرد في الصحاح يعني ما يجب العماره عليه بعد ما يتقضى على الصفة
 اليه وقفه المالك عليها دانه خرب بني على تلك الصفة لانه بصفته
 صالحته مستحقة الصرف الى الموقوف عليه فاما الزيادة فلا والغلة
 مستحقة له فلا يجوز صرف غلته مستحقة له الى جهة غير مستحقة الاصله
 ولو لم يكن اي الميعين غير عماره الوقف او عجز عنها عمره احكامه بانه لغيره وعمره
 باجرة فردة اليه الموقوف عليه ولا يجبر اربابها عليها العماره لا فيها

الوقف

انما ف باله ولا يجبر الا ان عليه كما لا يجبر صاحب البذر في المزارعة ولا يكون
 اباؤن رضا بطلان حقه لانه في خبر التزود لا ختمال ان يمتنع لرضاه به ويمنع
 حذر انما اختلف ماله فلا يبطل بانك ولا يجوز اجارة من له السكن اذ لا وانه
 له عليها لانه غير مالك ولا ياب عنه بل يوجبه المالك او الفاعل وحرفه يوقفه
 او ثمنه اليها اي العمارة انه احتياج الوقف اليها يعني انه نقض الوقف افسح
 لانه يصرف الى عمارته صرف اليها والا يبيعه احكامه ويصرف ثمنه اليها
 صرفاً للبدل الى مصرف المبدول وان لم يخرج حفظه للحاجة ولم يقسم
 بين مصارفه لانه جزء من العاين وضمهم في الانتفاع بمنافعه دون العاين
 لانه حق الله اوصى الواقف فلا يصير اليهم ما ليس حق الله الواقف اذا
 افتقر واحتياج الى الموقوف يرفع الى الفاعل لبيخه انه لم يكن متبلاً كذا
 في اخلاصه وسخه لو كان لوارث الواقف كان حكماً بطلان الوقف
 والا فلا قال مجمع الفتاوى انما اذا اطلق بيع وقف غير متبلاً اطلق
 لوارث الواقف كان ذلك منه حكماً بطلان الوقف ويجوز بيعه وان اطلق
 لغير وارثه لانه الوقف اذا بطل عاد اليه ملك واث واقف من بيع غير
 المتبلاً لا يجوز له ان يوقف صحيح وبانه لغيره من يديه ووارثه ينفذ خلافة اي انه لم يقفه
 ولم يخرج من يده جاز اي الوقف وليس له ان يوارثه انه ياخذ ولا يبيع
 دعواه في القضاء كذا في الحاشية الوقف في مرض الموت الموت كالموت فيه
 فيعتبر من الثلث وبشرط فيه ما بشرط فيها من القبض والا فانه لا يخرج
 من الثلث او اجازة الوارث نفذ في الكل والا بطلان الرايد على الثلث

يعني ببناء قلان اسكى انجلر وحقه وسائى

وانه اجاز البعض في بعض ما جاز بعد ما اجاز وبطل في الباقي الا انه يظهر لحيث
 مال غيره فنفسه الكل كذا في الحائنة الوقف اما للفقراء وهو ظاهر او لا غنى
 ثم الفقراء كالوقف على اولاد الاغنياء وبعد انقضاءهم على الفقراء او يستوي
 منه الغنيان اي الفقراء والاعنياء كالرباط والاحكام والمقابر والموسى
 والسقايات والقنابر نحو ذلك **فصل** يتبع شرط الواقف ايامه
 حتى اذا شرط ان لا يجر اكثر من سنة والناس لا يربحون في شتجاره سنة
 وكما اجازها اكثر من سنة او في الوقف وانفع للفقراء فليس للفقراء ان يجر
 شرطه ويخرج اكثر من سنة بل يرفع الامر الى القاضي فيخرج به ما يراه من سنة
 لانه لا ولاية للنظر للفقراء والغائب والميت وان لم يشترط الواقف
 فليس في ان يجر اكثر من سنة بلا اذن القاضي كذا في الحائنة فلو اهل الوقف
 مذبحا اير لم يتبعها قيل بل ياتي اي يبقى على اطلاقها ولا يقيد بمدة فليقيم اي يجر
 كيف شاء جريا على سنين الواقف وقيل يقيد بسنة سواء كان الا
 دارا او ارضا لزيادة احتياط في امر الوقف وبها اي بالسنة يفتى في الدار
 لانه المدة اذا طالت يؤدي الى ابطال الوقف فانه من اياه ينصرف فيه
 تصرف المالك على طول الزمان يزرعه ما كان وثبت سنين في الارض
 يعني ان الارض ان كانت مما يزرع في كل سنة لا يجر ما اكثر من سنة
 وان كانت مما يزرع في كل سنتين مرقا او في كل ثلاث سنين مرة كان
 له ان يجر ما مدة تبين فيها المتجر من الزراعة وبالمثل يجر ما قبل يجر
 المثل دفعا للضرر عن الوقف رخص اجرة بسبب سببها ليعب العقد على مدار

اجرا لمدته

لا ينفذ

فصل

لا ينفذ العقد للزوم الضرر من الوقف رخص اجرة بسبب سببها ليعب العقد
 على مداره ولو زاد اي لجره على كبر مثله قيل يقيد به اي باجر مثله ثانيا لانه
 من الزمان واما الماضي فله حصة من الاجر الاول وقيل لا اي لا يعقد به ثانيا
 كزيادة واحد لعنتان في الذخيرة اذا استجاره وقف ثلاث سنين
 باجرة معلومة هي لجر المثل حتى يجره الاجارة فخصت لجره لا ينفذ
 الاجارة واذا ازداد لجر مثله بعد مضي مدة شرطه رواية فتاوى سمع قديين
 لا ينفذ العقد على رواية شيخ الطحاوي ينفذ ويجوز العقد بالوقف الغني
 المستمسك بزيادة الاجرة معتبرا اذا زادت عند الكل حتى لو زاد واحد لعنتان
 لا ينفذ وعلى رواية الشيخ لو زادت الاجرة فرضي المستاجر الاول لزيادة
 كانه هو اولى به غيره ولا يجره الموقوف عليه كالام والمدرس والاولاد ونحوهم
 لعدم تصرفهم في عينة الا بتولية اي بانه يجعله الواقف متوليا فيكون الحق تصرف
 فيه متى لجره بدون لجر المثل لزمه انما كذا اي لجر منزل صغيره بدونه اي بدونه
 لجر المثل يعني لزمه ايضا انما كذا اي لجر منزل صغيره بدونه اي بدونه
 لا ينفذ **فصل** اجارة الوقف بموت المورث لاء العقد لغيره كالوكيل والاب
 والوقف لا يعاد ولا يبرهن رعاية الحق الموقوف عليه لانه فيها ابطال حقه
 فلو سكن المزين فيه عليه الاجرة ويغني بالضمان باملاك منافعة يعني اذا
 سكن رجل دار الوقف او اسكنه المثل بلا لجر قيل لا شيء على المثل
 وعامة المتأخرين على ان عليه لجر المثل وعليه الفتوى وكذا منافع مال التيمم
 كذا في العاديه وغصب عقار يفتى انه الفتوى في غصب العقار والدور

طحاوي في الاجارة

مطلوب

بالفهمان نظر الوقف وقضى عليه القيمة بوقد منه القيمة فبشترى باضيعة
 لغري فبكونه على سبيل الوقف لانه هذه بدل الاول كذا في الاسترشاد وتقبل
 فيه اي الوقف الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالنسبة والشهادة
 بالشهادة لا يثبت اصله وانما صرحوا به اي شهدوا بالتسليم وقالوا عند
 تشهد بالتسليم مع تقبل خلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بالتسليم كما نسب
 فانهم اذا صرحوا بانهم شهدوا بالتسليم لا يقبل لانه الوقف هو الله كما
 وفي تجوز القول بتصح التسليم مع حفظ الاوقاف القديمة على الاستدراك
 وغيره كذلك لا يثبت شرطه في الواقع فان الشهادة على اصل الوقف
 بالشهادة يجوز على اجواب المختار وان كان الوقف على قوم باعياهم
 واملا على الشرايط فلا هو المختار كذا في العمدية وتبيان المصير في الاول
 من الاصل يعني اذا شهدوا ان هذه الضيعة وقف على كذا يقبل فيه
 الشهادة بالتسليم مع قبوله بنى في عروة الوقف وهو اي البناء يكون
 للوقف فيصرف غلته الى مصارف الوقف انه بناء من مال الوقف او مال
 نفسه ونواه للوقف ولم ينوشنا وان بنى لنفسه او لشدة عليه كان له
 اي للمول نفسه والا جنتي اذا بنى ولم ينوشنا فله ذلك وان
 نوى كونه للوقف كان وقفا كذا في الفرس يعني انه كالبناء في جميع ذكرنا
 والغرض من المسألة مطلقا اي سواء نوى او لم ينو باع وارائهم ادعى اليه
 كنت وقفها او قال وقف على لا يصح للتناقض فليس انما يختلف المشرى
 ولو قامت البينة قبلت كماله شهدوا على عتق امية تقبل بلا دعوى الولاء

نظام الوقف

مجلس العلماء

مجلس في عصر الوقف

طالع السادة على الامم والادعوى

من امر الوقف للوقف وان لم يشترطها لانه ائق من الاجبة وبغزل لوطا كالوصي
 رعاية لمصلحة الوقف وان شرط الوقف انه لا يرث لانه شرط مخالف لمقتضى
 الشرع وكذا اي الوقف المتولي واخر جرحه وان لم يكن له جرحه وان شرطه ان لا يرث
 لانه في معنى التوكيل ولا عبرة بالشرط طالب التولية لا يولي كما لا يولي طالب القضاء
 مرض المتولي مرض الموت وفوض التولية الى غيره جاز لانه المتولي بمنزلة الوصي
 والموصى انه يوصي الى غيره كذا في النجاشية ولو مات ابر المتولي بلا تنويضا الى غيره او مع
 ادخاله ايجاني نصب المتولي الى الوقف لا انشاء ثم انه مات الوقف فالارباب
 فيه الى وصية ثم انه مات وصية فالارباب فيه الى انشاء ويجعل المتولي من اهل الوقف
 ما لم يكن الا الجانب الباني للمسجد اولى بنصيب الامام والمؤدنة في المختار
 الا اذا عين القوم اصله من عينة اي الباني اشترى المتولي بمال الوقف دارا
 له اي للوقف لا يكون وقفا في الواقع لانه في صحة الوقف والشرائط اليه بصيرة
 الوقف لازما كلاما كثيرا ولم يوجد ههنا كذا في العمدية جاز للحاكم تزويج اموال الوقف
 لا عبده ولو زيامته وجبابة عبدة في مال اي مال الوقف كذا في النجاشية
 فيما يتعلق بوقف الاولاد وقال ارضي هذه موقوفة على وليها
 كانت الغلة لولد صلبه يستوفي فيه الذكور والانثى لانه اسم الولد مأخوذ من الولادة
 وهي موجودة فيها الا انه يقتضى الذكر بان يقول على الذكور من ولدي فلا يدخل
 فيه الانثى واذا حاز هذا الوقف فما يوجد واحد من الولد الصلبي كانت اي
 الغلة له لا لغيره واذا انتفى اي كصلي صرفت ابر الغلة الى الغير لا الاولاد
 الولد لا انتفاع الموقوف عليه هذا اذا كان حين الوقف ولد صلبه وان لم يكن

نظام

الوقف صليبي بل ولد الابن ذكر اكان او انثى كانت الفللة له صفة لا يركب
 فيها من ذواته البطلون ويكون ولد الابن عند عدم البطلين بمنزلة البطلين
 فيه ولد البنت في الصحيح ويوظف الرواية وبها اخذ هلال لانه اول البنات
 ينسبون اليه ابائهم لا اباؤا امهاتهم بخلاف ولد الابن ولو زاد على العبارة
 الاولى ^{على ولد} ولد ولد ولد فقط اي لم يزد على هذا يدخل فيه الصليبي واولاد بناته
 يشتركون في الفللة ولا تقدم الصليبي على ولد الابن لانه متوحد بينهما
 في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل ولو قيد بالذكور اي
 قال ارضي هذه موقوفه على ولدي وولد ولدي الذكور قال هلال يدخل فيه
 الذكور من ولد البنين والبنات والصحيح لانه اسم الولد كما يتناول اولاد
 البنين يتناول اولاد البنات لما قال الامام الحنفي انه ولد الولد اسم
 ولدته وولده وابنته وولده ومن ولدته ابنته يكون ولدته حقيقة بخلاف
 ما اذا قال على ولدي فان ثمة ولد البنت لا يدخل في ظاهر الرواية كما مر لان
 اسم الولد يتناول وكدة البطلين وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه الواقف
 عرفاً ثم اذا انقضت الاولاد واولادهم من الصورتين المذكورتين صرحت
 الفللة بالفقراء لا تقطع الموقوف عليه ولوله والبطل الثالث وقال
 على ولدي وولد ولدي وولد ولد ولدي صرف الى اولاده ما سلكوا
 لا الفقراء ما بقي واحد من اولاده وانما يدخل في القربى والابناء
 الا انه يذكر ما يدل على الترتيب بانه يقول الاقرب قالوا قرب يقول على
 ولدي او يقول بطناً بعد بطن يخرج يبدأ بما بدأ به الواقف لانه لما ذكر

البطل الثالث

البطل الثالث يخرج من التفاوت فتعلق الحكم بنسب الاستتباب لا غير وانما ينسب
 موجوده في حق من قرب ومن بعد له في التتابع لانه الوسيلة له واحد كذا في
 كذا اي صرف الى اولاده ما سلكوا لا الفقراء اذا قال على ولدي واولاد
 اولادي او قال ابتداء على اولادي يستوفى الاقرب والابناء الا انه يذكر
 ما يدل على الترتيب كما مر وقف ضيقة على اولاده ثم الفقراء فمات بعضهم
 صرفت الفللة الى الباقي لانه وقف على اولاده ثم الفقراء فمات بعضهم
 واحد وانما سفل لا تصرف الى الفقراء ولو وقفها على اولاده وسماهم فقال
 على فلانة وفلان وفلانة وجعل لفرقة للفقراء فمات احدهم صرف نصيبه
 الى الفقراء ولو وقف على كل واحد منهم وجعل لفرقة للفقراء فمات واحد
 منهم كان نصيبه للفقراء بخلاف المسئلة الاولى فانه الوقف هناك
 على الكل لا كل واحد ولو وقف على امرأته واولادها اي اولاد الواقف
 ثم ماتت امرأته لا يكون نصيبها لباقيها المتولد من الواقف خاصة
 اذا لم يشترط اي كواقف رد نصيب الميت اي من مات منهم الى ولده
 حجة اذا شرطه كان نصيبها لابنائها بل يكون للجميع اي جميع الاولاد ولو قال على
 ولدي وولد ولدي ابتداء ما سلكوا ولم يولم بطناً بعد بطن كشرط
 الشرط المذكور وهو رد نصيب الميت الى ولده فالفللة للجميع ولده
 ونسبه بينهم على السوية وكومات بعض ولد الواقف وترك ولداً
 ثم جادت الفللة تقسم على الولد فولد الولد وانما سفلوا بمقتضى
 عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته مما اصابه

الفارس

[illegible]

قوله بوجدها الظاهر انهما في الغيبة راجع الى البت وشرهت كما يدل عليه قوله يعني انه كل اه فله ان المصنف
بشيء كلامه على ذكره احتالين المذكورين على الجواب والقبول بناء على زعم انه ذكرهما او اعتمادا على انهما هما
بمعونة المقام لكونهما كالعلمين للجواب في القول والافلا في بيعك انه يكون مرجعا لضيق الغيبة
فيما ذكره اذ لا يتغير ارجاعه للجواب والقبول كما لا يخفى على المتأمل

كما فعل صاحب الرضا في على الطحاوي ونحوه العقول ويتبعه ايضا جاحيها اي
الماضين فخر صيت واعطيتك بكذا وفرضه بينه ان كل ما دل على بيعه بيت
وشرهت يتبعه البيع به ايضا فاذا قال ببت هذا بكذا فقال ببت
اشترت هذا منك فقال فخره بينه ببت بذكرتك فخره فانه امر ليهل
وهو لا يكون الا بالبيع فكذلك قال ببت منك به فخره فخره البيع اقتضاها على المصنف
فتثبت العقد باعتبارها لا يلغطين احدهما الامر لبا في ما قرأنا في المعتبر من المصنف
في هذه العقود وانما اعتبر اللفظ في بعضها كشرهت المتأخرة حيث لا يقع
اذا لم يتبين جميع ما يقتضيه حتى النفاط اعطاء المبيع والمثل من الجاهلين
فان البيع يتبعه بلا وجود لفظ فخره على الما مابين لوجود المقصود وهو
في بعض النسخ انما هو في النقص المحسوس لا ما قاله الكوفي رحمه الله
في بعض النسخ كما نقل ونحوه ويتبعه ايضا بلفظ واحد كما في بيع الاب
في ظفركه بانه يقول ببت هذا منك بكذا او شرهت منه بانه يقول اشترت هذا منك
فان عبارة الاب كمال شفقته اتممت مقام العبارات فلم يكتف بالقبول وكان
اصلا في صنف ونايضا عن ظفركه في اذ يبلغ كانه العهدة عليه وانه يثبت
ما ذرابع مال ظفركه من اجتهه فيبلغ كانه العهدة على ابيه فاذا الرم عليه التمن
في صورة شرهت لا يبرء عن الدين حتى ينصب القضا وكذا بقبضه للصغير
في ذره على ابيه فيكون امانة عنده وكذا الوفا لبت منك هذا امر
بدرهم فقبضه المشتري ولم يقبل شيئا يتبعه البيع ويجوز القابل في المجلس
لانه لو لم يجز لزمه حكم العقد جبرا وهو منق من قبول الكل بالكل والترك
يعني انه البائع اذا اوجب شي فقبل المشتري في بعض ذلك اذا وجب
المشتري في قبيل البائع في بعضه لم يجز لانه فيه تزويج الصفقة واحد

لا يملك

لا يملك

في هذه العقود وانما اعتبر اللفظ في بعضها كشرهت المتأخرة حيث لا يقع
اذا لم يتبين جميع ما يقتضيه حتى النفاط اعطاء المبيع والمثل من الجاهلين
فان البيع يتبعه بلا وجود لفظ فخره على الما مابين لوجود المقصود وهو
في بعض النسخ انما هو في النقص المحسوس لا ما قاله الكوفي رحمه الله
في بعض النسخ كما نقل ونحوه ويتبعه ايضا بلفظ واحد كما في بيع الاب
في ظفركه بانه يقول ببت هذا منك بكذا او شرهت منه بانه يقول اشترت هذا منك
فان عبارة الاب كمال شفقته اتممت مقام العبارات فلم يكتف بالقبول وكان
اصلا في صنف ونايضا عن ظفركه في اذ يبلغ كانه العهدة عليه وانه يثبت
ما ذرابع مال ظفركه من اجتهه فيبلغ كانه العهدة على ابيه فاذا الرم عليه التمن
في صورة شرهت لا يبرء عن الدين حتى ينصب القضا وكذا بقبضه للصغير
في ذره على ابيه فيكون امانة عنده وكذا الوفا لبت منك هذا امر
بدرهم فقبضه المشتري ولم يقبل شيئا يتبعه البيع ويجوز القابل في المجلس
لانه لو لم يجز لزمه حكم العقد جبرا وهو منق من قبول الكل بالكل والترك
يعني انه البائع اذا اوجب شي فقبل المشتري في بعض ذلك اذا وجب
المشتري في قبيل البائع في بعضه لم يجز لانه فيه تزويج الصفقة واحد

في هذه العقود وانما اعتبر اللفظ في بعضها كشرهت المتأخرة حيث لا يقع
اذا لم يتبين جميع ما يقتضيه حتى النفاط اعطاء المبيع والمثل من الجاهلين
فان البيع يتبعه بلا وجود لفظ فخره على الما مابين لوجود المقصود وهو
في بعض النسخ انما هو في النقص المحسوس لا ما قاله الكوفي رحمه الله
في بعض النسخ كما نقل ونحوه ويتبعه ايضا بلفظ واحد كما في بيع الاب
في ظفركه بانه يقول ببت هذا منك بكذا او شرهت منه بانه يقول اشترت هذا منك
فان عبارة الاب كمال شفقته اتممت مقام العبارات فلم يكتف بالقبول وكان
اصلا في صنف ونايضا عن ظفركه في اذ يبلغ كانه العهدة عليه وانه يثبت
ما ذرابع مال ظفركه من اجتهه فيبلغ كانه العهدة على ابيه فاذا الرم عليه التمن
في صورة شرهت لا يبرء عن الدين حتى ينصب القضا وكذا بقبضه للصغير
في ذره على ابيه فيكون امانة عنده وكذا الوفا لبت منك هذا امر
بدرهم فقبضه المشتري ولم يقبل شيئا يتبعه البيع ويجوز القابل في المجلس
لانه لو لم يجز لزمه حكم العقد جبرا وهو منق من قبول الكل بالكل والترك
يعني انه البائع اذا اوجب شي فقبل المشتري في بعض ذلك اذا وجب
المشتري في قبيل البائع في بعضه لم يجز لانه فيه تزويج الصفقة واحد

لا يملك ذلك لانه فيه ضرر للمشتري او البائع لانه المبيع انه كان واحدا الرم
ضرر الشركة للمشتري وان كان منفردا فالعادة ضتم الجيد الى الردي ونقص
من اجتهد لترويج الردي فلو ثبت خيار قبول العقد في البعض قبل المبيع
العقد في الجيد وترك الردي فخره الى اجتهد عن يد البائع باقبل منه وفيه ضرر
له واذا لم يجز اخذ البعض البعض فليان لا يجوز اخذ الكل البعض
تعد الصفقة فله ذلك لانقار الضرر عن البائع واليه شار بقوله الا
كررا البائع لفظ ببت وفصل الثمن اشارة الى ما ذكره الكافي انه قوله
في الهداية الا ان يبين من كل واحد لانه صفقات معني لا يتم الا ان يبين
تكرار لفظ العقد اذ فيه يتعد الصفقة لا يجوز بيان من كل واحد وقال الردي
وليس له ان يقبل بعض المبيع وجزء البعض وانه فصل الثمن الا اذا كرر البائع
لفظ ببت مع ذكر الثمن لكل واحد من المحسوس وعند حاله ذلك ان فصل الثمن
بانه قال ببتك هذين كل واحد بكذا او ببتك هذه العشرة كل واحد
منها بكذا او رضى ابي البائع بقوله اي قول المشتري اشترت هذا بكذا
قال العبد وري انه رضى البائع في المجلس بتزويج الصفقة ببيع ويكون ذلك
في المشتري في الحقيقة استيفاء ايجاب لا قبولا ورضاه البائع قبولا
واعترض عليه بانه انما يقع اذا كان البعض الذي قبله المشتري حصه من الثمن كالمصور
المذكورة وفي غير من باعها بعشرة لانه الثمن منقسم عليها باعتبار الاجزاء
فيكون حصه كل بعض معلومة فاما اذا امتص العقد الى عشرين او ثلثين
فلم يصح العقد بقبول احدها وان رضى البائع لانه يلزم البيع بالحصه ابتداء
وانه لا يجوز اقول من ثلث الففلة عن او العقد وري فان سميت عبارة
المشتري ايجابا ورضى البائع قبولا تدل على انه اعتبر في عبارة المشتري البائع

في هذه العقود وانما اعتبر اللفظ في بعضها كشرهت المتأخرة حيث لا يقع
اذا لم يتبين جميع ما يقتضيه حتى النفاط اعطاء المبيع والمثل من الجاهلين
فان البيع يتبعه بلا وجود لفظ فخره على الما مابين لوجود المقصود وهو
في بعض النسخ انما هو في النقص المحسوس لا ما قاله الكوفي رحمه الله
في بعض النسخ كما نقل ونحوه ويتبعه ايضا بلفظ واحد كما في بيع الاب
في ظفركه بانه يقول ببت هذا منك بكذا او شرهت منه بانه يقول اشترت هذا منك
فان عبارة الاب كمال شفقته اتممت مقام العبارات فلم يكتف بالقبول وكان
اصلا في صنف ونايضا عن ظفركه في اذ يبلغ كانه العهدة عليه وانه يثبت
ما ذرابع مال ظفركه من اجتهه فيبلغ كانه العهدة على ابيه فاذا الرم عليه التمن
في صورة شرهت لا يبرء عن الدين حتى ينصب القضا وكذا بقبضه للصغير
في ذره على ابيه فيكون امانة عنده وكذا الوفا لبت منك هذا امر
بدرهم فقبضه المشتري ولم يقبل شيئا يتبعه البيع ويجوز القابل في المجلس
لانه لو لم يجز لزمه حكم العقد جبرا وهو منق من قبول الكل بالكل والترك
يعني انه البائع اذا اوجب شي فقبل المشتري في بعض ذلك اذا وجب
المشتري في قبيل البائع في بعضه لم يجز لانه فيه تزويج الصفقة واحد

في هذه العقود وانما اعتبر اللفظ في بعضها كشرهت المتأخرة حيث لا يقع
اذا لم يتبين جميع ما يقتضيه حتى النفاط اعطاء المبيع والمثل من الجاهلين
فان البيع يتبعه بلا وجود لفظ فخره على الما مابين لوجود المقصود وهو
في بعض النسخ انما هو في النقص المحسوس لا ما قاله الكوفي رحمه الله
في بعض النسخ كما نقل ونحوه ويتبعه ايضا بلفظ واحد كما في بيع الاب
في ظفركه بانه يقول ببت هذا منك بكذا او شرهت منه بانه يقول اشترت هذا منك
فان عبارة الاب كمال شفقته اتممت مقام العبارات فلم يكتف بالقبول وكان
اصلا في صنف ونايضا عن ظفركه في اذ يبلغ كانه العهدة عليه وانه يثبت
ما ذرابع مال ظفركه من اجتهه فيبلغ كانه العهدة على ابيه فاذا الرم عليه التمن
في صورة شرهت لا يبرء عن الدين حتى ينصب القضا وكذا بقبضه للصغير
في ذره على ابيه فيكون امانة عنده وكذا الوفا لبت منك هذا امر
بدرهم فقبضه المشتري ولم يقبل شيئا يتبعه البيع ويجوز القابل في المجلس
لانه لو لم يجز لزمه حكم العقد جبرا وهو منق من قبول الكل بالكل والترك
يعني انه البائع اذا اوجب شي فقبل المشتري في بعض ذلك اذا وجب
المشتري في قبيل البائع في بعضه لم يجز لانه فيه تزويج الصفقة واحد

عبد الحليم
مكة
والله

الزينة
نويو

بالتذكي سائيا

الرائد

فصل
المشهور

[illegible]

الحاول،

الذكي سائيا

1877

اجماعاً متفقاً واما اولاً لمعلومية المبيع والتمن فان أعيا هذا تفصيل لقوله وانهما يجلين
 بلا تفصيل يعني بعد ما سمي اجمليتين ولم يفصلا فان باع الصبرة على انها مائة
 اى مائة قصب مائة قصب السبع ولا يتفاوت الحكم بينهما بين اى مائة قصب مائة
 باء يقول كل قصب درهم وبين ان لم يسمي لعدم التفاوت بخلاف العددين المتفاوتين
 كما سبانه وهى الصبرة اقل من المائة اخذ المسمى الاقل حصته المسمى او
 شخ العقد بينه وبين المسمى لتفريق الصفقة عليه فلم يتم رضاه بالموجود
 او بهي اكثر من المائة فالأخذ على المائة للبائع والمائة للمشتري لانه السبع وقع على
 مدين وقد وجد في العقد والعقد ليس بصفحة يدخل في السبع كما في الثوب
 فيكون للبائع وانه باع المذروع بهذا اى سمي اجمليتين ولم يقل كل ذراع اى
 ذراعين بل ذكر ارض السبع فان وجده المشتري ناماً اخذه بكل الثمن بلا خيار
 وانه وجده اقل خيرا ان شاء اخذ الاقل بالكل اى كل الثمن او تركه لانه المذروع
 وصف في الثوب للمعنى كونه صفة عرضية له بل هو اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعا
 له غير منفصل عنه اذا حصل فيه بزيادة حسناً وانه كان في نفسه حراً كالمذراع
 من ثوب وبناءه دار كما سبق في الايمان فان ثوباً بمائة عشرة اذرع ودي
 عشرة ذراعاً اذا انقص منه ذراعاً لا باى اوى تسعة بخلاف المكسرات
 والعدديت فان بعضها منها يستحق قدرها واصلاً ولا يفيد انضمامه الى بعض غيرها
 للمجموع فان خطت بمائة عشرة اذرع اذا ساءت عشرة ذراعاً كانت التسعة منها
 اى تسعة وقد خالفوا في تفسير الوصف والاصل الكل راجع الى ما ذكرنا
 والوصف بهذا المعنى لا يتقابل له من الثمن كما طرأ في اجمليته الا اذا كان
 مقصوداً بالتنازل كسبائه واخذ المسمى الاكثر بلا خيار للبائع لانه
 وصف فكان كما اذا باعه مبيعاً فاذا اقبل المسمى المتفاوت بهذا اى سمي اجمليتين

ولم يفصل

قال بعض من شرح الهداية ما نسب الى المتخصص في صنف
 عالم في تفسيره بالمتخصص اصل الكليل المذكور
 لا يثبت في قوله كما في الثوب وسبق متفق بالدخول
 في السبع

قوله كما سبانه في الصبرة وهو قولنا اذا باع المبيع
 على انه مائة قصب مائة قصب السبع ولا يتفاوت الحكم بينهما بين اى مائة قصب مائة
 باء يقول كل قصب درهم وبين ان لم يسمي لعدم التفاوت بخلاف العددين المتفاوتين

قوله كما سبانه في الصبرة وهو قولنا اذا باع المبيع
 على انه مائة قصب مائة قصب السبع ولا يتفاوت الحكم بينهما بين اى مائة قصب مائة
 باء يقول كل قصب درهم وبين ان لم يسمي لعدم التفاوت بخلاف العددين المتفاوتين

قوله كما سبانه في الصبرة وهو قولنا اذا باع المبيع
 على انه مائة قصب مائة قصب السبع ولا يتفاوت الحكم بينهما بين اى مائة قصب مائة
 باء يقول كل قصب درهم وبين ان لم يسمي لعدم التفاوت بخلاف العددين المتفاوتين

ولم يفصل في السبع في الكل حتى اذا سمي المبيع والتمن لزم السبع لمعلومية كل من
 الاقل والاكثر قال في غايه البيان نقلاً عن الايضاح اذا قال بعتك هذا القطع
 على انه مائة قصب او هذا العدد على انه مائة قصب او هذا العدد على انه مائة قصب
 المبيع والتمن صار معلوماً بالتمنية فاذا وجد المبيع راياً او ناقصاً خارجاً
 عنه لانه الزيادة لم يقع عليها العقد فيصير كما نرى باع ثوباً من احد وربعين
 وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت وانه كان ناقصاً محتاجاً الى ان يخط حصته
 الثوب الناقص وهى مجهول فيفسد الباطل وهكذا في سائر ما يختلف
 قيمته وانه رآه اى في سبع المذروع بعد ذكر اجمليتين كل ذراع درهم لم يوض
 لذكر الصبرة لما ذكرناه الحكم لا يختلف هناك بين ذكر هذا العقد وبين تركه
 لعدم التفاوت صح في الكل لما ذكرناه وجده اقل او اكثر اخذ الاقل بالكل
 او تركه في صورة الاولى لانه الوصف وانه كان تابعا لا يتقابل له من الثمن
 صار مهنياً املاً باذنه بذكر الثمن فانهم قالوا الوصف يتقابل له
 من الثمن اذا كان مقصوداً بالتنازل حقيقة كما اذا قطع البائع بالعدد
 المبيع قبل القبض سقط نصف الثمن او كل ما بقي البائع كما اذا حدث
 عيب عن المشتري او لحق الشارع كما اذا خاط المشتري الثوب المبيع
 ثم اطلع على عيب يكون للوصف سقط الثمن فاذا صار اصلاً ووجده
 ناقصاً ثبت اختياره ان شاء اخذه بحصته وانه شاء ترك لتفريق
 للصفقة عليه ولنفوت الوصف المرغوب وفي الصورة الثانية اخذ
 الاكثر بالاكثر او سمي لانه حصل له الزيادة في المبيع لزمه زيادة الثمن
 لما ذكرناه فكانه نقلاً بشتوبه من رغبته في اخذه بالاقل لم يكن عاملاً بمقتضى
 اللفظ وانما قال في الاولى او تركه وقال مهنياً او سمي لانه المبيع لما كان

قوله كما سبانه في الصبرة وهو قولنا اذا باع المبيع
 على انه مائة قصب مائة قصب السبع ولا يتفاوت الحكم بينهما بين اى مائة قصب مائة
 باء يقول كل قصب درهم وبين ان لم يسمي لعدم التفاوت بخلاف العددين المتفاوتين

قوله كما سبانه في الصبرة وهو قولنا اذا باع المبيع
 على انه مائة قصب مائة قصب السبع ولا يتفاوت الحكم بينهما بين اى مائة قصب مائة
 باء يقول كل قصب درهم وبين ان لم يسمي لعدم التفاوت بخلاف العددين المتفاوتين

الصدق
الصدق
الصدق

الطريق فاخذت حكمه واما الطريق والبيوت والمباني فاعلمنا خارجا
عن الحدود... لا يملكها من حقوق فدخل يتركها ويدخل في الاجارة بلا اذن
لانا فعد لا نفع ولا يحصل الا به خلاف البيع لانه قد يكون للتجارة ويدخل
الشجر وان لم يسمه لا النزع الا بالسمية بفساد الارض لانه الشجر
متصل بالارض فحاشبه البناء والنزع متصل به فاشبهه متاعا فيها ولا يملك
بفساد الشجرة لانه الاتصال وانما كان خلعيا للقطع لا للبقاء فصار كالنزع الا
بكل ما فيها او منها للنزع يكون فيه المبيع لا يجوزها لانه ليس منها لا يبيع بيع النزع
قبل صيرورته بطلان لانه ليس بمنفعة به وتباع للارض فيكون كالوصف فيكون
ايراد العقد عليه بانفساده وانما يقع على انه يتركه حتى يترك لم يجز
وكذا الرطبة والبقول ولعلها يصح ان يشترط تخلية المشتري اي تخلية ارض
البطلان بان يقطع او يترك عليه وابنه فياكل في نفع لانه الشجر منفصل العقد
فلا يفسد ويجوز بيع حصته من شريكه كوجود المقتضى وعدم المانع لانه كنظر
اليه كالأصل لا اختلاف ملكها مطلقا او سوار يعلج او انه اخصا واولا ومعه
ان يغير اذ لم يفسد الا اخصا واولا يفسد لاجواز كما اذا راع الخبز في النصف
ولم يفسد البيع من لفجه وملكه ولو كان الارض والنزع مشتركا فباع
نصف الارض مع نصف النزع من شريكه او اجنبه بغير رضا شريكه جاز
وقام المشتري مقام البائع ثم يبيع نصف النزع بدون الارض انما يجوز
في موضع كانه نصيب النزع من التعارض فيه بانه نزع في ملك نصيب اما اذا كان
متعديا في الزراعة كالتعاضد فجاز بيع النصف كذا منعه كذا منعه
بأنه كل امر جاز ببيع البضائه لم يفسد الا اخصا واولا يفسد لاجواز
سحكة فيها ورة لم يدخل في البيع بغير ابيط وسحكة في بطنها ورة فملك سحكة

والدرة

والدرة لثبوت اليد عليها فلما باع السحكة لم تدخل الدرة في البيع لانا ليست لها اربا
كذا في الهدية والكافي في باب الركا من صحيح بيع البر في سبيله والباقي
بشبهه الدائم والعصر فاذا قلت الباقي بالمدد خفف اللام كذا في الصحيح
والسهم من شريكه الاول وكذا يجوز واللوز والفسق وقال الشافعي
لا يجوز ذلك كله ولا يفسد بيع السبلة فلو كان وعندنا يجوز بيع ذلك كله له
المعقود عليه بنور بالامتناع له فاشبهه تراب الصاغة او ابيع كجبه
ولنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع النخل حتى يبركه ويحضر
السبل حتى يبيض ويأمن العائمة وحكم ما بعد الغاية خلاف حكم ما قبلها قال
في العناية وفيه نظر لانه استدلال بمنع الغاية والا لكانه يستدل بكونه
فان الشئ يفتقر الى شئ وقية اقول في بحث لانه المشتري وقية اليه بقبضها
الشيء على الاصل في شئ وقية الاصل في عدم شئ وقية الوصف وهو الوصف
قاله ليل يفسد خلاف المدعى لانه المدعى صحة البيع وليل يفسد في البيع
انه يقال لانه استدلال بمنع على ما قال صاحب المجمع في البذائع الغاية عن
من قبيل الماترة لا الممنوع او على ما قال صاحب التلويح في بحث المعارض
والنزع في الممنوع الغاية متفق عليه وقصص بيع ثمرة وانه لم يبدل حاله لانه
مال منقول حال او مالا ولزم على المشتري قطعه اذا اشتراها مطلقا او بشرط
القطع بشرط ابقاءها على الشجرة حال البيع لانه شرط لا يفتقره العقد
وقية نفع للمشتري وجده الى الثمن زبوا فليس استرداد السلفة وبها
به اي التمهيد في ارباع سلفة بثمن فله حق حبسها حتى يستوفي ثمنها
فان سلفا المشتري بطل حقه في حبس سلفا سلفا سلفا سلفا سلفا سلفا
بالبثمن فلو قبض الثمن وتسلم المبيع ثم وجد الثمن زبوا لم يكن استرجاع

الصدق
الصدق
الصدق

والدرة لثبوت اليد عليها فلما باع السحكة لم تدخل الدرة في البيع لانا ليست لها اربا
كذا في الهدية والكافي في باب الركا من صحيح بيع البر في سبيله والباقي
بشبهه الدائم والعصر فاذا قلت الباقي بالمدد خفف اللام كذا في الصحيح
والسهم من شريكه الاول وكذا يجوز واللوز والفسق وقال الشافعي
لا يجوز ذلك كله ولا يفسد بيع السبلة فلو كان وعندنا يجوز بيع ذلك كله له
المعقود عليه بنور بالامتناع له فاشبهه تراب الصاغة او ابيع كجبه
ولنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع النخل حتى يبركه ويحضر
السبل حتى يبيض ويأمن العائمة وحكم ما بعد الغاية خلاف حكم ما قبلها قال
في العناية وفيه نظر لانه استدلال بمنع الغاية والا لكانه يستدل بكونه
فان الشئ يفتقر الى شئ وقية اقول في بحث لانه المشتري وقية اليه بقبضها
الشيء على الاصل في شئ وقية الاصل في عدم شئ وقية الوصف وهو الوصف
قاله ليل يفسد خلاف المدعى لانه المدعى صحة البيع وليل يفسد في البيع
انه يقال لانه استدلال بمنع على ما قال صاحب المجمع في البذائع الغاية عن
من قبيل الماترة لا الممنوع او على ما قال صاحب التلويح في بحث المعارض
والنزع في الممنوع الغاية متفق عليه وقصص بيع ثمرة وانه لم يبدل حاله لانه
مال منقول حال او مالا ولزم على المشتري قطعه اذا اشتراها مطلقا او بشرط
القطع بشرط ابقاءها على الشجرة حال البيع لانه شرط لا يفتقره العقد
وقية نفع للمشتري وجده الى الثمن زبوا فليس استرداد السلفة وبها
به اي التمهيد في ارباع سلفة بثمن فله حق حبسها حتى يستوفي ثمنها
فان سلفا المشتري بطل حقه في حبس سلفا سلفا سلفا سلفا سلفا سلفا
بالبثمن فلو قبض الثمن وتسلم المبيع ثم وجد الثمن زبوا لم يكن استرجاع

الصدق
الصدق
الصدق

قوله فالتحريم هذا بوجهين أحدهما أن قوله انما كانت قائمة ببقاءه لا بغيره
قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
مذكورة في المحقق آية ان رجلا غفل عن ذكره في كل من كان له في ذلك وقت
انما كان له في كل من كان له في ذلك وقت

وانما المطالبة بحقه وقال زفر رحمه الله له ذلك فبعضه بوجاهة الجواب في نفسه
له على كونه جبارا فاستوفى ربه فاعطى انما جاز فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
انوف انما كانت قائمة بغيره فاستوفى ربه فاعطى انما جاز فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
سواء كانت بالملك او بالملك فاعطى ربه فاستوفى ربه فاعطى انما جاز فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
بغيره فاستوفى ربه فاعطى ربه فاستوفى ربه فاعطى انما جاز فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
ولا وجه لا بطلان حقه في الجبلة لعدم رضاه وانه النظر فيما عناه ولما انما قضاه
الدين حصل فبعضه حقه فاستوفى ربه فاعطى ربه فاستوفى ربه فاعطى انما جاز فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
ما به حصل القضاء في انما قال ربه فاعطى ربه فاستوفى ربه فاعطى انما جاز فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
وانما قال ثم علم انه لو علم عند القبض انما استوفى ربه فاعطى ربه فاستوفى ربه فاعطى انما جاز فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
ومات مطلقا قبل ان يقرضه فالبائع اسوة للقرض يعني اشترى شيئا وقبضه
ولم يقرضه فالبائع اسوة للقرض يعني اشترى شيئا وقبضه
المشترى احق به وعندنا في ربه فاستوفى ربه فاعطى ربه فاستوفى ربه فاعطى انما جاز فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
احق به اتفاقا انه علم **باب خيار الشرط والبيع** اعلم ان البيع يكون
تارة لازما ولا يقرى غير لازم فاللازم ما لا خيار فيه بعد وجود شرائطه وغيره
ما فيه خيار ولو لم يكن لازم اخوى فدمه ثم ذكر خيار الشرط والبيعين واراد خيار البيعين
بالاولى يكون العاقد مختارا بين قبول اصل العقد ورفضه واراد بالثانية ان يشترى
احد شيئين او الثلاثة على ان يبين اياها وقدرها على باقي الخيارات
لانها بمنع ان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرتبة لانه يمنع تمام الحكم واخر خيار
البيع لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاسد وفاقا كما اذا قال اشترى
اياما او على ان يبيعني او على ان يبيعني ابدأ وجابزه وفاقا وهو ان يقول على ان
يبيعني ثلثة ايام فاذا دنا ومختلف فيه وهو ان يقول على ان يبيعني ثلثة ايام

او كذا

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
مذكورة في المحقق آية ان رجلا غفل عن ذكره في كل من كان له في ذلك وقت
انما كان له في كل من كان له في ذلك وقت

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
مذكورة في المحقق آية ان رجلا غفل عن ذكره في كل من كان له في ذلك وقت
انما كان له في كل من كان له في ذلك وقت

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
مذكورة في المحقق آية ان رجلا غفل عن ذكره في كل من كان له في ذلك وقت
انما كان له في كل من كان له في ذلك وقت

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
مذكورة في المحقق آية ان رجلا غفل عن ذكره في كل من كان له في ذلك وقت
انما كان له في كل من كان له في ذلك وقت

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
مذكورة في المحقق آية ان رجلا غفل عن ذكره في كل من كان له في ذلك وقت
انما كان له في كل من كان له في ذلك وقت

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
مذكورة في المحقق آية ان رجلا غفل عن ذكره في كل من كان له في ذلك وقت
انما كان له في كل من كان له في ذلك وقت

قوله فالتحريم انما كان في ذاته لا في غيره فالتحريم قائمة ببقاءه لا بغيره
مذكورة في المحقق آية ان رجلا غفل عن ذكره في كل من كان له في ذلك وقت
انما كان له في كل من كان له في ذلك وقت

قوله ولا خيار للغيرين لا ذكر حاصل فوزه ههنا جميع الخيارات الاربعه مشتركة في عدم الارث ونفي خيار الشرط وخيار الرؤية فغيرها بانه لا تصرف
فيها للوارث اصلا لا للورثة ولا ابتداء بخلاف غيرهما خيار التبيين والعيب فانها تصرف للوارث وان لم تكن بطريق الارث وهذه
الطريقة موازنة لكلام صاحب الهداية وصاحب الخافي وشيخنا في قول صاحب الوقاية وبورث خيار التبيين والعيب لا الشرط والرؤية
وفي الجوزي المحيط ولا يجوز تلحق الامانة على الخوة ولا معها ويجوز تلحق الخوة على الامانة في البيع

قوله ولا يورث ابي الوكيل المورث بالبيع استقصى العقد حصول العلم به واللاي انه لم يعلم به في المدة بل بعد ما تم العقد فمضى المدة
ولا يثبت له خيار الشرط ولا يورثه ولا يورثه هذا اي خيار الشرط يعني انه العقد لا ينفذ بعينه الوارث
المتكليف في الموضوع فان الارث وان وضع للبيع الا انه قد كثر استعماله كما كان ينفذ بعينه المورث حال حيوته فاذا كان الخيار للبايع ومات ملك
فلمسكه المشتري المبيع ولا يورثه وارث البايع واذا كان للمشتري ومات ملك
وارث المشتري بالخيار فان قيل كيف يملكه الوارث والمورث لم يكن مالكا
قلنا العقد الموجب للملك كان موجودا في حقه ولكن الخيار كان مائلا فاذا بطل
قوله الخيار في حق الوارث ظهر اثر الموجب فثبت له وقال الكافي رحمه الله يورث خيار
اي حقه المشتقة وان فقيه وهو شرط لان حقوق البيع والعيب والتبيين واجمعوا انه لو لم يملكه الخيار وهو
فاذا كان الخيار للبايع ومات اه متزوج لانه حق من حقوق البيع والعيب والتبيين واجمعوا انه لو لم يملكه الخيار وهو
خلاف ان فقه واداره لا خيار له له بشي الخيار ولنا انه الارث فيما يقبل الانتقال والخيار ليس الا مشيئة وارادة وعمل
اصحابنا قديم حاله وكذا لا مطلقا على
ولا ارث في خيار العيب والتبيين ما ساء ولا يورث ايضا خيار الرؤية
قال في غايه والدليل على ان هذا الخيار للوارث لانه ليس الا مشيئة وارادة حتى انه يشتري لو مات قبل الرؤية فليس لورثته
غيره ما في المورث انه المشتري كما لا يخفى اذ لو لم يكن له ولا خيار التبيين كما ذكرنا بل يثبت للوارث ابتداء لا حصل
احدهما او يورثهما وليس لوارث ان يورثهما ملكه بملك الغير واذا بطل الخيار لزوم البيع ونعم ولا خيار العيب بل المورث
وخيار المشتري كما في موقنا والمورثه
يثبت غير موقوف
عنى استحقاق البيع سالما بكذا الوارث لقيامه مقامه وهكذا يثبت له الخيار فيما يقبل
بشئ ان احد العاقدين اذا شرط الخيار لغيره جاز قاضي القضاة والعقود والغير
اجاز او نقص حتى استحقاق والعيب ان لا يصح وهو قول اخر رحمه الله لان
الخيار فيما حكم العقد فلا يصح اشتراطه للغير كالقن وجه الاستحقاق في الخيار
لغير العاقد يثبت بالباية عنه فيعتمد الخيار للعاقدة اقتضاء فيجعل بونا نيا
عنه تعويجا لتصرفه فيكون لكل منهما اختيار وفي اجازة احداهما اصل والباية
والغير ونقص الآخر الاول ولما لا يورثه في زمان لا يبرحه فيه وفي المعينة

الاقص جعله المنطوق المنطوق
نحو اعقب عبدك فانه قال له عبدك
عنه ثم ان وليا بالاعتاق
اراد في الخيار
القول اول من شرطه على ارادة الارادة عزم

الخيار في البيع
الخيار في البيع

اما ان يخرج الكلامان منهما معا فيعتبر تصرفهما في رواية لانه النابذ يستفيد
التصرف منه وتصرف الناقد في لغوي لانه الخيار ينفذ بالتقصير والمنقوض لا ينفذ
الاجازة فاذا اجتمعان النقص اوجب كسحاخ الخوة مع كسحاخ الامانة اذا اجتمعا كان
كسحاخ الخوة اوجب لانه يبرر على كسحاخ الامانة بلا عكس لانه الاجبة فيه الخيار
بوجوب من على المشتري والاجازة توجب البايع والمحمول راجع على المبيع بل عديم
بالخيار في احداهما ان حصل اي الثمن وعين اي كل اختيار صحيح اي العقد والافلا وهذا
على اربعة اوجه احدها ان لا يقبل الثمن ولا يمين ما فيه خيار وهو شرط لجماله
المبيع والثمن لانه ما فيه خيار كالخيار من العقد لانه مع خيار لا ينفذ في حق
الحكم فحق الداخل فيه احدهما وهو مجهول ثانيا ان يقبل الثمن ولا يمين ما فيه
الخيار وهو شرط لكونه المبيع والثمن معلومين وقبول العقد فيما فيه خيار وان
كان شرط لا نقاد العقد في الآخر لكنه غير منفرد كونه محلا للبيع كاجماع بين
حق ومدة والتكليف ان يقبل ولا يمين والبيع على وجه فيه لجماله
المبيع او الثمن وان اشتري كليا او جزئيا او عبدا واحدا على انه باختيار نصف
صح فصل الثمن او لا لانه النصف من الشيء الواحد لا يتفاوت قيمته ايضا لا يتفاوت
فاذا كان ثمن الكل معلوما كان ثمن النصف ايضا معلوما فالبيع معلوم او الشروع
لا يمنع اجازة كذا في الكافي موضح التبيين فيما دون الاربعة وهذا خيار التبيين
يعني بشرط يمين عليه ان يأخذ اياهما ثلثا بعشرة جاز وكذلك الثلثة استحقاق
وانه كانت اربعة فسد وهو العيب في الكل لجماله المبيع وهو قول اخر في
رجماله وجه الاستحقاق ان شرط الخيار باجواز ثمة الحاجة الى الكل
لخيار الارفق والادق مع انه مخالف لمقتضى العقد فكذا يتجمل في الخيار
من شرط به او بشرط غيره لم يجوز البيع على هذا الوجه دفعا للحاجة واجماله

اول النظر في رفق بين تلحق الامانة
رقق بين جمل الامانة متبوتة او متبوتة
احد في التبعة والوجه تالفة لافيه التبعة
الارثه ربيع جعل الخوة مشرعة والامانة
لها مائة مائة تزوجت هذه الامانة مع هذه الخوة
او تزوجت هذه الامانة مع هذه
اما جهالة المبيع فهو ما ذكرنا في الكافي في الذي
الخيار لا يمكن معلوما وهو غير مبيع كان الآخر
سهر التبيين كونه مبيعا غير معلوم واما جهالة
الثمن فلا بد له من ثمن حكم العقد الاسر لا خيار
ثمن فحقه في الثمن وهو غير معلوم وجماله
الثمن لزوم في العقد وجماله هو
مناهج البيع والحد

الخيار في البيع
الخيار في البيع
الخيار في البيع

قد
الحاجة
وجود
النوع
العلم

انما توجد البضاعة اذا كانت مفضية الى النزاع واذا شرط اختيار المشتري فخص
لا يفسد الى النزاع لانه لا يصار بموضعا اليه فيختار آياتا ويرد الاخر والى
تندفع بالثلاثة كاستمالا على الجيد والردى والوسط وفي الاربعة لم يوجد
النزاع لكن لم يوجد حاجة وهذه الرخصة قاعة بها ولا يحصل باحدها ثم قيل
بشرط انه يكون في هذا العقد خيار الشرط وقيل لا بشرط واذا لم يذكر خيار
الشرط لا يترتب توقيت خيار التعيين بالثلاث ومدة معلومة عن
اشترى باختيار فرضي احدها لا يرد الاخر يعني اشترى رجلان عبدا على انها
باختيار ثلثة ابام فرضي احدها دون الآخر فليس له ان يرد عند رخصته وقال
له الرد وكذا اختيار العبد اشترى عبدا فظهر عبده فرضي احدها لا الآخر والرد
يعني اشترى شيئا لم يرد باخره احدهما فرضي الآخر فانما ايضا على هذا الخلاف
لانه اثبات اختيارها اثباته لكل واحد منهما لا يشرع لرفع التعيين وكل منهما
يحتاج الى دفعه عن نفسه فلا يطل هذا باطل الاخر خياره لم يحصل فمؤددة بلخصه
ضروره لانه شرط وخيارهما لا خيارا لكل منهما بالانفراد فلا ينفرد احدهما بالرد
اقول خفيقة الاختيار تصرف كجناح فيه الرأى البيع والخلع وكونهما وكل ما هو
كذلك اذا فرض الى جملتين لا يستبعد احدهما فيه كالكالة فانه اذا وكل جملتين
بالبيع وكوه لا ينفرد احدهما على التصرف بدون الآخر لانه الموكول رضي برأيهما لا ارأى
احدهما بخلاف التوكيل بطلاق زوجية بلا عوض او رد الوديعة او نحوه فانه لا يحتاج
الى الرأى بل بتعريف محض وعبرة الواحد والاثنين فيه سواء وبطلان اي خيار الشرط
الاخذ بالشفقة دارا مفعول الاخذ بيعت صفقة دار كجانب حال من غير الوصف لها
ما شرط الجارية هي الدار المشتراة يعني ما اشترى دارا على انه باختيار فبيعت
والرجوع بها فاخذها بالشفقة فهو رضا لانه طلب الشفعة وبيع اختياره الملك

ثم ان لو ذكر خيار الشرط لكان له ان يرد بها
ولو لم يذكر خيار الشرط لكان له ان يرد احدها
خيارا او تعيينا ليس له ان يرد جملتها
غاية البينة لعلها يخرجها من الجاهل

بشرط ان يكون في العقد خيار الشرط
بشرط ان يكون في العقد خيار الشرط
بشرط ان يكون في العقد خيار الشرط

وان لم يباخذها
فانها

العلم
النوع
وجود
الحاجة
قد

فانما لا يترتب ثبوته لموضع شرط الجمل ولا يترتب ثبوته فيقتضى سقوط اختيارها
عليه فثبت الملك من وقت الشراء بالاشتيا وقبضين انه يجوز لكان ثانيا
بخلاف خيار الرؤية فانه اذا اشترى دارا اشترى دارا اشترى دارا اشترى دارا
له ان يرد الدار الاولى بخيار الرؤية ولو عرض على بيع لا يبطل ايضا خيار الرؤية
وبطل خيار الشرط لانه لو قال ابطلت خيار الشرط سقط اختياره ولو قال ابطلت
خيار الرؤية لم يبطل خيار الرؤية لانه بثبوته موقوف على الرؤية كما سبأ في الرد
في غايه البيان وبطلان ايضا تعينه اني تعيب ما شرط فيه اختيارها اني تعيب
لا يرفع كقطع يده فانه الرقح ممنوع من العرض وزال حازه رده وبطلان
ايضا مضي المدة لانه اختيار لم يثبت له الا فيها كالحجزة في وقت مقرر لم يبق
لها اختيار بعد مضيته وبطلان ايضا تصرف لا يفسخ كالا عتاق والتدبير او تصرف
لا يجل الا في الملك كالوطى والقبيل والمسكن او تصرف لا ينفذ الا في
اي في الملك كالبيع والوهن والاجارة والامته فانه كل منها وبطلان اختيار
الملك واستيفاء لا للبيع الركوب وكذا ذلك فانه يفعل للمخاض
والعجزة فلا يدل على الاستيفاء اشترى باختيار الى الغد ودخل الى الغد فيكون
خياره الغد ايضا وكذا اذا قال الى الظهر او الليل ودخل الظهر والليل عند
رحله وعندهما لا يدخل لانه الغد وكوه جمل غايه والغايه لا تدخل في المغيب
كالليل في الصوم وله ان الغايه اذا كانت لم يحكم اليها لا تدخل كالليل في الصوم
فانه يتناول صوم رعا فاذا قبل الى الليل مد الحكم الى موضع الغايه واذا كانت
لاخراج ما ورأى في موضع الغايه واذا كان لها كواقتصر على انه باختيار ثبت
اختياره موثقا فيفسد البيع فاستقطت الغايه ما ورأى بخلاف التاميل
فانه لو باع موصلا الى موصلة لم يدخل مضاف فان يطلق التاميل بانه قال بعتك

فانها في المرفق فان سئل لا يتطعم
الابطاط وكان ذكر الغايه لا يخرج
ما وادها في موضع الغايه صحيح

فإن كان أصله الكلام متداولاً للغة فإنه ذكرنا
 لا جرم ما ورد في فضل الكافي المراسي فإنه لم
 يتناولها فذكرنا كذا الحكم الهاضم تخلص
 كالمثل في الصوم **منا**
 قوله لا يخبر لا يثبت بالشروط كذا في نسخ
 هذا الكتاب في العيوب إلا بالشروط كذا في الكافي
 عوى
 لا ينافي ما قد ثبت ثبوت أخباره في
 للمسكوك والزائدة يعني إذا اختلف خبره فالقول لمن يدعي
 يدعي زيادة شرط عليه وهو كذا في خبره أو كونه
 اخذه بتمنه أو تركه لأنه هذا وصف مرغوب فيه
 بوجوب التجنب لأنه لم يرض به دون ذلك بأنه لا يغير على
 ما يطلق أخباره والكاتب في خبره بين القول بجمع الثمن وبين الرد إذا
 لم يرض الرد بسبب الأسباب كشر أو شاة على أنه حكوب أو لكونه ولم توجد كذا
 فإنه مخير لما ذكره في خلاف خبرنا على أنها حامل أو حكوب أو كذا حيث يقع العقد لذلك
 ليس في قبيل الوصف بل في قبيل الشرط **الضد** إذا لا يعرف ذلك حقيقة خبر
 جارية بالخيار فرد غير ما بدلا فائلا بأنها **المشتركة** فتنازع البائع والمشتري
 خال البائع غير في المبيعة ليست هذه وانكر المشتري التغير ليس للبائع
 ما يفت هذا الخبر فالقول قوله بخلاف خبرنا في الرد
 بشرط الرد فيه لا يخفى أنه في الرد
 ما يجب حفظه وجه الوقف قد ذكره
 في شرح القدرى فلا قطع منه إذا كان
 قاله في الخبر إذا اختلف في المبيع عند رد
 بالبائع فالقول بالبائع على نص عليه في
 حيث قال المشتري إذا رد المبيع وقال البائع
 ما يفت هذا الخبر فالقول قوله بخلاف خبرنا في الرد
 بشرط الرد فيه لا يخفى أنه في الرد
 ما يجب حفظه وجه الوقف قد ذكره
 في شرح القدرى فلا قطع منه إذا كان

باب خبر الروي بن جاز السبع والشراو لما لم يره اى الباع الحنترى
يقع بجوزان السبع رجل شيئا ملكه ولم يره كما اذا ورثه وكذا يجوز ان يثري النضر
رجل شيئا لم يره لما روى ابن عثمان روى الباع ارضاله بالبعرة فطاحه عليه السلام

فصل في بيان ما يجب من العلم بالدين

فقبل لطلحة انك قد غبت فقال له اخبار لاني اشرب ما لم اره وقبل لعثمان
انك قد غبت فقال له اخبار لاني بنت ما لم اره حكما جبير بن مطعم فغض
بأخبار طلحة فكان ذلك محض من الصحابة رضي الله عنهم حضراي سواد حضر المبيع
الغير المربى في المجلس بانه يكون زينا في زني او تبرأ في جواق او ذرة في حق
او ثوبان لم او جارية متقنة وانفق انه موجود في مكة ولم يبرأ من شري سببا
منه او غاب المبيع عن المجلس في الشير الى مكانه احواله من سميت ابي يسوع ذلك
المكان سمي بذلك الاسم غيره والله شرب اخبار عندما ابي عند الروية ان ش اخذ

وانما شاء رد وقال ان فعله اذ لم يتم تصح العقد لهالة المبيع ولنا
 العمومات المجوزة للبعض بلا قيد الرؤية فلا يرد خبر الرؤية عليها لانها كالنسخ
 وقد روي انه عليه السلام قال في شري شيتا لم يره فله الخيار اذا رآه
 ولان اجماله انما هو اذا افضت اليه النجاع كالحرف من القطيع والما قول
 لم تغض اليه فلا تغض من العبرة واجماله بعدم الرؤية لا تغض اليه اذ لو لم يوافقه
 بمره فصار كجماله الوصف في المعايين المتا اليه بالاشري ثوبا ولم يعلم عدد
 ذرعاؤه وان ربح قبلها ينفى قال رضى غير رآه له انه بمره لانه اخبار معلق في
 بالرؤية لما روي انما ثبت قبلها كذا قالوا اقول فيه بحث اما اولها فلما تقرر الاصول
 ان كل ما دخل حرف الشرط لا يجب ان يكون شرا بمقتضى ما يتوقف عليه وجود الشيء على بل
 خالف انتفاءه انتفاء الشرط واما ثانيا فلان هذا استدلال بمنع الشرط ونحن
 لانقول فالوجه انه يقال لو لم العقد بالرضا قبل الرؤية لزم امتناع الخيار عند
 ونهتوا بت بالنص مما يؤول الى البطلان كان باطلا دون البائع اي ليس له خيار
 الرؤية لما مر من قضايه جبر من مطعم رضى عنه ولا يوقف اي ليس له وقت معين
 لانه احدث ورد بخياره مطلق للمشتري فالوقت فيه زيادة على النص فبقي

[illegible]

ما بعد الحج
البرقي
جواب

دو کلام
حکمہ امور خزانہ
حکمہ امور خزانہ

صورة الرسالة انه يقول كذا رسولا حتى يقبضه فروية الوكيل الاول تسقط الخيار
 بالاجماع و فروية الوكيل الثاني تسقط عند اليه قبضه رحمه الله اذا قبضه مستورا
 ثم رآه فانسقط اختياره لانه لا تسقط لانه اذا قبضه مستورا انتهى القول
 بالقبض التام فالا يملك استقطاعه قصدا لصيرورته اجيب وانه ارسل
 رسولا يقبضه فقبضه بعد ما رآه فملكه ثم رآه يردّه وقال الوكيل بالقبض
 والرسول سوادني انه قبضها بعد الرؤية لا يسقط جذا المشتري صح عود الراجح
 اي يبيع وشراؤه وتسقط جذاه اذا اشترى بحت فيما يترك بالحق
 وشتمه فيما يترك بالحق ودوقه فيما يترك بالذوق ووصف العقار
 ولا عبرة لو قوفه في مكان لو كان بصيرا رآه كما روى عن علي بن يوسف رحمه الله
 ونظير وكيله لانه كنظيره رآه احد التوبين فاشترى بها ثم رآه الاخر فقبضه
 معيبا فله ردّها لا غير اي لا رد المغيّب وحده لهذا يلزم تفرق الصفقة
 قبل تمامها فانما لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض ولعله شيء ما رآه اي اعادة
 قبل الشراء ان غير جبر لانه اشترى ما لم يره اذا بالتغير صار شيئا اخر لا اي
 وان لم يتغير فلا اي لا جبر لانه اشترى شيئا رآه انما اذا لم يعرف انه الذي
 رآه قبل العقد لانه لم يرض وانما اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال
 البائع لم يتغير فالقول للبائع مع عيبه وعلى المشتري البينة لانه سبب في العقد
 وهو الرؤية البصيرة ظاهر والتغير حادث والقول للمبتسك بالظاهر هذا
 اذا كانت المدة قريبة بطلان التغير في تلك المدة فانه بعدت بانه رآه
 امثلية ثم اشترى ما بعدت سنة وزعم البائع انما لم يتغير فالقول للمشتري
 لانه الظاهر بطلان التغير في الرؤية فله شيء اي القول مع عيبه لانه جبر
 امر احادنا وهو الرؤية شيء عدل ثوب قبض جباع ثوبا منه او ملبس ولم لم

قضية
الاميرة

الباب
بجاء

له اذله رد البصق
فوقه معيب لاوص
بذلك الكلام
بذلك الغرض تمام الصفة كما
في الرواية الروية فوحيه في خطه
لانه
فوقه معيب لاوص
بذلك الكلام
بذلك الغرض تمام الصفة كما
في الرواية الروية فوحيه في خطه
لانه
فوقه معيب لاوص
بذلك الكلام
بذلك الغرض تمام الصفة كما
في الرواية الروية فوحيه في خطه
لانه

بإذن المشرى محدود أو غير المشرى
المحدود والمشرى ثم قال محدودك الم
جميع المحدود لا يقبل قولا محيط برهان
الاولى

رجل اشترى جارية وقبضها وخاصم البائع في عيب بالجملة ثم ترك المحصونة اياما ثم خاصم فقال له البائع
لم استكثرت طول المدة بعد ما اطلعت على عيب فقال المشتري انما استكثرتها لانظر ان هل يزل أم لا قال الشيخ لا دام
تمرك المحصونة بهذا يكون رضا

بالعيب وله ان يرقع على البائع
فاضمان في عيوب

وامرته وطها عطف على كثر شراه اي كانه شراها ولم يبرأ من عيوبها فوطئها
بكر كانت او ثوبا او قبلا بشراوة او كسما با اي بشراوة فوطئها

عيبا حيث يرجع بالنقصان واللا بد من الا برضا البائع اذ لا يقول انا
اخذت من ذلك العيب ليس لي بها مانع من الاخذ كما كان فيما سياتي

ثم بين المانع من الرد برضى البائع بقوله فانه جازا المشتري المتقطع او بغيره
بغير سوء وقيد به لكونه الزيادة في البيع اتفاقا فانه لو قبضه سوء فكذا اجواب

عنده لان السواد عنده زيادة كاحمرة والصفرة وعنده السواد نقصا او كونه
السودا بغيره وباجمله خلط المشتري بملكه بملك البائع فظهر عيبه القديم لا جديد

اي الجمع في رجع به اي رجع المشتري بنقصان العيب ولا يقول البائع انا اخذت
مشترا لا خلت لاط ملك المشتري بالجمع وهو الخيط والصبغ والطين في المادة

انه الرد منتهى جهة الشريعة لانه المشتري ببقوه والبائع بقبله لانه الشريعة
تخفف من رد والنسخ لم يحول الرد كما لو باعه الى المشتري الثوب المخطط ونحوه بعد رده

عيبه او مات العبد او اعنته فبطل اي قبل رده عيبه مجابا او دونه او استولها
فانه يرجع بالنقصان في هذه الصور اما في البيع بعد الردية فلا الردية منتهى قبل البيع

فلا يكون المشتري بالبيع حابا للمبيع حتى لو كان البيع قبل الخطة لانه حابا
واما في الموت فلا ان الملك ينتهي به وامتناع الرد ببيت حكما للموت لا بفعله

فلا يمنع الرجوع واما في الاعاقى فالعيب منتهى لا يرجع بالنقصان وهو قول ابي حنيفة
رحمه الله لانه امتناع الرد بفعله فصار كالقتل في الاستحسان يرجع لانه الاعاقى

ملك انما للملك اي انما له بخلاف البيع قبل الخطة فانه قاطع ملك البائع
الغير لا ينعين للملك في العبد ولهذا ملكه المشتري فصار كالقتل من البائع لا ينعين

كالمشتري بملكه فلم يرجع بالنقصان وانما قلنا انه الاعاقى انما للملك لا للملك

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

في الاقوى

بسم الله الرحمن الرحيم

والتسليم

六

وسهل لا يجوز له التبعيض كوز لانه يكون بيعا بالخاصة بقائه وسهل جائز كما تقرر
في كتب الأصول فحينئذ لا بد من بيان وجود بعضه عيبا رد كله واخذ له
الكيل والموزونه اذا كانا في جنس واحد كما كتبه واحد في هذا اذا كان في جنس
واحد وان كانا في وعاءين كانا بمنزلة عبد من جنس يرد الوعاء والرد فيه العيب لا في الوعاء
استحق بعضه اي بعض الكيل والموزونه لم يجز بعد البعض رد ما بقي اذ لا يفرق
التبعيض الاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لانه تمام ما برضى العاقد لا المالك
واما اذا تبعض البعض فله ان يرد الباقي التفرق الصفقة قبل التمام وفي الثوب
خبر لانه التبعض فيه عيب وقد كان وقت البيع وظاهر الاستحقاق استري جارية ولم
من عيبها فوطئها او قبلها او استرها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد ما مطلقا اي سواء
كانت بكرة او ثيبا نقصها الوطئ او لا لانه كلاً منها عيب حدث ورجع بالتقصان
لا منشاء الرد الا اذا رضى البائع باخذ ما لانه الا منشاء كان له حصة فاذا رضى زال الشك
من العيب او زال فله القديم بوجه الرد يعني اذا استمر ثيبا فحدث فيه عيب ثم اطلع عليه
القديم لم يرد لانه حدوث العيب مانع من الرد اذا زال عاز الرد لعود المنع من رد
النافع ظهر عيب مسبق الغائب عند العقبى فوضعه عند عدل فحكك لانه اي الهلاك
على المشتري الا اذا قضى بالرد على البائع يعني استمر جارية من رجل غاب البائع فاطلع
المشتري على عيبها ربه فرفع الامر الى القاضي وان ثبت عنده الشك والعيب فاحضره
القاضي ووضعهما على يد عدل فحكت في يده وحضر البائع ليسترائه بستره والثمن
لانه الرد على البائع لم يثبت لكانه غيبته فحكت الهلاك على المشتري فاحضره فحكت
قلت ينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم ينقض القصاص بالرد على البائع بل اخذ منه ووضعه
عند عدل اما اذا قضى على البائع بالرد فينبغي ان يحكك منه مال البائع ويرد
المشتري الثمن لانه اقصى ما في الباب انه هذا فضاء على الغائب من غير خصم

سئل عن اشترى شئاً فوجده
عيباً فلم يردّه فوراً او سكّت مده
واودع وودعه عن البائع هل له ذلك
ام يسقط حقه من الرد بانما خبر اجاب
لا يسقط حقه من الرد بانما خبر
وله وده ما لم يتصرف فيه فصرفاً
يدل على الرضا ولو صارت امة
من ثناوى ابن وهبان من ابيوع
اشترى دابة فوجدها قليلة الاكل فهو
عيب ولو كانت بطيئة الشبر يعني كالحص
ليس بعيب الا شرط تجولاً
مشتمل الاحكام في ابيوع
والقول اذا كانا حاشاً في الحرم عيب وكذا
اذا كان فيه بؤس الغل كبيرة وكذا اذا كان
الحرم محرراً الفير او سبيل ما والغير ولو وجده
بهما من نفعه لا يصل الماء بينهما الا
بانكر عيب حرته فذلك
سئل عن رجل اشترى دار ثم ظهر له بعد
ذلك انه موهبة على الغير هل يشتري
الفسخ اجاب نعم الفسخ مائة وان
شاء فترخص حتى مضى بام الجارة
ثناوى ابن حجر ووهبان

المشترى شيئا فاسد لورد على بائعه بحار
او بعيب فلم يقبله فاعادة مشترى الى
منزل نفسه فتلطف لم يلزم شي من الثمن
كفا صيب وود مقصوب على المقصوب
فلم يقبله تجمل العاصيه الى منزل فذاع
عنده لم يضمنه ولم يبين حكمه الى منزله
فصبا حيد به قاسم بن محمد بن

رجل اشترى جارية وقبضها وقاصم البائع في عيب بالجارية ثم ترك المصنوعة اياماً ثم قاصم فقال له البائع لم امسكتها
طول المدة بعد ما اطلعت على عيب فقال المشتري انما امسكتها لانظر اني فعلت بئرا لا قال الشيخ الامام ترك
المصنوعة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله ان يردّها على البائع فاصبحنا في عيب البائع

او قد ان
رجل اشترى جارية فراه بها فحقة
ولم يعلم انها عيب فاشترها ثم
علم انها عيب قال محمد بن مسلم له ان
يردّها لا هذه لما يشبه على ان
خازان يشبه عيبه فلا يثبت الرضا
بالعيب فاصبحنا من محل المزبلة
ولكنه ينفذ في اظهر الروايتين على ما بنا مدوا في المعيب وعرضه البيع
وليسه وحده وركوبه في حاجته رضا لانه كلما منها دليل الاستنقاء ولو كان
ركوبه للرد لا امر لا يثبت رضا لانه وسيلة الى الرد كالسقي وشراء العلف من
خازانها اذا كانا عن ضرورة بان لا تنافي ولا تنافي او يكون العلف في عذر
واحد لا يكونان رضا واذا اعدم الضرورة كان رضا قطع المقبوض اى قطع
المقبوض او قيل سبب كان عند البائع رد المقطوع لبقاء عيبه واخذ بمسكه
اى بمنع المقطوع والمقتول بغيره اشترى عذرا قد سرق ولم يعلم به فقطع عند شتر
له انه يردّه وبأخذ ثمنه وقال لا يردّه بل يرجع بابن ثمنه سارقا وقبض سارق
وعلى هذا الخلاف اذا قتل في البئر سبب وجد في يد البائع وهو بمنزلة
الاستخفاف عنده وبمنزلة العيب عندهما لانهما الموجود في يد البائع القطع
والقتل وهو لا يثبت المالة فينفذ العقد فيه لكنه نقب فخرج بقصانه لتفدي
الرد وله ان سبب الوجوب حصل في يد البائع والوجوب يفضي الى الوجود فيصير
الوجود الى السبب السابق قوله ولم يعلم به المشتري بغير علمه من ماله العلم
بالعيب رضا به ولا ينفذ على قوله في الصحيح لانه العلم بالاحتقان لا يمنع الرجوع كما سبق
في مبحث الاحتقان باع بشرط البراءة قبل عيب ولم يستم العيب بعد مخرج
وقال الشافعي لا يفسخ بناء على مذهبنا الا براء على حقوق المجهولة لا يفسخ لانه فيه
منع التمليك حتى يرتد بالرد وتمليك المجهول لا يفسخ ولنا انه اجماع في الاستحسان
لا يفسخ الا النزاع وان تضمن التمليك لعدم اجماع الى التسليم فلا يكون مفسوخا
ويرد فيه اى في هذا الابداء العيب وجود حال العقد واما حدث بعد العقد قبل
العقد عند كيف وقال محمد لا يدخل فيه احوال بعد العقد وهو قول
قال مشتري العبد لمن ساء ومه اشتريه فلا عيب قصوره اشترى زيد منكم

غلاما

غلاما انه سبيعه مني ثم قال البشير حبان ساء ومه اشتريه فلا عيب به
ولم يبيع الغلام مني بشيء فوجد زيد به عيبا كان لا يجوز رده على البائع
لاقراره لعدم العيب بمرده عليه ليعه ولا يبطله اى الرد الا قرار
السابق لعدم العيب لانه مجازع الترويج لظهور انه لا يجوز ان عيب
ما يتيقن الكفاية بانه ظاهر غير مراد له ولو عينه اى لعيب بانه قال
لا عور به او لا شلل لا اى لا يردّه لاحاطة العلم به الا انه يحدث مثله
بانه قال ليس اصبع نائدة له انه يرد لستيقن بكونه في الاقرار كقوله
قطعت يدك وبيده صحبته فالبيع عبدا لاخر عبدا سره الباقى واشترى
منه فاشتراه وبيع من لفر فوجده المشتري الثاني ابقا لا يرد بمسكه
من فرائد البائع الاول ما لم يردّه اى عند البائع الاول
المقر لانه الموقوف على البائع الثاني السكوت عند اقرار البائع الاول
واقاراه ليس بحجة على المشتري الاول وهذا البائع الثاني مشتري
لعبد او امته قال اعنى البائع العبد او ذمير او اولد الامة او هو
حر الاصل وانكر البائع وحلف لنجر المدعى عن الاثبات ففسخ عليه
اى على المشتري بالعتق والتدبير والاستيلاء لاقراره بما ذكر
ورجع بالعيب انه علم لانه المبطل للرجوع ازاله عن ملكه الى غيره
بان ساء واقاراه ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك ففسخ صدقه
فلان واخذه لا يرجع بالتقصير لانه لفرجه عن ملكه في الظاهر باقرا
وكانه وهبته كذا في اجماع الكبراء الامام او امينة غنيمة محررة حتى

نشر على اهل البيت

حتى لو لم يكن محرزاً لم يخر سبعا لانا لم يملك كما ترى في كتاب السيرة
 في البيع محققا لا بد وعلما اي الامام وامينه لانه الامين لا ينصب
 بل الامام ينصب خفيا ولا يخلصه لانه فائدة احلف الثقل ولا يصح
 نكوله واقاراه فاذا اثبت عليه العيب ببيع وبيع الثمن اليه
 والنقص والفضل يرجع الى محله ابراهم نقض الثمن الآخر عن الاول
 انه كان المبيع من رابعة الا خماس يغطي منها وانه كان يخرس لوطي
 وكذا الزيادة ويوضع فيما كان المبيع منه لانه الغرم بالغنم **باب**
البينة **التي** لغت الباب به وانه كان فيه البطل والموقوف
 والمكروه ايضا لكثرة وقوعه بتعدد اسبابه والباطل لا يصح
 اصلا ووصفا ولا يعيد الملك لوجه حتى لو اشترى عبدا بجمته
 وقبضه واعتقه لا يعتق والتمس ما يبيع اصلا لا وصفا ويعيد
 الملك عند انقضاء القبض حتى لو اشترى عبدا بجمته وقبضه
 فاعتقه يعتق والموقوف ما يبيع باصله ووصفه ويعيد الملك
 على سبيل التوقف ولا يعيد تمامه كتعلق حق الغير والمكروه
 ما يبيع باصله ووصفه لكن جاوره شيء منه عن كالمبيع عند
 اذانه مجمعة اذا اقر هذا فاعلم انه بطل ببيع ما ليس بمال
 والبيع به اي جملة ثمنها بادخال الباء عليه كالدم والرجح
 واخضرير والمينة بكونه الباء والمينة بالتشديد الباء
 اي المينة التي ماتت خنفت انما فانه المينة التي لم تمت خنفت

الزنا

في البيع محققا لا بد وعلما اي الامام وامينه لانه الامين لا ينصب بل الامام ينصب خفيا ولا يخلصه لانه فائدة احلف الثقل ولا يصح نكوله واقاراه فاذا اثبت عليه العيب ببيع وبيع الثمن اليه والنقص والفضل يرجع الى محله ابراهم نقض الثمن الآخر عن الاول انه كان المبيع من رابعة الا خماس يغطي منها وانه كان يخرس لوطي وكذا الزيادة ويوضع فيما كان المبيع منه لانه الغرم بالغنم

في البيع محققا لا بد وعلما اي الامام وامينه لانه الامين لا ينصب بل الامام ينصب خفيا ولا يخلصه لانه فائدة احلف الثقل ولا يصح نكوله واقاراه فاذا اثبت عليه العيب ببيع وبيع الثمن اليه والنقص والفضل يرجع الى محله ابراهم نقض الثمن الآخر عن الاول انه كان المبيع من رابعة الا خماس يغطي منها وانه كان يخرس لوطي وكذا الزيادة ويوضع فيما كان المبيع منه لانه الغرم بالغنم

خنفت انما فانه المينة التي لم تمت خنفت انما مثل الموقوفة مال عند اهل الذمة
 كالخمر واخضرير كما سياتي والمكروه ومنه حق الثمن فانه معدوم محض
 ومنه ايضا الخضايا من جمع مضمونه وصفي اصاب الفحول والمكروه
 جمع ملقوطة وصفي في البطن من الجنين وكجب انه يحمل ههنا على ما سبكون من الذي الواقع في الرحم قبل ان يكون علقة واني
 والا كان محلا وسبابة انه يبيع الحمل فاسد لا باطل والتمس ما يبيع اصلا لا وصفا ويعيد الملك لوجه حتى لو اشترى عبدا بجمته وقبضه واعتقه لا يعتق والتمس ما يبيع اصلا لا وصفا ويعيد الملك عند انقضاء القبض حتى لو اشترى عبدا بجمته وقبضه فاعتقه يعتق والموقوف ما يبيع باصله ووصفه ويعيد الملك على سبيل التوقف ولا يعيد تمامه كتعلق حق الغير والمكروه ما يبيع باصله ووصفه لكن جاوره شيء منه عن كالمبيع عند اذانه مجمعة اذا اقر هذا فاعلم انه بطل ببيع ما ليس بمال والبيع به اي جملة ثمنها بادخال الباء عليه كالدم والرجح واخضرير والمينة بكونه الباء والمينة بالتشديد الباء اي المينة التي ماتت خنفت انما فانه المينة التي لم تمت خنفت

المضامين

في البيع محققا لا بد وعلما اي الامام وامينه لانه الامين لا ينصب بل الامام ينصب خفيا ولا يخلصه لانه فائدة احلف الثقل ولا يصح نكوله واقاراه فاذا اثبت عليه العيب ببيع وبيع الثمن اليه والنقص والفضل يرجع الى محله ابراهم نقض الثمن الآخر عن الاول انه كان المبيع من رابعة الا خماس يغطي منها وانه كان يخرس لوطي وكذا الزيادة ويوضع فيما كان المبيع منه لانه الغرم بالغنم

في البيع محققا لا بد وعلما اي الامام وامينه لانه الامين لا ينصب بل الامام ينصب خفيا ولا يخلصه لانه فائدة احلف الثقل ولا يصح نكوله واقاراه فاذا اثبت عليه العيب ببيع وبيع الثمن اليه والنقص والفضل يرجع الى محله ابراهم نقض الثمن الآخر عن الاول انه كان المبيع من رابعة الا خماس يغطي منها وانه كان يخرس لوطي وكذا الزيادة ويوضع فيما كان المبيع منه لانه الغرم بالغنم

وبيع ببيع هو لا و باطل لقائه الحق الخيرية لا ابتداء لعدم حقيقتهما ولهذا جاز
 بيعهم بالقبض هم خبطل ما قيل لو بطل ببيع هو لا وكان كبيع الخمر ونرم
 بطلان بيع الفتن للمضموم اليهم في البيع كالمضموم الي الخمر وذلك
 لانهم دخلوا في البيع ابتداء للكونهم محلا له في الجملة ثم خرجوا منه لتعلق
 حقهم بقبي الفتن بجهة التثنية والبيع بالجهة بقاء جانيه كما مر في حاشي
 آخر فانه لما بطل في البيع لعدم المحلته لزم البيع بالجهة ابتداء وانه
 باطل كما مر وسببانه وبيع مال عطف على بيع مال ليس بمال غير متقوم
 كاختر واختبر وميتة لم تمت خفف انما قبضه لا يكون مالا كاختر واختبر
 حتى لو ماتت خفف انما لا يكون مالا عند اهل الذمة ايضا بالنسبة اليها
 الدارهم والذمان والفلوس النافقة متعلق بقوله وبيع مال وانما
 بطل بغيره بالتثنية لانه لا يغيب احكم في طرف المبيع فانه المبيع هو الاصل
 في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف التثنية والاصل للمالك للملك
 فكذا البتة لانه ثبوت في الذمة انما يكون حكما لتملكه بمعاملة تملك مال
 الاخر فاذا لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك
 استحالة ثبوت الملك في المعدوم وانه قولت بعين خسر البيع
 حتى في ملك ما يقابلها وانه لم يملك عين الخمر واختبر كما سيأتي وبطل
 ايضا ببيع من ضم اليه خمر وذلك لانه ضم اليه ميتة ماتت خفف انما قبضه به
 لكونه كاختر وانما بطل ببيع الفتن والذمة وانه سمي خمر لكل لانه خمر غير افضل
 فما البيع اصلا لكونه غير مال وبضمه الي الفتن جعل شرطا لقبول الفتن وقبل

غير المال

على المال شرط لقبول المبيع مبطل للبيع وضم اليه او من غيره
 ضم اليه وقيل لانها محل البيع عند البعض بطلانها مالا يبرر له شرطا في بيع
 له حال العقد ببيع الصغير او وصيه ماله في حاشي قال في العارية فان كان
 ببيعهم واجارهم لغيره الاب واجد ووصيهما وانما بمثل العينة او باقل بعد
 ما يتفان الناس في مثله جاز وانه كان قد رما لا يتفان الناس فيه لا يجوز
 ولا يتوقف على الاجازة بعد الادراك لانه هذا عقد لا يجز له حالة العقد
 وبيع في فيه التثنية فانه اذا نفى فقد نفى الركن فلم يكن بيعا وقيل بتعقد
 لانه لغيره لم يبيع لانه نفى العقد واذا لم يبيع لانه نفى العقد واذا لم يبيع لغيره
 صار كانه سكت غير ذكر الثمن ولو باع وسكت عنه بتعقد البيع وثبت
 الملك بالقبض كما سببانه في حكم البيع البطلان المبيع به لا يملك
 ابي لا يكون ملكا للثمن لانه البطل لا يترتب عليه حكم بخلاف العينة
 لما مر فان ملك المبيع عند ثمنه لم يضمن لانه المقتضى امانة عنده لا العقد
 اذا بطل بقى حيز القرض باذنه المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالعدوى
 وقبل يكون مضمونا لانه يصير كالمقتضى على سبيل الشراد وهو ان يسمى الثمن
 فيقول اذ من هذا فان رضيت به اشترته بما ذكره اما اذا لم يسمه فخرج
 به فملك عنده لا يضمن عليه الفقيه ابو الليث قبل وعليه الفتوى كذا
 في العتابة ثم لما فرغ من بيان البيع البطل شرع في بيان العتابة فقال قد
 ما ابي ببيع سكت اياها وقع السكون فيه على التثنية فانه المبيع لا يبطل به بل
 ويثبت الملك بالقبض لانه مطلق البيع ليقضي بالمعاوضة فاذا سكت

طرح

ثم لم يبيع فاسد بضمين قيمته يوم قبضه
 وقيمتها ومثله لو مثليا جاعل في بيعه
 نقل في فتاوى على قدر حسنه

بما انتهى إليه

حقيقة ونحوها وان كان لا يؤكل كالنخل والتمر ولهما اية من الهوم فلا يجوز بيعه كالزنا بغير الانتفاع
ليس من مما يخرج منه فلا يكون منتفعاً به قبل الخروج الا مع كورات فيها العسل فيجوز بيعه
تبعاً لها ذكره القدر في شرحه وقال الكرمي لا يجوز بيعها ايضاً لان الشيء انما يدخل في البيع
تبعاً لغيره اذا كان من حقوقه كالشرب والقرى كذا في الكافي ودود القز وبيضه فان بيعها
لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف في الدود ومع محمد في بيضه وقيل نعم ايضا مع لاح حنيفة ان
الدود من الهوم وبيضه لا ينتفع به فاشبه الخنافس والوزغات وبيضها والتمتداده الدود ينتفع به
وكذا يبيعه في المال فصار كالخشب والمهر ولان الناس قد تعاملوه فثبت الضرورة اليه فصلا كالا
وبقي كذا في الكافي والابن ابي عمير عن يونس ولا يبيعه ولا يملكه ولا يبيع الا بمثل يريه انما عنده
لان المنهى عنه بيع ابق مطلق وهو ان يكون ابقاً في حق المتعاقدين ولهذا غير ابق في حق
المشتري فلو قال هو عند فلان فبيع مني لم يكره لان ابق في حق المتعاقدين ولو باعه ثم عاد من
الادمان لم يتم العقد وقيل نعم وليس امرأه صرة كانت او لم تكن جزءاً لادمي وهو جميع
مكره مضمون على التبدل بالبيع وعن ابي يوسف لا يجوز بيع لبن الامة اذا يجوز ايراد العقد
على نفسها ولا جزؤها قلنا نفسها محل الرق لا اختصاص بمحل القوة التي هي صفة وهو حي
ولا حياة في الدين في وعاء قد عا كان او غيره قديمه وفعلاً لما عني بوجه ان يبيع في الضرع لا يجوز
كسائر ابناء الحيوانات وفي الوعاء يجوز وشعر الخنزير لانه نجس فلا يجوز بيعه وجزاء لانه
نتفاع به للحرز ونحوه بضرورة فان الاسكفة يحتاجون في حرز النصال والاحفال اليه لانه
لا ينافي الامم ولا ضرورة في شره لوجوده مباح الاصل ولو وقع في الماء القليل فيه عند ابي
يوسف ومحمد لا يفسد لانه اطلاق الانتفاع به دليل طهارته ولا يبي يوسف رج
ان الاطلاق للضرورة فلا يضره ان في حالة الاستعمال وحالة الوقوع تغايرها وشعر الانسان
لان الادمي مكره لا يتبدل فلا يجوز ان يكون شيء من اجزائه ما فامتد كذا اي كذا
اي كذا لا يجوز بيعه لا يجوز الانتفاع به لما ذكره وجه الميتة بل لا يبيح لانه غير منتفع
به لقوله عليه السلام لا تنتفعوا من الميتة باهاب ^{بغيره} يبيع منه ويبيع وينتفع
به بعدة لانه طاهر بالذباغ كعظيم الميتة وعصبها وصوفها ووبرها وقرنها فان كل واحد
منهما يباع وينتفع به لكونه طاهراً باصل الخلقة لعدم حلول الحيوة فيها كما قرئ في كتاب القديس
والفيل كالشبع حتى يجوز بيع عظمه والانتفاع بعظمه وعند محمد رجحانه نجس

العين

مطلوب

نجس العين وقد ايضاً بيع زيت على ان يوزن بطرفه ويخرج عنه كالحرق
كذا رطلان بخلاف شرط طح وزنه الطرف لانه الشرط الاول لا يقتضيه العقد
والثاني يقتضيه وذلك لانه مقتضى العقد ان يخرج عنه وزنه الطرف فاذا طح
كذا رطلان يحنل ان يكون اكثر من الطرف او اقل الا اذا عرف انه وزنه كذا
رطلان فيجوز لانه مقتضى العقد اختلاف الرق يعني اشترى مثلاً في
وزن الطرف خوزنه فجاء عشرة اربال فقال البائع الرق غير هذا
ارطال قال القول للمشتري لانه هذا الاختلاف انما يقتضيه تعيين الرق الموزن
او مقدار الثمن فان كان الاول فالمشتري قابض والقول قول العين
ضميناً كالتعاقب امناً كالموعود وانه كان الثاني فهو في الحقيقة اختلاف
في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول للبائع مع ثبوت
مشرطه على باع عطف على قول مبيع عرضي فسد شرطه باع بالاقل اي باقل
مبلغ قبل النقد اي بعد الثمن الاول صورته اشترى حارية بالف حالة او شاة
فقبضها ثم باعها في البائع بخسامة قبل نقد الثمن الاول فسد البيع الثاني
وقال ان فسخ يجوز لانه الملك قد تم فيها بالقبض فصار البيع من البائع
وغيره سواء وصار كالعرض بمثل الثمن الاول او بالزيادة او بالوض ولنا
ان الثمن لم يدخل في ضمان البائع فاذا وصل اليه المبيع ووقعت المعقنة
بقوله خسامة ويهدى لا عوض بخلاف ما اذا باع بالوض لانه الفضل انما
يظهر عند المحاسبة بخلاف ما ضم اليه مبيع المحجوع بالثمن الاول قبل نقد
صورته اشترى حارية بخسامة ثم باعها وكفري موهبة البائع بخسامة

باع بالنقد كذا وبالنقطة كذا او الى شهر
بكذا والى شهرين بكذا فسد بزره في شهرين

قبل نقد الثمن الاول فالبيع فاسد في البتة اشترايا من المبيع وصح في البتة
 لم يشترها منه اذ لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلته البتة لم يشترها منه
 فيكون مشترى الاخرى باقل مما باع وسيد فاسد ولو وجد هذا التمسك
 في صاحبها ولا يشيع كلف لانه باعتبار شبهة الربوا فلو اعتبرت فيما
 ضمت اليها كان اعتبار الشبهة ^{الشبهة} وهي غير معتبرة صح بيع الطريق خذ اي ببيع
 طول وعرض ولا اي لم يجد اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه اذا لم يبين
 يقدر بعض باب الدار العظمى كذا في النهاية وعلى التقدير يكون عينا مملوكا
 فيصح بيعه ومهية وفي التاتارخانية الطريق الى الطريق الا عظم وطريق
 غير نافذة وطريق خاص في مكان ان قال الطريق انما هو في مكان
 لا يدخل في البيع منه غير ذكره اما نصا او بذكر الحقوق ^{المنفعة} او المرافق والطريق الاخر
 يدخلان في البيع من غير ذكره لان بيع مسيل الماء ومهية لانه مجهول اذ لا يدري
 قدر ما يشغله من الماء صح بيع حق المورث للارض بالاجماع ووجهه
 في رواية وهي رواية ابن سماعه وفي رواية الزيات لا يجوز وصح الفقيه
 ابو الليث بانه حق في الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز والشرب
 كذلك اي صح بيعه تبعا للارض بالاجماع ووجهه في رواية وهو اختيار
 من يخرج بل لانه نصيب في الماء ويجوز لفرد وهو اختيار من يخرج
 للجمالة لانه حق التسييل ومهية لانه اذا كان على السطح كان من
 التعلق وقدره ان يبيع به بل وان كان على الارض كان مجهولا للجمالة محله
 ووجه الفرق بين من المورث على صديقين وهو التعلق في حق التعلق

المبيع

ثلاثة طريق

مطالع طريق

مطالع طريق

بشيء لا يرد عليه
يتعلق

بشيء لا يرد عليه

يتعلق بعين لا ينفق وهي كناية في شبهة المنافع وهو كقولهم يتعلق بعين
 يبقى وهي الارض فاشبهه الاعيان ولا البيع الى النور ومرب
 نوروز وسيد اول يوم في الربيع والامر جان وسيد الحنف كذا في الكفاية
 فتنين البندوز مختلف بين بندوز السلطان وبندوز الدياقين
 وبندوز المجوسي كذا في الكفاية والاصوم الفصاري وفطر اليهود اذا
 لم يعرفه اي المتبايعان خصوص اليوم للجمالة الاجل فاذا عرفاه جاز في وقت
 فطر الفصاري بعد ما شرعوا في صومهم لانه مدته بالايام معلومة وهي
 يوما ذكره الترمذاني وقد روي الحاج والخصا ونهني احاء وكسرها قطع الزرع
 والديس وسيدان بوطا والطعام بقوام الدواب وكحوا وكقطا قطع الغنم
 وانجاز قطع تمر النخلة والصوف وانما لم يذكر لانها يتقدم وزنه ويكفل
 اليها اي اليه الاوتى لانه الجمالة البيرة مختملة في الكفاية وهذه الجمالة البيرة
 لا تحسب الصحابة رضي الله عنه في انه يمنع جواز البيع او لا صح اي البيع اعط
 الاجل قبل حلوله لرواى المغيرة بن نفرة ولوياع مطلقا ثم اجل الثمن اليه
 الاوقات صح لانه هذا اجل الدين والجمالة في الدينون مختملة وبشرط
 عطف على البندوز اي ولا يصح البيع بشرط لا يقتضيه العقد فيه نفع لاصح
 اي احد العاقدين او لبيع صح اي النفع بانه يكون او ميا وانما قد
 البيع بهذا الشرط لانها اذا قصد المتعاقبة بين المبيع والثمن فقد خلا
 الشرط عن العوض وقد وجب البيع بالشرط في كل زيادة مستحقة
 بفقد المعايضة خالية عن عوض فيكون ربوا وكل عقد شرط فيه الربوا يكون

في انما لم يخرج لان

معلقا له الجمل

معلقا له الجمل

الغصب فلهذا انما قضى ما قلتم من عدم تعيين الدارين والذاتين قلنا يمكن
 التوفيق بينهما بان هذا العقد يشبه في نسبة الغصب شبهة البيع
 فاذا كانت قاعدة اعتبر شبهة الغصب سمي في رفع العقد
 الفسد فاذا لم يكن قاعدة واشترى بها شيئا يعتبر شبهة البيع حتى
 لا يبرئ الفد الى بدله لما ذكرنا من شبهة الشبهة اقوى لا يخفى
 على المتأمل المنصف انه ما ذكر لا يفيد التوفيق بين كلامي الهداية
 وانما يعيد دليلاً للمثلية لا يرد عليه ما ورد على الهداية فالجواب قال
 في العناية انه انما يستقيم على الرواية الصحيحة صحتها لا يتعين على
 الاصح وهي ما تراها يتعين في البيع الفاسد اعلم ان اجنب في المال
 نوعان جنس لعدم الملك ظاهر او جنس لفد في الملك والمالك
 ايضاً نوعان اما يتعين كالعرض ما لا يتعين كالنقود فاجنب
 لعدم الملك يتعين في النوعين كالمودع والقاصد في تصرف الغرض
 او النقود ويرجى بنصفه بالرجح غلبه بحيفه وحجدهما متعلق عقد
 بالغير ظاهرهما يتعين فيمكن حقيقة اجنب وفيما لا يتعين
 يتمكن شبهة اجنب لتعلق العقد به من حيث يكون سلباً من البيع
 به او تقدير المثل فصار ملك الغير وسبيله الى الرجح من حيث يمكن
 فيه شبهة اجنب واما اجنب لفد الملك فيجعل فيما يتعين
 لا فيما لا يتعين لانه في الملك دون عدم الملك فينقلب
 حقيقة اجنب فيما يتعين ثم شبهة ههنا فيعتبر وبشرته فيما لا يتعين

والحمد لله
 على ما مضى
 من هذا الكتاب

ثم ينقلب شبهة الشبهة ههنا فلا يعتبر كما طاب ربح مال ادعاه فوضي
 ثم ظهر عدمه بالنقض وقصوره ادعى على رجل مالاً فغضاه فربح منه المدعى ثم وقفا
 على ان هذا المال ليس على المدعى عليه فالرجح يلزم لانه اجنب ههنا لفد الملك
 لانه الدين وجب بالاقرار ثم استحق بغيره استحق حصوله فلا يعمل فيما لا
 يتعين في دار شراباً فاسداً او غرس في ارض تراثاً فاسداً الرمة فبشرتها اي قيمة
 الدار والارض قال لا ينقص البناء ويبر الدار وكذا الغرس لانه حق الشفع
 اضعف من حق الباع او يحتاج فيه الى القضاء او الرضا ويبطل بالتأخير
 ولا يورث بخلاف حق الباع والاضعف اذ لم يبطل بشيئاً الا اقوى
 ادلى انه لا يبطل به ولو شفع لا يبطل بالبناء والغرس حق الباع كذلك
 وكذا اذ البناء والغرس حصل للشر بنسبته من جهة الباع وكل ما
 كذلك ينقطع حق الشراء وكما بيع الحال فلهذا يشترى بخلاف الشفع
 او ان يسلط لم يوجد منه ولهذا لو وهبها المشتري لم يبطل حق الشفع
 وكذا لو باعها لم يضر فانه باخذ بالشفعة بالبيع التبا بالثمن او بالاولى الغنية
 وانه لم يكن في الشفعة لانه حق الباع قد انقطع ههنا وعلى هذا صار حق
 الشفع لعدم النسب بطل منه اقوى من الباع لوجوده منه ثم لا يفرغ بيان
 البيع الفاسد واحكامه شرع في بيعه بيع الموقوف واحكامه فقال
 ووقف بيع مال الغير على اجازته مبيع العبد والصبي المحرم على
 مولاه وعلى اجازة الاب او الوصي وبيع مال من عقيق غير سيد
 وعبد على اجازة القس وبيع الموهون والمستاجر وارض من غرارة

ملاحظ في هذا الكتاب

الغير على اجازة المزمن والمناجم والمزارع ولو تفتشها الاجازة
 لزمه ان يملك المشتري وكذا لو قضى الراجح المال و ابراه المزمن ورد
 الرضى عليه ثم البيع ببيع يبيعه بمرقة والبيع يعلم والمشتري لا يعلم توقف ان يعلم
 المشتري في مجلس البيع نفذ وان تفرقا قبل العلم بطل مبيع المبيع من غير
 المشتري بغيره باع شيئا من يديهم باعه من يده لا ينفق الثاني في لو تفتشها الاول
 لا ينفق الثاني لكن يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان
 كان قبله في المنقول لا في العقار ^{الاول} في اختلاف المعروف الذي يربطه في مبيع
 المرد عند ابي حنيفة وقد مر في باب البيع ببيع فدان والبيع ببيع
 والمشتري لا يعلم ان يعلم في المجلس والباطل والبيع بمثل ما يبيع الناس
 به او بمثل ما اخذه به ^{الاول} ذكر في شرح الكافي انه لا يجوز وفي نسخة
 الامام الشريفي هذا اذا اتيك المشتري بذلك فانه علم في المجلس فغن
 ابي حنيفة فيه روايتان وبيع الشيء بغيره لم يجز للجماعة ولو عينت
 في المجلس جاز مبيع فيه خبار المجلس قد مر في اول السبع وبيع الثوب
 فانه موقوف على اجازة المالك ان اقربه النسيب ثم البيع وان محله
 والمقصود منه بنية فذلك وان لم يكن ولم يملك حتى يملك يتقضى
 البيع وحكمه اي حكم البيع الموقوف انه انما يقبل الاجازة اذا كان البيع
 والمشتري والمبيع قائما المداو يكون المبيع قائما ان لا يكون متغيرا بحيث
 يعد شيئا لفرقانه لو باع ثوب غيره بغير امره فصنفه شريفا جاز
 رتبة الثوب البيع جاز ولو قطعه وخالطه ثم اجازة البيع لا يجوز لانه صار

ليس

مطلوع

شيئا لفرقانه لو كان عرضا اي كما يشترط قيام الثمن ايضا اذا
 كان عرضا وصاحب المتاع ايضا اي كما يشترط قيام المبيع والثمن الموقوف
 بشرط قيام صاحب المبيع في لو باع متاع غيره فله صاحب المتاع
 قبل ان يبيع المبيع فاجازة لا يجوز حكمه ايضا ان اخذ المبيع اي اخذ
 المالك الثمن او طلبه من المشتري ليس باجازه للبيع الموقوف وان
 نه استقبل فقبل اجازة وقيل لا وقوله لا اجبر رد له اي ليس الموقوف
 بخلاف المستبره فانه اذا قال لا اجبر بيع الا جزم اجازة جاز كل ذلك
 من اجل انه ثم لما فرغ من مبيع الموقوف واحكامه شرع في بيان المكرو
 وحكمه فقال ذكره البيع عند الاول ^{الاول} لانه فيه اخلا لا بوجوب
 السعي اذا اقتدر اوقف شيئا بيا او اما اذا ابتاع شيئا فله
 ذكره النجاشي هو ان يرد في الثمن ليرغب غيره ولا يرد الشراء لقوله عم
 لا تاجتوا وكره السوم على يوم غيره بعد رضاهما ثم لقوله علم ينام
 الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على اخيه فانه نهي بصيغة النفي وهو يلغ فاما
 اذا ساء منه شيء ولم يترك احد من اهل البيت فله ان يبيع منه او يشتريه
 خاتم بيع من يريده ولذا قال في خلاف بيع من يريده فانه جائز لو روى
 وهو محمل التهي في الخطبة ايضا ذكره ايضا يلقى اجلب ابر يتلقى بعض
 اهل البلد المجلوب من خارج البلد اليه من الطعام المضرة لاهل البلد لئلا
 عنه ولانه فيه تضيق الامر على حاضرين فانه كما لا يضر فلا يضر الا اذا
 لبس على الواردين واشترى باقل من القيمة وبيع الحضر للبادي زمان

مطلوع

او دفعه

مقر

السعر

مطلوع

علم الثوب والقتل والحمل وطعام المبيع وأُسوة وسوق الغنم والسما المشروط
لغيره من العقد فإن لعنه السما رأى كانت مشروطة لم يفتقر فيم والآفة
المسليح على أنها لا يفهم بغير الدلالة فإنها لا تفهم اتفاقاً إلا بمنتهى
بقوله فيم وإنما ضمت إليها فإنها يزيد في عين المبيع كالبيع واخوة أو في ثمنه
كالحمل والسوق لا يمتنع بخلاف الحمل المكان فيلحق بغيره بالمال والمفصل
المستبر بغيره شيئاً مما ذكره في القتل ونحوه لا يفهم وباجمله كما يزيد في المبيع كلها
أو ثمنه فيم وما لا فلا ذكره الرطل لا أي ليس ضم لغير الطبيب لأنه لا أثر فيه
شيئاً في العين ولا في الثمن وأجر المعلم لأنه كغيره لم يزد ما كية المبيع
فإن التعلم حصل فيه لذمته وشغله غايته أنه لا يكون تعلية شرطاً وسهلاً على
في القم والدلال والراعي وتفقه نفسه فإنها لا تزيد في المبيع شيئاً في
لغير السما المشروط وتفقه المبيع كما مر وجعل الأبق وكراو بنت أخوها
أيضا لا يزيد في شيئاً بخلاف كراو المبيع فإنه يفهم لا فائدة زيادة في
ويقول البائع حين البيع وضم ما يجوز ضمه قام على بكذا لا شترية بكذا بخلاف
عن اللذنب حال ابر الكايع في امرجة ابر ظاهر حيث أنه بالبنية أو باقاره
أو بكونه ختم المشتري أو لا. فخذ بتمنه أو زده وفي كقوليه هذا إذا
لوم بقط في التولية لم يبيع بتولية لأنه يزيد على الثمن الأول فيصير امرجة فينتفع
به التصرف ولولم بقط في امرجة ينفق امرجة على حالها وإن كان الرجح الز
مما يظنه المشتري فينتفع التصرف وينتفع له أيضاً بعوض الرضا ولو لم يكن
المبيع أو شتره في امرجة قبل الرد أو حذبه منع منه أي أنه لا يرد منه كل الثمن

المسح وسقط خياره لانه تجر واختار لا يقابل به شيء من الثمن بخيار الرقبة والشرط
بجمل خيار العيب لا يستحق منه للمشتري الجزاء الثاني وعند العجز عن تسليمه
بسقط ما يقابل به الثمن ^{عند البيع} سري ثانيا بعد بيعه برجح فانه راجح ايا اراد المشتري
انه يبيع مزاحمة طرح عنه ما ربح ايرحل ربحه كانه قبل ذلك وانه استغنى بالرجح
الثمن لم يراج صورته اشترى ثوبا بعشرين ثم باعه مزاحمة بثلاثين ثم اشترى
بعشرين فانه يبيع مزاحمة على عشرة ويقول عام على عشرة ولو اشترى بعشرين
وبايع باربعين مزاحمة ثم اشترى بعشرين الا يبيع مزاحمة أصلاً لا يشره حصول
الرجح الاول بالبيع الثاني ثابتة لانه ناكدة بعد كونه على شرف الزوال بالوقوف
على عيب ^{الرجح بالعرف} فالبسطة في البيع كالحقيقة احتياطاً بخلاف ما اذا تخلل
ثالث بانه اشترى ثم اشترى ثم اشترى لانه ناكدة حصل بغيره برجح اجاز ان يبيع
مزاحمة تسد شراعي من ما ذرونا المحيط وانه برقبة جنده انه لو لم يكن على
العبد دين جاع في مولاه شيئاً لم يقبض لانه لا يعيد المولى شيئاً لم يكن له
قبل البيع الاملاك الرقبة والاملاك المتوفرة على ما سرر المادون ^{مطلق}
يقوله برجح صورته اشترى بعد ما ذروني في التجارة ثوباً بعشرة وعلمه دين
محيط فباعه بمولى بخمسة فانه يبيع مزاحمة على عشرة كعكس وهو اشترى
المولى ثوباً بعشرة فباعه في عبده المادون له كمدون كخمس فانه ايضا يبيع
مزاحمة على عشرة لان في هذا البيع وان كان صحيحاً في نفسه منه العدم
لان العبد ملكه وما في يده لا يخلو عن حقه فاعينه عوداً من حق المزاحمة لا يثبت ثاباً على الامانة
فبقي الا عينا للمشتري الاول فصالحا لعبد اشترى لمولاه بعشرة في الفصل

انه عزم نهي فبيع ما لم يقبض ثم لا يخلوا اما ان يكون معلولا بغرض الانفساخ او لا فلا
 كان ثبت المصلحة حيث لا يتناول القمار وان لم يكن وقع التعارض بينه وبين
 ما روي في البيع مستندا الى الاعوجاج عليه هريرة رضي الله عنه ان النبي عزم
 نهي عن القمار ويحكمه محضاً بغيره ينفذ كحلالك المتوفى قبل القبض شري
 الكيل كيد لا يخرجاً فاقدمانه مرتب كذا في وجوز في احكام الثلاثة
 لم يبعه ولم ياكله حتى يكيله انتهى النبي عزم عزم الطعنه بجور فيه صاعاً ان
 صاع الباع وصاع المشتري ولا يكتل ان يريده على المشتري وطو ذلك ببيع كحل
 ما اذا باع خرافاً لا الزيادة للمشتري وكذا ما اذا باع الثوب رعة الزيادة وقوله
 اذا اشترى وصف في الثوب خلاف القدر كما ذكر الشري لانه اذا ملك ثوباً
 او موزوناً بهية او وصية جاز للمالك ان يتصرف فيه قبل القبض وقبل
 وقت يكون المكيل مبيعاً لانه اذا كان ثمناً جاز التصرف فيه مطلقاً
 في النهاية الا ان يكيل الباع بعد بيعه من ثمنه لانه البيع بغيره لا يكيل
 واحد يتحقق التسليم وتحمل الحديث اخفاء الصفقتين كما سكته كسم قال كحل
 الباع قبل البيع وان كانه بحضرة المشتري لا يبع لانه ليس صاع الباع والمشتري
 وفي الشرط وكذا لو كان الباع بغيره المشتري لانه الكيل منه باب التسليم اذ يعلم
 البيع ولا يعلم الا بحضرة كذا الموزون والمعدود اي يبيعه ولا ياكله حتى يزنه
 او يقيده ثابناً ويكفي ان يوزنه او يقيده بعد البيع بحضرة المشتري لا الموزون
 الى بشرط ما ذكره المذروعي وان اشتراه بشرط الموزون لا امراراً ان الذراع
 وصف لا يقابل شي من الثمن فيكون المشتري قال الزبير هذا اذا لم يتم لكل فراع ثمناً

بغيره
 معلولاً لا يكره
 متعين لا يحال
 جواز ذلك بتلزم الفراء وجعله
 اي القاض

والحلي

وانتم قد ايجل التصرف فيه حتى يزرع جاز التصرف في الثمن قبل قبضه سواء كان
 مالا متعيناً كالنقد او متعيناً كالكيل والموزون حتى لو باع ابلاً بدينار او بكثر
 لم يخط جاز ان يخذل بهما شيئاً لغير لوجود المجوز وسيد الملك وانتفاع المانع
 وهو غير الانفساخ بالملك لما مر ان البيع هو المبيع وبذلك ينفذ البيع
 بخلاف الثمن اما اذا كان منقوداً وخط واما اذا كان من كيل او الموزون فلا يـ
 بيع فيه وجه وثن من وجه ولهذا لا يبطل الا في صورة المتضمنة بطلان احد طرفي
 وجاز زيادة المشتري فيه اي في الثمن ان قام المبيع لانه لم يتم لم يبق كجالة ينفذ
 الاعتبار عنه لانه انما يكون في موجوده والشيء ثبت ثم يستند ولم يثبت الزيادة
 لعدم ما يقابلها فلا يستند اي لا يلحقه باصل العقد استناد وجاز حط الباع فيه
 ما به كمال يمكن لغيره البطلان بما يقابله كونه استغناء والاشفاق لا يستلزم ثبوت
 ما يقابلها فيثبت احاطة الحال ويحقق باصل العقد استناداً او جاز زيادة
 اي الباع في البيع لانه تصرف في حقه وينبغي الاستحقاق استحقاق الباع
 والمشتري بالكل اي كمال الثمن والمبيع والرايد والمزيد عليه فالزيادة لا يخط
 باصل العقد لانها لا يخط الزيادة بغير ان العقد من وصف مشروع الى وصف
 مشروع ويهد كونه راجحاً او محسراً او غير ذلك ولها ولاية الدفع فاول ان يكون
 دلالة التعقيب وقال صدر السريعة ويمكن ان يقال ان هذا استحقاق المبيع او ثمنه
 فاستحقاقه ينشأ عن بيعه بما يقابل من ثمنه وهو يرد عليه فلا يكون الزيادة
 متداولة كما هو مذهب فروان في بيع اقول لا يمكن ذلك لانه مراد من استحقاق
 على العيوب وكيفية فانه ادعى المستحق مجزئاً لمزيد عليه واشتبه اخذه وانما ادعى الزيادة

ولو بعد الاك المبيع

بالاقالة

واشتبه اخذه وكذا انه افعى الزيادة فحقا غم المصحات في حكم الاستحسان يظهره كقولته
 وهو اجتهاد ورجح وبقي عليه اي الكل انه زبد وعكس الحق اخطا فانه البائع اذا حط
 بعض الثمن عشرين لم يشرى قال لاخر وتثبت في الشئ وقع عقد التولية على باقي
 ثلثي الثمن بل يحط فكان اخطا بل العقد ملحقا باصل العقد فكان الثمن في ابتداء العقد هو
 ذلك المقدار وكذا اذا اراد المشرى على اصل الثمن او البائع على اصل المبيع والشفيع
 ياخذ بالمال فيما اتي في الزيادة على الثمن واحط وان كان مغبضا للمال بالمال
 بالكل في صورة الزيادة لا يخفى تعلق بالعقد الاول وفي الزيادة ابطال المبيع والعاقدان
 ابطاله قال جل لا يخرج عبدك من زيد بالبيع على ان يضمنه كذا الثمن سواء الف
 اخذه اي مول العبد لا يضمنه زيد والزيادة من ضمنه ولو لم يقبل الثمن قال الف
 على زيد لانه عن العبد ولا شيء عليه اجماعا على القائل اصله انه الزيادة في الثمن
 والمثلين جائزة عندنا وليتخي باصل العقد كانه العقد ورده ابتداء على اصل
 والزيادة كما مر وانما اصل الثمن لم يشرع بغير مال يقابله ولهذا الترخيص اجماعا
 على الايتي لانه لا يستفيد بزيادة مالا اما فقول الثمن في ثمن ثمنه جنة
 يبيع الزيادة من الاجبة كما يقع المشرى اذ لا يملك لها شيء بمقابلته الزيادة
 وصارت كبديل الخلع فانه يقع على غير المرأة اذ لا يملك لها شيء او البضائع عند
 اخراج غير موقوف لكن في شرط الزيادة المقابلة تسمية وصورة فيجب حسب
 وجوب الثمن بواسطة المقابلة فاذا قال في الثمن فحق جعل الماية بمقابلته المبيع
 صورة فوجد شرطها فتمنع واذا لم يقبل الثمن لم يوجد المقابلة صورة ولا
 فلم يوجد شرطها فاصح ولفي الزام المال ابتداء لم يبيع واداه من غيره وهو شقة

بطله على ان يضمن كذا قاله وهو صواب

وهو صواب صحيح اصل الدون وان كانت حاله في اصل لانه الدين حقه فله
 انه بوفرة يتبرع اعيان الدين كماله ابراهه بالاجل معلوم او مجهول كماله بشرة
 كالناجس لا احصا وجب ما كانت حاشية كيبوب الحج سور العرض فانه حاشية
 لا يصح لانه يصير بيع كدراهم بالدرهم لانه معاوضة انتهى وان كان اعادة
 وصلة ابتداء الا اذا اوصى به فانه اذا اوصى به فانه يقرض ثلث الف درهم فلانا
 الى سنة لزم ثلثه انه تعرضه ولا يابطا لبوة قبل السنة لانه وصية
 بالتبرع ولو وصية بتساع فيها نظر الموصي ولذا جوزت بخدمة والسنة
 ولزمت او احل المستوفى على غير دينه فاقبله المرفوض معلومة قاله صحيح
 لو ادا وخرج من ابي ابي المستوفى ذلك الدين ليس ذلك لانه احواله مبدية
 براءة الدين في روايته وبراهنه في كذا في العادة **باب** **ربوا**
 هو لغة الفضل مطلقا وشرعا في كل احد المتجانس بين على الاخر ففضل
 فغيره في غير ما يكون ربوا لانها في المجانس بالبيع والشراء وهو
 الكيل ولو وزن ففضل عشرة اذرع في كيلوب التروبي على اذرع منه لا يكون
 ربوا لانها في غير المجانس غير خاليا عن عوض اخر اذ عن بيع كربة وكربة كربة
 بكرة وكربة شقة فانه الكا فضل على الاول لكن غير خال عن عوض بغير
 اجنس لاجل ان اجنس شرط لا احد الا قدس في لو شرط بغيرها لا يكون
 ربوا في المعاوضة في ليم يكن الفضل في غير عوض في البيت ربوا وعليه
 العقد في اجنس لانه المال فيه الحديث المشهور وهو قوله لم يحنط الحنط
 مثلا بمثل بيا بية والفضل ربوا ابرهوا مثلا بمثل وبيع الحنطه بالحنطه

المرفوض

قضي

المعبور

في البيع والشراء

المعتبر في قدر الكليلا نصف الصاع لآما دونه او لا تغرب في الشرع بما دونه
 باقل منه متعلق بالبيع المقدر كبيع ما دونه نصف صاع باقل منه كحقيقين من بر
 بحقيقة منه فانه بيدها بها جائز وانما وجه الفضل لا يتقارن العذر الشرعي الا ان يكون اشتراك
 في قوله بلا قدر اياها على سبيل الاقل فيقدر الشرع باقل منه اذا كان حاله اما اذا
 كان بالثبوت فلا يحل لوجود جزئية العلة فخرم النساء والجنس الفضائل السبع مطلقا
 ولو بالثبوت لانها في كل من جزئي العلة كبيع حقة في بر حقيقين في شعبة
 كذا حكم كل عدوي متغارب فان بيع العدو بكمثارة كبيع منفسلا
 جاز ان كانا مؤدبين لا اندام معيار وان كانا احد هما من لا يجوز لان
 بانفرادهم بخرم النساء والمعتبر في غير الصورتين التبيين لا التفاضل حتى
 لو باع بغير يمينها وتفرقا قبل القبض جاز وقال ان في بيعه التفاضل
 قبل الافتراق في بيع الطعام بالطعام كما في كصرف لقوله عدم في الحديث كقول
 يدا بيد وكذا انه مبيع متين فلا يشترط فيه القبض كالثوب ومنه يدا
 بيد عينين كذا رواه عبادة بن صامت رضى عنه البر وكشعر والنمر
 والمخ كبد والذهب والفضة وزنى قائم على انفس سواهم على بخرم الفضائل
 كبد لا فهو كبدى ابدى وان ترك الناس الجمل فيه مثل اخنطه وكشعر والنمر والمخ
 وكل ما نص على بخرم الفضائل فيه كبدى كبدى ~~و~~ وزنا فهو ذنب ابدى وان ترك
 الناس فيه الوزن كالذهب والفضة لا يعتبران بعرف لان نقص اقوى
 من معرف والا فوى لا يترك بالاولى فاما عداها اى عدا الاشياء السنة
 فان الم يثبت عليه فهو محمول على عادات الناس لقوله عم مكره المومنون سنة

حتى اذا انما
 الجنس

فوقه

فهو من الجنس فلم يخرم بيع البر بالبرمت اوبى وزنا والذهب بالذهب متاوبا
 كبدى كالم يخرم مجازفة وانما تعارفوا ذلك لا احتمال الفضل على ما هو معتاد فيه
 الا ان السليم يجوز ان يحنطه ونحوها وزنا لوجود السلم في معلوم وجاز بيع الجنس
 بالثبوت باعبارها عند بيعه واية يوفى وقال محمد لا يجوز لان الثمن ~~مستحق~~
 ثبت باصطلاح الكل فلا يطل باصطلاحها واذا اقيمت اثباتا لا يتبعان فضا
 كبيع الدرهم بالدرهمين ولما اقيمت في مقعها ثبت باصطلاحها اولا ولان
 للغير عداها واذا اطلبت بيمين بالنسيئة بخلاف النقود لانها للثمن خلقه وجاز
 بيع الرطب بالرطب كبيع النمر بالبرمت العنب بالذهب بيع رطبا او سكر
 بمثل او باليابس وبيع النمر والذهب المتقاع بالمتقاع منها مبيع الرقيق
 بمثل لقول عن محمد الفضل ان بيع الرقيق بالرقيق انما يجوز اذا كانا ملكين
 والام يخرم قوله متاوبا قيد بجواز البيع في الاشياء المحدودة ووجه جواز
 انه اذا كان بيعا بجنس لا اختلاف الصفة جاز متاوبا وكذا بيع
 اختلاف الصفة لقوله عدم جديدا ورؤيا سواء ولا جاز كيف كان لقوله عدم
 اذا اختلف النوعا فيصير كيف شئتم وجاز بيع اللحم بالحمى وبيع اللحم
 والالبان المختلفين ايا بيع لحم الفم بلحم البقر والاعلى وكذا البها وبعضها
 ببعض وبيع الكبريس بالقطن والفزل وبيع الدقل وهو ارق من النمر ~~او دابة~~
 بجل العنب وبيع شحم البطن بالالبنة او باللحم وبيع اخبز بالبر والذوق
 متفاضلا هذا قيد بجواز البيع في الاشياء المحدودة ثم لم يمتد الى هذا
 وجه جواز متفاضلا اختلاف اجناسها وبالك عطف على متفاضلا

في بطلان اصطلاحها
 بالزيب

مكبرين
 بفضله

لنيتها
 قتل

فيجب ان لا يبيع بالباء البضاعة الا جبراً وهو بيع الجبر بالبر
 والدقيق وانه يفتى في حاجة الناس كجاءه كجاءه وقت القبض حتى يقبض
 الذي يسمى لئلا يصير استبداداً بالبيع قبل القبض للربيع البر بالبريق او
 او بالخاله فانه يجوز مطلقاً لغيره الحائز منه وجه لا نأمنه لغيره
 البر والمعبور فيها الكيل لكنه غير متوحي بينهما وبين البر لا كالتنازل في الكيل
 وتختلف جبات البر فلا يجوز وان كان كيداً بكيل وللبيع الرقيق بالسوق
 مطلقاً البضاعة والسبب في البيع حتى يكون الربيع والبيع اكثر مما في الرقون
 والسبب فيكون الرقيق مثله ولا يلزم الربوا وان لم يعلم مقدار ما فيه لم يجز له ان يربوا
 وفقدان الشبهة فيه كالحقيقة ويستغرض الجبر بوزن لا عدو عندك يوفى له
 احاداً تنفاوت بالعدد وفيه لوزن وبيعتي ذكره الزيلعي ويستغرض القوس
 بها اربالوزن والعدد بالعرف اذ لا تنفق فيها والدرهم والدنانير يستغرض
 بالوزن فقط لانها من الموزنات بالنقص كذا ما لكانه خالص لانه الحكم للقالب
 وما لكانه حاله يستغرض بغيره انه فاعطاه به وبوزن انه فاعطاه به لانه
 ليس ما ورد فيه النقص فيجعل على العرف كما هو ولا يستغرض القيمي لانه يفتقر
 بالمثل وهو كل شيء بقال وبوزن كالحكمة والشعر والسهم والريش
 وذلك وفي الجبر يجوز في العدديت اليه لا تنفاوت تفاوتاً فاحشاً
 كالبيض والجوز وفي الكافي لان العرض اعارة شرع لا مطلق الانتفاع بالبر
 غير انه لا يمكن الانتفاع بالكيل والوزن والعددي انتفاع بالبر
 باستهلاك اعيانها وكانت المنفعة عائدة الى ذواتها فتقام المثل في الزمة

تبعه بها

في البيع الجبري
 في البيع الجبري
 في البيع الجبري
 في البيع الجبري

مقام الدين

مقام الدين كانه انفع بالدين ورده وهذا انما يتأتى في ذوات الاملاك
 يمكن ايجاب المثل في الذمة لا في الجبر والبيع بالمثل لها ولا يربوا بين
 السبد وعبد وما دونها الجبر مبدون لانه العبد وما في يده يكون ملكاً مولاه
 فلا يكون بينهما بيع تحقيق الربوا حتى اذا كان عليه دين تحقق الربوا لتحقيق
 البيع ولا يربوا بين مسلم وحرثي عنه اي في دار الجبر على عدم الربوا الميسر والحرثي
 في دار الجبر وكذا اذا ابتاعها فيها بيعاً فذكره الزيلعي فان مباح بالهم
 ويعقد الا لم يصير موصوفاً لكنه التزم انه لا يقدحهم ولا يتعرض في ايديهم بشارع
 فاذا اخذه برضاهم اخذ ماله مباحاً بلا عذر او من عنه فان اجري اذا لم
 ثمة لا يكون بينه وبين مسلم ثمة في دار الجبر بوعده بحبسه لانه مال من
 اسلم ثمة لا حصة له فصار كمال اجري ويجوز اخذ مال اجري برضا المسلم
 المتماثل ونحوه لانه ربوا اجري بين مسلمين وهو حرام لانه في الكافي
 بالبرهان لا يفتى في او ابل السبع كالحاجة اصله والعقود وقروعه
 كالتمبير والحفاة والاستبداد ونما بينهما ما قل له اي للمالك شخص
 بال شخص كالحق بالملك بانه ادعى زيد عليه بكونه ما في يده العبد ملك له
 ورجوع عليه والنوعان بعد اتفاهن انهما كجعلان المستحق عليه ورجوعه ملك له
 ذلك الشيء من جهة علمه حتى انه واحد منهم لو ادعى ما قام البينة
 على استجبي بالملك المطلق لا يقبل بينة يفتيها في بوجه آخر او كمنوع الاول
 يوجب النفس في العقود ايجاباً ربة البعثة ساجدة النفس في كل منهما

ولا يربوا

هو نوعاً واحداً مبطل للملك اي من
 بالكلية بحيث لا يبقى له عليه حق
 التملك

من المقام
 قوله مستحقا عليهم اي الباعه المعلومات بشرط

ان الحكم الف باخلاف رواة وقرع عليه بقوله فكل من ارجع عليه وانه لم يرجع
 عليه بصيغة المجهول رواة لم يجعل الرجوع عليه فمخرج هذا ايضا كذا في الكحل
 وانه لم يفسد الكحل عنه فانه توقف رجوع البعير على البعير على حكم الله انما
 يكونه اذا بقي اثر العقد وهو الملك كما في نوع النسخ واذا لم يبق لم يحنج
 اليه وايضا بدل المثل لو كان فدا كمنع ثمنه ملك واحد فمخرج الاستحقاق
 بالملك كما سبق واحكم بالحرية اصله حكم على الكافة اركافة الناس حتى
 لا يسمع دعوى الملك فيما جاز العتق وفروعه فانه آخره حتى لا يكون
 استرقاق آخر قضاء والناس كلهم خصوم في اثبات حقوق الله بنبأية عنه
 كما لو نفع عبده فكانه حضور الواحد حضور الكل فخر الملك لانه حق العبد
 فلا يتصيب احدا من خصما على اليايب لعدم ما يوجب انتصاية خصما انما يتلقى الملك
 في جهنم يصير مغضبا عليه ايضا لتعدا تركه قضا واليه لا تحاد الملك وقرع عليه
 في حادثة لم يصير مغضبا له فيها بتلك الحرية واما احكم في الملك المورث فبعد الله
 في التارخ لا قبله يعني اذا قال زيد بكونك عبد لملكك فمخرج اعوام فمال
 بكوني كنت عبد لملكك منذ سنة اعوام فاعني فخرج عليه برفع دعوى
 زيد ثم اذا قال عمرو بكونك عبد لملكك منذ سنة اعوام وانت
 ملك الان فخرج عليه ونسخ الحكم بحرية ويجعل ملكا لعمرو يد اعليه في حال
 قال في اول السور في شرح الزيادة بعد ما حقق المسئلة في الخفيق فصارت
 ما على ابي جسيمين احدهما عتق في ملك مطلق ويمنع له حرمة الاسل
 والقضاء به قضا على كافة الناس وانما القضاء بالعتق في ملك مورث موقوف

في الرجوع عليه
 في الرجوع عليه
 في الرجوع عليه
 في الرجوع عليه
 في الرجوع عليه
 في الرجوع عليه
 في الرجوع عليه
 في الرجوع عليه
 في الرجوع عليه
 في الرجوع عليه

في قبيل

في كلامه

على كافة الناس من وقت التارخ ولا يكون قضا وقيله فليكن على ذلك
 منكر فانه الكتب المشهورة خالته عن هذه الفائدة والنوع الثاني
 لا يوجب الف كما ابي الف في العقود في ظاهر الرواية لانه لا يوجب
 بطلان الملك واحكم به اي بهذا النوع من الاستحقاق حكم على فريده
 حتى يؤخذ المدعى بغيره وخطم يلقى ذوا اليد الملك منه بلا واسطة او بلا
 فدا يسمع دعوى الملك منهم كونهم مملوكا عليهم فخرج على قوله واحكم به حكم
 على فريده بالغير بل دعوى التارخ بانه يقول بايع من الباعة حين رجع عليه
 بالثمن انا لا اعطى المثلني لا يحنج كما ذب لانه المبيع يخرج في ملكه او ملكه بالي
 بلا واسطة او بغير فدا ودعواه ويبطل الحكم انما اثبت او يلقى الملك
 المثلني بانه يقول انا لا اعطى المثلني لانه اشتريته المثلني فليس ايضا ولا يار
 البنية للرجوع في البضا فخرج على قوله واحكم به ارجعه اذا كان الحكم للمثلني
 حكما على البنية واذا اراد واحد من شراري رجع على بنيه لثمنه لا يحتاج العادة
 البنية ولكن لا يرجع احد من شراري رجع عليه قبل الرجوع عليه حتى لا يكون للشرار
 الاو كسطا ان يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه لشرار الاخير ولا يرجع بصيغة
 المجهول اي لا يحصل رجوع المملوك عليه الكحل ارجعني بالذرك قبل كقضا
 على المملوك لانه اصله من يري الحكم في الكحل وانما لم يرجع قبل الرجوع
 عليه لانه يحنج ثمنان في ملكه فخرج واحد لانه يحنج مملوك عم الرجوع
 اي رجوع المثلني بالثمن على البائع انما يكون اذا ثبت استحقاق البنية بالاعتق
 انما حجة متقدمة اما اذا ثبت باقرار المثلني بكونه مملوكا على يمين او باقراره ليس

منكر

المشترى بالخصوص أو نكوله فلا يرجع اليه لانه اقرا لا يكون حجة في حق غيره وفي
 زياوت ابن بكير هذا النكاح بشرط دار أو استحوا رجل بالقرار المشترى أو نكوله
 عن الجاهل لا يرجع على الباعث ^{الثاني} فان اقام المشتري البينة انه الدار ملك المستحق لم يرجع
 على الباعث بالبينة لا يبيع بنية اما لو اقام البينة على اقرار الباعث انه لم يبيع ملك المستحق قيل
 وبأخذ الباعث بالبينة لو لم يبيع بنية على اقرار الباعث بذلك ولكنه طلبت بنية بانه يبيع
 للمدعي كان له ذلك لانه قيل انه يمكن على الجاهل فيصير نكوله كالمقروية ومنه
 الشيخ بعد ذلك كذا في العماديه وهذا مما يجب حفظه والشيخ يفتون عنه
 وفي نسخة يقولون لم يبيع ولدت عند المشتري لا يملكه ولا يملكه بنية بتعويل ولد
 اي باخذها المستحق وولدها فان اقربا رجل لا يبيعهما ولدا بل باخذها المستحق
 لا ولدا والفرق ان البينة تثبت الملك لا اصل الولد كانه متصلا بها يومه ثبت
 با استحواق فيها والاقرار حجة فاصرة ثبت به الملك في المخرجه ضرورة صحة
 اخبر وما ثبت بالضرورة بعد الضرورة ^{بغير} التناقص يمنع وجوب الملك لانه يكون
 منها فيها لا دونه المخرجه اما المخرجه الاصلية فلنخافه على العلوق فانه لو لم يملك غير دار
 صغيرا ولا يملك بخرية ابيه وامه فيقر بالرق ثم يعلم بخرية ابيه وامه فيدعي المخرجه ولكن انقص فيما
 في طابقه خفا لا يمنع صحه كدعوى اما العارضة فلا يجوز تيقدها بالاعتقاد والتدبير بل علم
 البعد فيجوز فيه ايضا اخفا فيجعل كمن يقر فيه عوا واذا اقام الحاكم بنية على
 سببه قيل الثابتة يقبل الاستقلال بغيره بالتحريم والطلاق فان المارة اذا خلت
 ثم اقام بنية على انه طلقها ثلث قبل الخلع فانها تسمع وانما نقضت الخفاء في
 الاستقلال به ونكسب كما اذا قال ليس مني ثم قال هذا ابني يسمع وكذا اذا قال

اي يملك

لست انا وارث

هذا النكاح بشرط دار أو استحوا رجل بالقرار المشترى أو نكوله
 عن الجاهل لا يرجع على الباعث الثاني فان اقام المشتري البينة انه الدار ملك المستحق لم يرجع
 على الباعث بالبينة لا يبيع بنية اما لو اقام البينة على اقرار الباعث انه لم يبيع ملك المستحق قيل
 وبأخذ الباعث بالبينة لو لم يبيع بنية على اقرار الباعث بذلك ولكنه طلبت بنية بانه يبيع
 للمدعي كان له ذلك لانه قيل انه يمكن على الجاهل فيصير نكوله كالمقروية ومنه
 الشيخ بعد ذلك كذا في العماديه وهذا مما يجب حفظه والشيخ يفتون عنه
 وفي نسخة يقولون لم يبيع ولدت عند المشتري لا يملكه ولا يملكه بنية بتعويل ولد
 اي باخذها المستحق وولدها فان اقربا رجل لا يبيعهما ولدا بل باخذها المستحق
 لا ولدا والفرق ان البينة تثبت الملك لا اصل الولد كانه متصلا بها يومه ثبت
 با استحواق فيها والاقرار حجة فاصرة ثبت به الملك في المخرجه ضرورة صحة
 اخبر وما ثبت بالضرورة بعد الضرورة بغير التناقص يمنع وجوب الملك لانه يكون
 منها فيها لا دونه المخرجه اما المخرجه الاصلية فلنخافه على العلوق فانه لو لم يملك غير دار
 صغيرا ولا يملك بخرية ابيه وامه فيقر بالرق ثم يعلم بخرية ابيه وامه فيدعي المخرجه ولكن انقص فيما
 في طابقه خفا لا يمنع صحه كدعوى اما العارضة فلا يجوز تيقدها بالاعتقاد والتدبير بل علم
 البعد فيجوز فيه ايضا اخفا فيجعل كمن يقر فيه عوا واذا اقام الحاكم بنية على
 سببه قيل الثابتة يقبل الاستقلال بغيره بالتحريم والطلاق فان المارة اذا خلت
 ثم اقام بنية على انه طلقها ثلث قبل الخلع فانها تسمع وانما نقضت الخفاء في
 الاستقلال به ونكسب كما اذا قال ليس مني ثم قال هذا ابني يسمع وكذا اذا قال

في النكاح

لست انا وارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين جهته انه يبيع وخرج عليه قوله فلان
 رجل لا يبيع اشرى فليدعي عليه فاشترى ثم ادعى حريته فاشتت حريته على العبد
 انه لم يعلم مكانه بابعه لا المخرجه بالعبودية ضمنه سلامة نفسه وسلامة الشيخ عند
 استيفائه منه الجاهل فقبل المشتري مخرجه والتعويل في المعاشرة سببها دفعا
 للعبد بعدد الامكان فاذا اظهر حريته واهلته للمضان وتعدرا استيفاء
 في الجاهل حكم عليه بالقبول ورجع الى العبد عليه اي الجاهل اذ اوجده لانه قضى ديناً
 على الجاهل وهو مخطو فيه فلا يكون مشترى كعبد الرهن اذ افضى الدين لتخلص الرهن
 حيث يرجع على المدعي ولو لم يقبل اشرى او قاله ولم يقبل انه عبد على العبد
 بنية وان علم مكانه بابعه فلا يراد ببيع العبد بنية الرهن فانه اذا قال اشرى
 فانما عبد يبيع ضامناً لانه مختص بمقتضى ما في ذلك بل جسد الرهن بغيره
 فائدة ذكره مسئلة ليعرف التفرع على ذلك الالرفع اسكاله اول الامر ذكر
 في الكتب المشهورة انه لو دعوى شرط حريته لعبد عند ابي رحنه والنفقة لعبد
 كدعوى لاجرة لتاريخ الغيبة بل العبرة بتاريخ الملك فلو قال المستحق غابت عني
 فندسنة يعني استحق رجل دابة من يد رجل آخر وكان مستحق غدا كدعوى غابت عني هذه
 الدابة مندسنة فقبل ان يقضى القضا بالبدانة للمستحق اخبر المستحق عليه الجاهل
 فقال الجاهل لست ببيع بنية انها كانت ملكا لي مندسنة لا يندفع الخصومة
 بل يقضى بالبدانة للمستحق لانه المستحق ما ذكر تاريخ الملك بل تاريخ غيبة الدابة
 فنقضت دعواه الملك بل تاريخ الجاهل وكر تاريخ الملك ودعواه دعوى مشترى
 لانه المشتري تلقى الملك منه فصار كأنه مشتري ادعى ملكا ببيع تاريخ سنين لا

انما لا ينعقد حاله الا انفراد كما سيأتي فحق اعتبار ذلك وبقية الدعوى
 المطلق فيتعنى بالذات العلم بالحق لا يمنع صحة الرجوع بينه اذا اشترى شيئا
 من رجل يعلم انه ليس له بل يغيره فبعد ما استحق ذلك الغير واخذ المشتري منه يتردد
 يرجع المشتري على البائع ولا يمنع علمه بالحق فصح رجوعه فاذا استولد مشتريه
 يعلم غيب البائع اياها كالولد رقيقا مرجع بالتمتع بغيره اشترى جارية مضمومة
 وهو علم ان البائع غاصب استولدها كالولد رقيقا لانعدام الغرور ولعلمه بحقيقة
 احوالها لكن يرجع بالتمتع على البائع ولو اقام البائع بينة ان اشتراقه بعد الشراء
 بملكته المبيع المستحق لا يبطل من الرجوع بالتمتع كذا العماديه لا يحكم بالرجوع
 بشهادة ان كتابا بل بالشهادة على مضمونه بينه اذا استحق دابة من غير شتر
 بينه وبين قبض المشتري السجل ووجد باقية بغير قنطرة او الرجوع عليه بالتمتع واظهر
 سجلي فاض بخار او اقام البينة ان هذا كتاب فاني بخار لا يجوز له ان يسمي قنطرة يعمل
 به ويقضي للمشتري عليه الرجوع بالتمتع ما لم يشهد الشهود انني بخار فقبضه
 بيني راعيا المشتري عليه الدابة التي اشتراها من هذا البائع ولغيره ما لم يرد المشتري
 هذا لا يخطئ بسببه الخط فلا يجوز الاعتناء على نفس السجل بل بشرط ان يشهدوا
 على ضمانه التمسك وعلى قنطرة المشتري عليه ان العماديه كذا ما سوي نقل الشهادة
 والوكالة المراد بما سويها المفضل والسجل وكما سويها فاني كل منهما يجب
 على مضمون المكتوب لانه المقصود بكل منهما كونه حجة على الخصم وهو يوجب الالباب نقل
 الوكالة والشهادة فالحق مقصود به حصول العلم بالحق وكذا لا يجوز كونه سري
 كفايا وان كانه اخصم كافر قبض كل المبيع فاستحق بعضه بطل البيع في قدره ابي

قد ذكر

مطلق المبيع
 مطلق المبيع
 مطلق المبيع

قد ذكر بعض البعض فان اودث استحقاق لبعض المبيع او كان
 المستحق شئين كونه واحدا كما سبق بالفرد واليوس والوتر غير شري قبه
 ابي في حقه وهو ظاهر ولا ابي وان لم يورث عينا فلكا ولم يكن شئين كونه
 كونه ابي ان المبيع المستحق حصة فتمتع بوضعيه المبيع اذا بطل في قدر البعض استحق
 فيطرا ان كان استحقاقا ما استحق يورث العيب الباع كما اذا كان المعقود عليه شيئا
 واحدا فاني بتعويضه ضرر كالدرا والافرن الكرم والعبد ونحوه فامتنع من خيار
 في الجيران شرا ورضي بحصة التمتع ونحوه وكذا اذا كان المعقود عليه شئين
 في الحكم شئ واحد فاستحق احداهما فله الخيار في الباقي وان كان استحقاقا ما استحق
 لا يورث عيبا في حقه كما اذا كان المعقود عليه شئين او شئين عبيد في استحقاق احداهما
 او حصة حصة او حصة وشئ فاستحق بعضه فانه لا ضرر في تعويضه فلو لم يشتري
 بحصة فتمتع ولله الخيار كذا في شرح الطحاوي وبما وبمعه عطف على كل المبيع ما استحق
 المقبوض مفرقه او غير المقبوض بطل البيع فيه ابي فاما اذا قبض البعض ايضا ابي كما
 بطل في قدر المستحق في صورة قبض الكل وخيار المشتري في الباقي سواء او استحقاق
 البعض لبعض او لا تتفرق الصفقة على مشترين المبيع استحقاق قبل التمام او في
 حقا مجزؤا في دار فصوص على شئ كناية درهم مثلا ما استحق بعضه ابي بعض الدار
 لم يرجع صاحب الدار بشئ من الدار على الدار كذا ان يكون دعواه فيما بقي وان قل
 او استحق كل ابي كل الدار رد كل الوضو للعلم بانه اخذ عوض منه لم يملكه فتردوا
 ادعيا ابي الدار كلها فصوص على شئ كناية ما استحق بعضه ابي بعض الدار يرجع حصة
 لا يصلح على كناية مرفوع عن كل الدار فادعاه من يثبت ان الدار على كناية

خبره بحسب العوض صالح ما لا يضر على دلهم وقبضها اي الدار لهم تحت اراهم
 بعد التفرغ رجح بالدين بانه هذا الصلح في العرف فاذا اتفق الباع بالصلح
 فوجب الرجوع جازا ^{اي المدة} اعان من شرطه جازا ببيعته يعني لو غصب رجل عبدا وباعه
 فاعنفه المشتري فاجاز المالك بيع العبد جازية عنقه عليه ورجع بوجهه لا يجوز اذا
 عتق بدين المالك لقوله عزم لا عتق فيما لا يملك اياهم والموقوف لا يملك ولو
 افاد ثبت سند او شهادت من وجه دون وجه المصحح للمالك الكامل للورث ولها ان
 الملك ثبت موقفا بقصر مطلق موضع لا فائدة للمالك فيستوفى الاغنى
 مرتبا عليه بنفذه بفاذه وصار كما عتاق المشتري في الارض واعان الوارث
 عبدا اخر تركه مستغرقا بالدين حيث يقع وينفذ اذ اخضع الدين لبعده لا يبيع
 اياي يكون من بيع المشتري الغاصب بعد ما اجاز المالك بيع العبد او بالاجاز ثبت
 للبايع وهو المشتري الاول ملك بات فاذا امر المالك موقوف لغيره بطل
 الاستحالة اجماع الملك البتة والملك الموقوف في محل واحد باع عبده
 بغيره وبرهن المشتري على اقرار الباع او الموالي انه لم يامر بالبيع وادارد
 البيع لم يقبل للتناقض في الدعوى اذ اقدمها على الشراء اقرار منها بيمينته
 ونفاذه لان الظاهر من حال السلم العاقل مباشرة العقد العجى النافذ والبيته مبنية
 على صحة صحته فاذا بطلت لا يقبل البيته وان اقر الباع به عند القضي بطل طلب المشتري
 لانه التفاضل لا يمنع صحة الاقرار لانه غير متم فيه فان من اكبر شيئا ثم اقر ببيع اخر
 بخلاف الدعوى لانه متم فيه فليست تسمى ان يسأله عليه حتى الاتفا بينهما
 فليخذه طلب المشتري باع واخره بلا اعره واعترف الغصب والكره المشتري لم يضمن البيع

البيته يتوقف على صحة الشئ
 في عمادية
 البيته والبيته بانه على
 صحة

قال

قال في الكفر ببيع دار غيره فاذا دخلها المشتري في سنة لم يضمن الباع وقال الربيع
 لم يضمن سلة اذ ابيع دار غيره بغير اذنه ثم اعترف الباع بالغصب والكره المشتري
 لم يضمن الباع الدار لانه اقرار الباع لا يصدق على المشتري فلا بد من إقامة البيته حتى
 ياخذ ما فاذا لم يقيم المشتري وهو جاز الدار البيته كان التلف مضاعفا الى حصة على قامة
 البيته لا لاعتد الباع لانه انما الغصب لا يجوز ببيعته فعليه هذا التفسير يعلم انه قوله واخرها
 المشتري بانه موضع اتفاقا اذ لا يثبت الاخر في البناء وفي ذلك ولهذا ترك
 تلك العبارة **باب** ^{اي هو لغة بمعنى} السلف فانه اخذ عاجل
 باجل يسمى هذا العقد كونه متجلا على وقته فان وقت البيع بعد وجود المبيع ملك
 الباع واسلم عادة كونه بالمبيع بمجرد وجود ملكه فيكون العقد متجلا وهو مشروع
 بالكتاب وهو قوله كما اذا اندانتم بدين الاجل لآية فانها تشمل السلم والبيع
 بنحوه فجل وما قبله بعد حلول السنة وهي قوله عليه السلام من سلم منكم فليسلم
 في كبر معلوم ووزنه معلوم الاجل معلوم والآجاء وباباه اليه لانه بيع المدة ومعرفة
 تركت لما ذكره ولم يستدل بما روي انه عليه السلام لم ينه عن بيع ما ليس عند الانسان
 وخص في السلم لانه محذور المحتفى قال في حواشي الهداية هذا اللفظ لم يرد
 من الصحاح في كتب الحديث وكأنه من كلام واحد في القمار وسرعا ببيع الشئ على ان
 يكون ذلك الشئ دينا على الباع بشرط معتبر شرعا وسياتي بيانها والبيع
 في الاصطلاح سلم اليه والمشتري ربح السلم والمبيع لم فيه والتميز بين
 المال وبينه فيما يعلم قدره اي مقداره اعم من الكيل والوزن والفرع وصفته
 اي جودته ورواياته ونحو ذلك كالكيل والموزون المسمى اختراعه الذي لا يرد

التقرير

فانما الموزون ما كلفا ليست بمشتملة بل اثمان فلا يجوز فيها السلم والعقد المتقارب
 كالجوز والبعض والفسخ واللين والابحار بملئين بلحين معينين والذرع كاللوز بمش
 قدره اي طوله وعرضه وصفته ارجلته ورقته ووزنه اربع سبعة اى بالوزن فيصح
 السلم المتكامل اى العقد المتكامل بملء سبعة مبالغ وعلو ولا يملك ما لم ياتي لغة رتبة والظري
 حين يوجد بعد مئة بوقت دون وقت جنة لو كان في بلد لا ينقطع يجوز مطلقا وزيادتها
 اربعة معلومين قبل الملام والظري في كل سنة والفقهاء والخفيين اذ عين كل منها
 بما يرفع النزاع لا بما لا يعلم اى قدره وصفته عطف على قوله فيما يعلم قدره وصفته
 كالجوز واطرافه واللحم والجود وعدا قيد الجود والخطب جزمه جمع حركته وبها الحاشية
 بند هيزم والرطبة جزمه جمع جزمه وبها الفارسية دست ترة والجوز واحد وبه يوفق
 بالتحريك الذي ينظم فان كل منها ثمانية فاشتمل على السلم حتى اربعين الطول والرض
 وكصفة من جلود وقدر ما يشد به الحزمة جاز والمقطوع اى ولا يملك ما لم يقطع ولم يجر
 من حين العقد الى حين الملام اى الابل انما استوفى الدم جميع الوقت في العقد الى الابل
 ولا يكيل او راع معين لم يعلم قدره لانه التسليم تأخر فيه فربما يفسح فيؤدى الى
 لا المنازعة ولا بقرية او تمر مخلة معينة اذ قد يفتقره فلا يقدر على التسليم بشرط
 صحته تبين الجبر كبر وشغير والنوع كسقيته وبخسيتها والصفة كجديها
 وردى والقدر كذا كذا لا يفتقر الى ان يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر
 وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقدر راس المال الكيل والوزن
 والعدوى بين شرط بيان قدر راس المال وانه كان مثا رايه فيما يتعلق
 العقد على مقداره كالكيل والموزون والعدوى المتقارب كالجوز والبعض وال

العدوى المتقارب

للمرأة

سنة واحدة او اكثر
 سنة واحدة او اكثر
 سنة واحدة او اكثر

لا بشرط معرفة القدر بعد التعيين بشارة جنة لوقال القدر سلمت اليك
 مائة ابر كذا مائة من الغنم ولم يدر قدر البقرة لا يفتقر عنده وعندهما يصح
 انه راس المال اذا كان ثوبا او حيوانا يصير مملوكا بشارة ومكانه ايفاء ما لم يملكه اى مشقة
 والا اى وان لم يكن له مئة مئة قبضه حيث شاء وهو الاصح لانه الاكل كذا سواد
 ولا وجوب الحال كذا التمنى الرهن يفتقر الى عقد حاضرا بغير موصوف في الذمة لا اجل حيث بشرط
 بينه مكان الايفاء والقسمة بان قسمها دارا وشيئا واحدا على صاحبه شيئا
 له اجل وموتة لزيادة غرضه وبنا في نصيبه بشرط بيان مكان الايفاء والاجر
 بان استأجر دارا او دابة بالحملة مؤمنة وبنا في الذمة بشرط بيان مكان الايفاء
 وشرط بقائها اى بقاها صحة السلم قبضه انشأه قبل الاقرار فانه يفتقر
 صحبا لم يطل بالافراق لا عن قبض فان سلم مائة نقدا ومائة دينا على السلم
 بغير الكسور بغير كسر بطل في حصنة الدين لان نقدا القبض في المجلس جاز فحصة النقد لا جتماع
 من اجله ولا يشترط الف دلالة طار لو فوجع السلم صحبا ابتداء جنة لو قدر رهن
 المال في المجلس لا يتصرف في رهن المال الموقوف قبل القبض اما الاول فلان
 تقويت القبض الوجوب بالعقد واما الثاني فلان السلم فيه مبيع والتصرف
 فيه قبل القبض لا يجوز كما مر بشركة متعلق بقوله لا يتصرف به يقول رب
 السلم اعطى نصف رهن المال ليكون نصف السلم فيه لك او ثلثه بان يقول
 اعطى مثل ما عطي السلم كذا ليكون السلم فيه لك وكذا وكذا وانما خصتها بالذمة
 لانها اكثر وقوعا من الجدة ولو ضيعة وخرج على قوله لا يتصرف به بقوله فانه نقلا
 السلم لم يشترط ان يملك السلم اليه شيئا برهن المال جنة قبضه كله لئلا

في قوله كسور بغير كسر

بغير الكسور بغير كسر
 بغير الكسور بغير كسر
 بغير الكسور بغير كسر

قبل قبضه
 قبل قبضه
 قبل قبضه

[illegible]

تأليف قاضي

في الضرف صار قابضاً للعين أصح الأخر فيه وللا بد من المقسم اليه لمصارفة ملكة
 كمن استقرض حنطة وأمر المقترض أن يزرعها في أرضه وأن يدارها بالدين لم يقابلها
 شيء منها أما الدين بالدين فلم يرد صحة الأخر فيه وأما الدين فلا لأنه خلطه بملكه
 قبل التسليم فصار مستهلكاً عليه ففقد السبع وهذا الخلط غير مرضي من جهة المشتري
 يجوز أن يبين مراده البداية بالعين وعند بيعها باختياره ^{لأن الخلط استلزاماً لا اعتداءً} نقض السبع
 وإن شاء تركه في المخلوط لأنه خلط ليس ختملاك عندهما ^{السبع} فلو كانت
 اقبضتها المبيع فمخلوطاً فماتت بقى المقابل أو ماتت فمخلوطاً صحيح المقابل
 وعليه أي على المبيع فماتت بقى المقابل أو ماتت فمخلوطاً صحيح المقابل
 كذا بقدر السلم وجعل رأس المال أمة وسلمها إلى المبيع ثم تقابل العقد السلم ثم مات
 الأمانة في يد المبيع البقي المقابل ولو ماتت فمخلوطاً صحيح المقابل للأمانة
 رأس المال وهو حكم الثمن في العقد والمبيع المبيع فيه وصحة الأمانة فماتت
 المبيع لا الثمن كما مر فذلك لأنه لا يغير حال الأمانة فماتت الأمانة في العقد
 في الثمانية فأذا انقضى العقد فزاد المبيع في النسخ في إجازة تبعاً فوجب عليه
 وقد عجز عنه فوجب ردها كذا في النسخة وهي بيع العين بالعين كما مر في وجهه
 بقى باقي الأمانة ويقع بعد ذلك أحد الموضوعين لأنه كل واحد منهما مبيع في وجهه وفي غيره
 ففي الباقي يعتبر المبيعة وفي الهلاك والتمتية خلاف الشرع والتمتية فيها بيع أو اشتراء
 بالقبض أمة ^{بالقبض} فمخلوطاً فماتت في يد المشتري بطلت الأمانة ولو تقابلها بعد موتها فلا
 باطله لأنه لا يبي في الأصل في السبع فلا يبي بعد هلاكها فلا يصح الأمانة ابتداء ولا يتبع انتهاء
 لعدم محكمها القول لم يرد في الرداء والرجل أي إذا اختلف عاقد السلم في شرط الرداء

الدين وانما اشتريا اي وانما كانا عشر اثنين وغاب احداهما على ضرر
 كل الثمن وقبضه اي جميع وجبته بنقد شريكه لانه مضطرب الدفع اذ لا يمكن
 الانتفاع بنصيبه الا باداء جميع الثمن لانه البيع صفقة واحدة وله حق الجبس
 ما بقي شيئا وكضطر يرجع كغير الرهن واذا كان له ان يرجع عليه كان له حق الجبس
 الا انه يستوفى حصة كالكوبل بالشراء اذا قضى الثمن من مال نفسه ^{ولم يرد بيع} ~~بيع~~ شيئا
 بالف ~~المتقال~~ ^{بما يجب} ~~بما يجب~~ متقال فذهب وقضيه بنصفه اي بذهب
 وكفوضة به اي بالمتقال لانه يجب سبابة متقال في الذهب سبابة متقال
 من كفوضة لانه اضاف المتقال اليها على سواء وبيع شيئا بالف في الذهب كفوضة
 بنصفها او الذهب وكفوضة بمنقال وبيع وزن سبعة اي يجب الذهب ^{من} ~~بنصفها~~
 وفي كفوضة دراهم وزن سبعة لانه اصل الالف اليها فيصرف الى الكورن
 المهور وفي كل منهما قبض زيفا عن جدي بلا علم وتلف او تلف كان قضاء بين
 اذا كان له على عشرة دراهم جبا وقضاه زبونا وهو لا يعلم فانفعها او
 هلكت فهو قضا وغلب على وجهه وقال ابو يوسف يرد مثل زبونه ويرجع بجباوه
 لانه حقه في كوصف معي كحقة في المال ولا يمكن رعايته بايجاب ضمان الوصف اذ لا قيمة
 له على ما يلزمه بجنبه فوجب الرجوع الى ما قلنا ولها انه من حقه حتى لو تجوز به التساهل
 فيما لا يجوز الاستبدال فرفع به الاستيفاء ولا يبقى حقه الا بحدوده ولا يمكن
 تداركها بايجاب ضمانا للآخرة ولا بايجاب ضمانا لال لانه ايجاب له عليه ^{لا يمكن} ~~لا يمكن~~
 ولا ينظر له كذا في الكتب المشهورة قال صدر الشريعة مير عليه السلام ^{الحق اعلم} ~~الحق اعلم~~ هذا
 في التسرع كثيرا فانه جميع تكاليف الشرع في هذا القيسل لانه ايجاب ضرب قليل لابل يقع

١٢

[illegible]

قال الغني من قبل فقيداً فله سلبه وهو اربعة عشر السبع وقد مر بيان في السبع الكسرة
 واجازته فانه اجازة السبع كما يشيخ لو قال انه نادى فله في الظن فقد اجازت السبع بطلت
 الاجازة والعسمة والاجازة فان في الاكسرة معنى المبادلة وفي الثانية معنى عليك
 المنفعة والاجرة والرجعة فانها استدامة الملك فيكون معتبراً بابتدائه فلا يجوز
 تعليقه بالشروط والصلح على ما يبال فيكون مواضعة ما يبال وانما كان فيكون بيعاً
 والابراة على الدين فانه تملك من وجه حتى تريد بالرد وان كان فيه من الاكسرة فيكون
 معتبراً بالتمليكات الا اذا علق بكلمتين في شئ واحد واخرج حتى لو قال لمد يديته بمائة مائة
 فقال شريك توادده ام فقال المدعي اكراداه بينا رشم اذ توادده است
 صحت البراءة لانه هذا تعليق البراءة بشرط كائناً كذا في الاستدسية وعزل
 الوكيل والاعطاف فانه ما ليس مما يخالف به فلا يجوز تعليقها بالشروط
 وتمازعة ومعاملة فانها اجازة لانه من كسره لم يخرجها الاعلى اعتبار الاجازة
 فيكونان مواضعة ما يبال فيفسد ان بشرط والاقرار فانه اخبار متردد بين
 الصدوق والكذب فان كان كذباً لا يكون صديقاً لغوات الشرط ولا يملك وانما
 التعليق في الايجابات ليستين ان ليس بواقع قبل وجود الشرط والوقف
 فان فيه تملك المنفعة والتحكيم فانه توليته صغرة وصلاح معنى اذ لا يصح كسره
 الا بتراضيهما لقطع الخصومة بينهما فباعتبار راضع لا يصح تعليقه ولا ارضاهما اعتباراً
 انه توليته يصح فله بالملك وما لا يملك اي بشرط الكسرة وعشرة
 الغرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعتق والرجع والاصياء
 وكوصية والشركة وكضاربة وكقضاء والامارة والكفالة والحالة وكما والآلات

والصلح عن مال ياب

ما يبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح تعليقه به
 السبع والنفس والاجارة والاجازة
 والرجعة والصلح عن مال والابراة عن الدين
 الخ

فان فيه تملك المنفعة والتحكيم فانه توليته صغرة وصلاح معنى اذ لا يصح كسره

والكفاية

فيما لا يملك

والكفاية الا اذا كان كسراً في صلح كسره صلباً في ما يقوم به ذلك الشئ وقيام
 السبع بالموضين في كل في كسره في احد الموضين يكون في صلح العقد قال
 الرزقي الكفاية انما لا يفسد بالشروط الا اذا كان الشرط غير داخل في صلح العقد بانه كاتبه
 على انه لا يخرج من كسره او على انه لا يبال فلاناً فان الكفاية على هذا الشرط نصح وتبطل الشرط
 واما اذا كان الشرط داخل في صلح العقد بانه كاتبه السبع على غير او خسر فانه لا يفسد به
 وانما كانت كذلك لان الكفاية تشبه السبع فحيث انه كسره مال حتى المولى وتبطل
 النكاح من حيث انه ليس في خوف فلهذا باب شين فلهذا باب السبع لقصد
 اذا كان الموضع صلح العقد وشبهها بالنكاح لا تبطل بالشروط الزائدة اقول
 بهذا يعلم انما يبال الكسرة بفسده والعملية او لا وتعليق الكفاية بالشروط لا يجوز
 وانما تبطل الشرط الكسرة في غير كسره في صلح العقد واما ثانياً الكفاية بشرط
 متعارف وغير متعارف فتصح وتبطل الشرط في غير كسره الشرط زائداً ليس كسره
 العقد ولهذا قيد الشرط في الاول الكسرة دون اية فلا وجه لما قال في بعض المتصنفين
 هذا الكلام لا يتم على ظاهره لانه لو كانت عبده بشرط ان لا يخرج من كسره في صلح الكفاية وتبطل الشرط
 ففي هذه الصورة لم تبطل الكفاية بفسد الشرط واذا كان عبده الجارة بانه ياذن المولى
 لعبده بشرط ان يوقت بشهر او سنة او نحوها ودعوة الولد بان يقول المولى
 ان كان لهذه الامثلة فلهوتني والصلح عن مريم العمدة وكذا الابراة عنه ولم يذكره الكسرة
 بالصلح اذ ليس بينهما كسرة فرياً فانه لو لم ياذن المولى اذ قال لفلان عمداً ابرأت فمكده على ان لا يلم
 في هذه البسطة مثلاً او صلح مع غيره مع الابراة والصلح ولا يعتبر الشرط وعرض الحاجة التي
 فيها القصاص فان صلح اذا كان على فعل اخطأ والحاجة التي فيها القصاص كالتسليم الاول

فان فيه تملك المنفعة والتحكيم فانه توليته صغرة وصلاح معنى اذ لا يصح كسره

والصلح والابراة خروج القصاص كسرة

اسلام جو روح

5.

۴۴

ان قال الامت فانت وصي فيها خلفه

لا في التعويض لا بغير ما صحح سبع درهمين ودينار بدرهم ودينارين من بيع
 كثرية وكرتية بغيرهما أي كثرية وكرتية بغيره وعند زفراء لا يصح
 لأنه قابل بحكمة بالجملة ومنه ضرورة الالتفات على الشروع وفي صرف الجبس والاصالة
 تغيير تصرفه قلنا المتعاقبة المطلقة تحتل الصرف المذكور فيجب عليه بالتصرف
 وليس فيه تغيير أصل التصرف بل وصفه أنه موجب بثبوت الملك في الكحل بمقابلة الكحل
 وهو حاصل بهذا الوجه وصحح سبع عشرة درهما بمشقة دراهم ودينار بانه يكون عشرة
 بعشرة دراهم ودينار بالبطون المذكور وصحح سبع درهم صحح ودينارين غلبة
 وهي ما يرد به بيت المال وباخذة التجار بدرهمين صححين ودينارين غلبة التناذر
 في الوزن وسقوط اعتبار الجوده فكله على عشرة دراهم فباع فمضى العشرة
 عليه ديناراً بها اربع عشرة عليه صحح بالاجماع وبيع المتعاقبة بنفس العقد وانه باعه
 أي الدينار بعشرة مطلقة اربع عشرة بكونها عليه ووقعه ابر الدينار وتقاها
 العشرة بالعشرة صحح ايضاً اذ صار لكل واحد منهما على الاخر عشرة دراهم
 فتقاها العشرة بالعشرة فيكون التفاضل سحاً لسبع الدينار بعشرة المطلقة
 مبيعاً للدينار بعشرة على عمدة اذ لو لم يجل عليه لكان استبدال الصرف
 الغالب الغضنة منه الدرهم والغالب الذهبية الدينار فضنة وذهب حكم فيعتبر فيها
 فيخرج من الفضل ما يعتبر في الجباد ولا يصح بيع الخالص به أي بالخص والربع بعينه
 أي ببيع بعض الغالب الغضنة والذهب ببعض منه الا انما ويناوزنا وكذا الجوز
 الاستقراض بها الا وناوزنا وذلك لانه النقود لا تخلو عن قليل فشيء عادة فيلحق
 القليل بالروادة واجتيد والردى سواء والغالب الغضنة منها ابر درهم والدينارين

لا في

في حكم العروض عتبار الغالب فصح ببيع أي سبع الغالب الغضنة بالخالص في درهم
 والدينارين كانه أي الخالص كثر لم يفسد بشرط الجبس والخص وغيرة إلى
 الزايدة وصحح ببيع ايضاً بجنب متفاضلاً صرفاً للجنس الذي لا يفسد بشرط التقا
 رة الجبس في الصدوتين وانما شرط لانه القبط في الخالص شرط في الغضنة
 لعدم التمييز وان كان الخالص مثله أي مثل الغالب الغضنة واقل منه ولا بد
 فلا أي لا يصح السبع للربوا الا ولين ولا خصاله الثالث واذا راجع بغيره
 الفش لم يتعين بالتعيين والا أي وان لم يرفع يتعين به لانه فادام يرفع
 كانه غناً فلا يتعين بالتعيين والا فهو سلعة يتعين بالتعيين فانه كان
 يتقبله البعض ون البعض فهو كالزئوف لا يتعلق العقد بعينه بل بحسنه
 زيفاً انه كانا يلزم يعلم حاله لتحقق الرضا منه وكجبه في الجباد اذ لم يوجد رضاه
 فالمبايعة والاستقراض بما يروج منه يكون وزناً او عدداً او بهما أي كانه يروج
 بالوزن في التبايع والاستقراض فبني بالوزن وانه كانه يروج بالعدد وفيما بعد
 وانه كانه يروج بهما فبكل واحد منهما لانه محتمل هو متعارف فيما لا نقص فيه
 والتمت وي كمال الجبس المبايعة والاستقراض حتى لا يجوز السبع بهما
 ولا اقراضها الا بالوزن بمنزلة الدرهم الردية ولا ينقض العقد بهما لهما
 قبل تسليم وبعطها بما يملكه لانه الخالص موجود فيها حقيقة ولم يفسد ما يجب
 اعتباراً بها بالوزن شرعاً الا انه رتب اليها كانه الخالص وكما في الغضنة
 في الصرف حتى اذا باعها بجنب متفاضلاً جاز عليه وجه الاعتبار ولو باعها بالخص
 لم يجر حتى يكون الخالص كثر ما فيه الخالص فانه احداهما لا يغلب الاخر وجب اعتبارهما

اشتري شيئا به اي بالنفس او بغيره فحقه فكل واحد منهما قبل
 التسليم بطل البيع عند البيع لا بالثمن بلك بالكي ولانه الثمن بالاطلاع
 ولم يبق ثمن بقي بقاء الثمن فبطل واذا بطل فبطل البيع انه قام ولم يملك
 والا فكله انه كان مبيعا او فحتمه انه كان فمبيعا صح البيع بلكس باقية
 بلا تبين لانه ثمن بالاطلاع وبكاسرة به رد مثلا عند بيعه فانه انما
 وموجبها والدين مئة وذا بالمثل والتمنية فضل فيه اذ صحت استراضه
 لم يكن باعتبار ثمنه بل لانه ثمن وبالك ولم يخرج من كونه مبيعا ولذا صح
 استراضه بلك وشرى بنصف درهم فلو س او دانق بلكس
 او قيراط فلو س صح وقال زفر لا يبيع لانه اشترى بلكس فانما نقد بالعدد
 لا بالدين والدرهم فلا بد منه بقاء عددا قلنا بابا ببيع بنصف درهم بلكس
 او دانق معلوم عند الناس فان في عن البيان وعليه اي على من اشترى ان يبيع
 اي ببيع قدر ما يبيع بها اي بنصف درهم او دانق او قيراط منها اي بالعدد
 قال بشرى بل عطاء درهمين من الضمان فحقه بنصفه فلو س بنصفه
 نصف اي ضرب في النصف فحقه درهم الا حجة عند البيع
 في الكل للزوم الرد بالاجل اعطى نصف درهم فلو س ونصفه الاجبة او فلو س
 الاجبة بمثلها ما يبيع بالفلوس ولو كره اعطى بانه قال اعطى بنصفه فلو س اعطى
 بنصفه نصف الاجبة صح اي البيع في الفلوس فقط ولم يبيع في نصف درهم
 الاجبة لانه لا كره ما رعتين وفي الثاني ردوا وذا واحد البيوع لا يوجب
 فسادا كغيره **كتاب البيع** بيع الوفاء وقبله قال الشيخ الامام

اي بالتعين لانه سلعة فالاب
 من تعينه استقرض فلو س
 فكسدت

نجم الدين

منقولاته ببيع بالوفا جائز اولو في الجواب او طار وسئل حواله في البيع الجائز بين العقار
 وبين المتقول الذي لا يجوز البيع الجائز فيه بان لم يكن بقاء العقار حتى فسد البيع فيه هل يفسد في العقار
 اجاب لا يفسد في العقار ويبقى جائزا هذه اشارة الى انه لا يجوز البيع الجائز في المتقول عذره

نجم الدين النفس في فناء وآه البيع الذي يفسد اهل زماننا احتيا لا لدروا
 وسموه بيع الوفاء به حقيقة هي وهذا المبيع في البيع شرعا لا يفسد في يد المبتاعين
 لا بملكه ولا بطلاق له في الانقضاء الا باذنه ملكه ويضمن ما اكل من ثمره او سملكه
 من ثمره والدين ينفق بهلاكه اذا كان به فقا وبالدين ولا ضمان عليه الزيادة
 اذا هلك عن غير منعه وببيع استرداده اذا قبضه دينه لا فرق عندنا بينه وبين
 وبين الرهن في حكم من الاحكام لانه المتعاقدين سمياء بقاء ولكن غرضها الرهن
 والاستيفاء بالدين لانه ابلع يقول لكل واحد بعد هذا العقد رهن بلك
 فلانا والتمسرى يقول ارهنت ملكك فونه والعبرة في التصرف للمعاينة
 والمعاينة لا الاطلاق والمباينة فانه اصحابنا قالوا الكفالة بشرط براءة الاصيل
 محالة والكفالة بشرط انه لا يبرأ كفالة ومهية محنة نفسها بحضرة الشهود ومنه
 انهم نكاح والاستغناء التمسد اذ اقرضني اجل سلم ونظا بركه كسرة كان
 الامام السبكي في جامع جليل هذا وقبله بيع ذكر في مجمع النوازل النقي كجنا
 في هذا الرهن على محنة بقاء على ما كان عليه بعض السلف لانها تلفت بلفظ البيع غير
 ذكر شرط فيه والعبرة للملفوظ نصا ووجه مقصود فان من تزوج امرأه ومشتة
 ان يملكها بعد ما جامعها فقد وقبله فانه في الصحيح انه ابرقعد الذر
 جربتها ان كان بلفظ البيع لا يكون رهننا لانه كلامها عقد مستقل شرعا لكل
 منها احكام مستقلة بل يكون مبيعا فانه شرط ازالها فان العسخ فيه انه العقد
 فسله البيع بغيره كذا اي يفسد ايضا انه لم يشترطه الى العسخ
 ولكن تلفت بلفظ البيع بشرط الوفاء لانه في الشرط لم يلفظ بالبيع الجائز

الزاوية بالبيع الوفاء

فطلب بيع الكومار

فطلب

البنية

قوله والعبرة للملفوظ ايضا دون المق
 يعني كما يكون الاعتبار في التصرفات
 للمقاصد يكون لا لفظا فلا حاجة
 الى تبديل قوله ايضا بنصا عند التحكيم

وعندهما ايروا الى انهما سويان غير لازم فانه ايضا ليس مطلقا
وانه ذكرنا اي العاقدان السبع لا بشرط ثم ذكرناه ان الشرط على وجه الميعاد جاز
اي الميعاد لا ضرورة الحاجة اليه بل انما هو عيب قد يكون لازمة فيجعل هذا
الميعاد لازما لحاجة الناس فصح مع الوفاء في العقار سحقا للتعامل واختلف
في المنقول قبل بيعه لعموم الحاجة وقبل لا يصح كمنقول للتعامل كتاب الشفعة
فما فرغ من البيع بالوجه شرع فيما تترتب عليه وهذا حسن من اجل ان
او آخر الكتب كما وقع في سائر الكتب في شفعة في الشفع وهو قسم يسمى بالاقبضا
فيهم مشتركة الملك الشفع وشرعا تلك العقار وهو الضبعة وقبل ماله
اصل في الارض شفعة كذا في المغرب وما في حكمه كالبيع وقال في الكافي العكس سحقا
بالشفعة وسحقا بالشفعة لا يسفل وان لم يكن طريقا يكون السفل لانه التخي بالعقار
لا له في حق التراضي شفعة في عين متعلق بالملك ما قام عليه فيما تترتب
الشفعة بعد بيعه شفعة اي الشفعة في نفس المبيع ثم اريد بها ثبوت الشفعة
في حق اي حق المبيع كالشرب والطريق انما صيغ من خصوصها انهم يكونون
الشرب في نهر لا بحر وفيه الشفن وان لا يكون الطريق ما فذا ثم اي بعد ملكها
ثبتت كمالا متعلق ولو ذميا او ما ذونا او مكاتبا لا اطلاق ما روي في قوله عليه السلام
في الشفعة لشرك لم يقاسم وقوله عليه السلام جازا لا احق بالدار والارض
يستظهر له وان كان غائبا اذا كان طريقها واحدا وتماما جازا هو شريك في الطريق
وثبت الحكم في الشرب فلا لانه لا شفعة انما تثبت بالشركة في الطريق باعتبار
الخليط وقد وجدت في الشرب بابه في شركة كبرى فان باعها كان في تلك

الملك

تتملة بجزء منه وان جازا

على وجهه في كسب

الشفعة في البيع والشراء
في دارين متعلقتين

الشفعة في البيع والشراء
في دارين متعلقتين

الشفعة كانه خليطا في حق المبيع فلا يكون جازا مطلقا صورة من اشرار
بين اثنين في دار هي لغيرهم في شركة غير فدية اذ باع احد الشركين نصيبه
في داره فالشريك في هذه الحق بالشفعة في شفعة في الشركة في الدار احق في الشركة
في الشركة لانهم اقرب للشركة بينهم في الدار فاما ما قيل انما هو احق للشركة
في الطريق فانه لما اطلق في الحكمين وهو الذي ظهر في هذا المثل وبارك في شركة لغيري
ولو وصلة اي ولو كان ابا الملاك واصل اخرج على حايطة اي حايطة المبيع او
لبيع في حصة عليه اي على حايطة فالجاء بهذا المثل لا يكون خليطا في حق المبيع
ولا يخرج عن كونها جازا مطلقا كذا في الهداية والكافي وغيرهما وهذه العبارة
في عبارة الوقاية لانه اكتبنا ومنها تفاريد بها للجار على حد الروي متعلق
بقوله وثبتت لا قدر الملك وعدت اخر ثبتت على قدر الملك صورة
دارين ثلثة لا عدم نفعها ولا اخر سدسا وثلثا ثلثها فباع صاحب النصف
نصيبه وطلب الاخر من الشفعة في شفعة في البيع بينهما عندك في اثنان
بعد ملكها وان باع صاحب كسب من قضي بينهما اثنان وان باع صاحب الثلث قضي
بينهما ارباعا وعندنا يتقضى بينهما نصفين في الكل وتستحق عطف على ثبت
ان تستحق الشفعة بالاشتراك او لا بد من طلب المواساة لانه في الشفعة ضعيف
يطلب بالاعراض فاذا اشتهد ابتداء على طلبها في شفعة في البيع بينهما عندك في اثنان
الشفعة ولم يبق حاجة الى اليقين على ما بينا في تلك اربعه وما حكمه
بالقضاء او الاخذ بالرضا بين شفعين في شفعة في البيع بينهما عندك في اثنان
بالاخذ بالرضا او بقضاء الشفعة في شفعة في البيع بينهما عندك في اثنان

على وجهه في كسب

عطف على الآخر لا ينافي لانه القضي اذا حكم بثبت الملك للشيخ قبل
 اخذه ولما كان عبارة المتعين موصفة لمطابقها للقضي على الترافي بل ظاهرة فيه
 غيرت العبارة الى ما هي من مناهي اذا ثبت الملك للشيخ قبل اخذه بعد حكم
 القضي كان هذه العبارة احسن في عبارة الهداية ايضا حيث قال وبذلك لا يخذ
 اذا سلم المشتري او حكم بها حاكم لان قوله او حكم عطف على حكم فيلزم ان يكون الاخذ
 معتبرا في كل من لم يشترط حكم القضي وليس كذلك في الثاني ويطلبها اي الشيخ
 الشفعة اعلم ان طلبها هنا ثلثة طلب الموائمة وطلب الاشهاد والتقرير وطلب الاخذ
 والتملك ذكر الاول بقوله ويطلبها الشفعة في محل علمنا ليس ببعيد متعلق بالعلم
 في جليل او رجل وامرأتين او واحد عدل وقال لا يكفي واحد كما ان او عبدا صبيحا
 او امرأة اذا كان خبر صدقا وانما امتداد الجمل لا يثبت له خيرا والتملك
 احتيج الى زمان التامل كما في المحبرة فلو قال بعد ما بلغه البيع احداه او احوال ولا
 الا بانه او سبحانه لا يبطل شفيعته لان الاول محمد علي اخذ من مزارع ابي
 مع الامن من ضرر الدخيل بالشفعة والثاني تعينه بقصد اضراره والثالث
 لاقتناع الكلام كما هو في بعض النسخ فلا يبدل شيء منه على الاعراض بلفظ
 متعلق بطلبها فيهم منه طلبها كطلب الشفعة او انا طالبها او اطلبها او نحو ذلك
 قال العبرة للمعنى وفي الوصف يراد بهذه الالفاظ الطلب للمحال لا الخبر عن امره
 مستقبل جهة المال شيخ ابراهيم محمد بن الفضل اذا سمع بيع ارض بجنب ارضه فقال
 شفيعت شفيعته كان لك منه طلبا كذا في الكتاب وقبل تبطل با دني سكوت حتى
 لو اخبر بكتاب الشفعة في اوله او وسطه فقرأ الكتاب الى قوله بطلت شفيعته قال في الاضمار

الباء في قوله
 بالبيع صلة وفي
 قوله بسماعه
 سببية

الاول في

الاول في ويسمى هذا الطلب طلب موائمة تبديل على غاية التعجيل كما في الشفعة
 يشبه ويطلب الشفعة والاشهاد فيه ليس بالازم وانما الاشهاد للمخافة لا الجحود
 كذا في النهاية والكافي وسببانه له زيادة تحقيق انما يشاء الله وذكره
 الثاني بقوله ثم يشهد عند الدار لانه الحق متعلق بالبيع او على البيع ان كان الدار
 في يده ولم يسل الى المشتري فاما اذا سلمت اليه لم يقع الاشهاد عليه فوجهه في
 يكون خصما اذا لا يبدل له ولا ملك والمشتري وان لم يكن ذائدا لانه مالك قائلا
 حال في خبر يشهد المشتري فلا يرد هذا وانما شفيعها وكنت طلبت الشفعة
 واطلبها الا اني فاشهد واعليه ويسمى طلب اشهاد وهذا الطلب واجب حتى
 اذا تمكن من الاشهاد عند الدار او على ذي كبد ولم يشهد بطلت شفيعته فاذا
 كان في مكانه بغير بيع فطلب طلب موائمة ويجوز عن طلب الاشهاد عند الدار او على ذي
 يوكمل وكذا ان وجدوا لا يرسل رسولا او كتابا فانه لم يجز جوهري شفيعته فاذا
 حضر طلب وان وجد ولم يفعل بطلت شفيعته كذا في الذخيرة فاذا شهد في
 الاول في طلب الموائمة عند احد من اير عند الدار او ابيع او اعرش في شفيعته
 اي على اشهاد في كونه لقيام مقام الطلبين نقله الكافي عن القضاة والظاهر
 وفي شرح الهداية عن سوط شيخ الاسلام وانما قال عند احد من الاشهاد على مجرد
 طلب الموائمة بلا حضور واحد مما ذكر لا يقوم مقام الطلبين بلا حضور ثم يطلب
 قاض قائلا اشترى فلان دارا كذا وانما شفيعها بدار كذا فخره بسم الله الى
 طلب عليك وحضوره وتباخيره مطلقا ارشدها كانه او اكثر لا يبطل الشفعة
 على ذلك وقال محمد اذا نكره شهدا بلا عذر بعد الاشهاد بطلت وهو قول زفر لا يالو لم

به تبعة المشتري اذا لم يمكنه البتة فخره فغضبه من جهة الشئع فغيره لانه لم
 وما دونه عاجل كما ترى الايمان كمال شئع اسلم الفتوى اليوم على هذا التبعية احوال الكثر
 في قصد الاضرار بالغير واختاره في الوقاية وجه قوله لا ينفذ وهو ظاهر المذهب في حقيقة
 قد تقرر شرعا فلا يبطل بتأخيرها كما يترجح الحق الا انه يسقط ما يلبس به وما ذكره في
 يمكنه ان يدفع بانه يدفع الامر لا الشئع بانه يدفع الشئع بالكلية او الترتيب في نفسه لم يفعل
 فلو لم يضر بنفسه وبغيره يعني كذا في الهداية والكافي ولعلهم انه ليس بالمدونة فليس
 لا يبطل شفعة بالتأخير اتفاقا اذ لا يمكن في خصوصية الحق المقتضى فكانه عذرا
 واذا اطلب اي الشئع الشفعة عند القاضي سأل القاضي عن حكمه عن ملكية الشئع
 كما يشفع به فانه اقربا او نكلا على كل حال يعلم بانه يحلف بانه ما يعلم انه مالك
 الدار التي يشفع بها او بهن الشئع يكونه ما كذا لا يشفع به سأل اي سأل القاضي
 المدعي عليه على شراء فان اقربا او نكلا على غيره على ما يجب فانه ثبوت
 الشفعة انه كان متفقا عليه يحلف على ما حصل بانه ما يتحقق هذا الشئع الشفعة
 على وانه كان مختلفا عنه كشفعة اجوار يحلف على ما يجب ما شئت به هذه كذا
 لانه لم يتبعه يحلف على ما حصل بغيره الشافعي او ربه الشئع في نفسه له اي الشئع
 بها اي الشفعة وانه وصليته لم يخبر اي الشئع وقت الدعوى وبعد كونه
 اي الشئع احضار الثمن والمشتري حبل الدار لعينه اي الثمن وتباخر اذ ان اي الثمن
 لا يبطل اي الشفعة بينه اذا قبل الشئع او الثمن فاقولا يبطل الشفعة ويختم
 البائع قبل التسليم اي تسليم المبيع الى المشتري لانه ذو كيد ولكن لا يسمع البينة اي
 بينة الشئع عليه اي البائع بينة المشتري وليس اي البيع كجور ار

المشتري

اي المشتري لانه المالك ويقضي بالشفعة والعمدة على البائع فيجب تسليم الدار
 عليه وعند الاحتجاج يكون عمدة الثمن عليه فيطلب منه ثمنه ما اذا اقتضى المشتري
 المبيع فيه حيث لا يعبه حضوره ولا يكون العمدة عليه من صار اجنبا
 الوكيل بالشراء وحكم الشئع لانه العاقبة والاخذ بالشفعة من حقوق العقد لم يتم
 الا الموكل فاذا استلم اليه يكون له ان يخرجه اذ لم يبق له يد ولا ملك فيكون انخرجه
 هو الموكل للشئع خيار الرتبة والبيع وان شرط المشتري البراءة منه
 اي البيع لانه الاخذ بالشفعة شراء من المشتري انه كان الاخذ بالشفعة
 وانه كان قبله فشرائه من البائع لتحول الصفقة اليه فيثبت له اختياره كما يشتره
 منها ولا يسقط خياره برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه لانه مشتري
 ليس ببايع على الشئع فلا يعمل بشرطه ورؤيته في حصة اخلفا اي
 الشئع ومشتري الثمن قال المشتري الف ومائة وقال المشتري الشئع
 الف قال قول للمشتري مع يمينه لانه شئع يدعى استحقاق الدار عند العقد الاقل
 ومشتري نيكه ولو برهنها قال الشئع اولى لانه يثبت اكثر اثباتا ومنه وان
 كان بينة المشتري اكثر اثباتا بصورة لانه البينات للارام وبينة الشئع
 ملزمة بخلاف بينة المشتري فان بينة الشئع اذا قبلت وجب على المشتري
 تسليم الدار اليه بالف شاء او ابى واذا قبلت بينة المشتري لا يجب على الشئع
 شئ بل يتخير بين الاخذ والترك اذ عي المشتري ثمنه وبايعه اقل منه فبنيته
 قال قول اي البائع وبه اير القبط للمشتري بينه انه ادعى المشتري ثمنه وادعى
 بايعه اقل منه ولم يثبت الثمن اخذ الشئع باقال البائع لانه الامراء كما قاله البائع

اي حصة البائع

فالتشيع يأخذ به وإن كان كما قاله المشتري يكون حقا على من يرد عوا
 الاقل وحده البعض يظهر حق التشيع كما هو وسياح فيأخذ به وإن كان
 البائع جتض الثمن اخذما التشيع بما قال المشتري ^{البيع} اذا ثبت ذلك بالثمن
 او بيمينه لانه البائع مكسب بفناء الثمن خرج من البيتين والحق بالبائع فبقي
 الاختلاف بين التشيع ومشتري وقد ثبت ان القول فيه للمشتري ^{للمشتري}
 يظهر حق التشيع حيث يأخذ المبيع بالاقل لانه يلزم باصل العقد وكان
 الثمن ما بقي لاحاط الكل لانه العقد يكون بيعا باطلا اوجهة وعلى التبدل
 لا يصح الشفعة ولا الزيادة على الثمن الاول لانه استحالة الاخذ بما دونها
 وفي الشراء قبل ياخذ التشيع بمثله وفي قبلي ياخذ بالقيمة ففي بيع عقار بعقار
 ياخذ كلا بقيمة الاخر يعني اذ يبيع عقار بعقار ياخذ التشيع كلاهما ^{الزيادة}
 كلاهما بقيمة الاخر لانه بدله وهو من ذوات القيم وفي ثمن ارض البيع ثمن
 مؤجل ياخذ بحال او يطلب الآن ويأخذ بعد الاجل لانه الاجل ثبت بالشرط وليس
 من لوازم العقد وشراطه حق المشتري لا يكون اشتراط حق التشيع
 كاختيار والبراءة من العيوب وضار البائع في حق المشتري لا يدعي ضار حتى
 لمشتري التشيع لتفاوت احوال الناس فلم يطلب التشيع الا ان سكت
 عن طلبها وصبر لطلبها على الاجل بطلت شفعته لانه حق التشيع قد ثبت لهذا
 كانه له ان ياخذ الآن بثلث حاله والسكوت على الطلب بعد ثبوت حقه يبطل
 الشفعة وفي شراء ذي حجر او خمر ياخذ التشيع بمثل حجره وقيمة الخمر لو كان
 التشيع زمنا وقيمتها لو كان التشيع مسما وفي بناء المشتري الدار والارض

وغرس بالتبني وقيمتها كما لو كانا من سخي التلح او كلف المشتري قلعها
 يعني اذ ابنى المشتري او غرس ثم قبض للتشيع فهو باختياره ان ياخذها
 بالتبني وقيمة البناء والغرس سخي التلح وان كلف المشتري قلعها
 كما في غصب وان قلعها اي لنباء والغرس التشيع فاستحق رجوع بالتبني فقط
 ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على من اخذ منه بانها كانت او شرا بغير
 المشتري فانه يرجع بقيمتها على البائع لانه سلبه من قبله بغير التشيع لانه
 اخذ جبرا وان خرقت الدار او اضرق بناؤها او جف شجر البستان
 بفعل احد ما التشيع باختياره ان ياخذها بتمام الثمن لانه البناء والغرس
 تابع حتى دخل في البيع بلا ذكر فلا يقابلها شيء من الثمن الا ان يكون مقصودا
 بالانكاح كما ذكرنا وترك لانه لانه يمتنع عن تلك الدار بماله وكجته الوصية
 عطف على تمام الثمن ان يقض لمشتري البناء يعني ان يقض لمشتري
 البناء قبل التشيع ان سكت فخذ الوصية بجنتها وان سكت فذرع
 لانه صار مقصودا بالانكاح فيقابلها شيء من الثمن بخلاف الاول لانه الهلاك
 فيه باق سميونه والنقص الى اي لمشتري لا للتشيع لانه صار مقصودا لمشتري
 بتمامه فيكون للتشيع وفي شراء ارض ينخل عليها ثم يبيعها اذا شتر ارضا
 ينخل عليها ثم وذكر ثم النخل فلا يدخل بدون الذكر او شراها ولم يكن على من
 ثمر وانثرت عنده اي عند المشتري ياخذها اي شفعه الارض والثمر بكل
 الثمن فيها وفي الفصيلين اما في الاول فلا يبيع باعتبار الانكاح كانه تبعا
 للعقار كالبناء في الدار واما في الثاني فلا يبيع تبعا لانه البيع سري اليه

كما اذا اشترى حائلاً فولدت عنده كان ملكه تبعاً واذا جده كثر تررع جاء
 المشتري الشفع لا يأخذ التمر فيها لا لعدم تبقية للعقار وقت ان يباع
 لكن الاول وهو اذا اشترى ارضاً بنخل عليها ثم حط حصته من الثمن لانه دخل
 في البيع قصداً او كان له قسط من الثمن فيفوت شرطه بوانه لا الشئ لانه لا يبايع
 شي من الثمن كدونه لم يقبض فلم يرد عليه العقد ولا القبض للزم له رتبة بالبعد
 ففواته لا يوجب سقوط شي من الثمن **باب ما يكون حي الشفعة فيه**
 اولاً يكون وما يبدلها لا تثبت قصداً الا عقار انما قال قصداً لانها تثبت
 في غير العقار بتبعيته العقار كالشجر والتمر وما في حكمه كالعلم وقد ربيانه ملك
 بالصفة عقار اي يوضع بالحيه اذا لم يكن يوضع بل يثبت فيه كشفعة
 وكذا اذا كان الوض غير مالي في الخولع على دار لم تثبت وان لم يقسم العقار
 وما في حكمه ذكره لا كشفعة لا تثبت فيه عندنا في لانها عنده لرفع ضرر نفسه
 وعندنا لرفع ضرر الجوار كحمام ورجل وبر وبنت صغير بحيث لا يمتنع به اذا
 قسم ونهر وطريق ملكين لا يبايع وتخل فانها لبس بعقار ولا في حكمه
 ببيعاً قصداً وقد عرفت انها اذا بيعا تبعاً للعقار يثبت فيها الشفعة
 وعرض وفلك خذاً فالملك وارث اي مورث فانها اذا ملك
 وارث لا تثبت فيها الشفعة وصداقة ومهية الا بشرط عوض بلا شرج
 فيها اير كموهوب وعوضه فانما يثبت بمعاوضة مال بمال فصارت كالارث
 الا ان يكون عوض مشروطاً لانها بيع ابتداء وان لم يكن الوض مشروطاً فلا شفعة كما
 في الموهوب وعوضه لانها مهية ابتداء وان لم يكن الوض مشروطاً فلا شفعة كما

يعني الموهوب
 والعوض لا يكون
 مشروطاً بالبيع
 او كالميراث

ولا في دار شريعت بين الشركاء لان السمة فيها من الافراز ولذا يجري
 فيها اجرة والشفعة لم تشرع الا في المبادلة المطلقة او جعلت اجرة او بدل
 فلع او بدل عن او بدل صلح عن دم عدا او مراء وان قبل ببعضها مالاً لم يرفع
 امراته على دار طاعة تروى على الزوج الف درهم كشفعة في شئ منها لانها عندنا
 تخفف بمعاوضة مال مال مطلقاً لانها تثبت بخلاف القيس لانها في معاوضة
 مال مال مطلقاً فيقتصر عليها او يبيع عطين على حبل اير الشفعة في دار يبيع
 بخيار للبايع ولم يشترط خياره لانه يمنع زوال الملك عن البايع فانه كعقار
 وجبت لزوال المانع عن زوال الملك لكنه يشترط الطلوع من سوطاً اختيار
 في البيع لانه البيع يصير سبباً لزوال الملك عند ذلك او يبيع ببيعاً كذا
 يعني اذا اشترى داراً اشتراً فاسداً فشفعة فيها واما قبل العقد فليس له
 ملك البائع فيها واما بعده فلها جمال الفسخ لا كالميراث واذا لم يمتد بعين
 سبيل شفعة ولم ينفذ شفعة فانما اذا يبيع ببيعاً فاسداً وسقط حق
 الفسخ بانه بني شتر فيها تثبت الشفعة او رد اي البيع بخيار روية او
 شرط او عيب بقضاء متعلق برودة بعد ملكت بغيره اذا بيع وملك الشفعة
 ثم رد البيع باجده ما ذكره في الشفعة انما فلا شفعة لانه في البيع لا يثبت رد
 بلا قضاء لا يترك لالميراث فخذ بالرضا صار كأنه اشتراه او باقالة فانما
 بيع في حق الثالث والشفعة ثالثة وتثبت اي كشفعة للعقد متفرق بالبيع
 بحيث يحيط برتبة وكسبه في بيع سبعة وله اير سبعة في سبعة اير
 لانه في بيعه ليس ملك مولاه وتثبت ايضا لمن شتر سوا شتر احالة

الاشترى لو كان الشتر

او وكالة او اشتراك اي يملك كل من البشركا شتر لاجل الموكل وكل
شفع كانه له الشفعة صورته دار بين يديه ولقد ارادوا من فاذا بيع
الدار وشترها احد الشركاء شتبت الشفعة للمشتري سواء اشتراهما
او وكالة وكذا شتبت للموكل اذا اشتراها الوكيل لاجله وشتبت الشفعة ايضا
للمشترى الاخر وعنده ان لا شتبت للجار لانه الشريك مقدم عليه لا
اي لا شتبت لمن يبيع وكذا كان او اصيل لان اخذه بالشفعة يكون بيعا في نقص
ما تم من جهته وهو الملك واليد للمشتري ويصح الان في نقص ما تم من جهته
مردود او يبيع له وهو الموكل لان تمام البيع به اذ لو لا توكيل الجار ليعود ضمن الذرك
اي من ضمن الدرك غير البيع وهو شفع لا شتبت له الشفعة لانه يبيع فلان
كلما يبيع كذا لا شتبت الشفعة فيما ذكر لا شتبت ايضا فيما يبيع الا ذراع ما وقع في
الوقاية من قوله الا ذراعاً بالنصب كانه من النسخ من طول جدي الشفع لا مقدار
عوضه ذراع او بشرا او اجمع وكله تمام ما يصدق دار الشفع فان ما بلسا اذا
لم يبيع لا شتبت الشفعة لا تقطع الجوار وهذه حيلة لا سقاط شفعة الجوار
كذا وبه المشتري هذه المقدار وقبضه وله حيلة اخرى ذكرها بقوله او شري
سما يضمن ثم باقيا يضمن اخرها بما يبيع في الاول لانه البيع الاول لا يفي في بل يوفيه
جار والمشتري شريك في ان يري والشريك مقدم على الجار وهذه حيلة لا بطلان من
الشفعة ابتداء ومنها حيلة فنيه قليل غلبة الشفع في الشفعة وهي ان يري اذا ارد
ان يشتري الدار يبيع الشري سها واحد من النصف سها من النصف بالالف الادرها
ثم يشتري الباقي بدهم لا يصدق بالشفعة الا الاول فبمئة لا الباقي من المشتري حال
فان الشفع في غيرهما

بيع بالتوكيل
منه او في
مستحق
بن خاص من اذ

شريكاً وهو احد من الجار وله حيلة اخرى ذكرها بقوله او شري اي الدار يضمن غالي ككثير
كالف مثلاً ودفع ثوبا قيمته عشرة دراهم بمائة الف ثمن فالف شفعة بالثمن
الثوب لانه عقد اخر الثمن هو القوض غير الدار وهذه حيلة نعم الشفعة والجوار
في شري المنزل الذي قيمته مائة بالف ويبيع في الف ثوبا قيمته عشرة لكل المنزل
اذا اسحق يرجع المشتري على البيع بالف ليعاد العقد ان في فسخ البيع فلا و
ان يبيع بالدرهم الثمن دينا حجة اذا اسحق المنزل بطل الصرف فيجب رد الدار
فقط اذ ظهر ان الف لم يكن عليه فصار كمن اشتري من اخر دينا بعشرة ثم وثقا
ان لا دين عليه فانه يرد الدار وله حيلة اخرى اصله وسهل ذكرها بقوله او شري
بدرهم معلومة اما بالوزن او بالاشارة فيقبضه اي مع قبضة فليس ان يري
وجعل في رعا من العلو بقبضه فانه الثمن معلوم حال العقد وهو حال الشفعة
وجبالة الثمن تمنع الشفعة كره الحيلة لا سقاط الشفعة ان يري وقاما باقول
المشتري للشفيع بعد ثباته انا ابيعوا منك بما اخذت فلا فائدة في الاخرها
فسلم الشفع ولا يباخذها بعد الاثبات فتسقط الشفعة لكن بكه واما
الحيلة لعدم ثبوتها ابتداء فعند ابي يوسف لا بكه لانه يقال دفع ضرره بغير نفسه
لان في تلك الدار عليه بلا رضاه ضرر عليه والحيلة لدفع الضرر عن نفسه فان
تضرر الغير في ضمنه وعنه بكه لانه الشفعة انما شتبت لدفع الضرر وفي اجماع
الحيلة ابتداء الضرر وبالأول يعني بهما وبان يري في الزكاة قال حمد الشريعة انما
سرع لدفع الضرر الجوار فامشتري ان كانه ممن يضره الجار لا يملك ساقط
وان كانه مبالا صاعدا متفوع به الجار والشفع منعته لا يجب جوارزه فحينئذ يقال

الشفعة

ولا يقبل قوله لانه اضاف الطبيب اليه وقت ما مضى فقد حكمي ما لا يملك تسليمه
للمحال ومن حكمي بما لا يملك تسليمه للمحال لا يصدق فيما حكمي بما لا يملك تسليمه واذالم
يضاف الطلب اليه وقت ما مضى بطرح الكلام اطلاقا فقد حكمي ما يملك تسليمه
للمحال لا بما يملك كانه علم بالشيء الآن وطلب الشفعة الا لم يلزم اجعل القول قوله كما
غير العاديه وغيره **حاشي** اي الشفع **شرا** ك **فصل** ما اي الشفعة فظهر **شرا** وغيره
او سمع بيعة بالف **فصل** **وكان** باقل او بكبلى او وزنه او عدد ومتقارب قيمته
الف او اكثر **فهي** له اي الشفعة تكون للشفيع ولا يكون تسليمه فعا وبصرف
كذلك اي اذا علم انها بيعت بعرض قيمته الف او اكثر لا اي لا يكون له الشفعة
والاصل في ذلك العرض ^{اي الشفعة} بخلاف باختلاف قدر الثمن وجزء المشرع فاذا
سلم على بعض الوجوه ثم تبين خلافه بقيت الشفعة بالمال لا بالتسليم لم يوجد
على الوجه الذي اسحقه بانه اذا اخبر ان الذي بيعت بالف درهم فسلم الشفعة
ثم علم انها بيعت باكثر فالتسليم صحيح لانه انما سلم لاستكنا الثمن فاذا كان اكثر
من ذلك كان ابرضا بالتسليم وان علم انها بيعت بالثلث او شقيق قيمتها الف او اكثر فسلم على
شفعته لا تسليمه عند كثرة الثمن لا يدل على تسليمه عند القلة وكذا تسليمه في احد
الجنبين لا يكون تسليمه في الاخر فبايسر عليه واذا اصدى ما يتعدى الاخر وكذا اكره فورا
او مكبرا او محذري متقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعرض قيمته الف او اكثر فانه
تسليم لانه انما باخذ لقيمته درهم او دينار ولو انها بيعت بدنانير قيمتها الف او اكثر
صح التسليم وكذا هذا وان كان اقرضه ^{بدل} وعلى الشفعة **ينفع** **حصة** **احد** **من** **حصة**
احد **الباقية** **بما** **اخذ** **الكمل** **او** **نصف** **بعض** **اثنين** **ي** **جاءه** **من** **وحد** **الشفيع** **اي** **بما** **اخذ** **نصف**
احد

احدهم وان باع جماعة من واحد لا ياخذ خصصة احد الباعة لان في الاول وقوعه رجاء لا اله في شفعها ايضا نصفها من بيعه ثم بما من واقفها يعني اشترى رجل نصف دار فقام البيع فلما شفع فيه باخذ النصف الذي صار للمشتري او يبيع وليس له ان يفسخ القسمة لانها من تامة القبض لا القبض للانتفاع ولا يتم الانتفاع في البيع الا بقسمة صحيح **الكتاب الوصية** بغيرها اي الشفعة على الصنفين لانه ترك للتجارة فصح ممن يملك التجارة اذا باعها بشرط ان يكون البيع لمن فانه السكوت في الطلب ممن يملك التسليم بمنزلة التسليم الوكيل بطلبها اذا سلم او قرر على الموكن **مسألة** الشفعة صح لو كان التسليم او الاقرار من غيره وان كان غير غيره فلا يجوز الا ان يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا والله اعلم **كتاب الهبة** ما فرغ من بيع الذي هو عليك عين بوضع ما يتبعه من شفعة شرح في الطهارة اليه هي عليك عين بلا عوض فقال هي لغة تبيع وتفضل بما يتبع الموهوب له مطلقا قال الله تعالى خبز من لذيك ولنا وقال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا انما نأمركم ان تاتوا الله ورسوله طاعة تاما **مسألة** الهبة عين بلا عوض اي بلا شرط عوض لان عدم العوض شرط في انتفاء الهبة بشرط العوض فتدبر وتصح **باب كونه** فانه صحيح فيها **والتكليف** ايضا كذلك يقال تخله كذا اي اعطاه اياه بطيب نفسه بلا عوض واعطيت **وطعنك** هذا الطعم **فأقبضه** قال صاحب الهدية الاطعم اذا اضيف اليه ما يطعم عينه يرد عليك العين بخلاف ما اذا مال اطعمتك هذه الارض حيث تكون عارية لا غيرها

[illegible]

لا تظنم وقال صاحب المحط اضافة الطعام اير ما يطعم عنه يحتمل التملك والابا
 فاذا احتل الامر بها فاذا قال اقبضه دل ذلك على ان المراد التملك
 ولهذا زيد هنا قوله فاقبضه وجعلت **هذا لك** فانه السلام للتملك
 واعلم انك لقوله صلى الله عليه وسلم من اعطى غنم في نهي للمعز في له ولو رفته من بعد
 وسبابة في تمام بيانه وجعلت **لك ثري** و**جعلت** على هذه الدابة
 ونوي اي لغير نوي بالكل الامة لانه ليس بغير فيما فيجوز ان الامة
 لانه قد يراد به الامة يقال حمل الامير فلانا على القوس يراو التملك وكونه
 يعني هذا الثوب فان الكسوة يراوها التملك قال انه يراو كونه
 وداري **لك** ابتداء وخبر به نص على حال في غير الطرف والام في
 التملك **شكرا** هذا لاننا في الامة بل تنسبه على المقصود بخبره قوله
 هذا الطعام **لك** ثاكلة وهذا الثوب **لك** ثرا ثاكلة **لا في** داري
 بهته سكنه فان قوله **سكنه** يقتضي فيكون تنسبه الى قبله فيكون عاربه لامة
او عكس وهو داري **لك** سكنه بهته فان معناه داري **لك** بطريق
 حال كونه السكنى معناه فيكون عاربه لامة او داري **لك** سكنه
 فان تقديره فلتسكنه فقلت وقوله سكنه غير او داري **لك** سكنه صدقة
 اي بطريق السكنى حال كونه السكنى صدقة او داري **لك** صدقة عاربه
 اي حال كونه صدقة بطريق العاربه فعاربه تميز نوا من المنفعة
 او داري **لك** عاربه بهته اي بطريق العاربه حال كونه عارفا
 لك بهته فانه هذا العبارة تدل على العاربه لا الامة وقول عطف
 على ابي

هذا هو الوجه في قوله فاقبضه وجعلت هذا لك فانه السلام للتملك واعلم انك لقوله صلى الله عليه وسلم من اعطى غنم في نهي للمعز في له ولو رفته من بعد وسبابة في تمام بيانه وجعلت لك ثري وجعلت على هذه الدابة ونوي اي لغير نوي بالكل الامة لانه ليس بغير فيما فيجوز ان الامة لانه قد يراد به الامة يقال حمل الامير فلانا على القوس يراو التملك وكونه يعني هذا الثوب فان الكسوة يراوها التملك قال انه يراو كونه وداري لك ابتداء وخبر به نص على حال في غير الطرف والام في التملك شكرا هذا لاننا في الامة بل تنسبه على المقصود بخبره قوله هذا الطعام لك ثاكلة وهذا الثوب لك ثرا ثاكلة لا في داري بهته سكنه فان قوله سكنه يقتضي فيكون تنسبه الى قبله فيكون عاربه لامة او عكس وهو داري لك سكنه بهته فان معناه داري لك بطريق حال كونه السكنى معناه فيكون عاربه لامة او داري لك سكنه فان تقديره فلتسكنه فقلت وقوله سكنه غير او داري لك سكنه صدقة اي بطريق السكنى حال كونه السكنى صدقة او داري لك صدقة عاربه اي حال كونه صدقة بطريق العاربه فعاربه تميز نوا من المنفعة او داري لك عاربه بهته اي بطريق العاربه حال كونه عارفا لك بهته فانه هذا العبارة تدل على العاربه لا الامة وقول عطف على ابي

على ابياب فانها كايح لا يصح الا بالاياب والقبول وتتم عطف على
 بالقبض قال الامام حميد الدين ركن الامة الاياب في حق الوهب
 لانه يتبع فستتم من جهة المستخرج اما في حق الموهوب له فلا تتم الا بقول
 ثم لا ينفذ ملكه فيه الا بالقبض **الحامل** الممكن في الموهوب بالقبض الحامل
 في المنقول ما ياسبه وفيه العبار ما ياسبه فقبض ففتح الدار قبض
 والقبض الحامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة يقع القبض على الموهوب بالاحالة
 من غير ان يكون القبض بتعينة قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتعينة الكل وصلة
 شغل **جلك الوهب** مشغولا به فستتم ففتح على قوله وتتم بالقبض الحامل
 بالقبض في مجلس الامة بل ذنه اي الوهب وبعده اي لا يملك
 اي باذنه وبعده اي في مجلس الموهوب له من القبض **لم ينج** القبض
 اي في المجلس وبعده اذ لا حجة للدلالة بما لا ينص في حق من قبض بقوله يتم
 بالقبض والمكسوة ان يكون فترعا غير ملك الوهب وصحة واخره ان يملك
 على التملك وكونه كما سبابة **مفهوم** اي يتعلق به القسمة ولم يبق منها ما
 لا يقسم اي ليس من شأنه ان يقسم بهته انه لا يبغي شغلا به بعد القسمة اصلا
 كعب واحد ودية واحدة او لا يبغي شغلا به بعد القسمة من جنس لا تنفع الذي
 كانه قبل القسمة كالبست الصفي والحلم الصفي والثوب الصفي لا اي لا يتم
 بالقبض فيما اي شغل يقسم اي من شأنه القسمة كالارض والثوب
 الحذر موع ونحو ذلك ولو وصلة اي ولو كانت الامة **لشركه** اي
 لشرك الوهب لانه القبض الحامل لا يتصور فيه فان قسمة اي اقدر

الحوز حاك فني وادون كونه جمع
 يقال حاز حوزا اي ضم الى نفسه
 نحو اي بجمع

الجزء الموهوب المشاع وسماه الموهوب له تمت الامة لانه عامها بالقبض
وخذله لا يسوع فيه ولو سلمه شيئا لا تملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه ويكون مقبولا عليه
وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره في خان كابين في وضع وصوف على ختم وزرع
وتحرق في الارض وفي غير ذلك من الاشياء لا امثلهما اذ لا يسوع في شيئا منها لكونها
في حكم المشاع حتى اذا فقلت هذه الاشياء عن ملك الواهب وسلمت
صح صحتها كما في المشاع بخلاف ذلك في ترويض في سميم ومن في دين
حيث لا يصح اصلا اي سواء في ما وسلمها او لا لانه الموهوب له في حكم الموهوب
وسره ان كنهنة الاستحالة وصارت موقفا وكذا في غير ما بعد الاستحالة
يوجب اخر على ما عرف في الغصب بخلاف المشاع فانه محل للملك حتى يجوز
بيعه لكن لا يملك تسليمه فاذا زال الى جاز وتتم عطف عليه قوله فتم
بالقبض وتفرغ محل قوله ولو لم يملك الواهب لا يشغول في مشاع
في داره وطعم في جرابه اذا سلمها بما فيها بخلاف العكس يعني لو وهب
منها في داره او طعمها في جرابه وسلمها الى الدار والجواب بما في حكم الامة
في المشاع والطعم والذوق دارا وفيما مشاع الواهب وسلم الكل الى الموهوب له
او وهب جرابا وفيه طعم الواهب وسلم الجواب لا يصح الامة والاصل
ان الموهوب بنية كان يشغول لا يملك الواهب يمنع التسليم فيمنعه طعمه
ومنه كان مشاعا لا يمنع التسليم فيمنعه الامة في الفصل الاول الموهوب
شغل لا يشغول وفي الثاني الموهوب يشغول بملك الواهب وهذا
لانه المفروض يشغل الطرف واما الطرف فلا يشغل المفروض **الا اذا**

اذا

اذا وهب المشاع والطعم ايضا فقبض الكل باذنه تصح في الكل حتى
لو وهب الدار ولم يسم حتى وهب المشاع او وهب الجواب ويطلب
حتى وهب الدار ولم يسم حتى وهب الطعم وسلم الكل تحت الامة في الكل
لانه اذا سلم الكل مجبته صار كانه وهب الكل مجبته بخلاف ما اذا تفرق
التسليم وانما حال باذنه لانه لم ياذنه له بالقبض فقبض ضمن لانه
اخذ ملك غيره كذا في الكافي **ويطلب القبض في المجلس من باب القول**
يعني اذا صدر الاجاب في الواهب فقبض قبول الموهوب له العقد اذا
قبض الموهوب باذنه صح الامة لان القبض في المجلس ليس بالقول ثم
ان القبض في المجلس هل يحصل بالتخلية بين الموهوب له والموهوب
اختلف فيه المشايخ حتى قال الامام ابو اليسر قبض عند محمد لا عند ابي يوسف
والحنابلة يبيع في صحيح ما الى الامة بالتخلية لا فسادا كذا في الفنا والظاهر
ويطلب دارا بما عداها وسلمها ما تحت المشاع حتى في الدار اذا كانت حقا في ظهر
ان يده في المشاع كانه يذهب وصادرها لو غصب الدار والمناخ ثم وهب له
الدار او او دعه الدار والمناخ ثم وهب له الدار فانه يبيع **ولو وهبها**
وزرعها وسلمها واستحق الزرع بطلت الامة في الارض لانه الزرع
مع الارض بكمالاته لا اتصال كشيء واحد فاذا استحق احداهما صار كانه استحق
البعض المشاع فيما يكتمل القسمة فبطل الامة في الباقي كذا في الكافي قال
صدر الشريعة المفيد هو الشيوخ المعارضة لا الشيوخ الطائري كما اذا وهب
ثم رجع في البعض المشاع او استحق البعض المشاع بخلاف اليمين فان

لكن بعد الزفاف لان الابا قامه مقام نفسه في خفها وقبض الامة الاولى
قبض الاب ايضا لان اصل الولاية له وولاية الزوج منه **ويمت بغيره الحمل**
لكونه وصفا للامة لا اتصالا به بغيره لانه اظهره **اولا** اي لم يمس الامة للحمل وان حاز
الاقرار له اثر بين سببا صالحا وسببا في بيان غير الاقرار ان كانت الامة قبله
صح بتهانين دارا لانهما سببا بها جملته وهو قد قبضها فلا شيوخ **وكذا**
وهو بته واحد لاثنين لا اي لا يصح لانها بته النصف من كل واحد فيلزم الشيوخ
كثيرون **غرفة على اثنين** فانه لا يجوز لانه التصديق على الغيبة بته فلا يجوز للشيوخ
وهو صح اي بقدر العشرة **ويشترط على فخرين** لان الامة لا يفرقة
والصدق ينفى بها وجه الله تعالى وهو واحد والفقير ياب عنه بخلاف
الامة وهي نصف الدار **وسلم** ثم الجارية لم تحز ولو وهبها اي ابانها
قبل التسليم وسلم الكل جملته تحت في الكل لانه اذا سلم الكل جملته صار
كانه وهب الكل جملته بخلاف ما اذا انفرد التسليم بته **دار شفعة**
قبل القبض متعلق بالامة يجوز يعني اذا اشتترى دارا فقبل ان
يقبضها وهبها لآخر جازا لامة لما عرفت ان النصف في العقار
قبل القبض يجوز **كذا** اي يجوز بته **ورهم** صحيح لرجلين لانه بته
مشاع لا يقسم وانما قال صحيح لان المقتسوس في حكم العرض كما عرفت
فيكون مما يقسم فلا يصح لامة لرجلين للشيوخ **مع درهمان قال**
لرجل وبيت لك درهما مناهما ان استويا اي قدرا لم يلزم
والاجازت والفرق ان الامة في الوجه الاول تناولت الامة
وهو

وهو مجهول فلا يجوز وفي الثانية تناولت قدر درهم منها وهو مشاع
لا يخل في التسمية فحوز وتجزا ايضا بته **ابن تيمية** **دارا** **دارا**
لطفه لان يد المولى باقية عليه حكما لقيم بذل الدار عليه فخرج
فلا يورده تملكهم ان دخل فيها ولو وصيه بعد دخوله فيها لم يجره وقد
متر في باب استيلاء الكفار **وكذا** يجوز بته البناء **دور العرصة**
اذا اذن له اي الموهوب له **الوهاب** في نفسه واثمة ارض فيها
زرع **دونه** اي دون الزرع او يخل فيها **تدونه** اي دون
التمر اذا امره اي الواهب الموهوب له **بالخضار** في الزرع **والجواز**
في التمر لانه المانع للجواز الاشتغال بمالك الموهوب فاذا اذن الموهوب في الخضر
والخضار والجواز في فعل الموهوب له زال المانع فجاز الامة **بمسح**
لبريوع فيها اي البريوع صح في **الغيبه** او ارب من لم يكن دارهم محرم
منه شرج به من كان دارهم وليس محرم ومن كان غوما وسيل
بدي رحم ولذا قال **ونصفه** **بكرامة** **بالقرابة** او خنزير به يخرج الحريم
بالحق بالسبب لا بالنسب كالاباء واولادهم والافوة
والاخوات من الرضاع ومن الحريم بالمصاهرة كاهبات النساء
والترابيت **والجواز** البنين والبنات وقال الشيخ لا يجوز
فيما لقوله صلى الله عليه وسلم لا يرج الوهاب في بته الا الولد فيما
يكاب لولده ولما ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم الوهاب حق بته
عالم ثبت من اي مالم يعوض والمراحم البريوع بعد التسليم لانها لا يكون

بينة حقيقة قبل التبيين والمراد بما روي ان لا يتفرد بالبرص بل اقضاء
ولان رضاء الا الوالد اذا احتاج اليه ذلك فانه يتفرد بالاقضاء
اي الانفاق ويسمى ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة
على انه هذا الحكم غير محقق بالاب اذا احتج له الاخذ من مال ابنه ولو
كان غايبا كما ذكر في باب النفقات قال صدر الشريعة ونحن نقول بما ي
لا ينبغي ان يرجع الا الوالد فانه يملك الحاجة فتوهم بعض الناس قوله ونحن نقول
ان للاب ان يرجع فيما ويب لابنه عندنا ايضا مطلقا وهو موافق لما ظهر من شأوه
الفعله غير قوله فانه يملك الحاجة فان مرارة ما ذكرنا حتى لو لم يخرج لم يخرج
الاخذ من مال ابنه فان ما توهموا مخالف لتقريح علماءنا كذا في غير فان وغيره
ان قرابة الاولاد من جملة الموانع كما في الاباء والامهات وان علوا والاولاد
وان سفلوا والاخوة والاخوات واولادهم وان سفلوا والاعام والفقراء
والاخوال والخالات فقط فان اولادهم ليسوا بمنع كما في كتاب النكاح
ثم ان موانع الرجوع غير الائمة ذكر الاول بقوله ومنفعة طرية بالقرابة ووجهه
كونها مانعة ان المقصود هو صلة الرحم يحصل بها فانها واجبة في المآدم وكل
حقا فان مقصوده يلزم وذكرنا في بقوله وزيادة متصلة على قوله
الحولية بالقرابة كبناء وخوئس ومن وجه كونها مانعة ان الرجوع انما يصح
في الموهوب والزيادة ليست بمقربة فلم يصح الرجوع فيها وتفضل غير ممكن
ليرجع في اصله اذ لا زيادة فانه الرجوع اصلا وذكرنا في بقوله وموت
اصحابا اذا مات الموهوب له فلان المالك قد انتقل الى الورثة واما اذا مات
الواهب

الواهب فلان النص لم يوجب حق الرجوع الا للواهب والورثة ليس بواهب
وذكرنا في بقوله **وغيره** فانه حق الرجوع غير الائمة كان لخل في مقصوده وقدره
ذلك بوصول العوض اليه **نصف** اي الى الائمة بان قال هذه عرض هبتك او
بدلا عنها او بمعايلتها او مكانها فقبض لم يرجع فلو واهب **وغيره** لم ينصف مع كل الائمة
مطلق اي سواء كان العوض من الموهوب له او لا والجهة بالموهوب له ولا لان
العوض سلم فلم يبق حق الرجوع وكذا ليس للجهة المقبوض الرجوع في عوضه لانه
غير الموهوب له لاسقاط حق الرجوع وذلك جائز ولا يرجع المقبوض على الموهوب له
اذا كان بغير امره لانه مبتع وكذا اذا امره الا اذا مال عرض غيبه على ان يضمن
كذا في الايضاح وذكرنا في بقوله **وغيره** فانه يملك فانه يملك كقبول
العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب وذكرنا في بقوله **والزوجة**
فانها نظيرة القرابة لكونها في التوابع بدليل جريان التوارث بينهما بالحيث بطلان
وكان المقصود الصلة وقد حصل **وقت** الائمة بغيره لو واهب لا طرة ثم كرم بالان يرجع
فيا ولو واهب لا طرة ثم ابانها فليس ان يرجع لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت
الائمة ووجودها في الثاني وقتا وذكرنا في السبع بقوله **وهلاك الموهوب** فانه اذا
هلك تعذر الرجوع فتوادم الموهوب له الهالك صدق بلا خلاف كذا في الجارية وفي غيرها
اي في باطل الموانع حروف في حرقه ما قد قيل ومانع غير الرجوع في حرقه حروف يا صاحبي
دفع حرقه فالدال الزيادة في الحكم موت احد هما والعين العوض والماء والخروج من الملك
والزاد الزوجية والناف القرابة والهلاك الخرق الطعن والخارج
اليت مكانه سببه الائمة البان **وايه** لا خير **وايه** تباعد **اي** الخ

ولو نقل من مكان الى مكان حتى اذا كانت في حيز واحد
وكان النقل في المكانين حتى اذا كانت في حيز واحد
الرجوع عند الوفاء لا ينقطع

وَضَعُفٌ قَالُوا بَلْ

[illegible]

بلا عوض کونہا تلیکا

رجل و هب لا تخرسنا ثم قال الوهب انك
حتى في الرعوم لا يسقط حكم
وهب من رجل ارضنا و سلمنا اليه و شرط عليه ان ينفق
على الوهب فالبينة فاسد و له كان الموهوب كرميا
و شرط عليه ان ينفق عليه من ثمرته فالبينة فصح
و ان شرط باطل و جبر من باب ما يمنع الرجوع

فما كان في ...
فيه ان الدين يستطاع ...
وانه اذهب الدين من ...
له ان يرفع

دين صحيح الا براء لانه يعيق شبه طحاين فيكون تبخيرا جازا في غيري لا الذريعة القوي ان
يجعل دارة لاخرمة محرومة واذا حابت نزل عليه فيصيح التميك وبطل الشرط والبرهان
يقول انه مت قبلك فمهلك فيكون تمليكها ما لا يرضاه هو من الاثر بقا والاشارة
كانه يشترعونه فلا يصح لعدم التميك في الحال وقال ابو يوسف صح البقية ايضا باعل
انها تمليك للحال واستطاعت الاستدلال بعد موته فكونه الشرايع لفظيا

[illegible][illegible]

الكفر في ان الاجارة لا تنفذ بلفظ البيع ثم رجع وقال تنفذ كذا في هذه **ويعلم النفع**
بيت اعدة طالت او قصرت **تساكنه** والذريعة مدة كذا **الموكل** الساكن والذريعة
 مدة كذا **او بيتا** العمل كالمباينة **وبعض** والمباينة ونحوها **او كانت** رة عطف على
 بيتا اي يعلم النفع ايضا **بالمشارة** كقول هذا **الذريعة** ما في النفع ليس بالبيتا لكن يعلم
 الاثارة انه الفعل **المخصوص** لا يلزم **الاجرة** بالنقد اي لا عليك بنفس العقد
 ولا يجب تسليمه به عينا كان او دينا لان العقد معاوضة واحدة **الموضين**
 منفعة تحدث شيئا فشيئا والاخر مال ومقتضى المعاوضة المساواة
 فمن ضرورة الترخي في جانب المنفعة الترخي في البذل **بل في تجديده**
 يعطيه قبل حلول الاجل فانه يكون هو الواجب بالنقد حتى لا يكون له حق **الاجرة**
او كسر طرأ اي نشأ **طائفة** حال العقد فانه حينئذ يجب **والاستيفاء** اي
 استيفاء المنفعة المتقوض عليها فان الاجر حينئذ يجب ايضا **او عكسه** فانه
 اي من الاستيفاء وفترج على هذا بقوله **فجب** اي الاجر له **او قبضت** ثم لم
 لوجود التمكن من الاستيفاء **وقوله** **وسقط** اي الاجر بالعقب اي اذا
 غلبت غاصب من يد **سقط** الاجر **والموكل** طلب الاجر **للدور** والارض
الكل يوم وللدابة لكل مرحلة والقيس ان يطلب في كل مرة بما يجتهد
 للمساواة كما عوضا لكنه بنفسه **اي الترخي** اذ لا يعلم حقيقة الا بالمنفعة **فخرج** اي
 ما ذكره **والجباية** ونحوها يعني للموكل طلب الاجرة في هذه الضمان **اذ افرغ**
 اي من اليد لا لكل يوم **ومثل** في **بيت** **المستاجر** حجة اذا ائتمرت **بيت**
المستاجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما في الهدية **في الترخي**

الاسكني الدار والارض او زرع الارض في
الاجرة لا يلزم بالصدق فان جبر الاستيفاء او الجبر
منه فيجب الاجر للدار قبضت ولم يتمكن اذا كانت الارض
مستعينة افاض الفاسدة فلا ان تخلف في ان تفسد
تغيب العيب

وذكر في المبتدئين والفوائد الظاهرية والذخيرة وشروح جميع الصغائر اذا
 اخذوا البعض في بيت المستاجر يجب الاجر له يجب به حجة اذا سير في الثوب
 بعد ما خلا بعضه بسحق الاجر يجب به ^{او بغيره} الحجة فيه اي للمخاض طلب الاجر
 للحجة في بيت المستاجر بعد اذ اجه من الثوب ان ^{او بغيره} اخذ في حقه فله الاجر ولا غرم
 كما سياتي ان الاجر والضمان لا يتحققا وقيل لا اجر وبغرم قال في الوفاية فان
 اخذ في حقه فله الاجر وقبله لا ولا غرم فمما واصل صدر الشريعة اي
 في الاجرة قبل الاخراج وبعد الاخراج اقول فيه بحث اما اوله فانه مخالف
 لما في شروح الهداية انه فيما قبل الاخراج غرم ما حقه قال في عناية الينا انما في غرم
 الضمان في صورة الاجرة بعد الاخراج من الثوب لانه اذا اخذ في حقه قبل الاخراج
 فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا واسانينا فانه مخالف للقاعدة المقررة
 الاية ذكرها من انه الاجرة المشتك فيمن ما تلف بطله فان قيل وضع المسئلة
 فيما اذا اخذته في بيت المستاجر وذلك من ان يجنبه لغيره فيكون اجرة خاضعا
 وبسبب ان ما تلف بطله لا يضمن قلنا قد صرح الشراح بانه اجرة مشتكة
 حيث قالوا اجرة الوضد من وقع العقد في حقه على المدة بالتحصيل كما سياتي
 لكن استاجر شرا المدة على ان لا يخدم بخيرة ومخاض فيه شاجر على ما علم
 بلا بيان المدة ولا مدخل للفعل في بيته فان اجرة مشتكة كما في هذا غيرت العبارة
 الى ما ترى ومنشأ هذه اللفظة ان صاحب الهداية قال فلو اخذ في حقه او سقط
 من يده قبل الاخراج مثلا اجرة له للملاك قبل التسليم فان اخذه ثم اخذ في حقه
 من غير فعله فله الاجر لانه صار مستحقا بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم يوجد منه

[illegible]

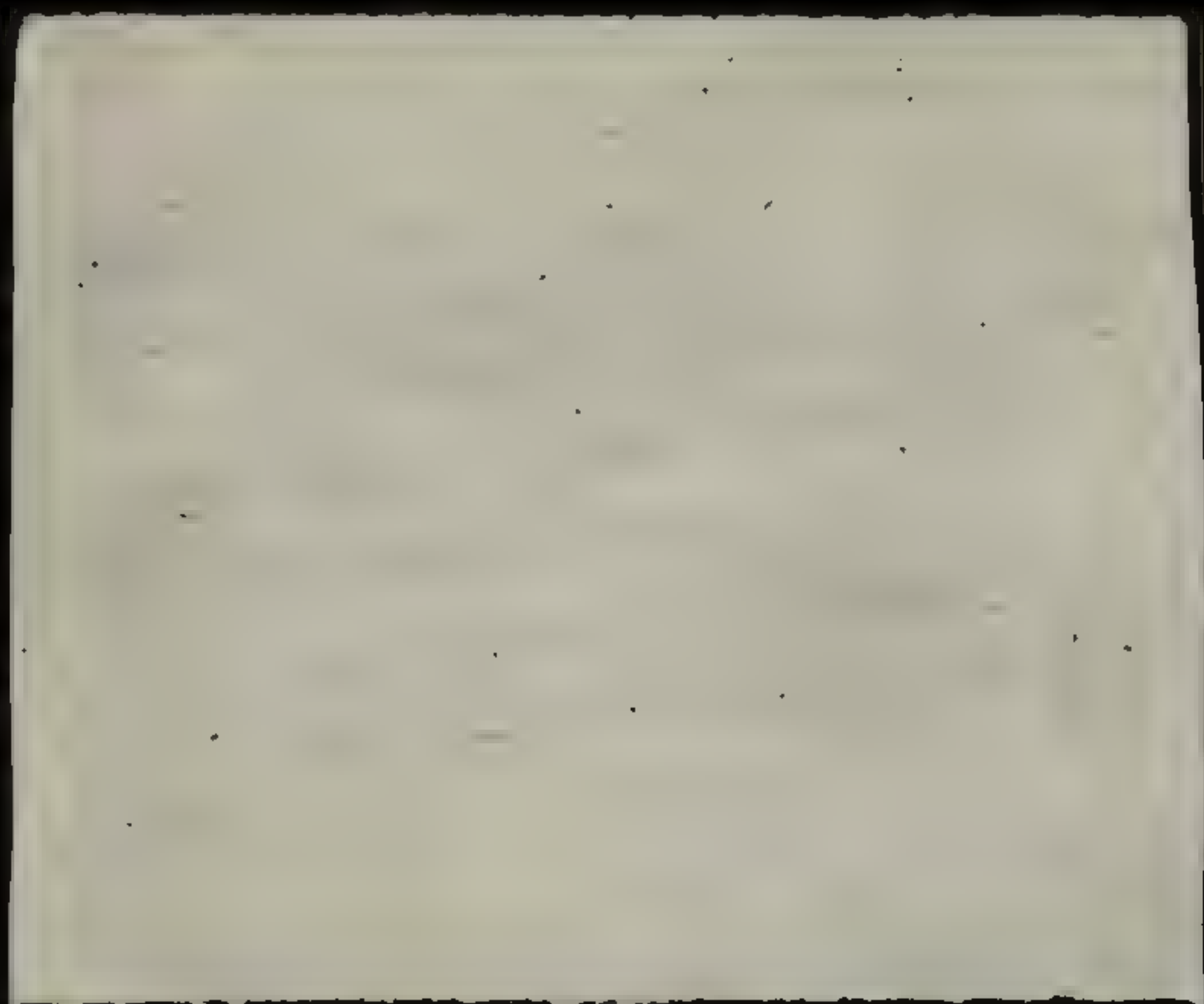
واذا استأجر المارسل واحد من اهل السوق
 فله ان يأخذ الاجرة منهم جميعاً ويحل له ما
 يأخذ منهم اذا كان المستأجر من نفسه
 وان كرهوا وطأ من ضوايقك فكهنتهم
 بالطمه فمقنولين من ضيقك والنجاشيه
 وسائر الحكم والاطلاق في الاجارة ثانياً راجع
 في الاجارة
 حافظ المان وحارس الموثق لا يشترط
 لثباته ان يبيع في فقهه ايهما

نقطه او زاده اير زير ان رده اي القطر او انه اير بونه اي زير او غيبه زكره الهاميه
لا شئ اير اير لاجه لان المفقود عليه في الكتاب بعله لان المقصود او وسيله
 اليه وهو العلم بما في الكتاب بكن الحكم تعين به وقد نقصه بالعود في سطر الهمز
 كالحيا ط اذا احاط الثوب ثم نقصه فانه لا اجر له وكذا الله اذا فاته بالعود
 نقصت سيم المقصود عليه فان **وضع القطر اير ورثه** في صورة الموت او
من سيم ليا اذا حضر في صورة الغيبه **وجب الاجر** بالذباب بالجمع وهو
 نصف الاجر المسمى لانه وجب بانه في وسعه وان وجده ولم يوصله اليه كمن
 شئ لا شفاء والمفقود عليه وهو الاصل **الحج سيجي زوايا** ورجان بلا
ذكر ما يفعله فيه لان العمل المتعارف فيها السكينة فيصرف اليه لانه لا يتعارف
 فيصح العقد وكل عمل لا يوافق **سوي موين البناء** كالعقارة لا في غير انظار
 فيتقيد العقد بما وراها **دلالة ارض** عطف على ارضي صح سيجي ارضيها
 او خسر لانه منفعه معلومه يتصدق الاجارة عادة **فاذا اتممت الحقة فاقه**
 اي البناء وحقه وسيم الارض فارخته **الا انه يفهم** المجره قيمة اي قيمته
 وحقه **حاشي التعلق** فاذا ضمن بملكه بلا رضى المستاجر ان نقص التعلق لا يضر
 والا فخر ضاه او يرضي اي المجره بتمه كقولك البناء والنسب لهما والارض
 لصاحبها **والزرع** اذا انقضت مدته لا يجبر على قلعه بل يترك **باجر المثل** الا ان
 يدرك لانه له نهاية معلومه فامكن رعاية الجانيين فيه **والرطوبة** كالتح
 لان طابا وخر الارض ليست كالزرع وقد علم حكم الشجر او دابة عطف على ارض
 اي صح استجار دابة للثوب او المذبح الماء او استجار ثوب الدان **بين**
الراكب

الراكب **والراكب** كمن **والراكب** مال في الكثرة والدابة للثوب والركوب ليس
 عطف على الدابة في قول صحيح اجارة الدابة فممن منه ان اجارة الدابة وعطف على جارية
 مطلقا وقد قال في الكافي ما لم يبين من ثوبه او ما يملك عليها او من يدان الاجارة
 فاسدة ولهذا قلت ان بين الراكب **ان** عريان مال على ان يركبها او من شئ
 او يملك ما تان **ان** **الراكب** **الركوب** **من شئ** **وتل** ما شئ لوجود الدابة من المجره ولكن الراكب
 بنفسه او ان ركبت وقد ليس له ان يركب غيره لانه فاني مراد من الاصل فانه انما يركب
 ركوبه ابتداء كذا في الكافي **وان** **تعلق** **الراكب** **لا يسير** **فان** **لانه** **تعلق** **كل**
ما يتلف **بما** **يستعمل** **فالتسليم** **او** **ممن** **لو** **استاجر** **فهو** **قد** **فقد** **اي** **غيره** **اجارة** **او** **عادة**
 فذنبه ولكن فيه ضمن عند اير يوسف تفاوت **والنفس** **في** **نفسه** **اخرى** **بما** **نه** **وسر**
 او تاديه وعند محمد لا يضمن لانه ليس في ضمانه **لا يتلف** **بما** **يستعمل**
بطل **التعيب** **لانه** **غير** **مفيد** **ان** **سبي** **في** **الحمل** **نوعا** **وقد** **راكب** **تدبر** **اي** **لم** **تستاجر** **ممن** **شئ**
 في الضرر وان توبوا وزياد **الا** **فان** **السنة** **لا** **تقتضي** **الاجارة** **او** **ممن** **اذا** **استاجر**
 بجره على فطن **اي** **سما** **ليس** **اي** **يجل** **على** **ممن** **وزنه** **مديدا** **لانه** **رجا** **يكون** **اخرى** **بالدابة** **لان**
 احد يد كجته في موضع من ظهرها والعقل ينسب على ظهرها **ومن** **بما** **دوف** **بما** **دوف** **او** **دوف**
كوبه **اي** **ركوب** **نفسه** **نفسه** **قيمة** **بما** **اعتبار** **الشغل** **بين** **المردف** **والدابة** **فان** **يضمن**
 اي يد بالفر وسية قد يكونه اضم من الشغل العلم بما ذكره الاروف لانه لو ركبها وحملها
 عانقة غيره ضمن جميع العينة وان كانت الدابة تطيق حملها لان ثقل الراكب مع الذي
 حمله يجمعان في مكان فيكون الشغل على الدابة اما اذا كانت لا تطيق فحمله عليه
 الضمان في الاحوال كمالا وقيد بقوله رجلا لانه لو اردف جسيلا لابس ضمن

وذكر ابو الليث لو انتقل الى اسكنه وسلم الدار الى صاحبها او آجرها وسلمها بقرعة فبينة وان لم يتخذ دارا
لانه لم يبق ساكناً انتهى في الاختيار كقول الفقيه وهذا لا ينفق لعل العتور عليه في التراب
لان لم يبق ساكناً انتهى في الاختيار كقول الفقيه وهذا لا ينفق لعل العتور عليه في التراب
وقال صاحب الاختيار ولو كان غنيا باخذ في نقل الامنة ومن حلف حتى يبق على ذلك سنة
لم يثبت هكذا في شرح محمد وكذلك لو كان في طلب مسكن لغير اياما حتى يصبه لم يثبت اذا لم يترك الطلب
في هذه الايام فيكون وقال صاحب الاختيار ولو كان غنيا باخذ في نقل الامنة في حلف
حتى يبق على ذلك شهر لم يثبت هكذا في شرح محمد وكذلك لو كان في طلب مسكن لغير اياما
شهر لم يثبت اذا لم يترك الطلب في هذه الايام فرايد

اعلم ان لفظ كذا في قوله من بيت فانه كذا في الدال مع البيت وضد
معنى الصاحب فركبا توصيفا كما هو قاعدة النوس ثم اطلق بمعنى المنصرف
مطلقا فاما وجه في اكثر الحب بالباء فتم غلط الروم او تغييرهم كالقريب مرد



الموافقة ولا يجاوز به الدرهم المسمى كما هو حكم الاجارة القديمة **وفيه غلط**
اي حالك مدة ملوثة لتعلم السج على ان يعطى الكسوة او يولي كل من كان
جاز ولو لم يثبت له ولا على اذ جاز بقدر ثلثه طب سبتا ومن المولى اجرا
وهو منه اي المولى من الكسوة ونظر اليه في البلية في ذلك الموضع
العرف يشهد لكسوة رجلكم باجر مثل قديم ذلك الموضع وان كان يشهد
ليدعيه فباجر مثل العلم على الكسوة وكذلك لو دفع ابنه ذكرا فافترقا
باب الاجارة القديمة ما يوقف بامور ذكرها الاول
بتوله بالشرط المفق لبيع لانه المانع يكون لها قيمة بالعقد ونقصه
ما لا يفتقر الاجارة بالمعاوضة المالية دون ما سواها من النكاح والخلع
والصلح عن دم العدة ونحوها وذكرنا في بقوله **والشروع** بان يجرى بغير
راد او نصيبه من دار شئته من غير شريكه وانما في ذلك المقصود منها
الانتفاع وهو امر حجة لا يمكن بالمشروع ولا يتصور سببه فيكون في البيع
لان المقصود به الملك وهو امر يمكن يمكن في المشروع فيجوز الاصل في الاجارة
في الشروع الطاري فانما لا يفسد الاجارة في طاهر الرواية كما اذا اجر كل
الدار ثم قسم في النصف او اجر رجلان دارهما لواحدهما فاحدهما او لهما
الامن شئته فان كل المنفعة حينئذ يثبت على ملكه فالبعض يحكم الملك الحقيقة
والبعض يحكم الاجارة فلا يظهر معنى الشروع وانما يظهر الاختلاف في حق السبب
بحجة لا تختلف السبب مع الناحية والحكم فاذا لم يظهر الشروع صح العقد لانه لا يفسد
في رواية غير ابي بصير كذا في رواية اخرى وذكرنا في الثالث بقوله **وجها له** بان يجرى
الاجارة

الاجارة ثوبا او دابة بلا تعيين وذكرنا في بقوله **وعدم التسمية** بان قال
اجرتك واربعين سنة او سنة ولم يقل كذا وقصد ايضا اذا اشترى جازوا
او دار سنة بانه ورجع على انه يترى المشاجر ويكون على المشاجر المثل
بالغا ما يبلغ لانه لا يشترط الحرقه على المشاجر صا والحرقه في الاجر فيطير الجرح
بجمله لا ذكره فافترقا وانما لم يذكره هنا لدخوله تحت قوله **وجها له** المسمى فافترقا
بما ابي باندين الاخيرين **وجها للمثل** يستفاد المنفعة او قبل استيفائها
لا يستحق الاجر بانها ما يبلغ والا اي وان لم تقسمها بما بل بشرط ان يشروع
لم يزد اي اجر المثل على المسمى اي اذا كان اجر المثل زائدا على المسمى لا يجب
ان يراة لانها رضا بكمها طهرها حيث سميا الاقل **وتنقص عنه** اي ان كان
اجر المثل ناقصا عن المسمى لا يجب قدر المسمى في التسمية وانما لم يجر المثل في
الفاء لهما بانها ما يبلغ ولم يترى في المثل المسمى في التسمية بغيرها لان المانع
لا قيمة لها في انفسها عندنا وانما يقوم بالعقد او بغيره فاذا لم تقوم في انفسها
وجب الرجوع اليها ما قوت به في العقد وسقط ما زاد عليه لصاحبها بانها ما يبلغ
واذا اجر المثل المسمى او عدم التسمية انتج المخرج ووجب الموجب الاصل وهو وجوب
القيمة بالقيمة ما بلغت هكذا ينبغي ان يقرر هذا الحكم فان عبارات القوم
نفسه في هذا المقام فان آجر داره فخرج على قوله **وجها له** المسمى يعني
عبد يقول فكم مدة كسنة اشترى مثلا ولم يدفعه اي العقد فعليه المدة اجر
المثل بالغا ما يبلغ ويخرج في الباقي من المدة اجر دار كل شهر كذا في رواية
فقط وقد في الباب اذا لا يمكن بضمح العقد على حيلة الشاوري لانه لا يملك

ما بين الادب وكل لعدم اولوية بعضها من البعض فتدقن الادب واذا تم الشهر الاول
فكل منهما ان يفيض الاجارة لانتهاء العقد الصحيح **وفي كل شهر سكن في اوله**
فانه اذا سكن ربعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن المجر ان يخرج اليها
ان يفيض الا بعد ذلك في كل شهر سكن في اوله لان الشهر فيهما يعقد
بالسكن في الشهر الثاني وهذا هو القياس وقوم المالكية وبعض المتأخرين وفي
ظاهر الرواية مكر منهما اخبار في المدينة الا ويزعم شهر اخر وهو
لان ذلك راس الشهر وفي اجتهاد الاول نوع **الا يميز المال** بان يقول آجر من سكنه
الشهر كسكنه من سكنه بالمستدين معا فغيره اذا بين جملة الشهر وعين
كل منها جازا العقد لان كدة صارت معلومة فارتفع المانع من الجواز **آجر يسكنه**
بكذا صح وان لم يسكن كل شهر لان كدة معلومة الا يميز ان اجارة شهر او صحيح
وان لم يسكن قط كل يوم واول كدة شهري بان يقول من شهر رجب من هذا كنة
الا يميز وان لم يسكن شيا فوق العقد لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء
وفي شدة تبين النعمان الذي يعقب السبب كما في الاجال بان يبيع ارضه والابن
بان حلف لا يكلم فلانا حيث اجتهد فيهما الا ابتداء بعد الفسخ من التكلم في أي
العقد **حين يزل الله** لا يجزئ الا بطله أي شهر أو سنة كذا بالانكحة لان الا بطله اصل
في الشهر قال الله ياكل هي مؤقت النفس **الا فالأجر** لان الأصل اذا اقتدر بجار
اي البطل **استاجر عبدا** بجر معلوم **وطعام** بجر غير معلوم **الاجر جازا** جارة أي
جناز خذ جارة ما روي انه صلى الله عليه وسلم دخل الحمام فربح حفنة ولسان
الناس الحجام ما روي انه صلى الله عليه وسلم اجتمعوا على اجرة فوطيئة بجر معين

والقياس ان لا يصح لانها يدعى على استهلاك العين وهو اللبن فصار كاستيحاء البقرة
او الناقة يشرب لبنها او البتان ياكل ثمرها ووجه الاستحسان قوله تعالى فاما منكم
فاتوا بن اجور من وعليه انعقد الاجماع وقد جرى به التعامل في الاعصار بلا كبير ولا يسلم
ان العقد مد على استهلاك العين بدعي المنفعة وهي فضائفة البصير وتلقية شربها
وتدبيره وضمة واللبان تاج وانما يستحق الاجرة اذا اضعفت بلبن الناقة لانها لم تات
بالعمل الواجب عليها لانه اجبار وليس رضاع **وطعامها وكوتها** وعندها لا يجوز للرجل ان يملكه
ان الجمالة انما تغتفر العقد لانضمها اليها المنفعة وبها ليس كذلك لان العادة بينهن
التوسعة على اهل حظيرة الاطهر لان منفعة ذلك ترجع اليها ولا ذمهم **وللزوج وطها**
لا يجر بيت المساجرة الا باذنه يعني ليس للبيت جران يمنع زوجها من وطها
لانما الطهي حق الزوج فلا يتمكن من ابطال عقد لكن للبيت جرم منعه من وطها فيمنع له لا يمكن
ملكه فلا يجوز له ان يملكه بلا اذنه ولا اي للزوج **ونكاحها** بين النسي او عليه ثوب نسرا
اي نسخ اجارة النطير لوغير اذنه سواء كان الزوج ممن يشبهه ان يكون امرته طيرة او لا
لان حصة الاجارة توجب خلاصه في حق الزوج وللزوج ان يمنع امرته عما يجب خلاصه
ونكاحها اي في نكاح غير طي بهل باقر **يا اي ليس له ان يفسخ الاجارة** لان العقد قد نهى وطها
غير مقبول في حق من سئاهر هاد جاز **للمتاجر فصح ان امرته حبست** لان لبنها يفسد بالولد
وعلى ما غسل البقية وثيابه واصلاح **طعامه** ودفعه لان العادة ان الطيرة التي
تتولد هذه الامور صار ذلك كالمشقة عطا لا تمنع شيئا من اي من الثياب والطعام والذين
ويجاءي ثمنه **وجر اي تحمل المرضعة** ورضاعها طابيه ورضع على نهى بقوله فان **ارضعته**
بلبن شاة او غنمة بطعم وحقت الحرة على اجر فان اجر الارضاع مما كان عليه الا

كان ترك الارض حراما غير الاجر فان الارض هو شراب الجسد بها داخل حكمة بربا
بفرقه ولذا قال صاحب الهداية فان هذا الجار ليس رضى فتكونه يخرج على وجه الحقيقة
فقولهم فان ارضه يكون من قبل المشاكلة كجلا ان اذا وقعت ارضه وقدره
اخره حيث يستحق الاجر فيشكك في الكفاية ولم تقع الاجارة لادائه ما منه وجب
وتسليمه في الفقه والقضاء ومنه في الاجارة وفي الجمل في كتابه ان
اخذ المال بلا شرط مباح لانه اعطى مال غرطوع بل هو عقد وعيب ليس بهون في حمله
ليس في على الائنات والملاذخ الاجرة عليه الاصل ان الاجارة لا يجوز عندنا على الكفاية
والكفاية لكن تمام وقع التور في الامور الدينية جوتها المتأخرون ولذا قال وفيه يوم
بصحتها اي الاجارة لتعليم القرآن والفقه والامانة والاخوان ويؤتيه المقابر
على رضى المبرور بحسن به ودية العادة المستمرة وهي مبدية تلي الاكملين
على روبر من سور القرآن سميت بالان العادة اهدا وكذا في فساد الاجارة
ان رضى المبرور في رضى المبرور او مستاجر في رضى المبرور في رضى المبرور
بعضه في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من حمله والا قولان في معنى المبرور في رضى المبرور
اي مستاجر رجلا يجنب له هذه العشرة الاضوع من الفرق اليوم بدعهم عند رضى المبرور
المعقود عليه لانه ذكر الوقت في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
ولا يبرح لاصدحها على الاخر في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
لكونه اجبره من كارت في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
فقد العقد ولو كان المعقود عليه كل ما ابي بعمله في العمل مستغفرا لهذا اليوم فهو غير مستغفرا
وعن ابي

ان يبرح

ومن ابي حنيفة انه اذا سمى عملا وقال في اليوم جازت الاجارة لانه في كل طرف
لا تقدر به المدة فيلحقه في الاستغفار وكان المعقود عليه العمل وهو معلوم او رضى المبرور
ان يبرح او يكره في النهار او في الليل في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
من مقتضيات العقد وفيه نوع من رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
ان يكره في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
بالعقد وهي لا يبرح الا بالسمي والكذب فلا يبرح به ولا يكره في رضى المبرور
في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
منه لم يعلم المعقود عليه رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
بعضه في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
تخرج ما شئت فيشكك في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
ان يكره في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
سما جازت ان يبرح او لم يبرح في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
امانة ولم يوجد العقد في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
ان يجب المثل لانه وقع فساد وجهه في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
فان تبا اي العاقد قبل المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
يعني فخره في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
بينه وبين اخره مستاجر احدهما الاخر هو حارة الى مكان كذا في رضى المبرور في رضى المبرور
لا المسمى فلا اجر المثل اما في الاول فلا تفرق بين الاجر في رضى المبرور في رضى المبرور
فان العقد ورد على ما لا يبرح في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور في رضى المبرور
لا يبرح

بمع الجمل

الى المبرور

النصف الشحيح وممكن غير متصور لانه غير متصور في الشحيح فثبت انه شحيح
 بخلاف البحيح لانه تصرف شرعي وهو ممكن **في كونه الطريق** يعني هل هو جازم ثم
 جازم الاجارة في بعض الطريق وجب اجتمعا فيكون الاصل في الاجارة
 عند ابري يوسف لانه بالجود صار غاضبا والاجر والضممان لا يجتمعان وعند غيره
 الاجر كله لانه سلم من الاستعمال فستحق الضمان كله في الاجارة وفي شرح الشيخ
 بعد قوله فستحق الضمان قوله وعند الاجارة قائم لان الاجارة لا تنسخ به جرم
 فوجب له الاجر المسمى على المتكسب لانه منه ذلك **باب ازالة النفع بالبيع**
اذا اختلفا في ازالة اذا اجر داره لبيسكنها بسكنى اخرى او دونه
 لبيسكنها بركوب دابة اخرى او دونه لبيسكنها بركوب اخر لم يمتنع في ازالة النفع
 عليه ما يكره من المنفعة وذا نجح موجود في الحال فاذا اختلف في ازالة النفع
 بجنس نسبة الجنس بانفراده لم يحكم النسخ عندنا بخلاف ما اذا اختلف
 الجنس لانه النسبة في الجنس مختلف ليس بجزم كذا في الكا في قول به وعلى ظاهره
 انه قوله لان النسبة في الجنس مختلف ليس بجزم مخالف لما قال في باب ازالة النفع
 ان وجوب القدر في الجنس حرم النفع والنساء لوجود العلة وان وجوبه بها وحدهم
 الاخر من النفع وحرم النسخ مثل ان يملك به روي او توافي شجرة فيسقط
 وان عدل ما حل النفع والنسخ فان التمسك به فثبت ان قدره من النسخ
 فيه ووقفه انه مراده بالجنس المختلف ما لا يكون فيه كسب صفة به كسب من شجر
 جاز فيه النسبة لاختلاف الجنس انتفاء القدر كما مر في باب به وصرنا كذا
 فان جنس النفع اذا اختلف وليس النفع في المفردات الشرعية لم يحرم النسخ لانتفاء
 جزمي

قد مر

جزء العلة فيكون هذا داخل في قوله وان عدل ما حل النفع والنسخ بهذا وقيل
 في الخط عدم الجواز اذا اختلف الجنس بان المنفعة معدومة في الطرفين فكانت نساء

باب ازالة النفع لانه لا يمتنع في الاجرة نوعان احدهما الاجرة المشتركة وثانيها الاجرة
 وسببها بيانه الا قول من يجعل الواحد كالجناح ونحوه ويجعل لداي الواحد كالجناح
 موقت فانه اذا استاجر رجلا وصره للجناح او الجناح في بيته فمقتضى يوم او يومين
 كان اجرة مشتركة وان لم يجعل لغيره او موقفا بلا تخصيص يعني اذا استاجر رجلا
 ليرعى غنمه سهر به يوم واحد مشترك الا انه يقول ولانه يخرج غنم غيره فيستند
 بعينه اجرة واحدة وسبب ازالة النفع وانما يحق اي لا يمتنع الاجرة المشتركة لاجل
 كالبيع وكونه لان الاجارة عقد معاوضة فتقتضي المساواة بين الموضعين فلم
 يسلم الموقوف عليه للمتناجر ويؤمل لا يسلم للاجرة العوض فهو الاجرة واليمين ما يملك
 في يده سواه يملك بسبب يمكن التوجه كالمسرفة او بما لا يمكن كالطريق القابل
 والعايزة لانه العيون امانة عنده لانه قبضه باذنه اياك بمنفعة من امانة العيون لم
 فلا يكون متقوما عليه كالمودع واجبة الوعد وان وصليته شرط عليه الضمان لانه شرط
 لا يقتضيه العقد وفيه نفع لا يلزم من امانته لا يمكن التوجه في الاجرة وما
 فيما يمكن فغيره ففقدها يجوز لانه يقتضيه العقد عندهما ومعه ففقدها كما ذكره وفيه
 اما حرون بالصلح على النسخ لا يمتنع الصلح به فغيره عنه ففقدها ففقدها كما ذكره وفيه
 ما يملك بملكه كالطريق اي خرف النسخ اي من الدق اي دق الضمان وروى في الحال
 فان اعلق في حرم من ذلقة حصر من تركة التوزيع التثبت في الميثاق والتعلق بغيره

الاجرة الخاصة بيان

اي اياق فيهم

به الحمل فان التلقح الى اصل من زلغة حصل التوثيق في شدة الحمل وعروق السفينة من مده
 الى آد ميا عروق الى لا ينجح او ميا عروق من مده السفينة او سقطا من دابة وان كان
 بسوقه او قوره لا يرضحان الا دمي لا يجب بالعقد العقود بل بالجنابة ويجب
 يجب على العاقلة والعاقلة لا تخفى من العقود المستحقة وهذا ليس بجنابة لكونه
 ما ذوقناه او هلك من حجامه او قصد لم يخلطه وكذا اذ اية ابي لا ينجح ايضا لانه
 هلك من قصده ونحوه لم يخلطه ابي لم يخلطه ولا لانه لم يخلطه بالعقد فصار حيا
 عليه والواجب لا يبايعه النكاح كما اذا اخذ الى ماله او عورومات المهر وان كان
 يمكن التزوج عنه كدق الثوب ونحوه او بقعة الثوب ورقته يعلم بالخلطه في الدق
 بالاجرة او ما كان فقيده بالسلمة منه بخلاف القصد ونحوه فانه يستبيح على قوة الطبع
 وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه وما لا يخلطه من المهر فلا يمكن فقيده بالسلمة فقط
 اعتبره الا اذا جاز المهر فحينئذ اذا به هذا الحكم اذا لم يهلك واذا اهلك
 يضمن نصف دية النفس لانه يهلك بما ذوق فيه ونحوه ما ذوق فيه فيضمن حيا به
 وهذا النصف حية ان النكاح لو قطع لم يفسد وهو في المقتطوع يجب عليه دية كاملة
 لان الزايد هو الحشفة وهو عضو كامل فيجب عليه دية كاملة وان مات يجب عليه
 نصف الدية وهو من الغراب حيث يجب الاكثر بالبرء والافضل بالهلاك وذكره
 الزميلي فان انكسر دية في الطريق فممن الحال قيمته في مكان حمله بلا اجراء او مكان
 كسره بمحضه اجرة اما الضمان فلا لانه تلف بفعله لانه الدخول تحت العقد على تسليم
 والمختلف غير داخل اما الحيا رطلانه اذا انكسر في الطريق فممن شيئا واحد بتين
 انه وقع فقيده في الابتداء من هذا الوجه وله وجه اخر وهو ان ابتداء الحكم حصل بامره
 فلم يكن

فلم يكن تعديا او ما صار تعديا عند الكسب فيحمل الى اي الجانبين شأ فان مال لا يكون
 مقدرًا بجملة قيمته في الابتداء ولا يجب الاجرة بتين انه كان مقدرًا بامره الابتداء
 وان مال كونه ما ذوقناه في الابتداء او ما صار مقدرًا عند الكسب فقيده عند الذوق
 اجرة يجب به وانما في النكاحين الاجرة في سببها اجرة فقيده بامره في النكاحين
 موقوفًا بالتخصيص وفوايد العقود عرفت بما سبق وسبق الاجرة بتين نفسه من ذوقه
 لم يخلطه كاجرة شخصي بمدة او رعي غنم ليس له ان يخلطه لانه ما فقهه صاحب الحق
 والا جرمه بل يبايعه حقيقة ما لم يمنع من العمل مانع كالمهر في المهر فذلك مما يمنع
 النكاح من العمل اعلم ان الاجرة بمدة او رعي غنم انما يكون اجرة خاصة اذا كسر عليه
 لا يخلطه غيره ولا بدعي لغية او ذكاة المدة او لا يخلطه سببها اجرة فقيده بامره
 غنما مستحقة باجر معلوم فانه اجرة خاص بقال الكلام قول سرة انه اوقع الكلام على
 المدة في قوله فيكون ضامنًا لثبوت جرمه تلك المدة فيمنع ان يكون لغية فربما ايضا وقوله
 بعد ذلك لم يرد على الغنم فحينئذ ان يكون لا يبايع العقد على العمل فقيده اجرة مستحقة لانه يمنع
 عقده على العمل وان يكون لبايع نوع العمل الواجب على الاجرة فحينئذ في المدة فان الاجارة
 على المدة لا تقع في الاجرة الممنوع ما لم يتبين نوع العمل بان يقول مستأجرتك شاة المدة
 او لخصا فلا يتغير حكم الكلام الا في الاحتمال فيستأجر فقيده بامره في قوله بامره في قوله
 على انه رعي غنم غنم غنم وهذا طاهر او ذكاة المدة بان مستأجره لم يرد على غنما مستحقة
 اجرة معلوم ثم خرج يكون اجرة مستحقة باقول الكلام لا يبايع العقد على العمل في قوله فقيده
 في اخر الكلام فحينئذ ان يكون لا يبايع العقد على المدة فقيده بامره في قوله فقيده بامره
 العمل الذي وقع العقد عليه فقيده بامره في قوله الكلام بالاحتمال ما لم يخرج بخلافه ولا يضمن

ما يملك بده او يملكه اما الاول فلا يلزم العين امانة في يده بالاجماع انما عهده فصار
 عندهما ملكان فحين اجبر المشتري نوع استحقاق عند صاحبه لانه لا مال الاثر لا يقبل
 الا على من خلق كنه طعنا في كنه الاجرة وفيه يحسن عن القياس بان يملك عند طوع
 فيجب عليه الفخار اذا اهلك بما يمكن التميز عن المالكين بل في حفظها او جبر الوكيل لا يقبل
 الا على المال فافضل فيه بالقياس اما الثاني فلا يلزم كنه في حصة من مملوكة لئلا يجرى فادامه
 بالنسبة فلا يملكه صح وصادقاً بما ساء به فصار فعليه نقول ان اليه كانه فعليه نفسه وخرج بقوله
 بضمين نظيره صرح ابي القاسم في برهانها وصرح ما عليه ابي عبد الله من ان يكون الاجبر
 وصادق صح نه يدور الاجبر بالتمسك بدبر العمل كخو ان خطه فارسي فبدرهم وان
 خطه دو بيا فبدرهمين وزمانه كخو ان خطه اليوم فبدرهم وان خطه غدا
 فبدرهمين ومكانه كخو ان سكن في هذه الدار فبدرهم او هذه فبدرهمين والى
 كخو ان سكن فيه عطا فبدرهم وان سكن فيه حذا فبدرهمين ولكن
 كخو ان تذهب الى كوفة فبدرهم وان تذهب الى واسط فبدرهمين والى كخو
 ان تخرج على الساعة فبدرهم او تخرج على رجليك وكذا اذا خرجت بين ثلثة اشياء
 ولو باين الا بعد لم يخرج في البيع والجامع دفع الحاجة لكن يجب شئها
 جازا للقياس في البيع لا الاجارة لان الاجارة لا يجب بالعلم واذا وجد
 بصير المعقود عليه معلوما في البيع يجب الثمن بنفس العقد فحقق الاجرة لم يثبت
 لا يرفع النزاع الا بانبات الخبر له فيجب اجرة ما وجد في الامر من
 الحنة وفيهما تبدا كان او كثر الكثر اذا كان التميز بدبر الزمان كخو
 وان خطه اليوم فبدرهم وان خطه غدا فبدرهمين في الاول يجب
 اذا وجد

يدور

اذا وجد العمل في اليوم الاول في اليومين المتوحد فيهما ما ينبغي من الاجر
 وقران في ابي يجب اذا وجد العمل في اليوم الثاني فيهما ما ينبغي من الاجر
 على التمسك وبعده هي الشرطان جائز ان يخذل في نفسه لان لا يترك
 اليوم للتعجيل وذكر القدر للتمتع فيتمتع في كل يوم تسعيناً والواجب احدهما
 واهن من سلة كما لو مال خطه اليوم بدرهم ونصف درهم وان كان كل واحد
 منه في مقصود فصار كما خصل في النوعين كالودعينة والفارسية وذكر في العقد
 المصنف ابراهيم بن محمد بن ابي القاسم في الاصل فليتمتع في اليوم تسعيناً فليكن
 الاجر مجهولاً في اليوم والمصنف ابراهيم بن محمد بن ابي القاسم في العقد تسعيناً
 درهم او نصف درهم فيكون الاجر مجهولاً وهي تمنع جواز العقد في المتاجر
 تنور او كخو في الدار المستأجرة واحدة في بعض بيوت الجيرة ان
 او الدار لا يصح بيعه لملك ابي سواد بنى باذن صاحب الدار او لا لان هذا
 انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير حقيقة البناء ابراهيم بن محمد بن ابي القاسم
 رضى الله عنه ان من ترك الاجرة طرفة وضعة وابتاعها بدينار او قدر مثله في النور
 والكانون كذا في العمارة استأجر جارا ففضل في الطريق ان عليه الاجرة
 بعد الطلب لم يضمن كذا في ثمة من قطعة خاف على الكلب ان يبعث كذا
 في الخائبة لا يثبت فربعد موجد لخدمة بلا سطة لانه في خدمة المهر ذيادة
 مشقة فلا تنظر في الاطلاق لا يستد مسأجر اجرة مقرر عليه مجرى
 اذا استأجر عبد الجوار سهره واعطاه الاجر فليس للمسأجر ان يأخذ
 منه بعد الاجرة لانه هذه الاجارة بعد الفسخ صحيحة استثنى لان فدها

له رعاية حق المولى فبعد الفرج رعاية حق الحق وجوب الاجر له والحق
 آكل غلة عبد غيبه فاجر هو الحق العبد يعجز رجل غيبه عبد فاجر لنفسه
 وسنة عن كل صحة الاجارة لكونه نفعا في حق المولى فان اخذ العبد
 فاضد الغاصب الاجر منه فاعلمه لا يضمن هذا الفرج وقال لا يضمن لا يضمن
 مال الغير بل مال المولى لان الاجر مال المولى وكذا انه انفق مالا غير متقوم في حق
 المتلف فلا يضمن كغصب السرة بعد القطع كما اذا جره الغاصب فانه اذا جره
 عبده غيبه واخذ الاجرة وانفقه لا يضمن لان الاجر له وجه للعبد فيصير الى
 الاجرة الحاصلة من ايجارة نفسه انفاقا لانه باع شخص ما زون
 فيه قبول الالة وقايدته تظهر في حق من خرج المستاجر من عمارة الاجرة
 فانه يحصل بالاداء اليه وبأخذها مولاه فاعلمه لانه وجوده عين حاله ولا
 يميز من يملكه من يتقوم بطلان الملك كما في غصب السرة بعد القطع فانه غير متقوم ملك
 للمالك مستاجر عبده ثم ياربعه وشره الجسعة على الترتيب المذكور لانه المالك المذكور
 او لا يضره ايا ما يملكه من ياربعه من ان ياربعه الى الاول ضرورة وحكم الحال
 ان اختلف في ابقاء العبد ومضيه وجري ما والحق بغيره اذا استاجر عبدا ثم ابدى نفسه
 في قول المذاهب ما وجد من العبد مريض او بلي واختلفا فقال المستاجر مريض هو وبق من قول
 المدة وقال الموهوب في آخرها حكم الحال فان كان العبد آتيا او مريضا في الحال فانه كذلك
 من اقول المدة فلا يجب الاجر وان لم يكن آتيا او مريضا فحكم بانه كذلك من اقول المدة فيجب الاجر
 اصغر وقال الجناط والصبي ما امر به الذي فعلته فالتقول في الصورة التي يرت
 الغيب مع اليقين لانه لا يمتنع من قبلة فكان القول بقوله فيما اذ فيه
 قوله

مستاجر

هذا المستاجر اذا استاجر عبدا ثم ابدى نفسه في قول المذاهب ما وجد من العبد مريض او بلي واختلفا فقال المستاجر مريض هو وبق من قول المدة وقال الموهوب في آخرها حكم الحال فان كان العبد آتيا او مريضا في الحال فانه كذلك من اقول المدة فلا يجب الاجر وان لم يكن آتيا او مريضا فحكم بانه كذلك من اقول المدة فيجب الاجر اصغر وقال الجناط والصبي ما امر به الذي فعلته فالتقول في الصورة التي يرت الغيب مع اليقين لانه لا يمتنع من قبلة فكان القول بقوله فيما اذ فيه قوله

قوله فيما اذن فيه فآدم لم يكن لهما بنية فختلفت رتب التوب في الصورة الاولى
 خبيران نشأ ضمنتهما قيمة التوب غير معمول ولا اجر له وانما اخذه واعطاه
 اجر مثله ولا يجاوز به كسبه لانه امثل امره في اصل ما امر به وهو القطع والحيطة
 لكن خالفه في العفة فجاءت ربهما في رتبة الثانية فخير ان نشأ ضمنتهما قيمة
 توب ليس وانما اخذ ثوبه واعطاه اجر مثله لا يجاوز به كسبه ايضا والقول
 له برب التوب في الاجر وعدمه اي صدق رب التوب مع يمينه في قوله علمت به
 بما لا يصح قال بل جاز لانه بغير العقد وجوب الاجر وتقوم عليه **باب**
فسخ الاجارة ففسخ اي لم يمتد جروا لية الفسخ لانها تفسخ لانها لا تنفع
 بوجه اخر ولله الم يعلم ففسخ نجيا رتبة اربابان مستاجر ودارس سنة على ان يفسخ المستاجر
 او الموهوب باجبار في ثلثة ايام وانما تفسخ به لانه ما عقد معا وضنه ولا يفسخه فليس
 ويحتمل الفسخ بالامالة فيجوز منه الاجارة في كل بيع وبجبار التوبة لانه صلى الله عليه وسلم
 قال من اشترى بئنا ثم بده فله الخيار واذا رده والاجارة شرا والمسا في قبضه وانه لا يفسخ
 في الخط او دلالة وبجبار عيب حاصل قبل العقد وبعده ما جاز له الرجوع حاصل قبل العقد
 فخط به وما جاز له بما بعد العقد فله المفسود عليه هو المفسوخ وانما توجب شيئا فشيئا وكثر
 ما كان كذلك فكل خرج منه بمنزلة الابدان فكلما عيب حاصل قبل القبض وذلك هو الخيار
 كما في البيع وعليه لا فرق بين ان يكون العيب صادرا بعد قبض المثلث جازا وقبله لانه الذي
 حدث بعد قبض المثلث جازا قبل قبض المفسود عليه وهو مفسوخ لانه انما يفسخ المثلث بقوت
 النفع صفة عيب كرايب لانه لا يقطع ماء والرجي وما الا رضى فانه لا يفسخ
 فثبت خيار الفسخ او يحل عطف على بقوت به في النفع بعينه ان العيب لا يفسخ النفع بالمكينة

الحال او نصيب حاكم

وكان القياس ان لا يجوز لانه استجره بصف ما يخرج من ملكه وهو كقول القليل على كونه
 جازا استخسا نالانه شره الوجوه في الحقيقة فان هذا بوجاهته يعقل وذاك بخلافه يعقل
 فيستلزم المصلحة ولا يضره بوجاهته فيما يحصل كاستنجا رجل على رجل عليه ثوبان من رجل
 محلا معناه وانما جاز استخسا ما هو في القياس لا يجوز وهو قول الشافعي لا يجوز لانه لا يملك
 جهول فيقتضيه الا انه لا يخرج وجه الاستخسا ان لم يزل له نزول بالعرف في المعنى ووارثه ان
 اي ارضية لعل لاجل حسن لانه المثل هذه فيخرج لانه يستاجر به اي جلا لعل قدر زاد على
 منه في قوله لانه استحق عليه كمالا فيخرج لعل في قوله ان يستوفيه قال الفقهاء انه جاز
 وانما جاز لانه لا يملك لعل فيخرج وجوب المستجر لانه اذا اعين الاجرة والغائب ضمير
 ظاهره انفق فيهما عقد اجارة الا اذا انكسر لعل المستجر لانه اذا انكسر لم يكن راضيا بالاجرة
 وان وصيته انبثت اي ثبت جهاب لكونها ملكا لا وقترا في الغائب بآي ملكه ولم يرض
 بالاجرة اي صرح بعدم رضاه به فيستند لا يفيد رضاه بظاهر المستجر اي جاز لانه انما هو المستجر
 من غير وجهه ولا يجوز ان يوجه له لاجارة عليك المنفعة وكنست جاز في حق المنفعة
 عام مقام المجر فيستدرك عليك المالك كذا في الكافي وفيه يرد في حقها لا يختلف الناس
 في الاستفاد به لانه كما ملك من فوج جاز لانه ان يملك بالحق لا فيما يختلف الذين في الاستفاد
 والا كان مستغنيا فاما المستاجر وانه ليركب لا يوجه غيره ولا يغيره لانه مما يختلف الناس
 في الاستفاد به وقله كاستنجا ردا فيفعل ويقض ولم يملك اليه حجة منعت المدة رجع
 الكوكل بالاجر على الامر كذا ان شره انجيل الاجر وقبض المدة ولم يملك الامر وطلب
 وارجع ليجلس اي الاجر لا اي لا يرجع على الامر يعني لو دخل جلا يستاجر له دارا فينته
 فاستاجر وقبضها ومنعها من الامر والحق منعت المدة فالاجر على الكوكل لانه حصل
 في الحق وقبض

ورجع الكوكل بالاجر على الامر لانه في القبض باب غير الموكل في حق ملك المنفعة فصار
 ملكا فانه شره الكوكل في الاجر وقبض المدة ولم يملك الامر من وجه الكوكل بالاجر
 عليه لانه الامر صار قابضا بقبضه ما لم يملك المنفعة ولو طلبها فصار حجة لرجوع به على الامر لانه
 لما جسد المدة من الامر وله حق الجسد حيث يملك الكوكل من ان يكون بيديها فلم يملك الكوكل قابضا
 حكي ولم يملك المنفعة حادثة في يده لم يملك حكي ولم يملك بالاجر على الموكل كذا في الكافي للشافعي وكذا المنفعة
 الاجرة على كسب المالك بقدر ما يجوز فيغيره لان كسبه ليس من افعال النفع لاجل كسبه
 لا يكون خصما لمعنى الاجارة والمهر من الشريعة لا الدعوى لا يكون الا على مالك العين
 بخلاف المستغنى لانه مالك العين ذكره في العاديات باب العاديات
 لما فرغ من كتاب تملك النفع بوض شرح في كتاب تملك النفع بلا عوض في الصحيح
 هي بالقبض يد كانهما تسوب الى العار لا يطلبا عار وحب وفيه الهدية هي من العترة
 وهي العقيقة وفي الكافي هي من القادر وهو ان وبمكانه جعل لا يغيره بوجه في النفع
 بملكه اير ان يعود اليه هي لونه ما ذكره في شرح عليك نفع بلا عوض وبمكانه يخرج الاجارة
 وتقع باعوتك لانه صريح في ما اوطعتك اير لان الاطعام اذا اضعف اير ما لا يطعم
 كما لا ريب في ذلك فاعطى اطلاق لانه عمل على الحال وتحتك ثوبه هذا او جاز في هذه
 اذا لم يرد له لانه فان لم يملك العين عفا وعقد عدم اير لانه يحل عليك المنفعة واصلها
 ان يعطى ناقة او شاة لينزب بسنها ثم تروكته كسما لانه يملك العين فاذا اراد يرد له
 افا ملك العين وان يبق على اصل وضعه وملكك على ربه هذه اير لانه يرد له لانه
 هذا النقط يستعمل عفا في الدابة كما سبق من قوله لم يملك الا ميرة فلا يملك العترة وباريه
 ان يملكك وعفا لونه هو الاركاب وهو يستعمل فيه ايضا ما ذكره في احوالها صحت لانه يملك

المستحق والمفوض والمؤمن على المستقيم والمودع والمودع المودع لان
 المنفعة حصلت لهم **باب** الودعة لا يخفى وجه مناسبتها لكتاب العارية
 هي لغة مطلقا الزك وشرا عا مائة تركت للحفظ والايجاب عن المودع كاد
 كاد وعك او ما يوجب مائة مولا او مولا مان من وضع لا ثوبه بين يدي رجل
 قال هذا ودية عندك او سكت وذهب صاحب الثوب ثم غاب الاخر وترك الثوب
 ثم فضاء صار ضامنا له هذا ابداع عا فاصح به فاضحان والقبول لطف على الايجاب
 حقيقة بان يقول قبلت او اخذت او نحو ذلك او عا بان يركب حين يرفع
 ولو قال لا قبل الودعة فوضع بين يديه وجب فضاء الثوب لا يضمن لانه صرح
 لا باله فلا يصح مودعا بلاقول ذكره فاضحان وشرا طر كونه الحال فبالا لاثبات اليه عليه
 لانه لا ابداع عند استحقاقه وحفظه اني بدون اثبات اليه عليه حال فادع عنه
 هي الطير في الهواء والعبد الاق والامال المت قطرة في البحر صحيح وحكمها وجوب الحفظ على
 المودع ومجيرة ورة الحال مائة عنده وفتح عليه بقوله فلا يضمن اي المودع ان حصلت
 او لم فث عنده لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المستودع غير الحفظ ضمان والمغلطان
 والاعلال النية ولو وصلة وصدا اي لم يفرق مع مال المودع وقال مالك يضمن
 لثمنه وجهه عليه ما نقلنا الا ان يموت اي المودع بغير مال اي لم يبين حال الودعة
 فانح يكون متقدبا فيضمن كذا الامضاء اي كل ما من مات بغير مال لالامانة يضمن
 متوقا اخذ القلة ومات بغير مال او سلطانا او دوح بعض الغاين بعض الغنمة بطلان
 ومات بغير مال اي بلا مال المودع كذا في النية وما ضا او دوح مال البتم وناجرا
 اي بلا بيان المودع كذا في النية ويحفظ ما نفه وبجالة اي زوجته وولده ووالدة
 واجبته

فصل في الودعة
 قوله الودعة امانة فمادة المودع
 والامانة كلامها عارية عن
 فكيف يجوز فيها المقتضى
 اتباع النظمين المتفقين
 وخبرنا ان علي بن ابي طالب
 الكلب اسد العرب
 يهنا يطبق العموم والخصوص
 خاصة والامانة دون
 على الخصوص والامانة
 في الاحتفاظ بقصد
 في الشئ الذي وقع فيه
 زنا به على الهلاك

واجبته وضمن ان حفظ الغنمة او او دوحا غير صحيح لان المال كذا في حفظه بغيره دون
 غيره فيضمن بالنسبة اليه الا اذا خاف حرا او غرقا فسلم اياها جارة او غرقا
 او لا يمكنه ان يحفظها في هذه الحالة الا بهذا الطريق فصار ما ذونا فيه ولا يضمن
 عليه الا بنية لانه يدعي ضرورة تسقط الضمان بعد تحقق سببه فصار كما اذا
 ادعي الاذن في الابداع كذا اي يضمن ايضا المودع اذا طلب ربحا اي ربح
 الودعة ففتح اي المودع قادر على تسليمه مائة اذا طلبة بها باله ولم يكن ضامنا
 باسمه كبعده فيكون متقدبا بالفتح فيضمن او تعدى اي المودع وفعله التقدي بقوله
 فليس ثوبا او ركب دابرا او انفق بعضا فان المودع اذا انفق بعضا ضمن
 ما انفق نرا ولم يضمن كذا لو ضل مائة ما ينج مائة اذا جاء مثل ما انفق فخلطه
 بالباقي رضا من الجميع لانه صار مسترسل في الحفظ كذا في الكفا او مجردها
 عنده يعني اذا طلبها صاحبها تجدها عنده ثم اقر او لا يضمن لانه كالك في قوله
 الحفظ صحت طائفة باله وهو بالاسك بغيره فاضحان فان عاد الى الاقرار
 لم يصبر وغير الضمان لانه العقد ارتفع فلا يعود الا بالتجدد فبغيره وانما قال عنده
 لانه لو انكر عنده غيره بان مال يضمن عندك ودية نقدا فقال لا يضمن لانه لم يرد عنه
 غنمة المالك من الحفظ لانه يقطع به طمع الطامعين عن ماله فاضحان به وحفظها
 اي الودعة في داره به اي يحفظه في غيرها اي غير تلك الدار فيضمن على الفقه
 او خلطه بما لم له حتى لم يميز سواء خلطه بكنفه او خلطه بغيره فان خلطه بغيره
 عند اي حرمه ان احتلقت اي الودعة به اي بال المودع بلا ضامن منه كذا في النية
 انكيت في خصلتها كمنه كالا فاضحان او لا تعدى منه وهذا اتفاق في ورازال

التقديرات في المودع في الودعة بان او دعي على غيره ثم ازال التقديرات
 اذ يدعي في الودعة بان المودع اذ اذلت بعد الودع اذ يدعي لم يقم خلافاً لما في
 هذا الذي ذكره حكم الودعة في سائر الاماكن في العادة في الاستقارارية
 اذ كان مستحقاً وزيرا المستحق للمكان المسببي ثم عاد اليه فهو ضمن الا ان يرد لها
 غير ذلك قبل هذا اذ استقارها اذ لا جانياً اذ استقارها اذ لا جانياً
 وهذا القابل يستوي بين المودع والمستفيد والمستاجر اذا خالفوا ثم عادوا
 الى الوفاق بغير اذن الفحان اذا كانت مدة الايداع والاعادة باقية ومن
 المتشاج من قال في العارية لا يبرأ عن الفحان ما لم يرد بها على مالك سواء استعارها
 ذابها جازياً وهذا القابل يقول ان المستفيد والمستاجر اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق
 لا يبرأ عن الفحان بخلاف المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق حيث يبرأ
 والقول الاول شبهه واليه ما يخرج من خوابر زاده والله اعلم بالمودع الغير الذي
 بالودعة وان كان لا يبرأ من ثبوته ان امين ابي الطير بان لا يقصده احد غالباً وان
 قصده امكنه دفعه بغيره وبغيره ولم يبرأ من المودع عن المودع ان لم يبرأ من اذناه
 فضاقت ضمن او دعاه ابي اودع رجلاً رجلاً متلباً بغير الكسب والمودع في الودعة
 المتعادلة لم يدع ابي المودع اذ لا احد يخاصه بعينه الاخر ولو دفع ضمن وقال لا يدفع ولا يقم
 قبل الخلاف في المثلثات والقياسات في التجميع اذ في المثلثات فقط لا قال كما في التجميع
 او دعاهما بغير قسمهما وحفظ كل نصفه وان كان مما لا يقسم جازاً لم يحفظ احدهما باذن
 الاخر وذلك لانه رضى بحفظهما ولم يرض بحفظ احدهما فانه الفعل كما حفظت
 رضى الا ان اثنين فيما يقبل التخيير بين والبعث في الكسب في التجميع اذ لا احد يخاصه بالملك
 ويضمن رضى

ل

دفعه كله لا ما بقية لان مودع المودع لا يقم عند خلافه لا يقم فان دفعه كله
 لا يقم لانه ما او دعي مامع علمه بان استبح اجماعاً مما عليه لولا ان كان او لم يكن
 الما بآية كانه راضياً بدفع الكل اذ احد بهما في بعض الاحوال كذا المهر نهران
 والوكيلان بالشر او اذا استلم احدهما الى الاخر ما يقم حيث يقم بخلاف ما لا
 يقسم نهى عن الدفع اذ يحال له دفع اذ من له نذاري انفاك منه مع انه موعده
 ضمن ودفع اذ من لا بد له منه كرفع الدابة اذ عبده وما يحفظه النسب اذ عبده
 ابي لا يقم بغير اودع رجلاً ودية وقال لا تدفعها اذ امرتك وعبدك
 وامتك وولدك ووجيدك وهم في عياله فان دفعها اذ امرتهم فمكنت
 فان كان يجهل بدامن الدفع اليه بان كان له موهبة هل وصدقه فمكت من والآ
 لم يقم لان هذا الشرط مفيد فمكت من الانسان البرص على احوال لا يقم
 عياله لكن انما يبرأ من عارة شرطه بقدر الامكان فان كان يجهل بدامن الدفع
 اذ من نهى عنه وهو متمكن من حفظها على الوصل ما مور في ضمن يحفظها على الوصل نهى
 عنه وان كان لا يجهل بدامن لم يقم اذ لا يمكنه الحفظ الا به فلم يمكن العمل به في
 مراعاة هذا الشرط فلم يثبت التقيد فبطل نصا وكانه قال لا تحفظها من افضا
 لاصله وهذا كما اودع رابته وقال لا تدفعها اذ امرتك او نذاه عن دفع الا امرته
 والودعة نهى عن تحفظها على يد النسب والبرص من لا يجهل بدامن فنهى عن تحفظها
 اصدتها رابطاً كما لو لم يحفظها بغير بيت معين من دار او صدق معين فبقي
 البيت تحفظاً بغير بيت اخر منها من تلك الدار او صدق اخر منه اي من ذلك
 البيت فانه حينئذ لم يقم بخلاف الدارين الاصل ان الشرط انما يبرأ اذا كان

تقديرات

دون الزرع وورثه دار فقامت مع الرهن فتمت ائتمار من المشاع كره من نصف
 العبد والدركه اذ غابة ابلت هذه المعايير هي المناسبة لهذا لان اطلاق اصل
 ان الاصل ائتمار من المشاع والثالث غرض من غرضه اذ لا يشترط ان يكون على
 اهل النظر فم اى الرهن هو جواز القول فاذا استتم التحلية فيه اى دفع المانع من القبض
 في زمان يمكن فيه قبض اى في حكم قبض المهر من جهة اذ او جدت من الرهن بغير طهر
 ولم يأخذ ففصل ضمن المهر من فلا وجب اطلاق اليمين بناء على اطلاق اليمين في الرهن
 ان التحلية تنبسط لانه عبارة عن رفع المانع من القبض وهو فعل المستدرون المتكتم والقبض
 فعل المتكتم كما يسهل اى كما ان التحلية فيه ايضا قبض ائتمار من على القوم بالتحلية ينسب الى
 تكفي في قبض الرهن اذ القبض منصوص في الرهن بخلاف البيع حيث يستدل لوجوده على طهيرة القبض
 في الرهن بقوله تملك فربان مقبوضه والاصل ان المنصوص به في وجوده على تلك الحركات
 اقول المنصوص انما يترعى وجوده على تلك الحركات اذ انقص عليه يستدل بان
 اذ اذكر تبعا للمفوض فلا يجب ان يترعى وجوده كما ذكرنا فان الرهن في البيع فهو على قوله
 تبعا الا ان يكون عبارة عن ترضى منكم على ما قال المعترض بطلان بيع التملك ولم يقيد
 ليس كذلك كما سبنا ولو ملك اى الرهن اعلم ان الرهن امانه تحفنة عند انشراح
 حتى لو ملك لم يجعله مضمونا وعندنا امانه لكن يد المهر من يد استيفاء وتقرر بان ملك
 لان الاستيفاء يحصل من امانته دون الدين فان الاستيفاء بالدين كما ذهب
 اليه يكون استبدال المهر من استوفى الاستبدال انما يحصل بالاستيفاء بخلاف
 والمجانسة بين الاموال باعتبار صفة الممانعة كونه الدين في امانته هو امانته
 كالنكس في حقيقة الاستيفاء لانه كان نفقة الرهن على الرهن في حياته وكفنة
 بعد مائة وسف

بعد مائة وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم عليه فاذ اهلك الرهن ضمن اى
 المهر من بالاقول يجب تعريفة بالدم مثلا يتوهم كونه من غير قوله من قيمته ومن الدين
 تعريضه وليس كذلك بل بانيته وكيفية بالاقول الذي هو من يدين المذكورين
 ايتاما كان وقد وقع في نسخ الوفاة مثلا او الوستوى اى الدين وقيمة الرهن
 تسقط دينه اى صار المهر من مستوفيا لدينه ولو كانت قيمته اى الدين اكثر من
 فالفضل امانه لانه المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء وهو بقدر الدين ولو كانت
 اقل منه تسقط من الدين قدره ورجع المهر من بالفضل مثلا اذ ادين ثوبا بقيمة عشرة
 بعشرة فملك عند المهر من تسقط دينه وان كانت قيمة الثوب خمسة رجع المهر من
 على المهر من بخمسة اخرى وان كانت خمسة عشرة فالفضل امانه ضمن اى المهر من
 بدعوى الهلاك بلا بينة يعجز اذ ادعى المهر من هلاك المهر من ضمن ان لم تعلم البينة عليه
 مطلق اى سواء كان من الاموال ظاهرة كالحيوان والعبدة والعقار ومن الاموال
 الباطنة كالنفوس والحق والدم وضموم قال مالك يضمن في الاموال الباطنة فقط لا
 اى المهر من طلب دينه من رهنه لان الرهن لا يفيق واطلب الدين وله حصة به اى
 المهر من بالدين وان كان الرهن في يده لان حصة باقي بعد المهر من وكسب خراج
 الظلم فاذا اظهر وطهيرة خذ العاقبة بحسب دفع الظلم وله ايضا رهنه بعد الفسخ حتى
 يعقبض دينه او يبرأه لان المهر من لا يبطل بغير الفسخ بغيره على المهر من بطريق
 الفسخ فانه يمتنع مضمونا ما بقي القبض والدين لا الانتفاع به اى بالمهر من عطف
 على قوله طلب دينه مطلق اى لا يستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا
 اعارة سواء كان من المهر من او المهر من لا بالاذن اى اذ نزل المهر من اذ كان

المتسعة هو المهرتان او اذن المهرتين ان كان المتسعة المهرين فلو فعل اي شئ بهن
 قبل الاذن في تقيدي ولم يطل اي المهرين بآي بالتقدي واذا طلب اي المهرتين
 وبنه ولو في غير هذه العقد امر باحضار المهرين لان قبضه قبض سبيفا فلا يقبض
 ما لم يجر قيام بدلا سبيفا ولا يجر هلاكه مستحقا اذا هلك في يد المهرتين تكملة لالتسعة
 ان لم يكن محله مؤنة متعين بقوله ولو في غير هذه العقد فان الاماكن كلها في حكم تسليم
 كالحاين واحدا في سبب محله مؤنة فان احضرت اي المهرتين المهرين سلم المهرين اليهن
 ثم المهرتين المهرين لتعين حق المهرتين كما تعين حق المهرين بحضور المهرين محققا
 لتسوية كما في البيع والمثل يخبر ببيع ثم سبب الثمن وان كانت محله مؤنة سلم اي
 المهرين اليهن بلا احضار المهرين اي لا يتكلف المهرتين احضار المهرين لان الواجب
 عليه التسليم بمقتضى التمكن لا النقل من كانه اذ كان وان كان المهرين انما يمكنه ما به
 ما هلك كذا في الخارج مهران طلب وبنه لا يتكلف اي المهرتين احضار المهرين وبيع
 عند عدل بامر المهرين لكونه في يد العبد بامر المهرين فلا يتكلف ايضا المهرتين احضار
 مهران مهران باحد المهرتين بامر اي المهرتين حيث يقبضه لانه صار ربا بالامر
 ببيع المهرين فصار مكان المهرين زينة وهو دين واذا قبضه يتكلف احضاره
 لقيام البديل مقام الجبد فلا يتكلف ايضا مهران مهران مهران مهران مهران
 من بعه اي المهرين ليعقبه فبنه يعني لو اراد المهرين ان يبيع المهرين ليعقبه المهرين
 بنهنه لا يجب على المهرتين ان يمكنه من البيع لان حكم المهرين بحسب البائمين الا ان
 يقبض المهرين يتكلف ببيع القضاء من ثمنه ولا يتكلف ايضا من قبضه بعض ثمنه
 تسليم بعض رهنه حيث يقبض البقية من الدين لان لا يجر بحسب المهرين حيث يهتبه
 يستوفي البقية

يستوفي البقية كما في جسر البيع وحفظه بنفسه ويجب له كزوجته وولده وحادته
 واجبه من ماله او من ثمنه يسكنون معه فان البقرة باسم كنه لا النفقة
 حتى ان المرأة لو دفعته ايل زوجها لا تمنع ذكره الزلع وضمن حفظه بغيره لان
 نه كالحفظ الواجب ونقته بآي صديقا ودايرة كما تفران عينة امانه وصحله
 المهرين في قصده البينة او البينة لانه استعمال وجعله في اوسع اخر حفظه وتقليد
 فيسقي المهرين لانه ايضا استعمال لا الاثلاثه مانه حفظا وان السجنان يتقلد
 في العادة بسبب ان الاثلاثه والظمان في هذه الصورتان الفضيحة القيمة الزيادة
 على مقدار الدين ايضا امانه والا مانه تمنع بالانكاف وبسبب خاتمة اي المهرين فوق اخر
 في صرح ايل العادة فان كان من يتحمل سبب خاتمة ضمن والا كان حافظا فلا يضمن وعليه اي
 المهرتين مؤن حفظه كاجريت الحفظ واجر الحفظ فان قامه على المهرتين بان كاتبة
 المهرين اكثر من الدين لان وجوبه بسبب الحبس حتى الحبس في الكل ثابت له وما مؤن
 رده او رد جزؤ منه ايل يده فيقسم ايل المضمون والا مانه يعني ان مؤنه رده ايل
 يدر مهران ان كان خرج من يده فيقتل الا يقى على المهرتين ان كان قيمة المهرين مثل المهرين
 وكذا مؤنه رد جزؤ منه ايل يدر مهران كذا اواة المهرين ان كان قيمة مثل الدين اما اذا
 كانت اكثر منه فتقسم على المضمون والا مانه فالحفظ على المهرتين والا مانه على المهرين
 وكذا اواة القروح ومعالجة الامراض والغذاء من الجناية وعلى المهرين خراج المهرين ومؤنه
 بتقنية واصلاح من فقه كيفة المهرين وكسوة وخراج رعيه وظلمه وله المهرين وثمنه البت
 والقيام باموره فالحاصل ان ما يجره ايل بقاءه فهو على المهرين ولو كان في المهرين فضل
 او لان الدين بقيت على ملكه وكذا انما فقه محلو له وما يجره ايل حفظه للمهرتين

بسبب

اما خاصة او بالتقسيم كما مر ما وجب على احد هاتين الامرين والآخر ان فاداه الآخر كان
 متبرعا لانه يقضي دين غيره بغير امره الا ان يامر به القاضي لان له ولاية عامة فكان وجهه
 امره به **باب** **ما يصح رهنه** والدين بدو لا يصح رهن بغير الدين **الدين** النفع
 والكيل والموزون تكونا على الاستيفاء فلو رهنتم بغير ذلك لم يملك
 بملك بغيره كس يراى طول وهو ظاهر ولو رهنتم بغيره بملك بغيره لم يملك
 وبغيره لما نكح في القدر وهو الوزن او الكيل بلا حجة بل حجة في القيمة فان الدين
 اذا كان وزينا والدين ايضا كذلك فملك فان تساوى يقطع الدين وان كان الدين
 زائدا سقط قدر الدين منه وبقي الدين في ذمة الدين وان عكس سقط قدر الدين
 منه والفضل للدين لا ابي لا يصح رهن مشاع لان حكم الدين كما عرفت بثبوت
 بدو الاستيفاء وهو لا يتصور في المشاع من حيث انه مشاع مطلقا ابي سواء كان
 مما يجتمع القسمة او لا سواء رهن من سكر بله من اجزائه والعارى كالمعارن
 هو الصحيح كذا في الخلاصة ونحوه على شجرة دون ابي دون الشجر وزرع ارض او غيرها دون
 ابي دون الارض لان المهر هو متصل باليسر غير هو بل خلقه فلهذا يذوقه المشاع كذا
 العكس وهو رهن الشجر لا الثمر ورهن الارض لا الثمل والزرع لانه الاتصال بتمام
 بالظرفين فالاصل ان المهر هو اذا كان متصلا باليسر غير هو بل لا يجوز المشاع بغير
 المهر هو وجوده ولا يصح ايضا رهن حرمه بغيره ومكانه وولد ووقف فلهذا لان
 حكم الدين بثبوت بدو الاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء في المهر المملوك بل هو عدم
 جواز بيعه ما سواه ولا يصح رهنه من مسلم او ذمي والدين في المسلم متعلق بقوله رهن
 حرمه وانما ابي لا يجوز للمسلم ان يذبح حراما او مثله الا وان يذبحه من مسلم او ذمي
التقديرات

لتعذر الابداء والاستيفاء في رهن المسلم ولا يضمن له ابي المسلم من رهنه الذي يذبحه
 امره من ذبحه بغيره للمسلم كما لا يضمنه بالقبض منه لانما ثبت بحال في رهنه المملوك
 بملك الضمان بغيره ان كان الدين من ذمته والمهر من مسلم فضمن المهر للدين لا للمهر كذا في
 لان مال الدين ولا يصح ايضا بامانات كالوديعه والعارية ومال المضاربة والشركة
 لان موجب الرهن ثبوت بدو الاستيفاء فلهذا رهن فان قبض الدين فهو مال الدين
 ثابت لبقية القبض فهو مال الدين وثبت الاستيفاء بالدين منه وبقية الاصل ليس بمضمون ليدفع الدين
 ومبيع في رهنه كذا في ان الدين يجب ان يكون في رهنه بالدين حقيقة او حكما
 ولا يصح في رهنه ليس بدين حقيقة وهو ظاهر ولا يصح لانه يجب ان يكون مضمونا
 او القيمة ولا يصح في رهنه ليس كذلك بولاءه بملك مستوفى الثمن وهو حرمه المهر وليس فيه
 ضمان والقوم يسمونه بالعين المضمونة بغيره **باب** **ما يصح رهنه** في حقيقة انما ابي سواء كان
 نفسه الرهن بالذمك ان بيع رجل سلعة وقبض منها واستراها وخاف من شدة الفقر
 واخذ باليمن من البائع رهنه بغير الذمك فانه باطل حرمه لا يملك حبس الرهن حال الذمك
 او لم يملك واذا اهلك الرهن كان امانته بخلاف حال الذمك **باب** **ما يصح رهنه** في حقيقة انما ابي سواء كان
 وقع باطلا كذا في الكافر وجره بائنه وغنيته ومن حرمه لو اهلك الرهن لم يضمن
 اذ لا معا بدله مضمون وكذا لانه بغيره تعذر الاستيفاء وكشفه لان المبيع بغيره على
 الممسئري وعبد جان او مديون لانه بغيره مضمون على المهر فانه لو اهلك لا يجب عليه شيء وقصا
 مطلقا ابي في النفس ما دون التقديرات الاستيفاء بخلاف الجناية خطا لان استيفاء
 الارش من الرهن ممكن ويصح بدين مضمونة ثمن او القيمة كما لمفصوب ويدل الخلع
 والمهر بدل الصلح عن دم حرمه اعلم ان الاصل انما ابي سواء كان مضمونا بغيره مضمونا او لا

وقع الاستيفاء او لم يقع

كالامانة فان النعمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثليا او قيمة ان كان
 قيميا مالا مائة ان يملك بلا قدر فلا شيء في معايلها او بقدرها لا مائة بل يكون
 مضمونة وتاثيرها عين مضمونة بنفسها كالمفوض وكخوة والقوم يستوفون الايمان المضمونة
 بنفسها ويريدون الايمان المضمونة في صدقاتها ووجوهها ان النعمان كما من عرفت
 عبارة عن رد مثل الهالك او قيمة فانه اذا كان مثليا او قيميا يكون كمثل لو ملك
 ثنتين النخل او القيمة فيكون مضمونة في صدقاتها مع قطع النظر عن العوارض فانها عين
 ليست بمضمونة ولكن تاتى شبه المضمونة بكونها في يد البايع فانه اذا ملك لم يضمن المضمونة
 او قيمة لكن الثمن يسقط عن ذمة المشتري ويؤثر المثل والقيمة في ذمة الايمان
 سواء بالعين المضمونة بقدرها في ذمة المشتري ان كان قبيل المثل كونه ويصح بدله كما هو الحال في
 توطئة قوله ولو لم يرد المثل في يد المشتري عليه اي على المشتري بما وعد من الدين
 يعني ان الدين ليس بخص الف درهم وملك الدين في يد المشتري فانه على المشتري ان يعاقبه
 الا ان الموعود يجب عليه تسليم الا ان الدين اذا لم يكن الدين اكثر من قيمة الدين
 بل كان مساويا او اقل حجة اذا كان اكثر لم يكن مضمونا بالدين بالقيمة في ذمة المشتري
 مال السلم وعن النعمان ثم العقد اي السلم والسلف لان المقصود ضمان المال المجانية
 ثابتة في الكاينة فيثبت الاستيفاء من حيث المال فان يملك اي الدين بل مال
 او ثمن السلف ثم العقد اي السلم والسلف واخذ حقه اي صار له ثمن مستوفيا اليه
 لتحقيق القبض صلا وان ائتمه فاقبل نقد وملك بطل اي عقد السلم والعرف لغوا القبض
 حقيقة وصلا وكالم ثبات هذا القيد في السلم فيه فده بالذم كقولنا باع سلم قيم
 فان يملك اي الدين ثم العقد وصار اي الدين عوضا لم قيمه فيجوز ان يستوفاه
 وان نسخ

وان نسخ اي عقد السلم صار اي الدين رهنا بدينه وهو اس المال فحسب ضمان
 كالمفوض اذا يملك وبه دين يكون رهنا بقيمة وثبتت رهنا بقدره في ذمة المشتري
 اي بالسلم فيه حتى يجب عليه رد مثل السلم فيه فقبض راس المال لانه رهنا به
 وان كان مجوسا بغيره وهو راس المال في ذمة المشتري بدين عليه اي الا بدين
 طفله مفعول الدين المعذر لانه يملك الا بدع وهذا او بدينه في ذمة المشتري
 لان قيم الدين يحفظه ابلغ ضمانا من الضمان ولو يملك بدينه في ذمة المشتري
 تركت امانته والوجه كالا بدين وعن ابي يوسف رد فانه لا يجوز ضمانا ويصح ايضا
 بدينه عند دخل وذمة ان يملك العبد حرا او يخل حرا والذمة منه وبديل صلح
 حق النحر ان اقر ان لا دين صورته رطل صلح عن النحر ودين بديل الضمان
 ثم تضارفا على ان لا دين فالدين مضمون والاصل في هذا السلم على ما مران وجوب
 الدين ظاهرا بكنى لصحة الدين ولا يشترط وجوب حقيقة شرعا على ان يدين شيئا
 او يعطى كغيره حال كونه الدين والتكليف معينين بتمتع بسلعة او بدينه
 ان يدين ما سماه او يعطى كغيره سماه فتح اي النحر او كسح نالا قياسا لانه شرط
 لا تقتضيه العقد وقيمة تمنع لاحد المتعاقدين ولا نه صفقة في صفقة وهو من غير
 كما مر وجه الاستحسان انه شرط لم يلزم للعقد لان الكفاية والدين كالمشتاق
 وهو ملازم وجوب الثمن ما اذا كان التكليف حرا والدين معينا العينة معنية النحر
 وهو الاستيفاء في ذمة المشتري لا العينة عين الشرط ففسد ولا يجوز اي المشتري على النحر
 لانه عقد الدين بدين من جانب الدين ولا جبر في البيع او ما صار حقا في ذمة
 اذا وجد ولو وجد بعد العقد بالدين لا يكون فوق الدين ولو رهنه لا يلزم ما سلم

فلان لا يصير لارضا بالودي او بغيره فليس بيع فسخه الا اذا سلم منه حالا او قبضة الرحمن
 اي اذا اراد المشتري ان يملك بغيره لولا ما جاز للبايع ان يفسخ العقد لان رضاه
 بالبيع كان بهذا الشرط فلو لم يرضه لايكون راضيا واذا لم يرضه كان له ان يفسخ
 او يبرئ منه تبرك الدين الا اذا كان كذا ذكر الحصول المقصود حيثما اذيد استيفاءا
 ثبت على المعنى وهو القيد لان الصورة احاطة قال اي المشتري بالبايع وفيه اشياء
 غير المبيع امسك هذا حتى اعطى ثمنك كان رهنه لانه ذكر ما يدل على الرهن لا بالبيعة
 للمعاري وفيه خلاف فخر رهن عينا من رجل بن يدين لغيره ماله وكله رهن عند كل
 منها لالا ان نصفه رهن لاحد من نصفه الاخر لاخر لان الدين النصف اي المبيع
 بصفحة واحدة فلا يسوع فيه وجوبه الجسد الدين وهو لا يتجوز فيهما بغيرها
 ولا ينفك فيه كما اذا قتل واحد جماعة غنم او ابل او ماعز او كلب او كلبه فماتوا
 منفردا وللباقين بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يجوز عند ابراهيم في حصة الا المقصود
 منها ايجاب الحكم والعين الواحدة لا تقسم كونهما ملكا لغيرهما فكذا فلا يبر
 من الانفس وهو ينفك في المقصود ويزنهما كذا في نوبة كالعقد في حق الاخر ولو كان
 ضمن كل حصة اي حصة دينه اذ عند الملاك يصير كونهما مستوفيا حصة لان الاستيفاء
 يتجوز في فان قبضه دين واحد بغيره رهن لاخر لان جميع الدين رهن في كل واحد منهما
 بلا تفريق رهن من رجل رهن يدين على ما صح الدين بلكه اي كل الدين على الدين
 اي قبض الكل اي كل الدين لان قبض الدين يحصل في الكل بلكه شيوع بطل حصة كل شخص
 انه رهنه حصة وقبضة هذه مسئلة مستقلة لا تتعلق بها ما سبق بعينه اذ ان كل واحد
 من رجلين على رجل انه رهنه حصة الذي يريده وقبضة فهو باطل لان كل منهما ثابت
 بينة انه رهنه

في حصة الدين

بينة انه رهنه كل ماله او كله رهنه الفقد ولا وجه للقضاء لغيره منها بالكل لانه البطل
 يستعمل كونه رهنه بلكه في حالة واحدة ولا للقضاء بلكه منها بالكل لانه
 بينة لعدم الاولوية ولا للقضاء لغيره منها بالنصف للزوج فستبين الرتبة ولو
 رتبة والدين معا فغيره من كل ذلك اي بانه رهنه حصة وقبضة كان نصفه اي نصف
 العبد مع كل منهما رهنه لانه حكمه في الحياة الجسد شيوع بغيره وبعد الحيات
 الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوع لا بغيره وانما اعلم **باب رهنه**
عند المسمى به بعد لانه في رهنه الدين والكره من وضعا اي وضع الدين في رهنه
 وكره من عند صح خلافا لما لك ولا ياتخذ منه اي الدين من العدل احد بها لتعلق
 الدين في الحفظ بغيره وامانة وحق المهر من به استيفاء فلا يملك احد بها ابطال
 حق الاخر ويضمن اي العدل بدفعه اليه اي دفع الدين اليه احد بها لانه موصى الدين
 في حق الدين موصى وحق المهر من حق المالة واحدهما الجسد عن الاخر وموصى في حق
 اير الا جسد ويرى ملك على المهر من اي ان يملك المهر من يري العدل يملك في حق المهر من
 لانه يريه يري المهر من وكله اي الدين المهر من او العدل او غيرهما بغيره اي بيع الدين
 عند حصول الاجل صح لانه لو كان بيع ماله فان لم يرضه اي التوكيد في حق الدين لم يفسخ
 بالقول وبموت الدين او المهر من الاموت التوكيد لو كان التوكيد المهر من القول
 او غيره بها واذا مات التوكيد لا يقوم وارثه ولا حصة مع ماله لان الوكالة لا تجزئ
 الارث التوكيد رهنه بركه لا راي تجزئه وله اي التوكيد بغيره اي الدين بغيره وارثه
 اي الدين كما يبيعة حال حيوة بغيره وان مات المهر من فالتوكيد على حاله لانه لا ينقطع
 ولا موت احد بها وتجزئ اي التوكيد على اي البيع ان حصل الاجل والدين غائب لم يفسخ

بالدخ ٩

باراد الفهم فصح الايقان وان ضمن المهرتين ربح على المهرين بقيمة التي ضمنها مبدئيا ما
 بالقيمة فلا بد من جهة المهرين بالتسليم واما بالدين فلا بد ان ينقص قسطه فور
 صحة كما كان **باب التصرف في المهرين** **والتصرف في المهرين** وقف بيع المهرين
 اي اذا باع المهرين بلا اذن المهرتين فبيع موقوف للعقل صح المهرتين فهو موقوف
 على اجازته ان اجاز المهرتين او وقف اي المهرين بغيره فقد انا الاول فلا يكون
 حقة وقد رضى بسقوطه واما الثاني فلا بد ان يكون من النفوذ قد زال والمقتضى والموقوف
 الصادر من الابل في الحول موجود والتمن رهن فان البيع اذا نفذ باجازه المهرتين
 يتقل حقة اير بدله وان قسح اي المهرتين بمقدار المهرين لم ينقص في الاج لان
 التوقف مع المقتضى للنفذ اذا كان لصيانة حقة حقة بغيره بانقضاء موقوفها
 واذا بقي البيع موقوف فالحق المشتهى اير بدله او دفع الامر الى القضاء فيفسخ اي الكا العقد
 بلكم بخر المهرين عن التسليم باع اي المهرين المهرين من رجل ثم باع من اخر قبل الاجازة
 اي اجازة المهرتين وقف البيع الثاني على اجازته ايضا اي كما وقف الاول فان
 الاول موقوف والموقوف لا يمنع توقف الثاني فلا اجازة اي اجاز المهرتين البيع جاز
 الثاني لا الاول ولو باع المهرين ثم اجر اي المهرين او رهن او رهن من
 من غيره اي غير المشتهى في جازها اي هذه التفقات من البيع وغير المهرتين
 جاز الاول وهو البيع لا البواقي والفرق بين المهرتين حيث جاز البيع الثاني في
 بالاجازة في الاول ولم يجر المهرتين المذكورة بعد البيع في الثانية موي البيع مع
 وجود الاجازة للكل ان المهرتين فائدة في البيع لتعلق حقة بدله بخلاف العقود
 المذكورة اذ لا بد له غير القيمة والمهرين واما في الاجازة بدل المنفعة لا العين
 وحقة

والصواب عقد البيع

رصة في مالبة العين لا المنفعة فكانت اجازته اسما طاحفة فمزال الى انه نفذ
 اعتاقه ابيع وصح اعطاه في اي اعتاق المهرين المهرين وتبديروا السيد اده لا بد
 صدر عن الابل ووقع في الحول فبطل المهرين لغوات محله لو كان المهرين موكرا طويلا
 بدنية الحال اذ لا بد له لانه امة قيمة المهرين مع حلول الدين وبغيره قبل انضوئه اي المهرين
 قيمته وجوبت رهنها بدل حجة بكل الدين لتعلق سبب الضمان وبغيره في التمكن اي
 حصول الكسب في وجوبها اير حلول الاجل فاذا حصل استوفى حقة اذ انما حقه
 لا بد المهرين ان يستوفى حقه من مال غيره اذ انما حقه حقة فان كان في فضل رده
 لانه يحكم المهرين الاستيفاء وان كانت اقل من حقه صح عليه بالبرادة لعدم سقوطه
 ولو كان المهرين معسر افقر العتق ببيع العبد المهرين في الاقر من قيمة من الدين الى ان
 كان القيمة اقل من الدين ببيع في القيمة وان كان الدين اقل من ماله ببيع في الدين وبيع
 على سيده اذ احصا رغبته لانه يفي به وهو حقه فيعلم الشرع فيخرج عليه بما تحل عنه وبغير القيمة
 بغير التدبير والاكسيداوس كل من المهرين المستولدة للمهرتين في كل الدين بواجب
 على سيده لانها اذ يراه من مال الموكرا لا بد له كسرها حاله والرافة اي انكاف المهرين حقة
 كما عتاقه غنيا اي ان كان المهرين حالا اخذ منه الدين وان كان مؤجلا اخذ منه
 فيكون رهنها اير حلول الاجل ويجوز ان يعلقه ضمنه المهرتين فحاشه مثله وقيمة وكان
 اي انما خذ رهنها اير حلول الاجل بدله كما امر اعاده اي المهرين مرتان راصنة
 او اعاده احداهما من المهرين والمهرتين باذنه صاحبه اخر فقبضه سقط ضمانه اي
 ضمان المهرين حال انكفاة بين يد العارية وبغيره المهرين وان وصليته في رهن المهرين
 ولهذا كان للمهرتين ان يستندوا اليه بغيره ووقع على ماله سقط ضمانه بقوله في المهرين

المهرين ان يطلب الدين

مع مستقيمة اي رهنه ان كان المستقيم او مع اجزا ان يكون ملكا بغيره
 لقوات القبض المضمون ولكل منهما اي من الرهن والمهرتين ردة اي رد الرهن
 المستعار رهنه ان كان لان كل منهما حق فخره فافيه فان مات الرهن قبل ردة
 الي المهرتين في صورة الاعادة فالمهرتين صح بدي بالرهين من سائر الغرماء لا للقيام
 ليست بلازمة وانما ليس من لوازم الرهن قطعا فان حكم الرهن ثابت في الرهن مع
 انه غير مضمون بالهلاك واذا بقي الرهن فاذا اضمحاض الفان لكون القبض فهو بصفة وذا
 اجزاء وبها وبيع احداهما باذن الاخرين جنيته خرج عن الرهن فلا يجوز بيعه لغيره
 ولو مات الرهن قبل الرهن المهرتين فالمهرتين ائتموه للغرماء او فقلق بالرهين حق لهم
 بهذه المقررات فيبطل حكم الرهن بخلاف الاعادة حيث لم يعلق بها حق
 لازم فافيه فالرهين بعد اخضبه ثم كسبه من ماله لا ينفذ الرهن لانه توقف
 على اجازة المالك فلا ينفذ باجازه غيره ولا ينفذ الرهن بهلاكه لانه ملك الرهن
 ثبت بعد عقد الرهن بخلاف ما اذا ملك في المهرتين او خا املك في الرهن
 لانه ملكه بالانفاق من وقت التوفيق في ملك الرهن سابقا على الرهن كذا في القاية
 مرته اذن باستعماله اي اذنه له الرهن بل طلب منه فبغير الاستعارة وان كان
 الرهن عارية او استقارة اي الرهن من رهنه فليكن ان يملك اي الرهن حال
 العمل في صورته الا اذنه والاستعارة لم تكن اي المهرتين كسبه بل عارية بالمال
 وحينئذ فالرهن ليدل على ما نتج الفان وفي طريقه اي قبل المهرين وبعدها فافيه
 ضمن كالمهرين اي ضمن المهرتين ضمانا كضمن الرهن وهو معلوم صحيح استعارة بشرط
 يرهين لان المالك رهنه يعلق دين المستقيم بانه وهو يملك ذلك كما يملك ان
 يعلق

مستندة بيلك

يعلق بذمته بالكلية واذ صح فخره من المستقيم بان يملك او كثره فان الاطلاق
 واجب الاعتناء خصوصا في الاعادة لان اجماله فيما لا ينفذ ايا المهرتين وان عين
 المعينة فخره باعثة من قدره فانه اذا عين قدره لا يجوز للمستقر ان يرضه باكثر منه
 او اقل لان التبرع فيه وبيع الزيادة لان عوضه الاجت من جائزته او اوجه
 القصد ان ايضا لان عوض الموهوب ان يبيع المهرتين مستوفيا للاكثر مما يملكه المالك
 ليرجع عليه ولو رهن باقل منه يملك الباقي امانه فلا يرجع عليه وحينئذ من رهنه وملك
 فان كل ذلك فخره ليستة البعض بنسبة ايا البعض وتفاوت الاختصاص في الامانة
 والحفظ فان خالف اي بعد ما عتبة القيد ان خالف المستقيم المعينة اي المعينة
 المعينة فافيه وبيتم الرهن لانه ملكه بالانفاق فثبت ان الرهن ملكه فافيه
 المعينة المهرتين لانه ايضا فخره بالرهين كالفخر كالفخر كالفخر كالفخر
 اي المهرتين بما ضمن من القيمة وبدينه على الرهن اما رجوعه بالقيمة فلا رجوع من
 جهة الرهن واما رجوعه بالدين فلان قبضه انتقص فخره كما كان وان اوقع
 بان رهنه بعد اذ ما امر به وملك اي الرهن عند المهرتين مستوفيا اي المهرتين
 كدونه لو قبضه كالمهرين او اكثره تمام الاستعارة بالهلاك ووجب منه اي المهرتين
 للمعينة على المستقيم وهو الرهن لانه قبضه بذلك القدر رهنه ان كان ملكه فهو رهنه
 قدر المضمون والباقي امانه لا القيمة لانه قد وفق فليس ينفذ وبعضه يعلق على
 دينه اي المستوفى المهرتين بعض دينه لو كان قيمة اقرب من الدين وباقية اي باكونه
 على الرهن المهرتين اذ لم ينفذ الاستعارة بالزيادة على قبضه لو اقتضت المعينة ان المهرتين
 اراد ان يعلق دين المهرتين فليكن ملكه في الدين ليس للمهرتين ان يعلق دينه المهرتين

لان المعية غير متبرج بغيرها والدين ما فيه من بغير ملكه فصار اداؤه كاداء غيره
 فغير المهرتين على القول ويرجع على الدين بما ادى اليه ساوي الدين القيمة لانه
 وبنه وهو مضطرب فلا يصح بكونه متبرجا وانما قال ان ساوي لانه ان كان اكثر
 من القيمة يكون غير الزيادة على القيمة متبرجا ولا يرجع بذلك العذر وان كان
 اقل من القيمة فلا يجبر المهرتين على تسليم الدين ذكره تاج الشريعة بملك اي
 الدين عند الدين قبل رهنه او بعد فله لا يضمن وان وصية تصرف فيه من قبل
 بالاسم اذ هو الكوب ولو فذلك لانه ادين فالف ثم عاد الى الوفاق
 فلا يضمن خلافا لثالث وجبانية الدين على الدين مضمونة لانه ثبوت من لا يضمن
 لا يضمن وتعلق من قبله بالمال يجعل المال كالجارية في حق الضمان وجبانية المهرتين عليه
 اي الدين تسقط من دينه اي المهرتين بقدرها اي الجبانية لانه تلف ملك غيره
 فله من ضمانه واذا اذنته وكان الدين فوصل سقط من الضمان بقدره وله من الجارية
 لانه ما زاد على قدر الدين من القيمة كان امانه وانما تضمنه بالانفاق لا بقدر الرهن
 فهو بمنزلة الوديعة اذا انفقها المودع بل من الضمان كذا في غاية البيان وجبانية
 الدين عليها وعلى المال ما يهدر والمهر اذ الجبانية على النفس بوجوب المال بان كانت
 الجبانية خطا في النفس او فيما دونها واما ما يوجب التمسك فهو منسوخ بالاجماع كذا
 في النهاية اما كون جبانية عمل المهرين بغير اقرار الجبانية مملوك على مال له واما ما يوجب
 المال بغيره لانه المستحق ولا يثبت الاحتفاظ عليه واما كون جبانية على المهرين بغير اقرار
 فلان هذه الجبانية لو اعلنتها المهرتين كان عليه الظاهر من لانها حصلت بغير ضمانه فلا
 يبعد وجوب الضمان مع وجوب التمسك عليه رهن عدا بعد ان انفك الوفاق فصار نصا في
 قيمته مائة

قيمته مائة ففعله حرمه مائة وحصل اجماله اذ من مائة مائة من جهة سقط قيمته
 وهو مائة مائة لان نقصان الرهن لا يوجب سقوط الدين لانه عبارة عن قنور رهن
 الناس بخلاف نقصان الدين فاذ كان باقيا ويذكر المهرين بغيره صارت توفيا
 للملك من الاقضاء ولو باعه بامر مائة اي باع المهرتين البعدين بالدين بما وقضها
 رجع بايج وهو مائة لان الدين اذا باعه صار كانه اسره وباعه بغيره ففعله
 يبطل الدين وبقى الدين الا بقدر ما استوفى فافضل انما فعله الجارية بعد الوفاق
 مائة قد قمع به فكذا اي المهرين بكل دينه لانه البعدين ما يضمن الا في الاول فصار كانه الاول
 ما يضمن ويراجع مع غيره فله من مائة لان ضمان الجبانية اي البعدين لم يضمن بغيره
 رجلا بعد القيمة الف درهم بالف درهم او مائة البعدين ففعله خلافا
 مرتبة لان ضمان الجبانية على المهرتين والبعدين فله من مائة مائة مستحق
 له بقية فبما لم يضمن البعدين من الجبانية فان فداءه اصيل رهنه وكان دينه
 على المهرين بجماله والبعدين كما كان ولم يرجع اي على المهرين بغيره من الف والبعدين
 كلمة مخوز وجبانية الجبانية الجبانية الضمان فلو رجع على المهرين عليه فلا يبعد ولا بد فله
 ايسر المهرتين ان يدفعه اياها بغير الجبانية لانه لا يملك التملك فان ابرأ اي ان منعه
 المهرتين من الفداء دفعه المهرين او فداءه فبسط الدين اي يقال للمهرين دفع البعد
 واقداه بالدين فان دفعه او فداءه فبسط الدين المهرتين واخذ الدين البعد وبطل الدين
 ان لم يكن اي الدين اكثر من قيمته اي قيمة الدين بغيره مساويا او فداءه واما
 اذا كان اكثر فبسط من الدين مقدار قيمته البعد ولا يفسد البكيات الدين باع
 حصة المهرين وبقية الدين لانه ما يضمن مائة مائة لم يكن له وجه نصيب الجارية وبقية لبعده

رجع الرهن

اي نصيبه القايض من الوجود بعض الشئ كنه الدين على الجيت على غريم من غريبه موضع
على رضى الآخرين فكلهم ردة لانه انما بعض الغنا والابناء والكلم لا يجوز عقوبته من
بنوت بد استيفاء لغيره ان حكمنا كسبه الاثنا ربنا لا يوافقنا في حقهم اي
دين ساير الغنا وقيل الرد اي قبول ان يردوه فذلك هو الالحاق وهو حق بغير الغنا
واولئك الذين لم يكن لهم لغيرهم الا غريم واحد جاز هذا من الغنا ربنا لا يوافقنا
وسبع في دينهم لانه يباع فيه قبل الدين فكلما بعده وادارته اي الوصية بدين
على اخر جاز لانه يستيفاء حكما وهو على ذلك وفيه من الوصية فخصنا انما في ذلك
الوصايا ان شئت الله تعالى **اي** من غير قيمة عشرة برأي بعشرة مخير
وتخلى وهو سائر اي العشرة يقع فيها برأي بالعشرة وكما ينبغي ان يطلو الدين
اذ يلحق من كونه صالحا لا يباع اذ لم يبق ما لا متوقفا وانما يطل لانه بعد
ان يعود بالتخلو وكذا اذا استثنى غير القيمة قبل القبض لا يطل البيع الا مال
صير ردة خلا فكل هذا او من شئت كنه اي في عشرة عشرة فماتت
بلا ذبح فبيع جلد هاف وبي ودرهما او اي الجلد من برأي بدرهم
لا يرد الدين بقر بالهلاك ما ذابح بعض الخيل بعد حكمه بغيره بخلاف ما اذا كانت
الشيء المبسطة قبل القبض فبيع جلد هاف لا يعود البيع لانه ليس يتحقق الحكم
قبل القبض والمنقضى لا يعود قبل وهو ايضا عاود الدين كوله ووليه وحقه غيره
لكنه ان تولده من ملكه ودينه مع حكمه لانه يقع له والدين حق لازم فيبري اليه
ويملك جانا اي ان يملك بملك بلا شئ لان الاتباع لا يملك اي ان يملك بالاصل
لعدم دخوله تحت العقد معقودا وانما يبيع اي النكاح ويملك بالاصل منسطة
لها
اي

والعرف

اي انكسر الدين بقسطه القيسم الدين على قيمة اي قيمة النكاح يوم النكاح بالفتح والكسر
وقيمة اصل اي اصل الدين يوم القبض لان الدين يبيع بغيره بالقبض والزيادة تغير
مقصوده لا خصه له من الثمن فاذا قبضه المشتري وصار مقبوضا بالقبض حصاره قيمة الثمن
ويستطاع من الدين خصته الاصل اي ما اجبا الاصل يستطاع من الدين لانه يباع بالاصل مقبوضا
ويغلق النكاح بخصته اي اجبا النكاح فكله به الزيادة فخرج في الدين مثل الزيادة نوبا
بعشرة يساوي عشرة ثم يرد الدين ثوبا اخر يكون مع الاول رهنها بعشرة لا
الدين مثل ان يقول الدين اقرضني خمسمائة اخرى على ان يكون العبد الذي عندك رهنها
بالق ان الاصل المحقر بينهم ان الاكاف باصل العقد انما يقصور اذا كان الزيادة في قوة
عليه او المعقود به فانه زيادة في الدين ليست شيئا مما اما كونه غير مقبوض عليه فظاهر كالمبيع
واما كونه غير مقبوض به فلو جرد به بسببه قبل الرهن بخلاف الرهن فانه مقبوض عليه لانه لم يرد
قبل عقد الرهن ولا يبق بعده رهن عدايا وي العاقد من مثله اي عدايا وبي العاقد
بدله هو اي الاول رهن حجة بغيره ولا رهنه والمكر من يدين في ان يرد حجة بغيره كان الاول
لا يرد الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين على بيع حقه ما يقينا الانقبض القبض فاذا كان
الاول في ضمانه لا يرد الثاني في ضمانه رهنه بدخول احد بهما فيه فاذا زال الاول زال الثاني
في ضمانه ثم قيل ينسب طرحة القبض فيه لان يكر من على الثاني في ضمانه وبدل الرهن بغيره
وضمانه لا ينوب عنه وقيل لا ينسب طرحة لان الرهن بغيره كاللينة وعينه امانة فماتت فقبض الثاني
ينوب عن قبض الامانة ابر المكر من الرهن عن دينه فقبض اي قبض الرهن الا بغيره او وجهه
فملك الدين في يد المكر من على من صاحبه بملك جانا مستحسنا وما في زعفران قيمته ان
وهو القياس لان القبض وقع بمقتضى ما يبيع كنهك ما يبيع القبض وجه الاحسان انما يارحن

النكاح اذا بقي الى وقته والتبع بقايله
نشي اذا كان مقصودا كولد المبيع فانه
قبل القبض

باعتبار الغرض والدين لانه ضمان استيفاء وذا لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالابرار لم يبق
 احدهما وهو الدين والحكم ان بيت بعلية ذات وصفيين تنزل خبرا واحدا وهذا لو
 رد الدين سقط الضمان لعدم الغرض وان بقى الدين فكذا اذا ابرأ الدين سقط الضمان
 لعدم الدين وان بقى الغرض ولو استوفاه اياهم من رتبة بالتام او بعضها باقيا الدين
 او متعلقا او شرعية اعتبارا ايا بالدين او صلح عنه ايا الدين على عين او حاله ثم انه يدين
 على اخر ذلك في يده ايا المهر من يملك بالدين لان نفس الدين لا يقطعا بالاستيفاء ولو حوّل
 فقرار الدين يفتق باقيا لا يمكن الاستيفاء بقدر عدم الفائدة لانه في مقتضى البنية
 منه فاذا اهلك الدين تقرر الاستيفاء الا انما في مقتضى الاستيفاء المستوفى من الدين
 في صورة ابراء الدين او المتعلق او انشاء او صلح وبطلت الحوالة وبطلت الدين بالدين
 او بالحوالة لا يقطع الدين ولكن فتمت الحالت عليه يقوم مقام ذمة الجير والذمة ليدور في ذمة
 الجير اذا اتمت الحالت عليه فكذا انما يملك الدين بالدين في الصورة المذكورة يملك به ايضا
 اذا اهلك بعد قضاءه على ابراء الدين لان الدين يفتقر بالدين او بملكه عند توفيقه للوجود كما ان
 الموعود وقبضت الجملة لا احتمال ان تصادف على قيام الدين بعد قضاها على عدم الدين
 بخلاف الابداء لانه سقط به **باب الغيب** لغة اوردت عقبا انما بالدين لان
 في الاول خبرا شرعيا وفي الثاني خبرا غير شرعي هو اخذ الشيء من الغير بالتقيد متقوما او لا
 سلب زوجه فلان وقهر فلان وشرعا اخذ مال هو بغيره الجنس منقوض اخذ من غير شرع
 اخذ من غير مال المحرم فانه غير شرع من يد مالكه بلا اذنه اخذ من يد مالكه
 باذنه وانما ابراء ابراء ازالة يد مالك معتبرة في الغيب عندنا وعندنا في بطلان
 يد العدوان عليه وشرع الخلاف نظر في ذوايد المقتضوب كولو المقتضوبه وشرع البتة
 فاننا

لغة
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

فانما ليست بمقتضبة عند عدم ازالة اليد وعنده مقتضبة لاثبات اليد في حال المعينة
 في الغيب عندنا ازالة اليد كحقة واثبات اليد لمصلحة وعندنا في المعينة هو الثاني
 فقط لا حقيقة اخذ من غير السرقه فاستخدم العبد ويحل الدية ايا وضعه على غيبه لوجود
 ازالة اليد كحقة واثبات لمصلحة فاما لا جلوسه على ابراء عدم ازالة اليد بالاستيفاء
 اذ لم يوجد منه النقل والتحويل والبسط ففعل بالملك وقدم في اثر فعله الاستيفاء فلم يكن اخذ
 عن يده وحكمه الا ان لم يكن علمه حال الغيب ورواها عن فائمه والغرض بانك ولو غيره
 ايا غير من علم الا خبر ان لانه كمن الغيب فلا يتوقف على علمه وان لم فيه لانه خطأ وهو نوع
 بالحدوث ويجب الحمل في الغيب كالحمل والحوزون والعدوي المتقارب لكونه بطلا
 فاحتمد عليه بطل ما اعتدى عليه الا به امر او بالملك ما يوجد له مثل في الاسواق بلا اتفاق
 بين اجزائه يعقده وما لا يكون كذلك فهو محمي ثم الحمل قد يكون مضموعا بحيث تحجب الصفة
 عن الملكية بجملة ما وراثة نسبة ايراصلة كالنقصمة والعدو والابرار فيكون نصيبا
 وقد يكون مضموعا بحيث لا يوجب النصبة عن الملكية لبعاء كثرته وعدم تعاونه كالدرهم
 المضروبة والذمان فان انقطع ايا الحمل فقيمة يوم الخصومة وعندنا في يوسف يوم الغيب
 من يوم الانقطاع لا يرب يوسف لانه لما انقطع الحق بالامتنان في بغيره فقيمة يوم الغيب
 الموجب لحرمان الواجب الحمل في الذمة وانما ينقل الى القيمة بالانقطاع فقيمة يوم
 الانقطاع ولا يرب حيفه ان النقل لا ينسب بزيادة الانقطاع وهذا الوجه لا ان يوجد له
 فله ذلك وتفضاء الغايه ينقل فقيمة يوم الخصومة والقضاء ويجب القيمة في العلم كالمعدوم
 والمحروقات والعدوي المتفاوت يوم خصبه لانه طالب القيمة حين غيبه فقيمة يوم
 ذلك فان ادعى ايا الغيب اهلاك محبس حجة فيعلم انه ايا المقتضوب لكونه لم يفتق عليه

وهو الغيب

لان الحق الحالك ثابت في العين فلا يقبل قوله في حيزه فيجب ان يكون له اذا اراد
المحدثون الاطلاق من بين اي الحالك ان مات عند غايته وتلقى الغايه اي برهن انه ما عند ملكه
فثبتت اي الغايه او لم عند ذلك لانه وجوب النجاس بالقبض ثابت ظاهر وثبتت الردع
والبنية لمن يدعي خلاف الظاهر بنية الحالك او لم عند ذلك بوجه لا يصرح احدنا
في النجاس وفي بنية انبائه وهو اي الغيب فما تحقق فيما يتعلق ويحول كما عرفت ان ازاله
على يد صاحبه باثبات اليد عليه ولا يمكن تحقيقه الا في المنقول لا العقار الذي لا يتغير
ولا يحول فلا يخلو عما راوه تلك في يده بان غلب السبل على الارض فثبتت تحت الماء
او غلبت الارض فثبتت باقية سماوية او جارية سبل فذهب بان لم يمتلئ من الماء
وهو الغيب قبل ثابته بماد الدين والاشياء ومنه في فصولها الاصح انه يمتلئ بالماء
والشبه وبالجود في الرويعة يعني اذا كان العار وروية عند ذلك كان فاما
بالاخرى وبالجود عن السادة بان كسبه على رجل بالدرهم وجعل له القضا
وضمن فيها اي العار والمنقول ما تقرر منقول ضمن بفعله منقول ففهم مكانه
بهذا بيان الضمان في العقار العبارة السادسة على ما شرحنا من اننا ما ذكرنا
وبين شرح الهدية وعبد المفعول بالدم والسكنى بالسكنى كحقيقة وهي
ان تكون مائة بغيره بغيره اي ان يهدم البناء كالكسرة والعقارة حتى قالوا في شرح
قول الهدية ويذكر فيما ماله اذا انهدم الدار بسكنه وحمله انما قبله لانه اذا
انهدمت الدار بعد ما غلبت سكنه فبالسكنه وحمله بل باقية سماوية فلا ضمان عليه
عند ابراهيم بن يوسف فظهر ان مرادهم بيا سببي النقص الاول ما يوجب البناء
وهو الهدم والثاني ما يقع عليه بالاجرة وهو السكنى الخاصة وقد غيرت في الوفاة
هذه

هذه العبارة فقال وما نقصت بفعله كسفه فلهذا علم ان السكنى انما قبله بعمل الموهوبين
للسبب الاول اي ان الدم تفرق وان لم يمتلئ السكنى بالاجرة على الموهوبين سببا
للتجارية وقد عرفت لانه لا يمتلئ السكنى اذا انهدمت باقية سماوية ليس فيه ضمان وعندي
نسخة من قوله من خط المصنف فكانت العبارة المكتوبة فيها اولها كما في الهدية وعندها
ثم غيرت ما تبعه صدر الشريعة والاصحاب ما يوفق الهدية وروى في ان الارض المنقضية
اذا انتقصت بالاربعه فغيره انتقص لانه انتقص البعض او باجارة عينية على من فعله
وبين للضمان في المنقول اي ضمن ايضا ما نقص باجارة عينية فحصل له في مدة الاجارة
نقص سبب منقوله بخلاف المبيع يعني اذا انتقص من ثمنه المبيع بغيره بالبيع فثبت
منه قبل ان ينقصه المشتري لان المبيع شيئا انتقصانه بغيره لا يفسد من الثمن في نفس العقار
ونهاج السقاة اذا ردت في ملك الغيب يعني اذا ردت في ملك الموصو اليه ما كانه في نقصا
فان كان الرد في مكان الغيب فلا ضمان عليه لانه تراجعت في الرغبات لا في الجارية
وان لم يكن فيه بغيره الحالك بين الاخرى وبين الانقطاع بالالذية او بالذات كالمسترة
لان النقصان حصل من قبل الغايه بغيره هذا المكان لان بغيره كسبه وبيع له
بالقيمة وله ان ينظر ويصدق باجرة عطف على ضمن اي اذا غلبت عينية او جرة وخرجت
فنتقصه بالاسف حال ضمن ما نقصت بغيره باجرة عينية بغيره كسبه وان الغلبة للعينة
فلا مال له في ان يمتلئ لا يقوم لا بالعقد والعاقبة هو الغيب فهو الذي جعلت في العبد مالا
بعقده فكان هو وبيدنا ويؤمنان يصدق بها كسبه فانما يبدل حيث هو في تصرفه في الغيب
واجر سفارة اي اذا استغاثت بآجره واخرجه ملكه ووجب عليه تصدقه كما ذكر
ويجوز اي تصدق ايضا بخرج حصل بالتصرف في مودعه ومقصودنا بالاشارة او

يعني ان المالك يخرجه ان كانت ضمنته قيمته وسلم الشاة اليه وان اشأ أخذها ضمن نقصانها
 لانه اتلاف من وجه لغوات بعض الخاف كالكرك والدر والنسل وبقا وبعضها وهو الخمر وان كانت
 الدابة بخير كالكول الخ ففعل الناصب طرزا بضمته المالك يجمع قيمته بالوجود والعدم من كل
 وجه كذا لو حرق ثوبا وموت بعضه وبعضه متعفة يعني ان المالك يخرجه ايضا ان شأ
 ضمن الناصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للناصب ان شأ أخذ الثوب وضمنه النقصان
 كما ذكره لو فوت كذا ضمن اي الناصب خرا اي كل القيمة وبغيره من غير ثوبه بالثوب
 منه ضمن ما نقص واخذت الثوب ثوبه لان العاين قائم من كل وجه يعني في ارض غيره او غير
 قاعا اي البناء والفرس فقلت لان الارض لا تغيب حقيقة فيقول فها نحن المالك
 كما كان والناصب جعلنا شفو له فبوم يفرغها كما لو شغل طرف غيره بطعامه وما كان
 اي الارض ان يضمن له اي للبناء والفرس فضمنهما اي قيمة البناء والفرس ان تغيب في الارض
 به اي ببناء والفرس وبيان طريق معرفة قيمتهما بقوله فمقوم اي الارض بدونهما اي
 بدونهما البناء والفرس ومع احدهما حال كونه مستحق القلع فضمنه النقصان في قيمة الشجر البناء
 المستحق القلع فخر في قيمة مقلوعا فقيمة المقلوع اذا انقصت منها اجرة القلع كما في البنية
 قيمة الشجر المستحق القلع فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة
 واجرة القلع درهمين بقي تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة
 دراهم فيضمن المالك التسعة هذا اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء والفرس
 واذا عكس فلفا حصا فيضمن له قيمة الارض فها نحن اي المالك كما في الزاينة
 حرق الثوب الذي غصبه او صغر اولت السويق الذي غصبه ضمن فاما المالك بالبناء والاشأ
 ضمنه اي الثوب حال كونه ابيض يعني اخذ منه قيمة ثوب ابيض ومن ثوبه وسلكه ايل
 الناصب

الناصب لانه من الخسرات او اخذها اي الثوب السويق ضمن ما زاد البصع والضمن
 لانه البصع مال مقوم كالثوب ونقصه وصيفه لا يقطر منه ماله ويجب صيانته كما كان
 وزايرة ابعال يعني ايجال احداهما اليه وايضا حتى الاخر في عين ماله وهو ما قلنا
 من التخيير اما اشتنا لهما لرب الثوب لانه صلب اصل الناصب صلب وصفنا
 سو واي الناصب ضمنه اي المالك ابيض واخذه ولا شيء لقي حجب من اجر السويق لانه
 نقص **فصل** في ثوب اي الثوب ما غصب وضمن قيمته ملكه اي الناصب ملكا مستندا اليه وقت
 الغصب وقال الشافعي لا يملكه لانه الغصب يخرجه فلا يكون موصيا للمالك لانه حكمه ثم في سنة
 شرعنا وان ان المالك ملك بول المغصوب بكماله اي رقبته ويدفون بغيره يخرج المغصوب
 عن ملكه لئلا يجمع البول فاعيدل في ملك الشخص وحده وجب ان يدخل في ملك الناصب لانهم
 بنوا الملك بلامالك وصديق اي الناصب في قيمة اي المغصوب يضمنه ان لم يهرس المالك
 للزيادة يعني ان ادعى المالك زيادة قيمة المغصوب انكرها الناصب فان برهن المالك
 قبل والا صدق الناصب يضمنه في نفي الزيادة كما في سائر الدعوى فان طرد اي المغصوب اي
 قيمة الشجر ما ضمن الناصب وقد ضمن بقوله مع قيمة اخذه اي المغصوب المالك وقد عرفت
 اي المالك الفحمان لان رضاه بهذا العقد لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما اخذ دونها لعدم
 البينة ولو ضمن الناصب بقول المالك او حجة اي حجة ماله وتكول الناصب لماله اي الناصب
 جاز للمالك لانه رضي بالمبادلة بهذا العقد حيث ادعى هذا العقد فندفع عما ضمنه بدفعه
 لا اعتاقه كذلك اي اذا ضمن بعد الاعتاق لانه الملك الثابت للناصب فحقه ثوبه مستند
 والثابت من وجهه دون وجهه والمالك ان يقر بغيره لفساد البيع ودون العتق زوال المغصوب
 اي لو كانت متصلة كالسمن والحسن ونقصه كالمولد وثمنه لا يضمن الا بالنقد اي او لم يضمن

كالاخذ

فقد هو في بعض النسخ
في بعض النسخ، والماء في بعض النسخ
في بعض النسخ، والماء في بعض النسخ

٧
وصورة التلخيص المنافع ان يستعمل
العهد ثم يرمي بوجه على سيرة

15-10-1914

و بعضی از آنکه

قيمته ولو قال له مال مولاك فانتف لا يضمن لانه باع به بالاباق او القفل صار
 غاصبا لانه استعمل في ذلك الفعل ما امر به خلاف ما لم يكن له فيه غاصبا ماله لو غاصب
 بصيرة غاصبا للعبد والعبد مضمون بكم ماله لك وانما انتلف بفعل العبد كذا في العادة
 استعمله عبد الغيبة فان يقول له ارتفع الشجرة وانتة الشجرة ان كل انت
وانا وان لم يعلم انه عبد او قال لك العبد في موضع قيمة ان يهلك لانه استعمل في
في منفعة ولو استعمل الغيبة كما يقول ارتفع الشجرة وانتة الشجرة ان كل انت ولا
 اي لا يضمن لانه لا يصير به غاصبا كذا في العادة وانما علم بالصورة كت
 وجب الحاشية فيه وبين كتاب الغيبة فان يقول له ارتفع الشجرة وانتة الشجرة ان كل انت ولا
 على فعل ثم من التلف وعمل سائر الجراح بما يتعلق بالحق ولو لم من القفل وان
 العضو والجس والضرر الغيبة بعدم رضاه به في رضا الغيبة لك الغيبة اختيار
 اي لا يعدم اضراره لكنه اي ما يعدم الرضا في نفسه اي اذ غاصب لا اي في نفسه فالحال
 انه عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار ثابت في جميع صورته كذا في
 بعض الصور لغيب الاختيار وفي بعضه لا يفسده القول بهذا هو المبدأ
 في جميع كتب الاصول والفروع حيث قال صدر الشريعة في التفتيح وهو ما ينبغي بان
 يكون لغوت النفس والعضو وهذا مذهب الرضا وفسد الاختيار وما غير ذلك بان
 يكون الجس او الضرب وهذا مذهب الرضا وفسد الاختيار وما غير ذلك بان
 في الوفاية هو فعل بوقته بغيره فينفوت به رضاه او بغيره فينفوت به فان فيه جعل قسم
 الشئ قسما له كمالا يعني على من يعرف معنى القسم والقسم في الجان صدر الشريعة
 بعد ما قال فيه ذلك قال في شرح الوفاية ثم الاكراه هو ان احدكما ان يكون مفعولا
 للرضا

٢٩
 للرضا وهو ان يكون الجس او الضرب وانما يرد ان يكون نفس الاختيار وهو ان يكون
 بالقفل وقطع العضو فنوت الرضا لا يتم من فساد الاختيار فحق الجس والضرب فنوت
 الرضا ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القفل لا رضاه ولكن الرضا غير صحيح اختيار
 فاستثتم قال وتحقيقه الاخر ما قال الشجرة بغيره عن الشجرة مع بقاء اصلية وعدم
 سقوط الخطأ بغيره لانه حكمه مبتدئ بالابتداء وحقق الخطأ بالبري انه متمد
 بين فرض وخطأ وخصه وبانتم مرة ويوجد اخرى وهو دليل الخطأ ببقائه الكلية
 وشروطه اربعة امور الاول قدرة حامل على تحقيق ما يهد به بسطنا او غيره
 يعني لضا وكونه هذا عند الجاهل بغيره وكذا ان لا يتحقق الا من سلك القدرة
 لا تكون بلا منفعة والمنفعة للسلطان فالتو هذا اختلاف عصر زمان لا اختلاف في زمان
 لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من القدرة ما يتحقق به الاكراه فاجاب باننا على ما
 وغير زمانها فكل الفروض والامور لكل تغلب فتحقق الاكراه من الحكم القسري
 كذا في المحلصة وانما يرد في العلم وقوله اي وقوع ما يهد به الجاهل بان يغلب على
 انه بغيره بغيره لا على ما دعي اليه من الفعل والمباشرة والثالث كونه اي الفاعل
 متمسكا بما اكره عليه حتى ما ايل على نفسه كس ما لا او اذ في اولى هذه او حتى حتى
 كاتلاف مال الغير او حتى الشئ كغيره والرضا والرضا والرضا كونه المكره يتحقق
 او نحو او موجب عدم الرضا وهذا اذ في مرتبة وهو ايضا متعارف في الاشخاص
 كالمسافر وهو اي الاكراه اما على قول الاختيار لو كان باذنه نفسا مفعولا ما يتحقق
 لا يفسده ولو الجس قيد بدين او ضرب بدين في الجس والرضا هو الاكراه بان
 الاعتماد البين به وفي الضرب الذي هو الاكراه ما يكرهه الا ان لا يكرهه وليس في ذلك حد

لا يرد عليه ولا ينقص منه لان المعادير لا تكون بالاربي ولكن على قدر ما يري الحاكم اذا وقع
بجلاف خمس يوم او قيدة اي قيد يوم او ضرب غير شديدا فانها لا تكون الا اذا لا يملكها
فلا يعدم الرضا الا الذي جاء به غير انها تكون اكر اياها رجل له جاه وعزة لا يرضى ان يفسد
او يضرب بشدة او غيره فينفوت به الرضا وبقبال اول معنى الجاه هو كل منية ودم وكم خير من
الخير لان حرمة هذه الاشياء بقيدة بحالة الا في رتبة حالة الضرورة بمسألة على الصغر
لعله ما الا ما اضطررت اليه فانه يستثنى حالة الضرورة والاستثناء حكم بالكتاب والشرع
والاضطرار يحصل بالاكراه الجاهي وبالجملة على العقل ان في هذه الصور كراهية لخصوصية لانه لما كان
بالاشع معا وبالفقه على اهلاك نفسه ورحمها بقلة كونه كفو وقلة مطيعين بالاجابة
جاءت عا ربن با سر رضى الله عنه حيث انتهى به وقال له صلى الله عليه وسلم كيف وجدت قتلك
مطيعين بالاجابة قال صلى الله عليه وسلم فان عاودوا ضروا فمعه نزل قوله تعالى ان الله يهدي
مطيعين بالاجابة الالية وبالله عليه اي العقل في هذه الصورة اجراي صار جارا فكم ولم يملك
الكفر حيث قتل لان حجب رضى الله عنه جبر على ذلك حتى قيلت سماه بزي صلى الله عليه وسلم شيئا
ورضى ايضا اتلاف مال مسلم لان اتلاف مال الغير شبيح للضرورة كما في الخصومة وقد
ولكن حجب المال ضمن المثل لان العمل الذي هو في هذا الموضع انه لا اتلاف من هذا القبيل بان
يلغيه عليه لينة فقله على اتلاف اي لا يرضى قتل مسلم بل يصبر على ان يقتل فانه قتل جائز
لان قتل المسلم لا يستباح للضرورة ما الا ان يعلم انه لو لم يقتله فقله وبما في هذا الموضع
عند ايرضا في رتبة لانه انما يصبر الله له وقال ابو يوسف لا يباروا من هذا المشقة وقال
زفر بن عا والاعمال لانه مباشر وقال الفقيه جارا وكل منهما انما العمل بالباشرة والى بالمشقة
بالاول زفر بن عا لانه كالتقتل لانه لو لم يملك فكل عدم من يري به فلا يستباح للضرورة

الضرورة ما كالتقتل ولكن لا يجد سخرى نايضا اذا لم يرضى زناه بالجماع كان مقتضى العقل
ان يجد لان انتشار الالة دليل الطاعة ويمكن لا يجد سخرى نايضا فان انتشار الالة لا يملك
على الطاعة اذا قد يكون طبعها كما في النايح وبان يرضى على الاقل يعني باكره غير ملحق لا
اي يرضى لا مورا كالمذكورة لكنه اي ان يرضى الا كراهة سقط الحد في زناها لانها وان لم
تكن مكرهة فلا اقل من شبره كذا في الحاشية لانه اي لم يسقط الحد في زناه لان الاكراه
الجماعي لم يكن رخصة في حقه كما كان يرضى المرأة غير يكون غير الجماعي شبهة لينة ربي الحمد فقا
الحكمة فلو لا يعني ان الاصل ان النقرات القولية للمكره سواء كان مكرها بالجماع او غيره
تقتضي حذرا كما في البيع النافذة ويحمل الفسخ بفسخ اي فسخ المكره وما لا يملك
فلا يفسخ الاول وهو يحمل الفسخ كسيرة ونراية واجارته وصلى والبرء من زناه او
لغيلة وبينة فانه اذا كراه على واحد منها باصد نوعي الاكراه فخير العمل بعد زوال الاكراه
ان شاء امضاه وان نشأ ففسخ لان الاكراه مطلقا لعدم الرضا والرضا بشرط صحة
هذه العقود وتفسد بفواته واقراره فانه خير بحمل الصدق والكذب وانما صار حجة
لبرحان جانب الصدق والا كراه دليل على كذبه فيما يقر به فاصد الابرار وضع الشرع ففسخ
وعملك اي البيع بالا كراه المشقة اي ان يقض كما في سائر البيوع النافذة فيصح اعفاء
اي اعفاء المشقة في يكون ملكه ولو ربه اي المشقة في قيمته لانه انفق ماله عليه بعد
فاسد عا ن جعفر اي البيع المكره الثمن او سقم البيع طوعا قهرا كذا في رتبة البيع
لوجود الرضا وان قبضه اي الثمن مكره لا اي لا ينفذ لعدم الرضا ورتبة اي رتبة البيع
الثمن الذي قبضه مكره ان الثمن يخرجه ولم يقض ان يملك لانه الثمن كان امانة عند المكره
لانه اخذه باذنه المشقة اي القبض اذا كان باذنه المالك فاما في القبض اذا قبضه

للملك وهو لم يقبض له لكونه ملكا على نفسه مكان اعانة كذا في غير خلاف ما اذا
 اكره على لائبة بلا ذكر الدخ في مذهب ووجه حيث يكون فاسدا الى لا يوجب ملكا في قبض
 كالكيفية الصحيحة بناء على ان اصف ان لا اكره على الكيفية اكره على الدفع والا اكره على
 بيع ليس كذا على التمسك بملك البيع في بدنة غير ملكه وان بيع ملكه ضمن الى المشتري
 فيتمتع بالبيع لانه قبضه على نفسه فاسد فالحال فيكون عليه كانه في احوال المشتري في ماله
 اي الباي ان يضمن اياها من احوال المشتري كالفاسد وما جازى الغصب فملكه كالفاسد
 والمشتري في كذا كالفاسد فالحال فيكون المشتري على المشتري في قبضه لانه في مقام الباي
 باء الفحان لان المضمون بعينه على المضمون من وقت قبضه في المضمون في وقت قبضه
 المشتري بين وقت قبضه وانه لا يرد في كل شيء كان قبضه اي في قبضه لانه ملكه بالقبض
 فظهر انه يبيع ملك نفسه ولا يقبض ما كان قبضه لانه يستأجر ملك المشتري في وقت قبضه
 بخلاف ما لا يجرى ملكه بعد ان قبضه في قبضه ما كان قبضه لانه لا يبيع من الفاسد
 يعود الى كل ما يرد ان يرد وهو لا يبيع في قبضه في وقت قبضه وسائر ما يرد
 فان هذا المضمون في قبضه ما كان قبضه لانه يستأجر ملك المشتري في وقت قبضه
 اي العمل على كل من يبيع المضمون في وقت قبضه ان لم يجرى ملكه في وقت قبضه وان لم
 يستأجر في قبضه عليه بما لزم من المشتري لانه ما عليه كانه على شرف المضمون في وقت قبضه
 من جرت ايجاعه كالارتداد وقبض ابن الزوج وقد نكح ذلك بالطلاق فكما في قبضه
 على ان يرد الزوجه في قبضه في قبضه اي في قبضه في قبضه في قبضه في قبضه في قبضه
 عليه بخلاف ما اذا دخل بها لانه لم يرد في قبضه في قبضه في قبضه في قبضه في قبضه
 في قبضه العبد في الاحوال لانه في قبضه في قبضه في قبضه في قبضه في قبضه في قبضه

نوسر

موسر ان او موسر لكونه ضمانا للاف كما مر ولا يرجع الحال على العبد بان كان لا يرد
 بالافه في قبضه فانه اذا اكره على التمسك في قبضه لانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع
 وهو من اللاتية في قبضه لانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع
 وفلان في قبضه لانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع في قبضه
 اي في الاصل بالافه بان يقول في قبضه لانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع في قبضه
 ايضا وسائر ما لزم اذا اكره عليه جازيما او اذا وجد احد الكثرين فوطا في قبضه
 احتمال في قبضه جانب الوجود حيث طابا قبل لوجوه في قبضه لانه لا يبيع في قبضه
 عنه لا يقبل لتتمكن الشبهة لاحتمال عدم الاستدلال من الاصل في قبضه لانه لا يبيع
 فلا يكون مرتدا ولا يعتبر ردة لانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع
 يصير كافرا وان لم ينكح به والا اكره وانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع في قبضه
 لعدم الحكم بالردة صادرة السطحا اي طلب منه مالا بالاكراه ولم يبين بيع ماله
 لم يكن بيع ماله وعطية ثمنه فباعه في قبضه لانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع في قبضه
 في الخلاصة فخر الزوج بالضرر في قبضه لانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع في قبضه
 على الضرر لوجود الاكراه في قبضه لانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع في قبضه
 انصرف القوي خضعة بالذكور لان الجرح يتحقق في افعال الجرح وسره ان انصرف
 القوي لا يوجد في الجرح بل انصرف في قبضه لانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع في قبضه
 جاز ان يعتبر عدمه بخلاف انصرف القوي في قبضه لانه لا يبيع في قبضه لانه لا يبيع في قبضه
 خارجا لم يجر اجبا رده كالتقفل والاتلاف كمال الا كان مستطفا وسببه الصغر بان
 يكون غير بالغ فان كان غير متميز كان عدم العقل اذ كان متميزا فقتله فقتله فقتله

واذا اذن له الولي صح تصرفه في حق جانب المصلحة والجنون فان عدم الافاقه كان عدم العقل
 كجسده غير متميز وان وجدت في بعض الافاق كانت ناقصة العقل كجسده غير متميز فانه وكما
 المتفق فاختلوا في نفسه ووصف من قبله هو من كان قبله في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا
 انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون ولكن في حق ما كان الرضوخ له في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا
 محلي امور كجسده بطل من بعدة بالجاره نفسه لاخر ولا يملك وقبته يتعلق الدين به لكن المحل
 اذا اذن رضى بنوات حقه فلم يمتنع طلاقه في حق وجنونه مغلوبا بالجنون فعدم عقله وما البقية
 فغيره ان كان الجنون لا يعيق على المصلحة في الطلاق لعدم المنفعة ولا الوقوف للمواري على عدم
 والتوقف بالجنون بل هو في حقه الشبهة ولذا لا يتوقفان على اجازته ولا ينفذان بعباسه
 ولم ينعج اعساها فاختلوا في نفسه ولا اقرارها لان اعتبار الاقوال بالشرع والافق المحلل
 الصدق والذب وقيل الشرع ساد في البعض وفي البعض فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا
 وضع طلاق العبد لانه اهله ومعرفة وجهه مصلحته فيه وليس فيه بطلان على الكيل ولا تقويت
 منافعة فنفذوا اقراره في حق نفسه بغير اهلته لا في حق مولاه رعايته بجانسه لا في نفاذه
 لا يعرف من تلقى الدين برقبته او كسبه وكلها اقراره فان اقراره بالحق في نفسه فاختلوا
 الالهية وزوال الكائن ولم يمتنع في حال القيمة الكائن هذا اذا اقره في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا
 اقر له به فلا يمتنع في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا
 ولم يمتنع في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا
 الله والعقد اذا اعتقدوا انهم اكلوا من ثمنه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا
 جالب له اخذته به عند الجنون المغلوب واليه في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا
 بالعقد ما رضى به في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا
 والعقار

والعقار حيث لا يصح وان اذن له المولى وان اذن له المولى وان اذن له المولى وان اذن له المولى وان اذن له المولى
 ضمنوا كما مر انه لا يجوز في افعال الجوارح لان اجتناب الفعل لا يتوقف على قصد فانه النائم
 اذا انقلب على حاله لا يملك ولا يملك من ان عدم القصد لكنه لا يملك بالاداء ولا يملك
 القدرة كما يحسد لا يملك بالدين الا اذا ايسر وكان النائم لا يملك بالاداء اذا استيقظ
 لا يجوز في ملكه بصفة برفعة تعزى اليه لان فسخه على الجوارح موجب للشرع او العقل
 قيم العقل وقد غلب فيه عرف الفقهاء على تذبذبهم في السرفه على خلاف مقتضى الشرع او العقل
 ونسوق ودين عند ابيه بصفه وعندنا في حق الجوارح على السرفه واذا اطلب علمه فاختلوا
 ايج عليه جرحه العاخر ومنعه من البيع والاقرار وعندنا في حق الجوارح على السرفه واذا اطلب علمه فاختلوا
 بل صفت ما جرحه هو الذي يعلم الناس الجليل في طلب ما يملكه من الذي يملكه في الدابة
 وبأخذ الكراهة فاذا اجازوا في السرفه لا يملك له فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا
 من دفع ضرر العامة فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا
 المفسد ينفذ امواله فان دابته اذا ماتت في الطريق وليس فيها ولا يملك
 شر او اخري ولا الاكسب بما رغبه في ايراثه اموال الناس بغيره المفسد في الشرع
 حيث قال في البيع ليس له ادر بغيره فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا
 الا يملك في المصلحة لو فسخه بعد الجرح وفسخه في الجرح ولو فسخه قبل الجرح فاختلوا في نفسه فاختلوا
 الجلب بوجاه الادوية بعد الجرح فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا في نفسه فاختلوا
 اي منع بولاء الثلاثة عن عظام حسانه المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر بلع اليه غير رسيده عندنا بولاءه عندنا بولاءه عندنا بولاءه عندنا بولاءه عندنا
 حاله لا يجوز عليه ولو فاسقا وعندنا في حق الجوارح على السرفه واذا اطلب علمه فاختلوا

من حيث ما طلبت من هذا

سنة عام ويحيى من ثم رضى الله عنه قال انتهى لب الرجل اذا بلغ خمس وعشرين ولو
 وصله حتى تفرق قبله اي لو تفرق في مال قبل ذلك فقد رجع اليه بعد ثمانية عشر شهرا
 يستلم ماله اليه ولو لم يرد ماله الا بعد خمسة عشر شهرا رجع اليه ولو لم يرد ماله الا بعد
 اربعين شهرا رجع اليه لان قضاء الدين واجب عليه ولو لم يرد ماله الا بعد اربعين شهرا
 اربا عشرة شهرا رجع اليه اي التمس بلامه اي امر المديون في اربعين شهرا من اربعة لان الدين ان
 يأخذ بده اذ اظهر خمس حصة بلامه المديون فكان التمس بلامه بعبء وباع وبانيرة والتم
 دينه وبالعكس الفيلان لا يجوز كلا الامرين لان الاربعين والاربعين من اربعة وبار
 استحسانا ووجهه انهما متحدان جنسا في القيمة والمالية حتى يجمع احدهما الى الآخر
 في الزكاة ومختلفان في الصورة حقيقة وحكما اما الاول فظاهر واما الثاني فمفهوم من ان
 ربا والفضل بينهما لا اختلاف فيهما فبالنظر الى الاما وثبت للناحية والوجه في الفرق
 اربا الاختلاف بسبب في الدين والاية الاخذ مثلا بالمشايين لا اي لاسع الباعضه وعما
 لدرهم دينه لان المعاهد يتعلق بغيرها وايضا انهما ليسا للناحية ان ينظر لمرمى على وجه
 يلحق به الضرر واما التفرق فليس في لار المقصود فيهما المالية لا العين ماضية فالتس
 ومعه عرض شراه فقبض بالاذن اي اذ يربا بعبء التوبة للفرع ما وان كان قبل القبض
 فليبيع ان ليس المناع حتى يقبض التمس وكذا اذا قبض المشتري بغير اذنه كان له
 ان يسهه ويحسبه بالتمس بغير ماض ورفعه اير ماض او ماطلة التي لا يجوز اطلافه
 وما ضاع الحق في ماله من بيع او شراء وقبل اطلاق الثاني رجع بده كان جائزا لان
 الاول مجرد فيه فتوقف على امضاء فاضل اخر كذا في الثانية **فصل** في بلوغ البعثة
 بالانحلال والاحمال والافعال وبلوغ البعثة بالانحلال والافعال والاحمال

ان

ان البلوغ يكون بالبلوغ والالا اي وان لم يوجد شيء من ما فحقه اي لا يحكم بالبلوغ
 حتى يتم له اي بلوغه ثمانية عشر سنة وان اي للبعثة سبع عشرة سنة تجدد
 حصة لقوله تعالى ولا تغربوا مالكم اليه الا بالحق سنة وقيل ان ثمانية عشر سنة
 يبلغ اشده واشتد البص على ماله ابن عباس وتبعه القس في ثمانية عشر سنة
 وقيل اثنتان وعشرون وقيل خمس وعشرون وقيل ماله هو الاول وجوب
 يدرك الحكم عليه لا حسب ما الا ان الجارية اسبح اذ كان الفلح فنفق سنة
 منهن لا شحا ط على الفصول الاربعة التي توافق المخرج ومالا فربا تمام خمس عشرة سنة
 وبوراية عن الامام وبه يوجب للعادة الغالبة اذ العدا لا تظهر بغير هذه المدة غابا
 فيعملو المدة علامة في حق من لم يظهر له العادة واذ يرد ماله اي البلوغ له اثني عشر سنة
 تسع سنين اذ قد جعل لها في هذا السن علامة البلوغ فان ربا اي قريبا الى البلوغ
 بان يبلغا هذا السن وقربا بالبلوغ كذا كما بان في حكم الان في البلوغ كما كان حاصله في هذا
 السن ولو نادى او كان محابو فمهما كانا كالجفر قبل اقرارهما بضرورة وانه اعلم
كتاب **الاحمال** الاذن لغة الاكلوم وشه عانك الج مطلقا وهو نوحا الله
 اذن العبد هو نكاح بالرق الثابت شرعا على العبد وسعاط الحق اي حق المولى فان
 الاصل في الانسان كونه مائكا للخدمة مات فمعلق حق المولى بغير الرق صار مائكا
 فاذا استغنى المولى عنه فهو ممنوع فقبض اي اذا كان اذنه العبد ملكا وسعاط الحق
 فيصرف العبد نفسه باهلية ولا يرجع بالخدمة على مولاه فانه اذا اشتمل على شيئا طلب
 التمس من المولى لانه مشته لنفسه والكبير مطلقا من المولى ولا ينفق بغيره اذا اذنه العبد
 يوما او شهرا كان مازونا بداره لان الكساعات لا تنوقت ولا يخصص

[illegible]

بغيب ووديعه لانها لا قدر بهما ايضا من توبع التجارة اما ان في فظا هو اما الاول
فلانه ضمان الغيب ضمان معاوضة لانه يملك المغضوب بالثمن ويهدي طعا به
كحقنا المعينة الاذن وتضيف من يعلم لانه من ضرورات التجارة استعماله هو حق
ويحيط من الغيب مثل ما يحيط التجار لانه من مصلحتهم وربما يكون الخط انظر له من قبول المغيب
بخلاف الخط بل يجب لانه تبرع مخض وبان لمصلحة ذكره المصلحة ولا تبرع الا باذن
المولى لان الاذن للتجارة ليس اذنا له ولا تبرع وان اذن له لانه في كفة الفقهاء
وفي التبرع في بيع العوارض على الالهية ولا تبرع رقيقة ولا يملك لانهما ليسا بالتجارة
ولا يفتق لانه فوق المكسبة مطلقا اي على مال او لا ولا يرضى لانه تبرع ابتداء
ولا يربح لانه تبرع مخض مطلقا اي بوض او لا ولا يربح لانه كالمكسبة ولا يفتق لانه
ضرر مخض مطلقا اي لا بالنفس ولا بالمال من وجب التجارة تبرع ابتداء فخره قوله لا يربح
يتعلق برقبة او بما هو في معنى ما يبيع وشراء وجارة وسكنى تجار وخرم ووديعه
وغيب وامانة تجدوا وعقد وجب بوطى مشتملة بعد الاحتياق يتعلق برقبة
لانه دين ظاهري وجوبه غير من المالك فيقتل برقبة كدين الحسن لولا ذلك وقوله ارجو
بياع قبل ان مضى مولاه قال في الكذا تبرع ببيع للفرعاء الا ان يبعد المالك وقال في هذه
اثارة ايا ان البيع ما يكون اذا كان المولى حاضر الا ان اخبر الغداه من الغيب
مضور لانه الحضم في رقبة المولى كذا يجوز البيع الا بغيره او بغيره نايه بخلاف
بيع المكسب لانه لا يحتاج ايا مضور المولى لان المولى يضمنه ويضمن عنه بالخصم ويتعلق
بكمية مطلقا اي سواء حصل قبل الدين او بعده ويتعلق بما ائتم ان لم يخبر اي مولاه
هنا قيد للمكسب والائتماب ولا تناقض بين تعلقه بالمكسب وتعلقه بالرقبة فيقتل بهما

ويمكن مبدئيا الاستيفاء من الكتب لان توفير الفروا مع ما حصل مقصودا لم يكن
 الكتب يشتبه من الرقبة كذا في الاية لا يتعلق الدين بما اخذه من مولا قبل
 الدين لوجود شرط الكلوص له ويطلب باقية بعد تفرغ الدين في ذمته وعدم ولاء
 الرقبة ولا يباح ثانيا لان المشتبه بما يمنع جسد عن شرارة قنودى الا انما
 بالكلية فيتضر الفروا ومولاه اخذ علة من وجود دينه وما زاد للفروا في كون
 المولى ياخذ من العبد كل شئ عشرة دراهم مثلا قبل خروج الدين كان لان ياخذ ما بعد
 حكمة السحت نا والقبض ان لا ياخذ من الدين مقدم على حق المولى في الكتب
 ان في ذلك فنع الفروا لان حرام يتعلق بمكاسه ولا يحصل المكاسب لاسماء الا ان
 في التجارة ولو من اخذ الفلقة بحكمه فيستوي باب الكتب ولو اخذ اكثر من علة
 رد الفضل على الفروا لنقدم حرمه لا ضرورة في ما ويجوز ان يكون له جرك
 غير المصروف او يباع فيه جركا لانه علم اكثر من سبعة جرك على الفروا في السون ليس فيه الاجر
 او رجلا لا يجوز اذا المعينة اشتها ربحا وسبعة فيقيم ذلك مقام الفروا عند الكل هذا
 اذا كان الاذن شايعا اذا اكل لم يعلم الا العبد ثم جرك عليه بعد فدية لا نفعا فيه ويجوز
 ايضا بابقه لان المولى لا يرضى بصرف عده الى ربح عن طاعة عارة فلان جركا علة لانه
 وموت مولاه وجونه مطبقا وطوقه بدرا الحوب مرتدا على العبد ولم يعلم لان الاذن
 ليس امر لازما وهو لا يكون لان زمان التصرفات يكون له وللمولى لا يتبدل كانه باذنه
 ابتداء وغيره من سماعة لثمة من الفسخ وجرك عليه في كل ساعة فدية على ما كان عليه في نشاء
 الاذن فيه فيشرط اقيم الالهية في تلك الساعة كما يشترط في الابداء وقد زالت
 بالمولود والجنون وبالموت ايضا لانه موت حكمي يمتنع بدو موتها تامة اولاده
 ويقسم

ويقسم ماله بين ورثة فصار جركا عليه في ضمن بطلان الالهية واستيفاء ما ايجز
 الامة الى ذنونه باستيفاء ما غانه خضعا بعد الولادة فيكون استيفاء الالهية جركا
 عارة لا بالذمة برة اي اذا استندت الامة الى ذنونه لانه اكثر من قيمته فدية المولى
 فهي ما دون طاع على حال عدم الالهية جركا لم تجز العادة بخفض بن العدة وحق المولى
 بها اي باستيفاء المدة برة قيمتها للفروا لا لان فدية المولى جركا لهم او بغيره من البيع
 كان يفضي حقوقهم اقراي الماذون بوجه ان مامعة مائة او حطب او دين عليه اقراره
 ويقضى بما فيه بده ولا يصح لان يصح اقراره ان كان الاذن فخر ان لا يكون كان اليد
 ما جركا بطلان لا يجرى جركا عليه غير معتبرة ولا ان يصح هو اليد وهذا لا يصح اقراره قبل جركا
 اخذه المولى من بده واليد باقية حقيقة وشرط بطلان ما جركا فخر ما فيه بده ككتاب
 عن حاجته واقراره وليس خفيا احاطا دينه بماله ورقبة لم يملك مولاه مامعة لم يفتى جركا
 كسبه باعنا و مولاه و لا يملكه المولى فيعتق العبد عليه قيمة لوجود كسب الملك في كسبه
 وهو ملك رقبته وهذا يملك اعاقه ووطئ الجارية الماذون لانه يورث كالملك
 وله ان ملك المولى انما يثبت خلافة على العبد عند فدية عنه عن حاجته وكذا في الدين فيكون
 على خلفه فيه والعقود ومدة فخر ثبوت الملك ومدة وعقود ان لم يحط اي دينه
 بماله و رقبته بلا خلاف اما عند جركا فدية او ما عند فدية فلا يورث عن غير اذن فيحصل
 مانعا لا يشهد باب الانتفاع بسببه فيحصل المقصود ومن الاذن وبيع من مولاه
 يحصل القيمة لانه كالا جركا عن كسبه اذا كان عليه دين ولا يبيع منه بفضله لانه مناهم
 في حقه لكونه مولاه وبيع مولاه منه باني بمنزلة القيمة وبالاقل لان مولاه اجتمع عن كسبه
 اذا كان عليه دين كما هو ولا تامة فيه و لا يبيع المولى جركا في البيع بالثمن الجا بعبادة

سليقاً الثمن من العبد لان البيع لا ينزل ملك اليد بل ينقل اليه الثمن فمضى ملك اليد
على ما كان عليه حتى يستوفى الثمن ولهذا كان في حق من ساء بالفرا ولو باع بغير ثمنه بالان
حقاً ان يرد او قسح العقد اي يوم مولاه بازاله الحياة او قسح العقد لانه الزيادة
تعلق بامسح الفراء وتبطل اي الثمن لو سلم اي مولاه المبيع قبل قبضه اي الثمن فلا يرب
العبد بشيء لانه ما سلم المبيع سقطت حقه في الحبس لا يجب له على عبده دين يخرج مما ناضح عنه
اي المولى العبد اذا دون مديونية له بعباءة ملكه فضمن المولى للفراء الاقل من دينه وقبضه
اي اذا كان الدين اقل من القيمة يضمن الدين اذا لم يكن لهم الا في الدين وان عكس ضمن
القيمة او تعلق بغيره بالقبضه وهو الفراء ذوا الي الماذون ضمن قبضه دينه على قيمته
لان الدين في ذمته وما لم يملك المولى الا بقدر ما انفق فحما فمضى اليه عليه كاي كان يبيع عبده
ما دون له حظاً ودينه بقبضه المشتهر في العبدان قبضه جاز الفراء اي حبه الفراء ان
شاد اجاز بعبه وله ثمنه لا يملك له والا جازة الواجبة كالاذن الابق او ضمن المشتري
والبايع قيمته لان حقه تعلق بالعبد حتى كان له ان يعبه الا ان يقبض المولى دينه والبايع يضمن
بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض والتفويض في التخيير فان ضمن المشتري وجب اي
المشتري بالثمن على البايع لان اخذ القيمة منه كاقصد العين وان ضمن البايع سلم المبيع
على المشتري وتم البيع له والى ان ينع ثم اي بعد ما ضمن البايع ان رده اي العبد على مولاه
ببيع رجوع اي مولاه على الغريم بقبضه وما دونه اي حق الغريم في العبد لا تنفع بسبب الضمان
والبيع والتسليم فصار كالتفويض اذ باع وسلم ضمن بالقيمة ثم رده عليه يجب له ان يرد
على مالكه ويسترد القيمة كذا انها كذا في الكايز وانما اخذ مضمونه برب الاخر حتى
لا يرجع عليه وان توبت القيمة عند الذي اخذها لانه الخيرة بين شيئين اذا اخذ احدهما
تغيرت

تغيرت حقه فيه وليس له ان يمارا ولا يفر ولا يملك اي العبد المقتبض بغير ثمنه اي بعد ما اخذ
تغيرت احداهما لا سبيل له اي للغريم عليه اي العبد المقتبض ان قبضه له بالقيمة بنية او
تكون لان من تمام تحول اية القيمة بالقضاء ولو قبضه له بالقيمة يقول المضمون عليه وقد
ادعى الغريم كنه منه فلو باعها وان شاع فبها بالقيمة او ردها فخذ العبد ببيع له لم
يصل اليه تمام حقه بزمه كذا في النهاية وان باعه معلن ودينه للغريم رده بعبه لم
يفر بدينه ثمنه لانه اذا لم يفر به لم ينفذ البيع كيف كان وان وفر ثمنه بدينه ولا عاياه
في البيع لا اي ليس للغريم ان يرد البيع لانه حقه قد وصل اليه قبضه البيع لقول المانع
ولا يضمن الفراء مشتهر في التمسك اي ان غاب بالبيع فبني لوباع المولى عبده المذنب
وقبضه المشتهر في ثم غاب بالبيع لا يكون المشتهر في شخصه للغريم اذا املك المشتهر في الدين
لان المدعى بالثمن قسح العقد وهو بايع بالبيع والمشتري فيكون الفسخ قضاء على
الغائب والمخاض ليس بضم عنه مشتهر في عبده وباع ما كان من اذنه وجره فلو ما دون
يعني ان عبداً اذا قدم مضافاً في فاعلمته على وجهين احدهما ان يخرجه
ان مولاه اذنه له فبصدق استحساناً كذا في الاو والقياس لانه لا يصدق لانه
بخره دعوى منه ولا يصدق الا بجهة لقوله صلى الله عليه وسلم ابينة على المدعي وجره القسح
ان الناس تعاملوا ذلك واجماع المسلمين بجهة بخره الا انه وبترك القياس والنظر
ونما بينهما ان بيع وبشترى ولا يخرجه بخره والقياس فيه ان لا يثبت الا ذنبه لا يثبت
يحتل ويحتل بخره لا يثبت لان الظاهر انه ما دون لان مولى مولى مولى على
الصالح ما امكن ولا يثبت الجواز الا بالاذن فوجب ان يخرجه عليه والظاهر هو الاول في
التمسك ودفع الضرر عن الناس ولا يبيع له الا اذا اقر مولاه باذنه لان الاذنه بالتجارة

رضا وبيع رقبته الماذون بالدين او ابنته اي الاذن النوع يعني ان قال الجوز
 هو جوز ما لقول له فتمتلكه بالاصل فلا يباع الا اذا ابنت النوع من اذنه فتمتلكه ببيع
 والنوع الثاني اذن البعير والمعدة العترة اختلال في العقل بحيث يخطئ كل ما يشبه
 تارة بسلام العقل وتارة في كلام الجانين وتارة حكم البصائر العقل ويصح فكل جوز وانما
 الاولانية لهما وقد فهم ان تقع كالسهم والارباب بدونه اي بدون الاذن وان
 ضربه كالطلاق والعناق لان وصليته اذنا به وما يقع تارة وضربه ارجى كالبيع التزاد
 صحيح به اي بالاذن لا بالبيع انما يشبه البيع من حيث انه في الحقيقة يشبهه لا بحقيقة
 من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وفي حقه تصور والبيعة عليه ولاية فالجوز بالذنه
 النوع الحفظ بالطفل في الضار كحفظه من غير الداء يبرئها بالطفل عند عدم الاذن وبالبيع
 عند الاذن لوجوبان جهة النوع على الضرر بدلالة الاذن ولكن قبل الاذن يكون منقضا
 موقفا على اجازة الولي لا في جهة منقضة لصحة ورتبه مهتدا بالارادة وجوه التجارات حيث لو
 بلغ ما جازة عندنا خلافا لغيره لانه توقف على اجازة وليه وقد صار له بنفسه
 وشبه الصحة اي الاذن ان يعقل البيع سلبا للملك عن البيع والشراء جازا
 اي للملك ايا المشقة بالولي الاب ثم وصية ثم الجواب الاب ثم وصية ثم الجواب
 او وصية دون الام او وصية وقد سبق الاشارة اليه في كتاب التلخيص كتاب الولي
 ولو اقر اي البعير لم يمتد له لانسان بما معناه من الكسب والارادة يعني النكاح اقر
 ان ما ورثناه من ابيها المتدبر صح في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه لا يصح فيما ورثه
 لانه صحة اقراره في كسبه كجهته اذ ذلك في التجارات ولا حاجة في المهور
 وجه الظاهر انه بانضمام ابي الجوز الحق بالذنه وكل من المالين ملكه فصح اقراره ففهما
 كتاب

كتاب الوكالة ووجه المناسبة بين الكتابين ان في كل من الوكالتين
 والاذن معنى الرضاء بتصرف النفس وهي لغة الحفظ ومنه الوكيل في التماثل والاذن قلنا
 فيمن قال وكلتك في ما يملك الحفظ فقط وقيل انه كيت بديل عن معنى الغرض والاعتقاد
 ومنه التوكيل يقال على انه توكيل اي فوضنا امورا مستلما وعلى هذا التوكيل لغة تفويض الامر
 الفوضي عن تفويض التصرف في امره ايا غيره وقامته مقامه والى سالة بتلخيص الكلام في التوكيل
 بل ارض له في التصرفات وشبهه جازة كونه الموكل اهل تصرف لم يقل اهل التصرف بل في تمام
 ارادة التصرف كونه جازا باطله مستلزما باطلان توكيل المسم كافر ليس كونه الموكل
 يعقل اي يعقل ان البيع سالب الشراء جالب ويعرف الغائب اليه الغرض ويعقد
 لو تصرف به اذ لا يقع في الامم فوقع على قوله كونه الموكل اهل تصرف بقوله توكيل المسم كافر
 ليس كونه فوقع على قوله لا يكون والوكيل يعقل ويقصد بقوله وكذا اي صحيح ايضا توكيل المبيع
 والماذون بجذ كان او جبا متماثا في مال الصلة الاربع وجبا يعقل ويجوز حال كونهما جوازين
 لوجود الشرط المذكور في كل واحد كما لم يقل هنا ويصح حقوق العقد ايا موكلا لانه قال فيها
 بعد ان لم يكن يجوز او التوكيل عطف على توكيل المسم بكل ما يعقد بنفسه فان الاذن قد يجرى
 عن المباشرة بنفسه فيحتاج ايا توكيل غيره فلا بد من جازة دفعا لحاجة تصرفه في غيره
 حيث لا يجوز له ان يوكيل فيما وكل فيه لانه استغناء التصرف من غيره وهو مقيد بما امر به حيث اقر به
 ايضا جازة وبالمصونة عطف على كل حق اذ ليس كل واحد يستدعي ايا وجوه الخصوصيات
 فيحتاج ايا توكيل غيره كما مر ولم يلزم اي التوكيل بالخصوص لم يقل ولم يجز له جازة اتفاقي
 والمخلاف في الذموم بل ارضاء وصحة المتأخرون اختاروا النعموني ان الشيء اذا علم
 من الخصم التمتع فيه ابا الوكيل لا يمكنه في ذلك ويقدر الوكيل من الموكل ولا يعلم

من الموكل العقد الا ان اضراره لا يقبل منه التوكيل الا بضره وجهه واختار
 شمس المنة المنة كذا في الموكل من يرضى او ما في الموكل من يرضى
 او مريدان لم يرضوا في حاله وفي عهده فانه لا يقبل منه التوكيل
 التوكيل بان يرضى كل حق واستيفائه الا بضره وجهه واختار
 المجلس فيهما سقطان بالثبات فلا يستوفى بما يقوم مقام الغير فيه من نوع بشرته قال
 انت وكيل في كل شيء كان وكيل في الحفظ فقط ولو جاز امره كان وكيل في جميع
 التصرفات حجة الطلاق والعاق والنفاء والى الصغرى لو اذ جاز امره في الموكل
 في الحفظ والبيع والشراء وتعاضد ديونه وحقوقه والابنة والصدقة وغير ذلك لا ينفذ فيه
 التصرفات عما في كماله لو قال لا تصنف من شيء لم يجز فيه في كل نوع التصرفات حجة الحق
 على نفسه جاز لا جاز تصنفه وهذا من صنفه قال وهذا التوكيل يقتضي انه اذا طلق امرته
 جاز تصنفه بهذا حيث يتبين خلافه حقوق عقد متدد بوجه قوله لا ينفذ في تصنفه التوكيل
 في عرف أهل المعاملات كبيع وجرارة وبيع عن اقراره منته للعدالة بالوكيل بالبيع يقول
 هذا منك ولا يقول بعث هذا منك من غيره وكذا الوكيل بالشر يقول شررت هذا منك
 ولا يقول اهل لا تنقل اي تلك الحقوق به اي بالوكيل ان لم يكن اي بالوكيل من اضراره
 عن البيع والعقد كجرارة توكيلها جاز في كل حق عقد جاز به الا الموكل ومن حقوق العقد
 كسليم البيع ان وكل بالبيع وقبضه ان وكل بالشراء وقبضه ان وكل بالبيع والمعاينة
 بشتم منته يعني ان الوكيل بالشراء اذا شرى ما شيا بطل له البيع بغيره على ما عليه
 والرجوع به اي بالتمسك عند الاحتجاج اي الاحتجاج بما باع او جوعه به بالتمسك على ما عليه
 استحقاق

استحقاق ما شرى في الاحتجاج اي بالتمسك وبما يصح في شفعته بالبيع وبما يصح في شفعته بالبيع
 اي بالبيع لو كان بيده وبعد شفعته بالبيع بالوكيل بده باو نه اي اذ الموكل والتمسك في شفعته
 من موكل بالبيع بغيره اذا وكل رجلا ببيع شيء فباعه ثم الموكل طلب الثمن من المشتري له منه لان
 الموكل اصبغ في العقد وصحوقه كما يتبين وان وقع اليه اي الموكل صح ولا يطل به بالبيع ما يتبين
 الوكيل ما يتبين لا في البضعة من صفة ملائمة بغيره منه ثم رده اليه وبه ثبت ذمة المشتري
 لو حصل الثمن اي استحقاقه والملك ثبت للموكل ابتداء لكن خلافا من الوكيل جواب عن سؤال
 معذره كما ذكر في التوبة وهو ان يقال اذا ثبت الملك للموكل ينفذ ان يكون له حقوق رجعة اليه
 تابعة للملك ما جاز عنه بهذا او قال نعم الملك ثبت للموكل ابتداء لكن ثبت له خلافا من الوكيل
 وصاحبه ان الوكيل خلق في حق استيفاءه التصرف والموكل خلق في حق الملك
 كما بعد اذ قيل الية ثبت الملك للموكل ابتداء وقيل الملك ثبت للموكل لكن لا ينفذ من يتقبل
 الموكل بلا مالة وعلى القولين لا ينفذ قريب شره اي الوكيل ولو كان اي المشتري عسيرة
 انما جاز اما على الاول فخطا به لان المشتري لم يملك وما على الثاني فخطا به لان المشتري لم يملك
 بغيره شره الملك على ما ذكر في التوبة وغيره فاذ لم يوجد له مصلح وعنده من عليه بانه
 في ان لا يطلق قوله صلى الله عليه وسلم من موكل ذارحم ثم من حق عليه لو جاز في الموكل من حق
 اي الكمال والتمسك غير غافل وانما شره ما لا يكثر من على القول الاول لان شره من حق
 عقد بصفه اي الوكيل بالبيع الموكل تسليح وخلق وصح غير ذلك او دم عقد وعقود على ما عليه بوجه
 ومصدق وامادة ويديع ودين وقراض يتصل بالموكل وشره ان الحكم في الموكل الفصل
 عن السبب لان من قيل الاستحقاق والوكيل جاز في كل حق عقد جاز به الا الموكل ومن حقوق العقد
 كسليم البيع ان وكل بالبيع وقبضه ان وكل بالشراء وقبضه ان وكل بالبيع والمعاينة
 بشتم منته يعني ان الوكيل بالشراء اذا شرى ما شيا بطل له البيع بغيره على ما عليه
 والرجوع به اي بالتمسك عند الاحتجاج اي الاحتجاج بما باع او جوعه به بالتمسك على ما عليه
 استحقاق

فقد وكونه صحيح ان بين النوعين كما ذكرنا او من عين نوعي من انواع العبد وجعل مطلقا
جلا له النوع وان لم يبين شيئا من عالم بيعه والحق بالماله الجنس لا يخرج الا من
واذا ركن سبب او نوب وكونه لا ابي الاصح وان بينه ابي بين الثمن او غيره
بيانه لا يخرج الجواز الوكيل سبب او طعم يقع على البه ودرقيقة بغير دفع اياها
راهم وقال الشئ في طعم ما يشتهى البه ودرقيقة والقبائل ان يشترى على
مطعم اعتبا بالحققة كما في البهين على الاكل اذا اطعم اسم على بطعم وجه الاتصاف
ان الطعم اذا من باسبع والشئ او يحل على ما ذكرنا من اولا فالاخر فبني
على الوضع وقبل يقع على البه بغير درهم كسرة او حبة في عليه والحق في متوسطه
رعاية للثمن سبب بغير الثمن والعلمين ودرقيقة الوكيل يقع على الحمة مطلقا في
ثمن الدرهم او كسرة لولاله احوال وكل سبب في هذا العبد بغير ثمن على الوكيل
يعني اذا كان له حل على احوال فامره ان يشترى من هذا العبد فاشترى له
صح ولزم الموكل حتى لو مات مات عليه وان اقلع يعني وكل ما يشترى به الا
عبد انما يدين فاشترى عبد كان ابي ذلك العبد لوكيل الا ان يقبض الموكل
حتى لو مات قبل قبض الموكل مات على الوكيل ولو بعده مات على الموكل وما لا يملك
في الوجهين اذا قبضه الوكيل كما ان الدرهم والدنانير لا يقبض في المعاد فاست
دينا كانت او غنما حتى لو تباعا غنما بدين ثم تقاد وان لا دين لا يبطل العقد فصار
الاطلاق والتقسيد في الدين سواء في بيع الوكيل ويدر الموكل ولا نها تقيين في
الوكالات حيث لو قيد الوكيل بالعين فربا او بالدين كما ثم استمر تلك العين
او سقط الدين بمسقطا رتب الدين عن المديون بطلت الوكالة واذا تقيت

كان

كان هذا عليك الدين من غير ثمن عليه الدين بل توكيل بقبضه او كان امره ببيع
شيء لا يملكه الموكل الا بالقبض وهو الدين وكل ما يملكه جازيا او اذا لم يصح التوكيل
فقد اشترى على الوكيل فربما من ماله الا ان يقبضه الموكل من الوكيل نصبه
بسبب بالتقاضي فربما من مال الموكل وكل عبد يشترى نفسه من مولاه له ابي
الموكل ما قال له يعني نفسه فعلا ان قبضه فليكون للموكل لا العبد لا يشترى
ففسد نفسه ولفقه بالوكالة لانه لكونه اجنبا عن ماله وبيع به وعليه حيث انه
مال الا ان ما يشترى بغيره ما اذا اضافه الى امره ففعله لا مثالا فيقع العقد بغير
وان لم يتقبل من بغيره قال يعني نفسه او قال يعني نفسه ولم يتقبل له او لغيره
ثمن انما في الاول فلي قدره بغيره بغيره واما ان في قوله المطلق فمحل الوكيل
فليقع الا مثالا بالاحتمال فيصير التصرف وقعا لنفسه الثمن على العبد في اياها
الوجهين لا على الامر اذا وقع الشئ له فطاهر اما اذا وقع للامر فله الجاه
هو العبد فبوجه الحق واليه فبطايب الثمن لكنه يرجع الى الامر فان قبل العبد به بنحو
وقد مر ان العبد اذا كان مجورا عليه لا يرجع لحقوق البه قلنا ان المجور بها بالعهود
باشتره معتقنا باذنه الموكل وكل عبد من يشترى نفسه من مولاه ابي للعبد باللف
دفع اياه وكيله فان قال ابي وكيله له ابي لمولاه يشترى نفسه فباعه عنقه عليه ابي
ذلك احوال لان بيع نفس العبد منه اعتاق وشترى العبد نفسه بالقبول لا اعتاق
ببطلان والوكيل يسفر عنه فصار كما انه اشترى نفسه فله من الولا والموكل وان لم
يقدر وكيله اشترى نفسه كان ابي العبد لوكيله لا في المفظ حقيقة للمعاوضة
وامكن العمل من اذا لم يبين فيه ابي ذلك بخلاف شترى العبد نفسه تقيين الجازية

ومحمية اي على الوكيل عنه لانه العاقد والالف الذي دفعه العبد للامور لانه كسبه قال
 اي الامور غير متبعية لنفسك فان كان اي العبد معناه فلو كان جازا لقول الامور مطلقا
 اي سواء كان الثمن منقودا او لا وموت فان كان الثمن منقودا فكذا اي القول
 والا اي وان لم يكن منقودا فكذا اي القول له وان كان غيره اي ان كان
 العبد غير معين فكذا اي القول للامور ان كان اي الثمن منقودا سواء كان العبد
 او ميت والا اي وان لم يكن الثمن منقودا فكذا اي العبد او ميتا قال في الحاشية
 هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه ان يكون مأمورا بشراء عبده او بغيره وكل
 وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل وجه على وجهين اما ان يكون
 العبد حيا حين ابرأ الوكيل بالثمن او ميتا فان كان مأمورا بشراء عبده فعليه ان يخرجه
 عن شراؤه والعبد جازا لقول الامور بالاجاز منقودا كان الثمن او غير منقود لانه ان
 خرج امره عليك مستينا فله ان يخرجه به في الحقيقة والشرع يستغنى عن الحكماء فيقتصر على
 جاز العبد ميتا حين اخرجته فقال عليك عندئذ بعد الشراء ان يكون المأمور ان كان الثمن
 فان الثمن غير منقود فالقول للامور لانه يجبر على اتيانك مستينا فله ان يخرجه بغيره الرجوع
 بالثمن والامر منك وان كان الثمن منقودا فالقول للامور موعنه لانه ان كان امانة
 في يده وقد ادعى الخروج عن عهدة الامانة من الوجه الذي امر به فجاز القول قوله وان
 العبد غير معين فانه جازيا فقال المأمور شترته بك فقال الامر لا بل هو عبدك فانه
 جازا لثمن منقودا فالقول للامور لانه يجبر على اتيانك مستينا فله ان يخرجه بغيره فالقول
 للامر عند ابرأ صنفه وعند هذا القول للامور وان كان العبد ميتا فانه لم يكن الثمن منقودا
 لانه اخرجته على اتيانك مستينا فله ان يخرجه الرجوع بالثمن والامر منك وان كان الثمن

اخذ

منقودا فالقول للامور لانه امين او على الخروج عن عهدة الامانة فيكون القول
 قوله جازا في الهداية من امر رجلا بشراء عبده بالثمن فجازا في فعلت ومات
 عندي وقال الامر شترته بك لنفسك فالقول قول المأمور فان كان
 فخرج اليه الالف فالقول قول المأمور لان في الوجه الاول جبر على اتيانك
 استينا فله الرجوع بالثمن على الامر وهو منك والقول للمكسر وفي كسبه
 امين بغير الخروج عن عهدة الامانة فيقبل من قول صدر الشريعة كل واحد من
 التعليلين شاملا للصوتين فلا يتم به الفرق اقول الامر ليس كما قال
 التعليل الثاني لا يجري في كسبه الا في صورة الاولى اذ لا يجوز ان يقال المأمور
 امين بغير الخروج عن عهدة الامانة لانه انما يكون امينا اذا كان جازيا
 للثمن والفرض انه لم يقبضه له اي للوكيل بالثمن الرجوع بالثمن على امره اذا
 فعل ما امر به سواء دفعه الى الثمن ^{الامر والفرض} الا بغيره او لا وله ايضا حبس المبيع منه او لا من
 يقبض عنه وان لم يدفعه الى الثمن ^{الامر} الا بغيره كما تقرر في القواعد مبادلة حكمية
 بينهما ولهذا اذا اختلفا في الثمن يتحالفان ويرد الموكل على الوكيل
 بالعيب فان ملك المبيع في يده ابرأ الوكيل قبل حبس المبيع فله الامر ابرأ
 من ماله ولم ينفذ الثمن لان يده كيد الموكل فاذا لم يحبس يصير الموكل فائضا
 بيده ولذا ان حبسه جنى يستوفي الثمن لما ذكره ولعله اي جنى فعلية اي
 وسقط اي الثمن لان الوكيل كالمبيع منه فكان جبهه كاستيفاء الثمن
 فيسقط بصلاته كما في البيع وليس للوكيل بشراء شيء بعينه شرادة لنفسه
 لانه يؤدي الى تغريب الامر حيث اعتمد عليه الا اذا شره بغيره ما سمي

ان العاقد
 ان العاقد

او بغير التقود او بشرى غيره بامره بمنية فيكون المشتري للوكيل الا لا
لانه خالف امر الموكل فنفذ عليه فان حضر اى الوكيل الاول فلا امره اى يكون
المشتري للموكل الاول لمصلحة اى وكيله وعدم الممانعة وفي غير عين ان اذا وكل
بشراى شي غير معين هو له اى شراى للوكيل الا اذا اطلق ونواه اى يكون المبيع
لا امره اى شراى بالقي مطلق بلا تعيين كونه ملك الموكل كس نوبى الشراى له يكون
للموكل او امسا العقد له اى بالامر بان يقول شريت بهذا الالف ويؤول
الموكل وان لم ينقد الثمن فان امس الى الالف نفسه كانه لنفسه محلا لى على ما يحل
شرعا له وتعمل عادة اذ الشراى لنفسه باضافة العقد له لغيره مستنكر
شرعا وعادة صح اى التوكيل بعقد الصرف والاسلام البعارة المذكورة كتبنا القدام
عقد الصرف والسلم قال صاحب الهداية والتمسك وسائر المتأخرين الماد الاسلام اى ان
بعقد السلم لا اى لا يصح التوكيل بعقد السلم لانه توكيل ببيع الكد بعقد السلم ولا يجوز
اذ الوكيل يبيع طعاما فيمنه على ان يكون الثمن لغيره ولا يظفر له العبرة لمفارقة الوكيل في البيع
فيهما اى الصرف والسلم لا مفارقة الامر يعني ان خارق الوكيل صاحب قبض القبض
في العقدين بطل لا لوجود الاذعان قبض القبض ولا عبرة لمفارقة الموكل لانه ليس فيه
والمعتبر قبض العاقلة وهو كوكيل فيصح قبضه وان لم يتعلق به الحق كالمصطفى بعد
المحج ر عليه السلام الرسول لا يملك له العقد لا القبض قال يعني هذا زيد فباعه
فانكر المشتري اى امر زيد بعد قوله بولى زيد فان كذبه اى كذب المشتري في
الكاذب وقال اما امرته اخذت اى زيد لا يملك له يعني لزيد اقراره بالوكال فانكرا
الامر بعد ما رضيا قضا والمناقض قول له فيكون للوكيل وان صدق امره المشتري

في البيع والشراء
ان كان الموكل
او بغير التقود
او بشرى غيره
بامره بمنية
فيكون المشتري
للموكل الاول
لما فيه مصلحة
اي وكيله
وعدم الممانعة
وفي غير عين
ان اذا وكل
بشراى شي غير
معين هو له اى
شراى للوكيل
الا اذا اطلق
ونواه اى يكون
المبيع لا امره
اى شراى بالقي
مطلق بلا
تعيين كونه ملك
الموكل كس نوبى
الشراى له يكون
للموكل او امسا
العقد له اى بالامر
بان يقول شريت
بهذا الالف
ويؤول الموكل
وان لم ينقد
الثمن فان امس
الى الالف نفسه
كانه لنفسه محلا
لى على ما يحل
شرعا له وتعمل
عادة اذ الشراى
لنفسه باضافة
العقد له لغيره
مستنكر شرعا
وعادة صح اى
التوكيل بعقد
الصرف والاسلام
البعارة
المذكورة كتبنا
القدام عقد
الصرف والسلم
قال صاحب
الهداية والتمسك
وسائر المتأخرين
الماد الاسلام
اى ان بعقد السلم
لا اى لا يصح
التوكيل بعقد
السلم لانه
توكيل ببيع الكد
بعقد السلم ولا
يجوز اذ الوكيل
يبيع طعاما فيمنه
على ان يكون
الثمن لغيره ولا
يظفر له العبرة
لمفارقة الوكيل
في البيع فيهما
اى الصرف والسلم
لا مفارقة الامر
يعني ان خارق
الوكيل صاحب
قبض القبض في
العقدين بطل لا
لوجود الاذعان
قبض القبض ولا
عبرة لمفارقة
الموكل لانه ليس
فيه والمعتبر
قبض العاقلة وهو
كوكيل فيصح
قبضه وان لم
يتعلق به الحق
كالمصطفى بعد
المحج ر عليه
السلام الرسول
لا يملك له العقد
لا القبض قال
يعني هذا زيد
فباعه فانكر
المشتري اى امر
زيد بعد قوله
بولى زيد فان
كذبه اى كذب
المشتري في
الكاذب وقال
اما امرته اخذت
اى زيد لا يملك
له يعني لزيد
اقراره بالوكال
فانكرا الامر
بعد ما رضيا
قضا والمناقض
قول له فيكون
للموكل وان صدق
امرهم المشتري

زيد في الكا ولا اى لا ياخذ زيدا ان اقرارا المشتري ارتد بركة الا برضاه لان
المشتري له ما تحدد الامر اول مرة بطل اقرار المعرو ولزم الشراء للمشتري
فاذا سلم واخذ صا ربيعاً بالثمن امره بشراى منى لم يدرهم فشرى منهم
به ما يباع من ثمنه لزم الامر بنصفه لانه امره بشراى منى ولم يدرهم بشراى
الزيادة فنفذ الشراء المميز على الموكل والزيادة على الوكيل وامر بشراى
عبد بن معينين بلا ذكر من فشرى احدهما او امر بشراىهما بالالف وضمهما
سواء فشرى احدهما بنصفه او اخل موضع عنه اى على الامر كصورتين اما
في الاولى فلا تارة قائل الالف بهما وضمهما سواء فنفذت منهما نصفين والامة
فكان امره بشراى لكل واحد خمسة ثم الشراء بهما صدقة وبطل منها الف
اي بغيره بالامة في لغة بل في لغة فبيع على المشتري الا اذا اشترى البيا بالامة فقبل
لان الشراء الاول باق وقد حصل غرضه المصترح به ونحصل العبد بن ولم يثبت لزم
الاتفاق والصريح بعونه قال الوكيل شريته بالالف وقال الامر بنصفه فان كان امر
الامة اى اعطاء الالف صدق المأمور بها واة الى المشتري الا يعني اذا وكل رجل
امر بشراى عبد لى فقال شريته بالالف قال الامر شريته بنصفه فان كان الامر اعطاه
الالف وهو في قول المأمور لانه اذن اى واه لم يدرى وادى خمسة قال الامر
يدعى عليه خمسة ثم انه يملكه وادى اى واه لم يدرى وادى خمسة قال الامر
اى صدق الامر بل يمين لانه امره بشراى عبد لى والمأمور شريته لغيره فاش
فبيع فبقيت خمسة وانه لم يملكه وادى بالالف وب نصفه اى خمسة صدق الى الامر بل يمين
وان كان الف الف لى الموكل منها كالبائع والمستمر وقد وضع الالف في البيع فوجب

في البيع

التحالف ونسخ العقد فيلزم المشتري الوكيل كذا متين لم يسلم عنهما
 فشره وخلفه عنه يمينه اذا قال له يشتره هذا العبد ولم يسلم عنهما فشره
 فقال الام استرته بخبرته وقال المامور فيلف وصدق البائع المامور كما
 لانما اختلاف مقدار الثمن وليس له بينة فوجب له البيع كما لو سلمه
 الاولي الوكيل اذا خالفه الامانه كما في خلافا لغيره من يمين بان وكله ببيع
 بالف درهم فباعه بالف ومائة ينفذ ولو وكله ببيع كذا فباعه بمائة دينار
 لا اى لا ينفذ عليه وان كان خبرا كذا في خلافا **فصل** الوكيل بالبيع والشر
 لا يعقد مع من يرد شهادته له كاصلة وفرعه وزوجه وعورس وسيد لعبد ومكاتب
 وشركه فباشره كانه لان موضع التهم نشاة على الكا لا وهذا موضع التهمة ليس
 عدم قبول الشراة هذا اذا لم يطلق له الموكل اما اذا اطلق بان قال لبيع عنك
 خرج يجوز بيعه على قيمته وذكره الزيلعي وفي النهاية ان الوكيل بالبيع اذا باع منهم ان كان
 باكثر من القيمة يجوز له اخلاص وان كان باقل منها يمين جش لا يجوز له اخلاص
 كان يمين يسير لا يجوز عنده ويجوز عندهما وان كان يمثل القيمة فصل في حصة
 روايتان وصحح بيع الوكيل باقل او اكثر والعرض والنسبة لانه الوكيل بالبيع
 مطلق فيجوز له الاخر في غير موضع التهمة وصحح ايضا اخذ الوكيل حصة
 وكفيل بالثمن فلو اخذ من المبيع الى المخر في يده او قوما على الخيل لا يجوز له ان
 ينافي الضمان وتعييد شراة بمثل القيمة وغبن يسير وهو يقوم به يقوم به
 لا يجوز شراة بغبن جش الا لجماع قال في النهاية هذا التحد ببيع المثل قيمة معلومة
 في تلك البلدة كالعبد والدبوت ونحوها فاما ما لم يمتد معلومة في البلدة كالحجر والحم وغيرها

قال

فزاد الوكيل بالشره لا ينفذ على الموكل وان كان فيه زيادة شيئا قليلا
 كالنفس نحوه وكله ببيع عبده فباع نصفه صحيح لان اللفظ مطلق عن قدر الاجتماع
 وفي الشره يتوقف على شراء الباقي فاني اشترى بقتية قبل ان يخلصها لغير
 الموكل والامر الوكيل لان شره البعض قد يقع وسيلة فينفذ على الا افراد
 مبيع جميعا وكيفية بينة ان يكون له ابي الوكيل او اقاربه فيما لا يحدث ردة
 ابي الوكيل على الامر وباقراره فيما يحدث لا اى لا يرد على الامر بل ينفذ عليه
 انما الوكيل ببيع شره اذا اجمعه فرد عليه لعيب فانه كان مالا لا يحدث مثله
 فلا مبيع الزائدة او لا يحدث مثله في هذه المدة يرد على الامر سواء كان الرد
 على الوكيل بالبيعة او الشكول والاقاربه عيب لا يحدث مثله الاصل في الوكالة
 ان يكون من هذا حال حملك كماله في مال يصير حافظا لاله فقط وفي المضاربة
 العموم وهذا هو حال حملك مضاربا كان مضاربا في جميع الانواع فان باع
 ابي الوكيل شره فقال امره امرتك بنقده وقال طلعت صدق الماقر بناء على لونه
 التقييد اصله في الوكالة من مضاربة يعني اذ باع المضارب ب قال
 المال امرتك بنقده وقال طلعت صدق المضارب بناء على لونه الا
 اصلا فيها وسببا في حقيقة في لوكاتب المضاربة انما وانه نقلي
 لا يتصرف احد الوكيلين مرحلة لانه الموكل بينهما لا يراي احدهما وان كان في البذر
 مقدرا لانه تقديره لا يمنع استعمال الراي في الزيادة والنقصان وفي اختيار
 البائع والمشتري ونحو ذلك وهذا ان تعرف لا مانع فيه على الاجتماع وبحسب حاج
 فيه الا الامر ولم يكن توكيلا بل بلفظ واحد ذكر الاول بقوله لا في خصوصه

والصواب ان يقال وكان توكيلا

فان الاجتماع فيها مستند لا فضاية الى الشعب مجلب بعضه. وذكرنا في بقوله
وردد ودية وقضاء دين وطلاق وعيق لم يعوضا اذ لا يحتاج شيئا منها الى الرأى
هو تعبيرة محض وعجاق الواحد والثنى سوا محض اذا قال لها طلقاها اثنى اذ قال
اسما بايديك لانه تفويض للميتة فيقتضيه على العبد ان كان الطلاق والعيق يعوض
لانه يحتاج الى الرأى وذكرنا ان مقتضى قوله لم يكن توكيدا بل كلاما وحدا على التعاقب
في يجوز لاحدهما ان ينفرد به صرف لانه في كل منهما على الآخر اذ وقت توكيده فلا يتغير
ذلك بخلاف اذا وكلها بكلام واحد فلا يتغير به احدهما وان كان احدهما حرا بالطلاق
عاقلا والاخر عبدا او صبيّا محجورا عليه لانه رضى برأيهما وقت توكيده فلا يتغير ذلك
فان تصرف احدهما بخصرة صاحبه فان اجازته بغيره جاز ولا فلا ولو كان غائبا فاجاز
لم يجز ذكره الزيلعي ليعتد الدين بالحجة عليه لانه لم يضمن شيئا بل وعده ان يخرج على الآ
بجمل الكفيل لانه ضمن لا يوكل آرا الوكيل الا باذن امرة وبما يحمل برأى وكفوة
كما صنع ما شئت مثلا فان وكل به اى باذن الامر كان كسأل الامر لا ينعزل بعزل موكله
او موته وينفرد ان يموت الاول في سببى تخفيفه ^{او يوكل الثاني} او ^{ويكفي الثاني} اى الله
وكل اى الوكيل بلا اذنه اى اذنه الموكل فعقد اى كسيلة عنده اى عينا الموكل التي عقد
بغيبته قبل انعقاد اجازة عقده او كان الموكل الاول قد رث الثمن صحح اما الا فلا
المقصود منه رد طرية فحصل في الصورتين واما الثاني فلان الاجتماع الرأى
لنقد الثمن فلا بد من حصول خلاف ما اذا وكل وكيلين وقد التزم لانه لا فوض
اليهما مع تقدير التزم ظهر ان غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واجبا لثمة كما مر قال
فوضت اليك امرأتى صار وكلا لطلاق وتفيد المجلس فان طلق المجلس

2

صحح وآلا فلا تخلف قوله وكلناك في امر امة حيث لا يتعبد بالكل فان طلق
بعد صح منه لا يلزم بجزء تصرفه في حقه لانه محبة العتق بنية على الولا فاذا
انقضت الثانية انقضت به الا وكذا في المبيع عبدا ومكاتب او ذمي ما لم يصير
اسيرا لم او شري واحدهم به اي بذلك لما لم يجر لانقضاء ولا ينهزم عليه كذا
مزوج مصيرة لذكرك ارجحة لانه حيث لم يجر لواحد منهم ذكرك لانقضاء الولا
باب الوكالة بالخصومة والعقبض اعلم ان الوكيل خصومة وكيل العقبض
على الثلثة خلافا لفرق بناء على ان العقبض غير خصومة وقد يجرى بها دون ولهم اية ملك
شيئا ملك انما هو تمام الخصومة وانتهى بها بالعقبض وقا لولا العقبض لكان قول زفر
الزمان ولهذا قلنا الوكيل باو بالبيع لا يملك العقبض ونفى له لاجل ان في الوكالة
وقد يوثق على الخصومة منه لا يوثق على المالك ولهذا الوكيل بالبيع يملك العقبض
على اصل الرواية لانه في معناه وضعا بقا اقتصبت حتى اي قبضته فانه في
قبضه لكن يعرف بخوضه وعنده في قبضه على كونه في العتق على انه ايضا لا يملك
والوكيل بعقبض الدين يملكه ابر خصومة حتى لو اقام المدعى عليه البينة ان الدين
استوفاه او ابراهه يقبل بنية والوكيل بقبض العين لا اى لا يملكها فلو برهن ذو اليد
على الوكيل بعقبض عبدا او موكلا باعه وقبض الا خرجت بغير الغائب صورة وكل وكيل
بعقبض عبدة وغاب فاقام ذو اليد البينة انه اشتراه ممن وكله بالعقبض لم يقبل
بنيته في اثبات الشراء ويقبل في دفع الخصومة فيوقف حتى يجرى الموكل بعقبض البينة
كذا الطلاق والعقاق يعني اذا قامت المرأة البينة على كطفا والعبد لا يملك
على الوكيل منعها من ان يزوجها لا يقبل منه البينة على اثبات العتق والطلاق ويقبل

في قصده الوكيل في غير النيب الوكيل بها اي المحضومة اذا اتيه اي استغنى عن المحضومة لا يحجب
 عليها لانه لم ينفذ شيئا بل قد ان يتبع بخلاف الكيل حيث يحجب عليها لانه ضمان كانه
 اذا وكل محضوم واخذ حقه من الناس على انه لا يكون وكيلاً فيما يبيع على المكيل جاز
 قلوا ثبت المال ثم اراد ان يبيع الوكيل بغير اذنه كصنعا في اقرار الوكيل المحضومة
 يعني اذا ثبت وكالة الوكيل المحضومة واقر على ماله سواء كان موكلاً له في بيعه فاقرب باستيفاء
 الحق والمصلحة فانه قد ثبتت عليه فان كان ذلك عند الكيل في بيعه دون غيره اي ان
 اقراره عند غير الكيل في بيعه يثبت به ان عند الكيل في البيع وان لم يزل في بيعه لا يرفع
 اليه المال ولو ادعى بعد ذلك الوكالة واقام بينة لم يسمع له زعم انه مطلق في بيعه
 وكذا اذا استثنى الاقرار واقر عند غيره اذا استثنى المكيل الاقرار بان قال
 غير جاز الاقرار واقر الوكيل عند الكيل في البيع لا يسمع له استثناء ولكن يبيع عن الوكالة
 فليس محضومه لا اي يبيع بغيره كغيره في بيعه صورة كفل عن رجل بال موكلاً له في
 المال بقبضه على الغريم لم يسمع لان الوكيل في بيعه لغيره وبيع هذا مالا لنفسه
 ذمته فالقدم الركن في خلاف الرسول وكيل الامام يبيع الغنائم والوكيل في البيع
 يبيع ضمانهم بالثمن مكره لانه كل واحد منهم سعيه ومقبر ذكره الركن الوكيل بقبض الدين
 اذا انصرف وبطل الوكالة لان الكفالة اقوى من الوكالة لكونها لازمة فتصلح
 كما تجوز العكس الوكيل يبيع اذا ضمن الثمن للبايع عن شري لم يجر لانه يبيع مالا
 لنفسه كما مر ولو ادعى بحكم الضمان يبيع بطلانه وبيعه دون حكم الضمان
 لا اي لا يجر لكونه بغير ما صدق الوكيل بقبض لغيره كما امر برفع ذمته الوكيل يبيع
 اذا ادعى رجل انه وكيل فلان بقبض ذمته بقبضه الغريم امر برفع ذمته لانه اقرار

بلا نفق

محقق

على نفسه لانه يرفع حقه اذ الدينون نقض بائنا لخاصة لو ادعاه او في
 الدين الى الدين لا يصدق اذ لا يرفع الوكيل ما اقره ولم يثبت الاثبات
 بمجرد دعواه فان حضر الغائب وصدقتم الاقرار كونه الغائب دفع اي المصدق
 اليه اي الغائب ثانياً اذ لم يثبت الاستيفاء لانه ربه الوكالة والقول
 مع يمينه فينفذ الاداء ويرجع به على الوكيل ان يفي في ذمته لانه غرضه في البيع
 براءة ذمته ولم تحصل فله ان ينفق في ذمته وانما على اي يرجع لانه يتصدق
 اعترف انه محقق في القبض في ماله في هذا المظلم والمظلم لا يعلم غيره الا اذا تمت
 ارشده على مدع الوكالة الضمان عند دفع اي دفع ما ادعى او لم يصدق اي
 في دعواه الوكيل ورفق اليه على رجاء الاجارة اي اجارة الغائب فاذا انقطع
 رجاءه رجع عليه ورفق عليه بكونه في دعواه الوكيل ولم يكن مصدق الوكيل غير ما
 بل مودعاً لم يور بالرفع لانه اقرار بالمال في الدين فانه يقبض عليه كما مر في الاقرار
 الشراء وصدقته بينه انه لو ادعى انه شري النودية من حبيبها وصدقه المودع لم يور
 بدفعها اليه لان اقراره على النية غير مقبول اعرابه برفع لو حال الى المودع بغيرها اكره
 المودع مبدئاً الى وصدقته اي المودع لان ملكه فزال بموته وانفق انه مال الوارث
 في دفعه اليه وكل تصيصة المجهول اي جعل رجل وكيلاً بقبض ماله ادعى الغريم
 قبض ماله مرفق اي الغريم اليه اي الوكيل يبيع بحجه على دفعه اليه لانه وكالته
 يثبت بقوله خذ رتب المال حيث لم ينكر الوكالة ولو ادعى الاثبات وضمن
 دعواه او بالدين وبالوكالة واذا كان اقراراً بثبت الوكالة في زعمه ولم يثبت
 الاثبات مجرد دعواه فينزع بالرفع اليه واستخلف اي الغريم وانه على عدم قبضه

لا يقتضيه بوجوب براءة ذمته في نفسه لم يثبت له براءة فاذ عجز عن اقامة البينة
يستخلفه لا الوكيل على عدم علمه بقبض الوكيل اذ لا يجري النيابة في البيع ووكله
بعبث اي يرد البيع بحسب ما ادعى البائع رضا المشتري لم يرد اي لو كسب عليه
اي البائع حتى يخلف اي البائع المشتري بخلاف مسئلة الدين لان التدارك
ممكن هناك بستر واديا بقبضه الوكيل اذا ظهر الخطا وعند كونه والى ذلك نراه
في البيع لا في القضا بالبيع فاذا ظهر ان عنيق فبيع القضا ولا يخلف المشتري
لده لانه لا ينفذ اذ لا يجوز في القضا وليس مسئلة الدين قضا بل امر بالمعروف
فاذا ظهر الخطا فبيع يمكن نزع ماله وذهبه الى اليوم لا انقبض القضا وذهبه مرفوع جليل الاخر
عشرة تنفق على اهله فانفق عليهم عشرة اخرى فهي مجتأنا والقياس
ان يكون براءة لانه خالف امره في العشرة على المكيل وجه الاحتياط الى الوكيل لان
وكيل بالشراء لا بالانفاق لا يكون بدون الشراء فيكون التوكيل به توكيلا بالشراء
والوكيل بالشراء بمكان العقدين بالنفس لم يرجع عليه الا الوكالة المجرعة لا بخل الحكم
قال في الصوري الوكيل بقبض الدين اذا احضر حهما فاقرا الوكيل والكر الدين لا يثبت
الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة على الدين التقليل واذا ادعى ان قبضه ما وكله
بطلب كل حق له بالكوقة وقبضه وانقصه فيه وجار بالبينة على الوكالة المكيل
غائب لم يخبر الوكيل احد الوكيل قبله حتى فاء الشئ لسمع من شهوده حتى يحضر
جاءا ذكرا ونفرا بيمين في سبع وتقرر الوكالة فان حضر بعد ذلك غيبا يرد عليه حقا
للمكيل في الرجوع الى اعادة البينة ولو كان يدعي انه وكله بطلب كل حق له قبل ان يثبت
بيمينه بستر حاضرة ذلك بعينه ولو اثبت ذلك فمخبر من ذلك المعائن ثم جازم

آخر يدعي عليه حقا بيمين البينة على الوكالة مرة اخرى
عن الوكيل بغير المكيل لان الوكالة حقة فله ان يطلبه ويغزل نفسه
بانه يقول غزلت نفسي بشرط علمي ان ارجع الصدوقين يعني اذا غزل المكيل
علم الوكيل وان غزل نفسه بشرط علم المكيل حتى اذا لم يبلغه الغزل في الوكالة
وتصرفه جازم في علمه باخبار متعلق بالعلم عدل وان ينفذ ولو غير عدل
اعلم ان الوكالة يثبت بحجة الواحدة كما ان او عبدا عدلا كان او قمار جلا
كان او امرأة صبا كان بالغا وكذا ذلك الغزل عندها وعندها يثبت
الغزل لا بالعدد او بالعدالة وينزل ايضا بموت المكيل كذا وقت عبادة التذوي
وقعت في الكفا والوفاء بهكذا بموت مدعيها ولما لم يكن كذا الوكيل بهذا فائدة كونه
وينزل ايضا بخبر واحد من المكيل والمكيل فبما مطلقا لا قبله بخبره الا غارة
وهو شرط عند ابي يوسف وحوال على محمد وهو صحيح والحكم بالحقه يكون احداهما
مرتد او اية الحق لا يثبت الا الحكم الحاكم فاذا حكم به بطلت الوكالة بالاجماع واما
قبله فموقوف عند ابي حنيفة وانما ينزل بمعهده اشياء لانه الوكالة عقد غير لازم فكان
لبنائه حكم الاستدلال في شرطه لقيام الامر بكل عتق ما يشرطه لا بدار وذا
اي انزال الوكيل في الصدوق المذكورة اذا لم يتعلق به اي التوكيل حق الغير واما
اذا تعلق به ذلك فلا ينزل كما اذا اشترطت الوكالة في بيع الرهن كما مر وجعل
احلته في يد ما تم حق الزوج وينزل ايضا بقبضه بيمينه ان تصرف المكيل بحيث
يبيع الوكيل عن الاثنان كما اذا وكله باعنا في عبده او ثيابه او تزويج امرأة او
شيء او طلاق او صلح مع عبده فاعتق او كاتب وزوج او شتر او طلق ثلثا او اودع

وينزل

المجردة عن
اختصاص

وانه كفى عن رجل مال ولم يذكر لاجل فان كان على الاصل حالاً يجب على الكفيل حالاً وان كان موقلاً يجب على الكفيل موقلاً
 كفى عن رجل مال ولم يذكر لاجل فان كان على الاصل حالاً يجب على الكفيل حالاً وان كان موقلاً يجب على الكفيل موقلاً
 وانما مات الكفيل لم يتركه جالا ويرجع ورثته الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الزم موقلة
 قال انا كلفت به عتاقه من شتر باحصارها فيها مع انهم ذكروا انهم لم يبدل عليه وجوده
 طلبت او طما طلبت به ثالث وهو الكفالة بتسليم المال كما سبقت وكذا اخذت تعريفا صحيحا
 فلا اجل شهر صحت فاذا طالت بجميع الاقسام صرحا وكنها الاجاب اي اجاب الكفيل بقوله كلفت
 فله اجل شهر من وقت المطالبة عن فلان فلان بكذا او بقول اي قول الطالب والمكفول له بشرط مطلقا
 الاول فاذا انتم الشتر المطالبة كون المكفول به نفسا او لا مقدور التسليم كالكفيل حتى لا ينج الكفالة
 الا ان لم يسلم ولا يدرى باحد ودوال قصاص كما سبقت وفي الدين لو انه صحيح حتى لا يجوز الكفالة بديل
 المطالبة الثانية تاكيد الكفيل على الكفالة كما سبقت وحكم بالزوم المطالبة على الكفيل على الاصل فله ان
 من المازر في اموالا واهلها ايل البزج بانه يكون حرا مكلفا فله ان يبيع نفسه والغير
 ولما راء الكفيل حتى الاراء قبل او لم قبل ولا يرجع الكفيل على الاصل ولو كان العبد يطالب العتق كذا في اخصه فله ان يبيع نفسه الكفالة
 بتقبل ولا يرجع الكفيل على الاصل ولو كان العتق كذا في اخصه فله ان يبيع نفسه الكفالة
 الدين من الكفيل او نفسه عليه كماله والمكفول عنه وقت استلام الاصل ايضا والنفس في الكفالة بالنفس او المال
 الى القبول فان قبل من الكفيل على الاصل ولو كان العتق كذا في اخصه فله ان يبيع نفسه الكفالة
 الاصل ما نازح فيه في الكفالة
 كذا في الدرر

ولا يطالب احد به من احد الا اذا كان
 كفيله موقدا

وبما يعبر به عنفا اي عن النفس كالرأس والوجه والرقبة والعنق واليد
 كلفت برأسه ووجهه واليد والرجل وتابع مكلفته بنصفه او ثلثه او ربعه الصا
 بضعته وبعثه فان عليه الا ان يرام فمعه انما لم يرد عليه فانه يستعمل
 على وانا به زعيم فان الغرامة هي اللعانة او قبيل وهو عيب العيم لا بانا صا
 بغيره لا بموجب الكفالة التزم التسليم وهو المعروف لا التسليم واختلف

لانما في

في انما من لتعرفه او عن تعرفه كذا في نفسه فان قبل وقت التسليم احضره فيه اذا
 طلب رعاية ما التزمه كذا اي احضره ايضا اذا اطلق بانه قال انا كلفت بنف
 اذا طلبته تسلم اليك او اذ طلبته ونحو ذلك او عزم بان قال انا كلفت كلما
 طلبته او متبعا طلبته تسلم اليك وان لم يحضره لم يمتنع عنه ان ياتي حتى لا يمتنع
 عليه لكن لا يجبه ان ياتي لعله لم يعلم ما اذا دفعي وانما عاب اي المكفول عنه وم
 اهله اي اهل الكفيل مدق ذمها به واياه فامضت ولم يحضره ولم يسلم اي
 لم يطالب اي الكفيل اي المكفول لانه حذر وقصد ان يطالبه فصار كذا يكون
 اذا ثبت اعساره وانما اختلف فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الكفيل تعرفه
 فينظر فانه له حجة معروفة يخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالكفول قول
 الطالب لغير الكفيل كذا في ذلك الموضع لانه الطاهر بشتر المطالب والاقول
 قول الكفيل لانه تمت كماله به بل هو مجهول ومكفول زوم المطالبة وانما شرطت بكلمة
 تسلم فيه ولم يخرج غيره وبه يفتي في زماننا لتساوون الناس في اقية الحق
 ذكره الزبيدي وغيره كلف نفسا بشرط يطالب بها بعدة بينه لو قال كلفت لك
 فلان الى شهر فانه لا يبيع به تسليم النفس هذا الشرط ويطالب به بعد الشهر
 قال شمس الامين اختلف في هذا يدل على ان ما يظنه العلوم فانهم يقولون اذا قال
 الرجل اني ابيع نفسي فلان او اني ابيع نفسي فلان او اني ابيع نفسي فلان او اني ابيع نفسي فلان
 قبل مضي اجل ولا يطالب به بشتر المطالب في الاجل قال وليس الامر كذلك كما يظنون
 بل يجوز على العكس ان يزودوا فيقولوا ان الكفالة هر كاه كذا هو ميت سائر
 في بطلان السنة ولابد فانه انما هو فيه ايضا وحيلة في سقوط المطالبة ان يزيد

تجدهم

الكفيل في كفايته فيقول ان الكفيل بنفسه فلا ان كان له اهل ثم لا كفاية له
 على بعد ذلك وانا نبري في اذا قال ذلك فانه لا يثبت له اهل ولا يدعيه الا اهل
 براء الكفيل بغيره اي موت الكفيل لحصول العجز الكافي عن طلب المطلوب الكفيل بغيره
 وورثته لم يبق له شيء وانا يحكمونه فيما له لا في عياله ولا في اهل الكفاية باعتبار تركته لا في
 استيفاء النفس من المال كمال الكفاية بالمال وبراء الكفيل بالنفس عنها
 التي المطلوبة لا متاع التسليم ولو كان في النفس الكفيل لها عبد الكفيل واما في
 هذا دفعنا عنهم ان العبد لا يذوق العزة تسليمه فانه هذا اذا كان على العبد مال
 مطالب وكفل بنفسه رجل واما اذا كان المطالب رغبة العبد في ان اذا
 واشتد الخوف من موته في الكفيل فتمت له لا اي لا يبرأ الكفيل بموت المطالب بل وارش
 او من يثبت له الكفيل وبراء الكفيل ايضا بتسليم الكفيل او ما موره وكلا
 كان او رسولا المطلوب واجب تسليم ذلك اي المطلوب نفسه الى المطالب متعلق
 بقوله وتسليم يمكن محاصصة متعلق به ايضا يعني ان تسليم الكفيل في كفايته
 الى المطالب في موضع يمكن محاصصة براء وان لم يقبل اذا سلمته اليك
 فانا نبري في كونه في براءة او سواد او حجب حجب غير المطالب لم يبرأ
 فاما لا سلمته اليك غير طرف الكفيل في صورة تسليم المأمور او كونه في
 حقه عن الكفيل في صورة تسليم المأمور بنفسه قال في الكفيل بالنفس اذا
 سلم نفسه الى المكفول وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل براء وان لم يقبل
 عن الكفيل لبراء وكذا لو امر الكفيل ببراء لم يسلم نفسه الى المطالب اذ قال
 للمطالب سلمت نفسي عن الكفيل ببراء الكفيل في تسليم الاجنبية تارة مع اي مع ما ذكر

نصبت

في قوله

من قوله عن الكفيل قبول المطالب فان كان لوان حلا اجنبيا ليس هو مستم
 المكفول الى المطالب في كل وقت عن الكفيل ان يقبل المطالب ببراء الكفيل
 وان سكت المطالب لم يقبل قبلت لبراء الكفيل كقول نفسه انه
 لم يسلمه عند موته لما عليه في المال ولم يسلمه عند صحته الكفاية اي
 بالنفس من المال يعني رجل له عاقله مائة درهم فكفل اخر بنفسه على الوجه
 صحته الكفاية وان اذ لم يوافق عند خلع المائة لانه علق الكفاية
 بالمال بغير الموافقة وهذا التعاقب صحيح لتقابل النسيان بانه كان العاقل
 ببراءه وبالتعامل بترك العاقل في البيع كماله شرعا فعلا على انه كجذوه
 ابي يبيع مع ان يابض في كفاية فلا يترك منها ويابها او يسع لانها
 من البزعات او يبيع واذا لم يوافق به عند رقة المال لا يبرأ
 كالكفاية بالنفس لا في الكفاية بين ثمانية مائة المطلوب ضمن الكفيل
 المال حكم الكفاية او الكفيل فوارثه اي يضمن وارش او ما المطالب اي طلب
 وارشه ادعي على رجلانية وبنها لم يبنها بانها جيدة او ردية او اشرقية او فوجبة
 ليس صحيح الدعوى عن كفل بنفسه اخر على انه لم يسلمه عند خلع المائة صحته الكفاية
 عندهما وقال محمد لم نصح اذ لم يصح الدعوى بل ببراء فلم يجز احضار النفس لعدم صحته
 الكفاية بانها لم تصح الكفاية بالمال لا بتمتعها عليها ولها ان المال ذكره في نص
 الى ما عليه في الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين الحق قبل الدعوى
 فظهر صحة الكفاية الاولى فثبت عليها اثنتان والقول ان الكفيل في كفايته
 اذا اختلفا في جودة وعدمه لانه يدعي الصحة لا جبر على اعطاء كفيل في حقه

مطلق عنده وعند غيره في حقه القذف لا يفيده حتى العبد وفي العود لانه خاص
حق العبد بغير احد ودخله لانه له كماله ان يثبت الكل على الدرر فيجب فيها
الاستيفاء بخلاف سائر الحقوق لانها لا تدرى بالثبوت فليست بالاشتقاق ^{من الحكم}
ولو اعطى جاز لا مكان ترتب موجبه عليه ويلزم طلبة بالنفس لا جسد ما اى حيز
وقود حتى يشهد مستورا او عدل لا يحسن هذا الماهية ومعنى ثبت باحدى
شروط الشهادة اما العود والعدالة فليست احدى الاموال لانه غاية عقوبة
فيها قد ثبت الاجبة كاملة واما الثبوت الكفالة بالمال فتصح ولو جعل المكفول به
اذ اخرج دين الدين ^{الدين} بسقط الا بالاداء او البراءة احذر به عن بدل الكتابة
وسبها بطلت عنه الف وبما كلف عليه بما يدر كلف في هذا البيع وفيما يثبت
ضمن الدرك وهو ضمان الاستحقاق اى يفتى المشتري اذ استحق المبيع
وبما يبيع فلانا اى ما يبيع منه فانه ضمان لثمنه لا يثبت منه ثمنه فانه ضمان
للمبيع لا الكفالة بالمبيع لا يجوز كما سباني وقد مر عام تحقيقه في كتاب الرجلين
او ما ذاب اى وجب لك عليه ما في هذه الصورة شرطية معناه ان ما يبيع
فلانا فيكون في يمين التعلق او علق به عطف على ما وينا بشرط يبيح الشرط
والا ففى الاشلة البتة مائة الشرط ملائم اى منسب للكفالة بان يكون شرطا
لوجوب الحق نحو ان استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء فانه زيد وهو مكفول عنه
او لنفذه الاستيفاء نحو ان غاب زيد المكفول عنه عن مصر فان كلفها منها منسب
لكفالة كاشروط المفرومة من الامثلة المذكورة فانما سبها لوجوب المال فتكسب
ضمم الزمة الى الذمة لا اى يصح الكفالة او علق بنحو اى بشرط غير ملائم نحو ان يثبت الرجوع

او ما الظاهر

على
الدين

او جاز المطر فانه الهبة التي التعلق بمجود الشر كقوله ان يثبت الرجوع او المطر الا انه
يكون كفالة وجب المال لا الكفالة لما وقع تعلتها بالشر لا يثبت الشرط العسرة
كالطلاق والعاق وبتبعه صاحب الكافي وقال الزبيدي منها سبها فليست اى التعلق
لا يصح ولا يلزم لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علقه بدخول الدار ونحوه فليست ملائمة
فصل في غيره اقول قوله لمد خط ولا يدرى كونه العاقبة والاسر وشية ان الكفالة
لا يبطل بالشرط الفسدة فالظاهر ان فيه روايتين بوفرة ان العبد يشهد بنقل
مسئلة من العبد المأذون اذ الحق دين خوف حب المال لا يفتق المولى على حل
لعبد المال لانه عتقه المولى فانما ضمن له دينك عليه صحت الكفالة ثم يقول هذه المسئلة
دليل على التعلق الكفالة بشرط غير متعارف جائز ولا يصح ايضا بحال المكفول به
ويجوز له المكفول الا وكف ما ذابك على الناس واحد منهم فعلى وان كان كوماذا
لنفس احد منهم عليك فقول كذا في الهبة ولا ينفس حيز وقصص كما مر ان شرطها
كأن يكون في مقدور تسليم المكفول وهذا ان لب كذلك وانما قال ينفس حيز
وقصص حيزا على الكفالة بنفس عليه كحد والعصص فانها يجوز كحارة ولا يحمل
دابة معينة مستجرة له وخدمة عبد معين مستجرة لها لا يجوز ان يكون استحقاق
عليه كحل على دابة معينة والكفيل لو اعطى دابة من عنده لاستحق الاجرة لانه لا يغير
المعقود عليه الا بغيره لو حمله على دابة اخرى لاستحق الاجر فصلا جازا ضرورة
وكذا العبد لغيره من ثمنه ما اذا كانت الدابة غير معينة لانه لو حب على وجه الحمل
والكفيل يدر عليه ان يحمله على دابة نفسه ولا بالثمن للحمل وجر المال اى ارباع حل
لحل ثوبا بامرهم ثم ضمن الثمن الممنوع للاحرام ارباع المضارب مال المضاربة ثم ضمن

الثمن لرب المال لا يصح لاجل حق القبض للمكيل والمضارب ولهذا ان يطلق عبث المكيل في
 كونه كالمالك ان قبض الثمن وكذا لو مضاه المكيل عن قبض الثمن حال حيوة لا يملك ثمنه
 فلو مضاه الضمان صار مضاه لنفسه وانه لا يجوز والتشريك اذ اربع حصة نصفه نصف
 باع رجلا من عبدا رجل نصفه واحدة وضام حصة واحدة حصة من الثمن بطل الضمان
 لانه نصفه اذا اتحدت الثلثين تجب لهما مشتركا بينهما فلو مضاه واحد من الصاحبين
 بنصفه ليعا مضاه لنفسه وهو بطلان لوقوعه في قبض حصة واحدة يؤدي الى حصة
 الدين قبل القبض وهو لا يفسد بقبضه ان يصير حق كل منهما مقررا في حصة واحدة
 وهو ان يصور في الدين وانما باع العبد نصفين باع كل واحد منهما نصفه بعبدة
 على حدة فبني احداهما حصة من الثمن صحيح لانه نصفه اذا تعدد فيما يجب
 لكل منهما بعبدة يكون له حصة ولا بد له لانها انتم شريك في بيع على الصك
 القديم والعقد وحقوق العقد والدرك وجبا الشرط فتعذر العمل با قبل البيع
 ولذلك بطل الفسخ ولا يجوز من عند المبيع لانه مضاه عند تملك المبيع عن شريكه
 الى المشتري وهو غير مقدر له وصح عند هذا لانها عند هذا الثمن ان يخرج عن تسليم
 الدين بورد الاستحقاق فيكون كالدرك لا بد له الكفاية لانه في معرض
 الزوال لا يجوز فلا يكون ديناً صحيحاً ولا عن بيت مقلع اذ ايت عليه دين
 ولم يترك شيئا فكل من غفاه رجل لم ينعقد له لانه كفل بدين فوطع عنه
 الاصيل لا الدين عبارة عن شئ حال الدفعة بدين يجب ادائه لكنه في الحكم مال
 لانه بول الميراث المال قد يخرج بنصفه ويخلفه فوات عاجبة استيفاء فستط
 ضرورة ولا يلا قبول الطارئة المحل اي بجا غفل الكفاية الا مسئلة واحدة

هي

هي كالمكيل وانما لم يفسد عنه بعينه الغرامة بان يقول الميراث لو رثته او بعضها ثم غفلوا
 عنه بما على فيه الدين اغراما في خصموا به مع غيبهم فانه جائز استثنائا وانه كان
 القيس لا يجوز لانه اطلاق غايبة لا يتم الضمان الا بقوله وجه الاحتياط انه قد
 منه لو رثته بان يغفلوا عنه ولهذا الصحيح وان لم يسلم الميراث للدين وغرامة لا يجوز لانه لا ينع
 صحة الرصبة ولهذا قالوا لا يصح الا اذا تركت مالا وصحت الرصبة لانه لا يقول الطالب
 عليه كيف مطلقا في رواية وفي رواية اخرى ان لا يفسد بغيره واجازة بغيره كذا في بعض
 الكيفية في الفقه وبالنسبة وجوبه ان لا يفسد اذ قال ليرثني انما يقول انما
 كفيلا مال فلان عليه فلا جاز ان لا يفسد ولا بالامانة كالوديعة والمضاربة
 ومال المضاربة والشركة ولا بالمبيع قبل القبض والمرهون قبل القبض لانه في شرط
 صحة الكفالة ان يكون المكفول مضمونا على المكيل بحيث لا يمكنه ان يخرج عنه الا
 او دفع بركة المفقود مع العلم فيجب على الكفيل الامانة فيضجونه والمبيع قبل القبض
 بنصف بطلان الثمن كما في الرهن ليس بضمون بنصف بل يسقط الدين اذا ملك
 فلا يمكن ايجاز الضمان على الكفيل في هذه الصور لعدم وجوبه على الاصيل ويجوز اي
 بتسليمها اي تسليم الامانة والمبيع والمرهون فان كانت قائمة وجب تسليمها وان
 ملك لم يجب على الكفيل تسليمها كالكفيل بالنفس وقبل وجب تسليمها على الاصيل كالفارة
 والا جاز ان الكفالة به اي بتسليمها والا اي وان لم يجب تسليمها عليه لوديعة
 فلا اي لا يجوز الكفالة بتسليمها وتصح اي الكفالة بالثمن لانه دين صحيح مضمون
 على شئ من المنقوب والمقبوض على السوم او المبيع ببيعها او ما يضمنه من اذ
 عنه يجب الضمان عليه كما في ايجاز الكفيل وتصح بخرجه لانه دين مطالب بجملة العباد

اي الموقوف من جانب الامام على الاراضي
 في كل سنة مثلا درهم واحد

فصار كسائر الديون بخلاف الزكوة في الاموال الظاهرة والباطنة لانه الواجب فيها
 فعله بعد عبادة والمال محله لهذا لا تؤخذ من تركه بعد موته الا بوصية والنواب
 قيل هي ما يكون حق كاجرة احسان وكري هذا المشترك والمال الموقوف لخدمته اجنيس
 وفداء الشترى وقيل هي لبس من كاجنيسا بل في زماننا يأخذ الظلمة بغير حق فان
 اريد الاول كان الكفالة بها انما قال انه واجب من غيره وانما اريد الثاني فقبضه ^{منه} ائتمار
 والقبض هو النوايب الا ان سمى ما يكون راتبا والنواب ليست كذلك وانما يظن
 الامام على اجرة اذا لم يبت المال ^{في} وقيل هو ما يخرج من احد الشرك والعقبة منه بين
 صاحبه بقبضه شخص لانه وجبة والدرك وقدر بيانها والشبهة وهي اجرة
 والكفالة بها انما يقول كلفت بموجها وهذا لا يشترط قطع الاطراف اذا لم يكن موجب
 الغصاص كل لدية اذا الواجب مال واجبه ^{الاداء} قال دفعه اليك واقتضيه لا يكون
 كفالة الا ان يذكر ما تدل على الالتزام او على فائه فاختاره في فتاوى النسخ اذ كان صاحب
 الدين الدين الذي كلف على فائه انما دفعه اليك واقتضيه لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما
 على الالتزام بان يقول كلفت او عنت او على او الى اموال وقال قيلت يكون كفالة كونه قال
 انه لم يود فلان فانما اودى لصح لاط لبط لبة الاصيل مع الكفيل لانه من مملوك الكفالة
 وهو ضم ذمة الديمة في المطالبة بقبض قيام الذمة الا في البراءة عنها الا اذا
 شرط البراءة فيكون اى الكفالة محالة اعتبارا للمنفعة كما ان المحالة بشرط
 عدم البراءة ابراءة المحيل كماله وله ايضا مطالبة احدهما ولو شرط البراءة
 لانه مقتضاها الفهم لا التملك بخلاف الاما كلف اذا اختار احد الفاضلين
 حيث يضمن التملك منه اذا خضع القضاة فلا يمكنه التملك في كفا كلف ما كلف

عليه

عليه اي قال كلفت بما كلف عليه قال فان يرضى الى الطالب على الضامنة اي ان
 الكفيل لانه الثابت البرهان كالثابت بالبيان والا اي وان لم يرضى صدق
 الكفيل فيما يقر به مع يمينه لانه منكر للبرادة الا الاصيل الراية عليه من الكفيل
 يعني انه اعترف الاصيل بالراية على ما اقر به الكفيل لم يصدق على الكفيل لانه اقرار على غيره
 ولا ولاية له بل يصدق في حق نفسه كلف بامر به يعني كبر الكفالة بالمتكفل عنه وبدا امره
 لاطلاق قوله عزم الرقيم غارم فاذا كلف بامر وادى رجع عليه الى المتكفل عنه بما ادى
 اذا ادى ما ضمنه لانه قبضه منه بامر به فخرج عليه اذا ادى خلافه رجع بما ضمنه لا بما
 ادى حتى لو كلف بما جاد وادى الزبوف ويكفر الله الدارح على المتكفل عنه رجع بما جاد
 ولو كلف بالزبوف وادى الجبا رجع عليه بالزبوف لانه رجع الكفيل على الكفالة
 فانما رجع بما يدخل تحت الكفالة بحكم الامور باداء الدين فانه يرجع بما ادى
 اذ لا يجب عليه شيء من عكسها لا اداء بل كان مفضيا فخرج بما ادى ولا يبط له الكفيل
 المتكفل عنه بالمال قبل الاداء الا المتكفل لانه لا يمكنه ما في ذمته المتكفل عنه وكله
 بعده فخرج وبذمته اي بدون امره لم يرجع بما ادى لانه يترفع عنه ذمته وانه صليته
 اجاز الى المتكفل عنه ليعلم ان كل كفالة ينقضي عن موجبة للرد ولا ينقلب ايدا
 كذا في الغاية اتمن القائل على ضمن فادى لم يرجع عليه اذ قال عنه ^{قال}
 في الكفالة بالنفس فان كلف وادى لم يرجع اليه الكفيل لطلب المال
 لا زعم الكفيل المتكفل عنه وانما رجع اليه الكفيل محبوسا حبس من المتكفل عنه
 اذ لم يبق له الحق الامر منه فيجزي جيله ارباب الاصيل قبل الاصيل الا اربابا
 اى الاصل والكفيل معا اوجه اى الطالب عنه اى الاصيل تاخر عنها لانه الاصيل

قال

تابع بلا عكس كما استدل من جهة تتبعه الأصل للفرع ولو ابرأه إلى الطب
 الكفيل فخطأ براء وأن لم يقبل أو لا دين عليه ليجتاز إلى القول على المطالبة
 وهي خطأ بالبراء ولو ودين له إلى الكفيل أنه كانه غنيا أو فقير عليه وعلى
 مسقط على الدين في حكمه كذا في الكفاية في ربه له البراءة على الأصل كذا في النسخة
 صالح أحد من الأصل والكفيل المطالب عن الف على خمسمية ببراءة الأصل للكفيل
 لأنه أصح الأصل إلى الألف الدين وهو على الأصل فبراءة عن خمسمية وبراءة فبراءة
 الكفيل وإن ادعى الكفيل على الأصل أي خمسمية إذا ما قبل ببراءة أو لا أو لم يكن
 ما في ذمة الأصل فاستوجب الرجوع والصلح على من يرجع ببراءة لا يرجع المطالبة وبراءة الكفيل
 عنها لا يرجع ببراءة الأصل قال الطب للكفيل برأت إلى المطالب الرجوع إلى الأصل لأنه أقرار
 بقضاء المال في الكفيل لأنه استدل ببراءة إلى الكفيل وغنيا بالالف بقوله إلى والبراءة
 على ابتداء الكفيل واستدنا إلى المطالب لا يكون إلا بالبراءة فكان هذا قرارا
 بالقبض منه فيرجع أنه كانت الكفالة بآمره وفي براءتك لا يرجع لأنه أبرأ لا يرجع
 بالقبض من الكفيل واختلفت برأت يعني إذا قال الطب لكفيل برأت ولم يقبل إلا فهو
 أبرأ عندكم وغنيا في براءة بالقبض ببراءة إذا اجتأ الطب ما كان ضاررج إليه
 في البيان لصدره لا لجمال عنه لا تصح تعليل البراءة من غير أي الكفالة بأسطر مثل
 ما رعد فانت بري منها لا في الأبرار في التملك على الأبرار على الدين وهذا قول
 من يقول بثبوت الدين على الكفيل ظاهره وأما على قول من يقول بثبوت المطالبة
 فقط فلا في تملك المطالب توكيل الدين لا توكيل الية التملك ولا يقبل التعليل
 بالشرط وقيل صح لأن الثابت فيها على الكفيل المطالب لا الدين الكفيل فكان سقوطا محضاً
 أي الأبرار

أن كان فقيرا يشترط القبول كما هو حكم
 الية والصدقة وجهه الذي لا يغير من
 عليه الدين تصح إذا سلط عليه

لأنه يبادله بملك ما في ذمة الأصل
 الصحيح فيرجع بملكه عليه صالح أي
 الكفيل عن موجب الكفالة لم يبرأ إلا بالصلح

كالطلاق

فأنت بري من الكفالة

كالطلاق والعتاق وقيل إذا كان شرطها لا تنفعه فيه طهارة البتة لا نحو إذا جاز وعذرك
 ولو كان مبرا بامتناع فآخيه نفع للطالب يجوز كما إذا كفل المال والنفس وقال إنه واقتبكت
 غدا أنا بري من المال فقبل الطب فوافق الكفيل في العذر فهو بري من المال كذا في العتاق
 الكفيل قبل الإجماع أي الدين فان دعي وادع لم يرجع قبل الإجماع على الأصل فخطأ ما
 حلولة لأن الكفيل التزم الدين مؤثلاً فلو رجعوا بالمعجل وهو الكفيل المولى في المالية يكون رجوعا
 وإن مات المملوك قبل الإجماع على أصله فخطأ وإن مات أي الكفيل والمملوك على أصله
 بأخذه من أي الترتيبين شاء لأن دينه ثابت على كل واحد منهما كما في حال كونهما
 أصل ما أدى الكفيل له فغيره لا طأ وأن لم يسطط طلبة وتعلق به حق على ضمان أصلا
 فلو رجعوا من سر فادعوا بقوله من السر فلو كونه على كونه ودفعوا إلى الس على دونه رجوع أي
 الكفيل أي بالمال التزمه فقبض الكفيل المملوك قبل المطالبة طلبة أي الكفيل
 لأنه ملكه بالقبض كما بالرجوع بدل ملكه ونذرت أي الرجوع فآخيه وهو الأصل فيما تبين
 بالتعيين فخطأ والشعبه من هذا إذا قضى الأصل الدين وهو قول الرجوع وعنه الكفيل فقبض
 به وقالا بطيب أنه وهو رواية عنه امر كفيله ببيع العينة ففعل فالباع الكفيل والرجوع
 الذي حصل للبائع بكونه عليه أي الكفيل لا لأمر بانه أي الأصل الكفيل ببيع العينة أي بقوله
 اشتري من الناس نوعا من الأثاث ثم بعه فبأجره البائع فبذلك وخبرته أنت فله رجوع
 إلى بائع الرجوع ونحوه في الرجوع فبأجره البائع فبذلك وخبرته أنت فله رجوع
 فببيعة هو في السوق بمشقة فحصل له العشرة وكب عليه البائع عشرة إلا أجل وتوضعه عشرة
 ورهائهم ببيعة فوض ثوبا بعشرة فبأجره البائع فبذلك وخبرته أنت فله رجوع
 فببيعة عليه عشرة فوض ثوبا ففعل فبذلك فببيعة عليه والرجوع الذي يرجع إليه فببيعة

فيطلب منه العرض ويطلب التاجر منه

في كنفه فيما يورثه بنصف الى اربعة اقسام بين ما عليه صلة وبين
ما عليه كفالة لانه الاول بين ومطالبة والى الثاني مطلقا واما الزايد فينصرف الى
ما عليه كفالة ولانه لو وقع في كنفه غير حصة كان له حصته ان يرجع عليه بالحق المودعي
عنه لانه المودعي ما يثبت له كانه في يورثي الى الدور كمنه يشبه عن رجل بالنصف
وكل كل من ابي ذالك الشئ على الاخر بامره بينه اذا كان على رجل الف درهم ففعل
رجلان كل منهما بجميعه الا انهما قد فعل كل منهما عن صاحبه بالرفه بالكفاة او الكفاة
بالفعل عايزة فما ادى احد من رجوع بنصفه على شركه ثم يرجع على الاصيل او رجوع
بالفعل على الاصيل لانه ما عليها استويان بل يرجع اذ الكفاة فليكون المودعي يثبت
بينهما يرجع بنصفه على شركه اذ لا يورثي الى الدور اذا فعل كل منهما عن صاحبه
بالجميع واما اذا فعل كل منهما بالنصف ثم فعل كل عن صاحبه فخص كما قبلها كما لمصلحة
الاصل والرجوع على شركه بما ادى ما لم يرد على النصف كذا لو كلفا على الاصيل
بالجميع فثانم فعل كل عن صاحبه لانه الدين ينقسم على ما ينفق من فدا يكون كنفيا
على الاصيل بالجميع او فعل كل من ابي جميع فثانم كل عن صاحبه بالنصف لما ذكر
وانه ابراء الطالب احد من اخذ الاخر بكفاله لانه ابراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل
فبقى المال كله على الاصيل الا ان كنفه عنه بكفاله فباخذ اخذ اخذ المفاوضان
اي الشريكان شركة ففاوضة اخذ التميم اياها بكل الدين لانه كلا منهما كفيل
على الاخر كما سبقت في الشركة ولا يرجع في يورثي اكثر من النصف كما ذكر في الكفاة
الرجلين كما نبه عليه بعد بان قال كانتا ما بالف لانه شئ مثلاً وفعل كل عن صاحبه
جائز حتى ما والقبس ان لا يجوز لانه كفالة التمسك والكفاة بدل الكفاة

واذا نال به

والم

فما قبل من هذا بانفراد بالكل وعند الاجتماع اوجب مضار كما اذا اختلفت كفاة بينهما
بالكل فلهذا قال بقدره استحق ان ينفرد الا ان يجتمع به بقدر الامكان
وذلك ان يثبتا بالكل كل المال على كل منهما في حق المولى وخوفه وعنفق الاخر مطلقا
بادا به لا يثبت قوله كما يشكنا بالف انه اذ ثبتا الف درهم فاشترى حراً فكأنه قال كل
منهما ان يثبت الا الف فان لم يثبتا فليكون عتق كل واحد مطلقا بادا الف ولا يحصل عتقه
بادا بنصفه اذ الشرط يقابل التمسك وطهارة ولا يقابل اجزاء فليست احدى كفاة
بجميع المال حكم لانه الكفاة فانهما ادى عتق وعتق الاخر بقدر الكفاة في ولد المكاتب
فما ادى احد من رجوع اخذ بنصفه لستوا ولورج بالكل او لم يرجع بين الشريكة
وان عتق احد من قبل ان يورثا جاز لمصادفة ملكه وبه المعتقد عن النصف لانه
لم يرضى بالمال الا ليكون وسيلة الى العتق ولم يبق وسيلة فيسقط النصف ويبقى
النصف على الاخر لا يملك في الحقيقة متقابل بقرينة ما يوجب يكون موزعاً منقشاً على ما
واما جعل كل منهما للقبض الاضمان مكان ضروريا لا يتقدر بغيره منوها ما اذا عتق
استغنى عنه وانتفى الضرورة فاجبة متبادلة بقرينة ما قلنا انتصف واذا
اعتق المولى احد من ايتا وبجسته منه لم ينفقه اما اخذ المعتقد فبالكفاة
واما اخذ صاحبه فبالاقتنا اعترض بالخذ المعتقد بالكفاة لبدال الكفاة والرجوع
واجيب بان كلا منهما كان مطالبا بجميع الا واثبت بعض لك فيبقى عليك
الصفة لا اليقاع يكون على وصف الثبوت فان اخذ المعتقد رجوع على صاحبه
بما ادى لانه اداة بامره وان اخذ الا لاي لا يرجع عليه اذ اعنفق ما لا يجب
على عتق عتق ويورث في المولى كما اذا رفته باقراره او استغنى او وثقه

غيره

نصيح للكفالة

فمن تحت احواله لانه احوال ما يترتب على افعاله لانه يملك بيعها ولا يجبر على البيع لعدم وجوب
 الاداء قبل البيع ولو باع جبر على الاداء لمحقق الوجوب ولو احوال على ان يعطى من قبل
 دار المجلس لا اي بيع لانه لا يترتب على بيعها انا اذا امره بالبيع في بيعه لوجود القدرة
 على البيع والاداء باع بشرط ان يحل على المشتري بالتسليم غير محال اي بالبيع بطل البيع
 لانه شرط لا يقبضه العقد فيه نفع ببيع ولو باع بشرط انه يحل بالتسليم صح لانه لا يترتب
 بموجب العقد احواله في العادة يكون على الاملاء وان احسن قضاء فضاء شرط
 اجوده كره السعفة بقم السمن ورفع الناء واحدة السعفة نفع في بيعه وهو
 شئ محكم من بيعه هذا القرض لا يحكم امره وصورة ان يدفع الزاج مبلغا قضا ليدفعه
 اليه صدقة في بلد اخر ليس تغدي به سقوط خط الطريق **كتاب المضاربة**
 وجه المناسبة بين الكتابين وجود مدين نقل المالك احواله والمضاربة في المحلة
 بين ائمة مناعلة من الضرب الارض هو السيرة فيها يسر هذا العقد بالانضاب
 يسر في الارض غلبا لطلب الربح وشرا وهو عقد شركة في الربح بالمال من اجل عمل
 من جهة وكذا الاجاب بان يقول بئ المال دفعت هذا المال اليك مضاربة
 او معاملة او خذ هذا المال واعمل به على ان ما رزقه الله لك بيننا نصفا او نحو
 ذلك من الفاظ يشبها المضاربة والقول بان يقول المضارب قبلت
 ونحوه وحكمها انواع الاول انما ابراع او لا لانه قبض المال باذن مالك لا على وجه المباداة
 والوثيقة بخلاف المقبوض على سؤم الشراء لانه قبضه ببدل لا بخلف الربح لانه قبضه من جهة
 وثيقة وتوكل عند علمه لانه يتصرف فيه بغيره حتى يرجع بالحققة من المدة على مال
 وشركة ان الربح لا يملك المال والعمل فيستر كان فيه وعصباء **خالف**
 مضارب

لا يترتب على
 المضاربة

ما لا يترتب على
 المضاربة

ما لا يترتب على مضاربتنا ولو وصليته اجازة لهدد المضارب اذا اشترى ما في عنده ثم
 وتصرف فيه ثم اجاز له بالمال لم يجر ذلك ولم يترتب عليه قبض واجازة فاسدة
 فان الوجوب للمضارب فيها اجر المثل كالاجارة الخامسة وهو يدل على انه لا يترتب
 المتسعة لعدم الصحة ولم يرض بالعمل بما ينبغي اجر المثل فلا يحج حلاله يكون في المضاربة
 الصبيحة وما قدرت هناك اجارة بل بعرضه كما يحكم الاجارة الخامسة مطلقا اي
 ربح او ابلد زيادة على المشرط كما يحكم الاجارة السادسة وقدرة ضمان فيها
 اي المضاربة السادسة كما يصح لانه امين فلا يكون ضامنا واما دفع المال الاخر فشرط
 الرجوع للمالك فبضاعة وشرطه للمال فمقرض واما غير تسويف القاية حيث لم يقد
 البضاعة والقرض في سلك الابراج وغيره بما يرد عليه في كل من السبعة المضاربة
 اذا كانت عقد شركة في الربح فكيف يكون بغير او قرضا وشرطها في الاول
 كون راس المال في الاثمان فلا يصح الا بما يرض به الشركة لانه نصيب شركة
 يحصل الربح فلا بد من مال يرض به الشركة وهو الدارهم والدنانير والبروق
 انما خفة كما سيجي ولو دفع عوضا واصر ببيعته وعمل مضاربة في ثمنه فقبل
 صح لانه لم يخلص المضاربة الى العرض بل الى ثمنه وهو مما يصح به المضاربة
 والاصح ان لا يقبل تحوز لانها وكالة او ودعية او اجارة فلا يصح
 منها الاختصاص اليه وانما كونه عينيا لا دينيا لا مضارب امين ابتداء ولا تصوير
 كونه امينيا فيها عليه من الدين فلو قال على بالدين الدينين فتمت مضاربتك
 بالنصف لم يجر تجديف ما لو كان له دين على ثالث فقال قبض لي على فلان واعلم
 مضاربة حيث يجوز لانه اصل المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يصير

يضاف

عينا وهو يصح ان يكون راس المال والثالث تسليم المصداق لا يقتضي راس المال
فيه بطلان المال كونه امانة عنده فلا تتم الا بالتسليم اليه كالمودعة بخلاف الشركة
لا المال المضاربة من احد الجانبين والعمل بجانب الآخر فلا بد ان يحصل المال للفاعل
ليتمكن من التصرف فيه واما العمل في الشركة فعمل الجانبين فلو شرط خلوص اليد للاحد
لم ينفذ الشركة لانها شرطها وهو العمل بها فشرط العمل على راس المال ليس له ان
يشرط العمل الا لكس المصداق المضاربة لانها شرطها يمنع تسليم المال للمصداق
والتحلية بالمال المصداق شرط صحة العقد مما ياباه كان منسدا ضرورة والاول
كون راس المال مملوكا فلا يقع المصداق تسمية بان يعقد على قدر معين من مال
تصح به الشركة او شارة كما اذا دفع مضاربة لرجل دراهم لا يعرف قدرها
فانه يجوز ويكون القول قدرها وصفتها للمصداق مع مبنية والبنية للمالك
والحق كونه نصيبا من الربح مملوكا عنده اي عند العقد لان الربح هو الموقوف عليه
وهالته فوجب من العقد وان دس شيوخ الربح بينها اجبت على شراها
درهم سماه لقطعة الشركة في الربح لاحتمال ان يغير الربح الا قدر ما شرط له
واذا اتفق الشركاء في الربح لا يتحقق المضاربة لانهما جوزت بحد القياس بالنقص
بطلان الشركة في الربح فيقتصر على مورد النقص فتقيد بشرط زيادة قدر معين
لا احد ما قلنا اجبر مثله لانه لم يرض العمل جانا ولا سبيل الى المسئلة لشرط النقص فيضار
الى اجبر المثل ضرورة والربح لالمال لانه ما يملكه كذا في المضاربة كل شرط يوجب
الربح كما لو قال لك نصف الربح اوله او ربه لانه ان الربح بالمعقد عليه فحالته
تف العقد وعقد لا اي غير ذلك في الشرط الممنوعه في المضاربة بل يبطل الشرط كما شرط

اخضران

اخضران على المصداق لانها جرت كما لو كان فلما لم يجر ان يجره خذ راس المال لكنه شرط
زائد لا يوجب قطع الشركة في الربح واجماله فيه فلا تنقض المضاربة لانها لا تنقض
بالشرط الممنوعه كالكالة ولا تنقضها بتوقف على القبض فلا يبطل الشرط كالكالة
واذا صحت فليس اي المصداق في مطلقها وهو لم يقيد بكان او لا او رفع
في التجارة نحو ان يقول في حق البك هذا المال مضاربة ولم يزد عليه البيع مطلقا
اي بغيره ونسبة الا باجل لم يقيد عند التجارة كعشر سنين منه وكله ايضا الشرط
والكسيل بينهما اي البيع والشراء والسفر والابقياع وسير في المال بصفة
ولو ركب المال ونسبائه منه لا يبطل ان لا يبطل المضاربة والابقياع
والوصف والارتحال والاصحار والاحتفال اي قول الكالة بالشرط مطلقا
اي على الاسير والاعسر لان كل في كل من منيع التجارة لا المضاربة تعطف
على البيع في قوله فله في مطلقها البيع اي ليس فيه انه نصيب مع الاحتياط
الا باقضية او باعمال برأيك لانه انما يستتبع مثله كاستناده في القوة
كما لو قيل لا يملك النوكيل بخلاف المصداق والمكاتب لانها يملكها انما
والكتابة لان الكلام في التصرف نيابة عنها بتصرفه ان حكم المالكية لا نيابة
او انما بتصرفه والمكاتب مباحا بيدا والمصداق يعمل على
النيابة فلا بد من التصريح به او بالتفويض القائم اليه او بالبيع والابقياع
ومحوض ربه فتضمنها ولا يقيدان اي لا اذن واعمل برأيك في الاجماد
والاستدانة نحو ان يشتري بأكثه من مال المضاربة بل يجب التصريح
لانها ليس في منيع التجارة ولا يحصل لها الغرض من هذا الربح اما الرفع

بغيره

مضاربة في مضمونهم وكذا الشركة والمخلط بما لا ينفك عن هذا القول
 وخرج على الاستدانة بقوله فلو شري بما لا ينفك عن المضاربة ثوبا وقصر الماء او مخلط
 المضاربة في موضع الاخر بما لا ينفك عن المضاربة ثوبا وقصر الماء او مخلط
 في حق المالك بلا اذنه انما قال لا ملائمة اذا قصر الثوب في حكم البيع وانما
 صنفه احمر بركت بما زاد ودخل في العمل بركت انما قال احمر لانه احمر صنفه
 اسود لم يدخل تحت العمل بركت غلبت لانه اسود عيب عند
 بخلاف سائر الالوان فالحلط في كل حال مضاربة في كل حال
 اي هذا ودخل في العمل بركت لا يضمن المضارب بهما اي صنفه احمر والحلط
 لانه فعل ما فعله اذنه وله حصته صنفه ان يبيع وحصته الثوب لانه لا يبيع
 المضارب شريك في الثوب بقدر ماله في البيع فاذا بيع الثوب
 كانت حصته قيمة البيع في الثوب للمضارب وحصته الثوب لا يبيع في كل
 المضاربة ولا تجاوز عطف على قوله لا المضاربة اي ليس هو مطلقا معاد
 تجاوز بله او سلع او وقت او شخص عنه المالك لانه لم يملك الكسوف
 الا بتوقيفه فيستفيد بما فوض اليه وبذلك يضمن القيد فيفيد لان التجانس
 مختلف بخلاف المالك والالاوق والاشخاص كذلك ليس له ان يرفع نصيبه
 الا فيخرج من تلك البلدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في هذا المال مضاربة
 في غير هذا البلد فلا يمكن ان يستعير غيره ايضا فان تجاوز بان يخرج الى غير
 ذلك البلد فاشترى واشترى سلع غير ما عينه بغير امره ووقت
 غير ما عينه او باع مع غيره من غيره فله ذلك وله ربحه وعليه خسارته
 لان

لانه
 المضارب

لانه تصرف في مال غيره وان لم يتصرف فيه حتى رده الى البلد الا في حصة بركي الكسوف
 لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق وخرج المال مضاربة على حاله لانه امين
 باق في يده بالعقد السابق ولا يجب عليه ان يبيع او يرفع في كل حال ولا يرفع
 انه يرفع الا لانه الكتاب في تنفيذ به كسوف مضاربة في كل حال المضاربة
 ولها ان لا يفسد التجارات والعقد في كل حال الا التوكيل بالتجارة فلا يمكن ان
 الكتاب انما الكتاب والاعناق على ضعف قيمة ولا يشترط لعين على رب
 بقراءة او يمين بانه قال في كل حال مضاربة اذن يتصرف يحصل به
 الرجوع وهذا انما يكون بشرا وانما يمكن بغيره وهذا ليس كذلك ولا يفتقر عليه
 اي مضارب ان كان في المال كج لا يضمنه يعين عليه فيضيب راجع الى ان
 اي اشترى فليفتق على واحد منها مضارب اي شراؤه كلفه دون المضاربة لا يشترط
 من وجده فزار على المشتري فينفذ عليه لو كمل الشراء اذا خالف وانما لم يكن الرجوع
 صحيح اي شراؤه من يعين عليه لا يشترط ان يكون الرجوع بزيادة قيمته
 بعد الشراء عتق خطه اي مضارب في كل حال مضاربة في كل حال مضاربة
 لانه انما عتق عند ذلك لا يبيع منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار مضارب
 لو ورث مع غيره بان اشترت امرأة ابن زوجها ثم ماتت وتركته هذا الزوج
 وانما عتق نصيب الزوج ولا يضمن بشيء لاجل الدم الصنع منه وسلي العبد
 في قيمته نصيب المالك مما العبد لا يجلس ما لينة عند غير من المضارب
 الف بالصف فاشترى به مئة قيمتها الف فوطئها فولدت ولدا ما وبها الف
 فادعاه حال لانه موهبا حلفت الف وخمس مائة سعي المالك بالف وربعه وا
 قيمته

لا يبيع

لا يبيع

ولا يشترط لاداء المالك شرط لنصفه نصف جميع الربح فان شرط الاول النصف
للثاني ان ينصفه فيكون النصف بالشرط والاول لانه جعل ما كان له الاول لمن
استاجر اجيرا ليعطيه ثوبا بدينهم فاستاجر الاجير من خيطه له بدينهم فانه
لا يسلم الاول على حيث عقد على جميع حقه ولو شرط الثاني ثلثه اي للمفسد الثلث
ثلث الربح فللمالك والمفسد الثلث النصفان ويصير المفسد الاول للثاني
السدس من الربح لانه شرط الثاني ثلثا من الربح للمالك وهو السدس فيكون
في حق المالك وجب عليه الفدان بالثمن لانه التزم السدس فاذا لم يتم
الربح علمه كمن استاجر رجلا ليعطيه ثوبا بدينهم فاستاجر الاجير رجلا آخر فخطه
بدينهم ونصف فانه ينصف له زيادة الاجرة حتى شرطه للمالك ثلثا ولعبد
اي عبد المالك ثلثا ليعمل معه اي مع المصاحب وكلفه ثلثا لانه شرطه العمل معه
لان بيع التخلية والتسليم للعبد بيا معتبره خصوصا اذا كان فادونا وشرطه العمل اذ لم
ولم يلب الا على المولى لا خذما او دعه العبد له وانما كان محجورا عليه واذا لم يمنع التخلية
لم يمنع العتق ولا ذلك شرطه العمل على المالك لانه يمنع التخلية فيمنع العتق فاذا تمت
كانت ثلث الربح للمفسد لانه شرط له هذا القدر وانما ثلثان للمالك ان لم يكن
عبد العبد من لاني شرطه للعبد بدينه وان كان عليه دين فله فانه يتطل اي المضاربة
بموت احدهما اي المالك والمفسد لانه توكيل ومجرب التوكيل او الموكل يتطل
والموكل المالك بدلا ليجرب مرتدا وحكم القاضي لانه كالموت لا لحوق المصاحب بل لان
تصرفاته انما توقفت بالنظر الى ملكه ولا ملك له في مال المضاربة وله عبارة صحيحة
فلا توقف في ملك المالك فبقيت المضاربة على حالها ولا يتطل بالوضع للمالك

الغلة

في المضاربة

الشك

بضاعة او مضاربة فان قيل ينبغي ان يكون الا ببيع المالك من العقد لان
الربح يكون للمالك وقد اعتبر في مفهوم الشركة في الربح وشرط كونها من بينهما
قلنا العقد اذا صح ابتداء باعتبار شيوخ الربح بينهما لا يتطل تخصيص احدهما بالربح
وعند زرع يتطل وينزل اي بمصاحب بقره اي هذا المالك اياه ان علمه لانه وكيل
من كلفه بشرط علمه بقره كما في الوكالة واذا علم والمال عود من يديها ولا يتطل عنه
لان له حقا في الربح ولا يظهر ذلك الا بالعقد فيثبت له كذا السبع ليعطيه ذلك ولا يجرى
في غيره لان البيع بعد العمل كان للضرورة ليعطيه الربح ولا حاجة اليه بعد العقد ولا في غيره
فمن سئل المال لانه مغزول في حقة ويبدل في خلافه اي اذا غل له المال فغود
لكن من خلاف جنس المال فليس له ان يبيعه بجنس المال قياسا لال نقد
جنس واحد من حيث الثمنية وفي الاختلاف ذلك لان الوهب على المضارب
ان يرد مثل من المال وانما يتحقق ذلك بوجوبه فكان له ببيعة ضرورة افتراق
اي مضارب والمالك وفي المال دين من ربح لرفه اي مضارب طلبه لانه كالا جبر
والربح كالا جرة له وقد سلم له ذلك فيجبر على اتمام محله كما في الاجارة المحضة كالدلا
فانه يعمل بالاجرة والسمسار هو الذي يجلب اليه العود من واجبت لبيعها باجر
من غير ان يستجر فهو ايضا يعمل بالاجرة ويجعل ذلك بمنزلة الاجارة البسيطة كما في العا
فيجبر ان على طلب الثمن ويكره الربح لا ان يبيع من المال لم يبيع المضارب طلبه لانه
وكيل مخض من مخرج ولا جبر المتسرع ويوكل اي مضارب المالك به اي لطلب
لا حقوق العقد يتعلقون بالعقد والمالك ليس بها فانه يضمن في الطلب
بتوكيله فيؤمر بالتوكيل لثلا فيبيع حقه كذا سائر الوكلاء اي كل وكيل بالبيع اذا اشتر

بشر رجلين مطلقا
او رجل عادل

المغزول والمالك يتحقق في الواقعة
في بيع المصاحب

[illegible]

مال قصاص

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ما كلفت اياهم من شيء الا انا على قدر

بها فلو بيع اي العبد بقبضهما وسهرا ربعة الالف فخصتها اي حصه كضاربة ثلثة الالف
 فان كان خمسمائة منها رهن المال والربح منها خمسمائة بينهما نصفان ثم يبيع
 بالالف بعد اشتراؤه بنصفه راجح بنصفه لان تمام الالف لان بيعه من المصائب كبسعة
 لانه وكيله وان حكم بكونه لتعلق حق المصائب فلا يجوز بناء على كونه عليه لانها بمنية
 على فخره الامانة والاخر ازعم عن شبهة فحينئذ على ما اشتراه به الالك
 فيكون المضارب كالكيل لم يبيع ولو كان مالكين سبعة مائة فخره بانه اشتراه
 اجماري بينهما كالمعدوم لا ذكر فحينئذ على ما اشتراه به المضارب كانه اشتراه له
 وما وله اياه بثلثي ربع ثم يبيع بالالف عند العبد الغير فتمثل رجل خطا فباعه بثلثي ربع
 وان فعل العبد انتهت المضاربة لان العبد بالبيع زال في ملكها بلا بدل وان فداها خرج
 العبد عن المضاربة اما حصته المضارب فلان ملكه فيه فقرر بالقداء مضارب كانه
 واما حصه الالك فمال العبد باجتماعه صا كالايل عن ملكها او الموقوف بالصلى هو الذي يبيع بالقداء
 صا وكانها اشتراها بالقداء مؤنة الملك فبقدر بقدره وقد كان الالك بينهما
 ارباعا لان المال اذ صار عينا واحدا ظهر الربح وهو الف بينهما والف للمالك برهن له
 واذ فداها صار العبد لها وخرج عنها اي مضاربة فيخدم المضارب لهما والالك ثلثة
 امام بقدر حصتها ثم يبيع بثلثي ربعها وملك الالف قبل فخره فخره الالك ثلثة ثم وشم اي
 ملك الالف دفعه لالك ال لا يتناهي وجميع ما وقع راسه له فخره بدينه او
 الوكيل بشتراؤه بعينه بالف فخره اليه بثلثي ربعها الالف قبل ان يبقده للبايع
 فان انما يرجع على المكيل مرة فقط بان المال في يد المضارب امانة لا تروا الاستيفاء واما
 يكون بقبض مضمون فلو حمل قبضه على الاستيفاء صا فخره بدينه الامة فخره بثلثي ربعها

ثم القداء عليها بالارباع
 فربح القداء على المضارب
 وباقية وهو ثلثة الارباع
 على المالك

عالمه

لا الاستيفاء فاذا هلك كان الهلاك على المالك بخلاف الوكيل الضامن
 لا يضمن جعلا مستديرا لان الفاضل
 لا يضمن في الوكالة فان الفاضل
 اذا وكل ببيع المفضول في يده بعد اصداره
 حتى اذا هلك في يده بعد اصداره
 وكذا يضمن

على جهة الامانة فاذا استوفى مئة لم يبق له لحوصله فاذا هلك
 المقبوض كان الهلاك عليه لا محالة معه القان فقال دفعت القان وربحت القان
 وقال المالك دفعت القان او ادعي المضارب العموم او قال ما عتيت لي
 بجماعة والمالك ادعي للخصوص يعني في صورتين المختلفتين فالقول للمضارب
 اما في الاولى فلو ان حصل اختلافا في مقدار المقبوض والقابض احق بمعرفة
 مقداره لاستصحابه المال وفي مثله القول للقابض ضمنا كان او امينا او ايتها
 برهن على ما ادعي من الفضل قبل ان يرب المال بدعي فضله في راس ماله
 والمضارب فضله في الربح والبيئات للذبات واما في الاخرين فلو ان
 الباصل فيها العموم والقول لمن يمتك بالاصل ولو ادعي كل نوعا فللمالك
 اي القول لا ثقا فهما على الخصوص فاعتبار قول من يستفاد الاذن من
 جهته اولى والبينة للمضارب لاحتياجه الى نفي الضمان كما لو قال من
 معه الف هو مضاربة زيد وقد ربح وقال زيد بضاعة حيث يصدق زيد
 مع اليمين لانه ينكر دعوي الربح او دعوي تقوم على المضارب او كما قال
 من معه الف هو قرض وقال زيد بضاعة او ودعوه حيث يصدق زيد مع
 اليمين لانه ينكر دعوي التملك ولو وقنا وقنا بان قال يرب المال دفعت
 اليك في رمضان وقال المضارب دفعت في شوال فصاحب الوقت
 الاخير اولى لان الاخير يبيع الاول **فما يستفاد** لا يخفى وجه المناسبة
 بين الكتابين هي اختلاط شيء بشيء ومنه الشك بالتحريك جباله الصايد
 لان فيه اختلاط بعض جيله ببعض ثم اطلقت على العقد مجازا لكونه

سبيله ثم صارت حقيقة عرفية وهي اما شركة ملك وهي ان يملك عينا
 بآثر او شرا او انما ب او شرا او استعلاء على مال حربي او اختلاط
 ما بينهما بلا صنع من احد منهما او خلطهما حتى تغد القمير كالخطة بالخطة
 والشعير بالشعير ونحو ذلك او تغسر كالخطة بالشعير ونحو ذلك
 وكل اجنبي في مال صاحبه حتى لا يجوز له التصرف فيه الا باذنه كمال
 الاجانب فصح له بيع حنطة اي نصيب من المال ولو من غير شريكه بلا اذنه
 يعني يجوز بيع اخذ الشريكين نصيب من المال من شريكه ومن غير بلا اذن
 شريكه الا في صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه والفرق
 ان خلط الجنس بالجنس بصفة التعدي سبب لزوال الملك عن المخلوط
 الى الخلط واذا اختلط بغير فقد حصل سبب الزوال من وجه دون وجه
 فاعتبر نصيب كل منهم زائلا عن الشريك في حق البيع من غير الشريك فلا يجوز
 الا برضاء الشريك غير زائل في حق البيع من الشريك عملا بالشهين وهذا
 اولي من عكسه لان التصرف مع الشريك اسرع نفاذا من التصرف مع
 الاجنبي بدليل جواز قليلك معق البعض للشريك لا الاجنبي وكذا
 اجازة المشاع من الشريك جائزة واما شركة عقد عطف على
 قوله اما شركة ملك وركنها الايجاب بان يقول احدهما شارك
 في كذا او في عامة التجارات والقبول بان يقول الآخر قبلت
 فانهما عقد من العقود الشرعية فلا بد لهما من ركن كسائرهما
 وشرط كون المعقود عليه اي التصرف الذي عقد الشركة عليه

قابلا

هذا هو الوجه في صحة الشركة
 ان يملك عينا بآثر او شرا او استعلاء
 على مال حربي او اختلاط ما بينهما
 بلا صنع من احد منهما او خلطهما
 حتى تغد القمير كالخطة بالخطة
 والشعير بالشعير ونحو ذلك او تغسر
 كالخطة بالشعير ونحو ذلك وكل اجنبي
 في مال صاحبه حتى لا يجوز له التصرف
 فيه الا باذنه كمال الاجانب فصح له
 بيع حنطة اي نصيب من المال ولو من
 غير شريكه بلا اذنه يعني يجوز بيع
 اخذ الشريكين نصيب من المال من
 شريكه ومن غير بلا اذن شريكه الا
 في صورة الخلط والاختلاط فانه لا
 يجوز الا باذنه والفرق ان خلط الجنس
 بالجنس بصفة التعدي سبب لزوال الملك
 عن المخلوط الى الخلط واذا اختلط
 بغير فقد حصل سبب الزوال من وجه
 دون وجه فاعتبر نصيب كل منهم
 زائلا عن الشريك في حق البيع من
 غير الشريك عملا بالشهين وهذا اولي
 من عكسه لان التصرف مع الشريك
 اسرع نفاذا من التصرف مع الاجنبي
 وكذا اجازة المشاع من الشريك
 جائزة واما شركة عقد عطف على
 قوله اما شركة ملك وركنها
 الايجاب بان يقول احدهما شارك
 في كذا او في عامة التجارات
 والقبول بان يقول الآخر قبلت
 فانهما عقد من العقود الشرعية
 فلا بد لهما من ركن كسائرهما
 وشرط كون المعقود عليه اي
 التصرف الذي عقد الشركة عليه

قابلا للوكالة ليقع ما يحصله كل منهما مشتركا بينهما فيحصل لنفسه
 بالاصالة وشريكه بالوكالة ولا يمكنه ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالايجان
 ونحوه من المباح فان التوكيل لا يصح فيه بل ما يكتسبه يكون له خاصة
 وعدم ما يقطعها اي الشركة كشرط دراهم مسماة من الربح لحدتها
 فانه يقطع الشركة في الربح لاحتمال ان لا يبقى بعد هذه الدراهم المسماة
 ربح يشتركان فيه وهي اي شركة العقد ثلاثة الاول شركة بالاموال
 والثاني شركة بالاعمال وتسمى هذه الشركة اصطلاحا شركة الصنابع
 وشركة التقبل وشركة الابدان ووجه التسمية ط والثالث شركة الوجوه
 قال في الهداية ثم هي على اربعة اوجه اي شركة العقود على اربعة اوجه
 مفاوضة وعنان وشركة الصنابع وشركة الوجوه وتبع صاحب الكافي وفي
 غاية البين هذا التقسيم وفيه نظر لانه بوجه ان شركة الصنابع وشركة
 الوجوه مغايرتان للمفاوضة والاولى في التقسيم ما ذكره الشيخ ابو
 جعفر الطحاوي وابو الحسن اللخمي في مختصرهما بقولهما الشركة
 على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه وكل
 واحدة على وجهين مفاوضة وعنان وفي الهداية ثم في هذا
 له حيث قال في بيان شركة الوجوه وانها تصح مفاوضة لانه يمكن
 تحقيق الكفالة والوكالة في الابدان واذا اطلقت يكون عنوانا فلما
 غنرت على هذا اختراعه وبيته على طبق غاية البيان قلت وكل منها اما
 مفاوضة هي بمعنى المساواة يسمي هذا العقد بما لا يشترط المساواة فيه من جميع

خطا
 كسائر شركائ اولي

الوجه كما سيأتي أو عنان ما خوذ من قولهم عن اي عرض يسمى هذا العقد
 به لما قال ابن السكيت كاذبه عن لهما شيء فاشتركا فيه او عنان الفرس
 كما ذهب اليه الكسائي والاصمعي لان كل منهما جعل عنان التصرف في بعض
 الي صاحبه اما المفاوضة في الشركة بالاموال فبان تضمنت وكالة اي
 يكون كل منهما وكيل للآخر ليتحقق المقصود وهو الشركة في المشتري لانه
 لا يقدر ان يدخله في ملك صاحبه الا بالوكالة منه لعدم ولايته عليه
 لا يقال قدمر ان الوكالة بالجهول لا يجوز فوجب ان لا يصح هذه الشركة
 لتضمنها الوكالة بالجهول الجنس كما اذا وكله بشيء ثوب ونحوه لانا نقول
 الوكالة بالجهول لا يجوز قصدا ويجوز ضمنا كما مر في المضاربة
 وكفالة بان يكون كل منهما وكيل للآخر ليتحقق المساواة بينهما
 وطلب كل منهما فيما يشرع احدهما لا يقال قدمر ان الكفالة
 لا تصح الا بقبول المكفول له في المجلس فكيف جازت هنا مع جهالة
 لانا نقول قدمر ايضا ان الفتوى على صحتها ولو سلمت فذلك
 في الكفيل القصدي وهو هنا ضمني كالوكالة ونسأويا اي الشريكان
 مالا يعني مالا يصح به الشركة كما سنبين بخلاف العروض والعقد
 حيث لا يضرها التفاؤل فيها ونصرفا بان يقدر احدهما على الآخر
 من التصرفات والآفات معنى المساواة فلا تصح تفريع على قوله كفالة
 بين عبيد وصبيين ومكاتبين فانهم ليسوا باهل الكفالة ولا
 بين حرو ومملوك وصبي وبالغ ومسلم ودمي تفريع على قوله تصرفا

زيد في شركة مفادضة اي شريك في شركة
 ممن معلوم شوقه ان يشترط ان يشترط
 ممن من جوي زيد اي من جوي من قنيسند
 ويدرسه الفقه قارر الورد في المحرر
 واما المفاوضة في الشركة بالاموال
 فبان تضمنت وكالة وكفالة بان يكون
 كل منهما وكيل للآخر ليتحقق المساواة بينهما
 وتثبت من واحد منهما فيما يشرع احدهما
 لانا نقول قدمر ايضا ان الفتوى على صحتها

فان

فان الحر البالغ يستقل بالتصرف والكفالة والعبد لا يملك شيئا منهما
 الا باذن مولاه والصبي لا يملك الكفالة وان اذن له الولي ومالك
 التصرف باذنه والكافر اذا اشترى خمر او خنزيرا لا يقدر المسلم
 ان يبيعه ومن شرطها ان يقدر على بيع ما اشتراه شريكه لكونه وكيل له
 في البيع والشراء وكذا المسلم لا يقدر على شراءهما كما يقدر الكافر
 عليه ولم يقل ودينا كما في سائر الكتب لاندراج ما يفيد تحت
 قوله وتصرفا كما ذكرنا فهو مفعول عنه ولا بد في انعقاد شركة المفاوضة
 من ذكر لفظ المفاوضة او بيان معناه اي معنى ذلك لان اكثر الناس
 لا يعرفون شرايطها فيجعل التصرف مع بالمفاوضة قائما مقام ذلك
 كله وان بنا جميع ما يقتضي المفاوضة صححت اذا العبرة للمعنى لا للفظ
 فشرقي كل لهما اي اذا ذكر اللفظ او بين المعنى يكون ما اشتراه
 كل واحد منهما مشتركا بينهما لان مقتضى المفاوضة المساواة الاطعم
 اهله والادام وكسوتهم اي كسوة اهله وكسوته فانها يكون له
 خاصة بخسنا والقياس ان يكون على الشركة لانهما من عقود
 التجارة فكان من جنس ما تناوله عقد الشركة وجه الاحتسنا انما
 منتزعة من مقتضى المفاوضة اذ كل منهما حين شارك حصة كان
 عالما بالحاجة الي ذلك في مدة المفاوضة ومعلوم ان كل منهما
 لم يقصد بالمفاوضة ان يكون نفقته ونفقة عياله على شريكه وانه
 لا يتمكن من تحصيل حاجته الا بالشراء ايضا وكل منهما مستثنى

بها فهو كالعرض يتعين في العقود ولا يصح به الشركة كذا في الكافي ولا يصح
 الا بما ذكر وبالعروض يتبع بيع كل من الشريكين نصف عرضه ونصف عرض الآخر
 يعني لو باع كل منهما نصف ماله من العرض بنصف ماله الا فخره صار للشريكين
 في الثمن شركة ملك حتى لا يجوز لاحد ان يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد
 صار شركة عقد حتى جاز لكل منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه وهذه جملة
 مما اراد الشركة في العرض وان ملك احد المفاوضتين بارت او به ما يصح
 فيه الشركة كما مر آنفا وقبض عطف على ملك صارت المفاوضة خاتما وال
 الموات المعبرة في المفاوضة هلاك ماله او مال احد هما قبل الشراء
 يهلكها لئلا منها من العقود الجائزة بشرط لدوامه ما شرط لا بد منه وهذا ظاهر
 في هلاك المالكين وكذا اذا هلك احد هما لانه لم يرض بشركة صاحبه في ماله الا
 بشركة في ماله فاذا فاق ذلك لم يكن راضيا بشركته فيبطل العقد لعدم
 القادة وهو اي الهلاك على صاحبه اي صاحب المال قبل الخلط يملك
 في يده او يد الآخر اما اذا هلك في يده فظاهر واما اذا هلك في يد الآخر
 فلكونه امانة عنده وبعده اي بعد الخلط يملك كليهما لانه لا يتميز فملك
 من المالكين فان هلك احد هما بعد شراء الآخر بماله فشرية لهما على ما شرط
 لان الملك حين وقع لشركتهما بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير
 الحكم بملك مال الاخر والشركة شركة عقد حتى ان ايتها باع جاز بيعه
 لان الشركة قد تمت في المشتري فلا يتفقض بملك المال بعد ثبوتها
 ورجع على الاخر حصته من ثمنه لانه اشترى نصفه وكالته ونقد الثمن
 من ماله نفسه فيصح رجوعه كما مر وان ملك قبل اي قبل شراء الاخر
 فانه وحده حين الشركة صيرها فشرية لهما على ما شرط في راس المال

وقع

لا الرجح

ويقال في الصحيح ان
 لا الرجح

لا الرجح مثلا ان كان راس المال بينهما مثلا فاشترى بكونه المالك وان كان
 انصافا فذلك لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصريح بها فابعد فكان
 مشتركا بحكم الوكالة ويكون شركة ملك حتى لا يملك احد هما ان يتصرف
 في نصيب الاخر والاى وان لم يملك صريحا فلا اى لا يكون المشتري لهما بل
 للمشتري خاصة لان الوقوع على الشركة حكم وكالة تثبت في ضمن الشركة
 وقد بطلت الشركة بهلاك مال احد هما فبطل ما في ضمنها من الوكالة
 ولكل من هذين الشريكين اي المفاوضة وشريكي العتاز ان يضع لانه معتاد
 عرف عقد الشركة ويودع لانه من عادة التجار وبضارب اي يدفع المال هو
 مضاربة لانهما ووزر الشركة فيجوز ان يتضمنها بخلاف لان الشئ لا يتضمن
 مثله ويوكل من يتصرف فيه ببيع وشرا لانه من عادة التجار والمال في يده اي
 يد كل من الشريكين امانة حتى اذا هلك لم يضمنه واما المفاوضة في شركة
 الصنائع فبان بشركتهما صانعا متساويا فيما يجب فيه المساوات
 في المفاوضة المذكورة وهي المفاوضة في الشركة بالاموال بان يكونا من اهل
 الكفالة وان بشركتهما ان يكونا من رزق الله تعالى بينهما نصفين وان يتلف المفاوضة
 وقد مر بانه سوى المال لا اختصاص المساوات فيه بالمفاوضة السابقة هو
 كصباغين او جياط وصباغ اشارة الى ان الحيا والصنعة والمكان ليس
 بشرط في شركة الصنائع وتقبل العمل عطف على شرك لا جرم بينهما ان يكون
 كل ما يحصله احد هما من الاجر مشتركا بينهما كما هو حكم المفاوضة وتضمنت
 وكالة لا اعتبار في جميع انواع الشركة وكفالة تحقيقا بمعنى المفاوضة وصحة
 وان وصليته شرط العمل نصفين وان كانا استخبا وقياس لا يصح
 لان الضمان بقدر العمل فالزيادة عليه ربحهما لم يضمن فلم يجز العقد لافضائه

الشركة

بلفظ

اليوم وصار كشركة الوجوه وجه الاسماء ان ما ياحظه لا ياحظه ربحا لان الربح
عند اتحاد الجنس وقد اختلف لان راس المال على الربح مال فكلما بدل العمل
والعمل يتقوم بالتقويم فيقتدر بقدر ما تقوم به فلا يحرم بخلاف شركة الوجوه
لما سيجي ان شاء الله تعالى ولزم كمال عمل قبله احدهما وبطلان الاجر ان كل منهما
ويبرأ الدافع بدفعه اليه والكسب بينهما نصفين وان عمل احدهما قياسا وشرا
لان هذا مقتضى المفاوضة الكفالة واما العنان في شركة الصنائع فبما يشتركت
صانعا بلا سوا بينهما فيما ذكره تضمنت وكالة فقط وتثبت بالاحكام المذكورة
استحسانا والقباس ان لا تثبت لان الشركة وقعت مطلقة في قيد الكفالة
والاحكام المذكورة من موجباتها وجه الاستحسان ان هذه الشركة مقتضية
لوجوب العمل في ذمة كل منهما ولم يثبت استحقاق الاجر بسبب نفاذ تقيد عليه مجرى
مجري المفاوضة في ضمان العمل واقتضا العمل حتى قالوا اذا اقر احدهما بدين
من عن صاحب او شريك مستهلك لم يصدق على صاحبه ويلزمه خاصة
لان التخصيص على المفاوضة لم يوجد ونفاذ الاقرار موجب التصريح بهما واما
المفاوضة في شركة الوجوه سميت باذلا لا يشترى بالنسبة الا من له وجابهة
عند الناس فبما يشتركت متساويا فيما ذكره بلا مال يشترى بامتياز بقول
يشتركت بوجوهها وببيعها وتضمنت وكالة لما تزان التصرف على الغير لا يجوز
الا بوكالة لولاية فتيقن الاولى وكفالة تحقيق معنى المفاوضة واما العنان
فبما يشتركة الوجوه فبما لا يشتركت سوى فتيقن ما في شركة الوجوه فبما لا يشتركت
التساوي فيهما اي في الامور المذكورة في المفاوضة وتضمنت وكالة فقط
لما رواه ان شرط ان الشريكان شركة الوجوه منصفة المشرقي او مثله
فالربح كذلك وشرط الفضل باطل لان الربح لا يستحق الا بالعمل كما مضى

بما بال

او بالمال كرتب المال او بالفضل كما استاء الذي يتقبل العمل من الناس فيلقبه
الفضل على التاميد باقل مما اخذ فيطيب له بالفضل ولا يستحق بغيره الا ترى ان من قال
لغيره تفرق في مالك على اني بعض ربحك لا يستحق شيئا لعدم هذه المفاوضة **فصل**
في الشركة الفاسدة لا شركة في الاحتطاب والاحتشاش والاصطيا وسائر البهاج
لان الشركة يتضمن التوكيل وهو اثبات والاية التصرف فيها هو ثبوت للموكل وهذا
المعنى لا ينصهر بها لان الموكل لا يملكه فلا يملك اقامة الغير مقامه وما حصل احدهما
فله لانه امر عليه وما حصله معا فلهما لانه امر عليهما نصفين تحقيقا للامانة
وما حصل احدهما باعانة الاخر فله اي للمحصل لانه الاصل في العمل واللاخر اجر مثله
بالفما بلغ عند محمد ولا يرد على نصف ثمنه عند ابي يوسف كما هو حكم الاجارة
الفاسدة على خلاف بينهما ولا في الاستقيا باذلا كما لا بد من الكسب للعامل لكونه
عاملا وعليه اجر المثل للاخر لانه اجيره اجارة فاسدة الربح في الشركة الفاسدة على قدر
المال وان شرط الفضل لان الاصل ان الربح تابع للمال كما ترى ولم يبعد لي عنه الا
عند صحة التسمية ولم يصح فيبطل شرط الفضل لان استحقاقه بالعقد فيكون
فيه تقرير الف وهو واجب الرفع وتبطل اي الشركة مطلقا بموت احدهما
ولو حكما بان يرتد ويلحق بدار الحرب ويحكم به القاضي لان الوكالة لازمة للشركة
والموت يبطل الوكالة ومبطل اللازم مبطل الملتزم ولا يترك احدهما مال الاخر
بلا اذنه اي ليس لاحد الشريكين ان يوتي زكوة مال الاخر بلا اذنه لانه ليس
من جنس التجارة فانما فم كل لصاحبه فاذلا اي بالتعاقب ضمن الثاني
وان جهل باذلا لاول لانه اتى بغير المأمور به لانه اسقاط الفضل عنه ولم يسقط
فصار مخالفا فيضمن علم او لم يعلم لانه صار معزولا باذلا الموكل حكما لغوات
الحل وذا لا يختلف بالعلم والجهل كالتوكيل ببيع العبد اذا اعتقه الموكل فيعزل

بغل ولاخر اوية واستحق احدهما

علم به اولاً وان اذ يامعالي اذى كل بعيت صاحبه اتفق او اؤيهما في زمان واحد
اولاً يعلم التقدم والتأخر ضمن كل قسط الاخر ويتفق اصابه في زمان واحد
اكثر رجوع بالزيادة شريفاً وضامة باذن شريكه ليطاء في له بجنا يعني اذا اؤى
احد المفا وضم لصاحبه بشرا امة ليطاء بها فاشترى بها المور واؤى الثمن من مال
الشركة في له بغير شيء اي لا يغرم شريكه شيئاً عند اي حيفه وعند هما
يرجع عليه بنصف الثمن لاني الشراء وقع للمور خاصة فكان الثمن واجباً عليه
وقد اؤاه من مال الشركة فيرجع عليه بنصف الثمن كما في ثمن الطعام والكسوة
وله ان الجارية تدخل في ملكها جازياً على مقتضى الشركة ثم الاذن يتفق به نصيب
لان الوطى لا يحل الا بالملك فصار كما اشترى بها ثم قال احد هما لا يخرق نصيبها
لك كان بهية في المشاع فيما لا يقسم جازية بخلاف طعام الابل وكسوتهم
لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة كما بيانه ولا ضرورة في مسئلتنا واخذ البائع
بثمنها اياها المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة في مرفق الطعام والكسوة
كتاب المزارعة وهي لغة مفاعلة من الزرع وشرا عاقلة على الزرع وبعض
الخارج ولا يصح عند اي حيفه حديث رافع بن خديج انه عزم منى في المخابرة
وهي مزارعة الارض على الثلث او الربع من الحبة وهو الاكثار لمعاجلة الجبارة
وهي المارضة الرخوة ولانها استي رارض ببعض ما يخرج من عمل فكان في معنى
فقير الطهي ان كثر في الاجارة وتضع عند هالانه عزم دفع خيل خبير الى اهلها
معاملة وارضها مزارعة على نصف ما يخرج من ترو زرع وبه عمل الصمابة
والنا بعد في الصالحون الى يومنا هذا وبمثل بترك خبر الواحد والقياس في هذا
قالوا وبه يعني وكنها الاجاب والقبول كسائر العقود وشروطها ثمانية امور
الاول اهلية العاقدين اذ لا صحة لعقد ما بدونهما والثاني صلاحية الارض المزارعة

يحصل

في مزارعة الارض على الثلث او الربع من الحبة وهو الاكثار لمعاجلة الجبارة وهي المارضة الرخوة ولانها استي رارض ببعض ما يخرج من عمل فكان في معنى فقير الطهي ان كثر في الاجارة وتضع عند هالانه عزم دفع خيل خبير الى اهلها

ليحصل العقود والثالث بيان لغة متعارفة بان يقول الى سنة او سنتين مثلاً
لان العقد يرد على منفعة الارض ان كان البذر من قبل العامل او على منفعة العامل
ان كان البذر من قبل صاحب الارض والمنفعة لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة فكانت
المدة معياراً للمنفعة فيجب ان يكون المدة مما يمكن فيها من المزارعة حتى اذا بقيت
مدة لا يمكن فيها من المزارعة لعدم حصول المقصود وكذا اذا بقيت مدة لا يعيش
احد هما الى مثلها عادة كذا في الذخيرة والرابع بيان رب البذر لان كان من قبل العامل
فالمعقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب الارض فهو منفعة العامل
ولابد من بيان المعقود عليه لان جهالة تغني عن النزاع والخامس بيان جنس
اي جنس البذر اذ لابد من بيان جنس البذر وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر
والسادس بيان حفظ الاخر اي بيان من لا يذر من قبله لانه يستحق عوضاً بالشرط
فلابد ان يعلم اذ لا يعلم لا يستحق شرطاً بالعقد والبيع التخلية صاحب الارض
العامل حتى اذا شرط في العقد ما يزول به التخلية وهو عمل صاحب الارض مع العامل
فد العقد والثامن الشركة في الخارج عند حصول لانه يفقد اجارة ابتداء وتتم
شركة انتمها وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج يكون مفقداً للعقد وانما يصح
عندهما اذا كان الارض والبذر لواحداً والبقر والعمل للاخر لان صاحب الارض
استاجر العامل للعمل والبقر له للعمل فجاز شرطه عليه كما لو استاجر خيلاً بآبارة
نق اء الارض لواحداً والباقي للاخر لان رب البذر استاجر الارض بخبره معلوم
من الخارج ولو استاجر باجر معلوم من الدراهم والدنانير صح فكذا اذا استاجر باجره
او العمل لواحداً والباقي للاخر لان صاحب الارض استاجر العامل لعمل باله المشاء
فيصح كما لو استاجر خيلاً بخيط بآبارة رب الثوب وانما تصح ايضا اذا كان نفقة
الزرع عليهما بعد حقهما كما جرحا حصداً والرفاع والدوس والتدريه لانه الغرم

ان كان البذر من قبله لان المعقود عليه يختلف باختلاف في اي البذر

صاحب
منه طارفي

بالعلم حتى لو شرطت لاحد منهما فسد العقد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد
 المتعاقدين ففسد ان كانت الارض والبقر واحد والبذر والعمل لا يخلو لرب
 البذر استجر الارض والبقر واستجر البقر فخرج من الخارج مقصود لا يصح لانه منفعة
 البقر ليست من جنس منفعة الارض فانه منفعة باقوة في طبعها يحصل بها الى ربح
 ومنفعة البقر صلاحية يقام بها العمل فعدم المجانسة لا يمكن جعل البقر تابعاً لمنفعة
 الارض ولا يكون استحقاق منفعة الارض مقصوداً بالمرارة كما لو كان البقر مشروطاً
 على احدهما فقط بخلاف جانب العمل لان البقرة آلة العمل فجلت تابعة لمنفعة العامل
 او كان البذر لاحد منهما والباقي للآخر لان الشرع لم يرد به اوكا البذر والبقر لواحده
 والباقي وهو الارض والعمل لا يخلو لواحده من البذر والبقر كما لم يصح عند الانداز
 لم يصح عند الاجتماع او شرطت لاحدهما ففرا اسماء فانه ايضا مفيد لاحتمال
 فانه ايضا مفيد لاحتمال ان لا يخرج الارض الا بهذه القفزان فيكون هذا الشرط
 قاطعاً للشركة او شرطت لاحدهما ما يخرج من موضع معين او ما على ما ذابا
 وهي اوسع من المساوي او المساوي جمع سابقة وهي اكبر من الجزول واصغر من النهر
 فانه ايضا مفيد لاحتمال ان لا يخرج الا من ذلك الموضع فيكون الشرط قاطعاً
 للشركة او شرطت كونه منفعة على العامل لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 لاحد المتعاقدين او شرطت رفع رب البذر بذاره او رفع الخراج الموقوف
 وتصفى الباقي حيث تفقد في صورتين لاحتمال ان لا يحصل الا
 ذلك القدر واما اذا كان خراج مقاسمة نحو الثلث او الربع فيجوز كما لو شرط
 رفع العشر وقسم الباقي والارض عشرة او شرطت رب البذر عشر الخراج
 لنفسه او للآخر والباقي بينهما لانه مشاع فلا يودي الى قطع الشركة او شرطت
 كونه الثمن لاحد منهما والحب للآخر حيث يفسد لانه يقطع الشركة في الحب

وهو

المحبته

وهو المقصود او شرطت تصفية الثمن لغير رب البذر حيث يفسد لانه شرط
 مخالف لمقتضى العقد وهو يودي الى قطع الشركة او ربحاً يصيب آفة فلا ينعقد
 الحب فلا يخرج الى الثمن ولو شرطت الحب نصفين ولم يتعرض الثمن او شرطت
 الحب نصفين وجعله اي الثمن لرب البذر صححت اما الاولى فيكونها مشروطاً
 الشركة فيما هو المقصود والسكوت عن الثمن لا يوجب فساد العقد في الاصل
 واما الثانية فلا لانه شرط موافق لحكم العقد لانه ثمن ملكه واذا فسدت الى المزارعة
 فالخارج لرب البذر لانه ثمن ملكه والفرع يملك الاصل وانما يستحق الاخرانية
 فاذا فسدت كان الثمن كله لرب البذر وللخارج عمل او اجر مثل ارضه يعني اوكا
 البذر من صاحب الارض فللعامل اجر مثله وان كان من قبل العامل فله صاحب
 اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل اجر مثله لا يزداد على
 لانه رضى بسقوط الزيادة ولو كان رب البذر العامل فله صاحب الارض اجر مثل
 ارضه لاستيفائه منافع الارض بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها او لا مثلها
 فاذا صححت فالشرط اي الواجب هو الشرط لصحة الالتزام ولا يفسد للعامل
 ان لم يخرج الى الارض شيئاً لانه يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج ويجوز للعامل
 ان الى لرب البذر يعني اذا عقدت المزارعة فامتنع من العمل رب البذر فله ذلك
 لانه يتوصل الى الوفاء بالعقد الا بتألف البذر وفيه ضرب يلزم فلا يجبر عليه كما لو استأجر
 اجيراً لهدم داره وفيه الكفاية هذا قبل الفناء وبعده يجبر وان امتنع العامل اجبره
 الى اكم على العمل لان الوفاء يمكن بلا ضرب يلحقه فلعوم العقد كما في سائر الاجارات
 الا اذا كان له من ربحه فيفسخ به الاجارة كما لو رضى فيفسخ به المزارعة ولو ادى رب البذر
 والارض له وفيه كسر العامل فلا يسأل له في عمل الكراب قضاء لانه عليه انما يقوم
 بالعقد يقوم العمل بخلاف من الخارج بعد ويستترضي وبانه ان ما ذكر جواب في القضاء
 فالعقد هو والخارج هو

بملك

فاذا صححت فالخارج على الشرط ففسد العقد

فاما فيما بينه وبين ربه فيلزمه ان يعطى العامل اجر مثل عمل لانه انما اشتغل باقامة
هذه الاعمال ليحصل نصيب من الخارج فاذا اجازت الارض منه فقد قرة والتعريف
برفعه فيبقى باجر يطلب رضاه وبطلان اي المزارعة بموت احد هيا اي العاقدين
كذلك الاجارة فلو وفورها ثلث سنين فتمت نسبت في الاول ومات صاحب الارض
قبل ادراكه تركت اي الذرع في يد المزارع الى ادراكه وقسم على الشرط وبطلت
اي المزارعة في السنين الاخرين لان في ابقاء العقد في السنة الاولى مراعات حق
المزارع والورثة في القطع ابطال الحق العامل اصلا فكان الابقاء او في الاخرين
فلا حاجة الى الابقاء او لم يثبت الحق للمزارع في شئ بعد فعله بالقياس من حيث
المدة قبل ادراكه فعلى المزارع اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك الذرع لانه
استوفى منفعة بعض الارض لشرية حصته فيها الى وقت الادراك ونفقة الزرع
كاجراسق والحافطة والحصاد والرفاع والدوس والتدريه عليهما بقدر
حقوقهما حتى يدرك كنفقة العبد المشترك العاجز عن الكسب وفي موت احدهما
قبل اي قبل ادراك الذرع تركت اي الذرع في مكانه الى ادراكه ولا شئ على المزارع
لانا بقاء عقد الاجارة ههنا استحسانا لبقاء مدة الاجارة فيمكن استمرار العامل
او واريه على ما كان عليه من العمل اما في الاول فلا يمكن الابقاء للمدة انفق احدهما
على الزرع بل ان صاحب الارض فاض فهو متطوع في الاتفاق لان كل واحد منهما
غير مجبور على الاتفاق فصار كالدائر المشترك بينهما اذا استرمت فانفق
احدهما في مرمتها بل ان كان متطوعا ونسخ اي المزارعة بدلين نحوج الى بيعها
اي بيع الارض كما في الاجارة وليس للعامل ان يطالب بما كسب الارض وحفر
الانهما روى في السنة بشئ او لا يجوز ان يطالبه بالسب وهو الخايع لانه معدوم
ولا باجر المثل لانه انما يجب عند فوال عقد ولم يفسد ولو ثبت اي الزرع

لم يبيع

لم يبيع اي الارض قبل استحصاله اي الزرع لانه البيع ابطال حق المزارع والثاخير اولى
من الابطال وبخرجه القاضي ان جسد لانه جزاء الظلم وهو لم يظلم لانه ممنوع ببيع الارض فكم
ظاننا **كتاب المساقات** هي لغة مفادعة من السقي وشرقا ودفع الشجر الى
الى مصليته بحجر من ثمره وهن كالمزارعة في انها باطلة عندنا في حيفه خلافهما وان
الفتوى على صحتها وشرطها كشرطها الممكنة ههنا كاهلية العاقدين وبيان نصيب العامل
والتحكيم بين الاشجار والعامل والشركة في الخارج وما عداها من الشروط المذكورة فيها
لا تجري ههنا فتصح بلا ذكر المدة والقياس لانها اجارة بمعنى كالمزارعة وتصح استحسانا
وتقع على اول ثمر يخرج اذ لا ادراك الثمر وقت معين قلما يتفاوت وتفسد ان لم يخرج
اي في هذه السنة لعدم تناول العقد غير هذه السنة فكانت ناقصة على ذلك فكم
تاج الشربة الا اذا وقع استثناء من قوله فتصح بلا ذكر المدة غراسا في ارض لم يبلغ
اي تلك الغراس الثمر على ان يصح ما في خارج كاهنهما نصفين حيث يفسد
ان لم يذكر سنين معلومة وذكره فاضحا او دفع اصول رطبة في ارض مسافة ولم يسم
الوقت فانها تفسد لان اصول الرطبة كالغراس بخلاف رطبة لنباتها غاية قد
كسبه لثمرتها حيث يجوز ويقع على اول جزء اي قطع يكون اي يحصل ذلك الاول
لما بعده رقع رطبة انتهى جزاها على ان يقوم عليها حتى يخرج بزرها ويكون الى البرر
بينهم نصفين جاز بلا ذكر الوقت استحسانا لان لا ادراك البر وقت معلوم عند
المزارعين والبر راغما يحصل بعمل العامل فاستراطا لمنصفه فيه فيكون صحيحا والرطبة
لصاحبها اذ لا اثر فيه لعمل العامل ولو شرط ان تصيرها فسدت لاشترط الشركة
فيها هو حاصل قبلها ذكره لا يخرج الثمر فيها باء دفع الارض ليعرئ فيها الكرم سنة
او سنتين ببعض الخارج فانه لم يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج الثمر فيها بفسادها
لان المقصود بالبقاء الشركة في الخارج وهو الشرط يمنع المقصود فيكون مفسدا

للعقد وكونه قد خرج الثمر فيساقا وقد لا يخرج لاي لا يفسد بالعدم العلم بفوات
المقصود بل هو متوهم في كل زراعة وساقاة باه بصطلم الزرع او الثمر آفة سماوية فلو
خرج اى الثمرة وقت كسب فعل الشطر لصحة ^{العقد} والاي وان لم يخرج فيه بل ما خرج فيه العقد
اذ تبين انهما شريعا مدة الثمار فيها ولم يعلم ذلك ابتداء وكان العقد فاسدا فكذا
او تبين انهما واذ افسد فالعامل اجر المثل كما في المزارعة تصح اى المساقاة في الكرم
والشجرة والبقول واصول البازجاء والخل ولو وصليته فيه ثمران لم يدر كذا حتى لو كان
مدركا لم يصح العقد اذ لا يكون خرج لعل العامل اثر المزارعة وعند الشافعي لا يجوز
المساقاة الا في الخيل والكرم دفع ارضتين معلومتين على ان يغير كسهما اشجارا ويكون
هي اى الاشجار والارض بينهما نصفين فسدت لا شتر اطمى الشجرة فيما كان حاصل
قبل الشراكة لا يعلم وهو الارض فانه عرسها الى العامل الارض غراس من عنده في خرجت
ثم كان الكل لصاحب الارض وللغراس عليه فيمنع غراسه واجر مثل علمه لان صاحب
اشجار العامل يجعل ارضه بستانا بالآت نفسه على ان يكون اجرة نصف البستان
يظهر بطلان آية له فيكون في معنى قفيز الطهي من المسمى عنه فيكون فاسدا ثم العزاسن
لنكس وق يقر ردها عليه لا تقبلها بالارض فيجب فيمنعها واجر مثل علمه لانه
لا يدخل في قيمة الغراس يتقوس ما بنفسه تبطل اى المساقاة بموت احد هما ومن
مدها والشجر والتمر يفسد لصورة الموت ومضى المدة وانما بطلت لان
صاحب الارض استأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجره بدارهم بطلت الاجارة
بموت احدهما هكذا اذا استأجره ببعض الخارج فلو مات صاحب الارض وللعامل
القيام عليه حتى يدر ك الثمر وان وصليته مرة ورثة صاحب الارض لان في انتفاع
العقد بموت اطرار بالعامل وبطلان كانه بالعقد وهو ترك الثمر
في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد بخلاف الجراؤ قبل الادراك

لا يخرج

والجواب عنه
فيكون في معنى قفيز الطهي من المسمى عنه فيكون فاسدا ثم العزاسن
لنكس وق يقر ردها عليه لا تقبلها بالارض فيجب فيمنعها واجر مثل علمه لانه
لا يدخل في قيمة الغراس يتقوس ما بنفسه تبطل اى المساقاة بموت احد هما ومن
مدها والشجر والتمر يفسد لصورة الموت ومضى المدة وانما بطلت لان
صاحب الارض استأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجره بدارهم بطلت الاجارة
بموت احدهما هكذا اذا استأجره ببعض الخارج فلو مات صاحب الارض وللعامل
القيام عليه حتى يدر ك الثمر وان وصليته مرة ورثة صاحب الارض لان في انتفاع
العقد بموت اطرار بالعامل وبطلان كانه بالعقد وهو ترك الثمر في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد بخلاف الجراؤ قبل الادراك

وفيه

فيه ضرر عليه فاذا جاز نقض الاجارة لدفع الضرر فلان يجد ان ابقاها له دفعه كان اولى
وان مات العامل فلو رثته القيام عليه وان كرهه صاحب الارض لانهم قائمون
مقامه وفيه نظر للجبين وان ماتا فالخيار في القيام عليه او تركه الى ورثة العامل
لقيامهم مقامه وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت صاحب الارض فكذا يكون لورثته
بعد موته وان لم يمت احدهما بل انتقض مدهما اى مدة المساقاة فالخيار للعامل ان
ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على السواء لان في الامر بالجدارة
قبل الادراك اضرارهما والضرر مدفوع كما لا يفسخ الا بعد كذا الاجارة
ومنه كونه العامل عاجزا عن العمل فانها لو لم يفسخ لزمه استيجار الاجرة فيلحق به ضرر لم يلحق
بعقد المساقاة وقد مر ان الضرر مدفوع او كونه العامل سارقا يخاف على ثمره اى ثمر
الشجر او سقفة السقف بالتحريك جمع سقفة وهي غصن النخل كذا في الصحاح والله
اعلم بالصواب **كتاب الدعوى** ادروها عقوب المعاملات لانها تترتب
عليها في الوجود وهي كقوله يقصد به الانسان ايجاب حق على غيره والغير للثابت
فلا يتوكل وجعها دعوى بفتح الواو كفتوى وقتاوى وشتر عامطالبة حق من حقوق
العباد وعند من وهو القاضي له اطلاق اى تخلصه من المتدعي عليه اذا ثبتت والمتمتع
من او انكرت كرك اى لا يجبر على الخصومة اذا تركها ولى كان هذا متناولا لا غلب
من المتنازعين فعلا احترز عنه بقوله من المتنازعين قولاً ولو كان هذا متناولا لا
لمتنازعين في المباحثة احترز عنه بقوله الحق اى حق العبد والمتمتع عليه بخلافه
اى يجبر على الخصومة اذا تركها فانطبق الحق على المحدث وورثه اختلفت عبارات
المشايخ في حقه والصحيح ما ذكره من قبل المدعي عليه هو الميكرو الاخر هو المدعي
قالوا هذا حق صحيح ولكن الشان في معرفته لان العبرة للمعاني ووزن الصور والمباينة
فانه الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار معنى كالمودع

لا تصح الدعوى من غير من له الحق
فلا جواب لها وبغير حكم السلطان

في قوله فاحده اى احد المتدعي حكيم

اذا ادعى رد الوديعة او اهلكها فانه مدعى صورة وميكيل الوجوب الضمان معنى ولا يرد
 بخلفه القاضى اذا ادعى رد الوديعة اهلكها فانه لا يلزم رد ولا ضمان ولا بخلفه
 انه رد فانه لا يلزم رد الوديعة اهلكها فانه لا يلزم رد ولا ضمان ولا بخلفه
 ان كان الصلح او الى من ياب الى المدعى مثابه كافي الوكيل واب الصغير ووصيه عند
 النزاع مستحق باضافة الحق واهلها الى دعوى العاقل خرج به المجهول المميز خرج
 به الصبي الغير المميز قال الاسترشي في جامع احكام الصفار المدعى من الصبي المحجور
 عليه غير صحيح اما الصبي المميز قد عناه صحيح ان كان مدعيا وان كان مدعى
 عليه فجاوبه ايضا صحيح وشرط جوانها مجلس القاضى فان المدعى في مجلس غيره
 لا تصح حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه وحكمها وجوب الجواب على الخصم وهو
 المدعى عليه حتى اذا امتنع عنه اجبره القاضى عليه وانما تصح اى الدعوى اذا الرمت
 شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثا لا يقدم عليه عاقل وعلم المدعى عطف
 على الرمت اى صار ما يدعيه معلوما وبين ذلك بقوله فلو كان ما يدعيه منقولاً
 في يد الخصم فذكر اى مدعيه انه في يده بغير حق فان الشئ قد يكون في يد غير المالك
 بحق كالرهن في يد المرحس والمبيع في يد البائع لا قبل قبض الثمن قال صدر الشريعة
 بهذه العلة يشتمل العقار ايضا فلا ادري ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم
 اقول وراية وجهه موقوفة على مقدمتين مستحتملتين احدهما ان دعوى الاعيان
 لا يصح الا على ذى اليد كما قال في الهداية انما ينصب خصم اذ كان في يده
 والثانية ان الشبهة معتبرة بحجب دفعها لا شبهة كما قالوا ان شبهة الرد
 ملحقة بالحقيقة لا شبهة اذا عرفت ما علم ان في ثبوت اليد على العقار شبهة
 لكونه غير مباح بخلاف المنقول فانه فيه شبهة فوجب دفعها في دعوى العقار
 باثباته بالبينة لتصح الدعوى وبعد ثبوتها يكون احتمال اليد في المنقول فلكونه

الشبهة
 الشبهة

كون اليد لغير المالك شبهة الشبهة
 مشاهد فلا يعتبر وانما

مشاهد الاحتجاج الى اثباته لكونه فيه شبهة كوز اليد لغير المالك فوجب دفعها
 ليصح المدعى المحللة لها من الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل وطلب
 عطف على ذكر احضاره اى احضار ما يدعيه ان امكن ليش رايه في الدعوى والشهادة
 لان الاعلام باقتضى ما يمكنه شرط واذ في المنقولات بالاشارة لانهما يلغى اسباب
 التعريف حتى قالوا في المنقولات التي تتقدر نقلها كاللوحى مثلاً حضرة الحاكم
 عند ما اوجبت امينا وذكر قيمته انه تعذر اى احضاره ليصير المدعى معافا لما لا
 الاعيان يتفاوتت والشرط ان يكون المدعى في معلوم وقد تعذر مثله فوجب
 ذكر قيمته لانها خلف عنه قال العقبان للشيخ بشرط مع ذكر القيمة وذكر الاثبات والذكرة
 وقال قاضى خاين وصاحب الزخيرة ان كان العيان غائبا وادعى انه في يد المدعى عليه
 فابكر ان يبين المدعى قيمته وصفته تسمع دعواه ويقبل بيمينه ولو قال غصبت منى
 عين كذا ولا ادري قيمته قالوا تسمع قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبت
 منى عين كذا ولا ادري انه يملك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته وذكر في عامة الكتب
 انه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيانه القيمة لتعذر به
 اقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الوجهة الفاشية توجب اليقين على الخصم
 اذا انكر والجبر على البياض اذا اقر او شكك عن اليمين فليست مل فان حكم كلام
 الكافي لا يكون كافيا الا بهذه التحقيق على التوفيق ولو كان ما يدعيه عقارا وذكر
 حدوده الاربعه لتعذر التعريف بالاشارة لانه لا ينقل فيصار الى التحديد لان
 العقار يعرف به وكفى الشك وقال في فروع لان التعريف لم يتم ولنا ان لاكثر
 حكم الكل الا ان يغلب في الحد الرابع لان المدعى يختلف به بخلاف تركه كذا الشهادة
 اى كما بشرط التحديد في الدعوى بشرط في الشهادة وان ذكر وانما من الحدود
 في الشهادة قبلت كشهادتهم عندنا فانما يخرج كذا الرجل من يد الخصم

وان في المدعى عليه

بذكره وفي الدين لا بد من التجدد وان كانت مشهورة عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا
لا يشترط لان الشهادة مغيبة عنه وله ان قدر بالابصار معلوما لا بالتجدد وذكر
ايضا انه يطالبه لان المطالبة حتى المدعي فلا بد من طلبه وذكر انه في يد المدعي عليه
لان انما يصير خصما بكونه في يده وهو الذي لا بد من طلبه وتبصيرا على انه في يده
بل ثبت بالبينة او علم القاضي لاحتمال كونه العفار في يد غيرهما وقد توافقا
على ذلك بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهد في اليد اذ يدعي عينا في يد رجل
واراد احضاره في مجلس الحكم فانكر المدعي عليه ان يكون في يده فجا المدعي بشاهدين
شهدا ان هذا العين كان في يد المدعي عليه قبل هذا التاريخ سنة بل سمع به بل بغير
المدعي عليه على احضاره هذه البينة ام لا كانت واقعة الفتوى وبني ان يقبل
لانه ثبت في يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده وقد وقع الشك في زوال
ذلك البينة فثبت البينة ما لم يوجد المزيل قال شمس الاثمة الحلواني ومن المنقولات
ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه
بالحيار ان شاء خضر ذلك الموضع لو يسهل ذلك وان لم يسهل له الحضور وكان
ما دونها بالاشكال يبعث خليفته الى ذلك الموضع وهو نظيره ما اذا كان القاضي
يجلس في داره ووقع الدعوى في جبل ولا يسبح باب داره فانه يخرج الى باب داره
او يجر نابه حتى يخرج بشيئ من الشهود فحضرته وفي القدر وري اذا كان المدعي شيئا
يتعذر نقله كالترخي فالحاكم فيه الحيار ان شاء حضره وان شاء بعث امينا كذا في الزخيرة
وذكر القاضي الامام ظهير الدين ان هذا انما يستقيم اذا كان العيس المدعي في المطر اما
اذا كان خارجا كيف يقضي به القاضي والمصر شرط لجواز القضا في ظاهر الولاية
فطريقه ان يبعث واحدا من اعدائه حتى يسبح الدعوى والبينة ويقض ثم بعده ذلك
بعض قضاء ولو كان ما يدعيه ديناً في الذمة وذكر جرس كماله راسهم والدناير والشر

كونه

ونحوها

ونحوها ونحوه كما انه والف وقطير وقطيرين ونحوها فان الدين لا يعرف الا بهلكه وذكر
ايضا ان المطالبة به لما مر له حقه واذا صحت اي الدعوى سأل القاضي عنها ليتضح
وجه الحكم اذا الحكم بالبينة بخلاف الحكم بالافرار ومعنى سؤاله ان يقول ان خصمك
ادعي عليك كذا وكذا فاذا نقول فانما اقر اي الخصم الزم اي القاضي بوجوبه لم يقل قض
او حكم لما قال في الكافي ان اطلاق لفظ القضا توسع لان الاقرار حجة بنفسه ولا يتوقف
على القضا فكما الحكم من القاضي الزم انما لا يخرج عن موجب ما اقر به بخلاف البينة
على دعواه لان الاصل في فصل الخصومة البينة وان انكر اي الخصم سأل اي القاضي
المدعي بينة لان البينة عليه السلام قال للمدعي الكذب بينة فقال لا فقال كذب عيسى
يسأل ورثب العيس على عدم البينة فلما بد من السؤال عن ما يمكن من الاستحسان
فانما اقام اي البينة قض عليه لانه نداء دعواه بالبينة فهي فيسعة من البينة فانها
ولالة واضحة يظهر بها الحق عن الباطل والآي وان لم يقر بها بل عجز عن اقامتها
حلفه اي القاضي الخصم بطلبه اي طلب المدعي لان الحلف حقه وله ان يضيف اليه
بحرف اللام في الحديث وجه كونه حقا ان المنكر قصده انواء حقه على زعمه بالانكار
فكفنه الشارع من انواء نفسه بالبينة الكاذبة وهي العنوسة ان كان كاذبا كما
يزعم وهو عظيم من انواء المال ويحصل له القالب الثواب بذكر اسم الله تعالى وهو
صاوق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون النكول في مجلس القاضي لان المعصية عين فاطع
للخصومة ولا عبرة عند غيره وهل يشترط القضاء على فور النكول فيه اختلاف ثم
اذا حلف المدعي عليه فالمدعي على دعواه ولا تبطل حقه بيمينه لكن ليس له ان يخاصم
ما لم يقر البينة على وفق دعواه فان وجد بها اقامتها وقضى له بها وبعض القضاة
من السلف كانوا لا يسمعونها بغير البينة ويقولون بمرجح جانب صدقه بالبينة
فلا يقبل بینه المدعي وهذا القول ليس بشئ لان عرض الله عنه قبل البينة من المدعي

ما في المتن الحياة يدعون شهود القضاة
اليه في حيلولة ولا يثبت لهم فاشهد بصدق
باليمين لا تكافح القضاة عدة القضاة

بعد يمين المنكر وكان شريحا يقول اليمين الفاجرة احق ان تروى البيضة العادلة وهل
 يظهر كذب المنكر باقامة البيضة والصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة
 شاهد الزور وذكره الزيلعي رح فان كل اى قال لا احلف مرة او سكنت بل انة من طر ش
 او خرس فانه كقول حكى وقضى صح لان اليمين واجبة عليه لقوله عليه السلام واليمين صاغرة
 على من انكر ترك هذا الواجب بالكل ولا يسل على انه باذل او مقر والا لا تقدم على اليمين
 نقضيا عن عمدة الواجب ودفع الضرر عن نفسه ببذل المدعى او الاقرار به والشريح
 الرمة المتورع عن اليمين الكاذبة ووزن رفع اليمين الصادقة فتخرج هذا الجانب
 على جانب التورع تباري يقول ان لم تخلف احكم عليك ثلثا احوط لاحتمال ان تخلف
 بعد مرة او مرتين ولا تجزى بعد القضاء لقوله احلف لانه ابطال حقه بالكل فلا ينتقض
 به القضاء ويعبر اى قوله احلف قبل الحكم ولو بعد العرض ثلثا اذ لا يلزم فيه نقض القضاء
 ولا فداؤه ولا ليرة اليمين على المدعى وان كل خصمه وتكيد البشاعة اذ لم يكن
 لليمين بينة اصلها وحلف القاضى المدعى عليه فنكحل بيرة اليمين على المدعى فان
 خلف قضى به والا انقطعت المنازعة بينهما لان الظاهر صارت له المدعى بكونه
 فيعتبر يمينه كالمدعى عليه وكذا اذا اقام المدعى شاهدا واحدا وعجز عن اقامة شاهد
 آخر فانه يبرو باليمين عليه ان خلف قضى به او ادعى وان نكل لا يقضى له شيء لانه عزم
 قضى بشاهدين ويمين وعندها يستحلف المدعى فقط ويقضى عليه بالكل لقوله عليه
 السلام البيضة على المدعى واليمين على من انكر ومطلق التقسيم يقتضى انتفاء مشاركة
 كل واحد منهما من قسم صاحبه فيدل على ان جنس الايمان في جانب المدعى عليه
 واليمين في جانب المدعى اذ اللام في اليمين الاستغراق فم جعل الايمان حجة للمدعى
 فقد خالف النص وحديث الشاهد واليمين غريب وما روينا به مشهور تلقته
 الامة بالقبول حتى صار في خبر المتواتر فلا يعارضه على ان يخي من يمين قدرة كذا

في كونه وهو اى القضاء بعد عرض
 اليمين اى عرض القاضى اليمين
 على الخصم صح

في الكافي

في الكافي ولو قال اى المدعى عليه لا اقر ولا انكر حية اى القاضى حتى يقر او ينكر لانه
 كالمخاوة الجب ادعى ان رجل على آخر ما لا فائدة من المدعى عليه فاصطلى على ان
 يحلف المدعى عليه ويبرأ من المال فحلف فالصلح بط وهو اى المدعى على وعده ان اقام
 بينة تسمع وان لم يعمها واستحلف بحلفه القاضى لولا اى لو لم يكن الحلف الاول
 حين الصلح عنده فانه التحليف عند غير القاضى لا يعتبر كما ان النكول عند غيره لا يجب
 الحق لان المعترع من قاطعة المحصومة واليمين عند غير القاضى غير قاطعة ولو
 كان الحلف الاول عنده كفى ولا يحلف ثانيا كذا اصطلى على ان المدعى لو حلف
 فالخصم ضامن وحلف اى المدعى لم يضمن اى الخصم كذا في الرواية لا تخلف في كمال
 بان ادعى رجل على امرأة او بن عليه ثلثا حاد والا فخر منكر رجعة بان ادعت عليه هو
 عليها بعد العدة انه راجعها العدة وانكر الاخر مرة او ايلاد بان ادعى المولى عليها او من
 عليه بعد العدة انه فارقه العدة وانكر الاخر واستلاد بان ادعت امته على سيده بها انها
 ولدت منه هذا الولد او ولدت ولد اقدم مات او اسقطت سقطت سبب خلق
 منه وانكر المولى ولا يتأتى من الجانب الاخر اذ لو ادعى المولى يثبت الاستيلاء
 باقراره ولا يعتبر انكارها ورق بان ادعى على عجميول النسب انه عبده او ادعى المجهول
 انه عبده وانكر الاخر ونسب بان ادعى على عجميول النسب انه ابنه وهو يوجب عليه
 والاخر منكر ولاد بان ادعى على معروف الرقي انه معيقه او مولاه او ادعى المعروف
 ذلك عليه او كان ذلك في ولاد المولاة والاخر منكر وحدث سواد كان حاد هو
 خالص حق الله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر وحدث السرقة او دابر ابيس الحقيقين
 كحد القذف حتى ان من ادعى على اخر انه قذفه وانكر القذف لا يستحلف لان
 لان الغالب فيه حتى الله عندنا في التحقيق بالحد ودالحا لصفة الله تعالى واما
 في السرقة يستحلف لاجل المال الا ان كان المالك اخذ المال لا القطع فيقال ان رفع

كهم

وكذا السرقه وادع تناول مالك فيكون لك عليه بين قال في النهاية لا يستحق
 في الجرد وبالاجتماع الا اذا تضمن حقا بان علق عبده بالزنا وقال ابن زبنت
 فان حرقا على العبد انه زنى ولا يثبت له عليه يستحق المولى حتى اذا اكل ثبت
 العتق لا الزنا والعنا بان تدعى المرأة القذف بالزنا ووجوب اللعان وهو ينكر
 جميع ما ذكر قول احوق لا يستحق فيها كل ما لا في الحدود واللعان لانه هذه
 حقوق يثبت بالشبهات فيجوز فيها الاستخفاف كما لا اموال بخلاف الحدود
 وهذا لانه قاعدة الحلف ظهور الحق بالنكول اقرار لان الحلف في وجب فتركه
 دليل على انه باقول او مقرر لا يمكن ان يجعل باذلال لان النكول يعتبر من الما دون
 والمكاتب وهما لا يمكن البذل فيجعل مراضورة والاقارب يجزى في هذه الاشياء
 لكنه اقرار فيه شبهة لانه سكوت في نفسه والسكوت محتمل فلا يكون حجة فيما
 سقط بالشبهات واللعان حد لا زواج فاشبهه حد القذف ولما انا النكول
 بذل واباحه اذ لو حمل على الاقرار كذا بناء في الاسكار ولو جعل بذل لا يطع
 الخضومة بلا تكذيب فكان هذا اولى صيانة للسلام على ان يفلح به الكذب
 وهذه حقوق لا تجزى فيها البذل فلا يقضى فيها بالنكول كالعقاص
 في النفس بخلاف الاموال وذلك لان المرأة لو قالت مثلا لا سكا ح بيني
 وبينك ولكن بذلت نفسي لك لم يصح كلامها وكذا سائر الامثلة فاقى اصل
 ان كل حمل تقبل الاباحة بالاذن ابتداء يقضى عليه بنكوله وما لا قال في حق
 الفتوى على قولها وقيل ينبغي للمقضى ان يظفر بحال المدعى عليه فان رآه متعنا
 بخلفه ويأخذ بقوله ما وان كان مظلوما لا يخلفه ويأخذ بقوله ما وان كان مظلوما
 اخذ بقوله كذا في الكافي وخلف السابق وان بكل ضمن ولم يقطع لانه في السيرة
 يدعى المال والحد واجاب الحد لا يجامع الشبهة بخلاف اجاب المال فيثبت

كما يثبت بشهادة رجل وامرأتين حيث لا يثبت القطع ويضمن المال كذا الزنا
 اذا ادعت طلاقا قبل الدخول يعني اذا ادعت طلاقا قبل الدخول واستخف
 الزوج فان حكمه ضمن نصف مهرها عند اتمام الاستخفاف بخلاف ما في الطلاق اتفاقا
 خصوصا اذا كان المقصود المال لانه دعوى المال حقيقة فيثبت بنكوله المال
 لا النكاح وكذا النسب اذا ادعى حقا يعني بخلاف مدعى النسب اذا ادعى
 حقا كارت ونفقة بان ادعى رجل على رجل انه اخوه مات ابوهما وترك مالا في يد
 المدعى عليه او طلب من القاضي فرض النفقة على المدعى عليه سبب فانه يستخف
 على النسب بالايجاب فان حلف برئى وان نكل قضى بالمال والنفقة لا النسب
 وتجوز اللقيط بان كان يمتنى بغير رجل النقطة وهو لا يعتبر عن نفسه فادعت
 اراة حرة الاصل انه اخوها ثم يدعى بغيره المنقط لانهما من حق الحضنة واراة
 استخافه فينكل يثبت به لهما حق نقل الصبي الى حجرها ولا يثبت النسب وعتق
 بالملك بان ادعى عبدا على مولاه انه معتق لانه اخوه واستخف فان حلف برأه وان
 نكل قضى بالعتق لا النسب وامتناع الرجوع في العمة بان اراد الواهب الرجوع
 في العمة فقال الموهوب له انا اخوك فان المدعى عليه يستخف على ما يدعى من
 من النسب بالايجاب فان نكل في الصور المذكورة ثبت الحق يعني الارث والنفقة والحجر
 والعتق وامتناع الرجوع لا النسب ان كان اى النسب نسب لا يصح الاقرار به الا
 اى وان كان نسبيا يصح الاقرار به فعلى الخلاف معنى يستخف في النسب المجرى عنها
 اذا كان نسبيا يثبت باقراره بانه ان اقرار الرجل يصح بالاب والابن والزوجة
 والمولى واقرار المرأة يصح بالاب والزوج والمولى ولا يصح بالابن او فيه تحمیل
 النسب على الغير فكان اقراره على الغير فلا يصح فلو ادعى رجل انه ابوه او ابنته ولم يدع
 ما لا يستخف عنه هال انه لو اقر به يثبت فيستخف له جوار النكول الذي هو

اقراره ادعى انه اخوه وعنه او نحو ذلك لا يستلزم المدعى عليه لانه لو اقر به لا يثبت
لان فيه تحيل النسب على الغير بخلاف منكر القود يعنى ادعى على غيره قصاصا في
في النفس او فيما دونها فانكر استلزم اجبا عا فانكار في النفس لم يقض ولا يقتل
دية على جس حتى يبرأ ويحلف وفيما دونها يقض عند ابي حنيفة وعندهما
يلزم الدية فيهما ولا يقض بالقصاص لان القصاص في دور النفس عقوبة
رأى بالشبهات ولا يثبت النكول فالقصاص في النفس لان النكول وان
كان اقرارا عندهما ففيه شبهة العدم لانه ان امتنع عن اليمين تورع عا اليمين
الصادقة لا يكون اقرارا بل يكون بدلا واذا امتنع القود يجب الدية وله
ان الطرف محل البذل فيستوفى بالنكول كما مال فان الاطراف يشك بها مسلك
الاموال لانها خلقت وقاية للنفس كما مال فيجوز فيها البذل بخلاف
الانف يحلف في التعزير متى اذا ادعى على اخر ما يوجب التعزير واداه تخليفه
او انكر القاضى يحلف لان التعزير محض حق العبد ولهذا يملك العبد اسقاطه
بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه وتم عليه التعزير اذا ملك صاحب الحق منه اقامه
ولمكار حتى الله تعالى لكاه هذه الاحكام على عكس هذا والاستحلال فيجوز
في حقوق القبا وسواء كانت عقوبة او مالا فان كل عز لا التعزير يثبت
بالشبهات في ان يقضى فيه بالنكول قال ابي المدعى الى بيته حاضرة في المهر
واستلزم الخصم لا يحلف فيه بالمر لا انها اذا حضرت في مجلس الحكم لا يحلف
اتفاقا كذا في النهاية ويكفل بفسد بئس ايام للام يغيب ويغفل حتى الموت
ويجب النكول الكفيل معروف الدار يحصل فائدة التكفيل ولا بد للتكفيل
من قوله الى بيته حاضرة في المهر حتى لو قال لا بيته في اوسه يهودى غيب لا يكفل
اولا فائدة فيه فانما الى ان يعطيه كفيل لانه اى دار معه حيث سار حتى لا يغيب

ولازم

ولازم الغريب فانما كان الخصم غريبا ولا يكفل اى الغريب الا الى اخر المجلس لان في اخذ
الكفيل والملازمة زيادة على قدر المجلس اضرارا الغريب لستة عن السفر والافرن
في هذا القود طاهر او الحلف بالله تعالى ودين غيره لقوله علم لا تخلقوا باياكم ولا
بالطوا غيب فمن كان منكم حالفا فليحلف بالله او ليذنه لا الطلاق والعقار
لما رويها الا اذا اخرج الخصم يعنى جاز للقاضى ان يحلفه بالطلاق والعقار لقلة
المبالاة باليمين بالله في زماننا لكن اذا نكل لا يقض واذا قضى لم ينفذ ذكره
الزبيلى وشرح الهداية وتعلق اى اليمين بصفة شاع كان يقول القاضى قل الله
الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذى يعلم من السر
ما يعلم من العلانية ما لفلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذى اوتعاه وهو
كذا وكذا او الاشئ منه وللمحلف ان يرشد في التغليظ على هذا وان ينقص منه
لكنه يحتاج فلا يذكر بلفظ الواو كمثل لا يتكرر عليه اليمين او اللانم عليه يمين
واحدة وله ان لا يغلف ويقول بالله او والله لان المقصود منه النكول واحوال الناس
فيه مختلف فمتهم من يتبع اذا غلف عليه اليمين ويتجاسر اذا لم يغلف فكلما ارأى
فيه الى القاضى وقيل لا يغلف على المعروف بالصلح ويغلف على غيره وقيل يغلف
في الخطير من المال لا الخفيف لا اى لا يغلف بالزما والمكان وعند الشافى يغلف
بهما اما الاول فيباز يكون بعد صلوة العصر يوم الجمعة واما الثاني فيباز يكون في
في المسجد الجامع عند المنبر وحلف اليهودى بالله الذى انزل التورة على موسى
والنصرانى بالله الذى انزل الانجيل على عيسى عليه السلام والمجوسى بالله الذى
خلق النار فيغلف على واحد بما يعتقد تغليط اليمين به ليكون اذ عا لم لا لازم
على اليمين الكاوية وعنه ابي حنيفة لا تحلف احد الا بالله خالصا تقا ويا مع شريك
الغير معه في التغليط وذكر الحنفى انه لا يحلف غير اليهودى والنصرانى الا بالله

وهو اختيار بعض ما يحتمل في ذكره في البيمين تعظيم النار لان البيمين شعيرة
 ولا ينبغي ان يعظم النار بخلاف التورية والاخليل لان كتب الله تعالى واجب
 التعظيم ولا يحلف الوثن الا بالله اذا الكفرة كلهم مع افتراق خلدتهم يزور
 بالله كما قال الله تعالى ولئن ساكنهم من خلق السموات والارض ليقولن الله
 كذابة الكافي ولا يحلفون في معادهم لان فيه تعظيمها وحلف على الحاصل في سبب
 يرتفع كالبيع والشكاح والطلاق والعصب والتعزير وبين التحليف بقوله
 بالله ما ينبغي بيع قائم او شكاح قائم الا اذا ما بين منك الا اذا ما يجب
 عليك ردة الا اذا ما يجب عليك حق التعزير الا اذا لا يحلف على السبب
 وبينه بقوله والله ما بعته وكفه اي ما كثرها وما طلقته وما غصبته وما شتمته
 الاصل ان الدعوى او وقت من سبب يرتفع بعد وقوعه كالبيع ونظائره فان
 البيمين يكون على الحاصل لا على السبب عند ابيع ومحمد حتى اذا ادعى ابتاع من
 هذا عبدا بالف فحلف بالله ما بينك ببيع قائم ولا يحلف بالله ما بعته
 فلعنه باع ثم قال كذا النكاح وغيره ثم التحليف على الحاصل لا السبب هو الاصل
 عندهما اذا كان سببا يرتفع برفع الا اذا كان فيه اي في الحلف على الحاصل ترك النظر
 للدعوى فيحلف على السبب اجماعا كدعوى شفعة بالجوار ونفقة مبنية فانه اذا
 ادعى شفعة بالجوار والمستري من لاريها بان كاز شفعيا فانه يحلف على السبب
 او لو حلف على الحاصل بالله ما هو مستحق للشفعة يصدق في بيئته في اعتقاده فيفوت
 النظر حتى المدعى وكذا اذا ادعت مبنية نفقة والزوج من لاريها كدعوى شفعيا
 فانه يحلف على السبب او لو حلف على الحاصل بالله ما لها عليك النفقة يصدق
 في بيئته في اعتقاده فيفوت النظر حتى المدعى ويحلف على سبب لا يرتفع برفع بعد
 ثبوته لا على الحاصل اجماعا كعبء مسلم يدعى عتقه فانه اذا ادعى عتقه على مواه

وحجده المولى

ما يدعى بالله
 ما يشترط
 هذه الدار

وحجده المولى يحلف على السبب بالله ما اعتقه لعدم الضرورة الى التحليف
 على الحاصل او لا يجوز ان يعدد الرق بعد العتق بخلاف الامة والعبد الكافر
 حيث يحلف فيه ما على الحاصل اي ما هي حرة او ما هو حر في الحال لا مكانه بترك
 الرق على الامة بالردة والحق والسبب وعلى العبد الكافر ينقض العهد والرق في
 ولا يترك على العبد المسلم استحلف خصمه فقال حلفت مرة فاقام البيئته تقبل يعني
 ادعى على اخر مال فافكر واراد المدعى تحليفه فقال المدعى عليه انك حلفتني على هذه
 الدعوى عند قاضي بلدك فافكر المدعى ذلك فاقام المدعى عليه بيئته على ذلك
 تقبل ولولاها اي ان لم يكن له بيئته واستحلفه اي اراد تحليفه قال اي المدعى لاجبيته
 بل ثم برهن اول الشهادته في ثم شهد معنى الاول ان يقول المدعى ليس لي بيئته
 على دعوى هذا الحق ثم جاز بالبيئته ومعنى الثاني ان يقول الشاهد لا
 لاشهادته لفلان عندى في حق بعيته ثم شهد به فيه روايتا في رواية لا تقبل
 لظاهر التناقض وفي رواية تقبل والاصح القول لجواز ان يكون له بيئته او شهادته
 فنسيها ثم ذكرها او كان لا يعلمها ثم علمها قبل تقبل ان وفق وفاقا ذكره في المسقط
 كذا اذا قال لا وقع لي ثم تدفع اي فيه روايتا وقيل لا يصح دفعه اتفاقا لان معناه
 ليس له دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لي فيقبل فلازم ثم ادعى عليه لا يسمع كذا
 ههنا وبعضهم قال يصح وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبيئته على الدفع لا بدعوى
 الدفع فيكون قوله لا دفع لي بمنزلة قوله لاجبيته كذا في الدعوى النسيابة تجري في
 في الاستحلاف يعني يجوز ان يكون شخص نائبا عن شخص اخر له حق غيره في طلب
 البيمين عند المدعى عليه اذا جاز اقامة البيئته لا يحلف يعني لا يجوز ان يكون شخص
 نائبا عن شخص للمطالبة عليه البيمين يحلف من قبله وفرع على الاول بقوله قالوكيل
 والوصي والمستوفى واب الصغير يحلف اي يطلب الحلف من الخصم ولا يحلف اي

مسلم

البيمين
 عند المدعى
 الجاني

وان ادعى لا ينافي قبل الاقرار لا يقبل
 في الدعوى

التي

أخرج

اي واحد من الوكيل وغيره الا اذا صح او اعطى اقرار واحد منهم على الاصل كالوكيل
 بالبيع والخصومة في الرد بالعيب فان الوصي اذا اوصى في عيب بعين باء للصغير
 لا يستخلف والوكيل بالبيع والخصومة في الرد بالعيب من جهة المالك يستخلف
 لان العيبين لرجاء النكول ولو اقر الوصي صريحا لا يصح فكذا لا يستخلف فاما الوكيل
 فان اقراره صحيح على الموكل فكذا انكوله التحليف على فعل نفسه يكون على البتات اي
 انه ليس كذلك والبتات القطع والتحليف على فعل غيره يكون على العلم اي
 انه لا يعلم انه كذلك وجه الاول ظاهر واما وجه الثاني فانه لا يعلم ما فعل غيره فظاهر
 واما وجه الثاني فانه لا يعلم ما فعل غيره فظاهر فلو حلف على البتات لا يمنع عن العيب
 مع كونه صادقا فيه فانه يتضرر به فطوبى بالعلم فاذا لم يقبل مع الامكان صار
 باطلا او مقر هذا اصل مقر عند اثباته وكان الامام في الاسلام يزيده عليه حفا
 وهو ان التحليف على فعل غيره على العلم الا اذا كان اي فعل الغير شيئا يتصل به اي
 بالحالف وفرق عليه بقوله فاذا اوصى سرقه العبد او اباة اي البايح على البتات
 مع انه فعل الغير يعني ان يشتري العبد او اوصى انه سارق او ابق واثبت
 اباة او سرقته في نفسه واوصى انه ابق او سرق في يد البايح واراد التحليف
 بحلف البايح بالله ما ابق بالله ما سرق في يده وهو التحليف على فعل الغير
 وانما صح لان تسليمه اي تسليم البايح اليه تسليمه عن العيوب واجب عليه
 اي البايح فالتحليف يرجع الى ما ضمن البايح بنفسه فيكون على البتات واذا اوصى
 سبق الشر او تفرغ على قوله وفعل غيره على العلم يعني اذا اشترى زيد من
 عمرو شيئا ثم ادعى بكونه اشتراه قبل وعجز عن البينة يحلف خصمه وهو بكر على العلم
 اي انه لا يعلم انه اشتراه قبل لما ذكره اذا اوصى دينه او عينه على وارثه اما الاول
 فبان يقول رجل لا اخوان لي على ثوب شئتكم الف درهم فأت وعليه الدين واما

لما ذكره

يخلف

الثاني

الثاني فبان يقول ان هذا العبد الذي ورثت من فلان ملكي بيدك بغير حق ولا بينة
 لو اقر منه فانه الوارث يحلف على العلم البتات اذا علم ان القاضي كونه ميراثا
 او اقر به المدعي او برهن الخصم عليه كذا في العاوية ولو ادعى اي العيب او الدين
 الوارث على غيره يحلف اي المدعي عليه على البتات لا العلم لما ذكره كالموهد سبه
 والمشتري اي لو وهب رجل لرجل عبد افقبضه او المشتري او المشتري رجل من رجل
 عبدا فاجاز رجل ورثه ان العبد عبده ولا بينة له فاراد استحقاق المدعي عليه يحلف
 على البتات ادعى رجل منكوبة الغير انها بينة له اي المدعي يحلف الزوج على العلم
 اي انه لا يعلم انها منكوبة فان حلف انقطع النزاع وان حلف حلفت اي المارة
 على البتات انها ليست اذ اذ كانت فان حلفت قضى بنكاح المدعي كذا في العاوية
 اعلم ان كل موضع وجب فيه اليمين على البتات حلف على العلم لا يكون
 معتبرا حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يسقط اليمين عنه وكل موضع وجب فيه
 على العلم حلف على البتات يعتبر اليمين حتى يسقط اليمين عنه ويقضى عليه
 اذا اكل لان الحلف على البتات اكد فيعتبر بخلاف العكس ذكره الزيلعي
 ادعى شيئا محتلفا يحلف على الكل مرة في العاوية ادعى اعيانا مختلفة
 الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل حلة ولم يذكر قيمة كل واحدة
 اختلف المشايخ فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالجمال وهو
 الصحيح لان المدعي لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى
 بيان القيمة الكل ان ادعى ان الاعيان قائمة في يده يؤثر باحضارها فيقبل البينة
 محضتها وان قال انها قد هلكت في يده او استهلكها وبين قيمة الكل حلة
 يسمع دعواه ويقبل بينة وان لم يكن له بينة حلف على الكل مرة لان وجوب
 التحليف مبني على صحة الدعوى وقد صحت فوجب على الكل مرة او مرة اخرى

الكن

عيني على

ثم قال كنت كاذبا في اقرارى خلف الموقر انه اى الموقر لم يكن كاذبا فيه ونسبت
 بمطل في دعواك عليه عنده اى يوسف وهو استحسن وعندهما يوسف تسليم المقرب
 الى الموقر وهو القياس لان الاقرار حجة ملزمة شرعا كالبيعة بل اولى لان احتمال
 الكذب فيه بعد وجه الاستحسان العادة جرت بين الناس انهم اذا وادوا
 الاستدانة يكتبون الصك قبل الاخذ ثم يأخذون المال فلا يكون الاقرار دليلا
 على اعتبار هذه الحالة فيحلف وعليه الفتوى لتغير احوال الناس وكثرة الخداع
 والخيانات وهو يتغير والمدين لا تعرفه البين ان كان صادقا فيصا الى ذكره الزيلعي
 رحمه الله صح في اقرار البين والصلح منه يعني اذا ادعى رجل على اخيه لا فاكما فاستحلف
 فافتدى بيمينه بمال او صلح عن يمينه على مال صح لما روى عن عثمان رضي عنه انه ادعى
 عليه اربعون درهما فاعطى شيئا وافتدى بيمينه ولم يحلف وعن خديجة رضي الله عنه
 انه افتدى بيمينه بمال ولالة لو حلف وقع في القيل والقيل فان بعض الناس يعتقدون
 وبعضهم يكتب فاذا افتدى بيمينه صاير عضة وهو حسن قال عليه السلام زبوني عن
 اعراضكم بما مواكم ولا يحلف بعد اى ليس للمدعى ان يستحلف بعد ذلك لانه اسقط
 خصوصية ما اخذ البديل من خلاف ما اذا اشترى بيمينه بعشرة دراهم مثلاً حيث
 لم يحزر وكما انه ان استحلف لان الشراء عقد عليك المال بالمال واليمين ليست
 بمال كذا في العناية **باب النجاء** اختلاف اى المتبايعان في قدر الثمن
 باذادى المشتري غنا وادى البائع اكثرت منه او وصفه باذادى البائع انه بدراهم
 رابحة وادى المشتري انه بدراهم كاسدة او حصة باذادى البائع انه بالدراهم
 وادى المشتري انه بالدراهم او اختلاف في قدر المبيع باذادى البائع بقدر من
 من المبيع وادى المشتري اكثرت منه حكم لمن برهن اى ايها اقام البيينة حكم له
 لانه نورد دعواه بالحجة فبقى في الجانب الآخر مجرد الدعوى والبيينة اقوى لانها

تكرّم

تكرّم على القاضى الحكم والدعوى لا تكرم وانما برهنها حكم لمثبت الزيادة لان البيينة
 لا تثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر وان اختلفا فيهما اى الثمن والمبيع جميعا
 بان قال البائع بعيت العبد الواحد بالفين وقال المشتري لا بل بعيت العبدين
 بالف فحج البائع في الثمن والمشتري في المبيع اولى لان حجة البائع في الثمن اكثر
 اثباتا وان عجز اى لم يكن لكل واحد منهما بيينة قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن
 الذى يدعيه البائع والا فتحن البيع وقيل للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري
 من المبيع والا فتحن البيع لان العرض قطع الخصومة وقد امكن ذلك برضا
 احد هما بما يدعيه الاخر فيجب ان لا يجعل القاضى بالفسخ حتى يسأل كلا منهما
 بما يختاره وانما قضيا بدعوى احد هما كما قال اى استحلف القاضى كلا منهما على دعوى
 الاخر اصله ان النجاء قبل القبض حال قيام السلعة على وفق القياس لان البائع
 يدعى على المشتري زيادة الثمن والمشتري ينكر والمشتري يدعى على البائع وقبض
 تسليم المبيع بما ادعاه غنا والبائع منكر فكان كل واحد منهما منكر او تخلف
 المنكر موافق للقياس واما التحليف بعد القبض فعلى خلاف القياس عند
 اى حنيفة وادى يوسف لان البيع سلم للمشتري فلا يكون مدعىا على البائع شيئا
 فبقى دعوى البائع على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر فيكفى بحلفه وانما ثبت
 النجاء بعد القبض لقوله عليه السلام اذا اختلفا المتبايعان والسلعة قائمة
 تحت الفاء وراؤا ولو اذ اجمعا المشتري لانه اقواهما انكارا لاننا لمطالب اول بالثمن
 فيكون هو البادى بالانكار فينبذ وييمينه لو سلعة بثمن اى اذا كانا بيع
 عينين بدين والآى وان لم يكن كذلك بل بيع عين حتى يكون مقايضة او ثمن بثمن
 فانهما شادلاستوانهما في فائدة النكول وصفة النجاء فان حلف المشتري
 بالله ما اشترته بيمين ويحلف البائع بالله ما باعه بالف وفسخ القاضى

يعين
 حتى يكون حرفا

اني فسخ القاضى البيع بينهما بطلب احدهما او طلبهما ولا يفسخ وقبل يفسخ
 بنفس الخالف والصحيح هو الاول لانها لما حلفا لم يثبت ما ادعاه كل منهما
 فبقى بيعا بشئ مجهول ويفسخ القاضى قطعا للثبوت بينهما وقرع عليه ما ذكره
 المبسوط بقوله فلو وطئ المشتري الجارية المبيعة بعد الخالف وقبل الفسخ جلى
 اى وطئها لانه لم يخرج عن ملكه ما لم يفسخ القاضى ومن نكل عن اليقين من المتبايعين
 لزومه دعوى الاخر بالفسخ لانه صار مقرا بما يدعيه الاخر او يذله لانه لا يخالف في اصل
 البيع والاجل بشرط الجوار وقبض بعض الثمن ومكان دفع المسلم فيه وحلف المنكر
 اى منكر البيع والاجل وغيرهما لان هذا اختلاف في غير المبيع الثمن فاشبه الاختلاف
 في الخط والابواب بخلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف
 في القدر ولا يبعد هلاك المبيع او خروجه عن ملكه او غيره بالعيب يعنى اذا هلك
 المبيع او خرج عن ملكه او تغير جد وث العيب عنده وصار بحال لا يفيد علة ردة
 بالعيب ثم اختلف في الثمن لم يخالف عند البيع والى يوصف رحمهما الله بل القول
 للمشتري وعند تعدد المشتري تخالف فيفسخ البيع على قيمة الهالك لان كل منهما
 يدعى حقا فيكره الاخر فيخالف ولهما ان الخالف بعد قبض المبيع يخالف للقبض
 فلا يتعدى الى حال هلاك السلعة كذا بعضه اى اذا هلك بعض المبيع او خرج
 عن ملكه ثم اختلف في الثمن لم يخالف الا ان يرضى البائع بترك حصه الهالك
 اى عدم اخذ شئ من ثمن الهالك وجعل العقد كانه لم يكن الا على القائم لا يبدل
 الكتابة اى الخالف ايضا بين المولى والكاتب اذا اختلفا في قدر بدل الكتابة
 لان الخالف في المعادى وضعت عند تجاهد الحقوق اللازمة وبديل الكتابة غير
 لازم لجواز العجز واذا انعدم الخالف وجب اعتبار الدعوى والاشكال فيكون
 القول قول العبد مع عينية الاشكاله الزيادة وانما اقاما البينة فبينة المولى

الاختلاف

اولى

اولى لانها تثبت الزيادة ولا في رأس المال بعد اقالته اى اذا اقال لا عقد السلم
 واختلفا في رأس المال لم يخالف لانه لو خالف تنفسخ الاقالة ولا يفسخ ويؤدى السلم
 وهو لا يجوز لان اقالته اسقاط الدين بل صدق المسلم اليه لو خالف لان السلم
 يدعى عليه زيادة وهو يكره ولا يعود السلم لما ذكر ان الساقط لا يعود بخلاف
 البيع يعنى اذا اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة وقبل قبض المبيع بحكمه بالخالف
 وعاد البيع والفرق ان الغرض من الخالف فسخ العقد حتى يعود وكل منهما
 الى اصل ماله واليه الاشارة بقوله عليه السلام خالفوا في الزيادة او الخالف في الاقالة
 في السلم لا يفيد به الغرض لان الاقالة في السلم بعد نفاذها لا تختمل الفسخ سائر
 اسباب الفسخ حتى لو قال لا نقض الاقالة لا تنقض فلا تختمل الفسخ ايضا
 لما مر من ان الساقط لا يعود واما الاقالة في البيع فما تختمل الفسخ سائر اسباب
 الفسخ حتى لو قال لا نقض الاقالة تنقض فاحتمل الفسخ بالخالف ايضا لا تنقض
 المانع بها لان ملك العين يحتل العود واختلفا في قدر المهر فبينة لمن يبرهن اى اقام
 البينة لانه نورة ودعواه بهما وهى كاسمها مبينة وان برها فلهما اى قضى للمرأة ان
 شهد مهر المثل له اى للزوج بان كان مثل ما يدعى الزوج او اقل لان الظاهر يشهد
 للزوج وبينة المرأة تثبت خلاف الظاهر وقضى له اى للزوج ان شهد اى مهر المثل
 لهما بان المثل ما تدعيه او اكثر لانهما تثبت الخط وهو خلاف الظاهر وان لم يشهد
 اى مهر المثل لهما اى لواحد منهما بان كان اقل مما ادعته واكثر مما ادعاه تها تراه اى
 ساقط الاستواء لانهما في الاشياء لان بينهما تثبت الزيادة وبينة الخط فلا يكون
 احدهما اولى من الاخر وان عجز عن البرهان خالفوا بينهما نكل لزومه دعوى الاخر لانه
 صار مقرا بما يدعيه خصمه او يذله ولا يفسخ النكاح لان يمين كل منهما تبطل
 ما يدعيه صاحبه من التسمية فيبقى العقد بلا تسمية وهو لا يفسد النكاح

كلام

وعجب من من الخلف على الصحيح فتدبر

اذا المهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم تسمية المثل في قبضه كذا مر في البيع وبفسحه
 القاضي قطعا للمنازعة بينهما بل يحكم مهر المثل ان جعل حكما في قبضه بقوله الى الزوج
 لو كان مهر المثل كما قال او اقل منه في قبضه بقوله لو كان مهر المثل كما قالت او اكثر منه
 وبما ان يقضى بمهر المثل لو كان مهر المثل بينهما بان كان اكثر مما قال واقل مما قالت اذ لم
 يثبت الزيادة على مهر المثل ولا اطاع عنه اختلاف في بدل الاجارة بان ادعى الموهبة
 آجرة شهرين عشرة وادعى المثل آجرة ستة اشهر او آجرة ثمانية اشهر او آجرة ثمانية اشهر
 الموهبة آجرة شهرين الستة اشهر آجرة شهرين قبل قبضها اي قبض المنفعة
 او اختلاف في مهر المثل الى بدل الاجارة والمنفعة معا فالفاء وراو الم يذكر الاجل لعدم
 جريان النسخ فيه بل القول المنكر الزيادة في النهاية ووجه النسخ ان الاجارة قبل
 قبض المنفعة كالبيع قبل قبض البيع في كونه كل من المتعاقدين يدعى على الآخر
 وهو ينكر ولو كان كل من العقد من معاوضة تجري فيها الفسخ فالتحقق به واعتراض
 بان قيام المقصود عليه شرط لصحة النسخ والمنفعة معدومة واجيب بان الدار
 مثل اقيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد عليها فكما انها قائمة بتقدير ادخال
 المثل جراولا لو اختلف في الاجرة وحلف الموهب لو اختلف في المنفعة والى حكم
 بثبت قول الآخر وادى برهن قبل وان برهن في الموهب جراولى لو اختلف في الاجرة
 ووجه المثل جراولى لو اختلف في المنفعة نظر الى زيادة الاثبات ووجه كونه
 زائدا يدعى اولى لو اختلف في مهر المثل الى بدل الاجرة والمنفعة بان ادعى الموهب شهرين عشرة
 والمثل جراولى ثمانية اشهر في قبضه شهرين عشرة والمثل جراولى ثمانية اشهر في قبضه
 المنفعة والقول للمثل جراولى مع عينة لان جريانه النسخ لاجل الفسخ والمنافع المستتاة
 لا يمكن فسخ العقد فيها وبعد قبض بعضها اي المنفعة تحالف الفسخ تحت الى الاجارة
 فيما بق والقول للمثل جراولى لان الاجارة تفقد ساعة فتساعة على حسب

فادعى

حدوث

حدوث المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كما يعقود عليه ابتداء فصار ما بقي من
 مدة المدة كالمنفعة بالعقد فبقي الفاضل فيه بخلاف ما اذا ملكك بعض البيع لا لكل جزء
 منه ليس يعقود عليه عقد ابتداء بل الحيلة معقودة بعقد واحد فاذ انقضى
 الفسخ في بعضه بالهلاك تعذر في كل ضرورة اختلاف الزوج في متاع البيت
 سواء قام النكاح بينهما او لا وادعى كل منهما ان المتاع كله له ولا بينة لهما
 قال القول لكل منهما فيما يصلح له يعني ان القول فيما يصلح للرجل كاللباس والقباء والقلنسوة
 والطيبات والسلاح والمنطقة والكتب والدرع والقوس والنبات او في
 ونحوها قول الزوج مع عينة بشهادة الظاهر له وفيما يصلح للنساء كالدرع والخمار
 وثياب النساء وحليهن ونحوها قول المرأة مع عينة لان الظاهر بيد لهما
 الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للآخر الا ان يكون الرجل صائغا وله سائر
 والحل والخارجي كل ونحوها فلا يكون لهما وكذلك اذا كانت المرأة دالة تبين ثياب
 الرجل او آجرة تبين ثياب الرجل والنساء او ثياب الرجال وحدها كذا في شرح المدة
 والقول له اي للرجل فيما يصلح لهما كالفرش والامتعة والآواني والرفيق والمنزل
 والعقار والمواشي والنقود لان المرأة وما في يدها من الزوج واذا تأنى اثبات
 في شيء وهو يدعي احدهما كان القول له كذا هنا بخلاف ما يختص بهما لان لهما
 ظاهرا آخر اظهر من اليد وهو يد استعمال قوله كما كرر قبلين اختلاف في ثوب احدهما
 لابس والاخر متعلق بكمته فاللباس اولى وهذا اذا كانا حيتين فانها مات احدهما
 فالشكل للحي بيمينه فاما اذا لا يد للميت فبقيت يد الحي بلا معاضد
 هكذا ذكر في الهداية والجامع الصغير للصدر الشهيد وصدر الاسلام شمس الائمة
 الحلياني وقاضي خاين وقال شمس الائمة الخراساني في الجامع الصغير وقع في بعض النسخ
 للحي منها وهو هو وفي رواية محمد والزهري في المحر منهما بالمرأ ولو كان احدهما

دعوى

فجعل القول

مملوكا فالتعاقب الحيوة لان يد الحرقوى والتميز الموت اولا يد ليست
 فقلت يد الحرقوى عن المعارض وهذا عند ابيج وقال العبدان اذ في المكاتيب
 كالحرقوى لان لها يد معتبرة في الخصومات حتى لو اخصم الحرقوى والمكاتيب في شيء
 هو في ايديهما يقضى بينهما الاستواء لان اليد بخل في الملوكان بحرقوى حيث يقضى
 به للحرقوى اولا يد له **فصل** فيمن يكون خصما ومن لا يكون قال المدعي عليه هذا الشيء
 اودعيته زيد او اوجريته او ربه او اعاره مني او غصبته وبرهن عليه دفعت خصومة
 المدعي يعني ادعي رجل عبدا يد رجل انه تعالى ذاليد هو الغالب اودعيته
 الى اخرها وذكر قاقام على ذلك بينة او اقام بينة ان المدعي اقرانه لفلان اذ دفع
 عليه خصومة المدعي لانه ثبتت بينة انه وصل اليه من جهته فلان وان كان يد ليست
 يد خصومة قال ابن السيرة لا يخرج من الخصومة باقامة البينة لانه خصم بيده فصار
 منافضا لدفع الخصومة عن نفسه وقال ابن ابي ليلى يخرج منها ما يخرج من قوله بغير
 بينة اذ لا تامة فيما يقرب على نفسه فقال ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا صالحا
 يندفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان معروفا بالجيل لا تندفع رجع اليه
 حين ابتلى بالقضاء وعرف احوال الناس فقال اختلف من الناس قد ياد خذ مال
 انما غصبا ثم يدفعه الى ربه فيرى ويودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك
 واراوان ثبتت ملكه فيه واقام ذواليد بينة على ان فلانا اودعه فيبطل حقه وقال
 محمد لا تندفع اذا قالوا نعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه وقال ابو حنيفة تندفع ان
 قال الشهود نعرفه باسمه ونسبه او بوجهه لان ذاليد يحتاج الى دفع الخصومة عن
 نفسه وانما تندفع اذا اثبتت ان يد ليست يد ملك وخصومة وقد حصل
 حصل ذلك لانه ثبتت بينة انه ليس خصم لهذا المدعي فانما نعلم ان مودعه
 ليس هذا المدعي اذ الشهود يعرفون المودع بوجهه وان قالوا لو اودعه من لا نعرفه

لا اى لا يكون دفعا لاحتمال ان يكون المودع هذا المانع كما لو قال اى ذواليد شريفة
 من القائب حيث لا يندفع الخصومة لانه يزعمه ان يد يد ملك صار معتقفا
 يكونه خصما او قال المدعي غصبته او سرقة او سرق مني حيث لا تندفع به الخصومة
 وان وصليته برهن ذواليد على ايداع زيدا اما الاولان فلان المدعي انما صار خصما
 بدعوى الفعل عليه لا بيده فلما تندفع دعواه باحالة الملك الى غيره لانه لم يدع
 الملك عليه بل ادعى الفعل عليه وهو الغصب او السرقة واما الثالث فيمن
 خلاف محمد حيث قال تندفع به لانه لم يدع الفعل عليه بل ادعى الفعل على
 مجرول ومن باطله فالتحقق بالعدم فبقي دعوى الملك ولهما ان هذا كالتعيين
 ذى اليد للسرقة ولو عين لم يندفع كذا هنا لان ذلك الفعل يستدعي فاعلا والفظ
 انه الذى يد يد ذواليد اياهم ذواليد فسرقت ذلك تعيين بخلاف غصب منى
 على البناء للمفعول حيث تندفع به الخصومة اذ لا حذفيه ولا يحترز عن كشفه
 فلو قضى عليه ثم حضر الغائب فاقام البينة على الملك تقبل لانه لم يصر مقضيا
 عليه وانما قضى على ذى اليد فقط ولو قال استرثيته من زيد وقال ذواليد هو اى
 زيد اودعني دفعت اى الخصومة بلا حجة لتصادقها على ان اصل الملك فيه
 لزيد فالظان وصوله الى يد ذى اليد من جهته فلم يكن يد خصومة بل يد نيابة
 والدعوى انما يصح على من يكون له يد ملك الا اذا برهن المدعي ان زيدا وقوله
 بقبضه في يصح دعواه لانه ثبتت له حجة انه احق باسكاه فان طلب المدعي
 بعينه على ما ادعى من الايداع حلف على البتة اقول هكذا وقعت العبارة
 في الكافي والظان ان يقع التوكيل موقع الايداع ويكون المعنى فان طلب مدعي
 الايداع يمين مدعي التوكيل بناء على ما ادعى من الايداع وعجز عن اقامة البرهان
 عليه حلف على البتة يعني على عدم توكيله اياه لا على عدم توكيله اياه فتدبر
 علمه

وقال ذو اليد او دعوى وكيد لم يصدق الا بينة لان الوكالة لا تبينة بقوله هـ
باب دعوى الرجلين حجة الخارج في الملك المطلق او في من حجة ذي اليد لانه
 الخارج هو المدعي والبيينة بينة المدعي بالمدعى كما ترى وفيه خلاف الشافعي
 فاذا نكل المدعي عليه قضى بالمال عليه المدعي خلافا لغيره فبذلك الملك بالمطلق اخر
 عن المقييد بدعوى الشايع وعن المقييد بما ادعى تعلق الملك من واحد واحده
 قابض وبما ادعى الشراء من اثنين وتاريخ احدهما اسبق فانه هذه الصورة
 تقبل بينة ذي اليد بالاجماع كما سيأتي الا اذا اخرج ذو اليد اسبق لان
 للتاريخ عبارة عند ابي حنيفة في دعوى مطلق الملك اذا كان من الطرفين وهو قول ابي
 يوسف اخره قول محمد اول وعلى قول ابي يوسف اول وهو قول محمد اخره العبارة
 له بل يقضى بالخارج ادعى ان هذا العبد لي غاب عن منتهى شره وقال ذو اليد لي
 منتهى يفتى المدعي ولا يلتفت الى بينة المدعي عليه لان ما ذكر المدعي تاريخ
 غيبة العبد عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في ملك مطلق خالبا عن التاريخ
 وصاحب اليد ذكر التاريخ لكن التاريخ حالة الا تقرر ولا يعتبر عند ابي حنيفة
 ودعوى صاحب اليد ودعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقضى بينة الخارج
 برهنا الى الخارج على ما في يد اخر يعني ادعى اثنان عينا في يد اخر كل منهما من عهده
 انما له واقاما البينة قضى به لهما بطريق الاشتراك بينهما لما روي ان رجلا
 اخذهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقه واقام كل منهما البينة ففقد
 بهما بيشهما نصفين برهنا على الشراء منه من اخر فلكل نصفه يبدله او تركه يعني
 اذا كان عبيد في رجل ادعى اثنان كل منهما اشتراه منه واقاما البينة بلا توقيت
 فلكل منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن الذي شهد به
 بينة ورجع على البايع بنصف ثمنه ان كان دفعه لاستوائهما في الدعوى

ملك الخارج
 وشنة

والجدة

والجدة كما لو كان دعواه في المطلق واقاما البينة وان شاء ترك لان شرط العقد التراضي
 مدعيه وهو اتحاد الصفقة قد تعتبر عليه ولعل رغبته في تلك الكحل فلم يحصل فريده
 وبما خذ كل الثمن وبشرى احد هما بعد العقد لم يأخذ الا حركه معنى اذا قضى الثمن
 بينهما بنصفين فقال احد هما لا اختار لم يكن للاخر ان يأخذ جميعه لانه صار مقفيا
 عليه بالنصف فانفسخ العقد فيه والعقد متى انفسخ بقضاء القاضي لا يعود
 الا بتجديده ولم يوجد وذكر بعض الشافعيين ان قلاء عيسوي شيخ الاسلام فواهر
 زاده انه لا خيار وهو الظاهر في العناية وهو ان ما ادعاه شخصه للمسايق انما اتقا
 اي ان ذكر كل منهما تاريخا فهو الاول منهما لانه اثبت الشراء في زمان لا ينافيه فيه
 احد فان دفع الاخر به ولذي يد ان لم يترك تاريخا لكانه في يد احد هما
 فهو اول لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شراؤه وتحقيقه يتوقف على مقدمتين
 احد هما ان الحادث يضاف الى اقرب الاوقات والثانية ان تمام العقد
 بعينه زمانية فهو بعد اذ اتمت قبض القابض وشراؤه حادثان فيضاقان
 الى اقرب الاوقات فيحكم بوقتهما في حال وقبض القابض مبني على اتمه ومما اخر
 عنه ظاهر ان كان بعد شراؤه ويترجم من ذلك ان يكون شراؤه غير القابض بعد شراؤه القابض
 فكان شراؤه اقدم تاريخا وقد تقدم ان التاريخ المتقدم اول او تاريخ احد هما
 يعني ان المدعي لذى يد ان تاريخ احد هما لان التاريخ حالة الا تقرر ولا يعتبر عند ابي حنيفة
 كما ترى البينة الدال على سبق الشراء كما عرفت ولذي وقت ان وقت احد هما
 فقط لثبوت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الاخر ان يكون قبلا او بعده فلا يقضى
 له بالشك بل لا يولهما بائنه المبيع في يد ثالث يعني اذا ذكر بينة الخارج وقتا
 فذو اليد اول اذ يذكر الوقت لا يترتب له حق اسبق ذي اليد لان تمكنه من قبضه
 يدل على سبق شراؤه الا ان يشهد بشراؤه بالخارج ان شراؤه قبل شراؤه صاحب

فيبقى

اليد او يتقضى بها اليد لان الصريح يفوق الدلالة وعلى قوله على نكاح عطف على قوله
 على ما فيه اخرج من ان يجرى كل من الخارجين على ان هذه المرادة زوجة سقطت ان كان
 ان لم يودعها او استوى تاريخها لتعذر انقضاءها اذا النكاح لا يقبل الاشتراك
 فهي من صدقة منبها لان النكاح مما يحكم به تصديق الزوجين فيرجع الى تصديقها
 فيجب اعتبار قولها ان احد هاتين زوجها الا ان يكون في المرادة في بيت الاخر او قبل
 بها فيكون هو اولى ولا يعتبر قولها لان ثبوتها من نقلها او من الدخول بها ولعل على سبق
 عقد الا ان برهن الاخره تزوجها قبل فيكون هو اولى لان الصريح يفوق الدلالة في اصل
 انهما اذا تنازعا في امره واقاما البينة فانه تاريخا تاريخ احد هاتين هو اولى وان لم
 يودعها او استوى تاريخها فانه تاريخ مع احد هاتين قبض كالدخل بها ونقلها الى منزله
 كان هو اولى وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرادة وان صدقت غير
 ذي برهان يعني ان ما ذكر كان فيها اذا صدقت احد البنتين وان صدقت غير ذي
 برهان فهي له لما عرفت ان النكاح يثبت بتصادق الزوجين فانه برهن الاخر قضى
 لانه اقوى من التصديق ثم لا يقضى بغيره او لا شيء اقوى من البرهان الا اذا اثبت
 سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى من البرهان بدون كما لا يقضى بحجة التاريخ على ذي
 يد ظاهر النكاح الا بالاثبات اي اثبات سبق نكاحه على نكاح ذي اليد الشراء
 والمهر اولى من هبة وصدقة مع قبض يعني اذا ادعى احد شراء من شخص وادعى الآخر
 هبة وقبضا من ذلك الشخص واقاما البينة ولا تاريخ مع هبة كان الشراء اولى لانه
 اقوى لكونه معاوضة من الجانبين ومثبتا للملك بنفسه بخلاف ما اذا اختلف
 المملك لهما او كان تاريخا حيث لا يكون الشراء فيه اولى او عند اختلاف
 المملك بغير كل منهما خصوصا في ملكه لما جئته الاثبات للملك وهما في ذلك سواء
 وفيما اذا تعد المملك لا يحتج بان الاثبات للملك له لثبوتها بالتفاسد وانما يحتج بان

الاثبات

الى اثبات الملك له سبب الملك لانفسها وفيه يقدم الارقان وفيما اذا كان
 معهما تاريخ والمملك لهما واحد كان لقدمهما تاريخا لثبوت ملكه في وقت لا
 لا يتارعه فيه احد بخلاف ما اذا كان المملك مختلفا حيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ
 كما سيأتي ان شاء الله تعالى وكذا الشراء والصدقة مع القبض في جميع ما ذكر من الاحكام
 وانما يكون المهر اولى من هبة وصدقة مع قبض فعنه ان رجل ادعى عبد امثلي يد
 رجل انه وبيته له او صدقة عليه وقبض وادعت امرأته ان ذاك اليد تزوجها على ذلك
 العبد وقبضته كان المهر اولى لانه كالشراء وكل منهما عقد معاوضة تثبت الملك
 بنفسه ورهن معه اي مع قبض اولى من هبة معه استحسانا والقياس كونه الهبة اولى
 لانهما تثبت الملك والرهن لا تثبت ووجه الاستحسان ان المقبوض بحكم الرهن مضمون
 وحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان اقوى لان بينه اثبات بخلاف الهبة
 بشرط العوض لانه بيع استهزاء والبيع ولو بوجه اقوى من الرهن فانه خارج عن ملك مطلق
 مخرج او شراء مخرج من واحد غير ذي يد احترز ههنا عن اذا برهن على ما في يد اخر كما مر
 او برهن خارج على ملك مطلق مخرج وذو يد على ملك اقدم تاريخا فالسابق
 اولى لانه اثبت انه اول المالكين فلا يتعلق الملك الا من جهة ولو برهن على شراء
 متفق تاريخها من اخر او وقت احد هاتين فقط قضى لهما نصفين في الصورتين
 اما في الاولى فلا تكلل منهما يثبت الملك لبايعه ومملك بايعه مطلق ولا تاريخ
 فيه فصار كما اذا حضر البايان فادعى المملك بالتاريخ فيكون بينهما نصفين واما
 في الثانية فلا توقيت احد هاتين لا يدل على تقدم المملك بجواز ان يكون الاخر اقدم
 بخلاف ما اذا كان البايع واحد الا انهما اتفقا على ان المملك لا يتعلق الا من جهته
 فاذا اثبت احد هاتين تاريخا يحكم له به حتى يبين ان غيره تقدمه ولم يبين برهن
 خارج على المملك وذو يد على الشراء منه كان عبد امثلي يد زيد فادعاه بكرانه

ملكه وبرهن عليه وبرهن عليه على الشراء منه فذو اليد اولى لان الخارج ان كان
 يثبت اوليته الملك فذو اليد يتلقى الملك منه ولا يتنازع فيه فصار كما اذا اقر
 بالملك له ثم ادعى الشراء منه كذا ان برهن كل من الخارج وذو اليد على المتنازع
 ونحوه وهو كل سبب للملك لا يتكرر فانه في معنى المتنازع كالنسيج في ثياب النسيج
 الاثر كنسج الثياب العظيمة وغزل القطن وحلب اللبن وانما ذالجس اليد
 والبرهان في جزء الصوف ونحوها وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى المتنازع فيقبض
 به الى راجح الملك المطلق وهو مثل الخبز والبناء والغرس وزراعة الحنطة والطبيب
 فانما شكل يرجع الى اهل الخبرة لانهم اعرف به فان اشكل عليهم قضى به للخارج
 لان القضاء بينة هو العدل عنه بحيث المتنازع فاذا لم يعلم يرجع الى الاصل
 ولو كان المتنازع ونحوه عند باعه فان كلا منهما اذا تلقى الملك من رجل واقام
 البينة على سبب ملكه عند لا يتكرر فهو بمنزلة اقامتها على ذلك السبب عند
 نفسه فذو اليد اولى من الخارج لان بينته قامت على اوليته ملكه فلا يثبت
 للخارج الا بالتلقي منه الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا قال في الزخيرة الى اصل
 ان بينة ذي اليد على المتنازع انما ترجع على بينة الخارج او على مطلق الملك
 بان ادعى ذو اليد المتنازع وادعى الخارج او ادعى الخارج ملكا مطلقا اذا لم يدع
 الخارج على ذي اليد فعلا نحو الغصب او الوديعة او الاجارة او الرهن او العارية
 او نحوها وانما اذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبينة الخارج اولى وانما قال في
 في رواية لما قال في العارية بعد نقل كلام الزخيرة وذكر الفقيه ابو الليث في باب
 دعوى المتنازع من المبسوط ما يخالف المذكور في الزخيرة فقال دابة في يد رجل
 اقام آخر بينة انما دابة آجرها من ذي اليد او اعطاه امانة او رهنها اياه وذو اليد
 اقام بينة انما دابة تحت عند فانه يقضى بها لذو اليد لانه يدعى ملك المتنازع

الاصل وحج
 على المتنازع ح

والاخر

والاخر يدعى الاجارة او العجارة والمتنازع اسبق منهما فيقبض لذو اليد وهذا خلاف
 ما نقل عنه ولا برهن احد بهما من الخارج وذو اليد على الملك المطلق والاخر على المتنازع
 فذو اليد اولى لان برهانه قام على اولية الملك فلا يثبت الاخر بالتلقي منه برهن
 كل من الخارج وذو اليد على الشراء من الاخران صاحبه بلا وقت سقطا وترك
 في يد عند اى حنيفة وابى يوسف وعند محمد يقضى بالبينتين ويكون للخارج لا مكان
 العمل بهما فانه يجعل ذو اليد كانه اشترى من الاخر ويقضى ثم باع لان القبض دليل شراء
 كما ترى ولا يعكس لان البيع قبل القبض لا يجوز عنده وان كان في العقار ولم يها ان الاقدم على الشراء
 انما امره بالملك له فصار كما اذا اقامتا على اقرارين وفيه التماس بالاجماع وكذا
 هنا وان وقتت البينة في العقار ولم يثبت بقضا ووقت الخارج اسبق
 يقضى لذو اليد عندهما فيجعل كان الخارج اشترى او لا ثم باع قبل القبض من
 ذي اليد وهو جائز في العقار عندهما وعند محمد يقضى للخارج او لا يبيع عنده
 ببيع قبل القبض فيبقى على ملكه وان اشترى قبضا قضى لذو اليد بالاجماع لكون
 البيعين جائز على القولين وان وقت ذو اليد اسبق قضى للخارج فيجعل كانه ذو اليد
 اشتراه ويقضى ثم باع ولم يستلم او سلم ثم وصل اليه بسبب آخر ولم يترجح بكثرة
 الشهادة والاعدلية يعني اذا اقام احد المدينتين شاهدين والاخر اربعة مثلا
 او احد هما عدلين والاخر اعدلين فهما سواء اما الاول فلا يترجح لايقبح بكثرة
 العلل حتى لا يترجح القياس بقياس آخر وكذا الحديث واما الثاني فلا المعتبر
 في الشاهد اصل العدالة ولا حد للاعدلية فلا يقع الترجيح بها ادعى احد خارجين
 نصف دار والاخر كلها يعني اذا كانت دار في يد رجل ادعى بها احد بها كلها
 والاخر نصفها وبرهن بالخارج للاول الباقي وهو ثلثه الا باع الثاني عند ابي
 فان صاحب النصف لا يثبت له الاخر في النصف فيسلم له وصارت متنازعتا

أشانه

في النصف الاخر فينصف بينهما وعندهما من بينهما اثنان فندعي الجميع يأخذ
 سهمين وتمدعي النصف يأخذ سهمين واحدا فينصف بينهما اثنان واحدا كانت
 اي الدار معهما اي في يد هما فلهن الثلثان وهو موعى الكل لانه اذا برهن كان نصفها
 له نصفها على وجه القضاء وهو الذي كان بيد صاحبه اذا اجتمع فيه بينة
 الخارج وبيته ذي اليد وبيته الخارج اولى ففرضي له بذلك ونصفها لا على
 وجه القضاء وهو الذي كان بيد لان صاحبه لم يدعه ولا قضاء بلا دعوى فيترك
 في يده برهن على نتائج دابة اي تنازع في دابة واقام كل منهما البينة انها
 نجت عنده او عند بايعه مطلقا اي سواء كانت في يده او في يد احد هما او
 في يد ثالث لان المعنى لا يختلف ذكره الزيلعي فان خافض لمن وافق ستمها
 وقتة بشهادة الظاهر فان اشكل اي سن الدابة بازم يوافق التاريخين فلمهما
 اي قضى لهما لان احد هما ليس باولى من الاخران لم يكن في يد احد هما
 فقط بازكانا خارجين والدابة في يد ثالث او في يدهما والا اي وان كانت
 في يد احد هما فله اي قضى بهما لذي اليد لان الاخر لما اشكل سقط التاريخان
 فصارت كانهما لم يوترا فذكره الزيلعي رحمه الله وان خالف اي ستمها الوقتين
 بطلت البينة لظهور كذب الفريقين فترك في يد من كانت في يده
 كذا في الهداية والكافة قال الزيلعي الاصح انتهى لا يبطل ان بل يقضى بهما بينهما
 ان كانا خارجين او كانت في يد يدهما وان كانت في يد احد هما يقضى بهما
 لذي اليد لان اعتبار ذكر الوقت لحقهما وحققهما هنا في اسقاط اعتبار
 لان في اعتبار اسقاط حقيهما فلا يعتبر نصار كانهما ذكر النتائج من غير تاريخ
 وفيه صاحب اليد اولى ان كانت في يد احد هما والا فلا قضى بينهما كما اذا
 اشكل في موافقة ستمها احد التاريخين ويكفي ذكر الاول ما ذكره الحاكم وهو

قول

قول بعض المشايخ وليس بشئ ولم يذا قلت كانت لهما بستر كان
 فيهما يقضى بهما لو كانا المدعيان خارجين او ذوي يد ولو في يد احد هما كانت له
 لما ذكر برهن احد هما على غصب شئ والاخر على يد احد نصف اي اذا كان
 عينا في يد رجلين فبرهن احد هما على الغصب والاخر على الوديعة يقضى بهما
 بينهما نصفين لان الوديعة تصير غصبا بالحجود حتى يجب عليه الضمان ولا
 ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق بخلاف ما اذا خالف بالفعل بلا حجود ثم عاد الى
 الى الوفاق كما تقر في موضع اوقع الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا
 كان ملكه تقبل يعني اذا اوقع الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا العين كان
 ملكه يقبل لان الشهادتهم تثبت الملك في الحال والماضي وما يثبت في
 في زمانه بحكم بقاءه ما لم يوجد المزيل كذا في العبادية نقل عن الحبيب الراسب
 واللاس اولي من اخذ اللجام واكلمه اذا تنازع عايد وانه احد هما راكبهما والاخر
 متعلق بلجامهما او تنازع عايد ثوب احد هما لابس والاخر متعلق بكفة كانا راكبهما
 واللاس اولي من المتعلق باللجام واكلمه لان تصرفهما اظهر لا اختصاصه بالملك
 فكما صاحب يده والمتعلق خارج وذو اليد اولى واما اذا اقاما البينة على خارج
 اولى لما ترار او من في السرج اولى من ربيعة لان ثمنه من ذلك الموضع دليل على
 تقدم يده بخلاف ما اذا كانا راكبين على السرج حيث يكون بينهما الاستواء
 في التعريف ولو تعلق احد هما بيدهما والاخر عتلك بلجامها كان للملك الاول
 اللجام غالب الا المالك بخلاف المتعلق بالذنب وذو جملته اولى من متعلق كونه
 اي اذا تنازع عايد وانه وعليهما جمل لا احد هما والاخر كونه اولى لانه اكثر تصرفا
 فيها وينصف البساط بين حاله المتعلق به بحكم الاستواء بينهما لا بطريق القضاء
 لان الجالس ليس بيد عليه بل اليد يكون ببيعة في نقله من موضع بخلاف

في يد احد هما
 في يد احد هما
 في يد احد هما

لاقل من سنة اشهر منذ بيعت فادعاه بنيت سبب وانقيتها وقال زفر والنشائي
 لان بيعه او ارمته بائنها امة فالدعوة تغير من اقصا ولنا ان مبني النسب على الحقا
 فيعفى فيه التناقض كما استذكر تقبل دعوته او يتحقق بالعلوق في ملكه بالولادة
 لاقل فانه كالبنية العادلة في اثبات النسب منه او الظاهر انما منها والنسب
 على الحقا فقد يظن المراد ان العلوق ليس منه ثم يظهر انه منه فكأن عذرا له
 في اسقاط اعتبار التناقض واذا صحت الدعوة استندت الى وقت
 العلوق فيظهر ان باع ولده فيفسخ البيع لعدم جواز بيع ام الولد ويرد الثمن
 لان سلامة الثمن مبنية على سلامة المبيع بخلاف دعوى ابي البايغ لعدم
 اذا كان له حق التملك على ولده وقد زال ذلك بالبيع وان ادعاه المشتري قبله
 يثبت له اي نسبة منه ويحل على ان يملكها واستولمها ثم اشتراها ولو ادعاه معه اي
 مع البايغ او بعده لا اي لا يثبت نسب المشتري لان دعوة البايغ دعوة
 الاستيلاء ولكون اصل العلوق في ملكه ودعوة المشتري دعوة تحرير اذا حصل
 العلوق لم يكن في ملكه والاولى اقوى لما تركنا اي يثبت النسب من البايغ
 ان ماتت الام فادعاه البايغ وقد ولدت للاقل ياخذ ويسترد المشتري
 كل الثمن لان الولد هو اصل في النسب لانها تستفيد الحرية منه الا يري
 الى قوله عليه السلام اعتقها ولها قال ثابت لها حق الحرية وله حقيقة الحرية
 والحرية والحقيقة اقوى من الحق فيستنجع الادنى ولا يضره قواش التسع
 بخلاف الولد فانه اذا مات دون الام فادعاه البايغ وقد ولدت للاقل
 لم يثبت نسب الاستغناء بالموت عن النسب ولم تصر ام ولده لان الاستيلاء
 فرغ النسب فلو ثبت لكان اصل هو بطلان بخلاف بيعه فانه اذا
 باع عبدا ولده عنده ثم باعه المشتري من اخر ثم ادعاه البايغ الاول انه ابنه
 فهو ابنه

انقضاء العدة على ملكه

وبطل

وبطل البيعان لان اتصال العلوق بملكه كالبنية العادلة والبيع يحتمل النقض
 وماله من حق الدعوى لا يحتمل فينقض البيع لاجله واعتاقها اي اعتاق المشتري
 الام والولد كونهما حتى لو اعتق الام لا الولد فادعى البايغ الولد انه ابنه صحت
 دعوته وثبتت نسبة منه ولو اعتق الولد لم يصح دعوته لاني حق الولد ولا في حق الام
 اما الاول فانه ان صحت بطلان اعتاقه والعتق بعد وقوعه لا يحتمل البطلان واما
 الثاني فانه شاع له فاذ لم يصح في حق الاصل لم يصح في حق الشئ ضرورة والتدبير
 كالاعتاق لانه ايضا لا يحتمل النقض لثبوت بعض المار الحرية كما متناع التملك
 للغير وفيما اذا اعتق المشتري الام او تبرها يبرق البايغ على المشتري حصته من
 من الثمن عندهما وعند يرد كل من الثمن في الصحيح كما في الموت كذا ذكر في الهدية
 وذكر في المبسوط برده حصته من الثمن لاحتصانها بالاتفاق وورق على هذا بين الموت
 والعتق باثر القاضي كذب البايغ فيما زعم حيث جعلها معتقة من المشتري
 فبطل زعمه ولم يوجد التكدب في فصل الموت فيم اخذ بزعمه فيسترد حصتها
 ايضا كذا في الكافي ولو ولدت لاكثر من سنتين من وقت البيع لم يصح دعوة البايغ اولم
 يوجد اتصال العلوق بملكه يقيها وهو الشاهد والحجة وصحة المشتري اي
 صدق المشتري البايغ يثبت النسب او عدم ثبوت رعاية حقه واذا صدق
 زال ذلك المانع ولم يبطل بيعه للجزم باثر العلوق ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة
 العتق ولا حقه لانه دعوة تحرير وغير المالك ليس من اهل وكانت ام ولده كحاج
 هي امة ولدت من زوجها فملكها او امة ملكها زوجها فولدت فادعى الولد ولدت
 فيما بين الاقل والاكثر وصدقه اي المشتري كذا الحكم كالاول يعني يثبت نسب
 وابنتها ويفسخ البيع ويرد الثمن ثم لما بين حكم ولده امة ولده بعد ما باعها ثم ادعاه اراو
 ان يبين حكم ولده عنده بقوله باع المولود عنده فادعاه بعد بيعه مشتريه يثبت

لا الام

نسبه ورويه لان اتصال العلوق بملكه كالبيت كماله والبيع يحتمل النقض وماله
من حق الدعوة لا يحتمل فنقض البيع لاجله ولو لم يستفد من الاقل والاكثر وصحة
اي المشتري كان الحكم كالأول يعني يثبت نسب وامتهما وبفسخ البيع ويرد الثمن
كأن لو كاتب الولد او رهنه او اجره او كاتبه الا تم او رهنها او اجرها ثم زوجها ثم ادعاه
حيث يثبت النسب ويرد هذه التصرفات بخلاف الاعتاق على ما مر من ارجاع احد الزوجين
وبها ولدان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر فيكونان من ماء واحد اولا يتصور علوق الشاة
فاذا اولا قبل اقل من ستة اشهر والعلوق على العلوق متعذر لانها اذا جعلت
بنسبة ثم ارحم واذا كان كذلك فاذا ادعى نسب احدهما يثبت نسبها منه لانها
لا ينفصلان نسباً فثبت نسب احدهما يستلزم ثبوت نسب الآخر علوقها
ولو لا دلتها عنده واعتقه شتره ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبها منه وبطل
عق الشتر لان الذي عنده ظهر انه حوالا اصل فاقضى كونه الآخر ايضا كذلك
لاستحارة كونه احدهما حوالا اصل رقيقا وقد خلقت من ماء واحد وكان هذا نقض
الاعتاق باعرفه وهو حجة الاصل قال لصبي هذا الولد متى ثم قال ليس متى
ثم قال هو متبع يصح اذا اقرار بانه ابني تعلق حق المور والمقر له اما حق المقر
فانه يثبت نسبه من رجل معين حتى يثبتي كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال
ليس هذا الولد متى لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق يصح
ولو قال هذا الولد متى ثم قال ليس متى لا يصح النفي لان النسب يثبت
واذا ثبت النسب لا يمتنع بالنفي وهذا اذا صدقه الابن اما بغير التصديق
فلا يثبت لانه اقرار على الغير بانه جرتي لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى التصديق
يفتيت النسب لان اقرار الاب لم يطل بعدم تصديق الابن فيثبت النسب
ولو انكر الاب الاقرار فاقام الابن البينة انه اقراره ابنته تقبل ببيته والاقرار

والآخر

بانه ابني

بانه ابني مقبول لانه اقرار على نفسه بانه جزؤه واما الاقرار بانه اخوه ولا تقبل لانه
اقرار على الغير كذا في العمومية قال له اي لصبي هو ابني زيد ثم قال هو ابني لم يكن
ابنته وان وصليته انكر زيد بنوته وهذا عند البيع وقال اذا اجمد زيد بنوته فهو
ابن للمولى واذا صدقه زيد او لم يدر تصدقه ولا تكذبه لم يصح دعوه المقر
عندهم لهما ان الاقرار بتدبره زيد فصار كانه لم يكن والاقرار بالنسب يرتفع بالردة
وان لم يحتمل النقض وله ان النسب لا يحتمل النقض بعد بنوته والاقرار بمثلها لا يرتفع
بالردة اذ تعلق به حق المقر حتى لو صدقه بعد الكذب يثبت النسب منه وايضا
تعلق به حق الولد فلا يرتفع بردة المقر له اي لصبي كان في مسلم وكافر مسلم
هو عبد وكافر هو ابني كانه ابنا وهو ان ادعى معالاة يكون حرا حالا ولما مالا
لفظ بور ولا يمل التوحيد لكل عاقل وفي العكس يثبت الاسلام بتعا ولا يحصل
له الحرية مع تجزئه عن خصميهما وان سبق دعوى المسلم كانه عبد له كذا في النهاية
وان ادعى النبوة كانه ابنا للمسلم استواءهما في دعوى النبوة وترجى المسلم
بالاسلام وهو اولى للصبي لحصول الاسلام له حال تعا لايه قال زوج امرأة
لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت ابني من غيره فهو ابنتها لو كان غير معتبر والا
اي وان كان معتبرا فهو من صدقة لان كانهما اقر للولد بالنسب ولو ادعى
ما يبطل حق صاحبه فصح اقرارهما له ولا يبطل حق صاحبه بجرح وقوله ولا يخرج احدهما
على الآخر لاستواء ابيهما فيه وقيام ابيهما عليه وقيام الفرائض بينهما دليل ظ
على انه منهما ادعت ذات زوج بنوة صبي لم يجز حتى تشهد امرأة على الولادة
لانها تدعى تحمیل النسب على الغير فلا يصدق الا بحجة بخلاف ادعاء الرجل فانه
فانه فيه تحمیل النسب على نفسه ثم شهادة القابلة حجة فيها لان الحاجة الى تعيين
الولد او النسب يثبت بالفرائض القابم وان كانت معتدة لزم حجة تامة

بقيت لا تملك شيئا من ماله
بقيت لا تملك شيئا من ماله
بقيت لا تملك شيئا من ماله

عند بيعه وبين رجلين او رجل وامرأته الا اذا كان هناك رجل او اعترف من قبل
الزوج وقال لا يكتفي في البيع بشهادة امرأة واحدة وقد تروى الطلاق ولولا النكاح
والعدة كانا بينهما اي لم تكن ذات زوج ولا معتدة بنسب منها
يقولها لان فيه الزمان على نفسها كما في الرجل ولدت امه تزوجها اي رجل على انها
حرة او استترها او استترها واستحقت يعني من وطئ امرأة معتدة على ملكه عيس
او نكاح فولدت ثم استحقت الوالدة غرم الاب قيمة الولد باجماع الصحابة رضي
عنه ولان النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حرا اصله في حق ابيه وريثا
في حق امه غير ان نظر المهر ثم الولد حاصل في يده فلا تعد منه فلا يضمن الا بالمنع كما
في ولد المفصولة فلذا تعتبر قيمته يوم يخاصم لانه يوم المنع وهو حر لانه خلق
من ماء الحر ولم يرث الوالد برقيته كما رضى في الامه المنكوبة وان مات فلا شيء
على ابيه لانعدام المنع ويرثه ان يكون الاب وارثا لانه حرا اصله في حق ابيه فاذا ترك
يكون ميراثا لاهله وان قتل ابيه او قتله غيره واخذ اي ابوه وبيته غرم اي ابوه
قيمتها في صورتين اما في الاولى فلتحقق المنع من الاب بقتله واما في الثانية
فلسلامة الولد لانه اذا دية بدل الحبل شهر عافضار الولد لسلامته
فيغرم قيمته المستحق كما لو كان حيا ورجع بها اي بقيمتها التي كانت عليها اي كما يرجع
بشئ الجارية على بايعه اي بايع الولد بيع امه لانه ضمن له سلامة لانه جزء المبيع والمبايع
يضمن للمشتري سلامة المبيع بجميع اجزائه لان الغرور يشملها لا بالعقر اي لا يرجع
به عليه لانه لم يمتد بها شيئا منها وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البايع
ضامنا بسلامته **فصل الاستسراء والاستهابة والاستبدان والاستيجار**
اي طلب شراء شيء من غيره وطلب بهته منه وطلب ابداعه عنده وطلب
اجارته له يمنع دعوى الملك للطالب لان كلا منهما اقرار بان ذلك الشيء ملكك

ضمناها

لدى اليد

لدى اليد فيكون الطلب بعده تناقضا والاستسكاح في الامه بمنعها
اي دعوى الملك وفي الحره تمنع دعوى النكاح كذا في مجمع الفتاوى ادعى
على آخر مالا فقال الخصم اي المدعى عليه على وجه الدفع ابرأه من دعواه و
برهن فادعى ثانيا انه اي المدعى عليه على وجه ابرأه ابرأه فلو كان قال الخصم
ابرأه اني وقبلت او قال صدقت في ذلك لم يصح دفع الدفع يعني دعوى الادارة
وان لم يكن قال قبلت الا برأه صح لانه اذا لم يقل ذلك جاز ان يكون الممال
عليه حره الا برأه لانه يرتد بالردة بخلاف ما اذا قال قبلت الا برأه لانه بعد
بعد القبول لا يرتد بالردة كذا في الفتاوى الظهرية ادعى رجل على آخر مالا كان
لك على ثلثي فقط معناه مني الوجوب عليه في الماضي على سبيل الاستراق
فبرهن اي المدعى على الف وبرهن المنكر على القضاء او الا برأه قبل هذا
ضمان برهانه المنكر مقبولا وقال زفر لا يقبل لان القضاء يتلو الوجوب وقد انكره
فكان مناصفا ودعواه ولما ان التوفيق ممكن لان غير الحق قد يقضي ويرامنه
وفى الخصومة الا ان يريد اي المدعى عليه بان يقول ولا اعرفك او ما شبرمه
كقوله ولا رايتك ولا جرى بيني وبينك مخالطة فلا تقبل بيمينه على القضاء ولا
على الا برأه لتعذر التوفيق اذ لا يكون من الشئ اخذ اعطاء وقضاء واقضاء ومعاطاة
بلا اختلاط ومعرفة وقيل تقبل به ايضا نقل القدوري عن اصحابنا انه ايضا يقبل
لان المحتجب او المخدرة قد يؤذى بالشغب على بابه فيما روى بعض وكذا لانه بضمانه
ولا يعرفه ثم يعرفه فكان التوفيق ممكنا قالوا وعلى هذا اذا كان المدعى عليه
تمن يتولى الاعمال بنفسه لا تقبل البيينة له وقيل تقبل البيينة على الا برأه
في هذا الفصل بانفاق الروايات لانه يتحقق بلا معرفة كذا في العناية وقال في القيمة
المدعى عليه قال للمدعى لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبيينة ادعى الا بصال لا يسمع

مالا فقال اي لا يخرج

المحتجب
بيان

ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول او الاتصال بسمع قال احد الورثة لا دعوى على الورثة
لا يبطل دعواه لان ما ثبت شرعا من حق لازم لا يسقط بالاسبق ولا يقيس على ما لم يثبت
انما ثبت لا على ما لم يثبت انما ثبت فلا ريب ان ادعى اقراره وبين الجبهة صح كسما في
ان التناقض في موضع الحفا لا يمنع صحة الدعوى قال ذو الريد ليس هذا في نحوه
اي ليس ملكي الا الحق في فيه ونحو ذلك ولا منازع عنه ثم ادعاء فقال ذو الريد
هو لي صح والقول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار للمجهول
باطل والتناقض انما يبطل اذا تضمن ابطال حق على احد ولو كان عنه منازع كما اقراره
في رواية وهي رواية الجامع الصغير في اخرى لا وهي رواية دعوى الاصل لكن قالوا القاضى
يسأل ذا الريد هو ملك المدعى فاذا اقر به امره بالتسليم اليه وان انكر المدعى
بما قامه البينة عليه ولو قاله اي قال ليس هذا في نحوه الخارج لا يدعى ذلك
ولكن الشئ بعده للتناقض وانما لم يمنع ذا الريد على ما مر لقيام البينة كذا في العادة
ادعى زعمه ما لا ولم يثبت فادعاءه على اخر لم يسمع كذا في الفتنة اقراره بالغير
كما يمنع دعواه لنفسه بمنعها اي دعواه لغيره بوكالة او وصاية يعني اذا اقر رجل
بمال انه لفلان ثم ادعاه لنفسه لم يسمع وكذا اذا ادعاه بوكالة انه لوكالة او وصاية
انه لو طعم لورثة موصيه لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون بشخصين
في حالة واحدة بخلاف اقراره عن جميع الدعاوى ثم الدعوى بهما اي بوكالة ووصاية
حيث يصح لعدم التناقض لان اقرار الرجل عن جميع الدعاوى المتعلقة بماله
لا يقتضي عدم صحة دعوى مال لغيره على ذلك الرجل ادعى وارث لنفسه ثم ادعى
انها وقف عليه بسمع كدعواه بماله اي لنفسه ثم دعواه لغيره ولو عكس اي
ادعى انها وقف او لفلان ثم ادعى لنفسه لم يجز في رواية وهي رواية قاضيان

والصواب
ادعى على زيد

وجاز

جاء في رواية اخرى ان وفق وهي رواية الرخيرة حيث قال فيه ومن ادعى لغيره بوكالة
او الوصاية ثم ادعى لنفسه لا يقبل الا ان يوفق فيقول كان لفلان ثم اشتريته
منه واقام البينة على ملكه فيقبل ادعى العصبية وبين النسب وبرهين الخصم
ان النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقضى به والآخر فقط للتعارض وعدم
الاولية برهين انه ابن عنه لابييه وامه وبرهين الواقع انه ابن عنه لأمه فقط او على اقراره
الميت به اي بانه ابن عنه لأمه فقط كان دفعا قبل القضاء بالاول لا بعده لتاكده
بالقضاء بخلاف الاول ادعى ميراثا بالعصبية فدفعه ان يدعى خصمه قبل الحكم
اقراره معقول يدعى بانه من ذوى الارحام اذ يكون زوج بين كلاميه تناقض قال
هذا المول متى ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذ اقراره بانه مني فعلق
حق المولى او ثبت نسبة من رجل معين حتى يستفي كونه محققا من ماء الزنا فاذا قال
ليس هذا الولد مني لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق بوجه اقول
قد وقعت العبارة في الاستدلال وشبهة في العارية بهذا قال هذا الولد ليس مني
ثم قال هو مني صح اذ اقراره بانه مني الخ الظاهر انه سهو من النسخ الاول
يدل عليه التعليق الذي ذكره لانه يقتضي ان يكون ههنا ثلاث عبارات
تفيد الاولى اثبات النبوة والثانية تغييرها والثالثة العود الى الاثبات
والذكر من ههنا العبارة ثالثة فقط ولو عكس اي قال هذا الولد مني ثم قال
ليس مني لا اي لا تصح النفي لان النسب ثبت واذا ثبت لا ينتفى
بالنفي برهين على قول المدعى انما يبطل في الدعوى او شهود كذبة او ليس
عليه شئ صح الدفع ولو برهين على قوله بدو كذا بان ارم لا اي لا يصح الدفع
اذ لا يلزم كذب شهود ياتي بهم الخصم المدعى عليه جاز بخط البراءة يعني اذا
ادعى رجل على اخر فدفع من المال فاقربه المدعى عليه ثم قال قد ابرأت

ومعناه اني شهود الزور

فمنع عنه وظهر كتاب الابرار فقال المدعى نعم كنت ابراراً ومثلك
 كنت كنت صبياً وقت الابرار فقال قول له والبيته على خصمه لانه اسند الى حالة
 منافية للقضاء فالحكم اذا اثبت باو غرة في ذلك الوقت اندفع كلامه ادعى
 قيمة جارية مستهلكة فبين الخصم انها حرة رابنا بانه بطل كذا لا يقبل الا ان
 يجيء بها حرة كذا في الذخيرة ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجدة صح بخلاف دعوى
 كونه ابن عمه حيث رثت من غيرها وذكر اسم الجدة كذا في العيادية المتناقض
 في موضع الخلاف لا يمنع صحة الدعوى وقيل يمنع ولهذا الاصل فروع كثيرة ذكر
 بعضها سابقا وسيد كر بعضها وذكر بعضها واحد منها فقال فان ادعى
 الوصية وانكرها الوارث فاقام الى الموصى له بيعة فادعى الوارث الرجوع
 يقبل وهو الصحيح لان هذا تناقض في طريقه فلو ادعى الموصى قد اوصى ولم
 يعلم به الوارث ورجع الموصى ولم يعلم به الوارث فجد بناء على ذلك وقيل
 لا اى لا يقبل لظاهر التناقض وايضا اذا استأجر دارا من رجل ثم ادعى على
 علي الايجان هذه الدار ملكي لاننى كان اشتريها لاجلى في صغرى وهى ملكي
 واقام البيعة تسع ولا يكون هذا التناقض مانعا صحة الدعوى لما فيه من الحقا
 لان الاب يستقل بالشراء للصغير ومن الصغير لنفسه والابن لا يملك له بذلك
 وهذا لو اقامت المراه ببيته على الطلاق بعد ما اختلفت نفسه بها لهما ان
 تسترد بدل الطلع وان كانت متناقضة لاستقلال زوجها في ايقاع الطلاق
 عليها من غير علمها ولم يظاير ذكره في العيادية وغيرها تنبى الكفيل
 ينتصب خصما عن الاصيل بالاعكس الى الاصيل لا ينتصب خصما عن الكفيل
 لان القضاء على الكفيل قضاء على الاصيل ليس قضاء عليه صورته كانه رجل
 على خلاف ذمهم وله كفيل بامر المطلوب فلق الطالب الاصيل قبل ان يلق

والقضاء على الاصيل

الكفيل

الكفيل واقام عليه بيعة ان الى عليك كذا او كذا كفل به باورك فانه يقضى على الاصيل
 بالف ذمهم ولا يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس له ان يأخذ منه
 شيئا بل اعادة البيعة عليه ولو لقي الكفيل اولاً وادعى ان على فلان الفان انت
 كفيل بها الى عنه باوره واقام البيعة بثبت المال عليه وعلى الغائب وينتصب
 الكفيل خصما على الاصيل اذا اشتركت الدين بين شركيين لاجبهة الارث فاحدهما
 لا ينتصب خصما عن الآخر عند ابيع بخلاف ما اذا اشتركت بها معنى على كل
 اذا اشتركت بينهما بجبهة الارث فاحدهما ينتصب خصما عن الآخر وعند ابو يوسف
 ينتصب خصما على كل حال فالحمد ما قاله ابو حنيفة وما قاله ابو يوسف احمسان ^{قال محمد اخذ بالاستحسان}
 كما في يوسف كذا في المشتق ثم على قوله ما اذا حضر الغائب وصديق الى اخره فيما
 ادعى كانه بالخيار اذ اشتركت الدعوى فيما قبض ثم يتبع المطلوب وامر شاء
 يتبع المطلوب وبما خذ نصيبه كذا في العيادية **كتاب الاقرار** بآدوده
 بعد الدعوى لان الدعوى تنقطع به ولا يحتاج بعد الى شئ اخر حتى اذا لم يوجد
 يحتاج الى الشهادة ولم يرد عقبه بها وهو مشتق من القراء فهو لغة اثبات
 ما كان مثنى لآدوشه واخبارا بحق لاخر عليه لا اثبات له عليه لاسيما
 وشروطه سنذكر في اثنا الكلام ان شاء الله تعالى وحكمه ظهر بالمقربة بلا صديق
 وقبول من المقر له فانه ملزم على المقر ما اقر به لوقوعه والى على المخبر لانه مدلوله الاقرار
 الصدق والكذب احتمال عقلى كما تقرر في موضعه الا في نسب الولا ويعنى
 اذا اقر رجل ببنوة غلام مجهول النسب صح اقراره هو وكذا اذا اقر هو او امراه بالوالدين
 والولد صح ونحوه وهو ان يقر رجل او امراه بالزوج او المولى حيث صح وشروط تصديق
 هو انه وسياق تمام بيانه ان شاء الله تعالى ولكن يرد ان الاقرار بآدوده اى رد المقر
 الابداد اى بعد تصديق فانه لا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد على قوله ظهر بالمقربة

اي لا يثبت الحق له لانه ليس بناقل ملك الحق الى الحق له اقول ستره ان الاقرار
 اخبار يحتمل الكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضعي عنه بخلاف الاشياء كالبيع
 والهبة ونحوهما لانه ايجاد معنى بل فقط يقارنه في الوجود فيمنع فيه التخلف
 وقد فرغ على كونه حكم الاقرار ظهر هو المقربة لا يثبت به ابتداء اولا بقوله فصحة الاقرار
 بالحق للمسلم حتى يؤمن بالتسليم اليه ولو كان تخليفا مبتدئا لما صح وثانيا بقوله
 لا الاقرار بطلاق وعنف مكر بالقيام دليل الكذب وهو الاكراه ولو كان حكمه
 يثبت ما اقربه باز كان انشاء لصح لان انشاءهما مع الاكراه يصح عندنا ثالثا بقوله
 ولو ادعى اي الاقرار ابتداء باز يقول انك اقررت لي بكذا فادفعه لي او جعله
 اي الاقرار سببا باز يقول ان لي عليك كذا لانك اقررت لي به لم يسمع عند عامة
 المشايخ لان نفس الاقرار ليس ناقلا للملك لما عرفت بخلاف دعواه اي الاقرار
 في الدفع فانه اختلغوا انه هل يصح دعوى الاقرار في طرف الدفع حتى لو اقام المدعي
 عليه بينة ان المدعي اقرانه لا حق له على المدعي عليه او اقام بينة ان المدعي اقران
 هذا العيس ملك المدعي عليه هل يقبل قال بعضهم لا يقبل وقيل منهم من قال ان
 يقبل واجمعوا على انه لو قال هذا العيس ملكي واقربه صاحب اليد او قال له عليه
 كذا وكذا اقرته بهذا المدعي عليه يصح الدعوى ويسمع البينة على اقراره لانه لم
 يجعل الاقرار سببا للوجوب وفي هذه الصورة لو انكر هل يخلف على عدم اقراره فيه
 خلاف بين ابي يوسف ومحمد وقيل يخلف لانه لو شك في ثبوت الاقرار والفتوى
 على انه لا يخلف على الاقرار وانما يخلف على المال كذا في السوابق ورابع بقوله ولو
 كذب المبرور اي في اقراره بالمال لم يحل له اي للمقر له اخذ المال الا بطيب نية
 اي نفس المقر لو كان حكم الثبوت حقا اخذه وهو اي الاقرار حجة قاصرة
 اما حجة فلا في النسخ عم قد رجم ما عدا اقراره على نفسه بالزنا والغاوية باقرارها

ان لو علم المقر ان المقر
 كاذب

فلا

فلا جعل الاقرار حجة في الحدود التي تندرج بالشبهات فلا يكون حجة في غيرها
 اولى وعليه انفق جماع الامة واما قصوره فاقصوده ولاية المقر غير فيقتصر
 عليه بخلاف البينة فانهما يصير حجة بالقضاء وللقاضي ولاية فيستدعي الى الكل
 اما الاقرار فلا يقتصر الى القضاء وله ولاية على نفسه ووزيره فيقتصر عليه
 حتى لا يقر مجهول النسب بالرق لرجل جاز ذلك على نفسه وماله ولم يصدق
 على اولاده وامهاتهم ومدبريه ومكاتبه او ثبتت حتى الحرية واستحققتها
 لهؤلاء فلا يصدق عليهم اقر مكثف اي عاقل بالغ حر او عبد ما ذكروه لم يعلموا
 متعلق باقراره اي اقرار كل من الحر والعبد المأذون اما الاول فظاهر واما الثاني
 فلانه ملحق بالاحرار في حق الاقرار لان المولى اذا اذن له فقد رضى بتعلق العبد من نفسه
 فكان مستطاعا عليه من جهة مطلقا اي سواء كان تصرفا لا يشترط لصحة وتحققه
 اعلام ما صادف ذلك المتصرف اولا كما سنبين في بشرط التكليف لان الصبي
 والمجنون لا يتعلق باقرارهما حكم ولو اقر مجهول صح ايضا لان الحق قد يلزم مجهول
 باز اتلف مالا لا يدري قيمته او جرح جرحا لا يعلم ارشها لو كان ذلك المتصرف
 تصرفا لا يشترط لصحة وتحققه اعلام ما صادف ذلك المتصرف كالفصل
 والوديعه فان الجماله لا يمنع تحقق الغصب فان من غصب من رجل مالا
 مجهولا في كيس او او دعه مالا في كيس صح الغصب والوديعه وثبت حكمهما
 بخلاف ما اشترطه ذلك فانه كل تصرف يشترط لصحة وتحققه اعلام
 ما صادف ذلك المتصرف فالأقرار به مع الجماله لا يصح كالباع والاجارة فان
 من اقرانه باع من فلان شيئا او اجاره من فلان شيئا او اشترى من فلان كذا بشئ
 لا يصح اقراره ولا يجزى المقر على تسليم شئ ولزمه اي المقر بمثل الغصب والوديعه
 بيان ما جبهل بماله قيمة يعني اذا قال لفلان على شئ او حق لزمه ان يبيته بماله قيمة

اي يقتضيان وطائعا واختارا

لانه اخبر عن الوجوب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب في الذمة فاذا بينا بغير ذلك
 كما زعموا فلا يصح وصدق المقرين ان ادعى خصمه اكثر منه ولم يبرهن عن ان
 المقر اذا بينا المحجول بماله قيمة وادعى المقر اكثر منه فانه يرضى عليه حكمه والآن
 صدق يمينه على عدم الزيادة عليه ولم يصح اي الاقرار للمجهول اذا انحلت
 جهالة باقر يقول هذا العبد لواء من الناس لان المحجول لا يكون مستحقا
 وان لم تخش باقر بانه غصب هذا العبد من هذا او من هذا فانه لا يصح عند
 شمس الايئة الخس لان اقرار المحجول لانه لا يفيد وقيل يصح وهو الاصح لانه
 يفيد وصول الحق الى المستحق لانها اذا اتفقا على اخذه فلهما حق الاخذ
 ويقال له بين المحجول لان الاجمال من جهته وبينا المجل على المجل فصار كما
 لو اعتق احد عبده ولم يبين اجمعه للقاضي على البينة ايضا لا الحق
 الى المستحق كذا في الكتاب كذا اشارة الى عبده ما ذكره في قوله اقر مكثف
 حر او عبدا ما ذكره المحجور اقراره بالامانة فيه كذا وقود يعني ان اقراره به صحيح
 لان اقرار عبده موجب لتعلق الدين برقبته ومن مال فلا يصدق عليه الشهادة وقصور
 المحجة بخلاف المأذون لانه مستطاع على الاقرار من جهة المولى لان الاذن بالتجارة
 اذن بما يلزم ما هو دين التجارة بخلاف اذن القود لانه مبق على اصل الحرية فيها
 لانها من خواص الامة ولها لا يصح اقرار المولى عليه بالحد والقود فيؤخذ به
 الاثر ولا يؤخر الى العتق وكذا محجور اقراره فيه تمامه كالحال نظر الى الاصل الامة
 فيؤخر الى عتقه رعاية لحق المولى ولزم في مال درهم يعني لا يصدق في اقل
 منه لانه لا يعد ما لا عادة ولزم في مال عظيم نصا بسره مال الزكوة في نقد النصاب
 قيمة في غيره اي غير مال الزكوة يعني لا يصدق في اقل من مائتي درهم في الفضة و
 اقل من عشرين مثقالا للذهب وفي اقل من خمس وعشرين مثقالا للبلد

المقر

اقل

اقل من قدر النصاب قيمة في غير مال الزكوة لان النصاب عظيم حتى صار فيه
 به غنيا ولزم في مال عظيم ثلثة نصب من جنس ما سواه اعتبارا لادنى
 الجمع حتى لو قال من الدرهم كما ستمائة درهم وفي درهم ثلثة اعتبارا لادنى
 الجمع وفي درهم كثيرة عشرة اي لا يصدق في اقل منها عند الجمع لانها اقل
 ما يثبت اليه اسم الجمع وفي كذا درهم لزم درهم لانه تفسير للبرهان كذا في الهدي
 وقال قاضيان لو قال كذا دينارا عليه ديناران لان كذا كناية عن العدد و
 اقل العدد اثنا عشر وفي كذا كذا درهم لزم احد عشر درهم اي لم يصدق
 في اقل منه لان كذا كناية عن عدد ومحجول فقد اقر بعد دين محجول ليس
 بينهما حرف العطف واقل عدد دين كذا من المفرد احد عشر وفي كذا كذا
 وكذا لزم احد وعشرون اي لم يصدق في اقل منه لانه ذكر عدد دين ميسرين
 بينهما حرف العطف واقل ذلك من المفرد احد وعشرون وجوب الاقل في
 في الفصلين لتبيننا به والاصل في الذم البرادة ولو ثبت اي قوله كذا بكذا
 واذا يقول كذا كذا درهم فاحد عشر حملا للواحد منها على التكرار اذ لم يجمع
 بين ثلثة اعداد بلا عطف فلا بد من حمل الواحد على التكرار ثم حمل الاثنين
 على اقل عدد يعني والتعبير عنه بذكر عدد بين بلا عطف وهو واحد عشر ومعها اي لو
 ثبت لفظ كذا مع الواو في ثمانية واحد وعشرون لانه اقل ما يعتبر عنه بثلاثة
 اعداد مع الواو ولو رجع اي قوله كذا مع تثنية الواو باقر يقول كذا وكذا وكذا
 وكذا زيد الف على العدد الذي قبله فيلزم الف ومائة واحد وعشرون
 لانه نظيره على قبلي اقرار بالدين يعني اذا قال له على من المال كذا او قبلي كذا
 اقرار بالدين على اللابجاب والالزام وقبل تنطبق عن الضمان يقال فلان
 اي ضمنى وسمى الكفيل قبيل لانه ضامن للمال واذا وصل به وديعة اي ان

قبل فلان عن

قال المقر بل تراخ وهو ودبعة صدق لان المضمون عليه الحفظ والمال على
فقد ذكر المحل واراد الحال واحتمل اللفظ مجازا فيصح موصول لا مفعولا
عندى معنى في بيئتي صدوقى او في كيسى اقرار بالامانة لانه الكل
اقرار يكون الشيء في يده وذا كان امانة قد يكون مضمونا وقد يكون امانة
وهذه اقلها جميع مالى او جميع ما املكه له بهته لا اقرار لان ماله او ما املكه
يحتاج ان يكون لا يخرج تلك الحال فلا يصح الاقرار واللفظ يحتمل الاشتاء
فيحمل عليه فيكون بهته يقتضى التسليم فان وجد صحت والا فلا قوله
لمدعى الالف مبتدأ خبره قوله الاتى اقرار يعنى اوقال له رجلى عليك
الف درهم فقال انترن او انتقد او اجلى به او قضيتك او ابرائى منه او
تصدقت به على او بهته لى او احلتك به على زيد اقرار وبلا صير لا اما كوز
الاربعة الاولى اقرار فلان الضمير راجع الى الف المذكور وهو موصوف بالوجوب
فكانه قال انترن او انتقد او اجلى او قضيتك الالف العاجب لك على حتى لو لم
يذكر الضمير بانترن او انتقد او اجلى مثلا لا يكون اقرار الا اذا قيل على انفراف الى المذكور
واما الخامس فلان وعنى الابرار كالتضاد لان الابرار اسقاط وهو انما يكون زمال
واجب واما السادس والسابع فلان هذا دعوى التملك منه وذا لا يكون الا
بعد وجوب المال في ذمته واما الثامن فلان تحويل الدين من ذمته الى ذمته لا يكون
بدون الوجوب وقوله نعم اقرار يعنى اذا قيل له هل لى عليك كذا فقال نعم يكون
اقرار لانه موضوع للجواب ولا يحتاج الى الربط لا الايماء براسه بغير جواب
هل لى عليك كذا لان الاشارة من الاخرى قايمة مقام الكلام لاسيما غيره اقر
بدين موجب وقال المقر له حال صدق بيمينه يعنى اذا اقر بدين موجب فصدقه
المقر له في الدين وكذا به في التاجيل لانه الدين حال لانه لا يرجع على نفسه وادعى

نفس

نفس حقا فيه فيصدق في الاقرار بلا حجة ودون الدعوى كمال اقر بدين في يده انه
لقد استأجره منه فصدقه المقر له الملك لا الاجارة ولزم في له على مائة ودرهم
وراهم اى اذا قال له على مائة ودرهم لزم مائة ودرهم ولزم في مائة و
وثوب ويقتضى المائة اى يرجع في تفسير المائة اليه والقبض في مائة ودرهم
كذلك وهو قول الشافعى لانه عطف مفسر على مائة ودرهم في الفصلين والعطف
لم يوضع للبيان فبقيت المائة مبهمة فيهما ولنا ان قوله ودرهم بيان للمائة عادة
لان الناس استقلوا تكرار الدرهم واكتفوا بذكر مرة وهذا فيما يكسر استقاله وهو عند كثرة
الوجوب بكثرة اسبابه وذا في المقدار است كالكليات والمورونات لانها ثبتت
وبناء في الزمة سكتا وقرضا وثمن بخلاف الثياب وما لا يحال ولا يؤخذ فان
وجوبها لا يكسر في الزمة لانه الثياب لا يثبت فيها الا في السلم والشكاح
وذا لا يكسر فيبقى على الحقيقة كذا وتوبان اى اذا قال له على مائة وثوبان لزم ثوبان
ويقتضى المائة وفي الجمع اى اذا قال على مائة وثلاثة اثواب كلها وثياب لانه ذكر
عدد من مبهمين اعنى مائة وثلاثة واعقبها تفسيرها فصرف اليها لانها استوبا
في الحاجة الى التفسير لا يقال الاثواب لا تصح بغير الدلالة لما افترنت بالثلاثة
صار العدد واحد ولزم في على نصف درهم ودينار وثوب ونصف هذا
نصف العبد وهذه الجارية كجلى منها لان الكلام كله وقع على شيء بغير عينه او بعينه
فينصرف على الكل كانه قال على نصف هذا الخ اقر بعشرة دراهم ودانق او قيراط
كان من القصة لان الاكتفاء بالتف الاول شايع عندهم قال تع ولعنوا في كنههم
ثلثية سنين واذا وادوا تسعا يعنى من السنين واقر بتمرة قوصرة لزم ما الى التمر
والقوصرة فسر في البسوط بقوله غصبت تمراني قوصرة ووجهه ان القوصرة
وعاء وظرف له وغصب الشيء وهو مظهره لا يتحقق بدونه الظرف فيتم ما

وكذا الطعام في السفينة والحظيرة في الجوانق بغير ما اذا قال غصبت
من قوصرة لان من لا يتراعى فيكون اقرب بغصب المنزوع ودابة اي اقرب دابة
في اصطبل لزمته اي الدابة فقط اي بلا اصطبل لان غير المنقول لا يضمن با
بالغصب عندهما خلافا لما ذكرنا الطعام في البيت يعني يلزم الطعام
لا البيت الاصيل في جنس هذه السائل ان الطرف ان امكن ان يجعل
طرفا حقيقة ينتظر فانه امكن لزمه الا لزم المظروف فقط عند هما لان الغصب
الموجب للضم لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى انه لم ينقل لم يصدق لانه اقر
بغصب تام لانه مطلق فيجعل على الكمال وعند محمد لزمه جميعا لان غصب
غير المنقول متصور وان لم يكن جعله طرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول لقوله درهم
في درهم ولم يلزمه الثاني لانه لا يصلح ان يكون طرفا له واقر كقوله درهم بخاتم
له خلقة وفقه لان الاسم بشيئها واقرب سيف له فصله وجعله وحمايه
لان اسم السيف يطلق على الكل الفصل حد يده ويجفن عنده والحمايل
جمع الحمايل بكسر الخاء وهن علاقته واقرب كجملته عبيد انهما وكسوتهما لا يطلق الاسم
على الكل عفا لانهما بيت يزين بالثياب والاشربة والسود واقرب بئس ثوب
او في منديل لزمه لانه ظرف له حقيقة وامكن نقله كاحتر واقرب ثوب في عشرة
عند ابي يوسف وقال محمد عليه احد عشر ثوبا لان النفيس من الثياب قديم
في عشرة فامكن جعله طرفا لقوله حنطة في جوانق ولاي يوسف وهو قول ابي ج
اولا ان العشرة لا يكون طرفا لواحدة عادة والممنوع علة كالممنوع حقيقة واقرب
بحسب خمسة بنية الضرب له خمسة لان اثر الضرب في كثير الاجزاء لا في كثير
المال وبنية مع عشرة اي لو قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة لان
اللفظ يحتمل قال قلنا فادخل في عبادي قبل مع عبادي فاذا احتمل اللفظ

بالشر في قوجو
وجادو

انواب له ثوب

والضرب لا يكسر المال
والا لم يكن في الدنيا فقير

ولو حجاز

ولو حجاز او نواه صح لا يستأ اذا كان فيه شديدا على نفسه كما عرف في موضعه وفي
من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة تسعة عند ابي حنيفة فقال يلزمه وقال
زفر يلزمه ثمانية وهو العكس لانه جعل الدرهم الاول والاخر والحد لا يدخل في الحد
ولهما ان الغاية تجب ان يكون موجودة اذا المعدوم لا يجوز ان يكون حد للموجود
وجوده بوجوده قيد قبل الغاية ولم ان الغاية لانه قبل في المعية لا في الحد بخلاف
المعدوم ولكن هنا لا بد من ادخال الاول لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق
بعد من الاول فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية وفي من دارى
ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط ما بينهما الى ذكر ان الغاية لا تدخل في المعية
اقر بالحمل اي حمل جارية او حمل شاة لرجل صح اقراره ولزمه لان له وجهها صحيا
وهو ان رجلا اوصى بـ رجل ومات الموصى فبقرة وارثه للموصى له مطلقا الى سواء
بين سببا صالحا او لا وله اي اقر بالحمل صح ايضا لكن لا مطلقا بل ان سببا صالحا
كحارث ووصية بان قال مات ابوه فورثه او اوصى به له فلا يزال اقربا به صحيح لانه
بين صالحين لو عاقبه حكمه به فكذا اذا ثبت باقراره ثم اوجد السبب الصالح فلا بد
من وجود المقربة عند الاقرار او محتمل وذلك بان تضعه لاقبل من سنة اشهر
مزمات المورث او الموصى اذا كانت ذات زوج او لاقبل من سنتين من وقت
الفراق اذا كانت معة كاز ولدت حيا لاقبل من سنة اشهر في الصورة الاولى
او من سنتين في الصورة الثانية فله ما اقر بوجوده في البطن حين مات المورث
او الموصى او ميتا الى ان ولدت ميتا فلكموصى والمورث اي يزو المال الى ورثة
الموصى والمورث لان هذا الاقرار في الحقيقة لهما وانما يتقبل فيكون لورثتهما
او ولدت حين قلما ما اقر نصفين ان كانا ذكر منى او انثيين وان كانا احديهما
ذكر او الاخر انثى ففي الوصية كذلك وفي الميراث كذلك مثل حفظ الانثيين

سبب

الصواب
المعزلة

الى الجحيم بعد ولادته ولم يتلق

وان بين غير صالح للسببية كبيع واقرار ومهبة بان قال المحل باع مني او فسخ
او وهب لي او ابرهم الاقرار ولم يبين سببا بان قال علي فلانة كذا فلانما
الاول فلانة بين استحصال عدم تصورهما من الجنين لا حقيقة وهو ظاهرا حكما
لانه لو لم يكن عليه واما الثاني فلانة مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة
ولم يتردد حمل اقرار الى اذنه واحد المتعاضدين عليه كما اذا صرح به الشهيد اي جعل
رجلا من شاهدين على الف في مجلس والشهيد رجلا من اقران في مجلس آخر لزمه
الفان يعني لو ارا وصحا على الشهود فافترق عندهم مرتين او اكثر بالف في ذلك
الصك فلو اوجب الف واحد اتفاقا لان الثاني هو الاول لكونه موقفا بالمال الثابت
في الصك وان لم يفتد بالصك بل اقر بحضرة شاهدين بالف ثم في مجلس آخر
بحضرة شاهدين بالف بلا بيان السبب ففقد الى حليفة يلزم الفان بشرط
مغايرة الشاهدين الآخرين للاولين في رواية وبشرط عدم مغايرة ثلثهما في اخرى
وهذا بناء على ان الثاني غير الاول كما اذا كتب لكل الف صكا وشهد على كل صك
شاهدين وعندهم لم يلزمه الا الف واحدة لانه العرف على ان تكرار الاقرار لثمة
لتاكيد الحق بالزيادة في الشهود وان اختلف المجلس فاللزم الف واحد اتفاقا
على تخرج الكرخي لان للمجلس ثمانية اربع جمع الكلمات المتفرقة وجعلها في حكم
كلام واحد لا مركبة الاقرار يعني لو قال للصكاك اكتب لفلان خطا اقرارا
بالف على يكون اقرارا ويجوز ان يشهد بالمال عليه وكذا لو قال اكتب ببيع هذه
الدار يكون اقرار ببيع كتب او لم يكتب ولو قال للصكاك اكتب طلاق امرأتي
يطلق كتب او لم يكتب كذا في العادة وانما قال حكما لان الامر انشا ولا اقرار
اخبارا فلا يكون متحدين حقيقة بل المراد ان الامر بكتابة الاقرار اذا حصل
حصل الاقرار احد الورثة اقر بالدين قبل يلزمه حكمه وقيل حصته يعني اذا ادعى

للصكاك

رجل

رجل ويثا على ميت واقر بعض الورثة به فلي قول اصحابنا يؤخذ من حصته المقر
جميع الدين قال الفقيه ابو الليث هو القياس لكن الاختيار عندنا ان يؤخذ
منه ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي واليهصري وابن ابي ليلى وسفيان الثوري
 وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول ابعد من الضرب وذكر شمس الاثمة الحلواني ايضا
 قال مشايخنا ههنا زيادة شئ لا يشترط في الكتب وهو ان يقتضي القاضي
 عليه باقراره او بمجرد الاقرار لا يحمل الدين في نصيبه بل كل بقضاء القاضي
 ويظهر ذلك بمسئلة ذكرها في الزبائنت وهي ان احد الورثة اذا اقر بالدين ثم
 شهد به هو ورجل ان الدين كان على الميت فانه يقبل وسبع شهادته هذا المقر
 فلو كان الدين على رجل في نصيبه بمجرد اقراره لزم ان لا يقبل شهادته لما فيه من الغم
 قال روح الدين ان تحفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة كذا في العبادية
 باب الاستثناء اذ لا يكونه مغيرا كالشرط نحو استثنى بعض ما اقر به متصلا
 باقراره لزمه باقية يعني اذا قال له على عشرة دراهم الا واحد الزمته تسعة لما تقر في الاصل
 انه تكلم بالباقي بعد الشئ الى الاستثناء فكانت له على تسعة بشرط
 الاتصال عند عامة العلماء لكونه مغيرا ونقل عن ابن عباس رضي الله عنه جواب القاضي
 ولو حكاه اي لو استثنى كلمة فكله اي لزمه كله لو كان الاستثناء بعين لفظه كقولنا
 الا علمنا لا نكتب قد عرفت انه يحكم بالباقي بعد الشئ ولا باقي بعد الكل فيكون
 رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل موصولا كان او مفصلا فان استثنى الكل
 لزمه الكل وبطل الاستثناء بخلاف ما اذا كان الاستثناء بغير ذلك اللفظ
 نحو علمنا كذا الا فلانا وفلاننا ولا علمنا له غيرهم فانه اذا كان بغير اللفظ
 الاول امكن جعله حكما بالباقي بعد الشئ لانه انما صار كل ضرورة عدم
 ملكه في سواه لا امر يرجع الى اللفظ فبالنظر الى ذات اللفظ يمكن ان يجعل

علمنا

وقلانا

حيث لا يمكن جعله تكملاً بالباقي
بعد الشئ كذا إذا قال غلاني
كذا الأهل لا فإنه يصح أيضاً
لوجوده

المستثنى بعض ما تناوله الصدر والامتناع من خارج بخلاف ما إذا كان معيناً
وذلك للفظ التغير اللفظي استثنى وزنياً أو كلياتاً من دراهم صح قيمة يعني لو قال
له على مائة درهم الآ وبناراً أو الأقفير حنطة صح عند أبي يوسف ولزمه مائة
درهم الآ قيمة الدنيار أو القفيز والقياس أن لا يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد
وزفر لأن الاستثناء إخراج بعض ما تناوله صدر الكلام على معنى أنه لو لا
الاستثناء لكانت تحت الصدر وهذا لا يتصور فيه خلاف الجنس لكنهما
صحاه استحساناً بانه المقدرات جنس واحد معنى وأن كانت اجناساً صفة
لأنها تثبت في الذمة ثمة أما الدنيار أو القفيز كذا غيره لأن الكليات أو الوزني
مبيع باعياً بينهما ثمن باو صافهما حتى لو عتينا تعلق العقد باعياً بينهما ولو وصفاً
ولم يمتص صافهما كما حكم الدناير ولهم هذا يستوي الجيد والروث فيهما
وكانت في حكم الثبوت في الذمة كجنس واحد معنى فالاستثناء انكلم بالبناء
معنى لا صورة ولو استثنى غيرهما أي غير وزني منها أي من الدراهم لا أي لا يصح
عندنا خلاف الشافعي راجح له أنهما اتحد اجناساً من حيث الماليتة ولنا
أن ذلك القدر لا يفيد الاتحاد الجنسي بل لا بد من وصف التسمية
ولو معنى كما عرفت إذا وصل بأقراره أن شاء الله أبطلت بوصول الأقرار
لأن التعليق بمشية الله تعالى ابطال عند محمد فبطل انعقاده للحكم
وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف فكان إخراجاً من الأصل
أو بشرط الخيار بانه قال لفلان على ألف درهم على أني بالخيار ثلثة أيام
لزم المال لصحة الأقرار لوجود الصيغة المأتممة وبطل شرط لأن الأقرار اختيار
ولم يدخل للخيار لأنه ان كان صدقاً فهو واجب العمل به وإن لم يخير وإن كان
كذباً فهو واجب الرد فلا يتغير باختاره وإتقنا تأثير الشرط الخيار في العقود

عدم اختياره يتخير

ليتحير من له الخيار بين فسخه وامضانه اقترين واستثنى بناؤه بان قال
هذا الدار لفلان إلا بناها كاتماً الأرض والبناء للمقر له ولم يصح استثناءه لأن اسم
الدار لا يتناول البناء مقصوداً إذا الدار اسم لما لا يربطه إلى ربط من البقعة
والبناء يدخل تبعاً للفظ ولهم هذا لو استحق البناء قبل القبض لا يسقط من
من الثمن بمقتضى ما يتخير المشتري والاستثناء اتفاقاً لثبوت الكلام نصاً
لأنه تصرف لفظي أقول يرد على ظاهره أن البناء جزء من الدار مما لا يخفى
على أحد ولهم هذا يضمن بالتلف فيكون كواحد من العشرة فما وجه عدم صحة
استثناءه وتحقيق موفته وجهه موقوف على مقدمه تقرره علم الكلام والاصول
وهي الركن قسمين أحدهما أصلي وهو الذي دخل في مدلول بحيث إذا انتفا
لم يصح إطلاق الاسم أطلق على الباقي كواحد من العشرة ورأس من الجوانب
وثانيهما زائد وهو الذي دخل في مدلول الاسم لكن إذا انتفى أطلق الاسم كبد
زبد ورجله حتى إذا قال هذا العبد لزبد الأبدية أو جعل لم يخبر وهذا التحقيق
يظهر دفع ما يرد على ظاهر قولهم الأقرار في الإيمان ركن زائد باز الركنية يقتضي
الدخول والزيادة يقتضي الخروج فكيف جتمعان ووجه الدفع أن الدخول
بالنظر إلى تناول اللفظ ظاهر أو الخروج بالنظر إلى التبقية حقيقة فلا منافاة
وقص الخاتم وعلة البستار وطوق الجارية كسما بينهما أي هذا الدار في كونها من
متناول اللفظ حتى لم يصح استثناءها أيضاً بخلاف ما إذا قال أن ثلثها أو بيتاً
منها لأنه دخل فيه لفظ فصيح الاستثناء وكذا قال بناءه في وارصها لفلان يعني إذا
قال هكذا كانت الأرض والبناء لفلان إذا الأقرار بالأرض أقرار بالبناء تبعاً للأقرار
بالدار ولو قال وعرضها لفلان بعد أن قال بناها في كذا قال لأن العريضة عبارة
عن البقعة الخالية عن البناء والشجر فكانه قال بياض هذه العرض وور البناء

يكون بما

الاسم

على الباقي

لغفلان وصح اي الاقرار بالالف من ثمن من عينة وانكر قبضته يعني انما قال له على الف درهم من ثمن من الشريعة منه ولم يقبضه وان ذكر قنا بعينه قيل للمقر له انما ثبت فيك لزم الالف والا فلا هذه المسئلة على وجوه احدها هذا وهو ان يصدق به ويسلم القس وجوابه ما ذكرنا لان ما ثبتت بتصادقها كالشابت عيانا والتأكد ان يقول المقر القس فنكت يا بعته وانما بعثك قنا غيره وفيه المال لازم على المقر لانه اقرب وجوب المال عليه عند سلامة القس له وقد سلم حين اقر ذو اليد بانه ملكه فيلزمه المال والاسباب مطلوبة لاحكامها لا عيانها فلا يعتبر الشكاذب في التثبت بعد اتفانها على وجوب اصل المال والثالث ان يقول القس قني ما بعثك وحكمه ان لا يلزم المقر شيء لانه انما اقر له بالمال اذا سلم له القس ولم يسلم له والرابع ان يقول القس قني ما بعته وانما بعثك غيره وحكمه ان يتحالف لان كلا منهما متدع ومنكر لان المقر يدعي تسليم من عينة والاخر ينكر والمقر له يدعي على المقر القنا ببيع غيره وهو ينكر واذا تحالفا انتفى دعوى كل منهما عن صاحبه فلا يقتضي عليه شيء والعبد سالم لم يدر به هذا بعين القس وان لم يعينه لزمه اي الالف ولقي اشكاه اي لا يصدق في قوله ما قبضت عند اي حيفه وصل او فصل لانه رجوع عن اقر به والرجوع عن الاقرار باطل كقوله من ثمن من حمر او حمر من ثمن لوقال لغفلان على الف درهم من ثمن من حمر او حمر لزمه الالف وصل او فصل لكونه رجوعا بعد الاقرار وقال ان وصل فصل لم يصدق لانه بيان تفسير فصيح موصول لا موصولا كما استثنى والشرط في ثمن متاع او قرص وهو زبوف او بئهرجة او ستوقه او رصاص لزمه الجيد يعني لوقال له على الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضني الف درهم ثم قال هي زبوف او بئهرجة او ستوقه او رصاص او قال الا انها زبوف او قال لغفلان على الف درهم زبوف من ثمن متاع وقال

فصل القس وخذ الالف والا فلا شيء الا في

صدق وان

المقر له

المقر له جيا وزمه الجيا وعند اي حيفه وصل او فصل لما قال ان وصل صدق والا فلا لما مر ايضا وفي من غصب او ودية عطف على قوله وفي من ثمن ان ادعى متعلق بقوله وفي من غصب احده هذه المذكرات الاربع يعني ان قال له على الف درهم من غصب او ودية الا انها زبوف او بئهرجة صدق اي المبرج وصل او فصل اذ لا اختصاص للغصب والودية بالجيا ودون الزبوف تغيير لا قول كلامه بل هي بيان النوع فصيح موصول لا موصولا الا فصلا في الاخرين يعني اذا قال له على الف درهم من غصب او ودية الا انها ستوقه او رصاص فاز وصل صدق وان فصل لا اذ استوقه ليست من جنس الدراهم ولذا لا يجوز التجوز في الصرف والسلم لكن الاسم يتناولها بما جاز فكان بينه تغيير فصيح موصول لا موصولا قال غصبت ثوبا وجاء بمعيب صدق بجميعه ان لم يثبت الخصم لانه لان الغصب لا يقتضي السلامة كما في قوله على الف الا انه ينقص كذا متصلا لما عرفت ان الاستثناء يصح متصلا لا منفصلا قال رجل لا خراخيمك الف او دية فركبت وقال الا خراخيم غصبت صمى اي المقر لانه اقرب بسبب الضمان وهو اخذ مال الغير ثم ادعى ما يوجب البرادة عنه وهو الاذن بالخذ والاخر ينكر فكان القول قوله مع يمينه الا ان ينكر عن الجيس في يلزمه المال بخلاف قوله غصبتني في رد قوله اعطيتني ودية اي لوقال المقر اعطيتني الف درهم ودية فركبت بل غصبت مني لا يضمن المقر لانه لم يقر بسبب الضمان والمقر له يدعي عليه سبب الضمان وهو ينكر فكان القول قوله قال كان هذا ودية لي عندك فاخذته فقال هو لي اخذته يعني اذا خذ رجل من رجل شيئا فقال لا اخذ كان هذا ودية لي عندك فاخذته فقال ما اخذت منه هو لي اخذته ما اخذت منه لان لا اخذ اقر باليد له ثم

لان الغاصب ينصب ما يجد والمودع يعود ما يحتاج الى حفظه فلم يكن قوله زبوف في

وقال المالك لا

الاخذ منه وهو سبب الضمان كما بين وادعى استحقاقه عليه فلا يقبل بل يجب
 عليه رد عينه قايما وقيمتها بالكا صدق من قال اجرت فرسي او ثوبي الى
 فلان فركبه اوليه ورده الى وقال فلان كذبت بل الفرس والثوب لي وقد
 اخذتهما مني ظلمي فالتقول للمقر وللآخر البينة او خا ط ثوبي هذا بكرا فقبضته
 اي قال خا ط فلان ثوبي هذا بنصف درهم ثم قبضت وقال فلان الثوب
 ثوبي فالتقول للمقر ايضا قال هذا الالف وديعة لزيد لابل لمكر فالالف لزيد و
 على المقر مثله لمكر لانه لما اقر لزيد صح اقراره له وصار ملكا له وقوله بعد ذلك
 لابل لمكر رجوع عنه فلا يقبل قوله في حق زيد ويجب عليه ضمانه مثله لمكر
 اقر بدين لاثا ثم قال كنت كما ذبا فيه اي في اقراره خليف المقر على عدم
 كذبه اي على ان المقر له ما كان كما ذبا فيه اقر له به ولمست بمطل فيما تدعي عليه
 عند اي يوسف وعندهما يؤمر تسليم المقر الى المقر والفتوى على انه يختلف المقر
 لغير ما في العادة بين الناس انهم يكتبون صك اقرار ثم ياخذون المال
باب اقرار المريض يعني مرض الموت ودين مطلق اي سواء علم سببه
 او علم باقراره فيه او دين مرض موته بسبب فيه اي مرضه معروف كبدل ماله ملكه
 او اهلكه او مرضه عرسه وعلم معاينة بقدمه على ما اقر به فيه اي في مرضه وعند
 وعند الشافعي هذا سبب او الاولين الاستواء السبب وهو الاقرار ولنا
 ان المريض يحذر عن الاقرار بالدين مالم يفرغ عن دينه الثابت بلا حرج كعبد
 ما دون اقر بالدين بعد الحرج فالدين لا يراحم الاول والكل اي دين الصحة ودين
 ودين المرض بسبب فيه معروف ودين المرض الذي علم بحجره والاقرار فيه يقدم
 على الارث لانه قضاء الدين من الواجب الاصلية وحق الورثة يتعلق بالتركة
 بشرط الفراغ ولهذا يقدم حاجته في التكفين ولم يحجز تخصيص غريم بقضاء

الصحة فالدين الثابت
 باقرار المحجور لا يزاحم
 الدين

دينه

دينه ولا اقراره لوارثه سواء اقر بدين او عين لقوله نعم ان الله تعالى اعطى كل ذي حق
 حقه الا لا وصيته لوارثه الا بتصدق بقية البقية اي بقية الزمان وبقية الورثة
 لان المانع من التخصيص تعلق حقهم بالتركة فاذا صدقوه زال المانع وجاز تخصيص
 وجاز اي اقرار المريض لغيره اي غير الوارث لوجود مقتضى انشغال المانع اما
 الاول فلانه تصرف في خالص ماله ومن يقتضي الجواز واما الثاني فلان المانع
 من الجواز كان الارث وقد انتفى ولو وصية كان اقراره بكل ماله لما روي
 عن ابن عمر رضي الله عنه قال اذا اقر الرجل بدينه بدين رجل غير وارثه فاجاز
 ذلك بماله والقياس ان لا يصح اقراره لانه الثلث لان الشرع قصر تفرقه على الثلث
 وتعلق بالثلثين حتى الورثة ولهذا لو تبرع بجميع ماله لم ينفذ الا في الثلث
 فكذا الاقرار وجب ان لا ينفذ الا في الثلث ولكن تركت القياس لما روي عن
 ابن عمر رضي الله عنه اي اجبت مجالته اقر بدينه ثبتت وبطل اقراره واقر اجنية
 ثم نسخها صح اقراره لها وعند زفر بطل هذا الاقرار ايضا للتميم ولنا انه اقر وليس
 بينهما سبب التهمة فلا يبطل بسبب حدث بعده بخلاف مسألة الاولى
 لان وعدة النسب تستند الى زمان العلوق فيظهر ان النسبة ثابتة زمانا
 الاقرار فلا يصح اما الزوجية فيقتصر على زمان التزوج فلا يظهر ان اقراره لزوجته كان
 بخلاف الهبة والوصية اي بخلاف ماله ودين له شيئا او اوصى له شيئا ثم تزوجها
 فانهما تبطلان اتفاقا في الوصية عليك بعد الموت ومن دارته ج فلا يصح والهبة
 في المرض وصية حتى لا ينفذ الا من الثلث كما سياتي في كتاب الوصية فصار
 كالوصية ولو اقر بدين لمن طلقها فيه اي في مرض مدته فلها الاقل من الارث
 اي ميراثها منه والدين لقيام التهمة ببقاء العدة وباب الاقرار كان مقسدا
 لبقاء الزوجية فريعا اقدم على الطلاق ليصح اقراره لها زيادة على ارثها لا تهمة في اقلها

ويصطاح كل ذي حق حقه ولا يجوز
 لاحد ان ياخذ مال احد بغير سبب
 فتح الفقه

فيثبت اقرار رجل بنبوة علام حيث قال هذا ابن جهم نسبة مولده وقد رتبها فائدة هذا القيد
ويولد مثل مثله وصدره الى العلم ذلك المقر وهو من اهل اهل التصديق ثبت
نسب اى نسب العلم منه اى من المقر وثبتت الى العلم الورثة شرط جهالة النسب
لانه لو علم لم يثبت من الغير وان يولد مثله لثبت له كذا يكون مكرها او ان يصدق
العلم لان المسئلة في علم بغير عن نفسه فلا بد من تصديقه لانه في نفسه حتى
اذا كان صغيرا لا يعتبر لم يعتبر تصديقه ولذا قال وهو من اهل وشارك الورثة
لانه ثبت نسبة منه صار كالوارث المعروف صح اقراره اى الرجل ولو لم ين له
اقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير والوجه والمولى لان موجب اقراره
يثبت بينهما تبعا وقها بلا اضرار باحد فينفذ وصح اقراره بالوالدين والزوج والمولى
لان الاصل ان اقرار الانسان حجة على نفسه لا على غيره فلا اقرار به ولا لا يكون اقراره الا
على نفسه فيقبل بشرط تصديقهم لان اقرار غيرهم لا يلزمهم لان كلامهم في نفسه
الا اذا كان المقر صغيرا في يد المقر وهو لا يعتبر عن نفسه او عبدا لم يثبت نسبة بحرق
الاقرار ولو كان عبدا غيره بشرط تصديقه بمولاه كما بشرط تصديق الزوج في دعوى
المرأة الولد او سبها وادعاء امرأة قابلية كانت او غيرها في اقرار امرأة ذات زوج بالولد
وعدم العلة في غير ما اى في اقرار امرأة غير ذات الزوج يعنى اذا لم يكن المرأة ذات
زوج ولا معتدة صح اقرارها بالولد لان فيه الزمما على نفسها ووزن غير ما فينفذ عليها
وصح التصديق بعد موت المقر الا من الزوج بعد موته مائة يعنى صح التصديق
في النسب بعد موت المقر لبقاء النسب بعد الموت وان اقر بنكاحها ومات
فصدقة بعد موته يصح حتى يكون لها المهر والارث لبقاء حكم النكاح وهو العدة
وان اقرت بنكاح رجل وماتت فصدقة الزوج لم يصح تصديقه عند ايج لانها
لم ماتت زال النكاح بعلايقه حتى يجوز له ان يتزوج اختها واربعا سواها ولا يحل له

ان يفسلها

ان يفسلها فيبطل اقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان اقراره اى نسب من غير ذلك
ولا دوايح وعلم لم يثبت اى النسب ولا يقبل اقراره في حقه لان فيه تحيل النسب
على الغير فاذا ادعى نفقة او حضنة تعتبر في حقه ويرث الا مع وارث وان بعد ينع
ان كان المقر وارث معلوم قريب او بعيد فهو احق بالارث من المقر له حتى لو اقر
ماخ وله عمة او خالة والارث للعمة والخالة لان نسب لم يثبت باقراره ولا يراهم
الوارث المعروف مات ابوه فاقربا حثا كنه في الارث بلا نسب لان مقتضى
اقراره شيان حمل النسب على الغير ولا ولاية عليه وشركته في الارث ولم فيه فيغير ولاية
الثاني لا الاول اقرار احد ابني ميت له اى لذلك الميت على اخوين يقبض متعلق
باقراره نصفه لاشي له والنصف للاخوين ان مات وترك ابنين وله على رجل
الف درهم فاقرا احد الابنين ان اباه قبض منه نصفه وكذب الاخرا فاشي للمقر
والكذب نصفه لان الاقرار باستيفاء الدين اقرار بالدين على الميت لان قبض الدين
انما يكون بقبض عين مضمون حتى يصير ديننا فينقضاء فاذا كذبه اخوه استوفى الدين
نصيبه في لم يقبض جميع الدين لا يكون له من الميراث شئ ولا يرجع المقر على اخيه بنصف
ما قبض وان تصادقا على الاشتراك اى المقبوض بينهما لانه لو رجع على اخيه رجح اخوه
على الغريم فيرجع الغريم على المقر بغير ذلك لانتفاض المقاصة في ذلك القدر ببقائه
وبنا على الميت والدين مقدم على الارث فيؤدى الى الدور **فصل حرة اقرت**
بين فكنه بها زوجها صح اقرارها في حقه اى حق زوجها عند اصح حتى تجس
و تلام كالتدين الثابت بالمعينة بالاستهلاك او الشرى او بالبينة وعندها
لا اى لا تصدق في حق الزوج فلا تجس ولا تلام لان فيه منع الزوج من ثبوتها
واقرارها لا يقع فما يرجع الى بطلان حق الزوج بجهولة النسب اقرت الدق لاسان
فصدقة المقر ولها زوج واللاومته اى من الزوج فكنه بها اى الزوج صح في

في حقها اي حق المرأة حتى اذا خلق بعد الاقرار ولده يكون رقيقا لاجله وحق الاولاد
 فخرج على قوله لاجله بقوله حتى لا يطل الشكاح وخرج على قوله وحق الاولاد واولاد وحصلت
 قبل الاقرار وما في بطنها وقت اي وقت الاقرار لا يطلعونهم قبل اقرارها بالرق واما
 ولد خلق بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند ابن يوسف او حكم برقبها وولد الرقيقة دقيق
 وحر عند محمد لانه من وجهها بشرط حرية اولاده منها فلا تصدق على ابطال
هذا الحق بحسب قول النسب حر عبده ثم اقر بالرق لاسا وصدقة صح في حقه
 حتى صار رقيقا له دون ابطال العتق حتى ينفقه حرافا مات العتيق الى العبد
 اعتقه بحسب قول النسب برية ان كان الى له وارث والا اي وان لم يكن له وارث
 فالمقوله لانه كان للمقروء والمقروء فانه مات المقروء العتيق فانه لعصبة المقروء
 لانه مات انتقل الولد اليهم بخلاف ما لو كان حيا قال لي عليك الف فقال
 الحق او الصدق او اليقين او كثر اي قال حقا او صدقا او يقينا او كثر اي قال
 الحق الحق او الصدق الصدق او اليقين اليقين او صدقا صدقا او حقا حقا
 او يقينا يقينا او قرن بها البر بان قال البر الحق او الحق البر الحق كان اقرارا لانه
 مما يوصف به العبد فيضج للجواب ويستعمل في التصديق عرفا حكاه قال
 اوعيت الحق الحق او الصدق صدق او اليقين يقين لا اي لا يكون اقرارا
 لانه كلام تام بخلاف ما تقدم لانه لا يصلح للابتداء قال لانه باسارفة بالانية باجنونة
 بالبقه او قال هذه السرقه فعلت كذا وباعها فوجد اي المشتري بها اي الجارية
 واحد منها اي من هذه العيوب لا ترد اي الامة بعد البيع به اي بواحد من هذه العبارات
 لان غير الاخرين وفضل المتاوى اعلام المتاوى واحضاره لتحقيق الوصف الذي
 ناداه به ولم يزل يقول لانه لا يفرق بينهما والاخير شبيهة بخلاف هذه سارفة
 او هذه آفة او هذه زانية او جنونة حيث ترد بواحد من هذه العبارات لانه اخبار

وارثه

وهو

وهو تحقيق الوصف وبخلاف ما طالق او هذه المطلقة فعلت كذا حيث تطلق
 امراته لانه يمكن من اثبات هذا الوصف شرعا فيجعل كلاما ايجابيا بالكون صادقا فيما
 تكلم به وانه لا يمكن من اثبات تلك الاوصاف فيها وكان ذرا وشتم لا تحقيقا
 ووصفا كذا في الكافي **كتاب الشهادات** او رده عقيب كتاب الاقرار
 لما مر ان الحاجة الى الشهادة بعد الاقرار فيكون ماثرا عنه في الاعتبار
 هي اي الشهادة اخبار بحق للغير على الاخر سواء كان حق الله تعالى غيره من يقين او حق
 اي ناسي عن يقين لاعتق حجابا وتحسين والية الاشارة بقوله عليه السلام
 اذا ريت مثل الشمس في شمس والافدع ولم يداقوا لواءاتها مشتقة من
 من الشاهدة التي بمعنى المعانية وشروطها السكامل بان يكون عاقل بالغ العقل
 فلا تقبل شهادة المجنون والصبي والفقير وهو حسن السماع والفهم والحفظ
 الى وقت الاداء والولاية بان يكون حرا فلا تقبل شهادة العنق ورسنها الداخل
 في حقيقتها لفظ الشهادة بمعنى الخبر دون القسم ذكره الزيلعي حتى اذا ترك لم
 تقبل الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد التزكية والقياس
 بان يكونها حجة ملزمة لانه خير محتمل للصدق والكذب ولكنه تركه بالنصوص
 والاجماع ونجس اي الشهادة بالطلب اي طلب المدعي حق العبد وانما اعتبر
 طلبه لانها حقة في شرط طلبه كما في سائر الحقوق ان لم يوجد بدله ولا يجوز كتمانها
 لقوله تعالى ولا باب الشهادة اذا ما وعدنا ثم انه انما ياثم اذا علم ان القاضي يقبل
 شهادته ولا يقبل شهادته او كانوا اجماعة فادى غيره ممن تقبل شهادته فقبلت
 لا ياثم وان ادنى غيره ولم تقبل شهادته ياثم من لم يؤد اذا كان ممن تقبل شهادته
 لان امتناعه يؤدى الى تضييع الحق وادى حق الله تعالى فانها تجب فيه بلا طلب
 كعتق الامة وطلاق المرأة فانها تحريم الفرج وترك الشهادة فيهما

وتعقب عليه الاداء وان علم ان القاضي

رضا وبالعق والرضا به فسق واستر بما في الحدود وافضل لقوله عليه السلام الذي
شهد عنده لو سترته بشوكي لكان خيرا لك وتلقيته للذي قال عليه السلام
لعلك تسترها او قبلتها آية ظاهرة على رجحان السر ويعول في السرقة اخذ
لاسرقة احياء الحق السروق منه ورعاية لحجاب السر وصاحبها لثلاثة اربعة رجال
لقوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة من مثلكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم
ولقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهداء ونصا بها ببقية الحدود والقود ورجلان
لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولا تقبل فيهما شهادة النساء
لما فيها من شبهة العبدية ونصا بها للولادة واستتم لان الصبي للصلوة عليه
والبكارة وغيوب الشارة موضع لا يطلع عليه الرجال ارادة واحدة لقوله
عليه السلام شهادة النساء جائزة في ما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحل
باللام يراد به الجنس اذ لم يكن ثم معهودا فالكل ليس بمراود قطعاً فيراد به الاقل ليقفنه
ونصا بها لغيرها من الحقوق سواء كان مالا او غيره كشحاح وطلاق ووكالة وصبي
واستتم لان الصبي للارث رجلان او رجل وامرأتان لما روي ان عمر وعليهما رضي الله
عنهما اجازا شهادة النساء مع الرجال في الشحاح والفرقة كما في الاموال وتوابعها كالاعارة
ولزم في الكل من الصورة الاربعة المذكورة لفظ استشهد للقبول حتى لو قال
الشاهد علم او ايقن لا تقبل شهادته لان النصوص وردت بهذه اللفظة
وجواز الحكم بالشهادة على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولزم ايضا
العدالة وهي كون حسنات الرجال اكثر من سيئاته وهذا يتناول الاجتناب
من الكبائر ويترك الاضرار على الصغار لان الصغيرة تكون كبيرة بالاصرار
على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة
مع الاستغفار لوجوب اي وجوب القبول لقوله تعالى وشهدوا وقول عدل منكم

ولان

ولان الخبر يحتمل الصدق والكذب والحجة هو الخبر الصدق وبالدالة يترجح جهة الصدق
اذ من ارتكب غير الكذب من المحذورات يرتكب الكذب ايضا وفيه اشارة الى
ان العدالة شرط وجوب العمل بالشهادة لا شرط اهلية الشهادة لان الفاسق اهل
للولاية والقضاء والسلطنة والامامة والشهادة عندنا وعن ابي يوسف
ان الفاسق اذا كان وجهه في الناس ذا قوة تقبل شهادته والاصح ان شهادته
لا تقبل الا ان القاضي لو قضى بشهادته تصح عندنا كذا الكافي ومن اى الشهادة
لو كانت على حاضر تجب الاشارة الى اشارة الشاهد الى ثلثة مواضع اخبر المصنف في الدعوى
والمدعى عليه والمشهود به لو كان عينا احصا عن العدين ولو كانت على غائب
او ميت فسموه وسموه الى ابيه فقط بان قالوا عان فلان لا تقبل حتى يبيده الى جهة
ولا يسمو به صماعة اي ان ذكر واسمه واسم ابيه وصماعة لا يكون الا اذا كان
موردا بها بان لا يكون في يده بشريك له في تلك الصماعة وان ذكر اسم ابيه
وقبيلته وحرفته ولم يكن في علمه رجل اخر بهذا الاسم وهذا الحرفه يكون وان كان
آخر مثله لا يكفي حتى يذكر شيئا اخر يفيده التمييز ولو ذكر اسم ابيه وخجده واسمه
او صماعة ولم يذكر الجدة تقبل بشرط التعريف وذكر ثلثة اشياء فعل هذا لو ذكر
لقبه واسمه واسم ابيه قيل يكفي والصحيح انه لا يكفي وفي اشتراط ذكر الجدة اختلاف
ولو قضى بلا ذكر الجدة نفذ كذا في العداية ولا يسئل عن ثبوتها طعن الخصم
يعني القاضي يقتصر على ظاهر العدالة في السلم ولا يسئل ولا يتحقق الا بالثبوت
عدل او لا اذ لم يطعن فيه الخصم واذا طعن سئل القاضي عنه في الشروع في العداية
الا في حد وقود فانه يسئل في السر ويذكر في العلانية فيهما بالاجماع طعن الخصم
اولا لانه يحتاج الى سقاطها في شرط الاستقصاء فيها وعندنا يسئل في كل
سرا وعلنا وان لم يطعن الخصم لان بناء القضاة على الحجة ومن شهادته العدل

فيتعرف عن العدالة وبه يفتي ثم التذكية في السران بعث قطعة قرطاس كتب
 فيه اسماء الشهود وخليتهم ويلمس من المذكي تعريف حالهم والتذكية في العلانية
 اجمع القاضي بين المذكي والشهود في مجلس القاضي فيسئل المذكي عن الشهود بحصة
 الشهود ما هو لا عدول مقبول الشهادة بتركيتهم او بجرهم ووقع الاكتفاء بتركية
 السرية زمانا لان تركية العلانية بلا وقتنة او الشهود والمدعى بقا بلون الجارح
 بالاذى والاضراب وكفى للتذكية ان يقول المذكي او يكتب في ذلك القرطاس تحت اسمه
 هو عدل ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئا احزان عن المذكي او يكتب الله اعلم
 وان لم يفعل جائز الشهادة قال هذا الكافي ثم قيل لا بد ان يقول المذكي حائرا الشهادة
 او العبد او المحذور في القذف اذا تاب قد عدل والاصح ان يكتب بقوله هو عدل
 لشهود الحرية بالدار اقول فيه اشكال لان المحذور في القذف التائب قد يكون
 معدلا كما ذكره فلا بد من قوله جائز الشهادة ليخرج وهذا لا يرد على عبارة الهداية
 اذ لم يذكر فيها المحذور في القذف لكن لا بد فيه ايضا من اعتبار هذا القيد بخبره
 في لا يكون الاكتفاء بقوله هو عدل راجح ولا يصح تعديل الخصم هكذا قال ابو جعفر
 ان تعديل المدعى عليه الشهود لا يصح لان من زعم المدعى وشهوده ان المدعى
 عليه ظالم كاذب في الاشكار وتركية الكاذب الفاسق لا يصح وعنده هما
 يصح ان كان من اهل بائنه كان عدلا لكن عند محمد لا بد من ضم آخر اليه لعدم جواز
 تعديل الواحد وابو يوسف يجوز كما سياتي والراوند بتعديل تركية بقوله هم
 عدول لكنهم اخطوا والنسوا او هم عدول ولم يرد على هذا واما لوقال صدقوا وعدول
 صدقة فقد لزم الحكم لانه اقرار منه بثبوت الحق بخلاف ما لوقال هم عدول ولم
 ولم يرد عليه حيث لا يرد شي لانهم مع كونهم عدولا يجوز منسبهم النسيان والخطا
 فلا يلزم من كونه عدلا ان يكون كلامه صوابا كفي واحد للتركية ونسبته الشاهد والكرامة

الى المذكي

الى المذكي لان التذكية من امور الدين فلا يشترط فيها الا العدالة حتى تجوز تركية العبد
 والمرأة والاعمى والمجذوم وفي القذف التائب لان خبرهم مقبول في الامور الدينية و
 والاحوط اثنان لان فيه زيادة طمأنينة هذا كانه تركية السر واما تركية العلانية
 فيشترط فيها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغيرهما سوى لفظ
 الشهادة بالا جماع لان معنى الشهادة اظهر ولهم هذا بحث في مجلس القضاء
 لسامع اي يجوز لسامع ما يتعلق بالاقوال كالبيع بائنه يسمع قول البائع بعت وقول
 المشتري اشتريت والافراد بان يسمع قول المقر لفلان على كذا او ان ما يتعلق بالافعال
 كحكم قاض او عصب او قتل ان يشهد فاعل قوله يجوز المقدر في قوله لسامع وان لم يشهد
 عليه ويقول الشهادة باع او قتل فلان عابن السبب فوجب عليه الشهادة به كعابن
 وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر وان كان بالتعاطي فكذا لان حقيقة البيع مبادله المال بالمال
 وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكمي لا حقيقي
 ويقول اشهد لا اشهد في كماله يكون كاذبا ولا يسمع الشهادة بسماعه من وراء
 الحجاب اي لو سمع الشاهد صوت من يشهد عليه من وراء الحجاب لا يسمع ان
 يشهد لاحتمال ان يكون غيره اذ النعمة تشبه النعمة الا اذا بينت الفاعل بائنه يكون
 في البيت وحده وعالم الشاهد ان ليس فيه غيره ثم جلس على المذكي
 وليس فيه مسك غيره فسمع اقرار الداخل ولم يره اذ جرح حصل به العلم لكن
 ينبغي للقاضي ان لا يقبله اذ اقر له اذ ليس من ضرورة جواز الشهادة القبول
 عند التفسير فالشهادة بالتامع تقبل في بعض الاحوال لكن اذا اصرح
 به لم تقبل كما سياتي او يرى شخص القائلة وشهد عنه اثنان انهما فلانة بنت
 فلان من فلان قال الفقيه ابو الليث اذا اقرت امرأة من وراء الحجاب وشهد
 عنده اثنان انهما فلانة بنت فلان من فلان لا يجوز لمن سمع اقرارها ان يشهد

اذ لا يشهد الا اثنان

بان يقول سمعت من يخر روية

عليها الا اذ اراد ان يخصها بمعنى حال ما اقرت في يجوز ان يشهد على اقرارها بشرط
 رؤية شخصها لا رؤية وجهها قال ابو بكر الاسكاف المرأة اذا حست عن وجهها
 فقالت انما فلانة بنت فلان بن فلان وقد وهبت لزوجي ميري فان الشهود لا يجتنبون
 لا يجتنبون ان يشهدوا على نفسها فلانة بنت فلان بن فلان من اقامت حيث
 افي يمكن للشاهد ان يشهد اليها فان ماتت فيحتاج الشهود الى ان يشهدوا
 عدلين انهما فلانة بنت فلان بن فلان كذا في النونية ولا يشهد على الشهادة ما لم
 يشهد عليه لانه تصرف على الاصيل بازاله ولايته في تنفيذ قوله على المشهود
 عليه واذا الولاية الثابتة للغير ضرر عليه فلا بد من الالة والتجمل من ولا يشهد
 ايضا من رآه خطه الذي كتب فيه شهادته ولم يذكر بها اي شهادته كذا القاضي
 يعني اذا وجد في ديوانه اقرار رجل لرجل بحق المشهود والرجل على رجل حق وهو
 لا يذكره لايحكم به ولا ينفذه حتى يذكره وكذا الرادى يعني اذا لم يذكر لاي حكم له الزوية
 لان كلا منهما لا يحل الا على علم ولا علم به لان الخط يشبه الخط ولا بالتسامح الا
 في النسب والموت والعكاج والدخول وولاية القاضي واصل الوقف فان
 فان الشهادة بالتسامح جائزة فيها اذا اخبر بها رجلان او رجل وامرأتان عدولا
 والقباس ان لا يجوز لان الشهادة لا تجوز الا لعلم كمال ولا يحصل العلم الا
 بالشهادة والعيان هو الخبر المتواتر ولم يوجد نصا كاسبغ والاجارة بل الى
 لان حكم المال اسهل من العكاج وجه الاحتسان ان هذه الامور تختص بعناية
 اسبابها خواص من الناس فيستحق بها احكام فبق على انقضاء القروز وانقراض
 الا عصار فلو لم تقبل فيها الشهادة بالتسامح لادى الى المخرج وتعطيل تلك
 الاحكام بخلاف البسج والسمية والاجارة بخلاف لانه كلام يسمعه كل احد وانما يجوز ان
 يشهد بالتسامح اذا حصل له العلم بالتواتر او بالشهاد او باخبار من يشق به

شهادة

وبشرط

وبشرط ان يجزى رجلان عدلان او رجل وامرأتان لانه اقل نصاب يفيد العلم الذي
 يستل عليه الحكم في المعاملات وقيل يكفي في الموت باخبار واحد او واحدة لان
 الناس يكرهون شهادة تلك الحالة فلا يحضرها غالبا الا واحد او واحدة
 بحسب النسب والعكاج ويبقى ان يطلق اداء الشهادة بان يقول اشهد ان فلان بن
 فلان مات ولا يستر حتى لو فتر للقاضي ان يشهد بالتسامح لم يقبل شهادته هو
 الصحيح وانما قال اصل الوقف لانه تبقى على انقراض القروز بشرطه لان اصل الوقف
 الوقف يشترط انما شرطه التي شرطها الواقف فلا يشترط ان يشهد الامام فلو لم يكن
 المرفعين في لاية من بيان الجهة بان يشهدوا ان هذا وقف على المسجد وعلى القبرة
 ونحو ذلك حتى لو لم يذكر ذلك في شهادتهم لا يقبل شهادتهم وتأويل قولهم
 لا تقبل شهادتهم على شرط الواقف ان بعد ما ذكرنا ان هذا وقف على كذا
 لا ينبغي لهم ان يشهدوا انهم شهدوا من غلته فيصرف الى كذا ولو قال ذلك في
 في شهادتهم لا تقبل شهادتهم كذا في الكافي ويشهد رآه جالس مجلس القضاء
 بقره اليه المخصوص انه قاض وانما يبين تقليد الامام اياه ويشهد ايضا رآه رجل
 وامرأة يسكنان بيتا ويشهدا انهما ابنا ط الزواج انهما عرسا كما لو رآه عينا في بيته
 غيره عمل بظاهر الحال ويشهد ايضا رآه شيء سوى الرقيق المعبر فان غير المعبر حكمه
 حكم العوض في يد متعلق بالراي المقدر منصرف كالمالك اي كما يتصرف المالك
 انه له متعلق يشهد المقدرة صورته رجل رآه عينا في يد انسان ثم رآه ذلك العين
 في يد اخو الاول يدعي المالك وسعه ان يشهد بان له من ذلك المالك في الاشياء
 لا يعرف بيقين بل ظاهرا فليد بلا متازعة دليل المالك ظاهرا او استهبا به اي انه
 ملكه قلبه فان وقع في قلبه انه ملك الغير لا يحل له الشهادة بالملك له لان الاصل
 اعتبار اليقين في جوان الشهادة لما مر من قوله عزم اذا علمت مثل الشاهد

لما فرغ من بيان الشهادة بالعدول السامع
 سرح في بيان نوع ما لا يشهد به وهو الشهادة
 التي يشهد بها بعد تحريكه الى ظاهر حال
 المشهود به بعد اعلانه في نفسه
 بلا تملك شيء آخر احيى جليل

والأقوى فإذا تعسر ذلك بصرار إلى ما يشهد به القلب فإنه قسري الشاهد
للقاضي شهادة بالتب مع في الصورة الأولى أو حكم اليد في الصورة الأخيرة بطلت
فإنه إذا اطلق وقع في قلب القاضي صدقه فيكون شهادته منه عن علم ولا كذلك
إذا فسروا وقال سمعت كذا وعن هذا كان المراسيل من الأخبار أقوى من المسانيد
كذا في الكفاية الآلة الوقف فإنه الشاهد بين إذا فتر استشهدا وتما بالتب مع
تقبل ذكره في العادة شهادة شهيد أي حضره من ريد أو وصل عليه فهو
معينة حتى لو فتر القاضي يقبله إذا لا بد من الإلحاح ولا يصلح إلا عليه الشهادة
بالإيجاب شهادة بالقبول في المعاوضات كالبيع والنكاح والإجارة ونحوها
حتى لو شهدوا على زوج الأب فقط أي بلا ذكر القبول تقبل أي الشهادة
بخلاف الهبة حتى لو شهدوا بالهبة بلا ذكر القبول لم تقبل كذا في العادة **باب**
القبول وعدمه تقبل من أهل الأندلس أعلم أن أهل اليهود على ما ذكر في الكتب
الكلاسية أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقد أهل السنة وهم الجبرية
والقدرية والروافض والخوارج والمعتزلة والشبهية وكل مشاهير اثني عشر
فرقة فصاروا اثنين وسبعين فرقة وعندنا تقبل شهادتهم خلافا للشافعي
رحمه الله إلا الخطابية بهم من غلاة الروافض يعتقدون جواز الشهادة
لكل من حلف عندهم أنه يحق ويقولون السلم لا يحلف كاذبا وقيل يرون
الشهادة لشيعتهم واجبة فيمكن الشبهة في شهادتهم وتقبل من الذي
على مثله وأن اختلفا ملة كاليهود مع النصارى وتقبل من الذي على الملة من
لأن الذي اعلا حاله منه لكونه من أهل دارنا ولهذا يقتل المسلم بالذي ولا يقتل
بالمستأمن بلا عكس أي لا يقبل شهادة المستأمن على الذي لعقود ولايته
عليه لكونه أدنى حالا منه ويقبل الشهادة منه أي المستأمن على من لم يحد

وأيضا

واربها وإن كانوا من أهل دارين كالروم والترك لا يقبل لأن الدولة وفيما بينهم
تنقطع باختلاف المعتقدات ولهذا لا يجري التوراث بينهما ويقبل أيضا من
عدو سبب الدين فإنه العداوة الدينية تدل على قوة دينه وعدالة مخالف
العداوة الدينية فإنها حرام فليس ارتكبتها لا يؤمن من الثقل عليه ويقبل
أيضا من مسلم أي ارتكب معصية صغيرة بلا إصرار عليها أن اجتبى الكبار
هو معنى العدالة كما ويقبل أيضا من أكلف لا طلاق النصوص بلا تقييد
الختار ولأنه لا يحل بالعدالة هذا إذا تركه لعدو من كبر أو خوف هلاك وإذا
تركه استحق بالدين لم يقبل لأنه لا يكون عدلا ولم يقدر أبو حنيفة له وقت أو لم يرد به
كتاب ولا سنة ولا إجماع والمقادير لا تعرف بالرأي وقدره المتأخرون
فقبل سبع سنين إلى عشرين وقيل اليوم السابع من ولادته أو بعده إلى أن
يتجمل ولا يهلك به ومن الخصص وولد الزنا والخش إذا كانا عدولا فإنه قطع
العقد وجنابة الأبوين لا يوجب قدح في العدالة وقيل غير ذلك من شهادته علقمة
الخصص في خشن إما رجل أو امرأة وشهادة الجنب مقبولة ثم إن لم يكن مسلما
فلما الحال فيه وإن كان مسلما فجعل إرادته في حق الشهادة احتياط والعقيق هو
للمعتق وبالعكس لعدم الشهادة وقد ثبت أن قنبر أرضه شهد لعل عند شريح
فقبل شهادته وهو كان عتيق على العمال والمراد عمال السلطان عند عامة الناس
الشارح لأن الشخص لأن نفس العمل ليس يفسق إلا إذا كانوا على الظلم قالوا
هذا كائن في زمانهم لأن الغالب عليهم الإصلاح فاما الذين في زماننا فلا يقبل
شهادتهم لغلبة ظلمهم كذا في الكافي وتقبل الشهادة لأخيه وعمه ومن حرم
رضاها أو مصاهرة كأم امرأته وبنتها وزوج بنته وأرأته وابنته لأن
لأن الأملاك بينهم متميزة ولا بد من تحجيرة ولا بسوطة أو الزوجين للأخوة

بعضهم من مال البعض فلا يتحقق التميز
بخلاف شهادة القرابة ولا أو مشهورة

وتقبل من كافر على عبد كافر مولاه او على كافر موكلة مسلم يعني يجوز شهادته الكافر
 على عبد مولاه مسلم وعلى وكيل كافر موكلة مسلم بلا عكس اي يجوز شهادته
 الكافر على عبد مسلم مولاه كافر وعلى وكيل مسلم موكلة كافر فان مسلم اذا كان عبد
 كافر اذن بالبيع والشراء شهد عليه ان كافر ان كان بشرا او بيع جازت
 شهادته وتبرأ عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على الكافر قصد
 ولزم منه الحكم على المولى المسلم ضمن ولو كان المولى كافرا او العبد المذنب مسلما
 لا تقبل شهادته الكافر عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على المسلم
 قصد اولوان مسلم وكل كافر بشرا او بيع وشهد على وكيل شاهد ان كافر ان
 بشرا او بيع جازت شهادته وتبرأ عليه لانها قامت على اثبات امر على الكافر ولو
 ان كافرا وكل مسلم بشرا او بيع لا تقبل شهادته وتبرأ عليه لانها شهادة كافر
 قامت على اثبات امر على المسلم قصد كذا في الشرح السعوي للتخصيص الجامع الكبير
 لاس كافر على مسلم عطيف على قوله تقبل من اهل الاهوار والآلة الوصاية والنسب
 اذا اقرى حقا من قبل الميت على خصم حاضريه او اقرى الاربعة من نصرائه
 واقام شاهد من نصرائه على خصم مسلم او اقرى ان ذلك بين فلان النصرائه مات
 وهو وارثه واخصر مسلما للميت عليه دين واقام شاهد من نصرائه على خصم
 تقبل وهذا استحسان والقبول ان لا تقبل وجه الاستحسان ان المسلمين
 لا يحضرون موت النصاري والوصاية يكون عند الموت غالبا وسبب التيسير
 الشكاح وهم لا يحضرون شكاحهم فلم يبق تقبل شهادته النصاري على المسلم في اثبات الابصار
 الذي يباؤه على الموت والنسب الذي يباؤه على الشكاح ادى الى ضياع الحقوق
 المتعلقة بالاربعة فقبلت ضرورة كما قبلت شهادة القاطن للمضرورة ولا من اقر
 لان الادلة تنفق الى التمييز بين الخصم وبين المشهود ان كان منقول ولا يميز الاعلى

الا بالنسبة وفيه شبهة يمكن التحرز عنها بجنس الشهود ووردت اذ الشهادة من باب
 ولاية لعلها الولاية والا احد فلا يقبل شهادته ولو على كافر ومملوك وصبي او لولاية لهما على
 انفسهما فعلى غيرهما اولى الا ان يتجمل اي الشهادة في الرق والصغر واذيا بعد
 الحرية والبلوغ فخ يقبل لان التحمل بالمعانية او السماع وهما لا ينافيانهم وعند
 الادوارهما من اهل الشهادة ومحبود في قذف وان تاب لقوله لا تقبلوا
 لهم شهادة ابد الا ان يجد كافر ايسلم فاز الكافر اذا حلف القذف لم يجز شهادته
 على اهل الذمة لان له شهادة على جنسه فقرة شمة حدة فاز اسلم قبل شهادته عليهم
 وعلى المسلمين لان هذه شهادة استنفادها بالاسلام للشهادتين ثابتة ولم يلحقها
 رقة وهي الشهادة على اهل الاسلام لانها لم تكن ثابتة زمان الرق والحد فلي جازت
 شهادته على اهل الاسلام جازت شهادته على الكافر ضرورة بخلاف العبد اذا
 حلف بالقذف ثم عتق حيث يرد شهادته فلا شهادته للعبد اصل حال رقه
 فيتوقف الرد على حد وشهادته فاذا حدث كان رد شهادته بعد العتق من تمام
 حدة وسجون في حادثة السجن يعني اذا حدث بين اهل السجن حادثة في السجن
 واراد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة لم يقبل لكونهم متهمين كذا في الجامع الكبير
 واصد وفرعه وزوجه وعرسه وسيد لعبد ومكاتبه الاصل فيه قوله عزم
 لا تقبل شهادته الولد لوالده ولا الوالد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج
 لامرأته ولا العبد لسيدته ولا المولى لعبده ولا الاجير لمن استأجره والمراد بالاجير
 على قول المشايخ التلميذ الخاص الذي بعد ضرورة استأجره ضرورة ونفعه نفع
 نفسه وهو معنى قوله عزم لا شهادته للقانع باهل البيت وقيل هو الاجير سائمه
 او شاهرة لانه يستوجب الاجر بمنافعة فاذا شهد له في مدة الاجارة فكانه
 استأجره عليهم وشهد به فيما يشتر كان فيه لانها شهادة لنفسه من وجه فلا شاهد
 اذا الشهادة

فيما يشتركان فيه تقبل تقبل لعدم الشهادة ونحوه يفعل الردى لا صراره على
على الفسق وأما من في كلامه ليقين وفي اعضائه كمن لم يشتر بشي من الافعال
الروية فلا يرد شهادته ونماحة ومعينة لاركانها الحرة طمعا في المال والمراد
بالنماحة التي تنوح في مصيبة غير با واتخذته كمنسية والتغنى للهو حرام في جميع
الاوقات خصوصا اذا كان من المرأة فان نفس رفع الصوت منها حرام
فصل في ضم الغناء اليه ولما لم يقيد بهما بقوله للناس وقيد به فيما سباني
فقد من الشرب اى شرب اى شرب الاشربة المحرمة فان ادمان شرب
غيره لا يسقط الشهادة ما لم يسكره على الشرط الا دما لم يكن ذلك
ظاهرا منه فان من شرب الخمر فلا يظهر ذلك لا يخرج من كونه عدلا وان كان
شرب الخمر كبيرة وانما تسقط عدالة اذا كان يظهر ذلك او يخرج سكرانا
ويطعم به صبيا اذا لا حرة بمثله ولا يخرج عن الكذب عبادة كذا في الكافي
وعنه وسبب الدنيا قال في المحيط لا يجوز شهادة رجل على رجل بينهما
عداوة في شيء من امور الدنيا وقال الزاهد ما ذكره المحيط اختيار المتأخرين
واما الرواية المنصودة فيخلافه فانه اذا كان عدلا تقبل شهادته قال وهو
الصحيح وعليه الاعتماد ومن يلعب بالطيور شدة عفاته واصرارها
على نوع لهو ولان الغالب انه ينظر الى العورات في السطوح وغيرها
وهو فسق واما اذا اسكت الحرام للاستيناس ولا يظهر فلا يرد عدالة
لان اسكتها في البيوت مباح او العطنية لانه من اللهو او يغنى للناس
لانه يصير على نوع فسق ويجمعهم على ارتكاب كبيرة ولا يمنع عادة عن الحرفة
والكذب واذا كان لا يسمع غيره نفسه لازالة الوحشة فلا يقدح في
في الشهادة او يتركب ما يحسد به اى ياتي نوعا من من الكبر في الموجهة للحد

لشرا

ولكن يسمع

لوجود

لوجود تناوله بخلاف اعتقاده وذا دليل فله ويا نية فله على الشهادة
ذو الكد في الكافي اقول ظاهر هذا مخالف لما قلنا عند شرب الخمر سركس
التوفيق بينهما ان المراد بارتكاب ما يحسد به ارتكاب ما من شأنه ان يحسد
بل ارتكاب ما يحسد به بالفعل ولا يكون ذلك الا باظهاره واطلاق الشهادة عليه
او يترك الحرام بل ان كان كشف العورة حرام ومع ذلك يدل على عدم الجبالا
او يترك الحرام بل ان كان فاسق وشرطه البسوط ان يكون مشهورا بكل الربوا
لان التجار قتلوا يتخصصون عن الاسباب المفصلة للعقد وكل ذلك
ربوا فلا بد من الاستهارة او يلعب بهز او يفرط بشرط او يترك به اى
بالشرط الصلوة لان كل من شرب كبيرة يدل على الدانة فاما مجرد اللعب
بالشرط بهز وفرا وترك صلوة فليس يفسد مانع للشهادة وان كان
مكروها عندنا لان للاجتهاد وفيه ما غا لكونه مباحا عند الشافعي واما من يلعب
بالفر وفهو مرد الشهادة مطلقا او يقول او ياكل على الطريق فيبذل لهما او يظهر
السلف وهم الصيانة والعلماء المجتهدين لان هذه الافعال تدل على قصور
عقله ومروته من لم يمنع عنها لا يمنع عن الكذب بخلاف من لا يتركها شهادة اى انها
الميت ان اباها اوصى اليه اى جعل هذا الشخص وصيا وهو اى ذلك الشخص
يدعيه اى كونه وصيا صححت اى شهادته استحسننا فان امر الوصي ذلك لم تقبل
والقياس ان لا تقبل وان ادعى كشهادة واني الميت خير من لهما على الميت دين
ومد يوجب اى خير من الميت عليهم الوصي لهما اى رجلين اوصى لهما الميت و
وجوبه على الابصار اى نصب الوصي وهو متعلق بقوله كشهادة وكان القياس
ان لا تقبل شهادته هؤلاء لانهم يجرون على انفسهم بانفسهم وتهيروا ذلك لان
الدائمين قصدا بها نصب من يتصرف لهما ويقوم باحياء حقوقهم والعرضين

القول ان باخذ شيئا من صاحبه من اللعب

القول يلعب بشرط ان باخذ احد المتبذرين
من صاحبه شيئا ان غلب عليه فيه
احسن

ان لهما على الميت دين

قصد انصب من استوفيا حقها او برآن بالدفع اليه والوصيين قصد انصب
من يعينها على التصرف في مال الميت والوصي لها قصد انصب من يدفع اليها
حقها وجبه الاحتسان انها ليست بشهادة حقيقة لانها توجب على القضاة
مالا يتمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك لتمكن من نصب الوصي اذ ارضى
الوصي والموت معروف حفظا لاموال الناس عن الضياع كمن عليه ان يتأمل
في صلاح حبيته من نصبه واهليته ويؤاخذ بشهادتهم كقوة مؤنة التعيين ولم يثبتوا
بها شيئا فصار كالمؤنة في كونها ليست بحجة بل دافعة مؤنة تعيين القاضي
ولو شهدا ان باهما الغائب وكله بقبض دينه روت اي شهادتهما سواء اذعي
اي الوكيل الوكالة او لا لتمكن الشبهة في شهادتهما لانها يشهدان لغيرهما
وقد مر بطلانها كاشهاد على جرح جرح وهو ما يستحق الشاهد ولا يوجب
عليه حق الشرع او العبد فانها لا تقبل كفاستحق او اكل ربوا او انه استاجرهم
وخو ذلك في سيرة لانها انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي وضع القاضي الزامه
والعسق ليس كذلك لانه يدفعه بالعدو والاستيجار وان كان اقرارا على الجرح
لكن لا خصم في اثباته اولا تعلق له بالاجرة حتى لو اقام المدعي عليه البينة ان المدعي
استاجرهم بكذا واعطاهم ذلك من مال الذي عنده تقبل كسيرة قال صدر
الشريعة اذا اقام البينة على العدالة فاقام الخصم البينة على الجرح ان كان الجرح
جرحا جرحا لا يعبر به الجرح وانما قلت ان صورة المسئلة هذا لانه ان لم يقر البينة على
على العدالة فاجرح خبر ان الشهود في اوكاليه الربوا فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت
العدالة لا سيما اذا اخرج خبر ان الشهود في اقول حقيقة ان جرح الشاهد قبل
التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها وهو من باب الديانات ولذا قبل فيه خبر الواحد
كما مر في كتاب الكراهية والاحتسان وبعد التعديل دفع للشهادة بعد ثبوتها

في كونه من الشهود وصاروا الخافين
تقاضى في مؤنة تعيين الوصي لانه
عمن اندفعت بشهادتهم فصار
لهم في عدم العزم في عدم كونهم
واحد

حتى

حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة ان الدفع
اسهل من الدفع وهو السيرة كونه الجرح المجرد مقبولا قبل التعديل ولو من واحد وغير
مقبول بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع او العبد
فاضح في هذا التحقيق ما اعترض عليه بعض المتصنفين بل شعور على مراد القائل
ومع ذلك ذاهل عن القواعد وغافل حيث قال اقول فيه نظرا الى الغرض ان مثل
هذه الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة الى ما ذكره
من الصورة المقيدة ولذا قلت بعد التعديل وقبله قبلت مثل ان يشهدا
على ان الشهود المدعي فسقة او زناة او اكلوا الربوا او شرعوا جحرا او على اقرارهم انهم شهدوا
بالزور او على اقرارهم انهم اجروا هذه الشهادة او على اقرارهم ان المدعي مبطل في
هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة وانما تقبل هذه
الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبتت لا ترتفع الا باثبات حق الشرع
او العبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكر اثبات واحد منهما بخلاف ما
اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الدفع كما مر وقبلت على اقرار المدعي
بفسقهم او اقراره بشهادتهم بزور او بانه استاجرهم على هذه الشهادة لانه اقرار
منه بانه لا حق له في دعواه وقبلت ايضا على انهم اي الشهود عبيدة او خدود
لقدف او انهم ذنوا او صفوا الزنا او سرقوا من كذا او شربوا الخمر ولم يتقدم القصد
بانه لم يزل الزبح في الخمر ولم يحضر شهادته الباقية بعدم التقادم او لو كان متقادما
لا تقبل لعدم اثبات الحق به لان الشهادة بحجة متقادمة مردودة او شرعا
المدعي والمدعي مائل هم يشتركون فيه او قد فقهوا المقذوف يدعيه او انه استاجرهم
بكذا واعطاهم اياه اي الاجر مما كان في عنده او اني صالحتهم على وودعتهم اليهم
على ان لا يشهدوا على ذور او شهدوا ذورا فانما اطلب ما اعطيتهم وانما قبلت

في هذه الصور لان في بعضها حق العبد والحاجة ماسة الى احياء هذه الحقوق مما الى يند
 ردة قل في حادثة الى لم يقبل شهادته فيها ليس لاختراي قاض غيره قبوله فيها
 لان الظاهر ان ردة الاول لوجه شرعي فلا يجوز مخالفة الثاني له شهادة قاصرة
 بشهادتهم تقبل في مثل ان شهد بالدار بلا ذكر انهما في دار الخصم شهد به اهران
 فانهما تقبلان لان الحاجة الى الشهادة لاثبات بد المدعي عليه حتى يصير خصما
 في اثبات الملك للمدعي ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة
 فريق واحد او فريقين ثم اذا شهد انهما في بد المدعي عليه سألهم القاضي عن
 سماع تشهد وزانها في بد او عن معاينة لانهم ربما سمعوا اقراره انهما في بد
 وظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة كذا في العبادية وان شهد بالملك في
 في المحرود واخران بالحدود حيث يقبلان لما ذكر وان شهد واعلى الاسم والنسب
 ولم يعرفوا الرجل بعينه شهد اهران انه المسمى به اي بذلك الاسم وسبب نظاره
 شهد عدل فقال او همت بعض شهادتي لم يصح يا بعض بعد ما شهد تعد لفظا
 تركه في شهادته وذكره تقبل اذا لم يكن فيه مناقضة واطلق في الجلي مع الصغير و
 والمحيط انه اذا لم يبرح عن مكانه جاز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة
 وانه شرط حسن ذكره الزاهدي بنية الموت من الجرح اولى من بنية الموت
 بعد البراءة يعني رجل جرح انسانا ومات الجرح فاقام اولياؤه بنية انه
 مات بسبب الجرح واقام الضارب بنية انه براء ومات بعد عشرة ايام
 فبنية اولياء المقتول اولى وبنية الغيب اولى من بنية كونه القيحة مثل الغيب يعني ان
 وصيا باع كرم الصبي وبلغ الصبي وادعى غيبا واقام بنية واقام المشتري بنية ان
 قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الغيب فبنية اولى لانها تثبت اراؤايد اولاد بنية
 الف وارح من بنية الصبي وبنية كونه المتصرف عاقلا اولى من بنية كونه مخلوطا

في هذه الصور لان في بعضها حق العبد والحاجة ماسة الى احياء هذه الحقوق مما الى يند
 ردة قل في حادثة الى لم يقبل شهادته فيها ليس لاختراي قاض غيره قبوله فيها
 لان الظاهر ان ردة الاول لوجه شرعي فلا يجوز مخالفة الثاني له شهادة قاصرة
 بشهادتهم تقبل في مثل ان شهد بالدار بلا ذكر انهما في دار الخصم شهد به اهران
 فانهما تقبلان لان الحاجة الى الشهادة لاثبات بد المدعي عليه حتى يصير خصما
 في اثبات الملك للمدعي ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة
 فريق واحد او فريقين ثم اذا شهد انهما في بد المدعي عليه سألهم القاضي عن
 سماع تشهد وزانها في بد او عن معاينة لانهم ربما سمعوا اقراره انهما في بد
 وظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة كذا في العبادية وان شهد بالملك في
 في المحرود واخران بالحدود حيث يقبلان لما ذكر وان شهد واعلى الاسم والنسب
 ولم يعرفوا الرجل بعينه شهد اهران انه المسمى به اي بذلك الاسم وسبب نظاره
 شهد عدل فقال او همت بعض شهادتي لم يصح يا بعض بعد ما شهد تعد لفظا
 تركه في شهادته وذكره تقبل اذا لم يكن فيه مناقضة واطلق في الجلي مع الصغير و
 والمحيط انه اذا لم يبرح عن مكانه جاز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة
 وانه شرط حسن ذكره الزاهدي بنية الموت من الجرح اولى من بنية الموت
 بعد البراءة يعني رجل جرح انسانا ومات الجرح فاقام اولياؤه بنية انه
 مات بسبب الجرح واقام الضارب بنية انه براء ومات بعد عشرة ايام
 فبنية اولياء المقتول اولى وبنية الغيب اولى من بنية كونه القيحة مثل الغيب يعني ان
 وصيا باع كرم الصبي وبلغ الصبي وادعى غيبا واقام بنية واقام المشتري بنية ان
 قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الغيب فبنية اولى لانها تثبت اراؤايد اولاد بنية
 الف وارح من بنية الصبي وبنية كونه المتصرف عاقلا اولى من بنية كونه مخلوطا

الغيب

العقل

العقل او مجنوننا يعني ان امة اقامت بنية ان مولايها ودينا في موضع موته وهو عاقل
 واقامت الورثة بنية انه كان مخلوط العقل فبنية الامة اولى وكذا اذا خلع اوائه
 ثم اقام الزوج بنية انه كان مجنونا وقت الخلع واقامت بنية على كونه عاقلا
 ح او كانا مجنونا وقت الخصومة فاقام وليه بنية انه كان مجنونا والمرادة
 على انه كان عاقلا فبنية المرادة ان يثبت طابعا او في الفصلين وبنية الاكراه
 اولى من بنية الطوع يعني لو اثبت اقرار ان يثبت طابعا فاقام المدعي
 عليه بنية اني كنت مكرها في ذلك الاقرار فبنية الاكراه اولى لانها تثبت
 خلاف الظ **باب الاختلاف في الشهادة** اعلم ان مبني الباب
 على اصول مقرر منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى من مدعي
 لان ثبوت حقوقهم يتوقف على مطالبته ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله تعالى
 حيث لا يشترط فيها الدعوى لان اقامة حقوق الله تعالى واجبة على كل احد
 فكل احد خصم في اثباتها فصار كانه الدعوى موجودة ومنها ان الشهود اذا
 شهدوا باكثر من المدعي كان المدعي مكذبا بهم فتقبل شهادتهم واذا شهدوا
 بالقل تقبل لا لتفاق فيه ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين ليس كالاختلاف
 بين الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي ان يكون كل منهما مطابقة
 للآخرى في المعنى وفي الغفلة لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوى
 والشهادة فينبغي ان يكون في المعنى فقط ولا غبرة باللفظ كذا في الفصول وسبب
 زيادة توضيح له وبه يعلم ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث قال شرط
 موافقة الشهادة الدعوى كما تفارق الشاهدين لفظا ومعنى ولهذا قلت يجب
 مطابقة الشهادة للدعوى لا لفظا ومعنى معا بل معنى فقط فلو ادعى ملكي
 مطلقا فشهدت عليك بسبب كد دعوى الدار بالارث مثلا قبلت لانهم شهدوا

يقول او كان مجنونا هو مقطوف على قوله
 ثم اقام الزوج ان اذا خلع اوائه كان
 مجنونا وقت الخصومة واتي

يعني ان الاكراه خلاف الظ لان الاصل
 هو الطوع

لان اقامة حقوق الله تعالى
 واجبة على كل احد فكل احد
 خصم في اثباتها فصار كانه

لا تقبل شهادة ستة عشر كعبد والمدبر والمكاتب وام الولد والمحدود
 في القذف والشريك في شركة لشريكه والمفاض والمذي لنفسه نفعا
 او يدفع عنها حصة والقي تقوم على النفي وشهادة الكهانة وهي ان
 يدعي كل واحد من الرجلين على صاحبه باطلا وشهادة اهل الكفر
 على المسلمين وشهادة المولى لما ذونه ومكاتبه وشهادة الادعي وشهادة
 لفتى تشكل مع رجل وامرأة ولو مع رجل وامرأة تقبل والشهادة التي
 ردت لعلنة ثم زالت الا في اربعة مواضع عقيد ردت شهادة ثم عتق
 كافر اسلم اعني ابصر صتي ردت شهادة ثم بلغ فاعادوا الا اذا تقبل
 بعد عه وادته

قال لا بينة لي واستخلف المدعي عليه ثم اتى بالبينة تقبل
 عند أبي حنيفة وعند محمد لا تقبل والفتوي على قول

فصول الاشراف

أبي حنيفة

صاحب القوة اي السباي اذا اعطى جلا ارضا معظلة فزرعها ثم تعطلت الارض
 ثلث سنين له ان يأخذ ثمنه ويعطيها الى من شاء بحكم العرفا سا على الارض المستأجرة في المواسم
 وان اختلفا وقال صاحب القوة عطلتها منذ ثلث سنين وقال صاحب الارض لا بل زرعتها في
 السنين البينة لصاحب القوة واليمين على الخصم لان صاحب القوة اذا ترك الخصومة ترك وجوب
 الارض بخلافه وهو واضح فان قلت البينة انما شرعت لاثبات ما هو جلا ظاهرا واليمين لا يفي
 الاصل على صلبه والاصل في الارض التعطيل لانها خلقت خالية عن ايدي الناس والزراعة عليها عار
 والعارض جلا الظاهر فيكون البينة المدعي العارض ومو الزراعة واليمين على من ادعى التعطيل قلب
 نعم التعطيل في الارض قبل استيلائه اليه عليها بالاستعمال وبعد الاستعمال التعطيل عارض
 لان من استغل شيئا لا يزول من ظاهره من غير السبب واليه خلاف الظاهر كما في رد الوعدة
 البينة لمن اودع عندهم الوديعة لان رد الوديعة ليس بظاهر لان الفواع ليس بصل
 بعد الاستعمال وكذا اذا ادعى المديون برأوة ذمت به يدفع الدين الى وكيل بيت المال وهو
 ينكر الوكاله قال قول كره الدين لان المديون يدعي برأوة بعد الشغل وكانت عارضة والشغل
 اهتلا كذا في العتابة

ولو شهدوا على المشتري ونقد الثمن ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك
البائع ولا ملك المشتري لا تنفع الدعوى ولا تقبل الشهادة رجل ادعى على آخر
الف درهم ثمن جارية باعها منه ولم يذكروا التسليم الجارية ولا قبضها للدعوى

نقد على حاكم

ولو اتى رجلاً اشترى جارية على أنها بكر فطس المشتري أنها ثيب فإن الحكم
يرميها النساء فإن قلن هي بكر فلا سبيل للمشتري على البائع وإن قلن
أنها ثيب يتوجه الخصومة على البائع فيحلف بآبته لقد بعها منه وسلمتها
اليه وإن بكر فإن حلف فلا شيء عليه وإن نكل ردت عليه

نقد على كتاب أدب الحكماء للحفاف

وإن كان المشتري ادعى بالجارية المشتراة عبداً وموفاً موضع لا ينظر اليه
إلا النساء مثل التتقاء والعفلاء وغير ذلك فإن العاض يرمى النساء
فإن قلن أن هذا العيب بها فإن كان بعد القبض اتفقوا أنه لا يراد أن
يقولان ما لم يحلف البائع وإن كان قبل القبض اختلفوا فيه قال أبو
يوسف يرد من غير ما بين البائع وقال محمد بن عيسى ومحمد بن حنبل
البائع قال شمس الأثرية الخلواني وروى عن محمد بن عيسى ما ذكره صاحب
الكتاب

نقد على كتاب المروار

بائع جارية عليها قلب منكم وقرط ولم يشترط دخوله واكثر البائع لا يدل
الحلف في البيع فإن سلم بالحلف أو سكت عن طلبها وهو يراها كان لها
وتم بيع العبد والجارية يلزم البائع من الكسوة قدر سائر العورة
وإن بيع وعليه ثياب دخل أن كان ثياب مثله أو مثلاً لا الثياب
التي يكون عليها اللعروف واللباس أن يسكت ثياب العرس وعليه أن يعطى
ثياب الحفل ولا يكون للثياب قسط من الثمن نقد على خبر الرية

لا يقل مما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة للمطابقة مع ما ادعى
 اي لو ادعى ملكا بسبب وشهدا بملك مطلق لا اي لا يقبل لانها شهادتان
 باكثر مما ادعى فبطل كما وجب تطابق الشهادتين في المعنى لفظا لا بوجوب
 اختلافه اي اختلاف المعنى بان يطابق لفظهما على افاقة المعنى بطريق الوضع
 لا التضمن وعندهما يكفي الاتفاق في المعنى حتى اذا ادعى رجل مائة درهم
 وشهد شاهدان بمائة درهم واخر بمائة درهم واخر بثلاثة واخر بأربعة واخر بخمسة
 لم يقبل عنده لعدم المطابقة لفظا وعندهما تقضي بأربعة لاتفاق الشهادتين
 الاخرين فيها معنى فلو شهد احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت لاختلاف
 معناهما كذا الهبة والعطية ونحوهما ولو شهد احدهما بالف والاخر بالدين او
 وما شئت او طلقة او ثارات ردت لاختلاف المعنيين كما اذا
 ادعى غصبا او قتل شهد احدهما بالزنا والاخر بالزنا حيث لا تقبل
 بخلاف ما اذا شهد بالزنا حيث تقبل وقيلت على الف بالف والف
 ومائة في شهادتهما بالف والاخر بالف ومائة ان ادعى المدعي
 الاكثر وهو الف ومائة لاتفاقهما في الف وتفرق احدهما بمائة بخلاف ما اذا
 كان يدعي الف فقط حيث لا تقبل لان المدعي كذب عن الشاهد بالزيادة هذا الذكر
 ذكر انما هو في الدين وفي العي تقبل على الواحد كما لو شهد واحد ان هذا بين العبد
 له واخر ان هذا له قبلت على العبد الواحد الذي اتفقا فيه بالاجماع كذا في باب
 الشهادة في الشرب من المحيط وفي العقد لا اي لا تقبل مطلقا الى سواء كانت
 على الاقل او اكثر او كان المدعي هو البائع او المشتري فلو شهد واحد بشراؤه
 عبيد او كتابة بالف واخر بالف وخمسة ردت لان المقصود اثبات
 السبب وهو العقد فالبيع بالف غير البيع بالف وخمسة فاختلف

اي بحيث يفيد لفظ كل منهما ذلك المعنى حتى
 لو شهد احدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل
 ولو شهد احدهما بالف والغصب والآخر بالزنا
 لا تقبل جميعا
 وان التزم حتى لو شهد احدهما بالف
 والاخر بالزنا لا تقبل عند اي حنفية

لان اتفاق الشهادتين عليهما لفظا ومعنى
 لان الالف والخمسة حملتان عطفتا احدهما
 على الاخرى واللف مقدر الاول هدية

المشهود به

المشهود به لاختلاف الثمن فلم يتم النصاب على واحد منهما لان المدعي يكذب
 احدهما به كذا العتق بمال والصلح بغير قود والرهين والخلع ان ادعى العبد
 في الصورة الاولى والقاتل في الثانية والراهن في الثالثة والمرأة في الرابعة لان هؤلاء
 لا يقصدون اثبات المال بل اثبات العقد وهو مختلف لما عرفت وان ادعى
 الاخر بان قال مولاي العبد اعتقتك على الف وخمسة والعبد يدعي الالف
 او قال ولي القصاص صاغتلك على الف وخمسة والقاتل يدعي الالف وكذا
 الباقيان فكدعوى الدين في وجوبهما اذ ثبتت العفو والعتق والطلاق
 باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين كذا في الهداية والمدعي في الرهن
 اذا كان المرتهن كانه دعواه في الدين بلا حياء لان الرهن لا يكون الا بعد تقدم الدين
 فتقبل البينة في حق كانه سائر الديون ويثبت الرهن بالف ضمنا وتبعا للدين
 كذا في الكفاية قال صدر الشريعة ليس هذا كدعوى الدين لان الدين يثبت
 باقرار المديون فيمكن ان يقر عند احد الشاهدين بالف وعند الاخر باكثر ويمكن
 ايضا ان يكون الحق هو الاكثر لكنه قضى الزايد على الالف او بغيره عنه عند احد
 الشاهدين ووزن الاخر فالتوفيق بينهما ممكن اما بينهما في المال يثبت بعبية
 العقد والعقد بالف غير العقد بالاكثر فيقضي على كل واحد شهادة فرد فلا تقبل
 كما في الطرف الاخر اقول جوابه ان المسئلة لا يجب ان يكون في حكم المسئلة بجميع
 الوجوه بل المراد بكونه كدعوى الدين ان الشاهدين اذا كانا مختلفين لفظا عند
 الجرح وان كانا متفقين في غير ادعى المدعي الاقل لا تقبل شهادة الشاهد بالاكثر
 وان ادعى الاكثر تقبل على الاقل وانما كان كذلك لان المال في هذه الصور الاربع
 وان كان ثابتا بالعقد حين العقد وتبعا له كس الاوصار بالعكس حين الدعوى
 لما عرفت ان صاحب الحق اذا اعترف بالعفو والعتق والطلاق والمدعي

لا تقبل

في الرهن اذا كان هو المرتهن كان الدين ولا يعتبر العقد وان اعتبر اعتبر بالسبع
 للدين كذا الرهن فظهر ان قوله فالمال انما ثبت بتبعية العقد انما نشأ
 عن عدم القوة بين ثبوت العقد وبقائه فتدبر والاحارة كما سبق في اول المدة للجهة
 الى اثبات العقد وكذا ليس بعد ما وجد في هو الموجر اذا حاجته بنا الى اثبات
 العقد والنكاح يصح بالاقبل مطلقا الى سواء كان الدعوى من الزوج او المرأة والمدعى
 يدعى الاقل والاكثر وعندهما تبطل الشهادة ولا يقضى بشئ كذا البيع لان المقصود
 اثبات من الجانبين السبب والنكاح بالف غير النكاح بالف وخمسائة وله ان المال
 في النكاح تابع ولهم ما يبع بلا تسمية المهر ومن حكم الشارع ان يغير الاصل الا يرى انه
 لا يبطل بنفيه ولا يفسد به فكذا لا يختلف باختلافه اذا اتفقا على ما هو
 الاصل وهو الملك والحل فوجب القضاء به واذا وجب على المهر ما لا منفذ فوجب
 القضاء باقل المقدارين كذا المال المنفرد وشهد بالف وقال احدهما قضى خمسمائة
 قبلت بالف لانهم اتفقا عليه كما اذا شهدا بقرض الف وقال احدهما قضا
 اي ذلك القرض قبلت الشهادة على القرض لا تفاقمها عليه ورد قوله قضى كذا
 الى خمسمائة في الاول وقضى القرض في الثاني لانه شهادة قرو الا اذا شهد معه
 آخر اذ ح يوجد نصاب الشهادة ولا يشهد من علمه اي القضاء في الصورين
 حتى يقر المدعي بما قبض لئلا يكون اعانة على الظلم شهدا بقتل زيد يوم كذا بركة
 وشهد آخران بقتله فيه اي في ذلك اليوم بكونه ردة تابعين ان اربعة رجال
 اجتمعوا عند قاض فشهد اثنان منهم بما ذكر او كلا والاخران بما ذكر ثانيا ردت
 شهدا وشهدا لان احدي الطائفتين كاذبة يتبين فان قضى باحدهما ردت
 الاخرى لرجحان الاولى بالسبق شهدا بسرقة بكرة اختلفا في كونها بازا قال
 احدهما ثبت بيقضه والاخر كاذب بيقضه والاخر كاذب بيقضه والاخر كاذب بيقضه

احدهما

اي يده

احدهما كانت صفراء والاخر حمرا قطع وقال لا يقطع لانها اختلفا في المشهود به
 فيمنع به القبول كما اذا اختلفا في اللون في الغصب بل اولى لان الثابت بالغيب
 ضاير لا يسقط بالشبهات والثابت هنا حد يسقط بها وله انهما اختلفا فيما
 ليس من صلب الشهادة ولهم ان لو سكتا عن ذكر اللون تقبل شهدا وتما والتوفيق
 ممكن لان اللونين قد يجمعان بان يكون احدهما شقيا اسود والاخر ابيض ويرى اهل
 احد طرفيهما والاخر الاخر بخلاف المذكورة والاثبوت لانه لا يعرف الا بالتقريب منه وعند
 لا يقع الاشتباه فلا يشتغل بالتوفيق وبخلاف الغصب لانه يقع في الشهر غالبا
 فيمكن الشاهد من التهرب من الغاصب فيتأمل في جميع احوال المقصود فلا يشتغل
 بالتوفيق ملك المورث لا يقضى لو ارشتم بالاخر الشاهد بين وبين معنى اجر قولها
 مات وترك ميراثا له او ميراثا لغيره او ميراثا لغيره اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة بالميراث
 هل محتاج الى الجرح والنقل وهو ان يقول ما ذكره المتن اولا قال ابو حنيفة وعنده لا يثبت
 خلافه لاني يوسف هو يقول ان ملك المورث ملك المورث لكون الوراثة خلافة
 ولهم ايراد بالغيب ويرد عليه به فصارت الشهادة بالملك للمورث به لا للمورث
 وهما يقولان ملك المورث بمجرد في حق العين ولهم ان يجب على الاستبراء في الجارية
 المورثة ويجل للوراث الغني ما كان صدقة على المورث الفقير والتجديجحت ج الى النقل
 لئلا يكون استصحاب الحال مثبتا لكن يكفي بالشهادة على قيام ملك المورث
 وقت الموت لمثبت الانتقال ح ضرورة وكذا الشهادة على قيام يده لان
 الايدي عند الموت ينقلب يده ملكه بواسطة الضم اذا لظن من حال المسلم
 في ذلك الوقت ان يسوق اسبابة ويبين ما كان يده من المقصود والوديع
 فاذا لم يبين فالظن من حاله ان ما كان يده ملكه فجعل اليده عند الموت دليل الملك
 كذا اي كالحجة افادة فائدة قوله ان الشاهد بين كذا اي يده عليه هذا المورث

ط
 في الذكورة والاثبوت
 او اختلفا

اي اذا ادعى المورث ما لا يملك ملك
 المورث في يد رجل ان ملك لا يقضى
 بلا جرح

ما رواه ابو حنيفة المتن ان يقول ان
 مات وترك ميراثا له او ميراثا لغيره او ميراثا لغيره اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة بالميراث
 هل محتاج الى الجرح والنقل وهو ان يقول ما ذكره المتن اولا قال ابو حنيفة وعنده لا يثبت

لايه اعاده او او وعده او حجة المبينة يعني اذامات رجل فاقام وارثه بنية على
 وارثها كانت لايه اعارها او او وعدها التي هي في يده فانه باخذها ولا يكلف
 البينة اذامات وتركها ميراثا له بالاتفاق اما عند ابي يوسف فلا يوجب
 الجزع الشهادة واما عندهما فلا قيام اليد عند الموت يعني عن البر وقد وجد
 لانه المستعير والمودع يد المغير والمودع شهيد ابيد حتى منذ كذا رقت يعني اذا
 كان في يد رجل فادعى آخر انها له واقام بينة انها كانت في يده مذهب اوسنة
 لم تقبل وعن ابي يوسف انها تقبل لان الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم ولو
 اقر المدعي عليه به دفعت الى المدعي اتفاق ولهما ان هذه الشهادة قامت
 على مجهول وهو اليد فانها لا منقطعة ويحتل انها كانت يده ملكا او ودعوة
 او اجارة او غصب فلا يحكم باعادتها بالشك الا ان يقولوا ان الشاهد اذانه اي
 المدعي عليه احدث اليد فيقضيه الى المدعي باليد ويؤمر اي المدعي عليه
 بالتسليم اليه اي المدعي لكن لا يصير اي المدعي عليه به اي بر واليد عنه
 مفضيا عليه حتى لو برهن اي المدعي عليه بعده على انه ملكه تقبل كذا في العادة
 وان اقر المدعي عليه به اي يكونه في يد المدعي او شهدا انه اي المدعي عليه اقر به
 المدعي اي بانه كان في يده اقر بملكه او شهدا انه اي المدعي عليه اخذ من يده
 اي المدعي دفع الى المدعي كذا في الكافي **باب الشهادة على الشهادة** واعلم
 ان جوازها استحبابا والقياس لا يقتضيه لان ادائها عبادة بدينه لزمت الاصل
 لاحق للشهود وللعلم الاجبار والنيابة لا تجزى في العبادات البدينية لكنهم
 استحسنوا جوازها في كل حق لا يسقط بشبهة لشدة الحاجة اليها لان الاصل قد
 قد عجز عن ادائها بقوته او سفره ونحو ذلك فلم لو تجزى لاقى الى ضياع كثيرة من الحقوق
 ولهم اجوزت وان كثر استعنى الشهادة على الشهادة الفروع ثم ثم لم تكن فيها

شبهة

لا تجزى في العبادات البدينية
 استحسنوا جوازها في كل حق لا يسقط بشبهة

شبهة البدينية لان البدل مالا بصار اليه الا عند العجز عن الاصل وهذه كذا لك
 ولذا لا تقبل فيما يسقط بالشبهات كشهادة النافع مع الرجال وتقبل فيما لا يسقط
 بشبهة بشرط عذر حضور الاصل اي اصل الشاهد على القضية بموت او
 او مرض اي يكون مرضا مرضا لا يستطيع به حضور مجلس الحاكم او سكر اي يكون
 غائبا مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فان جاز بالحقاجة وانما تستعذر عن الاصل
 وبهذه الاشياء يتحقق العجز بلا مربة وعن ابي يوسف انه ان كان في مكان لو غدا
 لا اداء الشهادة لا يقدر ان يبيت باهله صح الاشهاد واحيا ولحقوق الناس
 قال الاول احسن والثاني ارفق وبه اخذ الفقيه ابو الليث وشرط
 شهادة عذر عن اصل لقول علي رضي الله لا يجوز على شهادة رجل الاشهادة
 رجلين وان لم يغاير فرعا بها يعني لا يجب ان يكون لكل شاهد به ان
 شهادة مغاير ان بل يكفي شهادتين عن كل اصل ثم بين كيفية الشهادة بقوله ان يقول
 الاصل غا طبا للفرع استشهد على شهادتي اني استشهد بكذا اي قال فان فلانا
 بن فلان الفلاني اقر عندى بكذا مثلا ويقول الفرع استشهد ان فلانا استشهد
 على شهادته بكذا وقال اي فلان اني استشهد على شهادتي بذلك اذا لاجد من
 شهادة الفرع وذكر شهادة الاصل وذكر التمسيل والعبادة المذكورة في ذلك
 كلمة وهي وسطى العبارة وتنها عند الاداء لفظ طول من هذا وهو ان يقول
 لفرع عند القاضي استشهد ان فلانا استشهد عندى ان فلانا كذا من المال
 واستشهدني على شهادته فامرتني ان استشهد على شهادته بذلك الا فذلك ثمان
 شبنات والمذكور اول خمس شبنات واقصر منه وهو ان يقول الفرع عند
 القاضي استشهد على شهادة فلان بكذا وفيه شبنات ولا يحتاج الى زياده شئ
 وهو اختيار الفقيه ابو الليث واستاده الى جعفر كذا في العناية صح تعديل

فانها لا تقبل فيما يسقط بالشبهات
 شبهة البدينية اذ انما من اجل جرح
 جميع

وانا استشهد على شهادته في

الفرع للأصل لأنه إن كان عدل الأصل للتركية والآلة لم يصح للشهادة لا يقال هو مشتمل
لأن شهادة نفسه لا تصح إلا بتعدد يد لنا نقول العدل لا يشتمل بشك كمالا يشتمل
في شهادة نفسه مع احتمال أنه يشهد بصير مقبول القول كاحد أي كما يصح
تعدد يد أحد الشاهدين الآخر لما ذكرنا لأنه إن كان عدل الأصل وإن سكت إلى الفرع
عن تعديد الأصل صح نفعها أي نقل شهادة الأصل وإن كان مستورا كذا في المحيط
وعدت لو إلى يتعرف القاضي الذي يسمح شهادة الفروع عدالة الأصول ممن
هو أهل للتركية كما إذا حضروا وشهدوا فإن ثبتت عدالتهم حكم والآلة فلا انكر
الأصل شهادة بطل شهادة الفرع قال في الكافي معنى المسئلة أنهم قالوا
ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نأوا أو غابوا ثم جاء الفروع بشهادة وزعم على
على شهادتهم لم هذه الحادثة أما مع حضرتهم فلا يلتفت إلى شهادة الفروع
وإن لم يذكروا وهذا لأن التحميل شرط وقد فأت للتعارض بين الخبرين يعني
خبر الأصل وخبر الفرع وقال الزيلعي معناه إذا قال شهود الأصل لم يشهد بهم
على شهادتنا فأتوا أو غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا عند الحكم لم يقبل
شهادتهم لأن التحميل شرط ولم يثبت للتعارض بين خبر الأصل وخبر الفرع
لأن الأصول يحتمل أن يكونوا صادقين فلا يثبت التحميل مع الاحتمال أقول
قد وقعت العبارة في الهداية وشروح وسائر المعبريات هكذا وإن انكر
شهود الأصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على أحد مفاخرة الشهادة
لشهادة فكيف تصح تفسيرها به ولعلنا غلطه قوله لأن التحميل لم
يثبت للتعارض فإنه معنى التحميل هو الأصل شهادة وخفى عليه أن التحميل لا يثبت
أيضا إذا انكر الأصل الشهادة بل هو أبلغ من الشك في الشهادة لأنه كناية وهي أبلغ
من الصريح شهيد عن اثنين على فلانة بنت فلانة العلامة وقلنا أخيرا أن يعرف

(جاء)

وجاء المدعي بأربعة لم يعرف أنها هي قبيل له أي للمدعي بأربعة من الشاهدين
لأن التعريف بالنسبة قد تحقق بشهادتهما والمدعي أن تلك النسبة هي امرأة
ويحتمل أن يكون لغيرها فلا بد من اثباتها للحاضرة فهذا من قبيل ما مر من شهادة
قاصرة بينهما غيرهم كذا الكتاب الحكمي يعني أن القاضي إذا كتب إلى قاض آخر
أن فلانا وفلاننا شهدا عندى بكذا من المال على فلانة بنت فلانة العلامة و
واحض المدعي إرادة عند القاضي المكتوب إليه وانكرت المبراة أن يكون هي
المستوبة بتلك النسبة فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان أنها هي المستوبة
بتلك النسبة ولو قال أي الشاهدان فيهما أي في المسئلة بين البيان النسبة
التسمية لم يحز حتى يسبها إلى تحذرها بسكون الحاء القليلة الخاصة أو جدها أو لا
بد من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة إلى بني تميم عامة أن لا يخص عددهم
بخلاف النسبة إلى الفخذ لأنها خاصة حتى أن ذكره يقوم مقام ذكر الجدة لأنه
اسم الجد الأعلى في مقام مقام الجد الأدنى أشهد أي الأصل على شهادته ثم نهاه
أي الفرع عنها أي عن الشهادة على شهادته لم يصح أي نهية كافر أن يشهد على
شهادة مسلمين ككافر على كافر لم يقبل كذا شهادهما على القضاء الكافر
على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة أبيه وعلى قضاء أبيه في الصحيح هذه
المسألة الأربع من الخاتمة من ظهر أنه شهيد زوا أو شهيد بتقتل رجل أو موته
فجاء حيا أو شهيد برؤية الهلال فخصي ثلثون يوما وليس بالسماء علة
ولم ير الهلال ونحو ذلك عزز بالشهر قال في الكافي أعلم أن شاهدا زوا
يعززا جماعا الفصل القضاء بشهادة أولاد لأنه إن كتب كبيرة الفصل ضربها
بالمسلمين وليس فيها أحد مقدف غير جرائه وتكثير الالاتهم اختلافوا في كفيته
فقال أبو جعفر شهيد فقط وقال يضرب ويحبس وهو قول الشافعي

بأن أقول نفسه أنه شهيد زوا

لأنه روي عن عورض الله عنه أنه ضرب شاهد الزور بعين سوطا ونحو وجهه
ولم أن يشركا رضى كانه يشتر ولا يضرب فينبغي ان كان سوقيا والى قوله
ان كان غير سوقى بعد العشرة اجمع ما كانوا يقول انا وجدنا هذا شاهد
ذو رفا هذا روه وجدة النسب وشريك كانه قاضيا في زمن الصياحة ومثل
هذا التشهير لا يخفى على الصياحة فيكون عليه احد منهم محل محمل الاجماع
باب الرجوع عنها هو ان يقول كنت مبطلا فيهما اى الشهادة ونحوه
كان يقول رجعت به عما شهدت به او شهدت بزوجي فيما شهدت
فلا يكون الشكاري رجوعا لان الرجوع يقتضى سبق وجودها لا يصح اى الرجوع
الا عند القاضي سواء كان هو الاول او غيره لان الرجوع قوبة والتوبة على حصة
فالتسوية والاعلان بالاعلان وشهادة الزور جنبانية في مجلس الحاكم فالتوبة
عنها تنقذ به واذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاضي فاذا ادعى المشهود
عليه رجوعها واقام عليه بينة او غيرها واراد تخليف الشاهد
لم يقبل القاضي بينة عليه ولا يخلفها لان البينة واليمين يرتبان على دعوى
صحيحة ودعوى الرجوع في غير مجلس القاضي باطل فلو اقام البينة انه
رجع عند قاضي فلا يرفع عنه المال قبلت بينة لصحة السبب وحكمه بعد العفا
وقبض المال التعزير والتضييع اما التعزير فلما تروا انما التضييع انفساه ان تضيق
بشهادتهما فلا قرارهما على انفسهما بسبب الضمان وهو الشهادة
الباطلة والتناقض لا يمنع حكم اقراره على نفسه وانما قال وقبض المال
لان القاضي اذا قضى ولم يقبض المدعى مدعاه لا يجب الضمان لعدم الاثبات
ولم ينقص اى القضاء لانه كما لا يخفى بالكلام المتناقض لا ينقص
بالكلام المتناقض وحكمه قبله اى قبل القضاء التعزير فقط وقدر العبرة

في حق

في حق الضمان للبيعة لا الرجوع هذا هو الاصل وقد فرع عليه بقوله فان رجع
احدهما ضمن النصف او بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة قسما واحدا
على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الرجوع ضام ما لم يبق الحجة فيه
وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يبقى بقاء بعض
العلة كما تبدل الحال لا ينعقد على بعض النصاب ثم وتبقى منعقد بقاء بعض
النصاب وان رجع احد الثلثة لم يضمن اى الرجوع اذ بقي من سبق بشهادته
كل الحق وان رجع آخر ضمنا اى الرجوع ان النصف اذ بقي على الشهادة من سبق
به نصف المال وان رجعت اربعة من رجل وامرأتين ضمننت الربع اذ بقي على
الشهادة من سبق به ثلثة الارباع وان رجعت ضمننت النصف لبقا من سبق به
النصف وان رجعت ثمانية من رجل وعشرة فلامضاه لبقا من سبق به
شهادته كل المال وهو رجل وامرأتان فان رجعت اخرى ضمننت التسع الربع
لبقا من سبق ثلثة به ثلثة اربع الحق اذ النصف يبقى بالرجع والربع بالباقية
وان رجع الكل اى الرجل والنساء فعليه السدس عنده والنصف عندهما
وما بق وهو خمسة السدس في الاولى والنصف في الثانية عليهما على
على القولين لانه ان النساء وان كثر في الشهادة لم يقن الا مقام
رجل واحد ولهذا لا تقبل شهادتهما الا بتمام رجل وكان الثابت بشهادته
نصف المال وبشهادتهما نصفه وله ان لكل امرأتين تقومان مقام رجل واحد
ف عشرة عشرة كمن من الرجال فصار كما لو شهد به ستة رجال ثم رجعوا فان
الضمان عليهما يكون اسداسا وان رجعت اى النسوة العشرة فقط ويبقى
رجل فان نصف وفقا اما عندهما فظاهرا لان الثابت بشهادتهما نصف
المال وكذا عنده اذ بقي من سبق به نصف المال فصار كما لو شهد ستة رجال

ج

ثم رجع ختمه وصفت رجلا ان شهد مع امرأة فرجوا اى الكل لان المرادة الواحدة
ليست بشهادة او امراتان كشاهد واحد فكانت الواحدة بعض الشاهد فكان
القضا يستند الى شهادته رجلين بلا امرادة ولا يقضى راجع في النكاح مهر سمي مطلقا
اى سواء شهدا عليها او عليه الاصل ان المتهود به ان لم يكن مالا بائنا كان قصاصا
او نكاحا او نحوهما لم يقضى الشهود وعندنا خلافا للشافعي وان كان مالا بائنا كان
الاتلاف بعوض بعد له فلا ضمان على الشاهد لان الاتلاف بعوض فلا اتلاف
وان كان بعوض لا يباو له فيقدر بعوض لا ضمان بل فيما وراءه وان كان الاتلاف
بلا عوض اصلا وجب ضمانا ^{في المصنف} الكل اذا تقر بهذا فتقول اذا ادعى رجل على
امرأة نكاح وهرجها بده واقام عليه بينة فقصى بالنكاح ثم رجعا على شهادتهما
لم يقضنا له شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او اقل او اكثر لانها وان اتلفا
البضع عليها بعوض لا بعد له ولكن البضع لا يتقوم على المتلف وانما يتقوم على التملك
ضرورة التملك فان ضمان الاتلاف يقدر بالمثل ولا يملكه بين البضع والمال فاما
عند وقوعه في ملك الزوج فقد صار متقوما ظاهرا لحظرة الاما وادعى مهر مثلها
يعنى ان كان مهر مثلها مثل المسمى او اكثر لم يقض شيئا لانها اوجبا المهر عليه
بعوض بعد له او يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج متقوم
وقد بينا ان الاتلاف بعوض بعد له لا يوجب الضمان وان كان مهر مثلها اقل من المسمى
ضمنت الزيادة للزوج لانها اتلفا عليه قدر الزيادة بلا عوض ولا يقضى ايضا
راجع في البيع الا ما نقص من قيمة المبيع ان ادعى المشتري بان يقول اشتريت
هذا القيد من هذا الرجل بالف وهو يساوى الفين فانكر المدعى عليه شهادته
شاهد ان ثم رجعا بضمنا للبائع لانها اتلفاه عليه ولا يقضى ايضا راجع في البيع
الا ما زاد على القيمة من الثمن ان ادعى البائع بان يقول ان المشتري منى اشترى

الفاه

هذا

هذا بكذا وعليه الثمن وانكره المشتري فشهادته ان انه اشترى العبد بالفين
وهو يساوى الفان ثم رجعا بضمنا ان المشتري الفان لانها اتلفاه عليه ولا يقضى
في الطلاق قبل الوطى الا نصف مهرها يعنى اذا شهدا بالطلاق قبل الوطى ثم
رجعا بضمنا نصف المهر بخلاف ما اذا شهدا بالطلاق بعد الدخول لان المهر
ناكح بالدخول فلا اتلاف وضمن في العتق القيمة يعنى اذا شهدا على عتق عبد
ثم رجع ضمن قيمة العبد وضمن في القصاص الدية يعنى اذا شهدا ان زيدا قتل
بكرافا قصص زيد ثم رجعا تجب الدية عندنا لا القصاص لان جرحا مباشرا
القتل ولم يوجد منهما ذلك وعندنا شافعي يقتض ويضمن الفرع برجوعه
لان الحكم اضعف الى ادائهما في مجلس القضا فكما التالف مضاف اليه
فيضمن لا بقوله بعد الحكم كذب شهده او اصل او غلطوا في شهادتهم لا بترتهم
لم يرجعوا عن شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع ولا يلتفت الى قولهم لان
القضا والمضى لا ينتقض برجوعهم كذا في المكافى ولا الاصل بقوله ما شهدته
يعنى ان الاصول اذا رجعوا بعد الحكم وقالوا لم نشهد بشهود الفرع على شهادتنا
لم يقضوا اذ لم يوجد من جهاتهم سبب موجب للضمان لا لثبوتهم سبب الاتلاف
وهو الاشهاد على شهادتهم ولا يبطل القضا للتعارض بين الخبرين فصار
لرجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضا لانهم انكروا التحيل ولا بد منه او بقوله
اشهدته وغلطت يعنى اذا قال الاصول اشهدناهم لكننا غلطنا فانهم لا يضمنون عند
الى حيفته وادى يوسف لان القضا لم يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفرع
وعند محمد ضمنوا لان الفرع نقلوا شهادته الاصول فكانهم حضروا وشهدوا
لم حضروا ورجعوا ولو رجع الكل الى الاصول والفرع ضمن الفرع فقط عندنا
لان سبب الاتلاف الشهادة القائمة في مجلس القضا او اذا وجد من الفرع

لا ينتقض بقولهم كذا

وعند محمد المشهور عليه خير بين تضمين الفروع وتضمين الاصول لان القضا
 وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي عاين شهادتهم ووقع بشهادة الاصول
 من حيث ان الفروع ما يجوز عنهم نقلوا شهادتهم باجرهم وتضمن المذكر بالرجوع
 يعني ان المذكر ان رجوع عن التسمية ضمن عند الحنفية لان الحكم انما يضاف الى
 الشهادة والشهادة انما تصير حجة بالعدالة وهي انما تثبت بالتسمية فصارت
 في معنى علة العلة كالمري فانه سبب لمقتضى السهم في الهواة وهو سبب الوصول
 الى المري اليه وهو سبب الجرح وهو سبب تزوف الالم وهو سبب الموت ثم
 اضيف الى المري الذي هو العلة الاولى حتى يجب عليه القتل من القصاص
 والدية والكفارة وعندهما لا يضمنون لانهم اشتوا على الشهود خير انصار كما
 لو اشتوا على الشهود عليه بالاشهاد باحصائه لا شاهد الا حصانه يعني
 لو شهدوا بالاحصاء لم يضمنوا لانه شرط عرض كمن ياتي بالرجوع
 شاهد باليمين لا الشرط يعني ان شهد شاهد باليمين وقال انه قال لعبد انه
 دخلت الدار فانت حر او قال لارائه ان دخلت الدار فانت طالق وهي
 غير مدخول بها وشهد اخوان بوجود الشرط اي ودخول الدار ورجع الغريقا
 بعد الحكم بالقضاء على شهود اليمين لا وجود الشرط وهو قبيح العبد نصف
 المهر لانهم شهدوا العلة او التلف انما حصل بالاغتياق والتطبيق وهم الذين
 اشتوا تلك الكلمة والتعليق بالشرط كان مانعا فنقد وجود الشرط اضيف المتلف العلة
 لاذوال المانع **كتاب الصلح** اورده ههنا لانه انما يصار اليه اذا لم يكن
 من المدعى عليه اوار ولا للمدعى شاهد فالمناسب ان يورده بعد الاقرار
 والشهادة هو لغة اسم بمعنى المصالحه وهو خلاف الخصامة واصلة من الصلح
 بمعنى استقامة الحال وشرعا عقد يرفع النزاع وركنه الايجاب والقبول بالقبول

المدعى عليه
 المدعى عليه
 المدعى عليه
 المدعى عليه
 المدعى عليه

المدعى

المدعى عليه صالحك من كذا على كذا او من دعواك كذا على كذا ويقول الا قبلت
 اورضيت او ما يدل على رضاه وقبوله وشرط العقل وهو شرط في جميع التصرفات
 الشرعية فلا يصح صلح المجنون وصبي لا يعقل ولا البلوغ فصح من الصبي المأذون ان يقع
 او عن من ضرر بين يعني اذا ادعى المأذون على من ادعى انما فصالحه على بعض حقه
 فان لم يكن له عليه بنية جاز الصلح او عندنا نعم انما لاحقه الا الخصومة والخلف
 والمال انفع له منها وان كانت له حصة لم يجز لان الخطه تبرع وهو لا يملكه وانما الدين جاز
 سدا كانه بنية او لانه من اعمال التجارة والصبي المأذون في التجارة كالبالغ ولا
 ولا الحرة يعني ان حرية المصالح ليست بشرط ايضا فصح اي الصلح من العبد المأذون
 اذا كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على حقه بعض الحق اذا كان له عليه بنية
 ويملك التاجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعيب لما ذكره ولو صالح البائع على حقه
 بعض الثمن جاز لما ذكره الصبي المأذون ومن الكتاب فانه نظير العبد المأذون
 في جميع ما ذكرناه عبدا ما بقي عليه درهم فان عجز الكتاب فادعى عليه رجل دنيا
 فاصطلى ان ياخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن له عليه بنية لم يجز لانه
 لما عجز صار مجبوراً فلا يصح صلح وشرطه ايضا كونه المصالح عنه حقا للمصالح
 ثابتا في المحل لا حفاة كما فزع على قوله ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح بقوله
 فلو ادعت بطلقة على زوجها ان صبيها يد ابنتها منه وجهد فصالحته
 من النسب على شيء بطل لان النسب حق الصبي لا حقه فلا يملك الاعتراض
 عن حق غيرها وخرج على قوله ثابتا في المحل بقوله ولو صالح الكفيل بالنفس على ما
 على ان يبريه من الكفلية بطل لان الثابت للطالب قبيل الكفيل بالنفس حق
 المطالبة تسليم نفس المكفول بغيره وذلك عبارة عن ولاية المطالبة وانما
 صفة الوالي فلا يجوز الصلح عنها بخلاف الصلح عن القصاص لان المحل هناك

يصير مملوكا في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتا في المملوك لا يعتد به عنه بالصلح
 كذا الصلح من الشفعة يعني اذا صلح الشفع من الشفعة التي وجبت له على شيء
 على ان يسلّم الدار للمستري فالصلح باطل اولا في حق الشفع في المملوك في حق التملك
 وهو ليس بمرتب في المملوك بل عبارة عن الولاية كما ترى في قوله لا حقا لله تعالى
 بقوله ولو صلح عن حد بطل يعني لا يجوز ان يكون المصلح عنه حق الله تعالى كما كان
 بالاعتراض او دين او حقا ليس له حتى لا يصح الصلح على حد الزنا والسرقة وشرب
 الخمر باخذ ذابيا او سارقا من غيره او شاربا ثم فصله على مال على ان لا يرفع
 الى ولى الامر لانه حق الرفع ولا يجوز الصلح من حقوقه لانه المصلح بالصلح يعرف
 في نفسه اما باستيفاء كل حقه او استيفاء بعضه وسقاط الباقي او بالمعاوضة وكل
 ذلك لا يجوز في غير حقه وكذا اذا صلح من حد القذف بان قدف رجلا فصله
 على مال على ان يعفو عنه لانه وان كان للعبد فيه حق فالغالب حق الله تعالى
 والمغلوب ملحق بالمعدوم شرعا بخلاف التعزير حيث يصح الصلح عنه
 لانه حق العبد والقصاص في النفس وما دونها لانه ايضا حق العبد
 بشرط ايضا كونه البديل مالا الاصل في هذا الفصل ان الصلح يجب حمله على
 اقرب العقود اليه واشباهها وما لا يتصحيح تصرف العاقل بقدر الامكان
 فاذا كان من مال ماله كان في معنى البيع فلا يصح الصلح عن الخمر والميتة والدم
 وصيد الاحرام والحرم ونحو ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فلا يصح
 للعوض في البيع لا يصح عوضا في الصلح معلوما ان اوجب الى قبضه والام شرط
 معلومته فان من ادعى حقا واراد على المدعي عليه قبضه حقا في حاقوته
 فنصا على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبيل صاحبه صح وان لم يترك كل
 منهما مقدار حقه لان جهالة الساقط لا تغني عن التنازع كذا في الكافة او مع

باصح

باصالح على خدمته عبد بعينه سنة او ركوب دابة بعينها او زراعة ارض او سكن
 دار وقتا معلوما جاز الصلح ويكون في معنى الاجارة لانها تملك المنفعة بعوض و
 وقد وجد وحكمه دفع العبرة عن الدعوى لما تراه عقد رفع النزاع وهو اى الصلح
 اما باقرار من المدعي عليه وسكوت عنه باذ لا يقر ولا ينكر ولا يحار وكل ذلك
 جائز لقوله تعالى احكامه لو وقع عن مال بمال لان حقيقة البيع معاوضة مال بمال
 كما ترى فيجوز فيه اى في هذا الصلح احكامه اى احكام البيع وهي الشفعة والرد
 بعيب وخيار روية وخيار شرط والنف وبجها له البديل لانها هي المقضية الى المنة
 ووجه جهالة المصلح عنه لانه يسقط والساقط لا يفيض اليها واستحق المدعي او
 او بعضه رجوع المدعي عليه على المدعي بالبديل في الصورة الاولى او بعضه في الثانية
 يعني اذا ادعى زيدا على بكر دار او بعضا منها واصلح بكر في الاول على الثاني
 على خمسة فاستحققت الدار كلها او بعضها رجوع بكر على زيدا في الاول بالالف
 وفي الثاني بخمسة وان استحق البديل او بعضه رجوع المدعي وهو زيدا على المدعي
 عليه وهو بكر بالمدعي وهو الدار او بعضها لان كلا منهما عرض عن الآخر فانهما اخذ منه
 بالتحقق رجوع باذ ان كل ارضا لكل وان بعضا فبالبعض كما هو حكم المعاوضة
 وكما جاز عطف على قوله كبيع لو وقع الصلح عن مال بمنفعة لان العبرة للمعاني و
 والاجارة فملكك المنفعة بعوض وهذا الصلح كذلك بشرط التوقيت فيه وبطل
 بعوض احداهما في المدة كما حكم الاجارة وقد روي الاجير اى الصلح بسكوت وانكار
 معاوضة في حق المدعي لانه باخذ عوضا عن حقه في نفسه وقد انكر في قطع نزاع
 في حق الآخر لولا له ببق النزاع ولزم اليقين وهذا في الانكار بظاهره واما في السكوت
 فانه يحتمل الاقرار والانكار فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالشك مع ان حمله على
 على الانكار في اللفظ فيه دعوى تغير الزمة وهو الاصل فلا شفعة في صلح عن دار

والصلح بخير عرفه باللام فالظاهر عدم
 الاول اى الصلح باقرار كبيع في حقه

مع احد هاتين اذ ادعى رجل على آخر وادعه فكت الاخر او انكر فصالح عنهما يرفع
 شئ لم تجب الشفعة لانه يزعم انه سبق الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح ويرفع
 خصومة المدعى عن الشفعة لانه يزعم ان المدعى لا يملكه ويجب ان الشفعة لو وقع الصلح
 عليها اي على الدار بان يكون له لا باحد هاتين الا انكار او السكوت لا المدعى ياخذ بها
 عوضا حقه في زعمه فيعامل بزمه والافرار هاتين مثلها وان استحق المدعى او بعضه
 في صورة الصلح بسكوت او انكار برز المدعى البديل في المدعى او بعضه ويخاضم
 مع المستحق لانه المدعى عليه لم يدفع العوض الا بعد دفع خصومته عن نفسه
 وتبقى المدعى في يده بلا خصومة احيانا فاذ استحق لم يحصل له مقصوده وبظهر
 ايضا ان المدعى لم يكن له خصومة فيرجع عليه وان استحق البديل او بعضه
 رجع الى المدعى في حقه ان استحق كل العوض او بعضه ان استحق بعضه لان المدعى
 لم يترك الدعي الا يسلم له البديل فاذا لم يسلم له رجع بالمبدل هلاك
 البديل قبل التسليم الى المدعى كاستحقاقه في الفصلين اي فصل الاقرار و
 فصل السكوت والا انكار فانه كان رجع بعد الهلاك الى المدعى وان
 كان على انكار رجع بالمدعى صالح على بعض ما يدعيه لم يصح يعني اذا ادعى رجل
 على آخر وادعه فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح وهو على دعواه الباقي لان
 الصلح اذا كان بعض المدعى كان استيفاء لبعض الحق واستيفاء للبعض واستيفاء
 لا يرد على العيين بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات واحد وترك ميراثا
 فبعض الورثة عن نصيبه لم يكتسبه لكونه براءة عن الاعيان الا بزيادة وبيان
 في البديل او الابراء عن دعوى الباقي هذا ما قالوا من الحيالة في جواز الصلح
 على بعض المدعى وهن الا بزيادة على بدل الصلح ودرهما مثلا يكون مستوفيا لبعض
 حقه واخذ العوض عن البعض او يلحق به وكذا البراءة عن دعوى الباقي

هذا هو الوجه في صحة الصلح على بعض المدعى
 وهو ان يرضى بغيره على بعض حقه
 او على بعض ما يدعيه

لان الابراء عن دعوى العيين جائز صح اي الصلح عن دعوى المال لانه في معنى البيع فما جاز
 ببيع جاز صلحه وعن دعوى المنفعة كان يدعى في دار سكن سنة وصية من صاحبها
 فحده الوارث او اقر فصالح على مال او منفعة جاز لانه اخذ العوض عنها بالاجارة
 جاز فكذا الصلح لكن انما يجوز الصلح عن المنفعة على المنفعة او الكائنات تختلف الجنس
 بان يصالح عن السكنى على خدمة العبد مثلا واما اذا اجنس هاتين اي اذا صالح عن
 عن السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز وقد قرئ كتاب الاجارة وعن دعوى الرق
 اي اذا ادعى على مجهول الحال انه عبده فصالح المدعى عليه على مال جاز وكما عتق
 بمال مطلقا اي في حق المدعى والمدعى عليه يثبت الولاء لو وقع الصلح باقرار المدعى
 عليه والا اي وان لم يكن باقرار فقطع نزاع زعم المدعى عليه وعتق بمال بزرع
 المدعى حتى لا يثبت الولاء الا ان يقيم المدعى البينة فتقبل ويثبت الولاء وعن
 ودعوى الزوج النكاح وكما خلع يعني صح الصلح اذا كان الرجل هو المدعى والمرأوة
 تنكر لامكان اعتبار الصحة فيه بان يجعله حقه في معنى الخلع لان المال من ترك
 البضع خلع والصلح يجب على اقرب عقود اليه كما تروى في حقه لاقتداه اليه
 وقطع الخصومة لاعتدواها النكاح اي لا يجوز الصلح اذا كان المدعى المرأوة بان تدعى
 نكاحا على رجل فصالحها على شئ وانما لم يجوز لانه جازل لها الترتك الدعوى فانه جعل
 ترك الدعوى منها فقة فلا عوض على الزوج في الفقة كما اذا مكنت ابن زوجها وان
 لم يجعل فقة فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى لان الفقة لما لم توجد كانت دعواها
 على حالها قبل النكاح في زعمها فلم يكن ثمة شئ يقابل العوض فكان رشوة وقيل
 يجوز لانه يجعل كانه زاد في مهرها ثم خالعها على اصل المهر لا الزيادة فسقط الاصيل
 لا الزيادة ولا عن دعوى حقه لما عرفت ان الصلح لا يجري في حق الله تعالى ودعوى سب
 لان الصلح اما اسقاط او معاوضة والنسب لا يحتملها والا اذا قتل ما دونه رجل عدا

وصالح عن نفسه لان نفسه ليست من كسبه فلا يجوز التصرف فيها ثم صلح العبد الى ذم له وان لم يصح لكن ليس لولي القتل ان يقتله بعد الصلح لانه اذا صلح فقد عفى عنه ببدل فصح العفو ولا يجب البديل في حق المولى بل تاخر الى ما بعد العتق لان صلح عن نفسه صحيح كونه صحيحا مكلفا ولم يصح في حق المولى فصار كانه صلح على بدل مؤجل يؤخذ به بعد العتق ولو فعل ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان يقتله فكذلك هذا كذا في العناية وصح اي الصلح يعني صلح المولى عن نفسه لانه فعل ذلك اي القتل عمدا لان عبده من كسبه فيجوز التصرف فيه استعماله وصح صلح المكاتب عن نفسه لانه كالتحرر لوجه عن يده المولى وهذا ان اوعى احد رقبته فانه يكون خضعا فيه واذا جنى عليه كانه الارش له واذا قتل لا يكون قيمته للمولى بل لورثته حتى يؤدى بها كتاتته ويحكم بحرية واثم حيوته ويكون الفضل لهم فصار كالتحرر فيجوز صلح عن نفسه ولما كان ذلك العبد المأذون ذكره الزبلي وصح الصلح عن مفسوب تلف باكثر من قيمته او عرض يعني ان من غصب ثوبا او عبدا قيمته الف واستهلكه فصالح على الفين او عرض جاز وعندهما لا يجوز اذا كان بغير فاحش لان حقه في القيمة والزيادة عليه ما ربا وله ان حقه فيهما لك باق ما لم يحكم القاضي بالضم الى حتى اذا تركت الضمين بقي العبد هائلا على ملكه حتى يكون الكف من عليه فاعبأ به باكثر من قيمته لا يكون ربا اذا اراد على المالبة يكون في مقابلة الصورة الباقية حتى لا القيمة حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم صلى على الاكثر لم يجز لان الحق قد انتقل بالقضاء الى القيمة وكذا الصلح بعرض صح وان كان قيمته اكثر من قيمة مفسوب تلف لعدم الرتبة وصح في العبد باكثر من الدية والارش وفي الخطا لانه الدية في الخطا مقدرة والزيادة عليه لا يكون ربا فيبطل الفضل والتواجب في العمد هو القصاص

يعني صلح المولى فستر الصلح بلفظ يعني اشارة الى ان المقام يحتاج الى التصوير از المراد بالمولى العبد المأذون وهو مولى عبد قاتل عمدا وقوله لا خلاف صفة عدد وحمله فعل ذلك صفة له يعني اذا كان لهذا المأذون عبد قتل رجلا عمدا فصالح عنه مولاه المأذون جاز وهكذا التصوير في غاية البيان عبد الحكيم

وهو

صحيح

وهو ليس بمال فلا يتحقق فيه الربوا فلا يبطل الفضل هذا اذا صلح على احد مقادير الدية فان صلح بغيره لانه مبادلة بها لكن بشرط القبض في المجلس يخرج عن ان يكون ربا ويأبى ان كذا في الثاني كما في موسر اعتق نصفه وصالح على باقية باكثر من نصف قيمته يعني عبيد بين رجلين اعتقه احدهما وهو موسر فصالح على باقية باكثر من نصف قيمته بطل الفضل اتفاقا لانه القيمة في العتق منصوص عليه كما ترى بانه وتقدر الشرع ليس في من تقدر القاضي فلا يجوز الزيادة عليه ولو صلح على باقية بعرض صح مطلق اي وان كان قيمته اكثر من قيمة نصف العبد لان الفضل لا يظهر عند احتساب المجلس وكل بالصلح عن دم عمد وعلى بعض دين يده عليه من المكيلات او المؤذونات لزم به له الموكل ووزر الوكيل لانه اسقاط محض فكما الوكيل سفير اخصا فاضا عليه كالوكيل بالسكاح الا ان يضمنه اي الوكيل البديل فانه ج يكون مؤثرا بالضم الى بالصلح وفيما هو كسبي وهو اذا كان الصلح عن مال بال لزم وكيله لان الحق في ترجع الى الوكيل هذا اذا كان الصلح عن اقراره واما اذا كان عن انكاره فلا يجب البديل على الوكيل كذا في الكفاية صلح فصولي وضمن البديل او اضاف الى ماله باز قال علي اني هذا ارشاد الى نقد او عرض بلا نسبة الى نفسه باز قال علي هذا الالف او ع على هذا العبد او اطلق باز قال علي الف ونقد اي سلم صح اي الصلح بهذه الصور وصار الى المصالح متبرعا بها اي في الصورة الرابعة لانه فعليه بل اؤثر المدعي عليه وان اجابته لم ينقد اي لم يسلم الفضولي البديل ونقد اي صار الصلح موقفا على الاجابة فان اجابته المدعي عليه صح الصلح وكرمه البديل والا اي وان لم يجزه رد اي الصلح بهذه صور خمس لان الفضولي اما ان يضمن او لا فان لم يضمن فاما ان يشير الى نقد او عرض او لا فان لم يشير فاما ان يسلم العوض او لا فالصلح جائز في الوجهين كلاهما الا الوجه الاخير وهو ما اذا لم يضمن البديل ولم يضمنه الى ماله ولم يشير اليه ولم يسلم الى المدعي

قوله على احد مقادير الدية وهو مائة الف والالف دينار وعشرة الف ورام

مطلب وصح الفصول

حيث لا يحكم بجماعته بل يكون موقفا على الاجازة او لم يستلم المدعى عوض فلم يسقط
حقه بجماعته لعدم رضائه فان اجازته المدعى عليه جاز ورضاه المشروط لا يترامه
باختياره وان رده بطل بخلاف سائر الوجوه فانها جائزة اما الاول فلانه الحاصل
للمدعى عليه البراءة وفي حقها الاجتناب والمدعى عليه سواء ويجوز ان يكون الفضولي
اصيلا اذا ضمن كالمضولي بالخلع اذا ضمن البذل واما الثاني فلانه اذا اضافه
الى نفسه فمقتضى تسليمه دفع الصلح واما الثالث فلانه اذا عتبه للتسليم
فقد شرط سلامة العوض فصار العقد تاما بقوله ولو استحق هذا العبد او
وجد به عيبا فوه او وجده حرا او مديرا او مكاتبا فلا سبيل له على المصالح ولكن
يرجع في دعواه لانه المصالح لم يضمن واما الرابع فلانه التسليم لرضى المدعى بجماعته
فوق دلالة الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه والحيث لم يكن كباقي
الوجوه لم يقدح صحة الصلح والصلح على جنس ماله عليه اي اذا كان بدل الصلح
من جنس ما يستحقه المدعى على المدعى عليه بعقد مدانية جرت بينهما فالصلح
اخذ لبعض حقه وحظا لباقيه لان تصرف العاقل البالغ تصحيح ما يمكن تصحيحه ولا يمكن
معاوضة لما فيه من الربا فصح اي الصلح عن الف على خمسمية وعن الف
جبا وعلى خمسمية زبوف فجعل حظا للبعض في المسئلة الاولى والبعض
والصفة في الثانية لانهم ليسوا بهذه النحبة كانت مستحقة بذلك العقد الذي
الدين به وعن الف حال على الف موقبل او لا يمكن جعله معاوضة لانه بيع
الدينهم سنة لا يجوز فلا بد من حمله على تأخير فيه معنى الاسقاط وعن عشرة
دراهم وعشرة وتأخير على خمسة دراهم حاله او موجهة او يعتبر حظا للدينه كليهما
وبعض الدينهم وتأجيلا للبعض لا معاوضة لانه معنى الاسقاط لازم في الصلح
فاذا امكن ان يجعل خطا واسقاطا لم يعتبر معاوضة لانه دراهم على تأخير موجهة

بالدفع

لان

لان الدين غير مستحقه بعقد المدانية فلا يمكن حمله على تأخير حقه فجعل على المعاوضة بيع الدينهم
بالدينه سنة لا يجوز ولا عن الف موقبل على نصفه قال لان المعجل غير مستحق بعقد المدانية
او المستحق به هو الموكل والمعجل غير منه فقد وقع الصلح على ماله يمكن استحقاقه بعقد المدانية
فصار معاوضة والاجل كان حق المدعي وقد تركه باذنا حظه عنه من الدين فكما ان ارضا
عن الاجل وهو حرام الا يرى ان ربوا السنة حرام لشبهة مبادلة المال بالاجل فلان
يحرم حقيقة اولى ولا عن الف سود على نصفه ايضا لان البعض غير مستحقه بعقد
المدانية لان من له السود لا يستحق البيض فقد صلح على ماله استحقاقه بعقد المدانية
فكان معاوضة الالف بخمسة وزيادة وصف الجودة فكان ربوا ولا عن
دين عليه على جنس غيره غير عتبه لان الصلح على غير جنس الحق لا يكون الا معاوضة
وجها له البذل بطل صلح عن حصة على عشرة دراهم فان قبض اي العشرة في المجلس
جاز اي الصلح لما عرفت اي الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فوجب
قبض احد العوضين في المجلس والافلا اي وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه ح
يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وبقية حصة فصح في النصف
فقط لوجود المصحح في ذلك القدر كذا العكس يعني لو صلح عن عشرة عليه على
مكيل او مودون فان قبض في المجلس جاز والافلا لما عرفت قال اوقع الى خمسمية
عند على الكبري من الباقي فان دفع عند بري والافلا اي وان لم يدفع لم يرد عند اي حصة
وعند الى يوسف برالان الارب حصل مطلق فثبت البراءة مطلقا كما لو
براد بالاراكسياتي ولهما انه ابراء مقيد بالشرط والمقيد ينفوت عند فواته
وذلك لانه براد باواد خمسمية في العدة وانه يصلح غرضا حذرا فلا يسه او توسلا
الى تجارة اريح فصلح انه يكون شرطا بحسب المعنى وكلمة على وان كانت للمعاوضة
لكنها قد يكون بمعنى الشرط كما في قوله تعالى يبايعنك على ان لا يشركن بالله شيئا

وقد تعدر العمل بمعنى المعاوضة فحل على الشرط تصحيحا لتصرفه وهذه المسئلة على وجوه
 احدى ما ذكره والثاني ما ذكره بقوله ولو قال صالحك انك اى عن الالف على خمسة
 قد فعلها اى غدا وانت برئى من الفضل على انك ان لم تدفعها غدا فلكل عليك
 كانه الامر كما قال يعنى ان قيل واذا برئى من الباقي والالف لكل عليه كما في الوجه
 الاول وهذا بالاجماع لانه ان يصرح التقييد فاذا لم يوجد بطل والثالث ما ذكره
 بقوله وان ابرأك عن خمسة من الالف على ان تعطيني خمسة غدا ابرأ
 وان وصليته لم يعطى لانه اطلق الابرأ واداء خمسة غدا لا يصلح عوضا ويصلح
 شرطا مع الشك في تقييده بالشرط فلا يتقيد بالشك بخلاف ما اذا ابرأ
 خمسة لانه ابرأ حصل مؤثما به ففى حيث انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث
 انه يصلح شرطا لا يقع فلا يثبت الاطلاق بالشك فافترقا وذكر الرابع بقوله
 وان لم يوقت اى لم يذكر لفظ غدا بل قال ادفع الى خمسة على انك برئى من
 من الباقي برأ لانه لم يوقت للاداء وقتا لم يكن الاداء عوضا صحيحا لانه واجب
 عليه في كل زمان فلم يحل على المعاوضة ولا يصلح عوضا بخلاف ما اذا ابرأ
 في الغد فيه عوض صحيح كما مر وذكر الخامس بقوله وان علق مريحا لم يصح يعنى
 اذا قال ان اذيت اى اومتى او اذا فانت برئى لم يصح الابرأ لانه علقه
 بالشرط مريحا وهو باطل لما مر من بيان ما يبطل بالشرط وما لا يبطل قال
 المديون سرا للدائن لا اقر لك بما لك حتى تدفعه عنى او تحط ففعل اى التأخير
 او الحط صح اى التأخير والحط لانه ليس بغيره عليه اى الدائن حتى انه بعد التأخير
 لا يتمكن من مطالبته في الحال وفي الحط لا يتمكن من مطالبته ما حطه ابرأ
 ولو اعلن اى ما قال سرا اخذ المال اى اخذ الدائن من المقر في الحال بلا تأخير
 وحط الدين المشترك اذا قبض احد هما شيئا منه شاركه الاخر فيه هذا

قال

يتقيد

اصل

اصل كل يتوزع عليه فروع اى اذا كان الرجلين دين على اخر فقبض احد هما شيئا من ملكه
 مثا كما صله نصا حبه ان يشركه في المقبوض لانه اى وان دار بالقبض او مائة الدين
 باعتبار عاقبة القبض لكن هذه الزيادة راجعة الى اصل الحق فيصير كزيادة الثمرة والولد
 فله حق المشاركة ولكنه قبل المشاركة باقى على ملكه القابض لان الدين غير الدين
 حقيقة وقد قبضه بدل ادى حقه فيملكه حتى ينقذ تصرفه فيه ويضمن لشريكه
 حصته والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب متي كسمن المبيع اذا اتى الصلقة
 وثمن المال المشترك ونحو ذلك ورجعا على العريم بالباقي لان المقبوض اذا كان
 مشتركا بينهما فلا بد ان يكون الباقي كذلك وفزع على الاصل المذكور بقوله فلو صالح
 احدهما عن نصيبه على ثوب اخذ الشريك الاخر نصفه اى نصف الدين من ثوبه
 لانه كان عليه ولم يتوفيه فبقى في ذمته او اخذ نصف الثوب من شريكه لانه الصلح
 وقع عن نصف الدين وهو مشاع لانه قسمه الدين حال كونه في الذمة لا يقع
 وحق الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على اجزائه واخذ النصف
 والى على اجارة العقد فيصح ذلك الا ان يضمن اى شريكه له ربع الدين لان حقه فيه
 ولو لم يصالح احدهما بل اشترى بنصفه اى نصف الدين شيئا ضمنه اى ضمن
 احدهما الاخر الربع اى ربع الدين لانه صار حصصا بقضا حقه بالمقاصة بلا حيل
 لان مسمى البيع على المالك فصار كقبضه نصف الدين فيكون لشريكه ان يرجع
 عليه بالربع بخلاف الصلح لان مسماه على الخط والافاض ولهذا لا يمكن بيعه راجحة
 فكان المصالح بالصلح ابراه عن بعض نصيبه وقبض بعضه فاذا الزنا دفع ربع
 الدين تضربه المصالح لانه لم يستوف تمام الدين فلذا خيره وفي الابرأ
 عن حصته اى اذا ابرأ احد الشريكين ذمة المديون عن حصته وفي المقاصة
 بين دين سبق اى اذا كان للمطلوب على احد الطالبين دين بسبب قبل ان

يجب لهما عليه فصار قضا صالما يرجع الشريك على المديون بحصته في الصورة
 اما في الاول فلا في البراءة انلاف وليس بقبض فلم يرد نصيب الشريك بالبراءة
 فلم يرجع عليه واما في الثاني فلا في قضى ونيا عليه ولم يقبض لان الاصل في الدينين
 اذا التقيا قضا صا ان يصير الاول مقضيا بالثاني والثاني انما ثبت في
 في الاقباض وفي بعض ما قسم الباقي على سهامه اي لو ابراء عن بعض حصته كان
 قسمة الباقي على ما بقي من السهام لان الحق عاد الى هذا القدر حتى لو كان لهما
 على المديون عشرة درهما فبراءة احد الشريكين عن نصف نصيبه كان له المطالبة
 بالثمن وللك المطالبة صالحا عن عيب فظهر عدمه او زال بطل الصلح
 قال في العمادية ادعى عيبا في جارية اشتراها واكثر البائع فاصطلحا على مال
 على ان يبرأ المشتري البائع من ذلك من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن بها عيب
 او كان ولكنه قد زال فللبائع ان يسترد بدل الصلح صالحا احد ربي سلم عن
 نصيبه على وقع فاما اجازة الآخر فعند عليهما وان رده روي عن ابي اسلم رجلا
 الى آخره طعام ثم صالحا احدهما مع المسلم اليه على ان ياخذ نصيبه من رأسه فيسحق
 عند السلم في نصيبه لم يجز عند ابي حنيفة وحده الا باجازه الاخر فاما اجاز
 وكان المقبوض من رأس المال مشتركا بينهما وما بقى من السلم مشتركا بينهما
 ايضا وان لم يجز فالصلح باطل وقال ابو يوسف جاز اعتبار اسائر الديون
 فاما احد الدينين اذا صالحا المديون عن نصيبه على بدل جاز وكان الآخر خيرا
 بين ابي ركة في المقبوض وبين ان يرجع على المديون نصيبه كذلك هما ولهما
 انه لو جاز فاما ان يكون نصيبه خاصة او في النصف من النصيبين فعلى الاول
 لزم قسمة الدين قبل لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتمييز ولا تميز الا ما
 بالقسمة وقد تقدم بطلانها وان كان الثاني فلا بد من اجازة الاخر لانه فسح

بالعشرة

القبض

على شريكه

لا يحتمل ان يبرأ الا اذا كان الصلح على ما فيه

على شريكه عقده فيقتصر الى رضاه اخرج اى الورثة عن عرض او عقدا بربال او اخرج
 عن ذهاب بعضه او بالعكس اى عن قضية بذهب او عن نقد بينهما او بالنقد بين
 باه كان في التركة وراهم ودناير وبدل الصلح ايضا وراهم ودناير صرح في الصلح صرفا
 للجنس اى خلافه كما في البيع قل بدله اولا اى لا يعتبر في النقض بين التاوى بل يعتبر
 التقاض في المجلس لانه صرف فانه وجد صح والا فلا وفي النقضين وغيرهما باحد
 النقدين لا اى اذا كانت التركة ذهبا وقضة وغير ذلك فصالحوه على ذهاب ونقضة
 من ذلك الجنس ليكون حصته بمثل الزيادة بمقابلة حقه من بقية التركة صونا
 عن الربوا فلا بد من التقاض في بقا بل حصته من الذهب والفضة لانه صرف
 في هذا القدر وبطل ان شرط لهم الدين من التركة يعني اذا كان في التركة دين على الناس
 فاذا خلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم بطل الصلح لانه يصير
 مملوكا حصته من الدين لسائر الورثة بما ياخذ منهم من الدين وتملك الدين لمن
 عليه الدين باطل وان كان بمقبوض واذا بطل حصته الدين بطل في الكل الا اذا شرطوا
 براءة الغرماء منه اى من الدينين ولا يرجع عليهم نصيب المصالح فيج يصح الصلح
 لانه يجوز تملك الدين من عليه الدين او قبضوا نصيب المصالح منه اى من الدينين
 بترعاهم فصار لهما بقى من التركة فانه يكون ولا يخفى ما فيها من ضرورة بقية الورثة
 قالوا في ما ذكره بقوله او ارضوه اى المصالح قد خصته منه اى من الدينين وصالحوا
 عن غيره واحالهم اى احوال المصالح الورثة بالقرض الذي اخذ منهم على الغرماء
 ويقبضوا الحوالة واختلف في صحة الصلح عن تركة مجهولة لا دين فيها قوله على مكمل
 او مودون متعلق بالصلح يعني اذا لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة وارب
 الصلح على مكمل او مودون فيل لا يصح لاحتمال ان يكون في التركة مكمل او مودون
 ونصيبه من ذلك مثل بطل الصلح فيكون ربوا وقيل يصح لاحتمال ان لا يكون في التركة

او من الدين الذي هو نصيب المصالح
 لا الدين مطلقا

مكمل او مؤدوم وان كان فمحتل ان يكون نصيب اقل من بدل الصلح فكان القول بعدم
الجواز مؤدوم الى اعتبار شبهة الشبهة ولا عبرة بها وصح في الاصح عن تركه مجهولة
في يد البقية من الورثة غير المكمل او المؤدوم لانه لا يفيض الى المنازعة لقيام
المصالح عنه في يد البقية من الورثة وقيل لا يصح لانه بيع او المصالح عنه عيى ومع
الجهالة لا يصح البيع **كتاب القضاء** واورده بعد الصلح لانه انما يحتاج اليه
او لم يكن من المتخاضعين صلح هو لغة الاحكام وشرعا الزام على الغير بيمينه او اقرار
او كونه لان حقيقة فصل الخصومة وهو انما يكون به واهله اهل الشهادة لان كل منهما
من باب الولاية لانه تنفيذ القول على الغير ولان كل منهما الزمام او الشهادة ملزمة
على القاضي والقضاء ملزم على الخصم في اشتراط اهلية الشهادة يشترط لاهلية
القضاء وشرط اهلية ما شرط اهلية وقد مر ذلك في كتب الشهادة والقاسق
اهلها فيكون اهل كونه لا يقتل او لا يؤتمن عليه لقلة مهال لاهية وبواسطة فسخه
حتى لو قلنا كان المقتدر انما كما يصح قبول شهادته لوجود اصل الولاية ولا يعقل
لما ذكر حتى لو قيل القاضي وحكم بها كان انما كونه ينفذ وفي الفتاوى القاعدية
هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو مما يحفظ اختلافه كونه المصير شرط التقاضي
وكونه القسم من اعمال المصير شرط لنفاذ القضاء في رواية وفي رواية
النواول ليس بشرط وكثير من مشايخنا اخذوا برواية النواول باعتبار الجاحصة
ولو امر رجل بالقسم في الرساق جاز باتفاق الروايات لان القسم ليست
من اعمال القضاء وكذا اذا خرج الى القوي ونصب قتيلا في امور الصغار والوقوف
او نكاح الصغار كذا حكى فتوى ظهير الدين المرغيناني لانه ليس بقضاء وقال في
في الفصل الحادي والثلاثين من شهادت الخيط اي هذا امثلك عندي لان
القاضي انما يفعل ذلك بولاية القضاء لا يرى انه لو لم يوفقه لم يملك فكان

ادع السجل على قاضي وكذا في الواجب
يجوز للقاضي ان يأخذ من خال الخطبة
ثلاثة دنانير من خال الشب دنيا ربن
نقل من طبع الفتاوى

من جملة

في هذا المتن

من جملة القضاء اخذ القضاء برتبة لا ينفذ حكمه في العادة القاضي اذا اخذ
القضاء برتبة بل يصير قاضيا مختلف فيه الشيخ والصحيح انه لا يصير قاضيا ولو
ولو قضى لا ينفذ قضاؤه وان كان خذ لا يفسق باخذها يستحق العزل لوجود
سبب الاستحقاق وقيل ينزل لان القليل اعتقد عد الله فلم يرض بقضائه بدونها
وقال قاضيا اجمعوا انه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى وينبغي ان يكون
موقوف به في عفاقه وهو الاحراز عن الحرام وعقله وصلاحه وقهره وعلمه بالسنة
وهي ما يري عن النبي عزم والاثار وهي ما يري عن الاصحاب ووجوه العقيدة اي
مسائل متعلق باحكام الوقائع والاجتهاد بشرط الاولوية لا الجواز كذا المفتي
يعني ينبغي ان يكون موصوفا بالصفات المذكورة ولا يشترط فيه ايضا الاجتهاد
لا يطلب القضاء اي بالقلب ولا بالاي باللسان لقوله عزم من سائل الفتا
وكل الى نفوس من اجبر عليه نزل عليه ملك بسدده اي بغيرهم الرشد ويوفقه
للمصواب ويختار الاقرب والاولى اي ينبغي للمفتي ان يكتب للقضاء من هو اقرب
عليه واولى به ولا يكون فقط على ظاهره جتار عبيد لانه خليفة رسول الله عزم من
قد غيرة على رعيته من هو اولى به منه فقد خاف الله تعالى ورسوله وخاف جماعة
المسلمين وعمل القضاء من اهم امور الدين واعمال المسلمين ويكره التقلد
اي اخذ القضاء لمن خاف الخيف اي الظلم والجور على غيره وان امن منه لا
يكره وقيل يكره بل الكراه لقوله عزم من ابتلى بالقضاء فكان في دفع غير كين وقيل قد
قد اراد دونه بعض الفتاوى وقال كيف يكون كذا ثم وعاد مجلسه من يسوق شعره
فجعل الخلاق يخلق بعض شعرا ذقته فاصاب الموصي حلقه والقي راسه بين
يديه كذا في الكافي ويجوز تعلقه في الجا بركما يجوز من العادل لان الصلابة تقتلوا
القضاء من معاوية بعد ان اظهر الخلاق لعلى كرم وجهه مع ان الحق كان

وفي اطلاق خليفة الله خلافا
در المختار

او حرة

وجو شبهة القضاء بغير سكين ان السكين
يؤثر في الظاهر والباطن جميعا والذبح
سكين في بطون الحق والذبح
فان يؤثر في الباطن دون الظاهر
لا يؤثر في الظاهر فانه في ظاهره جاز
وفي باطنه حاله كذا في الكفاية

مع على وتغلق وامر يزيد مع فسق وجوره والتابعون تغلق وامر الحاج مع كونه
 اظلم اهل زمانه ومن اهل البقي قال في العاديه التقليد من اهل البقي رجع ويخرج ويحضر
 الباغي لا ينزل قضاء العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لا ينزل الباغي بعد ذلك
 لا ينفذ قضاياهم بعده ما لم يقتله السلطان العدل فان تغلق طلب ديوان القاضي
 قبل في الحر الخط الذي فيها نسخ السجلات والصكوك ونحو ذلك لان القاضي
 يكتب نسختين احدهما تكون في يد الخصم والاخرى في ديوان القاضي اذ رتبها
 يحتاج اليها بمعنى من المعاني وما في يد الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان
 ثم الورق الذي كتب عليه القاضي المعزول هذه النسخ ان كان من بيت المال
 يجبر على دفعه لانه انما كان في يده لعله قد صار العمل بغيره وكذا ان كان من ماله الخاص
 في الصحيح لانه ما اخذه للتمويل بل للتدين وكذا الخصوم تركوه في يده لعله قد تغفل
 العمل الى غيره والزم محسوبا فحق اقام عليه بيعة يعني بنظره حال المحسوبين لانه
 نصيب ناظر المسلمين من اقرحق او انكر فقامت عليه بيعة الزمة اياه ولا يقبل
 قول المعزول عليه الا ببيعة لانه صار كواحد من الدعايا وشهادته الواحدة ليست
 بحجة خصوصا اذا كانت بفعل نفسه والا اي لم يقر ولم يقر عليه بيعة بنادى
 عليه اي لم يحل تخليته حتى بنادى عليه اي بامر مناديا بنادى كل يوم اذا
 جلس من كان يطلب فلان المحسوس الفلاني بحق فليحضر حتى يجمع بينهما فاذا
 لم يظهر خصم اخذ منه كفيل بنفسه وخلاه اي اطلقه ونظر في الودائع وعلات الوقت
 التي وضعها المعزول في يده الامانة وعمل بالبيعة او اقر يرضى البيعة لان كل ذلك
 حجة لا بقول المعزول لما قال ان يقر والبيد بالسلم منه او ثبت باقراره ان البيعة
 كانت للقاضي فيصح اقرار القاضي كانه في يده في الحال لان من في يده مال اذا اقر به
 لان يقبل اقراره وجلس للحكم في مسي والجاء مع اولي لانه الشهر مواضع البيعة

فلان بن ج

او يحل

او يحل من داره وادارة الناس بالمدخول فيها ويجلس معه من كان يجلس قبله
 لان الجالس في داره وحده يورث التهمة ورواى لم يقبل بيعة لان قبولها يؤذي
 الى مراعات الممدي الما من ذى رحم محرم او ممن احبها وادارة اي لا يرد منها قدر
 عمداى جرت عاونه قبل القضاء وبها وانه لان الاول صلة الرحم والثاني ليس
 للقضاء بل جرى على العادة ان لم يكن لهما خصوصية او لو كانت كانت لكل بقضاء
 وشهد الجنازة لانه من حقوق المسلم على المسلم لا الدعوة الخاصة وهن ما يعلم
 المضيف ان القاضي لا يحضر بالتحذير لان الخاصة لا تجل القضاء بخلاف العامة
 ويعود مريض لانه ايضا من جملة حقوق وتوكل بين الخصمين جلوسا واقبالا
 لقوله عزم اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليستبقه فيهم في الجمل والاشارة والنظرو
 ولا يبا واحد بهما ولا يشتر اليه ولا يلقنه حجة التهمة ولا يصحك وجهه لانه
 اغراء على خصمه ولا يبرز مطلقا الى ايمار حرمه ولا واحد منهما ولا غيرهما لانه يربل
 بهما به القضاء وهذا احسن مما قال في الوقاية ولا يبرز معه لما قال في الكايفة
 ولا يبرز ولا مع غيره ولا يلقن الشاهد شيئا وانه يقول تشهد بكذا وكذا لانه
 اعانة لاحد الخصمين فيكره كتملقين الخصم واستحس ابو يوسف فيما لا تامة
 فيه لان الشاهد قد كثر لمها به المجلس فكان تلقيته احياء للحق بمنزلة هو
 احضار الخصم والتكفيل واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او بيعة امرة
 اي القاضي المقرب فله اي دفع الحق فان الى اي امتنع عن الدفع جسد شرط
 الا باء بعد امرة ولم يقر بعد ما اذا ثبت الحق عليه بيعة او اقراره وقرق بينهما
 في الهداية فقال اذا ثبت بالبيعة بحسب كما ثبت لظهور النطق بالبحار
 وان ثبت باقراره لم يحل بحسب اذ لم يعرف كونه مما ظن في قول الداهية فلعلمه
 طمع في الامتثال فلم يستحب المال فاذا امتنع بعد ذلك جسد لظهور مطلقه ومثله

او لا يبر

حكى عن الصدوق والشيخ عن شمس الدين عكسه لانه اذا ثبت بالبيعة
باعتذر ويقول ما علمت انه على ديننا الا انما علمت قضيت ولا يتاكد
ذلك في الاقرار والاحسن ما ذكره هناك قال الزبيدي قد عرفت ما يرمى اختلاف في
تقدير مدة الحبس والصحيح انه مفوض الى القاضي لا الحبس للابناء واحوال
الناس فيه متفاوتة بطلب ذي الحق متعلق بقوله حبسه وكذا قوله فيما لزمه
متعلق به بولا عن مال حصل له كمن مبيع وقرض او اقتصر به بعد كالمهر المتجمل
وبدل الخلع ودين الكفالة لان المال اذا حصل في يده ثبت غناؤه به واقاربه
على التزامه باختباره ودليل بآراءه وفي غير ما من الديون لا اي لا يحبس الا اذ
الفقر او لا دليل على اليسار الا ان ثبت غريمه غناه فيحبس فيه ما يراه ^{كالدائن والارضى والموجب او المدعي عليه}
كما مر لان دليل اليسار اذ لم يوجد كان القول لمن عليه الدين وعلى المدعي
اثبات غناه فيحبس ثم يسأل عنه فان لم يظهر له مال اطلقه فتنظر الى
ميسرة غيبه بعده يكون ظلي ولم يمنع غناه عنه لان ثبوت حقه عليه لا يمنع
طلب الآخر حقه منه ولا يقبل بيعة افكاه قبل حبسه لانها بيعة على النقي
فلا يقبل ما لم تنبأ بوثيقه وهو الحبس وبعده تقبل على سبيل الاحتياط وبيعة
اليسار اولى بمعنى اذ اقام المدعي بيعة على اليسار والمدعي عليه على الاعسار
فبيعة اليسار اولى لانه عارض والبيعة للاثبات واثبت حبس المورس
لان الحبس جزاء الظلم فاذا امتنع عن اداء الحق مع القدرة عليه ظهر ظلمه
فيجوز ان يساير حبسه لا يحبس لنفقة ما ضيقه لزوجه وولده لانها سقط
بعض الزمان وان لم تسقط بان حكم الحاكم بها او اطلق الزوجان عليها فلا
يجبس ايضا لانها ليست ببذل عن مال ولا لزمته بعقد على ما ذكرنا بل حبس
في الاتفاق عليها او اتى عن الاتفاق لان النفقة لحاجة الوقت وفي تركه قصد

اهل اكهم

اهل اكهم فيحبس مدفع اهل اكهم تقضي المرأة في غير حدة وقود ما ترضى القضاة شئ اى يشاء
وشهادتهم من الشهادة جائزة في غير ما فكلما قضوا فيها فيه ولا يجوز فيها ان يثبت البيعة
ولا يستخلف قاض اى لا ينصب نائباً لان المفوض اليه القضاء لا التقليد ولا التفويض
في غير ما فوض اليه كالكيل لا يؤكل بل اذن الموكل الا اذا فوض اى الاستخلاف
اليه بان قيل له من قبل السلطان وبل من شئت بخلاف الى مور باقامة الجمعية
وهو الخطيب فانه يستخلف في الصلوة للضرورة لكونها على شرف القوات فلم لم
يجز لفات الجمعية من سماع الخطبة مفعول يستخلف وقدم تحقيقه في باب صلوة
الجمعة وخرج على قوله الا اذا فوض اليه بقوله فنياب القاضى المفوض اليه نائب عن الابل
يعنى السلطان فلا يعزله اى اذا كان نائباً عن الاصل لا بعزله القاضى الا اذا فوض اليه
بان قيل له من قبل السلطان استبدل من شئت في يجوز له العزل ولا يغزل القاضى
بخروجه اى القاضى عن القضاء هذا ايضا خرج على ما قبله ونائب غيره اى غير المفوض اليه
ان قضى عنه او اجاره اى لم يقض عنه لكنه سمع انه قضى في غيبته واجازت قضاءه
لان المقصود حضوره اى الاول وقد وجد بعض حكم قاضى اخر يعين اذ ارفع اليه حكم
قاضى امضاء او كان محتمداً في الاما خالف الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع
او لازمة لاحد الاجتهاديين على الآخر وقد تأيد الاول بانصال القضاء به فلا ينقص
بما هو دون فلو قضى قاض بشا بدويعين المدعي او يثبت حق الوطى في نكاح
في مطلقه الثلاث او يجوز ان يبيع متروكة التسمية عند او يجوز ان يبيع دهرهم بدويعين
لا ينفذ اما الاول فلم ينفذ الكتاب لانه تعالى قال واستشهدوا شهادتهم
من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان هذا انما يذ كر لقصر الحكم عليه ولانه قال ذلك
اولى ان لا تترابوا ولا يزيد على الاولى اما الثاني فلانه مخالف للحديث المشهور وهو
حديث العيلة واما الثالث فلانه مخالف لما انفقوا عليه في الضرر الاول

والا ينزل اى نائب بيان

فكان قضاءه بخلاف الاجماع واما الرابع فلان الخلاف فيه منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما
 رضي الله عنه عليه السلام في قوله تعالى وقد ذبح على قوله بعض حكم
 قاض اخر بقوله فان امضى جزاء هذا الشرط قوله الاتي نغذ من تحت يدي وتاب
 او قضاء الاعلى او قضاء اراءه قوله تحت او قوله متعلق بقوله قضاء او قضاء قاضي
 لا اراءه او قاضي بشهادة المحمدين والتائب او بشهادة الاعلى وقاضي للبراءة بشهادة
 زوجها وقاضي تحت او قوله بشهادة اى شهادة اراءه نغذ لان كلاهما تحت فيه
 ولم يخالف ما ذكر حتى لو ابطله فان نغذه تاملت لان الاجتهاد الاول كالشأنى والاول
 تأييد باتصال القضاء به فلا ينقض باجتهاده ولم يتايد به لانه دونه والقضاء حق
 الشرع يجب صيانته ومن صيانته ان يترجم ولا يعرض عليه واما قضاء عبيد
 وصبي مطلقا اى سواء كان على مسلم او كافر وقضاء كافر على مسلم فلا ينفذ ابد الا اتفاقا
 اهلية الشهادة فيهم عليه يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل
 يعني لو ادعى رجل ان اباه مات في يوم كذا وقضى به فادعت اراءه ان الميت
 تزوجها بعد ذلك اليوم تسمع ويقضى بالنكاح ولو ادعى قتل فيه وقضى به لم يسمع
 ودعواه النكاح بعده كذا اذا ادعى ان فلانا مات وترك هذا ميراثا لى وماتت
 وتركته ميراثا لى وقضى له بالبيعة فقال المدعى عليه ان امك التى تدعى الارث
 عنها ماتت قبل فلان الذى تدعى انه مات اولاً واقام البيعة لم يصح الدفع
 وستره ان القضاء بالبيعة عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس
 محلاً للنزاع ليرتفع باثباته بخلاف القتل فانه من حيث هو محل للنزاع كما لا يخفى القضا
 بكل او حرمه بشهادة ذوي ينفذ ظاهر او باطنا اذا ادعاه بسبب معينين يعنى العقود
 كالبيع والشراء والاجارة والنكاح والفسوخ كالأقالة والفرقة ونحوه فانه ينفذ
 فيها عند اى حنيفة ظاهر او باطنا وعند الباقيين ينفذ ظاهر الا باطنا بخلاف الملاك

قضاء

تدعى من

الرسالة

الرسالة وهي التي لم يذكر فيها سبب معين فانهم اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهر الا باطنا
 لان الملك لا بد له من سبب وليس بعض الاسباب من البعض لشرائها فلا يمكن
 اثبات السبب بقا على القضاء بطريق الاقتضاء وفي النكاح والشراء يقدم النكاح
 والشراء تنجيزي للقضاء وفي الهبة والصدقة روايتان عن ابي حنيفة والمراد بالنفذ
 ظاهر ان يسلم القاضي المرأة نفسها الى الرجل ويقول يسلم نفسك اليه فانه زوجك
 وبالنفذ باطنا ان يحل له وطئها ويحل لها التكمين فيما بينهما وبين الله تعالى ان
 شهادته الزوجية ظاهر لا باطنا فينفذ القضاء كذلك لان القضاء
 ينفذ بقدر الحاجة ولا يمارى ان رجلا ادعى على امرأة فكاكها بين يدي على رض واقام
 شاهد بين وقضى بالنكاح بينهما فقلت ان لم يكن بين يدي امير المؤمنين فزوجني منه
 فقال على شاهدك زوجتك ولو لم ينفذ العقد بينهما بقضاء ما امتنع من تجديد
 النكاح عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك تحضنها من الزنا وكان
 وكان الشهود زورا بدليل القصة في مجتهده فيه الباء وقوله بخلاف رايه متعلق
 بالقضاء المراد بخلاف الراى خلاف اصل المذهب كالحنفى اذا حكم على منتهى الشافعى
 او نحوه او بالعكس واما اذا حكم الحنفى بما ذهب اليه ابو يوسف او محمد او نحوهما
 من اصحاب الامام فليس حكم بخلاف رايه لو كان قضاءه ناسبا من به نغذ
 عند اى حنيفة ولو عامدا فيه روايتان وجه النفاذ انه ليس بخطا وبقيين و
 وعندهما لا ينفذ في الوجهين لانه قضى بما هو خطأ وعند قبيلى عليه الفتوى
 قال في الهديا وقيل الفتوى على النفاذ فيهما في الفتاوى الصغرى اذا لم يحل الاجتهاد
 وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافه ينفذ عند اى حنيفة وعليه الفتوى كذا في النكاح
 لا يقضى على غائب ولا له قوله عزم لعلنى رضه لا تقضى لاحد الخصمين حتى يسمع
 الاخر ولان القضاء لقطع المنازعة ولا منازعة بها لعدم الانكاح فلا يصح الا

القضاء

قضى

الا بحضور نائبه حقيقة كوكيل وصية او شرعا كوصي القاضى او حكما بان يكونهما يدعى
 على الغائب سببا لا يدعى على الحاضر فينتصب الى امر خصما على الغائب ويصير
 القضاء عليه كالتقضاء على الغائب كما اذا برهن على ذى اليد ان استمرى المدعى من فلان
 الغائب فحكم على الحاضر كما حكم على الغائب يعنى اذا ادعى عينه بغيره انه اشتراها
 من فلان الغائب واقام البينة على ذى اليد وقضى به ثم حضر الغائب وانكر ذلك لا
 يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه صار مقضيا عليه في المدعى لا يتول
 الى اثبات حقه على الحاضر الا باثباته على الغائب ولو كان عليه على الغائب شرط
 لما يدعيه على الحاضر لا يلى لا يكون الا لا يكون الحكم على الحاضر حكما على الغائب اذا كان
 فيه ابطال حق الغائب كمن قال لا اراة ان اطلق فلان امراته فانت طالق فاقامت
 زوجة الخالف بينة ان فلانا طلق امراته ووقع الطلاق على لا يقبل بينة في الاصح
 لان فيه ضررا على الغائب لا بطلان للحاكم بخلاف ما لو لم يتضمن ضررا الى اطلاق طلاقها
 بدخول فلان الدار فانه يقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغائب وهناك زيادة
 تفصيل ذكرت في المسئلة فمن ارادها فليستظرفها واما اذا قضى عليه اى على الغائب
 متعلق بقوله لا يقضى على غائب فقيل سيفقد وقيل لا قال في العادة الحكم على الغائب
 ينفذ عند الشافعي وينفذ عندنا في احدى الروايتين السريكة اذا استوفيت
 بالدين فولاية البيع للقاضى لا الورثة او لا ملك للورثة فيها فلا يكون لهم
 ولاية البيع يقرض اى القاضى مال الوقف والغائب والبييم ويكتب اى الصك
 لذكر الحق والاب والوصى اى لا يقرض الاب مال ابنه والوصى مال البييم والوقف
 ان في الاقراض مصلحتهم بقاء الاموال محفوظة مضمونة والقاضى يقدر على التحصيل
 بخلاف الاب والوصى تقضى بالجور مستورا وقرجه فالعزم عليه في ماله ولو قضى
 بالجور خطأ فعلى المقضى كونه في التتار خافية والواقعات للصمد الشهيدي حكما

اي جعل

اى جعل الخصم بينهما حكما عن صلح قاضيا اى لم يتصف بباينا في القضاء فحكم بينهما
 بينة او اقرار معنى الحكم بالبينه رفع نزاع بينهما ومعنى الحكم بالافرار الا لزام على المقر
 بوجبه ذكره في النهاية او يكون في غير جرد او قود او دية على العاقلة في حكمه صح الاصل ان حكم
 الحكم بمنزلة الصلح لما يجوز استحقاقه بالصلح بعد التحكيم فيه وما لا فلا ويستفاد
 الحد والقود والدية لا يجوز بالصلح فلا يجوز التحكيم فيهما ولا يقضى به اى بصلته
 في غير ما ذكره لثلاثي سر العوام فيه كذا اى صح اخباره باقرار احد الخصمين وجعله
 بصلته بد حال ولا بية اى بقاء التحكيم لا اى يصح اخباره بحكمه لا نقضا ولا بية
 كالقاضي الموزون اذا قال قضيت عليك بكذا ولكل منهما الرجوع قبل
 حكمه لانه حكم من جهتهما فيستوقف حكمه على رضاها فاقبل التحكيم ثبت باتفاقهما
 فينبى ان لا يصح الاخراج الا باتفاقهما قلنا شرط وجود الشئ لا يجب ان يكون
 بجميع اجزائه شرطا لبقائه ذلك الشئ كما في البناء لا بعده اى لا يصح الرجوع بعد حكمه
 لانه صدر عن ولاية عليهما كالقاضى اذا قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه لا يصح حكمه
 لا بوجه وولده وزوجه حكم القاضى المولى اذ لا يقبل شهادته لهم للتمهة فادلى
 ان لا يصح قضاؤه لهم بخلاف حكمهما اى المولى والحكم عليهم حيث يكون لعدم
 التهمة فيه وان حكم رجلين فلا بد من اجتماعهما حتى لو حكم احدهما بد واما الاخر لم
 لم يحجر لانه احتجاج فيه الى التبرأ والرضا وبرأى المشي فيما يحتاج فيه الى الرأى
 لا يكون رضا برأى الواحد كما في البيع والمكع ونحوهما رفع الى المولى ان وافق
 منه به امضاء او لا فائدة في نقضه ثم في احكامه والا اى وان خالف ابطله فرق
 بين هذا وبين ما اذا وقع الى القاضى قضية قاض آخر لا يردده وان خالف رايه
 اذا كان ذلك في فصل جته فيه ووجهه ان الحكم له ولاية على الحكمتين دون
 غيرهما والقاضى الذى رفع اليه حكم غيرهما فلا يكون حجة عليه وكان كالمصلح فله

ورجيا

ان يردده او اختلف رايه واما القاضى فله ولاية على كل الناس فكان قضاءه حجة
في حق الكل فلا يكون لهذا القاضى ان يردده او اصادف القضاء محله بان يكون فضلا
محتسدا فيه فائدة اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضى البينة عليه او غاب
الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت
تلك البينة قبل لا يقضى وقبل يقضى وقال شمس الايئة وهذا اوفق بالناس و
ولما اقر المدعى عليه ثم غاب يقضى عليه باقراره في قولهم وان غاب الوكيل او مات
بعد ما اقيمت عليه البينة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البينة وكذا لو غاب
الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك وكذا لو غاب المدعى عليه بعد ما
اقيمت عليه البينة يقضى بها على الوارث وكذا لو اقيمت البينة على احد الورثة
ثم غاب يقضى بها على الوارث الاخر وكذا لو اقيمت البينة على نائب الصغير
ثم بلغ الصغير يقضى بها عليه ولا يكلف باعادة البينة كذا في البينة **باب كتاب**

القاضي في الهداية باب كتاب القاضي الى القاضي ثم قال في ما شهدوا
على خصم حكم بالشهادة لوجود الحجة وكتب حكمه وهو المبدع وهو سجد وقال
في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب او المستحق الذي جعله وكيله لا اثبات
الحق ولو كان المراد بالخصم هو المدعى عليه لما احتج الى كتاب القاضي قاضي آخر
لان حكم القاضي قد تم على الاول اقول لا يخفى ما فيه من التكلف والاحسن ان يقال
ان قوله في الشهادة واعلى خصم ليس بمقصود بالذات في هذا الباب بل بوظيفة
لقوله وان شهدوا بغير خصم لم يحكم ونظايره كثيرة وتركته هنا قوله الى القاضي
لان هذا الباب غير مختص ببل بيتين فيه السجل والمخضر والصكك والوثيقة
شهدا على خصم حاضر حكمه الى القاضي بها اي بشهادتهما وكتب الحكم وهو
السجل في المؤتب السجل كتاب الحكم وقد سجل عليه القاضي في السجل كتاب

قاضي

قاضي ذكر فيه حكمه سواء كان منه الى قاض آخر او لا الثاني ظاهر الاول يكون في صورة
الاستحقاق فانه المدعى عليه اذا كان محكوما عليه واراد الرجوع على بالعه وهو في بلدة
اخرى وطلب من القاضي ان يكتب حكمه الى قاض تلك البلدة ليحصل حقه بكتبته
القاضي ويكون ايضا سجلا لتضمن الحكم او شهده على خصم غائب لم يحكم بتلك الشهادة
لما مر ان القضاء على الغائب لا يصح وكتب بها اي بتلك الشهادة الى قاض يكون الخصم
في ولايته ليحكم المكتوب اليه وهو المكتوب الحكمي سمي به لان المقصود به حكم المكتوب
اليه وكتب القاضي الى القاضي وهو نقل الشهادة حقيقة لان مضمونه ذلك ويقبل
فيما لا يسقط بشبهة احتراز عن المحتسب في كماله من فانه يعرف بالقدر والوصف ولا يحتاج
فيه الى الاشارة والعقار فانه يعرف بالتحديد ولا يحتاج فيه الى الاشارة والتكليف بان
ادعى رجل شحا على امرأة او بالعكس واراد كتاب القاضي بذلك الى قاض آخر والظاهر

بان ادعت طلاقا على زوجها والعقاق والوصية والنسب من الحي واليت و
والعصوبة والامانة والمضاربة المحورين والسفوة والوكالة والوفاء والقتل
او كان موصيا المال كما سمي في ان لا يقبل في القود والورثة فانه ذلك بمنزلة الدين و
وكما نقول في المحتار انما قال في المختار لما قيل انه لا يقبل في الاعيان المنقولة كالنسيان
والعبيد والامار ونحوها الحاجة الى الاشارة فيما ينقل عند الدعوى والشهادة
وقال في المحيط رجع ابو يوسف عن القول الاول وتخل وقال انه يقبل في العبد والامانة
لان الباقي يغلب في العبيد ووزر الامار وعنه انه يقبل فيهما بشرط وعنه انه
يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون قال القاضي السجستاني وعليه الفتوى كذا
في الكافي لا في حيد وقود اي لا يقبل فيهما لان فيه شبهة ببلدية عن الشهادة ولا في
مبناها على الاسقاط وفي قوله سمي في اثباتهما وذكر عطف على قوله وكتب بهما
اي اسم القاضي الكاتب ونسبه واسم المكتوب اليه ونسبه واسم الشهود و

واسماهم وان كل واحد منهم شهد دعوى الصادرة عن فلان بن فلان ولا يبرح الاقتصار
 على قوله غيب الدعوى ولا يكفي ان يكتب عن ذلك وغيب الاستشهاد حتى اذا شهد
 شاهد قبل الاستشهاد لا يقبل شهادته صحيحة متفقة اللفظ والمعنى فدرت في كتاب
 الشهادة بيان المراد بالتفاد لفظا ومعنى وقرأه الى القاضي الكاتب على من شهدهم
 يعرفوا ما فيه او يعترفون به ان لم يقرأ عليهم اذ الشهادة بلا علم وكتب اسمائهم واسماهم
 اي اسماء شهود الطريق واسماهم فيه اي في كتاب الحكمي فان كونه كتاب القاضي
 لا يثبت بحدوث شهادتهم به ووز الكتاب كذا في الاصل وكتب تاريخ الكتاب
 ولو لم يكتب فيه التاريخ لا يقبل وان كتب بنظر من هو كاذب فاضا في ذلك الوقت
 او لا ولا يكتب بالشهادة اذا لم يكن مكتوبا وحتمه عندهم وسلكه اليهم لئلا يتوهم التغيير
 وهذا عند اي حيفة وجد او عندهما علم الشهود بما هو في الكتاب شرط جواز القضاء
 به و ابو يوسف لم يشترط ذكر اسم المكتوب وسبب بل جوزه ان يكتب ابتداء
 الى كل من يصل اليه كتاب من هذا من القضاة ولا القراءة عليهم وختمه فسهل في ذلك
 حين ابتلى بالقضاء وليس الخبر كما لعائنة وعليه المتأخرون توسعة على الناس
 فالحاصل ان سجل القاضي لا يكون ان بعد الحكم وكتاب القاضي الى القاضي
 الذي هو نقل الشهادة لا يكون الا قبل الحكم ويشترط ان يكون الكتاب من معلوم
 الى معلوم في معلوم اي المدعي لمعلوم اي المدعي على معلوم اي المدعي عليه والقيام
 بما يجرى جواز العمل بكتاب القاضي لان كتابه لا يكون اقوى من خطابه لو حضر بنفسه
 مجلس القاضي المكتوب اليه وغيره ما في الكتاب لم يجعل به القاضي لانه
 صار واحدا من الرعايا فكذا اذا كتب اليه كونه جاز فيما ثبت بالشهادة لاجابة
 الناس اليه اذ قد يكون الشاهد للبراءة على حقه في بلدة وخصمه في بلدة اخرى
 فيتعذر الجمع بينهما ولا يمكن من ان يشهد على شهادتهما اذ اكثر الناس يجرون

عن اداء

عن اداء الشهادة على الشهادة على وجهها فيحتاج الى نقل الشهادة بالكتاب
 الى مجلس ذلك القاضي لا يقبل اي نقل الشهادة الا من قاض مولى من قبل السلطان
 احرازه عن الحكم بملك الجمعية اي بقدر على اقامة الجمعية فلا يقبل من قاضي رستاق
 ولا يجوز كونه شهود الطريق كفا راو لو كان المدعي عليه كافر الا ان شهادتهم
 ملزمة للحكم القاضي فيكون حجة عليه لا عبرة بالخصم ادعى على غائب مال واراد
 بعث وكيل لتحصيل استخلافه اي المدعي القاضي بالكتاب ما قبضه كذا او بعضا وما
 ابراست ذمته وما علم ان رسولا او وكلا لا قبض منه لانه ذلك الغائب
 يحتمل ان يدعي بعد وصول الكتاب اليه بانه ادعى ذلك المال اليه ولا يكون له بينة
 في يتوجه اليه على المدعي فاذا حلف قبل برفع ذلك وقصر المأنة في ذلك القطع
 الشهود اي شهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه ووجه
 الخصم في ولاية قاض اخر شهدا على شهادتهما رجلين اخرين كما في الشهادة على
 على الشهادة وكتبتهما على طريقتهما اي الشهادة على الشهادة بدليتهما اي بدلي
 الشهودين الاصلين فكتبا فانهما اي ما كتب بدليتهما الى من انتهى اليه الاصل
 اي اصل الكتاب ان كان الخصم في بلدة او الى قاض اخر ان لم يكن فيه ثم الى اخر
 ونتم الى اخر الى ان يصل الى من يكون الخصم تحت ولايته لما فرغ من بيان الاحكام
 المتعلقة بكتاب المكتوب اليه فقال ثم انه اي من كان الخصم القاضي الكتاب
 شرع في بيان الاحكام المتعلقة بكتاب المكتوب اليه قال ثم انه اي من كان
 الخصم في ولايته سواء كان ابتداء او استمارة لا يقبل اي نقل الشهادة الا بحضور
 الخصم لانه شهادة بمنزلة اداء الشهادة اذ الكاتب ينقل الفاظ الشهود
 بكتابه الى المكتوب اليه كما ان شاهد الفرع ينقل شهادة شهود الاصل بعبارة
 وكما لا تسمع الشهادة الا بحضرة الخصم فكذا لا يفتح الكتاب الا بحضرة مخالف

المدعي عليه

على الشهادة

سماع القاضي الكاتب الشهادة لانه للنقل لا للحكم وهذا الحكم قيل ولم يشترطه
 ايضا ابو يوسف قال في مخرج الاقطع قال ابو يوسف يقبل من غير حضور الخصم
 لان الكتاب محتضن بالكتاب اليه فكان له ان يقبله والحكم بعد ذلك يقع بما علمه
 من الكتاب فاعتبر حضور الخصم عند الحكم به كذا في غاية البيان ولا يقبل ايضا
 الا بشهادة رجلين او رجل واحد لان الكتاب قد يزور اذا الخط يشبه الخط
 والحائز ثلثا يثبت الا بحجة تامة وايضا كتب القاضي ملزم اذ يجب على المكتوب
 اليه ان ينظر فيه ويعمل به ولا الزام الا ببينة فاذا شهد عنده اي شأنا بطريق
 عند القاضي المكتوب انه كتب القاضي فلان من فلازم وعدلوا فتم قال في الحجة
 الصحيح انما يفتح الكتاب بعد ثوب العدالة فربما يحتاج الى زيادة الشهود
 واذا الشهادة انما يمكن بعد قيام الحثم وقراءة على الخصم والزعم ما فيه ان بقى كاتبه قاضيا
 فيبطل اي كتاب القاضي ان زال عن القضاء بموت او عزل او زوال البينة
 القضاء عنه قبل وصوله الى الكتاب اليه لان الاصل ان خبر الواحد لا يقبل
 وانما قبلوه باعتبار الولاية الشرعية فاذا لم يتبع عادة الامر الى الاصل ولم يزلوا التمس
 قاضيا في عمل احد هما او في مصر ليس من عملهما فقال احدهما للآخر قد ثبتت
 عندي كذا فاعمل به لم يقبل لا انتفاء الولاية كذا روى المكتوب اليه عنه الى عن
 القضاء بما ذكر من الاسباب فانه ايضا سبب بطلان كتاب القاضي الكتاب
 الا اذا كتب بعد اسمه اي اسم المكتوب اليه والى كل من يصل اليه من قضاء
 المسلمين فانه لما عرف الاول صحت كتابته القاضي اليه فيجعل غيره تبطله ولم
 من شئ يثبت تبطله ولا يثبت قصدا وان كتب اي قوله الى كل من يصل من
 قضاء المسلمين ابتداء اي بلا تسمية القاضي المكتوب اليه جوزه ابو يوسف
 رحمه الله عليه فانه توسع بعد ما تبلى بالقضاء فانه قال الخصم بعد وصول الكتاب

نسخة الخاتم

الخصم ظ

لست

لست الذي كتب فيه على المدعي اثباته بمقامة البينة على انه هو واطعن
 عند هذا القاضي في القاضي الذي كتب او في الشهود الذي شهدوا عليه بالحق
 عند القاضي الذي كتب الكتاب او قال لهذا القاضي اني اتيك بما اوضح به هذا
 عندك او قال لم تسئل عن ذلك فانك اتخذت على ما قلت ذلك وقال فيهم
 ما يسقط به عدالتهم بان قال ان الشهود الذي شهدوا عند القاضي الكتاب
 عليه بالحق عبيد او محرومون في قذف او من اهل الزمة سمع القاضي هذا الطعن
 فان اقام على ذلك شهادتين لم يقبل القاضي ذلك الكتاب لان هذه الاشياء ليست
 بحجة في هذا ولا يسمع قبول الشهادة عليها وبه تبين ان ما ذكره شرح الجامع الصغير
 في كتاب القضاء انه قيل ان الخصم فذكر ان الشهادة على الجرح المرفود مقبولة
 غير صحيح لان هذه الاشياء ليست بحجة مفردة اذ اقام شهادتين وان اقام شاهدا
 واحدا ذكره الكتاب ان هذه شبهة بمعنى انه عكست التهمة بشهادة الواحد
 فتقع التهمة في القضاء والقضاء مع الشبهة لا يجوز فيتحقق فان وجد الامر على
 ما قاله هذا الواحد فلا يقضى بالكتاب كذا في شرح اوب القاضي للخصم
 وان مات اي الخصم نفذه القاضي الكتاب على وارثه او وصيه لقباهم
 مقامه جاز نقل شهادة شاهد واحد يعني اذا كان الرجل على اخر في بلدة اخرى ودعوى ربه
 شاهد واحد في بلدة والاخر في بلدة المدعى عليه واراد ان ينقل شهادة من في بلدة
 ويذكر على ذلك الشخص ويثبت بكتب الشهادة وبشاهد هناك جاز
 وجاز كتب فوكيل عايب يعني اذا كان الرجل على اخر في بلدة اخرى ودعوى واراد ان
 يوكل رجلا في تلك البلدة لينيصم من جانيه مع ذلك الرجل جاز ايضا واختلف في حكمه
 اي القاضي بعلمه قالوا ان محمد ارجح اعتبر عالم القاضي حتى قال اذا علم القاضي ان زيدا
 غصب شيئا من الميراث ياخذ من زيدا ويبدعه الى المدعي وهذا جواب رواية الاصول

في الوجه الاول يمكن تحقيق التناقض لجوان ان يقول وهب لي منذ شهر
ثم جدد في الهبة فاشترى بها منذ اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق
فيحقق التناقض قال رجل لاخر اشتريت مني هذه الجارية فانكر اى الاخر
الشراء للقاتل اى جاز لمن قال اشتريت وطهرها وكان الظاهر ان لا يكون
لاقراره بملكه الغير ان ترك اى البائع الخصومة لان المشتري لما جدد كان مضافا
من جهته اذ الفسخ يثبت به فاذا ترك البائع الخصومة تم الفسخ باقراره
العمل به وهو ما سكت الجارية ونقلها اقر قبض عشرة دراهم ثم ادعى انها
زبوف او بنهرجة صدق مع يمينه وفي السوقة لا اى للصدق لان اسم الدراهم
يقع على الجيد والزبوف والبنهرجة وفي السوقة ولهذا يجوز التجوز في التعرف
والسم بالزبوف والبنهرجة لا بالسوقة والقبض لا يخص بالجيد فليتناقض
بين دعوى الزبافة والبنهرجة وبين الاقرار بقبض الدراهم فيقبل كمن اقر بقبض
الجيد واوحية او الثمن او بالاستيفاء اما الاقرار بالقبض الاول فظاهر واما الاقرار
بالاستيفاء فلكانه عبارة عن القبض بوصف التمام فكان من قبض حقه عبادة
الزيف ما يرد به بيت المال والبنهرجة ما يرد به التجار والسوقة ما غلب عليه
الفش قال رجل لاخر لك على الف فرقة اى قال ليس عليك شئ
ثم صدقه اى قال في مجلسه بل لي عليك الف فلما تصدق به بلا حجة اى لا يكون
على المقر شئ لان المقوله اذا قال لا شئ لي عليك فقد رداقاره والمقر له ينفرد
بردة الاقرار فملك ابطاله بنفسه فاذا بطل برده الحق بالعدم فاذا ادعى بعده فلا
بد من الحجة او تصديق خصمه ادعى حصة وناشر فقال المدعى عليه او يثبتها
فجاوبه وهو يشهد بانها دفع اليه حصة وناشر لئلا يندرس انها من هذا الدين
او غيره جاز شهادتهم وبراء المدعى عليه كذا في العمادية اقام البينة على شراء

واراد الرق يعيبه ردت بينة يابيه على برائه من كل عيب بعد التحارر بینه اى اذا
ادعى على رجل انه اشترى منه هذه الامة واكره المدعى عليه البيع فبرهن المشتري
عليه ثم وجدها عيبا قد عا دارا وردها فبرهن البائع انه برأ اليه من كل عيب لم يقبل
للتناقض بين الكامين او شرط البراءة من العيب تصرف في العقد بتغييره عن
عن اقضاء صفة السلامة الى غير ما وتغيير العقد من وصفه بلا عقد محال واذا بطل
التوفيق ظهر التناقض وعن ابي يوسف انه يقبل اعتبار بفصل الدين وله من الدين
قد يقضى وان كان باطلا كما مر ولا كذلك هنا بطل صك كتيب ان شاء الله تعالى
في احوه اى اذا كتب رجل اقراه بدينه في صك ثم كتب في اخره ومن قام بهذا
الذكر الحق فهو حق ما فيه معنى من اخراج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق
فله ولاية ذلك ان شاء الله تعالى بطل الذكر كل عند الامام وعندهما ينصرف
الاثناء الى قوله من قام الى قولهما استحق لان الاصل ان ينصرف الاستثناء
الى ما يليه لان الذكر للاستحقاق ولو صرف الى الكل يكون للابطال ولله الكل
كشئ واحد حكم العطوف فيصرف الى الكل في الكلمات المعطوفة كقوله عبده
حر وادارته طالق وعليه المشى الى بيت الله امش الله تعالى ولو ترك فرجة
قالوا لا يلحق به ويصير كفاصل السكوت مات ذى فقالت عرس اسكت
بعد موته وقال ورثته بل قبل صدقوا لان الاسلام ثابت في الحال والحال قبل
على ما قبلها كما في مسألة الطاحونة اذا اختلف الموجر والمستاجر في جازم المال
وانفطاعه حيث حكم الحال ويستدل بها على الماضى وهذا ظاهر بغير الدفع
وان لم يعتبر الدفع للاستحقاق كما في مسلم مات فقالت عرس اسكت
قبل موته وقالوا بعده فاه القول للورثة ايضا لانها تدعى أمرا خادشا والاصل
في الحوادث ان يضاف حد وشها الى اقرب الاوقات قال هذا ابن مودعي

الميت لا وارث له غيره دفعها اليه يعني من مات وله في يد رجل ماله درهم
 وديعة فقال المودع لرجل آخر هذا ابن الميت لا وارث له غيره قال القاضي يدفع
 الوديعة اليه لان ما في يده حق الوارث بطريق الخلافة وقصار كما لو اقر
 انه حق المورث وهو حي بطريق الاصل فانه اقرب من غيره لم يقبل او كذبه
 الاول يكون المال كله الاول لان هذه شهادة على الاول بعد انقطاع يده عن
 المال فلا يقبل كما لو كان الاول ابنا معروفا تركته قسمت بين الورثة او
 او الغرماء بشهود لم يقولوا لا تعلم له وارثا او غيرهما آخر لم يكفوا الى لم يؤخذ
 منهم كقبيل بالنفس عند الامام وقال لا يؤخذ لان القاضي نصيب ناظرا
 للغييب والموت قد يقع بغتة فلا يمكن له بيان كل الورثة او الغرماء ويجوز
 ان يكون وارث غائب او غريم غائب فيجب على القاضي الاحتياط بالكفيل
 مبالغة في الاحتياط وتنفذ عن الاتزان ^{ادخل} جبرها له المكفول له تبطل الكفالة كما
 في كتابها اذ في دار في يد رجل لنفسه ولا خيرة الغائب وبرهن عليه اخذ
 نصف المذني وترك باقية مع ذي اليد بالكفيل حجة دعواه اولا وقال اذا
 حجه في ذل اليد اخذها القاضي منه وجعلها في يد امين حتى يقدم الغائب
 وان لم يجد ترك النصف لا خيرة يده حتى يقدم الآخر لان الجاحد خائض
 فيؤخذ منه الكفيل والمقر فيترك يده وله وان اليد الثابتة لا تنزع
 بلا ضرورة ولا ضرورة لان القضاء وقع للميت بالكل لان الوارث
 قال هذا ميراث ولا وارث الا بنبوت الملك للمورث واحتمال كونه
 مختارا لميت فلا ينقص يده كما لو كان موقفا وبطل جحوده بقضاء القاضي
 والقائم انه لا يجد فيما يستقبل لان الحادثة صارت معلومة للقاضي
 ولذي اليد وجحوده باعتبار استحياء الادع عليه وقد زال كذا المنقول
 في الصحيح

بلى

امين

في الصحيح الى اذ كانت الدعوى في المنقول فقبيل يؤخذ منه اتفاقا لاحتياج
 المنقول الى الحفظ والتمتع من يده المبلغ في الحفظ كماله واما العقار
 فمحفوظ بنفسه وقيل المنقول على الخلاف ايضا يعني ترك النصف في يد
 ذي اليد وهذا صحيح لانه يحتاج الى الحفظ والتمتع في يده المبلغ في الحفظ لان
 المال في يد الضمين اشد حفظا وبالا لشكار صار ضمانا ولو وضع في يد عدل
 كان امينا فيه فلو تلف لم يضمن وانما لم يؤخذ الكفيل لانه اشياء خصوصية
 والقاضي وضع لقطعها لالاشياء وصية فماله يقع على كل شيء واذ قال مالي
 ولو كان مالي او ماله صدقة يقع على مال الزكوة والقياس فيهما واحد وهو
 قول زفر راجح لان اسم المال عام فيلزمه التصديق بكل ماله كذا الوصية ولنا
 ان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى ثم ما اوجب الله تعالى من الصدقة
 المضافة الى مال مطلق لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تصرف الى الفقير
 لا الى كل المال فكذا ما يوجب العبد على نفسه بخلاف الوصية لانها اخت
 الميراث لكونها خلافة كالورثة والارث يجري في جميع الاشياء فكذا الوصية
 فان لم يجد غيره اى غير مال الزكوة اسكت منه قوته فاذا ملك تصدق بقدره
 لان حاجته مقدمة ثم ان كان صاحب حرفة يمكث قوت يوم وان كان صاحب
 ديرة وجوانيت يمكث قوت شهر وان كان صاحب ضيعة يمكث
 قوت سنة وان كان تاجرا يمكث مقداره ما يصل اليه ماله صح الا بصا بلا علم
 الوصي لا التوكيل بلا علم الوكيل يعني اذا وصى رجل الى آخر ولم يعلم الوصي حتى
 باع شيئا من الشركة فهو وصي وبيعه جائز ولا يصح بيع الوكيل حتى يعلم والفرق
 ان الوصية استلزام بعد انقطاع ولاية الموصى فلا يتوقف على العلم
 كصرف الوارث والتوكيل اثبات ولاية التصرف في ماله لا استلزام
 او الموكل

بعده ببقاء ولاية المنيوب عنه فلا يصح بلا علم من يثبت له الولاية فلو علم الوكيل
ولو من فاسق صح تصرفه لأن الاعلام بالوكالة اثبات حق للوكيل ليسوفيه
ان شاء وليس فيه الزام للشرط بشرط الالزام بشرط العرف والبيع بالبكر بالتمسك
او سورتين كعلم السيد بخباية عبده والسفيع بالبيع والبكر بالتمسك
وسلم لم يهاجر بالشرع لأن الخبر بهذه الجملة يشبه التوكيل من حيث ان
المتصرف يتصرف في ملكه ويشبه الالزام لما فيه من ضرر يلزم الآخر من حيث
من حيث منعه عن التصرف فوجب ان يشترط احد شرطى الشهادة وهو
العدو والعدالة توفير على الشبهتين حقهما باع القاضي او امينه عبد للفرع
واحد المال فضاغ واستحق العبد من يد المشتري لم يضمن أي القاضي او امينه
لانه بمنزلة الامام فانهم يحتاجون الى امثال هذا كثيرا فلو رجع الحقوق اليهم
لتقاعدها عن اقامتها في مختلف مصالح الناس ويرجع المشتري على الغرماء
لانه عقد لم يرجع عنده على العاقد فيجب على من يقع العقد له والبيع واقع للزوم
فيكون العمدة عليهم كما لو كان العاقد صبيا او عبدا محجورا وقد توفى له
عن غيرهما بالبيع فان الحقوق ترجع الى الموكل وان باع الوصي لهم أي للغرماء
بما القاضي وقبض ثمنه فضاغ من يده واستحق العبد او مات قبل قبضه
اي الثمن رجع المشتري على الوصي لان الرجوع بالثمن من حقوق العقد و
و حقوقه ترجع الى العاقد وهو الوصي نيابة عن الميت لانه وان نصب القاضي
فانما نصبه ليكون قائما مقام الميت لا ليكون قائما مقام القاضي وحقوق
العقد ترجع اليه لو باشره في حياته فكذا ترجع من قام مقامه وهو الوصي
عليهم أي يرجع على الغرماء لانه باع لهم فكان عامل لهم ومن عمل بغيره عمل
ولحقه فيه ضمان يرجع على من وقع له العمل ولو ظهر عبده للميت مال رجع الغريم

يعني من اسلم في دار الحرب
ولم يهاجر فاحضر فاسق بالصدوم
والصحة وغيرها ولم يعمل
ولا يتخذ بالترك الحرة

فيه بدعيه لانه لم يعمل اليه وقيل لا يرجع ايضا بما غرم للميت من الثمن لانه
لان الضمان وجب عليه بفعله لان قبض الوصي كقبضه والاصح انه يرجع لانه
قضى ذلك وهو مضطر فيه كذا في الكافي اخرج القاضي الثالث للفقهاء ولم يعطهم
اياه حتى يهلك كانه من مالهم أي الفقهاء والثلاثاء للورثة كذا في الواقعات
ووجهه ما ذكره قاض عالم عادل برجم او قطع او ضرب قضى به على شخص
وتشكك فله وقال محمد اخا لا يقبل قوله حتى يدين بالحجة لان قول القاضي
يحتمل الغلط والتدراك لا يمكن وكثير من مشايخنا اخذوا به وقالوا ما أحسن
هذا زنا مثالا لان القضاء قد نسبوا فلو يؤتمنون على نفوس الناس ودمائهم
واموالهم الا في كتاب القاضي فانهم اخذوا فيه بظاهر الرواية للضرورة
وجه ظ الرواية في الاولى ان القاضي امين فيما فوض اليه ونحن نرى بطلان
اولي الامر وطاعته في تصديقه وقبول قوله وقال الشيخ ابو منصور ان كان
القاضي عالما عادلا يلزم قبول قوله لظاهر الامر وعدم تهمة الخطأ والحيانة
وصديق عدل جاهل سليل فاحسن تفسيره بان يقول في الزمان اني استفسرت
الميزية كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالرجيم ويقول في حدة السيرة انه
ثبت عندي بالحجة انه اخذ نصا بمن حرز كاشبهته فيه وفي القصاص
انه قتل عددا بلا شبهة فيجب تصديقه وقبول قوله ولم يقبل قول غيرهما
وهو جاهل فاسق وعالم فاسق لتهمة الخطأ والجور والحيانة بالنسب الا ان
بحاين بسبب الحكم بين سيئ شرعيان فيقبل قوله لانتفاء التهمة صدق مؤدرك
قال زيدا اخذت منك الف وقضيت به لبكر ودفعت اليه اوقال
تقضيت بقطع يدك في حق واوتي زيدا اخذته وقطعته ظلما واقر اي زيدا بكونها
في قضائي اذا قال قاض مؤدرك لرجل اخذت منك الف ودفعته الي

في قوله قاض عالم عادل
برجم او قطع او ضرب
قضى به على شخص
وتشكك فله

الى القاضي

الى زيد ونصبت به عليك فقال الرجل اخذت ظمأ قال القاضى بل لا يمين
وكذا لو قال نصبت بقطع يدك لحق وقال فعلته ظمأ قال القاضى يصدق
بكل حال اذا كان الى اخذ ومنه ماله والمقطوع يده مع ان يكونه حال قضاء لانه
لما اقر به صامقاً بشهادة الظاهر للقاضى لان فعل القاضى على سبيل القضاء
لا يوجب عليه ضمان فجعل القول قوله بلا يمين اذ لو لم يمين صار خصماً و
وقضاء الخصم لا ينفذ ولو انكر كونه قاضياً بيمينه وقال فعلته قبل التقيد
او بعد العزل قال القول قول القاضى ايضا الصحيح لانه اذا عرف انه كان قاضياً
صحت اضافة الافة الى حالة القضاء لانها معهودة وهي منافية فصار للقضاء
القاضى بالاضافة الى تلك الحالة منكر للضمان فكان القول قوله كما لو قال
طلقت اعتقت وانا عجمون وجنونه كان معهوداً **كتاب القسمة**
لا يخفى وجه المساواة بين كتاب القاضى وكتاب القسمة هي لغة اسم
للاقسام كما لا يقدرة لاقتداء وشراعتهم بين الحقوق السابعة بين المتقاضي
سمين وركبتها فعل يحصل به التمييز بين الانصاف كالكيل والوزن والعد
والزرع في الكيل والوزن والعد والزرع وسببها طلب الشراكا او احدهم
الاستفاد بخصته حتى اذا لم يوجد منهم الطلب لم تقع القسمة وشروطها عدم كون
المنفعة قاتمة افراراً ما لكل واحد قبل القسمة من الملك والمنفعة وانما يتحقق
هذا اذا بقي الموزع على ما كان قبل افرار باصله ومنفعة واما اذا تبدل فيكون
بند بلا افراراً وحكمها تعين نصيب كل على حدة لانه الاثر المترتب عليها
ولا تعري مطلقاً اي سواء كانت في الثلثيات او القسمة عن معنى افرار
هو اخذ عين حق ومعنى مبادلة هي اخذ عوض عنه اي عن حقه او ما من جرم معين
الا وهو يشمل على النصيب فكان ما يأخذ كل منهما نصفه ملكه ولم يستفد من
بدل مما

صاحبه

صاحبه فكان افراراً او النصف الآخر كان لصاحبه فصار له عوضاً عن يده صاحبه فكان
مبادلة وان وصليته غلب الاول اي معنى الافرار والتمييز في الثلثيات وهي الكيل
والوزن والعد والعد والعد المتقاربة لان ما يأخذ مثل حقه صورة ومعنى فامكن
ان يجعل عين حقه وان غلب الثاني اي معنى المبادلة في غير ما يعين الحيوانات
والعروض لوجوه التفاوت بين ابعاضها فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ حقه وفرع
على ما ذكر بقوله فينا خذ شريك حصته بغيره صاحبه في الاول لكونه عين حقه لا ان كان
لكونه غير حقه ولعن الافرار بجبر عليه بما في محله الجنس من غير الثلثيات فقط عند
طلب احداهم يعني ان المبادلة لما كانت غالبية في القسمة كالحيوانات والعروض
كان ينبغي ان لا يجبر على القسمة فيها لكن يجبر عليها لما فيها من معنى الافرار فان افرارهم
بطلب القسمة يسأل القاضى ان يختصه بالاستفاد بنصيبه ويمنع الآخر عن الاستفاد
بملكه فيجب على القاضى اجابته وان كانت اجناساً مختلفة فلا يجبر القاضى على
قسمة التعذر المبادلة باعتبار فحش التفاوت في المقاصد ولو توافقا جاز
لان الحق لهم ويستحب نصيب قاسم يترك من بيت المال لان الاصح ان القسمة
من جنس عمل القضاء ولتمام قطع المنازعة بينهما فاشبه رزق القاضى وصح نصيبه بجز
على عد والرؤس اي رؤس المتقاسمين عند الامام لان النفع لهم على الخصوص
وعندهما على قدر الانصاف لانه مؤنة الملك فيقدر بقدره وله ان الاجر مقابل التميز
وانه لا يتفاوت ويرى يصعب الحساب بالنظر الى القليل وقد يتعكس الامر فيقدر
اعتباراً فيتعلى الحكم باصل التمييز ثم ان الاجر هو اجر المثل وليس له قدر معين وان
بشر القاضى بنصف القسمة فعلى رواية كونه القسمة من جنس عمل القضاء
لا يجوز له اخذ الاجر وعلى رواية عدم كونها منه جاز ويجب كونه عدلاً عالمياً
اي القسمة لانه ان كان من جنس عمل القضاء فلا بد من القدرة ومن العلم ومن

ومن الاعمال على تولد وفيه بالعدل ولا يتعين واحد لهما اذ لو تعين حكم بالان
على اجماع فلا يشترك القسام للثلاثينوا صنعوا على مقالات الاجمعيون
الى الاضرار بالناس وصحت برضا الشركاء لولايتهم على انفسهم واموالهم
الا عند صغارهم لا يصح بل يحتاج الى اذ القاضى لقصور ولايتهم عنه قسم
تقليدا اذ عوارثه وعقار او عوارثه او ملكه مطلقا ولو ادعوا رثته عن زيد
الى لا يقسم حتى يبرهن على موته وعدو ورثته لا خلاف في الدليل وفي هذا
خلاف للامين لهما انه في يد يما وهو دليل الملك والارادة الصديق
والامانة لهم فيقسم بينهم كما في المقول المورث والعقار المشتري والبينة
لا تعيد لانها على المنكر كنهه يذكر في حكم القسمة انه قسمها باقرارهم بقصر
عليهم ولا يكون قضاء على شركاء اخولهم وله ان الميت يصير مقضيا عليه
بقسمة القاضى وقول الشركاء ليس بحجة عليه فلا بد لهم من اقامة البينة
لثبتت بها القضاء على الميت فان الشريعة قبل القسمة مبقاة على
ملك الميت بدليل ثبوت حقه في الزواجر كالا ولاد ملكه وارباحه حتى ينفق
منها ويؤنه وينفق وصاياه وبالقسمة تنقطع حق الميت عن التركة حتى
لا يثبت حقه فيما يحدث بعده من الزواجر فكان هذا قضاء على الميت
بقطع حقه فلا بد من البينة ويصير بعضهم في مدعيها والبعض خصما وان
كان موقرا ولا ان يبرهن ان اى العقار معهما حتى يبرهن ان لهما معنى ان ادعوا الملك
في العقار ولم يذكر وكيف انتقل اليهم لم يقسمها حتى يقيم البينة ان لهما
لا حتمال ان يكون غيرهما ثم قيل هذا قول ابي حنيفة حاصنه وقيل وهو قول
الكل وهو الاصح لانه القسمة ضربان لحي الملك لا منفعة وحيق البدن
للمعقود واما منع الاول بها لعدم الملك فكذلك الثاني للاستغناء عنه لانه محفوظ

تكملة

نصف

هذا هو المقام

محمود بنقصة على الموت وعدد الورثة وهو اى العقار معهم وفيهم صغيرا
وغايب قسم ونصب قابض لهما وهو وصى من الطفل وكيل من الغائب
لان في هذا نصب نظر الغائب والصغير ولا بد من اقامة البينة على اصل الميراث
في هذه الصورة عنده ايضا بل اولى لان في هذه القسمة قضاء على الغائب
والصغير بقولهم وعند يما يقسم بينهم باقرارهم ويعزل حق الغائب والصغير
ويشبهه انه قسمها بينهم باقرار الكبار المحضرون وان الغائب او الصغير على
حجة وان يبرهن واحد من الورثة او شروا اى الشركاء وغايب احدهم وكان
العقار مع الوارث الصغير او الغائب او كان معه شئ منه اى من العقار لاى لا يكون
القسمة اما الاول وهو عدم جواز القسمة اذ ابرهن واحد فلا بد ليس معه
خصم وهو ان كان خصما عن نفسه فليس احد خصما عن الميت وعن الغائب
وان كان خصما عنهما فليس احد خصما عنه عن نفسه ليقوم البينة عليه خلاف
ما لو كان الحاضر من الورثة اثنين حيث يكون القسمة قضاء بحضرة
المتنصحين واما الثاني وهو عدم جواز القسمة اذ اشروا وغايب احد هم
فالفرق بين الارث والشرا فان ملك الوارث ملك خلافه حتى يرد بالعيب
على بايع المورث ويرد عليه بالعيب ويصير مغرورا بشراء المورث حتى لو طعن
انه اشترى بمورث فولدت فاستحققت رجوع الوارث على بايع مورثه بثمنها
وقيمة الولد المغرور من جهته فان نصب احد هم خصما عن الميت فيما
في يده والاخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء بحضرة المتنصحين
واما الملك الثابت بالشراء لكل واحد منهم فلكل حصة بسبب اشتراكه
في نصيبه ولهذا لا يرد بالعيب على بايع بايعه فلا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب
في يكون البينة في حق الغائب قائمة بلا خصم فلا تقبل واما الثالث وهو

عدم جواز القسمة اذا كان العقار مع الوارث الصغير والغالب او شئ منه فلان هذه القسمة قضا على الغالب او الصغير الحاضر باخراج شئ مما كان في يده عن يده بلا خصم حاضر عنهما وقسم يطلب احدهم ان انتفع كل حصصه وطلب ذى الكثير فقط ان لا ينتفع الاخر لقلة حصته يعني اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه قسم يطلب احدهم لان في القسمة تكميل المنفعة وكان حتما لا زماعيا فيما يحتملها اذا طلب احدهم وان انتفع احدهم بنصيبه اذ قسم وتقرر الاخر لقلة نصيبه فان طلب صاحب القليل لم ينسب كذا ذكر الخصاص وذكر الجصاص عكسه وذكر الحاكم في مختصره ان اية طلب القسمة القاضى قال في الحاشية وهو اختيار الشيخ الامام المعروف بجواهر زوده وعليه الفتوى وقال في الكافي المحقق ما ذكره الخصاص اصح وفي الذخيرة وعليه الفتوى لا اى لا يقسم ان تقرر كل لقلة الا يطلبهم لان الجبر على القسمة لتكميل المنفعة وفي هذا تفويتها بعود على موضعها بالنقص ويجوز بالتمسك بالتراضى لان الحق لهم ولا تجسب بالندخل يعني لا يقسم الجنبين باذخار بعضه في بعض بان اعطى احد المتقاسمين بغيره والاخر شاتين متا جاعلا بعض هذا في مقابل ذاك الا اذا اختلفا بين الجنبين فلا تقع القسمة تميزا بل يقع معاوضة فيعتمد التراضى ووزن الجبر لان ولا يبالا جبار للقاضى ينبت بمعنى التميز لا المعاوضة ولا الرقيق يعني اذا كان الرقيق وهو العبد والاماء بين الاثنين وطلب احدهما القسمة فلا يخفى انما ان يكون مع الرقيق شئ اخر يصح فيه القسمة جبرا كالنعم والسياب او لا فان كان صح القسمة في قولهم جميعا على الاظهر اما عندهما فقط واما عند ابي جعفر فيجعل الذي مع الرقيق اصلا في القسمة جبرا ويجعل الرقيق تابعا له في القسمة وقد ينبت الحكم شئ تبعا وان لم ينبت قصد الكا شرب في البيع والمنقولات في الوقف وان لم يكن

صاحب الكثير قسم وان طلب

فان كانا

فان كانا ذكورا وانما لم يقسم الا برضاها وان كانا ذكورا وانما لا يقسم القاضى بينهما عند البيع ولا يجبرهما على ذلك وقال لا يجبرهما عليها للاتحاد والجنس كما في الابل والغنم وله ان التفاوت في الادى فاحش لتفاوت المعاز كما في البطنة كالذهن والكياسة ونحوهما فلا يكون ذلك قسمة واذا اختلفا في سائر الحيوانا طار التفاوت فيها تغل عند اتحاد الجنس لا يرى ان الذكر والانثى من بني ادم جنس واحد ومن سائر الحيوانا جنس واحد ولا الجواهر قبل اذا اختلف الجنس كاللآلء والياقوت لا يقسم لان الجنس لما اختلف لم يتحقق معنى القسمة وهو تكميل المنفعة وتقبل لا يقسم الكبار منها الفخس التفاوت ويقسم الصغار لقلة التفاوت وقيل الجواب بجري على اطلاقه لان جملة الجواهر الفخس من جملة الرقيق ولهذا لو تفرج على لؤلؤ او ياقوت او خال على ما لا يقع القسمة ولو تزوج او خال على عبد تصح فاولى ان لا يجبر على القسمة ولا الحمام والبر والرحى الا برضاها وكذا الحايطين الدارين لان القسمة لتكميل المنفعة فاذا لم يكن كل نصيب مستقيا بالمتعا مقصودا لا يتحقق معنى القسمة فلا يقسم القاضى بخلاف التراضى لا التزامهم الضرر ووزن شركة اودار وصناعة اودار وحانوت قسم كل واحد منهما امور ثلثة الدور والبيوت والمنازل فالدور متلازمة او متفرقة لا يقسم كانت او متفرقة لا يقسم عنده قسمة واحدة الا بالتراضى والبيوت تقسم مطلقا لتقاربها في معنى السكنى والمنازل ان كانت بجمعة في دار واحدة متلاصقا بعضها ببعض قسمت واحدة والا فلا لان المنزل فوق البيت ووزن الدار في الحقيقة المنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة وبالذور اذا كانت متباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضى الى اعدل

هذا اصل القسمة في الدور والبيوت والمنازل
اعلم ان البيت اسم مشترك على بيوت واحدا
والمنزل اسم مشترك على بيوت واحدا
ومطبخ مشترك على بيوت واحدا
على بيتين ومنزل واحد على بيتين
المنزل فوق البيت ومنزل واحد على بيتين
السكنى في كل من البيوت والمنازل
ومن خاتمة الخاتمة الدكان

تظير الاختلاف في مقدار البيع كما ذكر في احكام التخليف في الدعوى ولو
اختلفا في التقويم لم ينفذ اليه لانه دعوى الغبن ولا اعتبار به في البيع فكذا
القسمه لوجود التسري في الآ اذا كانت القسمه بقضاء القاضي والغبن
فاحش لان تصرفه مقيد بالعدل ولو اقسما دارا واصاب كلًا طائفة
فاوحي احد هما بيتا في يد الاخران من نصيبه واكثر الاخر فعليه البيئته لانه يدعي
عليه حقا وهو منكر فان اقامها فالعبء لبيئته المدعي لانه خارج ان اسحق
بعض معين من نصيبه لا تفسخ القسمه اتفاقا وفي اسحقا في بعض شايع
من نصيبه لا تفسخ عند ابيع اي لا تفسخ لكن له ولاية الفسخ بل يرجع في نصيب
شريكه خلافا لابي يوسف فانه يقول تنقض القسمه وما بقى في ايديهما يكون
سهما نصفين وقول محمد مضطرب والاصح انه مع ابيع كذا في الكافي ظهر الدين
في التركة المقسومة تفسخ اي القسمه الآ اذا قضوه اي الورثة الدين اوبراء
الغرماء ودم الورثة اوبق منها ما يلي به اي الدين يعني اذا قسمت التركة بين
الورثة ثم ظهر دين محيط قبل للورثة اقضوه فان قضوا صححت القسمه والآ الدين
مقدم على الارث فيمنع وقوع الملك لهم فيها الآ اذا قضوا الدين اوبراء الغرماء
وهمهم في تصح القسمه لاول المانع فكذا اذا لم يكن محيطا لتعلق حق الغرماء
بها الآ اذا بقي منها ما يلي بالدين في لا تفسخ لعدم الاحتياج اليه ولو ظهر
غبن فاحش في القسمه بالقضاء يبطل عند الكل لان تصرف القاضي
مقيد بالعدل ولم يوجد وان كانت بالتراضي ان يبطل القسمه فقد قيل لا ينفذ
الي قول من يدعي لانه دعوى الغبن ولا عبء به في البيع فكذا في القسمه لوجود
التراضي وقيل تفسخ وهو الصحيح كذا في الكافي او في احد المتقاسمين وبين في التركة
صح حتى اذا اقام البيئته له ان ينقض القسمه ولم يكن قسمته ابراء من الدين

۵۵

لأن القسم تصادق الضرورة وحق الغريم يتعلق بالمعنى لو أوقعي عينا لا إياي لا يصح
لوجود التناقض إذا لاقدام على القسم أو لم منه بأن المقوم مشترك وصحت
المهايات وهن لغة مفاعلة من الهية وهن الحالة الظاهرة للمستهى والتمها في تفاعل
منها وهن ان يتواضعا على ارضية ارضية وحقيقتها ان كلامهم رضى برأية واحدة
ويختارها ونشرها قسم المتافع والقياس ان لا يجوز لانهما مبا دلة المنفعة
بجنسها لكنها جائز بالاجتماع في سكونية هذا بعضا من واد وذاك بعضا
وسكون هذا علوها وذاك سفلها وفي خدمة عبد يخدم العبد هذا الشريك
يوما وذلك الشريك يوما كمن بيت صغير يخدم هذا الشريك يوما
وذلك الشريك يوما وخدمة عبدين بان يخدم زيد هذا العبد ويخدم بكرة
العبد الاخر اذا كانت المهايات في المكان كانت اوزان من كل وجه لهذا
لا يشترط فيها الثابت وجاز لكل منهم ان يستقل ما اصابه بالمهايات
شروط ذلك في العقد او لا يحدوث النافع على ملكه ولا كذلك العارية ولا اجارة
وفي المهايات في المهايات في الزمان اوزان من وجه ويجعل كالمستقرض
لنصيب شريكه فكأن مبا دلة من وجه وانما قلنا ذلك لان معنى الاوان يتحقق
في المهايات في المكان ووزن الزمان وكذا الوتهائية في الزمان في عبد واحد لانهما
متعينة فيه لتعذر التهاية في المكان والبست الصغير كالعبد الذي غلته عبد او عبدا
او غلته بغل او بغلين او ركوب بغل او بغلين او ثمرة شجرة اولين شاة
اي لا يجوز المهايات في هذه الاشياء اما في عبد واحد او بغل واحد فلان النصيبين
يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التغير في الحيوان فيغوث المبادلة بخلاف
المهايات في استعمال دار واحدة حيث يجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر
عدم التغير في العقار فاسترقا واما في عبدين او بغلين فلان التهاية في الخدمة

قوله في بيتي والارض في بيتي ارضي الملكان في الملكان بان يسكن هذا
بالزندان بان يسكن في بيت معين ههنا يوحى

جوز للضرورة لا امتناع فتمسكها ولا ضرورة في الغلة لانها تقسم واما في ركوب
 بطل او بطلين فلان الركوب يتفاوت الركابين ولا يتحقق التسوية فلا يجبر
 القاضي عليه واما في ثمر شجرة اولين شاة ونحوه فلان النهاية في تحقق
 بالمنافع فلا يوجد في الاعيان والضرورة يتحقق في المنافع لا امتناع فتمسكها
 بعد وجودها بسرعة فتمسكها بخلاف الاعيان **كتاب الوصايا**
 وجه ايراد هذا الكتاب في آخر الكتاب ظاهر لان احوال الادنى في الدنيا
 الموت والوصية معاملة وقت الموت وله زيادة اختصاص بكتاب
 القسمة لان القسمة بين الورثة تكون بعد الموت والوصية اسم
 بمعنى المصدر ثم سمي به الموصى به والابصار لغة طلب شيء من غيره ليفعله
 في غيبته حال حيوانه وبعد وفاته وشرعا يستعمل بارة بالآدم يقال
 اوصى فلان كذا بمعنى ملكه بعد موته ويستعمل اخرى بالي يقال اوصى فلان اطفاله
 بمعنى جعل وصياله يتصرف في ماله واطفاله بعد موته والقوم لم يتصرفوا للفرق
 بينهما وبيان كل منهما بالاستقلال بل ذكرهما في اشياء تقر بالمال وقد
 بينا ان كل منهما باثنا واما امتنع تعريق اللفظ المشترك بينهما المعنيين
 بمفهوم واحد عرف كلا منهما باوخال والمقسمة بينهما فقال لا يصح جعل
 الغير مالكا لماله بعد موته او تفويض التصرف في ماله ومصالح اطفاله الى غيره
 بعد موته فلهذا بان لبيان المعنيين الاول في بيان الوصية بالمال ونحوه
 وهي المنفعة فان الوصية قد تكون بالمنفعة كما سبقت ركنها قوله اوصيت
 بكذا لفلان ونحوه من الالفاظ المستعملة فيها وشرطها كون الموصى اهل للملكية
 فلا يجوز من الملوك ولو مكاتبها والصغير والمجنون وعدم استرقاق بالدين لانه
 مقدم على الوصية كما سبقت وكون الموصى له حيا وقتها اذ لو كان ميتا لبطلت

يتفاوت

لفلان

الوصية

الوصية وكونه غير وارث ولا قاتل لاسباب من عدم جواز الوصية للوارث والقاتل
 وكون الموصى به قاتلا للملك بعد موت الموصى ما كان او منقوعة وحكمها كون
 الموصى به ملكا جديدا للموصى له لا قامة الموصى اياه مقام نفسه حتى وجب الاستبراء
 عليه للجارية الموصى بها جازت بالثلث للاجنبي وان لم يجز الوارث لقوله
 عليه السلام ان الله تعالى يصدق عليكم ثلث امواكم في اخرها لكم زيادة لكم على اكم
 فيقولون حيث شئتم وعليه الاجماع وبغير كونه وارثا او غير وارث وقت الموت
 لا وقت الوصية لانها عليك مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر وقت التملك حتى
 اذا اوصى لاجنه وهو وارث ثم ولد له ابن صحى الوصية للاخ ولو عكس بان اوصى
 لاجنه فمات ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية للاخ لما ذكرنا لا
 الزيادة عليه اى على الثلث لان حق الورثة تعلق الورثة بماله لا بغيره
 سبب زواله اليهم وهو استغنائه عن المال لكن الشرع جوز في حق الاجابة
 بقدر الثلث لئلا يترك تقصيره كما مر ولم يجزه في حق الورثة لئلا يتاذى
 بعضهم بايثار البعض الا ان يجز ورثته بعده اى بعد موته وهم كبار لان
 الامتناع لحقهم وهم اسقطوه ولا يعتبر اجازتهم حال حيوانه لانهما قبل ثبوت
 الحق لان ثبوت عند الموت فكان لهم ان يرثوه بعد وفاته بخلاف ما بعد
 ثبوت لانه بعد ثبوت الحق فليس لهم ان يرجعوا عنه لان الساقط لا يعود
 ويثبت باقل منه اى من الثلث عند غنى ورثته او استغنائه بحضرتهم لانه ردة
 اذ اوصى **باب** الصدقة على الاجنبى والاهلية للقرىب والاولى لقوله عليه السلام اذ
 يتبعني بهيضا الله تعالى ولولاها اى لولا غناهم ولا استغنائهم بحضرتهم فالترك
 اولى لان ترك الوصية صدقة على القرىب بقدر الوصية والوصية تصدق
 على الاجنبى قالوا في لقوله عليه السلام افضل الصدقة على الرحم الكاشح كتركها

واضح المصنف لكونه باطل ان يصدق في ثبوت
 الورثة وقد اصبحت وصيتهم لا يجوز الا ان يجزى
 بقية الورثة

اولى

اولى

مع احد هما اي ان لم يكن الورثة اغنياء او لا يستفنون بحقتهم من التركة فترك
 الوصية اولى ووجبت اذا كان عليه حق تعالى كانه كوة واجل لانه لما قصر منه
 في حياته وجب عليه التذكر بعد مماته تخليفا لزمته وتوخي الوصية عن الدين
 لانه اهم الى جنتين فانه فرض والوصية تبرع الا ان يبرأه الزمان فيصح لزوال
 المانع وصحت الى الوصية بالكل الى بكل ماله عند عدم ورثته لان المانع من الصحة
 يتعلق حق الوارث فاذا انتفى صح وصحت لمسلوكه بثلث ماله في الخلاصة
 الوصية للعبد للعبد بعين من اعيان ماله لا تصح اما لو اوصى بثلث
 ماله لم مطلقا تصح وتكون وصية للعقود فان خرج من الثلث قيمة العبد عتق
 كله بغير رعاية وان خرج بعضه عتق وسى ببقية قيمته ولو اوصى له بشئ من
 الدراهم والدنانير المرسلة قال الامام السفي رح الاصح انه لا تصح كالوصية بالعين
 وقال في المشية لو اوصى لعبد العتق او لامة العتق جاز الوصية وهذا مخالف
 لما في الخلاصة فاما ان يقيده بما يسوي العين او يطلق ويحمل على غير الاصح وفي
 وفي الثانية لو اوصى لمالك نفسه او لام ولد ترغفه جاز الكل استحسانا ولو اوصى
 لعبد العتق او لامة العتق ثم مات في كلامهم الا بعد ابيج في الوصية للعقود بعتق
 ثلثه جازا وعليه ثلثا قيمته وله ثلث ماله من تركة التركة فيستأصان ويترد ان
 الفضل وعند ما جيبه بعتق العبد وتصرف الوصية او لا الى العتق فان فضل
 من الثلث بشئ كان الفضل للعبد وصحت للكل باز يقول اوصيت بكل فلانة
 كذا وها وبه اي بالكل ايضا بان يقول اوصيت بكل جارية هذه فلانة او اوصيت
 بعتق فلانة الوصية تحت الميراث والارث بحري في صورتين فصحة الوصية
 ايضا لكن الثانية انما تصح ان ولد الى الكل لاقل من ستة اشهر من وقتها اي وقت
 الوصية فان صح وصية الحمل موقوفة على وجوده وانما يتحقق لوجوده اذا ولد في

ومدة الحمل لأدوية ستة اشهر
 والخيل احد عشر سنة والابل
 والخيل والحمار سنة والبق تسعة
 اشهر والنشاة خمسة اشهر والسنور
 شهران والكلب اربعون يوما
 والطيور احد وعشرون يوما
 در المختار

هذه

هذه المدة وبالإلزام الآخذه فانها ايضا تصح لان الاصل ان مانع افراده بالعقد صح
 استثنائه وما لا خلاف كما ترى البيوع ويصح افراد الحمل بالوصية فيصح استثنائه
 ومن المسلم للذم وبالعكس فالاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم
 في الدين الاية والثانية لانه بعقد الذمة يساوي السلم في المعاملات حتى جاز
 التبرع من الجانيين في الحيوة وكذا في الممارة لا حرج في داره في جامع الصغير الوصية
 لحري وهو في دارهم باطله لانها بر وصية وقد نهى عن تبرع من يقاتلنا لقوله تعالى
 انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الاية وفي السير الكبير ما يدل على جواز
 ووجه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل وان فعل جاز كذا في الكافة والنهاية اقوال لا يخفى
 بقوله بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الجامع الصغير وهو في دارهم فانه احذر
 عن حرجي ليس في دارهم وهو المستحسن فان الحرجين مادام في الحرب ممن
 يقاتلنا بخلاف المستحسن فانه ليس كذلك وهو المراد مما ذكر في السير الكبير
 ولا توارث لقوله عليه السلام لا وصية للفقاتل ولانه قصد الاستحسان بفعل مخطوء
 فغوي ببالحرمان عن مقصوده وهو الارث وقوله مباشرة احذر عن السب
 كوضع الحجر في غير ملكه الا بالاجازة ورثته وهم كبار الاستحسان متعلق بالسلمين
 او يكون القاتل صبيا وكفه في الاسرار ولا من صبيته ميمز لانه تبرع في وجهه من اهله
 الا في تجهيزه واعرفه فانه يجوز عندنا استحسانا حتى اذا لم يكن بميمز لم يحز اصلا ولا
 وصية مات بعد الادراك متعلق بقوله ولا من صبيته ميمز يعني اذا مات بعد
 الادراك لم يحز لعدم الابهية وقت مباشرة او اضافتها اليه فان قال انا اودت
 فتلني فلان وصية فانه لا يجوز لقصور الولاية فلا يمكن تجيزا وتعليقا كما في الطلاق
 والعناق ولا من عبد لانه ليس من اهل التبرع ومكاتب وان ترك وفاء لانه
 ليس من اهل التبرع وقيل عندنا بما يصح في صورة ترك الوفاء الا اذا اضافها الى

وقال مباشرة سواء كان عامدا
 او خاطئا لقوله لا وصية

اوصى بذر

اضاف العبد والمكاتب الوصية الى العتق فيصح لان اهل بيته تامه والمانع
حق المولى فتصح اضافته الى حال اسقاطه ولا من معتقل اللسان بالاشارة
اعلم ان ايمان الاخرس وكتابه كالبصيرة بخلاف معتقل اللسان في وصيته
ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود والفرق ان الاشارة انما تقوم بالعبارة ^{مقامه}
اذا كانت معهوده وذلك في الاخرس ووز معتقل اللسان حتى لو امتد ذلك
وصارت له اشارة معهوده كما بمنزله الاخرس وقدر الامتداد بسنة وقيل
ان وامت العقله الى الموت بجوده اقراره بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه
لان عجز عن النطق بمعنى لا يرعى زواله فكان كالآخرس قالوا وعليه الفتوى
ذكره الزيلعي في قولها بعد موته اي قبول الوصية لا يعتبر الا بعد موت الموصي لان
ان ثبوت حكمها بعد الموت فيبطل قبولها وردها قبله اي قبل الموت
كي اذا قال لا ارادة انت طالق فله على ورثته ردها وقبولها باطل قبل العند
كما رد به اي بالقبول بملك اي الموصي به ولا يملك قبله لان الوصية اثبات
ملك جديد ولم يزل لارادة الموصي به بالعبث ولا يملك احد اثبات الملك
لغيره بلا اختياره بخلاف الميراث فانه خلافه حتى تثبت فيه هذه الاحكام جبرا
من الشارع بلا قبول لولايته عليه الا اذا مات موصيه ثم هو هو اي الموصي له
بلا قبول فهو اي الموصي به لو ورثته اي ورثته الموصي له استحسانا والقياس ان يبطل
الوصية لما ذكر ان الملك موقوف على القبول فصار كمشترى قبل بعد ايجاب قبوله
الباب وجو الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بموته تمام لا يثبته
الفسخ من جهته وانما توقفت لحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في
بيع شرط فيه الجار للمشتري اذا مات قبل الاجارة وله اي يجوز للموصي الرجوع فيها
اي الوصية بقول صريح نحو رجعت عما اوصيت لانه بشرط لم يتم فصار كالمهية

وفعل

وفعل يقطع حق المالك عن المقتض كقطع الثوب وخياطته او يربط الموصي
ببيع سبيحه بدونه كالبصيرة او يربط ملكه كالبيع فان كل تصرف او جبر زوال
ملك الموصي كان رجوعا كما اذا باع الموصي به ثم اشتراه او به ثم رجع فان الوصية
لا تنفذ الا في ملكه فاذا زاله عنه كان رجوعا ودفع الشاة الموصي الرجوع لانه للفرق
الى حاجته عادة فصار هذا المعنى اصلا ايضا بخلاف غسل ثوب اوصى به فانه
لا يكون رجوعا لان من اراد ان يعطى ثوبه بغيره بنفسه عادة فكان تقرير الرجوع
ليس برجوع لان الرجوع اثبات في الماضي ونفي في الحال والرجوع نفي في الماضي
والحال فبينهما تناف ولم يزل لا يكون رجوعا فانه كذا في وصية اوصيت بها
نحو ام او ربها فانه ايضا ليس برجوع لان وصف الحرمة والزوجة يقتضي بقاء
الاصل فلا يتحقق الرجوع وقوله كل وصيت بهما اخرستها بخلاف تركتها فان
الاول ليس برجوع والثاني رجوع لان تركت شي اسقاط والتاخير
ليس باسقاط فانه الدائن اذا قال لمد يونه تركت لك دينك كان ابراء له
ولو قال اخرت عليك لا يكون ابراء كذا في المحيط وبخلاف ما كل وصية او
اوصيتها فهي باطله فانه ايضا رجوع لان الباطل ذاهب مستأش لا اصل له
او الذي اوصيت به لم يذيد فهو لغيره او لفلان وارث فانه كلامها يكون رجوعا لان
اللفظ يدل على قطع الشركة والاثبات التحصيل له في مقتضى رجوعا عن الاول
ثم الورثة بالخيار ان شاءوا اجازوا وان شاءوا ردوا بخلاف ما اذا اوصى به الاخر
ايضا لا يكون رجوعا لان اللفظ صالح للشركة والمحل يقبلها فيكون العبد
مشارك بينهما ولو كان فلان ميتا وقتها فالاول من الوصيتين باطل لان بطلان
الاولى من ضرورت الاثبات للثاني فاذ لم يثبت له فهو للاول ولو كان فلان
حيئا وقتها فثبت قبل الموصي فهو لورثة الموصي لبطول الوصيتين لانه لم يثبت

النكاح

الثاني كان رجوعا عن الاول فبطلت في حق الاول وصحت في حق الثاني
ثم بطلت بموت قبل موت الموصي تبطل هبة المريض ووصيته لمن حكمها
بعد هبة اي بعد الهبة والوصية الاصل في هذا الفصل ان كون الموصي له وارثا او
غير وارث يجوز الوصية وفيها يعتبر يوم الموت لا يوم الوصية وفي الارث
يعتبر كونه الموقلة وارثا او غير وارث يوم الارث بجواز ه وفساده فاذا وصي
المريض لامرأة بشئ او وهب لها شيئا ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية
والهبة اما الوصية فلانها ايجاب مضاف الى ما بعد الموت وهي وارثه
والوصية للوارث باطله واما الهبة وان كانت بمنزلة صورة فهي كالمضاف
الى ما بعد الموت حكما لانها وقعت موقع الوصايا لانها تبرع بتقرر حكمه عند
الموت بخلاف ارادة فان المريض اذا اراد لامرأة بعد ان تزوجها ثم مات
جاز ارادته لما مر ان المعبر فيه كون الموقلة وارثا او غير وارث يوم الارث
وهي جنبية فيه وتبطل وصيته وهبته وارادته لابنه كافر او عبدا او مكاتب
ان اسلم او اعتق بعد ذلك اي بعد الوصية والهبة وغيرهما اما الوصية و
الهبة فلم يحرر ان المعبر فيها حال الموت واما الارث فانه وان كان ملزما
بنفسه لكن بسبب الارث وهو النبوة فاقم وقت الارث فيورث تامة الا يشار
فصار باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا المتقدمة وهو العاجز عن المشي لا يورث جليبه
والمفلوج الفلج اذا يرض نصف البدن فيمنعه عن المشي والحركة الارادية و
والاشل وهو الذي يديه ارتعاش وحركة والمسلول وهو الذي يكون له علة السيل
وهو فرج يكون في البرية ان طال مدة سنة كالصحح والافكل المريض يعني ان
هذه امراض مزمنة فمعرض له واحد منها وتعرف بشئ من البرعات ثم مات
قبل تمام سنة مشتملة على الفصول الاربعة كان المريض مريض الموت فيعتبر بغير

من الثالث

من الثالث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم في الفصول التي كان
كل منهما مظنة الهلاك صار المرض بمنزلة طبع من طبعه وخرج صاحبه من الحام
المرض حتى لا يشتغل بالتدوي اجمع الوصايا وكان بعضها فرضا وبعضها
تفلا وصاق الثالث نفى المرض والنقل قدم المرض سواء قدم الموصي او اخره
كالحج والزكوة والكفارات لان الاصل ان يقدم الالهيم وان كانت في القوة قدم
ما قدم اي الموصي في الذكر لان الظاهر من حال الانسان ان يبدى اجماعا هو الالهيم عنده و
والثابت بالنقل ولو نقل على تقديم ما يبدى به لم يثبت تقديمه كذا في اوصي الحج
ارجح عنه راكبا من بلده ان كفى نفقته لان الواجب الحج من بلده ولهذا يعتبر فيه
من المال ما يكفيه من بلده والوصية لاداء ما كان واجبا عليه والحج راكبا اذا لم يلزمه
ان الحج ما شيا فانصرف اليه على الوجه الذي وجب عليه والآي وان لم يكف فمن حيث
يكفي والقياس ان الحج عنه لانه اوصى بالحج بصفة وقد عدت وجه الاستحسان
انا نعلم ان فرضه تنفيذ الوصية فننفذ ما امكن مات حاج في طريقة وادعى به اي
بالحج عنه كذا في اي من بلده ان كفى نفقته والآي من حيث يكفي وقال وهو قول
زفرج عنه من حيث يبلغ وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق
واما من لا وطن له فيج عنه من حيث مات بالاجماع ذكره الزيلعي اوصى بان
الحج عنه بهذه المائة فهلك منها درهم حج عنه بما بقي من حيث يبلغ استحسانا
وان لم يهلك شئ حج بها فان بقي منه شئ يرد على الوارث لان الشركة حق الوارث
الا ما اشتغل بحق الوصية بخلاف الوصية باعتاق العبد عنه اي بهذه المائة فهلك
منها درهم حيث لم يعتق بالبراء لان الوصية اذا وجبت لم يستحق لم يصح تنفيذها
لغيره وهما اي اوصى بالعقبة يشتري بما سمي فاصح تنفيذها في عبيد يشتري باقل
منه لانه غير الاول فكان فيه تنفيذ الوصية لغير الموصي له وذا لا يجوز اوصى باليشتري

بالظاهر كالنائب

بكل مال عبد فمعتق عنه ولم يجر الورثة بطلت لما قرأ ان العبد المشتري بالكل
مغاير لما يشتري بالثلث كذا اذا وصى بان يشتري له عبد بالالف درهم واد
الالف على الثلث لم يجر للتفريق بينهما ايضا **باب الوصية بالثلث**
اوصى له بثلثه ولاخر بثلثه فان اجاز الورثة فلهما الثلثان ولههم الثلث
وان لم يجزوا اى الورثة فالثلث بينهما نصفين لانهما استويا في سبب الاحتقاف
فيستويان في الاحتقاف والثلث يضيّق عن حقهما فيكون بينهما ولو اوصى
له بثلثه ولاخر بثلثه ولم يجزوا فكذا عندنا اى الثلث ينصف بينهما وعندنا
يرجع اى يجعل اربعة اسهم ثلثه للموصى له بالكل وواحد للموصى له بالثلث لان
الزيادة على الثلث انما بطلت بمعنى ان الموصى له لا يستحقه حقا على الوارث لكن
يعتبر في ان الموصى له يأخذ من الثلث بحصة ذلك الزيادة اذ لا يجب لابطال
هذا المعنى فخرج الثلث ثلثه والثلث واحد والكل ثلثه صارت اربعة
فيقسم الثلث بهذه السهام ولو اوصى له بثلثه ولاخر بنصفه ولم يجزوا ف
فالثلث بينهما نصفان عنده وعندهما على خمسة اسهم سهمان لصاحب الثلث
لان جعل كل سهمين سهم واحد وثلثه سهم لصاحب النصف لانه الى اصل بالضرب
ولو بالثلث ولاخر بالسهمين فالثلث بينهما اثلاثا عندهم بلا خلاف ثم هذا الخلاف
مبنى على خلاف مقرر بينهم ذكره بقوله ولا يضرب ابو حنيفة للموصى له بما زاد على الثلث
قائلة العناية الى لا يجعل من ضرب من ماله سهم اى جعل ومفعول لا يضرب محذوف
اى لا يضرب شيئا وقال صدر الشريعة المراد بالضرب الضرب المصطلح بين الخشب
فاذا اوصى بالثلث والكل ففقد الى حنيفة سهام الوصية اثنان لكل واحد
نصف يضرب النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث
وهو السهمين فكل سهمين المال وعندهما سهام الوصية اربعة والواحد من الاربعة

قال في العناية اى لا يجعل معنى الثلث
بالجعل اى لا يجعل من ماله سهمين
اى لا يضرب شيئا

ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث
ثم لصاحب الكل ثلثه من الاربعة وهى ثلثة ارباع الثلث فيضرب
ثلثة الارباع في الثلث يعنى ثلثة ارباع الثلث ولصاحب الثلث
واحدة من الاربعة فيضرب الواحدة في الثلث وهو الربع يعنى ربع الثلث
الا في المحابات صورتها بعد ان ارسل قيمة احد هما الف ومائة وقيمة
الاخر ستمائة واوصى بان يباع احد هما الفلان بمائة والاخر لفلان بمائة
فان المحابات حصلت لاحد هما بالالف والاخر بخمسة مائة والكل وصية
لكونه في حال المرض فان لم يكن له غيرهما ولم يجر الورثة جازة المحاباة بقدر الثلث
فيكون بينهما اثلاثا فيضرب الموصى له بالالف بحسب وصيته وهى الالف والموصى له الاخر بحسب وصيته وهى م
خمسة فكون هذا كسائر الوصايا على قول ابي حنيفة وجب ان لا
يضرب الموصى له بالالف في اكثر من خمسة مائة والسماية صورتها ان يوصى
بعتق عبد من قيمة احد هما الف وقيمة الاخر الفان ولا مال له غيرهما
ان اجازت الورثة عتقا جميعا وان لم يجزوا اعتقا من الثلث بماله الف
فالالف بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الالف للذى قيمته الفان ويسمى في
في البقرة والثلث للذى قيمته الف ويسمى في الباقي والدرهم المرسلة اى
المطلقة عن كونها ثلثا او نصف او نحوها صورتها ان يوصى رجل بالغبين
ولاخر بالف وثلث ماله الف ولم يجر الورثة فانه يكون بينهما اثلاثا لكل واحد
منهما يضر بجمع وصيته لان الوصية في خرجها صحيح للجواز ان يكون له
مال اخر يخرج هذا القدر من الثلث ووجه فرق الامام بين هذه الصور
الثلث وبين غيرهما ان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث
صحيحا كالنصف والثلثين ونحوهما والشرع ابطال الوصية في الزائد

ارجع الى كتاب الوصايا

يكون ذكره لغوا فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم يكن مقدره حيث لا يكون
 في العبارة ما يكون مبطلا للوصية كما اذا اوصى بخمس درهما وابتغى ان ماله
 مائة فياثر الوصية غير باطله بالحكمة لا مكان ان يظهر له ماله فوق المائة
 واذا لم يكن باطلا بالحكمة بحكمة تكون معتبرة في حق الضرب ولو اوصى
 بنصيب ابنه بطل لان الوصية بما هو حق الابن لا تصح بغيره ولو اوصى بمثل
 اي بمثل نصيب ابنه لا اي لا يبطل اذ لا مانع منه وكذا اوصى بسهم او جزء
 منه له بين وارثه اي بقال للوارث اعط ما شئت لانه مجهول والجهالة
 لا تمنع صحة الوصية فالتبالي الى الوارث هذا ما اختاره المشايخ بناء
 على العرف ان السهم كالجواز وما اصل الرواية في خلافه وهو المذكور في الوقاية
 ولو اوصى بثلث ماله ثم بثلث واجبر له ثلث اي يكون السيس داخل
 في الثلث قال صد الشريعة فان قلت قوله ثلث ماله ان كان اخيا
 فمكاتب وان كان انثا يجب ان يكون له النصف عند اجازة الورثة
 وان كان في السيس اخبار او في الثلث انثا فمكاتب امتنع ايضا اورده
 هذا السؤال ولم يجب عند قول وبالله التوفيق بخلافه انثا وانما
 يجب له النصف عند الاجازة لو كان النصف مدلول اللفظ وليس كذلك
 فان السيس والثلث في كلامه شايخ وضم الشايخ الى الشايخ لا يفيد اذ يرد
 في المقدار بل يتعين الاكثر مقدما كان او مؤخر اوله هذا قال الجمهور في تعليقه
 لان الثلث متضمن للسيس فان التضمن لا يتصور الا في الشايخ وضم
 السيس الشايخ الى الثلث الشايخ لا يفيد زيادة في العدد فلا يتناول
 اكثر من الثلث وقاعدة الاجازة انما يظهر فيما يكون متناول اللفظ والا
 كان بغيره مستغفلا لاجازة يقترب من هذا قول اهل المعقول ان ضم الكل الى

الى الكل

الى الكل لا يفيد الجبرية وفي سدرس مالي مكررا له سدرس يعني اذا قال
 سدرس مالي لم ثم قال في ذلك المجلس او مجلس آخر سدرس مالي له واحد
 لان المعرفة اعيدت معرفة وثلثت وراهم او علمه وثلثت له ما بقي
 يعني اذا اوصى بثلث وراهم او ثلث غنمه فمكاتب ثلثا كل منها وبقي
 ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله وصى له جميع ما بقي وقال زفره ثلث
 ما بقي لان كل واحد منهما مشترك بين الورثة والموصى له والمالي المشترك
 يتوون ما يتوون منه على الشركة ويبقى ما بقي منه عليها نصا كما اذا كانت
 الشركة اجناس مختلفة والنجاس الجنس الواحد يمكن جمع حق احد ههنا الواحد
 وله هذا يجري فيه الجبر على القسمة واذا امكن الجمع حق الموصى له فيما بقي تقديرا
 للوصية على الارث لان الموصى جعل حاجته في هذا المعين مقدمة على حق
 ورثته بقدر الموصى به فكان حق الورثة كالشئ وحق الموصى له كالاصل لا يمتنع
 والاصل في مال مشترك على اصل وشئ او اهلك شئ منه ان يجعل الهالك
 في البيع كما في مال الزكوة حيث يصرف الهالك الى العفو ولا ثم الى نصيب
 بغيره ثم ولو اوصى بثلث رقيقه او ثوبا به مختلفة او دونه له اي للموصى له
 ثلث ما بقي لان الظاهر منها التفاد بين افرادها فتكون اخيا
 مختلفة فلا يمكن جمع حق احد ههنا الواحد ولو اوصى باللف وله اي للموصى
 نقد ودين على الغير من جنس الالف هو اي الالف الموصى به نقد او دين
 اي الالف من ثلثه اي ثلث النقد لا مكان اينفاذ كل ذي حق حقيقه
 بلا جنس نصا رايه فثلث النقد الى خود من الدين يعني كل خرج شئ
 من الدين اخذ ثلث حتى يستوفى الالف لان الموصى له مشترك الارث
 في تخصيصه بالعين تخس في حق الورثة لان العين اولى من الدين ولو اوصى

في نقصان

انما الهالك والباقي

بثلاثة لزيد وبكر الميراث كان لزيد مطلقا اي سواء علم موت بكر او لا لان الميراث
 ليس باهل للوصية فكلما يترجم الميراث الذي هو من اهلها كما اذا اوصى لزيد وجدار
 وعن ابي يوسف انه اذا لم يعلم الموصي موته فله نصف الثلث لان الوصية
 صحيحة عنده لغيره فلم يرخص الميراث الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم موته فله
 نصف الثلث لان الوصية لغيره فكلما كان راضيا بكل الثلث لزيد كذا
 لو اوصى له اي لزيد ولم يكن في هذا البيت ولا احد فيه كان الثلث لزيد
 لان المعدوم لا يستحق مالا او اوصى له اي لزيد ولعقبه كان الثلث لزيد
 لان العقب من يعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال او له اي لزيد
 ولو لم يكن في ذلك ولد له قبل موت الموصي اولا ولعقبه اولا ولم يكن اقرب من
 ولده وفات شرطه عند موت الموصي قال الثلث كله لزيد في هذه
 الصور لان المعدوم او الميت لا يستحق شيئا فلا يثبت الميراث له في هذه
 كما اذا اوصى لزيد وجدار وان قال ثلث مالي بينهما اي بين زيد وبكر وبكر
 ميراث فنصفه اي نصف الثلث لزيد لان مقتضى هذا اللفظ ان يكون لكل
 منهما نصف الثلث اوصى لزيد فكلما بثلاثة وهو اي الموصي فقير له اي للموصي له
 ثلث ماله اي الموصي عند موته لان الوصية عقد استخلاف مضاف الى ما بعد الموت
 ويثبت حكمه بعده فيستلزم وجود الملك عند الموت لا قبله وكذا اذا كان
 له مال فملك ثم كتب ولو اوصى بثلث غنمه ولا غنم له او بملك قبل موته
 بطل اي لا يصح لما ذكرناه ايجاب بعد الموت فيعتبر قيامه فان هذه
 الوصية تعلقت بالعين الوصية تصح كذا ارشاد من غنم ولا غنم له فان
 الوصية بالظلمة لان ما اضافه الى الغنم علم ان مراده عين الشاة حيث جعله جزء
 من الغنم وفي قوله اوصيت بشاة من ماله لم يسميها من ماله لان ما قال من

لا تقتطع لغزاة عند الموت وان لم يكن
 له غنم فاستفاده ثم مات
 فالصحيح ان ج

مالي

مالي ول على ان غرضه الوصية بما لية الشاة ولو اوصى بثلث ماله لاسمات
 اولاده وهن ثلث وللفقراء والفقراء كمين الباقين من ثلثه الا الخامس بالثنا
 من الثلث ولهما اي للفقراء والفقراء كمين الباقين من ثلثه الا الخامس بالثنا
 بالثنا صفة هذا عندهما وعند محمد يسم الثلث على سبعة اسهم ثلثة منها
 لاسمات الاولاد لان المذكورة الفقراء والفقراء كمين لفظ الجمع واقوله في الميراث
 اثنا عشر والوصية ائت الميراث ولهما ان الجمع المحلى باللام يراد به الجنس ويقتل
 الجمعية كقوله تعالى لا يجل لك النساء فيراد به الواحد فيقسم على خمسة ولهما من
 ثلثه منها ولو اوصى بثلث لزيد وللفقراء نصف بينهما عندهما وعند محمد يسم
 الثلث اثنا عشر ولو اوصى بمائة لزيد ومائة لبكر او اوصى بها اي بمائة لزيد وبكر
 لبكر ان اشرك آخر معهما اي قال لا آخر اشركتكم معهما فله اي لذلك الآخر
 ثلث كل مائة في الاول لان نصيب زيد وبكر متساويان فيه وقد اشرك آخر
 معهما فيكون شريكا لكل منهما فله مال كل منهما وهو ثلث المائة ونصف
 مال كل منهما في الثاني لان تحقيق المساواة بينهم غير ممكن لتفاوت المالين و
 ولا بد من العمل من مفهوم لفظ الاشتراك فيحملناه على مساواة لكل منهما
 كما هو وجه القياس عملا باللفظ بقدر الامكان وفيه على دين فصدقه صدق
 الى الثلث يعني اذا قال المريض مخاطبا لورثته لفلان علي دين فصدقه فله فيها
 قال صدق فلان الى الثلث والقياس ان لا يصدق لانه امرهم بخلاف حكم
 الشرع وهو تصديق المدعي بلا حجة ولان قوله لفلان علي دين اقرار بالمجهول
 وهو وان كان صحيحا لكن لا يحكم به الا باليمين وقد فات وجه الاستحسان انه
 سقط على مال بما اوصى وهو يملك به التسليم بقدر الثلث بان يوصيه
 له ابتداء فيصح تسليمه ايضا بالقرار بما له بعد بين مجهول فالمراد قد يحتاج الى ذلك

بان يعرف اصل الحق ولا يعرف قدره فيسقى في مكان رقبته بهذا الطريق فيجعل
وصيته في حق التفتيح وان كان وينا في حق المستحق وجعل التقدير فيها الى
الموصي له فلهذا يصدر في الثلث لا الزيادة فان اوصى بالثلث معه اي
مع المقله الاول بثلث ارجع عنه عزل اي الثلث لهما اي المقله والموصي له
والباقي وهو الثلثان للورثة لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة وهذا
مجهول فلا تراجم المعلوم فيقدم عزل المعلوم فيقال اي بعد ما عزل يقال لكل
من اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما شئتم وما بقي من الثلث
فلا اصحاب الوصايا لا يشركهم فيه صاحب الدين وفي القول فائدة
اخرى وهي ان احد الفريقين قد يكون اعرف بمقدار هذا الحق وابصر به والاخر
المدعى الخ وربما يختلفون في الفضل اذا ادعاه الخصم فاذا علمنا علمنا
ان الشركة وبنات شاعرا في كل الشركة فار اصحاب الوصايا والورثة ببيان
واذا ابيتوا شيئا يؤخذ اصحاب الثلث بثلث ما اقر واو البارة لهم
ويؤخذ الورثة بثلث ما اقر واو لم ينفذ اقرار كل فريق في قدر حقه ويختلف
كل اي كل فريق منهم على العلم في دعوى الزيادة اي ان ادعى المقله زيادة على ذلك
لانه يختلف على ما جرى بينه وبين غيره وفي باللف لواءت واجنبتي له نصيبه
وخاب الوارث يعني اذا اوصى لوارثه ولا جنبتي فلا جنبتي الوارث لانه
اوصى بما يملك الا ايضا به وبما لا يملك فصح في الاول لا الثلث وفي الثاني الميت
الكل للميت لان الميت ليس باهل الوصية فلا يصح مزاحما فيكون الكل للميت
والوارث من اهلها ولم يصب باجازة الوارث لكنه حرم لعارض وثباته
اثواب متفاوتة اثواب بكل واحد لرجل ان ضاع ثوب ولم يدري اي هو
والورثة تقول لكل ثوب حقك بطلت يعني اذا كان له اثواب جيدة وردت

لكن اد الوصى له

نصف الوصية وبطل وصية

ووسط

ووسط فادعى بكل واحد لرجل وضاع ثوب ولا يدري ايها هو والورثة تقول
لكل واحد منهم الثوب الذي هو حقك قد ضل فكان المستحق مجهول وجهالته
تمنع صحة القضاء وتخصيل المقصود فبطلت الوصية كما لو اوصى لاحد
بهذين الرجلين الا ان سلم الورثة الثوبين الباقيين وان سلموا الباقيين زال
المانع وهو الجسد وصحت الوصية اخذوا الجيدة ثلثي الجيدة وذو الردى ثلثي الردى
وذو الوسيط ثلث كل من الجيدة والردى لان الثوبين انما يقسمان بين الثلثة
على هذا الوجه وهذا اذا اخذ كل واحد منهم ثلثي الثوب وانما تعين حق صاحب
الجيدة في الجيدة اذا حق له في الردى يفيين ويحتمل ان يكون حقه في الجيدة بان يكون
هو الجيدة الاصل في محتمل ان يكون حقه في الضامع بان يكون هو الاخوة فكان
تفقيذ وصيته في محتمل ان يكون حقه اولى وانما تعين حق صاحب الردى
اذا حق له في الجيدة يفيين ويحتمل ان يكون حقه في الردى بان يكون هو الردى
الاصل ويحتمل ان يكون حقه في الضامع بان يكون الاخوان فكان تنفيذ وصيته
من محتمل يكون حقه اولى وانما تعين حقه الاخر في ثلث كل من الثوبين لان
صاحب الجيدة لما اخذ ثلثي الجيدة وحاجب الردى ثلثي الردى لم يبق
الا ثلث كل واحد منهما فقد تعين حقه في ذلك ضرورة كذا في الكافي
وببيت معين من دار الشركة تقسم فان اصاب اي البيت المعين الموصي
فهو للموصي له والا اي وان لم نصبه فله قدره يعني اذا كان دار بين رجلين
فاوصى احد هما لرجل بيت منها بعينه فانها تقسم فان وقع البيت في نصيب
الموصي للموصي له عندهما وعند محمد مثل ذراع نصف البيت كما في الاثر
يعني اذا كان الوصية اقرار فالحكم كذلك قيل بالاجماع وقيل فيه خلاف
محمد وبالف معين من مال زيد له الاجارة بعد موت الموصي والمنع بعد

وعند محمد نصيبه للموصي وان وقع
في نصيب الاخر فله الموصي له مثل ذراع
البيت فيما اصاب الموصي عند جماعة

يعنى اذا اوصى من مال رجل لاخر بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصى
 فان وقع اليه جاز ولا ان يمنع لانه تبرع بماله الغير فيوقف على اجازته فاذا اجاز
 كان تبرعاً منه ايضاً فله ان يمنع من التسليم لانه لم يتم بعد فاشبه الهبة قبل
 التسليم بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث واجازت الورثة
 لان الوصية في تحريمها صحيحة بلصا وفتها ملك نفسه والامتناع بحق الورثة
 فاذا اجازوها سقط حقهم فنفذ من جهة الموصى اقرار احد الابنين بعد القسمة
 بوصية ابيه وقع ثلث نصيبه لانه اقر له بثلاث شايخ في الشركة وهم في ايديها
 فيكون مقر بثلاث ما في يده بخلاف اذا اقر احد بهما بين غيره لان الذين
 معهم على الميراث فيكون مقر ببقية ما يتقدم عليه اما الموصى له بالثلث
 فشريك الوارث فلا يسلم له شئ الا ان يسلم للورثة مثلاً ولدت الامة
 الموصى بها الامة لزيد بعد موت الموصى وقبل القسمة وقبل الموصى له فله ان
 يخرجها من الثلث والاخذ الثلث منها ثم منه يعني اذا اوصى لرجل بامه فولدت
 بعد موت الموصى ولما قبل القسمة وكلها بها يخرجها من ثلث ماله فلهما للموصى
 له لان الام دخلت في الوصية اصله والولد تبعاً لاصاله بالام فاذا ولدت
 ولما قبل القسمة والتركه قبلها ببقاء على حكم ملك الميت به لئلا ينفذ
 وصاياه منه ويقضى ديونه ودخل في الوصية كانه اوجب فيهما الوصية فكلاهما
 للموصى له وان لم يخرجها من الثلث ينفذ وصية اول من الام ثم من الولد هذا
 اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى له ولما ولدت بعد هاتين اي بعد
 القبول وبعد القسمة فهو للموصى له لان التركة بالقسمة خرجت عن حكم
 ملك الميت فحدثت الزيادة على خالص ملك الموصى له ولو ولدت بعد
 القبول وقبلها اي القسمة ذكر القدر الذي لا يكون موصى به ولا يعتبر خروج

من الثلث

من الثلث فكان للموصى له من جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة ومثلها
 قالوا يصير موصى به حتى يعتبر خروج من الثلث كما لو ولدت قبل القبول
 ولو ولدت قبل موت الموصى لم يَدْخُل تحت الوصية بل بقي على حكم ملكه او ملك
 الميت لانه لم يَدْخُل تحت الوصية قصداً ولا سرية والكتب كما لو ولد في
 جميع ما ذكره الكافي **باب العتق في المرض** الاعتاق في المرض من انواع
 الوصية لكن لا يمكن له احكام مخصوصة افروه بباب على حدة واجزه عن
 صريح الوصية لان الصريح هو الاصل المعبر حال العقد في تصرف اشارة
 فيه معنى التبرع تعارض عن تصرف اخبارى فانه اذا اقر بالدين في المرض نفذ
 من كل المال وكذا النكاح فيه بهر المثل نفذ من كل المال فلو كان ذلك
 التصرف الاشارة في الصحة فمن اي يعتبر من كل ماله والا فمثل ثلثه بخلاف
 الاخبارى وما ليس بتبرع فانه ليس كذلك والمعبر حال الموت في الاضامة
 اليه فيكون ذلك التصرف الاشارة في من ثلثه مطلقاً اي سواء كان في الصحة
 او المرض بعد ان يكون كان مضاًفاً الى الموت او امانة لوجود المضاف اليه
 ووضوح منه كالحصة لان حق الوارث او الغريم انما يتعلق بماله في مرض
 الموت وبالبشرى يظهر انه ليس كذلك واعتاقه اي المريض ومحاباته
 وهبته وضمانه من الثلث لانها في حكم الوصية لكونها في المرض فانما جازى
 فاعتق فمن اي المحابات احق من العتق وهما اي المحابات والعتق في
 حكمه اي اذا اعتق فجازى سواء صورة المحابات ثم الاعتاق ما اذا
 باع عبداً قيمته ما ثلثان بمائة ثم اعتق عبداً قيمته مائة ولا مال له لو اهما
 يصرف الثلث الى المحاباة ويسعى العبد في كل قيمته وصورة العكس
 اعتق العبد الذي قيمته ما ثلثان بمائة بقرينة الثلث وهو المائة بينهما

بمائة ثم باع الذي قيمته

نصفين فالعبد المعتق يعتق نصفه فجاء ويسعى في نصف قيمته وصاحب
 الحياطة يأخذ العبد الآخر ثمانية وخمسين وعندهما عتقه اولى فيهما اذا لا
 يلحقه الفسخ وله ان الحياطة اقوى لانه في ضمن عتق المعاوضة لكن
 ان وجد العتق اولا وهو لا يحتمل الرفع براحمة الحياطة ففي عتقه بين
 الحياطين نصف من الثلث للاولى من الحياطين ونصف للآخر
 يعني العتق والحياطة الثانية لان العتق ينقذهم عليها فيستوي
 وفي عكسه يعني اذا اعتق ثم جازى ثم اعتق لها اي الحياطة نصف ولها
 والعقدين نصف يعني يقسم الثلث بين العتق الاول والحياطة
 وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني تبطل ان الوصية
 بعنق عبده ان جنى بعد موته قد يقع بمعنى اذا اوصى بعنق عبده ثم
 مات فجنى العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية لان الدفع قد
 صح لان حق ولي الجناية مقدم على حق الموصى وحق الموصى له لانه يتلقى
 الملك من جهة الا ان ملكه فيه باق وانما يزول بالدفع فاذا خرج
 به عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باعه الموصى او وارثه بعد موته باز
 ظهر على الميت وبين وقد اوصى بعنق العبد ببيع بدينه وان قضي لا اي
 ان فداء الورثة كخازن الفداء في مالهم لانهم هم الذين التزموه وجازاة الو
 الوصية لان العبد ظهر عن الجناية بالفداء كانه لم يجن فينفذ الوصية
 اوصى لزيد بثلاث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في صحة والوارث
 في مرضه يعني اذا اوصى رجل له وارث لزيد بثلاث ماله وترك
 عبدا فاقبل كل من الوارث وزيد انه اعتقه لكن ادعى زيد اعتاقه
 في مرضه ليكون حصته وصية صدق الوارث وحرم زيد لان الموصى له

او مقدار ثلث الماله

في صحة لئلا يكون وصية
 تنفذ من الثلث وادعى الوارث
 اعتاقه

يدعى

يدعى استحقاق ثلث ما بقي من المركة بعد العتق لان الاعتاق في الصحة
 ليس بوصية ولم ينفذ من جميع المال والوارث ينكره لان مدعاه العتق
 في المرض وهو وصية ايضا لكنه مقدم على الوصية بثبات فكان منكر والقول
 للمكر مع العيين الا ان يفصل من ثلثه شئ على قيمة العبد اذا اتراحم او
 ببرهن اي زيد على دعواه اي الاعتاق في الصحة فله المال لان الثابت
 بالبيعة كالثابت عيانا وهو خصم في اقامتها لاثبات حقه ادعى زيد
 دين على ميت وادعى عبده اعتاقه في صحة وصدقهما وارثه سعى العبد
 في قيمته وقد دفع اي تلك القيمة الى العزيم وقال لا يعتق ولا يسع في شئ
 لان العتق والدين ظاهرا معا بتصديق الوارث في كلام واحد فصار
 كانهما ثبنا بالبيعة ومن اعتق عبدا في صحة مات وعليه دين لم يسع
 العبد له في شئ فهذا مثله وله ان الاقرار بالدين اقوى ولم ينفذ من كمال
 المال في جميع الاحوال وهو ليس بوصية من المريض والاقرار بالعتق
 في المرض بمنزلة الوصية حتى اعتبر من الثلث والاقوى يدفع الادنى ط
 فنقضناه ان يبطل العتق اصلا لكنه بعد الوقوع لا يحتمل الانتقاض
 فنقضناه معنى بايجاب السعاية مات وترك ابنا والى درهم
 فقال رجل لي عليه الف درهم فقال رجل اخر الالف الحمد المستروك
 ووجه لي وصدقهما اي الباقي قبل الوديعة عنده ايقوى وعندهما هو
 هذا مختار صاحب الهبات وقيل الالف بينهما نصفان عنده وعند
 الوديعة اولى هذا مختار صاحب الكافر **باب الوصية المأقاة**
 وغيرهم اقارب هذا وما عطف عليه مبتدأ خبره قوله الآخرة فصار
 واقرباؤه وادوا اقرب ابنته وزوجها وابنه حرماه فصا بعد من ذوي

٥١٢

رحمه الاقرب فالاقرب يعني اذا اوصى لواحد مما ذكره في عند ابي حنيفة
 الاقرب فالاقرب لكل ذوى رحم محرم منه سوى الوالد بن والولدة اذا
 يطلق عليهما اسم القريب ومن سمي والده قريبا كان عاقلا لان القريب
 في العرف من يتقرب اليه غيره بواسطة الغير وتقرب الوالد والولدة بنفسهما
 لا بغيرهما ويدخل فيه الجد والجدّة وولد الولدة في ظاهر الرواية لما ذكرنا
 اعتبر الاقرب لان الوصية اخذت الميراث وهي تعتبر في الميراث فكذلك فيها
 والجمع المذكور في الميراث اثنان فكذلك في الوصية وانما اعتبر المحرمية لان
 المقصود من الوصية صلة القريب فيختص بها من يستحق الصلة من قرابة
 ويستوى فيه الصغير والكبير والحرة والعبد والاشقي والمسلم والكافر
 وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب والام
 الى اقصى اب في الاسلام ويستوى فيه الاقرب والابعد والواحد والجمع
 والكافر والمسلم واختلاف في اشتراط اسلام اقصى الاب وقد فرغ
 على قوله الاقرب فالاقرب بقوله فلوله عمان وخالان فهو اي الموصى به لعمة
 يعني اذا اوصى لاقربه وله عمان وخالان فالوصى به لعمة لانه يعتبر الاقرب
 فالاقرب كما في الارث وعندهما يقسم بينهما ينقسم ارباعا لان اسم
 القريب يتناولهم ولا يعتبر ان الاقرب وفي عم وخالين نصف بينه وبينهما
 اي نصف الموصى به لانه ونصفه للخالين لان اللفظ جمع فلا يند من اعتبار
 مع الجمعية وهو الاثنان في عرف فيضم الى العم الخال لان ليصير جمعا فيجمع
 فيأخذ هو النصف لانه اقرب فيأخذ ان النصف لعدم من يتقدم عليها
 فيه بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابة حيث يكون جميع الوصية للعم لانه
 لفظ مفرد فيخرج جميع الوصية لانه الاقرب وفي عم له نصف لما ذكر من اعتبار مع

اختلاف الشايع في معنى اقصى اب في الاسلام
 فقال بعضهم معناه اول اب في الاسلام
 وقال بعضهم معناه اول اب ادرك
 الاسلام او لم يسلم

الجمعية

الجمعية واخذ النصف وفي عم وعمّة استويا لان قرابتهما مستويان ومعنى الجمع
 قد تحقق بهما فاستحقوا وجبة ملاصقوه عند ابي حنيفة وزفر وهو القياس
 لان الجار عند الاطلاق انما يتناول الجار الملاصق وقد قال النبي عم الجار
 احق بسبقه اي بقربه والمراد هو الملازق وفي الاحتساب وهو قولهما هو من يكن
 عمة الموصى ويجمعهم سجد محلة لان الكل سمي جيرا ناعرفا واهلها
 كل ذوى رحم محرم من امراته لانه صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفية اخرج كل من ملك
 من ذوى رحم محرم منها اكراما لها وكانوا يستمون اصهار النبي عزم واختاته
 زوج كل ذات محرم منه كازواج البنات والاحوات والعمات واللات
 وكذا كل ذوى رحم محرم من ازواج هؤلاء فيقبل هذا عندهم وانما في هذا لا يتناول
 الا ازواج هؤلاء فيقبل هذا في كل المي روم ويستوى فيه الحر والعبد والاقرب
 والابعد لان اللفظ يشمل الكل واهله امراته لانها المرادة به لغة وعرفا قال الله
 اذ قال لاهله اي لامراته يقال تأهل اي تزوج وعندهما من كان في عياله ونفقته
 اعتبار للعرف قال الله تعالى فنجيتاه واهله الامرات والمراد من كان في عياله
 وآل بيته لان آل القبيلة التي ينسب اليها فيدخل فيه كل من ينسب اليه
 من قبل آبائه الى اقصى اب له في الاسلام الاقرب والابعد والذكر والانثى
 والمسلم والكافر والصغير والكبير وابوه وجدته مسلمين لان الاب اهل البيت
 لان الاب اهل البيت وكذا الجد وجنس اهل بيت ابيه وبناته
 لان الانسان يتجنس بابيه بخلاف قرابته حيث يكون من جانب
 الام والاب واهل بيتهما وجنسهما يعني اذا اوصت امرأة لاهل بيتهما
 او لجنسهما لا يتناول ولدهما الا اذا كان من قوم ابيهما كذا في الكافي وولي زوجه
 يتناول الذكر والانثى لوجود مبدء الاشتقاق فيهما وفي ورثة الذكر يتناول

يعني اذا وصي لورثة فلان فنفق بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لانه لما نص على
 لفظ الورثة علم ان قصده التفصيل كما في الميراث وايضا من بني فلان وعيانتهم
 ورعايتهم وارايتهم يتناول فقيرهم وغنيهم وذكرهم وانثاهم ان اخصوا
 اذا امكن تحقيق التملك في حقهم والوصية تملك والآي وان
 اي وان لم يخصصوا فلفظ انهم لان المقصود من الوصية القرية وهم في يد الجدة او الحاجة
 ورثة الجدة وهذه الاسامي شعرت بحقوق الحاجة فجاز حملها على الفقراء بحكم
 ما اذا وصي بشان بني فلان وهم لا يحصلون اولاديا من بني فلان وهم لا يحصلون
 حيث يبطل الوصية او ليس في اللفظ ما يثبت عن الحاجة ولا يمكن
 تصحيحه فليكن في حق الكل للجهالة الفاشية المانعة عن الصرف اليهم
 وفي الوصية للفقراء والمساكين يجب الصرف الى اثنين منهم اعتبارا لمعنى
 الجمع واقله اثنان في الوصايا كما في بنو فلان يختص بدكورهم قال في الهداية
 ولو اوصى لبني فلان يدخل فيه الاناث في قول ابى حنيفة اول قوله وهو قوله
 لان جمع الذكور يتناول الاناث ثم جمع وقال يتناول الذكور خاصة لان
 حقيقة الاسم للذكور وانظامه الاناث يجوز والكلام في حقيقة وقال
 في الكافي ولو اوصى لبني فلان فهو على الذكور لا غير عند ابى يوسف وهو
 قول ابى حنيفة آخر اعتبارا للحقيقة وقال محمد يدخل فيه الاناث
 وهو قول ابى حنيفة اوله وقال في الوقاية وفي بني فلان الانثى منهم اقول لم
 لم يظهر لي سراج صاحب الوقاية القول الذي رجعه عنه الامام
 ووافقه ابو يوسف في رواية الا اذا كان اسم قبيلة او فخذ الفخذ
 في العش يراقل من البطن اولها الشعب ثم القبيلة ثم الفصيل
 ثم العارة ثم البطن ثم الفخذ كذا في الصحاح في تناول الاناث ومولى

العناق

انما اراد بالخلفاء مقتضى
 مولى العناق واولادهم

العناق والمولاة وخلفاءهم اذ ليس المراد بها اعيانهم بل مجرد الاسم
 كبني اوم ولهذا يدخل فيه مولى العناق والمولاة وخلفاءهم اوصى من له
 معتقون ومعتقون بطلت لان المولى لفظ مشترك بين معنيين احدهما
 مولى النعمة والاخر منع عليه فلا يستقيم اللفظ واحده في موضع الاثبات
 بخلاف ما اذا خلف لا يحكم مولى فلان حيث يتناول الاعلى والسفل
 لانه مقام النفي ولا تنازع فيه الا ان يثبت في حيوة فان في الكافي فوجب
 الوقف حتى يقدم البيان ولم يوجد فيبطل ضرورة ويدخل فيه اي في المولى
 من اعتقه في صحته ورضه لتناول اللفظ اياهم لا مدبروه وامهات اولاده
 لان اعتقهم يحصل بعد الموت والوصية تضاف الى حالة الموت فلانه
 من تحقق الاسم قبله وعن ابى يوسف انهم يدخلون لان سبب العناق
 لازم في حقهم فيطلق اسم المولى عليهم **باب الوصية بالخدمة** وسكن
 والخدمة صح الوصية بخدمته عبده وسكن داره مدة معينة وابد لان
 المنافع يصح تملكها في حال الحيوة بيد من يبدونه فكذا بعد الممات
 الحاجة كما في الاعيان ويكون محبوبا على ملكه في حق المنفعة حتى
 يملكها الموصي له على ملك الموصي كما يستوفي الوقوف عليه منافع
 الوقف على حكم ملك الواقف ويجوز موته وموته كما في العارية
 لانها تملك على اصلها بخلاف الميراث فانه خلافه فيا يملك المورث
 وهو في عين تبقى والمنفعة عرض لا يبقى حتى ان الموصي له بالخدمة اذا
 مات لا تورث عنه وبغضها اي صحت الوصية بخدمته عبده وخدمته
 وارلايتها بدل المنفعة فاجزت حكمها فان خرجت رقتها اي رقبته
 العبد والدار سلمت اليه اي الموصي له لها اي للوصية لان حق الموصي له في

الكلام موضع
 لعناء الحيوة

في الثلث لا يراد به الورثة والآي وان لم يخرج رقبتهما من الثلث ^{بها يورث بالترك} يورث الثلث
العبد اي يخدم الورثة بدمين والموصى له يومئذ لان حقه في الثلث
وحقهم في الثلثين كما في الوصية بالعين ولا يمكن قسمة العبد اجزاء
لانه لا يخرج من قصرنا الى المهابات ايفاء للحقين ويقسم الدار اثلاثا يعني
اذا اوصى بكنه الدار ولم يكن يخرج من الثلث لعين الدار اثلاثا لان شفع
لا مكان القسمة بالاجزاء وهو اعد في التسوية بينهما زمانا واما وقت المهابات
تقدم احد هما زمانا او مهابا ^{بها يورث بالترك} اي اقسمو الدار مهابا من حيث
الزمان لان الحق لهم الا ان الاول اولى وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها
اي الدار وعين ابي يوسف ان لهم ذلك لانه خالص ملكهم وجه الظاهر ان حق
الموصى له ثابت في سكتا جميع الدار بان يظهر للميت مال اخر وكذا له حق
المراحمه فيما في ايديهم لو خرب ما في يده والبيع تبطل ابطال ذلك فيكون
عنه وتبطل اي الوصية بموته اي موت الموصى له في حيوة موصيه لما تقرر
ان ايجاب الوصية يكون بعد الموت فاذا مات الموصى له لم يصح ايجاب
كما لا يصح ايجاب البايع للمشتري بعد موته وبعد موته اي موت الموصى له يعود الى الموصي
الى الورثة لان الموصى اوجب الحق للموصى له يستوفي المنافع على حكم فلول
استقل الى وارث الموصى له استحقاقا ابتداء من ملك الموصى بالارضاء وهو
غير جائز وليس للموصى له بالحيوة والسكنى ان يوجر العبد او الدار
لان المنفعة ليست بمال على اصلها وفي تملكها بالمال احداث المالكية
فيها تحقيقا للمساواة في عقد المعاوضة فانما يثبت هذه الولاية
لمن يملكها يتبع بملك الرقبة او لمن يملكها بعقد المعاوضة حتى يكون
مملكها بالصفة التي تملكها بها اما اذا تملكها بمقصودة بغير عوض ثم
مالا اولو

ملكها

تعلقا

ملكها بعوض كان مملكها اكثر مما تملكه معنى وهو لا يجوز ولا للموصى له بالصفة
استخدامه اي العبد او سكنها اي الدار في الاصح لانه اوصى له بالصفة وهي دراهم
او دراهم وهذا استيفاء المنفعة نفسها ولا شك انها متفايران ومتفاوتان
في حق الورثة فانه لو ظهر وبين يملكهم او اوه من الصفة بالسر اوها منه بعد
استقلالها بخلاف ما اذا استوفى المنافع نفسها ولا ان يخرج العبد من البلاد
الا ان يكون هو واهله فغيرها يخرج للحيوة ان خرج من الثلث لان الوصية
تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصى فاذا كان الموصى له واهله في موضع آخر
فمقصوده ان يحمل العبد الى اهل يخدمهم واذا كانوا في مصره فمقصوده ان
يملكه من خدمته العبد من غير ان يلزمه شقة السفر فلا يكون له ان يخرج من
بلده والآي وان لم يخرج من الثلث فلا اي لا يخرج العبد للحيوة الا باذنه الورثة
لبقاء خدمته فيه اوصى لرجل بخدمة عبد سنة ولا يخرج منه سنتين ولم
يذكر والآي الورثة خدمته اي العبد الورثة سنة ايام وخدم الموصى لهم ثلثة
ايام يوما لصاحب السنة وبومين لصاحب السنتين حتى يمضي
شع سنين لان عين العبد لا يقسم فقسما بالثمنها يورث ما لا يورث حقوقهم
اوصى بهذا العبد لفلان وبخدمته لاخر وهو يخرج من الثلث صح اي الايصا
لانه اوجب لكل منهما شيئا معلوما وما اوجبه لكل منهما يحمل الوصية
بانفراذه فلا يتحقق بينهما مشاركة فيما اوجبه لكل منهما ثم اذا صحت الوصية
لصاحب الخدمه فلول يوصى في الرقبة بشئ لصارت الرقبة مبررا
للورثة مع كون الخدمه للموصى له فكذلك اذا اوصى بالرقبة لان آخر لان الوصية
كالميراث في كون الملك يثبت بعد الموت واوصى لرجل بتمرة بستة
فمات اي الموصى وفيه ثمرة لم يورث اي الموصى له هذه التمرة فقط لا ما يكثر بعدها

وان ضم اي الوصي ابيان قال ثمرة يستاني له ابد فله معها اي مع الثمرة الاولى
ما يحدث بعدها مطلقا كما في غلة بستانه يعني اذا اوصى بغلة بستانه
فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل وان لم يقل ابد والتفرق ان الثمرة اسم
للموجود عرفا فلا يتناول المعدوم الا ببدل لانه لا بد لانه لا بد لانه لا يتنقص
على الابد لانه لا يتا بد لا يتناول المعدوم مما يذكره وان لم يكن شيئا واما
الغلة فيتناول الموجود وما هو بوضعية الوجود مرة بعد اخرى عرفا يقال
فلان باكل من غلة ارضه او داره فاذا اطلقت يتناولها بلا توقف
على دلالة اخرى بخلاف الثمرة اذا اطلقت حيث لا يراد بها الا الموجود
فلهذا يقتصر الصفة الى دليل زائد واوصى بصوف غلته وولدها ولبنها له
ما في وقت موته ضم ابد او لا يعني اذا اوصى لرجل بصوف غلته او بالادها
او بلبنها ثم مات فله ما في بطونها من الولد وما في ضرعها من اللبن وما على
ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال ابد او لم يقل لانه ايجاب
عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ بخلاف ما تقدم والفرق
ان القياس يابى تملك المعدوم الا ان في الثمرة والغلة المعدومة الشرع
يؤيد العقد عليها كالمعاملة والجاراة فاقضى ذلك جوازها في الوصية
بطريق الاولى لان بابها اوسع اما الولد المعدوم والصوف واللبن
فلا يجوز ايراد العقد عليها اصلا لا يتحقق بعقد ما فكذا لا يدخل تحت الوصية
بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاتها بعقد البيع تبعاً بعقد الخلع مقصود
فكذا بالوصية اوصى بجعل داره مسجداً ولم يخرج من الثالث واجازوا اي
الورثة بجعل مسجد الان المانع من الجواز تعلق حقهم فاذا اجازوا زال
المانع وان لم يخرجوا يجعل ثلثها مسجداً رعاية لمجانس الوارث والوصية

واوصى

والوصية واوصى بظهر مركبة في سبيل الله تعالى بطلت اي الوصية عند
ابي ح لان وقف المنقول غير جائز عنده فكذا الوصية وعندهما يجوز ان اوصى
بشيء للمسجد لم يخرج ان يقول يتفق عليه لانه ليس باهل الملك والوصية
تمليك وذكر النفقة بمنزلة الوقف على مصالحه وعند محمد يجوز لانه
يحل على الار بالعرف الى مصالحه تخصيص الكلام قال اوصيت بثلثي
لفلان او فلان بطلت عند ابي حنيفة لجهالة الموصى له وعند ابي حنيفة
لهما ان يصطلي على اخذ الثلث كما لو قال لفلان او فلان على الف وعند
محمد خير الورثة فانيهما شأوا اعطوا القياس مقامه **فصل** وصايا الذي
على اربعة اوجه لانها اما بمعصية عندهما وعندهم كما لا يخفى والناجيات
فتصح لو كانت لقوم معينين تملكها من الثلث فانهم لما تعينوا جاز تملكها
والا اي وان لم يكونوا معينين فلا اي لا تصح اصلا اما تملكها من الثلث
فلان التملك للجهول لا يصح واما قرينة فلا انها معصية عند الكل فكيف
تصح قرينة واما بمعصية عندهم وعند قرينة عندنا تجعل داره مسجداً
والاسراج في المساجد فلا تصح اتفاقا اعتبارا لا اعتقادهم لانا نفعل معهم
بدون استئذانهم الا ان يكون لقوم باختيارهم في تصح تملكها منهم وذكر الجاهلية مشورة
كما بقرينة عندنا وعندهم كجعل ثلثه للفقراء او غنق الرقبة او الاسراج في
بيت المقدس فتصح اتفاقا لان الديانة متفقة من الكل واما بقرينة عندهم
ومعصية عندنا كجعل داره بيعة لليهود او كنيسة للنصارى او بيتا للنجوس
فتصح مطلقا اي سواء عين قوما او لا وعندهما لا اي لا يصح الا ان يوصى لمعينين
لهما انه وصية بالمعصية وفي تنفيذها تفرزوا **المعصية** في المعصية ردها لا
تنفيذها وله ان المعصية وبما شئهم في حقهم لانا امرنا بما نأمرهم وما ينهايهم

قربة عندهم فتصح وتورث اي البيعة والكسبة وبيت النار ان شئت
في الصلوات يعني اذا صنع يهودى بيعة او نصراني كيسة او مجوسى بيت نار
في صلاته ثم مات فهو ميراث لان هذا بمنزلة الوقف عند ابي حنيفة
والوقف عنده يورث ولا يلزم ما لم يسهل فكذا هذا واما عندهما فاما
معصية فلا يصح ودو هو اى من يتبع هو نفسه مبالا الى السبع ان كفر
اي حكم بكفره كطائفة منهم يقولون لعلى رضى عنه الاله الاكبر فكلما لم يرتد فيكون
على الخلاف المعروف بغيره فانه بين الامام وصاحبيه وفي المرتبة الاصح ان
يصح وصاياه لانها تبقى على الردة بخلاف المرتبة لانه يقتل او يسلم والا اى
وان لم يكفر فكلما لم يرتد وصاياه لانها باقية الاحكام على الظن **تنبيه**
لما كان ههنا سائل مهم فانه لما سبق ضمنا وكان يجب حفظها
والإهتمام بها اصاله لكثرة وقوعها وغفلة كثير من الناس عنها او ردها
ههنا وصدرها بالقبيل اشارة الى ما ذكر الوصية المطلقة بان يقول مثلاً
هذا القدر من مالي ثلث الوصية او اوصيت هذا القدر من مالي او
ثلث مالي لا تحل للفقير لانها صدقة وهى على الغنى حرام وان وصية ثلث
بأن يقول الموصى باكل منها الفقير والعنى لان اكل الغنى من الوصية لا يصح
الا بطريق التملك والتمليك لا للمعنى والغنى لا يعين ولا يخصى
واذا خصت اى الوصية بغنى بان يقول مثلاً هذا القدر من مالي اوصية
لزيمه وهو غنى او يقوم اغنياً محصورين قلت لهم لصحة التملك
لغيرهم كذا الى الوقف يعني ان الوقف المطلق مختص بالفقر لا بكل
للغنى وان عثم واذا خص بغنى معين او يقوم محصوراً غنياً حل لهم ويملكون
منافعه لا عثم حتى اذا ماتوا يترجع عنه في ملك الواقف او وارثه واذا ماتوا

يكون

يكون للفقراء **الباب الثاني** في الايصاء بمعنى جعل الغير وصياً وقيل
اوصى الى زبده اى جعله وصياً وقيل عنده فان رده عنده ردة لانه مبرع
في ذلك فان شئ ادام عليه وان شئ رجع اذ ليس للموصى ولا لثام
الزام التصرف على الغير وليس في الرجوع تقرير اذ يمكن ان يوصى بغيره
والا اى وان لم يرد عنده سواء ردة عنده بغيره او بعد ماله فلا اى لا يرد
لانه لما قبل في وجهه اعتمد الموصى على قبوله فلم يوصى الى غيره فلو جوزه ناره
في حيوة او بعد ماله لصار الميراث مغوراً وذلك باطل وان سكت اى
لم يقبل ولم يرد فمات الموصى فله رده وقبوله وقبوله لانه مبرع في التصرف
لغيره فلا يلزم ذلك بل قبوله كالموكل ولا تقريره لان الموصى هو الذي ائتم
حيث لم يتعرف غير حاله انه يقبل الوصاية ام لا وان رده ثم قبل صح الا اذا انعقد
رده اى الموصى اليه ان لم يقبل حتى مات الموصى ثم قال لا اقبل ثم قبل صح
ان لم يكن القاضى اخرج حين قال لا اقبل لان الايصاء لا يبطل بمجرد قول لا اقبل
لان في ابطاله فرع بالميت والضرر والبيع فان كان القاضى اخرج عن الايصاء
حين قال لا اقبل فاذا قبل بعده لا يصح لان اخرج قد صح لانه موضع الاجتهاد
اذا الردة صحح عند ضرر ولازم اى الايصاء يبيع شئ من الشركة وان لم جهل
اى الوصى به اى يكون وصياً لوجود دليل القبول اذا المقصود هو التصرف
وهو معتبر بعد الموت لان آو ان ولايته بعده وينفذ البيع لصدره عن الوصى
وان لم يعلم كونه وصياً بخلاف ما لو وكل رجل بالبيع فباع شيئاً من متاعه
وهو لا يعلم بوكالته حيث لا ينفذ لان الايصاء اثبات خلافه لثبوت آو ان
ان النقطاع ولايته وان كان استخلاً فاصح بغير علمه كالوارثه فاما التوكيل
فاثبات الولاية وليس يستخلف لثبوت رة حال قيام ولاية الموكل

فلا يصح تغير علم من ثبت عليه كاثبات الملك بطريق البيع والهبة
 وأوصى إلى عبد غيره أو كافرا أو فاسقا ببدل القاصي بغير هذا اللفظ بشر
 إلى صحة الوصية لأن ^{أو جعل وصية} إخراج المفهوم من التعديل إنما يكون بعد ثبوت
 الإيصاء وذكر محمد في الأصل أن الوصية باطله قيل معناه يستبطل جميع
 هذه الصور وقيل في العبد معناه باطل لعدم ولايته وعدم استبداده وفي
 غيره معناه يستبطل قيل في الكافر باطل أيضا لأنه لا ولاية على المسلم ووجه
 الصحة ثم الإخراج أن الإيصاء إلى الغير إنما يجوز شرعا ليعتد به نظير الوصية
 لنفسه ولأولاده وبالإيصاء إلى هؤلاء لا يتم معنى النظر وإن وجد أهل
 النظر لكون العبد أهلا للتصرف ليس بمولى عليه من جهة من يتصرف عليه
 عليه وكونه الفاسق من أهل الولاية والحكمة أرثا وتصرفا حتى لو تصرف
 فقد تصرفه ولثبوت ولاية الكافر في الجملة حتى ينفذ شراؤه عبد مسلم
 وإنما قال لا يتم معنى النظر لتوقف ولاية العبد على اجازة سيده و
 وتمكنه من الحجر عده واستغاله بخدمة المولى فيتوهم التقصير في استيفاء
 حقوق الميت وتوهم الحياثة من الكافر للمعاداة الدينية ومن الغافل
 لفقه في تحريمه القاضي من الوصاية ويجعل مكانه وصيا آخر تيمنا للنظر وأوصى
 إلى عبده صح لورثة صفار حتى لو كان فيهم كبير لم يصح عندنا وعندهما
 لا يصح مطلقا لأن فيه اثبات الولاية للمملوك على المالك وهو قلب
 المشروع ولأنه أوصى إلى من هو أهله فتصح كالأوصى إلى مكاتب نفسه
 أو مكاتب غيره وهذا لأنه مكلف مستبد بالتصرف وليس لأحد عليه
 ولاية فإن الصفار أن كانوا أملا كانا لكون ما أقامه أبوه من مقام نفسه صار
 مستبدا بالتصرف مثل بلا ولاية لهم عليه بخلاف عبد الغير فإنه مولى عليه

والنظر في العبد

وبخلاف

وبخلاف ما إذا كان فيهم كبير لأنه يبيع نصيبه أو يمنعه فيعجز الوصي عن الأداء
 بحقه فامتنع الجواز وأوصى إلى عاجز عن القيام بها أي بالوصاية لم يبرأ القاضي
 إلى ضم إليه غيره لأن في الضم رعاية الحقيقين حق الموصي الورثة فإن تكميل
 النظر يحصل به لأن النظرية بما عانة غيره ولو شك الوصي إليه ذلك فلا
 يجيب حتى يعرف ذلك حقيقة لأن الشك قد يكون كاذبا تخفيفا على
 نفسه ولو ظهر للقاضي عجزه أصلا استبدل به غيره رعاية للنفس من الجائزين
 ويبقى على الوصاية أمين بقدر رأى لا يجوز للقاضي إخراجها لأنه إن اختار
 غيره لكان دون ذلك لأنه مختار المييت لا يرى أنه يقدم على أب المييت مع
 كمال شفقته فلان يقدم على غيره أحمق وأوصى إلى اثنين لا ينفرد أحدهما بالتصرف
 بدون الآخر ولو وصيه أي ولو كان إيصاؤه إلى كل منهما بالانفراد عند
 الحي ح ومحمد الآخر شيئا سنيين وقال إلى يوسف يتصرف كل في الجميع
 لأن الإيصاء من باب الولاية وهي إذا ثبتت للأثنين شرعا ثبتت لكل
 واحد كمالا على الانفراد كالقوانين في ولاية النكاح فكذا إذا ثبتت شرطا فإن الولاية
 لا يجتمع التجزئ كونهما عبارة عن القدرة الشرعية والقدرة لا تجزئ ولهما
 أن الموصي إنما رضى برأيهما لا رأى أحدهما لفرق بين بينهما بخلاف الأخوين
 في النكاح لأن السبب ثم الأخوة وهي قائمة بكل منهما على الكمال والسبب
 بينهما الإيصاء وهو ليس لهما إلا إلى كل منهما أنه استثنى من قوله لا ينفرد أحدهما بقوله
 إلا بشرأ وكيفية وجهه فإنه لا يثبت على الولاية وربما يكون أحدهما غائبا
 ففي الشرع الاجتماع بينهما والمييت ولو فعله عند الضرورة جيرانه جائز
 والخصوصية في حقوقه لأنهما لا يجتمعان عليه عادة ولو اجتمعا لم يتكلم أحدهما
 أحدهما غالبا وشراء حاجة الطفل لأن في تأخير خوف الحقوق الضرورية

والاشهاد له اي قبول الشهادة للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا
 يملكه الام ومن ذبحه له واعتاق عبد عبد معين ورده ودية وتنفيذ
 وصية معينين لعدم الاحتياج الى الزاوي ويصح ما يخاف تلفه وجمع احوال
ضابغة لان فيه ضرورة وان مات احد هاتين اوصى الى الحي او الى اخر
فله اي لمن اوصى اليه الوصي سواء كان الحي او اخر التصرف في الشركة ومدة
والاحتياج الى نصب القاضى وصية والاى وان لم يوص صم الى القاضى
اليه غيره لان الموصى قصد ان خلفه وصيان متصرفا في حقوقه فامكن
تحقيقه بنصب وصى اخر نصب القاضى وصية ايضا كافيها لم يعزل
بعزله لانه اشتغال بما لا يفيد الا ان لا يكون عدلا فيعزله وينصب عدلا
ولا لو عدل غير كاف ضم اليه كافيا ويعزل بعزله قبل فائده السهم عندى في
مجموعة وينعزل به ايضا اي بعزل القاضى العدل الكاف واستغنى عن بقية
ظهير الدين الميرغنياني بان يقدم على القاضى لانه مختار الميث فاذا انزل
وصى الميث وان كان عدلا كافيها كيف وصى القاضى وصى الوصى وصى
لها معنى اذا مات الوصى واوصى الى اخر فهو وصية في تركته وتركه الميث
الاول لان الوصى ينصرف بولاية متفكدة اليه فيملك الايباء الى غيره كالجدو
قسمته اي قسمة الوصى نائباً عن ورثته غيب مع الموصى له يصح
يعنى اذا مات رجل له ورثة غيب واوصى الى زيد ولكن يبلغ جازي
الوصى ان يقسم تركته بين ورثته الغيب وبين بكر الموصى له بان ياخذ
حق الورثة ويسلم الباقى الى الموصى له لان الوارث خليفة الميت
حتى يرد بالعيب ويرد عليه به ويحرم مزارع ابشراء الورث حتى يكون
الولد حر او الوصى خليفة الميت ايضا فيكون حاضرا للوارث اذا كان

غائب

غائبا فصحت قسمة عليه فلا يرثه الورثة عليه اي الموصى له
 ان ضاع قسطه اي حصة الورثة معه اي مع الوصى لان الهلاك بعد تمام
 القسمة يكون على من وقع الهلاك في قسمة وقسمته اي الوصى عن الموصى
 نه الغائب معهم اي مع الورثة لانه لا يصح لان الموصى له ليس خليفة
 عن الميت من كل وجه لانه ملكه سب جديد حتى لا يرد ولا يرد عليه ولا يصير
 مزارع ابشراء الموصى فلا يكون الوصى خليفة عنه عند غيبته فيرجع الى الموصى
 ان ضاع قسطه مع الوصى بثلاث مابق لانه شريك الوارث فيتولى ما تولى
 عن المال المشترك على الشركة ويتبقى ما بقي عليه من القاضى قسمتها
 واخذ قسطه اي يجوز للقاضى ان يقسم الشركة عن الموصى له الغائب
 مع الورثة واخذ قسط الموصى له لان القاضى نصب ناظر الاستمالة الموت
 والغيب ومن النظر افرز قسط الغائب وقبضة فنقد ذلك وصح
 حتى لو حضر الغائب وقد ضاع المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل قاسمهم
 اي الوصى مع الورثة في الوصية وتج واخذ الوصى فملك المال في يده او يد من
تج عن الموصى تج بثلاث مابق من الشركة لان القسمة لا تزدلها بل
لمقصود بتأدية الحج فلم يعتبر دونه فصار كما اذا ملك قبل القسمة صح
بيعه اي الوصى عبدا من الشركة بغيبته الغرماء لان الوصى قائم مقام الموصى
ولو تولاها حيا بنفسه بغيبته جاز وان كان في مرض موته فكذا من قام مقامه
وشهره ان حق الغرماء تعلق بالمالية لا بالصورة وهي باقية ببقاء الثمن باع
اي الوصى ما اوصى ببيعه وبثمنه فاسحق اي المبيع بعد ملكه ثمنه
معه اي مع الوصى ضمن الوصى لانه العاقد فيكون العهدة عليه وهذه عهدة لان
المشتري منه ما رضى ببذل الثمن الا ليس له العبد ولو لم يسلم فقد اخذ

الوصي البائع مال الغير بلا رضاه فيجب عليه رده ورجع في الشركة لانه عامل له
فيرجع عليه كالكيل كوصي باء حصته الصغير فذلك بمنه مع اى مع الوصى
فالحق اى العبد فانه اى الوصى يرجع في ماله اى مال الصغير لانه عامل له وهو
اى الصغير يرجع على الورثة بحصته لا انتفاض القسمة باستحقاق ما اصابه
وله اى الوصى ان يسافر بمال الصغير ويدفع مضاربة وبضاعة ويوكل بالبيع
وشراء واستيجار ويودع ماله ويكاتب قسمة ويزوج امته لاقته وبرهن
ماله بدينه وبدين نفسه فلو ملك ضمن قدر المؤدى من دينه وله ان يعالج
مضاربة وينبغي ان يشهد عليه ابتداء والا صدق ديانه ويكون المشتري
كله للصبي قضاء ويمثل له الاب في ذلك كله وليس للاب تحريكه ولو بمال
ولا ان يهب ماله ولو بوض كذا في العادة وله اى الوصى التجارة بمال اليتيم لليتيم
لانفسه به اى يجوز له التجارة لنفسه بمال اليتيم سواء ورثه من ابيه او ملكه
بوجه آخر ولا بمال الميت فان فعل ورجع ضمن رأس المال وتصدق بالرجوع
عند اى حيفة ومجد وعند اى يوسف سلم له الرجوع ولا يتصدق بشئ كذا
في الثانية ويحتمل اى يقبل الحوالة على الاملاء على الاملاء لا اعسر لما فيه من الضرر
ولا يقرض اى الوصى مال اليتيم لانه شرع وهو عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضي
فانه قادر عليه ولذا انه ان يقرضه ومال الوقف والغائب ولا يبيع ولا يشتري
الا بما يتغابن الناس لان تصرفه نظري ولا نظره في الغيب الفاحش بخلاف
البيع اذا لا يمكن التحرز عنه ففي اعتباره باب البيع على الكبير
الغائب الا العقار لان الاب يملكه ولا يبيع فكذا وصيته وكان القياس
ان لا يبيع الوصى اذ لا يملكه الاب على الكبير لكنهم استحسنوا لانه مما يضرع
اليه الفاء فيحتاج الى الحفظ التمس ايسر وهو يملك الحفظ بخلاف

فانه محتمل بنفسه اذ لم يكن دين في الفتاوى الظهير فيه عدم جواز بيع العقار
على من اذ لم يكن على الميت دين واما اذا كان فيملكه بقدر الدين ويبيعه اى
الوصى العقار وان لم يكن دين بضعف قيمته او للدين كى نقلنا عن الظهيرية
او النفقة اى نفقة الصغير قال في الهداية في اواخر باب النفقة الاب او الباع
العقار والمثول على الصغير جائز كمال الولاية ثم لم ان ياخذ منه نفقة لانه جنس
حقه او وصية مرسلة اى مطلقة بان يقول ثلث مالي او ربعه مثل وصية
في يجوز بيع العقار اذا كان في المال او زيادة خرجة على غلته او اسرافه
اى قرب الى الحرب حتى اقام يبيع كان خرابا فله ان يبيعه لا يجوز اذارة
اى الوصى بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه لقمان لكونه اقرارا على الغير
الا ان يكون المقر وارثا فيصح في حصته لانه اقرار على نفسه اذ اى الوصى بدين
لا خرم ادعى انه للصغير لا يسمع كذا في العادة شهر وصيان ان الميت
اوصى الى زيد معهما او ابنا ابنا اوصى الى زيد بطلت اى شهاده وتمامهم
لانهم مترمون اما الوصيان فلا شأنا لهما لانفسهما معينا الا ان يدعيه
الشهود فلتقبل استحقاق لان للقاضي ولاية نصب الوصى ابتداء
وولاية ضم اخا اليهما فلهما استقطامونة التعيين عن القاضي واما الابن ان
فاجرهما لانفسهما نفقا بنصب حافظ للشركة كذا شهاده وتمامهما للصغير
بمال سواء انتقل اليه من الميت او غيره او كبير بمال الميت فانها ايضا
باطلة اما الاولى في قال ان التصرف في مال الصغير للوصى سواء كانت من الشركة
اولا واما الثانية فلان مال الكبير ان كان من الشركة فلا يجوز شهاده
الوصى عند اى حيفة لان له ولاية الحفظ وولاية البيع ان كان الكبير غائبا
وصحت اى الشهادة في مال غيره اى الميت فان مال الكبير ان لم يكن من الشركة

فلا تصرف فيه الوص فجزء شهادته وصحة شهادته الرجلين الآخرين بمبلغ
دين على الميت والاخرين الاولين بمثل جلافة الشهادة بوصيته الفه
قولهم وقال ابو يوسف لا يقبل في الدين ايضا لان الدين بالموت يتعلق
او الذمة خرجت بالموت ولهذا لو استوفى احد بها حقه من التركة يشترط
فيه فكانت الشهادة مثبتة حق التركة فحققت التهمة ولهما ان الدين
يجب في الذمة وهي قابلة للحقوق شتى بمثل ذلك التركة ولهذا لا يبرع اجنب
بقضاء دين احد بها ليس للاخر حق المشاركة بخلاف الوصية لان الحق فيها
لا تثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشترك بينهما فاورثا شبيهة او شهادة
الاولين بهما والاخرين بمثل ماله حيث لم يصح ايضا لان الشهادة توجب
شركة في المشهود به اضعف الوصيين مبتدأ خبره قوله الاتي كاقوى الوصيين
وهو وصي الام والاح والعم في اقوى الحالين وهو حال صغر الورثة كاقوى
الوصيين وهو وصي الاب والجد والقاضي في اضعف الحالين وهو حال
كبر الورثة لان الوصي انما يستفيد التصرف من الوصي فيكون تصرفه
على مقدار تصرف موصيه فوصي الام حال صغر الورثة كوصي الاب حال كبرهم
للاضعف كوصي الام مثلا ببيع المنقول وغيره لقضاء الدين عند فقده لا لضرورة
للاضروة ولا بشترى اي الاضعف الا مالا يجره للصغير منه من نفقة او كسوة
ولا تصرف مطلقا فيما اذا استغنى الصغير من غير ابيه لما وان تصرفه على مقدار
تصرف موصيه وصي الاب اولى من الجد لان وصيه قائم مقامه وهو اولى
من الجد فكذلك اختياره ولان اختياره مع وجود الجد يدل على ان تصرفه انفع
لبيه من تصرف ابيه وهو الجد وان لم يوصى اي لم ينصب وصيا فاجل بمثل
اي مثل الاب وقائم مقامه في التصرفات حتى ملكه الاستحاج ووزن الوصي

وهنا

بها ما يلزمه نقلنا ما من الثانية منها رجل مات وترك ورثة فبلغهم
ان اباهم اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى فقالوا قد اجرنا ما اوصى به فذكر
في نسخة اخرى انه لا يجوز انما يجوز اذا اجازوا بعد العلم وفي المتن اذ اوقع الوصي
في اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قد قبض جميع تركته
بالدفع فلم يبق له تركته والدة عنده من قليل وكثير الا وقد استوفى ثم ادعى
شيئا في يد الوصي وقال هو من تركته ابي وقام البيعة قبلت بيعة وكذا الو
الموارث انه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى
في يد رجل سمع دعواه ومنها وصى انفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان كان
هذا الوصي وارث الميت يرجع في تركته الميت والاولا وقيل ان كانت
الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد فكان كقضاء الدين
وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى
ويجوز ان يكيل بالشرا اذا ادعى الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع وكذا
الوصي اذا اشترى كسوة للصغير او اشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه
فانه لا يكون متطوعا ولو قضى دين الميت من مال نفسه بغير اموال وارث
واشهد على ذلك لا يكون متطوعا وكذلك بعض الورثة اذا قضى دين
الميت من مال نفسه او كفن الميت من مال نفسه او اشترى الوارث
الكبير طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع
في مال الميت وكذا الوصي اذا ادعى خراج اليتيم او عشرة من مال نفسه
لا يكون متطوعا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك ومنها
وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باع فان القاضي يرجع
الى اهل اهل البصر ان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة انه باع بقيته

ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يريده وان كان في المزايدة يشتري
 بالكسوف في السوق باقل لا ينقص بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع
 الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجال من مشي على شيء يؤخذ بقولهم
 وهذا قول محمد واما على قولهم فقول الواحد يكفي كما في الشريكية وعلى هذا
 قيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء اخر يريد في الاجر ومنها وصي
 باع شركة البيت لانفا وصية فحق المشتري فختلف الوصي فختلف الوصي
 يعلم انه كان كافا في عينه فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقل
 فسخت البيع بينهما فيجوز ذلك وان كان تعليقا بالخط والخط يحتاج
 الى نسخ الحاكم لان الوصي لو غرم على ترك الخصومة كان فسخها بمنزلة الالة
 فيلزم الوصي كما لو تقابل حقيقة فاذا فسخ القاضي لم يكن فلا يلزم الوصي
 ثم هذا اخرا من الله تعالى بطله من شرح عز الاحكام المسمى بدرا الحكام
 حيث وقف للجنة وتحريره وعلى احسن الصور تصويره جاوب بالهمات
 خلت عنها الكتب المشهورة وان كانت في بعض المعبرات مسطورة
 ولقد بدلت مجهود في التفسير والتفصيل والتمهيد والتوضيح وتبع
 اقوال الائمة الكرام واستطلع اداء فضلاء الائمة العظام حتى عشت
 على ما صدر عن بعض الافاضل من العشرات على مقتضى البشرية
 ووقفت على ما وقع من بعض الامثال من ذلت ليس نفس الانسان
 عظماء ولا عيب فان سائر العلوم بالنسبة الى هذا العلم كنسبة القطرة
 الى البحر المتكامل الامواج لا يفوق على فرايد كل خواص قوي فضلا عن
 الرجاء ولذا ترى العلماء المتأخرين مع كمالهم في الفنون الالهية وتضمنهم
 فيها كتب معتبرة لم يكونوا حول هذا العلم ولم يصنفوا فيه ولورسالة تح

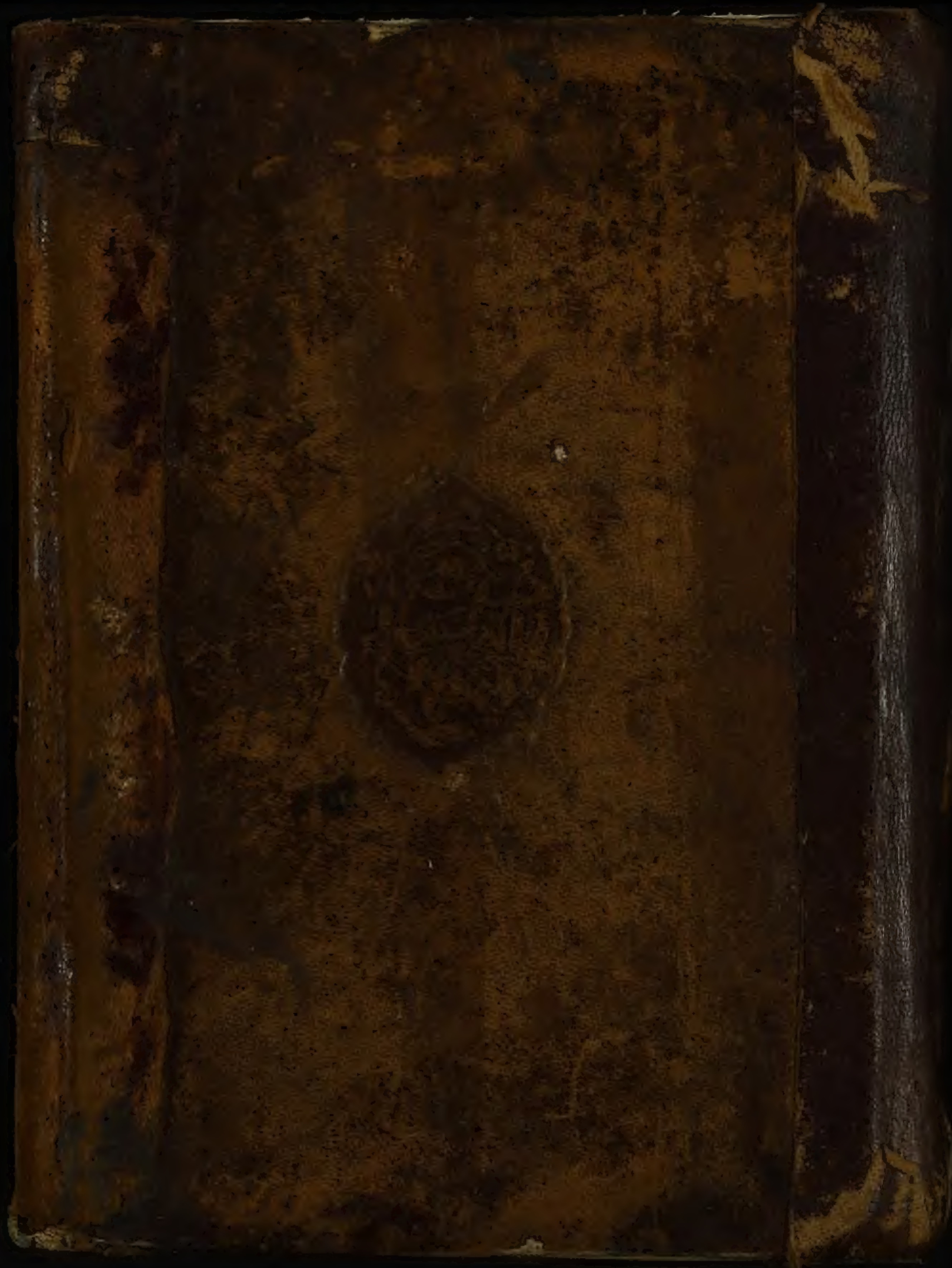
محضره

محاضرة في هذا العبد الفقير الى العفو مع مطار حنته معهم في تصايفهم فيما
 اشبهوا اليه من الفنون ومعارضته آياتهم في مؤلفاتهم فيما اعتدوا عليه
 بحيث قيلها على العصر وفضلها الدهر امتاز منهم بكتب هذا المتن
 اللطيف المشحون بالفوائد والشرح الشريف المملوء بالفرائد الحمد لله
 الذي جعلنا له اماكن كثيرة لنتحدث لولا ان هدانا الله واعاننا عليه وما كنا
 نذكر عليه لولا ان اعاننا الله ليس العرض الاصل من هذه الكليات
 المتحدج بل الامثال بما يفهم من قوله تعالى وما ينعمه ربك فحدث
 وقد وقع النزاع من ثمانية يوم السبت الثاني من جمادى الاولى
 سنة ثمان مئتين وثمانين وثم ثمانية وقد كان البداية
 في اليوم السبت الثاني عشر من ذي القعدة
 سنة سبع وسبعين وثمانمائة على يد اضعف

العباد اليه ووجههم الى رحمة مؤلف
 الكتاب محمد بن فراموزين على عاملهم الله
 بطله الخفي والجلي وقد وقع النزاع عن كبر
 هذه النسخة الشريفة قبل وقت الضحى
 من شهر شوال المكرم في يوم الثلث
 سنة اربع وعشرين ومائة



CTV



ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يريد ان كان في المزايدة يشتري
 بكثرة في السوق باقل لا ينقص بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع
 الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شيء لو خذ بقولهما و
 وهذا قول محمد واما على قولهما فقول الواحد يكفي كما في الشريكية وعلى هذا
 قيم الوقف اذا اخرج مستغل الوقف ثم جاء اخر يريد في الاجر ومنها وصي
 باع شركة الميت لا نقاذ وصية فحج المشتري فحلف الوصي وخاف والوصي
 يعلم انه كان كافا في بيعه فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقل
 فسخ البيع بينهما فحجوز ذلك وان كان تعديقا بالخطأ وانما يحتاج
 الى نسخ الحاكم لان الوصي لو غرم على ترك الخصومة كان في
 فيدوم الوصي كما لو تقبل حقيقة فاذا نسخ القاضي لم يكن
 ثم هذا اخذ ما من الله تعالى بقطعة من شرح عز الاحب
 حيث وفق للجنة وتحريره وعلى احسن الصور تصور
 خلت عنها الكتب المشهورة وان كانت في بعض
 ولقد بدلت محمد بن محمد في التفسير والتفصيل والتميز
 اقوال الائمة الكرام واستطلع اداء فضلاء الائمة ال
 على ما صدر عن بعض الافاضل من العشرات على
 ووقفت على ما وقع من بعض المائلين من ذلات
 عليها عارية ولا عيب فان سائر العلوم بالنسبة الى
 الى البحر المتلاطم الامواج لا يفرح على فريده كل عواصن تولى
 الرجاء ولذا ترى العلماء المتأخرين مع كمالهم في الفنون الالهية وتصنيفهم
 فيها كتب معتبرة لم يجدوا حول هذا العلم ولم يصنفوا فيه ولورسالة تح

محضر



محضرة في هذا العبد الفقير الى الفتي مع مطارحتة معهم في تصانيفهم فيما هو
 انتمسوا اليه من الفنون ومعارضة آباءهم في مؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه
 بحيث قيلها على العصر وفضلاء الدهر امتناز منهم يكتب هذا المتن
 اللطيف المشهور بالفوائد والشرح الشريف المملوء بالفرائد الحمد لله
 المولى المولى المولى وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وانا كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
 تقدر عليه لولا ان اعاننا الله ليس العرض الاصل من هذه الكلمات
 المتعدية بل الامثال بما يفهم من قوله وما ينعمه ربك فحدث
 وقد وقع الفراغ من تأليفه يوم السبت الثاني من جمادى الآخرة
 سنة ثلث وثمانين وثمانمائة وقد كان البداية
 في اليوم السبت الثاني عشر من ذي القعدة
 سنة سبع وسبعين وثمانمائة على يد اضعف
 العباد واليه راجعهم الى رحمة مؤلف
 الكتاب محمد بن فراموزين على عاملهم الله
 بمطلة الخنق والحق وقد وقع الفراغ من تحرير
 هذه النسخة الشريفة قبل وقت الضحى
 من شهر شوال المكرم في يوم الثالث
 سنة اربع وعشرين وثمانمائة

٥٤٠